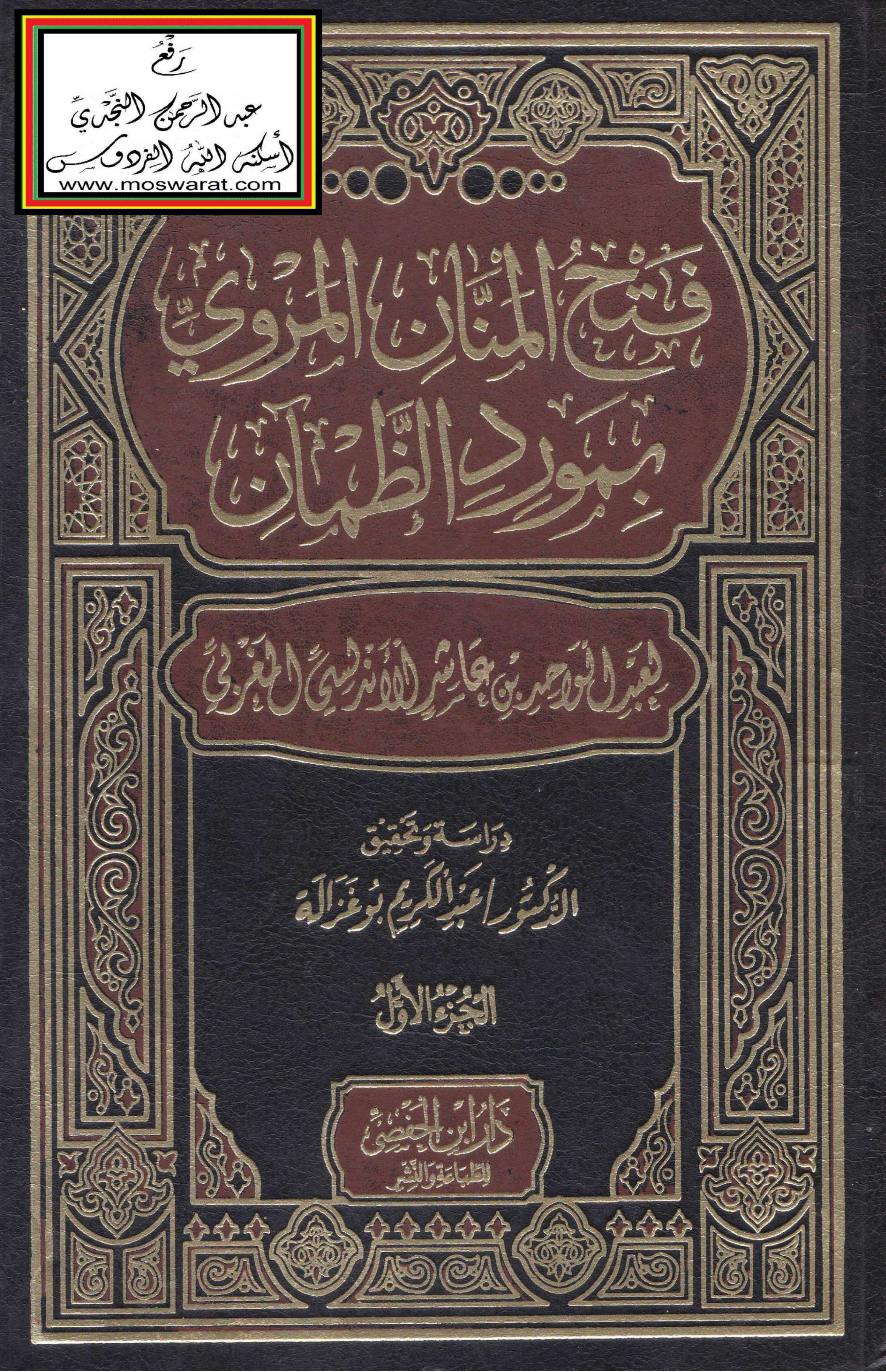

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com
فتح المنان المروي
بمورد الظمآن
لعبد الواحد بن عاشر الأندلسي المغربي
دراسة وتحقيق
الدكتور / عبد الكريم بوغزالة
الجزء الأول
دار ابن حفص
للطباعة والنشر



رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

# فتح المنان المروي بمورد الظمآن

لعبد الواحد بن عاشر الأندلسي المغربي

دراسة وتحقيق
الدكتور/ عبد الكريم بوغزالة

المجلد الأول

دار ابن حفص
للطباعة والنشر

الطبعة الأولى


| 1436 هـ/2016 م |
| --- |
| رقم الإيداع :2015/22463 |





البريد الإلكتروني : ebn_elhafsi@yahoo.com

هاتف الجزائر : 00213560266483 أو 00213774113823

هـــاتف مصــر : 0020115482494 أو 00201129273279



# فتح المنان المروي بمورد الظمآن

لعبد الواحد بن عاشر الأندلسي المغربي

دراسة وتحقيق

الدكتور عبد الكريم بوغزالة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ







## كلمة الناشر:

***الحمد لله رب العالمين، والصلاة والصلام على المبعوث رحمة للعالمين***

**أما بعد**: إن كتاب فتح المنان مرجع من أهم مراجع كتب الرسم والضبط القرءاني، وهو عمدة كتبة كتاب الله وضباطه، وإنه لشرف عظيم لدار **ابن الحفصي** أن تكون من السابقين إلى طباعة هذا السفر العظيم، فالحمد لله الواسع الفضل والمن.

ولقد وفق الله ـ عز وجل ـ الأخ الدكتور عبد الكريم أبو غزالة في اختياره حيث جعله موضوع أطروحته لنيل درجة الدكتوراه، فبذل ما في وسعه لتصحيح النص، فجمع العدد الكافي من النسخ الخطية للكتاب، وقدم له بمقدمة "دراسة" شاملة لمواضيع الكتاب واختيارات صاحبه ابن عاشر، وزينه بتعليقات تبصر القارئ بمرمى وأهداف عبارات المؤلف، فجزاه الله خير الجزاء.

ولقد حرصنا "***دار ابن الحفصي***" على إخراجه على الوجه اللائق به، كتابة وتنسيقا، وأولينا اهتماما عظيما لكتابة وضبط الآيات القرءانية فاتبعنا في ذلك ما يلي:

ـ ***في الآيات العامة كتبت وفق قراءة نافع "رواية ورش ـ طريق الأزرق" اتباعا للمنهج العام للناظم والشارح.*** فإن ساق الشارح الكلمة القرءانية بغير رواية ورش ضبطناها وفق ذلك ليراها القارئ رأي العين.

واتبعنا في عموم ذلك ما عليه العمل لدى أهل المغرب العربي، إلا في جوانب محصورة، ومنها:

ـ ***ضبط ألف الوصل المسبوق بحرف من حروف***: "***فتب وكل***" اخترنا ضبطه بدارة الزيادة الدالة على حكمه في النطق، وقد نسب هذا الضبط لإمام الفن وشيخ علماء الضبط ***الإمام الداني*** ـ رحمه الله.

ـ ***ضبط اللام ألف*** اعتبرنا أن اللام هي الأولى وأن الألف هي الثانية؛ ليسره على القراء.

ـ ***فرقنا بين علامة*** "تعويضة" ***التقليل والإمالة***، فدللنا على التقليل بدارة مفتوحة الوسط، وعلى الإمالة بدارة مطموسة الوسط.

ـ ***فرقنا بين سكون الحرف الحي وسكون الحرف الميت*** فسكون الحرف الحي هو رأس الحاء، وسكون الحرف الميت هو الصفر عند أهل الرياضيات.

ـ ***اتبعنا في الدلالة على أرقام الآيات في سورها العد المدني الأخير***؛ لأنه الأصل المتبع لدى كتبة علماء المغرب العربي، ثم هو المناسب لاختيارات رواية ورش "طريق الأزرق"، ولم نتبع ما عليه الجل من الكتبة ودور النشر في كتابة الآيات وفق رسمها وضبطها وترقيمها بمصحف حفص!!!

وهدفنا من كل ذلك خدمة القارئ، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل

دار ابن الحفصي







## بسم الله الرحمن الرحيم

### مقدمة المحقق:

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيآت أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشـــهد أن محمدا عبده ورسوله، ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: 102]، ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: 1]، ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَـٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: 70ـ71].

**أما بعد**: فإن أصدق الحديث كلام الله تعالى، وأحسن الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار. وبعد:

إن علم الرسم القرآني من أهم العلوم المتعلقة بكتاب الله تعالى، فبه يعرف كيفية كتابة حروف المصحف كما كتبها الصحابة الكرام في جمع عثمان رضي الله عنه للمصاحف.

ولقد كان لعلماء المغاربة جهد كبير في هذا العلم الشريف، وذلك عن طريق تلك المصنفات البديعة التي أحيوا بها هذا العلم، وساهموا بها في الحفظ الموعود من الله لكتابه الكريم.

ومن العلماء الذين كانت لهم اليد الطولى في هذا العلم: الإمام عبد الواحد ابن عاشر، ألَّف كتابا سماه فتح المنان، شرح فيه منظومة مورد الظمآن، للعالم المغربي الكبير محمد بن محمد بن إبراهيم الخراز.

ولأهمية المنظومة اعتمدها نسّاخ مصاحف المغاربة، ولشرحها البارع: فتح المنان، اعتُمِدَ شرحُ ابن عاشر - كذلك - في رسم مصاحف المغاربة.

وإدراكا مني لأهمية هذا الشرح الذي ظل حبيس الخزائن العامة والخاصة، عقدت العزم على تحقيق هذا الكتاب النافع، وعلى دراسته دراسة علمية وافية.

***أهمية الموضوع:***

تكمن أهمية الموضوع من خلال عدة أمور أهمها وأبرزها:

1 – أهمية تحقيق كتب العلم عموما، وإخراجها في أحسن صورة من الأهمية البالغة، لا سيما كتب المحققين منهم كابن عاشر.

2 – الصلة الوثيقة لموضوع الكتاب بكتاب الله تعالى، حيث أنه يتناول كيفية رسم المصحف الشريف، الأمر الذي أرجو فيه الأجر العميم منه سبحانه، وشرف العلم بشرف المعلوم.

3 – إمامة مؤلفه في هذا العلم الشريف، لذا كان له أثره البالغ في تميز هذا الكتاب وظهوره، واعتماده في رسم مصاحف بعض الأمصار.

4 – موضوع الكتاب: وهو رسم المصاحف، ولا أهم من هذا الموضوع، فقد شرح المؤلف منظومة في رسم القرآن لقيت قبولا واسعا، حتى لصق اسمها، واسم شرحها فتح المنان بالمصاحف المغربية.

5 - أهمية تحقيق كتب الرسم، خاصة وأن أغلب مصادر هذا العلم لا تزال مخطوطة، وإخراج فتح المنان للوجود، إسهام في إظهار شيء من ذلك الكنز الدفين من كتب الرسم لتكون في متناول المتخصصين والباحثين.

***أسباب اختيار الموضوع:***

وإن من أسباب اختيار هذا الكتاب:

1 - مكانة كتاب فتح المنان العلمية، وذلك لكونه شرح مورد الظمآن شرحا وافيا، وحقق مسائل الرسم فيه تحقيقا بارعا، مع ثناء العلماء على هذا الشرح، ومع اعتماد نساخ مصاحف المغاربة عليه، وتحقيقه في رسالة علمية متخصصة يقود إلى دراسة واسعة شاملة عن المنظومة وصاحبها، ويقود أيضا لدراسة شاملة عن الشارح ابن عاشر، وعن شرحه، وإبراز جهوده، وهو ما أوليته عناية كبيرة في هذه الدراسة، راجيا من الله أنني قد وفقت في ذلك.

2 - عدم تطرق الباحثين إلى دراسة هذا الكتاب أو تحقيقه.

3 - الرغبة الكبيرة في الإسهام في هذا العلم، وذلك بنشر هذا الكتاب الذي ظل حبيس الخزائن، وفق منهج علمي رصين.

4 - توفر جملة من النسخ المخطوطة من الشرح، مما يسهل تحقيق هذا الكتاب تحقيقا علميا.

***أهداف البحث:***

إن الهدف المتوخى من تناول هذا الموضوع يتمثل في:

1 - التعريف بالإمام الخراز ـ رحمه الله تعالى ـ، ودراسة منظومته مورد الظمآن، مع بيان ما قام حولها من نشاط علمي تمت به خدمة كتاب الله تعالى.

2 – التعريف الموسع بالإمام ابن عاشر والكشف عن جوانب مهمة من حياته الشخصية والعلمية.

3 – تحقيق الكتاب تحقيقا علميا وفق المنهج المعروف في تحقيق الكتب، وإخراجه بصورة تتحقق بها خدمة كتاب الله تعالى، وإفادة المتخصصين في هذا المجال.

4 – تقديم دراسة وافية عن الكتاب المحقق، دراسة وصفية تعريفية به، ثم دراسة تحليلية نقدية.

***مجال البحث:***

يبحث هذا الموضوع في مجال مشترك بين تراجم القراء وعلم الرسم القرآني، حيث يتناول الشق الأول منه تعريفا بالظروف التي عاش فيها كل من الإمامين الخراز وابن عاشر، وما كان لهما أو لأحدهما من إسهام في مسرح الأحداث التي عاشها كل منهما، مع الترجمة الوافية لكل منهما، وترجمة للشيوخ الذين أخذا عنهما العلم، والتلاميذ الذين تلقوا عنهما، وإحصاء آثار كل من هذين العالمين.

ويتناول الشق الثاني منه دراسة وتحليل كل من النظم وشرحه، مع بيان القيمة العلمية لكل منهما، وأثر كل منهما في خدمة كتاب الله تعالى وتنشيط الحركة العلمية ببلاد المغرب.

***الدراسات السابقة:***

لم أقف - في حدود علمي - على دراسة أكاديمية تناولت فتح المنان بالدراسة ولا بالتحقيق، بالرغم من اعتماد نساخ مصاحف المغاربة على كتاب

فتح المنان، وتلهف المتخصصين في الرسم على الحصول على نسخة محققة منه، فأرجو من الله أن أكون أول من وفق لخدمته إن شاء الله تعالى، والحمد لله أولا وآخرا.

***خطة البحث:***

اقتضت طبيعة الموضوع تقسيمه إلى قسمين: قسم دراسي، وقسم التحقيق.

***أما القسم الأول:*** فقد خصصته لجانب الدراسة، وقسمته إلى ثلاثة أبواب:

أما ***الباب الأول***[1]: فقد تناولت فيه التعريف بالإمامين الخراز وابن عاشر، وقسمته إلى فصلين:

أما ***الفصل الأول***: فكان للتعريف بالإمام الخراز، وكان ذلك في ثلاثة مباحث: تكلمت في ***المبحث الأول*** عن حياته وعصره، وتناولت في ***المبحث الثاني*** حياته العلمية، وبينت في ***المبحث الثالث*** مكانته العلمية ووفاته.

وأما ***الفصل الثاني***: فكان الكلام فيه للتعريف بالإمام ابن عاشر، وقسمته إلى ثلاثة مباحث، خصصت ***المبحث الأول*** لحياته وعصره، وخصصت ***المبحث الثاني*** لحياته العلمية، وخصصت ***المبحث الثالث*** لأخلاقه وجهاده ومكانته العلمية ووفاته.

وأما ***الباب الثاني***: فتكلمت فيه عن مصادر علم الرسم القرآني، والتعريف بمورد الظمآن، وكان مقسما إلى فصلين:

---

[1] وأنبه هنا أنني لم أتطرق للتعريف بعلم الرسم القرآني، ولا بأقسامه ولا فوائده وقواعده لأن هذا الموضوع قد قتل بحثا، فممن بحثه: الشيخ أحمد شرشال في تحقيقه لكتاب مختصر التبيين لهجاء التنزيل، والشيخ عبد الحي الفرماوي في كتابه: رسم المصحف ونقطه، وغيرهما، فلا حاجة للإطالة بما لا فائدة من إعادته.

أما ***الفصل الأول*** منه: فكان للكلام على مصادر الرسم القرآني، وقسمته إلى مبحثين، ***المبحث الأول***: تناولت فيه مصادر علم الرسم القرآني قبل مورد الظمآن، وتكلمت في ***المبحث الثاني*** على مصادر مورد الظمآن.

وأما ***الفصل الثاني***: فيتناول التعريف بمورد الظمآن، ويتضمن مبحثين: أما ***المبحث الأول*** فكان دراسة وصفية لمورد الظمآن، وكان ***المبحث الثاني*** يتضمن دراسة تحليلية نقدية لمورد الظمآن.

وأما ***الباب الثالث***: فخصصته للتعريف بفتح المنان، ويتضمن فصلين:

أما ***الفصل الأول*** منه: فكان دراسة وصفية لفتح المنان، ويتضمن ثلاثة مباحث:

***المبحث الأول***: تكلمت فيه على اسمه وتوثيق نسبته لمؤلفه وسبب تأليفه وزمنه، وتكلمت في ***المبحث الثاني*** عن مصادره وموقفه منها، وتكلمت في ***المبحث الثالث*** عن مسلكه في كتابه ومصطلحاته.

وكان ***الفصل الثاني*** منه دراسة تحليلية نقدية لفتح المنان، ويتضمن ثلاثة مباحث: خصصت ***المبحث الأول***: لبيان منزلته بين شروح المورد، وتناولت في ***المبحث الثاني***: اختياراته وملاحظات عليه، وتطرقت في ***المبحث الثالث*** إلى نسخه المخطوطة وأماكن وجودها والنسخ المعتمدة في التحقيق ووصفها.

وأما ***القسم الثاني***: فقد خصصته لجانب التحقيق، وحققت فيه الكتاب تحقيقا علميا حسب المعايير المعروفة في التحقيق، حسبما سأبينه في منهج الدراسة.

وأخيرا ختمت هذا البحث بخاتمة ضمنتها جملة من النتائج التي توصلت إليها خلال دراستي وتحقيقي لهذا الموضوع، كما قدمت فيها جملة من التوصيات والمقترحات التي من شأنها أن تسهم في خدمة علم الرسم القرآني، الذي يقود لخدمة كتاب الله تعالى وخدمة الإسلام والمسلمين.

***منهج الدراسة***:

أما ***القسم الدراسي***: فاعتمدت فيه على ثلاثة مناهج، بحسب ما تتطلبه أبواب البحث.

فالمنهج الأول هو المنهج الوصفي الذي اعتمدته في الباب الأول، وذلك أن بيان عصر المؤلفين الناظم والشارح، وترجمة كل منهما، وترجمة الشيوخ الذين أخذا عنهما، والتلاميذ الذين تخرجوا على أيديهم لا يسعه إلا المنهج الوصفي، واعتمدته كذلك في المبحث الأول من الفصل الثاني من الباب الثاني، وفي الفصل الأول من الباب الثالث، وذلك أن التعريف الوافي بمورد الظمآن، والتعريف بمصادره، والتعريف بفتح المنان لايسعه إلا المنهج المذكور.

وأما المنهج الثاني فهو المنهج الاستقرائي، واعتمدته في الفصل الأول من الباب الثاني، وذلك أن إحصاء مصادر علم الرسم القرآني لا يسعه إلا المنهج الاستقرائي.

وأما المنهج الثالث فهو المنهج التحليلي النقدي، واعتمدته في المبحث الثاني من الفصل الثاني من الباب الثاني، وفي الفصل الثاني من الباب الثالث، وذلك أن بيان القيمة العلمية للنظم والشرح، وأثرهما على غيرهما وبيان اختيار كل منهما، وبيان الصواب من الخطأ في ذلك، وغير ذلك من المسائل المتعلقة بالمورد والفتح لا يسعه إلا المنهج التحليلي النقدي.

وأما ***قسم التحقيق***:

فاعتمدت فيه على المنهج المتبع في تحقيق المخطوطات، واتبعت فيه الخطوات الآتية:

جمع النسخ المخطوطة، واعتماد نسخة أصلا للكتاب.

نسخ الكتاب وفق قواعد الإملاء الحديثة.

المقابلة بين النسخ المخطوطة المعتمدة للمقابلة، إيضاح ما لم يتضح في الأصل، وإتمام السقط.

كتابة عناوين الأبواب والأقسام الرئيسية لتسهيل تناول الشرح.

كتابة الآيات بالرسم العثماني، واعتمدت في ذلك المصحف الحاسوبي على رواية حفص عن عاصم المطبوع في مجمع الملك فهد بالمدينة، وكتبت الآيات محل الشاهد برواية ورش عن نافع، لأن النظم موضوع لقراءة نافع بالأساس الأول.

عزوت الآيات القرآنية في متن الكتاب بذكر اسم السورة ورقم الآية، باستثناء الكلمات القرآنية المنفردة التي تتكرر.

تخريج الأحاديث النبوية الواردة في الكتاب.

تخريج الأبيات الشعرية الواردة في الكتاب.

إثبات علامات الترقيم اللازمة لإيضاح النص.

الترجمة للأعلام الوارد ذكرهم في الكتاب الذين تحصلت على ترجمتهم، وذلك في أول موضع يرد فيه اسم العلم، ولم ألتزم في بقية الموضع الإشارة إلى تقدم ترجمة العلم، رغبة في الاختصار، وتخفيفا من الحواشي، مع التنبيه أنني لم أترجم للأعلام عند الكلام على مصادر علم الرسم القرآني، وشروح مورد الظمآن، مكتفيا بذكر سنة الوفاة لمن ذكر له ذلك، وذلك لكثرتهم، والترجمة

لجميعهم مما يخرج عن المقصود، مع الحجم الكبير للكتاب، ولم أترجم أيضا لمن ترجم له في متن الكتاب، ولا للرجال المذكورين في الأسانيد.

وثقت النصوص من مصادرها التي نقل عنها المؤلف قدر الاستطاعة، وإذا كان الكتاب المعتمد عليه لا يزال مخطوطا فقد أعتمد على أكثر من نسخة منه عند الضرورة، وإذا كان الكتاب المعتمد عليه جزء منه مطبوع وجزء منه مخطوط فأشير بـ: (ص) كذا، لرقم الصفحة للمطبوع، و (ق) كذا لرقم الورقة للمخطوط، و (أ) لوجه المخطوط، و(ب) لظهر المخطوط، وأخرت معلومات الكتاب إلى قائمة المصادر والمراجع لئلا يُثْقَلَ على هوامش الكتاب بما لا فائدة منه.

عزوت القراءات متواترها وشاذة الواردة في النص إلى كتب القراءات المشهورة والمعتمدة.

علقت في الغالب على مسائل الرسم مما يستدعي تعليقا من بيان لأوجه الخلاف، أو بيان الخطأ الوارد في بعض المصاحف، وبيان ما جرى به العمل في مصاحف الأمصار اليوم، ونقلت كثيرا من نصوص أهل العلم والتي استفدت كثيرا منها من المخطوطات التي لم تر النور إلى يومنا هذا.

وجعلت للبحث فهارس متنوعة مساعدة للباحثين، وهي:

فهرس القراءات القرآنية.

فهرس المصاحف الواردة في متن الكتاب.

فهرس الأحاديث والآثار.

فهرس النظم والأشعار.

فهرس الأعلام.

فهرس البلدان والقبائل والجماعات.

فهرس الكتب الواردة في متن الكتاب.

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات: وقد رمزت لعناوين الفوائد والموضوعات المذكورة في الهامش بالرمز:(هـ) في آخرها، تمييزا لها عن عناوين موضوعات الكتاب.

ولم أخصص للآيات فهرسا لأن الكتاب عبارة عن مصحف مكرر أكثر من مرة، فلا تستقيم فهرسته في هذه الحالة، وعوضت ذلك بفهرس تفصيلي للموضوعات مما يحقق الهدف المرجو من فهرس الآيات وزيادة، بإذن الله تعالى.

**مصادر البحث:**

اعتمدت في كتابة هذا البحث على المصادر التاريخية التي أرخت للعصرين المريني والسعدي الذين عاش فيهما كل من الناظم الخراز والشارح ابن عاشر، ككتاب الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى لأبي العباس الناصري الدرعي، وكتاب تاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني لمحمد عيسى الحريري، وغيرهما.

كما اعتمدت على كتب التراجم التي ترجمت لعلماء المغاربة وغيرهم كسلوة الأنفاس للكتاني، والتقاط الدرر للقادري، وغاية النهاية لابن الجزري، وغيرها.

وكذلك اعتمدت على المصاحف القرآنية المطبوعة والمخطوطة، وعلى كتب الرسم المخطوطة والمطبوعة، وكتب الضبط، وكتب القراءات، وكتب علوم القرآن، وكتب التفسير، وغيرها.

ولا يفوتني أن أنبه أنني استفدت من كتابين هامين على وجه الخصوص هما: مختصر التبيين لهجاء التنزيل، لأبي داود سليمان بن نجاح، ومن آراء محققه الكبير الشيخ أحمد شرشال، والكتاب الثاني: قراءة الإمام نافع عند المغاربة، لعبد الهادي حميتو، فجزى الله المحققَيْن الفاضلين خير الجزاء.

**الصعوبات المواجهة:**

إن أهم الصعوبات التي واجهتني أثناء إنجاز هذا البحث تمثلت في: الصعوبة في الحصول على النسخ الخطية للكتاب، حيث حصلت على النسخ

التي اعتمدتها في التحقيق من دول شتى، واستدعى ذلك أن أسافر إلى كل من المدينة النبوية ومصر، وإلى مكتبات عديدة داخل الوطن.

ندرة مصادر علم الرسم القرآني، وهي مع ندرتها أكثرها مخطوط، مع صعوبة الحصول على هذه المصادر المخطوطة، للشروط القاسية المفروضة على المخطوط في أغلب الدول، وقد جمعت بعض المصادر المطبوعة من كثير من مكتبات العالم الإسلامي بعناء كبير، ورغم ذلك فقد زرت كثيرا من هذه المكتبات وصورت عددا من الكتب والمخطوطات كالمكتبة الأزهرية ودار الكتب المصرية بالقاهرة، ومكتبة الحرم المدني بالمدينة النبوية.

بعد المسافة بيني وبين كثير من المكتبات مع مشقة السفر وتكلفته الباهضة، مما دعاني في كثير من الأحيان أن أسبب حرجا كبيرا لكثير من أصدقائي في المدينة النبوية أو في مكة أو في دمشق، وذلك بتكليفهم تصوير بعض الكتب المخطوطة أو المطبوعة التي أحتاجها مما سبب لهم عناء كبيرا، وهدرا لكثير من أوقاتهم الثمينة، ورغم ذلك خرج هذا البحث بهذه الصورة فجزى الله الجميع خيرا.

# قسم الدراسة

# الباب الأول: التعريف بالإمامين الخراز وابن عاشر

ويتضمن فصلين:

**الفصل الأول: التعريف بالإمام الخراز**

**الفصل الثاني: التعريف بالإمام ابن عاشر**

## الفصل الأول: التعريف بالإمام الخراز

اشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث، هي:

**المبحث الأول: حياته وعصره**

**المبحث الثاني: حياته العلمية**

**المبحث الثالث: مكانته العلمية ووفاته**

## المبحث الأول: حياته وعصره

سأتناول في هذا المبحث العصر الذي عاش فيه الإمام الخراز، وأتكلم عن حياته الشخصية وذلك في المطالب الآتية:

### المطلب الأول: عصره

سأتكلم في هذا المطلب عن الحالة الاجتماعية والسياسية والعلمية في بلاد المغرب على وجه العموم، وفي العاصمة فاس على وجه الخصوص في القرن السابع والثامن الهجري، في عهد الدولة المرينية[1]، لأنَّ الناظم الخراز عاش في فاس في هذه الفترة.

---

(1) المرينيون فخذ من بطون القبيلة البربرية زناتة، كانت مساكنهم ومواطنهم وراء تلمسان جنوبا إلى نواحي سلجماسة، وبصحراء فيقيق إلى أرجاء الأغواط، وهم قبيلة مرهوبة جانبهم، شديد بأسهم، كثير جمعهم.

كانت بنو مَرِين في طاعة الموحدين، ثم كانت بينهم ضغائن وحزازات منشأها التزاحم على الملك والتنافس على الرئاسة.

فلما كانت هزيمة العقاب سنة (609 هـ) ضعف أمر الموحدين، وبدأ نجم المرينين بالظهور، وبرز فيهم أبو محمد عبد الحق بن محيو المريني الذي تنسب الدولة أحيانا إليه، فيقال: الدولة المرينية العبد الحقية.

واستمر المرينييون قوة، و الموحدون ضعفا، حتى استولى بنو مرين على مراكش، وسلا والرباط، وفاس وغيرها وانتهت دولة الموحدين نهائيًا بمقتل أبي دبوس سنة (668 هـ) على يد يعقوب المريني.

واستقر المرينيون في المغرب الأقصى وامتدت حدودهم في مدد كثيرة حتى شملت المغرب كله، وكانت بين دول المغرب الثلاث المرينية والزيانية والحفصية علاقات متشابكة بين التصافي والتعاون من جهة، والحروب والفتن -وهو الأقل- من جهة أخرى.

=

**الحالة الاجتماعية**: تشكل المجتمع المغربي في دولة بني مرين من:

1- **البَربَر**: وكانوا السواد الأعظم في البناء الاجتماعي للمجتمع المريني، فمن هؤلاء البربر كانت الطبقة الحاكمة التي انتمت إلى إحدى هذه القبائل البربرية، وهي قبيلة بني مرين، وكان انتماء بني مرين إلى قبيلة زناتة سبيلا إلى علو كعب القبائل الزناتية في الدولة المرينية، حيث كانت قبائل زناتة أكبر عون للمرينيين سواء في مرحلة التأسيس، أو في المراحل الأخرى، إذ كانوا يشكلون عنصرا كبيرا من عناصر الجيش المريني.

2- **الوافدين من الأندلس**: ضم المجتمع المريني عددا من الأندلسيين الذين قدموا من الأندلس، وقد اشتركت مجموعة منهم في الجيش المريني، والمجموعة الثانية طائفة من العلماء الذين وفدوا من الأندلس بعد ضياعها، وقد كان لهؤلاء العلماء دورهم في الحياة الدينية والثقافية والعلمية في دولة بني مرين.

---

=

عانت دولة بني مرين في أواخر القرن الثامن الهجري وأوائل القرن التاسع الهجري تعاني اقتصاديا، إذ شهدت كوارث وأوبئة مما أطاح بكثير من عناصر قوتها الاقتصادية، وانتشر بينهم الطاعون، وفشت فيهم المجاعة، كل ذلك انعكس على الحياة السياسية.

واستمرت الدولة المرينية إلى أواسط القرن التاسع الهجري حيث خلفهم الوطاسيون.

ينظر: تاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني، ص 181-187، وتاريخ الجزائر العام، 69/2، والاستقصاء، 362/1-365، 183/2-185، والإمبراطورية الموحدية في دور الانحلال، مقال في مجلة دعوة الحق، بالمغرب، عدد: 2سنة: 8. ص 57-58.

3- **العرب**: وكانوا بطونا عدة، وقد ضم الجيش المريني كثيرا منهم، وكان معظمهم من الفرسان.

4- **الغز**: وهم من المماليك الغز المصريين، وهؤلاء ينتمون إلى القبائل التركية التي كانت تسكن في إقليم ما وراء النهر، وقد كانت لهم هيئة يتميزون بها عن غيرهم من سكان البلاد، وهي أنهم كانوا يظفرون شعورهم.

5- الروم: وهم الفرنجة، وقد كان معظم هؤلاء يمثلون فرقة ضمن فرق الجيش المريني، ويطلق على قائدهم اسم: قائد جيش النصارى، وقد كانوا يسكنون مكانا واحدا، يعرف بحي: الملاح، قرب البلد الجديد.

6- اليهود: وكانوا بأعداد كبيرة، وأكثرهم بفاس، وسكنوا حي الملاح مع الروم، وقد كانت لهم مناصب كبيرة في الدولة المرينية، وكان لهم دور في مسرح الأحداث السياسية.

وأما المظاهر الاجتماعية اليومية للمجتمع المريني فكثيرة، بحسب فئاته وطوائفه، ومن بينها:

**أولا: مجالس السلاطين**، وله أنواع عديدة، منها:

**مجلس الموائد**: ويعقد في الصباح الباكر، تقدم فيه أنواع من الأطعمة والحلوى، فيأكلون ويتفرقون إلى أماكنهم.

**مجلس بعد العصر**: حيث يركب السلطان في حرسه الخاص بعد العصر، ويخرج إلى مكان فسيح في الصحراء، وغالبا ما يكون ذلك في يومي الاثنين والخميس، فتتطارد أمامه الخيل، ويتطاعن الفرسان، وقد يحضر المجلس أبناء الملوك، وبعض السفراء الذين يتصادف وجودهم في ذلك الوقت.

**مجلس ما بعد العشاء:** ويجتمع فيه العلماء والشيوخ ورجالات الدولة، للتباحث في أمر الأمة، وقد يجلس مع السلطان بعد ذلك من يسامره في بعض الليالي، وقد يبيت كاتب السر عنده.

**ثانيا: مجالس العلماء،** كمجلس أبي الحسن المريني، الذي كان يجلس غالبا ما بين الظهر والعصر للقراءة في كتب الحديث والتاريخ والسير وغيرها، ويحضره عدد من العلماء كأبي عبد الله السطي، وأبي عبد الله المكناسي وغيرهما.

ومن هذه المجالس العلمية، المجلس الذي يعقد في المساجد أو الكتاتيب، لتعليم الصبية، مثل مجلس الخراز ، فقد جلس على كرسي الإقراء بفاس لتعليم كتاب الله وعلومه.

**ثالثا: الاحتفالات الشعبية بالمناسبات الدينية وغيرها،** كالاحتفال بعيد الفطر، والاحتفال باستقبال وفود الدول التي تأتي لزيارة السلطان المريني، إظهارا لحفاوتهم بهذه الوفود، وكذلك الاحتفال بسفر السلطان حيث تدق طبول كبيرة لإشعار الناس بسفر السلطان، والاحتفال بالمولد النبوي في شهر ربيع الأول بعد صلاة المغرب.

**رابعا: الإجازة الأسبوعية،** واختصت بيومي الخميس والجمعة على عادة المغاربة[1].

---

(1) ينظر: تاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني، ص 317-355، والمغرب عبر التاريخ، 2/ 164/2 وما بعدها.

**الحياة السياسية:**

شهد المغرب الإسلامي في القرن السابع الهجري انقسامًا سياسيا كبيرا، وهو ظهور ثلاث دول بربريّة مستقلّة، والسبب في ذلك انهيار دولة الموحدين، وقد استغل بنو حفص ولاة إفريقية احتضار هذه الدولة، وأعلنوا استقلالهم بتونس (625-982 هـ)، بينما اقتسم بنو مرين وبنو عبد الواد (الزيانيين) بقية بلاد المغرب، فاختص بنو مرين بأقصاها، واستقروا بفاس (610-957 هـ)، وبنو عبد الواد وزيان بأوسطها في تلمسان (633-962 هـ)، وقد بدأ المرينيون حياتهم السياسية بصراعات طويلة ومريرة مع دولة الموحدين، استمرت من سنة: 613-668هـ

وهذه الفترة تعد فترة تأسيس لدولتهم، والتي خاضوا خلالها كثيرا من الحروب والمعارك.

ويعتبر عبد الحق بن محيو المريني أول من هيأ بني مرين للتفكير في إقامة دولتهم في المغرب الأقصى، حيث عملوا على تحقيق بعض الأهداف، كحرصهم على استتباب الأمن، وخدمة الأمة، وهو ما فقده المواطن في ظل دولة الموحدين بسبب الاضطرابات والقلاقل، مما أدى لجذب كثير من القبائل المغربية إليهم، التي كانت تتوق إلى الأمن والاستقرار بعد أن ذاقت مرارة الاضطرابات في ظل الموحدين.

وفي سنة: 667 هـ وقد دانت المغرب لبني مرين إذ أعلن الشعب المغربي وبنو مرين تنصيب أبي يوسف، يعقوب بن عبد الحق سلطانا على أمورهم، وإدارة شؤونهم.

وقد كانت لهذه الدولة القوية علاقات خارجية مع دول الجوار وغيرها مما كان له أثر كبير سياسيا واقتصاديا وثقافيا وحضاريا.

فكانت العلاقة وطيدة مع مصر والجزيرة العربية وبلاد الشام والعراق.

وأما علاقتهم بالدولة الحفصية فكانت على حسب مراحل تطور الدولة، إذ كانوا تبعا لهم بادي الأمر في مقابل تصفية دولة الموحدين، وكانوا يسيطرون عليهم خاصة بعد اقتحام بني عبد الواد للدولة الحفصية، وتحولت العلاقة إلى عدائية بعد توسع بني مرين في إفريقية.

وأما العلاقة مع بني عبد الواد فقد كانت علاقة عدائية طيلة قيام المرينيين في بلاد المغرب.

وكانت علاقتهم مع بني الأحمر في الأندلس يشوبها الحذر والترقب، حيث كان سلاطين بني الأحمر يشكُّون في نوايا بني مرين التوسعية في بلاد الأندلس.

وهكذا توالى المرينيون سلطانا بعد آخر حتى شهدت هذه الدولة في أواخر القرن الثامن الهجري، وأوائل التاسع عددا من الكوارث والأوبئة التي أطاحت بكثير من عناصر قوتها الاقتصادية، وأدت إلى ضعف عام في الدولة المرينية وسائر بلاد المغرب، وكان أخطر هذه الكوارث وباء الطاعون الذي أهلك عددا من كبار العلماء والأعيان، وانتشرت المجاعات، مما انعكس على الحياة السياسية.

إضافة إلى ضعف السلاطين المتأخرين في ظل المرينيين ومنهم السلطان أبي سعيد عثمان بن أبي العباس أحمد، والذي كان عمره لا يتجاوز السادسة

عشرة من عمره، وهي سن لم يستطع فيها تسيير أمور الدولة، واعتكف على اللهو والملذات، في حين كان التصرف في أمر الدولة للوزراء والحجاب.

وبعد وفاته خلَفه أخوه عبد الله، الذي ثارت ضده العامة فقتلته، وتنازع الملك بعده اثنان من إخوته، واتفق أهل الحل والعقد على تولية عبد الحق بن أبي سعيد، الذي كان آخر السلاطين المرينيين.

وفي ظل هذه الظروف تولى منصب الوزراء مجموعة من أبناء البيت الوطاسي، ومنهم يحي بن زيان الوطاسي، وتداول الوطاسيون على الوزارة مما أدى إلى تغيير مراسم الملك وعوائد الدولة وزادوا ونقصوا في الجنود، وهكذا آل الأمر إليهم وسقطت دولة بني مرين[1].

---

[1] ينظر: قبائل المغرب، 1/129-133، وتاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني، ص 203-241، والمغرب عبر التاريخ، 2/ 78-88، والاستقصاء، 1/262 وما بعدها.

**الحياة العلمية والفكرية:**

استأنفت الحركة العلمية والفكرية سيرها إلى الأمام في ظل دولة بني مرين، التي ما فتئت ترعاها وتشجعها، وتمد لها يد العون، وكان بعض الأمراء من أهل العلم والثقافة، من بينهم: السلطان أبو سعيد عثمان بن يعقوب المنصور كان عالما، وكان أخوه أبو الحسن ابن أبي سعيد من كبار أهل العلم، وكان بعض الأمراء أيضا محبا للعلم والعلماء.

هذا وقد اهتم المرينيون ببناء المدارس، وللمدرسة مسجد بداخلها، للمسجد إمام راتب من الطلبة أو من غيرهم، ومن أهم المدارس التي بناها ورعاها بنو مرين:

**مدرسة الحلفائين** بفاس، وقد كان مؤسسها: يعقوب سنة: 679هـ، وقد جهزها المنصور بخزانة كبيرة من الكتب.

**مدرسة البيضاء** أو فاس الجديدة، والتي بناها أبو سعيد سنة: 720هـ.

**مدرسة الصهريج**: بناها أبو الحسن سنة: 721هـقرب مسجد الأندلس بفاس، وكان يومئذ خليفة لوالده، وكان بها أساتذة نظاميون.

إلى غير ذلك من المدارس كمدرسة العطارين بفاس ومدرسة الطالعة بسلا، والمدرسة المصباحية بفاس وغيرها من المدارس التي انتشرت في عهد المرينيين.

ومما اهتم به المرينيون تشييد المساجد، ومن ذلك:

**جامع فاس الجديدة** الذي تم بناؤه سنة: 677هـ

**جامع وجدة** من بناء أبي يعقوب، وغيرها من المساجد، والتي بدأ فيها في حينها تخصيص أوقاف لكراسي معينة للتدريس، ومنها:

**كرسي سليمان الونشريسي** بفاس بجامع الأندلس، لتدريس المدونة في الفقه.

**كرسي أبي الحسن علي الصرصري**، لتدريس تهذيب المدونة بفاس أيضا.

ومما اهتم به المرينيون كذلك: إنشاء المكتبات الداعمة للعلم والعلماء، فأول سلاطين بني مرين وهو يعقوب بن عبد الحق زود المدرسة التي أنشأها وهي مدرسة الصفارين بعدد هائل من الكتب التي قيل أنها كانت من ثلاثة عشر حِمْلا، وهي الكتب التي طلبها السلطان يعقوب من ملك قشتالة أن يرسلها إلى المغرب بعد عقد صلح بينهما، وحوت هذه المكتبة المنقولة: جملة من المصاحف، وتفاسير كتفسير ابن عطية والثعلبي، وكتاب التهذيب والاستذكار، وغير ذلك من الفنون.

وأنشأ السلطان أبي عنان دارا مستقلة خاصة بالكتب، وحوت هذه الدار كتبا من فنون شتى من علوم الأبدان والأديان واللسان والأذهان.

وقد جرى المرينيون في تنظيم هذه المكتبة بتعيين أمناء لحفظ المكتبة وتنظيم الكتب وخدمة القارئين.

وألحق أبو عنان بهذه المكتبة خزانة كبيرة للمصاحف مكتوبة بأحسن الخطوط.

كل هذا وغيره من مظاهر، ساهم في انتشار العلم والثقافة والأدب، لذلك نجد إسهامات علمية وثقافية وفيرة في ظل الدولة المرينية، ومن بين تلك الإسهامات في الفنون العلمية المختلفة والتي نذكر طرفا منها:

**في مجال التفسير:**

ألف فيه عدد من الكتب، ومن بينها:

اختصار الكشاف: لابن العابد الفاسي (ت:762).

تفسير الباء في البسملة: لابن البناء العددي المراكشي.

تفسير سورة الكوثر: له.

تفسير القرآن: لأبي القاسم السلوي.

**في مجال القراءات والرسم والضبط:**

كتب الخراز، وسيأتي بيانها.

الدرر اللوامع في مقرأ الإمام نافع: لابن بري، وكان له أثر كبير، وقام حوله نشاط علمي رائع، لشرح هذه المنظومة التي لقيت رواجا كبيرا وقبولا واسعا.

نظم التيسير في القراءات: لابن المرحل.

شرح حرز الأماني: لابن آجروم.

التحفة في القراءات: لميمون الفخار.

الفوائد الجميلة على الآيات الجليلة: لحسين بن طلحة الشوشاوي.

**في مجال الفقه:**

كان المجتمع المغربي مجتمعا مالكيا، لذلك أغلب المؤلفات كانت على مذهب مالك رحمه الله تعالى، ومنها:

شرح مختصر خليل: ثمان مجلدات للقُوري.(ت:872هـ).

تقييد على المدونة: لابن أبي يحي التسولي.(ت: 749هـ).

شرح الرسالة: له.

القواعد الخمس: لأبي سعيد الرعيني الفاسي.(ت:779هـ).

المسائل الفقهية المنوطة بالأحكام الشرعية: لابن منصور المغراوي السلجماسي.

كتاب المناسك: لابن هلال.

**في مجال الأدب وعلوم اللغة:**

الروض المربع في صناعة البديع: لابن البناء العددي.

ديوان ترتيل أبي المطرف ابن عميرة: لابن هانئ.

شرح المقامات الحريرية: للزناتي.

شرح التسهيل: لأبي القاسم الشريف.

المقصورة: للمكودي.

شرح كتاب سيبويه: لابن رشد.

نظم الآجرومية: ميمون الفخار.

المذكر والمؤنث: للجاديري.

البسط والتعريف في علم التصريف: للمكودي.

**في مجال العلوم الكونية:**

التلخيص في الحساب: لابن البناء العددي.

منية الحسَّاب في علم الحساب: لابن غازي.

وغير ذلك من أنواع العلوم مما يدل على رواج كبير للعلم وازدهار للحركة العلمية في شتى العلوم[1].

(1) ينظر: تاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني، ص 337-358، والنبوغ المغربي، 1/215-221.

**المطلب الثاني: اسمه وكنيته ونسبه:**

**اسمه**: هو محمَّد بن محمَّد بن إبراهيم بن محمَّد بن عبد الله.

**كنيته**: أبو عبد الله.

**نسبه**: الأُمويّ الشَّرِيشيّ، الشَّهير بالخرَّاز[1].

قال الرّجراجيّ: "وهو أمويّ النَّسب، أي: من بني أُميَّة"[2].

وردَّه أبو الحسن النَّزوالي فقال: "وهو من قوم يقال لهم: "أُمِّيّون"، وليس هو من بني أُميَّة كما توهَّم بعضهم"[3].

وقد صرّح النَّاظم نفسه بنسبته إلى بني أُميَّة[4]، وأكّد ذلك تلميذه (ابن آجَطَّا) الشَّارح الأول لمنظومته[5].

وقال التَّنَسِيّ: "وذكر أنه أُمويّ النَّسب، أيّ: صريح النَّسب ليس بمولى ولا حليف، وهو منسوب إلى أُميَّة بن عبد شمس بن عبد مناف"[6].

و"الشَّريشيّ" نسبة إلى بلده الأصلي، - قبل أن ينتقل إلى فاس ببلاد المغرب-، وهي مدينة أندلسية يقال لها: "شَرِيْش"[7].

وشهرته بالخرَّاز نسبة إلى عمله وهي صناعته الخِرازة في أول عمره.

---

(1) ينظر: التبيان ق/198-أ، ومجموع البيان للنزوالي ق/3-ب، وغاية النهاية 237/2.

(2) ينظر: تنبيه العطشان ص 60.

(3) ينظر: مجموع البيان ق/ 3-ب.

(4) ينظر: متن مورد الظمآن (قسم الضبط) ص 45.

(5) ينظر: التبيان ق/198-199.

(6) ينظر: الطراز للتنسي 449-450.

(7) ينظر: تنبيه العطشان ص 60، ونفح الطيب 143/1، ومعجم البلدان 340/3.

قال أبو الحسن النَّزوالي: "كانت صناعته الخرازة في أول عمره[1]".

سكن الخراز فاس الجديدة إلى أن توفي بـ "الجيزيين " منها، المعروف بباب الحمراء[2].

---

(1) ينظر: مجموع البيان ق/ 3-ب

(2) ينظر: التبيان ق/199-أ، ومجموع البيان ق/ 3-ب، وتنبيه العطشان ص60، وسلوة الأنفاس للكتاني 128/2.

**المبحث الثاني: حياته العلمية:**

يتناول هذا المبحث الحياة العلمية للإمام الخراز: دراسته وشيوخه وتلاميذه وآثاره، وذلك في المطالب الآتية:

**المطلب الأول: شيوخه:**

قال عنه تلميذه ابن آجطّا: "أدرك أشياخًا جلّة أئمّةً في القراءة والضّبط، وعلم القرآن من العربية، وغيرها، فقرأ عليهم، وعمدته على الشّيخ المقرئ، المتقِن المحقّق، أبي عبد الله محمد ابن القصّاب"[1].

وقال الرجراجي: "وكان أدرك أشياخا جِلّة أئمّة في علوم القرآن، وأخذ عنهم"[2].

وقال الشّيخ محمّد بن جعفر الكتاني: "وعمدته: الشّيخ المقرئ المحقّق المتقِن أبو عبد الله ابن القصّاب"[3].

وقال الشيخ أبو الحسن النّزوالي: "وله مشايخ عدّة، وكان أكثر اعتنائه في مشيخته بأبي عبد الله ابن القصاب، ولقي بعد ذلك ابن آجرّوم، وأخذ عنه"[4].

وقال الشّيخ محمّد مخلوف: "أخذ عن أعلام منهم أبو عبد الله محمّد القصّاب"[5].

---

(1) ينظر: التبيان، ق/ 199-أ.

(2) ينظر: تنبيه العطشان ص 60.

(3) ينظر: سلوة الأنفاس 128/2.

(4) ينظر: مجموع البيان ق/3-ب.

(5) ينظر:شجرة النور الزكية، ص 215.

وممَّا تقدم نخلص إلى أن الخراز أخذ العلم عن:

1 - أبو عبد الله محمد بن علي بن عبد الحق، الأنصاري الفاسي، المعروف بابن القصَّاب، مقرئ مصدر كامل، قال أبو حيّان: كان يقرئ القرآن بقراءات السبعة ويقرئ العربية أيضا، وتوفي في حدود سنة تسعين وستمائة (690هـ)[1].

وقد أكثر الخراز النَّقل عنه في شرحه على منظومة الدّرر اللّوامع في مقرأ الإمام نافع، وهو الذي يصفه بـ شيخنا أبو عبد الله[2].

2 - أبو عبد الله محمَّد بن محمَّد بن محمَّد بن داود، الصِّنهاجيّ، الفاسيّ، الفقيه، الإمام العالم العلامة الهمام، الأستاذ المقرئ، النّحويّ، الشيخ الكامل الولي، المشهور بابن آجروم، صاحب المقدّمة المشهورة بـ (الآجرُّومية) في النّحو التي ألفها بمكة، وله (فرائد المعاني في شرح حرز الأماني) في مجلدين.

أخذ عن أعلام منهم: ابن القصاب، وعنه أعلام منهم: ولداه العالمان الجليلان محمد وعبد الله وعبد الله الوانقيلي ومحمد بن عبد المهيمن، وأحمد بن حزب الله وغيرهم، ولد سنة 672 هـ وتوفي بفاس سنة 723 هـ[3].

وقد نقل عنه الإمام الخرَّاز في القصد النافع، وقد أكثر من النقل عنه خاصة في باب المد وباب الهمز، واصفا له بصاحبنا الأستاذ[4].

---

(1) ينظر: غاية النهاية 204/2.

(2) ينظر: القصد النافع، ص: 75، 265، 269، 276، 279، 290، 319، 327، 345.

(3) سلوة الأنفاس 126/2-128، وبغية الوعاة،238/1-239، وشجرة النور ص 217، وفرائد المعاني مخطوط عن طريق قراءة نافع عند المغاربة 358/2.

(4) ينظر: القصد النافع، الصفحات: 136، 144،148، 141، 162، 166، 192، 195 وغيرها.

**المطلب الثاني: تلاميذه:**

اهتم الإمام الخرّاز بالتدريس والتعليم، وجلس على كرسي الإقراء بمدينة فاس، تأسيا بشيوخه الذين تلقى عنهم العلم، واشتغل رحمه الله بتعليم القرآن وعلومه، وبتعليم الصبيان.

قال عنه تلميذه ابن آجَطّا الشارح الأول: "المعلّم للكتاب العزيز"[1].

وقال أيضا: "كان يعلّم الصّبيان بمدينة فاس"[2].

وقال أيضا: "وكان رحمه الله يذكر لنا ذلك، ويقوله في مواضع من "العقيلة" في وقت إقرائه (رحمه الله) لها"[3].

وقال الرّجراجيّ: "وأمّا فنونه فهي: علم القراءة والرّسم والضّبط واللّغة العربية، وغير ذلك من علوم القرآن"[4].

وقال أبو الحسن النّزوالي: "اشتغل في آخر عمره بتعليم القرآن"[5].

ولم تزد المصادر والمراجع - كما رأينا - على أنه: "كان يعلّم الصّبيان "،مما يدل على كثرة من أخذ عنه، ممن لم تحفظ لنا أسماؤهم.

وقال محمد بن جعفر الكتاني: "وممن أخذ عنه وانتفع به ابن آجَطّا"[6].

---

(1) ينظر: التبيان 198-أ.

(2) ينظر: التبيان، ق/ 199-أ، وهو ما وصفه به أيضا الرجراجي وابن عاشر. انظر تنبيه العطشان ص60، وفتح المنان ص352.

(3) ينظر: التبيان ق/214-ب.

(4) ينظر تنبيه العطشان ص 60.

(5) ينظر: مجموع البيان ق/ 3-ب.

(6) ينظر: سلوة الأنفاس 128/2.

وذكر ابن غازي المكناسيّ في فهرسته عن شيخه أبي عبد الله محمَّد بن القاسم محمَّد بن يحي بن أحمد بن محمَّد النَّفزي الحميريّ الشّهير بالسّرّاج. ثُمَّ عدَّد العلوم والكتب التي تلقَّها عن شيخه المتقدّم وأخبره بها، ومنها (مورد الظَّمآن في رسم أحرف القرآن) لأبي عبد الله الخرَّاز، فقال:

"أخبرني به عن أبيه عن جده عن الأستاذ المقرئ أبي زيد عبد الرَّحمان بن محمَّد بن سعيد عن النَّاظم". فيعدّ سعيد من تلاميذ النَّاظم الخرَّاز[1].

وقال أيضا راويا عن شيخه المتقدم: "جميع تآليف أبي عبد الله الخرَّاز المذكور أخبرني بها عن أبيه عن جده قال: حدثني بها الكاتب أبو سعيد محمَّد بن عبد المهيمن الحضرمي كتابة عن مؤلفها إجازة"[2]. فمحمَّد بن عبد المهيمن الحضرمي من تلاميذ الخرَّاز.

ومما تقدم يمكن أن نقول: إن ممن تتلمذ على الإمام الخرَّاز هم:

**أولا:** أبو محمد عبد الله بن عمر الصنهاجي، المعروف بابن آجَطَّا، أحد أساتذة القراء المعتبرين، عالم بالضبط والرسم وما يتعلق بهما[3].

أخذ عن الخراز، وقرأ عليه منظومته مورد الظمآن، وشرحها شرحا جيدا اعتمد عليه كل من أتى بعده، ووصف بالشارح، أو الشارح الأول. وسمى شرحه: "التبيان في شرح مورد الظمآن".

---

(1) فهرس ابن غازي، ص 89، 96.

(2) فهرس ابن غازي، ص 96.

(3) ينظر: سلوة الأنفاس، 118/2.

**ثانيا**: الكاتب أبو سعيد الحضرمي: وهو محمد بن عبد المهيمن بن محمد بن عبد الله بن محمد أبو سعيد، وقيل: أبو عبد الله، الحضرمي، مؤرخ، أصله من سبتة، ولي القضاء بها، قرأ على أبي الحسين بن أبي الربيع، تفقه، وتأدب، وسمع الكثير من شيوخ عصره، من كتبه: "الكوكب الوقاد فيمن حلّ بسبتة من العلماء والصلحاء والعباد" وُصف بأنه في مجلدين، و" السلسبيل العذب- مخطوط" ترجم لبعض رجال فاس ومكناس وسلا، قدّمه إلى سلطان وقته عبد العزيز المريني، وغيرها، توفي بفاس سنة: 787هـ[1].

**ثالثا**: الأستاذ، المقرئ، أبو زيد، عبد الرحمن بن محمد بن سعيد، من شيوخ يحي السّراج، ذكره في فهرسته وقال: إنه سمع عليه كتاب "الدرر" بجامع القرويين[2].

---

(1) ينظر: الدرر الكامنة 152/5، ودرة الحجال 304/3، وفهرس الفهارس 348/1، والأعلام 251/6.

(2) ينظر: فهرس ابن غازي، ص 96.

**المطلب الثالث: مؤلفاته:**

قال ابن آجطّا: "وله رحمة الله تواليف غير هذا النَّظم، من أجلِّها هذا النَّظم الذي أخذنا في شرحه، وله نظمٌ في الضَّبط، سمَّاه: "عُمدة البيان"، وله تأليف في الرَّسم، مثل "مورد الظمآن" منثور لا منظوم رأيته وطالعته، وله شرح على "الحصريَّة"، أخبرني به ـ رحمه الله، وله شرح على البرِّية مشهور معروف عند كثير من النَّاس، وبه يقرءُونها"[1].

وقال ـ أيضا ـ وهو يتحدث عن منظومة مورد الظمآن: "قال النَّاظم ـ رحمه الله ـ: قال أبو عبد الله محمَّد بن محمَّد بن إبراهيم بن محمَّد بن عبد الله الأُموي الشَّريشيّ- عفا الله عنه-: هكذا في نسخته التي كتبها بيده وانتسخت أنا منها النسخة التي عندي، وقرأتها عليه، وسمعها منِّي، وأجازني فيها - عفا الله عنه"[2].

وقال ـ أيضا ـ وهو يتحدث عن كتاب المقنع للدّاني: "وكان ـ رحمه الله ـ يذكر لنا ذلك، ويقوله في مواضع من العقيلة في وقت إقرائه - رحمه الله - لها"[3].

وقال الرّجراجي: "وأمّا تواليفه فهي **مورد الظمآن** هذا، وله ـ أيضا ـ تأليف آخر في الرَّسم مثل **مورد الظّمآن** لكنَّه منثور لا منظوم، وله شرح على **الدُّرر**

---

(1) التبيان، ق/199-أ، وانظر: فتح المنان، ص 289.

(2) التبيان، ق/198-199.

(3) التبيان، ق/214-ب.

**اللَّوامع**، وله شرح على **الحصريَّة**، وله **عمدة البيان على الضَّبط**، وكان مفتوح البصيرة في التأليف نظماً ونثراً"[1].

وقال ابن عاشر: "عمدة البيان الذي رأيته للنَّاظم إنَّما هو نظمه الرَّسمي الذي نظمه قبل **مورد الظّمآن** وذيّله بالضَّبط المتَّصل بـ**مورد الظّمآن** اليوم، وعليه بنى العدد المذكور في الذيل، وفيه يقول:

سمَّيته بعمدة البيان  في رسم ما قد خطَّ في القرآن

ولم يعدّ الشَّارح في جملة تآليف النَّاظم شرح العقلية[2] وقد رأيت لبعض الشيوخ النقل عنه لكن لم أعثر عليه"[3].

وورد في التقييد المسمى بـ: "طرر على مورد الظَّمآن" لجماعة من الشيوخ بمدينة فاس النقل من كتابٍ للخرَّاز يسمَّى بـ: "المهذَّب المختصر في الرَّسم"، وممَّا جاء فيه: " وكذلك النَّاظم أبو عبد الله الخرَّاز في "المهذّب المختصر"، حيث قال:

"وجاء خالات بحذف الآخر"[4]

وممَّا تقدَّم ذكره نخلص إلى أنّ تصانيفه هي:

- **عمدة البيان وذيله في الضَّبط** المتصل اليوم بمورد الظَّمآن (مطبوع).

---

(1) ينظر: تنبيه العطشان، ص 61.

(2) لم يعد شرح العقيلة عند ذكره للمؤلفات لكن ذكر أنه كان يُقرؤها عند كلامه على المقنع. ينظر: التبيان، ق/214-ب.

(3) فتح المنَّان، ص352.

(4) ينظر: مقدمة التحقيق لكتاب الطراز للتنسي، ص 98.

- **تأليف في الرَّسم** مثل مورد الظَّمآن. لكنَّه منثور لا منظوم (مفقود).
- **القصد النافع لبغية الناشىء والبارع على الدرر اللوامع في مقرأ الإمام نافع** (مطبوع).
- **مورد الظّمآن في رسم أحرف القرآن** (مطبوع، وسيأتي الكلام عنه).
- **شرح قصيدة الحصري** في قراءة نافع (مفقود).
- **شرح العقيلة** (مفقود).
- **المهذب المختصر في الرَّسم** أو **المهذب الملخص** (مفقود).

**المبحث الثالث: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه ووفاته:**

يتناول هذا المبحث المكانة العلمية التي حظي بها الإمام الخراز، وما وصفه به العلماء من ألفاظ الثناء والتبجيل، وتاريخ وفاته، وذلك في المطلبين الآتيين:

**المطلب الأول: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:**

هو: الإمام، العالم، العلاَّمة، الفَّهّامة، الأستاذ المقرئ، المحقّق، غير منازع، بارع في الرَّسم والضَّبط، المقدَّم في مقرأ الإمام نافع، هكذا وصفه أكثر شرَّاح المورد.

قال تلميذه ابن آجطَّا، الشَّارح الأول لمورده: "الأستاذ، المقرئ، المجوّد، المحقّق، المعلّم للكتاب العزيز"[1].

وقال الرّجراجيّ: "وأمَّا فنونه فهي علم القراءات، والرَّسم، والضَّبط، واللّغة والعربية، وغير ذلك من علوم القرآن، وكان إماما مقدّما في مقرأ نافع"[2].

وقال أيضا: "كان مفتوح البصيرة في التأليف نظماً ونثراً"[3].

وقال ابن الجزري: "إمامٌ، كاملٌ، مقرئٌ، متأخرٌ"[4].

---

(1) ينظر: التبيان، ق/198-أ.

(2) ينظر تنبيه العطشان ص 60.

(3) ينظر تنبيه العطشان ص 61.

(4) ينظر: غاية النهاية 237/2.

وأثنى عليه الإمام التَّنَّسِيّ وصوّب آراءه في الضَّبط، من ذلك قوله: "واعلم أنّ ما ذكره النَّاظم في هذا البيت هو من رأيه رحمه الله، إذ لم يتكلم القدماء في ذلك بوجهٍ، وكلامُه في ذلك صحيحٌ، وفيه دليلٌ على تمكّنِه في هذا الفن"[1].

وقال أبو الحسن النّزوالي: "وله تواليف عدّة بين نظم ونثر، وكان قد فتح الله له في النَّظم"[2].

وأثنى عليه الإمام ابن عاشر، وصوّب معظم ما أورده في الرسم، ودافع عنه كثيرا، ومن ذلك مثلا:

- ثناؤه عليه وهو يرد على اعتراض اعترض به ابن آجطا على الخراز، قال: "وإن كان كلامه رحمه الله حسنا كله، لأنه كان إماما مقدما في هذا الشأن"[3].

- قال أيضا، وهو يدافع عنه: "بل سكوته عنهما دليل على رسوخه في الفن، ومعرفته بتفاصيل المسائل، وأنه ليس حاطب ليل"[4].

- وقال وهو يرد على الرجراجي في إصلاحه بعض أبيات المورد: "ويتحاشى منصب الناظم علما وورعا ودينا أن يقول عن شيخ ما لم يقله"[5].

(1) ينظر: الطراز، 229.

(2) ينظر: مجموع البيان ق/ 3-ب

(3) ينظر: ص 817.

(4) ينظر: ص 883.

(5) ينظر: ص 472.

**المطلب الثاني: وفاته:**

عاش الخرَّاز – رحمه الله- في مدينة فاس، وتوفي بها سنة:718هـ، ودفن بالجيزّيين منها، وهو موضع معروف بباب الحمراء.

قال ابن آجطَّا في مقدمة التبيان: "كنت أردت أن أذكر في هذا الموضع تاريخ مولده ووفاته، فلم أجد ذلك محقَّقا عند من أثق به، وذكر لي ذلك عند ولده، فلم أجده في هذا الوقت، وذكر لي أنه مسافر غائب عن مدينة فاس"، وأيضا قال: " كان سُكْناه في مدينة فاس إلى أن توفي بها، ودُفن بالجِيزيين منها وقبره بها معروف رحمه الله"[1].

وقال أبو جعفر الكتاني: "وكان يعلّم الصبيان بمدينة فاس، وبها كان سكناه إلى أن توفي بها عام ثمانية عشر وسبعمائة على ما قيل"[2].

---

(1) التبيان، ق/199-أ.

(2) ينظر: سلوة الأنفاس 128/2.

## الفصل الثاني : التعريف بالإمام ابن عاشر

اشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث، هي :

المبحث الأول : حياته وعصره

المبحث الثاني : حياته العلمية

المبحث الثالث : أخلاقه وجهاده ومكانته العلمية ووفاته

## المبحث الأول: حياته وعصره

يتناول هذا المبحث: الحالة السياسية والاجتماعية والعلمية في عصر المؤلف، وكذا حياته الشخصية، وذلك في المطلبين الآتيين:

### المطلب الأول: عصره:

سأتناول الحالة السياسية والاجتماعية والعلمية في عهد الدولة السعدية التي عاش فيها العلامة عبد الواحد بن عاشر، وهي الدولة التي تلت الدولة الوطاسية، وفترتها من: 915- 1069هـ[1].

#### الحالة السياسية:

واجه السعديون عندما وصلوا إلى الحكم مغربا ممزقا مقصوص الأطراف، انقطعت فيه السبل، وساده العبث والنهب والخراب، وتوالت عليه الغارات من النصارى حتى بلغت مراكش، وأرغمت قبائل الحوز على دفع ضرائب سنوية لا قبل لها بها.

وقد استولى البرتغاليون على أغلب المدن الساحلية المغربية، كالقصر الصغير وأصيلة، وطنجة، وأغادير، والصويرة، وأسفي، وأزمور.

قدّر السعديون الموقف تقديرا صحيحا، وعرفوا حقيقة ما يتطلبه من مجهود كبير، مع قلة ما بأيديهم من وسائل، فساروا بخطى وئيدة، وفق خطة مرحلية محكمة.

---

[1] ينظر: المغرب عبر التاريخ، 2/272-274.

اقتسم الأخوان: محمد الشيخ، وأحمد الأعرج، ابنا محمد القائم بأمر الله، العمل لإصلاح الوضع في الجنوب، فقضيا قرابة ثلث قرن في السعي المتواصل، حيث يعمل الأول على توحيد بلاد ما وراء الأطلس، ومحاربة البرتغاليين، إلى أن تمكن من طردهم من سواحل سوس، وهدم حصنهم، ليبني على أنقاضه مدينة أغادير سنة: 947هـ، ومهد الثاني لتحرير قبائل عبدة ودكالة من البرتغاليين، وأتاواتهم الجائرة، بعد أن أرغم المحتلين الاعتصام بأسوار الحصون التي يحتلونها.

غير أن نجاح أحمد الأعرج ظل محدودا بسبب مناوشة الوطاسيين له، الذين استجمعوا قواهم وهاجموه أكثر من مرة، وكانت الحرب سجالا بين الفريقين انتهت بصلح بوعقبة سنة: 943هـ، الذي قسم المغرب إلى شمال للوطاسيين، وجنوب للسعديين.

اعتبر محمد الشيخ أخاه الأعرج فاشلا لا يستطيع مواجهة مشاكل المنطقة، فقبض عليه ثم سجنه، لينفرد في قطع ما تبقى من مراحل لتوحيد البلاد، واستغرق ذلك عشرا من السنوات والتي تمكن من خلالها بمساعدة ابنيه من القضاء على نفوذ الوطاسيين في بلاد تامسنا والغرب ثم في مكناس وفاس، وتم له استرجاع السلطة بمغرب موحد في 24 شوال سنة: 961هـ

وبالنسبة للعاصمة فاس، فإنها في هذه المدة كانت تعيش أزمة سياسية حادة، حيث فقدت مكانتها كعاصمة سياسية، بعدما كانت كذلك في عهد ما سبق من الدول: كبني مرين وبني وطاس.

عاش المغرب بعد ذلك ربع قرن في شبه ركود سياسي، وكأنها فترة انتقال من العهد البائد إلى العهد الجديد، أو فترة تلاؤم بين النظام القائم وواقع البلاد، وظهرت مشاكل من نوع جديد بعضها يرجع إلى الأحوال الداخلية، وبعضها الآخر يتصل بالمؤثرات والعلاقات الخارجية.

أما الأحوال الداخلية: وربما كانت الأخطر، ويتمثل في فساد العلاقات بين السعديين وشيوخ الزوايا الذين رفضوا الاعتراف بالسعديين ومبايعتهم، وما جره من فتن ودسائس ذاق مرارتها كل من الحاكمين والمحكومين، فمحمد الشيخ، وهو الذي وصل إلى ما وصل إليه على أكتاف رجال التصوف، كان يعرف حق المعرفة ما لهؤلاء الرجال من سيطرة روحية مطلقة على عامة الناس وخاصتهم، وكان عليه لو أراد الإبقاء على حسن العلاقات القديمة معهم أن يتخلى عن مخططه الصارم الرامي إلى بعث سلطة مركزية كاملة الهيئة معتمدة على جيش نظامي قوي، ويستبدل ذلك بحكم مرن يبقي على امتيازات المتصوفة، ويفسح المجال لتدخلاتهم لصالح الأفراد والقبائل من أتباعهم، لكنه تخلى عنهم كما تخلى عن أبيه من قبل، وسلك في ذلك مسلكين مختلفين:

استعمل وسائل العنف المكشوفة مع شيوخ زوايا الشمال الذين كانوا كما ذكرنا يمالئون خصومه الوطاسيين، متهما إياهم بإخفاء ذخائر الدولة البائدة وأموالها، فسجنهم ونفاهم، وأغلق زواياهم.

واكتفى مع أنصاره القدماء بشيء من المضايقة والصرامة أولا، إذ فرض عليهم وعلى حقولهم ما فرضه على سائر الناس من ضرائب، فإذا تمردوا عن الدفع حرم زواياهم من بعض مالها.

ونتيجة لكل هذه الاضطرابات عرفت مدينة فاس عدة أزمات سياسية انتهت في آخر العهدي السعدي إلى انفجار سياسي عم سائر أرجاء المغرب، كانت نهايته أن ينهزم الحكم السعدي ويدخل الدلائيون إلى مدينة فاس سنة: 1052هـ

وهناك أسباب مختلفة تضافرت، فجعلت السعديين لا يفكرون في اتخاذ فاس عاصمة لهم، منها عصيانها في المبايعة والدخول تحت الطاعة كما مر، كما أنهم كانوا يخشون الإسبان الذين كانوا مستقرين بشمال المغرب، والبرتغاليون الذين كانوا بثغور الشمال الغربي، واختاروا في المقابل مراكش عاصمة لحكمهم، فشهدت تطورا كبيرا في جميع الميادين.

ولقد أدى ذلك إلى:

تسهيل فتح آسفي وطرد البرتغاليين نهائيا من كل المناطق الساحلية جنوبا.

تسهيل فتح المناطق الصحراوية النائية، ثم أقطار إفريقيا الغربية، حيث لاتوجد جبال أو مسالك وعرة بين مراكش والصحراء، حيث بلغ نفوذ أحمد المنصور السعدي كل المناطق الساحلية بين درعة ونهر السينغال عام: 992هـ وبذلك حال بينه وبين كل التهديدات الخارجية.

وأما المصاعب الخارجية التي عرفها المغرب في هذه الفترة، فتمثلت في علاقاته مع جيرانه من أتراك ونصارى، إذ يبدو أن السعديين كانوا قد أعطوا الأولوية في المجابهة للأتراك نظرا لتدخلاتهم العسكرية ضد نجاح الدولة الناشئة أولا، ثم لمحاولاتهم السلمية في أن يفرضوا على المغرب التبعية للخلافة العثمانية، في حين كانوا يرون في سياسة الأعداء الآخرين: كسياسة

الانكماش البرتغالية، ومناوشة الاسبانيين الدائمة للأتراك بالمغرب الأوسط، ما يدعوهم إلى قبول شبه تعايش سلمي معهم ولو إلى حين.

لذلك نجد محمد الشيخ يطارد الأتراك إلى ما وراء مجرى نهر الشلف، ويبسط نفوذه على غرب الجزائر نحو ثلاث سنوات مما اضطر بعدها جيوشه إلى العودة إلى المغرب بعد أن تركوا عددا كبيرا من القتلى من بينهم القائدان: الحران وعبد القادر ابنا محمد الشيخ.

وبالمقابل لانجد طوال هذه المدة أية محاولة جدية لاسترجاع الثغور المحتلة، باستثناء محاصرة جيوش عبد الله الغالب للبريجة (الجديدة)، وتراجعهم أمام تحصيناتها القوية، بل نجد هذا الملك يمالئ الإسبانيين سرا، أو بغض الطرف عنهم على الأقل.

وبالرغم من كل ما سبق، فالسعديون كانوا يولون فاسا قيمة كبيرة، حيث إن بيعة أهل فاس وعلمائها كانت عندهم بمثابة اعتراف النصف الشمالي بسلطتهم، فعلى سبيل المثال لم يعتبر المنصور نفسه سلطانا على المغرب إلا بعد رجوعه من معركة وادي المخازن، ومبايعته من طرف أهل فاس سنة: 986هـ، وكان هذا اليوم يوما مشهودا كما ذكر في بعض المصادر.

ويعود سبب هذا الانتصار إلى المشاركة الشعبية الفعالة إضافة إلى الجيش القوي الذي جلبت له معدات حربية متطورة من هولندا التي كان للمغرب سفراء بها.

وبعد وفاة المنصور ظهرت في أرجاء المغرب قوات دينية تتمثل في الزوايا والعلماء باحثة الأخذ بزمام الحكم، وكان السبب في ذلك عدم اتفاق أبناء

المنصور، وتزايد الاضطرابات وقلة الجهاد، مع ترشيح أحمد المنصور لابنه المأمون وليا للعهد، الذي زاد الأمر خطورة عندما وزع أقاليم المملكة بين أبنائه، فأصبحت فاس شبه مملكة ثانية بعد مملكة مراكش.

وأما العلماء بفاس فكانوا يتمثلون في رجال القضاء، واعتمد على بعضهم في الدعوة السياسية، كأبي القاسم بن أبي النعيم قاضي الجماعة بفاس، وهو أحد مشايخ ابن عاشر، والقصار وأبي عبد الله محمد الشاوي.

وقد حاول العلماء فرض زيدان في البداية، وأظهروا القوة والصرامة في مبايعته، حيث أفتى القصار وابن أبي نعيم: أنه إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما، لكن زيدان لم يستطع أن يتحمل المسؤولية، فبادر العلماء إلى تغييره بالشيخ، ولما يئسوا من المنصور بدأوا يفكرون في قوة أخرى تعتمد على الدين والشرف، دون أن تكون سعدية، لأن شرف السعديين لا يمكن أن يقابل عند العامة إلا بشرف آخر أو بقوة دينية، مثل المشايخ فبويع لبعض الشرفاء بفاس ثم للعياشي سنة: 1050هـ، ودخلت فاس تحت سلطته، ثم جاء الدلائيون سنة: 1058هـ، وأخيرا دخلها العلويون سنة: 1077هـ.

وكانت العلاقة بين العلماء تتغير حسب الأحداث، وكان الغالب عليها الاختلاف، ومن جملة ذلك: عدم اتفاقهم على مسألة تسليم العرائش سنة: 1018هـ، حيث إنه لما انهزم الشيخ المأمون في فاس فر إلى العرائش ومنها إلى الإسبانيين مستصرخا بهم على أخيه زيدان، وضامنا لهم عند انتصارهم عليه تسليم العرائش لهم، وقد تم له ذلك، فاستقبله بعد مقدمه جمع من العلماء، وتهرب عنه آخرون، وقد أفتى ابن عاشر بعدم جواز ما فعل، في حين أفتى

آخرون له بالمشروعية، كل هذا تسبب في عدم الثقة بالعلماء عند العامة مما أدى إلى عدم احترام المساجد والقبور، بل وانتهى ذلك بقتل عدد من العلماء، ومن بينهم العلامة ابن عاشر، والذي كان من أسباب قتله فتواه بعدم جواز الاتجار مع الأعداء.

ومما أثير في هذه الفترة مسألة حكم الجهاد دون أمير، وذلك حين نشب الصراع بين زيدان والمجاهد العياشي، وأفتى فيها ابن عاشر بجواز ذلك.

وعاش المغرب عقودا من السنين موزعا بين المتأخرين من السعديين الذين لم يكن نفوذهم يجاوز ناحية مراكش، وبين أمراء الزوايا في سوس والدلاء، وسلجماسة وسلا[1].

---

(1) المغرب في عهد السعديين، محمد حجي مقال ضمن مجلة دعوة الحق المغرب، عدد: 5، سنة:21، ص 27-30، والفقيه عبد الواحد بن عاشر، ص 49-56، وقبائل المغرب، 1/134-136، والمغرب عبر التاريخ، 2/274-355.

**الحالة الإجتماعية:**

بدت فاس في هذا القرن مجتمعا متماسكا، ازدهر فيه العمران بشكل كبير، حتى قدر ساكنوها بحوالي خمسين ألف عائلة.

وكان المجتمع الفاسي في هذا الوقت يتكون من العنصر البربري والعربي واليهودي.

وقد تقاطرت على المغرب أفواج عظيمة من الموريسكيين، وحظيت تطوان والرباط وسلا بعناصر نشيطة وثرية منهم، وقد زاول الكثير منهم أعمال الجهاد، كما ساهم الموريسكيون بوفير حظ في الإنعاش الاقتصادي لإفريقيا الشمالية خصوصا تونس والمغرب.

أما في مراكش فقد حلت فئات من العلوج من مختلف الأجناس، وهم نصارى يدخلون في الإسلام طواعية أو عن طريق الإغراء، ليتمكنوا من العمل في خدمة الدولة، وكان تأثير الإسبان منهم بالغا، حتى لقد ساهموا في تقرير غزو السودان، وانتشرت اللغة الإسبانية بمراكش إلى درجة أنها ظلت حتى أواخر القرن 11هـ تداني العربية في انتشارها، على أن الرماة الأربعة آلاف من هؤلاء العلوج في حملة السودان لم يلبث أن اعتنق الكثير منهم الإسلام تلقائيا، وأحيانا بضغط السعديين، وكانت أجورهم جيدة، وكانوا يمنعون من أن يتجاوزوا ما وراء أربعة فراسخ من العاصمة، وكانت لهم مقابر خاصة.

ويعتبر الأسرى النصارى أيضا من العناصر التي سكنت المغرب تحت مراقبة الدولة، والذين كان عددهم يبلغ في مراكش وحدها في أوائل القرن

العاشر حوالي ثلاثة آلاف، وهم الذين أحدثوا انفجار حي القصبة سنة: 978هـ الذي انشقت له جدران المسجد والصومعة.

وكان للأسرى المتزوجين العاملين في خدمة القصر حي خاص داخل القصبة.

وفي تارودانت استقر عدد كبير من اليهود قدروا بنحو ألف، وكان بهذه المدينة فندق جمركي يسكنه النصارى، وكان في الأصل مقرا لسكنى السعديين، وهو أول ما بنوه بها.

وأما في تطوان فقد استقرت عائلات أندلسية كثيرة لا يزال هناك أعقابها حتى الآن.

وهكذا فإن أهم العناصر التي انضافت إلى المغرب في هذا العهد هم: الموريسكيون والعلوج وعناصر سودانية وقليل من الأتراك.

وعرف المغرب خلال القرنين العاشر والحادي بعده، كوارث عديدة حيث تسلط على المدن والقرى مجاعات وأوبئة وكوارث طبيعية.

فقد انتشر مثلا الوباء سنتي: 964و965هـ في عامة أرجاء المغرب ومات خلق كثير من جميع شرائح المجتمع.

وفي سنة: 987هـ ارتفعت المعيشة وحدثت مجاعة كبيرة، حتى أكل الناس الحشائش، وانتشر زكام وبائي سماه المغاربة بـ: الكحيحة، وهلك منه الكثير.

وحوالي: 1004هـ تسلط الوباء على المغرب فكان يخرج من الموتى كل يوم نحو ألف من فاس، وألفين من مراكش.

والواقع أن الوسائل الصحية من وقاية وعلاج كانت معدومة في جل أنحاء المغرب، ويكاد يقتصر الاهتمام على مراكش وفاس، وأهم ما قام به السعديون في جانب الميدان الصحي هو بناء مستشفى كبير بمراكش في عهد عبد الله الغالب، ووقف عليه أوقافا ينفق منها على المرضى والأطباء والقائمين عليه، ثم خصص للمجانين بعد ذلك، وصار سجنا للنساء بعد السعديين.

ولما كان المغرب يضم تلك التشكيلة البشرية التي جمعها المجتمع وبالأخص فاس، وجدت أسباب أذكت التمايز والتراتبية، مما أحدث ذلك مواجهات تتسم بالدموية أحيانا، وكان من أول هذه الأسباب مسألة صاحب النسب الشريف، فهذا شعور ظل نافذ المفعول وصار مؤثرا على العاطفة الشعبية، مما جعل العامة يتقربون من الشرفاء وخاصة أثناء الأزمات، كما حظوا بعناية السلاطين وامتيازات مادية وأدبية كإسقاط المكوس والضرائب عن بعضهم، وتكوين مراكز عديدة للأضرحة تضم صناديق لجمع العطايا والهبات، وتخصيص بعض وظائف الدولة لهم، وتكوّن نقباء يدافعون عن حقوقهم، ويحتكمون إليهم.

وقد بلغ من اعتبار النسب إلى ضرورة رعايته في كثير من المناصب، حتى أن أحد شرفاء العصر السعدي قال للمنصور السعدي الذي قدم أحد العلماء للصلاة: إذا كان قد قدمه علمه فقد أخره نسبه.

فاستدعى ذلك تدوين النسب، وتخصص كثير في هذا العلم لصيانته، حيث أخذ يختلط بمن يدخله من منتهزين أو بما يخرج منه من منتسبين.

قوبل أصحاب هذا الأمر بطبقة من عامة الناس كما يسميهم علماء النسب، وطبقة من ضعفاء النسب الذين كانوا يسمون في مدينة فاس بأوصاف خاصة، فكان من الطبيعي ألا تستمر ألوية السلام مخيمة على هذا الجو.

وألف الكثير في مزايا الأشراف وخصائصهم عن غيرهم، مما أدى لامتناعهم عن التجنيد والعسكرية، في حين لم يعتمد آخرون مسألة النسب، وتصارع الفريقان على ذلك.

وفي نهاية العهد السعدي استغل اليهود الاضطرابات السياسية، وسلكوا أسلوب إغداق الهدايا لبلوغ مقاصدهم من السلاطين، كما استغلوا الخلافات الداخلية السعدية فقل الأمن واضطربت البلاد وكثر النهب والسلب والقتل.

هذا وقد فشت بعض الظواهر الاجتماعية في هذا العهد كادعاء بعضهم المهدوية، وانكباب الناس على الملذات والمجون والفسق(1).

**الحالة العلمية والفكرية:**

اشتهر بعض الملوك السعديين بالعلم والمعرفة والثقافة الواسعة، وكان لهم ولع بذلك، مما مشى بالحركة العلمية إلى الأمام، ومنهم أحمد المنصور الذي كان قد استجاز بعض علماء مصر كـ: بدر الدين القرافي، وأبي عبد الله محمد البكري، وشملت دراساته: الحديث والفقه والنحو واللغة والفرائض والهندسة والجبر وغير ذلك، وشيوخ المنصور كُثُر منهم الدرعي ويحي السراج وغيرهم،

(1) مجتمع فاس في القرن الحادي عشر الهجري، حسن السائح مقال ضمن مجلة دعوة الحق المغرب، عدد: 2، سنة:11، ص 98-100، والفقيه عبد الواحد بن عاشر، ص 57-60، وقبائل المغرب، 1/134-136، والمغرب عبر التاريخ، 2/413-418.

لذلك ألف كتابا في الشؤون العسكرية والسياسية، ووضع عدة تعاليق على كتب مختلفة في الحديث والتفسير وغير ذلك، وقد كلف المنصور بعض العلماء تأليف كتب تلخص فيها الفنون للاستغناء عن كثير من الكتب في ذلك الفن.

وكان لكثير من ملوك السعديين عطف خاص على المثقفين، وحضور جنازاتهم.

واشتهر المنصور بجمع الكتب وتحبيسها، ولا تزال خزانة القرويين تتوفر على عشرات المخطوطات المحبسة باسمه، وتعد خزانة زيدان الشهيرة التي سطا عليها الإسبان وضمتها قاعات الإسكوريال حتى اليوم، من بعض ما تخلف من كتب والده.

وشهد العهد السعدي عدة خزانات طافحة بالكتب ألحقت بالجوامع الرئيسية كجامع: للّا عودة (باب دكالة)، وجامع أبي العباس السبتي، وجامع المواسين.

وشهدت مراكش مقام عدد كبير من العلماء والمفكرين كـ: ابن القاضي، ومحمد شقرون، والشيظمي، وغيرهم.

وعلى الرغم من تقدم مراكش على فاس من الناحية الفكرية في هذا العصر، فإن فاس كانت تعد من أهم الحواضر العلمية في العالم الإسلامي في ذلك الوقت، حيث كان بها طائفة من أكابر العلماء، وتخرج على أيديهم تلاميذ كانوا بعد ذلك من أكابر علماء الدنيا، ولا يزال عطاؤهم العلمي يسري حتى يومنا هذا.

ولا ننسى في الأخير دور بعض الزوايا الفعال في نشر الثقافة والعلم، مثل زاوية الدلائيين، وزاوية عبد القادر الفاسي بفاس.

وسأتناول بعض مجالات العطاء العلمي في العهد السعدي:

مجال التفسير والقراءات وعلوم القرآن:

كانت ميزة العصر الاعتناء بالقرآن وتفسيره وعلومه، ومما ألف في ذلك

اللباب في تفسير الكتاب: للحاج الشطيبي ( ت: 960هـ).

حاشية على تفسير الزمخشري: للمنصور الذهبي.

الفتح النبيل في أسماء العدد في التنزيل: لابن القاضي.

الدرُّ الأزهر في مناسبات الآيات والسور: لعبد الله بن طاهر الشريف (ت:1045هـ).

تفسير القرآن: لعلي بن عبد الواحد الأنصاري ( ت: 1054هـ).

تفسير الفاتحة له.

شرح ابن بري له.

إتقان الصنعة في قراءة السبعة: لأحمد بن شعيب ( ت: 1015 هـ).

كتب ابن عاشر في الرسم والضبط، وسيأتي ذكرها بالتفصيل.

وفي مجال الفقه والتصوف: يعد المتفوقون والمبرزون فيه بالمئات، لذلك كثر المفتون والعلماء الذين ألفوا فيه، ومن بينهم:

شرح عمدة الأحكام للمقدسي: لأحمد الفاسي.

رسالة في حكم الجهر بالذكر له.

رسالة في أولاد المشركين له.

شرح تحفة ابن عاصم: لميارة.

حاشية على مختصر خليل: للأبار المتوفى سنة: 1071هـ

نيل الأمل فيما جرى به العمل: لابن القاضي.

سلاح أهل الإيمان في محاربة الشيطان: للعثماني المتوفى سنة: 1027هـ

الدرر في فضائل الأدعية: للصومعي المتوفى سنة: 1013هـ

وفي مجال النحو وعلوم اللغة:

شهدت هذه العلوم إقبالا واسعا، وقد ظلت الآجرومية والألفية تستبدان وحدهما تقريبا بالعناية من العلماء والطلاب، ومن بين ما كتب في علوم العربية:

شرح ألفية ابن مالك: للمنجور.

حاشية على شرح المرادي للألفية: لعبد الواحد الفلالي.

إعراب أوائل الأحزاب: لداود بن محمد السملالي.

نظم في تصريف الأفعال: لحسن بن داود الرسموكي.

شرح لامية ابن مالك: للمكلاتي.

وفي مجال التاريخ والسير:

وكان أكثره في التاريخ المحلي، ومن جملة ما ألف فيه:

كتاب الجمان في تاريخ الزمان: للحاج الشطيبي.

دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من أهل القرن العاشر: لابن عسكر.

درة الحجال، وجذوة الاقتباس: لابن القاضي.

وفي مجال الأدب والشعر:

كان العهد السعدي عهدا زاخرا بالأدباء والشعراء، لذا كثرت المؤلفات فيه، نذكر طرفا منها:

شرح لامية العجم: للماغوسي.

شرح مقصورة المكودي: لعبد العزيز الفشتالي.

ديوان سعيد بن علي الحامدي.

طلائع اليمن والنجاح: لمحمد بن عبد العزيز التاملي.

شرح ديوان المتنبي: للنابغة الهوزالي.

ديوان خطب: لعلي بن عبد الواحد.

وفي مجال الطب والحساب:

ألف فيه كثير منهم:

حديقة الأزهار في شرح ماهية العشب والأزهار: لأبي القاسم الوزير.

أرجوزة في الطب: للغول الفشتالي.

البرق الوامض في الحساب والفرائض: لقاسم ابن القاضي.

وغير ذلك من العلوم المختلفة التي زخر بها هذا العهد السعدي[1].

---

(1) ينظر: النبوغ المغربي، 1/256-260، والمغرب عبر التاريخ، 2/451-470، والثقافة المغربية في عهد السعديين، مقال ضمن مجلة دعوة الحق، عدد3 السنة: 7، ص 20-28.

**المطلب الثاني: حياته الشخصية:**

**اسمه:** عبد الواحد بن أحمد بن علي بن عاشر بن سعد.

**مولده:** ولد سنة تسعين وتسعمائة هجرية، الموافق لاثنين وثمانين وخمسمائة وألف ميلادية.

**كنيته:** أبو محمد، وقيل أبو مالك.

**أصله:** من الأندلس من مرسية من جنوب الأندلس، هاجر آل عاشر من الأندلس قبيل سقوط غرناطة، واستقروا بفاس طلبا للأمن على أنفسهم ودينهم.

**نسبه:** الأندلسي الأنصاري الفاسي.

أما الأندلسي: فكما ذكرنا لأن أصلهم القريب من الأندلس.

وأما الأنصاري فهو الأصل البعيد، نسبة للأوسيين والخزرجيين من الأنصار الذين هاجروا إلى الأندلس.

وأما الفاسي: فهو مكان ولادته وتربيته ونشأته ووفاته[1].

---

[1] ينظر: الدر الثمين، ص 3-4، وشجرة النور، ص 299-300، وسلوة الأنفاس، 2/310-312، وخلاصة الأثر، 3/96-98، ومناقب الحضيكي، 2/273-274، والفقيه عبد الواحد بن عاشر، ص 69-72، وجامع القرويين، 2/518.

**المبحث الثاني: حياته العلمية:**

سأتحدث في هذا المبحث عن حياة ابن عاشر العلمية: دراسته وشيوخه وتلاميذه، وآثاره، وذلك في المطالب الآتية:

**المطلب الأول: دراسته وشيوخه:**

قضى الإمام ابن عاشر أغلب حياته في مدينة فاس، ففيها نشأ ودَرَس ودرَّس وبها توفي.

وعن دراسته يقول تلميذه محمد بن أحمد ميَّارة: " قرأ القرآن على الإمام الشهير الأستاذ المحقق أبي العباس أحمد بن الفقيه الأستاذ سيدي عثمان اللمطي وعلى غيره، وأخذ قراءات الأئمة السبعة على الأستاذ المحقق أبي العباس أحمد الكفيف، ثم عن العالم الشهير مفتي فاس وخطيب حضرتها أبي عبد الله محمد الشريف المرّي التلمساني وغيرهما.

ولا شك أنه فاق أشياخه في التفنن في التوجيهات والتعليلات – رحم الله جميعهم –، وأخذ النحو وغيره من العلوم عن جماعة من الأئمة كالإمام العالم المتفنن مفتي فاس وخطيب حضرتها أبي عبد الله محمد بن قاسم القصّار القيسي، وكالإمام النحوي الأستاذ أبي الفضل قاسم بن أبي العافية الشهير بابن القاضي، وكشيخنا الفقيه المحدث المسنِد الراوية الأديب الحاج الأبرّ أبي العباس أحمد بن محمد بن أبي العافية الشهير بابن القاضي ابن عمّ أبي الفضل المذكور قبله، وكالإمام العالم المحقق قاضي الجماعة بفاس أبي الحسن علي بن عمران، وكالإمام العالم مفتي فاس وخطيب حضرتها أبي عبدالله محمد الهواري، وكالشيخ العامل الورع الزاهد أبي عبد الله محمد بن أحمد التجيبي

شهر بابن عزيز – بفتح العين المهملة وكسر الزاي –، وكشيخنا الإمام العالم المتفنن المفسر المسن قاضي الجماعة بفاس وخطيب حضرتها ومفتيها أبي الفضل قاسم بن محمد بن أبي نعيم الغساني، وغيرهم من الأئمة.

وأخذ الحديث على بعض من تقدم من الشيوخ الفاسيين، كابن عزيز والقصار وشيخنا ابن القاضي، وغيرهم من المشارقة لما حج، وذلك سنة ثمانية وألف، وهو الإمام المحدث المعمر صفي الدين أبو عبد الله محمد بن يحي العِزّي – بكسر العين المهملة وكسر الزاي المشددة – الشافعي، وقرأ موطأ الإمام مالك بن أنس على الفقيه العالم المسن سيدي أبي عبد الله محمد بن الجنان، وشمائل الترمذي على شيخنا الإمام العالم المحدث سيدي أبي الحسن علي البطيوي رحمة الله علينا وعليهم أجمعين"[1].

وأذكر الآن تعريفا بشيوخه الذين ذكرهم ميَّارة وغيرهم، وهم:

**أولا: شيوخ الداخل المغربي:**

1 – أبو العباس اللمطي: هو أحمد بن عثمان بن عبد الواحد اللمطي الميموني المكناسي، يكنى: أبا العباس، أستاذ نحوي، كان يستظهر مختصر ابن الحاجب، أخذ عن والده أبي عمرو عثمان اللمطي، عن ابن غازي، وأجاز له في القراءات، ولد بعد سنة: 940هـ

قرأ ابن عاشر عليه القرآن وجوّده، وأخذ عنه علم الرسم القرآني.

(1) الدر الثمين والمورد المعين، ص 3-4.

قال ابن عاشر في شرحه بيت الخراز رقم: 378[1]، حين تكلم على حذف ألف:﴿رءيـــي﴾ في موضعي يوسف على السواء: "وعلى المساواة أنشدني شيخي الأستاذ أبو العباس أحمد بن عثمان اللمطي رحمهما الله بيتا لا أدري له أم لغيره يتضمن بعض مغفلات الناظم وهو:

حـجحجتم الأيـلمى نـلدينله من واحدة رءيلي بالحذف قمن[2]

2 – أبو العباس الكفيف: هو أحمد الكفيف، الفقيه المحقق، أستاذ في القراءات السبع، أخذها عنه ابن عاشر، مات سنة: 1005هـ[3].

3 - محمد القَصَّار: هو أبو عبد الله محمد بن قاسم بن محمد بن علي، الملقب بالقصّار، القيسي الأندلسي، الغرناطي الأصل، الفاسي المنشأ والدار.

الشيخ الشهير، العالم الكبير، الحافظ الراوية، مفتي فاس وخطيب جامع القرويين بها، ومحدث المغرب في وقته، ذكروا أنه: توفي في رمضان سنة: 1012هـ، في ذهابه إلى مراكش بزاوية ابن ساسي وحمل إلى مراكش، فدفن بها بإزاء باب روضة سيدي أبي العباس السبتي، وهو-رضي الله عنه- من أخص أصحاب إمام أهل الزهد والورع في زمانه الشيخ رضوان الجنوي، وأورع الناس وأزهدهم، وأحب الناس في آل البيت الكرام، ولم يتزوج إلا منهم، وكان يقرئ في اثنين وعشرين علما.

وقد قيل في علمه:

---

(1) ينظر: فتح المنان، ص 1363.

(2) ينظر: الدر الثمين، ص 3، ودرة الحجال، 168/1.

(3) ينظر: الدر الثمين، ص 3، ونشر المثاني، 62/1، والتقاط الدرر، 28/1.

قد حاك شقة العلوم أئمة وكسوا بها بالفضل من هو عار
رقّت حواشيها وراق طرازها لكنها تحتاج للقصار

أخذ ابن عاشر عنه النحو والحديث وغيرهما من الفنون[1].

4 – قاسم بن أبي العافية: هو أبو الفضل وأبو محمد قاسم بن محمد بن أبي العافية الشهير بابن القاضي، إمام فقيه علامة، أخذ عن ابن مجبر المساري، وأبي زكريا السراج، والمنجور والقدومي، وأبي القاسم بن إبراهيم، أخذ عنه محمد العربي الفاسي، وأخذ ابن عاشر عنه النحو. له شرح على الألفية في مجلد، وحاشية على شرح الشريف على الآجرومية.

مات سنة: 1022هـ[2].

5 – أحمد بن أبي العافية: هو أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي العافية الشهير بابن القاضي، ابن عم قاسم السابق ذكره.

كان متواضعا مع جلالة قدره وتبحره في جميع فنون العلم، معتنيا بنشر العلم، ويختم مختصر خليل في أربعة أشهر.

أخذ عن القصار، والمنجور، ويعقوب اليدري، وإبراهيم العلقمي، وسالم السنهوري، وغيرهم.

---

(1) ينظر: الدر الثمين، ص 3-4، وسلوة الأنفاس، 72/2، وخلاصة الأثر، 121/4-122، وطبقات الحضيكي، 335/2-337.

(2) ينظر: الدر الثمين، ص 3، والتقاط الدرر، 61/1، وشجرة النور، ص 297، وإتحاف أعلام الناس، 522/5-527.

كان يدرس بجامع الأبّارين، وآخر ما درّسه صحيح البخاري، ويحضره جميع عيون الطلبة، وقارئ المتن عبد الواحد بن عاشر.

من كتبه: درة الحجال في أسماء الرجال، وجذوة الاقتباس في علماء فاس.

مات سنة: 1025هـ[1].

6 - ابن عزيز التجيبي: هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد التُّجِيبي النسب، الأندلسي الأصل، الفاسي المولد والدار، الشهير بابن عزيز.

قال في "درة الحجال": " من أحفاد منذر بن يحي بن منذر منصور، أحد ثوار سرقسطة، وبنو صُمَادح من بني عمه".

الإمام العالم المحقق.

ولد-رحمه الله- سنة أربع وخمسين وتسعمائة، وروى الحديث عن شيخه الولي الصالح الفقيه المحدث أبي محمد أبي القاسم ابن الإمام الشهير أبي عبد الله محمد ابن الإمام عبد الجبار بن أحمد بن موسى الفجيجي، وأخذ النحو عن أبي العباس القدومي، والفقه عن أبي زكرياء السرّاج، وعن عبد الواحد الحُمَيدِي، وأخذ أيضا عن المنجور وغيره.

وكان –رحمه الله- أحد أكابر الأعلام، وكان تلميذه الإمام ابن عاشر يحكي عنه كرامات، وقد أخذ عنه النحو والفرائض والحساب .

---

(1) ينظر: الدر الثمين، ص 3، وتعريف الخلف، 1/201-202، وطبقات الحضيكي، 1/61-62، وسلوة الأنفاس، 3/163-166.

ووفاته رحمه الله بفاس: سنة اثنتين وعشرين وألف[1].

7 – علي بن عمران: هو أبو الحسن علي بن عبد الرحمن بن أحمد بن أحمد ابن عمران السلاسي ثم الفاسي، القاضي الفقيه العلامة، أخذ رحمه الله عن أحمد الزموري، ويعقوب اليدري، وأخذ النحو عن القدومي، كان يستظهر مختصر خليل، وله مشاركة في النحو، امتحن بالسجن ومات فيه مسموما سنة: 1018هـ.

أخذ عنه ابن عاشر النحو وغيره من العلوم[2].

8 - قاسم الغساني: هو أبو الفضل قاسم بن محمد بن أبي النعيم الغساني الغرناطي الأندلسي أصلا، الفاسي ولادة ومنشأ ووفاة، من رهط أبي علي الغساني.

الإمام الشهير، العالم العلامة الكبير، الفقيه المشارك المتفنن، المحقق المتقن، قاضي الجماعة بفاس وخطيب حضرتها.

كان-رحمه الله- من كبار الشيوخ بفاس، الذين لهم الشهرة والصيت في العلم بها. وكان متضلعا في الفنون، ماهرا في المعقول والبيان، والتفسير والكلام، وولي القضاء بفاس، فحمدت سيرته، وكان خطيبا بليغا.

---

(1) ينظر: التقاط الدرر، 60/1، ودرة الحجال، 235/2-236، وسلوة الأنفاس، 163/1-164، والدر الثمين، ص 4، وشجرة النور، ص 297.

(2) ينظر: صفوة من انتشر، ص 245-247، وسلوة الأنفاس، 399/3، ودرة الحجال، 255/3-256، وشجرة النور، ص 296، والدر الثمين، ص 3-4.

أخذ عن المنجور، وهو عمدته، وأبي القاسم ابن إبراهيم، وابن مُجْبِر المساري، وأبي العباس القَدُّومي، وأبي زكرياء يحي السرَّاج، وأبي مالك الحُمَيْدي... وغيرهم.

وأخذ عنه جماعة من أعيان فاس: كالحافظ أحمد المقريء وابن عاشر، الذي أخذ عنه الحديث والتفسير والعقيدة والفقه والأصول والبلاغة.

قال الشيخ ميارة: "ولا أذكر الآن له تأليفا، لاشتغاله بخطة القضاء- بل والفتوى- في غالب الأوقات".

كان فظا غليظا على أهل الفساد، يفضحهم ويسبهم، فتوسموا فيه أنه يريد كسر شوكتهم، وانقراض دولتهم، فتمالئوا على قتله ظلما- على سعة علمه وكبر سنه- فرموه ببندقتين بطالعة فاس، قيل: بالزربطانة، وقيل: بباب مدرسة أبي عنان، وقيل بين باب درب الحرة وباب سوق ابن صافي، وذلك إثر رجوعه من صلاته بالسلطان، صلاة الجمعة خامس القعدة الحرام سنة اثنين وثلاثين وألف، وثار قتال بين الأندلسيين واللمْطيين بسبب موته، ودام أحد عشر شهرا، لإرادة الأخذ بثأره[1].

9 - محمد الجنان: هو أبو عبد الله محمد بن أحمد الجنان، به عرف، الغرناطي الأندلسي الفاسي.

---

(1) ينظر: الدر الثمين، ص 4، وسلوة الأنفاس، 2/116-117، واليواقيت الثمينة، ص 76، وشجرة النور، ص 298.

كان-رحمه الله- أحد علماء فاس، إماما في الفقه، معتنيا بقراءة مختصر خليل، وله تخييط عليه، يعرف عند الطلبة بـ: "الجنان". مشاركا في الفرائض والحساب والنحو والعروض وغير ذلك.

أخذ عن المنجور، وابن مجبر المساري، والقدومي، والسراج والحميدي، وأبي راشد يحي ابن يعقوب اليدري، وأجاز له "الموطأ" عن سقين.

وأخذ عنه: حمدون الأبار، وعبد القادر الفاسي، وابن عاشر، الذي أخذ عنه موطأ الإمام مالك، وغيره.

ولد عام ثلاثة وخمسين وتسعمائة، وتوفي أواخر ذي الحجة عام خمسين وألف وقد ناهز مائة سنة[1].

10 - علي البطُّوئي: هو أبو الحسن سيدي علي بن قاسم بن عبد العزيز البطُّوئي الريفي الزناتي، الفاسي المولد والدار والوفاة.

ولد- رحمه الله- سنة سبع وستين وتسعمائة، وكان إماما عالما، محققا متفننا، زاهدا ورعا، مولعا بالخلوة والذكر، والمطالعة والتقييد، ملازما لبيته، منعزلا عن الناس، نسخ بخطه كتبا عديدة، وكان له خط حسن جيد الضبط.

أخذ عن القصار، واليدري، والمنجور، والحميدي، والأستاذ أحمد القدومي، والحسن الدراوي، وأبي الحسن ابن عمران، وأبي زكرياء السراج، وأبي القاسم ابن القاضي، ورضوان الجنوي، وأبي المحاسن الفاسي، وغيرهم.

---

(1) ينظر: الدر الثمين، ص 4، ودرة الحجال، 236/2، وسلوة الأنفاس، 75/3، وطبقات الحضيكي، 341/2، وشجرة النور، ص 302.

وكان حسن النية في التعليم. ذا خلق حسن، وحلم وحياء، وينتفع بالقراءة عليه في الأيام اليسيرة ما لا ينتفع بالقراءة على غيره في أضعاف ذلك ، مع سهولة تعبيره وعدم تكلفه، وولي قضاء الجماعة بفاس مدة، فحمدت سيرته.

وله تقاييد حسنة على تحفة ابن عاصم، وله كتاب في التصوف حسن، فيه نحو خمسة عشرة بابا... وغير ذلك.

درس عليه ابن عاشر: شمائل الترمذي.

وتوفي-رحمه الله- ليلة الجمعة الثامن والعشرين من ربيع الثاني سنة تسع وثلاثين وألف[1].

11 – أبو عبد الله الهواري: هو أبو عبد الله محمد بن محمد الهواري، مفتي فاس وخطيبها، أخذ ابن عاشر عنه الفقه، قال صاحب نشر المثاني: " فصاحب الترجمة من شيوخ العلامة ابن عاشر، وقد ذكره في أول باب القضاء من حواشيه على المختصر، حيث عاب شرح التتائي عليه فقال: ويرحم الله شيخنا أبا عبد الله محمد بن محمد الهواري، إذ كان لا يعبأ بشيء من شرحَيْ هذا الشارح، ولا يلتفت إليه".

مات سنة اثنين وعشرين وألف[2].

12 – محمد المرّي التلمساني: هو أبو عبد الله محمد بن أحمد المربي الشريف التلمساني.

---

(1) ينظر: الدر الثمين، ص 4، ونشر المثاني، 1/280-281، وسلوة الأنفاس، 3/219-220، وشجرة النور، ص 299.

(2) ينظر: الدر الثمين، ص 4، ونشر المثاني، 1/192-193، والتقاط الدرر، 1/63.

الإمام العلامة الخطيب، المفتي الفهامة، أخذ عن المنجور، والقدومي، وسمع من الشيخ أبي المحاسن، وأخذ القراءات عن أبي القاسم الدكالي عن ابن غازي وغيرهم، وعنه ابنه أبو الحسن ومحمد العربي الفاسي، وأبو زيد السلجماسي، وإبراهيم الجلالي، وأخذ ابن عاشر عنه القراءات السبع.

كان يستظهر بعض كتب ابن الحاجب والألفية، وكان يدرِّس رسالة ابن أبي زيد القيرواني، وخليل والألفية

مات سنة: 1018هـ[1].

13 - محمد بن أبي بكر الدلائي: هو محمد بن أبي بكر الصنهاجي الدلائي، العالم العلامة، الإمام القدوة، الشهير الفهامة الدراكة، أوحد زمانه، شيخ المشايخ، رئيس العلماء وقدوة الفضلاء والصلحاء، المتبحر في علوم التفسير والحديث.

أخذ عن الشيخ محمد الشرقي، ولقي الشيخ ابن مبارك الزعري، وأبا مهدي عيسى بن علي البوكيلي.

وحج سنة خمس وألف، ولقي شيخ الإسلام زين العابدين، ولازمه مدة إقامته بمصر.

أخذ عنه الشيخ محمد ميارة، وأبو العباس المقرئ، وابن عاشر، والبوعناني، وغيرهم.

توفي رحمه الله سنة ست وأربعين وألف، ودفن بالدلاء قرب روضة والده[1].

---

(1) ينظر: الدر الثمين، ص 3 التقاط الدرر، 52/1، ونشر المثاني، 150/1 ، وسلوة الأنفاس، 361/3.

توفي رحمه الله سنة ست وأربعين وألف، ودفن بالدلاء قرب روضة والده[1].

14 – المنجور: هو أحمد بن علي بن عبد الله الفاسي المعروف بالمنجور، العالم الفقيه الأصولي، النحوي المحدث المؤرخ.

من شيوخه: عثمان بن عبد الواحد اللمطي، ومحمد بن مجبر المساري وغيرهما.

تخرج به خلق كثير منهم: علي البطوئي، وعدّ له صاحب المعسول: ابن عاشر إجازة، مما يعني أنه أجازه وعمرة خمس سنين.

من كتبه: نظم الفرائد ومبدئ الفوائد لمحصل المقاصد، وهو شرح لقصيدة ابن زكري في التوحيد، والحاشية الصغرى على شرح كبرى السنوسي، وفهرس لشيوخه.

مات سنة: 995هـ[2].

15 – سقين: هو محمد بن عبد الرحمن سقين، من شيوخ ابن عاشر بالإجازة كما ذكر صاحب المعسول.

مات سنة: 1054هـ[3].

---

(1) ينظر: الزاوية الدلائية، ص 76-80، وطبقات الحضيكي، 2/342-344، والحركة الفكرية، 2/420، 510.

(2) ينظر: فهرس المنجور، ص 62، 63-64، وشجرة النور، ص 302، والمعسول، 13/99.

(3) ينظر: المعسول، 13/41-42، والتقاط الدرر، 1/120، وفهرس المنجور، ص 10.

**ثانيا: شيوخ الخارج:**

رحل ابن عاشر إلى المشرق قاصدا الحج إلى بيت الله الحرام سنة ثمانية وألف، فأدى مناسك الحج والتقى بطائفة من العلماء واستفاد منهم وأخذ عنهم، ومن بينهم:

16 – محمد العِزّي الشافعي: هو محمد بن يحي الملقب صفي الدين العِزّي المصري الشافعي، محدث أديب شاعر، أخذ عنه ابن عاشر الحديث في رحلته إلى الحجاز. مات سنة: 1019هـ[1].

17 – سالم السنهوري: هو أبو النجاة سالم بن محمد السنهوري، العالم الإمام المحدث، مفتي المالكية بمصر، أخذ عن أئمة كالشمس البنوفري، وبه تفقه، وأخذ عن اللقاني والنجم الغيطي، وأخذ عنه النور الأجهوري والخير الرملي والشمس البابلي، وعامر الشبراوي.

له شرح على مختصر خليل، ورسالة في ليلة النصف من شعبان، وغير ذلك.

مات سنة: 1016هـ وعمره نحو: سبعين سنة.

وقد قيل عند وفاته:

مات شيخ الحديث بل كل عالم    سالم ذو الكمال أفضل حبر

قلت من غير غاية لبكاه    أرخوه قد مات عالم مصر

أخذ ابن عاشر عنه الفقه[2].

(1) ينظر: الدر الثمين، ص 4، وخلاصة الأثر، 263/4.

(2) ينظر: شجرة النور، ص 289، ونشر المثاني، 139/1، والتقاط الدرر، 48/1، وسلوة الأنفاس، 311/2، والحركة الفكرية، 248/1.

18- عبد الله الدنوشري: هو عبد الله بن عبد الرحمن بن علي بن حمد، الدنوشري، المصري، الشافعي، كنيته: أبو الفتح، عالم نحوي مدقق، كان يهتم بالنظم وله فيه باع طويل، وقد تأثر به ابن عاشر، فنظم المرشد المعين، وسأله عن مشايخه فذكر منهم القصار فأنشد الدنوشري لنفسه:

قد حاك شقة العلوم أئمة وكسوا بها بالفضل من هو عار

رقّت حواشيها وراق طرازها لكنها تحتاج للقصار

له حاشية على شرح التوضيح للشيخ خالد.

مات سنة: 1025هـ[1].

---

(1) ينظر: إقتفاء الأثر، ص 126، وسلوة الأنفاس، 2-311.

**المطلب الثاني: تدريسه وتلاميذه:**

لقد فرّغ ابن عاشر حياته للتعليم والتدريس، فاتجه إليه العامة والخاصة، لأخذ العلم، ولقد كان الناس عموما وطلبة العلم خصوصا يعترضونه في أزقة فاس وأنديتها، ومساجدها ودورها، يسألونه ويستفتونه.

ولم يكن ابن عاشر يُدرِّس في مدرسة واحدة أو مسجد واحد، وإنما كان يدور على مساجد فاس ومدارسها، وإن كان كثيرا ما يدرس في جامع القرويين والمدرسة المصباحية.

ولم يكن تدريسه مقتصرا على فن من الفنون، وإن كان الغالب عليه علم الرسم القرآني، لأنه كان متبحرا في علوم القرآن والرسم بصفة خاصة.

وقد أخذ عنه العلم جملة من الطلاب الذين صاروا علماء كبار بعد ذلك نذكر منهم:

1 - محمد ميّارة: هو محمد بن أحمد بن ميّارة الفاسي، وعاء من أوعية العلم، تلميذ ابن عاشر وأول من ترجم له وأول من شرح المرشد المعين، فقيه عالم متضلع، أخذ كذلك عن المقري.

من مؤلفاته: شرح تحفة ابن عاصم.

مات سنة: 1072هـ[1].

2 - عبد القادر الفاسي: هو الإمام، قدوة الأنام، إمام الأئمة، وعلم الأعلام، أستاذ الأستاذين، وتاج العارفين، العلامة القدوة الحجة المشارك، أبو

(1) ينظر: صفوة من انتشر، ص 250-251، وشجرة النور، ص 309.

محمد وأبو السعود عبد القادر الفاسي ابن الشيخ الفقيه أبي الحسن علي ابن الشيخ الكبير، العارف الشهير، أبي المحاسن سيدي يوسف القصري أصلا ومولدا، الفاسي دارا وشهرة.

ولد-رحمه الله- سنة سبع وألف بالقصر الكبير، وبه نشأ في حجر أبيه، فتعلم القرآن والعربية، والفقه والحديث.. وغيرها على أبيه وغيره.

ثم رحل لفاس برسم القراءة في حياة أبيه، وذلك في أوائل رجب سنة خمس وعشرين وألف، ونزل بالمدرسة المصباحية، وأكب على التعلم والجد والاجتهاد وتحصيل الفوائد، حتى إنه كان كثيرا ما يجد نفسه سائرا في الطريق من غير قصد، لتعلق قلبه بمجالس العلم، وحنينه إلى أماكن القراءة، فانتفع في أقرب مدة، وحصل في الزمن اليسير، من العلم ما لم يحصل غيره في الزمن الكثير.

وأخذ عن عم أبيه: علوما كثيرة من تفسير وحديث وفقه وعقائد، وبيان ونحو، وأصول ومنطق، ولغة وتفسير وتصوف...، وسائر الفنون وأخذ أيضا جميع ذلك عن عمه العربي الفاسي، وأجازه، وأخذ أيضا الأصول والفقه عن القاضي أبي القاسم بن أبي النعيم الغساني، والشيخ أبي مالك عبد الواحد ابن عاشر، وأخذ عنه الشاطبية سماعا كذلك، والنحو عن أبي الحسن ابن الزبير، والفقه أيضا عن أبي العباس المقري، وأبي عبد الله الجنان... وغيرهم.

وكان زاهدا في الدنيا معرضا عنها كل الإعراض، لا يأكل الأحباس، ولا يلتفت إلى ما في أيدي الناس، بل كان يعرض عليه التجار العطايا الجزيلة فلا يقبلها، ولا يتقوت إلاّ من النساخة ينسخ البخاري كثيرا وغيره، فيبيعه ويأكل ثمنه، وكان الناس يرغبون في النسخ التي تكون بخط يده للبركة والإتقان.

وكان كثير الأذكار، مواظبا على قراءة القرآن، لا يكاد يفتر لسانه من الذكر والتلاوة، وله همة عالية في قيام الليل، لا يدعه إلا لضرر.

وكانت وفاته بعد زوال يوم الأربعاء ثامن من شهر رمضان المعظم سنه إحدى وتسعين وألف، ودفن من الغد.

ورثاه بعد وفاته جماعة، منهم تلميذاه: العلامة اليوسي، والعلامة الحاج علي بن محمد بركة التطواني، وأنشد فيه بعضهم متمثلا من بحر الطويل:

حلف الزمان ليأتين بمثله    حنثت يمينك يا زمان فكفِّر

وفي نشر المثاني: "إن من الجاري على الألسنة قولهم: لولا ثلاثة لانقطع العلم من المغرب في القرن الحادي، لكثرة الفتن التي ظهرت فيه وهم: سيدي محمد ابن ناصر في درعة، وسيدي محمد بن أبي بكر الدلائي في الدلاء، وسيدي عبد القادر الفاسي بفاس"[(1)].

3 – أبو العباس الحارثي: هو أبو العباس الحارثي ابن الشيخ أبي بكر الدلائي إمام عارف عمدة، أخذ العلم عن والده وأخيه محمد، وأبي العباس ابن القاضي وأبي العباس بن عمران، وابن عاشر وغيرهم، وعنه جماعة.

له شرح على مختصر ابن الحاجب. مات سنة: 1051هـ[(2)].

4 – عبد الله بن محمد بن أحمد العياشي: هو عبد الله بن الولي الصالح محمد العياشي الزياني أبو عبد الله، الفقيه العلامة الجليل القدر. الولي الصالح.

---

(1) ينظر: نشر المثاني، نقلا عن موسوعة أعلام المغرب، 1636/4، وسلوة الأنفاس، 351/1-357، وخلاصة الأثر، 444/2-451، وشجرة النور، ص 299، 314-315، والتقاط الدرر، 217/1-218.

(2) ينظر: شجرة النور، ص 301-302.

أخذ عن أبيه، وعن ابن عاشر وميارة، وأبي زيد الفاسي وغيرهم وأجازوه.

وله "أرجوزة" نظم فيها أهل بدر، وله أمداح كثيرة في شيخه ابن عاشر، وذكر بعضها ميارة في "شرح المرشد المعين".

وأخباره وكراماته كثيرة، وبيتهم بيت علم وخير وصلاح، توفي رحمه الله ليلة عرفة سنة:1073هـ[1].

5 - عبد الله بن محمد بن أبي بكر العياشي: هو عبد الله بن محمد بن أبي بكر أبو سالم العياشي، الشيخ الإمام القدوة، الرحالة الحافظ الباهر، الحجة العالم العلامة العامل، الولي الصالح الناصح العابد الناسك الصوفي.

كان أحد الأعلام وأوحد أفراد الزمان، من أحيا الله به دينه وطريق الرواية والدراية.

أخذ أولا بفاس عن ابن عاشر، وعن الأبار، والشيخ ميارة، وأبي زيد ابن القاضي، وأبي محمد عبد القادر الفاسي، وبِدِرعة عن أبي عبد الله محمد بن ناصر. ورحل للمشرق وجاور بالحرمين الشريفين سنين، وحج مرارا وأخذ عن أعلامها، ورحل للشام وجاور بالقدس والخليل، ثم بمصر، ولقي علماء المشرق وأخذ عنهم.

فكان-رضي الله عنه- فقيها صوفيا، جالس المشايخ وأكابر الأئمة في وقته كالشيخ علي الأجهوري، والشيخ الشهير أبي مهدي الثعالبي، والشيخ أحمد الخفاجي شارح "الشفا" عرف بالأفندي، والشيخ الشهرزوري، وغيرهم من

---

(1) ينظر: التقاط الدرر، 156/1، ومختصر الدر الثمين، ص 10-11، وطبقات الحضيكي، 394/2-396.

طبقتهم، وممن اشتملت عليه "فهارسه" و"رحلته".

مات سنة: 1090هـ[1].

6 – حمدون الأبار: هو حمدون بن محمد بن موسى الأبار.

كان رحمه الله إماما في الفقه، مُشَاوَراً في الأحكام، يقوم على مختصر خليل أحسن قيام، ويختمه كل سنة، وحدَّثوا عنه.

أخذ عن ابن عاشر، والجنان، والمقري وغيرهم.

أخذ عنه أبو سالم العياشي وغيره.

توفي بفاس سنة: 1071هـ[2].

7 – محمد بن أحمد الفاسي: هو الإمام الجليل، العلامة النبيل، الفقيه الحافظ، الأستاذ، المدرس الخطيب، المشارك اللبيب، المفتي القاضي، أبو عبدالله وأبو القاسم سيدي مَحمد (فتحاً) ابن الحافظ الضابط الثقة، الذي كانت تصحح نسخ البخاري ومسلم من حفظه، أبي العباس سيدي أحمد بن أبي المحاسن يوسف الفاسي.

كان-رحمه الله- متضلعا في جميع العلوم، إماما حجة، قائما بتدريس الفنون قيام محقق ضابط، محصل محرر. وكان آية من آيات الله في الحفظ واستحضار المسائل، يستظهر تسهيل ابن مالك، ومختصر ابن الحاجب الأصلي..

---

(1) ينظر: طبقات الحضيكي، 2/396-398.

(2) ينظر: اليواقيت الثمينة، ص 106-107، وصفوة من انتشر، ص 249-250، وشجرة النور، ص 309، والتقاط الدرر، 1/148.

وغير ذلك، لا يجارى في ذلك في سائر الفنون، وكان فصيح العبارة، رائق الإشارة، قوي الفهم، حسن الأخلاق، لين الجانب، مقبلا على الصغير والكبير بالبشاشة والإكرام، سريع الدمعة.

استوطن مكناسة الزيتون، وتقلد قضائها مدة، فحمدت سيرته، وتواطأت الألسن على مدحه، إلى أن نقله السلطان الرشيد- رحمه الله- لفاس، سنة سبع وسبعين وألف، وولاه الفتيا والخطابة بالقرويين، ثم أُخر عن ذلك، فلازم القراءة والتقييد، والإفادة للخاص والعام.

أخذ-رحمه الله- عن ابن عاشر، وابن أبي النعيم، وعمه العربي، وعم أبيه عبد الرحمان، لازم القراءة عليه والأخذ عنه سنين، وأجازه وأخذ- أيضا- عن أبي الحسن ابن الزبير السلجماني، وأبي الحسن البطوئي، وبالإجازة عن الشيخ القصار.

ولما تصدر بفاس للتدريس، اشتهر في البلاد صيته، وشاع ذكره، وأخذ عنه جماعة، منهم: أبو محمد عبد السلام القادري، ومحمد وعبد الرحمان ابنا عبد القادر الفاسي، والقاضي أبو عبد الله بن الحسن المَجّاصي، وقاضي الجماعة أبو عبد الله محمد العربي بُرْدُلَّة... وغيرهم ممن لا يحصى.

واعتنى في آخر أمره بالقراءات السبع، فأخذها عن أبي زيد ابن القاضي، وقرأ عليه ختمتين، فبرع في ذلك.

وألف تآليف، منها: شرحه لمختصر خليل بشرح لطيف ممزوج في سفْر، وشرحان على "نظم المراصد" لعمه سيدي العربي، وغير ذلك.

مولده: ضحى يوم الخميس، تاسع محرم سنة تسع وألف بفاس، وبها توفي في آخر ليلة الثلاثاء ثاني عشر ربيع الأول سنة أربع وثمانين وألف[1].

8 – محمد بن سودة: هو محمد بن محمد بن أبي القاسم بن سودة المري:

العلامة المدرس الكبير، الحافظ المفتي الخطيب الشهير، القاضي بفاس وآخر قضاة العدل بها، أبو عبد الله محمد ابن الفقيه المدرس أبي عبد الله محمد ابن العلامة المفتي القاضي أبي القاسم ابن سودة المري، الغرناطي ثم الفاسي.

ولد-رحمه الله- سنة ثلاث وألف، وحضر مجلس القصار وهو صبي صغير، وقرأ النحو على القاضي أبي الحسن علي بن عمران السلاسي، والمنطق والبيان والأصلين على القاضي ابن أبي النعيم الغساني الأندلسي، وتفقه على الشريف أبي الحسن على المري التلمساني، وعلى أبي الحسن علي البطوئي، وعلى خاله الإمام أبي مالك عبد الواحد ابن عاشر الأندلسي... وغيرهم. واستفاد من والده كثيرا، وحضر درسه من لدن صباه.

وكان عالما متبحرا في المعقول والمنقول، بارع الخط، وله اليد الطولى في الأدب، بحيث كان يحفظ ديوان المتنبي عن ظهر قلب.

وأخذ عنه جماعة من الأعيان، كالحافظ أبي زيد الفاسي الصغير، والقاضي أبي عبد الله بردلة، والشيخ حسن العجيمي الحنفي المكي، وأبي سالم العياشي... وغيرهم.

---

(1) ينظر: سلوة الأنفاس، 2/359-360، وشجرة النور، ص 312، ونشر المثاني، نقلا عن موسوعة أعلام المغرب، 4/1578، وطبقات الحضيكي، 1/302.

وسُلّمت له أقلام الفتوى في جميع أقطار المغرب، وصار العمل بفتواه فيما لا يوجد له في النازلة نص، وولي قضاء الجماعة بفاس سنين عديدة، ودارت عليه الشورى، وفزع الناس إليه في أمر دينهم ودنياهم.

توفي-رحمه الله- ضحوة يوم الأحد الخامس والعشرين من ذي القعدة الحرام سنة ست وسبعين وألف[1].

9 - أحمد بن محمد المزوار: هو الشيخ الشهير، الفقيه العلامة الكبير، النحوي البياني المعقولي، المدرس المفسر الأصولي، المشارك الخطيب، البليغ الأديب، القاضي بفاس، أبو العباس أحمد بن محمد، المدعو حمدون المزوار، الفاسي، من مشاهير علماء فاس وفضلائها.

كان-رحمه الله- من أهل البراعة في الفنون والمهرة في العلوم، تملـّأ من المعقولات فبلغ فيها الغاية، وله باع في التفسير والفقه وغيرهما. وكان عامر الأوقات بالتدريس، دقيق النظر في الأبحاث مرجوعا إليه في الأمور الغامضة والمشكلات، وجل تقاييده في النحو.

أخذ عنه جماعة من أعيان العلماء، كأبي العباس ابن الحاج، وأبي محمد عبد السلام جسوس، وأبي عبد الله محمد المهدجي الفاسي، وأبي سالم العياشي، وقاضي الجماعة سيدي العربي بن أحمد بردلة الأندلسي... وغيرهم.

وقرأ هو على أئمة فاس، وحصّل منهم علوما جمة، كأبي محمد عبد الواحد ابن عاشر، وأبي العباس أحمد ابن عمران... وغيرهما.

---

(1) ينظر: سلوة الأنفاس، 3/95-96، وشجرة النور، ص 310.

وولي الخطابة بجامع الأندلس مدة، ثم نقل لجامع القرويين، ولما مات القاضي ابن سودة قلد خطة القضاء بفاس مكانه.

مات سنة أربع وثمانين وألف[1].

10 - عبد الرحمان ابن القاضي: هو الشيخ الإمام الفقيه المحدث الهمام، إمام القراء وشيخ المغرب الشهير، وأستاذ الأساتيذ العالم الكبير، الحافظ الحجة الحيْسُوبي، أبو زيد عبد الرحمان ابن الفقيه العالم العلامة النحوي أبي القاسم ابن القاضي، المكناسي الأصل، الفاسي الدار والمنشأ، عرف أهله بفاس وبمكناسة بأولاد ابن القاضي، ويعرفون في القديم بأولاد ابن أبي العافية.

ولد-رحمه الله- سنة تسع وتسعين وتسعمائة، وربي في حِجْر الشيخ أبي المحاسن يوسف الفاسي.

ونشأ في عفاف وصيانة، وحُبب إليه تلاوة القرآن، وحفْظُ طرق قراءته، وصرف العناية لذلك إلى أن صار المرجوع إليه في ذلك الشأن، والمعول عليه في أحكام القراءات، ومعرفة توجيهاتها، وحفظ مذاهب أئمتها، فلا نجد أستاذا بالمغرب إلا وقد روى عنه أو تلامذته.

وكان شيخا حافظا، وحجة محققا لافظا، مجودا إماما، وبركة هماما، شيخ الجماعة في الإقراء في وقته، ومفردا في تحقيق القراءات.

وله تقاييد في "طبقات الصوفية"، وتآليف منها: "الفجر الساطع في شرح الدرر اللوامع"، وأجوبة - نظما ونثرا - في أحكام الضبط والرسم... وغير ذلك،

---

(1) ينظر: سلوة الأنفاس، 96/3، وشجرة النور، ص 312.

إلى ما كان عليه من الدين المتين، والورع المبين، وصدق اللهجة، ولين الجانب للخاص والعام، وكان ينشد في طلبة الوقت:

ولعبُ الشيطان بالقراء　　　كلعب الصبيان بالجوزاء

أخذ عن محمد بن يوسف التاملي، وهو عمدته وله إجازة منه. وعن الأستاذ البركة عبد الرحمان بن عبد الواحد العباسي، ثم السجلماسي، نزيل فاس ودفينها، وعن عبد الواحد بن عاشر.

توفي-رحمه الله- صبيحة يوم الأربعاء ثاني عشر رمضان سنة اثنين وثمانين وألف[1].

---

(1) ينظر: طبقات الحضيكي، 2/401-402، وسلوة الأنفاس، 2/252-253، ونشر المثاني، نقلا عن موسوعة أعلام المغرب، 4/1563، وقراءة الإمام نافع، 4/309، وشجرة النور، ص 312.

**المطلب الثالث: مؤلفاته وجهوده العلمية:**

أثرى الإمام ابن عاشر المكتبة الإسلامية بجملة من المؤلفات التي كان لها أثرها البالغ في خدمة كتاب الله والدين الإسلامي، وفي الآتي بيان لهذه المصنفات:

**مؤلفاته في علوم القرآن:**

1 – فتح المنان المروي بمورد الظمآن: وهو موضوع دراستنا وقد خصصت له الباب الثالث لتفصيل الكلام عليه.

2 – الإعلان بتكميل مورد الظمآن، وشرحه: بهذا الاسم سماه مؤلفه الإمام ابن عاشر.

وهو منظومة من ستة وأربعين بيتا، ضمنها ابن عاشر خلافيات الرسم في القراءات السبعة عدا قراءة الإمام نافع رحمه الله تعالى.

يحوي الكتاب مقدمة، وأربعة أرباع.

قسمها ابن عاشر على حسب الأرباع في كتابه فتح المنان، ثم شرح هذه المنظومة.

ذكر المقدمة مع شرحها، وخلافيات الرسم من سورة الفاتحة إلى سورة الأعراف، مع شرح ذلك، في شرحه لترجمة الخراز: من آل عمران إلى الأعراف، ونبه على أربعة عشر كلمة وقع الخلاف في رسمها[1].

---

(1) ينظر: ص 655-668.

وذكر الربع الثاني في ترجمة: ما جاء من أعرافها لمريما، وذكر فيه ثلاث عشرة كلمة مما اختلف في رسمها، واستطرد بعدها كلمتين أو موضعين مما اتفقت المصاحف على رسمها واختلف القراء فيهما، وهما:﴿فَخَرَاجُ﴾ بسورة المؤمنون، و﴿ءَاتُونِىٓ﴾ معا بسورة الكهف[1].

وذكر الربع الثالث في ترجمة:

وَهَاكَ مَا مِنْ مَرْيَمٍ لِصَادِ ..................................

وذكر فيه اثني عشرة كلمة مما وقع الخلاف في رسمها[2].

وذكر الربع الرابع في ترجمة:

ٱلْقَوْلُ فِي ٱلْمَرْسُومِ مِنْ صَادٍ إِلَىٰ مُخْتَتَمِ ٱلْقُرْءَانِ حَيْثُ كَمُلَا

وذكر فيه سبعة عشر كلمة.

وأنهى ذلك بتنبيهه على أنه أهمل نوعين مما تعرض له المقنع ونظمه[3].

اعتمد ابن عاشر في نظمه الإعلان على ما ذكره الإمام الداني في المقنع.

لم يطبع الكتاب بشرح ابن عاشر فيما أعلم، ولا يزال مخطوطا، وهو محفوظ في عدد من المكتبات منها:

نسخة الأزهرية: برقم: (319) 22326، وعدد أوراقها:12.

نسخة الأزهرية: برقم: (1385).

نسخة برقم: (1386) بالمكتبة الأزهرية.

---

(1) ينظر: فتح المنان، ص 936-937.

(2) ينظر: فتح المنان، ص 989.

(3) ينظر: فتح المنان، ص 998-1043.

نسخة أخرى بالمكتبة الأزهرية: برقم: ( 1387 ).

نسخة خامسة بالمكتبة نفسها: برقم: (1325)[1].

3 – رسم البدور السبعة: مخطوط بمكتبة تطوان بالمغرب، برقم: 881[2].

4 – طرر عجيبة على شرح الإمام أبي عبد الله التنسي لذيل مورد الظمآن في الضبط: ذكره ميارة في شرح المرشد[3].

5 – حاشية على كنز المعاني للجعبري.

منه نسخة بالخزانة العامة بالرباط، وأخرى بالخزانة الحسنية بالرباط أيضا[4].

**مؤلفاته في العقيدة:**

– تقاييد على العقيدة الكبرى: العقيدة الكبرى للإمام السنوسي، ذكره له ميارة في شرح المرشد المعين[5].

**مؤلفاته في الفقه:**

1 – شرح مختصر خليل: ابتدأ ابن عاشر شرحا على مختصر الإمام خليل من باب النكاح إلى السلم، أجاد فيه وأفاد، والتزم في نشرحه نقل لفظ ابن

---

(1) ينظر: الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، علوم القرآن، رسم المصاحف، ص 77.

(2) ينظر: الفقيه عبد الواحد بن عاشر، ص 130.

(3) ينظر: الدر الثمين، ص 5.

(4) ينظر: سلوة الأنفاس، 311/2، وزعيم المدرسة الأثرية في القراءات، ص 175-176.

(5) ينظر: الدر الثمين، ص 5. ولم أقف على الكتاب لا مطبوعا ولا مخطوطا ولا في فهارس المخطوطات.

الحاجب، ثم لفظ التوضيح، وأفاد إلى ذلك نكتا وفوائد، ذكر الكتاب ميارة في شرحه للمرشد[1].

2 – حاشية على الشرح الصغير على مختصر خليل: والشرح الصغير هو الدرر في حل ألفاظ المختصر للإمام التتائي.

قال في سلوة الأنفاس: " ومنها طرره التي قيدها على حاشية نسخته من شرح الإمام التتائي، المسمى بجواهر الدرر على مختصر خليل. قال الشيخ ميارة في شرحه لنظمه لتكميل المنهج: " وهي طرر جيدة بعضها يتعلق بكلام الشرح المذكور، وبعضها بكلام خليل، حل فيها مشكلات، ورفع بها إيهامات، فجزاه الله عن المسلمين خيرا، وأعظم له بذلك أجرا... قال: وقد أمر بتخريج تلك الطرر العالم العلامة الولي الصالح، أبو عبد الله سيدي محمد بن أبي بكر رحمه الله ونفع به، وأبقى الخير والبركة في عقبه، فأخرجت في أكثر من عشرين كراسا من القالب الكبير، وانتفع بها الناس، وانتشرت في البلدان"، وذكر في معين القاري: أنها أخرجت في نحو أربعين كراسا[2].

جاء في مقدمة هذا الكتاب: "... فكان ممن جال في هذا الميدان، ورام التقدم فيه على الأقران – أي شرح مختصر خليل – العلامة التتائي – رحمه الله –، أمعن النظر فيه بعينين، فوضع عليه شرحين، ثم تحامل النقاد عليه فيهما بكلام، ونسبوه –رحمه الله - في بعض مسائلها إلى الأوهام، ووقع شرحه

(1) ينظر: الدر الثمين، ص 4-5.

(2) ينظر: سلوة الأنفاس، 312/2، والدر الثمين، ص 5.

الصغير المسمى بالدرر في حل ألفاظ المختصر، بيد خاتمة المحققين، ورأس جهابذة الناقدين، شيخ شيوخنا العلامة الخيِّر، الديِّن، الفقيه النظار، الجامع بين علم الأديان، وعلم الأبدان، سيدي عبد الواحد بن عاشر الأنصاري – سقاه الله من شئابيب رضوانه وأذاقه حلاوة غفرانه – فاعتنى بشأنه، واستعمل في ذلك قوة فكره، وحدة ذهنه، حتى أوضح مشكله وفصل مجمله، فكتب على أصله من الفوائد العجيبة، والفرائد الغريبة، حواشي مفرقة في الطرر، وحق لها أن تسمى الدرر، وأظهر في ذلك من التحقيق، وما أبدته قريحته من التدقيق، ما يشهد له بأن له اليد في الفقه ومسائله، ومعرفته بتحقيق أصوله ورسائله، من إيراد أبحاث وعزو أنقال، وحل مقفل وتنظيم في أقوال، وإبداء إشكالات وتوجيهها، وتصويبات وتنبيهات، وغير ذلك مما ستراه في محله، وترد عذبه الزلال في منهله".

والكتاب في حوالي 337 صفحة، مسطرة:38، حجم كبير بخط مغربي، مؤرخ بتاريخ: 1046هـ مخطوط بالخزانة العامة بالرباط، برقم: 642[1].

3 – المرشد المعين على الضروري من علوم الدين: هي المنظومة التي سارت بها الركبان ولقيت قبولا مغربيا كبيرا.

ابتدأ تأليفه سنة: 1008هـ لما حج بمكة، وقد مضى من عمره إذ ذاك ثمانية عشرة سنة.

عدد أبياتها:314 بيتا.

---

(1) ينظر: الفقيه عبد الواحد بن عاشر، ص 127-128.

ضمنها ابن عاشر خلاصة الفقه المالكي في باب العبادات.

ابتدأها بمقدمة في باب الاعتقاد على الطريقة الأشعرية، ثم ذكر قسم العبادات، ثم أنهى نظمه بذكر مبادئ في التصوف.

اعتمد ابن عاشر في منظومته على مصادر أهمها: المدونة الذي هو دستور المالكية، وكتاب الرسالة لابن أبي زيد القيرواني، وكتاب المقدمات الممهدات لابن رشد، وكتاب عقد الجواهر الثمينة لابن شاس، وغير ذلك من الكتب.

وقد تقاطرت الشروحات على هذه المنظومة التي كتب الله عز وجل لها القبول والبركة، ولعل ذلك أن ناظمها سيدي عبد الواحد بن عاشر بدأ نظمها بجوار المسجد الحرام عند حجّه، وكذلك دعاؤه ربه قائلا:

فاسأل النفع به على الدوام     من ربنا بجاه سيد الأنام[1]

ومن أهم شروحها:

الدر الثمين والمورد المعين، لمحمد بن أحمد ميارة، وهو مطبوع.

عمدة الطالبين لفهم ألفاظ المرشد المعين، لمحمد بن محمد السملالي السوسي، وهو مخطوط[2].

إرشاد المريدين لفهم معاني نظم المرشد المعين، لابن عبد الصادق الجبالي الطرابلسي، وهو مخطوط[3].

4 – نظم في النكاح وتوابعه:

(1) ينظر: الحبل المتين، ص 140.

(2) وعندي منها صورة.

(3) وعندي منها صورة.

والمنظومة مخطوطة بالخزانة العامة بالرباط، برقم: 1238د، وله نسخة أخرى بالخزانة الملكية برقم: 6839.

عدد أبياتها: 354 بيتا.

أولها:

القول فيما جاء في النكاح ... وما به يصح باتضاح

ثم النكاح شرطه الولي ... وشرطه الإسلام ذا المروي

والعقل والبلوغ والذكورة ... ومن تمام شرطه الحرية

ثم الصداق زاد في التفريع ... وشرطه كثمن المبيع

أقله ربع دينار اعلم ... إن نقص عنه فبالفسخ احكم[1]

آخرها:

فهذه مراتب الحضانة ... يقدم الشقيق بالصيانة

ثم الشقيق بعده مقدم ... ثم الذي للأم بعد يعلم

ثم الذي للأب في الجميع ... اسمع مقالهْ وخذ ترفيع[2]

5 – رسالة في عمل الربع المجيب: منظومة في مائة وثلاثين بيتا، أولها:

قال ابن عاشر إلٰهي أحمد ... مصليا على النبي محمد

وبعد ذا فالربع المجيَّب ... للوقت قسطاس قويم

نظمت في رسومه مقدّمه ... وعلمه عشرين بابا محكمه

---

(1) ينظر: الفقيه عبد الواحد بن عاشر، ص 251.

(2) ينظر: الفقيه عبد الواحد بن عاشر، ص 277.

وعلى هذه القصيدة شرح لمحمد بن علي بن عمرو الأغزاوي الفاسي (ت:1340هـ)، إسمه: إتحاف المباشر، طبع بفاس سنة: 1317هـ

والكتاب مخطوط منه نسخة بالخزانة العامة بالرباط، برقم: 2055د، ضمن مجموع[1].

**مؤلفاته في النحو:**

1 – قصيدة في النحو: عدد أبياتها: 76 بيتا، أولها:

قال ابن عاشر حمدت خالقي مصليا على النبي الصادق

والقصيدة مخطوطة بالخزانة العامة بالرباط، برقم: D1648/1695[2].

2 – تقييد في الإتباع والتوكيد: مخطوط أوله: " بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم.

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله، إله الأولين والآخرين، وصلى الله على سيد المرسلين، وإمام المتقين، وخاتم النبيين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وذريته المنتخبين، وعترته الهادين المهديين وسلم كثيرا.

قال عبد الواحد بن علي: هذا كتاب الإتباع والتوكيد دعانا إلى تأليفه إغفال سلفنا إفراد كتاب فيها شاف في استيعابها وتقصيها، مع كثرة استعمال العرب لهما، واستيعابهم في الكلام بها حتى قال بعضهم، وقد سأل عن كلمة من الإتباع ما معناها؟ فقال شيء نَتِدُ به كلامنا، أي نقويه ونثبته، يقال: وتدت

(1) ينظر: الفقيه عبد الواحد بن عاشر، ص 129.

(2) ينظر: الفقيه عبد الواحد بن عاشر، ص 129.

الوتد أتده وتدا، إذا أثبته في حائط أو أرض، فأنا واتد وهو موتود، والواتد أيضا المنتصب الثابت...".

والكتاب مخطوط منه نسخة بالخزانة العامة بالرباط، برقم: 505د، ضمن مجموع من: ص 158 إلى ص 179، بمسطرة:20، بخط مغربي واضح[1].

**بعض الجهود العلمية الأخرى:**

كان ابنُ عاشر رحمه الله فعالا في بيئته، فإلى جانب مؤلفاته التي ذكرناها، كان له مناظرات، وفتاوى، وأشعار قيّدت له.

أما المناظرات: فقد ناظر ابن عاشر كثيرا من أهل عصره، ومنها مناظرته، عبد الله الشريف ( ت: 1089 )، وكانت مناظرة فقهية.

وناظر ابنُ عاشر البوسعيدي في مسألة التدخين التي ظهرت بالمغرب، وكان البوسعيدي يميل إلى القول بالإباحة الأصلية، ولا يجزم بها، محاولا إقحامها في القسم الرابع من أقسام الحرام، المنصوص عليها في كتب المالكية، وهو ما ليس فيه منفعة[2].

وأما الفتاوى فقد كان ابن عاشر مهرع الناس، يستفتونه في أمورهم العلمية والفقهية، ويجيب رحمه الله على هذه التساؤلات:

---

(1) ينظر: الفقيه عبد الواحد بن عاشر، ص 129-130.

(2) ينظر: الحركة الفكرية، 265/1.

فقد سئل عن الشاة يغطسها الجزار في الماء حين الذبح لتحمل الماء لتثقل في الميزان، هل لحمها طاهر لأنها ماتت في الماء وبردت أجزاؤها مع النجاسة. فأجابه بما يراه صوابا.

وسئل عن مسألة المفتاح، أو بدل الخلو، فأجاب رحمه الله على ذلك[1].

وأما أشعاره: فكثيرة منها:

شعره في مدح الكتب على طريق اللغز[2]:

| | |
|---|---|
| لله في خلقــه مــن صــنعه عجــب | حقــائق كادت في الوجــود تنقلــب |
| كلــم بعــين تــرى لا الأذن تســمعها | خطابهــا حــاضر وأهلهــا ذهبــوا |

شعره في مدح كتاب أنوار التعريف لابن غازي[3]:

| | |
|---|---|
| كم حامـد للحامـدي أنْهـا الثنـا | فمـا أصـاب صـوبه ومـا دنـا مـدا |
| هـذا بـرع الصـنع الذي لـم يحكـه | مـن حـاك وانـتقى النسـيج المتقنـا |
| إذ جـاء مـن سـحر حـلال فحـلا | حـرثي أن يحـار فيهـا مـن رقـا |
| وشــيد المبــنى لمــن شــاد عُــلا | فاســتخلفوا تقليــده المُزيَّنــا |
| روض زهــــا وراق رونقــــا | وطـاب مـن جناتـه غصـن الجنـا |
| أبـدا بـه أنـوار تعريـف سـمت | في سـمت تشريـف سـناءً وسـنا |
| فلــو يخــط بســواد العــين في | بياضــــها زان بهــــا الأعينــــا |

---

(1) ينظر: الفقيه عبد الواحد بن عاشر، ص 134-136، ونشر المثاني، 287/1-288، والحركة الفكرية، 305/1، 265.

(2) ينظر: فتح المنان، ص 367.

(3) ينظر: الفقيه عبد الواحد بن عاشر، ص 130.

ولـــو يســـام بـــالنفوس لـــم أر نفســـا تكـــون بالوفـــاء ثمنـــا
جـــزاه مـــن رفعـــه في الابتـــدا حســـن التخلـــص وختمـــا حســـنا

شعره في مدح العالم محمد العياشي(1):

يـــا حـــادي الأظعـــان في الريـــاشي أبلـــغ ســـلامي فخرنـــا العيـــاشي
مـــن فضـــله بـــدا أو نـــوره غـــدا تغـــدو بـــه الركبـــان والمـــواشي
طود العلا عـين النـدا فـرد الـردى فريـــد وقتـــه الإمـــام الخـــاشي
لله ســـيف صـــارم وقـــاطع قاصـــم ظهـــر العـــدا كبـــيرهم والنـــاشي
كـــم غصـــة جرّعهـــا صـــدورهم حـــار بهـــا واقفهـــم والمـــاشي
يـــتركهم عنـــد اللقـــا رهـــن الشـــقا صرعى على الأرضـين كما الفراش
تهنـيـكم حيـاتكم يـا مسـلمين مـــا دام فـــيكم ســـيدي العيـــاشي
أنـــام لا شـــك الأنـــام الـــكل في ظـــل الأمـــان لـــين الفـــراش
يـــا عاذلي في حبـــه عـــذلك دع ولا تحـــدثني حاديـــث الـــواشي
إني امـــرؤ بالحســـن مفتـــون وعـــن جميـــــع لـــــوم لائـــــمي عاشي
هديـــــة إلى الكـــــرام أبـــــرزت للســـامعين الخـــير فـــيهم فـــاشي

وغير ذلك من أشعاره الكثيرة(2).

---

(1) ينظر: نزهة الحادي، ص 262.
(2) ينظر: الدر الثمين، ص 4-5، والفقيه عبد الواحد بن عاشر، ص 137-138.

**المبحث الثالث: مذهبه وأخلاقه وجهاده ومكانته العلمية ووفاته:**

**المطلب الأول: مذهبه وأخلاقه:**

**أولا: مذهبه:**

أما العقدي: فعقيدة ابن عاشر - كسائر أهل المغرب في تلك الأزمان - أشعرية، وكما صرح هو في نظمه المرشد المعين إذ قال: "في عقد الأشعري"[1].

وكذلك من تقاييده على العقيدة الكبرى للسنوسي كما مر معنى في آثاره.

وأما الصوفي: فعلى طريقة الإمام الجنيد، قال ابن عاشر مصرحا بذلك أيضا: " وفي طريقة الجنيد السالك"[2].

وأما مذهبه الفقهي: فابن عاشر مالكي المذهب بلا منازع، وذلك لأمور أهمها:

دراسته في فاس، وعلى علماء المالكية، فكان من الطبيعي أن يكون على فقه مالك رحمهما الله تعالى.

المؤلفات التي ألفها ابن عاشر في فقه مالك: كالمرشد المعين ومنظومة النكاح وحواشيه على التتائي الصغير.

عدّ أصحاب التراجم له في طبقات المالكية كشجرة النور الزكية[3].

---

(1) الحبل المتين، ص 6.

(2) الحبل المتين، ص 6.

(3) شجرة النور، ص 299.

**ثانيا: أخلاقه:**

ذكر الإمام ميّارة جملة من أخلاقه وصفاته التي تحلى بها رحمه الله تعالى، فقال: " ... كان ـ رحمه الله تعالى ـ عالما عابدا ورعا ، مفتيا في علوم شتى، حج وجاهد واعتكف، وكان يقوم من الليل ما شاء الله"(1).

وجاء في كتاب بذل المناصحة: " كان كثير الإنصاف، نزيه النفس، ينزل إلى من دونه ليأخذ عنه، يتولى في الأسواق مآربه بيده، ويباشر أسبابه بنفسه، وعيب عليه في ذلك، وليس الأمر كما ظن العائب...أقول: وعيب عليه في ذلك، لأنه عرف عن بعض العلماء في هذا العصر كثرة خدمهم وغناهم، كما هو حال ابن أبي النعيم الغساني رحمه الله.

وكان سيدي عبد الواحد بن عاشر يغلب عليه التواضع في جميع أحواله، ومما يؤيد ذلك هذه الفتوى التي يقول في آخرها:... واعذرني يا أخي في التطويل والمطل، فقد قال إمامنا مالك: تعلّموا لا أدري كما تتعلموا أن أدري، وأيضا فألف لا أدري أسلم من الخطأ في مسألة واحدة – والله أعلم ـ، وبه كتب فقير رحمة ربه الغافر عبد الواحد بن أحمد بن عاشر – علم الله جهله، وأوسعه والمؤمنين رحمته وفضله – آمين يا رب العالمين.

وقال في صفوة من انتشر: " كان ذا سمت حسن، مثابرا على تعليم الناس، زاهدا في الدنيا، يأكل من كد يمينه، يضرب في الأرض على طلب الحلال، متواضعا حسن الأخلاق، كثير الإنصاف في المباحثة، يأخذ العلم ممن هو

---

(1) ينظر: الدر الثمين، ص 4.

دونه، يتولى جميع أموره بيده ويباشر شراء حوائجه من السوق بنفسه[1].

وقال في سلوة الأنفاس: " الورع الناسك... الحاج الأبرّ الزاهد...عالما عاملا، عابدا، ورعا زاهدا..."[2].

وجاء في طبقات الحضيكي: " ... على دماثة الأخلاق، وسمت حسنة، وزهادة في الدنيا وورع تام، وكان دؤوبا على تعليم الناس، حريصا عليهم وعلى إحياء السنن، والدين وإخماد البدع..."[3].

---

(1) صفوة من انتشر، ص 124.

(2) سلوة الأنفاس، 2/310-311، وينظر: نشر المثاني، 1/287.

(3) طبقات الحضيكي، 2/512-513.

**المطلب الثاني: جهاده ومكانته العلمية وثناء العلماء عليه:**

**أ - جهاده:**

تميز العهد السعدي بظاهرة غريبة، وهي: مشاركة العلماء في حراسة الثغور، وتنافسوا في أعمال الجهاد خاصة في أواخر العهد السعدي.

وقد كان ابن عاشر إضافة إلى كونه عالما من أرباب الأقلام، مجاهدا بالسيف مرابطا بالثغور.

ومر معنا قول ميارة تلميذه الوفي عنه: بأنه جاهد واعتكف وما ترك بابا من أبواب العمل إلا سارع إلى فعله.

وجعل الصراع الذي نشب بين السلطان زيدان بن أحمد المنصور، والمجاهد العياشي، العلماء ومن بينهم ابن عاشر، يعلنون الجهاد ضد السلطة المركزية الضعيفة بالكلمة الصادقة حينا، وبتأييد مصالح الإسلام والمسلمين بالفتوى الصائبة التي لا تعرف المجاملة والمحاباة حينا آخر.

وقصة جهاده: أن محمد الشيخ لما انهزم أمام أخيه زيدان، لجأ بأهله إلى العرائش سنة: 1017هـ. ثم اجتاز منها إلى إسبانيا لاستنجاد ملكها، طالبا منه مد يد العون ضد أخيه زيدان، متعهدا له بالتنازل عن ميناء العرائش، الذي طالما سالت له لعاب إسبانيا، وحلمت به، تاركا له بعض أهله حيلة أمام أهل المغرب، فأجابه ملك إسبانيا وساعده كما اتفق معه.

استصرخ الشريف أحمد بن إدريس العمراني أهل المغرب، وطاف على العلماء مناديا بالجهاد إغاثة لسكان العرائش، فاستشاط الناس غضبا على محمد الشيخ، فصنع هذا الأخير حيلة، وهي كتابته رسالة إلى علماء فاس

يسألهم فيها في افتداء أولاده الذين تركهم رهينة في إسبانيا، وأنه قد منع من الخروج من إسبانيا حتى يتعهد لهم بالتنازل عن العرائش، ضامنا لهم بأولاده رهنا لوفائه بالشروط. وسأل هل يجوز ذلك أم لا ؟.

وكان هذا السؤال منه مكيدة يستصدر بها فتوى من العلماء ليغطي على جرمه، وسلم العرائش للإسبانيين بعدما أخلاها من المسلمين.

بعد هذه الحادثة الأليمة ما كان من العلامة ابن عاشر إلا أن ينخرط في صفوف جيش المجاهد العياشي، هذا الأخير الذي رد كيد الأعداء الصليبيين للاستيلاء على المغرب، وإحداث الخلل في مخططاتهم، خاصة بعد معركة وادي المخازن.

وقد كان ابن عاشر مؤازرا للعياشي بالفتوى التي تزيده دعما في جهاده فأفتاه بجواز أن يجاهد الناس دون ولي الأمر والأمير، حين أثار بعضهم أن لا جهاد إلا مع الأمير.

وقال مع طائفة من علماء عصره: "إن مقاتلة العدو لا تتوقف على وجود السلطان وجماعة المسلمين تقوم مقامه"، واستدلوا على ذلك بأدلة وافية.

وفي معركة الحلق الكبرى تَبيّنَ أن جماعة من الناس والوا الكفار ينصحونهم، وقطعوا البيع والشراء على الخلق، وخصوا به أنفسهم، وصادقوا النصارى، ودعموهم بالمال والسلاح.

قال في الاستقصاء: " وكان سيدي عبد الواحد بن عاشر لم يجب عن هذه القضية حتى رأى بعينه حين قدم إلى سلا بقصد المرابطة فرأى أهل الأندلس

يحملون الطعام إلى النصارى، ويعلمونهم بعورة المسلمين، فأفتى حينئذ بجواز مقاتلتهم...".

فابن عاشر كان مجاهدا بقلمه وبلسانه وبنفسه، الأمر الذي جعل أهل الباطل يدبرون له مؤامرة اغتالوه فيها[1].

ب - **مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:**

مما يدل على مكانة ابن عاشر العلمية: طلبه للعلم على يد أكابر العلماء بفاس، كأبي العباس أحمد الكفيف، وقاسم بن أبي العافية، وابن عزيز، والقصار، وغيرهم ممن ذكرناهم مع ترجمة لكل علم منهم.

احتكاكه بجملة من أكابر العلماء أيضا، الذين لقيهم في رحلته إلى الحج بمكة والمدينة ومصر، وأخذه عنهم كصفي الدين العزِّي، وسالم السنهوري.

العدد الكبير من الطلبة الذين تسابقوا إليه، سواء كان في المدارس أو المساجد، مما يدل على المكانة العلمية التي حظي بها.

**نبوغه في كثير من العلوم:** كالنحو، والرسم والضبط القرآنيين، والقراءات القرآنية، والفقه، والحساب، والمنطق، والأصول، وعلوم اللغة، والأدب.

**تأليفه في عدد من الفنون:** كنظمه في الفقه في العبادات، ونظمه في النكاح، وكتبه في الرسم، وكتابه في الحساب.

---

[1] الاستقصاء، 2/426-429، والفقيه عبد الواحد بن عاشر، ص 101-105، والدر الثمين، ص 3، والمغرب عبر التاريخ، 2/325-328، وجمهورية أبي رقراق، مقال في مجلة دعوة الحق، العدد: 3، السنة: 8، ص 85-88.

ثناء العلماء على هذه المؤلفات القيمة، والاستفادة منها، والنقل عنها، والتوصية بها، واختصار بعضها.

قال في سلوة الأنفاس: " وألف رحمه الله تآليف عديدة في غاية التحرير والإتقان..."[1].

**ثناء العلماء عليه:**

ومما نقل من ألفاظ الثناء والتبجيل ما يأتي:

قال تلميذه ميارة: " الإمام العالم العلامة، المتفنن الحاج الأبر المجاهد... كان رحمه الله تعالى عالما، عاملا، ورعا عابدا مفتيا في علوم شتى... وكان الناظم رحمه الله ذا معرفة بالقراءة وتوجيهها، وبالنحو، والتفسير، والإعراب، والرسم، والضبط، وعلم الكلام، يحفظ نظم ابن زكري عن ظهر قلب، ويعلم الأصول والفقه، والتوقيت، والتعديل، والحساب والفرائض وعلم المنطق والبيان والعروض والطب وغير ذلك"[2].

وقال في سلوة الأنفاس: " الشيخ الإمام الكبير، العالم العلامة الشهير، الحجة المشارك، الورع الناسك، الخطيب المقرئ المجاهد، الحاج الأبر الزاهد، شيخ الجماعة بفاس ونواحيها.... كان رحمه الله ممن له التبحر في العلوم، والمشاركة في الفنون، عالما عاملا، عابدا ورعا زاهدا... وله اليد الطولى في علوم القراءة... وانفرد في عصره بعلم الرسم... وله أيضا الباع الطويل في النحو

(1) سلوة الأنفاس، 311/2.

(2) ينظر: الدر الثمين، ص 4.

والصرف والتفسير، والفقه والتصوف والأصلين، والمنطق والبيان، والعروض، والطب والتوقيت والتعديل، والحساب والفرائض... وغير ذلك"[1].

وقال في صفوة من انتشر: " ممن له التبحر في العلوم، ومن أهل المشاركة في الفنون... وله اليد الطولى في علوم القراءة، يبحث مع الجعبري وله حاشية عليه، وانفرد في عصره بعلم الرسم..."[2].

وقال في نشر المثاني: " الإمام الكبير، الحجة الشهير...أحد الأعلام، كبير الشأن، رأس في العلم والتحقيق والمشاركة في العلوم"[3].

وجاء في طبقات الحضيكي: " العلامة الجليل، برع في علوم شتى، وتبحر في منقولها ومعقولها، على دماثة الأخلاق، وسمت حسنة، وزهادة في الدنيا وورع تام، وكان دؤوبا على تعليم الناس، حريصا عليهم وعلى إحياء السنن، والدين وإخماد البدع...وله – رضي الله عنه – اليد الطولى في علوم القراءات، وانفرد في زمانه بذلك، وعلوم الرسم..."[4].

وقال في إرشاد المريدين: " كان رضي الله عنه عالما عاملا فاضلا، متفننا في علوم شتى، قد أخذ عن شيوخ عديدة، وله تواليف مفيدة"[5].

---

(1) سلوة الأنفاس، 2/310-312.

(2) صفوة من انتشر، ص 124.

(3) ينظر: نشر المثاني، 1/283.

(4) طبقات الحضيكي، 2/512-513.

(5) إرشاد المريدين لفهم معاني نظم المرشد المعين، ق/2.

وقال في التقاط الدرر: " الإمام الحجة... عالم مشارك... وهو من أهل الجلالة والشأن"[1].

وجاء في شجرة النور الزكية: " الفقيه الأصولي، المتكلم الإمام النظار، خاتمة العلماء العاملين الأخيار"[2].

وقال في دليل الحيران: " العلامة المحقق"[3].

وجاء في معجم المؤلفين: " عالم مشارك في القراءات والنحو والتفسير، وعلم الكلام، والفقه وأصوله، وغيرها"[4].

وقد نُظِمَ في مدح العلامة ابن عاشر عدد من القصائد منها:

ما قاله العلامة المجاهد: محمد بن أحمد العياشي[5]:

عليك إذا رمت الهدى وطريقه ... وبالدين للمولى الكريم تدين

بحفظ لنظم كالجمان فصوله ... وما هو إلا مرشد ومعين

كأن المعاني تحت ألفاظه وقد ... بدت سلسبيلا بالرياض معين

وكيف وقد أبداه فكر ابن عاشر ... إمام هدى للمشكلات يبين

تضلع من كل العلوم فماله ... شبيه ولا في المبهمات قرين

وأبرز ربات الحجال بفهمه ... فها هي أبكار لديه وعون

---

(1) التقاط الدرر، 91/1.

(2) شجرة النور، ص 299.

(3) دليل الحيران، ص 10.

(4) معجم المؤلفين، 331/2.

(5) ينظر: الدر الثمين، ص 4، ونشر المثاني، 285/1.




وأعمل فكرا سالما في جميعها فذل له صعب ولان حزون

وأنهى إلى قطب الوجود تحية علينا بها كل الأمور تهون

وقال ميارة[1]:

وعاشر المبرور غزوا وحجة إمام التقى والعلم شم قرنفل

(1) ينظر: الدر الثمين، ص 5.




**المطلب الثالث: وفاته:**

نظرا للدور الذي قام به الإمام ابن عاشر بجانب المجاهد العياشي، مع اضطراب الأوضاع بفاس، ومن خلال المكانة التي تبوأها ابن عاشر علما وعملا، كل هذا جعله محسودا من طرف بعض أهل الشرّ، فحاكوا له تدبيرا لقتله.

قال في نشر المثاني: "ومن المحكي لنا أن سبب موت صاحب الترجمة، أنه ضرب عليه الباب بعض، فخرج إليه فناوله باقة من النوار الياسمين، فدخل الدار، وهي بيده، فلما نسمه استنكر رائحته، فإذا هو مسموم، فرما بها في القادوس، وأصابه ألم في الحين، فمات به، فعلى هذا مات مسموما، وهذه سنة الله في كبار العُباد أن يسلط عليه أهل الظلم والعناد، وعداوة أهل الزيغ والفساد، وليضاعف لهم الأجر بين المؤمنين، وليلحقهم بالمصابين بالبلاء من النبيين والمرسلين والصديقين والشهداء والصالحين"[1].

وقال ميارة: " أصيب بالداء المسمى على لسان العامة بالنقطة"[2].

ولعل السمّ كان أولا ثم ظهر التنقط في جسده.

وكانت وفاته ضحى يوم الخميس ثالث ذي الحجة الحرام من عام أربعين وألف، ومات عند الاصفرار من ذلك اليوم[3].

---

(1) نشر المثاني، 287/1.

(2) الدر الثمين، ص 5.

(3) ينظر: الدر الثمين، ص 5، وسلوة الأنفاس، 312/2، ونشر المثاني، 286/1.



## الباب الثاني : التعريف بمصادر الرسم ومورد الظمآن

ويتضمن فصلين:

**الفصل الأول : مصادر الرسم القرآني**

**الفصل الثاني : التعريف بمورد الظمآن**

## الفصل الأول : مصادر الرسم القرآني :

ويتضمن مبحثين:

**المبحث الأول : مصادر الرسم القرآني قبل مورد الظمآن**

**المبحث الثاني : مصادر مورد الظمآن**

## المبحث الأول: مصادر الرسم قبل مورد الظمآن

إذا تأملنا مصادر علم الرسم القرآني نجد أنها منحصرة في ثلاثة أنواع هي: المصاحف العثمانية، ثم المنسوخة عنها المظنون بها الصحة، إضافة إلى الروايات التي نقلت عن أئمة هذا العلم، وثالثها الكتب المؤلفة والتي جمعت شتات هذا العلم، وفيما يأتي بيان لهذه الأنواع الثلاثة:

### المطلب الأول: المصاحف

الأساس في الرسم القرآني المصاحف التي أمر بنسخها الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه، أو المصاحف القديمة المظنون بها الصحة، فقد كان الأئمة يعرضون بعض الروايات في الرسم على تلك المصاحف خاصة إذا وقع خلاف في رسم كلمة من الكلمات، ويلاحظ ذلك عند جمع من الأئمة، كـ: عاصم الجحدري، ويحي بن الحارث الذِّماري، وأبي عبيد القاسم بن سلام، وأبي عمرو الداني، وأبي داود سليمان بن نجاح، والسخاوي، وغيرهم[1].

وأشهر من مثّل هذا الاتجاه من الأئمة ثلاثة منهم:الداني، وأبي داود، والسخاوي[2].

قال الإمام أبو عمرو الداني في المقنع: " ورأيت أنا هذين في مصاحف أهل العراق..."[3].

---

(1) ينظر: المقنع، ص 15، 16، 88، 66، ومختصر التبيين، 3/781-782.

(2) ينظر: مختصر التبيين، 1/151-156.

(3) المقنع، ص 19، 22، 23، 42، 64، 68

وقال أيضا: "تتبعت مصاحف أهل المدينة والعراق العتق القديمة ..."[1].

وقال كذلك: "تتبعت ذلك في المصاحف فوجدته على ما أثبته"[2].

وقال في المحكم: "ووصل إليّ مصحف جامع عتيق كتب في أول خلافة هشام بن عبد الملك سنة عشر ومائة، كان تاريخه في آخره، كتبه مغيرة بن مينا في رجب سنة مائة وعشر، وفيه الحركات والهمزات والتنوين والتشديد نقط بالحمرة..."[3].

وقال: "ورأيت في مصحف كتبه ونقطه حكم بن عمران الناقط، ناقط أهل الأندلس، في سنة سبع وعشرين ومائتين، الحركات نقطا بالحمرة..."[4].

وقال أبو داود في مختصر التبيين عن كلمة ﴿إِجْتَبِيلَهُ﴾ في سورة النحل: "تأملتها في المصاحف القديمة"[5].

واطلع السخاوي على المصحف الشامي، وعلى بعض المصاحف القديمة.

قال رحمه الله:"لأني كذلك رأيته في مصحف لأهل الشام عتيق، يغلب على الظن أنه مصحف عثمان رضي الله عنه، أو هو منقول عنه، وهذا المصحف موجود بمدينة دمشق في مسجد بنواحي الموضع المعروف بالكشك،

---

(1) المقنع، ص 22-23، 48.

(2) المقنع، ص 80.

(3) المحكم، ص 87.

(4) المحكم، ص 87.

(5) مختصر التبيين، 781/3.

وهم يزعمون أنه مصحف علي، وقد كشفته وتتبعت الرسم الذي اختص به مصحف الشام فوجدته كله فيه..."[1].

وقال:"قلت: وقد رأيته أنا كذلك...في بعض المصاحف القديمة الشامية، وهو مصحف قديم مرت عليه الدهور"[2].

وقال:" قلت: وقد رأيته في بعض المصاحف المدنية القديمة ...وفي بعض المصاحف العراقية القديمة..."[3].

وقال:" ورأيت ذلك كله في المصحف الشامي ..."[4].

قال ابن الجزري:" وهذا المصحف الذي ينقل عنه السخاوي، ويشير إليه بالمصحف الشامي هو بالمشهد الشرقي، الذي يقال له مشهد علي بالجامع الأموي من دمشق المحروسة..."[5].

---

(1) الوسيلة، ص 131.

(2) الوسيلة، ص 158.

(3) الوسيلة، ص 225.

(4) الوسيلة، ص 300.

(5) النشر، 1/455-456.

**المطلب الثاني: الرواية:**

كثير من كتب المتقدمين في علم الرسم لم يصلنا منها شيء، وجاء النقل عنها رواية في كتب متأخرة عنها مسندة لمؤلفيها.

وقد سارت رواية القراءات القرآنية جنبا إلى جنب مع رواية الرسم القرآني، كيف لا والرسم ركن من أركان القراءة الصحيحة.

ونذكر أمثلة على روايات الرسم القرآني:

فالصحابي الجليل أبو الدرداء وردت عنه روايات في الرسم عن المصحف الشامي الذي أرسله عثمان رضي الله عنه لأهلها[1].

والإمام نافع إمام القراءة وإمام الرسم في المدينة روى هجاء مصاحف أهل المدينة.

قال اللبيب:" فكان المصحف الذي أعطى عثمان لأهل المدينة لا يزال عنده، فبكثرة مطالعته له، ومواظبته إياه، تصوّر في خلده، فلم تؤخذ حقيقة الرسم إلا عن نافع"[2].

ونقله عن نافع تلاميذه قال اللبيب: " وعنه أخذ الغازي بن قيس، وعطاء ابن يسار، وحكم الناقط وغيرهم"[3].

وممن قرأ مصحف عثمان وروى عنه: سليمان بن مسلم بن جماز، وذكر

---

(1) ينظر: المقنع، ص 79، 102، 110

(2) الدرة الصقيلة، ق/19-ب.

(3) الدرة الصقيلة، ق/19-ب.

أنه وجد فيه اثني عشر حرفا يخالف مصاحف المدينة[1].

وممن قرأه وروى عنه: خالد بن إياس بن صخر بن أبي الجهم[2].

وهذا إسماعيل بن جعفر روى عن مصاحف أهل الحجاز وأهل العراق كما روى ذلك الداني وابن الجزري[3].

وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج المدني من أئمة التابعين روى الرسم عن نافع، وعن مصاحف أهل المدينة كما روى ذلك الداني في مقنعه[4].

وممن أورد لهم الداني في المقنع روايات في الرسم عن الإمام نافع: الإمام قالون عيسى بن مينا، وكان من المكثرين عنه[5]، ولا يفوقه إلا الغازي بن قيس الذي روى الرسم عن مصاحف المدينة، وهو الذي عرض مصحفه على مصحف نافع ثلاث عشرة مرة، وأخرج ذلك في كتابه هجاء السنة[6].

والإمام الغازي اعتمد عليه كذلك أبو داود في الرواية، ونقل عنه[7].

وممن قرأ المصحف الإمام وروى عنه عاصم الجحدري، وكان من المكثرين لرواية الرسم، ونقل عنه الداني كثيرا في مقنعه[8].

---

(1) كتاب المصاحف، 249/1.

(2) كتاب المصاحف، 245/1.

(3) ينظر: المقنع، ص 108، 109، 112، وغاية النهاية، 163/1.

(4) المقنع، ص 40.

(5) ينظر: المقنع، ص 10-14.

(6) ينظر: المقنع، ص 22، 24، 44، 47، 50، 70، 74، 75، 79، 94.

(7) ينظر: مختصر التبيين، 235/2-236، 269، 271، 323، 344، 370، 380، 381، 410.

(8) ينظر: المقنع، ص 15، 16، 34، 40، 41، 45، 48.

وروى الرسم عن عاصم: المعلى بن عيسى الوراق، وكان يسأله عن مسائل الرسم كما سأله عن المقطوع والموصول[1].

وروى أبو عمرو بن العلاء عن مصاحف أهل المدينة والحجاز[2].

وممن روى عن مصاحف أهل المدينة، والكوفة ومكة وعتق مصاحف أهل البصرة: أيوب بن المتوكل البصري[3].

وروى يحي بن المبارك اليزيدي عن المصاحف المدنية والمكية[4].

وممن رأى المصحف الإمام وروى عنه: خالد بن خداش[5].

وروى الإمام حمزة بن حبيب الزيات روايات في الرسم نقلها عنه الإمام الداني في مقنعه، وغيره[6].

وكذا الإمام علي بن حمزة الكسائي ورد عنه أنه رأى بعض مصاحف الصحابة كمصحف أبي رضي الله عنه، وروى عن مصاحف أهل المدينة والكوفة والبصرة[7].

وممن وردت عنه روايات في الرسم الإمام خلف بن هشام البزار، كان مكثرا في

---

(1) ينظر: المقنع، ص 34، 48، 72، 75، 79، 92.

(2) ينظر: المقنع، ص 34، 40، 107، 113.

(3) ينظر: المقنع، ص 39، 99.

(4) ينظر: المقنع، ص 16، 34، 41، 44، 51، 80، 82، 88، 91.

(5) ينظر: المقنع، ص 35.

(6) ينظر: المقنع، ص 48، 68، 70، 73، 82، وكتاب المصاحف، 260/1.

(7) ينظر: المقنع، ص 66، وكتاب المصاحف، 253/1.

ذلك، طالع مصاحف عصره جددها وعتقها، وله روايات عن المصاحف المدنية والكوفية والبصرية[1].

وممن روى الداني رواياتهم في كتابه: علي بن زيد بن كيسة[2]، ويحي بن زياد الفراء[3]، وأبو جعفر محمد بن سعدان الضرير[4].

وممن روي عنه في الرسم عبد الله بن عامر الشامي[5].

ومن الأئمة الذين رووا عن المصحف الإمام: أبو عبيد القاسم بن سلام، وروى عنه الداني[6] وأبو داود، وذكر اللبيب عنه أنه تصفح المصحف الإمام كله ورقة ورقة[7].

وبالرحلة في طلب العلم وأداء فريضة الحج توسعت روايات الرسم لتشمل مصاحف أخرى بدل مصحف أهل البلد كما وقع مع أبي عبيد حيث روى عن جميع مصاحف الأمصار[8]، وكما وقع أيضا لنصير بن يوسف النحوي[9].

---

(1) ينظر: المقنع، ص 38، 39، 64، 65، 70، 73، 74، 107.

(2) ينظر: المقنع، ص 69، 73.

(3) ينظر: المقنع، ص 24، 35، 41، 103.

(4) ينظر: المقنع، ص 121.

(5) ينظر: المقنع، ص 110.

(6) ينظر: المقنع، ص 15، 21، 35.

(7) ينظر: مختصر التبيين، 162/1، والدرة الصقيلة، ق/19-ب.

(8) ينظر: فضائل القرآن، ص 296.

(9) ينظر: كتاب المصاحف، 424/1 وما بعدها.

وبعد توفر روايات كثيرة في الرسم أفرد هذا العلم بالتأليف جماعة من العلماء، وهو ما سنذكره في المطلب الآتي.

**المطلب الثالث: المؤلفات في علم الرسم القرآني قبل مورد الظمآن [(1)]:**

1- كتاب في مقطوع القرآن وموصوله: لعبد الله بن عامر اليحصبيّ الدمشقيّ (ت 118هـ)[(2)].

2- كتاب في اختلاف مصاحف الشام والحجاز والعراق: لابن عامر كذلك[(3)].

3- كتاب في هجاء المصاحف: ليحي بن الحارث الذماريّ (ت 145هـ)[(4)].

4- كتاب مرسوم المصحف: لأبي عمرو بن العلاء البصريّ (ت154هـ)[(5)].

5- كتاب في موصول القرآن ومقطوعه: لأبي عمارة حمزة بن حبيبٍ الزيَّات الكوفيّ (ت 156هـ)[(6)].

6- كتاب مقطوع القرآن وموصوله: لأبي الحسن عليّ بن حمزة الكسائيّ الكوفيّ (ت 189هـ)[(7)].

---

(1) استفدت في سرد هذه المصنفات مما جمعه الدكتور شرشال في مقدمة التحقيق لكتاب مختصر التبيين، وما جمعه الدكتور أشرف طلعت في تحقيقه لسمير الطالبين، ينظر مختصر التبيين، 1/164-199، وسفير العالمين، 1/53-122.

(2) الفهرست لابن النديم ص 56.

(3) الفهرست لابن النديم ص 56.

(4) الفهرست لابن النديم ص 56.

(5) الفهرس الشامل، رسم المصاحف ص1.

(6) الفهرست لابن النديم ص 56.

(7) إنباه الرواة 2/271، وإيضاح المكنون 2/336، وغاية النهاية 1/539، والفهرست لابن النديم ص 56، ومعجم المؤلفين 2/436، ومعرفة القرَّاء 1/106، وهدية العارفين 1/668

7- كتاب اختلاف مصاحف أهل المدينة وأهل الكوفة وأهل البصرة: لأبي الحسن الكسائيّ كذلك[1].

8- كتاب هِجاء السُّنَّة: لأبي محمد الغازي بن قيس الأندلسيّ الأُمويّ القرطبيّ (ت 199هـ)[2].

9- الدرّ المنظوم في معرفة المرسوم: لعطاء بن يسار الأندلسيّ[3].

10- اللطائف في عِلم رسم المصاحف: لعطاء بين يسار الأندلسيّ المذكور[4].

11- كتاب في الرسم (الهجاء): لعطاء بن يزيد الخراسانيّ[5].

12- كتاب اختلاف أهل الكوفة والبصرة والشام في المصاحف: لأبي زكريَّا يحي بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلميّ الكوفيّ الفرَّاء (ت 207هـ)[6].

13- كتاب في اختلاف المصاحف وجمع القرآن: لأبي الحسن عليّ بن محمد بن عبد الله المدائنيّ (ت 225هـ)[7].

14- دُرَّة اللافظ: لحَكَم الناقط (ت بعد 227هـ)[8].

---

(1) الفهرست لابن النديم ص 55.

(2) الدرة الصقيلة، ق/3، وغاية النهاية 2/2، والمقنع ص 21- 22، والنشر 447/1، 450، 455.

(3) وهو تلميذ الإمام نافع المتوفَّى سنة 169هـ انظر: الدُّرَّة الصقيلة، ق/ 3-ب.

(4) الدُّرَّة الصقيلة، ق/ 18-ب، 30-أ.

(5) الدُّرَّة الصقيلة،ق/ 34-ب.

(6) الأعلام 146/8، الفهرست لابن النديم ص 55، معجم الأدباء 13/20، معجم المؤلِّفين 96/4.

(7) الفهرست لابن النديم ص 55-56.

(8) انظر: الدُّرَّة الصقيلة، ق/ 3-ب، 24-أ.

15- كتاب اختلاف المصاحف: لأبي محمد خَلَف بن هشام البزَّار الكوفيّ (ت 229هـ)[1].

16-كتاب اتِّفاق المصاحف: لأبي المنذر نُصير بن يوسف بن أبي نصر الرازيّ ثمَّ البغداديّ النحويّ (ت نحو 240هـ)[2].

17- كتاب اختلاف المصاحف: لنُصير كذلك[3].

18-كتاب في الرسم: لمحمد بن عيسى الرازيّ (ت 253هـ)[4].

19- كتاب اختلاف المصاحف ( مخطوط ): لأبي حاتم سَهل بن محمد بن عثمان بن يزيد السِّجِسْتانيّ البصريّ (ت 255هـ)[5].

20- كتاب في هجاء المصاحف: لأبي العبَّاس أحمد بن إبراهيم بن عثمان، ورَّاق خلف (ت نحو 270هـ)[6].

21- كتاب اختلاف مصاحف الصحابة: لأبي بكر محمد بن داود بن عليّ بن خلف الأصبهانيّ البغداديّ، المعروف بالظاهريّ (ت 297هـ)[7].

---

(1) الفهرست لابن النديم ص 55.

(2) المقنع ص 70، 75، 82، غاية النهاية 2/341، معجم المؤلِّفين 30/4، النشر 128/2.

(3) المقنع ص 79.

(4) الأعلام 322/6، غاية النهاية 224/2.

(5) إنباه الرواة 62/2، الفهرس الشامل، رسم المصاحف ص 2، والفهرست لابن النديم، ص 55، والنشر 128/2، وكشف الظنون 33/1.

(6) الفهرست لابن النديم ص 56.

(7) سير الأعلام 499/10، ومعجم المؤلِّفين 284/3.

22- كتاب الألفات واللامات في رسم المصاحف: لمحمدِ بنِ محمدِ (وقيل: عمر) ابنِ خَيرون الأندلسيّ الإفريقيّ (ت 301هـ)[1].

23- كتاب المصاحف: لابن أبي داود السِّجِسْتانيّ (ت 316هـ) (مطبوع)[2].

24- كتاب في اختلاف المصاحف: لأبي جعفر محمد بن عبد الرحمان بن محمد الأصبهانيّ[3].

25-كتاب اختلاف المصاحف: لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن عَرَفَة النَّحْويّ، المعروف بنِفْطَوَيه (ت 323هـ)[4].

26- كتاب ما رُسم من المقطوع والموصول: لأبي بكر محمد بن القاسم ابن محمد بن بَشَّار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فروة بن قطن بن دعامة الأنباريّ البغداديّ النحويّ الأديب (ت 328هـ)[5].

27- كتاب مرسوم الخطّ: لأبي بكر الأنباريّ كذلك[6].

28- كتاب المصاحف: لأبي بكر الأنباريّ كذلك[7].

---

(1) معجم المؤلِّفين 641/3.

(2) الأعلام 91/4، وغاية النهاية 420/1، وكشف الظنون 1703/2،1459، والنشر 128/2، وهديَّة العارفين 444/1.

(3) انظر الفهرست لابن النديم ص 56.

(4) ينظر: سفير العالمين، 60/1.

(5) الفهرس الشامل، رسم المصاحف ص3.

(6) الفهرس الشامل، رسم المصاحف ص3. وقد طُبع بمكتبة البشائر دمشق.

(7) كشف الظنون 1703/2. ولعلَّه الذي قبله.

29- كتاب الردّ على من خالَف مصحفَ عثمان: للأنباريّ كذلك[1].

30- كتاب في الرسم والنقط: لأبي الحسين أحمد بن جعفر بن محمد، المعروف بابن المنادي (ت 336هـ)[2].

31- كتاب اللطائف في جمع رسم (هجاء) المصاحف: لأبي بكر محمد ابن الحسن بن يعقوب بن مِقْسَم العطّار البغداديّ النحويّ (ت 354)[3].

32- كتاب المصاحف: لابن مِقْسَم العطّار كذلك[4].

33- كتاب علم المصاحف: لأبي بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن أَشْتَه اللَّوذريّ الأصبهانيّ النحويّ المقرئ (ت 360هـ)[5].

34- كتاب هجاء المصاحف: لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مِهران الأصبهانيّ ثمّ النَّيسابوريّ (ت 381)[6].

35- كتاب الهجاء: لأبي الحسن عليّ بن جعفر بن محمد السَّعيديّ الرازيّ ثمَّ الشيرازيّ الحذَّاء (ت بعد 410هـ)[7].

---

(1) إنباه الرواة 204/3، إيضاح المكنون 556/1، وهديَّة العارفين 35/2.

(2) المحكم ص 9، 21، 185.

(3) الأعلام 71/6، وبغية الوعاة 90/1، وهديَّة العارفين 47/2، 48.

(4) بغية الوعاة 90/1، وهديَّة العارفين 48/2.

(5) بغية الوعاة 142/1، والدُّرَّة الصقيلة، ق/ 3-ب، 23-ب، 24-أ، 25-ب، وكشف الظنون 1459/2، 1703، وهديَّة العارفين 47/2.

(6) النشر 128/2.

(7) ينظر: سفير العالمين، 63/1.

36- كتاب عِلم المصاحف: لأبي عمر أحمد بن محمد بن عبد الله بن لُبّ ابن يحيى الطَّلَمَنكيّ المعافريّ الأندلسيّ نزيل قُرطُبة (ت 429هـ)[1].

37-كتاب هجاء المصاحف: لأبي محمد مكّيّ بن أبي طالب بن محمد القَيسيّ (ت 437هـ)[2].

38- كتاب عِلل هجاء المصاحف: لمكّيّ بن أبي طالب القيسي[3].

39- الاختلاف في رسم ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ﴾ والحُجَّة لكلّ فريق: لمكّيّ بن أبي طالب القيسي[4].

40- هجاء مصاحف الأمصار على غاية التقريب والاختصار: لأبي العبَّاس أحمد بن عَمَّار بن أبي العبَّاس المَهْدَويّ التميميّ (ت نحو 440هـ)[5].

41- البديع في معرفة ما رُسم في مصحف عثمان بن عفَّان: لأبي عبد الله محمد بن يوسف بن يوسف بن أحمد بن معاذ الجُهنيّ الأندلسيّ القرطبيّ المالكيّ (ت 442هـ)[6].

---

(1) الدُّرَّة الصقيلة، ق/ 8-ب، 18-ب، 21-ب.

(2) وفيات الأعيان 276/5، وهديَّة العارفين 471/2.

(3) إنباه الرواة 318/3.

(4) إنباه الرواة 316/3.

(5) الأعلام 185/1، وقد نُشر بمجلَّة معهد المخطوطات، المجلَّد 19، الجزء الأوَّل، ربيع الآخر 1393هـ/1973م، بتحقيق د:محيي الدين رمضان.

(6) الأعلام 148/7، وإيضاح المكنون 172/1، والفهرس الشامل، رسم المصاحف ص4، وهديَّة العارفين 70/2. وقد طُبع هذا الكتاب مرّتين: الأولى بتحقيق د.غانم قدوري حمد، ونُشر بمجلة المورد، المجلَّد 15، العدد4، سنة 1407هـ/1986م، ثمَّ نشرته في كتابٍ مستقلٍ دار عمَّار للنشر والتوزيع، عمَّان، =

42- المُقنِع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار: لأبي عمرو عثمان ابن سعيد الدانيّ الأندلسيّ (ت 444هـ)[1].

43- التحبير: للدانيّ أبي عمرو[2].

44 – الكتاب الكبير: للداني كذلك[3].

45- أرجوزة الاقتصاد في رسم المصحف: للدانيّ كذلك[4].

46- كتاب في هجاء المصاحف: لأبي المظفَّر عبد الله بن شبيب بن تميم الضبِّيّ الأصبهانيّ (ت 451هـ)[5].

47- مختصَر ما رُسم في المصحف الشريف: لأبي الطاهر إسماعيل بن خلَف بن سعيد بن عمران النَّحْويّ الأنصاريّ الأندلسيّ المصريّ (ت 455هـ)[6].

---

=

الأردن، ط1، 1451هـ= 2000م. والثانية بتحقيق د.سعود الفنيسان، دار اشبيليا، الرياض، ط1، 1419هـ1998م.

(1) الأعلام 206/4، والفهرس الشامل، رسم المصاحف ص7، غاية النهاية 505/1، وكشف الظنون 1322/2، 1809، وهديَّة العارفين 653/1. وسيأتي الكلام عليه مفصلا عند ذكر مصادر مورد الظمآن في المبحث بعد هذا.

(2) الدَّرَّة الصقيلة، ق/ 3-ب.

(3) المقنع ص30.

(4) غاية النهاية 505/1، وكشف الظنون 135/1، وهديَّة العارفين 653/1.

(5) الفهرست لابن النديم ص 56.

(6) الفهرس الشامل، رسم المصاحف ص 15، 125.

48- هجاء المصاحف: لأبي القاسم يوسف بن عليّ بن جُبارة بن محمد بن عقيل بن سوادة الهُذليّ البسكريّ (ت 465هـ)[1].

49- كتاب المصاحف: لأبي مَعْشَر عبد الكريم بن عبد الصمد الطَّبَريّ القطّان (ت 478هـ)[2].

50- سبيل المعارف إلى معرفة رسم المصاحف: لأبي محمد عبد الله بن سهل ابن يوسف الأنصاريّ الأندلسيّ المرسيّ (ت 480هـ)[3].

51- التبيين لهجاء مصحف أمير المؤمنين عثمان بن عفَّان (الكتاب الكبير): لأبي داود سليمان بن نجاح الأُمويّ الأندلسيّ (ت 496هـ)[4].

52- التنزيل في هجاء المصاحف: لأبي داود كذلك[5].

53- كتاب خطّ المصاحف: لبرهان الدين أبي القاسم محمود بن حمزة بن نصر الكرمانيّ الشافعيّ المفسِّر، المعروف بتاج القرَّاء (ت بعد 500هـ)[6].

54- كتاب في هجاء المصاحف: لأبي العبَّاس أحمد بن محمد بن سعيد بن حرب المسيليّ (ت 540هـ)[7].

---

(1) ينظر: سفير العالمين، 66/1.

(2) مختصر التبيين، 177/1.

(3) الدُّرَّة الصقيلة، ق/3-ب.

(4) الأعلام 137/3، والدُّرَّة الصقيلة،ق/ 3-ب، وغاية النهاية 317/1، وسيأتي الكلام عليه.

(5) الأعلام 137/3، الفهرس الشامل، رسم المصاحف ص16، القرَّاء والقراءات بالمغرب ص37، النشر 448/1. والكتاب مطبوع، وسيأتي الكلام عليه مفصلا في المبحث الآتي.

(6) الأعلام 168/7، والبرهان في متشابه القرآن ص28، وغاية النهاية 291/2، وكشف الظنون 131/1.

(7) فتح المنان، ص 860.

55- أرجوزة المنصف في هجاء المصاحف: لأبي الحسن عليّ بن محمد المراديّ البَلَنسيّ (ت 564هـ).

56- اللطائف في رسم المصاحف: لأبي العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن الهَمَذانيّ العطّار (ت 569هـ)[1].

57- رسالة في رسم القرآن: لأبي عبد الله محمد بن عبد العزيز بن سعادة الشاطبيّ التُّجِيبي (ت 614هـ)[2].

58- كتاب مرسوم المصحف الكريم: لأبي طاهر إسماعيل بن ظافر بن عبد الله العقيليّ المصريّ (ت 623هـ)[3].

59- الخلاف فيما مِن خَطِّ المصحف من الاختلاف: لموفَّق الدين أبي القاسم عيسى بن عبد العزيز بن عيسى بن عبد الواحد الشريشيّ الإسكندريّ المالكيّ (ت 629هـ)[4].

60- الاهتمام بمعرفة خطِّ مصحف الإمام: لموفَّق الدين كذلك[5].

---

(1) غاية النهاية 204/1، والنشر 128/2، ومختصر التبيين، الدراسة، 179/1.

(2) الفهرس الشامل، رسم المصاحف ص 33.

(3) الأعلام 316/1، الفهرس الشامل، رسم المصاحف ص15، 33، هديّة العارفين 212/1، قال ابن الجزريُّ عنه: ©له كتاب في الرسم، من أحسن ما أُلِّف في ذلك®. ينظر: غاية النهاية 165/1، وقد طبع الكتاب باسم المختصر في رسم القرآن الكريم، بتحقيق: غانم قدوري الحمد، بدار عمار الأردن، ط 1 سنة:1429هـ/ 2008م، والجديد فيه أنه خالف التصنيف المعهود في كتب الرسم، إذ ذكر الكليات أولا، ثم ذكر فرش الرسم حسب السور، وعليه استحق مدح الإمام ابن الجزري.

(4) هديَّة العارفين 808/1.

(5) هديَّة العارفين 808/1.

61- أرجوزة مصباح الواقف على رسوم المصاحف: لجمال الدين أبي العبَّاس أحمد بن محمد بن أبي المكارم بن دِلَّه الواسطيّ الخيَّاط (ت 653هـ)[1].

62- الجامع لِما يحتاج إليه من رسم المصحف: لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد ابن عبد الرحمان بن وثيق الأُمويّ الإشبيليّ (ت 654هـ)[2].

63- كتاب في مرسوم الخطّ: لأبي العبَّاس أحمد بن محمد بن حسن بن خضر الصدفيّ الشاطبيّ (ت 674هـ)[3].

64- قصيدة رائيَّة في مرسوم الخطّ: لعبد العزيز بن أحمد بن سعيد الدميريّ، المعروف بالديرينيّ (ت 694هـ)[4].

65- كتاب مرسوم المصحف العثمانيّ المدنيّ: لمحبِّ الدين أبي جعفر أحمد بن عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن محمد بن إبراهيم الطبريّ المكيّ الشافعيّ (ت 694هـ)[5].

66- قصيدة واضحة المبهوم، في علم المرسوم: لمحمد بن خليل بن عمر القشيريّ الإربليّ (ق/7هـ)[6].

---

(1) الفهرس الشامل، رسم المصاحف ص 67، وكشف الظنون 1711/2، وهديَّة العارفين 95/1.

(2) الفهرس الشامل، رسم المصاحف ص 57، 99، وقد طُبع بتحقيق د.غانم قدوري حمد، ونشرته دار الأنبار ببغداد، ط1، 1408هـ/1988م.

(3) معجم المؤلِّفين 257/1.

(4) الضوء اللامع 108/3.

(5) ينظر: سفير العالمين، 72/1.

(6) الفهرس الشامل، رسم المصاحف ص 109، وهي نسخة مخطوطة بدار الكتب المصريَّة رقم 447 تيمور.

والذي جمع شتات هذا العلم كتب أربعة، وهي مصادر الخراز في مورده، وهي: كتابيْن منظوميْن وآخريْن منثوريْن، فالعقيلة والمنصف، منظومان، والمقنع والتنزيل نثران، وسيكون الكلام على هذه الكتب بشيء من التفصيل في المبحث الثاني.

**المبحث الثاني: مصادر مورد الظمآن:**

ذكرنا الكتب المؤلفة في رسم المصاحف عبر السنين، وقد تلخصت كل تلك الجهود في كتب أربعة، صارت قبلة العلماء في رسم المصاحف، وهي التي اعتمد عليها الإمام الخراز في نظمه، وسنتناول هذه المصادر بشيء من التفصيل في المطالب الآتية:

**المطلب الأول: كتاب المقنع لأبي عمرو الداني:**

أ- **التعريف بالمؤلف:**

هو عثمان بن سعيد بن عمر الأموي بالولاء، القرطبي، ويعرف بالداني، وبابن الصيرفي قديما، إمام في علم القراءات ورواياته، وتفسيره ومعانيه، وطرقه وإعرابه، عارف بالحديث وأسماء رجاله. كان إليه المنتهى في علم القراءات وإتقان القرآن. أصله من قرطبة، وسكن دانية فنسب إليها.

رحل إلى المشرق سنة: 397هـ فدخل القيروان، ومكث بمصر سنة واحدة، ورجع إلى الأندلس سنة 399هـ فأقام بقرطبة، ثم بسرقسطة، ثم استوطن دانية سنة: 417هـ حتى وفاته، قرأ بالروايات على أبي الفتح فارس بن أحمد وغيره، وقرأ عليه أبو داود سليمان بن نجاح، له مؤلفات حسان مفيدة، يكثر تعدادها منها: المحكم في النقط. مات سنة: 444هـ[1].

---

(1) انظر: طبقات المفسرين، شمس الدين الداودي، 374/1، والصلة 386/2، وغاية النهاية، 503/1 -505، وغيرها.

ب- **التعريف بالكتاب:**

اسمه: **المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار**، بهذا العنوان حقق وطبع.

وحقق وطبع أيضا باسم: المقنع في رسم مصاحف الأمصار.

وحقق وطبع كذلك باسم: المقنع في معرفة رسم مصاحف الأمصار.

والذي يظهر أن أبا عمرو كان يتصرف في اسمه، فقد قال في آخر الكتاب: " تمّ كتاب الهجاء في المصاحف بحمد الله وحسن عونه"(1).

وكان يُحِيل عليه في المحكم بغير ذلك، قائلا: "على ما ورد في الخبر الثابت المذكور في: كتاب المرسوم "(2).

والذي يظهر أنها كلها لكتاب واحد هو المقنع.

**منهج المؤلف في كتابه:**

ابتدأ الداني كتابه بمقدمة ذكر فيها ما وضعه في كتابه ومنهجه فيه فقال: "هذا كتاب أذكر فيه إن شاء الله ما سمعته من مشيختي، ورويته عن أئمتي من مرسوم خطوط مصاحف أهل الأمصار: المدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام، وسائر العراق، المصطلح عليه قديما مختلفا فيه ومتفقا عليه وما انتهى إلي من ذلك وصح لدي منه عن الإمام مصحف عثمان ابن عفّان رضي الله عنه، وعن سائر النسخ التي انتسخت منه الموجّه بها إلى الكوفة والبصرة والشام وأجعل جميع ذلك أبوابا، وأُصنفه فصولا، وأُخليه من بسط العلل

---

[1] المقنع ص 122.

[2] المحكم، ص 151.

وشرح المعاني لكي يقرب حفظه، ويخف متناوله على من التمس معرفته من طالبي القراءة وكاتبي المصاحف وغيرهم ممن قد أهمل شرح ذلك وأضرب عن روايته، وأكتفي فيه دهرا بظنه ودرايته، وقد رأيت أن أفتتح كتابي هذا بذكر بعض ما تأدّى إلي من الأخبار والسنن في شأن المصاحف، وجمع القرآن فيها، إذ لا يستغنى عن ذكر ذلك فيه أولا، وبالله أستعين وعلى إلهامه للصواب أعتمد، وهو حسبي ونعم الوكيل"[1].

المقنع مقنعان:

قال الإمام أبو محمد عبد الله بن عمر الصنهاجي المعروف بابن آجَطّا:" سمعت الناظم[2] مرارا يقول: أنهما مقنعان لأبي عمرو أحدهما أعظم جرما من الآخر، وأظن هذا الذي بين أيدي الناس هو الكبير، وهو كتاب مفيد عظيم في الرسم، عليه اعتمد كثير ممن اعتنى بعلم القرآن"[3].

وقد ذكر اللبيب في مقدمة شرحه على الرائية للشاطبي، أنه طالع لأبي عمرو ثلاثة كتب في الرسم: المقنع، والمحكم، والتحبير[4].

قال الإمام الرجراجي عند تعليقه على قول الخراز:

أجلهـــا فـــاعلم كتـــاب المقنـــع فقـــد أتى فيـــه بـــنص مقنـــع[5]

---

[1] المقنع، ص: 1-2.

[2] أي الخراز صاحب مورد الظمآن.

[3] التبيان ق/214-أ.

[4] الدرة الصقيلة، ق/2-ب.

[5] منظومة مورد الظمآن في رسم أحرف القرآن ومتن الذيل في الضبط، ص 8.

قال: "يعني المقنع الكبير، وفيه مقدار ثمانين ورقة صغارا ، والمقنع الصغير أقل من ذلك، وهو مقدار أربعين ورقة صغارا، وهما مقنعان، والمراد هنا الكبير دون الصغير"[1].

وحجم الكتاب المطبوع يدل أنه المقنع الكبير لا الصغير.

ولكن قول أبي عمرو في كتاب المقنع المطبوع في تعليله لحذف ألف الوصل في لام المعرفة إذا وليتها لام أخرى مثل: ﴿لَلَّذِى﴾ [ آل عمران:96]، و ﴿لَلدَّارُ﴾ [ الأنعام:32]: "وعلل ذلك مبينة في كتابنا الكبير"[2].

يدل على أن الكتاب الذي أحال عليه الداني أوسع مادة من كتاب المقنع الذي بين أيدينا.

وهذا ما يفيده أيضا قول اللبيب من أنه رأى لأبي عمرو في برنامجه مائة وعشرين تأليفا منها في الرسم أحد عشر كتابا أصغرها جرما كتاب المقنع[3].

ومما يستغرب أن أبا داود، وهو تلميذ الداني نقل عن المقنع دون تفصيل[4]، وكذا فعل المالقي في الدرّ النثير[5].

**أهمية كتاب المقنع**: جاءت أهمية كتاب المقنع من:

1 - إمامة مؤلفه في هذا الفن وغيره،فهو إمام مقدم في علوم القراءات، وبالأخص علم الرسم القرآني.

---

(1) تنبيه العطشان على مورد الظمآن، ص 174.

(2) المقنع، ص 30.

(3) الدرة الصقيلة ق/4-ب.

(4) مختصر التبيين، 2/206، 276.

(5) انظر: معجم مؤلفات أبي عمرو الداني، ص 71-72.

2 – أن الكتاب يعدّ عمدة المصادر في علم الرسم القرآني، فإلى مؤلفه انتهى هذا العلم في القرن الخامس الهجري.

3 – حوى الكتاب ما وصل إليه عن علماء الرسم المتقدمين على عصره: كالغازي بن قيس تلميذ الإمام نافع، وغيره.

4 - ويكفي الكتاب أهمية وفخرا أنه مذكور في نشرة التعريف بكل مصحف، إذ هو عمدة خطاطي المصاحف ولجان التصحيح، إذ كل راسم لمصحف يعتمد على ما نقله إمامان كبيران في الرسم القرآني، الداني واحد منهما.

ولقد لقي المقنع عناية بالغة، وحظي باهتمام كبير، وارتقى مرتقى عاليا، وتمثّل ذلك في العناية به رواية ودراية، وشرحا واختصارا ونظما.

أما الاعتناء به رواية: فقد أسنده المنتوري في فهرسته، والتجيبي في برنامجه[1]، وابن غازي في فهرسته[2].

وأما الاعتناء به شرحا واختصارا ونظما: فممن شرح المقنع: أبو عبد الله محمد بن سعيد بن محمد السوسي، وسمّى شرحه: الممتع في شرح المقنع[3].

وممن اختصره:

أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود، المعروف بابن الكماد، وسماه: الممتع في تهذيب المقنع، والكتاب مخطوط.

---

(1) معجم مؤلفات أبي عمرو الداني، ص72.

(2) فهرس ابن غازي، ص95.

(3) الفهرس الشامل ، رسم المصاحف، ص88.

أبو عبد الله محمد بن محمد بن علي بن البقال ت:725هـ، والكتاب مخطوط.

عبد الرحمن بن محمد القيسي المربي ت:737هـ، والكتاب مخطوط[1].

أما نظمه: فقد نظمه إمام القراء في زمانه الإمام أبو القاسم الشاطبي في قصيدته الرائية:" عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد".

كما اعتمده الخراز في نظمه، وجعله من أهم مصادره، وكذا ميمون مولى الفخار في أرجوزته: الدرّة الجلية[2].

**مخطوطات الكتاب وطبعاته:**

مخطوطاته: للكتاب كمٌّ هائل من النسخ المخطوطة التي حوتها المكتبات العامة والخاصة، والتي دوّنتها فهارسها، أذكر منها على سبيل المثال:

نسخة بالمكتبة الأزهرية بالقاهرة مصر، برقم: 22263/256.

وأخرى بدار الكتب المصرية بالقاهرة، برقم: 263[3].

**طبعاته:** طبع الكتاب سنة: 1932م، بعناية برتزل، وقد طبعته جمعية المستشرقين الألمان، استانبول، مطبعة الدولة.

وطبع أيضا سنة: 1359هـ/1940م، بتحقيق: محمد أحمد دهمان، مكتبة النجاح ، طرابلس الغرب.

---

(1) معجم مؤلفات أبي عمرو الداني، ص72.

(2) انظر معجم مؤلفات أبي عمرو الداني، ص72.

(3) انظر الفهرس الشامل رسم المصاحف، ص 7-13.

وطبع كذلك بدار الفكر، دمشق سورية، سنة: 1403هـ/1983م، للمحقق دهمان.

وطبع بمكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، بتحقيق: محمد الصادق قمحاوي.

وطبع بتحقيق: حسن سري، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية مصر، سنة: 2005م.

وطبع أخيرا بتحقيق: جمال السيد رفاعي، نشر المكتبة الأزهرية للتراث، والجزيرة للنشر والتوزيع القاهرة مصر، سنة: 1428هـ/2007م.

**المطلب الثاني: كتاب التبيين لهجاء التنزيل**: لأبي داود سليمان بن نجاح:

أ – **التعريف بالمؤلف**: هو أبو داود سليمان بن أبي القاسم نجاح مولى المؤيد بالله هشام بن الحكم، الأندلسي القرطبي، نزيل دانية وبلنسية،، الإمام العلامة شيخ القرّاء. صحب أبا عمرو الداني وأكثر عنه، وتخرج بعلومه، وهو أنبل أصحابه وأثبتهم. قال ابن بشكوال: كان من جلّة المقرئين وخيارهم، عالما بالروايات وطرقها، حسن الضبط لها، ثقة ديّنا، له التصانيف في معاني القرآن...، وكان من بحور العلم، ومن أئمة الأندلس في عصره. مات سنة: 496هـ[1].

ب – **التعريف بالكتاب**:

**اسمه: "التبيين لهجاء التنزيل".**

صرح المؤلف بذلك في مقدمة كتابه المختصر فقال:" كتاب المسمى بالتبيين لهجاء مصحف أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه"[2].

وسمّاه في موضع آخر حين تحدث عن سبب تأليفه الكتاب فقال:" كتاب التبيين لعلم التنزيل"[3].

وتارة يُطلِق عليه اسم التنزيل الكبير، وسمّاه الإمام ابن القاضي بهذا الاسم كذلك[4].

---

(1) الصلة، 200/1، وغاية النهاية، 317/1.

(2) مختصر التبيين 3/2.

(3) كتاب أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار، ص 57.

(4) مختصر التبيين، 256/1.

يقع الكتاب في ستة مجلدات، واشتمل على جميع القرآن، وقد تضمن هجاء مصاحف الأمصار والقراءات، والأصول والتفسير والأحكام، والرد على الملحدين، والوقف والابتداء، والناسخ والمنسوخ، والغريب، والمشكل، وجملة من علوم القرآن.

**سبب تأليف الكتاب**: بيّن المؤلف سبب تأليفه فقال:" وقد اخترع قوم متأخرون من العراقيين وجها ثالثا في صورة التشديد، وهو خارج عما اصطلح الناس عليه قديما، غير جائز عند العلماء المحققين، وهذا الوجه غير معمول به، ولا مرضي عندنا، ولا معروف عند أهل الأندلس فاعلمه.

وإنما ذكرته لئلا يراه من لا علم عنده فيولع به، ويستعمله ظنا منه أنه حسن لقلّته وغرابته، ولولوع الناس قديما بما لم يعرفوه قبل.

فقد جرى للأستاذ أبي القاسم الأخفش النحوي رحمه الله مثل هذا في مصحف رآه على ذلك الضرب من التشديد...، وكان رأى فيه أيضا ضبط التنوين المنصوب بأن يجعل على الحرف حركة، وعلى الألف اثنتان، فصارت ثلاثة، فظن أن ذلك عن معرفة وإتقان حسن، حتى وقفته على علم ذلك، وكان هو السبب لتأليفي كتاب التبيين لعلم التنزيل رحمه الله"[1].

وقد نص اللبيب في مقدمة شرحه على رائية الشاطبي أنه طالع التبيين قبل أن يشرع في شرحه على العقيلة[2]. ونقل عنه في شرحه[3].

---

(1) كتاب أصول الضبط، ص 56-57.

(2) الدرة الصقيلة، ق/2-ب.

(3) الدرة الصقيلة، ق/30-ب، 34-ب، 37-أ.

يدلنا هذا أن كتاب التبيين كان متداولا على الأقل إلى زمن اللبيب.

والكتاب الآن في حكم المفقود، والذي بقي لنا منه مختصره، وهو:

مختصر التبيين لهجاء التنزيل:

**التعريف بالكتاب:**

**اسمه : مختصر التبيين لهجاء التنزيل.**

وبهذا العنوان حقق وطبع كما سيأتي، ويسمى كذلك بـ:" التنزيل ".

**سبب تأليف الكتاب:** بين المؤلف رحمه الله في مقدمة كتابه سبب اختصاره لكتابه هذا من الكتاب الأصل الذي هو التبيين لهجاء التنزيل، حيث تواردت عليه أسئلة من كثير من البلاد، يلتمس فيها أصحابها أن يجرّد لهم هجاء المصاحف، ويفصله في مؤلف دون سائر ما تضمنه الكتاب المذكور، لأن الكتاب الكبير اشتمل على جملة من علوم القرآن، فضمنه الأصول والقراءات، والمعنى والشرح والأحكام والتبيين، والرد على الملحدين، والتقديم والتأخير والوقف، والناسخ والمنسوخ، والغريب والمشكل والتعليل.

فكان كتابه الكبير ضخما يصعب الرجوع إليه، والاستفادة من بعض جزئياته، وقد وصفه وأطلق عليه في التنزيل بالكتاب الكبير في مواضع متعددة[1].

**منهج المؤلف في كتابه:**

بين المؤلف في مقدمة كتابه منهجه، فلقد استهله بمقدمة بين فيها بعض ملامح طريقته في الكتاب.

---

(1) مختصر التبيين 264/1.

فبعد أن حمد الله وأثنى عليه، وصلى على النبي الكريم صلى الله عليه وسلم، ذكر سبب تأليفه ثم قال:"وسأقول في أول كل سورة، سورة كذا وكذا، وهي مكية أو مدنية، فإن كانت السورة من التسع عشرة سورة المذكورات المختلف فيهن أضربت عن ذكرها، فإذا لم ير في أولها مكي ولا مدني علم أنها من المختلف فيها، وسأجعل لهم عند رأس كل آية ثلاث نقط، وأرسم الخمس والعشر، ورأس الجزء كلما مررت بموضوع من ذلك، مع تقييدي لذلك، إرادة البيان ورفع الإشكال.

فإن كان الحرف مما تتفق المصاحف عليه، ويختلف القراء فيه، نبهت أيضا عليه، فإن كان مما اتفق عليه حمزة والكسائي عليه قلت: قرأ الصاحبان، أ ومما اتفق عاصم وحمزة والكسائي عليه قلت: قرأ الكوفيون، أو مما اتفق أبو بكر وأبو عمرو عليه قلت: قرأ الأبوان، أو مما اتفق ابن كثير ونافع عليه قلت: قرأ الحرميان، أو مما اتفق الكسائي وأبو عمرو عليه قلت: قرأ النحويان، أو مما اتفق ابن عامر وأبو عمرو عليه قلت: قرأ الابنان، جريا على الاختصار، وإذا أتى حرف مما له أصل يكثر دورانه ويطرد ذكرته في أول حرف منه، وعرفت بكثرة دورانه واطراده، وحصرته بعدد، ثم أتيت بكل موضع منه بعد في سورته حسب نسق التلاوة، وربما قيدته إن كان قليلا، ونبهت عليه بعد رسمي له حسبما قيدته أولا، خوف النسيان على ناسخي القرآن، وأنا أسأل الله

تعالى أن يمدّني بعونه، ويعصمني من الزلل في القول والعمل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم"[1].

**أهمية الكتاب ومكانته**: تكمن أهمية الكتاب في جملة من النقاط، هي:

1 – أبو داود إمام من أئمة الرسم القرآني، بل هو العمدة في هذا الفن عند الاختلاف مع شيخه الداني، مع جلالة الإمام الداني.

2- ترجيح المشارقة – غالبا - لمذهب أبي داود إذا اختلف رأيه مع رأي الإمام الداني.

3 – غزارة المادة العلمية: فلا يعلم كتاب أشمل وأوسع في الرسم القرآني من مختصر التبيين، فالكتاب حوى جميع هجاء مصاحف الأمصار على ما وضعه الصحابة رضي الله عنهم، وأودع فيه مؤلفه كل ما عرف عن موضوع هجاء المصاحف، وما يحتاجه الناسخ للمصحف.

4 – ربط مؤلفه القراءة بالمصاحف، وهو أمر خلت منه جميع كتب الرسم، وجميع كتب القراءات، إذ كل كتاب من الفنين اقتصر على تخصصه، وأبو داود جمع في كتابه بين القراءة والمصاحف، وقرن بينهما.

5 – اشتمال الكتاب على هجاء جميع القراءات، حيث نجد مثلا أن الخراز حين نظم مورد الظمآن جعله على قراءة نافع، مما اضطر الإمامَ ابنَ عاشر أن يكمل هجاء بقية القراءات في نظمه:" الإعلان بتكميل مورد الظمآن".

---

(1) مختصر التبيين 2/12-14.

6 – استفادة العلماء منه، ورجوعهم إليه عند الاختلاف، فهو حجة في بابه، وقد نظمه غير واحد من علماء الرسم القرآني: كالإمام أبي الحسن البلنسي في كتابه:" المنصف"، وأبي إسحاق التجيبي في:"هجاء المصاحف"، والإمام الخراز في نظمه:"مورد الظمآن"، وغيرهم.

7 – نقل شرّاح مورد الظمآن، بل لا يكاد يخلو كتاب من كتب الرسم التي ألفت بعده من النقل عنه.

8 – ويكفي الكتاب أهمية أن ذكر اسم مؤلفه في آخر المصاحف عند التعريف بها.

جاء في التعريف بالمصحف المطبوع في الجزائر على رواية ورش عن نافع:"... وأخذ هجاؤه مما رواه علماء الرسم عن المصاحف التي بعث بها عثمان بن عفان إلى البصرة... أما الأحرف اليسيرة التي اختلفت فيها أهجية تلك المصاحف فاتبع فيها الهجاء الغالب، مع مراعاة قراءة القارئ الذي يكتب المصحف لبيان قراءته، ومراعاة القواعد التي استنبطها علماء الرسم من الأهجية المختلفة على حسب ما رواه الشيخان أبو عمرو الداني، وأبو داود سليمان بن نجاح، مع ترجيح الثاني عند الاختلاف.

وكذا الكلام نفسه عند التعريف بالمصحف الذي طبعه مجمع الملك فهد بالمدينة النبوية بروايتي حفص وورش.

**مخطوطات الكتاب وطبعاته:**

**مخطوطاته**: للكتاب عدة نسخ خطية، أذكر بعضها:

نسخة برقم: 40 مجموع1، في الخزانة الحسنية بالرباط من ص1 إلى ص 235.

نسخة برقم: 808 في الخزانة نفسها، 148 ورقة.

نسخة بالمكتبة الظاهرية بدمشق برقم: 5964[1].

**طبعاته**: والكتاب محقق ومطبوع، حققه الدكتور: أحمد بن أحمد بن معمر شرشال، رسالة دكتوراه، وطبعه مجمع الملك فهد بالتعاون مع مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات بالمملكة العربية السعودية، سنة: 1423هـ/2002م.

(1) انظر الفهرس الشامل، رسم المصاحف، ص 16.

**المطلب الثالث: كتاب المنصف للبلنسي:**

أ - : **التعريف بالمؤلف:**

هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن هذيل البلنسي، الأستاذ العالم الثقة، قرأ الكثير على أبي داود ولازمه سنين، لأنه زوج أمه، فنشأ في حجره، وسمع منه كتبا كثيرة، وهو أجلّ أصحابه وأثبتهم. انتهت إليه رئاسة الإقراء في زمانه، قرأ عليه أبو القاسم الشاطبي وغيره. مات سنة: 564هـ[1].

ب - **التعريف بالكتاب:**

اسمه: المنصف، نظمه في زمن الأمير عبد المؤمن أول أمراء الموحدين بعد المهدي، وأكمله في النصف من شعبان سنة: 563هـ.

قال البلنسي في صدر نظمه:

| | |
|---|---|
| وإنـــني لمـــا رأيـــت العمـــرا | منصرما بلغت نفسي عذرا |
| في رجــز قصــدت فيــه الكشــفا | عــن اتبــاع الرســم حرفــا حرفــا |
| دون زيـــــادة ولا نقصـــــان | على الذي قـــد جـــاء في القـــرآن |
| إذ كنـــت قـــد أخذتـــه روايـــة | عــن ابــن لــب مــن ذوي الدرايــة |
| وكان شـــيخا خـــص بالإتقـــان | في عصره من أهل هذا الشان |
| حـــدثني عـــن شـــيخه المغـــامي | ذي العلـــم بالتنزيـــل والأحـــكام |
| وكل مـــا ذكرتـــه فعنـــه | أخذتــه ممــا اســتفدت منــه[2] |

واعتمد البلنسي في نظمه على التنزيل لأبي داود.

---

(1) غاية النهاية 1/573-574.

(2) تنبيه العطشان، ص 187، وفتح المنان المروي بمورد الظمآن، ص 396-397.

**نماذج من نظم المنصف:**

**النموذج الأول:** قال رحمه الله:

ءاياتنـــا في يـــونس حرفـــان    عليهم ءاياتنا والثاني
مــن قبـل وبعد مكر ألــف معروفـة    وغـــير ذيـــن عنـــدنا محذوفـــة[1]

**النموذج الثاني:**

وحــذفوا الألــف بعــد الــلام    فــي إلـــه ثــم فــي السلـــم
وفـــي أولـــئك وفـــي لـــكنا    ومثلهـــا أصلـــبكم رســـمنا
وفـــي الملـــئكة والبلـــد    وفي غلم كل ذاك باد
وفـي سلسـلا وفـــي خلـــف    وفـــي ثلـــثة بـــلا مخـــالف
ومثلـــه البلـــغ والخلـــق    ثـــم ملـــقوا وكـــذا يلـــقوا
وفـــي الضلـــل بعـــد والضلـــلة    وفـــي ظلـــلهم وفـــي الكلـــلة
ومـــن سلـــلة ولا خلـــل    ومـــن خلـــله كـــذا الأغلـــل
واللـــعنون مثلهـــا واللـــعنين    واللـــت أيضـا بعـد ثـم اللـعبين
فـــي كـلّ مـــا قــد أثبتــوا بــلام    أو باثنتين الحـذف فـي الإمـام[2]

(1) تنبيه العطشان، ص 278.

(2) تنبيه العطشان، ص 396.

**أهمية الكتاب:**

1- الكتاب عمدة مصاحف أهل المغرب عند الاختلاف: من ذلك مثلا:

أ – **الخلاف في حذف ألف:** "العظام " وإثباته، فجرى العمل بالحذف عند المشارقة إلا موضعي البقرة والقيامة إتباعا لأبي داود، وجرى عمل المغاربة بالحذف في الجميع من ألفاظ "العظام " إلا لفظ القيامة إتباعا للمنصف.

قال البلنسي في المنصف:

ثم ضعافا مثل ذلك والعظام[1].

ب – **الخلاف في ألف:**"الأعناب" **حذفا وإثباتا:**

فجرى عمل المغاربة على حذف الجميع إتباعا لصاحب المنصف، وأثبت المشارقة في مصاحفهم الحرفين الأولين إتباعا لأبي داود[2].

2- أنه نظم كتاب التنزيل لأبي داود، وكتاب التنزيل أجلّ كتاب في هجاء المصاحف.

3 – اعتماد الخراز عليه في نظمه: "مورد الظمآن"، وكان ذلك في خمسة عشر كلمة. قال الخراز في مورد الظمآن:

وربما ذكرت بعض أحرف مما تضمن كتاب المنصف[3]

---

[1] انظر فتح المنان، ص 555، ودليل الحيران، ص77، وسمير الطالبين، ص 53، ولطائف البيان، ص 35 -36.

[2] انظر: مختصر التبيين، 774/3، وفتح المنان، ص555-556، ودليل الحيران، ص 77، وسمير الطالبين، ص 60.

[3] منظومة مورد الظمآن، ص 8.

قال أبو الحسن النزوالي:"والذي زاده من المنصف هو نحو اثني عشر موضعا"[1].

والكتاب في حكم المفقود، والذي بقي لنا منه أبيات متناثرة من القصيدة حفظها لنا الرجراجي في تنبيه العطشان[2]، وابن عاشر في فتح المنان[3].

(1) مجموع البيان في شرح مورد الظمآن، ق/13-أ، وانظر أيضا تنبيه العطشان، ص 185.

(2) انظر مثلا: ص 357.

(3) انظر مثلا: ص 110، 582.

**المطلب الرابع: كتاب العقيلة للشاطبي:**

أ - **التعريف بالمؤلف:** هو القاسم بن فِيرُّه بن خلف بن أحمد الرعيني، أبو محمد وأبو القاسم الشاطبي، إمام القراء، عالم بالحديث والتفسير واللغة، ولد بشاطبة بالأندلس، وقرأ بها وببلنسية، ثم حج واستوطن مصر، قرأ ببلده القراءات وأتقنها على أبي عبد الله محمد بن أبي العاص النفزي، وغيره.

تصدّر للإقراء بمصر فعظم شأنه، وبعُد صيته، وانتهت إليه رئاسة الإقراء، وكان ضريرا، من أكابر تلاميذه: أبي الحسن السخاوي، وهو من أجلّ أصحابه. مات سنة: 590هـ[1].

ب - **التعريف بالكتاب:**

**اسم القصيدة:** سماها الشاطبي نفسه باسم: "عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد".

قال الشاطبي رحمه الله:

تمت عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد للرسم الذي بهرا[2]

نظم الشاطبي في هذه القصيدة كتاب المقنع للداني، وزاد عليه كلمات قليلة، وهي ست كلمات كما ذكرها الرجراجي وغيره[3].

قال الشاطبي رحمه الله تعالى:

وهاك نظم الذي في مقنع عن أبي عمرو وفيه زيادات فطب عمرا[4]

---

(1) التكملة لكتاب الصلة، 4/73-74، وغاية النهاية 2/20-23.

(2) عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد، ص 158.

(3) انظر تنبيه العطشان، ص 177-178، 185.

(4) عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد، ص 124.

رائية الشاطبي من بحر السريع، عدد أبياتها: 298 بيتا كما ذكر هو رحمه الله فقال:

تسعون مع مائتين مع ثمانية أبياتها ينتظمن الدرّ والدررا[1]

**أهمية الكتاب:**

للقصيدة مكانة علمية عالية بين كتب الرسم، لأسباب أهمها:

1 ـ المكانة العالية لناظمها، فهو من الأئمة المبرزين في علوم القراءات والرسم القرآني.

2 ـ تلقي الناس لها بالقبول التام، لذا قال الداودي عن اللامية والرائية للشاطبي:" وقد سارت الركبان بقصيدتيه حرز الأماني، وعقيلة أتراب القصائد، اللتين في القراءة والرسم، وحفظهما خلق لا يحصون، وخضع لهما فحول الشعراء، وكبار البلغاء، وحذاق القراء، ولقد أبدع وأوجز وسهّل الصعب..."[2].

3 ـ القصيدة نظم لكتاب المقنع، الذي هو من أحسن وأجلّ كتب الرسم القرآني، وفضل الداني وكتبه لا يخفى على أحد.

4 ـ زيادة الشاطبي مسائل عن المقنع، وهي ست مسائل كما ذكرها علماء الرسم[3].

---

(1) عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد، ص 158.

(2) طبقات المفسرين 40/2.

(3) انظر تنبيه العطشان، ص 177-178، 185.

5 ـ تنافس العلماء عليها بالشرح والبيان، مما يدل على المكانة العلمية المرموقة، ولها أكثر من مائة شرح، ومن شروحها:

ـ شرح أبي عبد الله محمد بن القفّال" ت: 628هـ" بعنوان: رسم المصحف شرح العقيلة، ولا يزال مخطوطا.

ـ شرح تلميذ الناظم، الإمام السخاوي أبي الحسن علي بن محمد، وسمى شرحه: الوسيلة على كشف العقيلة، وقد حقق الكتاب وطبع.

والقصيدة مطبوعة عدّة طبعات منها: طبعة دار الكتب العربية الكبرى، لمصطفى البابي الحلبي وأخويه، القاهرة مصر، ضمن مجموع لمتون القراءات.

ومطبوعة أيضا ضمن مجموع متون باسم: إتحاف البررة بالمتون الخمسة في القراءات والرسم والآي، طبع دار الصحابة للتراث بطنطا، مصر، سنة: 1422هـ/2002م.

## الفصل الثاني : التعريف بمورد الظمآن :

ويتضمن مبحثين:

### المبحث الأول : دراسة وصفية لمورد الظمآن

### المبحث الثاني : دراسة تحليلية نقدية لمورد الظمآن

**المبحث الأول: دراسة وصفية لمورد الظمآن**

سأتناول في هذا المبحث مورد الظمآن بالدراسة: اسمه، وتوثيق نسبته لمؤلفه وسبب نظمه والغاية منه، وزمن نظمه، ومخطوطاته وطبعاته، وشروحه، وذلك في المطالب الآتية:

**المطلب الأول: اسمه وتوثيق نسبته لمؤلفه وسبب نظمه، والغاية منه، وزمنه، ومخطوطاته وطبعاته:**

أ - ***اسمه***:

أما اسم هذه الأرجوزة فقد فصل فيه الناظم فقال:

لأجل ما خص من البيان    سميته بـ: ***مورد الظمآن***

وقد زاد غير واحد من الرواة والشراح في العنوان ما يفيد في إيضاح موضوعها:

قال ابن الجزري: "مورد الظمآن في حكم رسم أحرف القرآن"[1].

وقال المنتوري: "مورد الظمآن في معرفة رسم القرآن"[2].

وقال ابن غازي في فهرسه، والكتاني في سلوة الأنفاس[3]، والزركلي في الأعلام، والمرصفي في هداية القاري: "مورد الظمآن في رسم أحرف القرآن"[4].

---

(1) غاية النهاية، 237/2.

(2) فهرسة المنتوري، ق/ 29-30 نقلا عن تنبيه العطشان، ص 22.

(3) سلوة الأنفاس، 128/2.

(4) فهرسة ابن غازي 96، والأعلام، 33/7، وهداية القاري، 719/2، وبهذا الاسم طبعت بمكتبة الإمام البخاري بمصر، ط 2، سنة: 2006م.

وقال ابن آجطا، وتبعه كنون: "مورد الظمآن في رسم القرآن"[1].

وطبع في مجموع مع بعض المتون في الرسم وغيره بعنوان: "الأرجوزة الجديرة بحسن الوسم، في فني الضبط والرسم"[2].

والظاهر أن هذا الاسم من تصرف بعض العلماء مريدا به التنصيص على ما تضمنته في صورتها الحالية من جمعه لفني الرسم والضبط.

"فمسماها عنده أعم من غيره لأنه أدرج فيه الضبط، وذلك غير مفهوم مما ذكروه، إما لأنهم نظروا إلى الأغلب وإما لأن الذيل المتعلق بالضبط كان عندهم مستقلا في الاعتبار، ويدل على ذلك اقتصار كثير من الشراح ابتداء من شارحها الأول على شرح قسم الرسم وحده، واقتصار آخرين كصاحب الطراز على شرح قسم الضبط وحده"[3].

ب - ***توثيق نسبته لمؤلفه***:

- اتفقت كتب التراجم التي ترجمت له في نسبة هذا النظم له.

إذ نسبه إليه: ابن الجزري[4]، والكتاني[5]، وابن غازي[6]، وكنون[7]،

---

[1] التبيان، ق/198-أ، والنبوغ المغربي، 216/1.

[2] طبع المجموع المذكور بالمطبعة التونسية بنهج سوق البلاط بتونس سنة 1351هـ

[3] قراء الإمام نافع عند المغاربة، 434/2.

[4] غاية النهاية، 237/2.

[5] سلوة الأنفاس، 128/2.

[6] فهرس ابن غازي، ص 96.

[7] النبوغ المغربي، 216/1.

والزركلي[1]، وكحالة[2]، وغيرهم.

- تصريح المؤلف نفسه في مقدمة النظم على اسم نظمه واسمه هو - أي الخراز -، وورد في النسخ المخطوطة على كثرتها، وكذلك في فهارس المكتبات[3] مما يزيد في توثيق اسمه ونسبته لمؤلفه.

- الشروح الكثيرة التي قامت حوله، والنقل عنه في كتب الرسم والضبط قديما وحديثا.

---

(1) الأعلام، 33/7.

(2) معجم المؤلفين، 617/3.

(3) ينظر: الفهرس الشامل، رسم المصاحف، ص 42-47.

ج- ***سبب نظمه، والغاية منه، وزمنه***:

بيَّن النَّاظم سبب نظمه لمورده، فقال: "لما انتهى نظم هذا الرَّجز في التاريخ المذكور وبلغ أربعمائة وسبعة وثلاثين بيتا، ثُمَّ انتسخ وانتشر ورواه بذلك أناس شتى، ثُمَّ عثرت فيه على مواضع كنت وَهِمت فيها فأصلحتها، فبلغ أربعة وخمسين بيتا مع أربعمائة فصار الآن ينيف على ما سبق منه سبعة عشر بيتا.

فمن قيَّد من هذا نسخة فليثبت هذا بآخرها ليوقف على صحته[1].

وقال النزوالي: "وكان النَّاظم رحمه الله نظم رجزاً اختصر فيه المقنع و التنزيل وضم إلى ذلك زوائد العقيلة، وحروفا من رجز البلنسي المسمى بـ: المنصف، وذكر كلّ ذلك من غير أن يعيّن ما انفرد به أبو عمرو، وما انفرد به أبو داود، ولا ما انفرد به الشَّاطبي والبلنسيّ ".

فرأى ذلك نقصا فيه، وأنَّ كمال الفائدة بتمييز ما اتفقوا عليه وتعيين ما انفرد به كلّ واحد، فنظم هذا الرَّجز[2] المكتتب هذا آخره وبيَّن ذلك فيه، وأنَّ الرَّجز المنظوم أوَّلاً[3] قد ذكر فيه الضَّبط الذي ذكره أبو عمرو في المحكم والمقنع، فألحقه بهذا الرجز الأخير لتتم به الفائدة في ذلك"[4].

وقد بيَّن النَّاظم الغاية من نظمه بقوله:

---

[1] نقل ذلك ابن آجطا في التبيان، ق/331.

[2] أي مورد الظمآن.

[3] وهو المسمى بـ: "عمدة البيان".

[4] الطراز مقدمة التحقيق، ص 99.

"تبصرة للنشأة"[1].

والنشأة هم: المبتدئون في العلم، يعني: أن هذا الرجز يُبصّر المبتدئين أي: يُعرّفهم كيفية كتابة القرآن، وهو كذلك حيث لا يزال تبصرة للمبتدئين والمنتهين.

أما **زمن نظمه**: فقد نظمه رحمه الله سنة: 711هـ.

قال الخراز:

فِي صَفَرٍ سَنَةَ إِحْدَىٰ عَشْرَهْ    مِنْ بَعْدِ سَبْعِ مِئَةٍ لِلْهِجْرَةْ[2]

د- ***مخطوطاته وطبعاته***:

***مخطوطاته***: لمورد الظمآن نسخ مخطوطة كثيرة نذكر منها:

نسخة بالظاهرية دمشق (الأسد)، برقم: 333، أوراقها: 16، نسخت سنة: 973هـ.

نسخة بتونك بالهند، برقم: 52 القراءات 1/101/2، عدد أوراقها: 14، نسخت سنة: 1088هـ.

نسخة بالمكتبة الوطنية بالحامة الجزائر، برقم: 411 ( 337 ) 3، عدد أوراقها: 5، نسخت في القرن:11هـ.

نسخة بالمكتبة الأزهرية مصر، برقم: 5826/91، عدد أوراقها: 29، نسخت سنة: 1134هـ.

---

(1) مورد الظمآن، ص 36، البيت: 451.

(2) مورد الظمآن، البيت: 450،ص36.

نسخة بالتيمورية بدار الكتب المصرية القاهرة، برقم: 601، نسخت سنة: 1134هـ.

نسخة بالظاهرية دمشق ( الأسد )، برقم: 6984، عدد أوراقها: 5، كتبت سنة: 1164هـ.

نسخة بخزانة تطوان المغرب، برقم: 279/69م، عدد أوراقها: 30، نسخت سنة: 1191هـ.

نسخة بجامعة الإمارات أبو ظبي، برقم: 138، نسخت سنة: 1223هـ.

نسخة بمكتبة بلدية الإسكندرية مصر، برقم: 970ج، نسخت سنة: 1295هـ.

نسخة بالخزانة العامة بالرباط المغرب، برقم: D-1371، عدد أوراقها: 40، نسخت سنة: 1323هـ.

نسخة بجامعة الإمام الرياض السعودية، برقم: 433، عدد أوراقها: 14.

نسخة بدار الكتب الوطنية بتونس، برقم: 2882، عدد أوراقها: 66[1].

***طبعاته***: للمورد طبعات متعددة منها:

طبع ضمن مجموع سنة: 1315هـ بالمطبعة الرسمية التونسية.

وطبع ضمن مجموع سنة: 1332هـ بالمطبعة الأهلية بتونس.

وطبع في مجموع مع بعض المتون في الرسم وغيره بعنوان: الأرجوزة الجديرة بحسن الوسم في فني الضبط والرسم، بالمطبعة التونسية بنهج سوق البلاط بتونس سنة 1351هـ.

---

[1] الفهرس الشامل، رسم المصاحف، ص 42-47.

وطبع في مجموع مع بعض المتون في الرسم وغيره بالمطبعة الثعالبية سنة: 1928م[1].

وطبع بمكتبة الإمام البخاري، الإسماعيلية مصر طبعتين:

الأولى: سنة: 1423هـ/2002م.

الثانية: سنة: 1427هـ/2006م.

---

[1] ينظر: فهرس المطبعة الثعالبية ص 7.

***المطلب الثاني: الشروح على مورد الظمآن:***

اعتنى العلماء عناية كبيرة بهذه المنظومة، ولإبراز جانب من هذه العناية نحاول تتبع أسماء الشروح التي ظهرت عليها أو أسماء الشراح الذين نجد الإشارة في المصادر إلى شروحهم عليها، مع التعريف الموجز بما وقفنا عليه من ذلك وهو قليل بالقياس إلى المجموع.

1- ***التبيان في شرح مورد الظمآن***: لأبي محمد عبد الله بن عمر بن آجطا الصنهاجي

وهو أول من شرحه ، ووصف بالشارح.

نقل عنه أغلب من شرح هذه المنظومة.

ألف شرحه على فترات.

بيّن المؤلف شيئا من منهجه وسبب تأليفه هذا الشرح في مقدمة كتابه فقال: "يقول العبد الفقير المذنب الراجي عفو ربه - عز وجل – محمد بن عبد الله بن عمر الصنهاجي المعروف بابن آجطا ونفعنا به وبأشياخه آمين:

الحمد لله الذي هدانا للإيمان، وشرفنا بالقرآن... وبعد فاعلم أن الكتابة من أجل صناعة، وأعلى شأن، ومن أعظم منافع الخلق من الإنس والجان، لأنها حافظة لما يخاف عليه النسيان، وناطقة بالصواب من القول إذا حرفه اللسان، ومبقية للحكم على مر الدهور والأزمان...".

ثم ذكر آثارا في فضل الكتابة وعناية السلف بذلك، ثم تطرق لذكر أول من كتب بإطلاق وأول من كتب بالعربية، وكيف انتقلت الكتابة إلى قريش وأهل مكة، ثم تطرق إلى القول بأولوية كتاب الله بأن يخص من الحفظ

والصيانة بأوفر نصيب عن طريق الخط والكتابة، وأنه لما كان الأمر كذلك بادر سلف هذه الأمة إلى كتابة مصاحف يهتدى بها، ويرجع إليها، ويرتفع الخلاف معها، والنزاع عندها، وكان أولى ما اهتم به المهتمون، واهتدى بهديه المهتدون، معرفة ما في تلك المصاحف من الهجاء الذي رسمه الصحابة عليها، لأن معناها لا يتأدى إلا بمطالعته، ولا يصح إلا بعد معرفته، ولا يحصل إلا بمعاينته، وإتباعهم واجب في ذلك ومخالفتهم من أسباب المهالك.

ثم قال عن مورد الظمآن: "وقد صنف الناس كتبا في هجاء المصاحف: كيف رسم، وأول من جمع القرآن في مصحف، والسبب الموجب لجمعه وغير ذلك مما يتعلق به نظما ونثرا من زمن التابعين إلى عصرنا هذا.

وكان أحسن ما نظم في هذا العصر وأبدع، ما وضع من نظم ونثر، الرجز المسمى بمورد الظمآن في رسم القرآن، للأستاذ المقرئ المجود المحقق المعلم للكتاب العزيز: أبي عبد الله محمد بن محمد بن إبراهيم بن عبد الله الأموي الشريشي الشهير بالخراز، وقد أتقنه غاية الإتقان، واختصره من كلام أئمتهم المتقدمين في هذا الشأن، والمقتدى بهم في رسم القرآن، ولذلك حق له تسميته بـ "مورد الظمآن"، نظمه من أربعة كتب: اثنين نظما، واثنين نثرا، فأحسن في نظمه، جعله الله لنا وله ذخرا، وأثابه بالجنة أجرا.

فلما رأيته محسنا في نظمه متقنا، واعتنى الناس بحفظه في البلدان، وترداد ذكره بين الشيوخ والولدان، أردت أن أشرحه وأذكر مشكله وموضحه، وكنت ابتدأت هذا الشرح في حياة ناظمه، وكانت لي في ذلك عزيمة ونية وانتهيت به إلى الأسماء الأعجمية، ثم عزفت نيتي، وانحلت عزيمتي، لأعذار

أوجبت ذلك، منها الاشتغال بتعليم الصبيان، ولاستغراق جميع الزمان، وتغير الأحوال، ومكابدة العيال، وأمور كثيرة حالت بيني وبين تمامه، وكل شيء إلى وقته وأيامه، فلما كان في هذه السنة التي هي سنة أربع وأربعين وسبعمائة قدم عليّ بعض الطلبة من نظر تلمسان، فسألوني إقراء الرجز المذكور، وكانوا يترددون إلي، ويلحون في الطلب علي، فاعتذرت لهم بتعليم الأولاد وغيره من الأشغال، من مكابدة الدنيا في الكدّ على العيال، فلم يقبلوا لي عذرا، وأرهقوني من أمري عسرا، ولم يزالوا إلي يترددون، وعلي في الطلب يلحون، إلى أن يسر الله علي في وقت من الأوقات، وساعة من الساعات، فأجبتهم إلى ما طلبوا، ووافقتهم فيما رغبوا، وأخذت في إقرائه وتصوير حروفه، على حسب ما أقرأني ناظمه وما سمعته منه – عفا الله عنا وعنه – فلما سمعوا ذلك رغبوا مني في أن أضع ذلك في كتاب، ورأوا ذلك من الصواب، فامتنعت من ذلك كل الامتناع، لقصور الباع، وجمود الطباع، وكثرة الأشغال، وتغير الأحوال، وليس لي فراغ إلا يوم الخميس ويوم الجمعة، وربما تعرض لي أشغال تستغرق هذين اليومين فيطول الأمر في ذلك...".

ثم قال: "وسميت هذا الكتاب بـ : كتاب التبيان في شرح مورد الظمآن، مستعينا بالله في القول والعمل، معتصما به من الزلل، راجيا ثوابه، قارعا بابه...

ثم بدأ في شرحه إلى أن ختم وذكر أنه وضعه في مبيضته مباشرة، ووعد أنه سيعيد النظر فيه إن عاش ويسر الله له ذلك، ثم أعاد تكرار الإذن بإصلاح

ما قد يكون فيه من خلل إذا كان بينا لمن طالعه ووقف عليه[1].

***أهمية هذا الشرح:***

شرحُ ابن آجطا شرحٌ هام جدا، وتأتي أهميته من:

أنه تلميذ الناظم، وهو أعرف بمراد شيخه.

أنه روى المنظومة عن شيخه مباشرة، وقرأها عليه، كما ذكر في مقدمة كتابه.

مراجعة الشارح للناظم في كثير من الغفلات والأخطاء مما اضطر الناظم أن يصلح ذلك.

من هنا جاءت أهمية هذا الشرح، فكله تحقيق وتحرير ومناقشة لما ذكره الشيخ بالرجوع إلى المصادر التي اعتمدها، وتعقب لما رآه غير محرر من النقول والمباحث مع تواضع جم للشيخ وثناء مستمر عليه ودعاء له بالرحمة.

ولقد اعتمده عامة من كتبوا بعده إلا قليلا منهم ممن عاصره كالمجاصي، وعلى الأخص فيما تفرد بنقله فيما يتعلق بترجمة الناظم وآثاره.

وقد كتب أبو عبد الله القصار إلى تلميذه أبي العباس الشريف يقول له: "وأعجبني إقراؤك الخراز، واعتمد على ابن آجطا، فإن نقله صحيح، وكثير من شروح الخراز فيه تحريف"[2].

---

(1) التبيان، ق/196-199، 331.

(2) القراء والقراءات بالمغرب، ص 45.

واختصر شرح ابن آجطا: أبو عبد الله محمد بن خليفة بن صالح السجلماسي الصنهاجي في كتاب سماه: الدرر الحسان في اختصار كتاب التبيان في شرح مورد الظمآن[1].

واختصره أيضا: أحمد بن علي بن عبد الملك الركراكي في كتاب سماه: ري العطشان في رفع الغطاء عن مورد الظمآن.

ولكن الركراكي اختصره مع نقده له بقوله: "يقول العبد الفقير إلى رحمة مولاه، الغني به عمن سواه، أحمد بن علي بن عبد الملك الركراكي ـ عفا الله عنه ونفعنا به آمين.

الحمد لله القديم السلطان، العظيم الشان، الذي لا يحويه مكان، ولا يصفه لسان، الذي جعل الإسلام أفضل الأديان، واصطفى محمدا من آل عدنان.

وبعد فإني رأيت المتبدئين في الوقت اعتنوا بحفظ "مورد الظمآن"فصعب عليهم فهم معانيه لقصورهم في علم العربية واللغة، ولقلة شراحه، ولقد شرحه أبو عبد الله المجاصي شرحا لا يشفي عليلا، ولا يرد غليلا، وشرحه الإمام أبو عبد الله محمد بن عمر الصنهاجي المعروف بابن آجطا شرحا جليلا، قد حضر ناظمه وقرأ عليه، ولكن شرحه قليل الثمرة، طويل العبارة، كثير البحث، فرب أحد لا يقدر على تحصيله، لقصور فهمه في علم العربية الذي هو لرأس الفنون مفتاح...، لأن العلم لا يعنى به اليوم إلا

---

[1] وعندي منه نسخة مصورة من المكتبة الوطنية بالحامة الجزائر، برقم: 389.

الضعفاء والفقراء، فرأيت أن أختصر بالكتابة شرح الألفاظ، وإتمام النقص، وتقييد المطلق بلفظ سهل مسترسل موجز ليسهل فهمه على المبتدئ والمنتهي غني عنه، إلا على وجه التذكرة".

وأضفت إليه ما سمعته من شيخي المحقق الفاضل النبيه النبيل أبي عمران موسى بن محمد الجزولي، وقيدته عنه، وسميته: ري العطشان في رفع الغطاء عن مورد الظمآن.

طريقة الركراكي في كتابه أنه يورد في أول الباب جملة من الأسئلة المحيطة بمباحثه ثم يأخذ في الإجابة عنها على الترتيب.

ومن أمثلة ذلك قوله: "قال أبو عبد الله محمد بن محمد بن إبراهيم بن عبد الله الأموي الشريشي – عفا الله عنه – هذا اسم الناظم – رحمة الله عليه – ونسبه – رحمه الله – وفي هذه المقدمة خمسة أسوله: الأول: لم قال: قال، مع أنه لم يقل شيئا، فأتى بالماضي في موضع المستقبل ؟ الثاني: لم صغر نفسه، وتصغير النفس من باب الازدراء بها، والعالم المتفنن يجوز له الافتخار بعلمه شرعا ؟ الثالث: ما معنى الأموي؟ وما معنى الشريشي؟ الخامسة: ما معنى: عفا الله عنه ؟ ثم قال الجواب عن الأول..."[1].

---

[1] والكتاب مخطوط بخزانة أوقاف آسفي بالمغرب، ويقع الشرح في 105 صفحة من الحجم المتوسط، وفيه نقص ملزمة من 18 صفحة تركها الناسخ بيضاء.
ولم يرد فيه ذكر لتاريخ التأليف ولا النسخ، إلا أن معه بالخط نفسه مجموعة من المؤلفات ومنها "ضبط الخراز"وأرجوزة ابن بري "بخط عبد الرحمن بن محمد الوداني. ينظر: قراءة الإمام نافع، 2/441-443.

وممن اختصره أيضا: أبو عبد الله محمد بن الحسين بن محمد بن حمامة النيجي الشهير بالصغير.

ذكر ابن غازي في فهرسه أنه تناوله عن شيخه إجازة فقال: "وأما شرحه على مورد الظمآن فتتناوله إجازته لي العامة، وقد ذكر لي – رحمه الله تعالى – أنه لم يشدد له زيمه، وإنما اختصره من شرح أبي محمد آجطا من غير تأمل في الغالب"[1].

2- شرح مورد الظمآن: لأبي عبد الله محمد بن أبي مدين شعيب بن عبد الواحد اليصلتي المعروف بالمجاصي:

كان مؤلفه حيا حوالي منتصف المائة الثامنة، ولعله أول شرح، وإن كانت الأولية تنصرف لابن آجطا، ولعل ذلك من ناحية الابتداء، وأما الانتهاء، فالمجاصي هو السابق، لأنه أتمه سنة: 734هـ، وابن آجطا أتمه بعده بعام.

ولعل عدم انتشار هذا الشرح - رغم قدمه - أنه مختصر جدا لا يفي بالغرض، أوجز العبارة إيجازا كبيرا، ولم يفصل في مسائل الخلاف، وأعرض عن كثير من المسائل مما كان ينبغي ذكرها والتنبيه عليها.

أوله: "الحمد لله الموصوف بالقِدَم من غير أن يسبقه عدم، الموصوف من غير انتهاء، والبقاء المخالف للحوادث حقا، الموصوف بالكمال والإحسان، المنزه عن الآفات والنقصان...".

---

[1] فهرس ابن غازي 43.

ثم قال: "قال الأستاذ الحافظ الضابط عبيد الله محمد بن محمد بن إبراهيم بن عبد الله الأموي الشريشي الشهير بالخراز نفعنا الله ببركاته بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما"[1].

ثم ذكر بيت الخراز الأول وبدأ بشرحه.

والكتاب لا يزال مخطوطا في نحو أربعين ورقة[2].

3 - شرح مورد الظمآن: لأبي عبد الله محمد بن يحي بن محمد بن يحي بن جابر الغساني المكناسي ( ت: 827هـ).

نسبه إليه ابن زيدان باسم: تأليف في رسم القرآن[3]، منه نسخة مخطوطة بدار الكتب الناصرية بتمكروت، ضمن مجموع رقمه: 3003[4].

وقد ضمن شرحه هذا جملة من الإصلاحات التي أخذها على الخراز مستدركا عليه.

وهي أرجوزة استدرك بها عليه في 47 موضعا، وتقع في 109 بيت، ويطلق عليها في كتب الفهارس "إصلاحات ابن جابر"[5].

---

[1] شرح المجاصي، ق/73.

[2] ولي منه نسخة مصورة من مكتبة الحرم المدني الشريف، وقد اعتمدتها في عزو النصوص التي نقلها ابن عاشر عنه.

[3] إتحاف أعلام الناس 592/3.

[4] دليل مخطوطات دار الكتب الناصرية بتمكروت، ص 202.

[5] دليل مخطوطات دار الكتب الناصرية بتمكروت، ص 95 .

جاء في أوله:

"تقييد فيه إصلاح الشيخ الأستاذ العالم المحقق أبي عبد الله محمد بن جابر الغساني على أبي عبد الله الخراز – عفا الله عنا وعنهما، وغفر لنا ولهما – نقلها بعض النبلاء من شرح ابن جابر المذكور على "مورد الظمآن"لأبي عبد الله الخراز، وجعلها مرتبة على حسب ترتيب النظم وإصلاحه.

ثم ذكر البيت الأول وهو:

منهـا الذي ورد في نـص الخـبر    لدى أبي بكـر الـرضيّ وعمـر"[1]

4 - مجموع البيان في شرح ألفاظ مورد الظمآن: لأحد تلامذة أبي الحسن علي بن الحسن بن أبي العافية النزوالي الزرهوني.

وقد وقفت على نسخة منه مصورة من مكتبة الحرم المدني الشريف، فيها بتر من آخرها، ومن قراءة مقدمته يتبين أنه عبارة عن مسوّدة شرح ألّفه مؤلفه النزوالي لكنه لم يتول تحريره بنفسه، لذلك قلت لأحد تلامذة أبي الحسن، ونسب في أغلب النسخ لأبي الحسن، ونسب في نسخة تونس لمجهول، ولعل ذلك هو الصواب[2].

ولذلك لدينا هاهنا شرحان: مجموع البيان، لتلميذ أبي الحسن، وشرح أبي الحسن النزوالي، ولا نعلم عنه شيئا.

وهذه مقدمته تبين ما قدمنا، يقول تلميذ أبي الحسن:

---

(1) قراءة الإمام نافع، 2/446-450.

(2) ينظر: الفهرس الشامل، رسم المصاحف، ص 49-50.

"الحمد لله الذي هدانا للإيمان والإسلام، وجعلنا من أمة محمد عليه الصلاة والسلام، وفضلنا به، صلى الله عليه وسلم، على جميع الأنام، وخصنا بوحيه الذي أنزل عليه، وبين فيه الحلال والحرام...وبعد: فإني ألفيت نسخة من رجز الأستاذ أبي عبد الله الخراز جعله الله ذخرا ووسيلة ليوم الحشر والبراز، مطررة بكلام يفوق حسنا في الاختصار والإيجاز، وعبارة بليغة محررة سالمة من الإشكال والإعواز، ألفيته منسوبا لإمام المحققين، ونخبة المهتدين، حجة المغرب، السامي الرتب، سيدي أبي الحسن علي، الإمام الولي، المدعو بالنزوالي لقبا، المعروف بالزرهوني نسبا، وأردت أن أجمعه لنفسي، ولمن شاء الله بعدي من أبناء جنسي، فاستأذنته رحمه الله تعالى في جمع ذلك، إذ كان رضي الله عنه واضح المسالك، فأذن لي في جمعه، وواعدني بتصحيحه وعرضه، لكون ذلك مفرقا في النسخة في جميع الطرر، فاستخرت الله تعالى في جمع الجواهر والدرر، ليكون تبصرة للمبتدي، وغاية للمنتهي، فلم أراجعه إلى أن توفي رحمه الله، وكانت وفاته قريبة من الوعد الذي وعدني بتصحيح المجموع لديه، وكنت حين وعدني قد استغرقت جميع الأوقات في حجج الناس والمشي إلى القضاة، إلى أن وفقني الله لترك ذلك، فلله الحمد على ما أنعم على رفض المهالك أخذت في جمع ما بقي جادا إلى أن أكملته بعون الله على ما وجدت قدرا وجملا.

ونقلت بعض ما أعرض عنه أبو إسحاق من التبيان، لأجل العطف والإيضاح والبيان، وكذلك ما اختلف فيه القراء من القراءات لكمال

الفائدة بمعرفة الروايات، وسميته: مجموع البيان، في شرح ألفاظ مورد الظمآن".

ثم بدأ بعد الدعاء أن يجعل الله تأليفه هذا خالصا لوجهه فترجم لأبي عبد الله الخراز بعد أن ذكر منزلة رسم القرآن وأهميته، وأن أجل ما ألف وصنف فيه قصيدة "مورد الظمآن"، ومما قال عن الخراز بعد أن ساق اسمه ونسبه على نحو ما قدمنا: "قال الشيخ أبو الحسن يعني المؤلف : هكذا في نسخة المؤلف يعني الخراز.

"وكان موضع مسكنه فاس الجديد، وكان ضابطا لرواية نافع، عارفا بها، ذا ذهن ثاقب، وكانت صناعته الخرازة في أول عمره، واشتغل في آخر عمره بتعليم القرآن، وله مشايخ عدة، وكان أكثر اعتنائه في مشيخته بأبي عبد الله القصاب[1]، ولقي بعد ذلك ابن آجروم، وأخذ عنه، وله تواليف عدة بين نظم ونثر، وكان قد فتح الله له في النظم، وكان يعلم الصبيان، ومات بفاس الجديد، ودفن في موضع يعرف بالجيزيين، وكان الأستاذ أبو إسحاق يري الناس قبره، وذكر بعض الطلبة أنه وقف على قبره فألفاه قد درس".

ثم قال: "قال رحمه الله تعالى:

ٱلْحَمْـدُ لِلَّهِ ٱلْعَظِيمِ ٱلْمِنَنِ وَمُرْسِلِ ٱلرُّسْـلِ بِأَهْـدَىٰ سَـنَنِ[2]

ثم أخذ في شرح المورد، وغالب صنيعه أنه يقتصر على إعراب البيت وتقريب فهمه من القارئ ثم يقول عقب ذلك: قال أبو الحسن مشيرا إلى

---

[1] في النسخة التي بحوزتي: القصار، والصواب ما ذكرته.

[2] مجموع البيان، ق/2-4.

شيخه المذكور، ويسوق كلامه في الأحكام التي تضمنها البيت مما قيده عنه، وهو يجري في أغلب ذلك على طريقة السؤال والجواب، وذلك بحصر الموضوع في عدة أسئلة ثم يأخذ في الإجابة عنها، كقوله في أول باب الحذف: "والكلام في الحذف في فصول: الأول في حقيقته، الثاني في حكمه، الثالث في الأصل فيه، الرابع في فائدته، الخامس في الحروف التي تحذف، السادس في علة حذفها.

أما حقيقته: فهي الإزالة والانتزاع، تقول حذفت الشيء: إذا نزعته وأزلته.

وأما حكمه فهو واجب، وأما الأصل فيه فالكتاب أي المصحف، فمن أثبت ما يحذف، أو حذف ما يثبت فقد خالف الصحابة، والمصحف.

وأما فائدته فهي التخفيف والتقليل للحروف، وأما الحروف التي تحذف فهي الياء والواو والألف، وأما علة حذفها فلكثرة دورها، ولكونها إذا حذفت يبقى ما يدل عليها، وما حذف وبقي ما يدل عليه كأنه لم يحذف"[1].

والكتاب كذلك لا يفي بالغرض، فكثير من المسائل والإشكالات لم يطرقها، والمورد ليس بالمتن الذي يكتفى في شرحه ببيان الألفاظ، وإعراب الأبيات.

5 - تنبيه العطشان على مورد الظمآن: لحسين بن علي بن طلحة الرجراجي الشوشاوي (ت:899هـ):

---

(1) مجموع البيان، ق/15.

وهو من أوسع الشروح وأحسنها.

جاء في أوله: "بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيّدنا ومولانا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

يقول العبد المذنب الراجي عفو ربه ورضوانه، وإحسانه وأفضاله، حسين بن علي بن طلحة الرجراجي الشوشاوي، خار الله له ولطف به بمنّه وكرمه.

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة على محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه الطيّبين، وبعد:

فهذا كتاب سمّيته بـ: تنبيه العطشان على مورد الظمآن، ومن الله أسأل الإعانة والتوفيق بمنّه إلى سواء الطريق والتحقيق.

قال الناظم أبو عبد الله محمد بن محمد بن إبراهيم الأموي الشريشي – عفا الله عنه – : هكذا ثبت في نسخة الناظم بخطّ يده – رحمه الله تعالى – ، وفي هذه المقدّمة عشرة مطالب:

أحدها: ما اسم الناظم؟ ثانيها: ما نسبه؟ ثالثها: ما بلده؟ رابعها: ما فنونه من العلم؟ خامسها: ما تواليفه؟ سادسها: لأي شيء ذكر اسمه؟ سابعها: لأي شيء عبّر بالماضي في موضع المستقبل؟ فقال: قال، مع أنه لم يقل بعدُ شيئا، ولكن سيقوله، ثامنها: ما مولده؟ تاسعها: ما وفاته؟ عاشرها: ما أحسن الكتب المصنفة في علم الرسم؟

ثم أجاب عن الأسئلة على الترتيب حتى فرغ منها[1].

---

[1] ينظر: تنبيه العطشان، ص 60-61.

مما امتاز به هذا الشرح تقديم بعض الإحصائيات لتحقيق بعض الحروف وعددها الإجمالي، كقوله في أول باب الحذف عند قول الخراز:

بَـابُ ٱتِّفَـاقِهِمْ وَٱلِٱضْـطِرَابِ ... فِي ٱلْحَذْفِ مِنْ فَاتِحَةِ ٱلْكِتَابِ

قال الرجراجي: "وعدد ألفات القرءان على قراءة نافع ثمانية وأربعون ألفا وسبعمائة وأربعون ألفا، وعدد الياءات خمسة وعشرون ألفا وتسعمائة وتسع ياءات، وعدد الواوات خسمة وعشرون ألفا وخمسمائة وست واوات[1].

كان كثيرا ما يستدرك على الخراز ويصلح بأبيات من عنده ما انتقده عليه[2].

كان يشرح الألفاظ، ويعرب الأبيات.

اعتمد على مصادر كثيرة منها شرح ابن آجطا وكان ينقل عنه نصوصا كثيرة دون أن يغير فيها كلمة واحدة ودون أن يشير إليها[3].

ومن مصادره أيضا: المقنع للداني، والتنزيل لأبي داود، والمنصف للبلنسي، والعقيلة للشاطبي، والكشف لمكي، والمهدوي في التحصيل والمنبهة للداني، والميمونة في الضبط للقيسي، وشرح اللبيب للعقيلة، وغيرها.

والكتاب نصفه مطبوع، من أول الكتاب إلى آخر باب حذف الألفات، حقق في رسالة ماجستير بالجماهيرية الليبية، الموسم الجامعي:2005-2006م، من الباحث: محمد سالم حرشة، ونصفه الآخر لا يزال مخطوطا.

---

(1) ينبيه العطشان، ص 220.

(2) ينظر: تنبيه العطشان، ص 254، 293، 437، 446.

(3) ينظر مثلا: نقله معاني كلمة "الأُمَّة"في تنبيه العطشان، ص 224-225.

منه نسخة مخطوطة - ولي منها صورة - بالمكتبة الوطنية بالحامة، الجزائر، ضمن مجموع، برقم: 391، في: 184ورقة.

6 - إعانة المبتدي على معاني ألفاظ مورد الظمآن: لسعيد بن سليمان السملالي الكرامي ( ت: بعد 899 هـ).

والكتاب عبارة عن تقييد مختصر يكتفي بنثر معاني أبيات المورد، ويبتدئ مباشرة بلا مقدمة ببيتي المورد، ولذلك يسميه بعضهم حاشية على نظم مورد الظمآن، ويدل على أنه مجرد تقييد قول مؤلفه في آخره: "تم ما أردت تقييده بحمد الله وحسن عونه، وسميته: كتاب إعانة المبتدي على معاني ألفاظ مورد الظمآن، وجمعته محبة في الأجر من ربي".

وكان الفراغ منه يوم الخميس لثمانية عشر يوما من شهر رجب عام 899هـ.

له عدة نسخ مخطوطة في الخزائن المغربية[1].

7 - غربلة مورد الظمآن: لسعيد بن سعيد الجزولي السوسي.

ذكره له العلامة المختار السوسي في كتابه: خلال جزوله، قائلا: "في ورقات، لا أعرف هذا الفقيه الذي اختصر الكتاب"[2].

---

[1] منه نسخة بالخزانة الحسنية بالرباط تحت رقم 6046 وأخرى برقم 6346 وبالخزانة الناصرية بتمكروت برقم 2746 وبخزانة القرويين برقم 1053 . ينظر: دليل مخطوطات دار الكتب الناصرية بتمكروت، ص 185، وقراءة الإمام نافع، 2/457-458، والفهرس الشامل، رسم المصاحف، ص 67.

[2] خلال جزولة، 4/195.

8 - شرح المسائل المشكلات في مورد الظمآن: لمحمد بن محمد بن العباس التلمسانى ( كان حيا سنة:920هـ).

ذكره له عادل نويهض[1].

9 - تقييد على مورد الظمآن أو طرر متلقاة من شيوخ مدينة فاس: جمعها أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد ابن أبي جمعة المغراوي الوهراني يعرف بشقرون وبابن بوجمعة ( ت: نحو 929هـ).

أوله: "الحمد لله الكريم الوهاب، الرحيم التواب ...".

وآخره: "ولا يتقدم شيء من الصلة على الموصول، انتهى ما قيد على الخراز".

ولا يزال الكتاب مخطوطا، منه نسخة مخطوطة بالتيمورية بدار الكتب المصرية، وأخرى بالحسنية بالمغرب[2].

10 – شرح مورد الظمآن: لأبي العباس أحمد بن الحسن بن عبد الرحمن ابن محمد التسولي (ت: 969هـ).

ذكره له في درة الحجال[3].

11 - تقييد على مورد الظمآن: لمحمد العربي بن محمد الكومي عرف بالغماري.

---

[1] معجم أعلام الجزائر، ص 81.

[2] ينظر: الفهرس الشامل، رسم المصاحف، ص 49، 111، وقراءة الإمام نافع، 466/2.

[3] ينظر: درة الحجال، 165/1.

قيده عن شيخه أبي عبد الله محمد بن مجبر المساري صاحب ابن غازي، وهو من التقاييد الحافلة بالنقول، وذكر أقوال المتأخرين من علماء الرسم، ينقل عن ابن جابر المكناسي، وأبي عبد الله القيسي، وأبي عمران موسى الزواوي، وابن غازي، وشيخه أبي عبد الله الصغير، وغيرهم.

منه نسخة مخطوطة بدار الكتب الناصرية بتمكروت[1].

12- شرح مورد الظمآن: لأبي العباس أحمد بن عبد الله بن يعقوب الجزولي السملالي ( ت: 1093هـ).

ذكره له صاحب كتاب خلال جزولة، وقال: "أنه في زهاء مائة صفحة صغيرة، انتسخت عام 1085 وقال أحسب أنها بخط المؤلف"[2].

13 - شرح مورد الظمآن في رسم أحرف القرءان: لصالح بن إبراهيم الكتاوي الصبيحي الدرعي ( ت: 1096هـ).

ذكره له مؤلف كتاب: أعلام درعة في جملة مؤلفات له في الرسم والتجويد وأصول الأداء[3].

14 – منهاج رسم القرءان في شرح مورد الظمآن: لمسعود بن محمد جموع السجلماسي ( ت: 1119هـ).

وأوله قوله: "الحمد لله الذي شرح صدرونا بنور الإيمان، ورسم في سطور منشورها من لوامع آيات القرءان ... ثم ذكر في مقدمته أنه رغب في تأليف

---

(1) ينظر: قراءة الإمام نافع، 465/2.

(2) خلال جزوله 59/2.

(3) ينظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة، 458/2.

كتابه لتقريب فهم المورد وحل ألفاظه وبيان معانيه، معتمدا في جل ذلك على فتح المنان لابن عاشر، ولطائف الإشارات لفنون القراءات لأبي العباس القسطلاني وغيرهما من كتب هذا الشأن.

ثم بدأ بالترجمة لأبي عبد الله الخراز استنادا إلى ما ذكره في فتح المنان نقلا عن أبي محمد بن آجطا الصنهاجي، ثم أخذ في شرح النظم بيتا بيتا حتى أتى على آخره بقوله: ورضي الله عن الصحابة والتابعين وتابعيهم من الأئمة المجتهدين، وسائر علماء المسلمين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، كمل الكتاب المبارك المسمى منهاج رسم القرءان في شرح مورد الظمآن بحمد الله وحسن عونه وتوفيقه الجميل.

وهو شرح نفيس حافل بالفوائد والنقول.

نسبه له الزركلي بقوله: "ومن كتبه تأليف في القراءة ورسم القرآن"[1].

منه نسخ خطية بالمغرب[2].

15 - شرح مورد الظمآن: للمريني ( ت: 1172هـ).

منه نسخة مخطوطة بجامعة الإمام بالرياض، كتبت سنة: 1172هـ.

16 - شرح مورد الظمآن: لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد التادلي الربطي ( ت:1311هـ).

ذكره له صاحب كتاب: من أعلام الفكر المعاصر[3].

---

[1] الأعلام، 220/7، وينظر: نشر المثاني، عن طريق موسوعة أعلام المغرب، 1916/5.

[2] ينظر قراءة الإمام نافع، 462/2.

[3] من أعلام الفكر المعاصر للجراري 243/2-259.




17 - حواش على مورد الظمآن: لرضوان بن محمد بن سليمان المخللاتي (ت: 1311هـ).

توجد منها نسخة مخطوطة مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود، ضمن مجموع برقم: 2530، نسخت بتاريخ: 1293هـ[1].

وهو شرح موجز كتب على هوامش المتن، اختصر قسم الرسم من شرح ابن عاشر: فتح المنان، وقسم الضبط من طراز التنسي[2].

18 - دليل الحيران على مورد الظمآن في فني الرسم والضبط باعتبار قراءة الإمام نافع: للشيخ إبراهيم بن أحمد المارغني التونسي ( ت: 1349هـ).

أوله: "الحمد لله الذي رسم آيات القرءان في صحف الصدور، وأثبتها في ألسنة قارئيها على نحو ما في المصاحف مسطور، وحفظها جل جلاله من كيد الملحدين ذوي العناد والفجور....".

"أما بعد فيقول العبد الفقير إلى ربه الغني المغني: إبراهيم بن أحمد بن سليمان المارغني: إن من أجل علوم القرآن، التي هي أجمل ما به تحلى الإنسان، علم رسمه على نحو ما رسمه به الصحابة الأعيان، في مصاحف سيدنا عثمان، وعلم ضبطه الذي به يزول اللبس عن حروف القرءان، وتتبين به غاية البيان...".

---

(1) ينظر: الفهرس الشامل، رسم المصاحف، ص 96-97.

(2) ينظر: الطراز، مقدمة التحقيق، ص 110-111.

ثم ذكر الأمهات من الكتب المعتمدة في هذين العلمين، وأنها صارت أصولا يرجع في ذلك إليها، وكل من ألف في الرسم والضبط يعتمد عليها، ثم قال: ومن التآليف المختصرة من تلك الأصول الحسان، النظم البديع المسمى "بمورد الظمآن" المشتمل مع "الذيل" المتصل به على فني الرسم والضبط باعتبار قراءة الإمام نافع فقط، لمؤلفه الشيخ الإمام العلم الهمام...".

ثم ذكر أن الأئمة شرحوه، فمنهم من أطال، ومنهم من اختصر، وأنه اختصر هذا الشرح من شرح الرسم للعلامة المحقق سيدي عبد الواحد بن عاشر، وشرح الضبط لسيدي محمد التنسي العالم الماهر، تابعا لهما فيما اتضح من الترتيب والتعبير، غير جالب من كلام غيرهما إلا اليسير، معرضا عما أطالا به من كثرة النقول والأبحاث والتعاليل، مقتصرا على ما لا بد منه من الإعراب خيفة التطويل، ملتزما فيما ذكر فيه الناظم الخلاف أو التخيير بيان ما جرى به العمل في قطرنا التونسي الشهير، قاصدا بذلك خدمة القرءان وأهله الكرام، لإحياء ما اندرس في زماننا من علومه العظام.

ولما يسر الله الكبير المتعال، إتمامه على ذلك المنوال، سميته دليل الحيران على مورد الظمآن..."[1].

ثم بدأ بالترجمة للناظم وذكر مصنفاته، ثم انتقل إلى شرح أرجوزة الخراز بقسميها بيتا بيتا، ملتزما بالمنهاج الذي رسمه، إلى أن أتى على آخر الشرح، وقد فرغ من تبييضه في أوائل صفر عام 1325هـ[2].

---

(1) ينظر: دليل الحيران، ص 9-11.

(2) ينظر: دليل الحيران، ص 344.

وأهم ما ميز الكتاب ذكره لما جرى به العمل بتونس، وهو في الحقيقة ما جرى به العمل بالمغرب كله.

والكتاب مطبوع، ومعه كتابه تنبيه الخلان على الإعلان:

طبع بتونس بالمطبعة التونسية في جمادى الثانية سنة: 1325-1326هـ، وبالقاهرة بدار القرءان سنة 1974، وبها أيضا بمكتبة الكليات الأزهرية، بتحقيق محمد الصادق قمحاوي سنة: 1981م، وبالجزائر بدار الكتب سنة: 1986م، وبالقاهرة بدار الحديث، بتحقيق: عبد السلام محمد البكاري، سنة: 1426هـ/2005م.

19 - شرح مورد الظمآن: للشيخ أبي حامد محمد المكي البطاوري.

ذكره له صاحب كتاب: من أعلام الفكر المعاصر[1].

20 - إرشاد الإخوان إلى شرح مورد الظمآن: للشيخ علي بن محمد بن حسن الضباع ( ت: 1376هـ).

ذكره له تلميذه الشيخ عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي، وذكر أنه مخطوط[2].

21 - لطائف البيان في رسم القرءان شرح مورد الظمآن: للشيخ أحمد محمد أبو زيتحار من علماء الأزهر بمصر.

---

[1] من أعلام الفكر المعاصر للجراري 217/2.

[2] هداية القاري، 681/2.

اعتمد على فتح المنان لابن عاشر، وإن لم يصرح به، وضمن كتابه الإعلان لابن عاشر كما صرح في مقدمة كتابه، وأضاف للكتاب جملة من الأسئلة عقب كل موضوع يشرحه، لأنه ألف كتابه لقسم القراءات بالأزهر، لطلاب القسم الثانوي.

طبع في جزئين عدة طبعات، منها: طبعة ثانية بمصر، الجزء الأول: سنة: 1969م، والثاني: سنة: 1970م[1].

وطبع بمكتبة القاهرة، طبعة ثالثة سنة: 1429هـ/2008م.

22 – فتح الرحمن بشرح مورد الظمآن: لمحمد بن عثمان بن كيكي بن سعيد الطويسي.

لا يزال الكتاب مخطوطا، وقد حصلت على نسخة منه، صورت لي من دار الكتب المصرية، فؤاد: 165/2، رقمها: 19139ب، عدد أوراقها: 52ورقة، وليست تامة بل هي ناقصة، انتهى شرحه عند حذف ألفات الأسماء الأعجمية.

أولها: "نحمدك يا من أوجدنا من العدم، وعلمنا الكتابة بالقلم، وعلمنا ما لم نكن نعلم، ونصلي ونسلم على نبيك سيد العرب والعجم، وعلى آله وأصحابه الذين يجب الاقتداء بهم، لا سيما فيما ارتسم.

يقول راجي عفو الحميد المجيد: محمد بن عثمان بن كيكي بن سعيد الطويسي بلدا وهي من قرى مصر بأقصى الصعيد لما كانت الكتابة .... وحيث

---

[1] ينظر: رسم المصحف دراسة لغوية وتاريخية، ص 182-183.

كان من أجل ما ألف في هذا الشأن: الرجز المسمى بمورد الظمآن، أردت أن أصنع عليه شرحا يبين معناه، لأستعين به على فهم ما قصده النص وعناه، فلخصته مما كتبه الأفاضل السادات، وضمنته ما استطعت من الفوائد ولطائف العبارات، وسميته: فتح الرحمن بشرح مورد الظمآن...".

ثم تكلم عن أول من كتب الخط، وسرد بعض الروايات، ومنها ما ورد في المحكم[1].

نقل من فتح المنان كثيرا.

كان رحمه الله يشرح ألفاظ المورد، ويذكر بعض الإعراب، وكان شرحا وسطا.

من مصادره في كتابه: المقنع والمحكم والمنبهة للداني، والمصباح المنير، والجميلة للجعبري، والتبيان لابن آجطا، والمحرر الوجيز لابن عطية، وغيرها.

---

[1] ينظر: فتح الرحمن، ق/3-4.

***المبحث الثاني: دراسة تحليلية نقدية لمورد الظمآن:***

يتناول هذا المبحث دراسة نقدية تحليلية لمورد الظمآن، وذلك في المطالب الآتية:

***المطلب الأول: منهجه وما اصطلح عليه:***

قسم الناظم مورده - الخاص بقسم الرسم - إلى مقدمة، وأحد عشر بابا، وخاتمة.

أما المقدمة: فتتكون من ثلاثة وأربعين بيتا (43).

استهلها الناظم بهذه الديباجة التي تمتاز بالجمال والحُسْن، صياغة وسبكا، فقال[1]:

| | |
|---|---|
| ٱلْحَمْـدُ لِلَّهِ ٱلْعَظِيمِ ٱلْمِنَنِ | وَمُرْسِـلِ ٱلرُّسْـلِ بِأَهْـدَىٰ سَـنَنِ |
| لِيُبْلِغُـواْ ٱلـدَّعْوَةَ لِلْعِبَـادِ | وَيُوضِحُـواْ مَهَـايِعَ ٱلْإِرْشَـادِ |
| وَخَـتَمَ ٱلـدَّعْوَةَ وٱلنُّبُـوءَهْ | بِخَيْرِ مُرْسَلٍ إِلَى ٱلبَرِيئَهْ |
| مُحَمَّدٍ ذِي ٱلشَّرَفِ ٱلْأَثِيلِ | صَلَّىٰ عَلَيْهِ ٱللَّهُ مِن رَسُولِ |
| وَءَالِـهِ وَصَحْبِـهِ ٱلْأَعْـلَامِ | مَـا ٱنْصَـدَعَ ٱلْفَجْـرُ عَـنِ ٱلْإِظْـلَامِ |

ثم بيّن غرضه من هذا النظم بذكر بدايات علم الرسم القرآني، وأنه علم مأثور من لدن الخلفاء الراشدين الذين تولوا جمع القرءان وكتابة المصحف الإمام: أبي بكر وعمر وعثمان، ولذلك وجب على الأمة اقتفاء مرسوم ما

[1] ينظر: مورد الظمآن، ص 7.

أصلوه، وإتباع آثارهم فيما كتبوه، على الوجه الذي اختاروه، دون تصرف فيه بزيادة أو نقصان.

ثم ذكر أن علماء هذا الشأن من السلف والخلف اعتنوا بهذا العلم فوضعوا عليه كتبا ومؤلفات، وأنه اعتمد عليها، واكتفى في رجزه ذكر الرسم على قراءة نافع فقط، لأنها قراءة أهل المغرب، وأنها اشتهرت عندهم.

ثم أخذ يبين منهجه وأسلوبه، وطريقته في تقسيمه للأبواب، والفصول والضوابط، والاصطلاحات التي بنى عليها نظمه، وسيأتي بيانها بعد ذكر بقية الأبواب.

وأما الأبواب الأحد عشر فهي:

***الباب الأول: حذف الألف***: وقسمه إلى ستة أقسام، وهي:

***القسم الأول: حذف الألف من فاتحة الكتاب*** ( 35 بيتا ).

***القسم الثاني: حذف الألف من سورة البقرة*** ( 81 بيتا ).

***القسم الثالث: حذف الألف من سورة آل عمران إلى الأعراف*** ( 29 بيتا ).

***القسم الرابع: حذف الألف من سورة الأعراف إلى سورة مريم*** ( 31 بيتا ).

***القسم الخامس: حذف الألف من سورة مريم إلى سورة صاد*** ( 21 بيتا ).

***القسم السادس: حذف الألف من سورة صاد إلى مختتم القرآن*** ( 14 بيتا ).

***الباب الثاني: حذف الياءات***: (28 بيتا ).

***الباب الثالث: حذف الواوات***: (6 أبيات).

***الباب الرابع: حذف إحدى اللامين***: (2 بيتين ).

***الباب الخامس: أحكام رسم الهمز***:(47 بيتا).

***الباب السادس: الحروف الزائدة رسما***: ( 19 بيتا ).

***الباب السابع: رسم الألف ياء***: ( 29 بيتا ).

***الباب الثامن: رسم الواو ياء***: (5 أبيات ).

***الباب التاسع: رسم الألف واوا***: ( 6 أبيات ).

***الباب العاشر: المقطوع والموصول***: وقسمه قسمين:

***القسم الأول: المقطوع***: ( 25 بيتا ).

***القسم الثاني: الموصول***: ( 12 بيتا ).

***الباب الحادي عشر: هاءات التأنيث المرسومة بالتا***ء: ( 15 بيتا ).

***الخاتمة***: ( 6 أبيات ).

جعل الناظم نظمه ذا فصول وذا أبواب، أي ذا تراجم، فمنها ما صرح فيه بلفظ الباب كـ: باب اتفاقهم والاضطراب[1]، ومنها ما خلا منه كـ: القول فيما سلبوه الياء[2]، وهاك واوا سقطت في الرسم[3].

وبيّن الناظم سبب تبويبه وتفصيله، ليكون مقربا مسهلا، بحيث لا يصعب البحث عن مسألة من مسائله، أو نص من نصوصه، ليبلغ بذلك تحصيله فهما وحفظا.

قَالَ ٱلخراز: جعلته مفصلا فجاء مع تحصيله مقربا[4]

(1) مورد الظمآن، ص 9.

(2) مورد الظمآن، ص 23.

(3) مورد الظمآن، ص 25.

(4) مورد الظمآن، ص 9.

وبيّن الناظم أيضا أنه ذكر مسائل الحذف مرتبة، سواء كان حذف الألف مرتبا على سور القرآن في تراجم، أو كان الحذف بأكمله، حيث بدأ بحذف الألفات ثم حذف الياءات ثم حذف الواوات، ثم حذف اللامات، ولم يرتب حذف النونات لقلته.

مما خصص له النظم ذكر الحذف، لا الإثبات، لذا لم يترجم له، ولم يتعرض لشيء منه استقلالا، إلا لداع كالاستثناء من نحو قوله: "وأثبت التنزيل أولى يابسات"[1]، وقوله: "فثبت ما شدد مما ذكّرا"[2].

ولم يتبرع بالإثبات إلا نادرا، مثل قوله: "وعن سليمان أتى المعرَّف"[3].

يصرح الناظم أحيانا بالضوابط والقيود، وأحيانا أخرى لا يصرح، وإنما يعرف ذلك من الأمثلة.

***مثال ذلك***: في شروط حذف ألف الأسماء الأعجمية: صرح بشرط واحد، وهو شرط الاستعمال، وذلك في قوله: "وما أتى وهو لا يستعمل"[4]، ليفيد الحذف في الاستعمال، وأفاد الشرطين الباقيين، وهما: أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف، وأن يكون الألف حشوا، بالمثُل التي ضربها رحمه الله تعالى.

---

(1) مورد الظمآن، البيت: 55، ص 10.
(2) مورد الظمآن، البيت: 51، ص 10.
(3) مورد الظمآن، البيت: 213، ص 20.
(4) مورد الظمآن، البيت: 96، ص 13.

يذكر الناظم رحمه الله تعالى المحذوف بقاعدة، كقاعدة جمع المذكر السالم[1]، وأحيانا يذكره بالمادة كمادة: المناجاة[2]، وأحيانا يذكر بالوزن كما أخبر عن الداني:

وَوَزْنُ فَعَّالٍ وَفَاعِلٍ ثَبَتْ فِي مُقْنِعٍ إِلَّا ٱلَّتِي تَقَدَّمَتْ[3]

والأغلب أن يذكر بالكلمات المفردة.

تبرع الناظم أحيانا بعَدِّ بعض الكلمات المحذوفة الألف، فعندما ذكر الألف في ألفاظ القتل والقتال قال:

كَذَا وَقَاتِلُوهُمُ فِي ٱلْبَقَرَهْ وَقَبْلَهُ ثَلَاثَةٌ مُقْتَفَرَهْ

إلى أن قال:

وَمَوْضِعٌ فِي ٱلْحَجِّ وَٱلْقِتَالِ ثَمَانِ أَحْرُفٍ عَلَى ٱلتَّوَالِي[4]

وإلى جانب ذكره لكيفية رسم الكلمات القرآنية في هذا النظم البديع، كان يستعمل الحكم الموفية، مثل قوله: "طغى من استعلى"[5]، وقوله: "ومن تولاه عصاني"[6].

---

[1] مورد الظمآن، ص 10.

[2] مورد الظمآن، البيت: 248، ص 22.

[3] مورد الظمآن، البيت: 254، ص 23.

[4] مورد الظمآن، ص 15.

[5] مورد الظمآن، البيت: 360، ص 30.

[6] مورد الظمآن، البيت: 364، ص 30.

وكان الناظم رحمه الله في مورده يذكر تعليله لبعض أحكام الرسم: ومن ذلك مثلا:

علل الخراز اتفاق كتاب المصاحف أو شيوخ النقل في حذف الألف من كلمة: ﴿ٱلرَّحْمَٰن﴾، واسم ﴿ٱللَّه﴾، و﴿ٱللَّهُمَّ﴾ فقال:

لِكَثْرَةِ ٱلدَّوْرِ وَٱلِاسْتِعْمَالِ عَلَىٰ لِسَانِ لَافِظٍ وتَالِ [1]

قال الخراز:

وَنَحْوُ: يَسْتَحْيِۦ ٱلْأَخِيرَ فَٱحْذِفِ مُرَجَّحًا إِذْ سَكَنَتْ فِي ٱلطَّرَفِ [2]

فعلل الناظم حذف الياء الثانية لسكونها، يعني: بعد حركة تجانسها، وهي تدل عليها حين حذفها، والسبب الثاني: وقوعها في الطرف، والأطراف محل التغيير.

تحدث في المقدمة - كما ذكرنا - عن بعض قواعده ومصطلحاته، وسأبين طرفا مما ذكر هو، أو مما استقرئ من نظمه:

اكتفى النَّاظم بالحرف الأوَّل ممَّا جاء مكرَّرا في القرآن، فإن كانت الكلمة مطَّردة اقتصر على ذكر الحذف فيها أولا فقط دون غيرها لاتحاد الجميع في الحكم، فعُرِف من هذا أن الحذف في ترجمة يشمل ما فيها وما بعدها دون ما تقدَّم قبلها، إلاَّ إذا استثني ودلّ على الشّمولية كتعليق الحكم على ضابط [3].

---

[1] مورد الظمآن، ص 10.

[2] مورد الظمآن، البيت: 279، ص 24.

[3] ينظر: مورد الظمآن، البيت 126، ص 15، والبيت: 254، ص 23.

إذا لم يكن الحكم مطّردا، كأن يكون مختصًّا بمواضع دون غيرها، يجيء مقيَّدا بالموضع تمييزا لها عن غيرها، والتقييد يكون بأشياء:

- إما بالمجاور: كقوله:

ثُمَّ بَنَاتٍ فِي ثَلَاثِ كَلِمَاتْ فِي ٱلنَّحْلِ وَٱلْأَنعَامِ مَعْ لَهُ ٱلْبَنَٰتْ[1]

فقيد كلمة: ﴿ٱلْبَنَٰتِ﴾ في سورة الطور بالمجاور احترازا من غيرها.

ولما تكلم على حذف ألف لفظ: ﴿ٱلْكِتَٰبِ﴾ في سورة الرعد قال: "ومع لفظ أجل في الرعد"[2]، قيده بالمجاور: ﴿أَجَلٍ﴾ عن غير المقترن به وهو في السورة نفسها[3].

وإما بالحرف: كقوله: "لابن نجاح خاشعا والغفار"[4].

وإما بالسورة: كقوله:

وَأُثْبِتَتْ ءَايَاتُنَا ٱلْحَرْفَانِ فِي يُونُسٍ ثَالِثُهَا وَٱلثَّانِي[5]

فاحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها نحو: ﴿وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا﴾ [آل عمران: 11].

مع التنبيه أنه أحيانا لا يكون ذكر السورة منه قيدا، مثل قوله:

---

[1] مورد الظمآن، البيت: 58، ص 10.

[2] مورد الظمآن، البيت: 82، ص 12.

[3] في الآيات: 1، 36، 39، 43.

[4] مورد الظمآن، البيت: 242، ص 22.

[5] مورد الظمآن، البيت: 64، ص 11.

"وبسط في الكهف والرعد معا"[1]، إذ هو هنا بيان، لأنه لم يرد إلا فيهما، وأما موضع العقود فخارج عن ترجمته.

وإما بالرتبة: كقوله: "وجاء أولى الروم بالتخيير لابن نجاح"[2]. أي في لفظ: ﴿ٱلرِّيَـٰحُ﴾. وقد سمى ابن عاشر هذا القيد بالوصف أيضا[3].

وإما بالإضافة: كقوله: "أسمائه رهبانهم"[4]، والمقصود به ﴿رُهۡبَـٰنَهُمۡ وَ﴾، فلا يدخل فيها إلا ما أضيف إلى الهاء والميم.

وقد جمع الرجراجي هذه القيود وغيرها في بيت فقال:

**جاور بحرف سورة وترجمه إضافة ورتبة وحركه**

وزاد قيدا ثامنا، وهو قيد **التجريد**، مثاله في باب الهمز: "ثم بلا لام معا بلا لام معا أنباؤا"[6]، فقيده بالتجريد من اللام، احترازا مما فيه اللام.

وقد جمع ابن عاشر رحمه الله هذه القيود في قيدين: لفظي ومحلي.

قال رحمه الله تعالى: "واعلم أن التقييد في كلامه راجع إلى أمرين: لفظي ومحلّي، فاللفظي: يكون مترجما بمصاحبة أو خلوّ... ويكون مكتفى بلفظه بأن يشتمل المذكور بالحكم، أو المخرج منه على مجاور سابق غير"الـ"، أو

---

(1) مورد الظمآن، البيت: 202، ص 19.

(2) مورد الظمآن، البيت: 105، ص 13.

(3) ينظر فتح المنان: ص 824.

(4) مورد الظمآن، البيت: 193، ص 19.

(5) ينظر: تنبيه العطشان، ص 193-195.

(6) مورد الظمآن، البيت: 312، ص 27.

لاحق متصل لا يقتضي الوقف سقوطه غالبا، أو منفصل: حرفا أو غيره، فلا يدخل فيه ما خلا عن ذلك المجاور، وسواء اتصل الخالي عنه بنوع آخر من المجاورات أم لا .... وأما التقييد ببيان المحل فقد يكون بالإضافة في ذي الحكم، أو المخرج منه إلى سورة مطلقا، حيث يتحد اللفظ في السورة... أو يتعدد فيها مع الموافقة في الحكم ... ومقيدا إما برتبة اللفظ من نظيره أو نظائره في تلك السورة ...، وإما ببيان محلِّه من نفس السورة، وقد يكون ببيان رتبته من نظائره بالنسبة إلى جميع القرآن، وقد يقع الاشتراك في بعض القيود فيحتاج إلى قيد آخر يُحصِّل التمييز..."[1].

إذا كان الحكم محل اتفاق فإنه ينسبه بالحكم المطلق إلى جميعهم: بالإخبار كقوله: "وحذف ادارأتم"[2]، أو بالطلب نحو: "واحذف تفادوهم"[3]، أو مطلقا كقوله: "وللجميع الحذف في الرحمن"[4] و"لا خلاف بين الأمة"[5]، و"جاء أيضا عنهم في ألعلمين"[6].

لفظ: "عنهما"ينصرف للإمامين: الداني وابن نجاح، كقوله:

وَعَنْهُمَا فِي فَـٰرِغًا وَ ادَّٰرَكَـٰا     وَفِـي جُـذَٰذًا قَـدْ أَتَـتْ كَـذَٰلِكَا

[1] فتح المنان، ص 405-407.
[2] مورد الظمآن، البيت: 88، ص 12.
[3] مورد الظمآن، البيت: 83، ص 12.
[4] مورد الظمآن، البيت: 45، ص 9.
[5] مورد الظمآن، البيت: 46، ص 9.
[6] مورد الظمآن، البيت: 48، ص 10.

وقوله:

"وعنهما قَاسِيَةً"[1]، وقوله: "والحذف عنهما بـ: أَكَّالُونَ"[2].

لفظ: "عنه": خاص بأبي داود، ولا ينصرف لغيره إلا إذا تقدم معاد.

المنوع: هو أن يزيد عن اللفظ المذكور سابقة كانت هذه الزيادة أو لاحقة، بشرط أن تكون الزيادة متصلة خطا، وأن لا تكون من بنية الكلمة، وأن لا ينتقل الإعراب إليها.

المتحد: والمقصود به الذي لم يتنوّع، لا المفرد، لأنه يتحدث عن المتكرر.

قال الرجراجي رحمه الله تعالى: "واعلم أن الناظم – رحمه الله – ذكر هنا خمس قواعد، وهي:

- ***قاعدة التكرار***، وإليها أشار بقوله: "وفي الذي كرّر منه أكتفي" البيت.
- ***وقاعدة التقييد***، وإليها أشار بقوله: "وغير ذا جئت به مقيّدا".
- ***وقاعدة الإطلاق***، وإليها أشار بقوله: "والحكم مطلقا به إليهم".
- ***وقاعدة عنهما***، وإليها أشار بقوله: "وكل ما جاء بلفظ عنهما"البيت.
- ***وقاعدة الإسناد***، وإليها أشار بقوله: "وكل ما لواحد نسبت"البيت.

وهذه القواعد الخمسة ذكرها الناظم تنصيصا.

وهناك – أيضا – خمس قواعد ذكرها الناظم تلويحا ؛ لأنها تؤخذ من سياق كلامه وهي:

---

[1] مورد الظمآن، البيت: 175، ص 18.

[2] مورد الظمآن، البيت: 65، ص 11.

- ***قاعدة عنه***، لأن هذه اللفظة خاصّة بابن نجاح.
- و***قاعدة الألف واللام***، لأنها عامة لذي الألف واللام، والمنون والمضاف.
- ***وقاعدة المنون***، لأنها عامة للمنون، وذي الألف واللام، والمضاف.
- ***وقاعدة الإضافة***، لأنها خاصّة بالمضاف.
- ***وقاعدة الترجمة***، لأن الترجمة تخصّ ما فيها ، وما تحتها دون ما فوقها.

وهذه عشر قواعد، وعليها يدور فهم هذا الكتاب، فافهمها"[1].

قاعدة الناظم في نقله عن مصادره:

الناظم الخراز رحمه الله تعالى عندما نقل عن مصادره التي ذكرناها في الفصل السابق، نقل ذلك بضوابط، ونقْلُه كذلك عن هذه المصادر مختلف بين ما أكثر عنه وما أقل، وفيما يأتي بيان لبعض هذه الضوابط، وبيان الكتب التي أكثر من النقل عنها، والتي كان النقل عنها محدودا، مرتبا ذلك حسب النقل عنه:

***أولا : التنزيل (مختصر التبيين): لأبي داود سليمان بن نجاح:***

علل الناظم رحمه الله اعتماده على التنزيل، لأن فيه كلمات مزيدة على ما في المقنع والعقيلة، حيث قال:

وَذَكَرَ ٱلشَّيخُ أَبُو دَاوُدَا رَسْمًا بِتَنزِيلٍ لَهُ مَزِيدَا[2]

وأما كيفية نقله عنه فبيانه فيما يأتي:

---

[1] تنبيه العطشان، ص 204-205.

[2] مورد الظمآن، البيت: 24، ص 8.

أ – إذا ذكر قاعدة ذات وجه، ثم أعاد بعض أفراد تلك القاعدة على وجه مخالف، فإن محمله عنده على الاستثناء من تلك القاعدة.

ب – إذا ذكر قاعدة ذات وجهين، ثم أعاد فردا من أفرادها، مقتصرا على أحدهما، فمحمل الاقتصار عنده على الترجيح للمذكور، والاكتفاء عن الآخر بما قدم في القاعدة.

مثال هذه القاعدة:

ذكر الناظم الخلاف في الألف الأولى في جمع المؤنث السالم ذي الألفين، ثم ذكر أن الأولى من ﴿يَابِسَٰتٍ﴾ في سورة يوسف - عليه السلام - مثبتة.

وكذلك: ﴿رِسَالَتِهِۦ﴾ في سورة العقود.

قال الناظم:

وَأَثْبَتَ ٱلتَّنزِيل أولَىٰ يَابِسَٰتْ رِسَالَةَ ٱلْعُقُودِ قُلْ وَرَاسِيَٰتْ[1]

وقد رجح أيضا ثبت الأولى من: ﴿رَّاسِيَٰتٍ﴾ بسورة سبأ، و﴿بَاسِقَٰتٍ﴾ بسورة قاف.

قال الخراز:

وَأَثْبَتَ ٱلتَّنزِيل أُولَىٰ يَابِسَٰتْ رِسَالَةَ ٱلْعُقُودِ قُلْ وَرَاسِيَٰتْ[2]

رَجَّحَ ثَبْتَهُ وَبَاسِقَٰتِ وَفِي ٱلْحَوَٰرِيِّنَ مَعْ نَحِسَٰتِ[3]

---

[1] مورد الظمآن، البيت: 55، ص 10.

[2] مورد الظمآن، البيت: 55، ص 10.

[3] مورد الظمآن، البيت: 55-56، ص 10.

قال التجيبي: "و ﴿بَاسِقَـٰتٍ﴾ بحذف الألف الثانيـة، واختلـف قـول أبي داود في الأول، ففي التنزيل: بألف ثابتة، وفي كتاب هجاء المصاحف: بحذفهما معا"[1].

ج – إذا ذكر لفظا بحكم وعمّم فيه، كـأن يقـول: كيـف أتى، أو حيـث جاء، فهو عام لجميع بقية أفراده، سواء فيها ما تقدم ذلك المحل، أو مـا تـأخر عنه.

د – إذا ذكر لفظا بحكم، ولم يصحبه دليل اختصاص، عمّ ما بعده لا ما قبله، حسبما تقتضيه عبارة أبي داود في مواضع من الاكتفـاء بالسـابق عـن اللاحق، وسواء أشار في الألفاظ التي بعـد المـذكور إلى الإحالـة عليـه أم لا، والإحالة كأن يقول مثلا: رسم هذه الآية، أو ما بـقي مـن رسـمها مـذكور أو تقدم.

مثال هذه القاعدة:

ذكر أبو داود حذف ألف: ﴿بُهْتَـٰن﴾ كما في سورة النساء وغيره، وسكت عن مواضع كموضع الممتحنة، ولكن الناظم عمـم الحـذف كمـا ذكرنـا في قاعدة النقل عنه.

قال الخراز:

بِمُنْصِفٍ وَعَـٰمِلٌ وَٱلْإِنسَـٰن قَـدْ ضُـمِّنَا ٱلتَّنْزِيـلَ قُـلْ

---

[1] ينظر: فتح المنان، ص 448.

[2] مورد الظمآن، البيت: 184، ص 18.

وسيأتي الكلام على هذه القاعدة.

هـ- إذا ذكر لفظا بحكم، وصحب ذلك دليل اختصاص كاقتران بمجاور سابق أو لاحق تخصص به، ما لم تعارضه قرينة تعميم، فيعمم في غيره.

مثال هذه القاعدة:

قال الناظم:

شَهَٰدَةٌ فِعْلُ ٱلْجِهَادِ غَٰفِل ثُمَّ مَنَٰسِكَكُمْ وَٱلْبَٰطِل[1]

فعزى الناظم لأبي داود حذف ألف كل ألفاظ: ﴿غَٰفِل﴾.

وقد قال أبو داود: "﴿بِغَٰفِل﴾ بغير ألف حيثما وقع"[2].

وهنا غلب الناظم دليل العموم، وهو قوله: "حيثما وقع"على دليل الخصوص، وهو الباء في ﴿بِغَٰفِل﴾.

***ثانيا: المقنع: لأبي عمرو الداني:***

علل الناظم اعتماده على المقنع، بأنه أتى بلفظ كاف وفائدة واضحة[3].

أ – ينقل عن المقنع ما ذكره الداني في باب واحد، وفي بابين، على وجه لم يتضمن خلافا، فإن تضمنه نقله خلافا، وإذا قيد بسورة أو مجاور نقله مقيدا، فإن عمم نقله عاما، وإن لم يصرح بالعموم، وكان المقام للعموم عمم عنه، وإلا خص.

---

[1] مورد الظمآن، البيت: 115، ص 14.

[2] مختصر التبيين، 164/2.

[3] ينظر: مورد الظمآن، البيت: 22، ص 8.

ب – إذا ذكر في المقنع لفظين، ولم يعلم ما يريده بالحذف هل اللفظ الأول أو الثاني، فإنه يعين أحد اللفظين ويرجحه على ما عند أبي داود.

مثال القاعدة:

قال الداني في المقنع في الباب المروي عن نافع: "وفي القصص: ﴿فَـٰرِغاً إِن كَـٰدَتْ﴾"[1].

فالخراز فهم إرادة الحذف لـ: ﴿فَـٰرِغاً﴾ لا ﴿كَـٰدَتْ﴾، وأبو داود لم يذكر إلا ﴿فَـٰرِغاً﴾[2].

وقد استفاد الخراز من العقيلة حيث اقتصر على ﴿فَـٰرِغاً﴾ دون ﴿كَـٰدَتْ﴾[3].

***ثالثا: المنصف للبلنسي:***

علل الناظم نقله عن المنصف، واعتماده عليه في المواضع التي ذكرها، وذلك لأن ما ذكره مروي عن شيخه ابن لب القيسي، وشيخ القيسي هذا ثقة عالم، وهو أبو عبد الله محمد بن أحمد المغامي، من طبقة الإمام أبي داود، يروي عن أبي عمرو.

ذكر عن المنصف خمسة عشر كلمة محذوفة الألف بالإطلاق، وهي:

﴿إِحْسَـٰن﴾: ذكره في البيت: **106**.

﴿شَعَـٰٓئِرَ﴾: ذكره في البيت: **107**.

---

[1] المقنع، ص 13.

[2] ينظر: مختصر التبيين، 4/962-963، ومورد الظمآن: البيتين: 225، 238، ص 21، 22.

[3] ينظر: العقيلة، رقم:101، ص 132، والوسيلة، ص 200.

﴿ٱلۡعِظَـٰمَ﴾: ذكره في البيت: 121-123.

﴿ٱلۡأَعۡنَـٰب﴾: ذكره في البيت: 121-123.

﴿ٱلۡأَسۡبَـٰب﴾: ذكره في البيت: 136.

﴿ٱلۡغَمَام﴾: ذكره في البيت: 136.

﴿عَدَ ٰوَة﴾: ذكره في البيت: 179-180.

﴿حُسۡبَـٰناً﴾: ذكره في البيت: 183-184.

﴿خَـٰلِق﴾: ذكره في البيت: 183-184.

﴿رضَـٰعَة﴾: ذكره في البيت: 187.

﴿ٱلۡأَدۡبَـٰر﴾: ذكره في البيت: 199.

﴿أَعۡنَـٰقِهِم﴾: ذكره في البيت: 199.

﴿يَسۡتَـٰخِرُونَ﴾: ذكره في البيت: 211-212.

﴿كَـٰدَتۡ﴾: ذكره في البيت: 225.

﴿كَـٰذِبَةٌ﴾: ذكره في البيت: 252.

***رابعا: العقيلة للشاطبي:***

العقيلة هي نظم المقنع، لذلك نقل عنها الخراز بعض المسائل التي انفردت بها عن المقنع.

قال الخراز:

وَأَذۡكُرُ ٱلَّتِي بِهِنَّ ٱنفَرَدَا لَدَى ٱلۡعَقِيلَةِ عَلَىٰ مَا وَرَدَا[1]

---

[1] مورد الظمآن، البيت: 39، ص 9.

وعدة المسائل التي انفرد بها عن المقنع ست مسائل كما ذكرنا سابقا، ولم يستوف الناظم ذكرها جميعها.

وقاعدة الناظم في نقله عن العقيلة: أنه إذا نقل حكما مسندا للعقيلة، علم انفراده به، إلا أن يصرح بزائد، كقوله: "ومن عقيلة وتنزيل وُعِي"[1].

ومن الألفاظ التي نقلها عن العقيلة:

1 – أفعال المضاعفة: بقوله:

وَفِي ٱلْعَقِيلَةِ عَلَى ٱلْإِطْلَاقِ فَلَيْسَ لَفْظٌ مِنْهُ بِاتفَاقِ[2]

2 – لفظ: ﴿ينبؤا﴾: بقوله:

وَفِي يُنَبَّؤُاْ فِي ٱلْعَقِيلَةِ أُلِفْ وَلَيْسَ قَبْلَ ٱلْوَاوِ فِيهِنَّ أَلِفْ[3]

3 – لفظي: ﴿لإالى﴾ و ﴿جاىء﴾: بقوله:

وَجَاءَ.أَيْضًا. لَإِالَى جِاْيٓءَ مَعَا لَدَى ٱلْعَقِيلَةِ وَكُلٌّ نَسَفَعَا[4]

***خامسا: تأليف في الرسم: لأبي العباس ابن حرب***

نقل عن هذا الكتاب المفقود موضعا واحدا، وهو قوله:

وَجَاءَ فِي يُحۡيِۦ إِطْلَاق لَدَىٰ عَقِيلَةٍ، وَلِابْنِ حَرْبٍ وَرَدَا[5]

قال ابن عاشر: "وقد أطلق الشاطبي الحذف في ﴿يُحۡيِۦ﴾، فعمّ كلامه الواقع

---

[1] مورد الظمآن، البيت: 389، ص 32.
[2] مورد الظمآن، البيت: 159، ص 17.
[3] مورد الظمآن، البيت: 322، ص 27.
[4] مورد الظمآن، البيت: 343، ص 29.
[5] مورد الظمآن، البيت: 282، ص 25.

في الأحقاف، كما أطلق أيضا الحذف فيه: أبو العباس ابـن حـرب في تأليفـه الموضوع في الرسم"[1].

***المطلب الثاني: مكانته العلمية***:

لنظم الخراز مكانة علمية كبيرة، لم يحظ بها متن في هذا العلم مثله، حتى قال ابن خلدون: " فنظم الخرَّاز من المتأخرين بالمغرب أرجوزة أخرى زاد فيها على المقنع خلافا كثيرا وعزاه لناقليه، واشتهرت بالمغرب، واقتصر الناس على حفظها، وهجروا بها كتب أبي داود وأبي عمرو، والشّاطبي في الرسم"[1].

وتمثلت هذه المكانة الكبيرة فيما يأتي:

ثناء العلماء على هذا المتن.

العناية بروايته ودراسته وتدريسه والنقل عنه.

الجهود العلمية التي قامت عليه.

أما ***ثناء العلماء على هذه المنظومة***: فقد قال ابن آجطا: "وله رحمه الله تواليف غير هذا النظم من أجلها هذا النظم"[2].

وقال أيضا: "وكان مِنْ أحسن ما نُظِمَ في هذا العصر، وأبدع ما وُضِعَ من نَظْمٍ ونثر: الرّجز المسمَّى: بـ مورد الظمآن في رسم القرآن"[3].

وقال أيضا: "ولذلك حُقَّ له تسميته بـ: مورد الظَّمآن، نظمه من أربعة كتب: اثنين نظما، واثنين نثرا، فأحسن في نظمه جعله الله ذخرا، وأثابه بالجنَّة أجرا"[4].

---

(1) مقدمة ابن خلدون، ص 420.

(2) التبيان، ق/199-أ.

(3) التبيان، ق/198-أ.

(4) التبيان، ق/198-أ.

وقال الرجراجي: "وأمَّا أحسن الكتب المصنَّفة في علم الرَّسم، فهو هذا الكتاب المسمَّى بمورد الظَّمآن لأنَّ ناظمه أتقنه غاية الإتقان، واختصره من كتب الأئمَّة المقتدى بهم في هذا الشأن"[1].

وقال النزوالي بعد أن تكلم عن الرسم القرآني: "ثم إن أجلّ ما ألّف وصنف في ذلك هذه القصيدة المسماة بمورد الظمآن..."[2].

وقال المخلِّلاتي: "وله تآليف كثيرة منها هذا النظم الرائق البديع"[3].

وقال في سلوة الأنفاس: "وله تآليف من أجلها الرجز الموسوم بمورد الظمآن"[4].

وقال المارغني: "ومن التآليف المختصرة من تلك الأصول الحسان: النظم البديع المسمى بمورد الظمآن"[5].

وتكمن أهمية هذه القصيدة في قلوب العلماء، حتى أثنوا عليها هذا الثناء، لما احتوته من خصائص لم توجد في غيرها، منها:

***أولا***: التقسيم الذي أودعه الخرَّاز فيها، مع التعريف بالأبواب والمسائل والتمثيل لها، مع روعة الأسلوب الذي نظمت به، وسهولته، ووضوح المعاني.

---

(1) تنبيه العطشان، ص 62.

(2) مجموع البيان، ق/3-ب.

(3) إرشاد القراء والكاتبين، 1/200-201.

(4) سلوة الأنفاس، 2/128.

(5) دليل الحيران، ص 10.

***ثانيا***: ممَّا أكسب المورد أهمية في نفوس العلماء عرض الخرَّاز في ثناياه للخلاف الذي دار بين علماء الرَّسم.

***ثالثا***: وتزداد أهميتها أنَّ الناظم ضمنها – أحيانا - آراءه بعد عرضه لآراء العلماء ودراستها.

***رابعا***[1]: الجديد الذي أتى به الخراز فيها، وهو:

أ - إفراده لرسم قراءة نافع وضبطها: وكان ذلك استجابة من ناظمها للحاجة الملحة من الراغبين في إتقان هذه الرواية رسما وضبطا وأداء، باعتبار هذه القراءة المعتمدة بالبلاد المغربية، والتي ينشأ عليها الولدان، وبها يتعلمون أول ما يتعلمون من القرآن، وذلك لما لرسم المصحف وضبطه من ارتباط وثيق بكيفية أداء القراءة، ولما لكيفية الأداء أيضا من تأثر بصورة الرسم والضوابط المعتبرة فيه، وما يراعى من ذلك في القطع والاستئناف والوقف والابتداء وغير ذلك مما تعتبر معرفته ضرورية لتحقيق الحذق المطلوب بالقراءة والضبط لأحكامها وأصول أدائها، ولذلك جعل أئمة القراءة مباحث هذا الفن من أوكد ما يؤخذ به المتعلم ويحرص على مراعاته والالتزام به، واعتبروه أحد الأركان الثلاثة التي تتوقف عليها صحة القراءة ويقوم عليها قبولها.

ب - جمعه لما تفرق في مصادر الرسم كالمقنع والتنزيل والمنصف والعقيلة وغيرها كما ذكر ذلك في صدر المورد، في حين نجد أن العقيلة للشاطبي اعتمدت كتاب المقنع فقط.

---

[1] ينظر في هذا العنصر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة، 2/422-430.

ج - جمعه في المورد بين الرسم والضبط معا، وذلك بعد أن كان الرسم والضبط يتناول كل منهما منفردا كما نرى عند أبي عمرو في المقنع والمحكم، حيث أفرد الأول للرسم والثاني للضبط، ومثل ما نجد عند أبي داود في التنزيل وذيله في الضبط، وربما اقتصر المؤلف على الرسم خاصة كما فعل صاحب المنصف وصاحب العقيلة، فجاء الخراز فجمع بينهما في نسق واحد.

***الاهتمام بمورد الظمآن رواية ودراسة وتدريسا ونقلا عنه:***

***روايات مورد الظمآن:***

ذكرنا قبلُ أن الناظم نظم مورده سنة: 711هـ، وتوفي سنة: 718هـ، ومع قلة المعروفين بالأخذ عنه، إلا أن المورد انتشر انتشارا كبيرا، وتعددت رواياته، بل ووقع الاختلاف بينها.

وسبب هذا الاختلاف أن الناظم رحمه الله كان يعيد النظر فيما كتب، ويستدرك ما فاته من نقص أو خلل.

قال ابن آجطا: "يقول ناظم هذا الرجز الذي فرغنا من شرحه، وهو محمد بن محمد المذكور: لما انتهى نظم هذا الرجز في التاريخ المذكور بلغ أربعمائة بيت وسبعة وثلاثين بيتا، ثم انتسخ وانتشر، ورواه بذلك أناس شتى ثم عثرت فيه على مواضع كنت وهمت فيها فأصلحتها، فبلغ أربعة وخمسين بيتا مع أربعمائة، فصار الآن ينيّف على ما سبق منه سبعة عشر بيتا، فمن قيد من هذا نسخة فليثبت هذا بآخرها ليوقف على صحته، والله تعالى ولي التوفيق بمنه، لا رب غيره، ولا معبود سواه، انتهى كلامه رحمه الله"[1].

---

[1] التبيان، ق/331-أ.

***أهم روايات المورد:***

أهم الروايات التي انتشر منها المورد هي:

1- رواية ابن آجطا: وهي التي اعتمدها في شرحه المسمى بـ التبيان، وقد ذكر ذلك في مقدمة شرحه عند ما ذكر ترجمة الخراز: قال: "هكذا في نسخته التي كتبها بيده، ونسخت أنا منها هذه النسخة التي عندي، وقرأتها عليه وسمعها مني وأجازني فيها عفا الله عنه"[1].

2- رواية أبي زيد عبد الرحمن بن محمد بن سعيد: وقد أسندها ابن غازي عن أبي القاسم محمد السراج عن أبيه عن جده عن أبي زيد عن الناظم[2].

3- رواية أبي سعد محمد بن عبد المهيمن بن محمد بن عبد المهيمن الحضرمي:

هي أيضا من الروايات المشهورة، وقد بدأ بها الإمام المنتوري فأسندها عن أبي زكرياء السراج المذكور عن أبي سعد المذكور عن ناظمها[3].

وذكر السرّاج أن الراوي رواها عن الناظم إجازة، وحدث هو بها عن الراوي وبجميع تآليف أبي عبد الله الخراز كتابة عن مؤلفها إجازة، وأسندها ابن غازي بالسند إليه على هذه الصفة[4].

---

(1) التبيان، ق/198-199.

(2) فهرس ابن غازي، ص 89، 96.

(3) فهرسة المنتوري، ق/ 29-30، نقلا عن قراءة الإمام نافع، 433/2.

(4) فهرس ابن غازي، ص 96، وقراءة الإمام نافع، 433/2.

***الاهتمام بمورد الظمآن دراسة وتدريسا ونقلا عنه:***

وكما قال ابن خلدون عن هذه المنظومة: "واشتهرت بالمغرب، واقتصر الناس على حفظها، وهجروا بها كتب أبي داود وأبي عمرو، والشّاطبي في الرسم"[1] لذا: انكب الطلبة على حفظ هذه المنظومة ودراستها، وانكب المشايخ على شرحها والتعليق والتقييد عليها، وتدريسها، وقام حولها نشاط علمي كبير، فشرحها ابن آجطا، والنزوالي والرجراجي، وغيرهم، كما ذكرنا في شروح المنظومة.

وصار كل من ألف في الرسم القرآني يذكر كلامه ويستدل به، من ذلك مثلا الإمام المخللاتي[2]، وغيره.

---

[1] مقدمة ابن خلدون، ص 420.

[2] ينظر: مثلا: إرشاد القراء، 253/1، 322-324، 351.

***المطلب الثالث: اختياراته وملاحظات عليه:***

أ - ***اختياراته:***

في الأغلب كان الإمام الخراز ناقلا لأقوال الأئمة ولم يكن له فيها إلا نظمها، إلا أنه أحيانا كان يختار - وإن كان نادرا جدا - من بعض الأقوال المذكورة رأيا، ومن ذلك:

- اختلف العلماء والمفسرون في كلمة: ﴿صَـٰلِحُ﴾ في سورة التحريم: ﴿وَصَـٰلِحُ ٱلْمُومِنِينَ﴾، هل هو مفرد أو جمع، واختار الخراز أنه جمع، لذا أورده بالحذف ضمن الجمع محذوف النون، قال رحمه الله تعالى:

وَعَنْهُ وَٱلدَّانِيِّ فِي طَاغُونَا ثَبْتٌ وَمَا حذفتَ مِنْهُ ٱلنُّونَا

فَعَنْهُ حَذْفُ بَالِغُوهُ، بَالِغِيهْ وَصَـٰلِحُ ٱلتَّحْرِيمِ أَيْضًا يَقْتَفِيه[1]

- اختار الخراز من خلاف العلماء والنحاة: هل يكون التعريف باللام فقط، أو بالألف واللام: مذهب سيبويه الذي يرى أن المعرِّف اللام فقط، لذا قال في المورد[2]:

وَقَبْلَ تَعْرِيفٍ وَبَعْدَ لَامِ كَـ لَلَّذِي، لَلدَّارُ لِلْإِسْلَامِ

اختار الناظم في باب: ﴿تِلْقَآءِئ﴾ أن الياء زائدة، وعلى ذلك مصاحف أهل المغرب، وهو غير مختار الشيخين[3].

---

[1] مورد الظمآن، البيتين: 70-71، ص 11.

[2] مورد الظمآن، ص 15.

[3] ينظر: مورد الظمآن، البيتين: 353، 354، ص 29.

اختار الخراز في: ﴿أَنَّىٰ﴾ في مثل قوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ أن ألفه مجهولة الأصل، في حين أن أبا داود يعدها للتأنيث[1].

ب - ***ملاحظات على مورد الظمآن***:

رغم المكانة الكبيرة التي حظي بها المورد إلا أنه لا يخلوا من بعض الملاحظات التي قد تؤخذ عليه، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام:

***القسم الأول: ما أطلقه وكان ينبغي أن يقيده***:

بعض الأحكام أطلقها الناظم رحمه الله تعالى، وكان الأولى به أن يقيدها بيانا للأحكام على وجهها الصحيح، ومن ذلك:

1 – إطلاقه في قوله:

وَفِي ٱلَّذِي كُرِّرَ مِنْهُ أَكْتَفِى    بِذِكْرِ مَا جَا أَوَّلًا مِنْ أَحْرُفِ[2]

أي: يعم اللفظ ما بعده، ولا يعم ما قبله، والصواب أنه يستثنى من ذلك أمران:

***الأول***: ما علّق فيه الحكم على ضابط، لا على عين لفظ، مثل: "وقبل تعريف وبعد لام"[3]، وقوله: "ووزن فعال وفاعل ثبت"[4].

***الثاني***: ما نقله عن المنصف للبلنسي، فإنه يعم جميع الواقع في القرآن.

---

(1) ينظر: مورد الظمآن، البيت: 383، ص 31، ومختصر التبيين، 2/281-282.

(2) مورد الظمآن، البيت: 34، ص 9.

(3) مورد الظمآن، البيت: 126، ص 15.

(4) مورد الظمآن، البيت: 254، ص 23.

2 – قال الخراز:

"وغير ذا جئت به مقيدا"[1]، ولم يبين الناظم أنواع التقييد، حتى وقع الاختلاف فيه، فأوصلها الرجراجي إلى ثمانية أنواع يقيد بها، جمع سبعة في بيت، وهي:

**جاور بحرف سورة وترجمه إضافة ورتبة وحركه**

وزاد قيدا ثامنا، وهو قيد ***التجريد***، مثاله في باب الهمز: "ثم بلا لام معا أنباؤا"، لأنه قيده بالتجريد من اللام، احترازا مما فيه اللام[2].

وقال ابن عاشر أنها نوعان من القيود: لفظي ومحلي، ومثل لكل نوع من الأنواع[3].

3 – قوله عند ذكره قاعدة للإمام الداني:

وَذَكَرَ ٱلدَّانِيُّ وَزْنَ فُعَلَان بِأَلِفٍ ثَابِتَةٍ كَٱلْعُدْوَان

ولم يقيد ذلك، هل المقصود به ما سبق وما يأتي، أم المقصود به ما يأتي فقط؟

وكان ينبغي أن يقيد ذلك باللاحق، ولا يعمّ السابق، وذلك أن ألفاظا وردت بالحذف على هذا الوزن منها: ﴿سُلْطَٰنٍ﴾، و ﴿سُبْحَٰنَ﴾، و ﴿قُرْءَانَ﴾ على تفصيل فيها واختلاف.

وعليه: أصلح ابن عاشر بيت الناظم فقال:

---

[1] مورد الظمآن، البيت: 35، ص 9.

[2] ينظر: تنبيه العطشان، ص 193-195.

[3] ينظر: فتح المنان، ص 405-407.

وَأَثْبَتَ ٱلدَّانِيُّ وَزْنَ فُعَلَان إِلَّا ٱلَّتِي تَقَدَّمَتْ كَ سُلْطَانِ[1]

4 – قال الناظم:

وَكَ ٱلْجَوَابِ وَٱلتَّلَاقِ وَٱلتَّنَاد ثُمَّ ٱلْجَوَارِ وَيُنَادِ وَٱلْمُنَاد[2]

ذكر في هذا البيت الياءات المحذوفة، ولما ذكر ياء: ﴿يُنَادِ﴾ بسورة قٓ، أطلقها ولم يقيدها، وكان حقه أن يقيدها بـ: ﴿يَوْمَ﴾ مثلا، ليخرج الذي في آل عمران.

5 – وقال الناظم رحمه الله تعالى:

بَابُ وُرُودِ حَذْفِ إِحْدَى ٱللَّامَيْن وَهْوَ مُرَجَّحٌ بِثَانِي ٱلْحَرْفَيْنْ

فِي ٱلَّيْلِ وَ ٱلَّٓئِي ٱلَّتِي وَٱلَّـتِي وَفِي ٱلَّذِي بِأَيِ لَفْظٍ يَاتِي[3]

فأطلق ترجيح حذف اللام الثانية مما يوهم أنه راجح عند الشيخين، وليس كذلك، بل هو مرجح عند الإمام الداني فقط، أما أبو داود فعكسه[4].

6 – ذكر الناظم من الكلمات الزائدة الياء: ﴿أَوْ مِن وَرَآءِىْ﴾[5]، فيشمل الذي في سورة الشورى، وبالإطلاق يشمل الذي في الحشر، وليس كذلك، لأن موضع الحشر ليس مزيدا[6].

---

(1) فتح المنان، ص 718.

(2) مورد الظمآن، البيت: 259، ص 23.

(3) مورد الظمآن، البيتين: 289-290، ص 25.

(4) ينظر: المقنع، ص 67-68، ومختصر التبيين، 2/56-57، 395-396.

(5) **تنبيه**: رسمنا الكلمة على وجه زيادة الياء، وتضبط ـ في وجه ـ على أنها صورة للهمزة كما يلي: ﴿أَوْ مِن وَرَآيِ﴾.

(6) ينظر: مورد الظمآن، البيت: 353، ص 29، وفتح المنان، ص 1017.

7 – وقال الناظم أيضا:

ثُمَّ بِهِ فِي فُصِّلَتْ أَحْيَاهَا وَٱلْحَذْف دُونَ ٱلْيَاءِ فِي عُقْبَاٰهَا
وَلَفْظُ: سِيمَاٰهُمْ إِلَيْهِ تالِ فِي ٱلْبِكْرِ وٱلرَّحْمَاٰنِ وٱلْقِتَالِ
ثُمَّ ٱجْتَبَاٰهُ، وَهُمَا حَرْفَانِ فِي نُونَ مَعْ طَهَ كَذَا أَوْصَاٰنِي[1]

يوهم كلامه أنه حكم مطلق وليس كذلك، بل هو خاص بأبي داود.

8 – وقال الناظم، وهو يتحدث عن حذف همزة الوصل:

وَقَبْلَ تَعْرِيفٍ وَبَعْدَ لَامِ كَـ لَلَّذِي، لَلدَّارُ لِلْإِسْلَامِ[2]

وهذا حكم مطلق، وكان ينبغي أن يقيده بما إذا كان اللام متصلا، احترازا من نحو قوله تعالى: ﴿فَمَالِ ٱلَّذِينَ﴾ في سورة المعارج.

***القسم الثاني: ما أغفله الناظم في المورد أو سها عنه:***

تعهد الناظم في مقدمة نظمه بذكر كل ما ذكره شيوخ النقل، فقال: "وكل ما قد ذكروه أذكر"، أي وما ضعفوه لا يذكره، وإن ذكروه.

فنتج عن تعهده أمران:

***الأول***: ذكر كل ما ذكره شيوخ النقل مما هو صحيح.

***الثاني***: عدم ذكر ما ضعفه شيوخ النقل، وإن ذكروه.

أما التعهد الثاني فقد وفى به الناظم، فأعرض عن كثير من الأحكام التي ذكرها شيوخ النقل، ومن ذلك:

---

[1] مورد الظمآن، الأبيات: 376-378، ص 31.

[2] مورد الظمآن، البيت: 126، ص 15.

– لما ذكر الشيخان: الداني وأبي داود: ﴿لِنَنظُرَ كَيۡفَ تَعۡمَلُونَ﴾ بسورة يونس، و﴿لَنَنصُرُ رُسُلَنَا﴾ في سورة المؤمن، الخلاف: بنون أو نونين، ولكنهما ضعفا وجه حذف النون فيهما،لم يذكر الخراز هذين الموضعين في المورد. قال ملا علي القاري: "بل الصحيح أنهما مرسومتان بنونين"، وقال ابن القاضي: "العمل بإثبات النون، ولم يذكر الخلاف في المورد لضعفه"، وردّ الإمام الشاطبي قول من قال: إنهما بنون واحدة[1].

– وأما التعهد الأول فلم يستطع الناظم توفيته، والكمال لله وحده، فقد أغفل الناظم كثيرا من الكلمات لم يذكرها في نظمه مع نقل شيوخ النقل لها، ووقع له رحمه الله بعض السهو في نظمه، وبيان ذلك في الآتي:

سها الناظم عن ذكر اسم: ﴿بَابِلَ﴾ ضمن الأسماء الأعجمية في تعداد الأمثلة.

بقي على الناظم ذكر : ﴿ٱلۡأَوۡلَيَٰنِ﴾ في المائدة بالحذف، لأنه ذكر الخلاف عن أبي داود بالحذف في ألف المثنى في المورد[2]، وقد حكى أبو داود إجماع المصاحف على الحذف[3].

---

[1] ينظر: المقنع، ص 90، 99، ومختصر التبيين، 3/648-650، 4/1076-1077، والوسيلة، ص 161-162، والدرة الصقيلة، ق/36-أ، والهبات السنية، ق/31-أ، وتلخيص الفوائد، ص 29، وبيان الخلاف، ق/41-أ، وسمير الطالبين، ص 68.

[2] مورد الظمآن، البيتين: 117-118، ص 14.

[3] ينظر: مختصر التبيين، 3/462-463.

عزا الخراز الحذف في لفظ: ﴿ٱلْأَعْنَـٰب﴾ لأبي داود في غير الأوَّلَيْن، والأوّلان هما: موضع البقرة: 266، وموضع الأنعام: 99، وليس كذلك، فلم ينص أبو داود على الحذف في الأوَّلَيْن، ولا في الثالث والرابع، إلا في الموضع الثاني من سورة النحل، وهو الموضع الخامس، أي أنه سكت أيضا عن موضع الرعد وموضع النحل الأول[1].

سها الناظم عن لفظ: ﴿ضِعَـٰفاً﴾ للداني في سورة النساء، وسكت عنه أبو داود، والعمل على حذفه[2].

أغفل الناظم ذكر حذف ألف: ﴿وَٰحِدَة﴾ لأبي داود، وقد ذكره أبو داود في كتابه بالحذف قائلا: "حيثما وقع"[3].

أغفل الناظم لفظ: ﴿حَـٰجَجْتُمْ﴾ في سورة آل عمران، وقد ذكره أبو داود بحذف الألف، وقد استدرك هذا الموضع ابن القاضي والرجراجي، وغيرهما.

وقال الرجراجي: "ومن حق الناظم أن يذكره كما ذكره أبو داود، فينبغي أن يزاد هاهنا هذا البيت، وهو قولنا:

وَٱحْذِفْ لَدَى ٱلتنزِيلِ حَـٰجَجْتُمْ وَلَا     تهْمِلْهُ إِذْ هُوَ بِنَصٍّ قَدْ جَلَا[4]

---

[1] ينظر: مورد الظمآن، البيتين: 121-123، ص 14. ومختصر التبيين، 735/3، 768-769، 774.

[2] ينظر: المقنع، ص 11.

[3] ينظر: مختصر التبيين، 390/2-391.

[4] ينظر: مختصر التبيين، 352/2، وتنبيه العطشان، ص 446، وبيان الخلاف، ق/40-أ.

أغفل الناظم حذف ألف: ﴿ٱلۡخَـٰلِقُ﴾ الواقع في سورة الحشر لأبي داود الذي نص في كتابه على حذف ألفه[1].

أغفل الناظم ذكر: ﴿ٱلۡأَدۡبَـٰرَ﴾ الواقع في سورة الأحزاب والحشر لأبي داود، مع أنه نص على الحذف فيهما[2].

ذكر الناظم ثلاثة أوزان بالإثبات مع استثناء لأبي عمرو الداني، وهي فُعلان وفاعل وفعّال، وأغفل الناظم ثلاثة أوزان أخر، ذكرها الداني معها، وهي: فِعلان بكسر الفاء، وفعال مخفف العين، بفتح الفاء وكسرها، وكل واحدة من هذه الأوزان الثلاثة اختص أبو داود بحذف بعض الألفاظ التي على وزنه نحو: ﴿فِرَٰشٗا﴾ و﴿مَتَـٰعٞ﴾ و﴿رِضۡوَٰن﴾ و﴿وِلۡدَٰن﴾، فكان لزاما ذكر هذه الأوزان، ليعلم الاتفاق والمخالفة بين الداني وأبي داود[3].

أغفل الناظم ذكر حذف نون: ﴿تَأۡمَـنَّا﴾ في سورة يوسف، لمن قرأه بالإخفاء – الروم –، وقد قال أبو داود: "﴿مَا لَكَ لَا تَأۡمَـنَّا﴾ بنون واحدة"[4].

أغفل الناظم ذكر حذف ألف: ﴿نَـٰدَيۡنَـٰهُ﴾ في سورة مريم، وحذف الذي في سورة الصافات، وقد نص أبو داود فيهما على الحذف[5].

---

(1) ينظر: مختصر التبيين، 1197/4.

(2) ينظر: مختصر التبيين، 999/4-1000، 1196.

(3) ينظر: مورد الظمآن، البيتين: 217، 254، ص 14، 16، والمقنع، ص 44، ومختصر التبيين، 102/2، 120، 382، 1176/4.

(4) ينظر: مختصر التبيين، 708/3.

(5) ينظر: مختصر التبيين، 834/4، 1040.

أغفل الناظم ذكر كلمتين مقطوعتين على الأصل وهما: ﴿أَن لَّو﴾ في سور ثلاث: الأعراف: **100**، والرعد: **31**، وسبأ: **14**، وكلمة: ﴿ءَالِ يَاسِينَ﴾ بالصافات آية: **130**.

أما الأولى فقد ذكرها أبو داود في كتابه.

وأما الثانية فقد ذكرها الداني في مقنعه[1].

أغفل الناظم ذكر الحذف في: ﴿لِّتُرْبُواْ﴾ في سورة الروم، و﴿ءَاذَوْاْ﴾ في سورة الأحزاب، وقد ذكر ذلك الداني في المقنع، وأبو داود في كتابه[2].

أغفل الناظم ذكر: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ﴾ في سورة الأعراف لأبي داود أنه كتب بياء واحدة، والذي ذكره في كتابه، وأغفله أيضا في سورة المرسلات من اختلاف المصاحف فيه، وقد ذكر الاختلاف أبو داود[3].

أغفل الخراز في مورده ذكر حذف الألف التي قبل ميم: ﴿ٱلْأَيَٰمَىٰ﴾، وقد نص أبو داود على حذفها[4].

أغفل صاحب المورد ذكر ألف: ﴿رُءْيَايَ﴾، وقد قال أبو داود في الأول من سورة يوسف ما نصه: "و﴿رُءْيَايَ﴾ بحذف صورة الهمزة الساكنة، والألف الموجودة في اللفظ بين الياءين"[5]، وقال في الموضع الثاني ما نصه:

---

(1) ينظر: مختصر التبيين، 3/553-554، والمقنع، ص 77.

(2) ينظر: المقنع، ص 27، ومختصر التبيين، 2/83.

(3) ينظر: مختصر التبيين، 3/585 ـ 586، 5/1258.

(4) ينظر: مختصر التبيين، 4/904-905.

(5) ينظر: مختصر التبيين، 3/718.

"و﴿رُءۡيَـٰيَ﴾ بحذف صورة الهمزة، وقد ذكر، وكذا سائر ما فيه من الهجاء مذكور"[1].

أغفل الناظم ذكر اختيار أبي داود حين ذكر الاختلاف في رسم ثلاث كلمات بالياء أو الألف أو بدونهما، وهي: ﴿ءَاتِىٰنِيَ ٱلۡكِتَـٰبَ﴾ بمريم، و﴿ٱجۡتَبَىٰكُمۡ﴾ بالحج، و﴿ٱجۡتَبَىٰهُ﴾ بالنحل، مع أن أبا داود اختار كتب هذه الثلاث بالياء[2].

أغفل الناظم ذكر رسم : ﴿أَرۡبَىٰ﴾ بسورة النحل، مع أن أبا داود ذكر فيه وجهين: الأول: بالياء، والثاني: بالألف والياء معا[3].

أغفل الناظم ذكر: ﴿أَرَىٰنِيَ﴾ معا في سورة يوسف، وقد ذكر أبو داود كتبها في بعض المصاحف بألف، وفي بعضها بغير ألف[4].

أغفل الخراز ذكر رسم: ﴿أَرَىٰ﴾ في سورة النمل، وقد ذكر أبو داود رسمها عن حكم وعطاء: بألف بعد الراء، ورسمها الغازي بالياء على الأصل[5].

أغفل الناظم ذكر: ﴿نَادَىٰنَا﴾ في سورة الصافات، وقد ذكر أبو داود الاختلاف في رسمه بياء بين الدال والنون مكان الألف، والغازي لم يرسمه بألف ولا ياء، ورسمه حكم وعطاء بين الدال والنون[6].

---

[1] ينظر: مختصر التبيين، 731/3.

[2] ينظر: مختصر التبيين، 781/3-783، 831/4.

[3] ينظر: مختصر التبيين، 778/3-779.

[4] ينظر: مختصر التبيين، 495/3.

[5] ينظر: مختصر التبيين، 944/4.

[6] ينظر: مختصر التبيين، 1038/4.

أغفل الناظم ذكر الخلاف في: ﴿اَخۡطَأۡنَا﴾ في سورة البقرة، وقد ذكر أبو داود الخلاف في الهمز: يرسم بألف ثابتة صورة للهمزة الساكنة، ورسم بغير ألف[1].

أغفل الإمام الخراز ذكر الخلاف في: ﴿يَنشَؤُاْ﴾ بسورة الزخرف عن الشاطبي، وقد قال في العقيلة: "وفي ينبأ الإنسان الخلاف ومن ينشأ"[2].

في باب الهمز ذكر الناظم كلمة همزتها مكسورة مما قياسها أن تصور ياء، وهي: (ءابائهم)، ولم ترد في القرآن، وهو سهو، ولعل الناظم اتبع تمثيل أبي داود في سورة الفاتحة، فوقع بصره على ﴿مِنَ ـابَآئِهِمۡ﴾ دون تمحيص فنقلها: (من أبنائهم)[3].

***القسم الثالث: الاستثناء في مسائل السكوت:***

سميت هذا القسم من أقسام ما يلاحظ على مورد الظمآن بمسائل السكوت، وذلك أن أبا داود سكت عن بعض المسائل في الحذف غفلة عنها، وسهوا ونسيانا، مع ذكره لمثيلاتها بالحذف، فاستثناها الخراز له، وعدّها هو، وكثير من شروح المورد مثبتة الألف، وهذا من الخطأ البيّن، وبيان ذلك كالآتي:

***أولا***: أبو داود ليس من منهجه أن ينص على حذف حرف، ويسكت عن نظيره.

---

[1] ينظر: مختصر التبيين، 2/323-324.

[2] ينظر: العقيلة، البيت: 218، ص 148.

[3] ينظر: مختصر التبيين، 2/50.

ولما ذكر الغازي بن قيس حذف ألف: ﴿وَٱلۡإِبۡكَٰرِ﴾ في سورة آل عمران، وسكت عن موضع غافر، قال أبو داود: "وأحسبه اكتفى بذكر هذا عن ذلك"[1].

ولما نص نافع بن أبي نعيم على حذف حرف دون نظيره قال أبو داود: "وروينا عن نافع في قوله تعالى في المائدة: ﴿بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾ بغير ألف وأحسبه اكتفى بذكر ذلك هناك عن هذا"[2]، ويعني بذلك قوله تعالى في سورة غافر: ﴿بِبَٰلِغِيهِۚ﴾.

***ثانيا***: مما يدل على أن أبا داود سكت عن الكلمات التي استثناها له الخراز نسيانا: أنه لما سكت عن حذف ألف: ﴿غُلَٰمٌ﴾ في موضعه الأول الذي في آل عمران قال في خمسه الذي جاء فيه: "وهجاؤه مذكور"[3]، وهجاؤه في الحقيقة لم يتقدم، لأن هذا الموضع هو أول مواضعه، وكلمة: "مذكور" يشير بها للحذف، ولما ذكر موضعي سورة مريم قال: "بحذف الألف، وقد تقدم ذكره"[4]، مما يعني أنه أراد موضع آل عمران.

وسيأتي الكلام على هذا الموضع.

لذلك من الخطأ استثناء الكلمات التي سكت عنها أبو داود، بل إن ذلك نسيانا منه رحمه الله تعالى.

---

(1) مختصر التبيين، 344/2.

(2) مختصر التبيين، 1077/4.

(3) مختصر التبيين، 343/2.

(4) مختصر التبيين، 826/4.

والكلمات التي استثناها الخراز لأبي داود، ونعدها من الخطأ، والتي انبنى عليها الخطأ في رسم بعض المصاحف بيانها في الآتي:

1 - قال الخراز:

1- ............................................ وَلَفْظُ إِحْسَـٰنٍ أَتَى فِي الْمُنْصِفِ

2- مَعَ شَعَائِرِ وَجَاءَ حَذْفُ ذَيْن في نَصِّ تَنْزِيلِ بِغَيْرِ ٱلْأَوَّلَيْن[1]

فأخبر عن صاحب المنصف أنه حذف ألف: ﴿إِحْسَـٰن﴾ و ﴿شَعَـٰٓئِرِ﴾ حيث وقعا، وأن أبا داود حذف ما عدا الأوّلين.

وكان حقه ألا يستثني لأبي داود الأوّلَين.

أما لفظ: ﴿إِحْسَـٰن﴾ فقد سكت أبو داود عن الأول، وذكر الموضع الثاني والثالث بالحذف، وسكت عن الذين في النساء، وذكر موضع النحل بالحذف.

وأما ﴿شَعَـٰٓئِرِ﴾ فقد سكت أبو داود أيضا عن الأول، وذكر الذي في المائدة، والأول في الحج، وسكت عن الثاني فيها.

فما كان ينبغي له أن يستثنى من هذين اللفظين الأولين، لأن أبا داود ما كان يحب التفريق بين النظائر، حتى أدى ذلك إلى القول بإثبات الأوّلين من هذين الموضعين كابن آجطا والنزوالي والرجراجي، وشهره المجاصي[2].

2 - 15 لما ذكر الناظم أن أبا داود نقل حذف الألف المصاحبة للام في عدة كلمات، وأنه تتبع مواضعه كلمة كلمة، استثنى منها ثلاثة عشر لفظا لم

---

[1] مورد الظمآن، البيتين: 106-107، ص 13.

[2] ينظر: مختصر التبيين، 2/244-245، 286-287، 344، 3/432، 4/875-876، 1077، والتبيان، ق/244-أ، ومجموع البيان، ق/28-أ، وشرح المجاصي، ق/88، وتنبيه العطشان، ص 342.

يتعرض لها أبو داود بحذف ولا إثبات، من البيت: 138-141[1]، والكلمات هي:

﴿قُلِ إِصْلَـٰحٌ﴾، ﴿ظَلَّـٰمٍ﴾، ﴿تِلَـٰوَتِهِۦٓ﴾، ﴿سُبُلَ ٱلسَّلَـٰمِ﴾، الأول من لفظ: ﴿غُلَـٰمٌ﴾، ﴿كُلَّ حَلَّـٰفٍ﴾، ﴿غِلَـٰظٌ﴾، ﴿لَـٰهِيَةً﴾، ﴿ٱلتَّلَـٰقِ﴾، ﴿عَلَـٰنِيَةً﴾، ﴿فُلَـٰنًا﴾، ﴿لَـٰٓبِثِينَ﴾، ﴿لَـٰزِب﴾.

وسأتكلم بشيء من التفصيل على هذه الكلمات، وأثر الخطأ الناجم عن الاستثناء من الخراز على المصاحف، وبالأخص مصاحف المشارقة.

أما ﴿قُلِ إِصْلَـٰحٌ﴾، ففي سورة البقرة: ﴿قُلِ إِصْلَـٰحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ﴾ [البقرة: 220].

وقد سها أبو داود عن هذا الموضع بدليل قوله في الموضع الثاني: "وقد ذكر"، أي بالحذف، يريد السابق لهذا الموضع، ولا يحق للخراز أن يستثنيه له، وذلك تقليلا للخلاف وحملا على النظائر، ولا كذلك شراح المورد حين عدوا هذا الموضع ثابتا أو بالتخيير، وعلى الإثبات جرى عمل المشارقة، ولا يحق لهم ذلك، خاصة وأن البلنسي في منصفه أطلق الحذف ونسبه للمصحف الإمام، وعلى الصواب بالحذف جرى عمل المغاربة[2].

وأما أولى ﴿ظَلَّـٰمٍ﴾ ففي سورة آل عمران: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾.

---

(1) ينظر: مورد الظمآن، ص 15.

(2) ينظر: التبيان، ق/252-أ، وتنبيه العطشان، ص 393، ومجموع البيان، ق/35-أ، وشرح المجاصي، ق/91-أ، ودليل الحيران، ص88، وسمير الطالبين، ص 58.

والكلام نفسه يقال في هذه الكلمة، وجرى العمل عند المشارقة على الإثبات في هذا الموضع، وجرى عمل المغاربة على الحذف، وهو الصواب[1].

وأما ﴿تِلَٰوَتِهِۦٓ﴾، ففي سورة البقرة: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَتۡلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ﴾.

وقد جرى العمل عند المشارقة على الإثبات في هذا الموضع لسكوت أبي داود، وجرى عمل المغاربة على الحذف، وهو الصواب[2].

وأما ﴿سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾، ففي سورة العقود: ﴿مَنِ ٱتَّبَعَ رِضۡوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾.

وكيف يصح للخراز الاستثناء هنا، وقد حكى اللبيب، إجماع المصاحف على حذف ألفه، بل حكى الإجماع كذلك الداني والشاطبي والجعبري والسخاوي، وكيف يحق لابن آجطا والرجراجي أن يحكما فيه لأبي داود بالثبوت، وكيف يحق كذلك للنزوالي والمجاصي أن يخيرا فيه كما خيّر الناظم، والصواب الحذف للإجماع. قال محمد علي خلف الحسيني شيخ القراء والمقارئ المصرية سابقا: "فلا التفات إلى ما ذكره فيه بعضهم من الخلاف عن المورد"[3].

---

[1] ينظر: ينظر: التبيان، ق/252-أ، وتنبيه العطشان، ص 393، ومجموع البيان، ق/35-أ، وشرح المجاصي، ق/91-أ، ودليل الحيران، ص88، وسمير الطالبين، ص 58.

[2] ينظر: ينظر: التبيان، ق/252-أ، وتنبيه العطشان، ص 393، ومجموع البيان، ق/35-أ، وشرح المجاصي، ق/91-أ، ودليل الحيران، ص88، وسمير الطالبين، ص 59، وسفير العالمين، 202/1.

[3] ينظر: المقنع، ص 11، 17، والوسيلة، ص 123، 263-266، والجميلة، ق/94، والدرة الصقيلة، ق/55-أ، والتبيان، ق/252-أ، وتنبيه العطشان، ص 393، 397، ومجموع البيان، ق/35-أ، وشرح المجاصي، ق/91-أ، وسمير الطالبين، ص 57 الحاشية رقم 1.

وأما الأول من لفظ: ﴿غُلَـٰمٌ﴾، ففي آل عمران: ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِى غُلَـٰمٌ﴾.

فقد حكى النائطي الإجماع على حذفه فقال: "أجمع أرباب الرسم على حذف الألف بعد اللام منه في القرآن للاختصار حيثما وقع وكيف ما وقع".

وحكى حذفه الداني وابن القاضي والسيوطي، فكيف يحق للخراز استثناؤه، وأبو داود قد نص على حذف نظائره، بل قال في خُمْسه: "وهجاؤه مذكور"، ولم يتقدم له ظنا منه أنه قد تقدم وهو لم يذكر إلا الحذف، وقال في موضع مريم: "تقدم ذكره كله"، و قد نص بعض شراح المورد على الإثبات وحكى بعضهم التخيير، وعلى الإثبات جرى بعض المشارقة.

قال الشيخ الضباع: "فجرى العمل على إثباته"، وبالحذف في الجميع جرى عمل المغاربة ***وهو الصواب***، تقليلا للخلاف، وحملا لأبي داود على النظائر، وإتباعا للشيوخ الذين حكوا حذفه"[1].

وأما ﴿كُلَّ حَلَّـٰفٍ﴾، ففي سورة نون: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّـٰفٍ﴾.

وقد جرى عمل المشارقة على إثباته لسكوت أبي داود، وجرى عمل المغاربة على حذفه، وهو الصواب[2].

---

(1) ينظر: مختصر التبيين، 343/2، 711/3، 826/4، والمقنع، ص، 17، والتبيان، ق/252-أ، وتنبيه العطشان، ص 393، 394، ومجموع البيان، ق/35-أ، وشرح المجاصي، ق/91-أ، والإتقان، 213/2، ونثر المرجان، 25/1، 420، ودليل الحيران، ص 88، وبيان الخلاف، ق/40-أ، وسمير الطالبين، ص 58، وسفير العالمين، 198/1.

(2) ينظر: دليل الحيران، ص 88، وسمير الطالبين، ص 59.

وأما ﴿غِلَـٰظٌ﴾، ففي سورة التحريم: ﴿عَلَيْهَا مَلَـٰٓئِكَةٌ غِلَـٰظٌ شِدَادٌ﴾.

وجرى عمل المشارقة على إثباته لسكوت أبي داود، وجرى عمل المغاربة على حذفه، وهو الصواب[1].

وأما ﴿لَـٰهِيَةً﴾، ففي سورة الأنبياء: ﴿لَـٰهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾.

وجرى عمل المشارقة على إثباته لسكوت أبي داود، وجرى عمل المغاربة على حذفه، وهو الصواب[2].

وأما ﴿ٱلتَّلَـٰقِ﴾، ففي سورة غافر: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَـٰقِ﴾.

استثناه الناظم لأبي داود، واستثناه أيضا في البيت: **145** للداني، والصواب عدم الاستثناء، لأن الداني حين ذكر بعض أفراد مادة: (الملاقاة)، قال: "حيث وقع"، وقد جرى عمل المشارقة على إثباته لسكوت أبي داود، وجرى عمل المغاربة على حذفه إتباعا للمنصف، وهو الصواب[3].

وأما ﴿عَلَـٰنِيَةً﴾، ففي سورة البقرة: ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَـٰنِيَةً﴾.

وجرى عمل المشارقة بالإثبات في جميعه لسكوت أبي داود، وجرى عمل المغاربة بالحذف في جميعه لنص المنصف[4].

---

(1) ينظر: دليل الحيران، ص 88، وسمير الطالبين، ص 59.

(2) ينظر: دليل الحيران، ص 88، وسمير الطالبين، ص 59.

(3) ينظر: المقنع، ص 18، وتنبيه العطشان، ص 401، والتبيان، ق/253، ودليل الحيران، ص 88، وسمير الطالبين، ص 59.

(4) ينظر: دليل الحيران، ص 88، وسمير الطالبين، ص 59.

وأما ﴿فُلَـٰناً﴾، ففي سورة الفرقان: ﴿لَيۡتَنِى لَمۡ أَتَّخِذۡ فُلَـٰناً خَلِيلاً﴾.

وقد جرى عمل المشارقة على إثباته لسكوت أبي داود، وجرى عمل المغاربة على حذفه، وهو الصواب[1].

وأما ﴿لَـٰٓئِمٍ﴾، ففي سورة العقود: ﴿وَلَا يَخَافُونَ لَوۡمَةَ لَـٰٓئِمٍ﴾.

جرى عمل المشارقة على إثباته لسكوت أبي داود، وجرى عمل المغاربة على حذفه، وهو الصواب[2].

وأما ﴿لَّـٰزِبٍ﴾، ففي سورة الصافات: ﴿إِنَّا خَلَقۡنَـٰهُم مِّن طِينٍ لَّـٰزِبٍ﴾.

جرى عمل المشارقة على إثباته لسكوت أبي داود، وجرى عمل المغاربة على حذفه، وهو الصواب[3].

16 – استثنى الخراز كلمة: ﴿طَـٰٓئِرُكُم﴾ في سورة ياسين للشيخين، والذي يظهر أنه بالحذف للإمام الداني، لأن الإمام الداني قال في المقنع حين ذكر أول مواضعه: "حيث وقع"[4].

17 – استثنى الناظم حذف ألف: ﴿أَعۡنَـٰقِهِمۡ﴾ في سورة الرعد [5] لأبي داود، وقد سكت أبو داود عن موضع الرعد هذا، فقال باستثنائه أيضا شراح المورد، والسكوت ليس حكما فضلا عن أن يكون إثباتا، والصواب أن يحذف لنص المنصف الذي هو نظم التنزيل، وهو تلميذ مؤلفه، وهو الذي وقع

---

(1) ينظر: دليل الحيران، ص 88، وسمير الطالبين، ص 59.

(2) ينظر: دليل الحيران، ص 88، وسمير الطالبين، ص 59.

(3) ينظر: دليل الحيران، ص 88، وسمير الطالبين، ص 59.

(4) ينظر: المقنع، ص 10، ومورد الظمآن، البيت: 170، ص 17.

عليه العمل عند أهل المغرب، بعكس ما عليه المشارقة[1].

**18** – استثنى حذف ألف ﴿مِهَـٰداً﴾ بسورة طه لأبي داود، مع أن أبا داود ذكر نظائره بالحذف[2].

هذه جملة من الأخطاء التي وقعت في هذا النظم الماتع، والتي لا تنقص من شأنه شيئا، والقبول الذي لقيه مورد الظمآن لم يحظ به متن آخر، ودليل ذلك النشاط العلمي الذي قام حوله، فرحم الله الناظم رحمة واسعة وجزاه الله عن الإسلام والقرآن والمسلمين خيرا.

---

(1) ينظر: التبيان، ق/264-ب، وتنبيه العطشان، ص 469-470، ومجموع البيان، ق/46-ب، ودليل الحيران، ص 112، وسمير الطالبين، ص 60، ومورد الظمآن، ص 19.

(2) ينظر: مختصر التبيين، 4/1097-1098، 5/1260، ومورد الظمآن، ص 22.



## الباب الثالث : التعريف بفتح المنان

ويتضمن فصلين:

### الفصل الأول : دراسة وصفية لفتح المنان

### الفصل الثاني : دراسة تحليلية نقدية لفتح المنان

## الفصل الأول: دراسة وصفية لفتح المنان:

ويتضمن ثلاثة مباحث:

**المبحث الأول: اسمه وتوثيق نسبته لمؤلفه وسبب تأليفه وزمنه**

**المبحث الثاني: مصادره وموقفه منها**

**المبحث الثالث: مسلكه في كتابه ومصطلحاته**

**المبحث الأول:** اسمه وتوثيق نسبته لمؤلفه وسبب تأليفه وزمنه

فتح المنان كتاب كبير القدر، كثير الفائدة، فما اسمه الكامل وما سبب تأليفه ومتى أُلِّف ؟ كل هذا وغيره من الأسئلة، نعرفه في المطلبين الآتيين:

**المطلب الأول: اسمه وتوثيق نسبته لمؤلفه**

**اسمه: فتح المنان المروي بمورد الظمآن**، سماه به مؤلفه في مقدمة كتابه، وسماه به البغدادي في هدية العارفين[1].

وقال في التقاط الدرر: فتح المنان على مورد الظمآن[2].

وقال كحالة: فتح المنان المروي بمورد الظمآن في رسم القرآن[3].

وقال المخللاتي والزركلي: فتح المنان بشرح – في شرح – مورد الظمآن[4].

وسماه في السلوة: فتح المنان[5].

وقال في صفوة من انتشر، وطبقات الحضيكي: شرح مورد الظمآن[6].

وقال في شجرة النور: شرح مورد الظمآن في علم رسم القرآن[7].

وورد اسمه في بعض النسخ المخطوطة بـ:

---

(1) ينظر: فتح المنان، ص 278، 1168، وهدية العارفين، 636/1.

(2) التقاط الدرر، 91/1.

(3) معجم المؤلفين، 331/2.

(4) إرشاد القراء، 106/1، والأعلام، 175/4.

(5) سلوة الأنفاس، 311/2.

(6) صفوة من انتشر، ص124، وطبقات الحضيكي، 513/2.

(7) شجرة النور، ص 300.

فتح المنان على النظم المسمى بمورد الظمآن، كما في نسخة المكتبة العبدلية بتونس.

فتح المنان في علم رسم القرآن، كما في نسخة أخرى من المكتبة نفسها[1].

**توثيق نسبته لمؤلفه**: اتفقت كتب التراجم التي ترجمت له في نسبة هذا الشرح له.

إذ نسبه إليه: القادري[2]، والكتاني[3]، واليفرني[4]، والحضيكي[5]، ومخلوف[6]، والمخللاتي[7]، وكنون[8]، والزركلي[9]، وكحالة[10]، وغيرهم.

تصريح المؤلف نفسه في مقدمة الشرح على اسم كتابه واسمه هو - أي ابن عاشر -، وورود في النسخ المخطوطة على كثرتها، وكذلك في فهارس المكتبات[11] مما يزيد في توثيق اسمه ونسبته لمؤلفه.

---

(1) ينظر: الفهرس الشامل، رسم المصاحف، ص 78.

(2) في كتابيه: نشر المثاني، 285/1، والتقاط الدرر، 91/1.

(3) سلوة الأنفاس، 311/2.

(4) صفومن من انتشر، ص124.

(5) طبقات الحضيكي، 513/2.

(6) شجرة النور، ص 300.

(7) إرشاد القراء، 106/1.

(8) النبوغ المغربي، 249/1.

(9) الأعلام، 175/4.

(10) معجم المؤلفين، 331/2.

(11) ينظر: الفهرس الشامل، رسم المصاحف، ص 78-82.

- الحواشي والاختصارات التي قامت حوله، والنقل عنه في كتب الرسم قديما وحديثا، وسيأتي الكلام عليها.

**المطلب الثاني: سبب تأليفه وزمنه**

**سبب تأليفه**: لم يصرح المؤلف في مقدمة كتابه سبب تأليفه لهذا الشرح كما هي عادة كثير من المؤلفين، كأن يكون وقع جوابا لسؤال وجه إليه أو غير ذلك من الأسباب.

ومن خلال عبارات المؤلف في مقدمة كتابه من جهة، ومن خلال عدم رضاه عن كثير من الآراء والأحكام من الشروح التي سبقته من جهة أخرى، يبدوا أن السبب في تأليفه كتابه: أن بعض الشروح التي سبقته بين شرح مختصر اختصارا مخلا بالمقصود كشرح المجاصي والنزوالي وبين مطول فيه كثير من الحشو بما لا علاقة له بالرسم أو بما لا فائدة منه كشرح الرجراجي، كل هذا أدى بالناظم إلى تأليف كتابٍ يوفي النظم حقه، ويعطي الناظم مكانته، شارحا لهذا المورد بما لا يترك مجالا لناقد، ويكون كتابا بارزا مرجعا لكل من جاء بعده.

وإن شغف ابن عاشر بهذا العلم خاصة، ورغبته في تأليف كتاب يحوي جميع ما حصّل من شيوخه، وما فتح الله عليه من تحقيقات لم تتيسر لغيره - بفضل من الله ونعمة -، مع سعيه المتواصل في إقراء العلم ونشره، ورجاء المثوبة من الله، ونفع الناس، كل تلك أسباب كانت وراء تصنيف هذا السفر الذي لم يؤلف قبله ولا بعده.

**زمن تأليفه:** لم أجد أي إشارة لتحديد بداية تأليفه هذا الكتاب، والذي يعلم فقط هو زمن الانتهاء منه، والذي كان سنة: 1028هـ، وهذا ما ورد في آخر النسخة المخطوطة الموجودة في مكتبة الحرم المدني، بالمدينة النبوية، حيث ورد في آخرها: "وقد كمل تخريجه من المبيضة أواخر شوال الذي من عام ثمان وعشرين على يد مؤلفه عبد الواحد بن أحمد بن علي بن عاشر الأنصاري غفر الله له ولوالديه آمين وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد العربي وعلى آله وصحبه وسلم تسليما[1].

(1) فتح المنان، نسخة مكتبة الحرم المدني، ق/125-أ.

**المبحث الثاني: مصادره وموقفه منها**

يتناول هذا المبحث المصادر التي اعتمد عليها ابن عاشر في كتابه، وموقفه منها، وكيف تعامل معها، وبيان ذلك في المطلبين الآتيين:

**المطلب الأول: مصادره**

تنوعت مصادر فتح المنان بين مصادر سماعية تلقى ذلك عن شيوخه، وبين كتب نقل عنها، وبين كتب وأشعار للمؤلف استدل بها في كتابه، وبيان هذه المصادر في الآتي:

**أولاً: مصادره السماعية:** مصدر التلقي والمشافهة من المصادر الهامة خاصة في علم القراءات القرآنية والرسم القرآني، وقد ورد في ترجمة الإمام ابن عاشر أنه قرأ القرآن على الشيخ أحمد بن عثمان اللمطي، وأخذ القراءات السبع على الأستاذ المحقق أحمد الكفيف أبي العباس، وعن الشيخ محمد الشريف المرّي التلمساني.

بل إنه رحمه الله أخذ كل العلوم مشافهة نحوا وتفسيرا وفقها وحديثا، كما هي العادة في تلك الأزمان أن يجثو الطالب بالركب عند شيخه، لذلك كان لهذه المشافهة من ابن عاشر في تلقي العلم من علماء عصره الأثر البالغ في شرحه.

والمؤلّف رحمه الله تعالى أورد بعض السماعات من شيوخه، ومنها:

- قال في التنبيه الثاني في شرحه للبيتين: 193-194، "ولم أستحضر لهذا القيد من كلام الناظم نظيرا، ولكن هكذا تلقيناه من الشيوخ، أعني أن: ﴿صَاحِبُهُمَا﴾ غير مندرج في ﴿صَـٰحِب﴾ المنصف.

- لما ذكر ابن عاشر وجه الإخفاء الذي هو اختلاس الحركة في: ﴿تَأۡمَنَّا﴾ في سورة يوسف، قال رحمه الله تعالى: "وبهذا الوجه فقط أخذ علينا شيخنا المحقق الأستاذ: أبو العباس أحمد بن الشيخ الصالح الأستاذ سيدي عثمان اللمطي رحمه الله، وبه وبالإدغام الخالص مع الإشمام قبل النطق بالنون المفتوحة أخذ علينا غيره من الشيوخ"(1).

- ذكر أبو داود ﴿رُءۡيَايَ﴾ الأول في سورة يوسف بحذف صورة الهمزة وحذف الألف، وذكر ﴿رُءۡيَايَ﴾ الثاني بحذف صورة الهمزة، فخص بعضهم حذف الألف بالموضع الأول فتعقب ذلك ابن عاشر قائلا: "وعلى المساواة أنشدني شيخي الأستاذ أبو العباس أحمد بن عثمان اللمطي رحمهما الله بيتا لا أدري له أم لغيره يتضمن بعض مغفلات الناظم، وهو:

حَاجَجتم الأيامىٰ نَلدينَّه من واحدة رءيَاي بالحذف قمن

وحكى عن شيخه القصار معلومة عن كتاب التبيين لأبي داود فقال: "وأخبرني الشيخ الفقيه الخطيب: أبو عبد الله محمد بن قاسم القصار، أن كتاب التبيين لم يدخل هذه العدوة، ولم أتحقق أن اختصار التنزيل من صنعه"(2).

**ثانيا: مصادره المكتوبة:** زخر فتح المنان بجملة من الكتب، وعدد من المؤلفين الذين تكررت أسماؤهم في ثنايا هذا الكتاب، ولم يقتصر الأمر على

(1) فتح المنان، ص 905.

(2) فتح المنان، ص 480.

أصحاب كتب الرسم، ولا كتب الضبط، بل شمل كثيرا من الكتب والمصنفات من شتى العلوم: كالقراءات السبع، وعلوم القرآن، وكتب التفسير والوقف والابتداء، وكتب الحديث والتراجم، وغير ذلك، ولكن النصيب الأوفر كان لكتابين من كتب الفن وهما: المقنع للداني، والتنزيل لأبي داود، فلا تكاد تخلو من ذكرهما صفحة من صفحات الكتاب، وسأصنف هذه المصادر على حسب الفن الذي وردت فيه:

**أولا: مصادره في علم الرسم القرآني:**

يأتي على رأس هذه المصادر، كتب الرسم القرآني، باعتبار أن الكتاب مؤلف في هذا الفن، ويتصدر القائمة كتابان كبيران، للإمامين الجليلين الداني، وأبي داود، وقد كان لهما النصيب الأوفر، مع جملة أخرى من المصادر الهامة التي احتفى بها ابن عاشر ونقل عنها، وبيانها فيما يأتي:

1- **كتاب التنزيل**، أو **مختصر التبيين لهجاء التنزيل**: هما عنوانان لكتاب واحد حسبما بينتُه في مصادر مورد الظمآن، وهذا الكتاب من أهمّ كتب أبي داود، وقد تردّد ذكره كثيرا في شرح ابن عاشر، بل لا يكاد يحصى عدد النقول عنه، ولا عجب، فإنّ هذا الكتاب هو مُعْتَمَدُ رسم المصاحف في الدنيا بأسرها، ومن أمثلة ما نقله عنه:

قوله في بيان حذف الألف من كلمة: ﴿ذَٰلِكَ﴾ قال في صدر البقرة من التنزيل: "وكتبوا ﴿ذَٰلِكَ﴾ بغير ألف بين الذال واللام، حيث ما وقع"[1].

---

(1) فتح المنان، ص 485، وينظر: مختصر التبيين 61/2.

- وقوله عند ذكره لـ: ﴿جِاْيٓءَ﴾، واختلاف المصاحف فيها: "قال أبو داود في أول البقرة: "واختلف في ﴿جِاْيٓءَ﴾ في الزمر، والفجر، فكتبتا في بعض المصاحف بألف بين الجيم والياء، وفي بعضها بغير ألف"[1].

ولم يلتزم ابن عاشر ذكر عبارة التنزيل بنصّها في كلّ المواضع، بل اقتصر في بعضها، - وهو قليل - على مجرّد المعنى، خاصّة إذا كان النقل مطولا.

واعتمد ابن عاشر على عدة نسخ من التنزيل، ولم يعتمد على نسخة واحدة فقط، مما يدل على الدقة التي كان يتميز بها ويتحراها.

وإن كان ابن عاشر لم تكتحل عيناه بالنظر في أصل هذا الكتاب وهو كتاب التبيين، وحكى عن شيخه القصّار أنه لم يدخل عدوتهم أي المغرب الأقصى عموما وفاس خصوصا، إلا أنه لم يفوّت فرصة النقل عنه، وذلك بنقله عن كتابين: الأول منهما موجود، ولا يزال مخطوطا، والثاني منهما مفقود.

أما الموجود المخطوط فهو: كتاب الدرة الصقيلة للإمام اللبيب التونسي.

وأما الثاني: فهو كتاب التبيان لأبي إسحاق التجيبي، الذي كان ينقل كثيرا عن كتاب التبيين. وسيأتي بيان بعض النقولات من كتاب التبيين عند ذكر الكتابين.

2- **كتاب المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار**: للإمام أبي عمرو عثمان ابن سعيد الداني.

---

(1) فتح المنان، ص 1274، وينظر: مختصر التبيين، 93/2.

ويأتي الكتاب في المرتبة الثانية من ناحية النقل عنه، بل إن ابن عاشر لما ضمّن كتابه فتح المنان أرجوزته الإعلان، وشرَحها، لم ينقل في التدليل لها إلا من المقنع للداني، وذلك لمكانة كتاب المقنع عند ابن عاشر.

ومن أمثلة نقله عن هذا الكتاب:

- قوله عند ذكره حذف إحدى الواوين: "قال أبو عمرو في المقنع: وكذلك حذفت إحدى الواوين من الرسم اجتزاء بأحدهما، إذا كانت الثانية علامة للجمع أو دخلت للبناء.

فالتي للجمع نحو قوله: ﴿وَلَا تَلْوُۥنَ عَلَىٰٓ أَحَدٍ﴾ [آل عمران: 153]، و﴿لَايَسْتَوُۥنَ﴾ و﴿ٱلْغَاوُۥنَ﴾ و﴿لِيَسُـٓـُٔواْ وُجُوهَكُمْ﴾ [الإسراء: 7]، و﴿فَٱدْرَءُواْ عَنَ اَنفُسِكُمُ ٱلْمَوْتَ﴾ [آل عمران: 168]، و﴿فَأْوُۥٓاْ إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾ [الكهف: 16]، وشبهه.

وكذلك: ﴿يَدْرَءُونَ﴾، ﴿وَلَا يَطَـُٔونَ﴾ [التوبة: 120]، و﴿بَدَءُوكُمُوٓ﴾ [التوبة: 13]، و﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: 14]، و﴿مُتَّـكِـُٔونَ﴾ [يس: 56]، و﴿فَمَالِـُٔونَ﴾ [الصافات: 66]، و﴿أَنۢبِـُٔونِى﴾ [البقرة: 31] و﴿لِيُطْفِـُٔواْ﴾ [الصف: 8]، و﴿لِّيُوَاطِـُٔواْ﴾ [التوبة: 37]، ﴿وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ﴾ [يونس: 53]، وشبهه مما قبل واو الجمع فيه همزة قبلها فتحة، أو كسرة.

وأما التي للبناء فنحو قوله: ﴿مَا وُۥرِیَ﴾ و﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ و﴿يَـُٔوساً﴾ و﴿دَاوُۥدُ﴾ وشبهه[1].

---

(1) فتح المنان، ص 1118، وينظر: المقنع، ص 36.

3- **عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد:** لأبي القاسم الشاطبي، وقد نقل عنه نصوصا كثيرة[1].

4- **جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد:** لبرهان الدين إبراهيم ابن عمر الجعبري.

وهو من أهم شروح العقيلة، اعتمده ابن عاشر في شرحه ونقل عنه كثيرا، لأن مؤلف الجميلة كان من المحققين[2].

وكتاب الجميلة مخطوط، ولي منه نسختان مصوّرتان[3].

5- **الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة:** لأبي بكر اللبيب التونسي.

وهو من أهم الشروح أيضا، وهو من المحققين الذين قصد ابن عاشر النقل عنهم لأمرين:

**الأول**: أن صاحبه من المحققين في هذا الفن، لذا كان ينقل عنه بعض التنبيهات الهامة، ومثال ذلك قوله: "قال اللبيب عند قول الشاطبي:

واحذفهما بعدُ في ادارأتم ومَسَا     كينَ هنا ومعا يخادعون جَرَى[4]

ما نصه: "وقد أغفل الشاطبي موضعين في سورة النساء لم يذكرهما في القصيدة وهما قوله تعالى: ﴿يُخَـٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَـٰدِعُهُمْ﴾ .

وقد ذكر أبو عمرو الاتفاق أنهما محذوفتان[5].

---

(1) ينظر: فتح المنان، ص 1197، 1277، 1322.

(2) ينظر: فتح المنان، ص 1197، 1224، 1250.

(3) وسمعت أنه حقق في رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

(4) العقيلة ص 125، وينظر: الوسيلة، ص 96-97.

(5) ينظر: المقنع، ص 84.

وقد زدت بيتا أذكر فيه: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمۡ﴾ الذين في سورة النساء، وهو هذا:

يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمۡ فاحذفهما فهما في مقنع ذكرا

انتهى"(1).

**الثاني**: إطلاعه على كتب لم يطلع عليها ابن عاشر، ومن أمثلة ذلك كتاب التبيين لأبي داود سليمان بن نجاح، وكتاب الطلمنكي، وأمثلة ذلك:

أ- قوله: "وقد نقل اللبيب، عن الطلمنكي: أنه قال: "كل ما في كتاب الله تعالى من ذكر ﴿ٱلرِّيَاحَ﴾ فإنه يكتب بغير ألف إلا الذي في أول الروم، وهو قوله تعالى: ﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرۡسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٖ﴾ ، فإنه يكتبها بالألف، لاجتماع القرّاء عليه بالجمع"(2).

ب-قوله: "وقال اللبيب ما نصه: "قال أبو داود في التبيين: ﴿تُكَذِّبَانِ﴾ حيث وقعت هذه الكلمة بغير ألف، كذا رسمه الغازي بن قيس في كتابه"(3).

والكتاب مخطوط، ولي منه صورة.

**6- المنصف: للبلنسي.**

وقد مر معنا وصف هذا الكتاب، وهو من مصادر الخراز في مورده، والكتاب مفقود اليوم إلا بعض النصوص التي حفظت لنا عن طريق بعض الشروح على المورد كابن آجطا والرجراجي وابن عاشر.

(1) فتح المنان، ص 663، وينظر: الدرة الصقيلة 22-ب.

(2) فتح المنان، ص 669، وينظر: الدرة الصقيلة، ق/ 24-ب.

(3) فتح المنان، ص 700، وينظر: الدرة الصقيلة، ق/ 48-ب.

وابن عاشر قد أورد بعضا من هذه النصوص، ومن بينها:

- قال عند كلامه على حذف ألف ﴿كَفَّـٰرَةُ﴾ مطلقا: "وقد أطلق المنصف الحذف فيها كالناظم، فقال: "ومثال ذريـتنا كفـٰـرة"[1].

- وأورد حذف البلنسي لألف ﴿ٱلْجَـٰهِلِيَّةِ﴾ فقال: "كصاحب المنصف حيث قال: والجـٰـهلية كذا فصـٰـله"[2].

7- **التبيان: لأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن علي التجيبي الجزري**.

كتاب في الرسم، وقد يكون ذيل له بالضبط.

قال ابن عاشر في التعليق على قول أبي داود في التنزيل: "وما اجتمع فيه ألفان من جمع المؤنث، وسواء كان بعد الألف حرف مضعف أو همزة، ففيه اختلاف بين المصاحف، ثم قال: "وهو صريح في تخصيص الخلاف بالألف الأول، وعليه اقتصر أبو إسحاق التجيبي، وهو قد اشترط في كتابه جمع ما تضمنته كتب منها مقنع أبي عمرو"[3].

نقل عنه ابن عاشر نصوصا كثيرة، وكان يقول في خاتمة كل ترجمة من تراجم حذف الألفات: "خاتمة أسرد فيها ما انفرد أبو إسحاق التجيبي بحذفه من الألفات في هذه الترجمة من كتابه التبيان"[4]، ثم يذكرها.

---

(1) فتح المنان، ص 807.

(2) فتح المنان، ص 814.

(3) فتح المنان، ص 562.

(4) ينظر: فتح المنان، ص 783، 838.

وقد خص ابن عاشر هذا الكتاب بالنقل عنه، لأن التجيبي نقل من كتب مفقودة لم يطلع عليها، منها كتاب التبيين لأبي داود، ونقل آراء شيخه ابن رضوان في الرسم، وضمنها اختياراته، وأغلبها مما ليس عليه عمل الآن.

ومن أمثلة ما نقل عنه قوله:

"وأما ﴿عِظَامَهُۥ﴾ الذي أثبت ألفه أبو داود ففي القيامة: ﴿أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾ [القيامة: 3].

قال في التنزيل: "بألف ثابتة"[1].

وحكى التجيبي: عن كتاب هجاء المصاحف: أن هذا أيضا بغير ألف"[2].

وكتاب هجاء المصاحف لأبي داود، هو كتاب التبيين.

وكتاب التبيان مفقود الآن.

8– **التبيان في شرح مورد الظمآن: لابن آجطا**، وقد ذكرته في شروح مورد الظمآن، ونقل عنه أبو داود، لأن ابن آجطا هو تلميذ الناظم الخراز، وروى عنه الأرجوزة وسمعها منه مباشرة، وهو أدرى بمقصود شيخه في نظمه، وقد راجع شيخه في كثير من الأبيات فتراجع عن ذلك وأصلحها أو وعد بإصلاحها، وهو أول من شرح المورد، وللشارح الأول مكانة دائما، وإن كان المجاصي هو الأول باعتبار إكمال الشرح كما ذكرت ذلك في التعريف بشرح المجاصي.

---

(1) مختصر التبيين 1244/5.

(2) فتح المنان، ص 713.

وكان ابن عاشر يردّ عليه أحيانا، وكان يعنِّف عليه أحيانا أخرى بعد أن ينقل كلامه دون أن يذكره بالاسم، فكان يصف كلامه مرة بأنه بمعزل عن التحرير[1]، ومرة أخرى بأنه عمل باليد[2].

**9- كتاب المصاحف: لابن أشته.**

نقل عنه نصا في أول من خط، فقال: "الثاني: اختلفت الروايات في أول من خط، فخرَّج ابن أَشْتَه في كتاب المصاحف، بسنده عن كعب الأحبار، قال: "أول من وضع الكتاب العربي، والسُّرْياني، والكتب كلها: آدم صلى الله عليه وسلم، قبل موته بثلاثمائة سنة، كتبها في الطين ثم طبخه، فلما أصاب الأرض الغرق، أصاب كل قوم كتابهم، فكتبوه، فكان إسماعيل بن إبراهيم، أصاب الكتاب العربيّ"[3].

والكتاب مفقود.

**10- الوسيلة إلى كشف العقيلة: لأبي الحسن علم الدين علي بن محمد السخاوي.**

نقل عنه في مواضع، ومن أمثلة ما نقل عنه: قوله في أن الرسم يحتمل أنه رسم على قراءة شاذة كانت مشهورة في الزمان الأول، قال: "قال السخاوي: فيحتمل أن تكون الألف حذفت منه على تلك القراءة، ولعلها كانت مشهورة في ذلك الزمان"[4].

---

(1) فتح المنان، ص 1405.
(2) فتح المنان، ص 619.
(3) فتح المنان، ص 368.
(4) فتح المنان، ص 628، وينظر: الوسيلة ص 107-108.

والكتاب مطبوع بتحقيق: مولاي محمد الإدريسي الطاهري، وطبع بمكتبة الرشد الرياض، ط3سنة: 1426هـ/2005م.

11- **عمدة البيان في رسم أحرف القرآن: للخراز.**

هذا الكتاب منظومة في الرسم، نظمها ابن عاشر قبل نظمه مورد الظمآن.

نقل عنه ابن عاشر جملة من نصوصه وأبياته.

وكان أحيانا يستدل به ليرفع غموضا وإشكالا وقع لبعض شراح المورد في مورد الظمآن، ومن أمثلة ذلك:

أن أبا داود ذكر كلمة ﴿جِهَـٰداً﴾ بحذف الألف في سورة الممتحنة، ولم يذكر ذلك الخراز في المورد، فقال ابن آجطا: "لا أدري هل أغفله الناظم، فلم يره، أو النسخ اختلفت".

قال ابن عاشر: "وقال الناظم في عمدة البيان: " جِهَـٰداً المنصوب مع أصنامكم " وهو يبعد اعتذار الشارح باختلاف النسخ"(1).

والمنظومة منشورة ضمن كتاب قراءة الإمام نافع عند المغاربة للدكتور: عبد الهادي حميتو(2).

12- **شرح العقيلة: للخراز.**

ذكرنا في تآليف الخراز أن له شرحا على العقيلة، وابن عاشر لم يحصل عليه، وقد قال في المقدمة: "ولم يعُدَّ الشارح في جملة تآليف الناظم، شرحَ العقيلة، وقد رأيت لبعض الشيوخ النقلَ عنه، لكن لم أعثر عليه".

---

(1) فتح المنان، ص 690، وينظر: مختصر التبيين، 1198/4، والتبيان، ق/246-أ، وعمدة البيان، 403/2.

(2) قراءة الإمام نافع عند المغاربة، 395/2-413.

وابن عاشر نقل نصا من نصوص هذا الشرح بواسطة، وذلك عند ذكره كلمة: ﴿ٱلْمُنشَـَٔاتُ﴾ بسورة الرحمن، ونقل نصا عن الجميلة للجعبري، ثم قال: "ونحوه للناظم في شرحه للعقلية على نقل بعضهم"[1].

والبعض الذي ذكره ابن عاشر هو المغراوي، له طرر على مورد الظمآن[2].

وابن عاشر كل من تعرض بالنقد لمورد الظمآن يسميه بعضا، حتى ابن آجطا كما ذكرنا عندما نقد المورد سماه بعضا دون أن يسميه، لأن ابن عاشر لا يحب تشهيرا بأحد رحمه الله تعالى.

**13- كتاب الكُتَّاب: لابن درستويه.**

نقل عنه نصا في استعمال كلمة: "بعض" معرّفة[3].

والكتاب مطبوع يتكلم فيه مؤلفه على الرسم القياسي.

**14- طرّة مكتوبة على التنزيل: لم يعلم مُحَشِّيها.**

نقل المؤلف منها نقلا عن كتاب التبيين لأبي داود[4].

**15- شرح المجاصي على مورد الظمآن في الرسم: للمجاصي البكاء.**

وهذا الشرح كما ذكرت من قبل: أول الشروح باعتبار الانتهاء، وقد نقل عنه ابن عاشر نقولات هامة دون ذكر اسمه، فمرة يقول: قال بعض الشيوخ، ومرة يقول بعضهم.

---

(1) فتح المنان، ص 604.

(2) منه نسخة مخطوطة بالخزانة الحسنية رقم: (4497). ينظر تنبيه العطشان، ص 296.

(3) فتح المنان، ص 1185.

(4) فتح المنان، ص 636.

والذي نقله عنه تشهير الإثبات في ثلاث كلمات: ﴿سُبۡحَانَ﴾ وسط الإسراء، و﴿لِّيُوَاطِـُٔواْ﴾ بسورة التوبة، و﴿فَأَذَاقَهَا ٱللَّهُ﴾ بسورة النحل[1].

**16- تنبيه العطشان على مورد الظمآن: لأبي علي حسين بن طلحة الرجراجي.**

نقل عنه ابن عاشر دون أن يسميه أبدا، بل يقول: قال بعضهم، قيل...الخ، وكان يصفه أيضا أنه مقلد، ويقصد تقليده لابن آجطا[2].

وقد رد أغلب إصلاحاته للمورد، وقبِل بعضها وأوردها[3].

**17- مجموع البيان في شرح ألفاظ مورد الظمآن: للنزوالي.**

لم يكثر ابن عاشر النقل عنه، وكان لا يسميه باسمه، وكان أحيانا يردّ عليه بقوله: قيل، أو: ودعوى أنها....ثم يرد عليه[4].

**18- إصلاحات ابن جابر: لابن جابر.**

أورد - وإن كان قليلا - كلامه ليرُدَّ عليه دون أن يذكر اسمه ولا كتابه[5].

**ثانيا: مصادره في علم الضبط القرآني:**

**1- المحكم في نقط المصاحف: للداني.**

اعتمد عليه ابن عاشر لأنه من أهم الكتب المؤلفة في علم الضبط[6].

---

(1) ينظر: فتح المنان، ص772، 923، 924.

(2) ينظر: فتح المنان، ص600، 1487.

(3) ينظر: فتح المنان، ص532، 646، 704.

(4) ينظر: فتح المنان، ص532، 642.

(5) ينظر: فتح المنان، ص 452.

(6) ينظر مثلا فتح المنان، ص369.

والكتاب مطبوع محقق، إلا أنه مطبوع على نسخة واحدة بتر منها مقدار عشر ورقات، مما انعكس سلبا عليّ في عزو أقوال الداني إلى هذا الكتاب، خاصة وأن ابن عاشر نقل من تلك المواضع الناقصة في النسخة المطبوعة.

وأفادني الشيخ شرشال أن تلميذه الكويتي الشيخ خالد الحيص حققه في المغرب، فاتصلت به ووعدني بإرسال نسخة بعد طبعه، وقال لي أنه سيطبع قريبا، ولكن حتى هذه اللحظات الأخيرة التي أكتب فيها هذه الدراسة لم أحصل على شيء، وأسفت لذلك أسفا شديدا، إذ كنت أريد أن لا أقصر في عزوٍ أبدا، ولكن الكمال لله وحده.

والنسخة المطبوعة بتحقيق: الدكتور عزة حسن، طبع بدار الفكر دمشق طبعة ثانية سنة: 1407هـ/1986م.

**2– أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار: لأبي داود سليمان بن نجاح.**

والكتاب في الأصل جعله مؤلفه ذيلا لكتاب مختصر التبيين لهجاء التنزيل، حققه شيخ الرسم في زماننا الشيخ أحمد شرشال، وطبعه مجمع الملك فهد في طبعته الأولى سنة: 1427هـ

من أهم كتب الضبط التي اعتمدها ابن عاشر في شرحه ونقل عنها، بل إنه اعتمد على عدة نسخ، منها نسخة منتسخة من أصل مؤلفها أبي داود[1].

---

(1) ينظر مثلا: فتح المنان، ص 1223، 1243.

**3- ذيل المقنع: للداني.**

هذا الكتاب جعله الداني ذيلا لكتابه المقنع، وطبع معه باسم: كتاب النقط والشكل.

نقل منه الداني بعض النصوص على قلة[1].

**4- الميمونة الفريدة: للإمام أبي عبد الله محمد بن سليمان بن موسى القيسي.**

أرجوزة في أزيد من ألفي بيت. أولها:

الحمـــد لله الذي اصـــطفانا     وذكـــره أورثنـــا وفانـــا

وقد وضعها على النقط والضبط، وتعرض فيها لبعض مسائل الرسم مما له صلة بذلك، وتوسع توسعا كبيرا في إيراد الأقوال وعزو مسائل الخلاف، ومنظومته على قراءات الأئمة السبعة[2].

والكتاب مخطوط منه نسخة بالخزانة الحسنية بالرباط، برقم: 4558، ولم أحصل على نسخة من هذه المنظومة.

**5- مورد الظمآن قسم الضبط: للخراز.**

مورد الظمآن كما هو معلوم قسمان: قسم للرسم، وهو الذي شرحه ابن عاشر وغيره، وقسم للضبط، وهو الذي شرحه عدد من العلماء كالرجراجي في حلة الأعيان، وغيره.

---

(1) ينظر: فتح المنان، ص 460.

(2) ينظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة، 2/488.

واعتمد ابن عاشر على قسم الضبط، فأورد أبياتا منه[1]، وهو مطبوع مع قسم الرسم.

**6- كشف الغمام في ضبط مرسوم الإمام: للحسن بن علي بن أبي بكر المنبّهي الشهير بالشباني.**

شرح على ضبط الخراز من عمدة البيان.

ينقل عن المحكم وأصول الضبط وذيل المقنع، والتبيان للتجيبي، وغيرها.

اعتمد ابن عاشر على بعض نصوصه- على ندرة – فنقلها[2].

وهو مخطوط بالخزانة الحسنية بالرباط، برقم:2142. ولم أحصل على نسخة منه.

**7- الطراز في شرح ضبط الخراز: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله التنسي.**

الكتاب شرح لقسم الضبط من عمدة البيان المتصل اليوم بمورد الظمآن، وهو كتاب هام عليه معتمد المصاحف المطبوعة من ناحية الضبط.

نقل عنه ابن عاشر جملة من نصوص طرازه، وردّ بعض آرائه[3].

والكتاب مطبوع بمجمع الملك فهد، بتحقيق الشيخ أحمد شرشال، وأصله رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، في طبعته الأولى سنة: 1420هـ/2000م.

---

(1) ينظر: فتح المنان، ص 900، 1137.

(2) ينظر: فتح المنان، ص 377.

(3) ينظر: فتح المنان، ص 1258-1259، 1282.

**ثالثا: مصادره في علوم القرآن:**

1- **الإتقان في علوم القرآن: للسيوطي.**

من أحسن الكتب وأجمعها في علوم القرآن، جمع فيه السيوطي كتب من سبقه.

نقل ابن عاشر عنه في مقدمة كتابه، في ترتيب سور القرآن في المصحف، هل هو اجتهادي أو توقيفي؟ ونقل عنه في علم عد آي القرآن[1].

والكتاب مطبوع.

**رابعا: مصادره في علم القراءات القرآنية:**

1- **الإبانة عن معاني القراءات: لمكي بن أبي طالب القيسي.**

نقل ابن عاشر عنه في مسألة الأحرف السبعة، وكتابة المصاحف في عهد عثمان رضي الله عنه، وعلى كم حرف رسمت[2].

والكتاب مطبوع بتحقيق: محيي الدين رمضان، بدار المأمون للتراث، دمشق وبيروت.

2- **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: لمكي بن أبي طالب القيسي**[3].

والكتاب مطبوع في مجلدين بتحقيق: محيي الدين رمضان، بمؤسسة الرسالة، طبعة خامسة سنة: 1418هـ/1997م.

---

(1) ينظر: فتح المنان: 433.

(2) ينظر: فتح المنان، ص 438.

(3) ينظر: فتح المنان، ص 1279.

**3- التبصرة في القراءات السبع: لمكي القيسي.**

نقل منه جزءً من ترجمة الإمام نافع[1].

والكتاب مطبوع.

**4- التيسير في القراءات السبع: للداني.**

نقل عنه ترجمة الإمام نافع المدني، وغيرها[2].

والكتاب مطبوع

**5- الاقتصاد في القراءات السبع: للداني.**

نقل عنه قوله في كلمة: ﴿تَامَنَّا﴾ بسورة يوسف: "وقوله في الاقتصاد: "ولا خلاف بين الجماعة في إدغام النون الأولى في الثانية، وإشمامها الضم"[3].

والكتاب مفقود[4].

**6- التلخيص لأصول قراءة نافع بن عبد الرحمن: للداني.**

والكتاب مفقود[5]، وقد نقل عنه ابن عاشر هذا النص في ﴿تَامَنَّا﴾ بسورة يوسف، فقال: "الخامس: لما ذكر أبو عمرو في التلخيص الوجه الأول في: ﴿تَامَنَّا﴾، وهو الإدغام الصحيح، مع الإشارة سابقة، أو لاحقة، قال ما نصه: "وإعمال العضو لها في كلا الوجهين، متعذّر جدا، لدخول المدغم فيما أدغم فيه

(1) ينظر: فتح المنان، ص 493.

(2) ينظر: فتح المنان، ص 489.

(3) ينظر: فتح المنان، ص 934.

(4) ينظر: معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني، ص 18-19.

(5) معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني، ص 36-37.

دخولا شديدا، لا فرجة بينهما، ولاتصال فتحة النون الثانية، بالألف من غير فصل بينهما"[1].

ونقل عنه عده ﴿خَلَا﴾ من ذوات الواو[2].

7- **التمهيد في قراءة نافع: للداني.**

كتاب مفقود، ألفه الداني قبل كتاب التيسير، وقبل إيجاز البيان الآتي ذكره.

نقل عنه المنتوري وغيره[3].

نقل عنه ابن عاشر أن ورشًا فسر في كتابه: ﴿لِأَهَبَ﴾ بسورة مريم على قراءة الياء، فقال: أن الياء على معنى: "ليهب الله لك"، وقد ردّها أبو عبيد القاسم بن سلاّم كما ردّ من القراءات ما خالف المصحف، وأكثر الأئمة على قبولها، ووجه من قبلها أنها عنده من المخالفة اليسيرة، وأنها ليس فيها مجاز كما في القراءة بالهمز"[4].

8- **إيجاز البيان في أصول قراءة نافع بن عبد الرحمن: للداني.**

نقل عنه النص الذي في كتاب التمهيد، ونقل عده ﴿خَلَا﴾ من ذوات الواو[5].

---

(1) ينظر: فتح المنان، ص 906.

(2) ينظر: فتح المنان، ص 1337.

(3) ينظر: معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني، ص 37-39.

(4) ينظر: فتح المنان، ص 1280.

(5) ينظر: فتح المنان، ص 1280، 1337.

ينقل عن هذا الكتاب المنتوري وابن القاضي، في شرحهما للدرر اللوامع[1].

والكتاب منه نسخة فريدة بدار الكتب الوطنية بتونس، ولم أستطع التوثيق من النصوص التي نقلها ابن عاشر، لعدم التمكن من رؤية هذه المواضع، لأثر الحروق على المخطوطة في المواضع المخصوصة.

9- **الإقناع في القراءات السبع: لأبي جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف، ابن الباذش.**

نقل عنه ترجمة الإمام نافع رحمه الله تعالى[2].

والكتاب مطبوع.

10- **الدر النثير والعذب النمير في شرح مشكلات التيسير في القراءات السبع: لعبد الواحد بن محمد بن أبي السداد الباهلي المالقي.**

نقل عنه في كلمة: ﴿تَامَنَّا﴾ بسورة يوسف[3].

والكتاب مطبوع.

11- **اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة: للإمام أبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي.**

شرح في كتابه حرز الأماني للشاطبي.

نقل عنه ابن عاشر بعض نصوصه[4].

---

(1) ينظر: معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني، ص 22-24.

(2) ينظر: فتح المنان، ص 489.

(3) ينظر: فتح المنان، ص 904.

(4) ينظر: فتح المنان، ص 968.

والكتاب مطبوع في ثلاث مجلدات، بتحقيق: الشيخ: عبد الرزاق موسى، بمكتبة الرشد الرياض، طبعة أولى سنة: 1426هـ/2005م.

12- **كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني: للجعبري.**

نقل منه بعض المواضع[1].

والكتاب مخطوط، ولي منه صورة.

13- **فرائد المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني: لابن آجرّوم.**

وهو من أنفس شروح الشاطبية وأحفلها، ويقع في مجلدين متوسطين.

والكتاب مخطوط، منه نسخة بالخزانة العامة بالرباط برقم:ق146[2].

نقل عنه موضعا واحدا[3].

14- **شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع: للمنتوري.**

نقل عنه في موضع واحد[4].

والكتاب مطبوع.

**خامسا: مصادره في علم التفسير:**

1- **تفسير الفخر الرازي: لفخر الدين الرازي.**

نقل عنه في مقدمة كتابه في أسباب جمع الصحابة للقرآن الكريم[5].

---

(1) ينظر: فتح المنان، ص1385.

(2) ينظر: زعيم المدرسة الأثرية في القراءات، ص 163-167.

(3) ينظر: فتح المنان، ص 1338.

(4) ينظر: فتح المنان، ص 1280.

(5) ينظر: فتح المنان، ص 400.

2- **المحرر الوجيز: لابن عطية.**

نقل عنه في مواضع من مقدمة كتابه، ومنها شرحه لحديث الأحرف السبعة[1].

3- **معاني القرآن: للفراء.**

نقل عنه في عدة مواضع[2].

4- **معاني القرآن: للزجاج.**

نقل عنه في بعض المواضع[3].

**سادسا: مصادره في علم العدّ والوقف والابتداء:**

1- **كتاب العدد: للداني.**

نقل عنه موضعا في مقدمة كتابه، وهو: "وقال أبو عمرو في العدد: "وعن النبي صلى الله عليه وسلم: أخذوا رأس آية آية، وكذا القول عندنا في تأليف السور وتسميتها وترتيبها في الكتابة"[4]، ولعله كتاب البيان في عد آي القرآن، وهو كتاب مطبوع.

2- **إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل: لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري.**

نقل عنه بعض النصوص[5].

والكتاب مطبوع.

---

(1) ينظر: فتح المنان، ص 425.
(2) ينظر: فتح المنان، ص 1425.
(3) ينظر: فتح المنان، ص 1261.
(4) فتح المنان، ص 434. وينظر: البيان في عدّ آي القرآن للداني، ص 40.
(5) ينظر: فتح المنان، ص 1083.

**سابعا: مصادره في علم الحديث:**

1– **كتاب الجامع الصغير: للسيوطي.**

نقل عنه جملة من الأحاديث[1].

والكتاب مطبوع.

2– **كتاب ذيل الجامع الصغير: للسيوطي.**

نقل عنه بعض الأحاديث النبوية[2].

3– **صحيح البخاري: للإمام البخاري.**

نقل عنه جملة من الأحاديث[3].

4– **فتح الباري: لابن حجر العسقلاني.**

نقل عنه في بعض المواضع[4].

**ثامنا: مصادره في علوم اللغة:**

1 – **مغني اللبيب: لابن هشام.**

نقل عنه في مواضع[5].

2– **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: للحسن بن قاسم المرادي.**

نقل عنه في موضع واحد في مقدمة كتابه[6]. والكتاب مطبوع.

---

(1) ينظر: فتح المنان، ص 356.

(2) ينظر: فتح المنان، ص 448.

(3) ينظر: فتح المنان، ص 395.

(4) ينظر: فتح المنان، ص 412، 415.

(5) ينظر: فتح المنان، ص 1278، 1470.

(6) ينظر: فتح المنان، ص 376.

**3- شرح التسهيل: لابن مالك.**

نقل عنه موضعا واحدا في خاتمة الكتاب[1].

والكتاب مطبوع.

**4- الكتاب: لسيبويه.**

نقل عنه كثيرا من آرائه النحوية[2].

**5- المجيد في إعراب القرآن المجيد: للسفاقسي.**

نقل عنه في بعض المواضع[3]. والكتاب مخطوط.

**6- البسيط في شرح جمل الزجاجي: لابن أبي الربيع.**

نقل عنه في مواضع منها قوله: "وقال ابن أبي الربيع: "وخص ﴿مِأْئَةَ﴾ بالزيادة دون مشابهه، لأن ﴿مِأْئَةَ﴾ لما نقص لامه كانت الألف كالعوض منه"[4].

والكتاب مطبوع.

**7- الشافية: لابن الحاجب.**

سماها مقدمة التصريف، ونقل عن هذا الكتاب بعض المواضع[5].

والكتاب مطبوع.

---

(1) ينظر: فتح المنان، ص 1499.

(2) ينظر: فتح المنان، ص 1358.

(3) ينظر: فتح المنان، ص 1469.

(4) ينظر: فتح المنان، ص 1256، 1324.

(5) ينظر: فتح المنان، ص 1132.

8- **القاموس المحيط: للفيروزبادي.**

استخدمه في حلّ مفرداته التي شرحها، ولم يعتمد قاموسا غيره.

والكتاب مطبوع.

9- **مختصر العين: للزبيدي.**

كتاب العين للخليل، اختصره الزبيدي، وقد نقل عنه ابن عاشر موضعا واحدا، وهو قوله: "وقال في مختصر العين: "قيل المصحف، لأنه أصحف، أي جعل جامعا للصحف"[1].

والكتاب مطبوع.

10- **ألفية ابن معطي: لابن معطي.**

نقل موضعا واحدا عن هذه الألفية النحوية في باب الهمز بواسطة جميلة الجعبري، وهو قوله: "قال الجعبري: "نظم ابن معطي قياس الهمزة في بيت واحد، وهو:

وكتبوا الهمز على التخفيف وأولا بالألـف المعـروف

ثم قال: "أي صوروا الهمزة بالحرف الذي تئول إليه في التخفيف، أي تقرب منه، وأهملوا المحذوفة فيه، ورسموا المبتدأة ألفا"[2].

---

(1) ينظر: فتح المنان، ص 419.

(2) ينظر: فتح المنان، ص 1153.

**تاسعا: مصادره في علم التاريخ والتراجم والأنساب وغيرها:**

1- **كتاب التيجان في ملوك حِميَر: لعبد الملك ابن هشام.**

نقل عنه موضعا واحدا وهو قوله: "وذكر صاحب التيجان: "أن أول من كتب بالعربية، هود عليه السلام"[1].

والكتاب مطبوع.

2- **الأنساب: لابن السمعاني.**

نقل عنه موضعا في أن بلد "أرمينية" بفتح الهمزة[2].

والكتاب مطبوع.

3- **وفيات الأعيان: لابن خلكان.**

نقل عنه ترجمة الإمام الشاطبي[3].

والكتاب مطبوع.

4- **الشفاء: للقاضي عياض.**

نقل عنه في مقدمة كتابه[4].

والكتاب مطبوع.

5- **المعارف: لابن قتيبة.**

نقل عنه موضعا في مقدمة كتابه، وهو قوله: "وحكى ابن قتيبة في المعارف:

---

(1) ينظر: فتح المنان، ص 371.

(2) ينظر: فتح المنان، ص 410.

(3) ينظر: فتح المنان، ص 476.

(4) ينظر: فتح المنان، ص 444.

"أن أول من كتب بالعربية، مُرَامِر بن مُرَّة، من أهل الأنبار انتشرت"[1].

والكتاب مطبوع.

**6- الصلة: لابن بشكوال.**

نقل عنه ترجمة الإمام أبي داود سليمان بن نجاح[2].

والكتاب مطبوع.

---

(1) ينظر: فتح المنان، ص 370.

(2) ينظر: فتح المنان، ص 479.

**أشعاره التي نظمها في كتابه، والقصائد التي وجدها لغيره ونقل عنها:**

أصلح ابن عاشر بعض أبيات مورد الظمآن، ونظم أبياتا ذكر فيها بعض الكلمات التي أغفلها الناظم فلم يذكرها، ونقل أبياتا لغيره، وبيان ذلك في الآتي:

1 – **نظمه لما أغفله الناظم**: ومن أمثلتها:

لما أغفل الخراز: ﴿أَن لَّوِ﴾ التي بالجن؛ قال ابن عاشر: "وقد ذكرته في بيت وهو:

وعن أبي داود أَلَّوْ وصلا ... في الجن والباقي بنون فصلا[1]

وأصلح أيضا قول الخراز:

وعن أبي داود أدبَـٰرهم ... ثم بغير الرعد أعنَـٰقِهم

وقد أغفل: ﴿ٱلْأَدْبَـٰرَ﴾ في سورة الأحزاب والحشر، وسكت عن موضع الفتح.

قال ابن عاشر: "وقد أصلحته على ما ينبغي فقلت:

وعن أبي داود جا أدبَـٰرهم ... كما من الأحزاب مع أعنَـٰقِهم

لا الرعد والمنصف في ما حققا ... ٱلْأَدْبَـٰر مع أعنَـٰقِهم قد أطلقا[2]

2 – **نظمه أبياتا أصلح بها بعض أبيات المورد**، ومن أمثلة ذلك:

أصلح ابن عاشر أبياتا ثلاثة للخراز، وهي التي قال فيها الخراز:

---

(1) ينظر: فتح المنان، ص 1442.

(2) ينظر: فتح المنان، ص 877.

وَاحْـذِفْ يُضَـٰعِفُهَا لَدَى النِّسَـاءِ    وَمَعْـهُ لِـلدَّانِي سِـوَاهُ جَـاءِ
وَذَكَـرَ الخُلْـفَ بِـأَولَى البَقَـرَهْ    ثُمَّ بِحَرْفَيِ الحَدِيدِ ذَكَرَهْ
وَلأَبِي دَاوُدَ جَاءَ حَيْثُمَا    إِلاَّ يُضَـٰعِفُهَا كَمَا تَقَدَّمَا

قال ابن عاشر: "ولقد كنتُ أصلحت أبيات الناظم الثلاثة في بيت واحد، وهو:

واحذف يُضَـٰعِفُهَا وللداني اختلف    في أول حرفي الحديد صف[1]

3 – **منظومات نقل عنها ابن عاشر**: ومنها:

- قوله عند كلامه على الأسماء الأعجمية: "وبعد أن سطّرت هذا التحرير، وجدت لبعض المحققين في قصيدة له في هذا الفن، ما نصه:

احذف سليمان و الأسماء قد عَرِيتْ    من عُجمـة أوردوهَا عند مـا ذكـرَا
ثلاثة مالك منها و صالحه    وخالد تمّم التعديد منحصرَا
وهل أراد عموم الحذف فـي عَلَم    وغـيره أم على الأعـلام قـد قصرَا

....... إلى أن قال:

لكن يقوي عمـوم الحـذف أنهمـا    عللاهمـا بالاسـتعمال إذ كـثرا
وأنــه لـم يـرد مـن خـالد علمـا    فادفع توهّم ذا التحصيل إن خطرا

انتهى.

(1) ينظر: فتح المنان، ص 781.

و هو صريح فيما ذكرته و بالله التوفيق"[1].

لما تكلم على حذف ألف: ﴿مَسَٰكِنِهِمۡۚ﴾ حيث وقع قال: "وعلى هذا مر بعض المحققين في قصيدة له، حيث قال:

وعنهما الحذف وافى وفي مسكنهم
وعن سليمان فيه الحذف كيف جرى[2]

نقل ابن عاشر مجادلة شعرية بين الحاج إبراهيم وابن غازي في مواضع: ﴿أَن لَّوِ﴾ المقطوعة ثلاثا أم أربعا.

قال ابن عاشر رحمه الله تعالى:

وعلى ما ذكره أبو داود اعتمد الأستاذ إبراهيم الحاج، إذ يقول:

أَن لَّوِ على الأصل بنون كتبا
في الرعد والأعراف ثم في سبا
وما عداه صله يا خليل    هذا الذي صح عن التنزيل
فلم يجئ متصلا في الذكر    إلا الذي في الجن فيما أدر

وعلى ما ذكره التجيبي اعتمد شيخ الجماعة الإمام ابن غازي، إذ يقول مجيبا له:

مهلا عليك أيها الأستاذ    فالحق ما لنا عنه ملاذ
إن التجيبي أبا إسحاقا    وعلمه قد طبق الآفاقا

---

(1) ينظر: فتح المنان، ص661.
(2) ينظر: فتح المنان، ص 874.

أنكـــر مـــا قـــالـــ أبـــو داودا وقالـــ فيه خالف المعهودا
وقال بالنون اكتبن الأربعا فارجع إلى الحق تكن متّبعا[1]

فهذه هي الكتب والمنظومات والأقوال التي نقل عنها ابن عاشر في كتابه فتح المنان، أو عزا إليها؛ وليست كلّها في درجة واحدة في الاعتماد عليها، فإنّ منها من لم يرد إلا مرة واحدة، ومنها ما هو أكثر من ذلك، ومنها من غزا النقل عنه الكتاب كله.

(1) ينظر: فتح المنان، ص 1442.

**المطلب الثاني: طريقة إفادته من المصادر وموقفه منها:**

معرفة طريقة أي مؤلف في التعامل مع المصادر التي ينقل عنها لها أهمية بالغة، فعزو المؤلف الكلمات والأفكار لأصحابها أمانة علمية تعد في جملة المزايا، ونقلها دون عزو سرقة علمية اتهم بها كثير، بل حتى العلماء، من هنا كان لزاما معرفة طريقة استفادة ابن عاشر من مصادر كتابه، وسنعرف ذلك فيما يأتي:

**أولا: طريقته في النقل من المصادر**

**- النقل الحرفي:**

أكثر نقل ابن عاشر كان حرفيا، ونصّ على ذلك في كثير من المواضع، وخاصة إذا كان هذا النقل عن الأئمة علماء الرسم: كالداني وأبي داود واللبيب، ومن أمثلة ما نقله حرفيا:

- قوله: "قال في المقنع: "وكذلك اتفقوا على حذف الألف من الجمع السالم الكثير الدور في المذكّر والمؤنّث جميعا. فالمذكر نحو: ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، و ﴿ٱلصَّٰبِرِينَ﴾، و﴿ٱلصَّٰدِقِينَ﴾، و﴿ٱلْفَٰسِقِينَ﴾، و ﴿ٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾، و ﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾، و﴿ٱلشَّيَٰطِينَ﴾، و ﴿ٱلظَّٰلِمُونَ﴾، و ﴿ٱلْخَٰسِرُونَ﴾، و﴿ٱلْكَٰفِرُونَ﴾.

والمؤنّث نحو: ﴿ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾، و ﴿ ٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾، و ﴿ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾، و ﴿ٱلْخَبِيثَٰتُ﴾، و ﴿لِكَلِمَٰتِ﴾، و ﴿ظُلُمَٰتٌ﴾، و ﴿ ٱلْمُتَصَدِّقَٰت﴾، و ﴿ثَيِّبَٰتٍ﴾، و ﴿بَيِّنَٰتٍ﴾، و﴿عَرَفَٰتٍ﴾ ، وما كان مثله.

فإن جاء بعد الألف همزة أو حرف مضعَّف نحو ﴿ٱلسَّآئِلِينَ﴾ ﴿وَٱلْقَآئِمِينَ﴾، و ﴿ٱلْخَآئِنِينَ﴾، و ﴿ٱلصَّٰٓئِمِينَ﴾، و ﴿ خَآئِفِينَ﴾، و ﴿ٱلظَّآنِّينَ﴾ و﴿ حَآفِّينَ﴾، و

﴿ٱلْعَآدِّينَ﴾، وشبهه أثبتت الألف في ذلك، على أني تتبعت مصاحف أهل المدينة وأهل العراق العتق القديمة فوجدت فيها مواضع كثيرة مما بعد الألف فيه همزة قد حذفت الألف منها وأكثر ما وجدته في جمع المؤنث السالم لثقله والإثبات في المذكر أكثر"[1].

- قوله: "وقال في التنزيل: "وكتبوا في جميع المصاحف ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ بغير ألف بين العين واللام، والميم والنون، وكذلك حذفوها من الجمع السالم الكثير الدور في المذكر والمؤنث معا، سواء كان في موضع رفع أو نصب أو خفض نحو: ﴿ٱلصَّٰبِرِينَ﴾، و ﴿ٱلصَّٰبِرُونَ﴾، و ﴿ٱلصَّٰدِقِينَ﴾، و ﴿ٱلصَّٰدِقُونَ﴾، و ﴿ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ و﴿ٱلصَّٰلِحُونَ﴾، و ﴿ٱلْفَٰسِقِينَ﴾، و ﴿ٱلْفَٰسِقُونَ﴾، و ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، و ﴿ٱلظَّٰلِمُونَ﴾، و ﴿ٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾، و ﴿ٱلْمُنَٰفِقُونَ﴾، و ﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾، و ﴿ٱلْكَٰفِرُونَ﴾، و ﴿ٱلْخَٰسِرِينَ﴾، و ﴿ٱلْخَٰسِرُونَ﴾، و ﴿ٱلسَّٰجِدِينَ﴾، و ﴿ٱلسَّٰجِدُونَ﴾، و ﴿ٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾، و ﴿ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾، و ﴿ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾، و ﴿ثَيِّبَٰتٍ﴾، و ﴿وَٱلْمُتَصَدِّقَٰتِ﴾، و ﴿ٱلْغُرُفَٰتِ﴾، و ﴿ٱلثَّمَٰرَٰتِ﴾، و ﴿ٱلْخَبِيثَٰتُ﴾، وشبهه"[2].

- قوله: "وقال أبو عبد الله الفاسي في شرح الشاطبية الكبرى ما نصه: "ورسمه في غير المصاحف العراقية موافق للقراءة بالفتح، والألف محذوفة في الجميع على قاعدة جمع المؤنث"[3].

(1) فتح المنان، ص 543 ، وينظر: المقنع، ص 22-23.
(2) فتح المنان، ص 544. وينظر: مختصر التبيين، 2/30-32.
(3) فتح المنان، ص 604، وينظر: اللآلي الفريدة 3/402.

- قوله: "قال اللبيب: "وزاد الناظم موضعا ثالثا، وهو في الزمر: ﴿قُرْءَاناً عَرَبِيّاً غَيْرَ ذِى عِوَجٍ﴾ [الزمر: 28]"[1].

والمؤلّف لا يكتفي في بعض الأحيان بمجرّد نقل الكلام عمن تقدّمه، بل يزيد فيوضّح بعض ما في الكلام من إبهام، ويفسّره، أو يعلّق عليه ويبين وجه الاستشهاد به، وإذا تصرّف ابن عاشر في الكلام الذي ينقله بحذف أو بزيادة، فإنّه ينبّه إلى ذلك.

- **النقل بالمعنى والفكرة:**

في الأغلب إذا كان النقل مطولا فإن ابن عاشر ينقل بالمعنى والفكرة، ويصرح بأنه نقل بالمعنى، أو بما حاصله، أو غير ذلك من الألفاظ.

وأمثلته:

1- قوله: "وقال في كشف الغمام ما حاصله: أن مذهب القراء، نقط الياء التي هي صورة الهمزة، وللنحاة في عدم نقطها مطلقا، أو إلا أن ينوي بها البدل: قولان، فالمجموع ثلاثة أقوال"[2].

2- قوله: "قال أبو عمرو: وأما ﴿تَرَٰٓءَا﴾ فقد كتب أيضا في جميع المصاحف بألف واحدة، فيحتمل أن تكون الألف المرسومة ألف البناء، التي في مثال تَفَاعَلَ، والمحذوفة لام الفعل، وذلك لأن أصل هذه الكلمة: تَرَاءَيَ على مثال: تضارب وتقاتل، فلما تحركت الياء التي هي لام الكلمة، وانفتح ما قبلها،

---

(1) فتح المنان، ص 895، وينظر: الدرة الصقيلة، ق/59-ب.

(2) فتح المنان، ص 377.

قلبت ألفا فاجتمع ألفان، إذ الهمزة بينهما، لخفائها، وبعد مخرجها، وفقد صورتها، ليست بفاصل قوي، فكأن الألفين قد توالتا، فحذفت إحداهما اختصارا، وكانت الثانية أولى بالحذف، لثلاثة أوجه:

**أحدها**: وقوعها في الطرف الذي هو محلّ التغيير بالحذف، وغيره.

**ثانيها**: سقوطها في اللفظ وصلا، لالتقاء الساكنين، الألف المذكورة، ولام ﴿ٱلْجَمْعَـٰنِ﴾، وذلك من حيث عاملوا في كثير من الكتابة، اللفظ بالوصل دون الأصل والقطع، كما في ﴿أَيُّهَ ٱلْمُومِنُونَ﴾، و﴿يُوتِ ٱللَّهُ﴾، ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَـٰنُ﴾، و﴿يَـٰٓأَيُّهَا﴾.

**ثالثها**: أن الأولى داخلة لمعنى لابد من تأديته، وهو بناء تَفَاعَلَ، الذي يُخَص به الاثنان، والجماعة، ويحتمل أن تكون المرسومة هي المنقلبة عن لام الفعل وذلك لثلاثة أوجه أيضا:

**أحدها**: أنها أصلية، والأولى زائدة، والزائدة أولى بالحذف عند تعيّن حذف أحدهما.

**ثانيها**: أنهما ساكنان التقيا، لأن الهمزة كما تقدم ليست بفاصل قويّ، والأصل في التقائهما إعلال الأول بالحذف، أو بالتحريك، ما لم يمنع من تغييره علّة، وهي معدومة هاهنا.

**ثالثها**: أن الثانية بدل من الياء التي هي لام الكلمة، فلو أعلّت بالحذف للحق لام الكلمة إعلالان: تغيير، وحذف، فلم يبق لها أثر، ولا لفظ يدل عليها.

قال أبو عمرو: وهذا المذهب عندي في ذلك أوجه، وهو الذي أختار، وبه أنقط"[1] انتهى بالمعنى.

وأغلب نقل ابن عاشر كان نقلا مباشرا من المصادر، وكان أحيانا ينقل بواسطة، ومن أمثلة النقل بواسطة:

- نقله عن ألفية ابن معطي بواسطة جميلة الجعبري، وهو قوله: "قال الجعبري: نظم ابن معطي قياس الهمزة في بيت واحد، وهو:

وكتبوا الهمز على التخفيف وأولا بالألف المعروف

ثم قال: "أي صوروا الهمزة بالحرف الذي تئول إليه في التخفيف، أي تقرب منه، وأهملوا المحذوفة فيه، ورسموا المبتدأة ألفا"[2].

- نقله في كَتْب (إِذًا) بالنون أو بالألف عن ابن عصفور في شرح الجمل بواسطة التبيان لابن آجطا، وهو قوله: "وللنحاة فيه ثلاثة مذاهب:

كَتْبه بالنون مطلقا، للمازني، والمبرّد.

وبالألف مطلقا للجمهور.

وبالتفصيل بين أن يعمل النصب فيكتب بالنون، أو لا فبالألف.

هكذا نقل الشارح القول بالتفصيل عن ابن عصفور في شرح الجمل[3].

---

(1) فتح المنان، ص 979، وينظر: المحكم، ص 157-159.

(2) ينظر: فتح المنان، ص 1153.

(3) فتح المنان، ص 1278، وينظر: التبيان، ورقة دون ترقيم قبل ق/300.

**ثانيا: طريقته في عزو الأقوال إلى أصحابها**

تارة يذكر ابن عاشر المؤلِّف وكتابه، وتارة يذكر المؤلِّف فقط، وتارة يذكر الكتاب فقط؛ وفي كثير من الأحيان يبهم فيقول: قيل، أو قال بعضهم، أو دعوى....

وبيان ذلك في الآتي:

- فمما ذكر فيه الكتاب ومؤلّفه، قوله: "قال مكي في الكشف"[1]، "وفي الوسيلة للسخاوي"[2]، "لأبي عمرو في المحكم"[3]، "وقال أبو عمرو في العدد"[4]، "قال أبو محمد مكي في الإبانة"[5]، "قال السيوطي في الجامع الصغير"[6]، وغير ذلك.

- وممّا ذكر فيه الكتب دون مؤلّفيها، قوله: "قال في التنزيل"[7]، "وقد نص في المقنع"[8]، "قال في المحكم"[9]، "وقال في مختصر العين"[10].

---

(1) فتح المنان، ص 1279.
(2) فتح المنان، ص 413.
(3) فتح المنان، ص 1300.
(4) فتح المنان، ص 434.
(5) فتح المنان، ص 438.
(6) فتح المنان، ص 447.
(7) فتح المنان، ص 566.
(8) فتح المنان، ص 870.
(9) فتح المنان، ص 1218.
(10) فتح المنان، ص 419.

- وممّا ذكر فيه المؤلفين دون مؤلّفاتهم، قوله: "قال السيوطي"[1]، "قال ابن عطية"[2]، "قال ابن خَلِّكان"[3].

- ومما لم يذكر فيه شيئا مما سبق فيقول: بعضهم، وقيل، وغيره، فأكثر ما كان يستعمله في العزو للرجراجي، ومن أمثلة ذلك:

قوله: "قال بعضهم: ولأن المحذوف من ﴿دَاوُودَ﴾ حرف من صريح اللفظ، والمحذوف من ﴿إِسْرَآءِيلَ﴾ صورة الهمزة، التي لا صورة لها في كثير من المواضع"[4].

**ثالثا: موقفه من المصادر**

اختلفت مواقف ابن عاشر من مصادره، فكان لبعضها معظما مجلا، وللبعض الآخر ناقدا وعائبا، وبيان ذلك في الآتي:

**أولا: الأقوال التي نقلها مُجِلًّا لأصحابها**: كأقوال الداني وأبي داود والجعبري واللبيب، وغيرهم من أئمة علم الرسم القرآني، وأمثلته أكثر من أن تحصى وتحصر.

**ثانيا: الأقوال التي نقلها ناقدا وعائبا**: كأكثر أقوال الرجراجي، وبعض أقوال ابن آجطا[5]، والنزوالي[6]، والتنسي، وكان لا يصرح بالاسم عند نقله عن

---

(1) فتح المنان، ص 433.
(2) فتح المنان، ص 965.
(3) فتح المنان، ص 476.
(4) فتح المنان، ص 646.
(5) ينظر: فتح المنان، ص 1486.
(6) ينظر: فتح المنان، ص 532، 642.

الرجراجي، ولو كان قولا يرتضيه، بل يقول: بعضهم، وكان يستخدم المصطلح نفسه عند عيب أغلب الأقوال، حيث أن ابن عاشر لا يحب التشهير بأي أحد، كما هو الظاهر من تتبعي لكل من نقده.

واستخدامُ ابن عاشر لـ: "بعضهم" مشكل، إذ لم أستطع معرفة بعض من وصفهم بذلك.

وكان أحيانا يردّ على شراح المورد دون أن يسمي أحدا منهم، كقوله -مثلا- عندما تكلم على عدم دخول الجمع المنقوص في قاعدة الجمع، وشراح المورد يقولون بدخولها قال: "ولمّا حمل الشروح كلامه على الشمول للمنقوص، اضطرب كلامهم وحكموا بإثباتهم عند أبي داود، ما عدا ما نص على حذفه، مع قولهم أنه سكت عنه، ويلزمهم أنه خارج من ضابطه المذكور للجمع، واضطرب كلامهم في حكمه عند أبي عمرو، مع قولهم أنه داخل في ضابط الناظم، واحتاجوا في الجواب عن ذكر الناظم لهذه الكلمات المنصوصة بالحذف إلى تكلّف، وكل ذلك بناء على غير أساس"[1].

وفي أحيان أخرى يسمي من يرد قوله، وذلك مثل رده على الإمام التنسي، أو اللبيب، ومن أمثلة ذلك:

- رد على اللبيب عندما ذكر أن أبا عمرو ذكر في المقنع ﴿وَفِصَـٰلُهُۥ﴾ في سورة الأحقاف، قال ابن عاشر: "ولم أر الذي في الأحقاف في المقنع"[2].

---

(1) فتح المنان، ص597.

(2) فتح المنان، ص959.

- لما قال التنسي بجواز جعل جرة بعد النقطة في ضبط كلمة ﴿تَامَـنَّا﴾ في سورة يوسف على قراءة الإشمام، قال ابن عاشر:

"وقد صرّح التنسي بجواز جعلها، ولو كانت النقطة بعد النون، بناء على أن الإشمام بعدها[1].

وهو غير صحيح من جهة المعنى، اعتبارا بتعليلهم بأنها علامة على أن السكون قبل الإشمام، وقد علّل هو بأنها دليل على أن السكون قبل الإدغام، فيطّرد هذا المعنى فيما إذا كان الإشمام بعد النون المضعّفة، وتعليله ظاهر الفساد، لأن السكون قبل الإدغام دائما، فالمبني عليه كذلك"[2].

**الأمانة العلمية للمؤلف:**

كان ابن عاشر أمينا في نقله، وظهر ذلك في جملة أمور هي:

1- في العزو للمصادر التي نقل عنها، وقد سبق بيان طريقته في ذلك.

2- كان يفصل بين كلامه وكلام من ينقل عنه من المصادر بقوله: "انتهى"، "انتهى بالمعنى".

3- تتبعت كل النقولات للمؤلّف من مصادره التي حصلت عليها، وكانت هذه النقولات كلها سليمة وتامّة، باستثناء اختلاف بعض العبارات - على قلة -، وذلك راجع لاختلاف النسخ التي اعتمد عليها.

---

(1) ينظر: الطراز، ص 329.

(2) فتح المنان، ص 903.

4- تعدد النسخ التي اعتمد عليها ابن عاشر للكتاب الواحد مما يدل على أمانة علمية كبيرة، لأنه يريد عزو صحيح رأي مؤلف الكتاب، بعيدا عن اختلاف نسّاخ كتابه.



## الفصل الثاني: دراسة تحليلية نقدية لفتح المنان:

ويتضمن ثلاثة مباحث:

**المبحث الأول: منزلته بين شروح المورد**

**المبحث الثاني: اختياراته وملاحظات عليه**

**المبحث الثالث: نسخه المخطوطة وأماكن وجودها والنسخ المعتمدة في التحقيق ووصفها**

## المبحث الأول: منزلته بين شروح المورد

### المطلب الأول: قيمته العلمية وثناء العلماء عليه

لقي فتح المنان لابن عاشر اهتماما بالغا وعناية فائقة، ومكانة عالية، ونال إعجاب علماء الرسم وغيرهم، فمدحوه وأثنوا عليه، وممن مدحه وأثنى عليه:

قال ميارة في الدر الثمين، ونقله عنه القادري في نشر المثاني: "ومنها شرحه العجيب على مورد الظمآن في علم رسم القرآن، وقد أجاد فيه ما شاء الله، وليس الخبر كالعيان، وقد كان شرحه دينا على العلماء الأعيان"[1].

ومما يدل على قيمته العلمية: كثرة نسخه المخطوطة، والتي بلغت عددا كبيرا، مما يدل على شهرته وأهميته، وانتشاره، وعم نفعه في كثير من الأقطار، فنسخه في المشرق والمغرب والشرق والغرب سارت به الركبان وعرف قدره في كل زمان ومكان.

ومما يزيد الكتاب أهمية: تناوله الرسم على القراءات السبع فإضافة لشرحه مورد الظمآن المتضمن للرسم على قراءة نافع، أضاف إليه ابن عاشر نظما أكمل به الرسم على القراءات السبع غير نافع، وهو **الإعلان بتكميل مورد الظمآن**، وشرحه في فتح المنان.

ومما يبرز المكانة العالية لهذا الكتاب أن المصاحف في المغرب العربي برواية ورش عن نافع اعتمد في رسمها على هذا الكتاب، وعلى ما قرره ابن عاشر فيه،

---

[1] الدر الثمين، ص 4. ونشر المثاني، 1/285.

فقد لصق اسم ابن عاشر وكتابه كل مصحف من مصاحف المغاربة في نشرة التعريف بالمصحف.

إضافة إلى كل هذا: سهولة العبارة، ووضوح المعاني، مع التوفية بالمقصود من النظم الذي شرحه، مما أدى إلى اعتماده عند علماء كبار مثل المنجرة والمخللاتي والمارغني والضباع وغيرهم، وسأتناول ذلك عند الكلام على أثره فيمن بعده.

**المطلب الثاني: مقارنة بينه وبين أهم الشروح**

ومن تمام البحث إجراء موازنة بين فتح المنان لابن عاشر، مع شرحين آخرين هما: تنبيه العطشان على مورد الظمآن للرجراجي، وشرح المجاصي في الرسم لأبي عبد الله المجاصي البكاء.

أما شرح الرجراجي فلأنه أهم الكتب والشروح المطولة، وهو من الشروح التي سبقت شرح ابن عاشر.

وأما شرح المجاصي في الرسم، فلأنه أول شرح على مورد الظمآن من ناحية زمن الانتهاء منه، ولأنه من أهم الشروح المختصرة، وشرحه كان في زمان الناظم.

وسأجري مقارنة بين هذه الشروح الثلاثة في ثلاثة أمور، وهي:

الأمر الأول: الاستقصاء والشمول

الأمر الثاني: التعليل وتوجيه الأحكام

الأمر الثالث: التعليم وحل المشكلات

**الأمر الأول: الاستقصاء والشمول**

تتجلى سمة الاستقصاء والشمول في عدة مظاهر، نذكر منها:

أ – الشواهد والأمثلة:

1 - إيراد الشواهد القرآنية:

الشروح الثلاثة فيما يخص الشواهد والأمثلة القرآنية متفاوتة في ذلك:

نجد أن المجاصي اكتفى في شرحه بفك عبارة الناظم وإيراده أحيانا لبعض الشواهد القرآنية، وفي كثير من الأحيان يشرح عبارة الناظم فقط دون أن يورد الآية التي ورد فيها اللفظ مع ذكر مثيلاتها، والأمر مختلف تماما بالنسبة لشرحي الرجراجي وابن عاشر فقد أفاضا في ذكر الشواهد القرآنية، ونضرب على ذلك مثالا: فعند قول الخراز:

وجاء أيضا عنهم في العٰلمين وشبهه حيث أتى كالصٰدقين[1]

قال المجاصي في شرح هذا البيت: "ثم قال وجاء أيضا عنهم في ٱلۡعَـٰلَمِينَ، إذ جاء الحذف عن الكل في ٱلۡعَـٰلَمِينَ وشبهه من المذكر السالم حيث وقع، إلا فيما يستثنيه بعد هذا، وهذا مثال المنوع الذي مثل"[2].

أما ابن عاشر والرجراجي فقد شرحا البيت شرحا عاما، ثم أوردا الأمثلة على الكلمات الواردة في الأبيات، مع ذكر السورة لكل شاهد.

---

[1] مورد الظمآن، ص 10.

[2] شرح المجاصي في الرسم، ق/83-أ.

والسمة العامة لكل من شرحي الرجراجي وابن عاشر استقصاء الأمثلة والشواهد القرآنية، وهي ميزة تميزا بها عن باقي الشروح، حتى صارا - وابن عاشر أكثر من الرجراجي - مصحفا مكررا مرات ومرات، أو معجما مفهرسا للقرآن الكريم، وأدى ذلك بهما إلى حساب الكلمات في كل باب أو موضع أو جزئية مما يدل على استقراء تام وتتبع مطلق، ومن ذلك حكمهما بعد تكرر بعض الكلمات أو التراكيب أو الأوزان في القرآن الكريم.

2 - إيراد كلام الأئمة:

لكل عِلمٍ أهلُه، وعلم الرسم له أئمة كبار: كالداني، وأبي داود، والشاطبي، واللبيب والجعبري، وتفاوتت الشروح في مسألة النقل عن الأئمة، بين مكثر ومقل ومنعدم:

أما المجاصي فخلا نقله من النقل عن أئمة الرسم، وأما الرجراجي فكان يذكر ذلك أحيانا، وانفرد ابن عاشر بالنقل عن أئمة الرسم كالداني وأبي داود والشاطبي واللبيب والجعبري والسخاوي، بل نقل حتى من بعض الكتب التي فقدت في زماننا، بل ونقل نصوصا مفقودة في زمانه هو بواسطة كتب أخرى، مما أكسب كتابه قبولا واسعا لا يعلم له نظير، إذ أن كلامه مدعوم بكلام المتخصصين في هذا الفن من العلماء، والأمثلة في ذلك كثيرة ذكرها يخرج عن المقصود.

ب - **استدراك ما ليس في المورد:**

نظم المورد - ككل جهد بشري - يعتريه النقص والخلل رغم المكانة العلمية التي حظي بها، تنوعت نظرة الشراح تجاه هذا النقص، منهم من لم

يوله اهتماما أو أغفله، ومنهم من انتقد بعض ما يجب انتقاده وترك بعضا، ومنهم من استقصى أكثر ما ينتقد فانتقده، وأصلح وكمل ما يلزمه ذلك، وشروحنا الثلاثة اختلفت في هذه المسألة:

فمثلا:

1 ـ لما أغفل الناظم لفظ: ﴿حَـٰجَجۡتُمۡ﴾ في سورة آل عمران، وقد ذكره أبو داود بحذف الألف، استدرك هذا الموضع الرجراجي وابن عاشر، فقال الرجراجي: "ومن حق الناظم أن يذكره كما ذكره أبو داود، فينبغي أن يزاد هاهنا هذا البيت، وهو قولنا:

واحذف لدا التنزيل حَـٰجَجۡتُم ولا

تهملـه إذ هو بنص قـد جلا[1]

ونبه عليه أيضا ابن عاشر فقال: "تنبيه: بقي على الناظم من هذا المادة: ﴿حَـٰجَجۡتُمۡ﴾ في آل عمران، فإن أبا داود ذكره بحذف الألف"[2].

لم ينبه على إغفال الخراز لهذا الموضع إلا ابن عاشر والرجراجي، وسكت عنه المجاصي.

2 ـ ولما أغفل الناظم حذف ألف: ﴿ٱلۡخَـٰلِقُ﴾ الواقع في سورة الحشر لأبي داود الذي نص في كتابه على حذف ألفه[3].

---

(1) ينظر: مختصر التبيين، 352/2، وتنبيه العطشان، ص 446، وبيان الخلاف، ق/40-أ.

(2) فتح المنان، ص 812.

(3) ينظر: مختصر التبيين، 1197/4.

لم ينبه على إغفال الخراز لهذا الموضع إلا ابن عاشر[1]، فلم يتكلم عنه المجاصي ولا الرجراجي.

وأما إصلاح الأبيات التي وقع نقص فيها، فاشترك الإمامان الرجراجي وابن عاشر في الإصلاح، ولم يتكلم المجاصي في ذلك.

**الأمر الثاني: التعليل وتوجيه الأحكام**

أما المجاصي فلم يتعرض للتعليل أبدا، وأما الرجراجي وابن عاشر، فقد تعرضا لهذه المسئلة التعليل، وبيان ذلك في الآتي:

فالإمام الرجراجي بين سبب اختصاص حروف المد واللين بالحذف فقال: "وأما علّة حذف هذه الحروف من الرسم دون غيرها، فلثلاثة أوجه:

**أحدها**: أن هذه الحروف إذا حذفت يبقى ما يدلّ عليها، وهو الحركات التي قبلها بخلاف غيرها من الحروف، فإذا حذفت لا يبقى ما يدلّ عليها .

**والوجه الثاني**: أن هذه الحروف متولّدة عن هذه الحركات، إذ هي فروع والحركات أصول، فيستغنى بأصولهن عنهن، لأن الألف متولد ومتفرّع عن الفتحة، والياء متولّدة ومتفرّعة عن الكسرة، والواو متولّدة ومتفرّعة عن الضمة .

**والوجه الثالث**: أن هذه الحروف الثلاثة أكثر سائر الحروف في القرآن، والمقصود بالحذف التخفيف والاختصار، فلو أثبتت هذه الحروف في المصحف لكان المصحف كله ألفات وياءات وواوات"[2].

---

(1) فتح المنان، ص 828.

(2) تنبيه العطشان، ص 219.

وقد ذكر ابن عاشر التعليل نفسه فقال: "وإنما اختصت حروف المد واللين غالبا بحذفها دون غيرها، لكثرة دورها وبقاء ما يدل عليها عند حذفها، وهو الحركات التي نشأت هذه الحروف عنها"[1].

قال الرجراجي، وهو يبين علة اختلاف المصاحف: "السؤال الثالث عشر: ما سبب الاختلاف في المصاحف بالحذف والإثبات، والقطع والوصل، وبالزيادة والنقصان، وغير ذلك؟ وهل لا يُكتب الحرف على وجه واحد في جميع المصاحف ؟، أعني أن تكتب الكلمة في جميع المصاحف بالحذف خاصّة، أو بالإثبات خاصّة، أو بالقطع خاصّة، أو بالوصل خاصّة، أو بالزيادة خاصّة، أو بالنقصان خاصّة، أو بغير ذلك.

فسبب ذلك يختلف باختلاف المسائل والأبواب.

فتارة يكون سببه: الاختصار، أو الإعلام بالوجوه السبعة التي نزل بها القرآن، لقوله ﷺ: «**نزل القرآن على سبعة أحرف كلها كاف شاف، فاقرءوا كيف شئتم**»، كما يقال كثيرا في حذف الألف.

وتارة يكون سببه: الاكتفاء بالحركات عن الحروف، كما يقال كثيرا في حذف الياء والواو. وتارة يكون سببه: التنبيه على التحقيق أو التسهيل، كما يقال في باب الهمز. وتارة يكون سببه: الفرق بين متشابهين، أو غير ذلك، كما يقال في زيادة حروف العلّة في المواضع التي زيدت فيها . وتارة يكون سببه: التنبيه على الأصل، أو على وفاق اللفظ، كما يقال في باب المقطوع

---

[1] فتح المنان، ص 536.

والموصول. وتارة يكون سببه غير ذلك. وستقف على جميع ذلك مبيّنا في مواضعه إن شاء الله[1]".

ولما ذكر مذهبي النحاة في نقط الياء التي هي صورة الهمزة، وعدم نقطها، ومذهب القراء نقطها، قال ابن عاشر: "وأظهرها النقط، لأنها ما لم تنقط مزاحمة بمشاركاتها في الصورة"[2].

وقال ابن عاشر وهو يتحدث عن سبب اختصاص حروف المد واللين بالحذف، معللا وجه كتابة: ﴿أَيُّهَ﴾ بسورة الزخرف والرحمن وثالث النور دون ألف: "في كتب هذه المواضع دون ألف، ثلاثة أوجه: الإشارة إلى قراءة ابن عامر، وحمل الخط على الوصل اللفظي، والاكتفاء بالفتحة عن الألف، كالاكتفاء بالضمة والكسرة عن الواو، والياء في نحو: ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [الإسراء: 11] و ﴿يُوتِ ٱللَّهُ﴾ [النساء: 146] و﴿وَخَافُونِ﴾ [آل عمران: 175]، وبابهما"[3].

**الأمر الثالث: التعليم وحل المشكلات**

أ – **التوجه إلى الطالب:**

وأبرز مظاهره تلك الكلمة التي يُتَوَجَّه بها إلى الطالب أو قارئ الكتاب بكلمة: اعلم، أو يقال بعد طرح الفكرة وبيانها: فاعلمه، وهو أسلوب تعليمي، يشد الانتباه، ويهيأ الطالب لفهم تلك المسألة، وله نجاعته في التعلم

---

(1) تنبيه العطشان، ص 137.

(2) فتح المنان، ص 377.

(3) فتح المنان، ص 975.




والتعليم، خاصة وأن الرجراجي كان يقول تلك الكلمة بعد طرحه لسؤال يريد إعلامه الطالب أو القارئ لكتابه، واستعمله ابن عاشر أيضا وأكثر منه على شكل تنبيهات يذكرها ثم يعقبها بتلك الكلمة.

وأما المجاصي فخلا كتابه من هذا الأمر.

ب – **العناية بالتقسيم:**

والمقصود بذلك تقسيم المسألة بغية فهمها.

وقد استعمل ذلك الرجراجي كثيرا في شرحه في بداية الأبواب، عن طريق طرح أسئلة تقسيما لأجزاء المسئلة، ومن ذلك قوله في بداية باب الحذف: "هذا هو الباب الأول من أبواب هذا الرَّجز، وهذا الباب كثير المنفعة، عظيم الفائدة، لأن الناظم ذكر فيه جموع السلامة للمذكر والمؤنث، من أول القرآن إلى آخره وفاقا و خلافا، مختارا ومزيفا.

فإذا تقرّر هذا، ففي هذه الترجمة عشرة مطالب:

* ما معنى الباب ؟
* وما معنى الاتفاق ؟
* وما معنى الاضطراب ؟
* وما معنى الحذف ؟
* وما معنى "من"؟
* وما معنى فاتحة الكتاب ؟
* وما أسماء الفاتحة ؟
* وما الحروف التي تحذف عند أهل الرسم ؟

* وما علّة حذفها دون غيرها ؟

* وما أقسام الحذف عند أهل الرسم ؟".

ثم أخذ يجيب عن هذه الأسئلة[1].

وقال أيضا ممهدا لباب الحذف: "وأما أقسام الحذف عند أهل الرسم، فهي أربعة أقسام:

حذف اختصار، وحذف اقتصار، وحذف إشارة، وحذف اقتصار وإشارة.

فأما حذف اختصار، فمعناه: **ما حذف منه الألف حيث ما ورد للاختصار والتخفيف** كجموع السلامة وغيرها.

وأما حذف اقتصار، فمعناه: **ما حذف منه الألف في بعض المواضع دون بعض** كـ ﴿ٱلْمِيعَٰدِ﴾ في الأنفال و ﴿ٱلْكَٰفِرُ﴾ في الرعد.

وأما حذف إشارة، فمعناه: **ما حذف منه الألف في الخط اتفاقا، واختلف القراء في قراءته بالألف،** نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمْ﴾ أعني اللفظين معا، فإن القراء اختلفوا في هذين اللفظين فمنهم من يقرأهما بالألف، ومنهم من يقرأهما بغير الألف، فحذف منه الألف في الخط إشارة لمن يقرأهما بغير ألف.

وأما حذف اقتصار وإشارة معا، فمعناه: **ما حذف منه الألف في بعض المواضع دون البعض، واختلف القراء فيه دون غيره من ألفاظه،** كقوله تعالى: ﴿إِذَا مَسَّهُمْ طَٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطَٰنِ تَذَكَّرُوا۟﴾ في سورة الأعراف، فإن قوله هاهنا: ﴿طَٰٓئِفٌ﴾

---

[1] تنبيه العطشان، ص 211-220.

محذوف دون الذي وقع في سورة "ن والقلم "فإنه ثابت، وهو قوله: ﴿فَطَافَ عَلَيْهَا طَآئِفٌ مِّن رَّبِّكَ﴾، فالذي في سورة الأعراف اختلف القراء فيه فمنهم من قرأ بالألف ومنهم من قرأ بغير الألف.

وأما الذي في "نون والقلم "فهو ثابت الألف خطا ولفظا باتفاق، فحذف الألف في الذي في الأعراف اقتصارا وإشارة، أي اقتصارا على هذا الذي في الأعراف دون الذي في "نون والقلم "، وإشارة – أيضا – إلى من قرأه بغير الألف، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَجَٰعِلُ ٱلَّيۡلِ سَكَناً﴾، فحذْفه حذف اقتصار وإشارة، لأن هذا الذي وقع في سورة الأنعام هو المحذوف دون غيره، وهو الذي اختلف فيه القراء – أيضا – منهم من قرأه باسم فاعل، ومنهم من قرأه بفعل ماض، فهو إذاً حذف اقتصار وإشارة. وهذا التقسيم جرى به اصطلاحهم، وإلا فحذف الاختصار يعم جميع الأقسام الأربعة"[1].

أما ابن عاشر فظهرت عنايته بالتقسيم: في إعادة عرض المادة الطويلة في جزئياتها ملخصة ومجزأة على نحو يقربها من الأفهام، فقال بعد أن شرح الأبيات المتعلقة بحذف الأسماء الأعجمية:

"الأسماء الأعجمية قسمان: مستعمل، وكله محذوف، إلا ﴿دَاوُودَ﴾ باتفاق، و ﴿إِسۡرَآءِيلَ﴾ بخلاف.

وغير مستعمل، وكله ثابت، إلا ﴿مِيكَٰٓئِلَ﴾ و﴿هَامَٰنَ﴾، بالنسبة إلى ثانيه اتفاقا، و﴿هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ﴾ و﴿قَٰرُونَ﴾ و﴿وَهَٰمَٰنَ﴾، بالنسبة إلى الأول على اختلاف.

---

(1) تنبيه العطشان، ص 220-221.

وأنها بالنسبة إلى الاتفاق على الحذف والإثبات والاختلاف فيهما: ثلاثة أقسام:

**محذوف باتفاق**: وهو القسم الأول، ما عدى ما استثني منه باتفاق على الإثبات أو خلاف فيه، ويضاف إلى هذا القسم المحذوف بالاتفاق ﴿مِيكَـٰٓئِلَ﴾ و﴿هَـٰمَـٰن﴾، بالنسبة إلى ثانيه.

**وثابت باتفاق**: وهو القسم الثاني، عدى ما استثني منه، باتفاق على الحذف أو خلاف، ويضاف إلى هذا القسم المثبت باتفاق ﴿دَاوُودَ﴾، ومختلف في إثباته وحذفه، وهو المستثنى بالخلاف من القسمين جميعا"[1].

وقال ابن عاشر أيضا بعد تناوله لمادة: (س ح ر):

"**تنبيه**: اعلم أن جملة ما وقع في القرآن من الألفاظ التي تدور على مادة (س ح ر) خمسة أقسام:

**الأول**: ما اتفقت القراءات فيه على المصدر، نحو: ﴿يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ﴾ [البقرة: 102].

**الثاني**: ما اتفقت القراءات فيه على صيغة اسم الفاعل نحو: ﴿فَقَالُوا۟ سَـٰحِرٌ كَذَّابٌ﴾ [غافر: 24].

**الثالث**: ما اتفقت القراءات فيه على صيغة فعّال، وهو في الشعراء: ﴿يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحّارٍ عَلِيمٍ﴾ [الشعراء: 37].

---

(1) فتح المنان، ص663.

وسأذكر هناك من النقل إن شاء الله ما يطابق على أن هذا الخلاف في تقديم الألف على الحاء، وتأخيره عنها، مفرَّع على أحد وجهي الخلاف عند الناظم، وهو الثبوت.

وأما **القسم الرابع**: فقد تقدمت الإشارة إليه بقولي في **الإعلان**:

في ساحر العقود مع هود اختلف　　وأول بيونس كذا ألف

وتقدم الكلام عليه هناك بما يغني عن إعادته هنا، وبإدراك ما ذكرته في هذا التنبيه فهمًا، والإحاطة بمضمونه علما، تتّضح لك هذه الأقسام، مع اختلافها رسما.

وأما المعرّف من لفظ ﴿سَاحِرُ﴾، المثبت لأبي داود، ففي طه: ﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾ [طه: 69]، وفي الزخرف: ﴿وَقَالُواْ يَـٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ﴾ [الآية: 49]"[1].

**ج – إثارة الانتباه بوضع عناوين جانبية:**

مثل: تنبيه، تنبيهان، تنبيهات، ورد ذلك في شرحي الرجراجي وابن عاشر، وخلا منه شرح المجاصي، وإن كان ذلك عند ابن عاشر بصفة كبيرة جدا، أما الرجراجي فاستعمله أقل من ابن عاشر، لأنه استعمل أكثر ذلك في الأسئلة التي يطرحها ثم يجيب عنها، والأمثلة كثيرة ظاهرة في الشرحين.

**د – إثارة المشكلات بغية حلها:**

وهو أمر بيّن عند الرجراجي وابن عاشر، وكما ذكرنا ذكر ذلك الرجراجي في

---

[1] فتح المنان، ص 913.

**الرابع**: ما اختلفت قراءته بالمصدر، وصيغة اسم الفاعل، وذلك في المائدة: ﴿فَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡهُمۡ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا سِحۡرٞ مُّبِينٞ﴾ [المائدة: 110]، وفي يونس أولها: ﴿قَالَ ٱلۡكَٰفِرُونَ إِنَّ هَٰذَا لَسِحۡرٞ مُّبِينٌ﴾ [يونس: 2]، وفي هود: ﴿لَيَقُولَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا سِحۡرٞ مُّبِينٞ﴾ [هود: 7]، وفي الصف: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ قَالُواْ هَٰذَا سِحۡرٞ مُّبِينٞ﴾ [الصف: 6].

**الخامس**: ما اختلفت قراءته بصيغة اسم الفاعل، وصيغة فعّال، وذلك في الأعراف: ﴿يَأۡتُوكَ بِكُلِّ سَٰحِرٍ عَلِيمٖ﴾ [الأعراف: 112]، وفي يونس ثانيها: ﴿وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ ٱئۡتُونِي بِكُلِّ سَٰحِرٍ عَلِيمٖ﴾ [يونس: 79].

فأما **القسم الأول**: فلا كلام فيه، لاتفاق المصاحف على سقوط الألف منه.

وكذا لا كلام في **القسم الثالث**، لاتفاق المصاحف فيه على ثبوت الألف بعد الحاء، كما صرّح به أبو داود[1]، وجزم به في المقنع[2]، وإن لم يصرّح باتفاقها.

وأما **القسم الثاني**: فهو موضوع نص الناظم عليه هنا بالخلاف في الحذف والإثبات[3]، ويندرج في نص الناظم أيضا **القسم الخامس**، اعتبارا بقراءة نافع له بوزن اسم الفاعل.

وسيأتي التنبيه على الخلاف فيه، باعتبار القراءة الأخرى، بصيغة: فعّال، في قولي: في **الإعلان**:

بكل ساحر معا هل بالألف    وهل يلي الحا أو قبيلها اختلف

---

(1) ينظر: مختصر التبيين، 923/4.

(2) المقنع، ص 20.

(3) ينظر: مختصر التبيين، 464/3-465.

الأسئلة التي يطرحها، أو عن طريق الاعتراضات التي أوردها عن غيره وأجاب عنها، وفي شرح ابن عاشر كان ذلك في تنبيهاته، وليس للمجاصي في شرحه من ذلك شيء.

ولعل ما يميز بين شرح ابن عاشر وشرح الرجراجي ما يأتي:

- استفاد ابن عاشر من الشروح التي سبقته، ومنها شرح الرجراجي، أخذ من مقبولها، وتجنب نقائصها.

- تفوق ابن عاشر في النحو، لذلك أعرب الأبيات إعرابا وافيا، وتطرق لكثير من الأوجه الإعرابية في الجملة الواحدة التي تحتمل أكثر من وجه.

- ضمّن ابن عاشر اختياراته في مسائل الرسم والضبط، في حين خلا منها شرح الرجراجي.

- ضمن ابن عاشر ما جرى به العمل في كثير من مسائل الرسم، في حين خلا من ذلك تنبيه العطشان.

- لم يكتف ابن عاشر بشرح مورد الظمآن في رسم قراءة نافع، بل ضمن كتابه منظومته الإعلان في ذكر خلافيات رسم باقي القراء من السبعة، وشرح هذه المنظومة، في حين اكتفى الرجراجي بشرح المورد فقط.

- ضمن ابن عاشر شرحه بجملة وافرة من مسائل الرسم التي نقلها من كتاب يعد من أمهات كتب الرسم، وهو كتاب التبيان للتجيبي، ولم ينقل ذلك الرجراجي.

- التحقيق المتين في مسائل الرسم الذي اتصف به ابن عاشر حتى وصف

بالمحقق، في حين لم يكن ذلك للرجراجي بالصورة نفسها، فقد كان مقلدا لابن آجطا في كثير من المسائل التي يطرقها، والآراء التي يصدرها.

**المطلب الثالث: أثره فيمن بعده**

لقد حظي فتح المنان لابن عاشر بمكانة عالية، ولقي قبولا واسعا لدى العلماء الكبار فضلا عن غيرهم، وكان له أثر بالغ على كل من جاء بعده، فمنهم من نقل عنه ومنهم من اختصره ومنهم من حشَّى عليه، وسأذكر جملة من الكتب التي كان لابن عاشر أثر عليها:

- **دليل الحيران على مورد الظمآن: لإبراهيم المارغني**

يظهر أثر الشيخ عليه في أمور:

1- من شدة تأثر المارغني بابن عاشر ألّف كتابا في علمي الرسم والضبط، وسماه: **دليل الحيران على مورد الظمآن**، اختصر قسم الرسم من فتح المنان لابن عاشر، واختصر قسم الضبط من الطراز للتنسي.

2- مشى المارغني في طريقة تأليفه لكتابه على نفس الخط الذي سار عليه ابن عاشر في كتابه فكان يشرح البيت أولا، ثم يورد الشواهد القرآنية، ويعقبه بالإعراب في كثير من الأحيان، مع إيراده للتنبيهات التي أوردها ابن عاشر في كتابه مع شيء من الاختصار أو تقديم أو تأخير أحيانا، وكان يستعمل العبارة نفسها التي يستعملها ابن عاشر في أغلب كتابه.

قال المارغني: "اختصرته من شرح الرسم للعلامة المحقق سيدي عبد الواحد بن عاشر، وشرح الضبط لسيدي محمد التنسي العالم الماهر، تابعا لهما فيما اتضح من الترتيب والتعبير، غير جالب من كلام غيرهما إلا اليسير،

معرضا عما أطالا به من كثرة النقول والأبحاث والتعاليل، مقتصرا على ما لا بد منه من الإعراب خيفة التطويل"[1].

3- أعقب المارغني شرحه بشرح منظومة الإعلان لابن عاشر، تماما مثل ما فعل ابن عاشر، ونقل فيه النصوص التي نقلها ابن عاشر من كتاب المقنع للداني.

4 - ولما كان دليل الحيران هو اختصار فتح المنان أثنت عليه النظارة العلمية بجامع الزيتونة بتونس سنة: 1325هـ[2].

- **سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين: للشيخ علي الضباع**

من خلال دراستي لكتاب سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين بان لي تأثّره بابن عاشر من جوانب متعددة منها:

1- تصريحه بأنه اعتمد على شرح ابن عاشر للخراز، فقال بعد أن حكى أنه طلب منه تأليف كتاب في فني الرسم والضبط، وأنه سعى في تحقيق مرغوبهم، والتجأ إلى الله ليعينه على ذلك: "وطرقت أبواب تلك المصنفات الجامعة، وجلت في رياضها لاقتطاف ثمراتها اليانعة، مقتصرا على ما تدعو الحاجة في هذه الأزمنة إليه مما ذكر في المقنع والتنزيل والعقيلة، إذ ما فيها هو المعول عليه، وراعيت في الغالب ما اختاره عنهم الخراز في مورده، وابن عاشر في شرحه عليه"[3].

---

(1) دليل الحيران، ص 10.

(2) ينظر مقدمة دليل الحيران.

(3) سمير الطالبين، ص 4.

2- النقول الحرفية، والإضافات التي أوردها عن ابن عاشر، ولم ينقلها غيره، ومن أمثلة ذلك:

- قوله نقلا عن ابن عاشر حرفيا: "ينفرد الإثبات بالترجيح بأصالته، ولكن حيث لا مرجِّح للحذف، وينفرد الحذف بترجيحه بالإشارة إلى القراءة بحذفه، لكن حيث لم ينصّ على الإثبات أو راجحيته، ويشتركان معا في الترجيح بالنص على رجحان أحدهما، وبنص أحد الشيخين على أحد الطرفين، مع سكوت الآخر الذي قد يقتضي خلافه، وبالحمل على النظائر، وعلى المجاور، وباقتصار أحد الشيخين على أحدهما، وحكاية الآخر الخلاف، وبنص أحد الشيخين على حكم عين الكلمة عند اقتضاء ضابط الآخر خلافه...، ثم قد يحصل لكلّ طرف مرجِّح فأكثر مع التساوي في عدد المرجِّحات أو التفاوت، وقد يكون بعض المرجِّحات عند التعارض أقوى من بعض فيتّسع في ذلك مجال النظر... وكثير من هذه المرجحات تجري أيضا في غير باب الحذف، ومقابله مما يذكر بعد"[1].

- قال الضباع وهو يتكلم عن: حذف ألف ﴿ٱلْأَدْبَـٰرَ﴾ عن أبي داود: "وزاد ابن عاشر عنه ﴿ٱلْأَدْبَـٰرَ﴾ في الفتح[2].

- ولما تكلم على حذف الألف بعد الجيم قال: "﴿ٱلْجَـٰهِلِيَّةِ﴾ زاده ابن عاشر ونسبه لأبي داود، وجرى عليه العمل"[3].

---

(1) سمير الطالبين، ص 32، وينظر: فتح المنان، ص 425.

(2) سمير الطالبين، ص 40.

(3) سمير الطالبين، ص 41.

3- إيراده للألفات التي انفرد التجيبي بحذفها، وقد نقلها بتمامها وكمالها من فتح المنان لابن عاشر

4- نقله للكلمات التي حذف ألفاتها البلنسي في منصفه[1].

- **إرشاد القراء والكاتبين إلى معرفة رسم الكتاب المبين: للشيخ رضوان المخلِّلاتي**

أثر ابن عاشر على الشيخ المخلِّلاتي يظهر جليا في كتابه إرشاد القراء والكاتبين إلى معرفة رسم الكتاب المبين ومجمل ذلك يجتمع في النقاط الآتية:

1- ثناؤه عليه بأعلى الألقاب في سماء العلم والعلماء، إذ قال عنه: "أوحد العلماء الأكابر، الأستاذ الفاضل المعروف بابن عاشر"[2].

2- صرح المخللاتي باعتماده على فتح المنان، مع جملة أخرى من الكتب، قال رحمه الله تعالى: "فلما ألح السائل إلحاحا اقتضى الإجابة، التجأت إلى الله طالبا للإعانة، طارقا أبوابه، فتيسر لي بفضل الله من شراح تلك الكتب، وغيرها شيء كثير، فزاد بذلك سروري، وعلمت أن علامة الإذن التيسير، فكان منها:

تغريد الجميلة لمنادمة العقيلة، المختصر من شرح الإمام الجعبري ذي الفوائد الجليلة.

ومنها: شرح القدوة المحقق أبي البقاء الشهير بابن القاصح، المتقن المباني الكثير المعاني، ذو البيان الواضح.

---

(1) ينظر: سمير الطالبين، ص 52، 57.

(2) إرشاد القراء، 106/1.

ومنها: فتح المنان بشرح مورد الظمآن، لأوحد العلماء الأكابر، الأستاذ الفاضل المعروف بابن عاشر.

ثم عد كتابين آخرين[1].

3- كثرة النقول عنه تصريحا، بل أكاد أقول أن نصف الكتاب مما نقله عن فتح المنان لابن عاشر، معتمدا على رأيه دون تردد ولا تعقيب.

بل نقل عنه أحيانا حتى الأخطاء، ومن ذلك قوله: "أسند أبو عمرو في المحكم إلى زيد بن ثابت رضي الله عنه: أن عمر بن الخطاب جاء إلى أبي بكر رضي الله عنهما فقال: إن القتل قد أسرع في قراء القرآن يوم اليمامة..."[2].

4- نقل عنه أيضا ما انفرد التجيبي بحذفه من الألفات، قال المخللاتي: "فإذا تمت السورة على هذا النسق الظاهر أتبعت ذلك بما انفرد بحذفه الإمام التجيبي من الألفات مسندا لشرح ابن عاشر"[3].

- **فتح الرحمن على نظم مورد الظمآن: لمحمد بن عثمان بن كيكي:**

قال في مقدمة كتابه: "... فلخصته مما كتبه الأفاضل السادات..."، ولم يصرح من هم السادات الذين لخص كتابه من كتبهم، ولكن بتتبعي لهذا الشرح وجدت نقولا له من فتح المنان، ومن أمثلة ما نقل عنه:

---

[1] إرشاد القراء، 1/105-106.

[2] إرشاد القراء، 1/123.

[3] إرشاد القراء، 1/207.

- قوله: "قال في فتح المنان: ومعناه، والله أعلم: ما ذكره المرادي عند قول ابن مالك:

"................................. وفي فاعـل ما أعلّ عينا ذا اقتفى"

"أن صورة الهمزة لا تنقط، إلا حيث يكون قياس تخفيفها البدل، كما إذا انفتحت بعد كسرة، فإنها إذا كتبت على نية الإبدال، نقطت.

وقال في كشف الغمام ما حاصله: أن مذهب القراء، نقط الياء التي هي صورة الهمزة، وللنحاة في عدم نقطها مطلقا، أو إلا أن ينوي بها البدل: قولان، فالمجموع ثلاثة أقوال.

وأظهرها النقط، لأنها ما لم تنقط، مزاحمة بمشاركاتها في الصورة، ... إلى أن قال: والظاهر أن الياء العوض من الألف، والمزيدة كذلك، لما تقدم"[1].

وغيرها من النقول[2].

- **فتح الرحمن وراحة الكسلان في رسم القرآن: لمحمد أبي زيد:**

بين في مقدمة كتابه اعتماده على بعض الكتب منها شرح ابن عاشر، قال رحمه الله تعالى: "...وجريت فيها على ما جرى عليه المحققون مثل صاحب المقنع، وابن عاشر...".

وقد أكثر من النقل عن فتح المنان[3].

وقد رتبها على حروف المعجم، ذكر في كتابه الرسم والضبط.

---

[1] فتح الرحمن، ق/6-أ، وينظر: فتح المنان، ص 308.

[2] انظر: فتح الرحمن على نظم مورد الظمآن، ق/17-18.

[3] ينظر: فتح الرحمن وراحة الكسلان، ص 2، 5، 6، 7، 8، 10، 15، 18.

- **الجوهر الفريد في رسم القرآن المجيد: لبركات بن يوسف الهوريني:**

نقل كثيرا عن فتح المنان، واستفاد منه، وصرح بنقله عنه[1].

- **منهاج رسم القرءان في شرح مورد الظمآن: لمسعود بن محمد جموع السجلماسي:**

ذكر في مقدمة كتابه أنه رغب في تأليف كتابه لتقريب فهم المورد وحل ألفاظه وبيان معانيه، معتمدا في جل ذلك على فتح المنان لابن عاشر، ولطائف الإشارات لفنون القراءات لأبي العباس القسطلاني وغيرهما من كتب هذا الشأن.

ثم بدأ بالترجمة لأبي عبد الله الخراز استنادا إلى ما ذكره في فتح المنان[2].

- **حاشية على فتح المنان شرح مورد الظمآن: لإدريس الحسني المنجرة** (الأب):

وهو تعليق على فتح المنان.

أول النسخة: "الحمد لله الذي رسم أفعال العباد في الأزل...".

وآخرها: "قوله...جهدا بمعنى الطاقة والمشقة".

وللكتاب نسختان مخطوطتان بالمكتبة الحسنية بالرباط المغرب[3].

- **حاشية على فتح المنان شرح مورد الظمآن: لعبد الرحمن بن إدريس الحسني المنجرة** (الابن) (ت:1179):

---

(1) ينظر: الجوهر الفريد، ق/28-ب، 44، 47، 48، 51.

(2) ينظر قراءة الإمام نافع، 462/2.

(3) الأولى برقم:1064ضمن مجموع كتبت عام:1129هـ والثانية برقم: 11551زضمن مجموع كذلك، كتبت عام: 1179هـ ينظر: فهرس الخزانة الحسنية، 87/6.

أولها: "الحمد لله الذي جعل الكتاب لنا خير فرط".

آخرها: "وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين".

وفي الخزانة الحسنية منها نسختان[1].

ولم ينحصر أثر فتح المنان على أفراد العلماء، بل إنّ اللجان القائمة على طباعة المصاحف في المغرب العربي، قد جعلوه عمدة في رسم المصاحف، كما هو موضح في النشرة التي تصدرها تلك اللجان في آخر كل مصحف.

---

[1] الأولى برقم: 6128، ضمن مجموع، والثانية برقم: 1389، ضمن مجموع أيضا. ينظر: فهرس الخزانة الحسنية، 88/6.

## المبحث الثاني: اختياراته وملاحظات عليه

يتناول هذا المبحث جملة من اختيارات المؤلف في كتابه، مع تقديم بعض الملاحظات عليه، وذلك في المطلبين الآتيين:

### المطلب الأول: اختياراته

وُصِف الإمام ابن عاشر بكل أوصاف الثناء والتبجيل، ومن أهم ما وصف به، وصفه بـ: "المحقق"، وذلك لأن ابن عاشر كان يذكر أقوال أئمة الرسم، ويمحصها وفي كثير من الأحيان يبين الراجح من المرجوح، وفي كتابه هذا صرح باختياره في كثير من المسائل الخلافية، وسأتناول جملة المسائل التي بين فيها اختياره، وهي كالآتي:

#### القسم الأول: اختياره في مسائل علوم القرآن:

تطرق المؤلف في كتابه لكثير من مسائل علوم القرآن التي ورد فيها الخلاف بين العلماء، وأفصح رحمه الله عن اختياره فيها، ومن جملتها:

1 – حكى ابن عاشر خلاف العلماء في كتابة المصحف في الجمع العثماني، هل هو مشتمل على حرف واحد كما قال الداني، أو على السبعة كما قال الجعبري، والقول الثالث أن المصحف مكتوب على حرف واحد وأنه مشتمل في بعض المواضع بالصلاحية على أكثر منه، وليس مشتملا بالصلاحية على جميع الحروف السبعة، وهو قول مكي بن أبي طالب القيسي في كتابه الإبانة.

ناقش المؤلف أدلة الجعبري وأبي محمد مكي، ثم اختار رأيا فقال: "والذي نختاره من أقوال الأئمة حسبما أدى إليه النظر: أن المصاحف العثمانية في كثير من المواضع على حرف واحد، لا تصلح لتأدية أكثر منه، ومواضع أخرى

صالحة بالاحتمال لأكثر من ذلك، لا بمعنى الاشتمال على السبعة، بل هو على حسب ما يتفق أن يطابقه اللفظ منها"[1].

2 – ذكر المؤلف خلاف العلماء: هل كتب المصحف على حرف قريش، أم أن فيه لغات أخرى.

قال ابن عاشر: "قلت: والذي يظهر أن منها ما يرجع إلى حرف واحد، ومنها ما يرجع إلى حروف"[2].

3 – حكى المؤلف في مقدمة كتابة الخلاف في عدد المصاحف التي أرسلها الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه إلى الأمصار: أربعا أم خمسا أم سبعا أم ثمان، ولم يرجح شيئا، ولكنه في بداية شرحه لكتابه الإعلان بتكميل مورد الظمآن اختار أنها ست مصاحف[3].

**القسم الثاني: اختياره في مسائل علم الرسم:**

لما كان الكتاب في علم الرسم القرآني فإن المؤلف أبدى رأيه في جملة من المسائل الخلافية ولم يكتف بمجرد النقل، ومنها:

---

(1) فتح المنان، ص429، وللتفصيل في المسألة ينظر: الإتقان، 80/1، والنشر، 31/1، والأحرف القرآنية السبعة للمطرودي، ص 83-94.

(2) فتح المنان، ص431، وللتفصيل في المسألة ينظر: البرهان في علوم القرآن، 287/1-290، والإتقان، 177/1-178.

(3) فتح المنان، ص 438، 500-501.

1 – اختار المؤلف ترجيح إثبات الألف في ﴿رَوْضَاتِ﴾ و﴿الْجَنَّاتِ﴾ في سورة الشورى[1].

2 – رجح ابن عاشر حذف الألف الثانية ﴿ءَايَٰتٌ﴾ المجاور ﴿لِّلسَّآئِلِينَ﴾ في سورة يوسف، مع العلم أن أبا عمرو حكى اختلاف المصاحف فيه[2].

3 – ذكر المؤلف احتمال أن يكون المحذوف من كلمة: ﴿الْمُنشَأَٰتُ﴾ صورة الهمزة دون ألف الجمع، وأن يكون ألف الجمع دون صورة الهمزة.

قال ابن عاشر: "والذي جرى به العمل أن الألف صورة للهمزة"[3].

4 – لما ذكر المؤلف الخلاف في ثاني العقود من لفظ: ﴿مَسَٰكِينَ﴾، قال: "ويترجح فيه الحذف"[4].

5 – لما حكى الخراز أن الأسماء الأعجمية التي لم يكثر استعمالها ثابتة الألف قال:

وما أتى وهو لا يستعمل    فألف فيه جميعا يجعل

ولم يتعرض الخراز لاسمين من الأسماء الأعجمية المشتملة على الألف وهما ﴿إِلْيَاسَ﴾ و﴿يَاسِينَ﴾، اختار ابن عاشر أن يكونا من الأعلام الأعجمية التي لم يكثر استعمالها، ويترتب على ذلك إثبات الألف فيهما[5].

---

(1) فتح المنان، ص 239 ـ 240.

(2) فتح المنان، ص 585.

(3) فتح المنان، ص 605.

(4) فتح المنان، ص 633.

(5) فتح المنان، ص 656.

6 – حذف البلنسي ألف كل من لفظي: ﴿إِحْسَـٰنٍ﴾ و﴿شَعَـٰٓئِرَ﴾، واستثنى الخراز لأبي داود الأوّلين من هذين اللفظين، وحكم بإثبات الألف فيهما ابن آجطا والرجراجي والنزوالي بناء على استثناء الخراز، ورجح ابن عاشر الحذف[1].

7 – اختار المؤلف في مثل: ﴿ءَآللَّهُ﴾ [يونس: 59 و النمل: 59]، و﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام: 143- 144] و﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ في يونس [آية: 51-91 ]، أن الألف الموجودة هي همزة الوصل، وأن همزة الاستفهام لا صورة لها. قال رحمه الله: "فإن المختار في هذا القسم، أن الألف الموجودة هي همزة الوصل، وأن همزة الاستفهام لا صورة لها"[2].

8 – ورد الخلاف عن أبي داود في ثبت ألف: ﴿لِّيُوَاطِـُٔواْ﴾ في سورة التوبة وحذفه، واختار ابن عاشر ثبت ألف، لأجل حذف صورة همزته[3].

9 – ذكر ابن عاشر الخلاف في حذف ألف: ﴿بِمَوَٰقِعِ﴾ عن الشيخين في سورة الواقعة، ورجح الحذف[4].

10 – اختلف الإمامان الداني وأبو داود في أيّ اللامين حذف عند اجتماعهما في مثل:﴿ٱلَّيْلَ﴾، فمذهب الداني أن المحذوفة الثانية، ومذهب أبي داود أن المحذوفة الأولى، وهو الذي رجحه ابن عاشر[5].

---

(1) فتح المنان، ص672، وينظر: التبيان، ق/244-أ، ومجموع البيان، ق/28-أ، وتنبيه العطشان، ص 342.

(2) فتح المنان، ص 722.

(3) فتح المنان، ص 923.

(4) فتح المنان، ص 1008.

(5) فتح المنان، ص 1133.

11 – اختار ابن عاشر في باب: ﴿تِلْقَآيِ﴾، أن الياء غير زائدة، وعلى ذلك مصاحف أهل المشرق، وخالفه الخراز[1].

12 – اختار ابن عاشر في: ﴿ءَاتِيٰنِيَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ في سورة مريم، و﴿ٱجْتَبِيٰكُمْ﴾ في سورة النحل كتبه بالياء.

13 – اختار أبو داود في كلمة: ﴿جَزَآءُ﴾ الواقع في سورة طه والكهف القياس، واختار في الذي في الزمر مخالفة القياس، أي بالواو بعد الألف. قال ابن عاشر: "والحاصل أنه يترجح في الكهف القياس لنص أبي داود، وإن أفهم نقل أبي عمرو مقابله، لأن النص مقدّم، ويترجح في طه القياس حملا على الأصل عند تجاذب النظائر من الطرفين، ويترجح في الزمر مخالفة القياس من ظاهر عبارة الشيخين، وقد قلت بيتا بضبط ذلك، وهو:

ورجِّحن في الكهف مع طه القياس    واعكسه في الزمر تحظ بالأساس[2]

**منهج ابن عاشر في اختياره:**

من خلال اختيارات ابن عاشر في المسائل المتعلقة بالرسم ظهر جليا أسس الاختيار عنده، وقد صرح هو بنفسه في كثير منها، وبيانها فيما يأتي:

**الأساس الأول: الاختيار مراعاة لقراءة أخرى**

وذلك مثل اختياره حذف ألف ﴿ءَايَٰتٌ﴾ المجاور ﴿لِّلسَّآئِلِينَ﴾ في سورة يوسف، قال ابن عاشر: "وقرأه المكي بالإفراد، فلا يخفى ترجيح حذفه"[3].

---

[1] فتح المنان، ص 1314.

[2] وجرى العمل على ذلك. ينظر: بيان الخلاف، ق/41، ودليل الحيران، ص 173، وسمير الطالبين، ص 82، والبديع، ص 289، وفتح المنان، ص 1205.

[3] فتح المنان، ص 584.

وكذلك اختياره لحذف ألف: ﴿مَوَاقِعِ﴾ في سورة الواقعة، قال ابن عاشر: "يترجّح في ﴿مَوَاقِعِ﴾ الحذف، للإشارة إلى قراءة الأخوين"[1].

**الأساس الثاني**: الاختيار مراعاة للرواية عن نافع

من أسس الاختيار عند المؤلف ورود الرواية عن نافع في مسألة من المسائل المتعلقة بالرسم، ومنها:

- ترجيح الحذف في ﴿مَوَاقِعِ﴾، قال ابن عاشر: "يترجّح في ﴿مَوَاقِعِ﴾ الحذف، للإشارة إلى قراءة الأخوين، ولأنه مروي عن نافع"[2].

**الأساس الثالث**: الاختيار حملا على النظائر

ومن ذلك:

- اختياره في لفظ ﴿مَسَٰكِينَ﴾، قال ابن عاشر: "ويترجح فيه الحذف للنظائر"[3].

- اختياره في لفظي: ﴿إِحْسَٰن﴾ و﴿شَعَٰٓئِرَ﴾، قال ابن عاشر: "يترجّح الحذف في ﴿إِحْسَٰن﴾ و﴿شَعَٰٓئِرَ﴾ الأولين حملا على النظائر"[4].

- اختياره في: ﴿ءَاتِيٰنِيَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ في سورة مريم، و﴿ٱجْتَبِيٰكُمْ﴾ في سورة النحل كتبه بالياء. قال ابن عاشر: "حملا على النظائر".

**الأساس الرابع**: الاختيار مراعاة للمصاحف المدنية.

---

(1) فتح المنان، ص 1008.
(2) فتح المنان، ص 1008.
(3) فتح المنان، ص 633.
(4) فتح المنان، ص 672.

مراعاة مصاحف أهل المدينة أمر هام عند المغاربة، ومن بينهم المؤلف، حيث أنه كان من أسس الاختيار عنده، ومما اختاره مراعاة للمصاحف المدنية ما يأتي:

- ما ذكرناه من ترجيحه الحذف في ﴿مَوَاقِعِ﴾، قال ابن عاشر: "يترجّح في ﴿مَوَاقِعِ﴾ الحذف، للإشارة إلى قراءة الأخوين، ولأنه مروي عن نافع، وفي المصاحف المدنية"[1].

**الأساس الخامس: الاختيار لنص الشيخين أو أحدهما**

وذلك مثل اختياره في كلمة: ﴿جَزَآءُ﴾، قال ابن عاشر: "والحاصل أنه يترجح في الكهف القياس لنص أبي داود، وإن أفهم نقل أبي عمرو مقابله، لأن النص مقدّم، ويترجح في طه القياس حملا على الأصل عند تجاذب النظائر من الطرفين، ويترجح في الزمر مخالفة القياس من ظاهر عبارة الشيخين ".

الأساس السادس: الاختيار حملا على الأصل عند تجاذب النظائر

وذلك مثل ترجيحه القياس في ﴿جَزَآءُ﴾ في سورة طه.

هذا ما استطعت حصره من اختياره بالأمثلة، وإن كان المؤلف قد صرح بقواعده النظرية في أسس اختياره وترجيحه، قال ابن عاشر رحمه الله تعالى: "للحذف والإثبات مُرجِّحات نذكر ما تيسر منها، ليُطَّلَع بذلك على وجه كثيرٍ مما جرى به العمل.

---

(1) فتح المنان، ص 1008.

**فنقول**: ينفرد الإثبات بالترجيح بأصالته، ولكن حيث لا مرجِّح للحذف، وينفرد الحذف بترجيحه بالإشارة إلى القراءة بحذفه، لكن حيث لم ينصّ على الإثبات أو راجحيته، ويشتركان معا في الترجيح بالنص على رجحان أحدهما، وبنص أحد الشيخين على أحد الطرفين، مع سكوت الآخر الذي قد يقتضي خلافه، وبالحمل على النظائر، وعلى المجاور، وباقتصار أحد الشيوخ على أحدهما، وحكاية الآخر الخلاف، وبنص شيخٍ على حكم عين الكلمة عند اقتضاء ضابط غيره خلافه، وبكون النقل عن نافع عند نقل غيره خلافه، وبكونه في المصاحف المدنية عند مخالفة غيرها، وبكونه في أكثر المصاحف، ثم قد يحصل لكلّ طرف مرجِّح فأكثر مع التساوي في عدد المرجِّحات أو التفاوت، وقد يكون بعض المرجِّحات عند التعارض أقوى من بعض فيتّسع في ذلك مجال النظر، وستأتي أمثلة ذلك في محالّها، فلا فائدة في التطويل بذكرها، وكثير من هذه المرجحات تجري أيضا في غير باب الحذف، ومقابله مما يذكر بعده"[1].

---

[1] فتح المنان، ص 536.

**القسم الثالث: اختياره في مسائل علم الضبط:**

تطرق ابن عاشر في كتابه لبعض مسائل الضبط التي اضطر للكلام عليها، وكان له موقف من بعض المسائل التي وقع الاختلاف فيها بين علماء الفن، ومن أمثلة ذلك:

- في مسألة نقط الياء التي هي صورة للهمزة، نقل المؤلف مذاهب النحاة فيها أنها لا تنقط، أو إلا إذا أريد بها البدل قولان، وذكر مذهب القراء بنقطها، واختار ابن عاشر نقطها.

قال رحمه الله تعالى بعد أن نقل الخلاف الحاصل عن توضيح المقاصد للمرادي، وكشف الغمام للمنبهي: "وأظهرها النقط"[1].

- اختلف العلماء في الحروف التي تجعل عليها الدارة، فمذهب الداني وأبي داود أن تجعل على الحروف الزوائد في الخط المعدومة في اللفظ، وعلى الحروف المخففة باتفاق واختلاف، واختار ابن عاشر أن المزيد الذي يستحق الدارة هو المزيد الذي لا يلفظ به في حالة من وصل أو وقف[2].

- اختار المؤلف في كلمة: ﴿لِأَهَبَ﴾ في سورة مريم في قراءة من لم يقرأ بالتحقيق للهمزة: أن تجعل على الألف المظفرة ياء بالحُمرة، ليدل على أن الهمزة الملينة مبدلة لكسرة اللام، وصورة ذلك: ﴿لِأَهَبَ﴾[3].

**تنويه**: وباستحسان اللبيب، واختيار ابن عاشر لهذا الضبط جرى عمل مصاحف المغاربة -رضي الله عنهم-.

---

[1] فتح المنان، ص 377.

[2] فتح المنان، ص 1268.

[3] فتح المنان، ص 1279-1284.

**المطلب الثاني: ملاحظات على فتح المنان**

من خلال تتبعي الطويل لفتح المنان لكبير الأئمة: ابن عاشر، بدا لنا - والله أعلم - بعض الملاحظات التي تؤخذ عليه أوجزها في الآتي:

**القسم الأول: العزو للمصادر**

- ذكره في كثير من الأحيان للكتب دون ذكر مؤلفيها، فمثلا قوله: "ومعناه، والله أعلم: ما ذكره المرادي عند قول ابن مالك:

"................................. وفي فاعـل ما أعلّ عينا ذا اقتفى"

"أن صورة الهمزة لا تنقط، إلا حيث يكون قياس تخفيفها البدل، كما إذا انفتحت بعد كسرة، فإنها إذا كتبت على نية الإبدال، نقطت"[1] انتهى.

وكان ينبغي أن يعزو للكتاب محددا لأنه يكون للعالم خاصة إذا كان ممن عرف بالتأليف بكثرة في علم ما كالمرادي عرف بالنحو، فيصعب معرفة أي الكتب هو المقصود، وأمثل بمثال آخر لكي يتضح الإشكال، وهو:

- نقله عن شرح المغني لابن هشام للدماميني دون تعيين، قال ابن عاشر: "تنبيه: قيّد الناظم المتّفق على حذفه بلفظة: ﴿هُمۡ﴾، وقد وقع في القرآن مقترنا بالفاء، وهي حرف إفرادي، لا يجوز الوقوف عليه، فلا يبتدأ بما بعده دونه، وهذه هي القاعدة عند الذين تكلموا على الوقف والابتداء، أعني: أن ما لا يصح الوقوف عليه، لا يصح الابتداء بما بعده دونه، لكن نقل بدر الدين الدماميني في شرح مغني ابن هشام عن بهاء الدين السبكي أنه أجاز مثل هذا،

---

(1) فتح المنان، ص 377.

واحتج له بأربعة أحاديث، منها: ما في الصحيحين: «**من نسيَ صلاةً، أو نامَ عنهَا، فليصلّهَا إذا ذكرهَا، لا كفارةَ لهَا إلاّ ذلكَ**، وتلاَ: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ﴾ [طه: 14]»، ونقض القاعدة المذكورة بهذا النوع لوروده"[1].

بعد بحث طويل عن هذا النقل في شرح مطبوع له فلم أجده، وله شرح آخر لا يزال مخطوطا، قد يكون ذلك النقل منه، ولو عين ابن عاشر اسم الكتاب لأراحنا.

- قال ابن عاشر أيضا: "وقال في مختصر العين..."وكتاب العين له أكثر من مختصِر، اختصره الزبيدي واختصره غيره.

- قال ابن عاشر ناقلا كلاما للداني: "فأسند أبو عمرو في المحكم إلى زيد بن ثابت أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه جاء إلى أبي بكر فقال: إن القتل قد أسرع في قراء القرآن أيام اليمامة... "، وهو خطأ، لأن النص المنقول من المقنع، وليس من المحكم[2].

- ويدخل في هذا القسم أيضا: النقل عن بعض المصادر مع إبهامها: وقد وقع هذا كثيرا من ابن عاشر، حيث كان ينقل عن بعض الكتب دون أن يصرح بأسمائها أو أسماء مؤلفيها، بل يكتفي بقوله: "قال بعضهم، قيل، أُصلِح، قول من قال..."، وقد استعمل ابن عاشر هذا الإبهام في أمرين:

---

[1] فتح المنان، ص 817.

[2] فتح المنان، ص 398، وينظر: المقنع، ص 3.



**الأول**: عند النقل لكي يرد على ذلك القول المنقول، وقد يعذر في هذا، خاصة وأنه لا يحب التشهير كما فعل ذلك مع ابن آجطا فكان ينقل عنه مع التصريح بقوله: قال الشارح، أما في مقام الرد عنه فإنه كان لا يصرح باسمه عند ذكر قوله، بل يكتفي بقوله: "قال بعضهم".

**الثاني**: عند النقل مع قبوله، وهذا يعد عيبا، إذ لابد من عزو الأقوال لأصحابها، وهذا مبدأ من مبادئ الأمانة العلمية، وابن عاشر مع أمانته العلمية الكبيرة، إلا أنه قد وقع له هذا الأمر كثيرا مع بعض شراح المورد، خاصة الرجراجي صاحب تنبيه العطشان، وهو من الشروح التي سبقت شرح ابن عاشر بأكثر من قرن من الزمان، وهذان الإمامان وإن لم يتعاصرا إلا أن ابن عاشر ومن خلال تتبعي لكثير مما ينقله عن الرجراجي - مبهما لذلك-، كانا كالأقران، طبعا من جهة واحدة وهي جهة معاملته له بهذه الكيفية، وتنازع هذه المسئلة أمران:

**أولهما**: شرح الرجراجي من الشروح الهامة التي سبقت شرح ابن عاشر.

**ثانيهما**: النقد الكبير الذي وجهه له ابن عاشر، دون أن يصرح بذلك، بل وعاب ابنُ عاشر أغلب الشروح التي سبقته.

وأذكر مثالا من أمثلة نقل ابن عاشر عن الرجراجي دون تصريح، وآخر مبهما أيضا لم أعرف قائله:

1 - وهو نقله عنه في تعليل إثبات ألف: ﴿دَاوُودُ﴾ وحذف ألف ﴿إِسۡرَآءِيلَ﴾ قال ابن عاشر: "قال بعضهم[1]: ولأن المحذوف من ﴿دَاوُودُ﴾

---

[1] قاله الرجراجي في تنبيه العطشان، ص 326-327.

حرف من صريح اللفظ، والمحذوف من ﴿إِسْرَآءِيلَ﴾ صورة الهمزة، التي لا صورة لها في كثير من المواضع"[1].

2 – قال عند ذكره شرحه بيت الخراز:

أَن لَّا يَقُولُواْ وَأَقُولُ فُصِلَا ... ثُمَّ مَعًا بِهُودَ لَيْسَ الأَوَّلَا

وَتَوْبَةٍ وَالحَجُّ مَعْ يَاسِينَا ... وَفِي الدُّخَانِ مَعَ حَرْفِ نُونَا

والخراز قد أطلق في ﴿أَن لَّا﴾ في سورة التوبة، وقد تعدّد فيها في ثلاثة مواضع هذا، و﴿أَلَّا يَجِدُواْ مَا يُنفِقُونَ﴾ [التوبة: 92]، ﴿وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُواْ حُدُودَ﴾ [التوبة: 97].

قال ابن عاشر: ولذا أُصلح فقيل:

وآخر التوبة مع ياسينا ... والحج والدخان ثم نونا[2]

وقد فصلت القول في هذا الأمر عند الكلام على مصادر المؤلف في فتح المنان.

---

(1) ينظر: فتح المنان، ص 646.

(2) ينظر: فتح المنان، ص 1406.

**القسم الثاني: موقفه من القراءات المتواترة خارج السبعة:**

لم تشتهر عند المغاربة إلا القراءات السبع، لذلك كانوا يحكمون بالشذوذ على كل قراءة كانت خارج السبعة، كقراءة يعقوب وأبي جعفر وخلف في اختياره.

فنجد أن الإمام التنسي قال في الطراز على قراءة أبي جعفر ﴿إِلَـٰفِهِمْ﴾ دون ياء: "وقد قرئ به فيها في غير المشهور بحذف الياء"، وكذلك وصف الحسن الزياتي هذه القراءة في حواشيه على التنسي، فعلّق على قول التنسي: "في غير المشهور"فقال: "صحيح، لأنه خارج عن السبعة"[1]، وقد وصف ابن عاشر هذه القراءة: ﴿إِلَـٰفِهِمْ﴾ بالشذوذ أيضا[2].

والإمام ابن عاشر نص في المقدمة على شروط القراءة الصحيحة حين نقل عن الجعبري في التنبيه السابع شروط القراءة الصحيحة فقال: "قال الجعبري رحمه الله: لما تقرر أن القراءة التي تكون من الأحرف السبعة هي التي يجتمع فيها ثلاثة شروط: نقلها بالتواتر، وظهور وجهها في العربية، وموافقة أحد المصاحف العثمانية، اضطر ناقل القراءات إلى معرفة هذه الشروط، ليميّز المشهور من الشاذ والصحيح من السقيم، فالتواتر مستفاد من كتب الخلاف المشترط ذلك فيها، ومن معرفة أحوال الرواة، وضابطه في أصول الفقه والعربية من مصنفاتهما، والرسم من مؤلفاته"[3].

---

(1) ينظر: الطراز، ص 307.

(2) ينظر: فتح المنان، ص 1077.

(3) فتح المنان، ص 385.

ورغم ذلك جرى على عادة المغاربة في تلك الأزمان، فحكم بالشذوذ على بعض القراءات المتواترة خارج السبعة، ومن ذلك:

- لما ذكر اختلاف المصاحف في حذف ألف: ﴿فَـٰكِهُونَ﴾ و ﴿فَـٰكِهِينَ﴾ وإثباته، ذكر منها موضع المطففين: ﴿ٱنقَلَبُواْ فَـكِهِينَ﴾ قال: "وقد قرأ حفص هذا الأخير بغير ألف، كما قرئ به خارج السبعة في الجميع". وذلك على وجه التضعيف لهذه القراءة.
- عدّ ابن عاشر قراءة يعقوب المتواترة: ﴿وَفَصْلُهُو﴾ بسورة الأحقاف قراءة شاذة[1].

مع العلم أن ابن عاشر ذكر قراءة يعقوب ﴿يَقْدِرُ﴾ بسورة ياسين دون أن يحكم بشذوذها[2].

**القسم الثالث: أوهامه وسهوه في كتابه:**

لما أخطأ ابن آجطا في نقله خطأ عن أبي داود قد يكون من النساخ، وهو نسبة قراءة: ﴿أَدْرَكَ﴾ بقطع الهمزة، وسكون الدال للأخوين: حمزة والكسائي، وقلده الرجراجي على ذلك، نبه ابن عاشر على هذا الخطأ، وبين أنها قراءة الصاحبين: ابن كثير، وأبي عمرو، قال رحمه الله: "وقد قرأه الصاحبان: ابن كثير، وأبو عمرو: ﴿أَدْرَكَ﴾ بقطع الهمزة، وسكون الدال[3].

---

(1) ينظر: فتح المنان، ص 958.

(2) ينظر: فتح المنان، ص 969.

(3) ينظر: النشر، 339/2، والتيسير، ص 129.

**تنبيه**: رأيت هذه القراءة في نسخ أربع من مختصرات التنزيل منسوبة للأخوين، ونقل **الشارح** كلام التنزيل كذلك، وفسّر الأخوين بحمزة، والكسائي، كما هو اصطلاح أبي داود في مسمى الأخوين[1]، ودرج على تقليده جماعة[2].

والصواب في النسبة ما قدّمناه"[3].

ورغم أن ابن عاشر كان متيقظا جدا لكل ما ينقله، إلا أن الكمال لله وحد فقد وقع منه بعض السهو وبدرت منه بعض الأوهام، ومنها:

1 ـ قال ابن عاشر وهو يتحدث عن بعض كلمات وزن (فعّالون) في التنزيل لأبي داود: "فلم أجد فيه ﴿قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ﴾ [النساء: 135]. وهذا وهم منه، بل ذكره أبو داود في كتابه[4].

2 ـ نقل ابن عاشر عن أبي داود ألفاظ: ﴿ديـر﴾ المحذوفة حيث قال إن جملتها خمسة عشر كلها حذفت الألف منها. قال ابن عاشر عنه: "ثم قال بعد تعيين أماكن الخمسة عشر....."[5].

والصحيح أن أبا داود سها عن موضع الأحزاب، وهو الموضع السادس عشر، وتبعه على هذا السهو ابن عاشر.

---

(1) التبيان، ق/272-ب.

(2) منهم الرجراجي. ينظر: تنبيه العطشان، ص 515.

(3) فتح المنان، ص 973.

(4) ينظر: فتح المنان، ص 464-465، ومختصر التبيين، 422/2.

(5) فتح المنان، ص 630، وينظر: مختصر التبيين، 174/2.

3 ـ سها ابن عاشر تبعا للناظم عن ذكر اسم: ﴿بَابِلَ﴾ في سورة البقرة عند حديثه عن الأسماء الأعجمية، وقد عده الرجراجي والضباع ضمنها، قال الضباع: "وعلى الإثبات في ﴿بَابِلَ﴾ "[1].

4 ـ بين ابن عاشر مواضع الحذف لأبي داود في لفظ ﴿اَلِايمَـٰن﴾ فقال بعد أن ذكر الموضع الأول الذي في سورة البقرة: "وذكر الحذف في اللفظ الثاني، والرابع أيضا، وسكت عن الثالث، لكن كفى فيه تعميم الأول ". وقد سها ابن عاشر عن الموضع الثالث فنسب السكوت لأبي داود فيه، مع أن أبا داود ذكر حذفه في كتابه[2].

5 ـ لما ذكر الخراز عن أبي داود أن ﴿وَٰلِدَة﴾ محذوفة لأبي داود، بين ابن عاشر مواضعها في كتابه فقال: "وقد ذكر في التنزيل الأول والثاني، وسكت عن الثالث ملوحا لحكمه بقوله في آيته: "وسائر ما بقي هجاؤه مذكور". والصواب أن أبا داود ذكر حذفه صراحة[3].

6 ـ بين ابن عاشر المواضع التي ذكر فيها أبو داود في كتابه لفظ: ﴿اَلْعِظَـٰم﴾ بالحذف تصريحا وتلويحا، فذكر لفظ الإسراء الأول صريحا، ثم قال: "ولوّح لحكم الثاني بإحالة رسم آياته على ما تقدم قبلها ". والصواب أن أبا داود ذكر الحذف صريحا[4].

---

(1) ينظر: فتح المنان، ص 647 وما بعدها، وتنبيه العطشان، ص 330، 334، وسمير الطالبين، ص 38.

(2) ينظر: فتح المنان، ص 680، ومختصر التبيين، 196/2.

(3) ينظر: فتح المنان، ص 683، ومختصر التبيين، 832/4.

(4) ينظر: فتح المنان، ص 712، ومختصر التبيين، 796/3.

7 ـ مما سها فيه الخراز، وتبعه فيه ابن عاشر، وشراح المورد: ذكرهم الحذف لأبي داود في لفظ: ﴿ٱلۡأَعۡنَـٰبِ﴾ بغير اللفظين الأولين، والأولان هما: موضع البقرة: 266، وموضع الأنعام: 99. وليس كذلك: فلم ينص أبو داود على الحذف إلا في الأولين، بل لم ينص إلا في الموضع الخامس، فهو لم ينص في الموضع الثالث، وهو موضع الرعد، ولا في الموضع الرابع، وهو موضع النحل الأول، والموضع الخامس الذي نص فيه على الحذف هو موضع النحل الثاني[1].

**القسم الرابع: إثبات ما سكت أبو داود عن ذكر حذفه، مع أن نظائره محذوفة:**

ذكرنا في الاستدراك على مورد الظمآن أن الخراز أخطأ حين استثنى كلمات لأبي داود، مع أن أبا داود قد نص على حذف مثيلاتها، وأبو داود كان لا يحب التفريق بين النظائر، وكذلك الكلمات التي سكت عنها الإمام الداني، وهل ينسب لساكت حكم؟ والجواب: لا.

وحمل شراح المورد كل ما استثناه الخراز لأبي داود، أو سكت عنه الداني على الإثبات، وبعضهم على التخيير، وهو من الخطأ البين لما ذكرناه سابقا، بل يتعاظم الخطأ عندما نجد أن المشارقة قد وقع إثباتهم الألف بناء على سكوت أبي داود أو الداني.

---

(1) ينظر: فتح المنان، ص 713، ومختصر التبيين، 3/735، 768-769، 774، والتبيان، ق/247-248، وتنبيه العطشان، ص 367، ومجموع البيان، ق/31-ب، وشرح المورد للمجاصي، ق/89.

وابن عاشر لم يسلك هذا المسلك، بل خالف بعض شراح المورد في مواضع سكت فيها أبو داود أو الداني، وحكموا فيها بالإثبات، ولم يوافقهم، ومن أمثلة ذلك:

1. ذكر الخراز حذف ألف كلمة ﴿أَمْوَٰت﴾ عن أبي داود، ولم يذكر الداني فيها شيئا، فحكم ابن آجطا بإثبات الألف فيها للداني لمجرد سكوته عنها، بينما لم ينسب ابن عاشر للداني شيئا[1].

2. استثنى الخراز اللفظين الأولين من ﴿إِحْسَٰن﴾ و ﴿شَعَٰٓئِرِ﴾ لأن أبا داود سكت عنهما، وأثبت ألف اللفظين ابن آجطا، لسكوت أبي داود، وحكم بإثبات ألفهما كذلك للداني لمجرد سكوته عنهما، وكذا النزوالي والرجراجي، و شهّره المجاصي مع ذكره بأنه يحتمل الحذف، بينما نجد أن ابن عاشر قد حكم بحذف ألف اللفظين حملا على النظائر، وعلى الإثبات جرى عمل مصاحف أهل المشرق، وذلك لسكوت الداني وأبي داود عنهما، وليس ذلك بصواب إذ ليس لساكت قول أو حكم، فأبو داود نص على حذف نظائرها، وكان ـ رحمه الله ـ يستحب الحمل على النظائر، ولا يرضى من غيره أن ينص على حذف حرف بالحذف ويسكت عن نظيره، بل ويعتذر عمن فعل ذلك بأنه اكتفى بالمذكور بالحذف عن المسكوت عليه، كما اعتذر للغازي ونافع رحمهما الله تعالى، والبلنسي في المنصف قد نص على الحذف في الجميع وهو: - أي البلنسي – تلميذه وناظم تنزيله، فالراجح الحذف كما قال ابن عاشر، وتبعه

---

[1] ينظر: فتح المنان، ص 664، والتبيان، ق/ 242-ب.

ابن القاضي والمارغني، وبه قال النائطي، ونسب الحذف لمصحف ابن الجزري، وقال عن الإثبات: "وهو خلاف الضابط "، وذلك حملا على النظائر، وعليه العمل في مصاحف المغاربة عليهم من الله الرضوان[1].

3. لما ذكر الخراز أن أبا داود نقل حذف الألف المصاحبة للام، وأنه تتبع مواضعه كلمة كلمة، استثنى منها ثلاثة عشر لفظا لم يتعرض لها أبو داود بحذف ولا إثبات، وهي: ﴿ إِصْلَٰحٌ﴾، ﴿ظَلَّٰمٍ﴾، ﴿تِلَٰوَتِهِۦٓ﴾، ﴿سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾، الأول من لفظ: ﴿غُلَٰمٌ﴾، ﴿كُلَّ حَلَّافٍ﴾، ﴿غِلَٰظٌ﴾، ﴿لَٰهِيَةً﴾، ﴿ٱلتَّلَٰقِ﴾، ﴿عَلَٰنِيَةً﴾، ﴿فُلَٰنًا﴾، ﴿لَٰئِمٍ﴾، ﴿لَٰزِب﴾ فحكم بالإثبات في الثلاثة عشر ابن آجطا، والرجراجي، والنزوالي، وبالوجهين مع تقوية الحذف قال المجاصي، وبالحذف في الثلاثة عشر عند المنصف للبلنسي.

وأما ابن عاشر فإنه قال: "الثاني: ساوى الناظم بين حذف ألف الألفاظ الثلاثة عشر، وإثباتها، لتصريحه بالتخيير فيهما، وقد تقرّر أن السكوت من شيخ، لا يقتضي حكما أصلا، وإنما يرجع في المسكوت إلى الأصل، لاقتضاء القاعدة له، لا من السكوت، كما تقدم عند قوله: "باب اتفاقهم والاضطراب "، وعلى هذا فلا موجب للتخيير إلا معارضة نص المنصف للقاعدة الرسمية، ويرد ههنا بحثان:

---

(1) ينظر: فتح المنان، ص672، والتبيان، ق/244-أ، ومجموع البيان، ق/28-أ، وشرح المجاصي على المورد، ق/88، وتنبيه العطشان، ص 342، ومختصر التبيين، 2/344، 4/1077، ولطائف البيان، 30/1، ونثر المرجان، 1/175، 241، وسمير الطالبين، ص 49، 53، ودليل الحيران، ص 67-68، وبيان الخلاف، ق/40-أ.

**أحدهما**: أن يقال زيادة العدل مقبولة، فإن كان البلنسي عدلا، لم يكن ما نص عليه من الأحكام محل تخيير، وإلا لم يقبل أصلا، ولا يجوز إتباعه، وقد تقدم هذا البحث عند قوله: "وربما ذكرت بعض أحرف "، البيت، مع جوابه هناك.

**ثانيهما**: أن استنباط الناظم التخيير في رسم الألف في المواضع الثلاثة عشر، منقوض في بعضها، وهو الأول من ﴿غُلَمٌ﴾[1]، و﴿سُبُلَ ٱلسَّلَمِ﴾، لأن أبا عمرو نص على حذف ألفهما، وكيف يصح التخيير في ما نص أبو عمرو والبلنسي عليه بالحذف، وسكت عنه أبو داود، هذا ما لا ينبغي، ولا سيما وقد حكى اللبيب، إجماع المصاحف على حذف ﴿سُبُلَ ٱلسَّلَمِ﴾"[2].

---

(1) بل حكى النائطي الإجماع على حذفه فقال:" أجمع أرباب الرسم على حذف الألف بعد اللام منه في القرآن للاختصار حيثما وقع وكيف ما وقع"، وحكى حذفه الداني وابن القاضي والسيوطي، فكيف يكون للخراز استثناؤه، وأبو داود قد نص على حذف نظائره، بل قال في خمسه:" وهجاؤه مذكور"، ولم يتقدم له ظنا منه أنه قد تقدم وهو لا يذكر إلا الحذف، وقال في موضع مريم:" تقدم ذكره كله"، و قد نص بعض شراح المورد على الإثبات وحكى بعضهم التخيير، وعلى الإثبات بعض المشارقة. قال الشيخ الضباع:" فجرى العمل على إثباته"، وبالحذف في الجميع جرى عمل المغاربة وهو الصواب، تقليلا للخلاف، وحملا لأبي داود على النظائر، وإتباعا للشيوخ الذين حكوا حذفه." ينظر: مختصر التبيين، 343/2، 711/3، 826/4، والمقنع، ص، 17، والتبيان، ق/252-أ، وتنبيه العطشان، ص 393، 394، ومجموع البيان، ق/35-أ، وشرح المجاصي، ق/91-أ، والإتقان، 213/2، ونثر المرجان، 25/1، 420، ودليل الحيران، ص 88، وبيان الخلاف، ق/40-أ، وسمير الطالبين، ص 58، وسفير العالمين، 198/1.

(2) بل حكى الإجماع كذلك الداني والشاطبي والجعبري والسخاوي، فكيف يحق للخراز أن يستثنيه، وكيف يحق لابن آجطا والرجراجي أن يحكما فيه لأبي داود بالثبوت، وكيف يحق كذلك للنزوالي والمجاصي أن يخيرا فيه كما خير الناظم، والصواب الحذف كما هو الإجماع. قال محمد علي خلف =

بل إنني وجدت نصيا جليا لابن عاشر يبين فيه أنه لا ينسب حكم لساكت أبدا.

قال ابن عاشر رحمه الله تعالى: "وبيان ذلك أن شيخا مثلا، إذا ذكر حكما للفظ من حذف أو إثبات مثلا، فإن سكت الآخر، لم يُعدَّ سكوته شيئا، لاحتمال سكوته عنه عدم روايته فيه شيئا، ونسيانه إياه، وكونه عنده على الأصل في قاعدة الرسم، حيث يكون الحكم المذكور على خلاف الأصل، وما احتمل واحتمل سقط به الاستدلال، وكانت النسبة المُعتَمَد فيها على ذلك السكوت تقوّلا على الساكت المنقول عنه..."[1].

أقول: ورغم هذا الكلام البديع الذي قرره ابن عاشر من ترجيح الحذف للمسكوت عنه حملا على النظائر المحذوفة، ومن أن السكوت من شيخ لا يقتضي حكما، ومن أن زيادة العدل مقبولة إذا حكى شيخ كالبلنسي بالحذف في كلمات سكت عنها أبو داود، إلا أن الكمال لله وحده فقد خالف ابن عاشر ما قاله في مواضع، منها:

---

=

الحسيني شيخ القراء والمقارئ المصرية سابقا:" فلا التفات إلى ما ذكره فيه بعضهم من الخلاف عن المورد" ينظر: المقنع، ص 11، 17، والوسيلة، ص 123، 263-266، والجميلة، ق/94، والدرة الصقيلة، ق/55-أ، والتبيان، ق/252-أ، وتنبيه العطشان، ص 393، 397، ومجموع البيان، ق/35-أ، وشرح المجاصي، ق/91-أ، وسمير الطالبين، ص 57 الحاشية رقم 1.

و ينظر: فتح المنان، ص 749-750.

[1] ينظر: فتح المنان، ص 531.

1. لما ذكر الخراز لفظ: ﴿أَصْوَات﴾ بالحذف لأبي داود، ولم يستثن فردا من أفراده، مع أن أبا داود قد نص على الحذف في سورة لقمان والحجرات في موضعيه، وسكت عن موضع طه، فقال ابن عاشر: "بقي على الناظم استثناء الواقع في طه ".

نقول: انظر إليه هنا - أي ابن عاشر - مع أن التجيبي عد، -واعتمده ابن عاشر- نقل حذفه، فأين زيادة العدل وأين الحمل على النظائر، وأين القول بأن السكوت لا يؤخذ منه حكم، فالكمال لله سبحانه[1].

2. استثنى الخراز لأبي داود اللفظين الأولين من كلمة: ﴿أَلۡأَعۡنَـٰب﴾، وهما: في سورة البقرة: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمۡ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعۡنَابٍ﴾ [آية: 266]، وفي سورة الأنعام: ﴿وَمِنَ ٱلنَّخۡلِ مِن طَلۡعِهَا قِنۡوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّـٰتٌ مِّنۡ أَعۡنَـٰبٍ﴾ [آية: 99]، فحكم شراح المورد له بالإثبات في هذين الموضعين، وليس هذا بصحيح: فلم ينص أبو داود على الحذف فقط في الأولين، بل لم ينص إلا في الموضع الخامس، فهو لم ينص في الموضع الثالث، وهو موضع الرعد، ولا في الموضع الرابع، وهو موضع النحل الأول، والموضع الخامس الذي نص فيه على الحذف هو موضع النحل الثاني[2].

---

(1) ينظر: فتح المنان، ص 947، ومختصر التبيين، 993/4، 1131.

(2) ينظر: فتح المنان، ص 713 ، ومختصر التبيين، 735/3، 768-769، 774، والتبيان، ق/247- 248، وتنبيه العطشان، ص 367، ومجموع البيان، ق/31-ب، وشرح المورد للمجاصي، ق/89-ب.

## المبحث الثالث: نسخه المخطوطة وأماكن وجودها والنسخ المعتمدة في التحقيق ووصفها، ونماذج منها:

سأتطرق في هذا المبحث إلى تقديم بعض المعلومات عن جملة من نسخ فتح المنان المخطوطة في المكتبات، مع وصف النسخ التي اعتمدتها في تحقيق هذا الكتاب، وتقديم صور من هذه النسخ، وذلك في المطالب الآتية:

### المطلب الأول: نسخه المخطوطة وأماكن وجودها

لفتح المنان نسخ مخطوطة كثيرة نذكر طرفا منها:

- نسخة بالمكتبة العبدلية، تونس، برقم: 45/423 ضمن مجموع، عدد أوراقها: 97، نسخت سنة:1086هـ.

- نسخة بالمكتبة نفسها، برقم: 23/401، عدد أوراقها:204، نسخت سنة: 1095هـ.

- نسخة برامبور، الهند، برقم: 297 رسم القرآنd19393، عدد أوراقها: 254 ناقصة الأول، نسخت في القرن: 11هـ.

- نسخة بخزانة القرويين بفاس المغرب،، برقم: 230، عدد أوراقها: 170، نسخت سنة: 1106هـ.

- نسخة بالظاهرية دمشق – الأسد –، برقم: 348، عدد أوراقها: 140، نسخت سنة: 1114هـ.

- نسخة بدار الكتب الوطنية (حسن عبد الوهاب) تونس، برقم: 18210، عدد أوراقها: 135، نسخت سنة: 1115هـ.

- نسخة بجاريت (يهودا) برنستون، برقم: 179 (1095)، عدد أوراقها:312، نسخت سنة: 1124هـ

- نسخة بلدية الإسكندرية مصر، برقم: 2210ج، نسخت سنة: 1136هـ

نسخة بالظاهرية دمشق - الأسد -، برقم: 5360، أوراقها من:152-165، نسخت سنة: 1150هـ

- نسخة بدار الكتب الوطنية تونس، برقم: 1680، عدد أوراقها: 292، نسخت سنة: 1152هـ

- نسخة بخزانة تطوان المغرب، برقم: 148/71م، أوراقها من: 119-477، نسخت سنة: 1183هـ

- نسخة بالخزانة العامة بالرباط المغرب، برقم: D-745 ، عدد أوراقها: 96، نسخت سنة: 1186هـ

- نسخة بدار الكتب الوطنية تونس، برقم: 96، عدد أوراقها: 113، نسخت سنة: 1198هـ

- نسخة بجامعة الإمارات أبو ظبي، برقم: 138، عدد أوراقها: 143، نسخت سنة: 1223هـ

- نسخة بخزانة تطوان المغرب، برقم: 903/4/73ع، أوراقها من: 1-234، نسخت سنة: 1229هـ

- نسخة بالمكتبة الأزهرية، القاهرة مصر، برقم: 2192/26، عدد أوراقها: 252.

- نسخة بالمكتبة نفسها، برقم: 16192/154، عدد أوراقها: 295.

- نسخة أخرى بالمكتبة نفسها، برقم: 22253/226، عدد أوراقها: 158.
- نسخة بالأزهرية أيضا، برقم: 22326/319، عدد أوراقها: 40.
- نسخة أخرى بالأزهرية، برقم: 2326/319، عدد أوراقها: 212.
- نسخة بمكتبة برلين ألمانيا، برقم: 90/360.
- نسخة بمكتبة بلدية الإسكندرية مصر، برقم: 1164ب.
- نسخة بالمكتبة الوطنية الجزائر، برقم: 390(583-ر87)، عدد أوراقها: 73.
- نسخة بخزانة تطوان المغرب، برقم: 861/72م، أوراقها من: 20-461.
- نسخة بالخزانة نفسها، برقم: 354/74م، أوراقها من: 1-393.
- نسخة بالتيمورية بدار الكتب الوطنية القاهرة مصر، برقم: 215.
- نسخة بخزانة القرويين فاس المغرب، برقم: 225، عدد أوراقها: 130.
- نسخة بالخزانة نفسها برقم: 1036.
- نسخة أخرى بخزانة القرويين، برقم: 1038.
- نسخة أخرى بالمكتبة نفسها، برقم: 1057.
- نسخة بدار الكتب الوطنية تونس، برقم: 272، عدد أوراقها: 327.
- نسخة بالمكتبة نفسها برقم: 272 ضمن مجموع، أوراقها من: 1ب-171.
- نسخة بمكتبة قليج علي تركيا، برقم: 30.

**المطلب الثاني: النسخ المعتمدة في التحقيق ووصفها**

حلت بي البركة في مسجد رسول الله ﷺ في حجتي للفريضة في موسم حج 1425هـ يومها دخلت المكتبة بالحرم المدني وتصفحت فهرس المخطوطات فوقعت عيني على كتاب فتح المنان لابن عاشر اتصلت بالعاملين على المكتبة لتصوير نسخة من هذا المخطوط وبحمد الله وفق الله للخير.

بحثت عن نسخ أخرى لهذا الكتاب فيسر الله زيادة على نسخة الحرم المدني، أربع نسخ أخرى، وفيما يأتي وصف للنسخ الخمس المخطوطة للكتاب:

**الأولى**: النسخة ( ح) من فتح المنان المروي بمورد الظمآن:

هذه النسخة محفوظة بالمكتبة الوطنية الحامة الجزائر.

وتحمل رقم: 390 ضمن مجموع عدد أوراقه: 257 ورقة، عدد أوراق هذه النسخة: 133 ورقة، توجد به ورقتين مكررتين، فيصير العدد الحقيقي لها: 131 ورقة.

**مسطرتها**: 24.4 على 16.9 سم.

**ناسخها**: محمد البشير بن عبد القادر بن لَحْسن بن موسى، وفرغ من نسخها في رمضان سنة: 1141هـ.

اعتمدت هذه النسخة أصلا، لأن خطها مقروء، وهي أقدم النسخ التي تحصلت عليها.

ورمزت إليها بالرمز ( ح) اختصارا من الحامّة.

**الثانية**: النسخة ( هـ) من فتح المنان المروي بمورد الظمآن:

هذه النسخة محفوظة بالمكتبة القاسمية، بزاوية الهامل، بوسعادة الجزائر، رقمها:ق/65.

كتبت بخط مغربي واضح باللونين الأحمر والبني.

**عدد أوراقها**: 144 ورقة، وسقطت منها مقدار أربع ورقات.

لم يشر فيها إلى اسم ناسخها.

عليها بعض التعليقات، وفي كل صفحة 30 سطرا، وقد نسخت سنة: 1193هـ.

اعتمدتها في المقابلة.

ورمزت إليها بالرمز ( هـ) اختصارا من الهامل.

**الثالثة**: النسخة ( د) من فتح المنان المروي بمورد الظمآن:

هذه النسخة محفوظة بمكتبة الحرم المدني الشريف بالمدينة النبوية، ضمن مجموع برقم: 107/8، عدد أوراق هذه النسخة: 135 ورقة، توجد بها ورقة ساقطة وهي رقم: 53.

كتبت بخط مغربي جيد بلونين البيني والأحمر، وعليها تصحيحات مما يدل على أنها مقابلة بأصل.

**مسطرتها**: 24.4 على 16.9 سم.

**ناسخها**: أبو العباس بن محمد بن أحمد بن جامع الولتمي الزروالي، وفرغ من نسخها سنة: 1203هـ.

ورمزت إليها بالرمز ( د) اختصارا من المدينة.

اعتمدتها في المقابلة.

**الرابعة**: النسخة ( ز) من فتح المنان شرح مورد الظمآن:

هذه النسخة محفوظة بالمكتبة الأزهرية بالقاهرة مصر، برقم: [246] 22253 ضمن مجموع.

عدد أوراق هذه النسخة: 121 ورقة.

كتبت بخط مغربي جيد، وعليها آثار الرطوبة.

عليها تعليقات وتصحيحات مما يدل على أنها مقابلة بأصل.

**مسطرتها**: مختلفة.

**ناسخها**: موسى بن محمد الزعري الأكثيري المنصوري العامري، وفرغ من نسخها سنة: 1184هـ.

ورمزت إليها بالرمز ( ز) اختصارا من الأزهرية.

اعتمدتها في المقابلة.

**الخامسة**: النسخة ( ك) من فتح المنان المروي بمورد الظمآن في رسم القرآن:

هذه النسخة محفوظة بمكتبة الحرم المكي، العزيزية، مكة المكرمة رقم المخطوط: 671 مخ، ورقم الفلم: 5764.

عدد أوراق هذه النسخة: 296 ورقة.

**كتبت بخط**: محمد بن حسين الدكان، وعليها آثار الرطوبة والبلل.

عليها تعليقات في الحواشي.

**مسطرتها**: 20 على 15 سم.

فرغ من نسخها سنة: 1221هـ.

استأنست بها فقط عند بعض الإشكالات في النسخ الأخرى، ولم أعتمدها في المقابلة إلا نادرا.

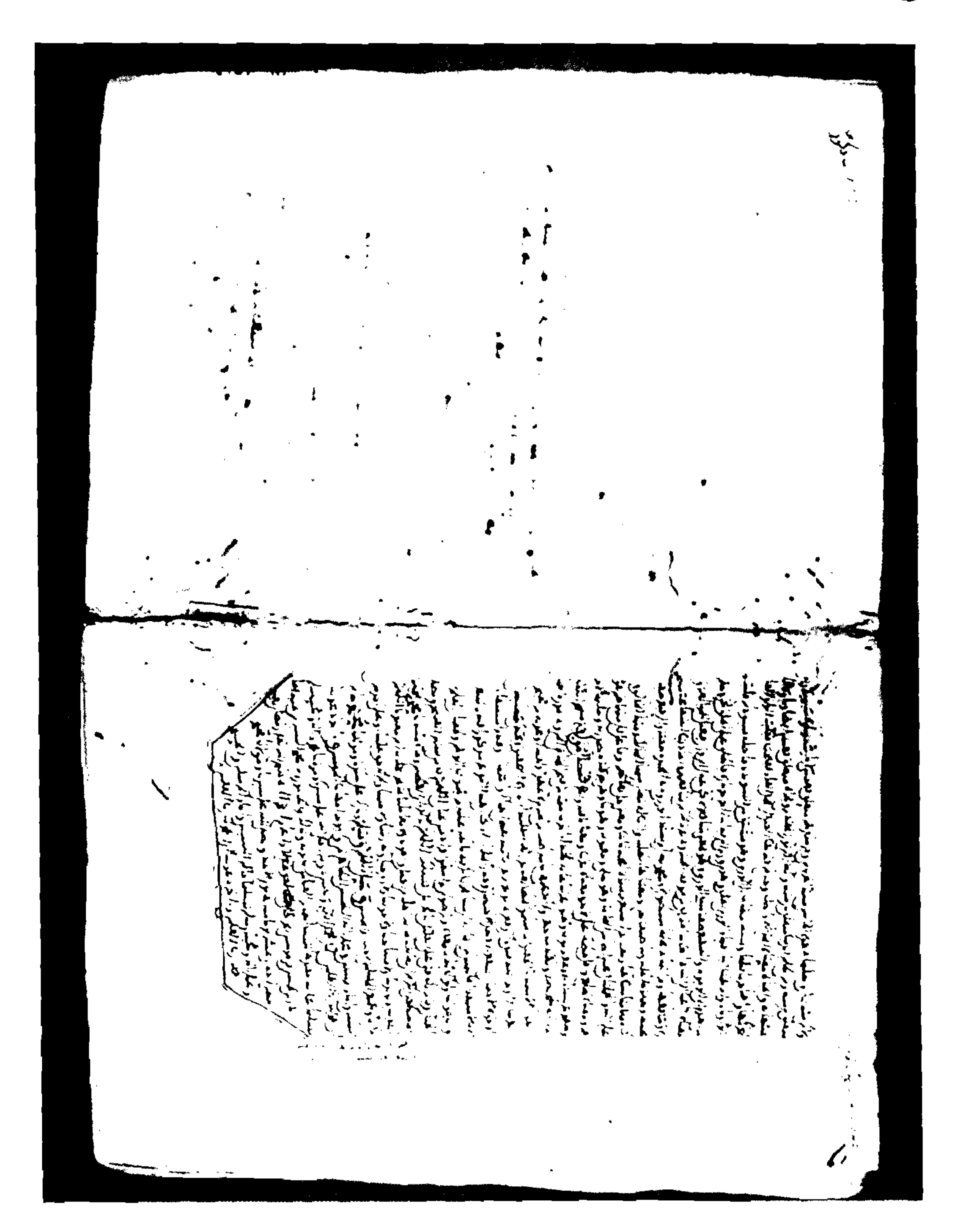
ورمزت إليها بالرمز ( ك) اختصارا من مكة.

**تنبيه**: لم أشر إلى كل الفروق بين النسخ، وإنما اقتصرت على الهام من ذلك فقط، لئلا تثقل الهوامش بما لا فائدة منه، وقد وضعت السقط بين قوسين معقوفين.

***المطلب الثالث: نماذج من النسخ المعتمدة في التحقيق:***

صورة الورقة الأولى من مخطوط فتح المنان المشار إليه في التحقيق بالرمز: (ح)

صورة الورقة الأخيرة من مخطوط فتح المنان المشار إليه في التحقيق بالرمز: (ح)



صورة الورقة الأولى من مخطوط فتح المنان المشار إليه في التحقيق بالرمز: (هـ)

صورة الورقة الأخيرة من مخطوط فتح المنان المشار إليه في التحقيق بالرمز: (هـ)

صورة الورقة الأولى من مخطوط فتح المنان المشار إليه في التحقيق بالرمز: ( د )

صورة الورقة الأخيرة من مخطوط فتح المنان المشار إليه في التحقيق بالرمز: (د)

صورة الورقة الأولى من مخطوط فتح المنان المشار إليه في التحقيق بالرمز: (ز)

صورة الورقة الأخيرة من مخطوط فتح المنان المشار إليه في التحقيق بالرمز: (ز)

صورة الورقة الأولى من مخطوط فتح المنان المشار إليه في التحقيق بالرمز: (ك)

صورة الورقة الأخيرة من مخطوط فتح المنان المشار إليه في التحقيق بالرمز: (ك)



# قسم التحقيق

# فتح المنان المروي بمورد الظمآن

## للعلامة المحقق: عبد الواحد بن عاشر الأندلسي المغربي الفاسي

# المقدمة







بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

**وصلى الله على سيدنا محمد، وآله وصحبه وسلم تسليما.**

يقول العبد الضعيف الملتجئ، إلى باب كرم مولاه، الغني به عما سواه: **عبد الواحد بن أحمد بن عاشر، الأنصاريُّ، الأندلسيُّ**، أصلح الله حالَه، ومآلَه، وبلّغه من خير الدارين سُؤْلَه وآمالَه[1]:

---

[1] ابتدأت النسخة هـ بـ: " بسم الله الرحمن الرحيم، صلى الله على سيدنا محمد، و على آله وصحبه وسلم تسليما، يقول العبد الضعيف، الملتجئ إلى باب كرم مولاه، الغني به عما سواه، عبد الواحد بن أحمد بن علي بن عاشر، الأنصاري، الأندلسي، أصلح الله حاله ومآله، وبلّغه من خير الدارين سؤله". وابتدأت النسخة د بـ: "بسم الله الرحمن الرحيم، صلى الله وسلم على سيدنا ومولانا محمد، و على آله وصحبه وسلم تسليما، يقول العبد الضعيف، الملتجئ إلى باب كرم مولانا، الغني به عما سواه: عبد الواحد بن أحمد بن علي بن عاشر، الأندلسي، أصلح الله حاله ومآله، وبلّغه من خير الدارين سؤله وأمله، آمين آمين آمين "، وابتدأت النسخة ز بـ:" بسم الله الرحمن الرحيم، صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم. يقول العبد الضعيف، الملتجئ إلى باب كرم مولانا، الغني به عمن سواه: عبد الواحد بن أحمد بن علي بن عاشر، الأنصاري، الأندلسي، أصلح الله حاله ومآله، وبلّغه من خير الدارين سؤله وأمله.

ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ الذي شرح صدورنا، لما رسم في سطور منشورها[1]، ونظم في عقود معمورها[2]، من لوامع[3] آيات القرآن، وسرح[4] في سرحات[5] أسراره، لاقتباس نفحات أنواره، رواتع[6] القلوب[7]، والألسن، والآذان[8]، الذي فسح لمختلج الضمير[9]، بإلهام الموضوعات اللغوية للتعبير، وإبراز مكنون الخفي للعيان، ومنح من مِنَنِه، دلالة على الكلام، نُقُوشاً تطرزها في الصحائف الأقلام، ليستمر بقاؤها على مرّ الأزمان[10].

---

(1) رسم: كتب. وسطور: جمع سطر، وهو الصف من الشيء: ما يكتب فيه. ومنشورها، المنشور ضد المطوي، أي ظاهر ومذاع.

(2) نظم بمعنى: جمع. وعقود: جمع عِقد، وهو القلادة، استعير لسطر الحروف لجعلها فيه على وجه مناسب مستحسن.

(3) جمع لامعة، من لمع البرق، أي أضاء.

(4) في هـ: "وشرح".

(5) السرح: المال السائر، وسرحت الماشية، أي خرجت للمرعى، وسرحات: ما تسرح فيه الماشية. ينظر: لسان العرب، 1984/3.

(6) في ح:" روائع"، والمثبت من: هـ، د ، ز..

(7) الرَّتع: الأكل والشرب رغدا في الريف، وهو أيضا اللهو والإنبساط. ينظر: اللسان، 1577/3. والمقصود به هنا: أن ترتع القلوب للإدراك والاستنباط، وأن ترتع الألسن للتعبير، وأن ترتع الآذان للاستماع.

(8) في هـ: "والأذهان".

(9) فسح بمعنى: وسَّع. ومختلج بمعنى: مجتذب. من خلج بمعنى: جذب. ينظر: لسان العرب، 1222/2. والمقصود هنا: الذي وسّع لمجتذب القلب بما يلقيه سبحانه من المعاني واللغة وغيرها.

(10) جاء في حاشية ز مع بعض التصرف: "تقدير كلامه رحمه الله تعالى: الحمد لله الذي وسّع قلوبنا لفهم ما كتب في سطور ما أظهره وأذاعه، وجمع في سلك مملوءها، من آيات القرآن الواضحة المعاني.
=

فسبحان من أبدع العالم في غاية الإحكام، وأودعه غرائب من العجائب والأحكام، وخصّ بالشرف نوع الإنسان.

نحمده ونشكره ونستعينه ونستغفره، وهو أهل الحمد والشكر والإعانة والغفران، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده، لا شريك له، ونشهد أن سيدنا ومولانا محمدا عبده ورسوله، وخير نبي أرسله، المصطفى من ولد عدنان، ـ ﷺ ـ، وشرّف، ومجّد، وكرّم، صلاة تتضاعف بتوالي الآناء، وتجدّد الأحيان، ورضي الله تعالى عن آله وصحبه، وأزواجه، وذريته، وحزبه، ومن تبعهم إلى يوم الدين بإحسان.

وبعد: أيها الإخوة في الله، والصفوة الأخدان[1]: فهذا بحول الله: **فتحُ المَنَّانِ المَرْوِيُّ**[2] **بموردِ الظَّمْآنِ**، شرحٌ يَحُلُّ مُقْفَلَه، ويُبَيِّن مُجْمَلَه، حسب الطاقة والإمكان، ويُذَكِّر مُغْفَلَه، ويُزِيحُ مُشْكِلَه، بساطع الدليل، وقاطع البرهان:

---

=

والحمد لله الذي جعل قلوبنا وألسنتنا وآذاننا واعية وراتعة في أسرار القرآن الشبيهات بالسراحات لأخذ معانيه الطيبة، الموسّع بمجتذب القلب بما يلقيه فيه من المعاني بطريق ما أفاضه سبحانه فيضا، في الموضوعات اللغوية، ويظهر المعاني الخفية لتُشاهد.

والحمد لله الذي أعطى بلا عوض، حروفا دالة على الكلام نكتبها، وتزينها الأقلام في الأوراق، ليدوم بقاؤها ما بقي الزمان".

(1) في د: "الإخوان". والأخدان: الأصدقاء والأصحاب، وهي جمع خدْن، بكسر الخاء وسكون الدال. انظر المصباح المنير للفيومي، ص: 89.

(2) في هـ: "الموري". والمروي من الريّ، ضد العطش، والمقصود أن هذا الشرح قد رُوي بنظم الخراز، الذي هو مورد الظمآن. أي أن كتابه فتح المنان قد ارتوى من المورد الذي هو مورد الظمآن.

مقنع[1] في رسم التنزيل[2]، اللبيب[3]، والمنصف[4] النبيل، بمحكم الضبط[5]، وواضح التبيان[6]، مُمَتَّع من جواهر الفنّ بالعقيلةِ[7]، [والدرّة[8]] الصقيلةِ[9]، والجميلةِ طالبُها[10]، من أذكياء الإخوان، مُودَع من اللطائف، وهجاءِ المصاحف، ما يحكي به روضةَ الطرائف، والمُزْن[11] الهِتَان[12]، أَحلُّ فيه اللفظ أولا، محاذيا للتركيب، مجانبا للحشو والتشغيب، ثم أُتبعه بما يطابِق من نقل، أو تحرير أو بحث، إن كان، وربما أخّرت بعض المباحث اللفظية إلى الإعراب، حذرا من التطويل والإطناب، وتشتيت الأنظار والأذهان، فإن حصل فيه نقص، أو تقصير، أو تبديل، أو تحريف، أو تغيير، فغير مستغرب،

---

(1) يقصد أنه اعتمد على المقنع للداني.

(2) يقصد التنزيل لأبي داود سليمان بن نجاح.

(3) التونسي، وهو شارح العقيلة كما سيذكر.

(4) وهو كتاب الإمام البلنسي في الرسم.

(5) وهو كتاب المحكم في نقط المصاحف للداني.

(6) وهما تبيانان: الأول: هو الشارح الأول لمورد الظمآن، وهو للإمام ابن آجطا. والثاني: لأبي إسحاق التجيبي، وهو كتاب في الرسم، اعتمد عليه ابن عاشر، وهو كتاب مفقود الآن، لا يعلم له أثر.

(7) أي العقيلة للشاطبي أبي القاسم.

(8) ما بين معكوفين ساقط من ح، والمثبت من هـ، د.

(9) هو شرح اللبيب على عقيلة الشاطبي.

(10) يقصد: جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد للجعبري.

(11) المزن: السحاب. مختار الصحاح ص256.

(12) الهتان: الهطول. انظر لسان العرب 4613/6، واستعمل المؤلف هنا التورية، ويقصد بذلك أهم المصادر التي اعتمد عليها في كتابه.

خصوصا من أهل الفضول، والخطأ، والنسيان، لكن معوّل تسهيلها: كرم الإغضاء[1]، ومواقع الاستحسان منه، والرضى من أئمة هذا الشأن، فإنما الأعمال بالنيات، والمجازات على قدرالطويات[2]، والله الولي المستعان، القادر على أن يخلّصه لوجهه الكريم، وأن يعصم مما يصم[3]، بمنّه وفضله العظيم، إنه جواد بالعطاء منّان، وهو حسبي، وعليه اتّكالي.

ولنُقدِّم قبل الخوض في مورد الظمآن، التعريف بناظمه:

فهوكما قال في ذيل نظم الرسم: **"محمد بن محمد بن إبراهيم، الأمويّ"**[4].

زاد شارحه الأول: أبو محمد، عبد الله بن عمر[5]، الصنهاجي، المعروف بابن آجَطَّا، فقال: **"ابن محمد بن عبد الله الشَّرِيشِيّ، الشهير بـ الخرّاز.**

**كنيته:** أبو عبد الله.

قال: وأصله من شَرِيش، مدينة بالعدوة الأندلسية، أعادها الله للإسلام، وكان سكناه بمدينة فاس، إلى أن توفي بها، ودفن بالجيزيين منها، وهو الموضع المعروف الآن، بباب الحمراء[6].

وكان إماما في مقرأ نافع، مقدَّما فيه لا غير، إماما في الضبط، عارفا بعلله وأصوله.

---

(1) المقصود غضّ الطرف، والسكوت عن العيب والتجاوز. انظر لسان العرب 3266/5.

(2) الطويات: جمع طوية، وهي النية. انظر لسان العرب 2730/4.

(3) في هـ: "يعصم"، والمقصود به العيب. انظر لسان العرب 4853/6.

(4) في د: "الأموي نسبة".

(5) في د: "أبو عبد الله بن عمر".

(6) في د: "الحمرة".

أدرك أشياخا جِلّة، أئمة في القراءة والضبط، وعلم القرآن، من العربية وغيرها، فقرأ عليهم، وعمدته على الشيخ المقرئ، المحقق، المتقن: **أبي عبد الله ابن القَصَّاب**.

وله رحمه الله تواليف: من أجلِّها هذا النظم، وله نظم في الضبط سماه: **عمدة البيان**، وله تأليف في الرسم، مثل مورد الظمآن، منثور لا منظوم، رأيته وطالعته، وله شرح على الحُصَرِيّة، أخبرني به رحمه الله، وله شرح على البريّة، مشهور معروف عند الناس، وبه يقرءونها.

وكان رحمه الله، قد فُتح له في التأليف، وسهُل عليه نظمه، ونثره.

وكان يعلِّم الصبيان بمدينة فاس، وكنت أردت أن أذكر تاريخ مولده ووفاته، فلم أجد ذلك محققا، عند من أثق به"[1] انتهى.

**قلت:** عمدة البيان الذي رأيته للناظم، إنما هو نظمه الرسمي، الذي نظمه قبل مورد الظمآن، وذيّله بالضبط، المتصل بمورد الظمآن اليوم، وعليه بنى العدد المذكور في الذيل. وفيه يقول:

سَمَّيْتُهُ بِـ عُمْدَةِ الْبَيَانِ فِي رَسْمِ مَا قَدْ خُطَّ[2] فِي القُرْآنِ[3]

ولم يعُدَّ الشارح في جملة تآليف الناظم، شرحَ العقيلة، وقد رأيت لبعض الشيوخ النقلَ عنه، لكن لم أعثر عليه.

---

(1) التبيان، لابن آجطّا، 198-ب-199-أ.

(2) في هـ: "خص".

(3) عمدة البيان في رسم أحرف القرآن، للخراز- ضمن كتاب قراءة نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش- عبد الهادي حميتو- 396/2.

قالَ الشيخ ـ رحمه الله[1]:

1- ٱلْحَمْـدُ لِلَّهِ ٱلْعَظِيمِ ٱلْمِنَنِ ... وَمُرْسِـلِ ٱلرُّسْـلِ بِأَهْـدَىٰ سَـنَنِ
2- لِيُبْلِغُـواْ ٱلـدَّعْوَةَ لِلْعِبَـادِ ... وَيُوضِـحُواْ مَهَـايِعَ ٱلْإِرْشَـادِ
3- وَخَـتَمَ ٱلـدَّعْوَةَ وَٱلنُّبُـوءَهْ ... بِخَيْرِ مُرْسَلٍ إِلَى ٱلْبَرِيئَهْ
4- مُحَمَّدٍ ذِي ٱلشَّرَفِ ٱلْأَثِيلِ ... صَلَّى عَلَيْهِ ٱللَّهُ مِن رَسُولِ
5- وَءَالِـهِ وَصَحْبِـهِ ٱلْأَعْـلَامِ ... مَـا ٱنْصَدَعَ ٱلْفَجْـرُ عَـنِ ٱلْإِظْـلَامِ

ٱلْحَمْدُ لغة: الوصف بجميل اختياريّ، أو قديم، على وجه التعظيم.

فالوصف جنس، والمراد به الذكر اللساني، ومن عمّمه فيه، وفي النفساني، ليدخل حمد الله نفسه، وبعض عبيده، لزمه كون حادث الذكر النفساني، بالجميل حمدا.

**والمخصّص يقول:** المعرّف[2] اللغوي، وهو خاص باللسان، وإطلاق الحمد على غيره، إنما هو باعتبار ترجمته، أعني ما يعبر به عنه.

وقولنا: "**بجميل**": أي حسن[3]، شامل للفضائل والفواضل، وهو فصل، خرج به الوصف بغير الجميل.

وقولنا: "**اختياري**"، نعني به ما فيه اختيار، ولو بوجه ما، فتدخل فيه الطبائع الغريزية المحمودة، كالشجاعة والكرم، وهو فصل ثان، خرج به

---

(1) في هـ: "قال الشيخ رحمه الله تعالى"، وفي د ، ز: "قال رحمه الله"، وقد وقع الاختلاف في هذه العبارة بين النسخ في الكتاب كلّه، لذلك اقتصرت على ما ورد في الأصل، لأنها من تصرفات النساخ.

(2) في هـ: "العرب المعرف".

(3) في د: "جنس".

الأوصاف الجميلة، غير الاختيارية، كحمرة الخدّ[1] ورشاقة القدّ[2]، أي حُسْنه، وسائر أوصاف من ليس شأنه الاختيار.

وقولنا: "**أو قديم**": شامل لأوصاف الله سبحانه كلها، إذ كل منها جميل.

ومن لم يزد في هذا التعريف: أو قديم، جعل الوصف بالأوصاف الجليلة، حمدا مجازيا.

وقولنا: "**على وجه التعظيم**"، فصل ثالث، خرج به مالم يكن منه على وجه التعظيم، بل [على][3] غيره، كالتهكّم، نحو: ﴿ذُقۡ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡكَرِيمُ﴾ [الدخان: 46].

ومما يحسن إيراده هنا، **تعريف الشكر**: وهو لغة: فعل ينبئ عن تعظيم المنعم، لإنعامه.

فـ"**فعل**": أي حدث، جنس، يشمل ما كان باللسان، وبغيره من الجنان، وسائر الأركان.

وقولنا: "**ينبئ عن تعظيم المنعم**"، فصل، خرج به ما لم ينبئ عن تعظيمه.

وقولنا: "**لإنعامه**"، فصل ثان، خرج به المنبئ عن تعظيم المنعم، لا في مقابلة الإنعام، فإنه حمد لا شكر.

وإذا فهمت هذا، عرفت أن مورِد الحمد اللسان، لا غيره، ومتعلقه الإنعام،

---

(1) في د: "الخير".

(2) في د: "الغير".

(3) ما بين المعقوفين سقط من ح، والمثبت من هـ، د، ز.

وغيره[1]، ومورد الشكر اللسان، وغيره، ومتعلقه الإنعام، لا غيره.

فالحمد أعم من الشكر، باعتبار المتعلّق، وأخصّ باعتبار المورِد، والشكر بالعكس. فبينهما عموم وخصوص من وجه، يصدقان على الوصف باللسان، في مقابلة الإحسان، وينفرد الحمد بصدقه على الوصف بالجميل من الفضائل، وينفرد الشكر [بصدقه][2] على ما[3] ليس بلساني من الفعل، المنبئ عن التعظيم، في مقابلة الإنعام، و"الـ" في الحمد، لتعريف الحقيقة، وقد عرض لها الاستغراق، بمعرفة[4] المقام.

ولام (لِلَّهِ)، للاختصاص، والجلالة: عَلَم على الذات الواجب الوجود، المستحق لجميع المحامد، وللدلالة على المعنى الأخير، اختص من بين سائر الأسماء، بمقام الحمد، حتى لم يقل مثلا: (الحمد للرحمن)، مما يوهم استحقاق الحمد، بخصوص وصف دون غيره.

**ومعنى جملة الحمد:** الخبر عن الله تعالى، باستحقاقه[5] الاتصاف بكل جميل، إذ لا جميل في الحقيقة غير أوصافه تعالى، فهي[6] حمدٌ معنى، وزادت بمزية التصريح بلفظ الحمد، مع التعميم في أوصافه تعالى، وإفادة اختصاصه به، ولعلها لاشتمالها

---

(1) في د: "نعم وغيره".
(2) ما بين المعقوفين سقط من د.
(3) في هـ: "من".
(4) في هـ، ز: "بمعونة".
(5) عبر أوّلا بالإختصاص، وعبر هنا بالإستحقاق.
(6) في ح ، د: "فهن"، والصواب من هـ.

على هذه الفوائد، كانت مفتتح القرآن، وأخبر الشارع صلوات الله عليه وسلامه: «**أنها تملأ الميزان**»[1].

وقد افتتح الناظم رحمه الله كتابه بالحمد، لما اشتمل عليه من الفوائد المذكورة، وإقتداء بالقرآن العزيز، وعملا بمقتضى قوله ـ ﷺ ـ : «**كل أمر ذي بال لا يبدأ**[2] **فيه بالحمد**[3] **فهو أقطع**»[4].

قال السيوطي[5]: أخرجه بهذا اللفظ، ابن ماجة[6]، والبيهقي في سننه[7]، عن

---

(1) الحديث رواه مسلم في صحيحه، عن أبي مالك الأشعري، ولفظه: (**الطهور شطر الإيمان، والحمد لله تملأ الميزان، وسبحان الله، والحمد لله، تملآن، أو تملأ ما بين السماوات والأرضين والصلاة نور، والصدقة برهان، والصبر ضياء، والقرآن حجة لك أو عليك، كل الناس يغدون فبائع نفسه، فمعتقها أو موبقها**) (صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء 140/1).

(2) في هـ، د ، ز: "لا يبتدأ".

(3) في ح ، هـ: "بالحمد لله"، والمثبت من د ، ز.

(4) في هـ: "فهو أقطع".

(5) هو عبد الرحمن بن أبي بكر، أبو الفضل، جلال الدين، السيوطي، الشافعي، المصري، عالم مشارك في أنواع كثيرة من العلوم. قرأ على جماعة من العلماء، منهم: الجلال المحلي، من تلاميذه: شمس الدين الداودي، خلا بنفسه في الأربعين من عمره، وألّف أكثر كتبه، من كتبه: الإتقان في علوم القرآن، مات سنة: 911هـ (طبقات المفسرين، الأدنه وي، ص: 365-366، وشذرات الذهب 51/8-55 ).

(6) هو محمد بن يزيد بن ماجة، الرَبعي بالولاء، القزويني، أبو عبد الله، محدث حافظ، عارف بعلوم الحديث، مفسر مؤرخ، رحل وسمع الكثير، من شيوخه أبي بكر بن أبي شيبة، من تلاميذه علي بن سعيد العداني، من كتبه: السنن، مات سنة:273هـ (طبقات علماء الحديث 341/2-342، وتهذيب التهذيب 468/9-469، وتقريب التهذيب، ص 910).

(7) البيهقي: هو الحافظ الكبير، أبو بكر، أحمد بن الحسين بن علي، البيهقي، الخراساني، الشافعي، محدث فقيه، رحل وطلب العلم، وسمع من شيوخه: أبي الحسن محمد بن الحسين، العلوي، من تلاميذه: ولده إسماعيل، وزاهر بن طاهر، من تصانيفه: دلائل النبوة، والسنن الكبير، والصغير، مات سنة: 458هـ =

أبي هريرة[1].

وأخرجه أبو داود[2]، عن أبي هريرة، بلفظ: «كُلُّ أمر ذي بال، لا يُبدأ فيه بحمدِ اللهِ، فهو أجذمُ»[3].

---

=

(طبقات علماء الحديث 3/329-332، وطبقات الشافعية 4/8-16، وطبقات الحفاظ، ص 432-433).

وأما الحديث فقد رواه ابن ماجة، كتاب النكاح، باب خطبة النكاح، رقم(1894)، 1/610، والنسائي، في عمل اليوم والليلة، رقم(494)، ص:345، وابن حبان، في مقدمة صحيحه، باب ما جاء في الإبتداء بحمد الله تعالى، رقم(1)، (2)،1/173-175. والبيهقي في سننه الكبرى، كتاب الجمعة، باب ما يستدل به على وجوب التحميد في خطبة الجمعة، 3/296. والدارقطني في سننه، كتاب الصلاة، رقم(883)، 1/427. وابن عساكر في تاريخ دمشق 6/421، 24/351.

والحديث صححه ابن حبان، وحسنه النووي، وابن الصلاح، والسبكي، وضعّفه ابن حجر، وقال: "في إسناده مقال"، وضعفه الألباني أيضا. انظر (صحيح ابن حبان 1/173-175، وفتح الباري 9/85، وطبقات الشافعية الكبرى 1/21،9، وإرواء الغليل 1/30، وضعيف سنن ابن ماجة، ص:146، وضعيف الجامع الصغير، ص:613).

(1) في هـ، د: "عن أبي هريرة بلفظ: كل أمر"، وهي تكرار.

(2) هو أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق، السجستاني، إمام أهل الحديث في عصره، رحل وطوّف، وجمع وصنّف، من شيوخه: أحمد بن حنبل، من تلاميذه: أبي بكر بن داسة، من مصنفاته: السنن، مات سنة: 275هـ(طبقات علماء الحديث 2/290-292، وتهذيب التهذيب 4/149-152، والوافي بالوفيات 15/218-219).

(3) سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب الهدى في الكلام، رقم(4840)، 4/261، بلفظ: (كل كلام...)، وقال: "رواه يونس، وعقيل وشعيب وسعيد بن عبد العزيز، عن الزهري، عن النبي ﷺ".

والحديث حسنه السبكي، وضعفه الألباني، وقال: "يشير إلى أن الصحيح فيه مرسل، وهو الذي جزم به الدارقطني، كما نقله السبكي، وهو الصواب". انظر (طبقات الشافعية 1/21، وإرواء الغليل1/30-31، وضعيف سنن أبي داود ص:477، وضعيف الجامع ص:617).



وأخرجه عبد القادر[1] الرُّهَاوِي[2]، عن أبي هريرة بلفظ[3]: «**كلُّ أمر ذي بال، لايبدأ فيه بحمد الله، والصلاة عليّ، فهو أقطع أبتر، ممحوق من كل**[4] **بركة**»[5]".

والعظيم صفة مشبّهة، جرت في اللفظ، على غير من هي له، وأضيفت لفاعلها في المعنى، والتقدير: الذي عظمت مِنَنه، والمِنَن جمع منّة، وهي هنا العطية، ومُرسِل صفة فعل لله، ورد بها السمع، بمعنى باعث، عطف على العظيم، وقد أضيف إلى الرسل، بتسكين السين، عن ضمّ تخفيفا، وهو جمع رسول، بمعنى مُرسَل.

---

(1) في: ح، ه، د "عبد القاهر"، و المثبت من: ز، والذي في كتب التراجم كلها التي اطلعت عليها:" عبدالقادر".

(2) هو عبد القادر بن عبد الله بن عبد الله الرُّهَاوي- نسبة إلى الرُّهَا- الحراني، الحنبلي، أبو محمد، حافظ محدث رحالة فرضي حاسب، من أهل الجزيرة، رحل لطلب العلم، وسمع الكثير، من شيوخه: ابن الخشاب، اللغوي، وسمع من ابن عساكر، حدث عنه ابن نُقْطة، من كتبه: كتاب الأربعين، والمادح والممدوح، مات سنة:612هـ( ذيل طبقات الحنابلة 175/3-181، وسير أعلام النبلاء 102/16-105، والبداية والنهاية 46/17-47).

(3) ورواه أيضا السبكي في طبقات الشافعية، بلفظ: «كل كلام»، والحديث حكم عليه الألباني بالضعف، والوضع. انظر (طبقات الشافعية 15/1، والضعيفة 303/2، وضعيف الجامع 613-614).

(4) في ه: "من البركة".

(5) الجامع الصغير 92/2، الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير، يوسف النبهاني، 327/2،322. وأخرجه أيضا السبكي، في طبقات الشافعية الكبرى 15/1، وقد حكم الألباني، على هذه الرواية بالوضع. انظر (الضعيفة 303/2، وضعيف الجامع، ص 613-614).

**والرسول**[1]: إنسان أوحي إليه، وأمر بالتبليغ، **والنبي** كذلك، بحذف القيد الأخير، فهو أعمّ.

وباء: "بِأَهْدَىٰ" للمصاحبة، وهو (أفعل) تفضيل، بمعنى: [(أدلّ)][2]، وصف في الأصل لسنن، لكن أضيف [إليه][3].

و"السّنَنِ" بتثليث السين، مع فتح النون، وبضمّها[4]، بمعنى: (مَحَجَّة).

ولام: "لِيُبْلِغُواْ" متعلق بـ"مرسل"، والمضارع بعدها منصوب، بتقدير: (أن)، وهو بصيغة الرباعي، [أي:][5] ليوصلوا[6].

و"ٱلدَّعْوَةَ": دعاء الخلق إلى ما أُمِروا به، من التوحيد وغيره، ولا معارضة بين هذا وبين ما تضمنته آية:﴿رُسُلاً مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [النساء: 164]، من كون الإرسال علّة في قطع الحجة، لتوقّف قطعها على الإبلاغ، ولام "للعباد" متعلقة بـ"ليبلغوا"، وهو جمع: (عبد)، ومعناه: الإنسان مطلقا، ولا يبعد حمله هنا، على ما يعمّ الإنس والجن.

و"يُوضِحُواْ"[7] بمعنى: (يبيّنوا)[8]، عطف على "يبلغوا".

---

[1] في هـ: "والرسول أقمار أي إنسان...".

[2] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[4] في هـ: "وبضمهما".

[5] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[6] في د: "لوصلوا".

[7] في هـ: "ويوضح".

[8] في هـ: "يبين".

و"مَهَايِعَ ٱلْإِرْشَادِ": طرقه، وهو بالياء جمع: (مَهْيَع)، وصف في الأصل للطريق، يقال: طريق مَهْيَع، أي بيّن واضح[1].

وفي بعض النسخ: "**مناهج الإرشاد**"، وهو كما في الأصل وزنا ومعنى، و"الإرشاد"[2] مصدر: (أرشد)، بمعنى: (هدى).

و"خَتَمَ" بمعنى: (أكمل)[3]، أو (طبع)، عطف على "مرسل"، و"الدعوة" تقدم تفسيرها.

و"ٱلنُّبُوّءَة" هنا بالهمز، من (النبإ)، بمعنى (الخبر)، وقد علم مما تقدّم في تفسير النبي، أنها: إيحاء الله إلى الإنسان، ولا يصح هنا ضبطه بتشديد الواو، دون الهمزة، على الإبدال والإدغام، أو على أنه من (النَّبْوَةِ)، بمعنى (الرِّفعة)، لفساد[4] الرويّ، إذ هو هنا ما قبل الهاء، وباء "بخير" لشبه الآلة، متعلقة بـ "خَتَمَ"[5]، و"إلى [ البريئة"، أي (الخلق)][6]، من: برأ الله، بمعنى: خلق، متعلق بـ"مرسل".

واسم نبينا[7] مُحَمَّدٍ ـ ﷺ ـ، منقول من اسم مفعول الحمد المضاعف، للتكثير، وهو بدل من "خَيْرِ".

---

[1] انظر (القاموس المحيط 89/3).
[2] في هـ: "ومعنى الإرشاد".
[3] في هـ: "كمل".
[4] في ح: "لفسد"، والمثبت من هـ، د، ز.
[5] في ح: "بخاتم"، وما أثبت من هـ، د.
[6] ما بين المعكوفين سقط من ح، والمثبت من هـ، د، ز.
[7] في د: "مولانا".

و"ذِي ٱلشَّرَفِ": أي: صاحب الرفعة، نعت محمد ـ ﷺ.

و"ٱلْأَثِيلِ": أي[1] الأصيل[2] الثابت، نعت الشرف، وجملة: "صلى عليه الله"[3]، خبرية في معنى الطلب، ومعنى الصلاة في آية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: 56] **على ما حرره ابن هشام**[4]**، في الباب الخامس من مغنيه في**[5] **العطف، قال:**

"ثم العطف بالنسبة إلى الله تعالى الرحمة، وإلى الملائكة الاستغفار، [وإلى الآدميين، دعاء بعضهم لبعض، واستبعد تفسير جماعة الصلاة من الله بالرحمة، ومن الملائكة بالاستغفار][6]، ومن الناس بالدعاء، من وجوه"[7].

ومن في: "[مِنْ][8] رَسُولِ" للبيان، ومجرورها تمييز في الأصل، لضمير "عَلَيْهِ"، و"ءَالِهِ" عطف على ضمير "عَلَيْهِ"، دون إعادة حرف الجر، على المذهب الكوفي، وهل أصله: (أهل)، أبدلت هاؤه همزة، ثم الهمزة ألفا، وهو

---

(1) قوله: " أي " الزيادة من: ح، د ، ز.

(2) انظر لسان العرب 28/1.

(3) في هـ، ز: "صلى الله عليه وسلم".

(4) هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، الأنصاري، جمال الدين الحنبلي، نحوي فاضل، وعلامة مشهور، من شيوخه: الشهاب عبد اللطيف بن المرحّل، من كتبه: شذور الذهب، مات سنة: 761هـ ( بغية الوعاة 68/2-70، والدرر الكامنة 415/2-417، وشذرات الذهب 191/6-192).

(5) "في" زيادة من د.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(7) انظر مغني اللبيب 696/2-697.

(8) ما بين معقوفين ساقط من هـ.

لسيبويه[1]، أو (أَوَل)، قلبت واوه ألفا، لتحركها أو انفتاح ما قبلها، وهو للكسائي[2]، قولان.

وآله ـ ﷺ ـ: بنو هاشم، وفي من[3] فوقهم، إلى بني غالب، قولان.

وهو ـ ﷺ ـ: **محمد بن عبد الله بن عبد المطلب، واسمه شيبة بن هاشم، واسمه عمرو بن عبد مناف، واسمه المغيرة بن قصيّ، واسمه زيد بن كلاب بن مرّة بن كعب بن لؤي ابن غالب**[4].

وقيل "آله": أمّته، وقيل غير ذلك[5].

---

(1) هو عمرو بن عثمان بن قَنْبَر، أبو بِشر، سيبويه، وقيل أبو الحسن، العلاّمة في النحو، إمام البصريين، حسن التصنيف، أخذ عن الخليل ويونس وأبي الخطاب الأخفش، من كتبه: الكتاب، مات سنة: 180هـ ( كتاب مراتب النحويين ص:79، وبغية الوعاة 2/229-230 ،ومعجم الأدباء 16/114-127).

(2) هو الإمام المقرئ المجوّد اللغوي النحوي، أبو الحسن، علي بن حمزة بن عبد الله، الأسدي، المعروف بالكسائي، تعلم على كِبر، روى الحديث، وأخذ عن الرؤاسي، وحمزة الزيات، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة، بعد حمزة، من كتبه: المختصر في النحو، مات سنة: 189هـ (كتاب مراتب النحويين ص:98-99، ونزهة الألبا ص:58-64، وبغية الوعاة 2/162-164).

(3) في د: "ما".

(4) انظر طبقات ابن سعد 1/37.

(5) في المسألة أربعة أقوال: القول الأول: أن الآل من حرمت عليهم الصدقة، وفيها ثلاثة أقوال: أحدها: أنهم بنو هاشم وبنو المطلب، ثانيها: أنهم بنو هاشم خاصة، ثالثها: أنهم بنو هاشم ومن فوقهم إلى بني غالب. القول الثاني: أن الآل هم ذريته وأزواجه خاصة. القول الثالث: أنهم أتباعه إلى يوم القيامة. القول الرابع: أن الآل هم الأتقياء من أمته. (جلاء الأفهام لابن قيم الجوزية، ص 236-239)، ولمزيد تفصيل انظر: (الأم للشافعي3/201، والبناية في شرح الهداية للعيني 3/554-456، والمفردات للراغب، ص 30-31).

"وَصَحْبِهِ": اسم جمع عند سيبويه[1]، وجمع صاحب عند الأخفش[2]، كركب، وراكب، ومعناه هنا: الصحابي، وهو من اجتمع مؤمنا بمحمد ـ ﷺ.

و"ٱلْأَعْلَامِ": جمع عَلَم، وهو [في][3] الأصل اسم للجبل استعير هنا للصحابة للشبه في الشهرة.

و"ما" من قوله: "مَا ٱنْصَدَعَ"[4] ظرفية مصدرية، ومعنى "ٱنْصَدَعَ": (انشق).

و"ٱلْفَجْرُ": (ضوء الصباح).

و"ٱلْإِظْلَامِ": مصدر: أظلم الليل، أي[5] ذهب نوره، ومعناه هنا: (الظلام)، مقابل الضوء، ولو عبّر به كان أولى.

**والتقدير**: اللّٰهُمَّ صلِّ على محمد وآله وصحبه مدة انشقاق الفجر عن الظلام.

وهذا المعنى مستمر البقاء إلى انقضاء الدنيا، وفي عبارة الناظم قلب، لأن[6] الظلام هو الذي ينشق عن الفجر، وهو من أنواع البديع.

---

(1) قال إبراهيم المارغيني: "والصحب اسم جمع على الصحيح لصاحب". انظر (النجوم الطوالع، ص 7).

(2) انظر لسان العرب 2400/4، **والأخفش**: هو سعيد بن مسعدة، البلخي، المعروف بالأخفش الأوسط، أبو الحسن، الإمام في النحو واللغة والعروض، أخذ عن سيبويه والخليل، من تصانيفه: كتاب الأوسط في النحو، معاني القرآن، مات سنة: 215هـ( مراتب النحويين، ص:87-88، وإنباه الرواة 36/2-43، وبغية الوعاة 590/1-591 ).

(3) ما بين معقوفين ساقط من هـ

(4) في د: "ما انصدع الفجر".

(5) قوله: "أي" الزيادة من د.

(6) في د: "كأن".

قال:

6- وَبَعْدُ: فَاعْلَمْ أَنَّ أَصْلَ ٱلرَّسْمِ    ثَبَتَ عَنْ ذَوِي ٱلنُّهَى وَٱلعِلْمِ

لما فرغ من الثناء على الله، والصلاة على رسوله ـ ﷺ ـ، شرع في بيان المقصود بالنظم، موطّئا له بمقدمة مفيدة، يحسن التخلّص منها إليه، فأمر معيّنا قصده بالنظم، أو غير معيّن، ممن يمكن خطابه، بالعلم بما ذكر.

و"ٱلرَّسْمِ" لغة: الأثر، وعرفا: يرادف الكتابة والخط، فهو تصوير اللفظ، بحروف هجائه، بتقدير الابتداء به، والوقوف عليه.

ويطلق الرسم كثيرا، ويراد به المرسوم، أعني الحروف نفسها، وهو المراد هنا، و"**ال**" فيه للعهد، والمعهود رسم القرآن، و"أصل الرسم" ما يعتمد في كيفياته عليه، ويرجع عند اختلاف المقارئ إليه، ويبعد أن يراد بـ"أصل الرسم" هنا، دليل مشروعيته، لقوله بعدُ: "**مرسوم ما أصّله في المصحف**"[1]، أي جعله أصلا يُتّبع، ومعنى: "ثبت": صحّ، و"النُّهى" جمع نُهية، بضم النون، وهو العقل، سُمِّي بذلك لنهيه عن الوقوع في الرذائل.

**تنبيهات: الأول:** اعلم أن صنعة الكتابة، من أجل الصنائع، ومن أفضل ما يتّصف[2] به العبد من أسباب المنافع، تحفظ من الخطأِ اللسانَ، وتحوط الذهنَ من النسيان، وتُخَلِّد العلوم والحِكم، على ممرّ الزمان.

---

[1] قوله: " في المصحف" الزيادة من ح.

[2] في د: "يلتحق"، وفي ز:" يُتحَف".

خرّج الحكيم[1]، عن أنس[2]، والطبراني[3] والحاكم[4]، عن عبد الله بن عمرو[5]، عن النبي ـ ﷺ ـ، أنه قال:

**«قَيِّدُوا العلمَ[6] بالكتابِ»**[7].

---

(1) هو محمد بن علي بن الحسن بن بشر، الحكيم الترمذي، أبو محمد، كان محدثا حافظا متصوفا، سمع بخراسان والعراق، وحدّث بنيسابور، حدث عن أبيه وقتيبة بن سعيد، روى عنه يحي بن منصور القاضي، من كتبه: رياضة النفوس، نوادر الأصول في معرفة أخبار الرسولﷺ ، كان حيا سنة: 318هـ (حلية الأولياء 233/10، وطبقات الشافعية الكبرى 245/2-246، وطبقات الحفاظ، ص 286).

(2) هو أبوحمزة أنس بن مالك بن النضر، الأنصاري، الخزرجي، من بني عدي بن النجار، خادم رسول الله ﷺ، من فقهاء الصحابة، وأحد المكثرين من الحديث، أقام في المدينة، ثم مكث بالبصرة، إلى أن توفي سنة 93 هـ(الاستيعاب 44/1-45، وأسد الغابة 294/1-297، والإصابة 84/1-85).

(3) هو الإمام الحافظ المحدث: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مُطير، اللخمي، الطبراني، أبو القاسم، مسند الدنيا، إليه المنتهى في كثرة الحديث وعلوّه، روى عن أبي زرعة الدمشقي، وإسحاق الدّبري وطبقتهما، من مصنفاته: المعاجم الثلاثة: الكبير والأوسط والصغير، مات سنة:360هـ(ميزان الإعتدال 278/3، والعبر 105/2-106، ولسان الميزان 125/4-128).

(4) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم، الضبي، الطهماني، النيسابوري، الحاكم، الشافعي، أبو عبد الله، الإمام الحافظ المحدث المؤرخ، سمع من أزيد على ألفي شيخ، حدّث عن عثمان بن السماك، وأخذ عنه أبو بكر البيهقي، وجماعة، من مصنفاته: المستدرك، وتاريخ نيسابور، مات سنة:405هـ(طبقات الشافعية للسبكي 155/4-171، وميزان الإعتدال 216/6، ولسان الميزان256/7-257).

(5) هو عبد الله بن عمرو بن العاص، صحابي جليل. أسلم قبل أبيه. أذن له رسول الله ﷺ في كتابة الحديث. عالم بالقرآن حافظ. مات سنة65هـ( أسد الغابة 345/3-348، والإصابة 343/2-344، والاستيعاب 338/2-341).

(6) في ح، هـ: "العلوم"، والمثبت من د ، ز.

(7) رُوي هذا الحديث عن أنس، وعبد الله بن عمرو، وعمر، وابن عمر، وابن عباس، وعلي.
أما حديث أنس فيُروى مرفوعا وموقوفا.

=

ذكره السيوطي[1]. وفي هذا المعنى يقول الشاعر:

العلم صيد والكتابة قيده    قَيِّد صيودك بالحبال الموثقه[2]
ومن الجهالة أن تصيد حمامة    فتتركها بين الأوانس مطلقه[3]

=

فأما المرفوع: فرواه الخطيب، في تقييد العلم، ص 69-70، وفي تاريخ بغداد 234/11، وابن عساكر في تاريخ دمشق 352/37-353، وذكره ابن عبد البر في جامع بيان العلم رقم (395)، 306/1.

أما الموقوف: فرواه الخطيب، في تقييد العلم، ص 98-99، وأبو خيثمة في العلم، ص49، وابن عبد البر، في جامع بيان العلم رقم (410)، 316/1، والطبراني في الكبير 246/1، رقم (700)، والحاكم، في المستدرك، رقم (361)، 177/1، وقال: "والرواية عن أنس صحيحة من قوله، وقد أسند من وجه غير معتمد".

وأما حديث عبد الله بن عمرو فيروى مرفوعا، أخرجه الخطيب في تقييد العلم، ص 69، ورواه الطبراني، في الأوسط 259/1، رقم (848)، وابن عبد البر، في جامع بيان العلم رقم (412)، 317/1، ورقم (413)، 319/1، والحاكم، في المستدرك، رقم(362)، 177/1.

وأما حديث عمر فيروى موقوفا، أخرجه ابن عبد البر، في جامع بيان العلم، رقم (396)، 309/1، والخطيب، في تقييد العلم، ص 89، والدارمي، في سننه رقم (514)، 437/1، والحاكم في المستدرك رقم (360)، 177/1 وصححه.

وأما حديث ابن عمر، فورد موقوفا. أخرجه الدارمي، في سننه، رقم(515)، 437/1-438.

وأما حديث ابن عباس، فورد موقوفا. أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم رقم(398)، 310/1، والخطيب في تقييد العلم، ص 94، وأبو خيثمة في كتاب العلم، ص 59.

وأما حديث علي، فورد موقوفا، أخرجه الخطيب، في تقييد العلم، ص 91.

والحديث صحح الألباني رفعه، بمجموع طرقه، في سلسلة الأحاديث الصحيحة 40/5-44.

[1] في الجامع الصغير 88/2.

[2] في د: "الموثقا".

[3] نسب الرجراجي هذين البيتين، إلى الإمام سحنون، المغربي، القيرواني، المالكي. انظر: (تنبيه العطشان، ص110)، وقد أنشد الإمام الشافعي قريبا من هذين البيتين فقال:

=

وفي قوله تعالى ﴿الٓمٓ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: 1 - 2] إلى غير ما آية، سمّي فيها القرآن وغيره، مما نزل من عند الله كتابا، إرشادا إلى أن طريق تخليد ذلك كَتْبُه، فقد تظافر الكتاب والسنة، على مشروعية الكتابة، بل والأمر بها، كما دلَّ على ذلك أيضا[1] فعله ـ ﷺ ـ، إذ كان له كتّاب يكتبون الوحي، وكذا فعل الصحابة بعده، رضوان الله عليهم، حسبما يأتي بعد[2] إن شاء الله تعالى، ولله درّ القائل، في وصف الكتب:

لنا جلساءٌ ما يملّ حديثُهم ... ألبَّاءُ مأمونون غيبا ومشهدَا
يفيدُوننا من علمهم علمِ من مضى ... وعقلا وتأديبا ورأيا مسدَّدَا
فلا فتنة تخشى ولا سوء عشرة ... ولا تتّقي منهم لسانا ولا يدَا
فإن قلت أحياء فلست بكاذب ... وإن قلت أمواتا فلست مُفنِّدَا[3]

وقد قلتُ في الكتابة على طريق اللغز:

لله في خلقه من صنعه عجبُ ... كادتْ حقائقُ في الوجود تنقلبُ
كَلِم بعين تُرى لا الأذْنُ تسمعهَا ... خطابها حاضرٌ وأهلها ذهبوا

---

=
العلم صيد والكتابة قيده ... قيد صيودك بالحبال الواثقة
فمن الحماقة أن تصيد غزالة ... وتتركها بين الخلائق طالقة

انظر: (ديوان الإمام الشافعي، ص107).

(1) قوله: "أيضا": زيادة ليست في هـ
(2) قوله: "بعد": زيادة ليست في هـ
(3) الأبيات لابن الأعرابي، كما ذكر ابن عبد البر. انظر: (جامع بيان العلم وفضله 1228/2).

**الثاني**: اختلفت الروايات في أول من خط، فخرَّج **ابن أَشْتَه**[1] في كتاب المصاحف، بسنده عن كعب الأحبار[2]، قال: "أول من وضع الكتاب العربي، والسُّرْياني، والكتب كلها: آدم ـ ﷺ ـ، قبل موته بثلاثمائة سنة، كتبها في الطين ثم طبخه، فلما أصاب الأرض الغرق، أصاب كل قوم كتابهم، فكتبوه، فكان إسماعيل بن إبراهيم، أصاب الكتاب العربيّ"[3].

ثم أخرج من طريق عكرمة[4]، [عن][5] ابن عباس[6]، قال: "أول من وضع الكتاب العربي إسماعيل، وضع الكتاب على لفظه ومنطقه، ثم جعله

---

(1) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن أشته، الأصبهاني، أبو بكر، النحوي، المقرئ، كان عالما بالعربية، بصيرا بالمعاني، حسن التأليف، صاحب سنة، قرأ على كثير، منهم: أبي بكر بن مجاهد، قرأ عليه خلف بن إبراهيم، من آثاره: المفيد في الشاذ، مات سنة: 360هـ( معرفة القراء 259/1، وغاية النهاية 184/2، وبغية الوعاة 142/1).

(2) هو أبو إسحاق كعب بن ماتع، الحميري، كان من كبار علماء اليهود، أسلم في بعد وفاة النبيﷺ، حدث عن عمر، وأخذ منه الصحابة كثيرا من أخبار الأمم الماضية، وروى عنه جماعة من التابعين، كعطاء ابن يسار، توفي سنة 32 هـ( طبقات ابن سعد 449/9، وأسد الغابة 460/4-461، وسير أعلام النبلاء 14/5-17).

(3) انظر الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس، ص 34. والأثر أورده القرطبي في الجامع 423/1، ونسبه لكعب الأحبار، وغيره.

(4) هو عكرمة، مولى ابن عباس، أبو عبد الله، القرشي، مولاهم المدني، العلامة الحافظ المفسر، حدث عن ابن عباس وعائشة، حدث عنه إبراهيم النخعي والشعبي، مات سنة 107هـ( سير أعلام النبلاء 504/5-521، والكاشف 33/2، وطبقات المفسرين للأدنه وي، ص 12).

(5) ما بين المعقوفين سقط من هـ

(6) هو عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم، ابن عمّ رسول الله ﷺ، بحر التفسير، وحبر الأمة، عرض القرآن كلّه على أُبَيّ بن كعب، قال فيه الرسول ﷺ: « اللّٰهُمَّ فقّهه في الدين، وعلمه التأويل »، ولد =

كتابا واحدا، مثل (**بسماللهرحمنرحيم**) الموصول، حتى فرق بينه من ولده هميسع وقيذر"[1].

ونحوه في المحكم، لأبي عمرو، عن ابن عباس[2].

وروى عن عروة بن الزبير[3]: "أن أوّل من كتب بها[4]، قوم من الأوائل، أسماؤهم: أبجد وهوز وحطي وكلمن وصعفض وقرست، وكانوا ملوك مدين"[5].

---

=

قبل الهجرة بثلاث سنوات، وتوفي بالطائف سنة 68 هـ (الاستيعاب 2/342-349، وأسد الغابة 3/291-295، والإصابة 2/322-326).

(1) في د: "هيسع وقصير". والأثر أورده الحاكم، في المستدرك، عن ابن عباس، كتاب تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين، باب ذكر إسماعيل بن إبراهيم صلوات الله عليهما، رقم(4078)، 2/650، وذكره القرطبي أيضا مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، بلفظ: «أول من فتق لسانه بالعربية المبينة إسماعيل، وهو ابن عشر سنين» (الجامع 1/423)، وذكره السيوطي، في الجامع الصغير 1/113، وعزاه للشيرازي، في الألقاب، عن علي، ورمز لحسنه. قال المناوي، في فيض القدير 3/92-93: وخرجه الطبراني، والديلمي، من حديث ابن عباس، قال ابن حجر: "وإسناده حسن، ورواه الزبير ابن بكار من حديث علي"، وحسّن ابن حجر إسناده أيضا. وقال الألباني: "صحيح". (صحيح الجامع رقم (2581)، 1/504،)، وانظر (العقد الفريد 4/240).

(2) المحكم ص25.

(3) هو عروة بن الزبير بن العوام الأسدي، أبو عبد الله المدني، أمّه أسماء بنت أبي بكر، وخالته عائشة، تابعي جليل، وأحد الفقهاء السبعة. كان ثقة، كثير الحديث، روى عن أبيه وأخيه عبد الله، وروى عنه أولاده عبد الله وعثمان، مات سنة 93هـ( طبقات ابن سعد 2/333، وسير أعلام النبلاء 5/356-368، وتهذيب التهذيب 7/163-166).

(4) في د: "فيها".

(5) انظر المحكم ص33-34.

**وقال ابن هشام**[1]: "أول من كتب الخط العربي، حِمْيَر بن سبأ، عُلِّمَه مناما"[2].

**وحكى ابن قتيبة**[3]، **في المعارف**: "أن أول من كتب بالعربية، مُرَامِر بن مُرَّة[4]، [من أهل الأنبار انتشرت"[5]. ومُرامر، [ومُرّة][6]، بضم الميم.

**وحكى المدائني**[7]: "أن أوّل من كتب بها: مرامر بن مرة][8]، وأسلم[9] بن سدرة[10]، ..........................................................................................

---

(1) هو عبد الملك بن هشام بن أيوب، الحميري السدوسي، المَعَافري، البصري، أبو محمد، اللغوي الأديب النسّابة، سمع السيرة من زياد البكّائي، صاحب ابن إسحاق، من مصنفاته: تهذيب السيرة النبوية، كتاب في أنساب حمير وملوكها. مات سنة:213هـ( إنباه الرواة 2/211-212، ، وبغية الوعاة 2/115، ووفيات الأعيان 3/380).

(2) كتاب التيجان، ص62.

(3) هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة، الدينوري، أبو محمد، كان رأسا في العربية واللغة والأخبار، وأيام الناس، وليَ قضاء الدّينور، حدّث عن إسحاق بن راهويه، وأبي حاتم السجستاني، وعنه ابنه القاضي أحمد وابن دسترويه، من تصانيفه الكثيرة: عيون الأخبار. مات سنة: 276هـ( مراتب النحويين، ص 113، وبغية الوعاة 2/63-64، ونزهة الألبا ص159-160).

(4) هو مـرامر بن مرة الطائي، أحد من يقال إنهم وضعوا الخط العربي، أو نقلوه من طريقة إلى أخرى في الجاهلية. (الأعلام 7 / 200)، وانظر (الصحاح للجوهري، مادة (مرر) 2/418).

(5) المعارف لابن قتيبة ص552. وفيه:" ...من أهل الأنبار، ومن الأنبار انتشرت في الناس".

(6) ما بين المعقوفين ساقط من هـ

(7) هو أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الله بن أبي سيف البصري الشهير بالمدائني، أحد الأعلام بالأيام والأنساب، ألف كتبا كثيرة في التاريخ، ولد بالبصرة ونشأ بها، ثم انتقل إلى بغداد وتوفي بها سنة: 225هـ ينظر: الوافي بالوفيات، 22/104-105، ومعجم المؤلفين، 2/512.

(8) ما بين معقوفين من قوله:" من أهل الأنبار..." ساقط من د.

(9) لم أجد له ترجمة.

(10) في ز:" صدرة".

........... وعامر[1] بن جَدَرة، فمُرامر وضع الصور، وأسلم وصل وفصل، وعامر وضع الإعجام"[2].

**وذكر صاحب التيجان**[3]: "أن أول من كتب بالعربية، هود عليه السلام"[4].

**وفي المحكم** لأبي عمرو بسنده إلى زياد بن أنعم[5]، أنه قال: "قلت لعبد الله ابن عباس[6]: معاشر قريش، هل كنتم تكتبون في الجاهلية، بهذا الكتاب العربي، تجمعون فيه ما اجتمع، وتفرّقون فيه ما افترق، هجاء بالألف واللام والميم، والشكل والقطع، وما يكتب به اليوم، قبل أن يبعث النبي ـ ﷺ ـ؟ قال نعم، قلت: فمن علمكم الكتاب؟ قال: حرب بن أمية[7]، قلت: فمن

---

(1) لم أجد له ترجمة.

(2) تاج العروس، مادة (مرر)، 14/112-113.

(3) في د: "صاحب التيجان، أي ابن هشام"، وقد نسب هذا الكتاب إلى ابن هشام -صاحبِ السيرة- ابنُ كثير، وابن عقيلة المكي، وحاجي خليفة. انظر: (البداية والنهاية 3/266، والزيادة والإحسان في علوم القرآن 2/434، وكشف الظنون 1/518، 2/1407).

(4) التيجان، لابن هشام ص43.

(5) هو زياد بن أبي زياد ميسرة، مولى عبد الله بن عياش، إمام وقته بدمشق، حدث عن مولاه وأنس، روى عنه مالك، مات سنة 135هـ(السير 6/236-237، والكاشف 1/410).

(6) تقدمت ترجمته قريبا ص 366.

(7) هو حرب بن أمية بن عبد شمس، القرشي، جدّ معاوية بن أبي سفيان بن حرب، يكنّى بأبي عمرو، من قضاة العرب في الجاهلية، وكان سيّد قومه، عاصر عبد المطلب بن هاشم، وشهد حرب الفجار. مات بالشام سنة:36 قبل الهجرة. ( الأعلام 2/172).

علم حرب بن أمية؟ قال: عبد الله بن جُدعان[1]، قلت فمن علم عبد الله بن جُدعان؟ قال: أهل الأنبار، قلت: فمن علم أهل الأنبار؟ قال: طارئ طرأ عليهم من أرض اليمن، من كندة، قلت فمن علم الطارئ؟ قال الجُلجان بن المُوهِم، كان كاتب هود، نبي الله بالوحي عن الله عز وجل"[2].

**قال الجعبري**[3]: "والخط الذي علَّمه حرب بن أمية قريشًا، هو الخط الكوفي، ثم استنبط منه نوع، نُسب إلى ابن مُقْلة[4]، ثم آخر نُسب إلى علي بن البوّاب[5]، وعليه استقر رأي الكتاب"[6] انتهى.

---

(1) هو عبد الله بن جدعان التيمي القرشي، أحد الأجواد المشهورين في الجاهلية. أدرك النبيﷺ قبل النبوة. (البداية والنهاية 3/265-266، والأعلام 4/76، والأغاني 8/340 ).

(2) المحكم ص 26.

(3) هو إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبري، الخليلي الشافعي، تقي الدين وبرهان الدين أبو العباس، قرأ للسبعة على أبي الحسن علي الوجوهي، قرأ عليه القراءات العشر أبو بكر الجندي، من مؤلفاته كنز المعاني في شرح حرز الأماني، مات سنة: 732هـ ينظر: غاية النهاية، 1/21، وشذرات الذهب، 6/97-98.

(4) هو أبو علي محمد بن علي بن الحسين بن مُقلة، الكاتب المشهور، كان في أول أمره يتولى بعض أعمال فارس، ويجبي خراجها، وتنقلت أحواله إلى أن استوزره الإمام المقتدر بالله، ثم نفاه بعد ذلك إلى بلاد فارس، مات سنة 328هـ(وفيات الأعيان 5/113-118، والمنتظم لابن الجوزي 13/393-397، والبداية والنهاية 15/123-125).

(5) هو أبو الحسن علي بن هلال، المعروف بابن البواب، الكاتب المشهور، لم يوجد في المتقدمين ولا المتأخرين من كتب مثله، ولا قاربه، شيخه في الكتابة ابن أسد، الكاتب المشهور، مات سنة 423هـ (وفيات الأعيان 3/342-344، والمنتظم 15/155-156، والبداية والنهاية 15/645، 594-595).

(6) الجمية للجعبري ق/5-أ. وانظر الزيادة والإحسان لابن عقيلة المكي 2/437.




**وفي المحكم** بسنده إلى عبد الله بن سعيد، قال: "بلغنا [أنه][1] لما عرضت حروف المعجم على الرحمان، تبارك اسمه، وتعالى جدَّه، وهي تسعة وعشرون حرفا، تواضع الألف من بينها، فشكر الله له تواضعه، فجعله قائما، أمام كل اسم من أسمائه"[2].

**الثالث:** اعلم أن الشيء له وجود في الأعيان، ثم في الأذهان، ثم في عبارة اللسان، ثم في خط البنان[3]، وكلٌّ دالّ على ما قبله.

وإذا كان الخط دليلا على العبارة، وهي منحصرة في تسعة وعشرين حرفا، اقتضت الدلالة أن يكون لكل حرف منها شكل يخصُّه، ولا مدخل للام الألف هاهنا، إذ هو حرف تركيبي، لكن أهملت الهمزة من الشكل، لكثرة خروجها عن حالها، إما بالإبدال المحض، وإما بالامتزاج، وإما بالحذف، فاستغنى بصورة ما تبدل به، أو تمزج[4]، وهو حروف العلة، ثم شرك في بعض الصور حرفان، وفي بعض ثلاثة، وفي بعض خمسة:

**فالأول:** أشكال حروف: (**سطر فصدع**)، ونظائرها المعجمة.

**والثاني:** شكل: (الجيم، وتاليبها).

**والثالث:** شكل حروف: (**ثبتني**).

---

[1] ما بين معقوفين ساقط من ح، والمثبت من هـ، د، ز.

[2] المحكم ص27.

[3] في ح:" البيان"، والمثبت من: هـ، د، ز.

[4] يقصد بذلك التسهيل.

فانتقض[1] بالتشريك في القسم الأول سبعة، وفي الثاني اثنان، وفي الثالث أربعة، وسلم عن الاشتراك ستة، وهي حروف: (كل ما هو)، فرجع العدد إلى خمسة عشر.

فما لا اشتراك فيه منها، غني في الدلالة بشخصه، وما فيه اشتراك، محتاج إلى ما يميز أحد المشتركين، أو المشتركات.

وأقلّ ما يقع به[2] التمييز نقطة، فزيدت في أعلى أحد المشتركين، فرقا بينه وبين الآخر، لكن خولف ذلك في الشين، فزيد في أعلاه ثلاث، مناسبة لشكله[3].

وفي الفاء والقاف، فنقطا معا، أولهما عند أهل المغرب واحدة من أسفل، وثانيهما من أعلى[4]، وعند أهل المشرق، أولهما واحدة من فوق، وثانيهما اثنان كذلك.

وزيدت في أحد المشتركات الثلاثة من أسفل، وفي الأخرى من فوق، وعُرِّي الثالث[5].

---

[1] في هـ: "فانتقص".

[2] في ح ، د: "له"، والمثبت من هـ ز.

[3] لأن صورته صورة ثلاثة أحرف. (المحكم، ص 38).

[4] وفي كتابة المصاحف بهذا الشكل اليوم في مصاحف أهل المغرب إشكال كبير عند التالين لكتاب الله، إذ تختلط القاف ذات النقطة من فوق بالنون، لذا ينبغي أن ينظر في هذا الأمر، وأن يكتب المصحف بأجود الخطوط وأكمل النقط، بما يرفع الالتباس عن كل قارئ لكتاب الله عز وجل.

[5] وهي على الترتيب:ج،خ،ح.

وزيدت في أحد المشتركات الخمسة[1]، من أسفل، وفي الأخرى من فوق، ثم زيد على الواحدة في الثالث أخرى من فوق، وفي الرابع أخرى من أسفل، ثم زيد في الخامس ثالثة من فوق.

ولم يكتفوا بالتعرية في حرف من هذا الشكل، لصغره، وكثرة المشتركات، فاحتيج إلى مزيد تمييز.

وكل هذه الأشكال [توصل][2] بما قبلها، وهي في وصلها بما بعدها، وفصلها عنه قسمان:

**مفصول:** وهو حروف: **(ذوا زرد)**.

**وموصول:** وهو قسمان:

**مؤتلف الوصل والفصل:** وهو حروف: **(كتب فظ ثبط)**.

**ومختلفهما:** وهو الباقي.

ثم إن عرض في الفصل البيان باختصاص الصورة المتطرفة بالحرف، وذلك في حروف **(ينفق)**، فوجهان: النقط وعدمه، وعليه اقتصر في المحكم[3].

---

[1] "الخمسة": ساقطة من ح، والمثبت من هـ، د، ز.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من د، والمثبت من ح، هـ.

[3] قال أبو عمرو الداني: "وصنف منها أربعة: تُخْلى إذا لم يوصل بها شيء، وتنقط إذا وصل بها غيرها".(المحكم، ص 36).

قال ابن القاضي: " العمل في حروف "ينفق" إذا تطرفت عدم النقط، وعليه اقتصر في المحكم، والعمل في الياء المهموزة والممالة والزائدة عدم النقط، وهو خلاف الأولى والنص، وقد اختصرنا حكمها في هذه الأبيات، وهي:

وفي حروف ينفق الوجهان إذا تطرفت فخذ بيان

=

ولا يتوهم بين شكلي الألف واللام اشتراك، للزوم فصل الأول حشوا، وتعريق الثاني طرفا، ثم[1] استعير الشكل المهمل، وهو الهمزة، أهمل[2].

**قال الجعبري:** " إلا أن يقصد البدل"[3] انتهى.

ومعناه، والله أعلم: ما ذكره المرادي[4] عند قول ابن مالك[5]:

" ......................... وفي فاعل ما أعلّ عينا ذا اقتفى"[6]

---

=

| | |
|---|---|
| وصرّح الدانيُّ في محكمـه | بعدم النقط فثق بقوله |
| فمذهب القـراء نقـط اليـاء | إن صـورت همـزا بـلا امـتراء |
| وعكسه عن النحاة سائغ | وقيـل في نحـو: لئـلا واقـع |
| والظـاهر النقـط لدا المـال | مع زائد قله ولا تبال |

بيان الخلاف، ق/38-ب.

(1) في ك:"ثم إن".

(2) في هـ: "أهل".

(3) الجميلة ق/ 5.

(4) هو الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي، المرادي، المعروف: بابن أم قاسم، إمام عالم نحوي لغوي فقيه، أخذ العربية عن أبي عبد الله الطنجي، والسرّاج الدمنهوري، وأبي حيان، وغيرهم، من كتبه: شرح المفصل، الجنى الداني في حروف المعاني، مات سنة:749هـ( غاية النهاية 227/1-228، والدرر الكامنة 116/2-117، وبغية الوعاة 517/1).

(5) هو محمد بن عبد الله بن مالك، الطائي، الأندلسي، الجيّاني، جمال الدين، أبو عبد الله، طلب العلم ببلده، ثم رحل إلى المشرق، وأخذ فيه عن أبي صادق الحسن بن صبّاح وغيره، روى عنه الألفية شهاب الدين محمود، من كتبه: الكافية الشافية، ثلاثيات الأفعال، مات سنة:672هـ( نفح الطيب 354/2-364، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، ص151، وبغية الوعاة 130/1-137).

(6) ألفية ابن مالك، محمد بن مالك، ص: 180.

"أن صورة الهمزة لا تنقط، إلا حيث يكون قياس تخفيفها البدل[1]، كما إذا انفتحت بعد كسرة، فإنها إذا كتبت على نية الإبدال، نقطت"[2] انتهى.

**وقال في كشف الغمام ما حاصله**: "إن مذهب القراء، نقط الياء التي هي صورة الهمزة، وللنحاة في عدم نقطها مطلقا، أو إلا أن ينوي بها[3] البدل: قولان، فالمجموع ثلاثة أقوال"[4] انتهى.

**قلت**: وأظهرها النقاط، لأنها ما لم تنقط مزاحمة بمشاركاتها في الصورة، ويبعد الجواب بتمييز المشاركات، بمعهود نقطها، لمزاحمة الغفلة في ما خلا من النقط، والظاهر أن الياء العوض من الألف، والمزيدة كذلك، لما تقدم.

ثم المنقوط من هذه الحروف يسمى مُعْجَمًا، أي مُزال العُجمة، من عَجمتُ الكتاب، إذا[5] أبهمتُه، وأَعْجَمْتُه، أزلت عُجْمَتَه، بهمزة السلب، وغيره يسمى مُهمَلا أو مُغفَلا، ويسمى المهمل أيضا معجما، لزوال الإبهام، بخصوص صورته في المتوحد، وبترك العلامة في المتميز، نظيره بالنقط، ومن ثم أطلق على الكل حروف المعجم، أي حروف الخط المعجم، وقيل سميت معجمة، لأن الكلام

(1) مثل: قائل، وبائع.
(2) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، الحسن بن قاسم المرادي، 1569/3.
(3) في د: " ينوبها ".
(4) الكتاب مخطوط ولم أستطع العثور عليه بعد بحث طويل، ومنه نسخة بالخزانة الحسنية بالرباط المغربية. ينظر: فهرس الخزانة الحسنية، 6/141-142.
(5) قوله:" إذا "، الزيادة من هـ.

يختبر بها، أخذا من قولهم: عجمَه عجما وعجوما، عضّه، أو لاَكه، للأكل أو للخبرة، والسيف، هزّه تجربة.

وفي القاموس: "أَعْجَمَ الكتاب، نَقَطَهُ، كعَجَمَه، وعَجَّمَه، وقول الجوهري[1]: لا تقل عجمتُ[2]: وهْمٌ، وحروف المعجم: أي الإعجام، مصدر كالمُدْخَلِ، أي من شأنه أن يُعْجَم"[3] انتهى.

وللغويين والمحدثين وغيرهما اصطلاحات في زيادة البيان، كنقط المُهمَل، في مقابلة نظيره، وتصويره تحته صغيرا، وهذا النقط هو الدال على ذات الحرف، ويقال بالاشتراك على النقط الدال على عوارضه، من حركة وسكون.

وسيأتي شيء من هذا القسم عند قول الناظم: "**إذ منع السائل**"[4]، البيت.

**الرابع:** قد[5] تقدم أن الخط: هو تصوير اللفظ بحروف هجائه، بتقدير الابتداء به، والوقوف عليه، وقد تضمن هذا التعريف أمورا:

**أولها:** تعيين نفس حروف الهجاء، دون أعراضها.

**ثانيها:** عدم النقصان منها.

**ثالثها:** عدم الزيادة عليها.

---

(1) هو إسماعيل بن حمّاد الجوهري الفارابي، أبو نصر لغوي أديب، قرأ العربية على أبي علي الفارسي، وأبي سعيد السيرافي. من تصانيفه: الصحاح، كتاب المقدمة في النحو. مات سنة: 393هـ ( إنباه الرواة 229/1-233، وبغية الوعاة 446/1-448، ونزهة الألباء، ص:252-254).

(2) في كتابه الصحاح 1981/5.

(3) القاموس المحيط 149/4.

(4) انظر ص 451 وما بعدها.

(5) " قد ": الزيادة من ح، د ، ز.

**رابعها:** فصل اللفظ عما قبله، مع مراعاة الملفوظ في الابتداء.

**خامسها:** فصله عما بعده، مع مراعات الملفوظ في الوقف، وللمراعات المذكورة، رسمت همزة الوصل، وألف **(أنا)**، دون تنوين، غير المنصوب، وصلة الضمير، غير المفتوح، وميم الجمع، غير المتصل بضمير، ورسم تنوين المنصوب، ونون إذا، والخفيفة في التوكيد، ألفا، وتاء[1] التأنيث هاء.

ولاعتبار الوقوف، لزم وصل الحرف الإفرادي بما بعده، حيث لم يصح الوقف عليه، نحو: ﴿بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: 1]، وإن كان في وصل الباء، ورسم همزة الوصل، شبه تناف، من حيث أن وصل الباء يقتضي عدم صحة[2] الابتداء بما بعدها فلا همزة، ورسم الهمزة يقتضي صحة الوقوف على ما قبلها، فلا وصل.

**والجواب:** أن عدم صحة الوقف على الباء أوجب اتصالها، وصحة الابتداء بما بعدها أوجب ثبوت الهمزة.

**والهجاء:** هو اللفظ بأسماء الحروف، لا مسمياتها[3] لبيان مفرداتها، وإذا كان مسمى اللفظ لفظا، وإن حرفا نحو أن يقال: أكتب كلمة[4] أو شعرا أو

---

(1) في هـ: "وهاء".

(2) قوله: "عدم صحة"، في هـ: تقديم وتأخير.

(3) المراد بـ(المسمَّى): الحرف كما يلفظ بالكلام لا كما يسمى عند أهل الهجاء، فمثلا: (ألم) هذه كتابة للمسمَّى، أما كتابة الأسماء: (ألف، لام، ميم).

(4) في د: "أكتب أو يقال كلمة".

لاما، فإن دلت قرينة على [إرادة][1] اللفظ، كتب هكذا: (كلمة شعر[2]لام)، وإلا فما ينطلق عليه الاسم، فإن نقل اسم الحرف كرجل سمي [بنون][3] فالوجهان، وهل فواتح السور مكتوبة على المعنى كما اقتضاه الضابط المتقدم، أو على اللفظ مع الاكتفاء بالحرف الأول منه، **قولان**.

**الخامس:** اعلم أن الخط ينقسم إلى قياسي وهو ما تقدم، واصطلاحي: أي للصحابة رضي الله عنهم، وهو ما خولف فيه [بعض][4] ما تقدم، إما بنقصان وهو الآتي في تراجم حذف الألفات [والياءات][5] والواوات وما جرى مجراها من النونات واللامات والهمزات غير المصورة، وإما بزيادة وهو الآتي في ترجمة ما زيد من واو أو ياء أو ألف وإما ببدل وهو الآتي في ترجمتي: "**ما بألف قد جاء**"[6]، و"**هاك واوا عوضا من ألف**"[7]، ومن هذا المعنى الهمزات المصورة بجامع أن كلا من القسمين دل عليه بشكل لم يكن له بحسب الأصالة[8]، وإن كانت الهمزة لا شكل لها أصلا، وإما بفصل ما حقه الوصل أو عكسه وهما الآتيان في

(1) ما بين معقوفين مطموس من الأصل، والمثبت من هـ، د ، ز.

(2) قوله:"كلمة شعر"، في هـ، د ، ز: تقديم وتأخير.

(3) ما بين معقوفين مطموس من الأصل، والمثبت من هـ، د.

(4) ما بين معقوفين في موضعه محو في الأصل، والمثبت من هـ، د ، ز.

(5) ما بين معقوفين في موضعه في الأصل كلمة غير واضحة.

(6) انظر ص 1321 وما بعدها.

(7) انظر ص 1381 وما بعدها.

(8) في ح:" الإضافة "، والمثبت من: هـ، د ، ز.

ترجمتي: "**باب حروف وردت بالفصل**"[1]، و"**القول في [وصل]**[2] **حروف رسمت**"[3]، وإما بعدم مراعات الملفوظ وقفا وهو الآتي في ترجمة: "**وهاك ما لظاهر أضفت**"[4].

واعلم أن كل ما خولف فيه القياس، فلأسرار تأتي في أبوابها إن شاء الله، شاهدة بأن العرب كانوا الغاية القصوى في الذكاء، وحذق الكتابة.

**قال الجعبري:** "وأعظم فوائده أنه حجاب مَنَع[5] أهل الكتاب أن يقرءوه على وجهه دون مُوَقِّف[6]. فلا التفات إلى قول من قال: لم تكن العرب أهل كتابة ففي هجائهم ضعف[7]. وأما قوله ﷺ: «**إنا أمة لا نكتب ولا نحسب**»[8]

---

[1] انظر ص 1393 وما بعدها.

[2] ما بين معقوفين ساقط من هـ

[3] انظر ص 1437 وما بعدها.

[4] انظر ص 1467 وما بعدها.

[5] في ح، هـ: "مع"، وهو خطأ، والمثبت من د ، ز.

[6] أي معلِّم.

[7] وممن قال بذلك ابن خلدون في مقدمته، حيث قال: "و لا تلتفتنّ في ذلك إلى ما يزعمه بعض المغفلين من أنهم كانوا محكمين لصناعة الخط، وأن ما يتخيل من مخالفة خطوطهم لأصول الرسم ليس كما يتخيل، بل لكلها وجه... وما حملهم على ذلك إلا اعتقادهم أن في ذلك تنزيها للصحابة عن توهم النقص في قلة إجادة الخط، وحسبوا أن الخط كمال، فنزهوهم عن نقصه، ونسبوا إليهم الكمال بإجادته، وطلبوا تعليل ما خالف الإجادة من رسمه، وذلك ليس بصحيح". مع أن ابن خلدون اعتذر لهم فقال: "واعلم أن الخط ليس بكمال في حقهم إذ الخط من جملة الصنائع المدنية المعاشية كما رأيته فيما مرّ والكمال في الصنائع إضافي وليس بكمال مطلق". مقدمة ابن خلدون ، ص 401.

[8] متفق عليه، رواه البخاري، كتاب الصيام، باب قول النبي ﷺ : «لا نكتب ولا نحسب»، رقم (1913)، 33/2، ومسلم في كتاب الصيام، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال والفطر لرؤية الهلال وأنه إذا غمّ في أوله أو آخره أكملت عدّة الشهر ثلاثين يوما، 3/123-124.

**فإن قلت:** ينتقض ما ذكرت بأن الناظم قد تعرض لكثير من مسائل الرسم القياسي، فمن ذلك نصه على ثبت بعض الألفات وعلى حذف الياءات والواوات المعقود له الترجمتان الآتيتان، وبيان أنه من القياسي: سقوط الياء والواو وقفا، وإن كان بعض تلك الياءات يزاد وصلا إذ لا عبرة بالوصل كما تقدم، ومن ذلك نصه على [كتب][1] بعض هاءات التأنيث [تاء][2] مع أن نافعا الذي وضع النظم على مقرئه إنما يقف عليها بالتاء، فلم تحصل مخالفة بين الموقوف والمكتوب باعتبار قراءته، وهل هذا إلا من القياسي، وقد بقيت جزئيات تضمنها النظم كألف ﴿أَيُّهَ﴾ في الزخرف [آية:48] وتاليه، وكلمات تضمنتها ترجمة: "وهاك ما زيد ببعض أحرف"[3].

**فالجواب:** أنه إنما نص على ثبت بعض الألفاظ استطرادا لتفصيل أو استثناء أو رفع توهّم، ولم يذكره تبرعا إلا في قوله:

"**وعن سليمان أتى المعرف**"[4].

ولا يخفى وجه مناسبة ذكره.

وأما قوله:

وذكر الداني وزن فُعَلانْ بألف ثابتة[5] ..........................

[1] ما بين المعقوفين سقط من هـ

[2] ما بين المعقوفين سقط من هـ

[3] انظر ص 1247 وما بعدها.

[4] انظر ص 911 وما بعدها.

[5] انظر ص 918.

فإخبار عن المبدأ أو الغالب، وأما الذين كتبوا منهم فقد كانوا الغاية القصوى في لطافة الهجاء"[1] انتهى.

**السادس:** اعلم أن حاصل التنبيه الثالث والرابع هو نفس علم الهجاء الذي يتعلمه الصبيان أول شيء بينهم[2] بعد تحصيل مجرد صور الحروف، وليس هذا النظم موضوعا بالقصد الأول لشيء من ذلك وإنما هو موضوع لبيان الخط الاصطلاحي كما تقدمت الإشارة إليه في التنبيه الخامس، وحيث تعرض أرباب هذا الفن كالشيخين والناظم وغيرهم لشيء من الرسم القياسي، فلأمر أوجب ذلك نقف على بعضه قريبا إن شاء الله تعالى.

وكثيرا ما يقع البحث من المتعرضين لهذا النظم درسا وتدريسا وشرحا عن مآخذ مسائل من القياسي من هذا النظم، معتقدين أنها من مطالب الفن، كبحثهم عن مآخذ حذف صلة الضمير، وميم الجمع، وتنوين غير المنصوب، [ورسم تنوين المنصوب][3] ألفا، ونحو ذلك مما يطول تتبعه، ثم تجدهم يقتنعون في ذلك[4] بمآخذ أوهى من خيط العنكبوت، لا ينبغي لمن مرن بالطلب الإلتفات إليها، ولا تضييع جوهر نفيس من العمر بالاشتغال بها، وكل ذلك عند التحقيق تكلّف دون طائل، مبني على أن الناظم قد أغفل تلك المسائل، ينادي بالغباوة وخطأ الصواب وينادي بالجهالة بموضوع الكتاب.

---

(1) الجميلة ق/6-أ.

(2) "بينهم": الزيادة في الأصل فقط.

(3) ما بين معقوفين ساقط من د.

(4) "في ذلك": زيادة ليست في هـ.

وقوله:

"ووَزْنُ فَعَّالٍ وفَاعِلٍ ثَبَتْ"[1].

فإنما أتى بها وفاءً بمضمون قوله:

"وإن أتى بعكسه ذكرته"[2]

وذلك لأن أبا داود انفرد بحذف [كلم على][3] تلك الأوزان ذكرها له، ولأبي عمرو ما يخالفه في ذلك، فاحتاج إلى التنصيص على المخالفة.

وأما الياءات والواوات وهاءات التأنيث فإنها لما كانت من حيث النظر إلى النظائر مخالفة للقياس.

وقد علم من مذهب نافع رحمه الله الاعتناء بإتباع الخط في الوقف، والتزامه إياه حسبما رواه، مطّرحا لما يخالفه وإن رواه أيضا، واطّرد ذلك من شأنه صار المصحف كأنه هو المتبوع المّقلّد في هذه الأنواع، فلذلك نص عليها.

ويأتي الجواب عن بقية ما ورد في السؤال في محالّه من كلام الناظم رحمه الله تعالى.

**السابع: قال الجعبري** رحمه الله: "لما تقرر أن القراءة التي [تكون][4] من الأحرف السبعة هي التي يجتمع فيها ثلاثة شروط: نقلها بالتواتر، وظهور

---

[1] انظر ص 1017.

[2] انظر ص 518.

[3] ما بين معقوفين سقط من هـ.

[4] ما بين معقوفين سقط من هـ.

وجهها في العربية، وموافقة أحد المصاحف العثمانية، اضطر ناقل[1] القراءات إلى معرفة هذه الشروط، ليميّز المشهور من الشاذ والصحيح من السقيم، فالتواتر مستفاد من كتب الخلاف المشترط ذلك فيها، ومن معرفة أحوال الرواة، وضابطه في أصول الفقه والعربية من مصنفاتهما، والرسم من مؤلفاته.

وهذه الموافقة تكون تحقيقا و تقديرا لأن[2] الاختلاف [يكون اختلاف تغاير وهو في حكم الموافق، ولا يلزم من صحة أحدهما بطلان الآخر، ويكون اختلاف][3] تضاد وتناقض أي يلزم من صحة أحدهما بطلان الآخر، والواقع هو الأول.

**وتحقيقه**: أن الخط تارة يحصر جهة اللفظ، فمخالفه مناقض، وتارة لا يحصرها، بل يرسم على أحد التقادير، فاللفظ به موافق تحقيقا، وبغيره تقديرا لتعدد الجهة، إذ البدل في حكم المبدل، وما زيد في حكم العدم، وما حذف في حكم الثابت، وما وصل في حكم الفصل[4].

**وحاصله**: أن الحرف يبدل في الرسم ويلفظ به اتفاقا كـ ﴿واْصۡطَبِرۡ﴾، ولا يلفظ به كذلك كـ ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ و﴿قَضۡىٰ﴾ ويختلف فيه كـ ﴿بِٱلۡغَدَوٰةِ﴾[5]،

---

(1) في ح: " أهل "، والمثبت من ه، د ، ز.

(2) في د: "إلا أن".

(3) ما بين معقوفين ساقط من د.

(4) في الجميلة بعد هذا: "وما فصل في حكم الوصل".

(5) في موضعي الأنعام والكهف، قرأه ابن عامر بضم الغين، وإسكان الدال بفتح الواو بعدها ﴿بِالْغُدْوَةِ﴾، وقرأ الباقون بفتح الغين والدال وألف بعدها. انظر : النشر لابن الجزري 258/2، والبدور الزاهرة للقاضي، ص126، 238.

ويزاد كالأول كـ ﴿حِسَابِيَهْ﴾ وكالثاني كـ ﴿أُوَلَٰٓئِكَ﴾ و﴿مِأْئَة﴾ وكالثالث كـ ﴿سُلْطَٰنِيَهْ﴾، ويحذف كذلك -أي كالقسم الأبعد وهو الأول المتفق على وفاقه - كـ﴿بِسْمِ﴾ و﴿يَٰرَبِّ﴾ وكذلك أي كالقسم البعيد وهو الثاني المتفق على خلافه كـ ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ وكذا أي كالقسم القريب وهو المختلف في وفاقه وخلافه كـ ﴿ٱلدَّاعِ﴾ ويوصل ويتبعه اللفظ حتما[1] كـ ﴿مَنَٰسِكَكُمْ﴾ و﴿عَلَيْهِمْ﴾ ويخالفه نحو ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ و﴿يَٰقَوْمِ﴾، ويختلف فيه كـ ﴿وَيْكَأَنَّ﴾ ويفصل ويوافق كـ ﴿حمٓ عٓسٓقٓ﴾ ولا يوافق كـ ﴿إِسْرَآءِيل﴾، ويختلف فيه كـ ﴿مَالِ﴾[2] وحجة المخالف في المختلف حجة المخالف في المتفق"[3] انتهى.

وتمثيله للموصول خطا المتفق على فصله لفظا بـ ﴿كٓهيعٓصٓ﴾، وللمفصول[4] خطا بـ ﴿إِسْرَآءِيلَ﴾ غير واضح.

ومعنى هذا الكلام الأخير أن حجة مخالف الرسم في المواضع المروي فيها أيضا ما يوافق الرسم تحقيقا كـ ﴿ٱلْغَدَوٰةِ﴾، و﴿سُلْطَٰنِيَهْ﴾ و﴿ٱلدَّاعِ﴾ و﴿وَيْكَأَنَّهُ﴾ هي بعينها حجة مخالف الرسم في المواضع المتفق فيها على مخالفته كـ ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ و﴿قَضَىٰ﴾ و﴿أُوَلَٰٓئِكَ﴾ و﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ و﴿كٓهيعٓصٓ﴾ و﴿إِسْرَآءِيل﴾ وذلك خفة المخالفة وتنزيلها منزلة الموافقة حيث عوض الحرف

---

(1) في د: "حتى".

(2) في د: "مال هؤلاء".

(3) الجميلة: ق/6.

(4) في د: "الموصول".

بأصله[1] أو فرعه أو بما يقرئ به[2] وصلا[3]، أو حذف لدلالة عليه، أو لحذفه مآلا، أو زيد لإيضاح، أو لرعي[4] لبس، أو وصل بغيره رعياً لحال الوصل[5]، أو فصل عنه تنبيها على أصل تُنُوسِي[6]، فصارت المخالفة عند هذه الاعتبارات كلا مخالفة.

**واعلم**: أن ضابط ما يغتفر من أنواع المخالفة مما لا يغتفر، [ما][7] ثبت الاغتفار في فرد منه فصاعدا وفاقا دون ما لم يثبت ذلك فيه.

**الثامن:** اعلم أنه ينبغي لمن تطلَّب[8] فنا من فنون العلم أن يعرف أولا مبادئه حتى يكون على بصيرة فيما يطلبه، كي لا يضيع سعيه، ويخيب تكسُّبه، وهي عشرة.

**وقد جمعها الإمام أبو العباس ابن زكري التلمساني**[9] رحمه الله في قوله:

---

[1] في هامش ز:" كـ ﴿أقتت﴾ لأن الواو هو الأصل".
[2] في هـ: "يقاربه".
[3] في هامش ز:"كـ: ﴿رَحْمَتَ﴾".
[4] أي دفع لبس.
[5] في د: "الموصول".
[6] في هامش ز:" كـ ﴿مَالِ﴾ ".
[7] ما بين المعقوفين سقط من ح، والمثبت من هـ، د ، ز.
[8] في د: "يطلب".
[9] هو أبو العباس أحمد بن محمد بن زكري التلمساني، الإمام العالم الفقيه الأصولي الشاعر. أخذ عن أئمة منهم ابن مرزوق الحفيد، ومحمد بن العباس، أخذ عنه أحمد بن أطاع الله وغيره، من كتبه: بغية الطالب في شرح عقيدة ابن الحاجب. مات سنة:899هـ (شجرة النور الزكية، ص 267، ودرة الحجال 90/1، ونيل الإبتهاج، ص 84).

الحـدّ والموضـوع ثم الواضـع
والاسم الاستمداد حكم الشارع
تصـور المسـائل الفضـيله ونسبة فائدة جليله[1]

ولنقتصر من ذلك على الحدّ والموضوع والحكم والفضيلة والفائدة، لمزيد تأكيد الحاجة إليها.

**فأما تعريفه:** فهو علم تعرف به مخالفات المصاحف العثمانية لأصول الرسم القياسي، فعلم جنس وما بعده فصل أو خاصة خرج به غير المعرف، والمراد بأصول الرسم القياسي الأمور الخمسة المتقدمة عند تعريف الرسم.

ولا ينتقض هذا التعريف بأن هذا العلم تعرف منه أنواع من الموافقات لأصول الرسم القياسي، وذلك في بعض المواضع كألف (أنا) و(إذا)، وفصل بعض المفصولات، ووصل بعض الموصولات، لأن تعريف الموافقة في تلك المواضع ليس فصلا ولا خاصة بهذا العلم، بل هو عرض عام[2] له ولغيره، لحصول تعريفها فيما ذكر بما تقرر في علم الهجاء، وإنما تذكر في هذا الفن بحسب التبع كما تقدمت الإشارة إليه في التنبيه السادس.

[**فإن قلت:** هاهنا قسم هو من الفن لا محالة، وهو المواضع التي اختلفت فيها المصاحف، ووافق كل مصحف منها قارئ، من غير أن يطابق المصحف المقرأ الآخر، لا صريحا ولا تقديرا نحو ﴿عَلِيمٌ وَقَالُواْ﴾ في البقرة [آية: 114-

(1) لم أجد تخريجا لهذين البيتين.
(2) في د: "خاص".

115] و﴿وَسَارِعُوٓاْ﴾ في آل عمران[ آية: 133] بثبوت الواو فيهما وسقوطها، و﴿جَنَّٰتٍ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا﴾ آخر التوبة [ آية: 101] بثبوت ﴿مِن﴾ وسقوطها، ومسائل كثيرة [تأتي في النظم المسمى][1] بالإعلان، وليس في ذلك مخالفة لأصول الرسم القياسي، فخرج عن التعريف، فيكون فاسد العكس - أي الجمع - ، وبيان انتفاء المخالفة في هذا القسم أن ما يكتب في مصحف لم يرد به إلا القراءة المطابقة له، ولا مخالفة باعتبارها، وأما القراءة المخالفة فلا عبرة بها إن[2] لم يكتب كذلك على إرادتها.

[**فالجواب:** أن هذا][3] القسم من أنواع المخالفة باعتبار القراءة المخالفة، وإن لم ترد عند الكتابة، و لولا هي لم يحتج إلى التنصيص على ذلك في الفن، كما هو واضح عند من مرن به، فتصدق به المخالفة المذكورة ويندرج في التعريف، إذ ليس المراد بالمخالفة لأصول الرسم القياسي ما يكون مع مخالفته للقراءة قابلا[4] لها ولابد، بل المراد ما هو أعم من ذلك فاعلمه][5].

**وأما موضوعه:** فهو حروف المصاحف العثمانية، إذ موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه، ولا شك أن هذا العلم إنما يبحث فيه عن عوارض

---

(1) ما بين معقوفين ساقط من ح ، ه، والمثبت من د ، ز.

(2) في د: "إذ".

(3) ما بين معقوفين سقط من ح ، ه، والمثبت من: د ، ز.

(4) في د: "قائلا".

(5) ما بين معقوفين من قوله: "فإن قلت هاهنا ..." إلى هذا الموضع سقط من ح ، ه، والمثبت من د ، ك ، ز.

حروف المصاحف العثمانية من حذف وزيادة وإبدال وفصل ووصل، ونحو ذلك.

**وأما حكمه:** فهو فرض كفاية حسبما تقرر في العلوم الشرعية.

**وأما فضيلته:** فاعلم أن فضيلة العلم بقدر شرف المعلوم، ومعلومُ هذا العلم هو المصحف، وإن شئت فقل القرآن، لوجوده فيه بحسب الدلالة، ففضله على العلوم كفضل المصحف أو القرآن على غيره.

**ومحله من علوم الشريعة:** محل المصحف أو القرآن منها، وناهيك بها فضيلة.

**وأما فائدته:** فثلاثة أمور: المطابقة اللفظية للقارئ، والمتابعة الخطية للكاتب، وتمييز أنواع المخالفة المغتفرة[1] من غيرها، حتى لو نقل وجه من القراءة متواترا، ظاهر الوجه في العربية إلا أنه مخالف لخط المصحف، فإن كانت مخالفته من نوع المخالفات المسطورة في الفن قبلت القراءة، وإلا ردّت، وإلى الأمر الأول الإشارة بقول الناظم بعد هذا:

فَيَنْبَغِي لِأَجْلِ ذَا أَنْ نَقْتَفِي مَرْسُومَ مَا أَصَّلَهُ فِي الْمُصْحَفِ

كما أشار إلى الثاني بقوله:

وَنَقْتَدِي بِفِعْلِهِ وَمَا رَأَى فِي جَعْلِهِ لِمَنْ يَخُطُّ مَلْجَئًا

حسبما يأتي تفسيره محررا إن شاء الله تعالى.

---

[1] في د: المختلفة.

وأما الأمر الثالث: فأحد طرفيه، وهو معرفة ما يغتفر من المخالفة مأخوذ باللزوم من أنواع المخالفة المشتمل عليها النظم، والطرف الآخر داخل بالتضمن في وجوب[1] المطابقة المذكورة في البيت الأول.

**الإعراب:** واو "**وبعد**" لعطف الجملة بعدها على ما قبلها، و"**بعد**": ظرف قطع عما يستحقه من الإضافة، والمضاف إليه هنا ضمير ما تقدم من الثناء على الله والصلاة على رسول الله، فيبنى على الضم، وعامله "**اعلم**" بناء على أن الفاء المتصلة به زائدة، ويحتمل أن يكون أصله أما بعد فاعلم، فالظرف[2] حينئذ محتمل للتعلق بـ"**اعلم**" والمتعلق بـ"**أما**"[3] لما فيها من معنى الفعل الذي نابت[4] عنه أو بالفعل المحذوف، والتقدير على أن الأصل أما بعد مهما يكن من شيء فاعلم بعدما تقدم أو مهما يكن من شيء بعد ما تقدم فاعلم.

والمصدر المنسبك من إن[5] وخبرها مفعول اعلم إن كان بمعنى اعرف وسد مسد الجزءين إن كان من الطالب لهما، وباقي الإعراب واضح.

---

(1) في د: "وجوه".

(2) في هـ: "الضمير".

(3) في ز:"وللتعلق بل ما".

(4) في ز: "ثابت".

(5) في د: "إن وأخواتها".

قَالَ :

7- جَمَعَهُ فِي ٱلصُّحُفِ ٱلصِّدِّيقُ     كَمَا أَشَارَ عُمَرُ ٱلفَارُوقُ

8- وَذَاكَ حِينَ قَتَلُواْ مُسَيْلِمَهْ     وَٱنْقَلَبَتْ جُيُوشُهُ مُنْهَزِمَهْ

لما ذكر أن أصل الرسم ثبت عن ذوي النُّهى والعلم، وكان في ذلك إجمال، أخذ يفصل هنا أعيانهم، مشيرا إلى قضية أصل الرسم، والسبب في وجوده، فأخبر أن أبا بكر رضي الله عنه جمعه أولا في الصحف بإشارة عمر بن الخطاب رضي الله عنه بذلك عليه.

و"ٱلصِّدِّيقُ" لقب أبي بكر، لقّبه به رسول الله ﷺ لكثرة تصديقه، وأبو بكر كنيته، واسمه عبد الله، وقيل عتيق بن أبي قحافة[1] عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد[2] بن تيم[3] بن مرّة بن كعب، أفضل الصحابة بالإجماع، ولي الخلافة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم سنتين وأشهرا ثم توفي وهو ابن ثلاث وستين سنة[4].

و"عُمَرُ" كنيته أبو حفص، ابن الخطاب بن نُفَيل بن عبد العُزَّى بن رِياح ابن عبد الله بن قُرْط بن رَزَاح بن عَدِي بن كعب العَدَوِيّ. أفضل الصحابة بعد أبي بكر رضي الله عنهما.

---

(1) في د: "وقيل عثمان".

(2) في هـ، د: "بن سعيد".

(3) في ح ، هـ، د ، ز:"تميم" والمثبت من ك.

(4) انظر ( الإصابة 2/333-336، والاستيعاب 2/234-249، وأسد الغابة 6/34-35، وطبقات ابن سعد 3/155-195)، ونشهد الله على حب هذا الصحابي الجليل، وبغض من عاداه وآذاه.

ولي الخلافة بعده عشر سنين وأشهرا، ثم توفي وهو ابن ثلاث وستين سنة. و"ٱلفَارُوقُ" لَقبُهُ، لكثرة تفريقه بين الحق والباطل، وهو أول من دُعي[1] أمير المؤمنين[2].

ثم أخبر الناظم أن ذلك الجمع كان حين قتل الصحابة رضي الله عنهم مسيلمة، وهو لقب هارون بن حبيب الحنفي، كنيته أبو ثُمَامَة، وهو الذي ادّعى بكذبه النبوءة ومخرق[3] اليمامة، وكان من قضيته أنه لما سمع برسول الله ﷺ وهو بمكة يدعو إلى الله عز وجل ادّعى هو النبوءة، وزعم أن جبريل يأتيه، وصار يبعث إلى مكة من يخبره بأحوال رسول الله صلى الله عليه وسلم، وينقل إليه ما يسمعه من القرآن فيقرؤه على رهطه ويقول لهم: "نزل علي هذا القرآن"، وتسمّى فيهم رحمانا، وقيل تسمّى به لما سمعه، فلما تواتر القرآن من رسول الله ﷺ على ألسنة القرّاء بطلت دعواه به، فاختلق كلاما يوهمه قرءانا، فمَجَّت ركاكتُه الأسماع، ونفرَت عن بشاعته الطباع وهو: "والزارعات زرعا والحاصدات حصدا والطاحنات طحنا والخابزات خبزا والثاردات تردا، يا ضفدع بنت ضفدعين إلى كم تنقنقين، لا الماء تكدرين، ولا الشراب تمنعين أعلاك في الماء وأسفلك في الطين".

---

[1] في هـ، د:"دعا".

[2] انظر ترجمته في ( الإصابة 2/511-512، والاستيعاب 2/450-467، وأسد الغابة 4/137-168، وطبقات ابن سعد 3/245-349)، ونشهد الله على حب هذا الصحابي الجليل، وبغض من عاداه وآذاه.

[3] في ح: "غرق"، وفي هـ: مطموسة، والمثبت من د، ز.

وسمع بسورة الفيل فقال: "الفيل ما الفيل وما أدراك ما الفيل له ذَنَب وَثِيل وخرطوم طويل".

إلى غير ذلك من فضيع تُرَّهاته، وشنيع كذباته، وكتب إلى رسول الله ﷺ: "من مسيلمة رسول الله إلى محمد رسول الله السلام عليك أما بعد: فإني قد أُشركتُ في الأمر معك فلنا نصف الأرض ولقريش نصفها ولكن قريشا يعتدون".

فكتب إليه رسول الله ﷺ: «من محمد رسول الله إلى مسيلمة الكذّاب سلام على من اتبع الهدى **أما بعد**: فإن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين»[1].

فلما بلغه الكتاب كتمه، وقال لعوّانه وصل إليّ كتاب رسول الله ﷺ بالشركة معه، وزوّر[2] كتابا قرأه عليهم، فكذّبه ثمامة بن مالك[3] بقوله:

مُسَيْلِمَةَ ارْجَعْ ولاَ تمْحَكِ فإنَّك في الأمرِ لم تُشْرَكِ
كذبتَ على الله في وحيِهِ هَوَاكَ هَوَى الأحمقِ الأنْوَكِ

---

(1) أخرجه البيهقي في دلائل النبوة 331/5، وابن هشام في السيرة 292/4-293، وانظر تاريخ الطبري 137/3-138، والبداية والنهاية 259/7-260.

(2) زوّر: زخرف وهيّأ. انظر المصباح المنير، ص 136.

(3) قوله: "مالك"، لعله "أثال"، وهو الذي في التبيان لابن آجطا، ق/206-ب. وهو ثمامة بن أثال بن النعمان بن مسلمة الحنفي، أراد قتل رسول الله لما مرّ به، فمنعه عمّه بذلك، فأهدر رسول الله دمه، أخذته رسل رسول الله لما أراد أن يعتمر. ربطه رسول اللهﷺ في المسجد فأسلم. ولما ادعى مسيلمة النبوة قام في قومه مقام الواعظ المذكّر.( الإصابة 204/1، والاستيعاب 205/1-209، ومعجم الصحابة لابن قانع131/1).

فَمَا فِي السَّما لَكَ مِن مَصعدِ ولا لكَ في الأرض مِن مَبْرَكِ[1]

ثم إنه قدم المدينة مع وفد بني حنيفة إلى النبي ﷺ، فبلغ النبي ﷺ أنه قال: "لو جعل الأمر لي من بعده لاتّبعته"، فقال [له][2] النبي ﷺ: «**لو سألتني هذه الشظية**[3] **ما أعطيتك** -وهي التي تسقط من العود- **وما أراك إلا الذي رأيته في المنام**»[4].

يشير بذلك إلى ما أخرجه البخاري[5] من طريق أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال:«**بينما أنا نائم، إذ أوتيت خزائن الأرض، فوضع في يدي سواران [من]**[6] **ذهب، فكَبُرَا علي وأهمّاني، فأُوحِيَ إليّ أن انفخهما، فنفختهما فطارا، فأولتهما الكذّابَيْنِ اللّذَين أنا بينهما: صاحب صنعاء، وصاحب اليمامة**»[7].

يعني الأسود العنسي، ومسيلمة الكذاب.

---

(1) ينظر: الوسيلة، ص 53، والجميلة، ق/29-ب، ولا تمحك: أي لا تنازِع، والأنوك: الأحمق. ينظر لسان العرب، 4147/6، 4582.

(2) ما بين المعقوفين سقط من: هـ

(3) في هـ" الشيطية" و في د: الشطية. والذي في البخاري: "القطعة" بدل "الشضية".

(4) رواه البخاري، كتاب المغازي، باب وفد بني حنيفة، رقم (4373)، 168/3، ولفظ البخاري: «لو سألتني هذه القطعة ما أعطيتكه، ولن تعدو أمر الله فيك، ولئن أدبرت ليعقرنك، وإني لأراك الذي أُريت فيه ما رأيت، وهذا ثابت يجيبك عني، ثم انصرف عنه».

(5) هو محمد بن إسماعيل البخاري، أمير المؤمنين في الحديث، محدث حافظ فقيه مؤرخ. رحل إلى الأمصار وطلب الحديث. روى عن عبيد الله بن موسى وغيره. من تلاميذه مسلم بن الحجاج. من كتبه: الجامع الصحيح، خلق أفعال العباد. مات سنة: 256هـ (سير أعلام النبلاء 277/10-321، وتهذيب التهذيب 41/9-47، وطبقات الحفاظ، ص 252-253).

(6) ما بين المعقوفين سقط من ح ، د، والمثبت من هـ، ز.

(7) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب وفد بني حنيفة، رقم (4374)، 168/3.

ثم إن مسيلمة رجع مع بني حنيفة على غيِّه، فلما قضى رسول الله ﷺ واتصل بربّه، وولي أبو بكر الصديق رضي الله عنه الخلافة، وارتدت قبائل من العرب، وسوّلت[1] لمسيلمة نفسه الأمارة أن مخاريقه تُتّبع وأن خرافاته تُسمَع، فأظهر لأبي بكر رضي الله عنه من تماديه في تعدِّيه، ما كان سبب هلاكه وتردّيه، فجهّز إليه عصابةً من المسلمين أولي بأس شديد، وأمَّر عليهم سيف الله خالدَ بن الوليد[2]، فساروا إليه لتكون كلمة الله هي العليا، وكلمة الذين كفروا هي السفلى، فلما تراءت[3] الفئتان استعرت نار الحرب في ذلك الميدان، وتأخر الفتح، فمات من المسلمين ألف ومائتان، منهم زيد بن الخطاب[4] رضي الله عنه، والقراء منهم سبعمائة، فثار البراء بن مالك[5] على مسيلمة وحزبه، وجاء نصر الله فانهزموا، وتبعهم المسلمون حتى أدخلوهم

---

(1) في ز :" وسوست ".

(2) هو أبو سليمان خالد بن الوليد بن المغيرة القرشي المخزومي. سف الله المسلول. كان أحد أشراف قريش في الجاهلية. شهد مؤتة وفتح مكة، فتح فتوحا عظيمة، وكان قائدها في خلافة أبي بكر وجزء من خلافة عمر. مات سنة 21هـ (أسد الغابة 2/140-144، والاستيعاب 1/405-409، والإصابة 1/412-415).

(3) في هـ، د ، ز: "التقت".

(4) وهو زيد بن الخطاب بن نفيل، القرشي، العدوي. أخو عمر بن الخطاب، وهو أكبر منه سنا، يكنى أبا عبد الرحمن، وقد أسلم قبله، حيث كان من المهاجرين الأولين، وشهدا بدرا وما بعدها، وحمل راية المسلمين في اليمامة إلى أن مات سنة 12 هـ( أسد الغابة 2/356-357، والإصابة 1/547-548، والاستيعاب 1/522-525).

(5) هو البراء بن مالك بن النضر النجَّاري. أخو أنس بن مالك. شهد أحدا وما بعدها من المشاهد مع رسول الله ﷺ، أحد الفضلاء والأبطال الشجعان. قتل سنة:20هـ(الاستيعاب 1/141-143، والإصابة 1/147-148، وأسد الغابة 1/363-364).

حديقة، فأغلق أصحاب مسيلمة بابها، فحمل البراء بن مالك درقته[1]، وألقى نفسه عليهم، حتى صار معهم في الحديقة، وفتح الباب للمسلمين فدخلوا وقتلوا مسيلمة وأصحابه.

ومات من المشركين [زهاء[2] عشرة آلاف، فسميت حديقة الموت[3].

وكان الذي قتل مسيلمةَ وحشيا[4] كما ثبت عنه [في][5] صحيح البخاري[6]][7] وقيل غير ذلك[8].

فلما رأى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما وقع بقرّاء القرآن، خشي على من بقي منهم، وأشار على أبي بكر رضي الله عنه بجمع القرآن.

---

(1) وهي الجحفة، يقال للترس إذا كان ليس فيه خشب ولا عقب: جحفة، ودرقة. انظر لسان العرب 1363/2.

(2) في هـ: "نهاء".

(3) قال الطبري رحمه الله: "وقد قتل من المهاجرين والأنصار من أهل قصبة المدينة يومئذ ثلاثمائة وستون". قال سهل: "ومن المهاجرين من غير أهل المدينة والتابعين بإحسان ثلاثمائة من هؤلاء وثلاثمائة من هؤلاء ستمائة أو يزيدون... وقتل من بني حنيفة في الفضاء بعقرباء سبعة آلاف، وفي حديقة الموت سبعة آلاف، وفي الطلب نحو منها". انظر تاريخ الطبري 296/3-297. وانظر البداية والنهاية 470/9.

(4) هو وحشي بن حرب الحبشي أبو دسمة من سودان مكة، وهو مولى لطعيمة بن عدي، قتل حمزة يوم أحد، وشارك في قتل مسيلمة الكذاب يوم اليمامة، شهد اليرموك، ثم سكن حمص ومات بها. عاش إلى خلافة عثمان. (الإصابة 594/3، والاستيعاب 607/3-608، وأسد الغابة 409/5-410).

(5) ما بين المعقوفين سقط من هـ.

(6) في صحيحه، كتاب المغازي، باب قتل حمزة بن عبد المطلب ﷺ. رقم(4072)، 108/3-109.

(7) ما بين المعقوفين سقط من ز.

(8) ذكر ابن كثير في البداية والنهاية 497/9-507،498: أن الذي رماه بالحربة وحشيا، وأن الذي ضربه على رأسه ففلقه أبا دجانة سماك بن خرشة، وقال: قال وحشي: فربك أعلم أيُّنا قتله.

فأسند أبو عمرو في المحكم[1] "إلى زيد بن ثابت[2] أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه جاء إلى أبي بكر فقال: إن القتل قد أسرع في قراء القرآن أيام اليمامة وقد خشيت أن يهلك القرآن فاكتبه، فقال أبو بكر: فكيف نصنع شيئا لم يأمرنا فيه رسول الله ﷺ بأمر، ولم يعهد إلينا فيه عهدا ؟ فقال عمر: افعل فهو والله خير، فلم يزل عمر بأبي بكر حتى أرى الله أبا بكر مثل رأي عمر.

قال زيد: فدعاني أبو بكر فقال: إنك رجل شابّ قد كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ فاجمع القرآن واكتبه.

قال زيد: كيف تصنعون شيئا لم يأمركم فيه رسول الله ﷺ بأمر، ولم يعهد إليكم فيه عهدا ؟.

قال: فلم يزل أبو بكر حتى أراني الله مثل الذي رأى[3] أبو[4] بكر وعمر، والله لو كلفوني نقل الجبال لكان أيسر من الذي كلّفوني، قال: فجعلت أتتبع القرآن من صدور الرجال ومن الرقاع ومن الأضلاع ومن العُسُب.

---

(1) في ح ، هـ، د، ز: "المحكم"، ولم أجد هذا النص في المحكم، والنص موجود في المقنع ص 3.

(2) هو زيد بن ثابت بن الضحاك بن زيد بن النجار الأنصاري الخزرجي. كاتب الوحي، ولد في المدينة ونشأ بها، ويقال إنه شهد أحدا، وشهد بيعة الرضوان، أعلم الصحابة بالفرائض، جمع القرآن في عهد أبي بكر ﷺ. له اثنان وتسعون حديثا. توفي سنة 45 هـ( أسد الغابة 2/346-348، والإصابة 1/543-544، والاستيعاب 1/532-535).

(3) في ح:" أرى "، والمثبت من: هـ، د ، ز.

(4) في ح:" أبا"، والمثبت من: هـ، د ، ز.

قال: ففقدت آية كنت أسمعها من رسول الله ﷺ لم أجدها عند أحد، فوجدتها عند رجل من الأنصار ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُواْ مَا عَاهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ﴾ [الأحزاب: 23]، فألحقتها في سورتها فكانت تلك الصحف عند أبي بكر حتى مات، ثم كانت عند عمر حتى مات، ثم كانت عند حفصة[1] حتى ماتت"[2].

وأسند في المقنع إلى زيد بن ثابت أيضا قال: "أرسل إلي أبو بكر مقتل اليمامة وإذا عمر عنده فقال أبو بكر: إن عمر أتاني فقال: إن القتل قد استحرّ بقرّاء القرآن يوم اليمامة، وإني أخشى أن يستحرّ القتل بالقراء في المواطن كلها فيذهب قرآن كثير، وإني أرى أن يجمع القرآن، قال فقلت له كيف أفعل شيئا لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال: هو والله خير، فلم يزل [عمر][3] يراجعني في ذلك حتى شرح الله صدري له، ورأيت فيه[4] الذي رأى عمر.

قال زيد: قال أبو بكر: إنك رجل شاب عاقل لا نتّهمك قد كنت تكتب الوحي للنبي ﷺ فتتبع القرآن فتجمعه. وساق الخبر على معنى ما تقدم.

---

(1) هي أم المؤمنين حفصة بنت عمر بن الخطاب رضي الله عنهما. تزوجها النبي ﷺ بعد انقضاء عدتها من خنيس بن حذافة، أحد المهاجرات إلى الحبشة. توفيت سنة 45 هـ( أسد الغابة 7/67-68).

(2) المقنع ص3-4.

(3) ما بين المعقوفين سقط من هـ.

(4) في ح، د: "منه"، والمثبت من هـ، ز.

وقال فيه: فتتبعت القرآن أجمعه من الرقاع والعُسُب واللِّخَاف وصدور الرجال، فوجدت آخر براءة مع خزيمة بن ثابت ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [التوبة: 129 ] إلى آخر السورة"[1].

وفي البخاري نحوه لكنه قال "مع أبي خزيمة الأنصاري [لم أجدها مع أحد غيره"[2].

وفي محل آخر منه: "مع خزيمة الأنصاري"[3]][4] الذي جعل رسول الله ﷺ شهادته بشهادة رجلين.

وفي شرح اللبيب[5]: "أن زيد بن ثابت وجد آية الأحزاب مع خزيمة الأنصاري. قال: ثم فقدت آية أخرى فاستعرضت المهاجرين والأنصار أسألهم، فوجدتها عند خزيمة بن ثابت أيضا ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ إلى آخر السورة، فألحقتها في آخر براءة، ثم عرضته على نفسي عرضة ثالثة، فلم أجد فيه شيئا"[6] انتهى.

---

(1) المقنع ص5.

(2) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن، رقم (4987)، 3/337-338. وباب كاتب النبيﷺ، رقم (4989)، 3/339.

(3) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن، رقم ( 4988)، 3/338.

(4) ما بين معقوفين ساقط من د.

(5) هو أبو بكر عبد الغني المشتهر باللبيب، صاحب كتاب "الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة.

(6) الدرة الصقيلة ق/15-ب.

وفي المقنع "بسنده إلى عبد خير[1] قال: أول من جمع القرآن بين لوحين أبو بكر رحمه الله"[2].

**والرِّقاع**: جمع رُقعة بالضم، وهي القطعة من الأَدَم[3]، والرِّق يكتب فيها[4].

**والأضلاع**: جمع ضِلع كعِنب وجِذع، معروف، وهو مؤنث[5].

**والعُسُب**[6] جمع عَسِيب، وهي جريدة من النخل مستقيمة دقيقة يكشط خَوْصُها، والذي لم ينبت عليه الخوص من السَّعَف[7].

**واللِّخَاف** ككِتاب، حجارة بيض رقاق، واحدها لَخَفة بفتح اللام[8].

وقد كانوا يكتبون في هذه الأشياء لقلة الورق حينئذ.

**تنبيهان:**

**الأول: قال الجعبري:** ومعنى قول عمر رضي الله عنه: خشيت أن يذهب

---

(1) هو عبد خير بن يزيد الهمداني، أبو عمارة الكوفي. أدرك الجاهلية، اختلف في صحبته، روى عن أبي بكر. روى عنه أبو إسحاق السبيعي وعامر الشعبي.( تهذيب التهذيب 113/6-114، وتقريب التهذيب، ص 567، والثقات 144/5).

(2) المقنع ص2.

(3) انظر لسان العرب 1705/3.

(4) انظر لسان العرب 1707/3. والقاموس المحيط 244/3، والمصباح المنير ص: 123.

(5) والأضلاع: عظام الجنبين. انظر لسان العرب 2599/4، والقاموس المحيط 58/3، والمصباح المنير ص: 188.

(6) انظر لسان العرب 4/ 2936، والقاموس المحيط 108/1.

(7) في د ، ز: "العسب".

(8) انظر لسان العرب 4017/5 والقاموس المحيط 201/3.

القرآن، مع علمه بقوله تعالى[1]: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: 9] أنه كان مكتوبا متفرّقا فيذهب بعضه بذهاب البعض، فلا يعلم كيف كان وَضْعُ كتابته لا لفظه، أو خاف أن ينقطع تواتره، أو بعض الآيات[2]، أو الأطراف[3]، أو حفظه من التحريف[4] انتهى.

**وقال الفخر الرازي**[5] عند تفسيره للآية ما نصه:

**فإن قيل**: فلم اشتغلت الصحابة بجمع القرآن في المصحف، وقد وعد الله بحفظه، وما حفظه الله فلا خوف عليه؟

**فالجواب**: أن جمعهم للقرآن كان من أسباب حفظ الله إياه، فإنه تعالى لما أراد حفظه قيّضهم لذلك[6] انتهى.

ولا يرفع شيء من هذه الأجوبة السؤال.

أما جواب الفخر، فلأن حاصله الرجوع إلى الحقيقة، والبحث بأمر خارج عنها.

---

(1) "تعالى": الزيادة من هـ، ز.

(2) في النسخة التي عندي من الجميلة: "الأوقات" بدل " الآيات ".

(3) أي من الآيات.

(4) الجميلة ق/31.

(5) هو محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين بن علي، التيمي الرازي الشافعي، المعروف بالفخر الرازي، أبو عبد الله. مفسر فقيه أصولي، برع في كثير من العلوم.من كتبه: مفاتيح الغيب في تفسير القرآن، كتاب الأربعين في أصول الدين. مات سنة: 606هـ(طبقات المفسرين للسيوطي ص 100-101، وطبقات المفسرين للأدنه وي، ص 213 ).

(6) مفاتيح الغيب للرازي 164/19.

وأما أجوبة الجعبري، فلأن جميع ما طَرقَ أن يكون متعلقا للخشية يخدش في وجه الحفظ المقطوع به.

**والأقرب في الجواب أن يقال:** لما لم تتعين جهة الحفظ الموعود بها، واحتمل صرفه لجهات متعددة لم يرتفع بذلك خشية عمر عليه من الذهاب، ولا سيما وفي عود ضمير (له) على القرآن، أو على النبي ﷺ تأويلان للمفسرين[1].

**قال الجعبري:** ومعنى قول أبي بكر وزيد ـ رضي الله عنهما ـ لم يأمرنا رسول الله ﷺ بكتابة القرآن مع ما في البخاري من طريق أبي سعيد الخدري[2] رضي الله عنه أن النبي ﷺ [قال][3]: «**لاتكتبوا عني شيئا إلا القرآن، ومن كتب عني شيئا غير القرآن فليمحه**»[4]. لم يأمرنا بجمع المتفرق في

---

(1) قول الأكثر أنه عائد على القرآن، قاله مجاهد وقتادة وغيرهما، ورجحه ابن أبي زمنين وابن حيان وابن كثير وغيرهما. انظر ( البحر المحيط في التفسير 468/6، وتفسير ابن كثير 5/4، وتفسير ابن أبي زمنين 380/2).

(2) هو سعد بن مالك بن سنان الأنصاري الخدري. صحابي جليل من حفاظ الحديث. أول مشاهده الخندق وغزا مع رسول الله ﷺ اثنتي عشرة غزوة. روى عنه من الصحابة جابر وزيد وغيرهما. مات سنة 74هـ( أسد الغابة 451/2-452، والإصابة 32/2-33، والاستيعاب 44/2).

(3) ما بين المعقوفين سقط من هـ، ز.

(4) الحديث رواه مسلم عن أبي سعيد الخدري، كتاب الزهد والرقائق، باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم، 229/8. ورواه أحمد في مسنده برقم (11027)، 41/10، ورقم (11029)، 42/10، وابن حبان في صحيحه، كتاب العلم، باب الزجر عن كِتْبة المرء السنن مخافة أن يتكل عليها دون الحفظ لها، 265/1، والدارمي في سننه، كتاب العلم، باب من لم ير كتابة الحديث، رقم (464)، 412/1، والحاكم في المستدرك، وصححه ووافقه الذهبي، كتاب العلم، رقم(437)، 204/1.

الرّقاع في صحيفة واحدة[1].

**ثم قال:** فإن قلت فقد كان زيد حافظا للقرآن كاتبا للوحي، فما وجه تتبعه المذكورات، وكيف يحصل التواتر في شيء لم يجده إلا عند واحد.

**قلت:** العلم الحاصل من يقينين فأكثر أقوى مما يحصل بواحد، وليستكمل وجوه قراءاته ممن عنده ما ليس عنده، وكان المكتوب المتفرق أو أكثره مما كتب بين يديّ النبي ﷺ، فأراد الاستظهار والزيادة، وإذا استند[2] الحافظ عند الكتابة إلى أصل يُعتمد عليه كان آكد وأثبت، وليضع الخط على وفق الرسم الأصلي، وليكون أبلغ في الصحة والأصالة.

**ومعنى قوله فقدت:** لم أرها مكتوبة، ومعنى لم أجدها إلا عند رجل، لم أجدها مكتوبة إلا عند واحد، ألا تراه قال عند، ولم يقل في حفظ واحد، والتواتر لا يحصل بالكتابة وقد تقدم أن عدد القرّاء جاوز عدد التواتر.

**قال:** ودلّ قوله: - يعني الشاطبي[3]-:

..............حتى استتم [له][4] بالسبعة الأحرف[5]..........

---

[1] الجميلة ق/31.

[2] في ح ، د:"أسند"، وفي هـ: "أشدّ"، والمثبت من: ز.

[3] هو القاسم بن فِيرُّه بن خلف بن أحمد، الرعيني أبو محمد، وأبو القاسم الشاطبي، إمام القراء عالم بالحديث والتفسير واللغة، قرأ ببلده ثم حج واستوطن مصر، قرأ القراءات على أبي عبد الله محمد بن أبي العاص النفزي وغيره، من أكابر تلاميذه أبي الحسن علي بن محمد السخاوي. من تآليفه: حرز الأماني ووجه التهاني. مات سنة:590هـ انظر: التكملة لكتاب الصلة 4/73-74، وغاية النهاية 2/20-23، ووفيات الأعيان 4/71-73.

[4] ما بين المعقوفين سقط من هـ، د ، ز.

[5] في جميع النسخ التي بحوزتي:" بالسبعة الأحرف"، والذي في المتن المطبوع:"بالأحرف السبعة ". ينظر: =

على أن زيدا كتب القرآن كله بجميع وجوه قراءاته كلها المعبر عنها بالأحرف السبعة، وليس في كلام أبي بكر وزيد رضي الله عنهما تصريح بذلك، بل هو مفهوم سياق كلامهما، لأن أبا بكر رضي الله عنه أمره بكتابة القرآن كله، وكل حرف من الحروف بعض من أبعاض القرآن، فلو أخلّ ببعضها لم يكن قد كتب القرآن كله، وتتبعه تلك الأشياء ظاهر في طلب الظفر[1] لمتفقه[2] ومختلفه[3]. انتهى.

وأصله للسخاوي[4].

**قلت:** ولم أر من[5] ذكر كيف كانت الصحف مشتملة على الأحرف السبعة، ولا يبعد أن تكون الوجوه مُنَبَّهًا عليها في الحواشي[6]، مع اشتمال

---

=

العقيلة، البيت 28 ص 8 ط ابن الحفصي، والوسيلة، ص 59.

(1) في هـ: "الطرف".

(2) في هـ: "في متفقه".

(3) الجميلة ق/33.

(4) انظر الوسيلة في كشف العقيلة للسخاوي ص:60-63.

**والسخاوي**: هو علي بن محمد بن عبد الصمد بن عبد الأحد بن عبد الغالب، المصري السخاوي الشافعي، علاء الدين أبو الحسن، كان مقرئا مجودا مفسرا محدثا فقيها أديبا لغويا، شيخ مشايخ الإقراء بدمشق، قرأ على أبي القاسم الشاطبي، قرأ عليه محمد بن علي الأنصاري. من كتبه: جمال القراء وكمال الإقراء. مات سنة: 643هـ( غاية النهاية 1/569-571، وطبقات الشافعية للسبكي 8/297-298، وطبقات المفسرين للسيوطي، ص 72-73).

(5) من": الزيادة من هـ، ز.

(6) قال الداني في المنبهة:

وجمـــع القـــرءان في الصـــحائف ولم يميز أحرف التخالف

=

حروف المصحف - لتجرّدها من النقط والشكل - على كثير من تلك الأوجه، فتستغني عن التنبيه في الهوامش، ويبعد أن تكون الوجوه المختلفة تحقيقا كلُّها داخل سطور المصحف، لأنه يؤدي إلى فساد نظم القرآن، حتى لا يُدرَى ما يتعيّن للقراءة من غيره، لاحتمال العِوَضية في كثير من المواضع، على أن عبارة المقنع ليست صريحة في اشتمال الصحف على جميع الأحرف السبعة، وسيأتي نصه في الكلام على الجمع الثاني.

**الثاني**: إنما خصّ أبو بكر ـ رضي الله عنه ـ زيدَ بن ثابت ـ رضي الله عنه ـ بهذه الفضيلة، وتبعه الإمام عثمان ـ رضي الله عنه ـ على ذلك حسبما يأتي، وإن ساواه غيره في كمال العدالة وكَتْبَ الوحي للنبي ﷺ، وجمع القرآن على عهده، لأنه قرأ عليه بعد العرضتين الأخيرتين، وهي حاكمة على المتقدمات، ولفرط ذكائه فكان يترجم عن النبي ﷺ بحضرته بالفارسية والرومية والقبطية والحبشية، وتعلّم ذلك بالمدينة من أهل هذه الألسن، وكان يكتب إلى الملوك.

رُويَ عنه رضي الله عنه أنه قال: قال لي رسول الله ﷺ: «**أنه يأتيني كتب لم يعلمها أحد فهل تستطيع أن تتعلم السُّرْيانية؟ فقلت له: نعم، فتعلمتُها في سبع عشرة ليلة**»[1].

= بل رسم السبع من اللغات ... وكل ما صح من القراءات
فكانت الصحف في حياته ... عند أبي بكر إلى مماته
ثمت عند عمر الفاروق ... حين انقضت خلافة الصديق
ثمت صارت بعد عند حفصه ... لما توفي كما في القصه

(1) رواه الحاكم في المستدرك، كتاب معرفة الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب ذكر مناقب زيد بن ثابت كاتب النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، رقم(5851)، 518/3. وأحمد في المسند 30/16- =




وفيه يقول حسان بن ثابت[1] رضي الله عنه:

فَمَـنْ لِلْقَـوَافِي بَعْـدَ حَسّـانَ وَابْنِـهِ ومَنْ لِلْمَثَـانِي بَعـدَ زَيْـدِ بْـن ثَابِـتِ[2]

**الإعراب:** ضمير "جَمَعَهُ" لأصل الرسم، وإسناد الجمع إلى أبي بكر مجاز على حدّ: بنى الأمير المدينة، و"ٱلصُّحُفِ" جمع: صحيفة، وهي ما يكتب فيه، وكاف "كَمَا" للتعليل على حدّ: ﴿كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾، و"مَا" موصول حرفي، والتقدير: لإشارة عمر، و"ٱنْقَلَبَتْ" معناه: رجعت، والجيوش."جُيُوشُهُ": جمع جيش، وهو الجمع الكثير السائرون لحرب أو غيرها، من جاش البحر والقدر وغيرهما، يجيش جيشا وجُيوشا وجَيَشانا: غلا[3]، و "مُنْهَزِمَةً" بمعنى: منكسرة، مفلولة[4]، حال جيوش.

---

31، رقم(21479)، والطبراني في الكبير 155/5، رقم(4928)، وابن حبان في صحيحه، كتاب إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة، باب ذكر زيد بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه، رقم(7136) ، 84/16، وابن أبي داود في المصاحف 143/1، رقم(2)،(4)، وابن عساكر في تاريخ دمشق 303/19-304، والطحاوي في مشكل الآثار 280/5، رقم(2038)، وابن سعد في الطبقات 309/2، والحديث كما مرّ صححه ابن حبان، وحسنه الألباني في السلسلة الصحيحة 364/1-365.

(1) هو حسّان بن ثابت بن المنذر الأنصاري الخزرجي، يكنى أبا الوليد وأبا الحسام، وهو من شعراء الجاهلية، ثم كان أغلب شعره في الإسلام لمدح النبي ﷺ. مات قبل 40هـ (أسد الغابة 6/2-9، والشعر والشعراء لابن قتيبة، ص 305-308، ومعجم الصحابة 199/1).

(2) ديوان حسّان بن ثابت، ص: 47.

(3) "نا" من جيشانا، و"غلا": في مكانها بياض في هـ انظر لسان العرب – مادة: جيش- 738/1. وانظر المصباح المنير ص: 64.

(4) في ح ، هـ:" مفعولة"، وفي د: "جعولة"، والمثبت من: ز.

قَالَ :

9- وَبَعْـــدَهُ جَــرَّدَهُ ٱلْإِمَـــامُ ... فِـي مُصْحَفٍ لِيَقْتَـدِيَ ٱلْأَنَـامُ

10- وَلَا يَـكُونَ بَعْـدَهُ ٱضْـطِرَابُ ... وَكَـانَ فِيمَـا قَـدْ رَأَىٰ صَـوَابُ

11- فَقِصَّـــةُ ٱخْــتِلَافِهِمْ شَــهِيرَهْ ... كَقِصَّـــةِ ٱلْيَمامَـةِ ٱلْعَسِــيرَهْ

أخبر أن الإمام عثمان ـ رضي الله عنه ـ جرَّد أصل الرسم[1]، أي سلخه ونسخه من [الصحف][2] في مصحف بعد جمع أبي بكر المتقدم، ليقتدي الخلق به، ولا يكون بعد ذلك التجريد اختلاف بينهم، وقد أصاب ـ رضي الله عنه ـ في رأيه ذلك.

**وكنيته:** أبو عمرو، وقيل: أبو عبد الله، عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف بن قُصَيّ، أفضل الصحابة بعد عمر ـ رضي الله عنهم ـ على خلاف في التفضيل بينه وبين علي كرّم الله وجهه.

وَلِيَ الخلافه بعد عمر بن الخطاب اثنتي عشرة سنة غير أيام، ثم مات شهيدا يوم الجمعة في ذي الحجة سنة ست وثلاثين من الهجرة، وهو ابن اثنتين وثمانين سنة، وقيل أكثر من ذلك[3].

وقد أشار الناظم بالبيتين وشطر البيت بعدهما إلى ما ذكره في المقنع بسنده إلى

---

(1) في ح ، هـ، د: المصحف، والمثبت من: ك ، ز.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من هـ

(3) انظر: الإصابة 2/455-456، والاستيعاب 3/69-85. ونشهد الله على حب هذا الصحابي الجليل، وبغض من عاداه وآذاه.

ابن شهاب الزهري[1] قال: أخبرني أنس بن مالك أن حذيفة بن اليمان[2] قدم على عثمان وكانوا يقاتلون على مرج أرمينية، فقال حذيفة لعثمان: يا أمير المؤمنين إني قد سمعت الناس اختلفوا في القرآن اختلاف اليهود والنصارى، حتى أن الرجل ليقوم فيقول هذه قراءة فلان، قال: فأرسل عثمان إلى حفصة: أرسلي إلينا بالصحف فننسخها في المصاحف ثم نردها إليك، قال: فأرسلت إليه بالصحف، قال: فأرسل عثمان إلى زيد بن ثابت، وإلى عبد الله بن عمرو ابن العاص، وإلى عبد الله بن الزبير[3]، وإلى عبد الله بن عباس، وإلى عبدالرحمن بن الحارث بن هشام[4]، فقال: **انسخوا هذه الصحف في مصحف واحد.**

---

(1) هو محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب الزهري، أبو بكر، الإمام الحافظ الفقيه، تابعي من أهل المدينة، وهو أول من دوّن الحديث، قرأ على أنس بن مالك وابن عمر وغيرهما، روى عنه مالك بن أنس ومعمر والأوزاعي وغيرهم. مات سنة:124هـ( طبقات الحفاظ ص:49-50، وتهذيب التهذيب 395/9-399، وغاية النهاية 262/2-263)..

(2) هو حذيفة بن اليمان، أبو عبد الله العبسي، صاحب سرّ رسول الله ﷺ، كان يسأل النبي ﷺ عن الشر ليتجنبه، روى عنه عمر وعلي، شهد أحدا، مات بعد استشهاد عثمان بأربعين ليلة سنة 36هـ.ينظر: (أسد الغابة 706/1-708، والإصابة 316/1-317، والاستيعاب 276/1-278)..

(3) هو عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي، أول مولود ولد في الإسلام بالمدينة بعد الهجرة، شهد فتح إفريقيا في زمن عثمان، وبويع له بالخلافة سنة 64 هـ قتله الحجاج بن يوسف في أيام عبد الملك بن مروان سنة 73 هـ(أسد الغابة 241/3-245، و الإصابة 301/2-303، والاستيعاب 291/2-298)..

(4) هو أبو محمد، عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة، المخزومي القرشي المدني، أحد الذين عهد إليهم عثمان بن عفان نسخَ المصحف، كان من روّاة الحديث، روى عنه أولاده، أبو بكر والمغيرة، وغيرهم، ولد في السنة الأولى للهجرة. توفي سنة 43 هـ(طبقات ابن سعد 6/7-7، والسير 10/5-11)

وقال للنفر القرشيين: **إن اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت فاكتبوه على لسان قريش، فإنما نزل بلسان قريش.**

**قال زيد:** فجعلنا نختلف في الشيء ثم نجمع أمرنا على رأي واحد، فاختلفوا في ﴿ٱلتَّابُوتِ﴾، فقال زيد: "ٱلتَّابُوهِ".

**وقال النفر القرشيون:** ﴿ٱلتَّابُوتِ﴾، قال: فأبيت أن أرجع إليهم، وأبوا أن يرجعوا إلي، حتى رفعنا ذلك إلى عثمان ـ رضي الله عنه ـ، فقال عثمان: اكتبوه ﴿ٱلتَّابُوتِ﴾[1] فإنما نزل القرآن على لسان قريش.

**قال زيد:** فذكرت آية سمعتها من رسول الله ﷺ لم أجدها عند أحد، حتى وجدتها عند رجل من الأنصار خزيمة بن ثابت ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ إلى آخر السورة.

قال ابن شهاب: قال أنس: فردّ عثمان الصحف إلى حفصة، وألقى ما سوى ذلك من المصاحف[2] انتهى.

**والمرج:** الثغر[3].

**وأَرمِينِيَة** بفتح الهمزة[4] عند ابن السَّمْعَاني[5]، وبكسرها عند غيره،

---

(1) في هـ: "على التابوت".

(2) المقنع، ص4-5.

(3) انظر القاموس المحيط 209/1.

(4) انظر الأنساب- ابن السمعاني- 193/1.

(5) هو عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي أبو سعد، المؤرخ الرحالة. كان من حفاظ الحديث رحل ولقي العلماء والمحدثين. من كتبه: الأنساب، تاريخ مرو، الأمالي. مات سنة:562هـ ينظر: شذرات الذهب، 205/4-206، ومعجم المؤلفين، 211/2.

وبسكون الراء وكسر الميم بعدها تحتانية [ساكنة، ثم نون مكسورة ثم تحتانية][1] خفيفة، وقد تثقّل، مدينة عظيمة تشتمل على بلاد كثيرة، وهي في ناحية الشمال يضرب بحسنها وطيب هوائها وكثرة مياهها وشجرها المثل[2].

**وفي المقنع** ـ أيضا ـ بسنده إلى أنس بن مالك أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان، فذكر القصة وقال فيها: فأرسل عثمان إلى زيد بن ثابت، وإلى عبد الله ابن الزبير، وإلى سعيد بن العاص[3]، وعبد الرحمن بن الحارث، وأمرهم أن ينسخوا الصحف في المصاحف، ثم قال للرهط القرشيين الثلاثة ما اختلفتم فيه أنتم وزيد فاكتبوه بلسان قريش فإنه نزل بلسانهم، قال: ففعلوا، حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف بعث عثمان إلى كل أفق بمصحف من تلك المصاحف التي نسخوها، ثم أمر بما سوى ذلك من القراءة في كل صحيفة أو مصحف أن يحرّق[4].

**وفي صحيح البخاري** بسنده إلى ابن شهاب، أن أنس بن مالك حدثه أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان، وكان يُغَازِي أهل الشام في فتح أرمينية

---

(1) ما بين معقوفين ساقط من د.

(2) انظر فتح الباري 20/10.

(3) هو سعيد بن العاص بن أبي أُحَيْحَة سعيد بن العاص بن أمية، القرشي الأموي المدني الأمير، قُتِل أبوه يوم بدر مشركا. قال أبو حاتم له صحبة، روى عن عمر وحدث عنه عروة، ندبه عثمان لكتابة المصحف لفصاحته، مات سنة 57هـ( أسد الغابة 481/2-483، والإصابة 45/2-46، والاستيعاب 8/2-12).

(4) المقنع ص5-6.

وأَذْرَبِيجَان مع أهل العراق فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة، فقال حذيفة لعثمان. وساق الحديث بنحو ما تقدم[1].

وقد تعدّد هذا الحديث في البخاري وغيره، مع اختلاف وتقارب في اللفظ[2].

**وأَذْرِبِيجَان** بفتح الهمزة والذال المعجمة وسكون الراء، وقيل بسكون الذال وفتح الراء وبكسر الموحدة بعدها تحتانية ساكنة ثم جيم خفيفة وآخره نون: بلد كبير من نواحي العراق تَلي **أَرْمِينِيَة** من جهة غربها، وكان اتفق غزوهما في سنة واحدة، واجتمع في غزو كل منهما أهل الشام وأهل العراق.

**قال ابن حجر**[3] بعد أن ذكر اختلاف رواة الصحيح في "يحرق" هل هو بالخاء المعجمة أو بالمهملة؟ وأن الإسماعيلي[4] أخرجه بلفظ: أن تمحى أو تحرق، ما نصه: وأكثر الروايات صريح في التحريق، فهو الذي وقع، ويحتمل

---

(1) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن، رقم (4987)، 338/3..

(2) انظر صحيح البخاري 337/3-338..

(3) هو أحمد بن علي بن أحمد، العسقلاني المصري المولد والمنشأ والدار والوفاة، الشافعي مذهبا، يعرف بابن حجر، شهاب الدين أبو الفضل، محدث مؤرخ أديب شاعر، لازم زين الدين العراقي وتخرج عليه، من تصانيفه: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، مات سنة 852هـ( الضوء اللامع 36/2-40، ونظم العقيان، ص45-53، وطبقات المفسرين للأدنه وي، ص 329-330).

(4) في هـ:" الإسماع"، وهو خطأ ظاهر. و**الإسماعيلي**: هو أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس، الإسماعيلي الجرجاني الشافعي، أبو بكر، محدث فقيه، سمع الكثير، ورحل وحدّث وخرّج، من تصانيفه: الفرائد، العوالي. مات سنة: 371هـ( الإرشاد، ص 291، وطبقات الشافعية الكبرى 7/3-8، وطبقات الحفاظ للسيوطي، ص 382-383).

وقوع كل منهما بحسب ما رأى من كان بيده شيء من ذلك، **قال**[1]: وقد جزم عياض[2] بأنهم غسلوها بالماء ثم أحرقوها مبالغة في إذهابها.

**قال ابن بطال**[3]: وفي هذا الحديث جواز تحريق الكتب التي فيها اسم الله بالنار، لأن ذلك إكرام لها، وحِرْزٌ[4] عن وطئها بالأقدام[5] انتهى.

**وفي الوسيلة للسخاوي**[6]: عن حذيفة بن اليمان أنه قال لعثمان [إن][7] الناس اختلفوا في القرآن حتى والله إني لأخشى أن يصيبهم ما أصاب اليهود والنصارى من الاختلاف فما كنت صانعا إذا قيل هذه قراءة فلان وقراءة فلان كما صنع أهل الكتاب فاصنعه الآن.

فجمع عثمان رضي الله عنه الناس وكانوا يومئذ اثني عشر ألفا فقال: ما تقولون؟ بلغني أن بعضهم يقول: قراءتي خير من قراءتك، وهذا يكاد أن

---

(1) قوله:"قال": الزيادة من ح ، ز.

(2) هو عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى، اليحصبي السبتي المالكي، ويعرف بالقاضي عياض، أبو الفضل، المحدث الحافظ المؤرخ الفقيه المفسر، عالم بالنحو واللغة وكلام العرب، أخذ عن أبي الحسين بن سراج، من مؤلفاته الشفا بتعريف حقوق المصطفى. مات سنة: 544هـ( الديباج المذهب 2/46-51، وإنباه الرواة 2/363-364، وشجرة النور، ص 140-141).

(3) هو علي بن خلف بن عبد الملك بن بَطَّال البكري القرطبي المالكي، ويعرف بابن اللجام أبو الحسن، محدث فقيه، روى عن أبي المطرف القنازعي، حدَّث عنه جماعة من العلماء، من آثاره: شرح الجامع الصحيح للبخاري، مات سنة:449هـ انظر (الصلة 2/438، والسير 13/466، وشجرة النور، ص 115)..

(4) في د:" وحذر"، والذي في الفتح: "وصون".والحِرْزُ: الحفظ. ينظر: لسان العرب، 2/832.

(5) فتح الباري 10/25.

(6) في د: "للبخاري".

(7) ما بين المعقوفين سقط من ح، والمثبت من هـ، د ، ز.

يكون كفرا قالوا: فما ترى؟ قال: أرى أن يُجمع الناس على مصحف واحد، فلا يكون فيه فُرقة ولا اختلاف، قالوا: فنِعم ما رأيت، وزاد في عدد النفر المأمورين بنسخ المصحف أبيّ بن كعب[1].

**قال:** ثم اختلفوا في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّ﴾، و﴿لَا تَبْدِيلَ لِلْخَلْقِ﴾، و﴿فَأَمْهِلِ ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾، فرجعوا إلى عثمان ـ رضي الله عنه ـ فأرسل إلى أبيّ فكتب إليه: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة: 258]، و ﴿لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ﴾ [الروم: 29]، و﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾ [الطارق: 17]، وقال: فلما فرغوا من نسخها ردّ عثمان رضي الله عنه الصحف إلى حفصة أم المؤمنين، فلما ولِيَ مروان[2] المدينة طلبها منها فلم ترسلها إليه، فلما ماتت رضي الله عنها حضر جنازتها، وطلبها من أخيها، فسيَّرها إليه فحرقها[3] انتهى.

**وفي اللبيب:** أن عثمان رضي الله عنه ردّ الصحف إلى حفصة فأمرها أن تحرقها، وقيل هو حرقها[4] انتهى.

---

(1) هو أبيُّ بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار، أبو المنذر وأبو الطفيل الأنصاري، عرض القرآن على النبي ﷺ، أخذ عنه القراءة ابن عباس وأبو هريرة وعبد الله ابن السايب وغيرهم ، شهد بدرا، وقد قال النبي ﷺ فيه: « أقرؤهم للقرآن ». مات سنة 20 هـ( أسد الغابة 1/168-171، والإصابة 1/31-32، والاستيعاب 1/27-33).

(2) هو مروان بن الحكم بن أبي العاص، أبو عبد الملك، خليفة أموي، وهو أول من ملك من بني الحكم بن أبي العاص. كان كاتبا لعثمان، وكان واليا على المدينة في خلافة معاوية، وقد شهد صفّين معه، مات سنة 65هـ(أسد الغابة 5/139-141، وتقريب التهذيب، ص 931، والأعلام 7/207).

(3) الوسيلة ص64-67، 76-77 بتصرف.

(4) الدرة الصقيلة ق/17- أ.

**قال الجعبري:** وسلَّم أبو بكر الصحف إلى عمر، لنصه على خلافته، ولم يسلمها عمر إلى عثمان للشورى[1] انتهى.

**وقال ابن حجر:** إنما كانت الصحف عند حفصة لأنها كانت وصية عمر فاستمر ما كان عنده عندها حتى طلبه منها من له طلب[2] ذلك[3].

**ثم قال ابن حجر:** ووقع في تسمية بقية من كتب أو أملى عند ابن أبي داود مفرقا جماعة؛ منهم: مالك بن أبي عامر[4] جد مالك بن أنس، ومنهم: كثير بن أفلح[5]، ومنهم: أنس بن مالك[6].

**وفي المقنع** بإسناده إلى سويد بن غفلة[7] قال: قال علي[8] ـ رضي الله عنه: لو وُلِّيت لفعلت في المصاحف الذي فعل عثمان.

---

(1) الجميلة ق/34-ب.

(2) في د: "ملك"..

(3) فتح الباري 19/10..

(4) هو مالك بن أبي عامر الأصبحي المدني، التابعي الجليل، كان فاضلا عالما ثقة، يروي عن عمر وعثمان، مات سنة 74هـ (طبقات ابن سعد 66/7، وشذرات الذهب 82/1، والعبر 62/1).

(5) في الفتح بعدها: ومنهم: أبي بن كعب كما ذكرنا.

**وكثير** هو كثير بن أفلح المدني، مولى أبي أيوب الأنصاري. تابعي ثقة. أحد كتاب المصاحف التي كتبها عثمان. روى عن أبيه وعمر وعثمان، وروى عنه محمد بن سيرين والزهري. ( طبقات ابن سعد 294/7، وتهذيب التهذيب 368/8).

(6) فتح الباري 23/10.

(7) هو سويد بن غَفَلة بن عوسجة بن عامر، الإمام القدوة، أبو أمية الجعفي الكوفي، قيل له صحبة، ولم يصح، شهد اليرموك، حدث عن أبي بكر وعمر، روى عن الشعبي والنخعي. مات سنة 81هـ (أسد الغابة 598/2-599، والسير 106/5-109، والكاشف 473/1).

(8) هو علي بن أبي طالب بن عبد المطلب، القرشي الهاشمي، رابع الخلفاء المهديين، يكنى أبا الحسن، أول من أسلم من الصبيان، هاجر وشهد بدرا والحديبية والمشاهد كلها، وهو ابن عم النبي ﷺ،

وفيه بإسناده إلى مصعب[1] بن سعد[2] قال: أدركت الناس حين شقق عثمان ـ رضي الله عنه ـ المصاحف فأعجبهم ذلك، ولم يعبه أحد[3].

**تنبيهات:**

**الأول:** اعلم أن الأحاديث اختلفت عن زيد الأنصاري الذي وجدت معه الآية، وفي الآية الموجودة معه.

**ففي البخاري:** أن الذي وجد معه في الجمع الأول هو آخر سورة التوبة، وأن الذي وجد معه في الجمع الثاني هو آية الأحزاب[4].

والذي في المقنع عكسه[5]، إلا أنه ذكر في الجمع الأول حديثا يطابق حديث البخاري، فقال ابن حجر في حديث الجمع الثاني: ظاهره أنه فقد آية الأحزاب من الصحف التي كان نسخها في خلافة أبي بكر حتى وجدها مع خزيمة بن ثابت.

=

استشهد ليلة الجمعة سنة 40 هـ، **وهو يومئذ أفضل الأحياء من بني آدم بالأرض بإجماع أهل السنة**. انظر (أسدالغابة 87/4-117، والإصابة 501/2-503، والاستيعاب 26/3-67، وتقريب التهذيب).

(1) في هـ:"مصحف": وهو تصحيف.

(2) في د: "سعيد". وهو مصعب بن سعد بن أبي وقاص، أبو زرارة الزهري المدني، روى عن أبيه وعلي وطلحة، وعنه عمرو بن مرّة، مات سنة 103هـ انظر (السير 308/5، والكاشف 267/2، والعبر 95/1).

(3) المقنع ص 8-9.

(4) انظر صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن، رقم(4986)، (4988)، 337/3-338.

(5) انظر المقنع ص3-4.

ووقع في رواية إبراهيم بن إسماعيل بن مُجمّع[1] عن ابن شهاب أن فقده إياها إنما كان في خلافة أبي بكر، وهو وهم منه.

**والصحيح:** ما في الصحيح، وأن الذي فقده في خلافة أبي بكر الآيتان من آخر سورة براءة، وأما التي في الأحزاب ففقدها لما كتب المصحف في خلافة عثمان، وجزم [ابن][2] كثير[3] بما وقع في رواية ابن مجمّع، وليس كذلك والله أعلم[4] انتهى.

**قلت:** وفَقْدُ زيدٍ آيةً في الجمع الثاني مشكلٌ بعدم[5] اشتمال الصحف على جميع القرآن، وقد تقدم عن اللبيب أن فقد الآيتين معا كان في الجمع الأول.

**ثم قال ابن حجر:** والأرجح أن الذي وجد معه آخر سورة التوبة أبو خزيمة بالكنية، والذي وجد معه الآية من الأحزاب خزيمة، وأبو خزيمة قيل: هو ابن

---

(1) هو إبراهيم بن إسماعيل بن مُجمِّع بن يزيد، وقيل ابن زيد، الأنصاري، أبو إسحاق المدني، روى عن الزهري وابن الزبير، وعنه الداروردي وأبو نعيم. انظر ( تهذيب التهذيب 91/1، وتقريب التهذيب، ص 104، والكاشف 208/1).

(2) ما بين المعقوفين سقط من كل النسخ، والذي في الفتح: "ابن كثير"، والمقصود به ابن كثير الدمشقي الزرعي المفسر، قال ذلك في كتابه فضائل القرآن، ص 30.

(3) هو إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي الشافعي، الإمام الحافظ الحجة المحدث المؤرخ الثقة، تفقه على الكمال ابن قاضي شهبة، ولازم المزي وتزوج ابنته، وتتلمذ أيضا على ابن تيمية، وكفى بها نعمة. من: كتبه البداية والنهاية، وجامع المسانيد. مات سنة: 774هـ ينظر: شذرات الذهب، 231/6-232، وطبقات المفسرين للأدنه وي، ص 260-270.

(4) فتح الباري 26/10.

(5) في هـ: "لعدم".

أوس بن زيد[1] بن أَصْرَمْ[2]، مشهور بكنيته دون اسمه[3]، وقيل هو الحارث ابن خزيمة.

وأما خزيمة بن ثابت فهو الذي جعل رسول الله ﷺ شهادته شهادة رجلين[4]، [5].

**الثاني: قال الجعبري:** إنما أمرهم أن ينسخوا من الصحف، ليكون مصحفه مستندا إلى أصل أبي بكر رضي الله عنه، المستند إلى أصل النبي ﷺ، وعَيَّنَ زيدا لما قدمناه، وضمَّ إليه جماعة مساعدة له، وليضم العدد إلى العدالة، وكانوا من قريش، لأن القرآن أنزل أول حروفه بلغتهم، وكانت الجماعة المعيَّنين لاشتهار ضبطهم ومعرفتهم، وردّه إليهم لأصالتهم، ويُنَزَّل تحريقه ما سواه على مصاحف الصحابة لأنهم كانوا يكتبون فيها التفسير الذي يسمعونه من النبي ﷺ، ويحتمل ذلك محو الرقاع، لئلا ينقلها من لا يعرف ترتيبها فيختلّ، لا الصحف، لاحتمال الرجوع إليها[6] انتهى.

---

(1) في ح، د، ز: "يزيد"، والمثبت من هـ.

(2) في هـ: "أحرم".

(3) قال ابن عبد البرّ: " أبو خزيمة لا يوقف على صحة اسمه، وهو مشهور بكنيته، وهو أبو خزيمة بن أوس بن زيد بن أصرم بن ثعلبة بن غَنْم بن مالك بن النجار، شهد بدرا وما بعدها، وتوفي في خلافة عثمان، وهو أخ سعيد بن أوس، وليس لهما عقب. ينظر: الطبقات الكبرى، 455/3.

(4) فتح الباري 18/10.

(5) هو خزيمة بن ثابت بن الفاكهة بن ثعلبة بن ساعدة، أبو عمارة الأنصاري، ذو الشهادتين، شهد أحدا وما بعدها، استشهد يوم صفين سنة: 37هـ ينظر: الإصابة، 425/1، والاستيعاب، 416/1-417، وسير أعلام النبلاء، 112/4-113.

(6) الجميلة: ق/36-ب.

[وبعضه في المقنع إلا أن قوله: لا الصحف][1] لاحتمال الرجوع إليها، مخالف لما تقدم عن اللبيب أنه أمر حفصة بتحريقها، وقيل هو حرَّقها.

**الثالث: قال ابن حجر:** الفرق بين الصحف والمصحف أن الصحف الأوراق المجردة التي جمع فيها القرآن في عهد أبي بكر، وكانت سُوَرا مفرّقة، كل سورة مرتبة بآياتها على حدة، لكن لم يرتب بعضها إثر بعض، فلما نسخت ورتب بعضها إثر بعض صارت مصحفا[2] انتهى.

والمصحف مثلث الميم من أُصْحِف[3] بالضم، أي جعلت فيه الصُحُف، كذا في القاموس[4].

**وقال في مختصر [العين]**[5]: قيل المصحف، لأنه أصحف، أي جعل جامعا للصحف[6] انتهى.

وقال اللبيب: لما كتب المصحف قال عثمان: التمسوا له اسما، فقال قوم: الكتاب [وقال قوم: السِّفْر][7] وقال قوم: المُصْحَف، وهو اسم عَجَمِيّ، ذكره

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من هـ، د.

(2) فتح الباري 22/10.

(3) في هـ: "الصحف".

(4) القاموس المحيط 166/3.

(5) ما بين معقوفين ساقط من د.

(6) مختصر العين للزبيدي 270/1.

(7) ما بين معقوفين ساقط من د.

ابن السكيت[1] في إصلاح[2] المنطق، ومعناه جامع الصحف، فسمّاه المصحف[3] انتهى.

**الرابع:** قد تقدم أن الصحف المكتوبة بإذن أبي بكر كانت مشتملة على الأحرف السبعة، وأما المصحف العثماني ففيه ثلاثة أقوال:

**أحدها:** أنه مشتمل على حرف واحد، **وهو الذي في المقنع.** قال فيه بعد أن أورد سؤالا عن السبب الداعي عثمان إلى جمع القرآن في المصاحف: وقد كان مجموعا في الصحف على ما ورد[4] في حديث زيد ما نصه: السبب في ذلك بيّن في ذلك الخبر على قول بعض العلماء، وهو أن أبا بكر رحمه الله كان قد جمعه أولا على السبعة الأحرف التي أذن الله عز وجل للأمة في التلاوة بها، ولم يخص حرفا بعينه، فلما كان زمان عثمان وقع الاختلاف بين أهل العراق وأهل الشام في القراءة، وأعلمه حذيفة بذلك، رأى هو ومن بالحضرة من الصحابة أن يجمع الناس على حرف واحد من تلك الأحرف، وأن يسقط ما سواه، فيكون ذلك مما يرتفع به الاختلاف، ويوجب الاتفاق، إذ كانت الأمّة لم تؤمر بحفظ

---

[1] إصلاح المنطق، ابن السكيت ص: 120. وابن السكيت: هو يعقوب بن إسحاق، ابن السكيت، أبو يوسف، الأديب النحوي، اللغوي، كان عالما بالقرآن والشعر، صحب الكسائي، وكان مؤدب أولاد المتوكل العباسي، أخذ عن الفرّاء وأبي عمرو الشيباني والأثرم وابن الأعرابي، من تصانيفه: إصلاح المنطق في اللغة، معاني الشعر، مات سنة: 244هـ ( مراتب النحويين ص:129، وإنباه الرواة 4/56-64، وبغية الوعاة 2/349).

[2] في ح ، ز: "اصطلاح"، وهو خطأ، والمثبت من هـ، د.

[3] الدرة الصقيلة ق/17-أ.

[4] قوله:" ورد ": الزيادة من هـ.

الأحرف السبعة، وإنما خُيّرت في أيها شاءت لزمته، وأجزأها كتخييرهم في كفارة اليمين بالله بين الإطعام والكسوة والعتق، لا أن يجمع ذلك كله، وكذلك السبعة الأحرف[1] انتهى.

**فقوله:** ولم يخص حرفا بعينه، [يحتمل أن يريد به أن بعضه كان مكتوبا على حرف، وبعضا آخر على حرف آخر، وهكذا، وبه تنتفي الصراحة بأن الجمع الأول كان مشتملا][2] على جميع الأحرف السبعة في كل موضع موضع كما تقدم الإيماء إليه.

**ثانيها:** أنه مشتمل على جميع الأحرف السبعة، وهو مرتضى الجعبري.

**قال في الجميلة** بعد أن حكى ما في المقنع: والظاهر أنه مشتمل على السبعة اشتمال احتمال، لأن الإجماع منعقد على أن شرط القراءة المتواترة موافقة الرسم العثماني، فلو لم تكن فيه لوقفت على شرط ممتنع، وما وقف[3] على ممتنع ممتنعٌ، وهي موجودة فيلزم وجود شرطها، ولأنه منعقد على أنه كتب كل القرآن، وكل حرف منها بعض منه، فلو لم تكن فيه لكان المكتوب بعضه، ولأن تعدّدها الآتي دلّ على أن فيها أكثر من حرف واحد، فيكون السبعة، إذ لا قائل بثالث، ومعنى قوله: - أي الشاطبي - على لسان قريش: على مصطلح كتابتهم - لا كما قال السخاوي أن المراد على لغتهم[4]-.

---

(1) المقنع ص 119-120.

(2) ما بين المعقوفين سقط من ز.

(3) في هـ: "وقع".

(4) قال السخاوي ذلك في الوسيلة، ص 69.

وقوله: فَجرِّدُوه، أي من غير القرآن - لا كما قال السخاوي: أن المراد تجريده من الستة[1]-.

وقوله: وقوع الخلاف فيها يخل بمقصوده من جمع الناس على ما [لا][2] يختلفون فيه.

**قلت:** لا يخلّ، لأن خلاف الناس ما[3] كان لأجل تعدّد وجوه القراءات للإجماع على صحته متواترا عن النبي ﷺ، بل كلٌّ يقول قراءتي هي المتواترة، ولا يرجع أحدهم إلى الآخر لتماثلهم، فإذا تحقق أن كل[4] هذا المصحف الكريم وصل إليهم من الأصل[5] الحق باتفاق أهل الحل والعقد، تلقّوا كلّ ما فيه بالقبول[6].

وقوله" لأمره زيدًا بموافقة القرشيين معناه إذا اختلفوا في كيفية كتابة كلمة تكتب على مصطلح قريش، لأن الكتابة نشأت منهم، ألا تراهم اتفقوا على قراءة ﴿ٱلتَّابُوتِ﴾ بالتاء، ثم اختلفوا هل يكتب ﴿ٱلتَّابُوتِ﴾ كـ ﴿ٱلطَّاغُوتِ﴾ أو التَّابُوةِ كـ ﴿ٱلتَّوْرِيٰةِ﴾، فكتبوه بالتاء، لأنها ليست للتأنيث،

---

(1) الإمام السخاوي قال من السبعة، ويقصد الستة. الوسيلة، ص 69.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من د، والمثبت من ح ، هـ، ز.

(3) في ح:" إنما"، والمثبت من: هـ، د ، ز.

(4) في ز:" كلّ أن".

(5) في هـ، د ، ز: "الإمام".

(6) في الجميلة بعدها: "وقرءوا به بلا نزاع كما هو الآن مشاهدا".

وإجازته عليه السلام الاقتصار على البعض للبعض لا للكل، لأنها فرض كفاية[1] انتهى كلام الجعبري.

**قلت:** وحاصله دعوى أن المصحف اشتمل على جميع الأحرف السبعة، على معنى الصلاحية لكل واحد منها، وأنه استظهر على ذلك بدلائل ثلاثة:

**أحدها:** أن الاختلاف موجود بالمشاهدة[2]، ولا يقبل منه إلا ما وافق المصحف، والفرض أنه مقبول، فهو موافق للمصحف.

**ثانيها:** أن الإجماع منعقد على أن عثمان كتب كل القرآن، وكل حرف من السبعة بعض منه، فلو لم يكن مشتملا على جميع الحروف، لم يكن المكتوب الكلّ بل البعض.

**ثالثها:** أن تعدّد المصاحف وصريح اختلافها في بعض المواضع يدل قطعا على أن فيها أكثر من حرف واحد، فتعيّن أن يكون ذلك الأكثر هو الأحرف السبعة، إذ لا يوجد قائل بأن المصحف مشتمل على أكثر من حرف واحد، وعلى مادون السبعة.

وكلٌّ من دلائله الثلاثة مردود.

**أما الأول**[3]: فلأنه لا ينتج أن جميع الأحرف السبعة موجودة فيه، بل إنما ينتج أن الاختلاف المقبول [يشتمل عليه المصحف وليس الاختلاف

---

[1] الجميلة ق/38 ب-39 أ.

[2] في هـ: "بالشهادة".

[3] في ح:" الألف": وهو خطأ، والمثبت من هـ، د ، ز.

المقبول][1] جميع الأحرف السبعة، بل بعضها، بدليل أن الشواذ التي لا تكاد تحصى كثرة من الأحرف السبعة، ولم يوافقها المصحف في مواضع متعددة، وكيف يمكن أن يشتمل على نحو: **فإنما هي زقية واحدة**[2] في قراءة عبد الله[3] وعلى ما **في مواسم الحج بعد أن تبتغوا فضلا من ربكم** في قراءة ابن عباس[4]،هذا ما لا يعقل، ولا يمكن أن يقال أن مراد **الجعبري** أنه مشتمل على ما صلح له الخط من الحروف السبعة دون الجميع، لأن دليله الثاني يدفع ذلك، ويقتضي اشتماله على الجميع في كل موضع موضعٌ.

**وأما دليله الثاني**: أن الإجماع[5] منعقد على كَتْبِ [كلّ][6] القرآن، فلو لم تكن [فيه][7] لكان المكتوب بعضه، فممنوع الملازمة.

---

(1) ما بين معقوفين ساقط من د.

(2) وردت بهذا اللفظ في كل النسخ، والقراءة واردة في الشاذ على القراءة المتواترة في سورة ياسين:﴿إِن كَانَتِ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾. ينظر:كتاب في شواذ القراءة، ق/101-أ، والمحتسب لابن جني، 206/2-207.

(3) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب بن سعد بن هذيل، الهذلي ﷺ، كان من السابقين الأولين، شهد بدرا، ولازم النبي ﷺ، أحد من جمع القرءان في عهد رسول الله ﷺ، وأقام في الكوفة سنوات يقرئ أهلها القرآن، ويعلمهم الفقه. مات بالمدينة سنة 32 هـ ( أسد الغابة 381/3-387، والإصابة 360/2-362، والاستيعاب 308/2-316).

(4) مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه، ص19.

(5) في هـ: "الإجمال"، وهو خطأ.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

**يقول ابن عطية**[1]: لم يسقط في ما تُرِك معنىً من معاني القرآن، لأن المعنى جزء من الشريعة، وإنما تركت ألفاظ معانيها في الذي أثبت[2] انتهى.

ومما هو معلوم أن من قرأ القرآن برواية واحدة من أوله إلى آخره فقد قرأه كله، ولو حلف على قراءته كلّه لبرَّ بقراءته برواية واحدة، وبأن الشواذ كثيرة شهيرة لا تحصر ولا تنكر، ولم يشتمل خط المصحف على كثير منها، ولم يدفع عدم اشتماله عليها في كونه مشتملا على كل القرآن، ولو قدح ذلك للزم أن المقروء بعض القرآن لا كلّه، وبأن البعض الذي يقدح فقده في وجود الكل هو ما لا بدل له، لا ما له بدل، ومسألتنا من الثاني لا الأول، وبهذا يردّ قوله آخر كلامه، وإجازته عليه السلام الاقتصار على البعض للبعض لا الكل لأنه فرض كفاية.

**وأما دليله الثالث:** فممنوع الملازمة أيضا، لاستدلاله عليه بعدم القائل بثالث، مع أنه موجود لأحد مشاهير هذا الفن، وهو أبو محمد مكي بن أبي طالب[3]، في كتابه الموضوع لأمثال هذه المسألة بالخصوص المسمَّى بـ (الإبانة).

---

[1] هو عبد الحق بن غالب بن عطية، الإمام الكبير قدوة المفسرين، أبو محمد الغرناطي القاضي، حدث عن أبيه، وروى عن جعفر بن مضّاء وعبد المنعم بن الفرس، من كتبه: المحرر الوجيز، مات سنة: 541هـ(طبقات المفسرين للسيوطي ص: 50، وطبقات المفسرين للداودي 2/260-261، وطبقات المفسرين للأدرنه وي ص: 175-177).

[2] المحرر الوجيز 1/48.

[3] في هـ:"مكي أبي طالب"، وهو خطأ. وهو أبو محمد مكي بن أبي طالب محمد، ويقال: حمّوش بن مختار، القيسي القيرواني ثم الأندلسي، القرطبي. إمام علامة محقق عارف، أستاذ القراء والمجودين، رحل إلى =

**قال فيه** ما حاصله مع الاختصار: أن هذه القراءات كلّها التي يقرأ بها الناس اليوم، وصحت روايتها عن الأئمة، إنما هي جزء من الأحرف السبعة التي بها نزل القرآن، ووافق اللفظ بها خط المصحف العثماني المجمع عليه من الصحابة فمن بعدهم، ومنع الإمام عثمان من القراءة بما خالف خطَّها، وساعده على ذلك زهاء اثني عشر ألفا من الصحابة والتابعين، وكان المصحف قد كتب على لغة قريش، وعلى حرف واحد، ليزول الاختلاف بين المسلمين، ولم ينقط ولا ضبط، فاحتمل لذلك أكثر من حرف واحد، فذلك الاحتمال الذي احتمله الخط هو جزء من الستة الأحرف الباقية، وإذا كان المصحف كتب على حرف واحد من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، وعلى لغة واحدة، والقراءات التي يقرأ بها لا يخرج شيء منها عن خط المصحف، فليست إذا هي السبعة التي نزل بها القرآن كلّها، ولو كانت هي السبعة كلّها، وهي موافقة للمصحف، لكان المصحف قد كتب على سبع قراءات، ولكان عثمان أبقى الاختلاف الذي كرهه، وإنما جمع الناس على المصحف ليزول الاختلاف، ولما لم يخل أن يكون ما اختلف فيه من لفظ الحروف التي لا تخالف الخط إما هي مما أراد عثمان، أو مما لم يرده إذ كتب المصحف، فلا بد

=

مكة ومصر واستوطن الأندلس، أخذ القراءات عن أبي الطيب عبد المنعم بن غلبون وابنه طاهر، أخذ عليه محمد بن أحمد بن مطرف الكناني وغيره، من كتبه: الإيضاح في الناسخ والمنسوخ، مات سنة: 437هـ( تراجم المؤلفين التونسين 3/274-277، وبغية الملتمس، ص 469، وغاية النهاية 2/309-310).

أن يكون إنما أراد لفظا واحدا وحرفا واحدا، لكنا لا نعلم ذلك بعينه، فجاز لنا أن نقرأ بما صحت روايته مما يحتمله ذلك الخط، لتحرّي مراد عثمان ومن معه من الصحابة وغيرهم رضي الله عنهم، ولا نشك أن ما زاد على لفظ واحد في كل حرف اختلف فيه ليس مما أراد عثمان بالزيادة، لا بد أن تكون من الأحرف السبعة التي بها نزل القرآن[1] انتهى.

فقد تحصّل من هذا الذي قاله **أبو محمد مكي**: أن المصحف مكتوب على حرف واحد، وأنه مشتمل في[2] بعض المواضع بالصلاحية على أكثر منه، وليس مشتملا بالصلاحية على جميع الحروف السبعة، وهو عين[3] ما نفى الجعبري، **وهذا هو القول الثالث.**

**وقوله أيضا:** ألا تراهم اتفقوا على قراءة ﴿ٱلتَّابُوتِ﴾ بالتاء، ثم اختلفوا هل يكتب بالتاء أو بالهاء[4] مردود بنقل[5] ابن عطية وغيره: أنهم اختلفوا في ﴿ٱلتَّابُوتِ﴾ فقرأه زيد بالهاء، والقرشيون بالتاء، فأثبته بالتاء[6]انتهى.

وهذا هو الذي يصح من جهة النظر، إذ لا معنى لكتب زيد **التَّابُوهِ** بالهاء، وهو يقرؤه بالتاء وصلا ووقفا، ثم قول أبي محمد مكي أن عثمان لما كتب

---

(1) الإبانة: ص 23.
(2) في ح ، هـ:" على"، والمثبت من: د ، ز.
(3) في هـ: "غير".
(4) الجميلة ق/38 ب-39 أ.
(5) في د ، ز: "بقول".
(6) المحرر الوجيز، 49/1.

المصاحف لابد أن يكون أراد لفظا واحدا وحرفا واحدا إلى آخره، مخالف لما **لأبي عمر في المحكم قال فيه**: وإنما أخلى الصدر منهم المصاحف من الشكل، من حيث أرادوا[1] الدلالة على بقاء السعة[2] في اللغات، والفسحة في القراءات التي أذن الله تعالى لعباده في الأخذ بها، والقراءة بما شاءت منها[3] انتهى.

وإلى هذا الإشارة بقول الشاطبي:

مَا فِيهِ شَكْلٌ وَلاَ نَقْطٌ فَيَحْتَجِرَا[4]

ويُشْكِلُ كلام أبي محمد المذكور من وجوه:

**أحدها**: أن الإمام لو قصد حرفا واحدا، لم يجز لنا أن نخالفه، فإن عرفنا عينه أخذنا به، وإن لم نعرفه اقتضت قاعدة اجتماع الحضر والإباحة عدم جواز القراءة بأي وجه من الوجوه المحتملة للفظ، إذ ما من وجه إلا ويحتمل أن يكون غير مراد له، فهو محتمل للمنع، فتترك قراءة المختلف فيه أصلا، وإن غلب جانب [الإباحة][5] لتحصيل المأمور به من القراءة لم يتحقق الإتيان بالمأذون فيه، إلا بعد استيفاء جميع وجوه الخلاف، **هذا ما لا يعقل**.

---

(1) في هـ:" أراد "، وهو خطأ.

(2) في هـ:" السبعة "، وهو خطأ وفي د: "الفسحة"، والمثبت من ح ، ز.

(3) المحكم ص3.

(4) عقيلة أتراب القصائد، ص123.

(5) ما بين معقوفين ساقط من د.

**ثانيها:** أن[1] المصاحف العثمانية قد تعدّد الاختلاف بينها في مواضع، فلو قصد الإمام حرفا واحدا ووجها واحدا لكان بعضها خارجا عن الواحد.

**ثالثها:** أن الأمر لو كان كما قال، لكان الصحابة يسألونه عن مقصوده بالخط المحتمل، ولكان الغائبون عنه في المواطن النابية[2] يكاتبونه بالسؤال عن ذلك، ولو كان لنقل إلينا، إذ هذا[3] الأمر مما تعمّ به البلوى، وحيث لم ينقل دل على عدم ثبوته، ونفي اللازم يقضي بنفي الملزوم.

**رابعها:** أنه لو كتب على حرف واحد وهو حرف قريش، لم يجز لنا القراءة بغير لغة قريش عندما يحتملها الخط وغيرها، فلا تجوز قراءة نافع: ﴿عَسِيتُمُوٓ﴾ بكسر السين، ونحو ذلك كثير، هذا خلاف[4].

**قلت:** والذي نختاره من أقوال الأئمة، حسبما أدّى إليه النظر أن المصاحف العثمانية في كثير من المواضع على حرف واحد، لا تصلح لتأدية أكثر منه، ومواضع أخر هي صالحة بالاحتمال لأكثر من ذلك، لا بمعنى الاشتمال على السبعة، بل هو على حسب ما يتَّفق أن يطابقه اللفظ منها، وقد انعقد الإجماع على تلك الرسوم، فلا يجوز العدول عنها إلى غيرها، إذ لا يجوز خَرْقُ الإجماع بوجه.

---

[1] قوله:" أن ": زيادة من هـ، ز.

[2] في هـ: "النائية"، وفي د: "الغائبة".

[3] في هـ: "هو".

[4] في ز:"خلق".أي رديئ ومرمي ومردود.

وأما الوجوه اللفظية، فقد انعقد الإجماع على [ترك][1] ما خالف المصاحف منها دون ما وافقه، فإنه بقي على الأصل الأول من الإذن فيه والتوسعة، ولا تلتزم[2] أن تلك المواضع المقصورة على تأدية حرف واحد حرفها هو القرشي[3]، لأن الإمام رضي الله عنه لم يأمرهم بإتباع القرشيين[4] إلا عند مخالفتهم لزيد، ولم يأمرهم مع ذلك بكَتْبِ القرآن بلغة قريش، إذ لم يحفظ عن النبي ﷺ أنه التزم لكلّ قوم لغتهم، ألا ترى إلى قضية عمر مع هشام ابن حكيم[5]، واختلافهما في سورة الفرقان مع أن جميعهم قرشيّ، ولو كان كلّ صاحب لغة يلزم لغته ما أمكن اختلاف أصحاب اللغة الواحدة، على أنا نجد كثيرا من الاختلافات اللفظية لا يمكن صرفها إلى اللغات، بل إلى اختلاف المعاني نحو: ﴿وَاتَّخَذُواْ﴾ ماضيا وأمرا، و﴿يَنشُرُكُمْ﴾ و﴿يُسَيِّرُكُمْ﴾، و﴿نُسَيِّرُ الْجِبَالَ﴾ بالبناء للمعروف وللمجهول.

وقد نقل أبو محمد عن أبي جعفر الطبري[6]: "أن ............................

---

(1) ما بين معقوفين ساقط من د.

(2) في ز:" ولا نلتزم".

(3) في ح: "حرفها قريش".

(4) في ح ، د: "قريش".

(5) هو هشام بن حكيم بن حزام بن خويلد، القرشي الأسدي، صحابي ابن صحابي، أسلم يوم فتح مكة، كان من فضلاء الصحابة وخيارهم، مات بعد 15 هـ( أسد الغابة 372/5-374، والإصابة 571/3، والاستيعاب 561/3-566).

(6) هو إمام المفسرين: محمد بن جرير الطبري، أبو جعفر، المقرئ المحدث المؤرخ الفقيه الأصولي المجتهد، طوّف الأقاليم، وسمع من أحمد بن منيع وأبي كريب وغيرهما، روى عنه الطبراني وأحمد بن كامل، من تصانيفه: تاريخ الأمم والملوك، جامع البيان، مات سنة: 310هـ(طبقات الشافعية للسبكي 120/3-128، وطبقات المفسرين للسيوطي ص:82-84، وطبقات المفسرين للأدنه وي ص: 48-51).

............................................................ الحروف [المقروء][1] بها المشتمل عليها خط المصحف راجعة كلّها إلى حرف واحد"[2]. ولم يرتضه.

**قلت:** والذي يظهر أن منها ما يرجع إلى حرف واحد، ومنها ما يرجع إلى حروف، والله أعلم.

**الخامس:** اعلم أن الله تعالى قد وسّع على عباده بأن أذن لنبيه ﷺ بقراءة القرآن على أحرف سبعة، حسبما دلَّت عليه الأحاديث الواردة في ذلك:

**فمنها ما أخرجه البخاري** من طريق ابن عباس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**أقرأني جبريل على حرف فراجعته، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف**»[3].

**وأسند البخاري إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال**: سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ، فاستمعت لقراءته، فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرأنيها رسول الله ﷺ، فكدت أساوره في الصلاة، فصبرت حتى سلّم، فلببته بردائه فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ قال: أقرأنيها رسول الله ﷺ، فقلتُ: كذبتَ، فإن رسول الله ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأتَ، فانطلقت به أقوده إلى رسول الله ﷺ، فقلت: إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرأنيها، فقال رسول الله ﷺ: [«أرسله. اقرأ يا هشام. فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(2) الإبانة ص32-33.

(3) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، رقم (4991)، 339/3.

ﷺ: كذلك أنزلت][1]، ثم قال: اقرأ يا عمر، فقرأت القراءة التي أقرأني، فقال رسول الله ﷺ: «**كذلك أنزلت، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرءوا ما تيسر منه**»[2].

**وقد سرد أبو محمد في إبانته** أحاديث في هذا المعنى تزيد على عشرة يحتمل بعضها التداخل[3].

**قال ابن عطية:** اختُلِف في معنى هذا الحديث اختلافا شديدا. ثم سرد أقاويل ثم قال: ومال كثير من أهل العلم كأبي عبيد[4] وغيره، إلى أن معناه: أنه أنزل على سبع لغات لسبع قبائل أثبت[5] فيه من كل لغة منها، وهم: قريش وكِنَانَة وأَسَد وهُذَيل وبنو تَمِيم وضَبَّة وقَيس، وهم الذين انتهت إليهم الفصاحة، وسَلِمَت لغاتهم من الدَّخَل، بسبب مخالطة الأعاجم، قال: فمعنى الحديث أن فيه عبارات سبع قبائل بلغة جملتها نزل القرآن، فيعبّر عن المعنى فيه بعبارة قريش، ومرة بعبارة هذيل، بحسب الأفصح والأوجز في اللفظ، فأباح الله لنبيِّه الحروف السبعة، وعارضه بها جبريل في عرضته على الوجه

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من هـ

(2) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، رقم (4992)، 339/3

(3) انظر الإبانة ص78-85.

(4) هو أبو عبيد القاسم بن سلام الإمام المحدث الحافظ الفقيه المقرئ. عالم بعلوم القرآن. أخذ عن فحول كالأصمعي وأبي عبيدة معمر بن المثنى وغيرهما. من كتبه: الغريب المصنف، الأمثال السائرة، فضائل القرآن. مات سنة:222هـ ينظر: (غاية النهاية 17/2-18، وطبقات الفقهاء، ص 92، وتهذيب التهذيب 283/8-285).

(5) في المحرر الوجيز: انبث.

الذي فيه الإعجاز والوصف، ولم تقع الإباحة بقوله ﷺ: «**فاقرءوا ما تيسر منه**» بأن يكون كل واحد من الصحابة إذا أراد أن يبدل اللفظة من[1] بعض هذه اللغات جعلها من تلقاء نفسه، ولو كان هذا لذهب إعجاز القرآن، وإنما وقعت الإباحة في الأحرف السبعة للنبي ﷺ ليوسِّع بها على أمّته، فقرأ مرّة لأُبيّ بما عارضه به جبريل، ومرة لابن مسعود بما عارضه به أيضا[2] انتهى.

**السادس:** اختُلِف هل ترتيب السُور في المصحف توقيفي، أو باجتهاد من الصحابة، أو بعضه اجتهاد وبعضه توقيف، على ثلاثة أقوال:

**قال السيوطي:** جمهور العلماء على الثاني، منهم مالك، وأبو بكر[3] في أحد قوليه[4]، **قال ابن فارس**[5]: جمع القرآن على ضربين: أحدهما تأليف السور كتقديم السبع الطوال، وتعقيبها بالمئين، فهذا هو الذي تولته الصحابة، وأما الجمع الآخر وهو جمع الآيات في السور فهو توقيفي تولاَّه النبي ﷺ، كما أخبره به جبريل عن أمر ربّه.

---

(1) في ح ، د: "على"، والمثبت من هـ، ز.

(2) المحرر الوجيز 1/43-47.

(3) في الإتقان: "والقاضي أبو بكر".

(4) إذ قال:" القول الثاني أقرب، وأشبه أن يكون حقا" انظر الانتصار، 1/60.

(5) هو أحمد بن فارس بن زكريا، أبو الحسين، القزويني اللغوي النحوي الكبير. سمع أباه وعلي بن إبراهيم ابن سلمة القطان، وقرأ عليه بديع الزمان الهمداني، كان شافعي المذهب فتحوّل إلى مذهب مالك، من كتبه: المجمل في اللغة، فقه اللغة، مات سنة: 395هـ( إنباه الرواة 1/127-130، وبغية الوعاة 1/352-353، وطبقات المفسرين للداودي 1/59).

ومما استدل به لذلك اختلاف مصاحف السلف، فمنهم من رتَّبَها على النزول، وهو مصحف عليّ، كان أوله: اقرأ ثم المدثر[1]، ثم تبَّت، ثم التكوير، وهكذا إلى آخر المكي والمدني.

وكان أول مصحف ابن مسعود: البقـرة، ثـم النسـاء، ثـم آل عمـران، على اختلاف شديد، وكذا مصحف أبيّ وغيره[2] انتهى كلام السيوطي.

**وقال أبو عمرو في العدد**[3]: "وعن النبي ﷺ: أخذوا رأس آية آية، وكذا القول عندنا في تأليف السور وتسميتها وترتيبها في الكتابة"[4] انتهى.

ونقل السيوطي عن أبي عبد الله الموصلي[5] أنه قال في شرح قصيدته **ذات الرَّشَدِ في العَدَد**: "اختَلَف في عدد الآي أهلُ المدينة ومكةَ والشامِ والبصرةِ والكوفةِ، ولأهل المدينة عددان: عددٌ أول، وهو عددُ أبي جعفرٍ يزيدِ بن القَعْقاع[6]، وشَيْبَةَ بنِ ..........................................................

---

[1] في الإتقان: "ثم المدثر ثم نون ثم المزمل".

[2] الإتقان 82/1.

[3] في د: "العود".

[4] يقصد كتابه الخاص بالعدد وهو: "**البيان في عدّ آي القرآن**"، انظر ص40، وينظر مرشد الخلان إلى معرفة آي القرآن، ص19.

[5] هو محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد، الموصلي الحنبلي، يعرف بشعلة، شمس الدين أبو عبد لله، كان مقرئا فقيها مؤرّخا أديبا ناظما نحويا لغويا، من كتبه: نظم كتاب الشمعة في القراءات السبعة، مات سنة: 656هـ ( معرفة القراء 536/2، وغاية النهاية 80/2-81، وذيل طبقات الحنابلة 16/4-19).

[6] هو أبو جعفر يزيد بن القعقاع، أحد العشرة القراء، مدني مشهور، رفيع الذكر، قرأ القرآن على مولاه عبد الله بن عياش بن ربيعة المخزومي، حدث عن أبي هريرة وابن عباس، قرأ عليه نافع وسليمان ابن مسلم بن جمَّاز وغيره، مات سنة: 130هـ(معرفة القراء الكبار 58/1-62، وغاية النهاية 382/2-384).

.............. نِصاح[1]، وعددٌ آخر، وهو عددُ إسماعيلَ بنِ جعفرِ بن أبي كَثيرٍ[2] الأنصاريّ[3].

وأما عددُ أهلِ مكةَ فهو مروي عن عبدِ الله بن كثيرٍ[4]، عن مجاهدٍ[5]، عن ابن عباس، عن أُبَيّ.

وأما عددُ أهل الشام فرواه هارونُ بنُ موسى الأخفشُ[6]، عن عبدِ الله بن ذَكْوان[7]، وأحمد بن ..........................................................

---

(1) هو شيبة بن نصاح بن سَرْجس بن يعقوب، المدني المقرئ الإمام، أحد شيوخ نافع في القراءة، وقاضي المدينة ومقريها مع أبي جعفر. قرأ القرآن على عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة، وحدث عن القاسم ابن محمد، قرأ عليه نافع وإسماعيل بن جعفر، مات سنة 130هـ ( معرفة القراء 1/64-65، وغاية النهاية 1/329-330).

(2) في هـ: "بن كثير"، وهو خطأ.

(3) هو إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير، الأنصاري مولاهم، أبو إسحاق، ويقال أبو إبراهيم المدني، قرأ على شيبة بن نصاح ثم على نافع، روى عنه القراءة عرضا وسماعا الكسائي وابن قتيبة، مات سنة 180هـ (معرفة القراء 1/120، وغاية النهاية 1/163).

(4) هو عبد الله بن كثير المكي، إمام أهل مكة في القراءة، أصله فارسي، قرأ على عبد الله بن السائب المخزومي، وعلى مجاهد، قرأ عليه أبو عمرو بن العلاء، وشبل بن عباد، مات سنة: 120هـ( معرفة القراء 1/71-72، وغاية النهاية 1/443-445).

(5) هو مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المكي، شيخ القراء والمفسرين، روى عن ابن عباس وعنه أخذ القرآن والتفسير والفقه، وحدّث عنه عكرمة وعطاء، مات سنة 103هـ ينظر: غاية النهاية 2/41-42.

(6) في الإتقان بعدها: "وغيره"، **والأخفش:** هو هارون بن موسى بن شُريك الأخفش، الدمشقي أبو عبدالله التغلبي، شيخ المقرئين في زمانه بدمشق. قرأ على ابن ذكوان وهشام بن عمار، قرأ عليه جعفر ابن أبي داوود، وحدث عنه الطبراني وغيره، مات سنة: 292هـ( معرفة القراء 1/199-200، وغاية النهاية 2/347-348).

(7) هو عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان، أبو عمرو وأبو محمد النهرواني، مقرئ دمشق، قرأ على أيوب =

........................ يزيد الحُلْوانيّ[1] وغيره عن هشام[2]، عن أيوب بن تميم القارئ[3] عن يحي بن الحارث الذِّمَارِيّ"[4].

قال: "هذا العدد - الذي نعدُّه عددَ أهلِ الشامِ - مما رواه المشيخة[5] عن الصحابة، ورواه عبدُ الله بنُ عامرٍ اليَحْصُبِيُّ[6] وغيره لنا عن أبي الدرداء[7].

---

=

ابن تميم وغيره، روى عنه أبو داوود وابن ماجة في سننهما، مات سنة:242هـ (معرفة القراء 163/1-165، وغاية النهاية 404/1-405).

(1) هو أحمد بن يزيد الحلواني، أبو الحسن المقرئ، من كبار الحذاق المجودين، قرأ على قالون وخلف البزار وهشام بن عمار، قرأ عليه الحسن بن العباس بن أبي مهران، والفضل بن شاذان، مات سنة:250هـ (معرفة القراء 180/1، وغاية النهاية 149/1-150).

(2) هو هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة، أبو الوليد السلمي، وقيل الظفري الدمشقي، إمام أهل دمشق في القراءة والحديث والفتيا، أخذ القراءة عرضا عن أيوب بن تميم، روى عنه القراءة أبو عبيد القاسم بن سلام، وروى عنه البخاري في صحيحه، مات سنة:245هـ ( غاية النهاية 354/2-356، وتهذيب الكمال 242/30-255، وطبقات علماء الحديث 108/2-109).

(3) في د: "الغازي"، وفي الإتقان: "الزماري". **وأيوب**: هو أيوب بن تميم بن سليمان أبو سليمان، التميمي الدمشقي، إمام ضابط مشهور، قرأ على يحي بن الحارث الذماري، قرأ عليه عبد الله بن ذكوان وهشام، مات سنة: 219هـ ينظر: ( معرفة القراء 122/1-123، وغاية النهاية 172/1).

(4) في الإتقان: "الزماري"، وهو يحي بن الحارث الغسّاني الذِّماري ثم الدمشقي، إمام الجامع الأموي، وشيخ القراءة بدمشق بعد ابن عامر، أخذ القراءة عرضا عن ابن عامر، روى عنه القراءة عرضا سعيد بن عبد العزيز، مات سنة:145هـ ( معرفة القراء 87/1-88، وغاية النهاية 367/2-368).

(5) في الإتقان: "المشيخة لنا".

(6) هو عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم اليُحصبي، إمام أهل الشام في القراءة، قرأ على أبي الدرداء وغيره من الصحابة، قرأ عليه يحي بن الحارث الذِّماري، مات سنة: 118هـ ( معرفة القراء 67/1-70، وغاية النهاية 423/1-424).

(7) هو عويمر بن عامر بن مالك بن زيد، وقيل اسمه عامر وعمير لقب، أبو الدرداء الأنصاري الخزرجي، =

وأما[1] عدد أهل الكوفة فهو المضاف إلى حمزةَ بنِ حبيبٍ الزياتِ[2]، وأبي الحسن الكسائيِّ، وخلفِ بن هشامٍ[3].

قال حمزة: أخبرنا بهذا العدد ابن أبي ليلى[4]، عن أبي عبد الرحمن[5] السُّلميّ[6]، عن علي[7] بن أبي طالب"[8] انتهى.

---

كان من أفاضل الصحابة وفقهائهم، روى عنه أنس بن مالك وغيره، مات في خلافة عثمان. (أسد الغابة 306/4-307، ومعجم الصحابة 251/2، والاستيعاب 15/3-18).

(1) قال في الإتقان قبل عدد أهل الكوفة: "وأما عدد أهل البصرة: فمداره على عاصم بن العجاج الجحدري".

(2) هو حمزة بن حبيب الزيات، أبو عمارة الكوفي، أحد القراء السبعة، أخذ القراءة عرضا عن الأعمش وغيره، روى عنه القراءة إبراهيم بن أدهم، مات سنة156هـ ( معرفة القراء 93/1-99، وغاية النهاية 261/1-263).

(3) هو خلف بن هشام بن ثعلب، أبو محمد البغدادي. المقرئ، أحد الأعلام، له اختيار أقرأ به، وخالف به حمزة، قرأ على سليم عن حمزة، وسمع مالكا وأبا عوانة، حدث عنه مسلم في صحيحه، وأبو داوود في سننه، قرأ عليه أحمد بن يزيد الحلواني، مات سنة:229هـ (معرفة القراء 171/1-172، وغاية النهاية 272/1-274).

(4) هو أبو عيسى عبد الرحمان بن أبي ليلى، الأنصاري الكوفي، الفقيه الإمام الحافظ العلاّمة، من أبناء الأنصار، حدث عن عمر وعلي وأبي ذر وابن مسعود، حدث عنه عمرو بن مُرَّة والأعمش وغيرهما، مات سنة:82هـ (سير أعلام النبلاء 245/5-249، والكاشف 641/1، والعبر 71/1 ).

(5) في هـ: "عن عبد الرحمان"، وهو خطأ.

(6) هو عبد الله بن حبيب بن ربيعة، ولأبيه صحبة، مقرئ الكوفة، قرأ القرآن وجوّده وبرع في حفظه، وعرض على عثمان وعلي وابن مسعود، أخذ عنه القراءة عاصم بن أبي النجود، ويحي بن وثَّاب وغيرهما، مات سنة 74هـ (معرفة القراء 45/1-49، وغاية النهاية 413/1-414).

(7) في ح:" عن أبي علي": وهو خطأ ظاهر، والتصويب من هـ، د ، ز.

(8) الإتقان 89/1.

وقد نقل السيوطي قبل هذا عن بعضهم "أن سبب اختلاف السلف في عدّ الآي أن النبي ﷺ كان يقف على رؤوس الآي للتوقيف، فإذا علم محلّها وصل للتمام، فيحسب السامع حينئذ أنها ليست فاصلة"[1] انتهى.

**السابع: قال في المقنع**: "وأكثر العلماء على أن عثمان بن عفان رحمه الله لما كتب المصاحف جعلها على أربع نسخ، وبعث إلى كل ناحية من النواحي بواحدة منهن، فوجّه إلى الكوفة إحداهن، وإلى البصرة أخرى، وإلى الشام الثالثة، وأمسك عند نفسه واحدة، وقد قيل أنه جعله سبع نسخ، ووجّه من ذلك أيضا نسخة إلى مكة، ونسخة إلى اليمن، ونسخة إلى البحرين، والأول أصح، وعليه الأئمة"[2] انتهى.

**وقال أبو محمد في الإبانة**: "فلما نسخوا المصحف كتبوه في سبع نسخ، وقيل في خمس ورواية الأول أكثر"[3] انتهى.

وقيل: نَسَخَ ثامناً، وهو الذي احتبسه لنفسه، وهو الذي طالعه أبو عبيد القاسم بن سلاَّم، وروى عنه، ونافع روى عن المصحف الذي كان بأيدي الناس بالمدينة.

**واعلم** أن الأئمة لم يلتزموا النقل عن المصاحف العثمانية مباشرة، بل ربما نقلوا عن مصحف منها بعينه، وربما نقلوا عن المصاحف مع حكاية إجماعها أو دونه، وربما نقلوا الاختلاف بينها، وربما نقلوا عن المصاحف

---

(1) الإتقان 89/1.
(2) المقنع ص9.
(3) الإبانة ص49.

المدنية أو المكية أو الشامية أو العراقية اعتمادا منهم على أن الغالب على مصاحف كل بلد اتباع مصحفه، ولم يعهد منهم النقل عن مصحفي اليمن والبحرين لنقل الجعبري "عن أبي [علي][1]: أمر عثمان رضي الله عنه زيد بن ثابت أن يُقرئ بالمدني، وبعث عبد الله بن السائب[2] مع المكي، والمغيرة بن شهاب[3] مع الشامي، وأبا عبد الرحمن السلمي مع الكوفي، وعامر بن عبد قيس[4] مع البصري، وبعث مصحفا إلى اليمن، وآخر إلى البحرين، فلم نسمع لهما خبرا، ولا علمنا من نفذ معهما.

قال: ولهذا انحصر الأئمة السبعة في الخمسة الأمصار"[5].

ثم قال الجعبري: "والاعتماد في نقل القرآن متفقا ومختلفا الحفاظ، ولهذا أنفذهم إلى أقطار الإسلام للتعليم، وجعل [هذه][6] المصاحف أصولا ثواني

---

(1) ما بين معقوفين ساقط من د.

(2) هو عبد الله بن السائب بن أبي السائب صيفي بن عابد بن عمر بن مخزوم، المخزومي، قارئ أهل مكة، أبو السائب، وقيل أبو عبد الرحمان، له صحبة ورواية يسيرة، وهو من صغار الصحابة، قرأ على أبيّ بن كعب، عرض عليه القرآن مجاهد وعبد الله بن كثير، مات في حدود سنة 70هـ في إمرة ابن الزبير.(معرفة القراء 42/1-43، وغاية النهاية 419/1-420).

(3) هو المغيرة بن شهاب المخزومي، قرأ القرآن على عثمان، وعليه قرأ عبد الله بن عامر اليحصبي، مات سنة: 91هـ ينظر: ( معرفة القراء 43/1، وغاية النهاية 305/2-306).

(4) هو عامر بن عبد قيس، أبو عمرو التميمي، العنبري البصري، القدوة الولي الزاهد، روى عن عمر وسلمان، وعنه الحسن وابن سيرين، كان ثقة من عبّاد التابعين يقرئ الناس، مات في زمن معاوية. (أسد الغابة 130/3-131، وطبقات ابن سعد 126/8، والسير 66/5-69)

(5) الجميلة ق/40-أ.

(6) في موضعها بياض في هـ

حرصا على الإنفاذ، ومن ثم أرسل إلى كل إقليم المصحف الموافق لقراءة قارئه في الأكثر، وليس لازما كما توهّم"[1] انتهى.

ومعنى قول الناظم: "كَقِصَّةِ ٱليَمامَةِ ٱلعَسِيرَةْ"، أن سبب [جمع][2] الإمام عثمان: هو اختلاف القرّاء المشهور، كما أن سبب الجمع الأول هو[3] قضية حرب اليمامة الشديدة، وكيف لا وقد مات بها اثنتا عشرة[4] مائة شهيد، وفي هذا البيت تعرّض لبيان العلة الفاعلة للجمعين[5].

وأما قوله: "لِيَقْتَدِيَ ٱلْأَنَامُ ، وَلَا يَكُونَ بَعْدَهُ ٱضْطِرَابُ"، فهو بيان للعلة الغائية[6] في الجمع الثاني.

و"ٱليَمامَةِ": اسم بلد الجو[7]، أكثر نخلا من سائر الحجاز، وهي دون المدينة في وسط الشرق عن مكة، على ست عشرة مرحلة من البصرة، ومن الكوفة نحوها، كان بها جارية زرقاء[8] تبصر الراكب من مسيرة ثلاثة أيام، يضرب بها

---

(1) الجميلة ق/41.
(2) ما بين معقوفين ساقط من د.
(3) قوله:" هو" زيادة من هـ.
(4) في هـ: "عشر".
(5) في هامش ز:" أي الحاملة على الجمع أولا وثانيا".
(6) في ز:" الغائبة ".
(7) في د: "الحوس".
(8) هي الزرقاء من بني جديس، من أهل اليمامة، كان يضرب بها المثل في حدّة النظر وجودة البصر، يقال لها زرقاء اليمامة، وزرقاء الجوّ، لزرقة عينيها، وجوّ اسم لليمامة. ( الأعلام 44/3، ومروج الذهب 140/2).

المثل فيقال: "أبصر من زرقاء اليمامة"، وقيل سميت البلدة باسم تلك المرأة، وقد ذكر الشارح لها قضية ليس هذا محل ذكرها[1].

**الإعراب**: واو "وبعده" عاطفة جملة على أخرى[2]، والظرف متعلق بـ"جرّد"، والضمير المتصل به عائد إلى "الجمع" المتقدم المفهوم من قوله أولا: "جمعه"، ومنصوب "جرّد" البارز يعود على "أصل الرسم"، و"الإمام" وصف مشتق من الإمامة بمعنى: الرياسة، وهي منقسمة إلى كبرى، وهي الخلافة، وصغرى وهي التقدّم في الصلاة، وكل منهما كان لعثمان رضي الله عنه، و"في مصحف" و"ليقتدي الأنام" متعلقان بـ"جرّد" أيضا، وقدّر نصب الفعل المنصوب بـ"أن" بعد اللام فلم يظهره، و"الأنام": الخَلْق، ووزنه: (فَعَال) لا (أفعل)، [ثم أعل[3]][4] لأن شرط إعلال الاسم اقترانه بما يمتاز به عن الفعل، ودعوى أنه في الأصل فِعْل أُعِلّ قبل التسمية به يُرَدّ بقلّة النقل من الأفعال، و"لا يكون"[5] معطوف على "يقتدي"، و"بعده" ظرف متعلق بـ"يكون"، والضمير المتصل به عائد إلى التجريد المفهوم من "جرّد"، و"اضطراب" بمعنى: اختلاف، فاعل "يكون" على أنها تامة، وهو الظاهر، و"القصة": الحديث، و"شهيرة" بمعنى مشهورة، وتقدير التشبيه: كشهرة قضية حرب اليمامة، وباقي الإعراب واضح.

---

(1) انظر التبيان لابن آجطا، ق/161-أ.

(2) في هـ: "من"، وهو خطأ.

(3) في هـ: "أصل"، وهو خطأ.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من ز.

(5) في د: "ولا يكون بعده".

ثم قَالَ:

12- فَيَنبَغِي لِأَجْلِ ذَا أَن نَقْتَفِي مَرْسُومَ مَا أَصَّلَهُ فِي ٱلْمُصْحَفِ

13- وَنَقْتَدِي بِفِعْلِهِ ومَا رَأَىٰ فِي جَعْلِهِ لِمَنْ يَخُطَّ مَلْجَئَا

لما ذكر رحمه الله قضية ثبوت أصل الرسم أولا وثانيا، والسبب في ذلك، وقد ساقه مساق التوطئة للمقصود، استنتج عن ذلك أنه ينبغي لنا، أي يطلب منا، أن نتَّبع في قراءتنا المرسوم الذي جعله لنا في المصحف أصلا، وأن نقتدي في كَتْبنا القرآن بكَتْبه رضي الله عنه، وبرأيه في جعل المصحف ملجئًا، أي مَفْزعا وحِصْنا وإماما متَّبعا لمن يكتب، وقد تقدم معنى كونه أصلا.

ولاشك أن سبب جمع الإمام عثمان رضي الله عنه هو الاختلاف الواقع، كما تقدمت الإشارة إليه بقوله: "فقصة اختلافهم شهيرة"، والعلة الغائية التي قصدها بالجمع هي انتفاء اختلافهم كما تقدم، فلما كتب المصاحف أمر الناس بالاقتصار على ما وافقها لفظا، وبمتابعتها خَطًّا، ولذلك أمر بما سواها أن يُحْرَق كما تقدم، إذ لولا قصده [جعلَ][1] هذه المصاحف أئمة للقارئين والكاتبين، ما أمر بتحريق ما سواها، وهذا معنى قوله في عمدة البيان:

فَوَاجِبٌ عَلَىٰ ذَوِي ٱلْأَذْهَانِ أَنْ يَتْبَعُوا ٱلْمَرْسُومَ فِي ٱلْقُرآنِ
وَيَقْتَدُواْ بِمَا رَآهُ نَظَرَا إِذْ جَعَلُوهُ لِلْأَنَامِ وِزْرَا
وَكَيْفَ لَا يَجِبُ ٱلِاقْتِدَاءُ لِمَا أَتَىٰ نَصًّا بِهِ ٱلشِّفَاءُ
إِلَىٰ عِيَاضٍ أَنَّهُ مَنْ غَيَّرَا حَرْفًا مِنَ ٱلْقُرآنِ عَمْدًا كَفَرَا

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من هـ

زِيَادَةً أَوْ نَقْصًا أَوْ إِنْ بَدَّلَا  شَيْئًا مِنَ ٱلرَّسْمِ ٱلَّذِي تَأَصَّلَا[1]

وقد أشار بما نسبه لعياض إلى قوله أواخر الشفاء "عن ابن عباس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**من جحد آية من كتاب الله عز وجل من المسلمين فقد حلَّ ضرب عنقه**»[2].

وكذلك إن جحد التوراة والإنجيل وكُتُب الله المنزَّلة، أو كفر بها، أو لعنها، أو سبّها، أو استخف بها، فهو كافر.

وقد أجمع المسلمون أن القرآن المتلوَّ في جميع أقطار الأرض، المكتوب في المصحف بأيدي المسلمين، مما جمعه الدفتان من أول ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: 1] إلى آخر ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: 1] كلام الله ووحيه المنزّل على نبيه محمد ﷺ، وأن جميع ما فيه حقّ، وأن من نقص منه حرفا، قاصدا لذلك، أو بدَّله بحرف آخر مكانه، أو زاد فيه حرفا مما لم يشتمل عليه المصحف الذي وقع الإجماع عليه، وأُجمع على أنه ليس من القرآن، عامدا لكل هذا[3] أنه كافر"[4] انتهى.

---

[1] عمدة البيان في رسم أحرف القرآن للخراز، ضمن قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو، 395/2.

[2] أخرجه ابن ماجة، كتاب الحدود، باب إقامة الحدود، رقم(2539)، 848/2-849، وابن عدي في الكامل، وضعفه 91/2-92، وضعفه الذهبي في الميزان 322/2-323، وضعفه الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة 610/3-611، رقم (1416)، وضعيف سنن ابن ماجة، ص 202.

[3] في ح:" من هذا "، والصواب المثبت من هـ، د ، ز.

[4] الشفاء لعياض ص597.

وقال في الشفاء أيضا بعد كلام: "وقال أبو عثمان[1] بن الحداد[2]: جميع من ينتحل التوحيد مُتَّفقون على [أن][3] الجَحْدَ بحرف من التنزيل كُفْرٌ"[4] انتهى.

والظاهر والمتعيّن أن مراد عياض بالنقص، إنما هو النقص اللفظي لا الخطي، وكذا التبديل والزيادة، خلاف ما يقتضيه نقل الخراز عنه، أن [المراد][5] النقص في الخط والتبديل والزيادة فيه، إلا أن يتأول قوله: "من الرسم الذي تأصلا": بأن المعنى أن من غيّر حرفا لفظيا بنقص أو تبديل أو زيادة من القرآن، المدلول عليه برسم المصحف، فهو كافر، وحينئذ فلا يكون مقصود الناظم بما نقل عن عياض إفادة كفر من تعمّد نقص حرف من رسم المصحف، أو تبديلا أو زيادة فيه، وإنما قصد تأكيد الوجوب في ترك هذه المخالفات الخطية، ويحتمل أن يكون قصد قياس المخالفات الخطية في التكفير على المخالفات اللفظية، من حيث كانت المخالفات الخطية ذريعة للمخالفات اللفظية، والله أعلم.

---

(1) هو سعيد، وقيل سعد بن محمد بن صبيح بن الحدّاد المغربي، أبو عثمان، كان نحويا لغويا مقرئا، من تلاميذه: ابنه أبي محمد، وعبد الله شيخ ابن أبي زيد، من مصنفاته: توضيح المشكل في القرآن، الإستواء، الرد على الملحدين. مات سنة:302هـ( إنباه الرواة 2/53-54، وسير أعلام 11/248-253، وبغية الوعاة 1/589).

(2) في الأصل:" الجواد "، وهو خطأ، وفي د: أبو عثمان الحداد، والتصويب من هـ

(3) ما بين المعقوفين ساقط من ح ، هـ، والمثبت من ك ، د ، ز.

(4) الشفاء ص598

(5) ما بين المعقوفين سقط من: ح ، د، والمثبت من: هـ، ز.

وبما[1] قررت به كلام الناظم من أن جعل المصحف ملجئا لمن يخط هو من توابع العلّة الغائية التي هي انتفاء الاختلاف، ومن لوازمها يندفع ما أُورِد على الناظم أن ظاهر عبارته أن جعل المصحف ملجئا [لمن يخط][2] هو السبب الموجب لتجريده، وليس كذلك بل السبب الموجب للتجريد الاختلاف الواقع بين الصحابة. وقوله في عمدة البيان: "واجب"، يؤيد[3] ما أطبق عليه الشروح من تفسير "ينبغي" بـ: يجب[4]، وإن كان الغالب استعمال هذه المادة في الندب.

**ووجه وجوبه**: ما تقدم من إجماع الصحابة رضي الله عنهم عليه، وهم زهاء اثنا عشر ألفا، والإجماع حجة حسبما تقرّر في أصول الفقه.

**قال أبو محمد مكي في الإبانة**: "وقد سقط العمل بالقراءات التي تخالف خط المصحف، فكأنها منسوخة بالإجماع على خط المصحف، والنسخ للقرآن بالإجماع فيه اختلاف، فلذلك تمادى بعض الناس على القراءة بما يخالف خط المصحف مما ثبت نقله، وليس ذلك بجيد، ولابصواب، لأن فيه مخالفة الجماعة، وفيه أخذ القرآن بأخبار الآحاد، وذلك غير جائز عند أحد من الناس"[5] انتهى.

---

(1) في ه: "وربما" وفي د: "ولما".

(2) ما بين المعقوفين في موضعه طمس في ح، والمثبت من ه، د ، ز.

(3) في د: "يريد".

(4) ينظر التبيان لابن آجطا، ق/161-ب، وتنبيه العطشان للرجراجي، ص148، وشرح مورد الظمآن للمجاصي، ق/6-أ، ودليل الحيران على مورد الظمآن للمارغيني، ص 22.

(5) الإبانة ص31.

وانظر هل تجري أيضا[1] هذه القويلة بالجواز في مخالفة الرسم نفسه للكاتب؟

ووجه كون ما خالف المصحف آحادا، أنه لما وقع الإجماع من الصحابة على الأخذ بما يوافق المصاحف العثمانية، وطرح ما عداه، وإجماعهم فيما أخذوا به، وفيما تركوه حجة، لم يبق في المخالفين لهم عدد التواتر.

وهاهنا بحث، وهو أنه قد رُوي عن بعض الصحابة واحد واثنين أنه خالف الإمام في تحريق ما بأيديهم، وتركه، ومتابعة المصاحف العثمانية، وكيف يتقرّر الإجماع مع مخالفة بعض المجتهدين؟.

**والجواب**: أن الإجماع اختلف، هل يقدح في مخالفته الواحد والاثنان أولا؟ والأول مذهب الجمهور، فعليه يُجاب بأن الإجماع انعقد بعد موت المخالف.

وأما القول الثاني فلا يرد عليه إشكال.

**الإعراب**: فاء "**فَيَنبَغِي**" سببية، وهو مضارع: (انبغى) مضارع[2] [بغى][3] بمعنى: طلب[4]. ولام "**لأَجْلِ**" للتعليل متعلق بـ "**يَنبَغِي**"، ومعنى: "**أَجْل**": سبب، واسم الإشارة عائد على التجريد المفهوم من "**جَرَّدَ**" في البيت المتقدّم. والمصدر المنسبك من: "أَن" و "**نَقْتَفِي**" فاعل "**يَنبَغِي**"، و"**مَرْسُومَ مَا أَصَّلَه**" مفعول، و[**مَا**][5]

---

[1] " أيضا " الزيادة من ز.

[2] في ح ، هـ: "مطاوع"، والمثبت من د ، ز.

[3] ما بين المعقوفين في موضعه بياض في هـ، وساقطة من د، وفي ح:" نفى "، والمثبت من ز.

[4] في ح:" طاوع ": والمثبت من هـ، د ، ز.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من هـ، ز.

موصول مضاف إليه إضافة بيان، وصلته "رأى"، و"نَقْتَدِي" عطف على "**نَقْتَفِي**"، لكن قدّر نصبه فلم يظهر، و"**مَا**" موصول حرفي صلته "**رَأَى**"، و "**فِي جعْلِهِ**" متعلق به، و"جعل" مصدر بمعنى: صيّر[1]فضميره العائد على "**الْمُصْحَفِ**"، و "**مَلْجَئَا**" مفعولا له، أو بمعنى: أنشأ، فهو مضاف إلى فاعله، وهو ضمير "**عثمان**"، و"**مَلْجَئَا**" معموله[2]، و"**لـمن يخط**" متعلق بـ"**جعل**"، أو بـ "**مَلْجَئَا**"، لأنه [اسم][3] مصدر، وباقيه واضح.

قَالَ رحمه الله:

| | |
|---|---|
| 14- وَجَــاءَ آثَــارٌ فــي ٱلِاقْتِــدَاءِ | بِصَــحْبِهِ ٱلْغُــرِّ ذَوِي ٱلعَــلَاءِ |
| 15- مِنهُنَّ مَا وَرَدَ فِي نَصِّ ٱلْخَبَرْ | لَـدَىٰ أَبِـي بَكْـرِ ٱلرَّضِـيّ وَعُمَـرْ |
| 16- وَخَبَرٌ جَاءَ عَلَى ٱلْعُمومِ | وَهُــوَ أَصْــحَابِيَ كَــٱلنُّجومِ |

لما قرّر في البيتين الأخيرين السابقين وجوبَ متابعة المصاحف قِراءة وكَتْبًا، حسبما اقتضاه الإجماع، أتبعَ ذلك بالاستدلال على الوجوب المذكور بورود أحاديث عن النبي ﷺ في طلب الإقتداء بالصحابة رضي الله عنهم خصوصا وعموما:

فمن الأول: قوله ﷺ: «**اقتدُوا بالَّذَيْنِ من بعدي أبي بكرٍ وعمرَ**».

قال السيوطي في الجامع الصغير: "أخرجه أحمد[4] ..............................

---

(1) في ز:" ميّز".

(2) في ز:" مفعوله".

(3) ما بين المعقوفين ساقط من ح، والمثبت من هـ، د، ز.

(4) هو أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد، الشيباني المروزي البغدادي، أبو عبد الله، إمام في الفقه والحديث، رحل إلى بلاد كثيرة لطلب العلم، من شيوخه محمد بن إدريس الشافعي، حدث عنه =

.............................................................. والترمذي[1] وابن ماجه"[2].

زاد في ذيل الجامع[3] من رواية الطبراني عن أبي الدرداء: "«**فإنهما حبل الله الممدود من تمسك بهما فقد تمسك بالعروة الوثقى**»[4]".

ثم قال في الجامع: "وأخرج الترمذي[5] أيضا ..........................................

---

=

البخاري ومسلم وغيرهما، من كتبه: المسند، كتاب الزهد، علل الحديث ومعرفة الرجال، مات سنة:241هـ( تاريخ بغداد6/90-104، وطبقات الحنابلة 1/8-42، ومناقب الإمام أحمد، ص 12-707، ومناقب الأئمة الأربعة، ص 127-161).

(1) هو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، السلمي الضرير البوغي الترمذي، الإمام المحدث الحافظ الفقيه المؤرخ، تتلمذ على البخاري وغيره، روى عنه مكحول بن الفضل، من كتبه: العلل في الحديث، الجامع الصحيح، مات سنة 279هـ (طبقات علماء الحديث 2/338-340، وميزان الإعتدال 6/289، وطبقات الحفاظ، ص 282).

(2) الجامع الصغير 1/51. والحديث كما ذكر رواه أحمد في المسند 16/566-567، وفي فضائل الصحابة 1/440، رقم (526)، 1/520، رقم (670)، والترمذي وحسنه رقم (3662)، 5/569، وابن ماجة، المقدمة، باب فضائل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فضل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، رقم (97)، 1/37.

وأخرجه أيضا الحاكم في المستدرك رقم (4516)، 3/85. والحديث صححه الألباني في صحيح ابن ماجة 1/51، وصحيح الترمذي 3/502-503، وصحيح الجامع الصغير، ص 254.

(3) ينظر: الفتح الكبير 1/215.

(4) هذه الرواية في الجزء الذي لم يطبع من معجم الطبراني الكبير من مسند أبي الدرداء، وهي في بغية الرائد في تحقيق مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، كتاب المناقب، باب ما جاء في أبي بكر الصديق رضي الله عنه، 9/40، رقم (14356)، وقد ضعّف الألباني هذه الرواية في سلسلة الأحاديث الضعيفة 5/355-356، وضعيف الجامع الصغير، ص 150.

(5) في ح:" الزنيري "، وهو خطأ، والمثبت من: هـ، د ، ز.

............................................................. عن[1] ابن مسعود[2] والرُوْياني[3] عن حذيفة، وابن عدي[4] عن أنس بلفظ: «**اقتدوا بالّذَين بعدي من أصحابي أبي بكر وعمر، واهتدوا بهدي عمار، وتمسّكوا بعهد[5] ابن مسعود**»[6]".

ومن الثاني: قوله ﷺ: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»[7].

---

(1) في ح: " عن ابن عباس وابن مسعود "، وهو خطأ، والتصويب من هـ، د، ز.

(2) في ح:" مسعود "، وهو خطأ، وفي د: "أبي مسعود"، والتصويب من هـ، ز.

(3) هو أبوبكر الرُوْياني، إمام محدث له مسند، مات سنة:330هـ (معجم المؤلفين 437/1، وتاريخ الخلفاء، ص 309).

(4) هو عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد بن مبارك الجرجاني، ويعرف بابن القطان، أبو أحمد، محدث حافظ ناقد فقيه، رحل في طلب العلم ، سمع أنس بن السَّلْم، روى عنه ابن عُقدة وهو من شيوخه، من تصانيفه: علل الأحاديث، مات سنة 365هـ(طبقات علماء الحديث 134/3-136، والسير 286/12-288، وطبقات الحفاظ، ص 380-381).

(5) في ح: "بفقه"، وفي د: "بهدي"، والمثبت من هـ، ز.

(6) الجامع الصغير 51/1. والحديث كما ذكر رواه الترمذي، كتاب المناقب، باب مناقب عمار بن ياسر رضي الله عنه، وباب مناقب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، رقم(3799)، (3508)، 627/5-630، وابن عدي في الكامل 29/3-30. والحديث أخرجه أيضا الحاكم في المستدرك 84/3-85، كتاب معرفة الصحابة رضي الله تعالى عنهم، رقم(4513)،(4514)،(4515)،(4517)،(4518)، وابن حبان في صحيحه 328/15، والحميدي في مسنده رقم (454)، 413/1، وابن أبي عاصم في السنة رقم (1148)، (1149)، ص 545-546، والحديث صححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة 233/3-236، وصحيح الترمذي 548/3-549، 550-551.

(7) رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله 925/2، وقال: "هذا إسناد لا تقوم به حجة". وابن حزم في الإحكام 82/6-83، وقال: "هذه رواية ساقطة". والحديث حكم عليه الألباني بالوضع في سلسلة الأحاديث الضعيفة 144/1-145. وانظر موسوعة الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة 56/2.

**قال السيوطي**: "أخرجه السَّجْزِي[1] في الإبانة، وابن عساكر[2] عن عمر، بلفظ: «سألت ربي فيما[3] يختلف فيه أصحابي من بعدي، فأوحى إليّ: يا محمد، إن أصحابك عندي بمنزلة النجوم في السماء بعضها أضوأ من بعض، فمن أخذ بشيء مما هم عليه من اختلافهم، فهو عندي على هدى»[4]".

وقد ورد هذان الحديثان بروايات مختلفة، كما ورد في إتباع الصحابة أحاديث أُخَرْ.

**تنبيه**: اختصر[5] الناظم رحمه الله الحديث الثاني حسبما سمح له النظم.

وقد اختُلِف في جواز الاقتصار على بعض الحديث على أربعة[6] أقوال: المنع مطلقا، والجواز مطلقا بشرط أن لا يكون المحذوف متعلقا بالمأتي به

---

(1) هو عبد الله بن سعيد بن حاتم السجزي الوائلي، أبونصر، إمام محدث حافظ، من تصانيفه: الإبانة في الرد على الرافعين، مات سنة: 469هـ( معجم المؤلفين 244/2، والمنتظم لابن الجوزي 187/16، والبداية والنهاية 64/16).

(2) هو علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله بن الحسين، الدمشقي الشافعي، المعروف بابن عساكر، أبو القاسم، ثقة الدين، إمام حافظ محدث فقيه مؤرخ، رحل إلى بلاد كثيرة، وتفقه على أبي الحسن السلمي، من كتبه: تاريخ مدينة دمشق، مات سنة: 571هـ ( طبقات الشافعية الكبرى 215/7-223، ووفيات الأعيان 309/3-311، وطبقات الحفاظ ص:475-477).

(3) في هـ: "ما".

(4) الجامع الصغير 29/2. وهو كما ذكر، رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق 383/19، وأخرجه أيضا الخطيب في الكفاية، ص 66. وابن بطة في الإبانة رقم (700)، 563/2. والحديث حكم عليه الألباني بالوضع في سلسلة الأحاديث الضعيفة 147/1-148.

(5) في د: "اقتصر...على".

(6) " أربعة " الزيادة من ز.

تعلّقا يُخلّ حذفه بالمعنى، والتفصيل بين العالم العارف، فيجوز بالشرط المتقدم، وغيره فلا، وبقي في المسألة قول رابع[1].

**واعلم** أن قصد الناظم في هذه الأبيات الإشارة إلى الأحاديث الواردة في طلب الإقتداء بالصحابة صريحا، فلا معنى لجلب الأحاديث الدالة على مدح الصحابة في الجملة، لأنها لا تدل صريحا على طلب الإقتداء بهم، وإن أمكن دعوى استلزامه إياه.

**الإعراب**: واو "**وَجَاءَ**" عاطفة جملة على أخرى، و"**الآثَارُ**" جمع: أثر، ومعناه هنا الحديث، وقد خصّ بعض الفقهاء هذا الاسم بالموقوف على الصحابة، و"**في الاقتداء**": أي الإتّباع، متعلق بـ "**جَاءَ**"، و"**بِصَحْبِهِ**" متعلق بـ "**الاقْتِدَاءِ**"، و"**الغُرِّ**" جمع: الأغرّ، والفرس[2] الأغر: ذو الغُرّة، أي البياض في جبهته، ثم استُعِير للمشهور والشريف، و"**العَلاءِ**" بفتح العين والمدّ: الرِّفعة والشَّرف، و"**مِنهُنَّ**" خبر مقدّم، وضميره عائد على "**الآثَارُ**"، والأكثر في هذا الضمير ونحوه استعماله للعاقلات، أو مادون العشرة مما لا يعقل، فإما أن الأحاديث الواردة في هذا

---

(1) **قال ابن حجر في نزهة النظر**: "أما اختصار الحديث فالأكثرون على جوازه بشرط أن يكون الذي يختصره
عالما، لأن العالم لا ينقص من الحديث إلا ما لا تعلق له بما يبقيه منه، بحيث لا تختلف الدلالة، ولا يختل البيان، حتى يكون المذكور والمحذوف بمنزلة خبرين، أو يدل ما ذكره على ما حذفه، بخلاف الجاهل، فإنه قد ينقص ما له تعلق، كترك الاستثناء". انظر النكت على نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ص 128-129) والباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث 2/405-407، وتدريب الراوي، ص 233-234.

(2) في ح:" الفرص"، والمثبت من هـ، د ، ز.

المعنى قليلة، وإن كثرت بتعدد اختلاف رواياتها، وإما أنه راعى لفظ "**آثَارٌ**"، إذ هو من أوزان القلة، وإما أنه استعمله على غير الوجه الأكثر، فلا غبار عليه، ولا معنى لإطالة الكلام والبحث معه فيه ولا لإصلاحه[1]، و"**مَا**" موصول اسمي، أو نكرة موصوفة مبتدأ، و"**وَرَدَ**" مع ضميره العائد على الموصول صلته، أو[2] الجملة صفة، و"**فِي نَصِّ الْخَبَرْ**" متعلق بـ"**وَرَدَ**"، وهو من إضافة الصفة إلى الموصوف، أي في الخبر النص، أي الصريح، وهو عند الأصوليين[3] ما لا يحتمل إلا معنى واحدا، و"**الْخَبَرْ**" هنا: الحديث، و"**لَدَى**" بمعنى: في، متعلق بالخبر، لأن المجرور يكفي فيه رائحة الفعل، وهو مضاف إلى "**أَبي بَكْر**"، وحذف تنوين "**بَكْر**" لالتقاء الساكنين على أحد اللغتين، و"**الرَّضِيِّ**" بمعنى: المـَرضيّ، نعت "أبي بكـر" رضي الله عنه، و"**خَبَرٌ**" مبتدأ حذف خبره لدلالة ما قبله عليه، أي: ومنهما خبرٌ، ويحتمل أن يكون معطوفا على ما في البيت قبله، وجملة "**جَاءَ**" [صفة][4] خبر، و"**عَلَى الْعُمُومِ**" في محل الحال، والتقدير: جاء حال كونه دالا على عموم الإقتداء بالصحابة، وتحتمل "**عَلَى**" أن تكون بمعنى: مع، وتحتمل "ال" في العموم أن تكون معاقبة للضمير على المذهب الكوفي، والتقدير: منهن

---

[1] يقصد بذلك إصلاح ابن جابر الغساني لهذا الموضع حيث قال:

منها الذي ورد في نص الخبر    لدى أبي بكـر الرَّضيّ وعمر

تقييد إصلاحات على مورد الظمآن لابن جابر ضمن كتاب قراءة نافع لحميتو 446/2.

[2] في هـ: "و"، والمثبت من ح ، د ، ز.

[3] في هـ: "الأصليين".

[4] ما بين معقوفين ساقط من د.

خبر جاء مصحوبا بعمومهم وهو مبتدأ، و"أَصْحَابِيَ كَٱلنُّجومِ" جملة اسمية خبره، وقد خلت عن[1] الرابط بالمبتدأ لقصد لفظها.

قَالَ:

17- وَمَالِـكٌ حَـضَّ عَلَـى ٱلْإِتْبَـاعِ        لِفِعْلِهِـم وَتَـرْكِ ٱلابتِـدَاعِ

18- إِذْ مَنَـعَ ٱلسَّـائِلَ مِـنْ أَنْ يُحْـدِثَا        فِـي ٱلأُمَّهَـاتِ نَقْـطَ مَـا قَـدْ أُحْـدِثَا

19- وَإِنَّمَـا رَآهُ لِلصِّـبْيَانِ        فِـي ٱلصُّـحْفِ وَٱلأَلْـوَاحِ لِلْبَيَـانِ

20- وَٱلْأُمَّهَـاتُ مَلْجَـأٌ لِلنَّـاسِ        فَمُنِـعَ ٱلـنَّقْطُ لِلالْتِبَـاسِ

لما سرد من الأحاديث الدالة على وجوب إتباع الصحابة ما رأى فيه كفاية، أخبر هنا على جهة التتميم للاستدلال: أن إمام المذهب المدني مالكا رضي الله عنه حث على إتّباع أفعال[2] الصحابة في المصاحف، وترك الابتداع الـمُحْدث فيها، ولا شك أن هذا المعنى المقصود للناظم هنا لم يقع في كلام مالك صريحا، وإنما هو لازمُ مَنْعِهِ السائلَ من أن يحدث في المصاحف الأمّهات، أي الكُمَّل النقطَ المحدثَ، وإنما رأى الإمام جواز النقط للصبيان، [يريد ومن في معناهم من الكبار المتعلّمين في الصحف يعني الصغار، وفي الألواح للإيضاح][3].

---

(1) في د: "وقد دخلت على"، وفي ز: "وقد خلت من الرابط".

(2) " أفعال " الزيادة من هـ، ز.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من هـ

وقد أشار الناظم بهذا إلى **ما ذكره في المحكم** "بسنده إلى عبد الله بن عبد الحكم[1]، قال: قال أشهب[2]: سُئل مالك رحمه الله فقيل له: أرأيت من استكتب مصحفا اليوم أترى[3] أن يكتب على ما أحدث الناس من الهجاء اليوم؟ فقال: لا أرى ذلك، ولكن يكتب على الكَتْبَةِ الأولى. قال مالك: ولا يزال الإنسان يسألني عن نقط القرآن، فأقول له: أما الإمام من المصاحف فلا أرى أن ينقط، ولا يزاد في المصاحف ما لم يكن فيها، وأما المصاحف الصغار التي يتعلم فيها الصبيان وألواحهم فلا أرى بذلك بأسا.

**قال عبد الله**: "وسمعت مالكا وسئل عن شكل المصاحف، فقال: أما الأمهات فلا أراه، وأما المصاحف التي يتعلم فيها الغلمان فلا بأس"[4] انتهى.

وقد اقتصر في المقنع على قول الإمام: "ولكن يكتب على الكتبة الأولى"، ثم قال: "ولا مخالف له في ذلك من علماء الأمة"[5] انتهى.

---

(1) هو أبو محمد عبد الله بن عبد الحكم بن أعين، الفقيه الحافظ الحجة النظار، سمع الليث وابن عيينة وعبد الرزاق والقعنبي، أفضت إليه الرئاسة بمصر بعد أشهب، روى عن مالك الموطأ، وكان من أعلم أصحابه، روى عنه جماعة كابن حبيب وابن الموّاز، له تآليف منها: كتاب المناسك، مات سنة:214هـ (الديباج المذهب 419/1-421، وشجرة النور ص:59).

(2) هو أبو عمر أشهب بن عبد العزيز بن داوود، القيسي العامري المصري، فقيه عالم، انتهت إليه رئاسة مصر بعد موت ابن القاسم، روى عن مالك والليث، روى عنه الحارث بن مسكين، مات سنة 204هـ( الديباج المذهب 307/1-308، وشجرة النور، ص 59).

(3) في هـ: "أن ترى".

(4) المحكم ص11.

(5) المقنع ص9-10.

**قال الجعبري**: "وهذا مذهب الأئمة الأربعة رضي الله عنهم، وخص مالكًا لأنه صاحب فُتْيَاه، ومستندهم مستند الخلفاء الأربعة[1] رضوان الله عليهم، ومعنى الكتابة الأولى تجريدها من معنى[2] النقط والشكل، ووضعها على مصطلح الرسم من البدل والزيادة والحذف"[3] انتهى.

والظاهر أن لا مدخل هنا لمصطلح الرسم، لأن السائل إنما سأل عما أحدث الناس في المصاحف، ولم يحفظ عنهم أنهم أحدثوا فيها ما عدا[4] النقط والشكل والخموس والعشور، وفواتح السور، وعدد الآي.

**تنبيهات:**

**الأول:** ذكر أبو عمرو في باب من كره نقط المصاحف **من المحكم** "بسنده إلى ابن عمر[5] وقتادة[6]، ..................................................................

---

(1) "الأربعة" الزيادة من هـ، د ، ز.

(2) في هـ، ز: "نحو".

(3) الجميلة ق/41-ب.

(4) في هـ، ز: "عدا".

(5) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب، القرشي العدوي، صحابي جليل، أسلم مع أبيه وهو صغير لم يبلغ الحلم. هاجر قبل أبيه، وشهد الخندق ومؤتة واليرموك وفتح مصر، كان ةكثير الإتباع لرسول الله ﷺ شديد التوقي في الفتيا، مات سنة 73هـ ( أسد الغابة 3/336-341، والإصابة 2/338-341، والاستيعاب 2/333-338).

(6) هو قتادة بن دعامة السدوسي البصري، أبو الخطاب، مفسر حافظ، روى عن أنس بن مالك، من آثاره: تفسير القرآن، مات سنة 117هـ( طبقات المفسرين للداودي 2/43، و طبقات المفسرين للأدنه وي، ص 14، وطبقات الفقهاء للشيرازي، ص 89).

وإبراهيم[1] وهشام، وابن سيرين[2] أنهم كانوا يكرهون نقط المصاحف.

وبسنده إلى عبد الله بن مسعود أنه قال: "جردوا القرآن ولا تخلطوه بشيء". وذكر نحوه عن إبراهيم.

وبسنده إلى أبي رجاء[3] قال: "سألت محمدا عن نقط المصاحف فقال: إني أخاف أن يزيدوا في الحروف أو ينقصوا"[4].

وذكر في باب من [[5] ترخّص في نقطها بسنده إلى ثابت بن معبد أنه قال: "العَجْمُ نور الكتاب". وبسنده إلى الحسن[6] أنه قال: "لا بأس بنقطها".

---

(1) هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود، أبو عمران، النخعي الكوفي، من أكابر التابعين صلاحا وصدقا في الرواية، حافظ فقيه مجتهد، له مذهب، روى عن علقمة، وهمام بن الحارث، وروى عنه الأعمش وابن عون، مات سنة 96هـ(طبقات ابن سعد 8/388-402، وطبقات الفقهاء للشيرازي، ص 82، وتهذيب التهذيب 1/155-156).

(2) هو محمد بن سيرين، البصري الأنصاري، أبو بكر، فقيه محدث مفسر معبِّر للرؤيا، روى عن مولاه أنس بن مالك، روى عنه الشعبي وخالد الحذّاء، مات سنة 110هـ( طبقات ابن سعد 9/192-205، وطبقات الفقهاء للشيرازي، ص 88، وتهذيب التهذيب 9/190-192).

(3) هو محمد بن سيف الأزدي الحُدّاني، أبو رجاء البصري، أدرك أنسا، وروى عن الحسن وابن سيرين، روى عنه شعبة وسعيد بن أبي عروبة، مات سنة 132هأو بعدها بقليل. ( الكاشف 2/180، و تهذيب التهذيب 9/192-193، وتقريب التهذيب، ص 853).

(4) المحكم ص10-11.

(5) بداية ورقة سقطت من هـ، وسأنبه على نهاية السقط في موضعه.

(6) هو الحسن بن يسار البصري، مولى الأنصار أبو سعيد، إمام عالم فقيه زاهد، من سادات التابعين، روى عن أبيّ بن كعب، وسعد بن عبادة، وعنه حُميد الطويل، مات سنة 110هـ( طبقات ابن سعد 9/157-178، وطبقات الفقهاء للشيرازي، ص 87، والسير 5/456-473).

وبسنده إلى خالد الحذَّاء[1] قال: "كنت أمسك عن ابن سيرين في مصحف منقوط".

وبسنده إلى نافع بن أبي نعيم قال : "سألت ربيعة بن أبي عبد الرحمن[2] عن شكل القرآن في المصحف، فقال: لا بأس به".

قال: وقال ابن وهب[3] حدثني الليث[4] قال: "لا أرى بأسا أن ينقط المصحف بالعربية".

وذكر بسنده إلى أبي يوسف[5] قال: "كان ابن أبي ليلى من أنقط الناس للمصحف".

---

(1) هو خالد بن مهران، أبو المنازل الحذّاء البصري، الإمام الحافظ الثقة، محدث البصرة، روى عن عبد الله ابن شقيق، وأبي العالية، روى عنه الحمَّادان، والثوري وشعبة، مات سنة 141هـ( طبقات علماء الحديث 233/1، والسير 393/6-394، وتهذيب التهذيب 104/3-105).

(2) هو أبو عبد الرحمان، ربيعة بن أبي عبد الرحمان، القرشي التيمي، المشهور بربيعة الرأي، مفتي المدينة وعالمها، روى عن أنس بن مالك، وسعيد بن المسيب، روى عنه يحي بن سعيد الأنصاري، وسليمان التيمي، مات سنة 136هـ (طبقات الفقهاء للشيرازي، ص 65، والسير 319/6-324، والكاشف 393/1).

(3) هو أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم، القرشي بالولاء، المصري المالكي، فقيه مفسر محدث مقرئ، روى عن عدد من العلماء كالليث والسفيانين، وصحب مالكا عشرين سنة، روى عنه سحنون، وابن عبد الحكم، من كتبه: الجامع في الحديث، مات سنة:197هـ (ترتيب المدارك 228/3، والديباج المذهب 412/1-417، وشجرة النور ص:58-59).

(4) في ح ، هـ: "أبو الليث"، وهوخطأ، والصواب ما أثبت من: د ، ز.
**والليث:** هو أبو الحارث الليث بن سعد بن عبد الرحمان، فقيه إمام عالم محدث، روى عن نافع، روى عنه محمد بن عجلان، مات سنة 175هـ( طبقات ابن سعد 524/9، وطبقات الفقهاء للشيرازي، ص 78، وتهذيب التهذيب 412/8-417).

(5) هو يعقوب بن إبراهيم القاضي الأنصاري، أبو يوسف، الإمام الفقيه العلامة، أخذ الفقه عن أبي حنيفة، وهو المقدّم من أصحابه، سمع من عطاء بن السائب وطبقته، حدث عنه يحي بن معين، =

وبسنده إلى خلف بن هشام البَزَّار قال: "كنت أحضر بين يدي الكسائي، وهو يقرأ على الناس، وينقطون مصاحفهم بقراءته عليهم"[1] انتهى.

فقد تحصَّل من هذا أن في نقط المصحف ثلاثة أقوال: الكراهة، والإباحة، والتفصيل بين الأمهات الكُمَّل وبين الصغار والألواح، وهو قول مالك.

**الثاني**: هذه الأقوال جارية أيضا في رسم الخموس والعشور، ورسم أسماء السور، وما فيها من عدد الآي.

**وقد عزى في المحكم** هذه الأقوال أيضا بأسانيدها إلى أربابها، ولكن أذكر بعضها لما اشتملت عليه من الفوائد زيادة على محصول الأقوال الثلاثة.

فمن ذلك "أنه ذكر بسنده إلى قتادة قال: "بدَءُوا فنَقَطُوا، ثم خَمَّسُوا، ثم عَشَّروا".

**قال أبو عمرو:** وهذا يدل على أن الصحابة والتابعين رضي الله عنهم هم المبتدئون بالنقط، ورسم الخموس والعشور، لأن حكاية قتادة لا تكون إلا عنهم، إذ هو من التابعين، وقوله: "**بدءوا**... " إلخ، دليل على أن ذلك كان على اتفاق جماعتهم، وما اتفقوا عليه أو أكثرهم فلا شكوك في صحته، ولا حرج في استعماله.

---

=

وأحمد بن حنبل، مات سنة 182هـ ينظر: ( الجواهر المضية في طبقات الحنفية 611/3-613، وطبقات الفقهاء للشيرازي، ص 134، والعبر 219/1-220).

[1] المحكم ص12-13.

وبسنده إلى يحي بن أبي كثير[1] قال: "كان القرآن مجرَّدا في[2] المصاحف فأول ما أحدثوا فيه النقط على الباء[3] والتاء وقالوا: لا بأس به هو نور له، ثم أحدثوا فيه نُقَطا عند منتهى الآي، ثم أحدثوا الفواتح والخواتم"[4]".

"وبسنده إلى عبد الله بن عبد الحكم قال: سمعت مالكا وسئل عن العشور التي تكون في المصحف بالحمرة وغيرها من الألوان، فكره ذلك، وقال: "تعشير المصحف بالحبر لا بأس به".

وبسنده إلى ابن وهب وابن القاسم[5] قالا: "سمعنا مالكا سُئِل عن المصاحف يكتب فيها خواتم السور، في كل سورة ما فيها من آية، فقال: إني أكره ذلك في أمّهات المصاحف، أن يكتب فيها شيء أو يشكل، فأما ما يتعلم فيه الغلمان من المصاحف فلا أرى بذلك بأسا".

---

(1) هو يحي بن أبي كثير واسم أبيه صالح، الإمام الحافظ، أبو نصر الطائي، روى عن أبي أمامة الباهلي، وأنس بن مالك وغيرهما، روى عنه ابنه عبد الله، ومعمر والأوزاعي، مات سنة 129هـ (تهذيب الكمال 31/504-510، والكاشف 2/373-374، والسير 6/272-275).

(2) في ح ، هـ: "من"، والمثبت من د.

(3) في المحكم: "الياء".

(4) المحكم ص2-3.

(5) هو عبد الرحمان بن القاسم، أبو عبد الله، العتقي المصري، الحافظ الحجة الفقيه، أثبت الناس في مالك، روى عنه وعن الليث، روى عنه أصبغ وسحنون وغيرهما، مات سنة: 191هـ(تذكرة الحفاظ للقيسراني 1/356، والديباج المذهب 1/465-468، وشجرة النور ص:58).

**قال عبد الله بن عبد الحكم**: "أخرج إلينا مالك مصحفا محلًّى بالفضة، ورأينا خواتمه من حِبْرٍ على عمل[1] السلسلة في طول السطر. قال له: ورأيته مَعْجُومَ الآي بالحبر، وذكر أنه لجدِّه[2] وأنه كتبه إذ كتب عثمان المصاحف"[3] انتهى.

وقال في ذيل المقنع: "الناس في جميع أمصار المسلمين من لدن التابعين إلى وقتنا هذا، على الترخُّص في ذلك يعني شكل المصاحف ونقطها في الأمهات وغيرها، ولا يرون بأسا برسم فواتح السور، وعدد آياتها والخموس والعشور في مواضعها، والخطأ مرتفع عن إجماعهم"[4] انتهى.

**الثالث**: أقول: لا تخفى المعارضة بين حكاية هذا الإجماع، وبين ما تقدم في المقنع، أنه لا مخالف لمالك من علماء الأمة في التفصيل المتقدم في الأمهات وغيرها، وبين حكاية الأقوال الثلاثة، وقد يتبادر دفعها بصرف الجواز إلى اللون المخالف للسواد، والنهي إلى النقط بلون السواد حسبما دلّ على ذلك قوله في المحكم: "فأما نقط المصاحف بالسواد من الحبر وغيره، فلا أستجيزه، بل أنهى عنه وأكرهه، اقتداء بمن ابتدأ النقط من السلف، وإتّباعا له في استعماله لذلك صبغا يخالف لون المداد، إذا كان لا يحدث في المرسوم تغيّرا ولا تخليطا، والسواد يحدث ذلك، ألا ترى أنه ربما زيد في النقطة، فتوهّمت لأجل السواد الذي به

---

[1] في د: محمل.

[2] في د: "بحبره".

[3] المحكم ص15-17.

[4] كتاب النقط بذيل المقنع ص125.

ترسم الحروف حرفا من الكلمة، فتزيد في تلاوتها لذلك، ولأجل هذا وردت الكراهة ممن تقدم من الصحابة وغيرهم في نقط المصاحف"[1] انتهى.

ودفع المعارضة بما ذكر غير قوي.

وبيان ذلك أن الأقوال الثلاثة إنما عُزيت لأربابها مطلقة غير مقيدة بسواد ولا غيره، كما أشار إليه الشارح ابن آجَطّا[2]، ولو قُيِّدت بما ذكر لم تتوارد على محل واحد، فلم تكن خلافا، فلم يحسن القول بالتفصيل، لأنه حينئذ إما أن يكون بمعنى الجواز بالسواد في غير الكمّل، والكراهة به فيها، فيعارض الخلاف المتقدم حكاية الإجماع على موافقة قول مالك، وإما أن يكون بمعنى الجواز بغير السواد في غير الكُمَّل، والكراهة بغير السواد في الكمّل فيعارضه حكاية الإجماع على الترخص مطلقا، ويخالفه تجويز مالك رسم العشور بالحبر الذي هو أحد ألوان السواد دون غيره من الحمرة وغيرها، حسبما تقدم، والله أعلم.

**الرابع**: اعلم أن هذه النقول المتقدمة أكثرها مجمل، لم يبيَّن فيها ما المراد بالنقط، هل هو نقط الإعجام الدال على ذات الحرف، أو نقط الإعراب ونحوه الدال على عارض الحرف، من فتح وضم وكسر وسكون وشدّ ومدّ ونحو ذلك؟ وكذا التعبير بالشكل أيضا لأنه يطلق بالاشتراك على المعنيين كالنقط، وإن كان مقتضى قول الشاطبي: "ما فيه شكل ولا نقط فيحتجرا"[3] خلاف ذلك؟.

---

(1) المحكم ص19.

(2) التبيان لابن آجطّا ق/214-أ.

(3) عقيلة أتراب القصائد ص123.

***قال في المحكم***: "والشكل المُدوَّر يسمى نقطا، لأنه على صورة الإعجام الذي هو نقط بالسواد.

قال: والشكل أصله التقييد والضبط تقول شكلتُ الكتاب شكلاً، أي قيَّدتُه وضبطتُه"[1] انتهى.

وفي القاموس: "شَكَلَ الكتابَ أَعْجَمَهُ كأشكله، كأنه أزال عنه الإشكال"[2] انتهى.

وقد تكرر في المحكم التعبير عن الإعجام بالنقط، وعن الدال عن العوارض بالشكل[3].

والظاهر حمل تلك النقول على المعنيين حذرا من الترجيح بلا مُرجّح، نعم وقد وقع في الرواية المتقدمة عن يحي بن أبي كثير "أن أوّل ما أحدثوا النقط على الباء والتاء"، وهذا صريح في المعنى الأول، وفي أنه أحدث قبل الآخر، ووقع في رواية ابن وهب المتقدمة عن الليث، التعبيرُ بنقط المصحف بالعربية، وهذا صريح في المعنى الثاني.

***الخامس***: أقول لم أجد نصا في تعيين أول من نقط في المصاحف نقط الإعجام.

وقال الجعبري في خاتمة الجميلة: "الظاهر أن مبتدعه واضع الشكل"[4] انتهى.

---

(1) المحكم ص22.

(2) القاموس المحيط 413/3.

(3) ينظر مثلا: المحكم، ص 2، 3، 7، 8، 23.

(4) الجميلة في نسخة المكتبة الأزهرية ق/154-أ، ولم أجد هذا النقل في النسخة التي اعتمدتها في النقل =

ويظهر لي والله أعلم أنهم لم يتعرضوا له، لأنه كان موجودا في نفسه حسبما تقدم عند قول الناظم: "***وبعد فاعلم أن أصل الرسم***"، البيت. وإنما المُحْدَث وضعُه في المصاحف، بخلاف النقط الدال على عوارض الحروف، فإنه لم يكن موجودا بالكلية، ولذا احتاجوا في المصاحف العثمانية إلى زيادة بعض الحروف دلالة[1] على بعض الحركات كما يأتي بيانه.

***السادس***: اختلف في أول من أحدث هذا النقط، أعني الإعراب:

ففي المحكم بسنده: "أن معاوية رحمه الله كتب إلى زياد يطلب عبيد الله ابنه، فلما قدم كلَّمه ابنه، فوجده يَلْحَن، فردَّه إلى زياد، وكتب إليه كتابا يلومه فيه، ويقول: "أمثل عبيد الله يُضيِّع، فبعث زياد إلى أبي الأسود[2] فقال: يا أبا الأسود إنَّ هذه الحمرة[3] قد كثرت، وأفسدت من ألسن العرب، فلو وضعت شيئا يصلح به الناس كلامهم، ويعرفون به كتاب الله، فأبى ذلك أبو الأسود، وكره إجابة زياد إلى ما سأل، فوجَّه زياد رجلا فقال له: اقعد في طريق أبي الأسود، فإذا مرَّ بك فاقرأ شيئا من القرآن، وتعمّد اللحن فيه، ففعل ذلك، فلما

---

=

وهي نسخة مكتبة الحرم المكي.

[1] في ح، هـ "دالة"، والمثبت من د ، ز.

[2] هو ظالم بن عمرو بن ظالم، أبو الأسود الدؤلي البصري، العلامة الفاضل، من سادات التابعين، أول من أسس النحو، ونقط المصحف، روى عن عمر وعلي وابن عباس، أخذ عنه ميمون الأقرن وغيره، مات سنة 69هـ(إنباه الرواة 48/1-58، ونزهة الألبا، ص 18-23، وبغية الوعاة 22/2-23).

[3] في ز:" الحمر"، وفي المحكم:" الحمراء".

مرّ به أبو الأسود رفع الرجل صوته فقال: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ][1] مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهِۦ﴾ [التوبة: 3]، فاستعظم ذلك أبو الأسود وقال: عزَّ وجهُ اللهِ أن يبرأ من رسوله، ثم رجع من فوره إلى زياد، فقال: يا هذا قد أجبتك إلى ما سألت، ورأيت أن أبدأ بإعراب القرآن، فابعث إلي ثلاثين رجلا، فأحضرهم زياد، فاختار منهم أبو الأسود عشرة، ثم لم يزل يختار منهم حتى اختار رجلا من عبد القيس، فقال: "خذ المصحف وصبغا يخالف لون المداد، فإذا فتحت شفتيَّ فأنقط واحدة فوق الحرف، وإذا ضممتها فاجعل النقطة إلى جانب الحرف، وإذا كسرتهما فاجعل النقطة في أسفله، فإذا أتبعت شيئا من هذه الحركات غنة فأنقط نقطتين، فابتدأ بالمصحف حتى أتى على آخره، ثم وضع المختصر المنسوب إليه بعد ذلك.

وذكر بسنده إلى محمد بن بشر وهارون بن موسى: "أن أول من نقط المصحف يحي بن يعمر"[2].

وبسنده إلى أبي عمرو يعني ابن العلاء[3]: "أن نصر بن ..........................

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من هـ، من قوله:" ترخص في نقطها....بريء".

(2) هو يحي بن يَعْمُر، أبو سليمان العدواني البصري، تابعي جليل، فقيه علامة مقرئ، عرض على ابن عمر وأبي الأسود الدؤلي، وأخذ عنه النحو، عرض عليه أبو عمرو بن العلاء، من نقاط المصحف، مات قبل سنة 90هـ، وقيل غير ذلك.(غاية النهاية 381/2، وإنباه الرواة 24/4-27، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزا بادي، ص317).

(3) هو أبو عمرو زبان بن العلاء المازني، مقرئ أهل البصرة من السبعة، قرأ على يحي بن يعمر، ونصر بن عاصم، أخذ عنه القراءة والحديث والآداب: الأصمعي ويعلى بن عبيد، مات سنة:154هـ ينظر: (معرفة القراء 83/1-87، وغاية النهاية 288/1-292، ونزهة الألبا، ص 30-35).

.......................................... عاصم[1] أول من نقط المصاحف وعشّرها وخمّسها".

قال أبو عمرو الداني: "ويحتمل أن يكون يحي ونصر أول من نقطاها للناس بالبصرة، وأخذا ذلك عن أبي الأسود، إذ كان السابق إلى ذلك، والمبتدئ به، وهو الذي جعل الحركات والتنوين لا غير".

قال: "وقال أبو حاتم سهل بن محمد[2]: أصل النقط لعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي معلِّم أبي عمرو بن العلاء".

**قال أبو حاتم**: "والنقط لأهل البصرة أخذه الناس كلهم عنهم، حتى أهل المدينة، وكانوا ينقطون على غير هذا النقط، فتركوه، ونقطوا نقط أهل البصرة".

**قال أبو عمرو**: "وهذا الذي قاله أبو حاتم من أخذ أهل المدينة النقط عن أهل البصرة صحيح"[3]".

ثم وجَّهه بما يوافق عليه فيه[4].

---

(1) هو نصر بن عاصم الليثي البصري، تابعي جليل، كان فقيها عالما بالعربية والنحو، عرض القرآن على أبي الأسود، روى عنه الحروف مالك بن دينار، مات سنة 89هـ( غاية النهاية 336/2، وإنباة الرواة 343/3-344، وبغية الوعاة 313/2-314).

(2) هو أبو حاتم السجستاني، سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد، إمام البصرة في النحو والقراءة واللغة والعروض، قرأ على يعقوب الحضرمي، وأيوب المتوكل، روى عنه القراءة محمد بن سليمان المعروف بالزردقي، من تصانيفه: اختلاف المصاحف، مات سنة:255هـ (إنباه الرواة 58/2-64، وغاية النهاية 320/1-321، وبغية الوعاة 606/1-607).

(3) المحكم ص3-7.

(4) **قلت**: للاستزادة في معرفة بداية النقط ومن وضعه وتطوره انظر ما كتبه أخونا الدكتور **أحمد شرشال** بقسم الدراسة من كتاب **أصول الضبط** لأبي داود ط/ دار ابن الحفصي، ففيها زيادة مهمة ليست في طبعة مجمع المدينة.

**السابع: قال في المحكم**: "وطوائف من أهل الكوفة قد يُدخِلون الحروف الشواذ في المصاحف، وينقطونها بالخضرة، وربما جعلوا الخضرة للقراءة المشهورة الصحيحة، وجعلوا الحمرة للقراءة الشاذة المتروكة، وذلك تخليط، وتغيير، وقد كره[1] ذلك جماعة من [العلماء][2].

ثم ذكر بسنده إلى أحمد بن جبير الأنطاكي[3]، قال: إياك والخضرة التي تكون في المصاحف فإنه يكون فيها لحن وخلاف للتأويل، وحروف لم يقرأ بها أحد.

**ثم قال أبو عمرو**: "وأكره من ذلك وأقبح ما استعمله ناس من القراء، وجهلة من النقاط من جمع قراءات شتى وحروف مختلفة في مصحف واحد، وجعلهم لكل قراءة وحرف لونا من الألوان المخالفة للسواد كالحمرة والصفرة والخضرة واللاَّزَوَرْد، وتنبيههم على ذلك في أول المصحف، لكي تعرف القراءات، وتميّز الحروف، إذ ذلك من أعظم التخليط، وأشدّ في التغيير للمرسوم"[4].

ثم استدل لذلك بما يوقف عليه في المحكم تركته لطوله[5].

---

(1) في هـ: "وقد ذكر".

(2) ما بين معقوفين ساقط من د.

(3) هو أحمد بن جبير بن محمد، أبو جعفر الأنطاكي، كان من كبار القراء، أخذ القراءة عن الكسائي وإسحاق المسيبي، قرأ عليه عبد الله بن صدقة، ومحمد بن العباس بن شعبة، مات سنة:258 هـ (معرفة القراء1/170-171، وغاية النهاية 1/42-43).

(4) المحكم ص20

(5) انظر المحكم ص20-22.

**قال**: "على أن ابن المنادي[1] قد أشار إلى إجازة ذلك" ونقل كلامه[2].

**الثامن**: بحث الشارح في قول الناظم: "**فمُنِع النَّقْط للالتِباسِ**" بما حاصله: "أن ظاهر كلامه أن مالكا إنما منع النقط خيفة الالتباس، وليس في السؤال والجواب ما يدل على هذا، وإنما فيه ما تقدم أنه منع منه حذرا من الإحداث، وأن يفعل ما فعلوا، ويقف حيث وقفوا، قال: وقد سألت الناظم رحمه الله تعالى عن هذا، وذكرتُ له البحث فقال لي: هو كما قلتَ.

وقولي: "**للالتِبَاسِ**"، ليس هو تعليل لمالك، ولا من كلامه، وإنما ذلك لي تبرعت به، وأخذته من كلام الحافظ في المحكم، حيث لم يستجز نقط المصاحف بالسواد من الحِبر وغيره، ونهى عنه، لأن السواد يُحدِث فيه تخليطا"[3].

وساق الكلام المتقدم في التنبيه الثالث[4].

**قال الشارح**: "وظاهر قول أبي عمرو هذا أنهم إنما كرهوا نقط المصاحف لأجل اللبس، وفيه نظر، لأن جميع من نقل عنه كراهة نقط المصحف، لم

---

(1) هو أبو الحسين أحمد بن جعفر بن محمد، البغدادي المعروف بابن المنادي، إمام مشهور حافظ ثقة متقن محقق، قرأ على الحسن بن العباس، قرأ عليه أبو الحسن بن بلال، من كتبه: إختلاف العدد، مات سنة:336هـ( معرفة القراء229/1، وغاية النهاية 44/1، وطبقات الحنابلة 5/3-11).

(2) المحكم ص21-22.

(3) التبيان لابن آجطّا، ق/214-أ.

(4) التبيان لابن آجطا، ق/ 213-ب،214-أ.

ينقل عنه تقييد ذلك بالسواد، بل كرهوه صونا لما فيه من المخالفة، ولعل أبا [عمرو][1] تأوّل ذلك عليهم لما بلغه، أو علمه لما[2] صح عنده"[3] انتهى.

**قلت**: ولولا جواب الناظم المذكور لأمكن أن تكون اللام بمعنى عند متعلقة بملجأ، ويكون تقدير الكلام: والأمهات ملجأ للناس عند الالتباس فمنع النقط، أو يكون قوله للالتباس: خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: والمنع للالتباس، ويحسن هذان الوجهان على ضبط "مُنِع" بصيغة المجهول، والمعنى على هذا أن الناظم حمل في توجيه المنع من الإحداث سببين:

**أحدهما**: للإمام، وهو المحافظة على الإتباع.

و**الثاني**: لنفسه، أخذه من كلام أبي عمرو، وهو كون الأمهات حصنا للناس، فحوفظ على درء مفسدة الالتباس [عند معارضته بجلب مصلحة البيان، لأن النقط كما يوجب البيان يوجب الالتباس][4].

ودعوى [أن][5] البيان فيه أظهر، وأكثر من الالتباس، كما هو مشاهد يعارض بأنه التباس متسبب فيه بإحداث، فقوي اعتباره.

**التاسع**: "**مالك**" الذي حض على الاتباع لفعل الصحابة، هو إمام دار الهجرة، الجامع دون غيره من الأئمة بين علمي الحديث والنظر، المُعنَي ـ في قول أكثر

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من ح، والمثبت من هـ، د، ز.

(2) في هـ: "بما".

(3) التبيان لابن آجطّا ق/214-أ.

(4) ما بين المعقوفين سقط من د.

(5) ما بين المعقوفين سقط من هـ.

العلماء ـ بقوله ﷺ: «**يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل**[1] **ولا يجدون عالما أعلم من عالم المدينة**»[2].

وهو رضي الله عنه: **مالك بن أنس بن مالك** بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث ابن غَيْمَان بمعجمة مفتوحة، فمثناة تحتية ساكنة، ابن خُثَيْل بمعجمة مضمومة فمثلثة مصغرة، ابن عمرو بن الحارث، وهو ذو أصبح، الأصبحي، صريح النسب.

**كنيته**: أبو عبد الله، ومالك جدّه من كبار التابعين، وأبو عامر من الصحابة، شهد مع النبي ﷺ المغازي كلها خلا بدرًا.

ولد مالك رحمه الله سنة ثلاث وتسعين من الهجرة، وأذن له شيوخه في الفتوى، وهو ابن سبع عشرة سنة، وتوفي سنة تسع وسبعين ومائة[3].

**العاشر**: ظاهر النظم أن الإمام لم يصرح بالحظ على الإتباع، وترك الابتداع، وهو الذي في المحكم[4].

---

(1) في هـ، د: "في طلب العلم".

(2) رواه الحاكم وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي، 1/157-158،رقم (307)، (308)، والترمذي وحسَّنه، كتاب العلم، باب ما جاء في عالم المدينة، 5/46، رقم (2680)، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب المناسك 4/263، رقم (4277)، والحميدي في مسنده، 2/283، رقم (1181)، وأحمد في المسند، 2 / 99-100، رقم (7967). وابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل 1/11-12، والخطيب في تاريخ بغداد 3/241، 7/405-406. وذكره الذهبي في السير وقال: "هذا حديث نظيف الإسناد غريب المتن". السير 7/388.

(3) ينظر في ترجمته: الديباج المذهب، 1/82-135، وسير أعلام النبلاء، 7/382-437، وتذكرة الحفاظ للقيسراني، 1/207، وشجرة النور الزكية، ص 52-55.

(4) المحكم، ص 11.

وقال في عمدة البيان ما نصه:

ومالـــكُ بـــنُ أنـــسٍ إذ سُـــئلا    في كَتْبِ ما أحدث مع ما أصّلا
أجـــاب بـــالمنع وتـــرك الإحـــداث    في الأمهات غير صحف الأحداث
ومـــا أتى مختلـــف القـــراءة    أمـــر بالإتبـــاع للصـــحابة
فيـــه وقـــال: كـــن أخي متبعـــا    لفعلهـــم ولا تكـــن مبتـــدعا[1]

**الإعراب**: "**الإتْبَاعِ**" مصدر: أَتْبَعَ المهموز بمعنى: تبع الثلاثي، ولام "**لِفِعْلِهِم**" مقوية لضعف العامل، وهو "إتباع" بالاسمية عن العمل في المفعول، وهو فعل، و"**تَرْكِ**" عطف على "الإتباع". و"**الابتِدَاعِ**"[2]: الاختراع، وإحداث ما لم يكن في الشريعة، مما يشبه أن يكون منها، و"**إذْ**" لتعليل نسبة هذا الكلام لـ "**مَالِكٌ**" حيث لم يقله صريحا، وهي إما حرف، وإما ظرف، فتتعلق بما في قوة الكلام من معنى العزو، وفاعل "**مَنَعَ**" ضمير "مالك"، والجملة في محل خفض بإضافة "**إذْ**" إليها إن كانت ظرفية، و"**مِنْ**" متعلقة بـ"**مَنَعَ**" ومجرورها المصدر المنسبك من "**أَنْ**" والفعل، وألف "**يُحْدِثَا**" للإطلاق كألف "**أُحدِثَا**". و"**فِي الأُمَّهَاتِ**" متعلق بـ"يحدث"، و"**الأُمَّهَاتِ**" جمع: أُمَّهَة، والأكثر في غير ذوي العلم أمَّات دون هاء، و"مَا" موصول اسمي واقع على المصاحف المحدثة في زمن السائل، و"**وَإِنَّمَا**" حصر، وفاعل "**رَأَى**" ضمير "**مَالِكٌ**"، ومفعوله لـ"**النَّقْطَ**" على حذف [مضاف][3]، أي رأى جوازه، وهو بمعنى الرأي، و"**لِصِّبْيَانِ**" و"**فِي الصُّحْفِ**" و"**لِلْبَيَانِ**" متعلقات

[1] عمدة البيان، ضمن كتاب قراءة نافع لحميتو 2/395-396.
[2] في د: "والاتباع".
[3] ما بين المعقوفين ساقط من د.

"**رَأَى**"، و"**الأُمَّهَاتُ مَلْجَأٌ**"، أي: مفزعا جملة اسمية، و"**لِلنَّاسِ**" متعلق بـ "**مَلْجَأٌ**"، أو صفة له، وفاء "**فَمُنِعَ**" سببية، و"**لِلاِلْتِبَاسِ**" متعلق بـ"**مُنِعَ**".

قَالَ :

21- وَوَضَعَ ٱلنَّاسُ عَلَيْهِ كُتُبَا كُلٌّ يُبِينُ عَنْهُ كَيْفَ كُتِبَا

أخبر أن الناس، أي العلماء، وضعوا، أي أنشئوا واخترعوا كتبا تكلموا فيها على المرسوم الذي جعله عثمان في المصاحف أصلا يُتَّبع، كل واحد من أولئك الناس، أو من تلك الكتب يُبِينُ أي ينبئ ويخبر عنه كيف كتب، من نقص أو زيادة أو بدل ونحو ذلك، إلا أن بعض ذلك تلقوه[1] عن المصاحف العثمانية كما تقدم، وبعضه من مصاحف الأمصار المظنون بكل واحد منها متابعة مصحف مصره، كما تقدم أيضا.

**الإعراب**: "**كُلٌّ يُبِينُ**" جملة كبرى حال "**النَّاسُ**"، أو صفة "**كُتُبَا**"، أو مستأنفة، ورابطها على الأولين[2] محذوف، تقديره: كلهم، أو كلها، لكنه حذف فقام التنوين مقامه، وصح إفراد فاعل "يبين" وتذكيره رعيا للفظ "**كُلٌّ**"، و"**كيف**" حال ضمير "**كُتُبَا**"، وجملة "**كُتِبَا**" بدل من ضمير "**عَنْهُ**"، والتقدير: ["**كُلٌّ**"][3] يخبر عن كيفية كتابته، وألف "**كُتُبَا**" في الشطر الأول بدل التنوين، وفي الشطر الثاني للإطلاق، وبين "**كُتُبَا**". و"**كُتِبَا**"الجناس.

---

(1) في هـ: "نقلوه".

(2) في هـ: "الأول"، وفي د: "إلا وليس"، وفي ز:" الأَولى ".

(3) قوله:" كل " ساقط من هـ.

قَالَ :

22- أَجَلُّهَا فَاعلَمْ كِتَابُ الْمُقْنِعِ فَقَدْ أَتَىٰ فِيهِ بِنَصٍّ مُقْنِعِ

أخبر أن أفضلَ تلك الكتب المبيِّنة للرسم، - أي فائدة وصحة[1]-: الكتاب المُسمَّى بـ"**المقنع**"، لأنه أتى فيه بلفظ كاف.

**قال الشارح**: "وسمعت الناظم مرارا يقول: أنهما مقنعان لأبي عمرو رحمه الله، أحدهما أعظم جُرْما من الآخر، وأظن هذا الذي بأيدي الناس هو الكبير، وهو مفيد في الرسم، عليه اعتمد كثير ممن اعتنى بعلم القرآن، وكان يذكر لنا ذلك في مواضع من العقيلة في وقت إقرائه لها[2]، معتذرا للسخاوي، لأنه يقول في أبيات منها: "هذا من زيادة العقيلة على ما في المقنع"، [وهو في المقنع][3] مذكور[4]، وكان يقول: "أنه رآه، وأنه في[5] مقدار أربعين ورقة صغارا"[6]" انتهى كلام الشارح.

---

[1] في بعض النسخ: "واضحة".

[2] في ز:" بها ".

[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ

[4] وقد تعقب السخاوي أبا عمرو الداني كثيرا في كتابه الوسيلة، متهما له مرة بالقول بلا يقين، وواصفا له أخرى بعدم الإطلاع، .... إلى غير ذلك مما قاله فيه، ينظر: الوسيلة: ص: 132، 150، 267، 346-347. والسخاوي على جلالة قدره لا يصل قدر الداني ولا يكاد، وقد نافح ابن آجطا - كما ذكر ابن عاشر - عن الداني، وكذلك الجعبري في الجميلة، لأن الإمام الداني نجم، والمصاحف رسمت وضبطت على ما قاله إمامان، الداني واحد منهما. ولعل السخاوي لم يطلع إلا على المقنع الصغير. ينظر مثلا: الجميلة، ق/131-ب، وغير ذلك كثير.

[5] قوله:" في " زيادة ليست في هـ

[6] التبيان لابن آجطا ق/214-ب.

**قلت**: وقد رأيته كما ذكره الناظم، و"المقنع" من تأليف الحافظ أبي عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد الداني الأموي، المعروف بابن الصيرفي، أصله من رَبَضٍ[1] من أرباض قرطبة[2]، ونسب إلى دانية[3]، بلد من بلاد الأندلس لسكناه بها.

أحد الأئمة الجامعين لعلوم القرآن رواية ورسما، وتفسيرا وإعرابا، وغير ذلك، من المحصِّلين لعلوم الحديث، المتفننين في العلوم، وله تآليف نحو مائة وثلاثين، أكثرها في علوم القرآن.

سمع من أبي الحسن القابسي[4]، وابن أبي زمنين[5]، وخلق كثير.

---

(1) الرَّبَض: النواحي والضواحي. ينظر: لسان العرب، 1559/3.

(2) قرطبة: مدينة عظيمة وسط الأندلس، بها كان ملوك بني أمية، وينتسب إليها كثير من العلماء، فيقال: قرطبي. ينظر: معجم البلدان، 324/4-325.

(3) مدينة ساحلية شرقي الأندلس، من أعمال بلنسية، ينسب إليها كثير من أهل العلم. ينظر: معجم البلدان، 434/2.

(4) هو علي بن محمد بن خلف، أبو الحسن المعافري، يعرف بابن القابسي، القروي المالكي، إمام صالح فقيه حافظ، أخذ القراءة عرضا وسماعا عن أبي الفتح بن بُدْهن، تفقه عليه أبو عمران الفاسي، من كتبه: ملخص الموطأ، مات سنة 403هـ (غاية النهاية 567/1، والسير 94/13-96، وشجرة النور، ص 97).

(5) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي زمنين، المرّيّ القرطبي، الفقيه الحافظ، تفقه على إبراهيم بن مسرَّة، تتلمذ على يديه يحي بن محمد المقامي، المعروف بالقليعي، وروى عنه الداني، له تآليف منها: تفسير القرآن العظيم، مات سنة 399هـ(السير 113/13-114، والديباج المذهب 232/2-233، وشجرة النور، ص 101).

وأخذ عنه جماعة كثيرة منهم: أبو داوود، والمَغَامي[1]، وأبو الحسن بن البياز[2]، وغيرهم.

قال المَغَامي: "وكان مستجاب الدعوة".

ولد سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة، وابتدأ طلب العلم سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، وهو ابن أربع عشرة سنة، وتوجّه إلى المشرق، فحج الفريضة سنة ثمان وتسعين، وأخذ على مشايخه الذين بالمشرق عامين، ثم رجع إلى الأندلس، وتوفي يوم الاثنين منتصف شوال سنة أربع وأربعين وأربعمائة، فحضر جنازته أهل دانية، كبارهم وصغارهم، ورجالهم ونساؤهم، ومشى السلطان ابن مجاهد على رجليه أمام نعشه، وصلي عليه بعد صلاة العصر، فلم يصل إلى قبره إلى قرب الغروب من كثرة الازدحام على نعشه[3].

**تنبيه**: قاعدة الناظم رحمه الله في نقله عن المقنع: أنه ينقل عنه ما ذكره في باب واحد، وفي بابين على وجه لم يتضمن خلافا، فإن تضمنه نقله خلافا،

---

(1) هو محمد بن عيسى بن فرج، أبو عبد الله التجيبي المغامي الطليطلي، إمام مقرئ ضابط، قرأ على الداني ومكي، قرأ عليه أبو بكر بن عياش وغيره، مات سنة 485هـ( الصلة 528/2، ومعرفة القراء 358/1، وغاية النهاية 224/2-225).

(2) هو يحي بن إبراهيم بن أبي زيد، أبو الحسن اللواتي المرسي، المعروف بابن البيّاز، إمام كبير، قرأ على الداني وعبد الرحمان بن الخزرجي، قرأ عليه علي بن أحمد بن الباذش، من كتبه: النبذ النامية في القراءات الثمانية، مات سنة 496هـ(الصلة 633/2-634، وغاية النهاية 364/2، ومعجم المؤلفين 85/4).

(3) ينظر في ترجمته: طبقات المفسرين للداودي، 374/1، والصلة لابن بشكوال، 386/2، وغاية النهاية، 503/1-505.

وإذا قيد بسورة أو مجاور نقله مقيدا، فإن عمم نقله عاما، وإن لم يصرح بالعموم، وكان المقام للعموم عمّم عنه وإلا خصّ، وكثيرا ما يرجح أحد محتملاته بما عند أبي داود في التنزيل، وسنقف على أشياء من هذه القاعدة أثناء النظم.

**الإعراب:** "**أَجَلُّهَا كِتَابُ الْمُقْنِعِ**" جملة صغرى اعترض جزئيها[1] جملة "**اعلَمْ**"، وفاؤها زائدة، وإضافة "**كِتَابُ**" [إلى][2] "**الْمُقْنِعِ**" إضافة عام إلى خاص على حدّ: "بقلة الحمقاء ومسجد الجامع". و"**الْمُقْنِعِ**": عَلَم على الكتاب الذي ألفه أبو عمرو، وفاعل "**أَتَى**" ضميره، وإن لم يتقدم ذكره للعلم به، وتقدم تفسير "النص"، و"**مُقْنِعِ**" صفة "**نَصٍّ**" فلا إيطاء بينه وبين "**الْمُقْنِعِ**" بل الجناس.

قَالَ:

23- وَٱلشَّاطِبِيُّ جَاءَ فِى ٱلْعَقِيلَةْ ... بِهِ وَزَادَ أَحْرُفًا قَلِيلَةْ

أخبر أن الشاطبي نظم في كتابه المسمى: بـ"**عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد**"، مسائل الكتاب المسمى بالمقنع، وزاد عليه كلمات قليلة هي ست[3]، وإلى ذلك الإشارة بقوله فيها:

وهَاكَ نَظْمَ ٱلَّذِى فِى مُقْنِعٍ عَنَ أَبِى ... عَمْرٍو وَفِيهِ[4] زِيَادَاتٌ فَطِبْ عُمُرَا[5]

---

[1] قوله:" جزئيها " ساقط من ح، والمثبت من هـ، ز، وفي د: "جزمها".
[2] ما بين المعقوفين ساقط من هـ، والمثبت من ح ، د ، ز.
[3] قوله: "هي ست" زيادة ليست في د ، ز.
[4] في هـ: "وفيه يقول"، وهو خطأ ظاهر.
[5] العقيلة، ص 124، ضمن إتحاف البررة بالمتون الخمسة في القراءات والرسم والآي.
**قلت:** هو البيت رقم: 45 انظره في العقيلة ط/ دار ابن الحفصي.

**قال ابن خَلِّكان**[1]: "هو قاسم بن فِيرُّه بن أبي القاسم خلف بن أحمد، الرُّعَيْنِيُّ الشَّاطِبِيُّ الضرير المقرئ، يُكْنَى: أبا محمد، صاحب القصيدة التي سماها: "**حرز الأماني ووجه التهاني**".

كان عالما بكتاب الله تعالى قراءة وتفسيرا، وبحديث رسول الله ﷺ، مُبَرَّزاً فيه، وكان إذا قرئ عليه صحيح البخاري ومسلم والموطأ تُصَحَّح النسخ من حفظه، ويملي النكت على المواضع المحتاج إليها، وكان أوحد أهل زمانه في علم النحو واللغة، عارفا[2] بعلم الرؤيا[3].

قرأ القرآن العظيم بالروايات على أبي عبد الله محمد بن علي بن أبي العاص[4] النَّفْزِي[5] المقرئ، وأبي الحسن علي بن هذيل الأندلسي[6]، وسمع

---

(1) هو أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خَلِّكان، الإربلي الشافعي، شمس الدين أبو العباس، فقيه مؤرخ أديب شاعر، تفقه على والده ورحل، قرأ النحو على أبي البقاء بن يعيش، روى عنه المزي وغيره، من تصانيفه: وفيات الأعيان في أنباء الزمان، مات سنة:681هـ( طبقات الشافعية 33/8-34، وطبقات ابن قاضي شهبة2/212-215، والوافي بالوفيات 1/201-207).

(2) في هـ: "عالما".

(3) في هـ: "الروايات".

(4) في هـ: "على أبي محمد عبد الله علي بن العاصي"، وهو خطأ، والصواب ما أثبت.

(5) هو محمد بن علي بن أبي العاص، أبو عبد الله" النفزي الشاطبي" إمام مقرئ مجوّد محقق كامل" قرأ القراءات على ابن غُلام الفَرَس" قرأ عليه أبو القاسم الشاطبي" مات سنة بضع وخمسين وخمسمائة. (معرفة القراء 438/2، وغاية النهاية 204/2).

(6) هو علي بن محمد بن علي بن هذيل، الأستاذ أبو الحسن البلنسي، إمام زاهد ثقة عالم، قرأ الكثير على أبي داوود ولازمه مدة، قرأ عليه أبو القاسم الشاطبي بن فيره، مات سنة 564هـ(معرفة القراء 416/2-418، وغاية النهاية 573/1-574، والسير 226/15).

الحديث من أبي عبد الله بن سعادة[1]، وأبي عبد الله محمد بن عبد الرحيم[2] وغيرهما، وانتفع به خلق كثير.

وكان يجتنب فضول الكلام، ولا ينطق في سائر أوقاته إلا بما تدعوا إليه الضرورة، ولا يجلس للإقراء إلا على طهارة وهيئة حسنة وتَخَشُّع.

وكانت ولادته في آخر سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة، ودخل مصر سنة اثنين وسبعين[3] وخمسمائة، وكان يقول عند دخوله إليها: "إنه يحفظ وِقْر بعير في العلوم".

وتوفي يوم الأحد بعد صلاة العصر الثامن والعشرين[4] من جمادى الأخيرة من سنة تسعين وخمسمائة، ودفن بالقرافة الصغرى في تربة القاضي الفاضل.

و"**فِيْرُّه**": بكسر الفاء، وسكون الياء المثناة من تحت، وتشديد الراء وضمها، وهو بلغة الرَّطانة[5] من أعاجم الأندلس، ومعناه بالعربي: الحديد.

---

(1) هو أبو عبد الله محمد بن يوسف بن سعادة المرسي، الإمام العلامة المحدث الفقيه، لازم أبا علي الصدفي، وتفقه على أبي محمد بن جعفر، سمع منه أبو الحسن بن هذيل، من تآليفه: شجرة الوهم المترقّية إلى ذروة الفهم، مات سنة 566هـ( بغية الملتمس، ص 142-143، والتكملة لكتاب الصلة 35/2-36، والسير 226/15-227).

(2) لم أجد له ترجمة.

(3) في د: "وتسعين".

(4) في هـ: "من العشرين".

(5) في وفيات الأعيان: "اللطيني".

و"**الرُّعَيْنِي**": نسبة إلى ذي رُعَيْن، وهو أحد أقيال[1] اليمن، نسب إليه خلق كثير.

و**الشاطبي**: نسبة إلى شاطبة، مدينة كبيرة خرج منها جماعة من العلماء، استولى عليها الفِرنج في العشر الأخير من رمضان سنة خمس وأربعين وستمائة[2].

وقيل اسم الشيخ المذكور: أبو القاسم، وكنيته هي[3] اسمه، لكن وجدت في إجازات[4] أشياخه: أبو محمد القاسم كما ذكرت أول الترجمة"[5] انتهى.

**الإعراب**: واضح.

قَالَ:

24- وَذَكَــرَ ٱلشَّــيخُ أَبُــو دَاوُدَا رَسْــمًا بِــ"تَنزِيــلٍ" لَــهُ مَزِيــدَا

أخبر أن الشيخ أبا داود سليمانَ بن نجاح ألَّف الكتاب المُسمَّى بـ:"**التنزيل**"، وذكر فيه رسما، أي رسم [كلم من][6] المصحف[7] ذات زيادة على

(1) في د: "إحدى قبائل"، وأقيال جمع: قَيْل، وهو الملك، أي:أحد ملوكها. ينظر: لسان العرب، 3798/5.

(2) وهي مدينة شرقي الأندلس، وشرقي قرطبة، ينسب إليها كثير من أهل العلم. ينظر: معجم البلدان، 310-309/3.

(3) في ح: "هو"، والمثبت من هـ، د ، ز.

(4) في ح: "إجازة"، والمثبت من هـ، د.

(5) وفيات الأعيان 71/4-73.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(7) في ز :" المصاحف ".

ما في المقنع والعقيلة، بمعنى أن الجملة التي اشتمل عليها أكثر من الجملة التي قد اشتمل عليها المقنع والعقيلة، وإن كان كلٌّ قد انفرد عن الآخر بحروف.

**قال أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بَشْكَوال**[1] في **كتاب الصِّلَة**: "سليمان بن أبي القاسم نجاح: مولى أمير المؤمنين هشام المؤيد بالله[2].

سكن دانية وبلنسية[3]، يكنى: أبا داود.

روى عن أبي عمرو عثمان بن سعيد المقرئ وأكثر عنه، وهو أثبت الناس فيه، وعن أبي عُمر بن عبد البر[4]، وعن أبي الوليد الباجي[5]، وذكر شيوخا غير هؤلاء.

---

(1) هو أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال بن يوسف، الخزرجي الأنصاري القرطبي الأندلسي، من كتبه: الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم، ومعرفة العلماء الأفاضل، مات سنة:578هـ ينظر: ( التكملة لكتاب الصلة 248/1-250، والديباج المذهب 353/1-354، وشجرة النور، ص 154-155).

(2) هو أبو الوليد هشام المؤيد بالله بن المستنصر صاحب الأندلس، بويع صبيا عمره تسع سنين، فقام بتشييد الدولة الحاجب المنصور محمد بن أبي عامر، حاصرته البربر وقتلته سنة 403هـ(بغية الملتمس، ص 21، ونفح الطيب 308/1، والسير 69/13-75).

(3) **بلنسية:** مدينة ساحلية شرق الأندلس، تمتاز بخصوبة أراضيها.(معجم البلدان 490/1).

(4) هو أبو عُمَر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري، الإمام الحافظ الفقيه المحدث، تفقه على ابن الفرضي وجماعة، تتلمذ على يديه خلق كثير منهم: أبو على الغساني، من كتبه: الإستذكار، مات سنة 463هـ( الصلة 640/2-642، والديباج المذهب 367/2-370، وشجرة النور، ص 119).

(5) هو سليمان بن خلف، التجيبي القرطبي الباجي المالكي، فقيه أصولي محدث، روى عن أبي محمد مكي ابن أبي طالب القيسي، أخذ عنه أبو عمر بن عبد البرّ، من كتبه: الحدود في الأصول، مات سنة 474هـ(الصلة 197/1-199، وبغية الملتمس، ص 302-303، والديباج المذهب 377/1-385).

وكان من جِلّة المقرئين وعلمائهم، عالما بالقراءات ورواياتها، حسن الضبط لها، دينا فاضلا ثقة.

له تواليف كثيرة في معاني القرآن العظيم وغيره.

وكان حسن الخط جيد الضبط، روى الناس عنه كثيرا.

توفي يوم الأربعاء بعد صلاة الظهر، ودفن يوم الخميس لصلاة العصر بمدينة بلنسية، واحتفل الناس بجنازته، وتزاحموا على نعشه، وذلك في رمضان لست عشرة ليلة خلت منه سنة ست وتسعين وأربعمائة، وكان مولده سنة ثلاث عشرة وأربعمائة، فعمره ثلاث وثمانون سنة"[1] انتهى.

ومن أشهر كتبه: "**التنزيل**"، وهو مشتمل على جميع القرآن، وأما مختصره، فيقتصر فيه على رأس الآية، ويقول إلى كذا، ثم يتكلم على ما يتعلق بذلك المحل من الرسم.

ومن كتبه: "**التبيين**"، وهو الذي يشير إليه في التنزيل بـ"**الكتاب الكبير**"، نقل اللبيب عنه في مواضع من شرحه على العقيلة.

وأخبرني الشيخ الفقيه الخطيب أبو عبد الله محمد بن قاسم القصَّار: أن كتاب "التبيين" لم يدخل هذه العُدْوَة[2]، ولم أتحقق أن اختصار التنزيل من صنعه.

وله كتب جمَّة ذكر بعض الشيوخ[3] منها عدّة.

---

(1) الصلة لابن بشكوال 200/1.

(2) يقصد فاس والمغرب.

(3) في هـ: "الشروح"، وفي ز:" الشراح ".

**تنبيه**: قاعدة الناظم في نقله عن أبي داود بالاستقراء من تصرفاته، أنه إذا ذكر قاعدة ذات وجه، ثم أعاد [بعض][1] أفراد تلك القاعدة على وجه مخالف، فإن محمله عنده على الاستثناء من تلك القاعدة.

وإذا ذكر قاعدة ذات وجهين، ثم أعاد فردا من أفرادها مقتصرا على أحدهما، فمحمل الاقتصار عنده على الترجيح للمذكور، والاكتفاء عن الآخر بما قدَّم في القاعدة.

وإذا ذكر لفظا بحكم وعمَّم فيه كقوله: "كيف[2] أتى"، أو "حيث جاء"، فهو عام لجميع بقية أفراده، سواء فيها ما تقدم ذلك المحل، أو ما تأخر عنه.

وإذا ذكر لفظا بحكم، ولم يصحبه دليل اختصاص عمَّ ما بعده لا ما قبله، حسبما تقتضيه عبارة التنزيل في مواضع من الاكتفاء بالسابق عن اللاحق، وسواء أشار في الألفاظ التي بعد المذكور إلى الإحالة عليه أم لا.

والإحالة أن يقول مثلا: "رسم هذه الآية، أو ما بقي من رسمها مذكور أو تقدم".

وإذا صاحب المذكور دليل اختصاص، كاقتران بمجاور سابق، أو لاحق تخصص به، ما لم تعارضه قرينة تعميم، فيعمم في غيره.

والأمثلة مخرجة عن المقصود، ولكن ستقف أثناء النظم على كثير منها مما يوجب مراجعة ما ذكرت في هذه القاعدة، وبالله التوفيق.

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(2) في ح:" حيث"، والمثبت من: هـ، د ، ز.

**الإعراب**: "**أَبُو دَاوُدَا**" بدل من "**الشَّيخُ**"، وباء "بِتَنزِيلٍ" ظرفية متعلقة بـ"**ذَكَرَ**"، و"**لَهُ**" في محل صفة "**تَنزِيلٍ**"، و"**مَزِيدَا**" اسم مصدر صفة "**رَسْمًا**"[1] على حذف مضاف، أي ذا زيادة، أو اسم مفعول.

و**قال الشارح**: "يريد رحمه الله أن الشيخ أبا داود ذكر في تنزيله رسما زائدا على ما في العقيلة، وعلى ما في المقنع، كذا أخبرني ناظمه عفا الله عنه"[2] انتهى.

وهو والله أعلم تفسير معنوي.

قَالَ:

25- فَجِئْتُ فِي ذَاكَ بِهَذَا ٱلرَّجَزِ     لَخَّصْتُ مِنْهُنَّ بِلَفْظٍ مُوجِزِ

26- وَفْقَ قِرَاءَةِ أَبِي رُوَيْمِ     ٱلْمَدَنِيِّ ٱبْنِ أَبِي نُعَيْمِ

27- حسَبَمَا ٱشْتَهَرَ فِي ٱلْبِلَادِ     بِمغْرِبٍ لِحَاضِرٍ وَبَادِ

أخبر أنه أتى في بيان الرسم المتقدم بهذا النظم، وكأن الكلام على القلب، أي جئت في هذا الرجز بذاك الرسم، والخطب سهل، وأنه لخَّص[3] وهذّب من تلك الكتب الثلاثة، ملتبسا بكلام قليل الألفاظ كثير المعاني، الرسمَ الذي يوافق قراءة نافع، لأجل اشتهاره في البلاد.

ومعنى ما ذكر من تلخيصه الرسم الذي يوافق قراءة نافع من الكتب الثلاثة، أن تلك الكتب تعرَّض مؤلفوها لما خالفت فيه المصاحف الرسم

---

[1] في د: "تنزيل رسما".
[2] التبيان لابن آجطّا ق/216-أ.
[3] في هـ، د: "خلص".

القياسي، باعتبار قراءات الأئمة السبعة، وأنه لم يتعرض من ذلك[1] إلا لما خالفته فيه، باعتبار قراءة نافع.

مثال ذلك في نوع الحذف أنَّ نحو: ﴿مَلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: 3] كُتِب في جميع المصاحف بغير ألف، ونافع يقرؤه بغيرها، وسقوط الألف من المصاحف باعتبار قراءته موافق للرسم القياسي، وباعتبار قراءة مثبتها مخالف له، فلم يحتج إلى التنبيه إليه، ويحتاج إلى التنبيه عليه بالنظر إلى القراءة الأخرى.

وقد تختلف المصاحف حذفا وإثباتا كـ: ﴿ٱسْتَاْيْـَٔسَ﴾ [يوسف 110] و﴿وَبِٱلزُّبُرِ﴾[آل عمران: 184]، فإن احتمل المثبت الزيادة باعتبار قراءة نافع كالألف في المثال الأول[2]، نبَّه عليه في باب الزيادة، وإن لم يحتمل كالباء في المثال الثاني[3]، لم ينبِّه عليه لتعين الإثبات للقراءة المخالفة.

ومثاله في نوع الهمز: ﴿نُنسِهَا﴾ [البقرة: 105] كتب بهاء[4] بعد السين، من غير صورة همزة بينهما في جميع المصاحف، ونافع يقرؤه بغير همز، وسقوط الصورة من المصاحف، باعتبار قراءته موافق للرسم القياسي، فلم يحتج إلى

---

(1) في ح:" بذلك "، والمثبت من هـ، د ، ز.

(2) وهي قراءة البزي بخلف عنه بألف من غير همز، ورسم في بعض المصاحف بألف. ينظر: النشر،1/405-406، 2/296، ومختصر التبيين، 3/732.

(3) وهي قراءة ابن عامر بزيادة الباء، ورسم في المصحف الشامي كذلك. ينظر: النشر، 2/245، ومختصر التبيين، 2/385-386.

(4) في د: "بهمزة".

التنبيه عليه، وباعتبار قراءة من أثبت الهمزة[1] مخالف له، إذ قياس الهمزة عند مثبتها تصويرها ألفا، فيحتاج إلى التنبيه على استثنائه.

ومثاله في نوع البدل: ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ [الفاتحة: 5] كتب بالصاد في جميع المصاحف، ونافع يقرؤه بها، وكَتْبُه بها باعتبار قراءته موافق للرسم القياسي، فلم يحتج إلى التنبيه عليه، وباعتبار قراءة السين[2] مخالف له، فيحتاج للتنبيه عليه.

ومثاله في نوع الإثبات ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة1] بألف بعد لام الألف، و﴿ثَمُودَاْ﴾ في هود [آية: 67]، والفرقان [ آية: 38]، والعنكبوت [آية:38]، والنجم [ آية: 50].

كُتب الأول في جميع المصاحف بألف بعد لام الألف، والثاني بألف بعد الدال، ونافع يقرأ الأول بلا النافية، و﴿أُقۡسِمُ﴾ مضارعا.

والثاني منصوبا منوَّنا، وثبوت الألف بعد ﴿لَآ﴾ في الأول، وبعد الدال في الثاني باعتبار قراءته موافق للرسم القياسي، فلم يحتج إلى التنبيه عليه، وباعتبار قراءة ﴿لَأُقۡسِمُ﴾ بلام القسم داخلا على ﴿أُقۡسِمُ﴾[3]، وقراءة ﴿ثَمُودَاْ﴾ غير منصرف[4] مخالف له، فيحتاج للتنبيه له.

---

[1] وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو. انظر: النشر 220/2، والبدور الزاهرة للقاضي، ص47.

[2] وهي قراءة قنبل ورويس. انظر النشر 271/1-272، والبدور الزاهرة، ص17.

[3] وهي قراءة ابن كثير بخلف عن البزي. انظر الإقناع في القراءات السبع، ص 478، والمستنير في القراءات العشر، ص 434.

[4] في ح ، هـ:" منصوب "، والمثبت من د ، ز.

وقد تختلف المصاحف إثباتا وحذفا أيضا، فإن لم يغتفر[1] حذفه، لم يحتج للتنبيه عليه لتعين الحذف لقراءة الحاذف نحو: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَداً﴾ [البقرة: 115].

وأما ما التزم الناظم ذكره في مخالفة المصاحف للرسم القياسي باعتبار قراءة نافع، فلا فرق بين أن تكون مخالفة له باعتبار جميعهم، أو باعتبار قراءة نافع دون قراءة أخرى.

**مثال الأول**: ﴿ٱلرَّحْمَـٰنِ﴾ و﴿ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ في نوع الحذف، و﴿لَأَاْذْبَحَنَّ﴾ في نوع الزيادة و﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ في نوع البدل.

**ومثال الثاني**: ﴿وَمَا يُخَـٰدِعُونَ﴾ و﴿لَا تَاْيْـَٔسُواْ﴾ و﴿بِٱلْغَدَوٰةِ﴾ في الأنعام.

**والرجز**: لغة: ما تقاصرت أجزاؤه من الشِعْر، واسم لأحد الأبحر الخمسة عشر، وهو مركب من "مُسْتَفْعِلُنْ" ست مرات.

وله أربع أعاريض، وخمسة أضرب، العروض الأولى تامة، لها ضربان، ضرب مثلها، كقوله:

دارٌ لسلمى [إذ سُلَيْمى][2] جاره     قَفْرٌ ترى آياتها مثل الزُّبر[3]

**الثاني**: مقطوع كقوله:

القلب منها مستريحٌ سالم     والقلب مني جاهد مجهود[4]

---

[1] في ح ، ه:" يعتبر"، والمثبت من: د ، ز.

[2] ما بين معقوفين ساقط من ه، والمثبت من ح ، د ، ز.

[3] البيت بلا نسبة عند ابن جني في كتابه: "العروض"، ص 74، وابن عبد ربه في العقد الفريد 333/6.

[4] البيت بلا نسبة عند ابن جني في كتاب العروض، ص 75، وابن عبد ربه في العقد 333/6.

العروض الثانية مجزوَّة، ضربها مثلها، كقوله:

قــــد هـــــاج قلـــــبي مـــــنزل　　مـــــن أم عمـــــرو مقفـــــر[1]

**الثالثة**: مشطورة ضربها مثلها كقوله:

ما هاج أشجانا[2] وشجوا قد جشا[3]　　..............................................

**الرابعة**: منهوكة، ضربها مثلها كقوله:

"ياليتني فيها جذع"[4].

وقد وجد في رجز النـاظم أمـورٌ ثلاثـةٌ مخالفـة لمـا ذكـر مـن الأعاريـض والضروب:

**الأول**: القطع[5] في العروض، كالأبيات الستة بعد بيت الافتتاح[6].

و**الثاني**: الإذالة[7] مع القطع وذلك نحو قوله:

"................... وَجَاءَ رَبَّانِيُّونَ　　..........................." البيت[8].

---

(1) البيت من غير نسبة في كتاب العروض، ص 75، وفي العقد 334/6.

(2) في د: "مسجونا".

(3) البيت للعجاج في ديوانه، ص271. وفيه:" أحزانا " بدل :"أشجانا. وتمامه: " من طلل كالأتحمي أنهجا".

(4) البيت لدريد بن الصمة في ديوانه، ص128، وتاج العروس مادة (جذع) 423/20، ولورقة بن نوفل في لسان العرب مادة (جذع) 576/1، وتاج العروس مادة (جذع)423/20.

(5) المقطوع: ما سقط ساكن وتده، وسكن متحركه.( الكافي في العروض والقوافي، ص 100).

(6) انظر ص 351 وما بعدها.

(7) المذال: ما زيد على اعتداله من عند وتده حرف ساكن.( الكافي في العروض والقوافي، ص 100).

(8) انظر ص 568.

**والثالث**: الإذالة دون قطع كقوله:

"وَجَاءَ أَيْضًا عَنْهُمُ فِي ٱلْعَالَمِينَ ................................" البيت[1]

**فأما الأول** فقد أثبته جماعة لعروض الرجز، ومنه:

لأطرقن حصنهم صباحا     وأبركن مبرك النعامه[2]

وقد جاء القطع في مشطوره[3] أيضا ومنه:

يا صاحبي رحلي أقلّا عذلي[4]

**وأما الثاني** فلم يسمع في العروض، بل في الضرب فقط، أنشد ابن السمان[5]:

عوجا[6] عليها عوجة كي تسئلا     عن أهلها إن جُزْتَها بالأطلال[7]

قال القَالُوسِي[8]: "وهذا من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه"[9].

---

(1) انظر ص 539.

(2) لم أجد له تخريجا.

(3) في هـ: "مشروطه".

(4) من شواهد ابن عبد ربه في العقد الفريد 338/6.

(5) لم أجد له ترجمة.

(6) في هـ: "وعوجا".

(7) لم أجد لهذا البيت تخريجا.

(8) هو محمد بن أحمد بن إدريس بن مالك، أبو بكر يعرف بالقالوسي، وقال السيوطي القلاوسي، كان إماما في العربية والعروض شديد التعصب لسيبويه، قرأ على أبي القاسم الحصار الضرير وغيره، ألف في العروض، وله شرح الفصيح، مات سنة:707هـ.(بغية الوعاة220/1، والدرر الكامنة 287/4-288، والمختار المصون 222/1-223 ).

(9) لم أعثر على هذا النص.

**وأما الثالث** فلم يسمع في مشطور الرجز ولا في تامِّه، والخليل[1] يرى الأول من السريع المكشوف، وهو الأولى، لأنه عهد فيه من التغيير ما لم يعهد في الرجز، ويتعين في الثاني أن يكون [من][2] موقوف السريع، ولا مانع[3] من جمع السريع والرجز في الأراجيز المشطورة، وإن كان قليلا، ومنه قول امرأة من جَدِيس:

[لا أحد أذل من جَديسِ أهكذا يفعل بالعروسِ
يرضى بهذا يالقومي حرٌّ][4] أهدى و قد أعطى وسيق المهرُ
لخوضه بحر الردى بنفسهِ خير من أن يفعل ذا بعرسهِ[5]

وإنما الممنوع اجتماعهما في مزدوج واحد، وعلى أن بعض أبياته من السريع، وقد سماه رجزا، يحتمل أن يكون مراده بالرجز معناه اللغوي، وهو ما قصرت أجزاؤه من الشعر كما تقدم، ويحتمل أن يريد به أحد الأبحر الخمسة عشر، اعتبارا بالأكثر، ولا يدفع ذلك[6] وجود غيره فيه لقلّته، بناء على رأي

(1) هو الخليل بن أحمد بن عبد الرحمان، أبو عبد الرحمن الفراهيدي الأزدي، إمام في النحو واللغة والعروض، استنبط من العروض وعلله ما لم يستخرجه أحد، روى عن أيوب وعاصم الأحول، وأخذ عنه سيبويه والأصمعي، من كتبه العين، مات سنة 145هـ( إنباه الرواة 1/376-382، وبغية الوعاة 557/1-560)

(2) ما بين المعقوفين سقط من هـ

(3) في ح: "من مانع"، والمثبت من هـ، د ، ز.

(4) ما بين المعقوفين سقط من هـ

(5) في هـ: "بنفسه"، ينظر: مروج الذهب، 2/137-138، والقصد النافع، ص 59.

(6) في ح : "ولا يرفع بذلك"، والمثبت من هـ، د ، ز.

غير الخليل، وإلا فالسريع فيه أكثر من الرجز، ثم الظاهر أنه من المشطور، فكل مزدوجٍ أرجوزة[1]، وفيه حصلت التقفية، لكن يعكر على كونه مشطورا العدد الآتي آخر النظم، إلا أن يريد بالمعدود هناك كل مزدوج مجازا، وليس كل شطرين بيتا واحدا، وإلا اختل شرط التقفية، ولا يصح حمله على الإجازة لاختلاف الضروب سلامة وعلّة.

و"أَبِي رُوَيْمِ" الذي لخّص الناظم الرسم باعتبار قراءته، كنيةُ نافع المدني، وهي[2] أشهر كناه، وقيل كنيته: أبو الحسن، وقيل: أبو عبد الرحمن، وقيل: أبو عبدالله[3]، وقيل: أبو نُعيم.

ورُوي أنه كان بأيها دُعِي أجاب.

**قال أبو عمرو في التيسير و ابن الباذش**[4] **في الإقناع**: "هو نافع بن عبد الرحمن ابن أبي نعيم".

وهكذا **ذكره أبو محمد مكي** عن بعض الرواة، بعد أن صدَّر القول بأنه:"نافع ابن أبي نعيم بحذف ابن عبد الرحمن، وهو مولى جَعْوَنة بفتح الجيم، وسكون

---

[1] في هـ، د: "أرجزة".

[2] في ح ، ز: "هو"، والمثبت من هـ، د.

[3] في هـ، د: "وقيل عبد الله".

[4] هو أحمد بن علي بن أحمد بن خلف، أبو جعفر بن الباذش، الأنصاري الغرناطي، إمام في المقرئين، راوية مكثر متقن في علوم القراءة، قرأ على شريح بن محمد وغيره، قرأ عليه أحمد بن علي بن حكيم الغرناطي، من كتبه: الطرق المتداولة في القراءات، مات سنة:540هـ(الإحاطة 1/194-195، وغاية النهاية 83/1، وبغية الملتمس، ص 200).

العين، بن شعوب الليثي، ويقال[1] الشِجَعي، نسبة إلى بني شجع بكسر الشين، من بني عامر بن ليث، وجَعْوَنة حليف حمزة بن عبد المطلب، وقيل حليف العباس، وقيل حليف بني هاشم.

ونافع هو إمام دار الهجرة الذي صاروا إلى قراءته، ورجعوا إلى اختياره، وبالمدينة كان مقامه وإقراؤه، ولذلك نسبه الناظم إليها.

كان عالما بوجوه القراءات والعربية، متمسكا بالآثار، فصيحا ورعا ناسكا، أُجمع عليه بعد أبي جعفر يزيد بن القعقاع.

لقي أبا الطفيل [وابن أبي أنيسة][2].

**قال ابن أبي أويس**[3]: "قال لي مالك: قرأت على نافع؟ وقال مالك: **قراءة نافع سنة**"[4].

---

(1) في ح ، د: "ويقول"، والمثبت من هـ

(2) هو زيد بن أبي أُنيسة: الإمام الحافظ الثبت، أبو أسامة، كان عالم الجزيرة في زمانه، حدث عن الحكم بن عتيبة وغيره، حدث عنه أبو حنيفة ومالك وغيرهما. مات سنة:124هـوقيل غير ذلك. ينظر: سير أعلام النبلاء، 6/318-319، وطبقات ابن سعد 486/9.

(3) في د: "قيس".

(4) رواه ابن حبان في "الثقات" 7 /533 من طريق يونس بن عبد الأعلى قال: ثنا ابن وهب عن الليث بن سعد قال: أدركت أهل المدينة وهم يقولون: قراءة نافع سنة. وقال ابن مجاهد في "السبعة" 1 /62: حدثني الحسن بن علي بن مالك قال: حدثنا أحمد بن صالح المصري قال: سمعت ابن وهب يقول: قراءة نافع السنة. حدثني الحسن بن أبي مهران قال: حدثنا أحمد بن يريد قال: سمعت سعيد بن منصور يقول: سمعت مالكا يقول: قراءة نافع سنة.

ومقصوده به سنة أهل المدينة.

**وقال الأصمعي**[1]: "قال لي نافع أصلي من أصبهان[2]، وهو من الطبقة الثالثة بعد الصحابة".

كان محتسبا فيه دعابة، أي مزاح، وكان أسود شديد السواد"[3].

رُوي عنه أنه كان إذا تكلم يُشمُّ من فيه رائحة المسك، فقال له بعض أصحابه[4]: "أتتطيب كلما قعدت تقرئ الناس؟ فقال: لا أمس طيبا، ولكني رأيت رسول الله ﷺ في المنام وهو يقرأ فِي فِيَّ، وفي رواية يَتْفُل في فيّ، فمن ذلك الوقت تُشَمُّ من فيّ هذه الرائحة".

وإلى هذه المنقبة[5] الإشارة بقول الشاطبي:

فَأَمَّا ٱلْكَرِيمُ ٱلسِّرِّفِي ٱلطِّيبِ نَافِعٌ[6]

**قال المسيبي**[7]: "قلت لنافع ما أصبح وجهك وأحسن خلقك، فقال كيف لا، وقد صافحني رسول الله ﷺ".

---

(1) هو عبد الملك بن قُرَيب بن عبد الملك بن علي بن أصمع الباهلي، أبو سعيد المعروف بالأصمعي، كان أديبا لغويا نحويا إخباريا محدثا فقيها، سمع شعبة بن الحجاج والحَمَّادَيْن، وروى عنه ابن أخيه عبدالرحمان بن عبد الله، وأبو عبيد القاسم بن سلام، من تصانيفه: المذكر والمؤنث، كتاب الخيل، مات سنة:216هـ(إنباه الرواة 2/197-205، ونزهة الألبا، ص 90-101، وبغية الوعاة 2/112-113).

(2) هي مدينة من مدن دولة إيران جنوب العاصمة طهران، تبعد عنها حوالي 340كم. ينظر: أطلس دول العالم الإسلامي، ص 24.

(3) التيسير للداني ص6، والإقناع لابن الباذش ص20-21، والتبصرة لمكي ص18-19، 46-50.

(4) في هـ: "الصحابة"، وهو خطأ.

(5) في ح: "المنقصة"، وهو خطأ، والمثبت من هـ، د، ز.

(6) حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع للشاطبي، ص3.

(7) هو إسحاق بن محمد بن عبد الرحمان، المسيبي المخزومي المدني، إمام جليل عالم بالقراءة، قرأ على وروى عن أبي ذئب وغيره، أخذ عنه القراءة ولده محمد، وأبو حمدون الطيب بن إسماعيل، وخلف بن

قرأ على سبعين من التابعين، منهم: أبو جعفر يزيد مولى عبد الله بن عيَّاش بن أبي ربيعة المخزومي. قال نافع: "كنت أقرأ عليه وأنا ابن تسع ولي ظفيرتان".

وقرأ على شيبة بن نِصَاح القاضي، وعبد الرحمن بن هُرْمُز الأعرج[1]، وأبي عبد الله مسلم بن جندب الهذلي القاضي[2]، وأبي روح يزيد بن رومان[3]. وقرأ هؤلاء على أبي هريرة، وابن عباس، وعبد الله بن عياش [بن][4] أبي ربيعة، عن أُبيّ بن كعب، عن رسول الله ﷺ.

توفي رحمه الله بالمدينة سنة تسع وستين ومائة[5].

---

=

هشام البزار، مات سنة:206هـ(معرفة القراء 1/121-122، وغاية النهاية 1/157-158).

(1) هو عبد الرحمان بن هرمز الأعرج، أبو داود المدني، تابعي جليل، أخذ القراءة عرضا عن أبي هريرة وابن عباس، روى عنه القراءة نافع، مات سنة 117هـ(معرفة القراء 1/63-64، وغاية النهاية 1/381، وتهذيب التهذيب 6/620-621).

(2) هو مسلم بن جندب، أبو عبد الله الهذلي، تابعي مشهور، عرض على عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة، عرض عليه نافع، مات بعد سنة 110هـ( معرفة القراء 1/65-67، وغاية النهاية 2/297، وتهذيب التهذيب 10/112).

(3) هو يزيد بن رومان، أبو روح المدني، فقيه قارئ محدث، عرض على عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة، وروى عنه القراءة عرضا نافع وأبو عمرو، روى عنه مالك بن أنس، وحديثه في الكتب الستة. مات سنة 120هـ ( معرفة القراء 1/62-63، وغاية النهاية 2/381، وتهذيب التهذيب 11/284).

(4) ما بين المعقوفين ساقط من هـ

(5) معرفة القراء الكبار 1/89-92. وغاية النهاية 2/330-334.

**قال أبو محمد مكي في التبصرة:** "وكان -يعني نافعا- : يقرئ الناس بكل ما قرئ عليه، مما رواه، إلا أن يسئله إنسان عن قراءته، فيأخذ عليه، فلذلك كثر الاختلاف عنه"[1] انتهى.

**وزاد في الإبانة إيضاحا فقال ما نصه:** "فإن سأل سائل فقال: ما العلة التي من أجلها كثر الاختلاف عن هؤلاء الأئمة -يعني[2] السبعة- وكل واحد منهم قد انفرد بقراءة اختارها مما قرأ به على أئمته؟

فالجواب: أن كل واحد من الأئمة قرأ على جماعات بقراءات مختلفة، فنقل ذلك على ما قرأ، فكانوا في برهة من أعمارهم يُقرءون الناس بما قرءوا، فمن قرأ عليهم بأي حرف كان لم يردوه عنه، إذا كان مما قرءوا به على أئمتهم، ألا ترى أن[3] نافعا قال: "قرأت على سبعين من التابعين، فما اتفق عليه اثنان أخذته، وما شذ[4] فيه واحد تركته".

يريد والله أعلم: لم ينكر[5] عليه ذلك.

وقد رُوي عنه أنه كان يقرئ الناس بكل ما قرأ به، حتى يقال له نريد أن نقرأ عليك باختيارك مما رويت.

---

[1] التبصرة لمكي ص50.

[2] قوله:" يعني " زيادة من ح ، ز.

[3] في ح ، د:" إلا أن"، والمثبت من: هـ، ز.

[4] في ح ، د:" شك"، وفي هـ: "شهد"، والمثبت من: ز.

[5] في ح: "يذكر"، وفي هـ: "كما لم ينكر"، و في ز:" مما ينكر "، والمثبت من الإبانة، ص 61.




وهذا قالون رَبِيبُهُ، وأخص الناس به، وورش أشهر الناس في المتحمِّلين عنه، اختلفا في أكثر من ثلاثة آلاف حرف، من قطع وهمز، وتخفيف وإدغام، وشبهه، ولم يوافق أحد من الرواة عن نافع رواية ورش عنه، ولا نقلها[1] أحد عن نافع غير ورش.

وإنما ذلك لأن ورشا قرأ عليه بما تعلّم في بلده، فوافق ذلك رواية قرأها نافع على بعض أئمته، فتركه على ذلك، وكذلك ما قرأ عليه قالون وغيره، وكذلك الجواب في اختلاف الرواة عن جميع القرّاء، وقد رُوي عن غير نافع أنه كان لا يَرِدُّ على أحد ممن يقرأ عليه، إذا وافق ما قرأ به على بعض أئمته، فإن قيل له: أقرأنا بما اخترته من روايتك أقرأ بذلك"[2] انتهى.

**الإعراب**: فاء "**فَجِئْتُ**" سببية، والمجروران بعد "**جِئْتُ**" متعلقان به، وجملة "**لَخَّصْتُ**" بدل مفصل من جملة "**جِئْتُ**"، أو عطف عليها بحذف العاطف، أو استئناف، و"**وَفْقَ**" مفعول[3] "**لَخَّصْتُ**"، وهو أولى من إعرابه حالا، و"حَسَبَ" بمعنى: مثل صفة لموصوف محذوف، أي تلخيصا، و"مَا" موصول حرفي، وصلته "**اشْتَهَرَ**"، وفاعله [ضمير][4] "مقرأ نافع"، و"**فِي الْبِلَادِ**" متعلق بـ "**اشْتَهَرَ**"، وهو جمع بلد، وهو كل قطعة من الأرض مستحيزة[5] عامرة أو غامرة، وباء "بِمَغْرِبٍ"

---

(1) في ح ، هـ: "تعلمها"، والمثبت من د ، ز.

(2) الإبانة ص61-62.

(3) في هـ: "معمول".

(4) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(5) في هـ، د: "مستجيزة".

ظرفية بدل من "**فِي الْبِلَادِ**"، ولام "**لِحَاضِرٍ**" بمعنى: عند متعلقة بـ"**اشْتَهَرَ**" أيضا، و"**الْحَاضِر**" ساكن الحاضرة، و"**الْبَادِي**" ساكن البادية، والتقدير: خصصت منهن مقرأ نافع بالذكر، كما اختص بالشهرة في المغرب.

قَالَ:

28- وَرُبَّمَا ذَكَرْتُ بَعْضَ أَحْرُفِ     مِمَّا تَضَمَّنَ كِتَابُ ٱلْمُنْصِفِ

29- لِأَنَّ مَا نَقَلَهُ مَرْوِيُّ     عَنِ ٱبْنِ لُبٍّ وَهُوَ ٱلْقَيْسِيُّ

30- وَشَيْخُهُ مُؤْتَمِنٌ جَلِيلُ     وَهُوَ ٱلَّذِي ضَمَّنَ إِذْ يَقُولُ

31- حَدَّثَنِي عَنْ شَيْخِهِ ٱلْمَغَامِي     ذِي ٱلْعِلْمِ بِٱلتَّنْزِيلِ وَٱلْأَحْكَامِ

أخبر أنه يذكر في قليل من المواضع بعض كلم من الكلم التي احتوى عليها الكتاب المسمى بـ"**المنصف**"، منظوم الأستاذ: أبي الحسن علي بن محمد المُرَادي البَلَنْسِي، ذكر في صدره ما يدل على أنه نظمه في زمن الأمير عبد المؤمن بن علي[1]، أول أمراء الموحدين [بعد المهدي[2]][3]، وذكر فيه أنه أكمله في النصف من شعبان سنة ثلاث وستين وخمسمائة[4]، ثم علَّل الناظم اعتماده عليه في تلك المواضع بأن ما ذكره فيه مروي عن شيخه الأستاذ ابن لُبّ

---

(1) هو عبد المؤمن بن علي بن مخلوف بن يعلى بن مروان، أبو محمد الكُومي، أمير المؤمنين مؤسس دولة الموحدين بالمغرب وإفريقية وتونس، توفي سنة 558هـ انظر الأعلام 170/4.

(2) هو محمد بن عبد الله المصمودي البربري، أبو عبد الله، المعروف بابن تومرت، الملقب بالمهدي، ويقال له مهدي الموحدين، كان عالما فقيها ذكيا فطنا عابدا شجاعا، أسس دولة الموحدين سنة 515هـ، وتوفي في رمضان سنة525هـ انظر شجرة النور الزكية، ص 140، والأعلام 228/6-229.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(4) في ح: "وستمائة"، وهو خطأ ظاهر، والمثبت من هـ، د ، ز.

القيسي[1]، وشيخ القيسي هذا ثقة عالم، وهو الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد المَغامي، من طبقة أبي داود، يروي عن الحافظ أبي عمرو، وعن أبي محمد مكي.

**قال الناظم**: شيخ[2] ابن لُبٍّ هذا، هو الذي أودعه البلنسي كتابه المنصف، حين يقول فيه حدثني، أي ابن لُبّ عن شيخه المغامي، هذا أولى ما يحمل عليه كلام الناظم، ويحتمل [على بعد][3] عود ضمير "**هو**" على ابن لُبّ، وأما عوده على البلنسي فلا يصح، ونصه في صدر النظم بعد الدعاء لعبد المؤمن و أولاده:

وَإِنَّنِي لَمَّا رَأَيْتُ العُمُرَا ... مُنْصَرِمًا أبلغت نفسي عذرَا
في رجز قصدت فيه الكشفَا ... عن إتباع الرسم حرفا حرفَا
دون زيادة ولا نقصانِ ... على الذي قد جاء في القرآنِ
إذ كنت قد أخذتُهُ رِوَايَهْ ... عن ابن لُبٍّ من ذوي الدرايهْ
وكان شيخا خص بالإتقانِ ... في عصره من أهل هذا الشانِ
حدثني عن شيخه الْمَغامِي ... ذي العلم بالتنزيل والأحكامِ
وكل ما أذكره فعنهُ ... أخذته مما استفدت منهُ

**تنبيه**: هاهنا سؤالان:

---

[1] هو أبو الحسن علي بن محمد بن لب بن سعيد القيسي المقرئ، يعرف بالباغي نسبة إلى باغة من دانية، سكن بلنسية، روى عن أبي عبد الله المغامي، وأبي داود المقرئ، وأخذ عنه أبو بكر رزق وغيره، مات سنة: 535هـ ينظر: التكملة لكتاب الصلة، 3/188-189.

[2] في هـ: "والمغامي شيخ ابن لب ...".

[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ

**أحدهما**: أن الناظم ذكر عن المصنف نحو اثني عشر موضعا، وسكت عن كثير مما انفرد به، فإن كان هذا الإمام من العدالة بحيث يُعتَمد، انبغى الاعتماد عليه كغيره في جميع ما ذكره، وإن لم يبلغ تلك المرتبة، فلأي شيء يذكر[1] هذه المواضع، وأكَّد هذا البحث قوله بعد:

.............................................. وَأَطْلَقْتُ فِي مُنْصِفٍ، فَٱلْكَاتِبُ

مُخَيَّرٌ فِي رَسْمِهَا[2] .................. ..............................................

إذ يقال فيه كيف يُخَيِّر في رسمها، مع أنه لا مخالف لهذا العدل نصًّا، وزيادة العدل مقبولة؟

**ثانيهما**: لأيّ شيء خص الناظم هذه المواضع بالذكر دون غيرها؟

**والجواب على الأول**: أنه لما تقرر أن عمدةَ الشيخين المصاحفُ العثمانية، وربما كان مستندهما فيما لم يوجد فيه النص عن تلك المصاحف الرجوع إلى المصاحف المظنون[3] بها متابعة المصاحف العثمانية، نصًّا منهما على ذلك، وربما لم يجدا[4] نصا، فصرَّحا[5] بالاختيار لحكم ما، لمرجِّح اقتضى ذلك الحكم، تعيَّن الرجوع إليهما في ما أسنداه عن المصاحف.

---

(1) في هـ، د، ز: "ذكر".

(2) انظر ص745 و749.

(3) في هـ: "المتوطن".

(4) في د: "وربما يجد".

(5) في د: "مصرحا".

ولما كان نظم البلنسي مجمل الكلم مطلقها، مع تصريحهما أو تصريح أحدهما في بعضها عن المصاحف بخلاف ذلك، أو بعدم وجود النص في بعضها، تبين[1] أنه غير مستند في كل كلمة [كلمة][2] وموضع موضع إلى المصاحف العثمانية، بل بعضها عنها، وبعضها عن المصاحف المظنون بها المتابعة، وبعضها عن اختيار الشيوخ، فلم يكن إتباعه عزيمة فيما سكت عنه الشيخان، للاحتمال، وترجّح نقلهما عن نقله فيما خالفهما فيه.

ويقال أنه لما قدم من بلده على مراكش سأل منه طلبتها تأليفًا في الرسم، فنظمه في أيام قليلة، ولم يهذّبه، [على][3] أن أكثر مسائله مطابقة للتنزيل.

**والجواب عن الثاني**: أن تلك المواضع كانت مشتهرة في زمانه كذلك، وهذا وإن لم ينص عليه فهو مأخوذ بالاستقراء من كلامه، لأنه لم يذكر في هذا النظم من مسائل المنصف إلا ما درج عليه في عمدة البيان، وهو النظم الأول الذي بيّن فيه ما عليه أهل زمانه وشيوخ وقته، هذا أقرب ما ظهر لي في الجواب عن السؤالين[4].

**الإعراب**: واو "وَرُبَّ" عاطفة جملة على أخرى، وهي تستعمل للتقليل وللتكثير، والمراد هنا المعنى الأول وهو[5] في الأصل حرف جرّ، لكن اتصلت

---

(1) في ح :" تعين "، والمثبت من هـ، د ، ز.
(2) ما بين المعقوفين ساقط من هـ
(3) ما بين المعقوفين ساقط من هـ
(4) في هـ: "السؤال".
(5) في هـ، د: "وهي".

هنا بها "**مَا**" فكفّتها عن العمل، وهيّأتها للدخول على الفعل، وهو هنا "**ذَكَرْتُ**"[1]، و"**أَحْرُفِ**" بمعنى: كلم، و"**مِمَّا تَضَمَّنَ كِتَابُ الْمُنْصِفِ**" جار ومجرور في محل الصفة [لـ "**أَحْرُفِ**"][2] وهو موصول صلته[3] "**تَضَمَّنَ**"، ومنصوبه محذوف، وهو عائد الموصول[4] و"**كِتَابُ الْمُنْصِفِ**،" كـ"كتاب المقنع" من إضافة عام إلى خاص، ولام "**لأَنَّ**" علة لذكره "بعض الأحرف" متعلقة بـ"**ذَكَرْتُ**" والضمير من "**وَهُوَ [الَّذِي]**[5] **ضَمَّنَ**" عائد على شيخ "**ابْنِ لُبٍّ**" كما تقدم، وعائد الصلة منصوب "**ضَمَّنَ**"، وهو محذوف، و"**إِذْ**" ظرف ماض معمول "**ضَمَّنَ**"، وجملة يقول خفض بإضافة "**إِذْ**" إليها، وجملة "**حَدَّثَنِي** ... إلى آخر البيت" محكي القول، وباقيه واضح.

ثم قَالَ:

32- جَعَلْتُهُ مُفَصَّلاً مُبَوَّبَا فَجَاءَ مَعْ تَحْصِيلِهِ مُقَرَّبَا

أخبر أنه جعل نظمه هذا ذا فصول وذا أبواب، فجعل كل جنس من مسائل الفن بابا، وكل نوع من الجنس فصلا، وسيأتي تفسير [الباب][6] والفصل عند أول ترجمة من النظم، والمراد بكونه مبوَّبا أنه ذو[7] تراجم،

---

(1) في هـ: "دركت".

(2) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(3) في ح: "صلة"، والمثبت من هـ، د، ز.

(4) في هـ: "على الموصول".

(5) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(7) في بعض النسخ: "ذا".

فمنها ما صرَّح فيه بلفظ الباب، كـ "**باب اتفاقهم والاضطراب**"[1]، ومنها ما خلا عنه[2]، كـ "**القول فيما سلبوه الياء**"[3]، و"**هاك واوا سقطت في الرسم**"[4].

ولما كان لفظ التبويب ظاهرا في التراجم دون الفصول، وإن سلم صدقه بها، نبَّه على أنه مفصّل أيضا، فلا غبار عليه.

ثم سبب الناظم عن جعله مبوّبا مفصّلا، مجيئه مقرّبا مسهّلا، بحيث لا تعتاص[5] على مريد مسألة منه نصُوصُه، ولا تغرب[6] عنه فرائد فوائده وفصولُه، لكن مع تحصيل ذلك النظم يبلغ الحفظ والفهم.

**الإعراب**: "**جعل**" إما بمعنى: صيّر فمعمولاه ضمير الغيبة البارز، [و"**مفصلا**" مع "**مبوبا**" لتعدّده في الأصل قبل دخول الناسخ، وإما بمعنى: أنشأ فمعموله الضمير][7] و"**مفصلا**" حال، وكذا "**مبوبا**" على القول بجواز تعدّده، أو صاحب الحال ضمير "**مفصلا**" على القول بعدمه، وفاء "**فجاء**" عاطفة جملة العجز على جملة الصدر، و"**مقرّبا**" حال فاعل "**جاء**"، و"**مع تحصيله**" متعلق بـ"**جاء**"، أو حال[8] ضمير "**مقرّبا**".

---

(1) انظر ص 525، وينظر: منظومة مورد الظمآن، ص 9.

(2) في د: "عنها".

(3) انظر ص 1046، ومورد الظمآن، ص 23.

(4) انظر ص 1108، ومورد الظمآن، ص 25.

(5) في هـ: "تعتام"، وهو من العوص، أي لا يصعب عليه ولا يلتوي، ينظر: لسان العرب، 3170/4.

(6) في ز: "تعزب".

(7) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(8) في هـ: "حمير".

قَالَ :

33- وَحَذْفُهُ جِئْتُ بِهِ مُرَتَّبَا    لِأَنْ يَكُونَ ٱلْبَحْثُ فِيهِ أَقْرَبَا

أخبر أنه ذكر حذفه، أي حذف الألفات منه مرتبا على ستة تراجم، حسبما ظهر له في صواب التجزئة الأولى، فالتي تليها إلى آخر القرآن، وذلك لكثرة مسائله، فنزل الجنس الواحد لكثرة أفراده منزلة الأجناس المتعدّدة، وذلك كلّه طلبا للتقريب على الباحث فيه، وتسهيلا على الناظر من طالبيه، فيطلب مسائل كل ترجمة فيها، ويحتمل أن يريد مع ذلك أنه رتَّب أجناس حذفه بذكر الألفات أولا، ثم الياءات ثم الواوات ثم اللامات، ولا يعكّر عليه عدم ترتيب حذف النون لقلته.

**الإعراب**: "**حذفه جئت به**" جملة كبرى، ويحتمل حذفه النصب على الاشتغال، وهو أرجح للعطف[1] على جملة "**جعلته**" في البيت قبل هذا، و"**مرتبا**" حال ضمير "**به**"، [و"**أقرب**"][2] أفعل تفضيل حذف متعلقه تقديره: أقرب من البحث[3] [فيه غير مرتب][4]، ويحتمل أن يريد به مجرّد الوصف دون تفضيل فيكون بمعنى: قريب، وباقيه واضح.

---

(1) في هـ: "للفظ".

(2) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(3) في د: "المنافية".

(4) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

قَالَ :

34- وَفِي ٱلَّذِي كُرِّرَ مِنْهُ أَكْتَفِى بِذِكْرِ مَا جَا أَوَّلاً مِنْ أَحْرُفِ

35- مُنَوَّعًا يَكُونُ أَوْ مُتَّحِدَا وَغَيْرُ ذَا جِئْتُ بِهِ مُقَيَّدَا

أخبر رحمه الله أنه يجتزئ في المذكور من كلمات النظم بحكمٍ ما، المتعدد في القرآن، مطابقا في الحكم للأول، بذكر اللفظ الواقع أولا منه، عن أن يتعرض لبيان حكم ما زاد على ذلك الأول، فإذا ذكر كلمة بحكم، وكانت متعدّدة فذلك في قوّة قضية كلية، ولو لم يصحبها سور الكلية، أما ما اقترن بها فأحرى، ثم لا فرق في هذا المتعدّد بين أن يكون مُنوَّعا أو متَّحِدا.

**والتنوّع كما قال الشارح عن الناظم**[1]: بزيادة سابقة أو لاحقة، ثم لا بد أن تكون حسبما استُقرئ من نظمه، متَّصلة خطا ظاهرة الانفصال، فعُلم من تفسير التنوع بالزيادة أنه لا يكون بحركة، ومن وصفها بالسابق أو اللاحق، أنه لا يكون بزيادة متوسطة فيه، فلذا لم يكتف[2] بـ ﴿ٱسۡطَٰعُوٓاْ﴾ [الكهف: 93] عن ﴿ٱسۡتَطَٰعُواْ﴾ [الكهف: 93].

وقولنا: "**متَّصلة خطًّا**" بيان للواقع، لأن المنفصل ليس له نسبة للمنفصل عنه ذاتية، ولا عارضة، حتى يقع التنوّع به.

وقولنا: "**ظاهرة الانفصال**": نعني به أن لا تكون من البنية، وألا ينتقل الإعراب إليها، فخرج عن التنوّع نحو: ﴿أَنكَالاً﴾، و ﴿تُبَٰشِرُوهُنَّ﴾،

---

[1] التبيان ق/218-أ.

[2] في ح: "ألم يكفه"، و في هـ: "فإذا لم يكتف"، والمثبت من د ، ز.

و﴿سَامِرِيُّ﴾، و﴿صَالِحِينَ﴾، و﴿خَالِدِينَ﴾، و﴿عَامِلَةٌ﴾، و﴿وَاحِدَةً﴾، و﴿وَاسِعَة﴾، فلذلك لم يندرج الأول في ﴿نَكَالاً﴾، ولم يكتف عن الثاني بـ ﴿بَاشِرُوهُنَّ﴾، ولم يندرج الثالث في ﴿سَامِراً﴾، والرابع والخامس في ﴿صَالِحُ﴾، و﴿خَالِد﴾، والسادس في ﴿عَامِل﴾، ولم يندرج السابع في ﴿وَاحِد﴾ حتى استدرك عليه، ولم يكتف عن الثامن بـ ﴿وَاسِعُ﴾، ولا التفات لمن أدخل المثنى في المفرد، رَعْيًا لجريان حكم الأصل في فرعه، وذلك لوجوب مراجعة الأصل عند قيام الاحتمال، ودعوى الأَحْرَوِية[1] في حذف المثنى لثقله، معارضة بالندرة، ولأنه يلزمه دخول المؤنث في المذكر، وهو لا يقول به أحد.

**وأما المتّحد**: فقد عبّر به الناظم عمَّا لم يتنوَّع، لا عن الفرد [الذي][2] وقع في محل [واحد لأن][3] مورد التقسيم عنده المكرّر[4] نحو ﴿رَاعِنَا﴾ و﴿دِفَاعُ﴾.

**تنبيهات:**

**الأول**: اعلم أن اللفظ المذكور بحكم ما، سواء اقترن بسور كلية، أم لا يعمّ نظائره المطابقة في الحركات والسكنات، ما عدا حركة الطرف، سواء اتفق المعنى أو اختلف، نحو: "**وَكَيْفَ أَزْوَاجٌ**"[5]، فإنه يشمل ﴿ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾ [الأنعام:

---

[1] في هـ، د، ز: "الأخروية".
[2] ما بين معقوفين ساقط من هـ.
[3] ما بين معقوفين ساقط من هـ.
[4] في هـ: "المذكور".
[5] انظر ص 706.

144 و الزمر: 7]، وهي بمعنى الأصناف، ونحو: "**وعنهما الكتاب**"[1]، لشموله ﴿وَٱلَّذِينَ يَبْتَغُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [النور: 33]، وهو بمعنى الكتابة، ولا يشمل ما خالف في حركة غير الطرف، نحو: "**والمُنْصِفُ الأدْبَارُ فيهِ مُطْلَقَا**"[2]، "**وَذَكَرَ الدَّانِيُّ وَزْنَ فُعْلاَنَ بأَلِفٍ ثَابِتَةٍ**"[3]، فلا يندرج في الأول ﴿إِدْبَٰرَ﴾ بكسر الهمزة.

ولا يندرج في الثاني "**فِعْلان**" بفتح الفاء أو كسرها، ولذا لم يكتف بـ ﴿أَيْمَٰنٌ﴾ المفتوح الهمزة عن مكسورها.

**الثاني**: تقدم أن التنوّع يكون بزيادة سابقة أو لاحقة، فبعض الألفاظ يكون تنوُّعه بزيادة سابقة فقط، نحو ﴿بُهْتَٰن[4]﴾ و﴿يَتَٰمَىٰ﴾، وبعضها بلاحقة فقط نحو: ﴿طُغْيَٰنِ﴾، وبعضها بهما مع[5] المعاقبة [أو المعية][6] نحو ﴿ذَٰلِكَ﴾، وقد يذكر الخالي عن الزيادة، ويكون الأول منه متصلا بها، وقد لا يوجد إلا متصلا، فالأول نحو ﴿طُغْيَٰنِ﴾ والثاني ﴿دِيَٰرِ﴾.

**الثالث**: من قوله "**أكتفي**" في المكرّر بذكر الأول، يعلم أن اللفظ لا يعمّ ما قبل الترجمة، لإشعاره بعدم الاكتفاء عن الأول بغيره مما بعده.

---

(1) انظر ص 619.

(2) انظر ص 876.

(3) انظر ص 918.

(4) في ح ، هـ:" سلطان "، وهو خطأ، والمثبت من د ، ز.

(5) في ز:" على ".

(6) ما بين معقوفين ساقط من د.

ثم اعلم أنه يُستثنى من قولنا: "**لا يندرج المتقدم في المتأخر**" بحسب الاستقراء من كلامه أمران:

**أحدهما**: ما علّق فيه الحكم على ضابط، لا على عين[1] لفظ نحو: "**وَقَبْلَ تَعْرِيفٍ وبَعْدَ لامِ**"[2]، "**وَوَزْنُ فعَّالٍ وفَاعِلٍ ثَبَتْ**"[3].

**ثانيهما**: ما يحكيه المُصنِّف عن الْمُنصِف، لأنه لم يتقرر له تقييد بترجمة، ولم يُجرِئ الحذف كالناظم، وإنما يأتي بكلم مطلقة، فتعمُّ جميعَ الواقع في القرآن.

**الرابع**: لا خفاء أن المتبادر عودُ ضمير "منه" على الحذف، كما شرحه به جماعة[4].

ووجهه من جهة النظر: أن الحذف للألفات لما جزَّأه في تراجم، خاف أن يتوهّم متوهّم أنه إذا ذكر حكم كلمة تكرّرت خارج الترجمة، قُصِر على ما وقع في الترجمة، ولم يتعدّ إلى ما بعدها، فنبَّه على ذلك، وأما ما تعدّد في الترجمة فلا يحتاج إلى التنبيه على عمومه، لانطباق [جميع الترجمة عليه، ولتساوي جميع أفراد المتعدد في][5] الترجمة بالنسبة إليها، فلا يمكن اعتبار بعضها

---

[1] في ح ، هـ: "غير"، والمثبت من د ، ز.

[2] انظر ص 717.

[3] انظر ص 1017.

[4] منهم ابن آجطا في التبيان ق/218-أ، والمجاصي في شرح مورد الظمآن ق/81-ب، والرجراجي في تنبيه العطشان، ص191، و انظر دليل الحيران، ص 33.

[5] **ما بين معقوفين** ساقط من د.

سابقا، وآخر لاحقا، وعلى هذا فما لم يُجزِّئه كحذف الياءات والواوات يعمّ حكم اللفظ جميعها، لأن نسبة ما تعدّد منها في القرآن إلى الترجمة كنسبة ما تعدّد[1] في الترجمة إلى تلك الترجمة، وهو الاندراج، فلا يحتاج إلى التنبيه على التعميم فيه.

وإنما عدلت في التقدير عن هذا إلى جعله عائدا على النظم، بتقدير كلماته، لأن قاعدتي التعدّد والإتحاد، وقاعدة التقييد الآتية قريبا[2] لا تختصّ بحذف الألفات، بل تعمُّ جميع التراجم.

**الخامس**: قد عرفت مما سبق أن الناظم جعل المتَّحد قسيما للمنوَّع، وجعلهما معا قسمين من المتكرّر، مع أن المتبادر من لفظ الإتحاد إنما هو انفراد اللفظ بحيث لم يقع إلا في محل واحد، ولكن لا مشاحة في الاصطلاح، فلنسلك في ذلك طريقه معبِّرا بالمنوّع عما تعدّد بزيادة في بعض أفراده، وبالمتحدّ عما تعدّد ولم تصحبه زيادة، ونعبِّر عن الذي لم يتكرر أصلا بالمفرد، طلبا للإيضاح مع الاختصار.

**السادس**: هذا التنوّع إنما هو معتبر في الألفاظ المقصودة بالحكم، لا في تقاييدها، فلذا لم يندرج ﴿بِعِبَادَتِهِمْ﴾ بمريم [آية: 83] في ﴿لِعِبَادَتِهِۦ﴾ فيها [آية: 65].

---

(1) في د: "تفرد".

(2) انظر ص 505 وما بعدها.

**الإعراب**: "**وفي الذي كرّر**" متعلق بـ"**أكتفي**"، وكذا "**بذكر**"، و"**منه**" حال مرفوع "**كرّر**"، و"**من**" لبيان إبهام "**الذي**"، و"**ما**" مضاف إليه موصول أو نكرة موصوفة، و"**جملة جاء**" صلة أو صفة، و"**جا**" بحذف الهمزة على إحدى اللغات في اجتماع الهمزتين، و"**أولا**" وصف بمعنى: متقدم حال فاعل "**جاء**"، أو ظرف مكان، أو زمان، نصب هنا، و"**إن**" قطع عن الإضافة لعدم نية المضاف[1] إليه، وهو متعلق بـ"**جاء**"، و"**من**" لبيان [إبهام][2] "**ما**"، وهي ومجرورها في محل الحال من فاعل "**جاء**"، و"**أحرف**" بمعنى: كلم، و"**منوّعا أو متّحدا**" خبر "**يكون**"، واسمها ضمير "**الذي كرّر**"، والجملة في محل الحال من ضمير "**جاء**".

قَالَ:

35- مُنَوَّعًا يَكُونُ أَوْ مُتَّحِدَا     وَغَيْرُ ذَا جِئْتُ بِهِ مُقَيَّدَا

أخبر أنه يذكر المكرَّر غير المطّرد، وهو ما اختلف الحكم بالنسبة إلى أفراده، مقيَّدا، بمعنى أنه إذا ذكر حكمَ كلمةٍ أو كلِمٍ، وكان غيرها من أمثالها متّحدا أو متعدّدا، مخالفا في ذلك الحكم، فإنه يقيِّد المذكور بذلك الحكم، ليُخرِج غيرَه مما خالفه.

واعلم أن التقييد في كلامه راجع إلى أمرين: لفظي ومحلّي، فاللفظي: يكون مترجما بمصاحبة أو خلوّ نحو:

---

(1) في د: "الإضافة".

(2) ما بين المعقوفين ساقط من ح، والمثبت من هـ، د، ز.

194- وَلَمْ يَجِئْ فِي سُوَرِ ٱلتَّنْزِيلِ إِلَّا بِلَامِ ٱلْجَرِّ فِي ٱلتَّنْزِيلِ[1]

"**ومَعْ** غَنِمْتُم **كثُرتْ بالوصلِ**"[2]، "**ومعَ** إِذْ هَمَّ **بنصِّ المائدة**"[3]، "**إلا الذي معَ** خِلَالَ **قدْ أُلِفْ**"[4].

ونحو: "**ثم بلا لامٍ معًا:** أَنْبَآؤُا"[5]، "**وعنهمَا في** سَاحِرٍ **في النُّكْر**"[6].

ويكون مكتفى بلفظه بأن[7] يشتمل المذكور بالحكم، أو المخرج منه على مجاور سابق غير "ال"، أو لاحق[8] متصل لا يقتضي الوقف سقوطه غالبا، أو منفصل: حرفا أو غيره، فلا يدخل فيه ما خلا عن ذلك المجاور، وسواء اتصل الخالي عنه بنوع آخر من المجاورات أم لا، نحو:

"**وحذفُ** بِسْمِ ٱللَّهِ **عنهمْ واضحْ**"[9]، "**و**فَلَقَـٰتَلُوكُمْ **مأثُورُ**"[10]، "**لكنَّ قل** سبحانَ **فيهِ اخْتُلِفَا**"[11]، "**و** هُمْ عَلَىٰٓ ءَاثَـٰرِهِمْ"[12]، "فِيهَا سِرَاجًا"[13].

---

[1] قوله: "في التنزيل" الزيادة من د.
[2] مورد الظمآن البيت: 406.
[3] مورد الظمآن البيت 439 .
[4] مورد الظمآن البيت: 86.
[5] مورد الظمآن البيت 312.
[6] مورد الظمآن البيت 212.
[7] في د: "بل".
[8] في د: "غير اللاحق".
[9] مورد الظمآن البيت 129.
[10] مورد الظمآن البيت: 132
[11] مورد الظمآن البيت 153.
[12] مورد الظمآن البيت 181.
[13] مورد الظمآن البيت 233.

ونحو:

"إِيَّـايَ حَـافِظُواْ"(1)، "**وعَنْهُمَـا** قَاسِيَةً"(2)، "نَكَـالًا ٱلطَّـاغُوت"(3)، "أَسْمَآئِهِ رُهْبَـانَهُمْ"(4)، "**وبَـالِغَ** ٱلْكَعْبَةِ"(5)، "ثُمَّ تَـرَاضَـيْتُمْ"(6)، "**كَـذَا** تَـرَاضَـوْاْ"(7)، "**كَـذَا** تَعَالَى"(8)، "يُؤْتِ اللهُ"(9)، "**وغَيْرُ النُّور** مِن مَّا مَلَكَت"(10)، "**وعَن** مَّا نُهُواْ"(11).

وأما التقييد ببيان المحل فقد يكون بالإضافة في ذي الحكم، أو المخرج منه إلى سورة مطلقا، حيث يتحد اللفظ في السورة، نحو:

"**والحَذْفُ فِي الأنْفَال** فِى ٱلْمِيعَادِ"(12).

أو يتعدد فيها مع الموافقة في الحكم نحو: "**و** جَزَٰٓؤُاْ **يُوسُفَا**"(13).

ومقيدا إما برتبة اللفظ من نظيره أو نظائره في تلك السورة نحو:

---

(1) مورد الظمآن البيت 109.

(2) مورد الظمآن البيت 175.

(3) مورد الظمآن ص 13.

(4) مورد الظمآن ص 19.

(5) مورد الظمآن ص 18.

(6) مورد الظمآن ص 18.

(7) في المورد ص13:" ثم تراضوا".

(8) مورد الظمآن ص 18.

(9) مورد الظمآن ص 23.

(10) مورد الظمآن ص 33.

(11) مورد الظمآن ص 33.

(12) مورد الظمآن ص 19.

(13) مورد الظمآن ص 26.

"**وجاءَ أُولَى الرُّومِ بِالتَّخْيِيرِ لابْنِ نَجَاحٍ**"[1]، يعني لفظ الريح، "**وأُثْبِتَتْ** ءَايَاتنَا **الحرفان ....** البيت"[2]، "**وعَنْهُمَا** اُلْكِتَـٰبِ **غَيْرَ الْحِجْرِ والْكَهْفِ فِي ثَانِيهِمَا**"[3]، وإما ببيان محلِّه من نفس السورة نحو: "**ووَسَطَ الْعُقُودِ**"[4]، ولم يحضرني لهذا نظير، وقد يكون ببيان رتبته من نظائره بالنسبة إلى جميع القرآن، نحو: "**وعَنْهُمَا** اُلصَّـٰعِقَةُ **الأُولَى أَتَتْ**"[5]، "**وأَثْبَتَ التَّنْزِيلُ أُخْرَى** دَاخِرِينَ"[6]، وقد يقع الاشتراك في بعض القيود فيحتاج إلى قيد آخر يُحصِّل التمييز، نحو: "**[كَذَا]**[7] وَقَـٰتِلُوهُمُ **فِي الْبَقَرَهْ**"[8].

**تنبيهات:**

**الأول**: اطّرد للناظم التقييد بتنوين المنصوب، كما سبق التمثيل له دون غيره من المرفوع والمجرور، لِفَقْد دليله الخطّيّ وذهابه في الوقف، بخلاف تنوين المنصوب، لوجود دليله الخطّيّ، ووجود خلفه في الوقف غالبا، وعن تنوين غير المنصوب احترزت في المجاور اللاحق بقولي: "**لا يقتضي الوقف سقوطه**"، وزدت "غالبا" لئلا يرد ﴿قَـٰسِيَةً﴾، لكن لم يطّرد له التقييد بتنوين المنصوب

---

(1) مورد الظمآن ص 13.
(2) مورد الظمآن ص 11.
(3) مورد الظمآن ص 12.
(4) مورد الظمآن ص 33.
(5) مورد الظمآن ص 12.
(6) مورد الظمآن ص 10.
(7) ما بين معقوفين ساقط من ح، والمثبت من هـ، د، ز.
(8) مورد الظمآن ص 15.

إلا في ما اقتضى الإعرابُ في كلامه خلافَه، ولذا احتاج إلى تقييد ﴿شَٰهِداً﴾ بالنصب، و﴿كَاتِباً﴾ بكونه الأخير، وكما يقع التقييد به، يتقرّر التنوّع به.

**الثاني**: اطّرد للناظم إلغاء "الـ" عن القيديّة في مدخولها، ولذا احترزت عنها في المجاور السابق نحو ﴿ٱلۡأَنۡهَٰرِ﴾ و﴿ٱلۡأَبۡصَٰرِ﴾، إلا بضميمة قرينة تدل على قيديتها، نحو: "**و** ﴿ٱلضُّعَفَٰٓؤُاْ﴾ **الموْضِعَانِ**[1]"[2] و﴿ٱلۡبَلَٰٓؤُاْ﴾، مع قوله بعد "**والدُّخَانُ قُلْ** بَلَٰٓؤُاْ"[3]، ويأتي بيان كلٍّ في محلِّه، وليس من التقييد بـ"ال": **و**﴿ٱلۡعَٰكِفُ﴾ **الْمُعَرَّفَا**"[4] لتقدّم التصريح على قرينة الجوار.

وقد كثر في كلام الشروح: أن "**الـ**" في كلام الناظم للاستغراق، وليس بمتعيّن لاحتمال كونها للحقيقة، ولا سيما عند من لم يثبت لها معنى الاستغراق، وليس التعميم موقوفا على كونها للاستغراق، لوجوده في الخالي منها كما تقدم في قوله: "**وفي الذِي كرِّرَ منهُ**"[5] البيت.

**الثالث**: أنهى **بعضهم**[6] أنواع التقييد إلى سبعة وهي: "**المجاور**، و**الحرف**، و**الإضافة**، و**السورة**، و**الترجمة**، و**الرتبة**، و**الحركة**".

وقد جُمعت في بيت وهو:

---

[1] في كل النسخ التي عندي:" الموضعين "، والصواب ما أُثبت.

[2] مورد الظمآن ص 27.

[3] مورد الظمآن ص 27.

[4] مورد الظمآن ص 21.

[5] انظر ص 400-404.

[6] المقصود بالبعض هنا الإمام حسين بن طلحة الرجراجي الشوشاوي في كتابه تنبيه العطشان على مورد الظمئان. انظر تنبيه العطشان، ص193.

جـاور بحـرفٍ سـورةٍ وترجمـهْ إضافةٍ ورُتْبةٍ وحَرَكهْ

وزيد ثامن[1]، وهو: **التجريد**، نحو: "**ثُمَّ بِلَا لَامٍ مَعًا** أَنۢبَـِٔهُمْ"[2].

**قلت:** لا خفاء أن الحرف والإضافة مندرجان في المجاور، والجميع من التقييد اللفظي، وكذا القيد التجريدي، وأن السورة والرتبة من التقييد بالمحل.

وأما التقييد بالترجمة فلا يحسن عدّه، لأن التقييد فرع الإطلاق، وليس المذكور في ترجمة مطلقا فيما قبلها حتى يقبل التقييد بها.

وأما التقييد بالحركة فلم يوجد إلا في قوله: "ثمَّ سَرَابِيلَ مَعًا"[3]، ولم يعهد من الناظم التقييد بها، فيحتمل أن الناظم قيَّده بها مع ضميمةٍ قرينةٍ تدلّ على قيديّتِها، وهي قوله: "مَعًا"، ويحتمل أنه قيّده بالتجريد مع تلك الضميمة، أو بالجميع، وهو الأولى.

**الإعراب:** واو "**وغير**" عاطفة جملة على أخرى، وهو[4] مبتدأ، و"**ذا**" مضاف إليه اسم إشارة إلى المكرّر المطّرد بنوعيه، وجملة "**جئت به**" خبره، و"**مقيَّدا**" حال الضمير المجرور بالباء، فهو اسم مفعول، أو حال فاعل "**جئت**" فهو اسم فاعل، ويحتمل "**غيرُ**" النصب على الاشتغال، وهو الأرجح في الصِّناعة.

---

(1) وهو من زيادات الشوشاوي، تنبيه العطشان ص195.

(2) مورد الظمآن ص 27.

(3) مورد الظمآن ص 19.

(4) في هـ: "وهي".

قَالَ :

36- وَكُلَّ مَا قَدْ ذَكَرُوهُ أَذْكُرُ مِنَ ٱتِّفَاقٍ أَوْ خِلَافٍ أَثَرُواْ

أخبر أنه التزم ذكر جميع ما ذكره الشيوخ الثلاثة المتقدمون، وهم: أبو عمرو، وأبو داود، والشاطبيّ، من أحكام ذات اتفاق بين المصاحف، أو اختلاف بينها مما رووه عنها.

وأفاد بهذا الخبر إراحة الطالب من البحث والتفتيش في تلك الكتب، لاحتمال أن يكون تُرِك بعضٌ منها.

والذي جرى عليه الناظم حسبما استُقرِئ من النظم أنه يذكر الخلاف صريحا، [وقد يتأدى لا بالتصريح بل بالتضمن، كما يأتي صدر الترجمة الأولى][1]، وأما الاتفاق فقد يصرِّح به، والأكثر الاكتفاء عن التصريح به، بالاقتصار على الحكم.

**تنبيهات:**

**الأول**: لا خفاء أن الكلِّيّة في كلام الناظم مخصوصة بقوله قبل: "لَخَصَّتُ مِنْهُنَّ ..... وَفْقَ قِرَاءَةِ أَبِي رُوَيْمِ"[2].

**الثاني**: مراده بـ"**كل ما ذكروه**" مما هو مقصود[3] بالنظم من الأحكام المخالفة للرسم القياسي، وهو معتَمَد عند أئمة الفن، فلا يرد عليه أنه ترك جملة من الأحكام التي تضمنتها كتبهم من الإثبات، وغيره من التوجيهات.

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من ح، والمثبت من: هـ، د ، ز.

(2) انظر ص 480 وما بعدها.

(3) في د: "معهود".

ولأنه ترك مسائلَ من الأحكام المخالفة للرسم القياسي، مما استضعفه الشيخان، أو اقتضى النظر ضعفه، وهذه العناية وإن كانت غير واضحة من كلامه، فإن إسقاطه كثيرا مما شحن به المقنع والتنزيل دليل واضح على ذلك.

**الثالث**: مراده في هذا البيت بالتزام ذكر جميع ما ذكروه، استيفاء ما ذكروه في[1] الجملة.

وأما تفصيل النسبة إليهم فسيأتي في قوله: "وَٱلْحُكْمُ مُطْلَقاً"[2] الأبيات الخمسة، فلا تتوهم أن في تلك الأبيات تكرارا مع هذا.

**الرابع**: التزامه ذكر ما ذكروه من الأحكام المتفق عليها بين المصاحف، والمختلف فيها دون ما زاد على ذلك، يدفع كثيرا مما يُورَد عليه من فَوْت بيان التشهير، وهذا التنبيه قريب من الثاني.

**الخامس**: لا مدخل للبلنسي في ضمير "**ذكروه**" من كلام الناظم، ولا التفات إلى من شرح البيت بالأئمة الأربعة المتقدمين[3]، كيف والناظم يقول: "**وَرُبَّمَا ذَكَرْتُ بَعْضَ أَحْرُفِ**"[4] هذا خَلْفٌ[5]، واستقراء كلام الناظم مع كلام البلنسي يدفع ذلك أيضا.

---

[1] في ح: "من"، والمثبت من هـ، د ، ز.

[2] انظر ص 513.

[3] يريد بذلك الإمام الرجراجي، انظر قوله في تنبيه العطشان، ص197.

[4] انظر مورد الظمآن البيت 28.

[5] أي رديء. ينظر: لسان العرب، 1236/2.

**الإعراب**: واو "**وكل**" عاطفة جملة على أخرى، و"**كل**" مفعول مقدم لـ"**أذكر**"، و"**ما**" مضاف إليه واقعة على الحكم، وهي موصوفة [أو موصولة][1]، فالجملة بعدها صفة أو صلة، و"**من**" في "**من اتفاق**" لبيان إبهام "**ما**"، والمجرور على حذف الموصوف، أي من حكم ذي اتفاق أو اختلاف، و"من" ومجرورها في محل الحال من "**كل**" أو "**ما**"، أو[2] منصوب "**ذكروه**"، ويصح أن يكون المصدر بمعنى اسم الفاعل فيستغنى عن تقدير الموصوف، وجملة "**أثروا**" صفة "**اتفاق**"، و"**ما**" عطف عليه، وعائد الموصوف محذوف تقديره: "**أثروه**".

قَالَ:

37- وَٱلْحُكْمُ مُطْلَقاً بِهِ إِلَيْهِمُ أُشِيرُ فِي أَحْكَامِ مَا قَدْ رَسَمُواْ

لما أخبر في البيت قبل هذا أنه التزم [ذكر][3] جميع ما ذكره الشيوخ إجمالا، أراد هنا أن يفصّل كيفية النسبة في ذلك، فذكر أنه يشير بالحكم في حال كونه مطلقا، أي غير مقيد بشيخ منهم فأكثر إلى جميعهم، وسواء كان ذلك على جهة الإخبار، نحو: "وَحُذِفَ ادَّارَءْتُمْ"[4]، [أو][5] الطلب، نحو: "**وَاحْذِفْ تُفَٰدُوهُمْ**"[6]، ومن المطلق أيضا، نحو: "**وللجميعِ الحذفُ في** ٱلرَّحْمَٰنِ"[7]، و"**لا**

[1] ما بين معقوفين ساقط من ه، والمثبت من ح، د، ز.
[2] في ه: "وأما أو".
[3] ما بين معقوفين ساقط من ه، والمثبت من ح، د، ز.
[4] انظر مورد الظمآن ص 12.
[5] ما بين معقوفين ساقط من ح، وفي د: "رهان"، والمثبت من ه، ز.
[6] انظر مورد الظمآن ص 12.
[7] انظر مورد الظمآن ص 9.

**خلافَ بينَ الأمَّهْ**"[1]، "**وجاء أيضا عنهمُ فِي** ٱلۡعَٰلَمِينَ"[2]، وشبهه بما يسنِدُ فيه الحكمَ لكَتَبة المصاحف، لا لشيوخ النقل، على ما يأتي تحريره، لأن مراده بالإطلاق ما لم يسند حكمه لواحد من الشيوخ فصاعدا، وهذه الأمثلة ونحوها خالية من ذلك، بخلاف نحو: "**وَكلُّهُمْ فِي الْجِنِّ** ٱلَٰنَ **ذَكَرُوا ... بِأَلِفٍ**"[3]، مما يترجَّح فيه أن الإسناد فيه لشيوخ النقل، فإنه من المقيد، ويحتمل أن يريد بالمطلق ما لم يتقيد ببعض الشيوخ دون بعض، فتكون هذه الأمثلة من المطلق، ويؤيد هذا الاحتمال أنه قابل الإطلاق الذي في هذا البيت بما أسند من الأحكام لبعض الشيوخ دون بعض، وذلك في قوله: "**وكلُّ ما جاء** ....."[4] البيت، "**وأذكر التي بهنَّ انفرد ...**"[5]، البيت.

**تنبيهان:**

**الأول:** ما اصطلح عليه في هذا البيت لا يختص بحذف الألفات، بل يجري في جميع أبواب النظم كالبيت المتقدم، ولا مدخل للبلنسي هنا كالبيت المتقدم أيضا، ومما يؤيد هذا إطلاقه الاختلاف في "قُلۡ سبۡحَٰنَ "[6]، ولم يذكر فيه

---

[1] انظر مورد الظمآن ص 9.
[2] انظر مورد الظمآن ص 10.
[3] انظر مورد الظمآن البيت 148
[4] انظر مورد الظمآن ص 9.
[5] انظر مورد الظمآن ص 9.
[6] مورد الظمآن ص 16.

البلنسي اختلافا، ثم قد يكون هذا الحكم جَزْما كما مثّل، وقد يكون اختلافا نحو: "**وأوْكلاهمَا بخلفٍ جاءَ**"[1].

**الثاني**: معنى قوله "**في أحكام ما قد رسموا**" أنه لا يلتزم الإشارة بالحكم المطلق إليهم إلا في الأحكام المتعلقة بنفس الرسم، أما ما خرج عن ذلك فقد يُطلِق الحكم فيه، ولا يشير به إلى جميعهم، نحو: "**فالكاتب ...مخير في رسمها**"[2]، "**وهْوَ مُرجَّح بثانِي الحرفينْ**"[3]، فإن التخيير في الأول عن الناظم، والترجيح في الثاني عن الداني فقط.

**الإعراب**: واو "**والحكم**" لعطف جملة على أخرى، و"**الحكم**" مبتدأ خبره جملة "**أشير**"، والمجرور بالباء عائد المبتدأ، و"**مطلقا**" حال المبتدأ أو عائده مع كونه مجرورا [متأخرا][4]، وفي صحة كل منهما خلاف، و"**في أحكام**" متعلق بـ"**أشير**"، أو بفعل محذوف تقديره: أفعل تلك الإشارة في أحكام الألفاظ التي ذكروا رسمها، أي الأحكام الراجعة إلى نفس الرسم، و"**ما**" موصول مضاف إليه، وعائد الصلة محذوف، أي: "**رسموه**".

قَالَ:

38- وَكُلُّ مَا جَاءَ بِلَفْظِ: عَنْهُمَا    فَـآبْنُ نَجَـاحٍ مَـعَ دَانٍ رَسَـمَا

أخبر أنه إذا ذكر حكما مُسنَدا لذي ضمير تثنية مجرور بـ "**عن**" من غير

---

(1) انظر مورد الظمآن البيت 149.

(2) انظر مورد الظمآن البيت 141 و 149.

(3) انظر مورد الظمآن البيت 289.

(4) ما بين معقوفين ساقط من هـ

تقدم مُعادٍ، فإن مراده به الشيخان: أبو عمرو، وأبو داود، نحو: "**والحذف عنهما بـ:** أَكَّالُونَ"[1]، "**وعنهما:** رَوْضَاتِ"[2]، "**وبعد واوٍ عنهما قد أُثْبِتَتْ**"[3]، وذلك لتقرّر عهدهما ذهنا، مع طلب الاختصار، فإن تقدم مُعادٌ، عادَ ضمير التثنية له نحو: "**والأوّلانِ عنهما قد سَكَتَا**"[4].

وإنما احتاج إلى التنبيه على هذا، لأنه كثيرا ما يأتي بذلك الضمير دون تقدم مُعاد، ولا يخفى أن ما نسبه لأبي عمرو وحده، أو معه غيره في ضمنه نِسبتُه أيضا للشاطبيّ لقوله قبل: "**والشاطبي جاء في العقيلهْ بِهِ**"[5].

**تنبيه**: قيل كان من حقه أن يبيِّن أيضا أنه متى قال "عنه" فمراده به: أبو داود، لأنه لم يستعمله في النظم إلا لأبي داود، لكنه اختلَّ له في موضع واحد وهو قوله: "**ثم الداني قد جاء عنه في** تُكَذِّبَانِ"[6].

**قلت**: لا يحتاج إلى هذا، لأنه لا يضمره لأبي داود إلا وقد تقدمه مُعاده، ولذلك اختلف باختلافه، وما يتوهم من عوده لغير الأقرب في قوله: "**فعنه حذفُ** بَالِغُوهُ بَالِغِيه[7]"[8] بعد قوله: ..........................................................

---

[1] انظر مورد الظمآن البيت: 65.

[2] انظر مورد الظمآن البيت: 59.

[3] انظر مورد الظمآن البيت: 62.

[4] انظر مورد الظمآن البيت: 155.

[5] انظر مورد الظمآن البيت: 23.

[6] انظر مورد الظمآن البيت: 118.

[7] "بالغيه"، زيادة ليست في هـ

[8] انظر مورد الظمآن البيت: 71.

........................................ "**وعنهُ والداني**"[1]، فلقرينة تقدمه قبل[2] [كذلك][3]، ولم يخل عن المعاد جملة بخلاف: "**عنهما**".

**الإعراب**: واو "**وكل**" عاطفة جملة على أخرى، و"**كل**" مبتدأ، و"**ما**" موصولة أو نكرة موصوفة بمعنى: حُكْم، وجملة "**جاء**" صفة أو صلة، وباء "**بلفظ**" للمصاحبة متعلقة بالاستقرار، لأنها مع مجرورها في محل الحال من فاعل "**جاء**"، والمجرور مضاف إلى "**عنهما**"، لصيرورته بقصد لفظه اسما، و"**ابن نجاح**" مبتدأ ثان، وجملة "**رسما**" خبره، والثاني وخبره خبر عن الأول، و"**مع**" ظرف في محل الحال من فاعل "**رسم**"، وتجوّز بالرسم عن ذِكْرِهِ، و"**دان**" مضاف إليه، وأصله "**داني**" خففت ياء النسب على أحد اللغتين فيها، ثم حذفت الياء فيه لالتقاء الساكنين، ودخلت الفاء في صدر خبر "**كل**" لعمومه، وألف "**رسما**" للإطلاق لا للتثنية كما قيل[4]، للزوم عود الرابط من الخبر على المبتدأ و غيره، وأما قولهم: "**راكب الناقة طيلحان**" فقليل، أو على حذف المعطوف.

قَالَ:

39- وَأَذْكُرُ ٱلَّتِي بِهِنَّ ٱنْفَرَدَا لَدَى ٱلْعَقِيلَةِ عَلَى مَا وَرَدَا

أخبر أنه يذكر الألفاظ التي انفرد بها الشاطبي في العقيلة مسندة إليه على

---

(1) انظر مورد الظمآن البيت: 70.

(2) في ز:" قيل ".

(3) ما بين معقوفين ساقط من ح ، ه، والمثبت من د ، ز.

(4) قال أنها للتثنية الرجراجي في شرحه هذا البيت، ورجع عن ذلك عند إعرابه. ينظر: تنبيه العطشان، ص 200-201. وقاله النزوالي أيضا في مجموع البيان، ق/14-ب.

الوجه الذي ورد فيها، وهي المسائل المشار إليها بقوله قبل: "**وزاد أحرفا قليله**"[1]، وقد تقدم أن عدَّتها ستةٌ[2]، ولم يستوف الناظم جميع ما زيد في العقيلة على المقنع، كما يتبين إن شاء الله.

وفي هذا البيت من الفائدة أنه إذا نقل حكما مسندا للعقيلة، عُلِم انفراده به، إلا أن يصرّح بزائد عليه نحو: "**ومِنْ عَقِيلةٍ وتَنْزِيلٍ وُعِي**"[3].

**الإعراب**: "**بهن**" و"**لدى**" متعلقان بـ"**انفرد**"، و"**لدى**" بمعنى: في، و"**على ما ورد**" متعلق بالاستقرار، لأنه في محل الحال من "**التي**"، والظاهر أنه لمجرد التأكيد.

قَالَ:

40- وَكُلُّ مَا لِوَاحِدٍ نَسَبْتُ ... فَغَيْرُهُ سَكَتَ إِنْ سَكَتُّ

41- وَإِنْ أَتَىٰ بِعَكْسِهِ ذَكَرْتُهُ ... عَلَى ٱلَّذِي مِن نَصِّهِ وَجَدتُّهُ

أخبر أن كل حكم ما من الأحكام، من أي باب من الأبواب، نسبه لواحد من الشيخين المتقدمَيْنِ، وسكت عن غيره، وهو الآخر بحيث لم يذكر له فيه شيئا، فإن ذلك الغير ساكت عن حكم ذلك اللفظ الذي تعرض الآخَرُ لحكمه، وإن أتى بما يخالف ذلك الحكم بوجه ما، مقابلا للحكم الأول أو لا[4] فإنه يذكره على الوجه الذي وجد من لفظه.

---

[1] انظر مورد الظمآن البيت: 23.

[2] في د ، ز: "والمذكور منها في هذا النظم ستة".

[3] انظر مورد الظمآن البيت: 389.

[4] في ه: "وإلا".

**[مثال القسم الأول:**

161- وَٱلْحَذْفُ فِي ٱلْمُقْنِعِ فِي ضِعَافا وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ جَا أَضْعَافا][1]

**ومثال القسم الثاني** مقابلا حذف ﴿نَحِسَاتٍ﴾ لأبي عمرو لدخوله في ضابط الجمع، وثبته لأبي داود[2]، وغير مقابل:

208- وَمُقْنِعٌ قُرْءَانًا أُولَى يُوسُفِ وَزُخْرُفٍ وَلِسُلَيْمَانَ ٱحْذِفِ

إلا أن التعبير بالعكس ظاهر في الضدّ، فلذا كان التعبير بالخُلْف أولى من التعبير بالعكس.

**فإن قلت**: لأي شيء قرَّرت كلام الناظم على أن المراد واحد من الشيخين، وظاهر عبارات[3] الشروح[4]، أن المراد واحد من الأئمة المتقدمين إما الثلاثة وإما الأربعة بزيادة البلنسي؟

**فالجواب**: أنه يمنع من ذلك استقراء النظم، لأنه تقدم أن كل ما أسنده لأبي عمرو، فهو عند الشاطبي، مع أنه مسكوت عنه، وكثيرا ما ينسب الحكم لأبي داود، أو أبي عمرو، أو الشاطبي ساكتا عن المنصف وهو فيه، وقد يكون عند المنصف ما يخالفه، ولا يذكره، نعم اطرد له أنه إذا نسب حكما للعقيلة، وسكت عن غيره، فالغير ساكت عنه، ولكن هذا مستفاد من قوله: "**وأذكر**

(1) ما بين معقوفين ساقط من د.

(2) انظر مورد الظمآن البيت: 56.

(3) في د ، ز: "عبارة الشارح".

(4) انظر التبيان ق/219-أ، وتنبيه العطشان ص200.

**التي بهنَّ انفردَا**"[1]، البيت، وكذا اطّرد له مثل ذلك في النقل عن المنصف، ولكن قوله: "**وربما ذكرت بعض أحرف ....**"[2]، البيت، ظاهر في انفراده بما نقل عنه، ولم يسنده لغيره.

**الإعراب**: واو "**وكل**" عاطفة جملة على أخرى، وهو مبتدأ مضاف إلى "**ما**"، وهي نكرة موصوفة بمعنى: حُكْم، و"**لواحد**" متعلق بـ"**نسبت**"، والجملة صفة "**ما**"، وعائدها منصوب الفعل محذوف، و"**غيره**" مبتدأ ثان، وجملة "**سكت**" خبره، والثاني وخبره خبر الأول، والعائد من جملة الخبر إليه [محذوف][3] تقديره: فغيره سكت عنه، ودخلت الفاء في صدره لعموم "**كل**"، و"**إن سكتٌّ**" شرط حذف جوابه، لدلالة ما قبله عليه، و"**إن أتى بعكسه ذكرته**" شرط وجواب، و"**على الذي وجدته**" جار ومجرور في محل حال من منصوب "**ذكرته**"، و"**من نصه**" متعلق بـ"**وجد**"، و"**من**" لبيان إبهام "**الذي**"، ومعنى النص هنا: اللفظ.

قَالَ:

42- لِأَجْلِ مَا خُصَّ مِنَ ٱلْبَيَانِ  سَمَيْتُهُ بِ مَوْرِدِ ٱلظَّمْئَانِ

43- مُلْتَمِسًا فِي كُلِّ مَا أَرُومُ  عَوْنَ ٱلْإِلَٰهِ فَهُوَ ٱلْكَرِيمُ

أخبر أنه سمى نظمه هذا "**مورد الظمآن**"، لأجل ما امتاز به من الإيضاح والبيان.

---

(1) انظر مورد الظمآن البيت: 39.

(2) انظر مورد الظمآن البيت: 28

(3) ما بين معقوفين ساقط من د.

ووجه مطابقة هذا الاسم للمسمَّى: أن الطالب في تلهّفه واشتياقه للمسائل شبيه بالعطشان، وهذا النظم لما اشتمل عليه [-مع الوضوح -][1] من الفوائد، شبيه بالعذب السلسل البارد، لإطفائه لهف المشتاق لمسائله[2]، إطفاءَ الماءِ ظمأَ الواردِ.

ثم ذكر الناظم أنه سمّى نظمه بذلك الاسم، طالبا من الله في كلّ أمر يقصده، ويريد فعله، - ومن جملته هذا النظم - تقويتَهُ عليه، لأنه المحسنُ الكثير الخير والعطاء، ولا كريم على الحقيقة غيرُه، ومن كان بهذا الوصف، فحقيقٌ أن تُرفع إليه أيدي السؤال، وأن تحط بأبواب جوده الآمال، كيف لا، وهو الكريم المتعال.

**الإعراب:** لام "**لأجل**" متعلقة بـ"**سمَّيْتُ**"، و"**أجل**" بمعنى: سبب، قُدِّم للحصر، و"**ما**" مضاف إليه موصول، و"**خُصَّ**" ومرفوعه العائد على النظم صلته، وعائدها محذوف على القليل تقديره: "**به**".

**قال الشارح:** "ويشرب خصّ معنى: أعطى"[3]. فيكون متعديا للعائد بنفسه، فيكون حذفه مَقِيساً، و"**من**" في "**من البيان**" لبيان إبهام "**ما**"، وجملة "**سمّيته**" مستأنفة، وباء "**بمورد**" متعلقة بـ"**سميت**" وهو من الأفعال التي تتعدَّى بنفسها، وبالباء، و"**مورد**": (مَفْعِلْ) اسم مكان: من وَرَدَ الماء وغيره، وصل إليه، ويطلق ويراد به نفس الماء الذي شأنه أن يُورَد، وهذا المعنى اعتبر في تسمية

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من د، وفي ح: "مع الوضع"، والمثبت من هـ، ز.

(2) في د: "مع الوضوح لمسائله".

(3) التبيان ق/219-أ.

هذا النظم، و"**الظمآن**" مضاف إليه، وهو: العطشان، و"**ملتمِسا**" حال فاعل "**سميت**"، و"**في كل**" متعلق بـ"**ملتمسا**"، و"**ما**" مضاف إليه موصول، وجملة "**أروم**" صلته، وعائدها منصوب الفعل محذوف، و"**عون**" مفعول "**ملتمسا**"، و"**الإله**" مضاف إليه، وباقيه واضح.

# الباب الأول:

# حذف الألفات

# القسم الأول:

# باب المتفق والمختلف على حذف ألفه ونظائره من فاتحة الكتاب

قَالَ رحمه الله:

44- بَابُ ٱتِّفَاقِهِمْ وَٱلِاضْطِرَابِ فِي ٱلْحَذْفِ مِنْ فَاتِحَةِ ٱلْكِتَابِ

لما فرغ من الصدر المشتمل على الخطبة، وعلى بيان المقصود بالنظم، وعلى بيان اصطلاحه فيه، شرع في المقصود وبدأ منه كأبي عمرو، وتابعه بجنس الحذف، لأنه أول جنس من مطالب الفن وقع في المصحف، لوجوده في البسملة، وأفهم مثل هذا في تقديم نوع الألفات، وهي على الياءات، وهي على الواوات، وأخَّر حذف اللامات، لتراخيها عن حروف العلة الأصلية في الحذف.

وقد أُجريت همزة الوصل في كتب القوم مجرى الألف، إذ هنا ذكرت لا مع الهمزات، وهذا هو السرّ في تعقيب جنس الحذف بجنس الهمز، لوجوده في الفاتحة، ثم تعقيبه بالزوائد، لأن جلّها مجاور للهمزات، فقد قيل في جلها أنها صور للهمزات، فانضمّت للهمز.

ثم تعقيبه بجنس البدلِ نوعَ الياء لوجوده في: ﴿هُدىً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 1]، ثم نوعَ الواو لوجوده في ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾، ثم جنسَ الوصل لوجوده في ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾، فسبقه أصله الذي هو الفصل، ثم التاء لوجودها في: ﴿رَحْمَةَ ٱللَّهِ﴾.

وباب الشيء هو الذي يوصل إليه، منه حسيّ في المحسوسات، ومعنوي في المعنويات، وهو خبر مبتدأ محذوف، أي هذا الكلام باب كذا، أي الموصل إليه، يضاف إلى ما يذكر فيه، لأنه الذي يقصد التوصّل إليه، أي تعرفه بالكلام

المشار إليه المخبر عنه، بأنه موصل لذلك الشيء، أي معرّفا لأحكامه وما يتعلق به.

ومن هنا كان باب الشيء عبارة عن قطعة مسائل من الفن تتعلق بذلك الشيء، فإن بقي شيء من مسائله دون ذكر، قيل: بقي من هذا الباب كذا، وإن ذكرت فيه مسئلة لا تتعلق بذلك الشيء، قيل: هذه المسئلة ليست من هذا الباب، وربما قُسِّم الباب بفصول، لكون المسائل التي احتوى عليها لبعضها مزيد اختصاص ببعض آخر، دون غيره من مسائله، فيُضَمُّ كلٌّ إلى مناسبه، وتصير فصولا، وعلى الأصل جرى المتقدمون، فيقولون هذا باب كذا، وحذف المضاف إليه كثير من المتأخرين، فيقولون باب ولا يزيدون.

وإذا فهمت هذا، عرفت أن ما يزيده كثير في التراجم، أوفي جُلِّها من نحو قولهم: "باب ذكر كذا، أو بيانه أو شرحه أو ماهيّته أو في كذا"، وربما أضافوا بعض تلك الألفاظ إلى بعض، كله مستغنًى عنه، وربما كان فيه تشغيب وإن صح بتأويل، وأقرب ما يزاد لفظ المعرفة، ونحوها، نحو: "باب معرفة كذا"، و"باب علم ما الكلم من العربية"، لما تقدم أن باب الشيء هو المُعرِّف لمسائله، والمعرِّف هو الموصل إلى المعرفة، فالباب هنا عبارة عن الكلام المعرِّف باتفاق [كتَّاب][1] المصاحف واختلافهم في حذف الألفات من فاتحة الكتاب، وهو المشار إليه أيضا بالمبتدأ المقدَّر.

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من ح، والمثبت من هـ، د، ز.

ولا شك أن الكلام المذكور اشتمل على قضايا، هي المسائل المتعلقة، أي الدالة على الاتفاق والاضطراب المذكورين، و"**الاتفاق والاضطراب**" افتعال، بمعنى الموافقة والمخالفة، أُبدلت فاء الأول، وهي[1] الواو تاء، وأدغمت في مثلها، وأبدلت تاء الثاني طاءً على القياس فيها، و"**الاضطراب**" مشتق من الضَّرب في الأرض، بمعنى السفر والانتقال، وعدم الكون على حالة واحدة، لوضوح الشبه، وضمير "**اتفاقهم**" لكُتَّاب المصاحف، لتقدم ذكرهم في قوله: "**ثَبَتَ عنْ ذَوِي النُّهَى والْعِلْمِ**"، ولا يصح عودُه على الرواة الناقلين عن المصاحف، ولا على الشيوخ الذين عيَّنهم للنقل.

أما عدم صحة الأول، فلوجوه ثلاثة:

**أحدها**: أنه لم يتقدم ذكرهم، لا تصريحا ولا تلويحا.

**ثانيها**: أن الناظم تابع للشيخين، ولا يوجد التعبير في كلامهما، بل ولا غيرهما ممن تعرض لهذا الفن بالاتفاق والاختلاف، إلا عن اتفاق المصاحف واختلافها، وهكذا جرى في عبارة الناظم أيضا.

**ثالثها**: عدم الاطّراد، فإن الناظم كثيرا ما يأتي بذكر الخلاف، مع اتفاق الناقلين له.

وأما عدم صحة الثاني، فللوجهين الأخيرين، ولأن أكثر الكنايات وشبهها الآتية في النظم، الأنسبُ بها كُتَّاب المصاحف لا شيوخ النقل، كقوله[2]:

---

(1) في هـ، ز: "وهو".

(2) في ح: "كقولهم"، والمثبت من هـ، د، ز.

"**وبعضهم أَثْبَتَ فيها الأوَّلا**"[1]، "**لحذفهمْ سِوَى المكرَّر**"[2]، و"**لا خلاف بين الأمة**"[3]، "**والحذف عن جلِّ الرسوم فيهما**"[4]، "**وللجميعِ السيئاتُ جاءَ بألفٍ**"[5]، ويوضح لك هذا أن قوله: "**لكثرة الدور**"[6]، إنما هو علة حقيقية للحذف، لا لنقل الحذف، وكذا سلب ﴿ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ الياء، إنما هو علة في ثبوت الألف، لا في نقل ثبوته.

**فإن قيل**: على من[7] يحمل ما ينقله عن شيخ، مع حكاية وفاق أو خلاف أو دونهما، مطلقا أو مفصلا، مع سكوت الآخر أو ذكره، خلاف ما للأول من أحد الوجوه المتقدمة، أعلى الوفاق، فيكون من القسم المتفق عليه، وهو واضح البطلان، أم على الخلاف فيكون من قسم المختلف فيه، ولا مستند لهذا الاختلاف إلا اختلاف شيوخ النقل، فيتعين أن يكون مرادًا بالاختلاف المذكور في الترجمة، وحينئذ، فإما أن يقصر على هذا النوع من الخلاف، فيلزم أن يكون هو المراد بالاختلاف في الترجمة، وهو قسيم الاتفاق المذكور فيها، فيكون ضمير اتفاقهم واختلافهم لشيوخ النقل، وهو عين[8] ما ادعى بطلانه، أو لا يقصر عليه، فيكون الاختلاف المذكور صادقا بما هو أعمّ من

---

(1) انظر ص 558 وما بعدها.

(2) انظر ص 608 وما بعدها.

(3) انظر ص 535.

(4) انظر ص 539.

(5) انظر ص 599.

(6) انظر ص 535.

(7) قوله: "من "في موضعها بياض من هـ، وفي د: "ما".

(8) في هـ: "غير".

[اختلاف][1] كتاب المصاحف، أو شيوخ النقل، وكذا الاتفاق، ويلزمه تداخل بعض الأقسام بحسب الاعتبار، وبطلان ما ادَّعى من تعيين إرادة اتفاق كتاب المصاحف واختلافهم، على غير واحد من القسمين، فيكون خارجا عن قسمي الترجمة وهو واضح البُعد؟.

**فالجواب:** أن اختلاف كُتَّاب المصاحف المترجم له، قسمان:

قسم مصرَّح به، وهو ظاهر، وقسم يحصل بالتضمّن، وبيان ذلك أن شيخا مثلا، إذا ذكر حكما للفظ من حذف أو إثبات مثلا، فإن سكت الآخر، لم يُعدَّ سكوته شيئا، لاحتمال سكوته عنه عدم روايته فيه شيئا، ونسيانه إياه، وكونه عنده على الأصل في قاعدة الرسم، حيث يكون الحكم المذكور على خلاف الأصل، وما احتمل واحتمل سقط به الاستدلال، وكانت النسبة المُعتَمَد فيها على ذلك السكوت تقوّلا على الساكت المنقول عنه، وأما إن ذكره الآخِر، فإما أن يذكره كما ذكر الأول أو لا، فالأول اتفاق ولا إشكال، وفي معناه: أن يذكر أحدهما الحكم مطلقا، والآخر مع حكاية الاتفاق، وكذا مع الترجيح لأنه محض[2] رأي، وإما أن يذكره بخلاف ما ذكره الأول، كأن يقتصر واحد على حكم، ويذكر الآخر الخلاف فيه، فهذا من قسم الخلاف اعتبارا بذاكره.

وأما المقتصر فهو ساكت عن أحد وجهي الخلاف الذي ذكره الآخر، ولا عبرة بالسكوت كما تقدم، وكأن يثبت أحدهما ويحذف الآخر، وهذا كثير،

---

(1) ما بين معقوفين ساقط من د.

(2) في هـ: "كحصر".

فيُحمل على اختلاف المصاحف إعمالا لنقليهما، وحذرا من إهمال أحدهما، فيكون هذا اختلافا حاصلا بالتضمن دون التصريح، لا لاختلافهما، حتى يلزم ما تقدم، بل لتضمّنه اختلاف المصاحف كما قلناه.

وأما عند اختلافهما بالتفصيل والإطلاق، فينظر في كلّ لفظ على الاستقلال، ما لكلٍّ فيه، وما خرج عن التقسيم المذكور رُدَّ إلى أحد القسمين كما تقدم، فتعيّن إذاً صحة عود ضمير "اتفاقهم"، على كُتَّاب المصاحف، وبطلان ما عداه، على أن الشيوخ إنما يُعبِّرون باتفاق المصاحف واختلافها، ولكن لما وقع في عبارة الناظم ضمير العاقلين، لزم حمله على كُتّابها، وأحدهما قريب من الآخر، و"ال" في "الاضطراب" عوض عن ضمير كُتَّاب المصاحف على المذهب الكوفي أنها تقع خلف الضمير، و"في الحذف" متعلق بـ"الاضطراب"، ويطلبه بالعمل الاتفاق أيضا، لكنه أهمل على مختار البصريين، ولو أعمل على مختار الكوفيين لأعمل الثاني في ضميره، وظاهره: أن "الحذف" هو الإسقاط والإزالة، و"ال" فيه للعهد، والمعهود قوله: "**وحذفه جئت به مرتّبا**"[1]، وهذه الترجمة منه، و"من فاتحة الكتاب"، متعلق بالحذف، ومعنى "مِن" التبعيض على حدّ: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ﴾ [مريم آية: 69]، ودعوى أنها لابتداء الغاية[2]، أو بمعنى "في"[3]، عدول عن الظاهر.

---

(1) انظر ص 501.

(2) قال ذلك ابن آجَطّا في التبيان ق/220-ب، ومحمد بن خليفة السلجماسي في الدرر الحسان ق/8، وأبو الحسن النزوالي في مجموع البيان ق/15-ب.

(3) قال ذلك الرجراجي في تنبيه العطشان ص 213.

و"فاتحة الكتاب": أمّ القرآن، سميت بالاسمين: لأن موضعها يقتضيهما، ولها أسماء كثيرة ليس هذا موضعها[1]، وهي[2] على حذف مضافين، أي من حروف كلمات [فاتحة][3] الكتاب، و"ال" في "الكتاب" للتعريف العهدي في الأصل، ثم لما غُلِّب "الكتاب" على بعض ما يصلح له، وهو "القرآن"، صارت زائدة، لصيرورة مدخولها عَلَما بالغَلَبَة.

**تنبيهات:**

**الأول**: البسملة إن كانت من فاتحة الكتاب، ومن كل سورة، أو من فاتحة الكتاب فقط، كما قد قيل بكل منهما، دخلت عند الناظم كغيره من شيوخ النقل في الفاتحة بالتضمّن، ولا إشكال، وإن لم تكن منها كما هو قول مالك وجماعة، دخلت فيها أيضا باللزوم [أو شبه اللزوم][4]، لملازمتها إياها لفظا وخطّا، ويدلّ لإرادة دخولها ذكره حذف ألف الوصل في: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ﴾ صدر الفواتح، وعدم ذكره لحذف [ألف][5] الجلالة و﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ منها، ما ذاك إلا لاندراجها في ألفاظ فاتحة الكتاب.

وقد نص في التنزيل على حذف ألف الجلالة من البسملة[6].

---

[1] انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 1/173-175.

[2] في ح: "وهو"، والمثبت من هـ، د ، ز.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من ح، والمثبت من هـ، د ، ز.

[4] ما بين معقوفين ساقط من د.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من ح، والمثبت من هـ، د ، ز.

[6] مختصر التبيين 23/2.

**الثاني**: اعلم أن الحذف الواقع في المصاحف ثلاثة أقسام: إشارة، واختصار، واقتصار.

**فحذف الإشارة**: ما يكون موافقا لبعض القراءات[1]، نحو: ﴿وَمَا يُخَـٰدِعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ﴾ [البقرة: 9] لقراءة [الشامي][2] والكوفيين، بفتح الياء، وسكون الخاء، وفتح الدال[3]، كما يأتي، ﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ﴾ [البقرة: 50] لقراءة أبي عمرو، بقصر الواو[4].

ولا يشترط في كونه حذف إشارة أن تكون القراءة المشار إليها إحدى القراءات السبع، لما يأتي عن السخاوي في مواضع [من تجويزه في بعض الكلمات أن يكون حذف ألفها إشارة إلى][5] قراءة شاذة، لاحتمال أن تكون مشهورة حين كَتْبِ المصاحف، وسأكتفي عن تعيين هذا القسم في أثناء هذا الكتاب بذكر قراءة الكلمة: "بدون ألف".

**وحذف الاختصار**، أي التقليل: ما لا يختص بكلمة دون مماثلتها، فيصدق بما تكرّر وما لم يتكرّر[6].

---

(1) قال الرجراجي: "وأما حذف الإشارة فمعناه ما حذف منه الألف في الخط اتفاقا، واختلف القراء في قراءته بالألف"(تنبيه العطشان ص 220).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من هـ

(3) انظر: النشر (207/2).

(4) انظر: النشر (212/2).

(5) ما بين معقوفين ساقط من ح، والمثبت من هـ، د ، ز.

(6) قال الرجراجي: "فأما حذف اختصار فمعناه ما حذف منه الألف حيث ما ورد للاختصار والتخفيف كجموع السلامة وغيرها. (تنبيه العطشان ص 220).

**وحذف الاقتصار**، أي الاختصاص: ما اختص بكلمة أو كلم دون نظائرها[1]، وربما جامع القسم الأول كلاًّ من القسمين الأخيرين كـ ﴿وَٰعَدۡنَا﴾ و﴿فِيهَا سِرَٰجاً﴾ [الفرقان: 61]، وربما اجتمع القسمان الأخيران باعتبار، وذلك حيث تتّفق المصاحف على حذف كلمة، وتختلف في حذف نظائرها، فيكون اختصارا بالنسبة إلى حذف النظير في بعض المصاحف، [واقتصارا بالنسبة لمثبته[2]، وهذا اصطلاح لهم، وإلا فلا يبعد أن يشمل ذلك كله اسم الاختصار][3].

**الثالث**: إنما ترجم الناظم للحذف، إذ هو مخالف لقاعدة الرسم القياسي المحتاج إلى البيان، وأما الإثبات فلا حاجة إلى التنصيص عليه، لمعرفته من قاعدة أن الخط تصوير الكلمة بحروف هجائها، ولذا لم يترجم له، ولا تعرَّض لشيء منه استقلالا، بل لداع كالاستثناء في نحو: "**وأثبت التنزيل أولَى يَابِسَـٰت**"[4]، "**فثَبْتُ ما شُدِّد مما ذُكِّرَا**"[5]، ولم يتبرع به إلا نادرا لأمر اقتضاه كقوله: "**وعن سليمان أتى المُعَرَّفُ**"[6]، فسقط ما قيل أن في الترجمة حذف معطوف، والتقدير: في الحذف والإثبات.

---

(1) قال الرجراجي: "وأما حذف اقتصار فمعناه ما حذف منه الألف في بعض المواضع دون بعض كـ: ﴿ٱلۡمِيعَـٰدِ﴾ في الأنفال و﴿ٱلۡكَـٰفِرُ﴾ في الرعد. (تنبيه العطشان ص 220).

(2) انظر: (تنبيه العطشان ص 221).

(3) ما بين معقوفين ساقط من د.

(4) انظر ص 563.

(5) انظر ص 539.

(6) انظر ص 907.

**الرابع**: للحذف والإثبات مُرجِّحات نذكر ما تيسر منها، ليُطَّلَع بذلك على وجه كثيرٍ مما جرى به العمل.

فنقول: ينفرد الإثبات بالترجيح بأصالته، ولكن حيث لا مرجِّح للحذف، وينفرد الحذف بترجيحه بالإشارة إلى القراءة بحذفه، لكن حيث لم ينصّ على الإثبات أو راجحيته، ويشتركان معا في الترجيح بالنص على رجحان أحدهما، وبنص أحد الشيخين على أحد الطرفين، مع سكوت الآخر الذي قد يقتضي خلافه، وبالحمل على النظائر، وعلى المجاور، وباقتصار أحد الشيوخ على أحدهما، وحكاية الآخر الخلاف، وبنص شيخٍ على حكم عين الكلمة عند اقتضاء ضابط غيره خلافه، وبكون النقل عن نافع عند نقل غيره خلافه، وبكونه في المصاحف المدنية عند مخالفة غيرها[1]، وبكونه في أكثر المصاحف، ثم قد يحصل لكلّ طرف مرجِّح فأكثر مع التساوي في عدد المرجِّحات أو التفاوت، وقد يكون بعض المرجِّحات عند التعارض أقوى من بعض فيتّسع في ذلك مجال النظر، وستأتي أمثلة ذلك في محالّها، فلا فائدة في التطويل بذكرها، وكثير من هذه المرجحات تجري أيضا في غير باب الحذف، ومقابله مما يذكر بعده.

**الخامس**: إنما اختصت حروف المد واللين غالبا بحذفها دون غيرها، لكثرة دورها، وبقاء ما يدل عليها عند حذفها، وهو الحركات التي نشأت هذه الحروف عنها.

---

[1] في ح ، هـ: "غيره"، والمثبت من د ، ز.

قَالَ:

45- وَلِلْجَمِيعِ ٱلْحَذْفُ فِي ٱلرَّحْمَـٰنِ  حَيْثُ أَتَىٰ فِي جُمْلَةِ ٱلْقُرْءَانِ
46- كَذَاكَ لَا خِلَافَ بَيْنَ ٱلْأُمَّه  فِي ٱلْحَذْفِ فِي ٱسْمِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُمَّهْ
47- لِكَثْرَةِ ٱلدَّوْرِ وَٱلِاسْتِعْمَالِ  عَلَىٰ لِسَانِ لَافِظٍ وتَالِ

أخبر على جهة الإطلاق الشامل لشيوخ النقل بحذف ألف: ﴿ٱلرَّحْمَـٰنِ﴾ الواقعة بعد الميم، حيثما وقع في القرآن لجميع كُتَّاب المصاحف، وبحذف ألف اسم: ﴿ٱللَّه﴾ و﴿ٱللَّهُمَّ﴾ الواقعة بين اللام والهاء، من غير خلاف بين الأمّة، ويعني به هنا الجماعة، والمراد بهم كُتَّاب المصاحف.

فأما ﴿ٱلرَّحْمَـٰنِ﴾ ففيها: ﴿ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: 2] وهو متّحد.

وأما اسم ﴿ٱللَّه﴾ ففيها: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: 1]، ونحو: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: 6]، وهو منوَّع كما مثّل.

وأما ﴿ٱللَّهُمَّ﴾ فنحو ما في آل عمران: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَـٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ [آية: 26].

وقد تقدم اندراج البسملة في الفاتحة[1]، فيصدق كلام الناظم بالجلالة، وكلمة ﴿ٱلرَّحْمَـٰنِ﴾ الواقعتين فيها، ثم علَّل حذف ألف هذه الكلمات بكثرة دورها، أي تكرّرها وكثرة استعمالها على لسان اللافظ، أي الناطق بها في غير القرآن، وعلى لسان التالي لها فيه.

وقد ذكر شيوخ النقل هذه الكلمات كما ذكرها الناظم.

---

[1] انظر ص 531.

**تنبيهات:**

**الأول**: اختلف النحاة في كلمة "**اللهم**"[1]:

فمذهب البصريين أن أصله: "يا الله"، فحذف حرف النداء، وعُوِّض بميم مشدّدة آخره، لِتُساوي المحذوف[2].

ومذهب الكوفيين أن أصله "يا الله أُمَّ بخير"، أي: اقصدنا به، فحذف حرف النداء والهمزة من "أمّ".

وعلى كلا القولين لم تتنزّل مع الجلالة منزلة الجزء منها.

فذِكْرُه ﴿ٱللَّهُمَّ﴾ مع اسم ﴿ٱللَّه﴾ بيان وإيضاح، خشية توهّم أنه لا يدخل في اسم الجلالة، [لا][3] لأن حذفه متوقف على ذكره لاندراجه في الجلالة.

**الثاني**: إنما حملنا "الجميع" و"**الأُمّة**" في كلام الناظم على كُتَّاب المصاحف، وأنه من الحكم المطلق، ولم نحمله على شيوخ النقل، حتى يكون من المقيَّد، لأنه أنسب بالترجمة، ولنفيه الخلاف بين الأمّة، والخلاف والوفاق المعتبران إنما هما خلاف كُتَّاب المصاحف ووفاقهم، ولأن العلّة المذكورة إنما هي في الحقيقة لاتفاقهم على الحذف[4]، لا لنقل الحذف كما تقدم.

**الثالث**: تبرّع الناظم بذكر علّة الحذف، مع أن شيوخ النقل لم يذكروها.

---

(1) انظر تفصيل المسألة في: (الإنصاف لابن الأنباري 1/341-347).

(2) قال الرجراجي : "فقوبل الحرفان بالحرفين". (تنبيه العطشان، ص 227).

(3) ما بين معقوفين ساقط من هـ والمثبت من ح ، د ، ز.

(4) في ح ، د: "الحد"، والمثبت من هـ، ز.

**الرابع**: ليس كثرة الدور على اللسان علّة لحذف الألف خطًّا، ولكن لازمه، وهو كثرة كَتْبِه.

**الخامس**: قدَّم في الترجمة ذكر الاتفاق على الاختلاف، ثم صدَّر الكلام بمسألةٍ من الاتفاق، وخلط بعد ذلك مسائل الوفاق والخلاف بعضها ببعض، فهو[1] أشبه باللف والنشر المشوَّش، وليس من اللّفّ والنشر المرتّب، كما قد قيل: أنه من رد الصدور على الصدور.

**السادس**[2]: قدّم ذكر ﴿ٱلرَّحْمَـٰنِ﴾ مع تأخّره، عن الجلالة لطولها، بما ذكر معها، ولهذا المعنى نفسه قدّمه أيضا على ﴿ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾.

**السابع**:لم يذكر الناظم هنا حذف الألف الواقعة بين اللامين من: ﴿لِلَّهِ﴾، وسيأتي في قوله: "**وقبل تعريف وبعد لامِ**"[3]، ولا يضرّه تأخّره عن الترجمة لما تقدم عند قوله: "**وفي الذي كُرِّر**"[4]، البيت.

**الثامن**: إنما زاد الناظم لفظة "اسم" مع "الجلالة"، تأدّبا مع الاسم الشريف الدال على الذات بلا واسطة، وإن كان قد يتبادر منه التقييد، كما قد ادُّعِي[5] أن ظاهره أنه لا يحذف إلا نحو ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٜىٰهَا﴾ [هود: 41]، وجوابه أن التعليل بالكثرة يدفع ذلك التوهّم.

---

[1] في هـ: "وهي"، وفي د ، ز: "فهي"، والمثبت من ح.

[2] في هـ: "الخامس"، وهو خطأ.

[3] انظر ص 716.

[4] انظر ص 500.

[5] انظر: (تنبيه العطشان ص 228).

**الإعراب**: "**الحذف في الرحمن**" جملة اسمية، و"**للجميع**" متعلق بمتعلق الخبر، و"**ال**" فيه خلف ضمير كتّاب المصاحف، وهذا أولى من إعراب الجملة مقدّمة الخبر، و"**في الرحمن**" متعلق بمتعلق الخبر، لأن المقصود بالذات الإخبار عن حصول الحذف في ألف "**الرحمن**"، ويمكن استقلاله بالفائدة، وأما كونه للجميع فبالتبع، ولا يمكن استقلاله بها، و"حيث" ظرف متعلق بمتعلق الخبر أيضا، وجملة "**أتى**" في محل خفض بإضافة حيث إليها، و"في جملة القرآن"، أي جميعه، متعلق بـ"**أتى**" أو بدل من "**حيث**"، و"**كذاك**" تصحيح للوزن مستغنى عنه، وهو خبر مبتدأ محذوف، يدلّ عليه ما بعده، والإشارة عائدة إلى كلمة "**الرحمن**"، والتقدير: "اسم الله واللَّهُمَّه ككلمة الرَّحْمَن".

ولا يصح أن يتعلق بما بعد "لا"[1]، لأن "لا" النافية للجنس، وكذا العاملة عمل ليس، لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، و"لا" تبرئة، و"خلاف" اسمها مبني على الفتح، و"في الحذف" خبرها، و"بين الأمة" متعلق بمتعلق الخبر، وهذا أولى من العكس أيضا، لما تقدم قريبا.

و"**في اسم الله**": أي الاسم الذي هو الله متعلق بالحذف، و"**اللّهمّه**" عطف على الجلالة، وهاؤه للسكت، و"**لكثرة الدَّور**" متعلق بمحذوف، أي حذفت لكذا، ويصح تعلقه بمعنى النفي المدلول عليه بلا خلاف، والظاهر أن عطف "**الاستعمال**" على "**الدور**" عطف مرادف للتفسير، وإن كان في الأول معنى ليس

---

(1) في هـ: "بعدها"، والمثبت من ح ، د ، ز.

في الثاني، وهو التكرار، لأن لفظ الاستعمال أوضح في[1] الدلالة على المعنى المقصود من لفظ "**الدور**"، ويحتمل أن يريد الدور في القرآن، والاستعمال في غيره، فيكون من عطف المغاير، والشطر بعده من النشر المعكوس.

قَالَ :

48- وَجَاءَ أَيْضًا عَنْهُمُ فِي ٱلْعَـٰلَمِين    وَشِبْهِهِ حَيْثُ أَتَىٰ كَالصَّـٰدِقِين

49- وَنَحْوِ: ذُرِّيَّـٰتِ مَعْ ءَايَـٰتِ    وَمُسْلِمَـٰت وَكَ بَيِّنَـٰت

50- مِنْ سَالِمِ ٱلْجَمْعِ ٱلَّذِي تَكرَّرَا    مَالمْ يَكُنْ شُدِّدَ أَوْ إِن نُبِرَا

51- فَثَبْتُ مَا شُدِّدَ مِمَّا ذُكِرَا    وَفِي ٱلَّذِي هُمِزَ مِنْهُ شُهِّرَا

52- وَٱلْخُلْفُ في ٱلتَّأْنِيثِ فِي كِلَيْهِمَا    وَٱلْحَذْفُ عَنْ جُلِّ ٱلرُّسُومِ فِيهِمَا

أخبر مع الإطلاق الشامل لشيوخ النقل أن الحذف جاء أيضا عن كُتَّاب المصاحف في ﴿ٱلْعَـٰلَمِين﴾ وشبهه حيث جاء كـ﴿ٱلصَّـٰدِقِين﴾، ومثل ﴿ذُرِّيَّـٰتِ﴾، و﴿ءَايَـٰتِ﴾ [و﴿مُسْلِمَـٰت﴾][2] و﴿بَيِّنَـٰت﴾ وهو الجمع السالم المتكرر، يعني: وما ألحق به مذكرا أو مؤنثا، ما لم يكن الجمع بقسميه، أو المذكّر فقط: مشدّدا أو مهموزا، أي واقعا بعد ألفه شدّ أو همز مباشر.

فالحكم في المشدّد المذكّر ثبت الألف اتفاقا، واشتهر أيضا في المهموز منه، مع خلاف بعض المصاحف فيه بالحذف، والخلف[3] حاصل في جمع المؤنث

---

(1) في ح: "من"، والمثبت من هـ، د، ز.

(2) ما بين معقوفين ساقط من ح، والمثبت من هـ، د، ز.

(3) في هـ: "والحذف".

في كلا قسميه: المشدد والمهموز. [والحذف وارد عن أكثر المصاحف في قسمي المؤنث.

أما ﴿ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ ففي صدرها: ﴿رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: 1].

وأما شبهه من المذكر غير المشدد والمهموز][1]، فنحو: ﴿وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَـٰفِرِينَ﴾ [البقرة: 18]، ﴿إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ [البقرة: 22]، ﴿وَهُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ﴾ [البقرة: 24].

ومن المؤنث نحو: ﴿فِيهِ ظُلُمَـٰتٌ وَرَعْدٌ﴾ [البقرة: 18] ﴿وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَآ﴾ [البقرة: 38] ﴿ءَايَـٰتٍۭ بَيِّنَـٰتٍ﴾ [البقرة: 98] و﴿ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّـٰتِهِمْ﴾ [الأعراف: 172].

وأما المذكر المشدّد نحو: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[ الفاتحة: 7 ] ﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ﴾ [البقرة: 101] ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ﴾[ الصافات: 165].

والمهموز منه نحو: ﴿مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَآ إِلَّا خَآئِفِينَ﴾ [البقرة: 113]، ﴿بَيَـٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف: 3].

وأما المؤنث المشدّد فنحو: ﴿فَوْقَهُمْ صَـٰٓفَّـٰتٍ﴾ [الملك: 20 ] ﴿وَٱلصَّـٰٓفَّـٰتِ صَفًّا﴾ [الصافات: 1]، والمهموز منه نحو ﴿[وَٱلصَّـٰٓئِمِينَ][2] وَٱلصَّـٰٓئِمَـٰتِ﴾ [الأحزاب: 35] ﴿سَـٰٓئِحَـٰتٍ ثَيِّبَـٰتٍ﴾ [التحريم: 5]

---

[1] ما بين معقوفين ساقط من د، والمثبت من ح ، هـ، ز.

[2] ما بين معقوفين ساقط من هـ

ووجه اختصاص ألف المشدّد والمهموز من القسمين بالإثبات، بعضه باتفاق وبعضه بخلاف، اختصاصه بمزيد الإشباع المُنزَّل منزلة حرف آخر، فلم يحذف لقيامه مقام حرفين.

**قال في المقنع:** "وكذلك اتفقوا على حذف الألف من الجمع السالم الكثير الدور في المذكّر والمؤنّث جميعا. فالمذكر نحو ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، و ﴿ٱلصَّٰبِرِينَ﴾، و﴿ٱلصَّٰدِقِينَ﴾، و﴿ٱلْفَٰسِقِينَ﴾، و ﴿ٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾، و ﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾، و﴿ٱلشَّيَٰطِينِ﴾، و﴿ٱلظَّٰلِمُونَ﴾، و ﴿ٱلْخَٰسِرُونَ﴾، و[﴿ٱلْكَٰفِرُونَ﴾][1].

والمؤنّث نحو: ﴿ٱلْمُومِنَٰتِ﴾، و﴿ٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾، و﴿ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾، و﴿ٱلْخَبِيثَٰتِ﴾، و ﴿لِكَلِمَٰتِ﴾، و ﴿ظُلُمَٰتٍ[2]﴾، و ﴿ٱلْمُتَصَدِّقَٰتِ﴾، و ﴿ثَيِّبَٰتٍ﴾، [و ﴿بَيِّنَٰت﴾][3]، و﴿عَرَفَٰت[4]﴾، وما كان مثله، فإن جاء بعد [الألف][5] همزة أو حرف مضعَّف نحو ﴿ٱلسَّآئِلِينَ﴾، ﴿ٱلْقَآئِمِينَ﴾، و﴿ٱلْخَآئِنِينَ﴾، و﴿ٱلصَّآئِمِينَ﴾، و ﴿خَآئِفِينَ[6]﴾، و ﴿ٱلظَّآنِّينَ[7]﴾ و﴿حَآفِّينَ﴾، و ﴿ٱلْعَآدِّينَ﴾، وشبهه أثبتت الألف في ذلك، **على أني تتبعت مصاحف أهل المدينة وأهل العراق العتق القديمة**

---

[1] ما بين معقوفين ساقط من ح، والمثبت من ه، د ، ز.

[2] في المقنع: "وفي ظُلُمَٰت و الظُّلُمَٰت".

[3] ما بين معقوفين ساقط من ه، والذي في المقنع: "ٱلْبَيِّنَٰت".

[4] في ه، ز: "غرفات"، وفي المقنع: "و الغرفات".

[5] ما بين معقوفين ساقط من ه

[6] "خائفين"غير موجودة في المقنع.

[7] في المقنع بعدها: "والضالين".

**فوجدت فيها مواضع كثيرة مما بعد الألف فيه همزة قد حذفت الألف منها وأكثر ما وجدته في جمع المؤنث السالم لثقله والإثبات في المذكر أكثر**"[1] انتهى.

وقال في التنزيل: "وكتبوا في جميع المصاحف ﴿ٱلْعَـٰلَمِينَ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ بغير ألف بين العين واللام، والميم والنون.

وكذلك حذفوها من الجمع السالم الكثير الدور في المذكر والمؤنث معا، سواء كان في موضع رفع أو نصب أو خفض نحو: ﴿ٱلصَّـٰبِرِينَ﴾، و ﴿ٱلصَّـٰبِرُونَ﴾، و﴿ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾، و﴿ٱلصَّـٰدِقُونَ﴾، و﴿ٱلصَّـٰلِحِينَ﴾، و﴿ٱلصَّـٰلِحُونَ﴾، و و﴿ٱلْفَـٰسِقِينَ﴾، و﴿ٱلْفَـٰسِقُونَ﴾، و ﴿ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾، و ﴿ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾، و ﴿ٱلْمُنَـٰفِقِينَ﴾، و ﴿ٱلْمُنَـٰفِقُونَ﴾، و ﴿ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾، و ﴿ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾، و ﴿ٱلْخَـٰسِرِينَ﴾، و ﴿ٱلْخَـٰسِرُونَ﴾، و ﴿ٱلسَّـٰجِدِينَ﴾، و ﴿ٱلسَّـٰجِدُونَ﴾، وما أشبه ذلك، و﴿ٱلْمُسْلِمَـٰتِ﴾ و ﴿ٱلْمُومِنَـٰتِ﴾، و﴿ٱلطَّيِّبَـٰت﴾، و ﴿ثَيِّبَـٰتٍ﴾، و ﴿ٱلْمُتَصَدِّقَـٰتِ﴾[2]، و﴿ٱلْغُرُفَـٰت﴾ و﴿ٱلثَّمَرَٰتِ﴾، و﴿ٱلْخَبِيثَـٰتِ﴾، وشبهه"[3].

ثم قال عند قوله: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾: "بألف بين الضاد واللام المشدّدة، وكذا كل ما جاء من هذا النوع المضعّف، نحو: ﴿ٱلْعَآدِّينَ﴾، و﴿حَآفِّينَ﴾، و ﴿ٱلظَّآنِّينَ﴾.

وكذلك إن جاء بعد الألف همزة نحو: ﴿ٱلصَّآئِمِينَ﴾، و ﴿ٱلْقَآئِمِينَ﴾،

---

(1) المقنع، ص 22-23.

(2) في ح: "الصادقت"، والمثبت من هـ، د، ز.

(3) مختصر التبيين 2/30-32.

﴿ٱلسَّآئِلِينَ﴾، و﴿ٱلْخَآئِنِينَ﴾، وفي هذا الصنف خلاف"[1] انتهى.

وقد اقتصر في ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ[2]﴾ و ﴿ٱلسَّٰٓئِحُونَ[3]﴾ على الحذف، كالنظائر المجاورة دون همز، وكذا اقتصر عليه في ﴿وَٱلصَّٰٓئِمِينَ﴾ مع نظائره في الأحزاب[4]، ولكن حمل الناظم اقتصاره على أحد الوجهين على اختياره بسبب المجاورة، ولذا لم يستثن تلك المواضع.

وهذا إحدى القواعد المتقدمة في النقل عن أبي داود عند قوله: "**وذكر الشيخ أبو داودا**"، البيت[5].

**تنبيهات:**

**الأول:** اشتمل كلام الناظم على جميع ما ذكره الشيخان، إلا أن قول الداني: "وأكثر ما وجدتُه في جمع المؤنث السالم"، ظاهر في أن أكثرية وجود الحذف في جمع [المؤنث السالم، يقابلها[6] وجود الحذف في جمع][7] المذكر غير أكثر، لا الإثبات في الجمع المؤنث.

---

[1] مختصر التبيين 2/58-59.

[2] في ح، د: "التآئبين" والمثبت من هـ، ز.

[3] في د: "السائحين".

[4] انظر: مختصر التبيين 3/642.

[5] انظر: ص476.

[6] في ز: "لم يقابلها".

[7] مابين معقوفين ساقط من هـ

وقوله: "**كثيرة**"، لا يقتضي أنه أكثر من الإثبات، بل ربما تنصرف الكثرة فيه إلى مجموع المواضع من المذكر والمؤنث، وحينئذ فلا دليل في كلام أبي عمرو على رجحان الحذف فيه على الإثبات، إلا ما يذكره بعدُ في ذي الألفين.

**الثاني:** استشكل الشارحُ كلامَ أبي عمرو الذي تبعه فيه الناظم بما حاصله: أنه تكلم على المذكر، وما فيه من المؤنث ألف واحدة، بدليل أنه تكلم على ما فيه ألفان بعد ذلك، ثم لما تكلم على المهموز، وذكر الخلاف فيه، قال: "وأكثر ما وجدت الحذف في جمع المؤنث السالم، ولا يوجد جمع مؤنث سالم فيه ألف واحدة مهموز ما بعدها، أو مشدّد"[1]، انتهى.

**قلت:** وهو إشكال غير وارد، لأن قوله: "**وأكثر ما وجدته في جمع المؤنث السالم**"، استطراد جرّ إليه ذكر المهموز من المذكّر، ووُجد أن حذف الألف في بعض المصاحف من كليهما، وإن كان سيذكره بعد في نظائره من المؤنث ذي[2] الألفين، مع أن هذا الاستطراد[3] لم يقتض مخالفة المنصوص، ولم يوقع في إلباس، فلا بأس.

وعلى هذا فقول الناظم: "**والخلف في التأنيث في كليهما** ..."، البيت، استطراد أيضا، تبع في ذكره أحد قسميه، وهو المهموز، كلام أبي عمرو، واستطرد المشدّد من عند نفسه، وكلاهما مستغنى عنه، لدخولهما في قوله: "**وجاء في الحرفين**"، البيتين.

---

(1) التبيان ق/224-ب.

(2) في ح: "في"، والمثبت من هـ، د، ز.

(3) في د: "الاشتراط".

ويمكن توجيه كلام الناظم بأن يقال لـمّا ذكر أولا الجمع السالم بقسميه المذكر والمؤنث، الشامل بحسب مقتضى اللفظ لذي الألف والألفين، واستثنى المشدّد والمهموز لزم عموم المستثنى لقسمي المذكر والمؤنث أيضا، ثم لما ذكر حكم قسمي المذكر بقي النظر متشوّفا لحكمها في المؤنث، فأفاده في هذا البيت.

وبقي قوله: "**وجاء في الحرفين**"، خاصا بغير المشدّد والمهموز، لتقدّمهما في البيت قبله كما تقرّر. ولا يمنع من هذا المحمل عدم تمثيله أولا للمؤنث ذي الألفين كما هو ظاهر، ولأنه يمكن أن يكون منه ﴿ءَايَـٰت﴾، كما لا يمنع منه أيضا إدراج الشيخين المشدّد والمهموز في ذي الألفين، إذ لم يلتزم متابعتهما إلا في تأدية الأحكام، لا في التقاسيم والتراتيب، والله أعلم.

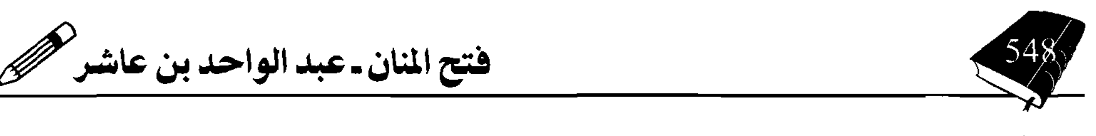
وإلى صحة هذين التقديرين أشرت بقولي في حل كلامه:

"**ما لم يمكن الجمع بقسميه، أو المذكر فقط مشدّدا أو مهموزا**".

ولكلّ وجه والله أعلم.

**الثالث**: مما يحتمل أن يندرج في ضابط الناظم وغيره من الشيوخ باب ﴿ءَامِنِينَ﴾، و ﴿ءَاخِذِينَ﴾، و ﴿ٱلۡأٓمِرُونَ﴾، و ﴿ءَاخَرِينَ﴾، و ﴿ءَايَـٰت﴾، و ﴿ٱلۡمُنشَـَٔاتُ﴾ مما وقع فيه قبل الألف همزة في القسمين، مع أن العمل جرى في غير ﴿ٱلۡمُنشَـَٔاتُ﴾ بخلاف ذلك، وهو أن الألف المرسومة هي التي بعد الهمزة، ولا صورة للهمزة.

ولا شك أن الشيخين ذكرا في الهمز أن كل همزة مفتوحة وقع بعدها ألف،



زاد أبو عمرو: "**وسواء كانت مبدلة من همز أو زائدة فإن الرسم ورد في ذلك كله بألف واحدة**"[1].

وجوّزا فيه أن تكون المحذوفة هي صورة الهمزة، وهو الراجح عندهما، وأن تكون الثانية، ومثّلا لذلك بأمثلة ليس واحد منها جمعا سالما، فيحتمل أن يكون ذلك الضابط شاملا للجمع أيضا، ويكون تخصيصا لما ذكروا هنا، فيكون ما هنا مخصصا بقوله في باب الهمز تبعا لهما: "**وما يؤدي لاجتماع الصورتين ....**"[2]. البيت.

ويتأيّد هذا [المحمل][3] بذكر الناظم ﴿ءَايَـٰت﴾ مثالا لذي الألف الواحدة إيذانا بخروج الألف الواقعة بعد الهمزة عن هذا الباب، وهذا على التمشية الأولى هناك.

ويحتمل أن يكون هذا النوع مرادا لهم هنا في هذا الضابط جرى العمل عليه في ﴿ٱلْمُنشَـَٔاتُ﴾، وعلى غيره في الباقي، وسيأتي لهذا مزيد كلام.

**الرابع:** مما يشمله ضابط الناظم والشيخين ما ألفه مبدلة من همزة نحو: ﴿مُسْتَـٔنِسِينَ﴾ لورش، ويلزم من ذلك [حذف][4] صورة الهمز فيها لقالون ضرورة أن الألف في قراءة ورش هي بنفسها الهمزة في قراءة قالون، فالمحذوف

---

(1) المقنع، ص 24.

(2) انظر: ص 1229 وما بعدها.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من د، وفي هـ: "المحل".

(4) ما بين معقوفين ساقط من هـ ﴿مُسْتَـٔنِسِينَ﴾.

في قراءة ورش وهو الألف، هو بعينه صورة الهمز في قراءة قالون[1]، ولذا لم يحتج إلى استثنائه في الهمز مع: ﴿الرُّءيَا﴾ و﴿ادَّارءتُم﴾.

ومما يشمل أيضا الملحقات بالجمع السالم، وإن لم تكن جمعا حقيقة، وشاهده قوله: "في العالمين وشبهه"، حيث أصّل الحذف في ﴿الْعَـٰلَمِينَ﴾ الملحق بالجمع، ثم حمل عليه شبهه من الجمع السالم، وساوى بين الجمع والملحق به في الحكم، ولا فرق بين ما جرى مجرى[2] المذكر أو المؤنث.

**فالأول** نحو: ﴿لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ[3]﴾ و﴿وَنَحۡنُ ٱلۡوَٰرِثُونَ﴾ [الحجر: 23] ﴿وَكُنَّا بِكُلِّ شَيۡءٍ عَـٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: 80 ] مما استعمل في جانب الله تعالى على جهة التعظيم.

**والثاني** نحو ﴿عَرَفَـٰت﴾[4] [البقرة: 197] و﴿أُوْلَـٰتِ﴾ [الطلاق: 6].

وأما ﴿أُمَّهَـٰت﴾ فجمع سلامة لـ(أُمَّهَة) بهاء مزيدة، وكذا ﴿أَخَوَٰت﴾ جمع سلامة لـ(أَخَوَة)، و﴿بَنَـٰت﴾ جمع سلامة لـ(بَنَوة) بفتح الفاء والعين فيهما، لكن نقلا إلى (فُعْل) بضم فسكون، و(فِعْل) بكسر فسكون، وعُوِّض من لامهما تاء، وليست التاء فيهما علامة تأنيث بدليل سكون ما قبلها، وعلامة

---

[1] **قلت**: تضبط لقالون وفق هذا الاختيار كما يلي: ﴿مُسۡتَـٔنِسِينَ﴾، وأما على اختيار ثبوت الألف فالضبط فيها يكون كما يلي: ﴿مُسۡتَأۡنِسِينَ﴾.

[2] في ح: "بين"، والمثبت من هـ، د، ز.

[3] في مثل قوله تعالى :﴿أَرۡسِلۡهُ مَعَنَا غَدٗا يَرۡتَعۡ وَيَلۡعَبۡ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾ [يوسف: 12].

[4] في هـ: "غرفات".

التأنيث فيهما صيغة (فُعْل) و(فِعْل) التي نقلا إليها، والدليل على أن أصل لام (أخت) الواو جمعه على (أخوات).

وأما ﴿بَنَـٰت﴾ فغلبةُ إبدال التاء من الواو على إبدالها من الياء، ولا يستدل عليه بـ (البُنُوَّة) لورود (الفتوة) في (فتى) الياء، بدليل ﴿فَتَيَـٰن﴾، ولا مدخل لـ ﴿ثَمَـٰنِينَ﴾ ولا لـ ﴿ثَلَـٰثِينَ﴾ رفعا وغيره، لأن الأول منقوص، والثاني فُصِل بينه وبين حرف الإعراب بحرف واحد، فكان شبيها بالمنقوص أو بنحو: ﴿أَكَّـٰلُونَ﴾، و﴿جَبَّارِينَ﴾، ولم يدخل واحد من القسمين في ضابط الشيخين عند الناظم حسبما يذكر قريبا.

ولذا نص على حذفهما فيما يأتي، وكان الأنسب ذكرهما هنا، ولكن راعى الناظم في تأخيرهما مناسبة النظائر المذكورة معهما.

ومما يشمله أيضا بعض الجموع السالمة التي حصل فيها تغيير نحو: ﴿غُرُفَـٰتِ﴾ و ﴿قُرُبَـٰتِ﴾ عند قالون بضم عينهما، مع أنها ساكنة في المفرد، لأن ذلك لا يخرجها عن كونها سالمة.

ومما يشمله أيضا: ما كانت ألفه مصاحبة للامٍ نحو ﴿ٱللَّـٰعِبِينَ[1]﴾، و﴿ٱللَّـٰعِنُونَ﴾ و﴿رِسَـٰلَـٰتِ﴾ و﴿جِمَـٰلَـٰتٌ﴾، ويؤيد هذا استثناؤه (رسالت) العقود لأبي داود هنا، وتمثيله للمثنى بالمصاحب لها وهو: ﴿رَجُلَـٰنِ﴾ [كما مثل له أبو عمرو بـ ﴿رَجُلَـٰنِ﴾][2] ..........................................................

---

[1] في هـ: "اللاعبون".

[2] ما بين معقوفين ساقط من د.

........................ و﴿أَضَلَّنَا﴾[1]، وقد سبق قريبا أنه لا مدخل لـ ﴿ثَلَٰثِينَ﴾ هنا.

**الخامس**: مراد الناظم بالمشدّد والمهموز من قسمي المذكر والمؤنث في قوله: "ما لم يكن شدد أو إن نبرا": ما كان الشدّ والهمز فيه بعد الألف مباشرا له، كما صرح به الشيوخ[2]، وتقدمت أمثلته، لا غير المباشر ولا المتقدم[3] نحو: ﴿ٱلْحَوَارِيُّونَ﴾ رفعا وغيره، و﴿رَبَّٰنِيُّونَ﴾ كذلك، ونحو ﴿ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ و﴿ذُرِّيَّٰت﴾ في المشدد، ونحو ﴿خَٰطِـُٔونَ﴾، و﴿مَالِـُٔونَ﴾ ونحو: ﴿ءَامِنُونَ﴾، و ﴿مُنشَـَٔاتُ﴾ في المهموز.

أما عدم دخول ما كان الشدّ المتأخر فيه غير مباشر فمن قوله: "**وفي ٱلْحَوَارِيِّنَ أثبته**"، إذ لو دخل في المشدّد المثبت، لما احتاج إلى التنصيص على إثباته ثانيا.

ويلزم مثله في الهمز، إذ هما باب واحد.

وأما عدم دخول ما تقدم فيه الشدّ فمن تمثيله بـ ﴿ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [و﴿ذُرِّيَّٰت﴾][4] لغير المشدد، ويلزم مثله في الهمز، كما سبق قريبا، مع ضرب من التسامح.

---

[1] انظر: المقنع ص 17.

[2] انظر التبيان ق/223-ب، وتنبيه العطشان، ص239.

[3] في ح: "ولا غير المتقدم"، والمثبت من هـ، د، ز.

[4] ما بين معقوفين ساقط من هـ

**السادس**: مراد الناظم بالمتكرر ما وقع في القرآن في ثلاثة مواضع، لا ما وقع مرتين، بدليل تمثيله فيما يأتي للمنفرد بـ ﴿حَسَرَٰتٍ﴾، مع أنه وقع في موضعين، ولم يمثل لما وقع أكثر من ذلك، وهذا هو الذي **صحّح اللبيب**.

**ونصه**: "قال الشارح -يعني السخاوي-: اختلف المصنفون لكتب الرسم في حدّ كثرة الدور، فمنهم من قال: إذا تكرر الاسم أو الفعل، أو الجمع السالم المذكر أو المؤنث ثلاث مرات فصاعدا قيل له كثير الدور، واستدل على ذلك بأنك تقول للرجل الواحد رجل، وللاثنين رجلان، وللثلاثة رجال، ومنهم من قال خمسة، ومنهم من قال سبعة، والقول الأول أصحهن وعليه العمل"[1] انتهى.

**وقال الجعبري**: "كثير الدور هو الذي تكرر في القرآن كثيرا، والناظم -يعني الشاطبي- لم يحدّ الكثرة، فلتستقرأ من الأمثلة"[2] انتهى.

ويعني بالأمثلة أمثلة تقدمت له، إلا أنه عدّد من جملتها: ﴿ٱلۡأَمِرُونَ﴾، و ﴿خَـٰسِـِٔينَ﴾[3].

وأما ما طرق فيه الشروح من احتماله لوجه آخر، وهو أنه يريد تكرّر الأوزان[4]، وأن هذا المحمل هو الظاهر من كلام أبي داود، لتمثيله بألفاظ من الجموع لم تأت في القرآن إلا في موضع واحد أو موضعين بالحذف، وأن

---

(1) الدرة الصقيلة ق/60-ب.

(2) الجميلة: ق/83-ب.

(3) انظر: الجميلة: ق/83-ب.

(4) كما في التبيان ق/223-ب.

المحمل الأول هو **الظاهر من كلام أبي عمرو**، لذكره [أمثلة][1] كثيرة الدور في القرآن من الجمعين، غير أنه ذكر في أمثلة جمع المؤنث السالم كلمتين قليلتي الدور متحدتي اللفظ، وهما: ﴿عَرَفَٰتٍ[2]﴾ و﴿ثَيِّبَٰتٍ﴾، [وفي بعض][3] النسخ ﴿غُرُفَٰت﴾ فشيء لم نره لمتقدمي أهل هذا الفن، ويردّه كلام الناظم الآتي آخر الباب، وهو قوله: "**وليس ما اشترط من تكرّر** ...."[4]، البيت.

ولا يساعده أيضا كلام أبي عمرو، لأنه مثَّل أيضا بالمتّحد، كما أشير إليه، فلا فرق بين تمثيله بكلمتين وتمثيل أبي داود بكلمات.

**السابع**: عبَّر الشيخان في الضابط المتقدم بالكثير الدور، وتعبير الناظم بالمتكرّر غير مُوَفّ لذلك، لصدقه بما وقع مرتين.

**والجواب**: أنه لما مثّل آخر الباب للمنفرد بما وقع مرتين عُلِم أن مراده هنا ما فوق الاثنين، وأيضا فإن هذا الشرط لما لم يكن مُتحتِّما، حتى أنه إذا فقد تخلف الحكم، تساهَلَ الناظم في التعبير عنه، إذ لو أسقطه بالكلية ما أخلّ بالحكم كما يقول آخر الباب: "**وإنما ذكرته** ......."[5]، البيت.

(1) ما بين معقوفين ساقط من هـ.

(2) في هـ: "غرفات".

(3) ما بين معقوفين في موضعه طمس في د.

(4) انظر: ص 608 وما بعدها.

(5) انظر: ص 608 وما بعدها.

**الثامن**: لا يخفى أنه لا يدخل في ضابط الناظم وفي تمثيله بـ ﴿ذُرِّيَّٰت﴾، نحو: ﴿مَرْضَات ﴾، و ﴿تُقَىٰةً﴾، و ﴿أَمْوَٰتٌ ﴾، و ﴿أَصْوَات ﴾، و ﴿ذَوَاتَيْ أُكُلٍ﴾، و﴿ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ﴾، إذ ليس واحد منها جمع مؤنث سالم.

أما الأولان فمفردان، وأما الثالث والرابع فجمعا تكسير، وأما الأخيران فتثنية (ذات) رُدَّت إليه عينه في التثنية على اللغة الفصحى، وربما ثُنِّي دون ردّ فقيل: (ذاتا).

قال في التسهيل: "وقالوا في (ذات) (ذاتا) على اللفظ، و(ذواتا) على الأصل".

**التاسع**: بقي على الناظم ذكر الخلاف في المشدّد من الجمع المذكر عن الشاطبي، لالتزامه ذكر ما انفرد به، وقد قال فيه بعد أن ذكر أن كل جمع سالم كثير الدور حذف ألفه ما نصه:

سِوَى ٱلْمُشَدَّدِ وٱلْمَهْمُوزِ فَٱخْتَلَفَا[1] عَنِ ٱلْعِرَاقِ وفِي ٱلتَّأْنِيثِ قَدْ كَثُرَا[2]

وقد أقرّه الجعبري، وسرد عليه نص المقنع المتقدم في حل كلام الناظم، مسقطا منه ما يقتضي تخصيص الخلاف بالمهموز، وهو قوله: "**مما بعد الألف فيه همزة**"[3].

ثم قال: "**والنظم**[4] **ناقص من ضمّ العراقي إلى المدني**"[5] انتهى.

---

(1) في هـ: "فما اختلفا".

(2) العقيلة البيت: 151 ص 36 ط ابن الحفصي.

(3) المقنع، ص23.

(4) في د: "والنص".

(5) الجميلة ق/107-108.

وهذا الذي أسقطه الجعبري من نص المقنع هو ثابت في جميع ما طالعت من نسخه، فإن صح سقوطه طولب الناظم بنقل الخلاف عنه أيضا.

**العاشر**: نذكر[1] فيه تمهيدا يتقعّد به من فصول هذا الباب ما اضطرب فيه النظر، ويصفوا بعذوبة منهله ما من هذا المورد تكدّر:

**اعلم** أن الشيخين لما تكلما على ضابط الجمع بقسميه، ثم عدّدا مثلهما، لم يمثّلا للمذكر بما فصل بين ألفه وعلامة إعرابه حرف واحد، وذلك نحو: ﴿سَمَّـٰعُونَ﴾، و ﴿خَرَّـٰصُونَ﴾ من جمع أمثلة المبالغة، ولا بما آخره ياء اجتمعت مع مثلها، فاقتضت القاعدة حذف أحدهما، وهو لفظ ﴿ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ﴾، و﴿رَبَّـٰنِيِّـۧنَ﴾، ولا بما حذفت نونه للإضافة نحو: ﴿بَـٰلِغُوهُ﴾، و﴿بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا﴾، ولم يمثلا أيضا لواحد من القسمين بمنقوص نحو: ﴿ٱلصَّـٰبُونَ﴾، و﴿ٱلْغَاوُونَ﴾، و ﴿ٱلْعَالِينَ﴾، و ﴿ٱلْقَالِينَ﴾، ونحو: ﴿بَنَاتٍ﴾، و ﴿ثُبَاتٍ﴾، ولا بما لامه همزة اجتمعت صورتها مع مماثلها من واو أو ياء أو ألف، فحذفت إحداهما نحو: ﴿خَـٰطِـُٔونَ﴾، و ﴿خَـٰطِـِٔينَ﴾، و ﴿مَالِـُٔونَ﴾، و ﴿سَيِّـَٔاتِ﴾، و ﴿سَوۡءَٰتِ﴾، و ﴿ٱلْمُنشَـَٔاتُ﴾، إلا أن إحدى الصورتين في ﴿سَوۡءَٰتِ﴾ وتاليه ألف الجمع، وفيما عداه غيرها على أن كون ﴿سَوۡءَٰتِ﴾ مما حذفت صورة همزته، لاجتماع المثلين جار على ما نص عليه الأئمة في باب ﴿مَسۡـُٔولاً﴾.

وأما إذا اعتبر قياسها بعد الساكن فلا اجتماع، ولا بما صدره همزة اجتمعت صورتها مع الألف التي في الجمع، فحذفت أحدهما نحو: ﴿ءَامِنُونَ﴾،

---

[1] في هـ: "قد ذكر".

و ﴿ءَاخَرِينَ﴾، و ﴿ءَايَٰت﴾ فكان ضابطها محتملا لدخول هذه الأقسام الستة عملا بمقتضى ظاهر الإطلاق، ومحتملا لعدم دخولها أخذا بالاحتياط، وتمسّكا بالأصل عند قيام الاحتمال ما أمكن، لقلّة وجودها بالنسبة إلى غيرها، ولأن في جميع هذه الأقسام شبهة توجب الإثبات والخروج من الضابط المتقدم، ففي الأول شبهة في الصورة بالمنقوص، حيث لم يفصل بين ألفه وحرف إعرابه إلا حرف واحد، وقلة إفراد الجمع الآتي على هذا الوزن، حتى قال الجعبري عند قول الشاطبي: "وكل جمع كثير الدور ...." البيت[1]، ما نصه: "والألف المحذوفة في جمع المذكر هي ألف فاعل الموجودة في الواحد"[2] انتهى.

فأنت تراه أخرج من الجمع المذكر[3] في الضابط وزن (فعّال)، وفي الثاني حذف علامة الإعراب أو الياء التي قبلها، وفي الثالث حذف النون للإضافة، وفي الرابع حذف لام الكلمة، وفي الخامس في قسم المذكر منه حذف صورة [الهمزة التي هي لام][4] الكلمة، أو[5] علامة الإعراب، وفي ﴿ٱلسَّيِّـَٔات﴾، و﴿سَوۡءَٰت﴾ من قسم المؤنث حذف صورة الهمزة [كما هو القياس فيها وفي ﴿ٱلۡمُنشَـَٔاتُ﴾ منه حذف صورة الهمزة][6] ، أو ألف الجمع

---

[1] العقيلة البيت: 151 ص 36 ط ابن الحفصي.

[2] الجميلة ق/108-أ.

[3] في ز: "المذكور".

[4] ما بين معقوفين في موضعه طمس في ح، والمثبت من هـ، د ، ز.

[5] في ز"و".

[6] ما بين معقوفين ساقط من د، والمثبت من ح ، هـ، ز.

حسبما تقدم في التنبيه الثالث من تعارض نص الشيخين فيه، وفي السادس حذف صورة الهمزة التي في صدر الكلمة، أو ألف الجمع حسبما تقدم فيه أيضا تعارض نص الشيخين، ولما احتمل[1] أن يدخل في الضابط المتقدم هذه الأقسام الستة التي يختص شطرها[2] الأول بقسم المذكر، ويعم شطرها الثاني القسمين احتاج إلى التنصيص على ذكر الكلم التي وجد للشيخين أو أحدهما نصا في عينها بحذف أو إثبات أو خلاف، ليرتفع الاحتمال عنها، وبقي ما عداها عرضة للنظر، وكل ذلك تلطّف لتصحيح النقل، حتى لا يخلّ بشيء مما ذكروه، ولا يقول عنهم ما لم[3] يقولوه[4] فجزاه الله عن المسلمين وعن نفسه خيرا.

وإذا فهمت هذا عرفت مقصود الناظم بذكره الجموع الآتية بالحذف أو الإثبات في قوله: "**وجاء ربانيون ...**" البيت[5]، ["**ثم بنات ...**" البيت[6]][7] "**والحذف عنهما بأكالون ....**" إلى قوله: "**كلا**"[8]، "**وعنه حذف خاطئون ...**" إلى قوله:

---

[1] في ح ، هـ: "اختل"، والمثبت من د، ز.

[2] في هـ: "شرطها"، والمثبت من ح ، د ، ز.

[3] في ح، د، ز: "لا"، والمثبت من: هـ

[4] في ز: "يقوله "، والمثبت من ح ، هـ، د.

[5] انظر ص 568 وما بعدها.

[6] انظر ص 570 وما بعدها.

[7] ما بين معقوفين ساقط من هـ

[8] انظر ص 587 وما بعدها.

"**يقتفيه**"[1]، وفي قوله: "**في الحواريين... أثبته**"[2]، "**وعنه والداني في طاغون ثبت**"[3]، "**وللجميع السيئات جاء بألف**"[4]، أو بخلاف[5] في "**سوءات**"[6]، واتضح لك أيضا مقصوده بالتخصيص في ما خصص من تلك الجموع بالحذف، مع أن ظاهر ضابط الجمع شمولها، وسنزيد هذا بيانا وتأييدا بعد استيفاء الناظم لذكرها، وإنما عجّلت بذكر هذه التوطئة هنا لما لها من التعلق بضابط الجمع المذكور في الأبيات، ولتكون على بصيرة فيما يرد عليك من الجموع الآتية بالحذف، والله المستعان.

**الإعراب**: فاعل "**جاء**" ضمير الحذف، و"**أيضا**" مصدر ءاض عاد إلى الشيء، وهو منصوب على الحال من الفاعل، أو على أنه نعت مفعول مطلق، تقديره: وجاء الحذف معا معاودا [أو مجيئا، ذا معاودة][7] إلى فعله الأول الذي هو المجيء، و"**عنهم**" و"**في العالمين**" متعلقان بـ"**جاء**" و"**شبهه**" عطف على "**العالمين**"، و"**حيث**" ظرف مكان متعلق بـ:"**جاء**" أيضا، أو بالاستقرار على أنه حال "**العالمين**" ومعطوفه، أو من معطوفه فقط و"**كالصادقين**" خبر مبتدأ محذوف، أي وذلك كالصادقين، و"**نحو**" بالخفض عطف على "**الصادقين**" أو "**على شبهه**" وهو أظهر،

(1) انظر ص 596.
(2) انظر ص 568.
(3) انظر ص 591.
(4) انظر ص 599.
(5) في ز: "بالخلاف ".
(6) انظر ص 574.
(7) ما بين معقوفين ساقط من د.

و"**ذرّيات**" مضاف إليه غير منوّن، و"**مع**" ظرف في محل حال من "**ذرّيات**"، و"**مسلمات**" و"**كبينات**" عطف على "**ءايات**"، و"**من**" في "**من سالم الجمع**" مبينة، وهي ومجرورها في محل حال "**شبهه**"، فتتعلق بالاستقرار، وإضافة "**سالم**" [ إلى "**الجمع**" من إضافة الصفة إلى الموصوف، و"**ما**" ظرفية مصدرية عاملها "**جاء**"، واسم "**يكن**" ضمير "**سالم الجمع**"، وجملة "**شدّد**" خبرها، و"**إن**" بكسر الهمزة بمعنى "**قد**" على رأي قطرب[1]، أوزائدة، و"**نبرا**" عطف على "**شدد**"، والنبر الهمز عند سيبويه، وخصّه الخليل[2] باللين منه، و"**ثبت ما شدّد**" مبتدأ محذوف الخبر، وموصول مضاف إليه وصلته، وفاء "**فثبت**" فصيحة، وهي التي في صدر جواب سؤال مقدّر [أي][3] إن تسئل عن حكم المشدد والمهموز فثبت ما شدد من المذكر حاصل، أو"**ثبت**" خبر مبتدأ محذوف، أي فالحكم ثبت كذا، ولو روي منصوبا لصح على الإغراء، و"**من**" في "**مما ذكر**" مبينة، وهي ومجرورها في محل حال "**ما شددا**" وحال ضميره، و"**في الذي همز**" متعلق بـ"**شهر**" و"**من**" في "**منه**" مبينة، وهي ومجرورها في محل حال مرفوع "**همز**"، والجملة فعلية، و"**الخلف في التأنيث**" جملة اسمية، و"**في كليهما**" بدل من "**في التأنيث**"، و"**الحذف عن جل**

---

(1) هو محمد بن المستنير، الملقب بقطرب، أخذ النحو عن سيبويه، كان عالما ثقة نحويا كبيرا، من كتبه: "الاشتقاق"، و"الأضداد"، مات سنة: 206هـ( البلغة، ص 284، ومراتب النحويين، ص 85).

(2) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي، النحوي الكبير، اللغوي الشهير، أول من وضع علم العروض والقوافي. من: كتبه "العين"، مات سنة: 175هـ( البلغة، ص 133-134، ومراتب النحويين، ص 44-56).

(3) ما بين معقوفين ساقط من ح، والمثبت من د، هـ، ز.

**الرسوم**" جملة اسمية، و"**الرسوم**" هنا بمعنى المصاحف، و"**فيهما**" متعلق بمتعلق الخبر، ويصح العكس، وهو أظهر.

قَالَ :

53- وَجَاءَ فِي ٱلْحَرْفَيْنِ نَحْوُ ٱلصَّـٰدِقَـٰت  وَٱلصَّـٰلِحَـٰتِ ٱلصَّـٰبِرَٰتِ ٱلْقَـٰنِتَـٰت

54- وَبَعْضُهُمْ أَثْبَتَ فِيهَا ٱلْأَوَّلَا  وَفِيهِمَا ٱلْحَذْفُ كَثِيرًا نُقِلَا

لما ذكر أن الجمع السالم غير المشدّد والمهموز حذف بقسميه، وذكر أمثلته مثل كغيره للمؤنث منه بذي الألف الواحدة تحريرا لمحل الوفاق، ثم أفرد ذا الألفين بالكلام ما فيه من الخلاف، وإن كان ظاهر الدخول فيما تقدم، فأخبر على جهة إطلاق الحكم الشامل لشيوخ النقل أن الحذف جاء في الألفين من جمع المؤنث السالم نحو ﴿ٱلصَّـٰدِقَـٰت﴾ و﴿ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ﴾ و﴿ٱلصَّـٰبِرَٰتِ﴾ و﴿ٱلْقَـٰنِتَـٰتِ﴾، وأن بعض كتّاب المصاحف أثبتوا في جموع التأنيث الألف الأول من الألفين، لكن الحذف نقل في الألفين كثيرا كما تقدم مجيئه في الحرفين.

**قال في المقنع**: "وما اجتمع فيه ألفان من جمع المؤنث السالم فإن الرسم في أكثر المصاحف بحذفهما معا سواء كان بعد الألف حرف مضعّف أو همزة نحو: ﴿ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ﴾، ﴿وَٱلْحَـٰفِظَـٰتِ﴾، ﴿وَٱلصَّـٰدِقَـٰت﴾، ﴿وَٱلنَّـٰزِعَـٰتِ﴾ ﴿وَٱلصَّـٰٓفَّـٰتِ﴾ و﴿ٱلنَّفَّـٰثَـٰتِ﴾، ﴿وَٱلْعَـٰدِيَـٰتِ﴾[1]، ﴿وَٱلصَّـٰٓئِمَـٰتِ﴾[2]، و﴿تَـٰٓئِبَـٰتٍ﴾، و﴿سَـٰٓئِحَـٰتٍ﴾،

---

[1] في المقنع بعدها: "والسابقات وثيبات".

[2] في المقنع بعدها: "وغيبت".

و ﴿قَـٰنِتَـٰتٍ﴾، ﴿وَٱلْمُنَـٰفِقَـٰتُ﴾ وشبهه، وقد أمعنت[1] النظر في مصاحف أهل العراق الأصلية إذ عدمت النص في ذلك فلم أرها تختلف في حذف ذلك"[2] انتهى.

فقول أبي عمرو: "**فإن الرسم في أكثر المصاحف بحذفهما معا**"، مفهومه أن الأقلّ ليس كذلك، وهو محتمل لإثباتهما، ولحذف الأول فقط، ولحذف الثاني فقط.

**قال الجعبري**: "لأن كلا منهما قد حذف على انفراده، واجتماعهما أثقل، فإذا لم يحذفا لعارض[3] الإجحاف[4] حذف أحدهما، والأول أولى، لأنه السابق فيجري على قياسه، وبرهانه في سَمَـٰوَاتٍ فصلت"[5] انتهى.

**وحاصله**: أن كلام أبي عمرو محتمل الثلاثة أوجه، لكن ترجّح عنده من جهة النظر حذف الأول وإثبات الثاني، والناظم ترجح عنده أن مقابل الأكثر حذف الثاني، وإبقاء الأول وتخصيصه بالخلاف، [لأن الثاني الذي يخصّ الجمع أنسب بالحذف][6] ، إذ هي المقصودة بالحذف حالة الإنفراد، ولأن بها قوي الثقل، بدليل تصريح تلميذه وأثبت الناس فيه، وأعرفهم بكلامه، وهو أبو

---

(1) في المقنع: "أنعمت ".

(2) المقنع، ص 23.

(3) في الجميلة: "تعارض".

(4) في د: "ألا يخاف".

(5) الجميلة للجعبري ق/109-أ.

(6) ما بين معقوفين ساقط من د، والمثبت من ح ، هـ، ز.

داود، بذلك، **ونصه في التنزيل**: "وما اجتمع فيه ألفان من جمع المؤنث وسواء كان بعد الألف حرف مضعف أو همزة ففيه اختلاف بين المصاحف فبعضها حذف منه[1] الألف الثاني وأثبت الأول وبعضها وهو الأكثر حذف منه الألفان على الاختصار، وتقليل حروف المد، وبذلك أكتب وإياه أختار"[2] اهـ

وهو صريح في تخصيص الخلاف بالألف الأولى، وعليه اقتصر أبو إسحاق التجيبي، وهو قد اشترط في كتابه جمع ما تضمنته كتبٌ، منها مقنع أبي عمرو.

ولما حمل الناظم كلام أبي عمرو حيث كان محتملا على ما عند أبي داود، وجعل كلامه مفسرا لما في المقنع، صح له الجمع بين كلامهما في النقل بقوله: "**وبعضهم أثبت فيها الأولا**"، وهو عين قول أبي داود، فبعضها حذف منها الألف الثاني وأثبت الأول، وقوله: "**وفيهما الحذف كثيرا نقلا**"، هو عين[3] قول أبي داود، وبعضها وهو الأكثر حذف منها الألفان، كما أن نص المقنع على محمله المتقدم كذلك أيضا[4].

---

[1] في مختصر التبيين: "منها".

[2] مختصر التبيين 33/2-34. وقد اختار الهوريني حذف الألف الثانية، وقال: "لأن الثاني يخص الجمع، أنسب بالحذف، إذ هي المعهودة بالحذف حالة الانفراد"، وردّ الهوريني مختار الجعبري، فقال: "ولا وجه لمن نظر في كلام أبي عمرو، وأثبت عنه الثاني وحذف الأول، ولا لمن برهن بـ: "سَمَٰوَٰت" فصلت. ومسائل الرسم توقيفية، ففي كتاب الله كلمات أثبتت فيها الألف الأولى، وكلمة أثبتت فيها الألف الثانية، والأكثر حذف منها الألفان. انظر (مختصر التبيين33/2، والجوهر الفريد، ق/49-أ، والجميلة ق/109-أ، وإرشاد القراء والكاتبين، 224/1-225، وتنبيه العطشان، ص252-253).

[3] في ح ، هـ: "غير"، والمثبت من د ، ز.

[4] خلاصة الكلام أن أصحاب المصاحف رووا في هذا النوع الحذف عن أكثر المصاحف، وورد عن بعض المصاحف المدنية والعراقية ثلاثة أقوال: أولها: إثبات الأولى، وحذف الثانية. ثانيها: إثبات =

وقول الناظم أولا "**وجاء في الحرفين**.." البيت، كالترجمة فُصلت بالبيت الثاني، كما أن قول أبي داود: "**ففيه اختلاف بين المصاحف**"، كلام مجمل، كالترجمة فصل بحذف الثاني، والاختلاف في الأول.

وقد روي عن الناظم أنه أصلح الشطر الآخر بقوله: "**لكن حذفه كثيرا نقلا**"[1]. وهو كشطر الأصل إلا أنه أصرح منه في تعيين المراد.

وإذا فهمت ما حررته هنا اتّضح لك فساد كثير ما يقال هنا، وإن في كلام الناظم تناقضا، وأنه خلط طريقتي الشيخين مع اختلافهما[2]، لأن طريقة أبي عمرو أن الأقل هو إثباتهما معا أخذا لذلك من مفهوم قوله: فإن الرسم في أكثر المصاحف بحذفهما معا، وأن قول الناظم: "**وبعضهم أثبت فيها الأوّلا**"، هو طريقة أبي داود. وأن قوله: "**وفيهما الحذف كثيرا نقلا**"، طريقة أبي عمرو، وكل هذا تخليط، وفهم لكلام الناظم وغيره على غير مقاصدهم، فلا معنى لإطالة البحث في ذلك بعد وضوح الحق.

**تنبيهات:**

**الأول**: من جملة ما يدخل في قوله: "**وجاء في الحرفين**"، المشدد والمهموز على

---

=

الثانية، وحذف الأولى. ثالثها: إثباتهما معا. والقولان الأخيران ضعيفان، والمشهور الذي عليه العمل حذف الألفين معا، موافقة للمصاحف العراقية والشامية، وهو اختيار أبي داود كما ذكر ابن عاشر. انظر (الوسيلة، ص 295-296، والجميلة ق/109-أ، والمقنع، ص 22، وتنبيه العطشان، ص249-254، والتبيان، ق/225-226، ومختصر التبيين 33/2).

(1) انظر التبيان ق/225-ب.

(2) انظر التبيان ق/225-226.

الاحتمال الأول في قوله: "**والخلف**[1] **في التأنيث في كليهما**"، لا على الثاني ثمة.

**الثاني**: من جملة ما يدخل في ذي الألفين: ﴿خَـٰلَـٰتِ﴾ و﴿مَغَـٰرَٰتٍ﴾ مما الألف الأولى فيه أصلية لا زائدة، وهي فيهما عين، والأصل (خوَلات) و(مغْوَرات)، ثم أعلاّ على القياس.

ولما تعرّض لهما أبو داود في محليهما ذكرهما بحذف الألف الثاني، وسكت عن الأول[2].

**الثالث**: غمز[3] كلام الناظم بأن معاد الضمير الذي هو فاعل "**جاء**" المتبادر أنه الحذف المتقدم قريبا في قوله: "**والحذف عن جل الرسوم فيهما**"[4].

**وجوابه**: أن قوله: "**وفيهما الحذف كثيرا نقلا**"، يمنع عود ضمير "**جاء**" على الحذف المتقدم بغيره، لأنه يكون محض تكرار معه حينئذ[5]

---

(1) في د: "والحذف"، والمثبت من ح، هـ، ز.

(2) انظر مختصر التبيين، 397/2، 628/3.

(3) في د: "نجد"، والمثبت من ح، هـ، ز.

(4) التبيان ق /225-ب.

(5) أصلح ابن جابر البيتين السابقين بأربعة أبيات فقال:

| | |
|---|---|
| 1ـ وجاء في الحرفين نحو الصادقات | الحذف عنهما ونحو القانتات |
| 2ـ وأثبت التنزيل فيها الأولى | لكن حذفه كثيرا نقلا |
| 3ـ والخلف للداني أيضا وقعا | مع اشتهار الحذف فيهما معا |
| 4ـ وعنهما الحكم كذلك اطردا | في كل ما همز أو ما شدّدا |

انظر:(تقييد إصلاحات على مورد الظمآن، محمد بن جابر الغساني، ضمن قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش...، عبد الهادي حميتو، 446/2).

**الإعراب**: فاعل "**جاء**" ضمير الحذف، و"**نحو الصادقات**" خبر ومضاف إليه، والمبتدأ محذوف أي وذلك نحو كذا، ويصح نصبه بتقدير أعني، و"**الصالحات الصابرات القانتات**" معطوفات على "**الصادقات**"، بحذف العاطف في الأخيرين، و"**بعضهم أثبت**" جملة كبرى، و"**فيها**" متعلق بـ"**أثبت**"، والضمير المجرور عائد على جموع المؤنث كما تقدم في حلّه، أو على كلم جمع المؤنث، و"**الأوّلا**" مفعول به، و"**فيهما**" متعلق بـ"**نقلا**" و"**الحذف نقلا**" جملة كبرى، و"**كثيرا**" الأقرب أنه حال مرفوع "**نقلا**"، وألف "**الأوّلا**" و"**نقلا**" لإطلاق القافية.

قَالَ :

55- وَأَثْبَتَ ٱلتَّنزِيلُ أُولَىٰ يَابِسَـٰت    رِسَالَتَ ٱلْعُقُودِ قُلْ وَرَاسِيَـٰت

لما ذكر أنواعا من الجمع بحذف الألف اتفاقا، وأنواعا بالخلاف، أخذ يستثني ما خرج من الكلم عن تلك الضوابط المتقدمة، فأخبر عن أبي داود بنقل إثبات الأولى من ألفي: ﴿يَابِسَـٰت﴾ في الموضعين من سورة يوسف، والأولى من ألفي رسالة العقود في آية: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَـٰتِهِۥ﴾ [آية: 69]، واحترز بقيد السورة عن الواقع][1] في غيرها نحو: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَـٰلَـٰتِهِۥ﴾ [آية: 125 ] في الأنعام.

(1) ما بين معقوفين ساقط من هـ من قوله: "إلى الجمع"إلى قوله: "عن الواقع"، مقدار ورقة كاملة، وقد أشرت إلى بداية سقوطها.

**قال في التنزيل في سورة يوسف:** "وكذلك حذفوها - يعني الألف - بين السين والتاء من ﴿يَابِسَٰتٍ﴾، ولا خلاف بينهم في إثباتها بين الياء والباء"[1] انتهى.

وقال في العقود: "وكتبوا ﴿رِسَالَٰتِهِۦ﴾ بألف قبل اللام، وبغير ألف بعدها، واجتمعت على ذلك المصاحف فلم تختلف"[2] انتهى.

**تنبيه:** ربما يتبادر من عبارة الناظم أن المراد الكلمة الأولى من ﴿يَابِسَٰتٍ﴾ احترازا من الكلمة الثانية، ولكن حديث[3] الأولى والثانية في البيت قبله قرينة إرادة الألف الأولى لا الكلمة الأولى[4].

---

(1) وهو في حكم المستثنى من قاعدة الجمع المؤنث السالم ذي الألفين، ولم يتعرض لهذا الحرف الإمام الداني، فيبقى على الضابط المذكور عنده. انظر:( التبيان، ق/226، ودليل الحيران، ص 46، وسمير الطالبين، ص 36، ومختصر التبيين 718/3، ولطائف البيان 17/1).

(2) مختصر التبيين 453/3. ذكر الداني حرفي العقود والأنعام فيما رواه بسنده عن قالون عن نافع بحذف الألف بعد اللام. وذكر اللبيب الإجماع في الموضعين فقال: "وأما الألف التي بعد السين فثابتة بالإجماع"، وهذا الذي جرى به رسم مصاحف أهل المشرق، وخالف في ذلك أهل المغرب، حيث اقتصروا على إثبات الألف التي بعد السين في حرف المائدة، وحذفوها فيما سوى ذلك. واتفق الجميع على حذف الألفين من سوى الموضعين لأنه جمع مؤنث سالم. انظر: ( المقنع، ص 11، والوسيلة، ص123، ودليل الحيران، ص 46، والتبيان، ق/226-ب، وتنبيه العطشان، ص262، ومختصر التبيين 453/3-512، وجامع البيان في معرفة رسم القرآن، ص 54).

(3) في د: "حذفت".

(4) وقد أصلح ابن غازي هذا البيت بقوله:

الألف الأولى من لفظ يابسات ... رسالة العقود قل وراسيات

انظر: ( تقييد طرر على مورد الظمآن، ق/47، نقلا عن تنبيه العطشان، ص 261).

**الإعراب**: "أثبت التنزيل" جملة فعلية، والإثبات هنا مجاز عن نقله، وهكذا كلما أسند حكما رسميا لشيخ فإنما يعني به نقله إياه عن المصاحف مباشرة أو بواسطة، و"أولى يابسات" مفعول ومضاف إليه، و"رسالت العقود" عطف على "يابسات" بدون عاطف، فهو مدخول الأولى أيضا، ونطق به مفردا على قراءة غير نافع وابن عامر وشعبة لضيق النظم، ونصبه على الحكاية، ولو جرّه حتى يظهر أنه مقيد بـ"أولى" كان أولى.

قَالَــ :

55- وَأَثْبَتَ ٱلتَّنزِيلُ أُولَىٰ يَابِسَـٰت رِسَالَةَ ٱلْعُقُودِ قُلْ وَرَاسِيَـٰت

56- رَجَّحَ ثَبْتَهُ وَبَاسِقَـٰتِ وَفِى ٱلْحَوَارِيِّينَ مَعْ نَحْساتِ

أخبر عن أبي داود أنه رجّح ثبت ألف: ﴿رَّاسِيَـٰتٍ﴾ الأولى إذ الكلام فيها، وألف ﴿بَاسِقَـٰتٍ﴾ أيضا.

فالأول في سبأ: ﴿وَقُدُورٍ رَّاسِيَـٰتٍ﴾ [آية: 13]، والثاني في ق: ﴿وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَـٰتٍ﴾ [آية: 10].

**قال في التنزيل في سورة سبأ**: "وكتبوا ﴿رَّاسِيَـٰتٍ﴾ بحذف الألف الثانية التي بين الياء والتاء، وإثبات الأولى"[1] انتهى.

وقال في قٓ : "و﴿بَاسِقَـٰتٍ﴾ بحذف الثانية وإثبات الأولى"[2].

**تنبيهان**

**الأول**: حكى الناظم الخلاف في الألف الأولى، وترجيح إثباتها عن أبي داود

(1) مختصر التبيين 1010/4.

(2) مختصر التبيين 1135/4.

في هاتين الكلمتين، دون اللتين قبلهما، لأنه حمل اقتصاره فيهما على الإثبات على الاكتفاء بالطرف الراجح من وجهي الخلاف كما تقدم في قاعدة نقل الناظم عن التنزيل عند قوله: "**وذكر الشيخ أبو داودا**"[1] البيت، وستأتي نظائره في ﴿إِسْرَآءِيلَ﴾ والتثنية وغيرهما.

ولما حكى أبو داود في الأولى اتفاق المصاحف، تعيّن له الإثبات فقط، وتخصيص الناظم هذين بترجيح الإثبات، والأولين بالجزم به، أوضح دليل على أن هذا المعنى هو الذي قصد، فلا غبار على كلامه والتعرض له بالإصلاح[2] المخرج عن هذا المعنى هو محض الفساد.

ومما يؤيد ما قلته اقتصار أبي داود في البيتين على حذف الألف الأولى من ﴿بَاسِقَٰتٍ﴾.

**قال التجيبي**: "و﴿بَاسِقَٰتٍ﴾ بحذف الألف الثانية، واختلف قول أبي داود في الأول، ففي التنزيل: بألف ثابتة، وفي كتاب هجاء المصاحف بحذفهما معا" انتهى كلام التجيبي.

**قلت**: وليس هذا باختلاف، وإنما هو اقتصار في كلّ من الكتابين على واحد من الوجهين، اكتفاء بما قدمه من قاعدة الخلاف.

---

[1] انظر ص 476.

[2] أصلح ابن جابر والرجراجي قول الخراز: "قل وراسيات، رجح ثبته وباسقات"، فقالا: صوابه أن يقال: "**نقل ثبته وباسقات**"، لذا ردّ عليهما ابن عاشر رحمه الله تعالى. انظر: (تقييد إصلاحات على مورد الظمآن، نقلا عن قراءة الإمام نافع، 2/446، وتنبيه العطشان، ص 263).

**الثاني**: اعلم أن أبا داود ذكر الجمع المؤنث ذا الألفين وحمل الخلاف في ألفه الأولى كما تقدم، ثم صار يذكر بعد ذلك في بعض كلم الجمع حذف الألفين معا، ويذكر في بعضها حذف الألف الثانية، ولا يزيد على ذلك، ويذكر في بعضها حذف الألفين، دون تعيين أنها الأولى أو الثانية.

والناظم حمل جميع ذلك على الضابط المتقدم، وهو حذف الثانية دون خلاف، وحذف الأولى على الكثير من المصاحف، إلا أنه لما أن صرّح أبو داود بالإثبات في الموضعين الأخيرين مقتصرا عليه، تعيّن ترجيحه فيهما عنده حملا على ما قلناه، فلم يكن بدّ من ذكرهما عنه في معرض الاستثناء في قوله: "**وفيهما الحذف كثيرا نقلا**".

ولما حكى اتفاق المصاحف على الإثبات في الأولين تعيّن فقطع[1] له بالإثبات، ويدل على هذا قوله في عمدة البيان:

............................ وجاء خالات بحذف الآخر
كذا رسالات ويابسات [ثم مغارات وراسيات][2]
واحذفهما في الكل دون منع واحذفهما في الكل دون منع
لكن هذه بهذا خصّت في حلّ رسمهن مهما خطت[3]

انتهى. إلا أن كلامه فيه لما كان غير مقيّد بشيخ صحّ له تجويز حذف الجميع اعتمادا على تعميم الحذف لأبي عمرو عن أكثر المصاحف، وإن كان أبو

(1) في هـ: "فقط".
(2) ما بين معقوفين ساقط من د.
(3) عمدة البيان، ضمن قراءة الإمام نافع عند المغاربة 400/2.

داود جزم بإثبات الأولى من: ﴿يَابِسَـٰتِ﴾ ومن رسالة العقود.

**الإعراب:** "**قل**" جملة طلبيه، و"**راسيات رجح ثبته**"، جملة كبرى محكية "**قل**" و"**باسقات**" مبتدأ حذف خبره، أي رجّح ثبته، وهذه الجملة عطف على التي قبلها.

قَالَ :

56- رَجَّحَ ثَبْتَهُ وَبَاسِقَـٰتِ وَفِى ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ مَعْ نَحْسَاتِ

57- أَثْبَتَهُ وَجَاءَ رَبَّـٰنِيُّون عَنْهُ بِحَذْفٍ مَعَ رَبَّـٰنِيِّـۧن

أخبر عن أبي [داود][1] بإثبات ألف ﴿ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ﴾ يعني مرفوعا وغيره، وألف ﴿نَحْسَاتِ﴾، وبحذف ألف ﴿رَبَّـٰنِيِّـۧن﴾ و﴿رَبَّـٰنِيُّونَ﴾، نحـــو: ﴿قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ﴾ في آل عمران [ آية 51 ] والصف[2] [ آية 14 ]، ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ﴾ [المائدة: 112].

وأما ﴿نَحْسَاتِ﴾ ففي فصلت: ﴿فِىٓ أَيَّامٍ نَّحْسَاتٍ لِّنُذِيقَهُمْ﴾ [ آية: 15].

وأما ﴿رَبَّـٰنِيُّونَ﴾ و﴿رَبَّـٰنِيِّـۧن﴾ ففي العقود [آية: 46]، ﴿وَٱلرَّبَّـٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُواْ﴾ ، وفي آل عمران [ آية: 78] ﴿وَلَـٰكِن كُونُواْ رَبَّـٰنِيِّـۧن﴾.

[**قال أبو داود:** "و﴿ٱلْحَوَارِيُّونَ[3]﴾ بإثبات الألف أين ما أتى في جميع

---

[1] ما بين معقوفين ساقط من هـ

[2] في د: "والصف، والعقود".

[3] في مختصر التبيين: "الحواريين "465/3.

القرآن][1]"[2]، وقال أيضا: "﴿نَّحِسَاتٍ﴾ [فصلت: 15] بألف ثابتة بين السين والتاء"[3].

**وقال في آل عمران:** "وكتبوا ﴿رَبَّـٰنِيِّـۧنَ﴾ بياء واحدة مع حذف الألف قبل النون، كذا رسمه عطاء وحكم"[4].

**وقال في العقود:** "وكتبوا ﴿وَٱلرَّبَّـٰنِيُّونَ﴾ بحذف الألف بين الباء والنون"[5] انتهى.

**تنبيهان:**

**الأول**: وجه ثبت ﴿ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ﴾ ذي الياء بحذف إحدى ياءيه كما تقدم، ووجه ثبت ذي الواو منه بالحمل على ذي الياء[6]، فأورد حذف ﴿رَبَّـٰنِيِّـۧنَ﴾ مطلقا، ففرّق بأنه أزيد منه بحرف.

**الثاني**: اكتفى الناظم في ﴿ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ﴾ المثبت بلفظ واحد، ولم يكتف في ﴿رَبَّـٰنِيِّـۧنَ﴾ حتى ذكر ذا الواو والياء، وما ذاك والله أعلم إلا لما قدمناه من أن هذه الألفاظ عنده غير داخلة في ضابط الجمع تحقيقا، فاكتفى في المثبت

---

(1) ما بين معقوفين ساقط من هـ.

(2) مختصر التبيين 3/465-466، 4/1202.

(3) مختصر التبيين 4/1083.

(4) مختصر التبيين 2/356.

(5) مختصر التبيين 3/446.

(6) قال ابن آجطّا: "وأما "الحواريون"في موضع رفع فليس لإثبات الألف فيه علة، إذ لم يحذف منه شيء لا ياء ولا غيره، لأنه كامل، فأثبت ألفه على الأصل، وبالحمل أيضا على موضع العلة، وإن لم تكن علة ليتفق حكمه مرفوعا كان أو منصوبا أو مخفوضا". ( التبيان ق/227-ب).

بلفظ واحد لتأصّله فيه، حيث لم يتحقق اندراجه في الضابط المذكور، ولم يكتف في ذي الحذف خشية توهّم قصور الحكم على المذكور جريا على قوله: "**وغير ذا جئت به مقيدا**"[1]. فلا يندرج أحدهما في الآخر كما لا يندرج ﴿تَرَٰضَيۡتُم﴾ في ﴿تَرَٰضَوۡاْ﴾، وهذا واضح من صنيعه، حيث لم يكتف أيضا بأحدهما في ﴿فَٰكِهُونَ﴾ و﴿فَٰكِهِينَ﴾ حتى قال: "**كيف أتى**"، ولا في (**فعّالون**) و(**فعّالين**) و﴿خَٰطِـُٔونَ﴾ و﴿خَٰطِـِٔينَ﴾ و﴿ٱلصَّٰبُونَ﴾ و﴿ٱلصَّٰبِينَ﴾ و﴿بَٰلِغُوهُ﴾ و﴿بَٰلِغِيهِ﴾.

**الإعراب**: "**أثبته في الحواريين**" جملة فعلية، والمجرور متعلق بالفعل، و"**مع**" ظرف في محل حال "**الحواريين**"، وباء "**بحذف**" للمصاحبة، وهي ومجرورها في محل حال "**ربّانيون**" أيضا، و"**مع**" ظرف في محل حال "**ربّانيون**" أيضا.

قَالَ:

58- ثُمَّ بَنَاتٍ فِي ثَلَاثِ كَلِمَاتْ فِي ٱلنَّحْلِ وٱلْأَنعَامِ مَعْ: لَهُ ٱلْبِنَٰت

أخبر عن أبي داود بحذف ألف ﴿بَنَٰت﴾ الواقع في ثلاث كلمات، من هذا اللفظ في النحل[آية 57] ﴿وَيَجۡعَلُونَ لِلَّهِ ٱلۡبَنَٰتِ سُبۡحَٰنَهُۥ﴾ وفي الأنعام [آية: 101] ﴿وَبَنَٰتِۭ بِغَيۡرِ عِلۡمٖۚ سُبۡحَٰنَهُۥ﴾ وفي الطور [ آية: 37 ]: ﴿أَمۡ لَهُ ٱلۡبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلۡبَنُونَ﴾، وقيّد الأوّلين بالسورة، والأخير بالمجاور احترازا من غيرها، فإن أبا داود ذكر هذه الثلاث بالحذف كما حكى عنه الناظم، وذكر إثبات الألف في ثلاث ﴿بَنَاتُ﴾ النساء [ آية:23 ] وهي ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ

---

[1] انظر ص506.

[﴿وَبَنَاتُكُمْ]﴾[1]، ﴿وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ وَبَنَاتُ ٱلْأُخْتِ﴾، ونصه: "﴿وَبَنَاتُكُمْ﴾ بألف ثابتة، ثم قال: ﴿وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ وَبَنَاتُ ٱلْأُخْتِ﴾ بالألف بلا خلاف"[2] انتهى.

وقد سكت عن ما عدى هذه الستة من ألفاظ ﴿بَنَاتٍ﴾ نحو: ﴿بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [ هود: 77 ] ﴿مَا لَنَا فِى بَنَاتِكَ مِنْ حَقٍّ﴾ في هود [ آية:78]، ﴿بَنَاتِي إِن كُنتُمْ فَـٰعِلِينَ﴾ في الحجر [ آية:71] ﴿فَٱسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ ٱلْبَنَاتُ﴾ [الصافات: 149] ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ[3]﴾ في والصافات [آية: 154] ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَـٰتٍ﴾ في الزخرف [آية: 15]، فبقيت على الأصل من الإثبات لعدم تحقق دخولها في الضابط المتقدم، حسبما مهّدته عند قول الناظم: "**وجاء أيضا عنهم في العالمين**"، الأبيات الخمسة[4].

**تنبيهات:**

**الأول**: قد تبيّن لك بهذا التقرير المبني على ما تقدم من التمهيد والتحرير أنه لا غبار على كلام الناظم، ولا يرد أن يقال: لم ذكر المحذوف مع دخوله فيما سبق، مع أن قاعدته أن لا يذكر إلا ما خرج عن الضابط المتقدم، كما لا يصح أيضا الجواب[5] بأن المحذوف عند أبي داود منه أقل من الثابت فكان من حسن الاختصار ذكر الطرف الأقل لأن كلمات ﴿بَنَاتٍ﴾ المسكوت عنها عند

---

[1] ما بين معقوفين ساقط من هـ، والمثبت من: ح ، د ، ز.

[2] مختصر التبيين 2/397-398.

[3] "﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ﴾ "الزيادة من ح ، هـ

[4] انظر: ص 539 وما بعدها.

[5] انظر التبيان ق/228..

أبي داود إن كانت محذوفة الألف لدخولها في ضابطه المذكور للجموع كما دخلت في ضابط الناظم، فلا يصح قولهم أنها عنده ثابتة الألف، وإن كانت ثابتة عنده لسكوته عنها، وعدم دخولها في الضابط فكذلك هي غير داخلة في ضابط الناظم أيضا، وما قيل من أن أبا داود نص على ثبت ما عدى الذي ذكر الناظم، لم أجده في تنزيله، بل وجدت فيه ما حكيته قبل عنه كما حكاه عنه هكذا بعض الأئمة المحققين[1].

**الثاني**: تقدم أن الناظم قد تعرض لجميع ما نص عليه الشيخان بحذف أو إثبات أو خلاف من ألفاظ الجموع الستة التي تقدم احتمال عدم دخولها في ضابط الجمع، لاشتمال كل واحد منها على شبهة توجب ثبوت ألفاتها، وخروجها من ضابط الجمع، ولكن اختل له ذلك في هذا الموضع، حيث لم يتعرض للتنصيص على أعيان ما أثبت فيه الألف من ألفاظ ﴿بَنَاتٍ﴾، وقد سبق تعيين ما أثبت منها أبو داود[2]، وهذا أيضا يؤيد عدم اعتماده دخول تلك الأقسام الستة في ضابط الجمع، أعني تسويته[3] في الإهمال[4] بين ما نص أبو داود على إثباته من ألفاظ ﴿بَنَاتٍ﴾ وما سكت عنه[5]

---

[1] وتندرج ألفاظ: "بنات"كلها لأبي عمرو في عموم حذف ألف الجمع، والعمل على ما ذكره أبو داود. (دليل الحيران ص 46-47).

[2] انظر: ص 432-437.

[3] في ح ، د: "تسميته"، والمثبت من هـ، ز.

[4] في د ، ز :"الإهمال"، وفي هـ: "الإجمال"، والمثبت من: ح.

[5] أصلح ابن جابر البيت المتقدم فقال:

=

**الثالث**: ينبغي أن يجري ﴿ثُبَاتٍ﴾ في قوله: ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ﴾ [النساء: 70] مجرى كلم ﴿بَنَاتٍ﴾ التي سكت عنها، ولم يتعرض لأعيانها بحذف ولا إثبات، بجامع إعلال اللام بالحذف، وعدم التنصيص على العين، والمختار فيها الإثبات بناء على ما تقدم من عدم اندراج الأقسام الستة في ضابط الجمع، فـ ﴿ثُبَاتٍ﴾ كذلك.

**الإعراب**: "**ثم**" للترتيب الذكري، و"**بنات**" عطف إما على "**ربّانيون**" المرفوع فيرفع، وإما على المخفوض فيخفض، وتبعد الحكاية هنا، لأن الأولين منصوبان بالكسرة، والأخير مرفوع، وهو على حذف مضاف، أي ألف "**بنات**"، و"**في ثلاث كلمات**"، حال المضاف المحذوف، و"**في النحل** ..." إلى آخر البيت، بدل من "**في ثلاث كلمات**"، و"**مع**" ظرف في محل حال النحل، و معطوفه هذا أقرب ما ظهر فيه، وباقيه واضح.

قَالَ :

59- وَفِى صِرَاطِ خُلْفُهُ وَسَوْءَات وَعَنْهُمَا رَوْضَاتِ قُلْ: وَٱلْجَنَّات

أخبر عن أبي داود بالخلاف في حذف ألف ﴿صِرَٰط﴾ وإثباته، وفي ألف ﴿سَوْءَٰت﴾.

=

1- ثم بنات في ثلاث كلمات في النحل والأنعام أم له البنات

2- وكل ما بقي منه ثبتا عند أبي داود كيفما أتى

(تقييد إصلاحات على مورد الظمآن، ضمن قراءة نافع 446/2).




أما ﴿صِرَاط﴾ ففيها: ﴿اِهْدِنَا اَلصِّرَاطَ اَلْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ اَلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾[ الفاتحة: 5 - 6]، وقد تعدّد فيها وبعدها منوّعا كما مثل، ونحو: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ اَلْمُسْتَقِيمَ﴾ [ الأعراف: 15].

**قال في التنزيل**: "وكتبوا في بعض المصاحف ﴿اَلصِّرَاطَ﴾ بغير ألف بين الراء والطاء حيثما وقع لفظ ﴿اَلصِّرَاطَ﴾، سواء كان معرفا أو لا، وفي بعضها بالألف، وكلاهما حسن، والأول أختار"[1] انتهى باختصار.

وأما ﴿سَوْءَات﴾ ففي الأعراف: ﴿لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِن سَوْءَاتِهِمَا﴾ [آية: 19] [﴿بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَاتُهُمَا﴾ [ آية: 21 ]][2] ﴿يُوَارِي سَوْءَاتِكُمْ﴾ [ آية: 25] وفي طه: ﴿فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْءَاتُهُمَا﴾ [آية: 118].

**قال في التنزيل في الأعراف**: "وكتبوا في بعض المصاحف ﴿سَوْءَاتهمَا﴾ بحذف صورة الهمزة والألف بعدها، استغناء عنها بحركة الهمزة، لدلالتها عليها، وفي بعضها: ﴿سَوْءَاتهمَا﴾ بألف بعد الهمزة، وكلاهما حسن"[3].

ثم قال في اللذين بعده: "و﴿سَوْءَاتهمَا﴾ و﴿سَوْءَاتِكُمْ﴾ بحذف الألف"[4] انتهى.

---

(1) مختصر التبيين 55/2-56، وقد أصلح ابن جابر هذا الشطر الخاص بكلمة "صراط "، فقال:

وباختيار الحذف قال ابن نجاح لدى صراط فاروه دون جناح

(تقييد إصلاحات على مورد الظمآن، ضمن كتاب قراءة الإمام نافع 446/2).

(2) ما بين معقوفين ساقط من د، والمثبت من: ح ، هـ، ز.

(3) مختصر التبيين 534/3.

(4) مختصر التبيين 535/3-536.

**وقال في طه**: "اختلفت المصاحف في قوله عز وجلّ ﴿سَوۡءَٰتُهُمَا﴾، ففي بعضها بإثبات الألف، وفي بعضها بالحذف، وكلاهما حسن، فليكتب الكاتب من ذلك ما أحب، وقد ذكرناه في سورة الأعراف"[1] انتهى.

ولما فهم الناظم من كلام أبي داود الأول عموم الخلاف، وإن اقتصر في الوسطين على الحذف، اكتفاء بما أسلف قريبا حسبما قدمناه في قاعدة نقله عنه عند قوله: "**وذكر الشيخ أبو داودا**"[2]، صح له إطلاق الخلاف[3] في ﴿سَوۡءَٰت﴾ عن أبي داود[4].

**تنبيهان:**

**الأول:** ذكر ﴿صِرَٰط﴾ أثناء الجموع، وإن لم يكن منها، لوقوعه في الفاتحة، ولمشاركته لبعض الجموع في الخلاف.

**الثاني:** يندرج ﴿صِرَٰط﴾ لأبي عمرو في وزن (فِعال) بكسر أوله، الذي نص عليه بالإثبات حسبما يأتي عند قوله: "وذكر الداني وزن فُعلان"[5].

**الإعراب**: ظاهر.

---

(1) مختصر التبيين 854/4.

(2) انظر ص 476.

(3) في د: "الخلاف عنه"، والمثبت من ح، هـ، ز.

(4) وجرى العمل على الحذف. ( دليل الحيران ص 47).

(5) انظر ص 717-719. قال المخللاتي: "وألفه ثابتة عند الداني". وليس ذلك بمطرد كما قال الشيخ شرشال: "لأن "الكتاب "يرسم بحذف الألف مع أنه بوازن "فِعال" فالأصل اقتفاء الأثر واتباع النقل" انظر: (إرشاد القراء والكاتبين، 257/1، ومختصر التبيين 56/2).

قَالَ:

59- وَفِي صِرَاطٍ خُلُفُهُ وَسَوْءَات وَعَنْهُمَا رَوْضَاتِ قُلْ: وَالْجَنَّات

60- وَبَيِّنَاتٍ مِنْهُ ثُمَّ فَاكِهِين كَيْفَ أَتَى وَفِي انْفِطَارٍ كَاتِبِين

أخبر عن الشيخين باختلاف المصاحف في حذف ألف ﴿رَوْضَاتِ﴾ وما ذكر معه، وإثباته.

أما ﴿رَوْضَاتِ﴾ و﴿الْجَنَّات﴾ ففي الشورى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّـٰلِحَـٰتِ فِى رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ﴾ [آية: 20].

وأما ﴿بَيِّنَـٰتٍ مِّنْهُ﴾ ففي فاطر: ﴿فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَـٰتٍ مِّنْهُ﴾ [آية: 40].

وقد قرأه الصاحبان وحمزة[1] وحفص بالإفراد دون ألف[2]، واحترز بقيد مجاور "**منه**" عن غير المجاور له، نحو: ﴿ءَايَـٰتٌ بَيِّنَـٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾[آل عمران: 97].

وأما ﴿فَـٰكِهُونَ﴾ كيف أتى، أي بواو أو ياء، ففي ياسين: ﴿فِى شُغُلٍ فَـٰكِهُونَ﴾ [آية: 54]، وفي الدخان: ﴿وَنَعْمَةٍ كَانُواْ فِيهَا فَـٰكِهِينَ﴾، [آية: 26]، وفي الطور: ﴿فَـٰكِهِينَ بِمَآ ءَاتَيٰهُمْ﴾ [آية: 16]، وفي المطففين: ﴿انقَلَبُواْ فَـٰكِهِينَ﴾ [آية: 31].

---

(1) هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الزيات. أحد القراء السبعة. أخذ القراءة عرضا عن سليمان الأعمش، وأبي إسحاق السبيعي، وطلحة بن مصرف، وغيرهم. وروى القراءة عنه: سلام بن سليم، والكسائي، والفراء، وغيرهـم. توفي سنة 156 هـ . انظر غاية النهاية، 1/ 261 -263.

(2) ومعهم خلف بالإفراد دون ألف، وقرأ الباقون بالألف على الجمع. (النشر 352/2، والمستنير في القراءات العشر لابن سوار، ص 377، والكافي لابن شريح، ص 167).

**وقد قرأ حفص** هذا الأخير بغير ألف، كما قُرئ بذلك خارج السبعة في الجميع[1].

وأما ﴿كَـٰتِبِينَ﴾ في الانفطار ففي آية: ﴿كِرَاماً كَـٰتِبِينَ﴾ [آية: 11]، واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها نحو: ﴿وَإِنَّا لَهُۥ كَـٰتِبُونَ﴾ في الأنبياء [آية: 93]، والأقرب أنه احتراس، وذلك لعدم اندراج ذي الواو في ذي الياء لما تقدم تحريره في التنوّع، ويؤيد ذلك أنه لم يكتف بأحدهما عن الآخر إلا في ﴿ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ﴾، لما تقدم عند ذكر الناظم له.

**قال في المقنع**: "قال محمد بن عيسى الأصبهاني[2] في كتابه في هجاء المصاحف: ﴿قَوْمٌ طَاغُونَ﴾ في والذاريات[ آية: 53 ] والطور[ آية: 30]، و﴿يَلْقَ أَثَاماً﴾ في الفرقان [آية: 68 ]، و﴿رَوْضَاتِ ٱلْجَنَّاتِ﴾ في عسق [آية: 20]، ﴿وَلَا كِذَّاباً﴾ في النبأ [آية: 35] الست كلم مرسومة بالألف.

**قال أبو عمرو**: وكذلك رأيتها في مصاحف أهل العراق"[3].

**قال الجعبري**: "وقوله الست كلم نص على أن ﴿رَوْضَاتِ ٱلْجَنَّاتِ﴾ موضعان، لأن أحدهما معرف للآخر، والظاهر أن هذا في بعضها يؤيده قوله بعده: وكذا رأيتها في العراقية"[4] انتهى.

---

(1) انظر: (النشر 2/354-355، والمستنير، ص 379، والتبصرة، ص 379).

(2) هو محمد بن عيسى بن إبراهيم بن رزين، أبو عبد الله التميمي الأصبهاني، إمام كبير مشهور، قرأ على نصير بن يوسف، وخلاد، وغيرهما، وقرأ عليه محمد الأصبهاني وجماعة. من مؤلفاته: كتاب الجامع في القراءات، وكتابا في الرسم. توفي سنة 253 هـ. ينظر: غاية النهاية، 2 / 223.

(3) المقنع، ص 23.

(4) الجميلة ق/109-أ.

ولا شك أن الخلاف في هذه الست غير صريح في كلام أبي عمرو، ولكن فهمه الناظم من قوله: "كذا رأيتها ... إلى آخره"[1] كما قال الجعبري، ومن تخصيص الراوي بالنقل مع اقتضاء ضابط [الجمع حذف الكلمتين، ومن حكاية أبي داود الخلاف فيه صريحا، **ونصه**: "وكتبوا من روايتنا عن محمد][2] بن عيسى الأصبهاني خاصة في: ﴿رَوْضَاتِ ٱلْجَنَّاتِ﴾ بألف وتاء بعدها ممدودة في الموضعين، ولا يجوز فيهما غير التاء، وإنما الخلاف في إثبات الألف وفي حذفها، فورد خط المصحف بحذف الألف في كل ما كان من مثل هاتين الكلمتين جميعا، وشذ هذان الحرفان من ذلك من روايتنا عن الأصبهاني.

ولم أرو ذلك عن غيره، وأضرب عن ذكرهما الغازي وحكم وعطاء ونافع، وغيرهم"[3] انتهى.

وقد ذكر الناظم: ﴿وَلَا كِذَّٰباً﴾ في ترجمته بالخلاف، لذكر أبي عمرو له بالحذف في موضع آخر من المقنع كما يأتي.

وبقيت الألفاظ[4] الثلاثة على الأصل، حيث لم يقتض حذفها نص ولا ضابط.

---

(1) لذلك تعقب الشارح الأول ابن آجطّا شيخه الخراز في ذكره الخلاف عن الداني في: "روضات الجنات "فقال: "وليس في المقنع للحذف فيهما ذكر" وجرى العمل بالإثبات. انظر: (التبيان ق/229-أ، وتنبيه العطشان، ص 269، ودليل الحيران، ص 48).

(2) ما بين معقوفين ساقط من د.

(3) مختصر التبيين 4/1090-1091.

(4) في د: "الأبيات".

أما ﴿أَثَاماً﴾ فلا إشكال، وأما ﴿طَاغُونَ﴾ في الموضعين فلما قلناه من أن المنقوص اشتمل على شبهة توجب ثبت ألفه، وهي إعلال لامه بالحذف.

ومما يزيده وضوحا أن أبا داود جعل ما رواه محمد بن عيسى في ﴿رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ﴾ شاذا لمعارضته قاعدة الجمع، ولمّا تكلم على ﴿طَاغُونَ﴾ قطع بثبت الألف، ولم يزد[1].

وأما ﴿بَيِّنَـٰتٍ مِّنْهُ﴾ فقد ذكر في المقنع عن القاسم بن سلام اختلاف المصاحف العراقية فيه بالإثبات والحذف[2]. وروى عن نافع فيه الحذف في الباب المروي عنه[3]، ونقل أبو داود اختلاف المصاحف فيه، ولم يرجح شيئا[4]، وزاد: "وفي كل المصاحف [بالتاء][5] بلا خلاف"[6].

وأما ﴿فَـٰكِهُونَ﴾ كيف أتى، فنقل في المقنع في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار بالإثبات والحذف اختلاف المصاحف فيه[7]، ونقل حذفه عن نافع في الباب المروي عنه[8].

---

(1) مختصر التبيين 1143/4.

(2) المقنع، ص 39.

(3) المقنع، ص 13.

(4) في هذا الحرف قراءتان سبعيّتان إفرادا وجمعا، و جرى العمل في المصاحف رسمه بغير ألف رعاية للقراءتين. (تنبيه العطشان، ص 270-271، ودليل الحيران، ص 48، والتيسير ص 140، وغيث النفع، ص 428).

(5) ما بين معقوفين ساقط من د.

(6) مختصر التبيين 1018/4-1019.

(7) المقنع ص 97.

(8) المقنع ص 13.

**وقال في التنزيل في سورة ياسين:** "وكتبوا ﴿فَـٰكِهُونَ﴾ في جميع مصاحف أهل المدينة، وفي بعض مصاحف سائر الأمصار بغير ألف ومثله ﴿فَـٰكِهِينَ﴾ وفي بعضها بألف"[1] انتهى.

ثم اقتصر في الثاني[2] والرابع[3] على الحذف، وذكر اختلاف المصاحف في الثالث[4].

والناظم حكى الخلاف عنه مطلقا في الجميع[5]، لما تقدم في ﴿سَوْءَٰت﴾.

وأما ﴿كَـٰتِبِينَ﴾ فنقل أبو عمرو اختلاف المصاحف العراقية فيه[6].

وحكى أبو داود اختلاف المصاحف فيه دون تقييد بالعراقية، وزاد: "وكلاهما حسن"[7].

**تنبيهان:**

**الأول:** ظاهر النقول المسرودة ترجيح الإثبات على الحذف في ﴿رَوْضَاتِ ٱلْجَنَّاتِ﴾ لما تقدم في التراجيح من تقديم مقتضى النص في عين كلمة على

---

(1) مختصر التبيين 1027/4.

(2) في الآية:26، من سورة الدخان. مختصر التبيين 1110/4.

(3) في الآية:31، من سورة المطففين. مختصر التبيين 1280/5.

(4) في الآية:16، من سورة الطور. مختصر التبيين 1146/4.

(5) الذي جرى به العمل حذف الألف رعاية لقراءة أبي جعفر بلا ألف، وافقه حفص، والخلف لابن عامر في المطففين، والباقون بالألف في جميع المواضع. ( تنبيه العطشان، ص 271-272، والنشر 354/2-355، ودليل الحيران، ص 48، والمستنير، ص 379).

(6) المقنع ص 23.

(7) مختصر التبيين 1276/5، وقال الشيخ الضباع: "وأكثرها على الحذف، وعليه العمل". ( سمير الطالبين، ص 33، ودليل الحيران، ص 48).

مقتضى العموم الشامل لها، وفي البواقي الحذف للحمل على النظائر في الجميع، ونص نافع على الحذف في بعضها كما تقدم أيضا.

**الثاني**: مقتضى اصطلاح الناظم كما تقدم شمول المحلى بـ"ال" للخالي منها، وذلك يوهم وقوع الخلاف في جميع ألفاظ ﴿جَنَّـٰت﴾، مع أنه خلص بالمجاور لـ ﴿رَوْضَاتِ﴾، وقد يتأنس لكون "الـ" قيدا فيه، بقرينة قران ﴿رَوْضَاتِ﴾، وقد وقع له مثل هذا أعني التقييد بـ"ال" عند قيام قرينة تدل على أنها قيد في مواضع تقدمت الإشارة إليها عند قوله: "**وغير ذا جئت به مقيدا**"[1].

**الإعراب:** و"**عنهما روضات**"، جملة اسمية مقدمة، ومبتدأها على حذف مضاف، أي خلف "**روضات**"، بدليل أن الكلام في سياق الخلاف، وهي محكية بـ"**قل**" مقدمة عليه، و"**الجنات**" عطف على "**روضات**"، و"**بينات منه**" و"ف**اكهون**" عطف على "**روضات**"، و"**كيف**" شرط حال فاعل "**أتى**" الذي هو فعل الشرط، وتقدم مغن عن جوابه، و"**كاتبين**" عطف كالذين قبله، و"**في انفطار**" حاله.

قَالَ :

61- ومُقْنعُ بِ ءَايَتُ لِّلسَّآئِلِينَ وَأَثْبَتَ ٱلتَّنزِيلُ أُخْرَىٰ دَاخِرِينَ

أخبر عن صاحب المقنع، وهو أبو عمرو بالخلاف في ألف: ﴿ءَايَـٰتٌ﴾ المجاور ﴿لِّلسَّآئِلِينَ﴾، وعن التنزيل بإثبات ألف الكلمة الأخيرة من كلمات ﴿دَاخِرِينَ﴾[2].

---

[1] ينظر: ص 404-408.

[2] **قلت**: رسمناها مفردة كما أوردها الناظم على قراءة ابن كثير.

أما ﴿ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ﴾[1] ففي يوسف [آية: 7].

واحترز بقيد المجاور ﴿لِّلسَّآئِلِينَ﴾ عن غير المجاور له، نحو: ﴿ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ﴾[2].

وأما أخرى كلمات ﴿دَاخِرِينَ﴾ ففي الطَّوْل[3]: ﴿سَيَدۡخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [آية: 60]، واحترز بقيد المرتبة من غير الأخير، نحو: ﴿سُجَّدٗا لِّلَّهِ وَهُمۡ دَٰخِرُونَ﴾ في النحل [آية: 48 ] ﴿وَكُلٌّ أَتَوۡهُ دَٰخِرِينَ﴾ في النمل [ آية: 89].

وقد ذكر في المقنع: حذف ألف ﴿ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ عن نافع[4]، وإثباته عن القاسم بن سلاّم عن مصحف عثمان[5].

وحكى أبو داود: إجماع المصاحف على الحذف فيه[6]، وقرأه المكي بالإفراد، فلا يخفى ترجيح حذفه[7].

---

(1) في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ءَايَٰتِۢ بَيِّنَٰتٖۖ وَمَا يَكۡفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾ [البقرة].

(2) في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ءَايَٰتِۢ بَيِّنَٰتٖۖ وَمَا يَكۡفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾ [البقرة].

(3) **قلت**: الطول هو اسم من أسماء سورة غافر.

(4) المقنع ص 13.

(5) المقنع ص 38.

(6) مختصر التبيين 707/3.

(7) حكاية أبي داود الإجماع من المصاحف على الحذف فيه نظر، لأن أبا عبيد رآها في مصحف عثمان رضي الله عنه بإثبات الألف كما نقل المؤلف عن الداني. واعترض اللبيب فقال بأنه شاذ، لم يقل به أحد لو كان بالألف بعد الياء لم يقرأه أحد بالإفراد. قال ابن آجَطّا: "ولا تعارض بينهما لأن كل واحد منهما يروي عن مصحف غير الذي يروي عنه الآخر، فنافع يروي عن مصحف أهل المدينة، وأبو عبيد يروي عن عثمان الذي اختصه لنفسه. ويترجح الحذف رعيا لقراءة ابن كثير المكي كما ذكر =

**تنبيه:** علم أن مراد الناظم بـ ﴿ءَايَـٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ الجمع المؤنث فقط، وإن كان في النظم بين جموع من المذكر، لا المذكر الذي هو ﴿لِّلسَّآئِلِينَ﴾، ولا هما معا، من كون الناظم قدّم في المذكر المهموز الخلاف للشيوخ، وهو المذكور هنا أيضا، فلو حمل على المذكر لكان محض تكرار، وتخصيصا بأبي عمرو دون فائدة.

وعلم من أن المراد من بـ ﴿ءَايَـٰتٌ﴾ ألفه الثانية لا الأولى، من إلغائه ذا الهمز كما قلناه في التنبيه العاشر عند قول الناظم: "**وجاء أيضا عنهم في العالمين**"[1]، الأبيات الخمسة من ترجيح عدم اندراج الأنواع الستة في ضابط الجمع، وللتمثيل به لذي الألف الواحدة على أحد الاحتمالين فيما تقدم.

**الإعراب:** و"**مقنع بئاية للسائلين**"، جملة اسمية على حذف مضاف، أي خُلْف مقنع في كذا، فباؤه ظرفية، وأتى به مفردا على قراءة ابن كثير، وهو مرفوع على الحكاية، و"**أخرى داخرين**" مفعول به، ومضاف إليه إضافة صفة إلى موصوف، أي الكلمة الأخيرة من "**داخرين**".

---

=

ابن عاشر وابن القاضي. (التبيان ق/230-أ، والدرة الصقيلة ق/36-ب، ونثر المرجان 195/3، والوسيلة، ص 83-84، 164، ودليل الحيران، ص 48، وبيان الخلاف، ق /40-ب).

(1) انظر ص 539.

قَالَ :

62- وَبَعْدَ وَاوٍ عَنهُمَا قَدْ أُثْبِتَتْ ... لَدَىٰ سَمَـٰوَاتٍ بِحَرْفِ فُصِّلَتْ

63- وَحُذِفَتْ قَبْلُ بِلَا ٱضْطِرَابِ ... فِي كُلِّ مَوْضِعٍ مِنَ ٱلْكِتَابِ

أخبر عن الشيخين بإثبات ألف ﴿سَمَـٰوَاتٍ﴾ فصّلت الواقعة بعد الواو، وأنها حذفت قبل الواو من ﴿سَمَـٰوَاتٍ﴾ في كل موضع من القرآن بلا خلاف.

أما ﴿سَمَـٰوَاتٍ﴾ فصّلت ففيها: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَـٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ﴾ [آية: 12].

وأما غيره فنحو: ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَـٰوَٰتٍ﴾ [البقرة: 28]، ﴿إِنِّيٓ أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ﴾ [البقرة: 32]، [وهو متعدد ومنوّع كما مثّل.

**قال في المقنع**: "وكذلك حذفوا الألف بعد الواو في قوله: ﴿ٱلسَّمَـٰوَٰتِ﴾ و﴿سَمَـٰوَٰتٍ﴾][1] في جميع القرآن، إلا في موضع واحد، فإن الألف مرسومة فيه، وهو قوله تعالى في فصلت [آية: 11]: ﴿سَبْعَ سَمَـٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ[2]﴾. فأما الألف التي بعد الميم فمحذوفة في كل موضع بلا خلاف"[3] انتهى. ومثله لأبي داود[4].

---

(1) ما بين معقوفين ساقط من د، والمثبت من ح ، هـ، ز.

(2) قال الإمام السخاوي:" وهذا الذي ذكره أبو عمرو رحمه الله فيه نظر، فإني كشفت المصاحف القديمة التي يُوثق برسمها، ويشهد الحال بصرف العناية إليها، فإذا هم قد حذفوا الألفين من ﴿ٱلسَّمَـٰوَٰتِ﴾ في فصلت كسائر السور، وكذلك رأيتها في المصحف الشامي الذي قدمت ذكره، فهذا يحتاج إلى تثبت ونظر، ولا ينبغي أن يحكم على البت بأن الألف ثابتة في سورة السجدة بإجماع. (الوسيلة، ص 221). ويقصد بالسجدة سورة فصلت، لتضمنها سجدة.

(3) المقنع ص 19.

(4) مختصر التبيين 111/2، 1082/4.

**تنبيهان:**

**الأول:** عُلم من البيت الأول حكم الألف الثانية من ﴿سَمَـٰوَاتٍ﴾ فصلت، ومن الثاني حكم الأولى منه في فصلت وغيرها، والبيت الأول في معنى الاستثناء من المحذوف اتفاقا بالإثبات، والثاني في معنى الاستثناء بالحذف مما فيه الخلاف.

وأما حكم الثانية من ﴿سَمَـٰوَاتٍ﴾ غير فصلت فقد سكت عنه، وإن ذكره الشيخان هنا اتكالا منه على ما سبق أن الألف الثانية من المؤنث ذي الألفين محذوفة بلا خلاف، حسبما قررناه في كلامه على ذي الألفين، ولم يذكر هنا إلا ما خرج عن الضوابط المتقدمة.

ومن حمل كلام الناظم وأبي عمرو على الخلاف في ألفي ذا الألفين معا اعترض عن الناظم هنا بأنه سكت عن الثاني من ﴿سَمَـٰوَاتٍ﴾ غير فصلت، وأن ظاهره يقتضي الخلاف فيه كما سبق مع أنه متفق على حذفه.

وكم عائب [ليلى ولم ير][1] وجهها فقال[2] له الحرمان حسبك ما فاتا[3]

**الثاني:** قال في عمدة البيان:

............................................... ..............والخلف في مواقع
والألف الأخير من سماوات في فصلت وعكسه جمالات[4]

انتهى. فتأمله مع النقل المتقدم.

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من ح، والمثبت من هـ، د ، ز.

(2) في ز:" فقيل له ".

(3) في ز:"يا فتا"، ولم أعثر على تخريج لهذا البيت.

(4) عمدة البيان ضمن قراءة الإمام نافع 404/2.

ولم أر في تبيان التجيبي، ومنصف البلنسي، ما يخالف النقل المتقدم.

**الإعراب**: "**بعد**" و"**عن**" و"**لدى**" متعلقات بـ"**أثبتت**"، ومرفوعه ضمير الألف، وبـ"**حرف**" بدل بعض من "**لدى سماوات**"، لأن الباء فيه ظرفية كـ"**لدى**"، و"**حرف**" معناه هنا كلمة، و"**قبل**" ظرف زمان مبني على الضم، لحذف المضاف إليه لفظا، وهو الواو، وهو متعلق بـ"**حذفت**"، و"**بلا اضطراب**"، أي اختلاف، حال مرفوع "**حذفت**"، وباقيه واضح.

قَالَ :

64- وَأُثْبِتَتْ ءَايَاتُنَا ٱلْحَرْفَانِ فِي يُونُسٍ ثَالِثُهَا وَٱلثَّانِي

أخبر على الإطلاق الشامل لشيوخ النقل بإثبات ألف ﴿ءَايَاتُنَا﴾ **الثاني والثالث** في سورة يونس وهما: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ﴾ [آية: 15]، ﴿إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِىٓ ءَايَاتِنَا﴾[1] [آية: 21].

واحترز بقيد مجاور الضمير عن نحو: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [يونس:1] فلا تعتبر به الرتبة، وبقيد السورة عن الواقع في غيرها نحو: ﴿وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا﴾ [آل عمران: 11]، وبقيد الرتبة فيهما عن الأول: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنْ ءَايَٰتِنَا غَٰفِلُونَ﴾ [يونس: 7]، والرابع: ﴿وَأَغْرَقْنَا ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا﴾ [يونس: 73]، والخامس: ﴿إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ بِـَٔايَٰتِنَا﴾

---

[1] قال أبو داود في التبيين:"اتفق كتاب المصاحف على حذف الألف التي بعد الياء من:﴿ءَايَٰتِنَا﴾ حيث وقع، واستثنوا من ذلك موضعين، وقال أبو عبيد رأيتهما في الإمام بألف"، وقال صاحب نثر المرجان: "والجزري حذف الألف في الموضعين، ولا يعلم له وجه سوى انفلات القلم".(الدرة الصقيلة ق/59-أ، والمقنع، ص20، ومختصر التبيين 651/3، ونثر المرجان 24/3).

[يونس: 75]، والسادس: ﴿وَإِنَّ كَثِيراً مِّنَ ٱلنَّاسِ عَنَ ـ ايَـٰتِنَا لَغَـٰفِلُونَ﴾ [يونس: 92].

**الإعراب:** "**أثبتت ءاياتنا**" جملة فعلية حذف منها مضاف، تقديره ألف "**ءاياتنا**"، و"**الحرفان**" بدل بعض من "**ءاياتنا**"، و"**في يونس**" متعلق بـ"**أثبتت**"، أو صفة "**الحرفان**"، فيتعلق بالاستقرار، و"**ثالثها والثاني**"، بدل بعد بدل، على القول بجوازه، أو خبر مبتدأ محذوف، أي هما ثالث يونس وثانيهما، والمراد بـ"**يونس**" نفس السورة، فلذا أتت ثالثها.

قَالَ:

65- وَالْحَذْفُ عَنْهُمَا بِأَكَّـٰلُونَ وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ فَعَّالُونَ

66- كَيْفَ أَتَىٰ وَوَزْنُ فَعَّالِينَ كُلًّا وَعَنْهُ ثَبْتُ جَبَّارِينَ

أخبر عن الشيخين بالحذف في ألف ﴿أَكَّـٰلُونَ﴾ من جمع فَعَّال السالم، وعن أبي داود بحذف ألف أوزان (فعَّالون) كيف أتى، أي منكَّرا أو معرَّفا، وكذا ألف أوزان (فَعَّالين) بالياء جميعها، إلا ﴿جَبّارِينَ﴾ منها فإنه أثبته.

فأما ﴿أَكَّـٰلُونَ﴾ عنهما ففي العقود:﴿أَكَّـٰلُونَ لِلسُّحْتِ﴾ [المائدة: 44]، وأما فعّالون لأبي داود فنحو ﴿قَوَّامُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: 34]﴿سَمَّـٰعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّـٰعُونَ لِقَوْمٍ ـ اخَرِينَ﴾ [المائدة: 43]، ﴿طَوَّافُونَ عَلَيْكُم﴾ [النور: 56]، ﴿قُتِلَ ٱلْخَرَّاصُونَ﴾ [الذاريات: 10].

وأما (فَعَّالين) له أيضا فنحو: ﴿كُونُواْ قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾ [النساء: 134] ﴿كُونُواْ قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ﴾[المائدة: 9]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّابِينَ﴾ [البقرة: 220]، ﴿فَإِنَّهُۥ كَانَ لِلأَوَّابِينَ﴾ [الإسراء: 25].

وأما ﴿جَبّارِينَ﴾ المثبت عن أبي داود ففي المائدة: ﴿إِنَّ فِيهَا قَوماً جَبّارِينَ﴾ [المائدة: 24]، وفي الشعراء: ﴿بَطَشْتُمْ جَبّارِينَ﴾ [آية: 130].

وقد ذكر أبو عمرو ﴿أَكَّالُونَ﴾ في الباب الذي رواه قالون عن نافع[1].

وأما "فعَّالون" و"فعَّالين" لأبي داود، فقد قال الناظم: أنه حذف جميع كلماته، فإن[2] أراد أنه نص عليهما بضابط كـ (فعَّالون) و(فعَّالين)، فلم أره في التنزيل، وإن أراد أنه نص على كلّ لفظ بعينه فلم أر فيه إلا بعضها، فلم أجد فيه: ﴿قَوَّامُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء:34] ولا: ﴿قَوَّامِينَ بِٱلْقِسْطِ[3]﴾ [النساء: 134]، ولا: ﴿طَوَّافُونَ﴾ في النور [آية: 56]، ولا ﴿لِلأَوَّابِينَ﴾ [الإسراء: 25]، ولم أر فيه عند كلمة من هذا النوع ما يقتضي تعميما، ويبعُد أخذ العموم من قوله في آية ﴿ٱلتَّوَّابِينَ﴾: "فيها من الهجاء حذف الألف بين الواو والباء من ﴿ٱلتَّوَّابِينَ﴾، وكل ذلك مذكور"[4].

وأما ﴿جَبّارِينَ﴾ فقد ذكره في التنزيل بالإثبات في الموضعين في آيات ﴿يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ من سورة البقرة[5] [آية: 275]، فلم[6] أر في التنزيل واحدا من كلماته بإثبات ولا بحذف[7].

---

(1) المقنع ص 11.

(2) في ه: "فأراد أنه"، وفي د: "فإنه أراد".

(3) بل ذكر أبو داود هذا الحرف في مختصر التبيين 422/2.

(4) مختصر التبيين 280/2-281.

(5) مختصر التبيين 317/2-318.

(6) في ح، د: "وقد"، والمثبت من: ه، ز.

(7) في ه، د بعده: "ويثبت أخذه من نصه على إثبات مفردة نعم".

[وقد][1] جزم التجيبي بثبت الذي في العقود وحكى الخلاف في الذي في الشعراء[2].

**الإعراب**: "**الحذف بأكّالون**" جملة اسمية، والباء ظرفية ومجرورها على حذف مضاف، أي ألف "**أكالون**"، و"**عنهما**" متعلق بمتعلق الخبر، و"**عن أبي داود**" جملة اسمية مقدمة الخبر على حذف مضاف كالذي[3] قبله، و"**كيف**" شرط حال فاعل "**أتى**" تقدم مغن عن جوابها، وجملة "**أتى**" معترضة بين متعاطفين أحدهما "**فعّالون**" والآخر وزن "**فعّالين**"، و"**كلا**" أي جميعا، حال وزن "**فعّالين**".

قَالَ:

66- وَعَنْهُ حَذْفُ خَـٰطِئُونَ، خَـٰطِئِين    بِغَيْرِ أُولَىٰ يُوسُفٍ وَخَـٰسِئِين

أخبر عن أبي داود بحذف ألف ﴿خَـٰطِئُونَ﴾ بالواو، و﴿خَـٰطِئِينَ﴾ بالياء، عدا الكلمة الأولى من لفظ ﴿خَاطِئِينَ﴾ في يوسف، وبحذف ألف ﴿خَـٰسِئِينَ﴾.

فأما ﴿خَـٰطِئُونَ﴾، ففي الحاقة: ﴿لَّا يَأْكُلُهُۥٓ إِلَّا ٱلْخَـٰطِئُونَ﴾ [آية: 37].

وأما ﴿خَـٰطِئِينَ﴾ ففي يوسف [آية: 91]: ﴿وَإِن كُنَّا لَخَـٰطِئِينَ﴾، [﴿إِنَّا كُنَّا خَـٰطِئِينَ﴾ [آية: 97]][4].

---

[1] ما بين معقوفين ساقط من: ح، هـ، د، والمثبت من: ز.

[2] في لفظة "جبارين" إشكال بين النسخ: فالمثبت من ح، ز، وفي هـ، د: "وأما جبارين فلم أر في التنزيل واحدا من كلماته بإثبات ولا غيرها، ويبعد أخذه من نصه على إثبات مفردة نعم وقد جزم التجيبي..." وانظر مختصر التبيين 2/317-318. وجرى العمل بالإثبات فيهما.( دليل الحيران، ص 50).

[3] في ح: "في الذي"، والمثبت من: هـ، د، ز.

[4] ما بين معقوفين ساقط من د، والمثبت من ح، هـ، ز.

واحترز بقيد [غير][1] أولى يوسف عنه، وهو ﴿إِنَّكِ كُنتِ مِنَ ٱلْخَاطِـِٔينَ﴾ [آية: 29].

وأما ﴿خَـٰسِـِٔينَ﴾، ففي البقرة [آية: 64]، والأعراف [آية: 166]: ﴿كُونُواْ قِرَدَةً خَـٰسِـِٔينَ﴾.

وقد ذكر أبو داود كلمات: ﴿خَـٰطِـِٔينَ﴾ و ﴿خَـٰطِـُٔونَ﴾ بحذف الألف كُلّاً في محلّه[2]، وسكت عن أولى يوسف، فلذا استثناه الناظم له، حيث تكلم[3] على الألفاظ المحذوفة، وذكر أبو داود أيضا: ﴿خَـٰسِـِٔينَ﴾ في البقرة بحذف الألف[4]، ولما تكلم على آية الذي في الأعراف، لم يذكره صريحا، ولكنه قال: "وكل ما فيها من الهجاء مذكور"[5]، فاعتمد الناظم على ذلك كما تقدم[6] من قاعدته في النقل عنه، فأطلق الحذف في: ﴿خَـٰسِـِٔينَ﴾، وقد صرح به في بعض نسخه[7].

**تنبيه**: استثناء الناظم ﴿خَـٰطِـِٔينَ﴾ أولى يوسف، أوضح دليل على أنه لم يعتمد دخول الأنواع الستة في ضابط الجمع، إذ لو كان ﴿خَـٰطِـِٔينَ﴾ داخلا فيه

---

(1) ما بين معقوفين ساقط من د، والمثبت من ح ، هـ، ز.

(2) في مختصر التبيين 731/3، 729، 1226/5.

(3) في ح، د ، ز: "تقدم"، والمثبت من هـ.

(4) مختصر التبيين 156/2.

(5) في هـ: "مذكر"، والمثبت من ح ، ذ ، ز.

(6) في هـ، ز: "تقرر"، والمثبت من ح ، د.

(7) بل ذكره صريحا، فقال: و﴿خَـٰسِـِٔينَ﴾ بحذف الألف، وبياء واحدة بين السين والنون من غير صورة للهمزة، لئلا يجتمع ياءان، وسائره مذكور.(مختصر التبيين 582/3).

لما صح له استثناؤه لأبي داود، كما أن تخصيص حذف ﴿خَاطِئُونَ﴾ بأبي داود، أوضح دليل على ذلك أيضا، إذ لو دخل في ضابط الجمع ما صح تخصيص أبي داود به، ويلزم من هذا ثبت ألف ﴿خَاطِئِينَ﴾ على الأصل، لعدم تحقق اندراجه في الضابط كـ ﴿خَاطِئِينَ﴾ الأولى بيوسف، ويؤيد هذا قوله في **عمدة البيان**: "**وأغفلوا فمالئون**"[1]، إذ لو دخل في ضابط الشيخين في الجمع ما كانوا قد أغفلوه.

**الإعراب**: "**وعنه حذف خاطئون**" خبر ومبتدأ مضاف على تقدير إضافة أخرى، أي حذف ألف "**خاطئون**"، و"**خاطئين**" عطف على "**خاطئون**"، وباء "**بغير**" ظرفية متعلقة بالاستقرار الحال من ألف المقدر مضافا إلى "**خاطئين**"، و"**أُولى**" تأنيث "**أول**" بتأويل "**خاطئين**" بالكلمة، و"**خاسئين**" عطف على المبتدأ أيضا، ولا يصح عطفه على "**أولى يوسف**"، إذ يكون حينئذ مقدرا معه غير، ولا معنى لقولنا عن أبي داود حذف ﴿خَاطِئُونَ﴾ غير ﴿خَاسِئِينَ﴾، إذ لم يتقدم ما يخرج منه ﴿خَاسِئِينَ﴾.

قَالَ:

68- ثُمَّ مِنَ ٱلْمَنقُوصِ وٱلصَّابُونَا وَمِثْلُهُ: ٱلصَّابِينَ مَعْ طَاغِينَا

69- وَفَوْقَ صَادٍ قَدْ أَتَتْ غَاوِينَا وَمِثْلُهُ ٱلْحَرْفَانِ مِنْ رَاعُونَا

70- وَعَنْهُ وَٱلدَّانِي فِي طَاغُونَا ثَبْتٌ وَمَا حَذَفْتَ مِنْهُ ٱلنُّونَا

أخبر عن أبي داود أنه حذف من الجمع المنقوص، وهو ما آخر مفرده ياء لازمة، قبلها كسرة: ﴿ٱلصَّابِئُونَ﴾ و﴿ٱلصَّابِئِينَ﴾ و﴿طَاغِينَ﴾ و﴿غَاوِينَ﴾ فوق

[1] عمدة البيان ضمن قراءة نافع 397/2.

صاد، أي في والصافات، والكلمتين من ﴿رَاعُونَ﴾، وعن الشيخين بإثبات ألف ﴿طَاغُونَ﴾.

أما ﴿ٱلصَّـٰبُونَ﴾ ففي المائدة: ﴿وَٱلصَّـٰبُونَ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ﴾ [آيةة: 71].

وأما ﴿ٱلصَّـٰبِينَ﴾ ففي البقرة: ﴿وَٱلنَّصَـٰرَىٰ وَٱلصَّـٰبِينَ﴾ [آية: 61]، وفي الحج: ﴿وَٱلصَّـٰبِينَ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ﴾ [آية: 17].

وأما ﴿طَـٰغِينَ﴾ ففي والصافات[1]، ونون [آية: 31]: ﴿إِنَّا كُنَّا طَـٰغِينَ﴾ ، وفي صـاد: ﴿هَـٰذَا وَإِنَّ لِلطَّـٰغِينَ﴾ [آية: 55].

وأما ﴿غَـٰوِينَ﴾ فوق صاد، ففي آية: ﴿فَأَغْوَيْنَـٰكُمْ إِنَّا كُنَّا غَـٰوِينَ﴾ [الصافات: 32].

واحترز بقيد السورة المعبّر عنها بـ"فوق صاد" عن الواقع في غيرها، نحو: ﴿إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾ في الحجر [آية: 42]. ﴿وَبُرِّزَتِ ٱلْجَحِيمُ لِلْغَـٰوِينَ﴾ [آية: 91]، ﴿فَكُبْكِبُواْ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُونَ﴾ [آية: 94]، ﴿وَٱلشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُونَ﴾ [آية: 223] في الشعراء، لأن أبا داود سكت عن جميعها، ولم يذكر بالحذف إلا الذي في والصافات، والبواقي متقدمة عليه فلم تندرج، وعلم أن المراد الفوقية القريبة لا مطلقها، من عدم وقوع هذه الكلمة بعد صاد، فيكون القيد حشوا على تقدير اتّساع الظرف، والفوقية في هذا ونحوه راجعة لمعنى التقديم.

---

(1) في قوله تعالى: ﴿بَلْ كُنتُمْ قَوْماً طَـٰغِينَ﴾ [آية: 30].

وأما كلمتا ﴿رَٰعُونَ﴾ ففي المؤمنون [آية: 8]، والمعارج[آية: 32]: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِأَمَٰنَٰتِهِمۡ وَعَهۡدِهِمۡ رَٰعُونَ﴾.

وأما ﴿طَاغُونَ﴾ المثبت للشيخين، ففي والذاريات [آية: 53]، والطور [آية: 30]: ﴿هُمۡ قَوۡمٞ طَاغُونَ﴾ .

**قال في التنزيل في البقرة:** "﴿ٱلصَّٰبِينَ﴾ بغير ألف، وكذا ﴿وَٱلصَّٰبُونَ﴾ [آية: 71] أين ما أتى"[1].

**وقال في والصافات:** "﴿طَٰغِينَ﴾ بغير ألف"[2]، وقال في صاد مثله[3]، وقال في آية الذي في نون: "إن هجاءها مذكور"[4] انتهى.

ولم يتعرض لعينه، والناظم أطلق على قاعدته في النقل عن التنزيل أن المتقدم يشمل المتأخر.

**وقال في والصافات:** "﴿غَٰوِينَ﴾ بغير ألف"[5]، ولم تندرج فيه نظائره عند الناظم كما تقدم.

**وقال في المؤمنين**[6] **والمعارج**[7]: "﴿رَٰعُونَ﴾ بغير ألف".

---

(1) مختصر التبيين 154/2.

(2) مختصر التبيين 1033/4.

(3) مختصر التبيين 1053/4.

(4) مختصر التبيين 1221/5.

(5) مختصر التبيين 1034/4.

(6) مختصر التبيين 886/4

(7) مختصر التبيين 1229/5.

[وقال في][1] والذاريات:" ﴿طَاغُونَ﴾ بالألف، وكذا الذي في والطور بالألف"[2].

وقد تقدم نقل ﴿طَاغُونَ﴾ عن أبي عمرو بالإثبات مع ﴿رَوْضَاتِ ٱلْجَنَّاتِ[3]﴾.

**تنبيه**: أفهم قول الناظم أن أبا داود حذف من المنقوص هذه الكلمات، أنه لم يحذف جمعا منقوصا غيرها من الألفاظ المذكورة الخالية عن القيود المذكورة في النظم، وهي المذكورة في حل كلامه، محترزا عنها، ومن الألفاظ غير المذكورة نحو: ﴿ٱلنَّاهُونَ﴾ و﴿عَادُونَ﴾ و﴿سَاهُونَ﴾ و﴿ٱلْعَافِينَ﴾ و﴿ٱلْقَالِينَ﴾ و﴿ٱلْعَالِينَ﴾.

ولم يتعرض أبو داود لها تعيينا بحذف ولا بإثبات، وهذا دليل لما قلناه أن الناظم لم يعتمد[4] دخول المنقوص من جملة الأنواع الستة في ضابط الجمع المتقدم عن الشيخين، وكما لم يدخل في ضابطهما، لم يدخل في ضابطه، إذ هو عين ضابطهما.

ولمّا حمل الشروح[5] كلامه على الشمول للمنقوص، اضطرب كلامهم وحكموا بإثباتهم[6] عند أبي داود، ما عدا ما نص على حذفه، مع قولهم أنه

---

[1] ما بين معقوفين في موضعه طمس في ح، والمثبت من هـ، د ، ز.
[2] مختصر التبيين 1143/4.
[3] المقنع ص 23.
[4] في ح:" يعتد"، وفي هـ: "يتعمد"، والمثبت من د ، ز.
[5] انظر مثلا: التبيان ق/231-ب.
[6] في ح:" بإثباهم"، و المثبت من: هـ، د ، ز.

سكت عنه، ويلزمهم أنه خارج من ضابطه المذكور للجمع، واضطرب كلامهم في حكمه عند[1] أبي عمرو، مع قولهم [أنه][2] داخل في ضابط الناظم، واحتاجوا في الجواب عن ذكر الناظم لهذه الكلمات المنصوصة بالحذف إلى تكلّف، وكل ذلك بناء على غير أساس.

**الإعراب**: "**ثم**" للترتيب الذكري، و"**من المنقوص**" متعلق بفعل محذوف، أي حذف أبو داود من نوع المنقوص، و"**الصابون**" مفعول الفعل المحذوف، ويحتمل أن يكون "**والصابون**" عطفا على "**خاطئون**"، و"**من المنقوص**" حال "**الصابون**"، و"**مثله الصابين**" خبر ومبتدأ، و"**مع**" ظرف في محل الحال من المبتدأ، أو من ضمير خبره المقدّر بمماثل، و"**فوق صاد**" ظرف متعلق بـ:"**أتت**"، و"**قد**" معه[3] للتحقيق، و"**غاوين**" فاعله، ولابد من تقدير حال به يرتبط المعنى، والتقدير: أتت غاوين فوق صاد كذلك، و"**مثله الحرفان**" خبر ومبتدأ بمعنى الكلمتان، وضمير "**مثله**" لـ"**غاوين**" ذكّر بتأويل اللفظ بعد تأنيث فعله بتأويل الكلمة، و"**من راعون**" في محل حال المبتدأ، أو ضمير خبره[4] لتقديره بمماثل، و"**عنه**" خبر مقدم، و"**الداني**" عطف على المجرور بـ"**عن**" على المذهب الكوفي، و"**ثبت**" مبتدأ مؤخر، و"**في طاغون**" متعلق بما تعلق به الخبر، ويحتمل أن يكون هو الخبر، و"**عنه**" متعلق بما تعلق به الخبر، وهو أولى، وباقيه واضح.

---

[1] في هـ: "عن"، و المثبت من: ح ، د ، ز.

[2] ما بين معقوفين في موضعه محو في د، والمثبت من: ح ، هـ، ز.

[3] في د: "أصله"، والمثبت من: ح ، هـ، ز.

[4] في هـ: "غيره"، والمثبت من: ح ، د ، ز.

قَالَ :

70- وَعَنْهُ وَٱلدَّانِيّ فِي طَاغُونَا ثَبَتَ وَمَا حَذَفْتَ مِنْهُ ٱلنُّونَا

71- فَعَنْهُ حَذْفُ بَـٰلِغُوهُ بَـٰلِغِيه وَصَـٰلِحُ ٱلتَّحْرِيمِ أَيْضًا يَقْتَفِيهُ

أخبر عن أبي داود أنه حذف من الجمع السالم المحذوف النون للإضافة: ﴿بَـٰلِغُوهُ﴾ في الأعراف ﴿إِلَىٰٓ أَجَلٍ هُم بَـٰلِغُوهُ﴾ [آية: 134]، و﴿بَـٰلِغِيهِ﴾ في النحل، ﴿لَّمْ تَكُونُواْ بَـٰلِغِيهِ﴾ [آية: 7]، و﴿صَـٰلِحُ﴾ التحريم يعني قوله ﴿وَصَـٰلِحُ ٱلْمُومِنِينَ﴾ [التحريم: 4]، وقد ذكر أبو داود كلمة الأعراف بالحذف[1]، وأشار في النحل إلى حذفه، بقوله في آيته: "أن هجاءه مذكور"[2].

وذكر ﴿صَـٰلِحُ﴾ في التحريم بحذف الألف[3]، وذكر الناظم له في هذا الباب بناء منه على **أحد القولين** أنه جمع، كما ذكره في حذف الواو أيضا، وعليه فقيل: المراد به خيار المؤمنين، وقيل: أبو بكر وعمر، وقيل الأنبياء عليهم السلام[4].

**والقول الثاني** أنه اسم جنس، كقوله: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر: 1].

**تنبيهات:**

**الأول:** ليس ذكر[5] التحريم قيدا، إذ لم يقع منه جمع محذوف النون إلا فيها، لكنه بيان تتأكد الحاجة إليه لما أن كانت واوه محذوفة، وأشبه المفرد، ولا

---

(1) مختصر التبيين 566/3.

(2) مختصر التبيين 768/3.

(3) مختصر التبيين 1211/5-1212.

(4) انظر: (جامع البيان عن تأويل القرآن، 98/23، والمحرر الوجيز، 331/5، والجامع لأحكام القرآن، 88/21).

(5) قوله: "ذكر"، في موضعه طمس في ح، والمثبت من هـ، د، ز.

سيما وقد قيل أنه مفرد فصار تمييزه عن نظائره الموافقة له لفظا عسيرا على طالبيه.

**الثاني:** أفهم قول الناظم أن أبا داود حذف كذا وكذا من الجمع المحذوف النون، أن ما عداه من هذا النوع غير محذوف الألف عنده، وذلك نحو: ﴿اَهْلُهُۥ حَاضِرِى اِ۬لْمَسْجِدِ اِ۬لْحَرَامِۖ﴾ [البقرة: 195]، و﴿ظَالِمِيٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [النساء: 97] [النحل: 28]، و﴿بِتَارِكِيٓ ءَالِهَتِنَا﴾ [هود: 53] ﴿وَجَاعِلُوهُ مِنَ اَ۬لْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: 6]، ﴿لَتَارِكُوٓاْ ءَالِهَتِنَا﴾ [الصافات: 36]، ﴿كَاشِفُواْ اُ۬لْعَذَابِ﴾ [الدخان: 14]، وكما أن جميع هذا الباب غير الكلمات الثلاث غير محذوف الألف لأبي داود، لسكوته عنه، وعدم دخوله في ضابط الجمع تحقيقا، فبقي على الأصل كذلك هو أيضا غير داخل في ضابط الحافظ، كما قدمناه مرارا، فسقط ما قيل[1] أن الناظم أخلى الخبر الذي هو: "**فعنه حذف بالغوه بالغيه**"، من ضمير المبتدأ، وهو "**ما**" من قوله: "**وما حذفت منه النونا**"، فلو قال بعد هذا الشطر:

أثبته التنزيل إلا أحرفَا تذكر قد خصصها فحذفَا

أو قال أيضا:

أثبته التنزيل إلا كلِمَا رسمها بالحذف في ما رَسَمَا

لسلم من إخلاء الجملة الخبرية من رابط المبتدأ. انتهى.

**والتحرير**: أن الضمير العائد محذوف تقديره: "**منه**"، على حد قولهم: "السمن

---

[1] قاله ابن آجطّا في التبيان ق/233-أ، والرجراجي في تنبيه العطشان، ص291.

منوان بدرهم"، وكما قيل في: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً﴾ [الكهف: 30]، ويتحاشى منصب الناظم علما وورعا ودينا أن يقول عن شيخ ما لم يقله، كيف وهو قد أشار إلى التحفظ من نحو هذا بقوله: "فغيره سكتَ إن سكتُّ"[1].

والعجب من المعترض[2] كيف حاول إصلاح أمر لفظي قد سوغه سماع مثله نظما ونثرا بفساد أمر معنوي، هذا وهو مقرّ بأن أبا داود ساكت عما عدى الكلمات، وأعجب من هذا التمالؤ على تقليده[3]، وإياك والاغترار بظاهر قول الناظم آخر النظم: "**وظاهر التنزيل وَصلٌ إذ سَكَتْ**"[4]، أن الساكت قائل بالأصل، فإن ذلك لا يصح نظرا ولا نقلا.

أما من جهة النظر فلأن الأصل الفصل لا الوصل، فكيف يكون السكوت ظاهرا في الوصل، الذي هو خلاف الأصل هذا خُلْف.

وأما من جهة النقل فإن أبا داود لم يسكت عنها جملة، بل ذكرها في عموم ما يوصل [وإنما][5] يعني أنه سكت عن ذكرها في المنفصل، وسيأتي بيانه محررا في محله إن شاء الله تعالى.

---

(1) انظر: مورد الظمآن، ص 9.

(2) أي ابن آجطّا، انظر التبيان ق/233.

(3) أي الرجراجي، انظر تنبيه العطشان، ص 291.

(4) انظر: مورد الظمآن البيت 416.

(5) ما بين المعقوفين في موضعه محو في د.

**الثالث**: سيأتي للناظم من هذا النوع بالحذف: ﴿مُّلَـٰقُواْ﴾ المضاف، حيث وقع في قوله: "**وفي الملاقاة سوى التلاق**"[1].

ولا شك أن ما اجتمع فيه موجبا الحذف من الجمعية ومجاورة اللام كـ ﴿ٱللَّـٰعِبِينَ﴾ حذفه للجمع لقوته، وما لم يجب[2] حذفه للجمعية كهذا[3] عمل فيه جانب مجاورة اللام.

**الرابع**: ما حذفت نونه من المشدّد نحو ﴿بِرَآدِّى رِزۡقِهِمۡ﴾ [النحل: 71] ظاهر الإثبات مما تقدم، وأما المهموز منه نحو: ﴿لَذَآئِقُواْ ٱلۡعَذَابِ﴾ [الصافات: 38] فعلى الأكثر في ذي النون منه، وهو الإثبات، فكذلك أيضا، وعلى الأقل فيه، وهو الحذف، يكون مساويا للمحذوف النون غير المهموز.

**الإعراب**: تقدم بعضه، ومعنى "**يقتفيه**": يتّبعه، وباقيه واضح.

قَالَ:

72- وَلِلْجَمِيعِ ٱلسَّيِّئَاتُ جَآءَ بِأَلِفٍ إِذْ سَلَبُوهُ ٱلْيَاءَ

أخبر مع الإطلاق الشامل لشيوخ النقل عن جميع كُتّاب المصاحف بإثبات ألف: ﴿ٱلسَّيِّـَٔاتُ﴾ نحو: ﴿وَنُكَفِّرۡ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمۡ﴾ [البقرة: 270]، ﴿وَٱلَّذِينَ عَمِلُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [الأعراف: 153] ﴿فَأَصَابَهُمۡ سَيِّـَٔاتُ مَا كَسَبُواْ﴾ [الزمر: 48].

---

(1) انظر ص 751 وما بعدها.

(2) في هـ: "يوجب" والمثبت من: ح، د، ز.

(3) في ح، د: "هكذا"، والمثبت من: هـ، ز.

ثم علّل الإثبات بحذفهم الياء منه، لاجتماع المثلين، مع أن قياسها التصوير بها، اعتبارا بما تؤول إليه عند التسهيل، فلو حذف الألف أيضا لتوالى حذفان، وهو إجحاف[1].

**تنبيهات:**

**الأول:** نقض بعضهم تعليل الناظم بحذف ﴿خَاطِئُونَ﴾ و﴿خَطِيَّئَاتِ[2]﴾ مع أن كلا منهما حذف منه صورة الهمزة بل ﴿ٱلسَّيِّئَاتُ﴾ أحق بحذف الألف من ﴿خَاطِئُونَ﴾ لكثرة دورانه وثقله بالتأنيث[3].

وجوابه بالفرق بمباشرة الحذف فيه لصورة الهمزة دون ﴿خَاطِئُونَ﴾ وبأن قياسها فيه التصوير، كما تقدم قريبا لولا تأديته للجمع بين صورتين، وإن كان حذفها أيضا بسبب التأدية المذكورة قياسيا دون ﴿خَطِيَّئَاتِ﴾، لأن قياسه عدم التصوير، اعتبارا بما تئول إليه عند التسهيل من الإبدال ثم الإدغام.

وقد أشير إلى هذا الفرق في حل كلام الناظم.

---

(1) قال الرجراجي: "قلت: الفرق بين ﴿ٱلسَّيِّئَاتِ﴾ وهذه الألفاظ: أن الحذفين في ﴿ٱلسَّيِّئَاتِ﴾ متواليان من غير حائل بينهما، بخلاف الحذفين في ﴿خَاطِئُونَ﴾ و ﴿خَاطِئِينَ﴾ و ﴿خَاسِئِينَ﴾، لأن الحذفين في هذه الألفاظ حال بينهما حرف وهو الطاء في ﴿خَاطِئُونَ﴾ و ﴿خَاطِئِينَ﴾ والسين في﴿خَاسِئِينَ﴾، والحذفان في الكلمة بغير حائل أجحف وأثقل من الحذفين وبينهما حائل، فمن أجل هذا أثبت الألف في ﴿ٱلسَّيِّئَاتِ﴾ دون هذه الألفاظ. (تنبيه العطشان، ص 295-296، ودليل الحيران، ص 53).

(2) في التبيان وتنبيه العطشان ودليل الحيران: ﴿خَاطِئِينَ﴾، وفي النسخ التي بحوزتي: ﴿خَطِيَّئَاتِ﴾ وهو تصحيف.

(3) انظر: (التبيان ق/233-ب، وتنبيه العطشان، ص 295-296).

**الثاني**: تقدمت الإشارة في التنبيه العاشر عند قول الناظم: "وجاء أيضا عنهم في العالمين"[1]، الأبيات الخمسة، إلى احتمال أن يكون المحذوف من ﴿ٱلْمُنشَـَٔاتُ﴾ صورة الهمزة دون ألف الجمع، وأن يكون ألف الجمع دون صورة الهمزة.

**وقد قال في التنزيل**: "كتبوا في بعض المصاحف ﴿ٱلْمُنشَـِٔـٰتُ﴾ بياء بين الشين والتاء من غير ألف[2]، وكذا رسمه الغازي وحكم وعطاء، وقرأه حمزة[3] بكسر الشين وفتح الهمزة وألف بعدها، فتكون الياء على قراءته صورة للهمزة، لانكسار ما قبلها[4]، وفي بعضها ﴿ٱلْمُنشَـَٔاتُ﴾ بألف ثابتة[5]، ولا يصح على هذا كسر الشين"[6] انتهى.

---

[1] قوله: "عنهم في العالمين": الزيادة من د. انظر ص 439.

[2] وذلك في مصاحف أهل العراق. قال الداني:" ووجدت في مصاحف أهل العراق:﴿ٱلْمُنشَـَٔـٰتُ﴾ في الرحمن بالياء من غير ألف، وكذا رسمه الغازي بن قيس في كتابه. وقال الشيخ يوسف بن إبراهيم النور: "وفي المصحفين المطبوعين لورش وحفص ومصاحفنا السودانية كتب بالألف بلا ياء. أما مصحف حفص فقد خالف المصحف العراقي وهو مصحفه، لأنه كتب فيه بالياء، وخالف بقية المصاحف التي لا تكتب بالياء ولا ألف، فكتب فيه بألف. (المقنع، ص 50، ومع المصاحف، ص 65).

[3] وقرأه كذلك شُعبة بخلف عنه.( الكافي، ص 194، والتيسير، ص 159، والتبصرة، ص 349).

[4] **قلت**: يكون ضبطها وفق الآتي: ﴿ٱلْمُنشِـَٔـٰتُ﴾.

[5] على وجه ثبوت الألف تضبط على اعتبارين؛ هما:

1 ـ اعتبار أن الهمزة لا صورة لها، وأن الألف الثابتة هي ألف الجمع: ﴿ٱلْمُنشَـَٔاتُ﴾.

2 ـ اعتبار أن الألف الثابتة صورة للهمزة، وأن المحذوفة هي ألف الجمع: ﴿ٱلْمُنشَأٰتُ﴾.

[6] مختصر التبيين 4/1168-1169.

ونحوه لأبي عمرو.

**وحاصله**: تعين رسم الياء لقراءة الكسر، ورسم الألف لقراءة الفتح[1].

**وقد نص الجعبري في الجميلة** على احتمال أن تكون الألف صورة الهمزة[2] رسمت عند حذف ألف الجمع، وأن تكون ألف الجمع - قائلا[3]- على أحد مذهبيهم كما تقدم"[4] انتهى[5].

ونحوه للناظم في شرحه للعقلية على نقل بعضهم، وزاد الناظم: "لأن الهمزة فيه متوسطة مفتوحة مفتوح ما قبلها فقياسها أن تصور ألفا كـ"سأل".

قال: وتلحق ألف الجمع بالحمراء بعد حذفها على قاعدة الجمع"[6] انتهى.

**وقال أبو عبد الله الفاسي**[7] في شرح الشاطبية الكبرى ما نصه: "ورسمه في غير المصاحف العراقية موافق للقراءة بالفتح، والألف محذوفة في الجميع على

---

(1) المقنع، ص 50

(2) وعليه مصاحف أهل المغرب.

(3) وعليه مصاحف أهل المشرق.

(4) الجميلة ق/ 131-ب.

(5) ذكر هذين الوجهين أبو عمرو رحمه الله في المحكم في نظائر هذا اللفظ وهو﴿مَئَارِبُ﴾ فقال:" وكل همزة مفتوحة، سواء تحرك ما قبلها أو سكن، إذا أتى بعدها ألف سواء كانت زائدة أو مبدلة من حرف أصلي، فالقول في إثبات صورتها وحذف ما بعدها، وفي حذف صورتها وإثبات ما بعدها". (المحكم، ص 164).

(6) نقل ذلك المغراوي في تقييد طرر على مورد الظمآن لوحة47، الخزانة الحسنية رقم: (4497). انظر تنبيه العطشان، ص 296.

(7) في د: "الفارسي"، وهو: جمال الدين محمد بن الحسن المغربي، نزيل حلب، إمام ومقرئ كبير من أئمة القراءات، خبير باللغة. أخذ القراءات عن جماعة، منهم: أبي القاسم عبد الرحمن بن سعيد الشافعي،

قاعدة جمع المؤنث"[1] انتهى.

وهو ظاهر في تعيّن كون الألف صورة للهمزة، ولكن التحرير ما تقدم من الاحتمال، والذي جرى به العمل كما تقدم أن الألف صورة الهمزة[2]، وهو عكس ما جرى به العمل في باب ﴿ءَامِنُونَ[3]﴾ و﴿ءَاخَرِينَ﴾ و﴿ءَايَـٰت﴾، من تقدير أن الألف هو الهوائي، وأن الهمزة محذوفة الصورة، ولعل ذلك لأن الأخيرة في الجمع المؤنث أولى وآكد بالحذف من الأولى، للخلاف فيها، ومن المذكر لأنه أخف[4]. والله أعلم.

**الثالث**: أذكر فيه تلخيص ما تقدم:

**اعلم** أن الجمع السالم قسمان: مذكر ومؤنث، فالقسم الأول: تسعة أضرب، لأنه إما أن [يقع][5] بعد ألفه شدّ مباشر، وحكمه ثبت الألف اتفاقا عنده على بحث تقدم فيه، أو همز، وأكثر المصاحف على إثباته، والأقل على حذفه، إلا أن أبا داود اقتصر على الحذف على وجه الترجيح في ﴿ٱلتَّـٰٓئِبُونَ﴾ و﴿ٱلسَّـٰٓئِحُونَ﴾ في التوبة ﴿ٱلصَّـٰٓئِمِينَ﴾ في الأحزاب، للمجاورة كما تقدم، وإما ألا يقع بعده شدّ

=

من تلامذته: بهاء الدين محمد بن النحاس. مات سنة: 656هـ (معرفة القراء الكبار 2/533-534، وغاية النهاية، 2/122-123، وسير أعلام النبلاء، 16/554).

(1) اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة للفاسي، 3/402.

(2) واختار ذلك أيضا ابن القاضي والمارغني.( بيان الخلاف ق/42-ب، ودليل الحيران، ص 53).

(3) في د: "ءامنين".

(4) **قلت**: وعلى اعتبار أن الألف صروة للهمزة تضبط كما يلي: ﴿أَامِنُونَ﴾ و ﴿أَاخَرِينَ﴾ و ﴿أَايَـٰت﴾، والعمل على الأول.

(5) ما بين معقوفين ساقط من د.

ولا همز، وهو إما أن يكون على وزن (فعّالين)، فالبحذف لأبي داود تنصيصا على عين[1] كلماته، ما عدا ﴿جَبَّارِينَ﴾، فبالإثبات لنصه عليه [في نقل الناظم، وعهدته عليه][2]، وإما أن يكون جمعا لـ(فَعَالِيّ) أو (فَعْلَانِيّ)، مما يجتمع في غير مرفوعه ياءان، وهو نوع واحد فالأول: ﴿حَوَارِيُّونَ﴾، أثبته أبو داود بالواو كان أو بالياء والثاني ﴿رَبَّـٰنِيُّونَ﴾ حذفه أبو داود بالواو كان أو بالياء، وإما أن يكون جمعا لغيرها، وهو إما أن يكون مهموز الصدر أو العجز أو معتل اللام أو محذوف النون، وإما أن لا يكون واحدا مما تقدم، فهذه تسعة أنواع، الأخير منها هو محل ضابط الجمع المتقدم، والأول والثاني استثناهما منه كالشيخين، والأنواع الستة التي بينهما هي محل احتمال الاندراج في الضابط، وقد تقدم تعيين الألفاظ المنصوص على عينها بحذف أو إثبات من الأنواع الستة بما أغنى من إعادته هنا كما تقدم غير مرة.

**والقسم الثاني**: وهو الجمع المؤنث، خمسة أضرب، لأنه إما ذو ألف أو ألفين، وذو الألف إما أن يكون مهموز الأخير أو معتله أو غير ذلك، وذو الألفين إما أن يكون قبل ألفه الأولى همزة أو لا، وسواء وقع بعده شدّ أو همزة أولا، فهذه خمسة أضرب تعرض الناظم للثالث منها والخامس، وباقي الأضرب هو محل احتمال الدخول في ضابط الجمع، وقد تقدم ما فيها بما أغنى عن الإعادة.

---

[1] في ح:" غير"، والمثبت من: هـ، د، ز.

[2] ما بين معقوفين ساقط من هـ، ز.

**فإن قلت:** رأيتك قد تصرفت[1] في هذا الباب ردًّا وقبولا من غيرمبالات، وأتيت بما لم يقله واحد من الشروح، مع طول الزمان وكثرة الممالات، وأدنى ذلك جزمك بإثبات ﴿مَالِكُونَ﴾ و ﴿ثُبَاتٍ﴾، وضربك صفحا عما يعهد فيهما من الخلاف والاختيارات، وهل هذا[2] إلا مصادمة للنصوص وظواهر العمومات، ومفارقة للمعهود لهم في ذلك السبيل، وكل هذا دعاوى خالية عن الدليل؟.

**فالجواب:** أن مآل كلام الناظم يشهد لما قلناه، كما قدمناه، ونصوص الشيوخ وإن لم تكن صريحة فإنها ظاهرة فيه ولا تأباه، ولكن إذا أعملت ظواهر النصوص وعموم الضابط الذي ذكره الشيخان في الجمع، لزمك حذف (فعّالين) بالواو والياء لأبي عمرو حتى ﴿جَبَّارِينَ﴾، وحذف ﴿ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ﴾ كذلك، وكذلك المحذوف النون للشيخين، ما ذكره أبو داود وما سكت عنه، وكذا المنقوص مذكّرا و مؤنثا ما عدى ﴿طَاغُونَ﴾ لهما، وما عدى ثلاث ﴿بَنَات﴾ النساء لأبي داود، وكذا ﴿خَـٰطِـُٔونَ﴾ و﴿خَـٰطِـِٔينَ﴾ في أولى يوسف وغيره، و﴿خَـٰسِـِٔينَ﴾ و﴿مَالِكُونَ﴾، فإن لم تلتزم هذه اللوازم فقد تحكمت، وإن التزمتها كنت قد أخليت كثيرا من كلام الناظم في هذا الباب عن الفائدة، وطالبته بذكر ثلاث ﴿بَنَات﴾ النساء بالإثبات لأبي داود، وكنت انتهيت إلى نفس ما عنه من مخالفة الشيوخ نهيت، ووسّعت بابا ضيّقا لا تجد إلى سلوكه

---

[1] في هـ: "تطرقت".

[2] في هـ: "ولا هذا".

سبيلا، ولا إلى معمًّى طريقه دليلا. ﴿خَـٰطِـُٔونَ﴾ و ﴿خَـٰطِـِٔينَ﴾ والسين في ﴿خَـٰسِـِٔينَ﴾، وإذا اتضح لك ما بينّاه وصحّ لديك ما قلناه، ارتفعت عنك في هذا الباب إشكالات، وانزاحت عنك مما يقال في هذا الباب تُرَّهات وضلالات، ولم تحتج إلى سؤال عن شيء مما ذكره الناظم في هذا الباب من الأنواع المتقدمة بحذف أو إثبات، كما أشرنا إلى وجهه والله المستعان، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

وإنما أطلت النفس بضرب من التكرار في هذا المقام، والحق غني عن إطالة الكلام، لما كثر في هذا الباب من الأوهام وزلل الأقدام.

**الرابع**: جميع ما استثنى الناظم مما دخل في ضابط الجمع تحقيقا خمسة أضرب، لأن المستثنى منه إما متفق على حذفه، فالاستثناء منه بالإثبات مع اتفاق أو خلاف، وإما مختلف في إثباته وحذفه، فالاستثناء منه إما باتفاق على حذف أو إثبات، وإما بترجيح مرجوح من ذلك الخلاف.

**فالأول**: الألف الثانية من ﴿سَمَـٰوَاتٍ﴾ فصلت، وكلمتي ﴿ءَايَاتِنَا﴾ في يونس [آية: 7] [آية: 15] للشيخين، و﴿دَاخِرِينَ﴾ الأخير [غافر: 60]، و﴿نَحِسَاتٍ﴾ [فصلت: 15] لأبي داود.

***والثاني***: ﴿فَـٰكِهِينَ﴾ [و ﴿فَـٰكِهُونَ﴾][1]، و﴿كَـٰتِبِينَ﴾ في الانفطار [آية: 11]، و﴿رَوْضَاتِ ٱلْجَنَّاتِ﴾ [الشورى: 20]، و﴿بَيِّنَـٰتٍ مِّنْهُ﴾ [فاطر: 40] للشيخين، و﴿ءَايَـٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [يوسف: 7] لأبي عمرو، و﴿سَوْءَاتِ[2]﴾ لأبي داود.

---

[1] ما بين معقوفين ساقط من د.

[2] في هـ: "سماوات".

**والثالث**: الألف الأولى من ﴿سَمَـٰوَاتٍ﴾ مطلقا.

**والرابع**: الأولى من ﴿يَابِسَـٰتٍ﴾، ورسالة العقود لأبي داود.

**والخامس**: الأولى من ﴿رَّاسِيَـٰتٍ﴾، [و ﴿بَاسِقَـٰتٍ﴾][1] له أيضا.

والناظم رحمه الله خلط فصل المستثنيات مما دخل[2] في ضابط الجمع مع بعض الأقسام الستة التي لم يعتمد[3] الناظم دخولها في الضابط، حسبما سمح له النظم، مراعيا في ترتيب جل ذلك اتفاق الكلمات حكما ونسبة، فحصل من ذلك تشغيب كثير، حتى قل أن يحصل الناظر في كلامه في هذا الباب على طائل، ولهذا اضطربت فيه الأنظار، وتحيّرت منه الأفكار، وهذا هو السبب الموجب هنا لكثرة الكلام، كما اقتضاه المقام والله المستعان.

**الإعراب**: "**السيئات جاء**"، جملة كبرى، و"**للجميع**" متعلق بـ"**جاء**"، وباء "**بألف**" للمصاحبة، وهي ومجرورها في محل حال مرفوع "**جاء**"، و"**إذ**" ظرف ماض وفيها التعليل، وهي متعلقة بـ"**جاء**"، وضمير "**سلبوه**" لكتّاب المصاحف، والهاء والياء مفعولاه، وقد يتعدى إلى الثاني بـ "**من**"، وباقيه واضح.

---

(1) ما بين معقوفين ساقط من د.

(2) في هـ: "فأدخل".

(3) في هـ: "يعتد".

قَالَ:

73- وَلَيْسَ مَا ٱشْتُرِطَ مِنْ تَكَرُّرِ حَتْمًا لِحَذْفِهِمْ سِوَى ٱلْمُكَرَّرِ
74- وَإِنَّمَا ذَكَرْتُهُ ٱقْتِفَآءَ سَنَنِهِمْ وَبِهِمُ ٱقْتِدَاءَ
75- فَقَدْ أَتَى ٱلْحَذْفُ بِلَفْظِ ٱلْفَٰتِحِين عَلَى ٱنْفِرَادِهِ وَلَفْظِ ٱلْغَٰفِرِين[1]
76- وَمُتَشَٰكِسُونَ ثُمَّ ٱلْخَٰلِفِينَ وَٱلْحَٰمِدونَ مِثْلُهَا وسَٰفِلِينَ[2]
77- وَحَسَرَٰتٍ غَمَرَٰتٍ قُرُبَٰتٌ وَحَرْفِ مَطْوِيَّٰتٌ مَعْ مُعَقِّبَٰتٌ
78- أَوْرَدَهَا مَوْلَى ٱلْمُؤَيّدِ هِشَامْ وَهَا هُنَا ٱسْتَوْفَيْتُ فِي ٱلْجَمْعِ ٱلْكَلَامْ

أخبر أن شرط التكرّر المتقدم المشار إليه في ضابط الجمع بقوله: "من سالم الجمع الذي تكرّرا"، غير متحتّم أي غير لازم، بحيث إذا فقد ذلك الشرط تخلف الحكم الذي هو[3] الحذف، وإنما هو غالب فقط، بمعنى أن أكثر الجموع المحذوفة الألف وجد فيها التكرّر، وإنما ذكره اتّباعا[4] لطريقهم واتّساء بهم، ودليل انتفاء تحتّم ذلك الشرط مجيء الحذف في كلمات منفردة غير متعددة، **منها مذكر**: وهي كلمة ﴿ٱلْفَٰتِحِينَ﴾ و﴿ٱلْغَٰفِرِينَ﴾ في الأعراف [آية: 88 و 155]، و﴿مُتَشَٰكِسُونَ﴾ في الزمر [آية: 28] و﴿ٱلْخَٰلِفِينَ﴾

---

(1) أصلح ابن جابر هذا البيت فقال:

فقد أتى الحذف بلفظ الغرفات في مقنع وثيبات وعرفات
وجاء في التنزيل لفظ الفاتحين على انفراده ولفظ الغافرين

(2) في هـ: "وفاسقين".

(3) قوله: "الذي هو"، في موضعه طمس في ح، والمثبت من هـ، د ، ز.

(4) قوله: "ذكره إتباعا"، في موضعه طمس في ح، والمثبت من هـ، د ، ز.

و﴿ٱلْحَـٰمِدُونَ﴾ في التوبة [آية: 84 وآية: 113] ، [و﴿سَـٰفِلِينَ﴾ في التين [آية:5]][1].

**ومنها مؤنث**[2]: وهي: ﴿حَسَرَٰتٍ﴾ في البقرة [آية: 166] وفاطر [آية:8] و ﴿غَمَرَٰتِ﴾ في الأنعام [آية: 94]، و﴿قُرُبَـٰتٍ﴾ في التوبة [آية: 100] و﴿مَطْوِيَّـٰتٌ﴾ في الزمر [آية: 64]، و ﴿مُعَقِّبَـٰتٌ﴾ في الرعد [آية: 12].

ذكر هذه الكلم الإحدى عشرة في التنزيل، أبو داود سليمان بن أبي القاسم، نجاح مولى المؤيد هشام بن الحكم، أحد الأمراء الأمويين بالأندلس، كما تقدم.

**تنبيهات:**

**الأول**: اكتفى الناظم بالدلالة على مدّعاه بمُثُل من قسمي الجمع ذكرها أبو داود مفرقة في مواضعها من القرآن، لحصول المقصود من الاستدلال بذلك، فلا يرد عليه أن يقال ظاهره أن غير المتكرر محصور في هذه الكلم، وأن أبا داود انفرد بذكر المنفرد، وليس كذلك، بل ذكر أبو داود كَلِمًا أُخر، وذلك نحو: ﴿وَٰرِدُونَ﴾ في الأنبياء [آية: 97]، و﴿كَـٰلِحُونَ﴾ في المؤمنين [آية: 105]، و﴿خَـٰمِدُونَ﴾ في ياسين [آية: 28]، و﴿صَدُقَـٰتِهِنَّ﴾ في النساء[3] [آية: 4]، و﴿مُّتَجَـٰوِرَٰتٌ﴾، و ﴿ٱلْمَثُلَـٰتُ﴾ في الرعد [آية: 4] [آية:7]، و﴿مُتَبَرِّجَـٰتٍ﴾ في

---

(1) ما بين معقوفين ساقط من د.

(2) قوله: "مؤنث"، في موضعه محو في هـ

(3) في هـ: "البقرة"، وهو خطأ.

النور [آية: 58] ﴿وَٱلذَّٰرِيَـٰتِ﴾ ﴿وَٱلْمُرْسَلَـٰتِ﴾ ﴿وَٱلنَّـٰزِعَـٰتِ﴾ ﴿وَٱلْعَـٰدِيَـٰتِ﴾ ومجاوراتها.

وذكر أبو عمرو أيضا من المنفرد بالحذف: ﴿عَرَفَـٰتٍ﴾، و﴿ثَيِّبَـٰتٍ﴾، وفي بعض نسخه: ﴿غُرُفَـٰتِ﴾ بالغين المعجمة كما تقدم.

**الثاني**: يرد على استدلال الناظم بحث لم أر من تعرض له، وهو أن أبا داود لما ذكر ضابط الجمع لم يمثِّل بواحدة من هذه الكلم التي حكاها عنه، وإنما ذكرها مفرقة في أماكنها من القرآن كما سبق، وسكت عن كلم أخر من المنفرد، فلم يتعرض لها بشيء، نحو: ﴿لَنَـٰكِبُونَ﴾ [المؤمنون: 75]، والضابط المذكور إنما هو لاطّراد الحذف، لا لمطلق الحذف، فلعلّ ذلك الشرط إنما ذكر لبيان اطّراد الحذف أيضا، حتى أن ما فقد فيه التكرّر تخلّف فيه الاطّراد، فذكر ما حذف منه في مواضعه ليفيد[1] حكمه، إذ لم يدخل في ضابط الجمع، وسكت عـما عداه، فيكون ثابت الألف على الأصل، كما لم يتعرض له في الكلم ذوات الألفات من غير الجمع بشيء، وحينئذ فلا ينهض ما استدل به الناظم.

**والظاهر** أن الدليل الصحيح للمدّعي هو تمثيل كل واحد من الشيخين في ضابط الجمع بالمتّحد. أما أبو عمرو فقد تقدم ما مثّل به منه، وأما أبو داود فقد مثّل بـ ﴿ٱلسَّـٰحِرُونَ[2]﴾.[يونس: 77] و﴿ثَيِّبَـٰتٍ﴾ .........................................

[1] في ح ، د: "ليقيد"، والمثبت من هـ، ز.

[2] في ز:" الساجدون".

.............................................................. و﴿وَٱلصَّـٰدِقَـٰتِ[1]﴾ [الأحزاب: 35]

و﴿ٱلْغُرُفَـٰتِ﴾ [سبأ: 37].

**الثالث**: أخبر الناظم أنه استوفى في هذا المحل الكلام في الجمع، وهو كما أخبر، لكنه أخّر كلمتين من الملحق بالجمع وهما[2]: (ثلاثون) و(ثمانين)، لمناسبة بينهما وبين ما ذكرا معه، وآخر من المنقوص المحذوف النون: ﴿مُّلَـٰقُوٓاْ﴾ ، حتى أدرجه في ﴿ٱلتَّلَـٰقِ﴾ للمناسبة أيضا.

**الإعراب**: "**ما**" اسم "**ليس**" واقعة على التكرّر، ولذا بينت[3] به في "**من تكرّر**"، وهي[4] موصولة، صلتها "**اشترط**"، و"**حتما**"، بمعنى "**متحتّما**" خبرها، و"**لحذفهم**" متعلق بـ"**ما**" في معنى ليس من النفي، وحذف مصدر مضاف إلى فاعله، و"**سوى**" مفعوله، و"**إنما**" حصر طرأ عند اتصال "**ما**" الكافة بها، و"**اقتفاء**" حال تاء "**ذكرته**" أو مفعول "**له**"، و"**سننهم**" أي طريقتهم مضاف إليه، و"**اقتداء**" مثل اقتفاء معنى وإعرابا، و"**بهم**" متعلق بالمصدر مع تأخره لتوسعهم في الظرف، وفاء "**فقد**" فصيحة، وهو حرف تحقيق مع الماضي، وباء "**بلفظ**" ظرفية متعلقة بـ"**أتى**"، و"**على انفراده**" أي معه متعلق بالاستقرار، وعلى أنه حال "**الفاتحين**"، و"**لفظ الغافرين**" عطف على لفظ "**الفاتحين**"، و"**متشاكسون ثم الخالفين**" عطف أيضا، و"**الحامدون**" مثلها جملة اسمية، و"**مشاكسون**" مبتدأ خبره مثلها،

---

[1] في هـ: "المصدقات"، وفي: ز، د: "المتصدقات".

[2] في ح: "وهي"، والمثبت من هـ، د، ز.

[3] في هـ: "بنيت"

[4] في ح، د: "وهو"، والمثبت من: هـ، ز.

و"**الخالفين**"[1]، و"**الحامدون**" عطف عليه، و"**سافلين**" عطف على المبتدأ بالاحتمالين، وكذا "**حسرات**" و"**غمرات**" و"**قربات**" بحذف العاطف، و"**حرف مطويات**"، أي كلمة "**مطويات**" عطف أيضا غير منوّن للوزن، و"**مع**" ظرف في محل حال "**حرف**"، أو "**مطويات**"، و"**معقبات**" مضاف إليه، و"**هشام**" بدل من "**المؤيَّد**"، و"**ها هنا**" ظرف مكان متعلق بـ"**استوفيت**"، وهو بمعنى أوفيت، فليست السين والتاء فيه للطلب على حدّ: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ﴾ [الأنعام: 37]، و"**الكلام**" مفعول "**استوفيت**"، و"**في الجمع**" متعلق به أو بالكلام، مع كونه اسم مصدر متأخرا للتوسّع.

---

(1) في هـ: "والخالفون".

# القسم الثاني:

## القول فيما اختلف أو اتفق على حذف ألفه ونظائره من سورة البقرة

قَالَ رحمه الله:

79- ٱلْقَوْلُ فِيمَا قَدْ أَتَىٰ فِي ٱلْبَقَرَهْ عَنْ بَعْضِهِمْ وَمَا ٱلْجَمِيعُ ذَكَرَهْ

لما فرغ من جزء فاتحة الكتاب انتقل إلى جزء البقرة المعاقبة لها، لالتزامه في الصدر ترتيب أجزاء باب الحذف، والمعنى: هذا الكلام، هو القول في الحذف، الآتي في سورة البقرة عن بعض كُتَّاب المصاحف، دون بعض آخر، لمجيء ذلك عنه بالإثبات، وفي الحذف الذي رسمه جميعهم، أي المتعلق برسمهم.

**فإن قلت**: ما حذفه بعض الكُتَّاب، إما أن يكون غيره من الكُتَّاب حذفه أيضا، وإما أنه لم يأت عنه فيه نص، وإما أنه أثبته، ولا شك أن مقابلة ما حذفه بعض الكُتَّاب بما حذفه جميعهم ينفي المعنى الأول، فمن أين نفيت المعنى الثاني، وعينت في تقرير الترجمة المعنى الثالث؟

**قلت**: لأن مراد الناظم بقوله: **"عن بعضهم"**، هو الاضطراب المذكور في الترجمة الأولى، والخلاف المذكور في الترجمة الثالثة، ولا يتأتَّى تقرير[1] الخلاف إلا بتعيّن[2] المعنى الثالث.

وعبّر الناظم عن الرسم بـ**"الذكر"** مجازا، بجامع الدلالة في كل منها.

**فإن قلت**: هل لا جعل[3] ضمير **"بعضهم"** للشيوخ الذين عيّنهم الناظم للنقل، ويبقى قوله: **"ذكره"** محمولا على حقيقته؟

---

[1] في هـ: "تقدير".

[2] في هـ: "بتغيير"، وفي ز:" بتعيين".

[3] في هـ: "أجعل"، وفي د: "ما أجعل".

**قلت:** هو ظاهر اللفظ، ولكن يُبعده ما تقدم في الترجمة الأولى، من مرجوحية إرادة اتفاق الشيوخ المعيّنين للنقل وخلافهم.

**الإعراب:** "**القول**" خبر مبتدأ محذوف تقديره: هذا، و"**فيما**" متعلق بـ"**القول**"، و"**ما**" واقعة على الحذف، لتصريحه به في الترجمة الأولى، و"**قد**" حرف تحقيق، وجملة "**أتى**" صلة "**ما**"، و"**في البقرة**"، و"**عن بعضهم**" متعلقان بـ"**أتى**"، و"**ما**" عطف على "**ما**" الأولى، وهي واقعة على "**الحذف**" أيضا، و"**الجميع ذكره**" جملة كبرى صلة "**ما**"، و"**الـ**" في "**الجميع**" خُلف ضمير كُتّاب المصاحف.

قَالَ:

80- وَحَذَفُواْ ذَٰلِكَ ثُمَّ ٱلْأَنهَٰرِ وَٱبنُ نَجَاحٍ رَٰعِنَا وَٱلْأَبصَٰرِ

أخبر مع الإطلاق الشامل لشيوخ النقل أن كُتَّاب المصاحف حذفوا ألف: ﴿ذَٰلِكَ﴾ وألف: ﴿ٱلْأنهَٰرِ﴾، وأن أبا داود حذف ألف: ﴿رَٰعِنَا﴾ و﴿ٱلْأبصَٰرِ﴾، أي: نقل حذفه.

أما ﴿ذَٰلِكَ﴾ ففي صدرها[1] ﴿أَلٓمٓ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: 1]، وفي آل عمران ﴿قَالَ كَذَٰلِكِ ٱللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ [آية: 47].

وقد تعدّد فيها وبعدها، وتنوَّع بزيادة سابقة ولاحقة، نحو: ﴿ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِى رَبِّيٓ﴾ [يوسف: 37]، ﴿ذَٰلِكُمْ أَزْكَىٰ لَكُمْ﴾ [البقرة: 230]، ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾ [يوسف: 32].

---

(1) في د: "صورتها".

وأما ﴿ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾ ففي صدرها[1] ﴿أَنَّ لَهُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾ [البقرة: 24]، وهو متعدد فيها وبعدها نحو: ﴿رَوَٰسِيَ وَأَنهَـٰراً﴾ [الرعد: 3].

وأما ﴿رَٰعِنَا﴾ ففيها: ﴿لَاتَقُولُواْ رَٰعِنَا﴾ [البقرة: 103]، وفي النساء: ﴿وَرَٰعِنَا لَيّاً بِأَلْسِنَتِهِمْ﴾ [آية: 45].

وأما ﴿ٱلْأَبْصَـٰرِ﴾ ففيها من المنوّع بالزيادة ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَـٰرِهِمْ غِشَـٰوَةٌ﴾ [البقرة: 6]، وقد تعدد فيها، وبعدها نحو:﴿لَعِبْرَةً لِّأُوْلِى ٱلْأَبْصَـٰرِ﴾ [آل عمران: 13 و النور:42]، ﴿وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعاً وَأَبْصَـٰراً وَأَفْـِٔدَةً﴾ [الأحقاف: 25].

**قال في صدر[2] البقرة من التنزيل**: "وكتبوا ﴿ذَٰلِكَ﴾ بغير ألف بين الذال واللام، حيث ما وقع"[3] انتهى.

ثم نص على حذف الأنواع الباقية في أماكنها.

**وقال أبو عمرو في فصل ما اجتمع عليه كُتَّاب المصاحف**: " وكذلك أجمعوا على حذف الألف، في قوله: ﴿ذَٰلِكَ﴾ و﴿ذَٰلِكُم﴾ و﴿ذَٰلِكُنَّ﴾ وشبهه من لفظه، حيث وقع"[4].

**تنبيه**: لا يندرج في ﴿ذَٰلِكَ﴾ ﴿فَذَٰنِكَ بُرْهَـٰنَـٰنِ﴾ [القصص: 32] ولا ﴿هَـٰذَٰنِ خَصْمَـٰنِ﴾ [الحج: 19] لما حررته عند قول الناظم: "**وفي الذي كرّر**"[5]،

---

[1] في د: "صورتها".

[2] في د: "سورة".

[3] مختصر التبيين 61/2.

[4] المقنع ص 16-17.

[5] ينظر: ص 500.

البيتين، أن التنوع إنما يكون بزيادة سابقة أو لاحقة، ولا يكون بنقصان، خلافا لمن زعم اندراج الأول[1]، محتجا بأن أبا داود ليس له فيه إلا الحذف، لاقتصاره عليه، حيث تكلم عليه في محلّه، وإد راجه في المثنى عند الناظم يوهم أن فيه خلافا عند أبي داود، وما احتج به غير صحيح، إذ ليس اقتصار أبي داود على حذف ألف ﴿فَذَٰنِكَ﴾ على تقدير تسليم اقتضائه تعيّن الحذف بالمسوّغ، لخروجه من المثنى الآتي، وهو من أفراده، ودخوله في المفرد الذي ليس هو منه، إذ هو عمل باليد، كيف واقتضاء اقتصاره على حذف ﴿فَذَٰنِكَ﴾ لتعين الحذف فيه غير مسلم، لما حررته في قاعدة النقل عن أبي داود[2]، وعند كلام الناظم على المثنى، وأيضا فإن قول أبي داود: " بين الذال واللام " يمنع[3]، دخول المثنى، إذ ألفه بين الذال والنون، وحينئذ فلا يؤخذ حكمه لأبي داود من لفظ [﴿ذَٰلِكَ﴾][4] قطعا، فكذا الناظم.

**وقال أبو عمرو: في فصل ما أجمع عليه كتّاب المصاحف:** " وكذلك حذفوها بعد الهاء في قوله: ﴿ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾ و ﴿أَنْهَـٰرٌ﴾ حيث وقع"[5].

**وقال في التنزيل:** "في: ﴿أَنَّ لَهُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾ بحذف الألف حيثما وقع، وكذلك ﴿أَنْهَـٰرٌ﴾، ولا خلاف في إثبات الألف بعد الهاء في

---

(1) ممن قال بذلك ابن آجطا في التبيان، ق/235-أ.

(2) في ص 479.

(3) في هـ: "بمعنى".

(4) ما بين معقوفين ساقط من هـ.

(5) المقنع ص 18.

كلمة ﴿ٱلنَّهَار﴾ أين ما أتت وبأي وجه تصرفت من كسر أو نصب أو رفع"[1].

وقال في التنزيل أيضا: "﴿ٱلۡأَبۡصَٰر﴾ و ﴿أَبۡصَٰر﴾ و﴿أَبۡصَٰرِهِمۡ﴾ بحذف الألف، حيث ورد، وكيفما جاء.

ولا خلاف بين المصاحف في إثبات ألف ﴿ٱلۡأَنصَار﴾[2]، الذي هو من النصرة، حيث جاء معرفا أو منكّرا"[3].

**فإن قلت:** هل قول الناظم: "**وحذفوا**" من الحكم المطلق، كما قاله الشارح فيه وفي نظائره[4]، أو[5] من المقيد كما عند غيره قائلا: "ولا يلتفت إلى ما قاله الشارح"[6].؟

---

(1) مختصر التبيين 107/2.

(2) وهو من الألفاظ العشرة التي نصوا على ثبت ألفها حيث وردت وكيف جاءت، وقد جمعها الرجراجي بقوله:

وألف الساعة والعقاب ... وألف العذاب والحساب

وألف النهار والجبار ... وألف البيان والفجار

وألف النار مع الأنصار ... ثبت في الخط لدى الأخيار

تنبيه العطشان، ص 306، وانظر: دليل الحيران، ص 55.

(3) مختصر التبيين 89/2-90.

(4) التبيان، ق/235-أ.

(5) في ح، هـ: "و"، والمثبت من د.

(6) يقصد بذلك الرجراجي، قال ذلك في تنبيه العطشان، ص 199. وهو قول المغراوي أيضا، حيث قال:" قول الشارح أن: "وللجميع الحذف للرحمن" من الأحكام المطلقة ليس بشيء، إذ هو نص في تعيين الاتفاق لا مطلق، وإنما المطلق ما كان مثل قوله:" واحذف تفادوهم". ينظر: تقييد طرر على مورد الظمآن، ق/45، نقلا عن تنبيه العطشان، ص 199.

**قلت**: يصح ما قاله الشارح إن كان ضمير "**حذفوا**" راجعا لكتّاب المصاحف، كما قرّر هو به، ويقرِّبه مطابقته لضمير "بعضهم" في الترجمة على ما اخترته في تقريرها، وأما إن جعل عائدا على شيوخ النقل كما قد يؤيده قوله: "**وابن نجاح راعنا**"، فيمكن أن يكون من المطلق، وأن يكون من المقيد على أحد الاحتمالين المتقدمين في معنى الإطلاق من قوله: "**والحكم مطلقا به إليهم أشير**"[1]، البيت.

**الإعراب**: واو "**وحذفوا**" استئنافية، و"**ثم**" للترتيب المعنوي اعتبارا بأول موضعي المتعاطفين، أو للترتيب الذكري، إذا اعتبرت جميع الأفراد منها، و"**ابن نجاح**" عطف على فاعل "**حذفوا**" بمعنى: نقل الحذف، فالحذف بالنسبة لفاعله حقيقة، وإلى ما سيق[2] به مجاز، وفي جواز مثل هذا خلاف محلّه أصول الفقه.

قَالَ :

81- وَعَنْهُمَا: ٱلْكِتَـٰبُ غَيْرَ ٱلْحِجْرِ وَٱلْكَهْفِ فِي ثَانِيهِمَا عَنْ خُبْرِ

82- وَمَعَ لَفْظِ: أَجَلٍ فِي ٱلرَّعْدِ وَأَوَّلُ ٱلنَّمْلِ تَمَامُ ٱلْعَدِّ

أخبر عن الشيخين بحذف ألف ﴿ٱلْكِتَـٰب﴾، نحو: ﴿أَلٓمٓ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَـٰبُ﴾ [البقرة: 1]، وهو متعدد فيها وبعدها نحو: ﴿وَٱلَّذِينَ يَبْتَغُونَ ٱلْكِتَـٰبَ﴾ [النور: 33] فيندرج وإن خالف في المعنى المذكور هنا، لموافقته له لفظا كما تقدم عند قوله: "**وفي الذي كرر**"[3]، البيت، ومنوّع نحو: ﴿أَلٓرٰ كِتَـٰبٌ أَنزَلْنَـٰهُ إِلَيْكَ﴾

---

(1) ينظر: ص 514.

(2) في د: "سيبويه"، وفي ز: "نسق".

(3) ينظر: ص 500.

[إبراهيم: 1]، ﴿ٱقۡرَأۡ كِتَٰبَكَ﴾ [الإسراء: 14] ﴿فَأَمَّا مَنۡ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الحاقة: 18]، [الانشقاق: 7] ﴿ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ [الحاقة: 18].

ثم استثنى من لفظ ﴿ٱلۡكِتَٰب﴾ بالإثبات، تبعا للشيخين، أربعة ألفاظ:

**أولها** في كلامه: **الثاني في الحجر** [آية: 4]﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعۡلُومٌ﴾.

واحترز[1] [بـ **الثاني**][2] عن الأول وهو: ﴿الٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ وَقُرۡءَانٍ مُّبِينٍ﴾ [الحجر: 1].

**ثانيها: الثاني في الكهف**: ﴿وَٱتۡلُ مَآ أُوحِيَ إِلَيۡكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَ﴾ [آية: 27]

واحترز بـ **الثاني**: عن الأول والثالث والرابع: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبۡدِهِ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ [الكهف: 1]، ﴿وَوُضِعَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ [الكهف: 48]، ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [الكهف: 48].

**ثالثها: المقترن بـ** ﴿أَجَلٍ﴾ **في الرعد**: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [آية: 39].

واحترز بقيد مجاور ﴿أَجَلٍ﴾ عن غير المقترن به، وهو في السورة: ﴿الٓمٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [الرعد: 1]، ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ [الرعد: 37]، ﴿وَيُثۡبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [الرعد: 40]، ﴿وَمَنۡ عِندَهُۥ﴾ [الرعد: 44].

واحترز بقيد السورة عن المقترن بـ ﴿أَجَلٍ﴾ في غيرها، وهو[3]: ﴿حَتَّىٰ يَبۡلُغَ ٱلۡكِتَٰبُ أَجَلَهُۥ﴾ [البقرة: 233] كما[4] قيل، وربّما بعده ما تقدم أن

---

(1) في د: "واحترز بقيد".
(2) ما بين المعقوفين في موضعه محو في د.
(3) في هـ: "وهي".
(4) في هـ، د، ز: "كذا".

التنوع بالزيادة إنما يتقرر في المقيدات لا في قيودها، ولفظ ﴿أَجَلٍ﴾ هنا مزيد فيه الضمير، نعم يحسن جعل قوله: "**في الرعد**" احترازا، مخافة توهّم اندراج المقترن بـ "**أجله**".

**رابعها: الأول في النمل**، ﴿طسٓ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡقُرۡءَانِ وَكِتَابٖ مُّبِينٍ﴾ [النمل: 1].

واحترز بالأول عن الأربعة بعده: ﴿ٱذۡهَب بِّكِتَٰبِي هَٰذَا﴾ [النمل: 28]، ﴿إِنِّيٓ أُلۡقِيَ إِلَيَّ كِتَٰبٞ كَرِيمٌ﴾ [النمل: 29]، ﴿قَالَ ٱلَّذِي عِندَهُۥ عِلۡمٞ مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [النمل: 41]، ﴿وَمَا مِنۡ غَآئِبَةٖ فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٍ﴾ [النمل: 77].

**الإعراب**: "**وعنهما الكتاب**" خبر ومبتدأ على حذف مضافين، أي حذف ألف الكتاب، و"**غيرَ الحجر**" نصب على الاستثناء من ضمير الخبر على تقدير مضاف، أي غير كتاب الحجر، و"**الكهف**" عطف على "**الحجر**"، و"**في ثانيهما**" صفة لـ"**كتاب الحجر**" و"**الكهف**" بتقدير مضاف، أي الواقع في ثاني مواضعهما أو حاله، وضمير التثنية للسورتين، و"عن خبر" تتميم للبيت، ثم يحتمل أن يكون مضافا لياء المتكلم، وأن يكون غير مضاف، وهو متعلق بمحذوف، أي: قلت أو أقول ذلك عن خبري أو عن خبر مني، و"**الخبر**": الاختبار والامتحان، ويحتمل على تقدير خبر غير مضاف أن يكون وصفا في المعنى للشيخين، وتقدير العامل حينئذ: قالا ذلك عن اختبار منهما، وفي بعض النسخ "**حَبْر**" بفتح الحاء المهملة، وهو: العالِم، و"**مع**"[1] ظرف مضاف إلى لفظ "**أجل**"، وهو صفة لـ"**كتاب**" محذوف معطوف على "**كتاب الحجر**"، و"**في الرعد**" متعلق بما تعلق

---

[1] في هـ: "وهو".





به الظرف، و"**أول النمل**" مبتدأ ومضاف إليه، و"تمام العدّ" خبر ومضاف إليه، و"**الـ**" في "**العدّ**" خلف من ضمير كلم الكتاب المستثناة، وبهذا يرتبط الكلام بما قبله والعدّ مصدر: عدَّ يَعُدُّ.

وسبك البيتين: حذف ألف الكتاب ثابت عن الشيخين، إلا كتاب الحجر، وكتاب الكهف، الواقعين في الموضعين الثانيين من السورتين، والكتاب الواقع مع لفظ ﴿أَجَلٍ﴾ في سورة الرعد، والكتاب الأول في النمل تمام عدّ الكلم المستثناة بالإثبات.

**تنبيهان:**

**الأول**: اعلم أن الناظم حيث يستثني من الحكم المُسنَد لشيخ فأكثر، تارة يستثنيه لنصه فيه على خلاف ذلك، وتارة يستثنيه لسكوته عنه، فالأول كهذا، والثاني كما تقدم في : "**بغير أولى يوسف**"[1]، وكما يأتي في: "**سوى قل إصلاح**"[2]، فكن على بصيرة من هذا التنبيه، لأن إغفاله يوقع في التقوِّل عن الشيوخ ما لم يقولوه، وإذا أمعنت النظر [في التقاييد الموضوعة على هذا النظم][3] وجدتَ ذلك.

**الثاني**: كثيرا ما يأتي الناظم بالحكم معزوا للشيخين، مع وجوده للشيوخ الثلاثة والبلنسي، فقد يتبادر أن الأولى أن يقول "**عنهم**"، حتى يحصل العزو للجميع، مع أن الوزن والاختصار متيسِّران أيضا.

---

(1) عند البيت:67، ص589.

(2) عند البيت: 138، ص 742.

(3) ما بين معقوفين ساقط من هـ

**والجواب**: أن العزو لأبي عمرو لما كان مستلزما للعزو للشاطبي لقولـــه: "**والشاطبي جاء**"[1]، بالمقنع كما تقدم، وكان العزو للمُنْصِف إنما يقصد به بيان ما انفرد به فقط، لم يحتج إلى تكلّف العزو عن الأربعة، وفي التعبير بـ: "**عنهما**" فائدة، وهي توفير التعبير[2] بضمير الجماعة، مجرورا بـ "**عن**"، أو غيرها، و"**غير**" مجرور عن كُتَّاب المصاحف.

قَالَ:

83- وَٱحْذِفْ تُفَـٰدُوهُمْ يَتَـٰمَىٰ وَدِفَـٰع كَذَا بِتَنْزِيلٍ فِرَٰشًا وَمَتَـٰع

أمر مع إطلاق الحكم الشامل لشيوخ النقل بحذف ألف ﴿تُفَـٰدُوهُمْ﴾ و﴿يَتَـٰمِىٰ﴾ و﴿دِفَـٰعُ﴾.

ثم شبّه بها[3] في الحذف - لكنه عن أبي داود فقط -: ألف ﴿فِرَٰشًا﴾ و﴿مَتَـٰع﴾.

أما ﴿تُفَـٰدُوهُمْ﴾ ففيها: ﴿وَإِنْ يَّاتُوكُمُۥٓ أُسَـٰرَىٰ تُفَـٰدُوهُمْ﴾ [البقرة: 85]، وهو فرد[4].

وقد قُرِئَ: بفتح التاء وسكون الفاء [دون ألف][5]،[6].

---

(1) في البيت: 23، ص 381 وما بعدها.

(2) في ح ، د:" التعيين"، والمثبت من: هـ، ز.

(3) في هـ: "به".

(4) ينظر: المقنع، ص 10، ومختصر التبيين، 178/2.

(5) ما بين المعقوفين سقط من د.

(6) أي: ﴿تَفْدُوهُمْ﴾ وقرأ بذلك من عدا المدنيين وعاصم والكسائي ويعقوب: .ينظر: النشر، 218/2، وإيضاح الرموز، ص 167.

وأما ﴿يَتَـٰمَىٰ﴾ ففيها: ﴿وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ﴾ [البقرة: 82] ﴿فِى يَتَـٰمَى ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: 126]، وهو متعدد فيها وبعدها وممنوع كما مثّل.

وأما ﴿دِفَـٰعُ﴾ ففيها: ﴿وَلَوْلَا دِفَـٰعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾[1] [البقرة: 249] ومثله في الحج [آية: 38].

وقد قرأه غير نافع: بفتح الدال وسكون الفاء [دون ألف][2]،[3].

وأما ﴿فِرَٰشًا﴾ ففيها: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ [ٱلْأَرْضَ][2] فِرَٰشًا﴾ [البقرة: 21]، وهو فرد[4].

وأما ﴿مَتَـٰع﴾.ففيها: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَـٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [البقرة: 35]، وهو متعدد فيها وبعدها [وممنوع، نحو: ﴿وَلَمَّا][5] فَتَحُواْ مَتَـٰعَهُمْ﴾ [يوسف: 65]، ﴿إِلَّا مَن وَجَدْنَا مَتَـٰعَنَا عِندَهُۥ﴾ [يوسف: 79].

**تنبيهان:**

**الأول:** المراد بألف ﴿يَتَـٰمَىٰ﴾ الأول دون الثاني، لذكره له في ترجمة: "**ما بألف قد جاء**"[6].

---

(1) ينظر: المقنع، ص 10، ومختصر التبيين، 2/299-300.

(2) ما بين معقوفين ساقط من هـ.

(3) وهم: الابنان، والكوفيون. ينظر: النشر، 2/230، والمستنير، ص 226.

(4) **قلت:** المحذوف من مادة "ف ر ش" لأبي داود ما كانت الفاء منه مكسورة دون المفتوح الفاء، وسيشير الشارح إلى هذا في التنبيه الثاني. **فليعلم.**

(5) ما بين المعقوفين في موضعه محو في د.

(6) ينظر: ص 1321.

**الثاني**: لايدخل في ﴿فِرَٰشًا﴾ [﴿كَٱلْفَرَاشِ ٱلْمَبْثُوثِ﴾][1] [القارعة: 3]، لكسر الفاء[2].

**الإعراب**: "**احذف**" أمر، وفاعله ضمير من يصح خطابه به، [و"**تفادوهم**"][3] مفعوله، و"**يتامى**" عطف على "**تفاودهم**" بحذف العاطف، و"**دفاع**" عطف أيضا، وكذا "**فراشا**" [خبر ومبتدأ][4] ، و"متاع" عطف عليه، وباء "**بتنزيل**" ظرفية، وهي ومجرورها حال ضمير الخبر.

قَالَ:

84- وَعَنْهُمَا ٱلصَّٰعِقَةُ ٱلْأُولَىٰ أَتَتْ     وَعَنْ أَبِي دَاودَ حَيْثُمَا بَدَتْ

أخبر عن الشيخين بحذف ألف ﴿ٱلصَّٰعِقَةُ﴾ الأولى، وأن أبا داود حذفها من هذا اللفظ حيثما ظهرت.

أما الأولى ففيها: ﴿فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾[5] [البقرة: 54].

وأما غير الأولى ففي النساء: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ﴾ [النساء: 152]، وفي فصلت ﴿صَٰعِقَةً مِّثْلَ صَٰعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ﴾ [فصلت: 12]، وهو متعدّد بعدها.

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من د.

(2) **قلت**: لذا كان ينبغي التنبيه على أن المحذوف من مادة: "ف ر ش" هو مكسور الفاء فقط.

(3) ما بين المعقوفين سقط من د

(4) ما بين معقوفين سقط من هـ.

(5) ينظر: المقنع، ص 10، ومختصر التبيين، 2/141.

وقد قرأ الكسائي، الواقع في والذاريات، وهو: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّعْقَةُ وَهُمْ يَنظُرُونَ﴾ [الذاريات: 44] بسكون العين دون ألف[1]، كما قرأ الأولى بذلك جماعة في الشاذ[2].

**قال السخاوي:** " فيحتمل أن تكون الألف حذفت منه على تلك القراءة، ولعلها كانت مشهورة في ذلك الزمان"[3] اهـ.

**تنبيه:** لا يخلو قول الناظم: "**وعن أبي داود حيث ما بدت**"، مع قوله: "**وعنهما الصاعقة الأولى**"، من تكرار بالنسبة إلى أبي داود، لأن حذف "**الأولى**" مستفاد من الكلامين، وكثيرا ما يقع له مثل هذا، والأمر فيه سهل.

**الإعراب:** "**الصاعقة الأولى**" مبتدأ ونعته، والمبتدأ على حذف مضافين، أي حذف ألف الصاعقة، و"**أتت**" جملة فعلية خبره، و"**عنهما**" متعلق بـ"**أتت**"، و"**عن أبي داود**" متعلق بفعل محذوف، أي: وحذفت ألف الصاعقة عن أبي داود، و"**حيثما**" شرط، و"**بدت**" فعل الشرط، ومعناه: ظهرت، وتقدم مغن عن الجواب.

---

[1] ولا اختلاف في المتواتر إلا في هذا الحرف. ينظر: النشر، 377/2، والتيسير، ص 156، والتبصرة، ص 344.

[2] ونسبت لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، ولابن محيصن في كل مواضعها مع الخُلف في موضع الذاريات. ينظر: مختصر في شواذ القرآن، ص 13، وإتحاف فضلاء البشر، 393/1، وطوالع النجوم في موافق المشهور في القراءات الشاذة عن المشهور، للواسطي، ق/62-ب.

[3] الوسيلة ص 107-108.

قَالَ :

85- مَعَ ٱلصَّوَاعِقِ ٱسْتَطَاعُواْ ٱلْأَلْبَابِ ثُمَّ ٱلشَّيَاطِينُ دِيَارُ أَبْوَاب

86- إِلَّا ٱلذِي مَعَ خِلَالَ قَدْ أُلِفْ فَرَسْمَهُ قَدِ ٱسْتَحَبَّ بِٱلْأَلِفْ

أخبر عن أبي داود، بحذف ألف: ﴿ٱلصَّوَٰعِقِ﴾، والألفاظ الخمسة بعده.

أما ﴿أَصَٰبِعَهُمْ﴾ ففيها: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: 18]، وفي الرعد: ﴿وَيُرْسِلُ ٱلصَّوَٰعِقَ﴾ [الرعد: 14].

وأما ﴿ٱسْتَطَٰعُواْ﴾ ففيها: ﴿حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُواْ﴾ [البقرة: 215]، وهو متعدد بعدها[1].

وأما ﴿ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ ففيها: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُوْلِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [البقرة: 178]، وهو متعدد فيها وبعدها.

وأما ﴿ٱلشَّيَٰطِينُ﴾ ففيها: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾ [البقرة: 101]، ﴿وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ﴾ [البقرة: 13] وفي الأنعام: ﴿شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ﴾ [آية: 113]، وهو متعدد فيها وبعدها ومنوّع كما مثّل.

وأما ﴿دِيَٰرِ﴾، ففيها: ﴿وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ﴾ [البقرة: 83]، [وهو متعدد][2] فيها وبعدها مضافا.

وأما غيره، فواحد مقترن بـ"الـ"، استثناه الناظم تبعا لأبي داود[3].

---

[1] في ح:" فيها"، والمثبت من: هـ، د، ز.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من هـ

[3] **قلت**: هو المذكور في قوله: ﴿فَجَاسُواْ خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِ﴾ الإسراء: 5.

وأما ﴿أَبْوَٰبِ﴾، ففيها: ﴿وَاتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِنَ اَبْوَٰبِهَا﴾ [البقرة: 188]، وهو متعدد[1] بعدها ومنوّع نحو: ﴿مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْاَبْوَٰبُ﴾ [ص: 49]، ﴿وَلِبُيُوتِهِمُۥٓ أَبْوَٰباً وَسُرُراً﴾ [الزخرف: 33].

**قال في التنزيل في سورة البقرة:** "و﴿مِّن دِيَٰرِكُمْ﴾ بحذف الألف بين الياء والراء حيث وقع، وجملتها خمسة عشر كلها حذفت الألف منها حاشا الذي في سبحان ﴿خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِ﴾ [آية: 5] فليست لي فيه[2] رواية"[3].

ثم قال بعد تعيين أماكن الخمسة عشر[4]: "وأستحب كتب هذا الذي في بني إسرائيل بألف على اللفظ ولا أمنع من كتبه بغير ألف"[5] انتهى.

وسيأتي البحث في مثل هذا عند قول الناظم:

وَجَاءَ أُولَى ٱلرُّومِ بِٱلتَّخْيِيرِ ..........................................

البيت[6].

**وقال في الإسراء:** و﴿ٱلدِّيَارِ﴾ بألف ثابتة، ولا أمنع من كتبه بغير ألف، والذي أستحب بالألف"[7] انتهى.

---

(1) في د: "وهو متعدد فيها".

(2) في ح، د: "فيها"، والمثبت من هـ.

(3) مختصر التبيين 174/2.

(4) والصواب أنها ستة عشر، فقد سها أبو داود رحمه الله عن موضع الأحزاب. ينظر: مختصر التبيين، 1002/4.

(5) مختصر التبيين 175/2.

(6) البيت: 105، وينظر: ص 663 وما بعدها.

(7) مختصر التبيين 785/3.

**تنبيهان:**

**الأول:** فائدة استثناء الناظم الواقع في الإسراء، حيث لم يقل مثلا: "**وفي الذي مع خلال قد ألف**"، إفادة أن المذكور في البيت بعده من الاستحباب، هو من قبل أبي داود، ومحض اختياره، وليس له فيه عن المصاحف شيء.

**الثاني:** فصل الناظم بين المستثنى، [وهو "**الذي مع خلال**"، والمستثنى منه][1]، وهو "**ديار**"، بـ"**أبواب**"[2]، وسهّل ذلك اختصاص "**الديار**" بمجاورة "**خلال**".

**الإعراب:** "**مع الصواعق**" ظرف ومضاف إليه، في محل حال الضمير المرفوع بالفعل المقدر بـ"**حذفت**" في[3] البيت قبله، فهو من التضمين [4]، لكن [فصل][5] أحدهما من الآخر، لطول الكلام في كل منهما، و"**استطاعوا**" وما بعده معطوفات على "**الصواعق**"، مع حذف العاطف [من أربعة][6] منها، والاستثناء و"**الذي**" نصب على الاستثناء، [وألف صلة][7] "**الذي**" و"**مع**[8] [**خلال**"][9] ظرف ومضاف إليه، متعلق به، ومعناه: عند[10]، وفاء "**فرسمه**"

---

(1) ما بين معقوفين ساقط من د.

(2) في هـ: "أبواب".

(3) في هـ: "في الفاعل".

(4) في د: "الضمير".

(5) ما بين المعقوفين في موضعه محو في د.

(6) ما بين معقوفين ساقط من د.

(7) ما بين معقوفين ساقط من د.

(8) في ز:" وقع مع ".

(9) ما بين المعقوفين ساقط من هـ

(10) في هـ، ز: "عهد"، وفي د: عمر.

فصيحة، وهو مفعول لـ"**استحب**"، وفاعله ضمير[1] "**أبي داود**"، و"**بألف**" متعلق بـ"**رسم**"، وبين "**ألف**" في آخر الشطر الأول، و"**ألف**" في آخر الثاني الجناس المحرّف.

قَالَ:

87- وَالْحَذْفُ عَنْهُمْ فِي الْمَسَاكِينِ أَتَى    وَالْخُلْفُ فِي ثَانِي الْعُقُودِ ثَبَتَا

أخبر مع الإطلاق الشامل لشيوخ النقل بحذف ألف ﴿وَالْمَسَٰكِينِ﴾ عن كتّاب المصاحف، وبالخلاف في ثاني سورة العقود.

أما المتفق عليه ففيها: ﴿وَذِى الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَٰمَىٰ وَالْمَسَٰكِينِ﴾ [البقرة: 82]، ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينٍ﴾ [البقرة: 183].

وقد قرأ غير نافع وابن عامر[2] هذا خاصّة بالإفراد، وهو متعدد فيها كما مثّل، وبعدها [ومنوع][3].

قال في التنزيل: "﴿وَالْمَسَٰكِينِ﴾ بغير ألف، سواء كان معرفا بالألف واللام، أو غير معرف، أو كان جمع: مِسْكين أو مَسْكن، واتفقت على ذلك المصاحف فلم تختلف"[4] انتهى.

والمراد هنا: جمع مِسْكِين بالياء بعد الكاف.

---

[1] قوله: "وفاعله ضمير"، في موضعه محو في د.

[2] بل المدنيان وابن عامر. ولم يختلف القراء في لفظ المساكين جمعا وإفرادا إلا في هذا اللفظ. ينظر: النشر، 226/2، والمستنير، ص 221.

[3] ما بين المعقوفين سقط من: ح، هـ، والمثبت من: د، ز.

[4] مختصر التبيين 173/2-174.

وأما ثاني العقود الذي هو محل الخلاف فهو: ﴿أَوْ كَفَّـٰرَةٌ طَعَامُ مَسَـٰكِينَ﴾ [المائدة: 97].

**قال في التنزيل**: " وكتبوا في مصاحف أهل المدينة: ﴿أَوْ كَفَّـٰرَةٌ﴾ و ﴿مَسَـٰكِينَ﴾ بغير ألف، واختلفت في ﴿مَسَـٰكِينَ﴾ خاصة مصاحف سائر الأمصار، ففي بعضها بغير ألف مثل مصاحف أهل المدينة، وفي بعضها بالألف، ولم يختلف القرّاء[1] في إثباتها لفظا على الجمع"[2] انتهى.

ويترجح فيه الحذف للنظائر، وللمصاحف المدنية.

واحترز الناظم بالثاني في العقود عن الأول وهو: ﴿فَكَفَّـٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَـٰكِينَ﴾ [المائدة: 91].

**الإعراب**: "**الحذف أتى**" جملة كبرى، و"**عنهم في المساكين**" متعلقان بـ "**أتى**" أو بـ"**الحذف**"، و"**الخلف ثبتا**" جملة كبرى، و"**في ثاني العقود**" متعلق بـ"**ثبتا**" أو بـ"**الخلف**"، وهو أولى، وألف "**ثبتا**" للإطلاق.

قَالَ:

88- وَحُذِفَ ٱدَّٰرَءْتُمْ رِهَـٰنٌ حَيْثُ يُخَـٰدِعُونَ وَٱلشَّيْطَـٰنُ

أخبر مع الإطلاق الشامل لشيوخ النقل بحذف ألف ﴿ٱدَّٰرَءْتُمْ﴾ يعني الأولى لذكره الثانية في باب الهمز وألف: ﴿رِهَـٰنٌ﴾ و﴿يُخَـٰدِعُونَ﴾ و﴿ٱلشَّيْطَـٰنِ﴾.

---

(1) في ح، د:" ولم تختلف القراءة".

(2) مختصر التبيين 3/460-461.

فأما ﴿ٱدَّٰرَءۡتُمۡ﴾ ففيها: ﴿وَإِذۡ قَتَلۡتُمۡ نَفۡساً فَٱدَّٰرَءۡتُمۡ فِيهَا﴾ [البقرة: 71]، وهو فرد.

وأما ﴿رِهَٰنٌ﴾ ففيها: ﴿فَرِهَٰنٌ مَّقۡبُوضَةٌ﴾ [البقرة: 282]، وهو فرد.

وقد قرأه الصاحبان: ابن كثير وأبوعمرو البصري، بضم الراء والهاء، بغير ألف(1).

وأما ﴿يُخَٰدِعُونَ﴾ ففيها: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يُخَٰدِعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ﴾ [البقرة: 8].

وقد قرأ ابن عامر والكوفيون هذا الثاني بفتح الياء، وسكون الخاء وفتح الدال، من غير ألف(2).

وفي النساء: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمۡ﴾ [النساء: 141].

وأما ﴿ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾ ففيها: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيۡطَٰنُ عَنۡهَا﴾ [البقرة: 35]، وهو متعدد فيها وبعدها ومنوع، نحو: ﴿وَإِن يَدۡعُونَ إِلَّا شَيۡطَٰناً﴾ [النساء: 116].

**تنبيه**: قال في المقنع في الباب المروي عن نافع: " الألف غير مكتوبة يعني في المصاحف في قوله في البقرة ﴿وَمَا يُخَٰدِعُونَ﴾"(3).

وقال في باب ما اتفقت على رسمه مصاحف أهل الأمصار: وكتبوا ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ بغير ألف.

---

(1) أي: ﴿فَرُهُنٌ﴾ وينظر: التيسير، ص 64، والمستنير، ص 231.

(2) أي: ﴿يَخۡدَعُونَ﴾ وينظر: التبصرة، ص 153، والتيسير، ص 54.

(3) المقنع ص 10.

قال أبو عمرو: " وكذلك كتبوا الحرف الثاني ﴿وَمَا يُخَـٰدِعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ﴾، وكذلك كتبوا في النساء: ﴿يُخَـٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَـٰدِعُهُمْ﴾"[1] انتهى.

وقال في التنزيل عند قوله: ﴿يُخَـٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾: "وفي هاتين الآيتين من الهجاء حذف الألف من ﴿يُخَـٰدِعُونَ﴾ في الكلمتين، وكذلك في النساء: ﴿يُخَـٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَـٰدِعُهُمْ﴾، وكذلك حذفوها بعد الخاء من ﴿خَـٰلِدِينَ﴾ و﴿خَـٰلِدُونَ﴾ و﴿خَـٰلِداً﴾ حيثما وقع"[2] انتهى.

وقال: عند قوله في النساء ﴿يُخَـٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَـٰدِعُهُمْ﴾ "في هذه الآية من الهجاء: ﴿يُخَـٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَـٰدِعُهُمْ﴾ بغير ألف"[3] انتهى.

فالناظم لما فهم من عبارة الشيخين أن ذكرهما ﴿خَـٰدِعُهُمْ﴾ في الموضعين إنما هو على جهة تتمّة الكلام وبيانه، سكت عنه كما سكت الشاطبي فهما لذلك من كلام أبي عمرو.

والظاهر من تشبيه أبي داود ﴿يُخَـٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَـٰدِعُهُمْ﴾ بحذف ﴿يُخَـٰدِعُونَ﴾ في الكلمتين، وتنظيره ذلك بالألفات الواقعة بعد الخاء من ﴿خَـٰلِدِينَ﴾ و﴿خَـٰلِدُونَ﴾ و﴿خَـٰلِداً﴾، مع أن كلا من المنظر به[4] اسم فاعل، أنَّ ذكره لـ ﴿خَـٰدِعُهُمْ﴾، هو لإرادة حذف ألفه.

---

(1) المقنع ص 84.

(2) مختصر التبيين 2/90-91.

(3) مختصر التبيين 2/424.

(4) في ح ، هـ:" المشبه والمشبه به"، والمثبت من: د ، ز.

وقد وجدت بطرّة مكتوبة على المحل الثاني من التنزيل ما نصه: "قال في كتابه المسمى بالتبيين[1] المختصر هذا منه: ﴿يُخَـٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَـٰدِعُهُمْ﴾ بحذف ألفيهما انتهى.

[وهذه العبارة صريحة في إرادته مع مجاوره][2].

[قال اللبيب][3] عند قول [الشاطبي][4]:

وَٱحْذِفْهُمَا بَعْدُ فِى ٱلْآَنَ رَءَيْتُمْ وَمَسَـٰكِينَ هُنَا وَمَعاً يُخَـٰدِعُونَ جَرَىٰ[5]

ما نصه: "وقد أغفل الشاطبي موضعين في سورة النساء لم يذكرهما[6] في القصيدة وهما قوله تعالى: ﴿يُخَـٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَـٰدِعُهُمْ﴾.

وقد ذكر أبو عمرو الاتفاق أنهما محذوفتان[7].

وقد زدت بيتا أذكر فيه: ﴿يُخَـٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَـٰدِعُهُمْ﴾ الذَيْن في سورة النساء، وهو هذا:

يُخَـٰدِعُونَ ٱلْإِلَهَ وَهُوَ خَـٰدِعُهُمْ فَٱحْذِفْهُمَا فَهُمَا فِي مُقْنِعٍ ذُكِرَا

انتهى"[8].

---

(1) في هـ: "التنزيل".

(2) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(3) ما بين المعقوفين في موضعه محو في ح، والمثبت من هـ، د ، ز.

(4) ما بين المعقوفين في موضعه محو في د.

(5) العقيلة البيت رقم 47، وينظر: الوسيلة، ص 96-97.

(6) في د: "يقصدهما".

(7) في المقنع، ص 84.

(8) الدرة الصقيلة 22-ب.

وقد تقدم وجه إسقاط الناظم له كالشاطبي.

وقال التجيبي: "في النساء ﴿يُخَـٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَـٰدِعُهُمْ﴾ بغير ألف فيهما"[1] انتهى.

وقد تظافرت هذه الظواهر والنصوص على حذفه، فيترجّح والله أعلم.

**الإعراب**: "**حذف**" مبني للمجهول، و"**ادارأتم**" مرفوعه، و"**رهان**" و"**يخادعون**" معطوفان على "**ادارأتم**" بحذف العاطف، و"**الشيطان**" عطف أيضا، و"**حيث**" ظرف مكان، أضيف إلى جملة "**حذفت**" على القليل، والتقدير: حيث وقع، وهو متعلق بحذف مقدم مع تأخير.

قَالَ:

89- كَذَا ٱلشَّيَـٰطِينُ بِـ مُقْنِعٍ أُثِرْ ... فِى سَالِمِ ٱلْجَمْعِ، وَفِى ذَاكَ نَظَرْ

أخبر عن أبي عمرو بحذف ألف ﴿ٱلشَّيَـٰطِينُ﴾، وأنه ذكره في المقنع مع جموع السلامة عند تمثيله للجمع السالم، وقد تقدم نصه، ولكن نعيده[2]، قال فيه: "وكذلك اتفقوا على حذف الألف من الجمع السالم الكثير الدور في المذكر والمؤنث جميعا، فالمذكر نحو: ﴿ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ و﴿ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾ و﴿ٱلصَّـٰبِرِينَ﴾

---

(1) وقد نظم ذلك أيضا ابن القاضي فقال:

خَـٰدِعُهُمْ بالحذف في التبيين ... وفي التجيبي فخذ تبيين
ونصه في عمدة البيان ... كذاك في اللبيب والإتقان

ينظر: بيان الخلاف، ق/40-ب.

(2) في ح: "نقيده"، والمثبت من هـ، د، ز.

و﴿ٱلۡفَـٰسِقِينَ﴾ و﴿ٱلۡمُنَـٰفِقِينَ﴾ و﴿ٱلۡكَـٰفِرِينَ﴾ و﴿ٱلشَّيَـٰطِين﴾، ثم عطف عليهما أمثلة أخرى"[1].

فدعوى أن لفظ ﴿ٱلشَّيَـٰطِين﴾ معطوف على الجمع السالم شبه مكابرة، ولذا قال الناظم: وفي أخذ الحذف من عدّه له، مع جموع السلامة نظر، إذ هو جمع تكسير[2].

**تنبيهان:**

**الأول:** ليس من عادة الناظم تفرقة النقل في اللفظ الواحد، ولكن دعا إلى ذلك هنا موجب نذكره قريبا.

**الثاني:** كان الناظم متمكّنا من أن يذكر هذا اللفظ عن الشيخين في محل واحد، كما فعل في غيره، لكنه جرى رضوان الله عليه على عادته من الاحتياط البالغ في النقل، حيث رأى ألا مستند لأخذه[3] عن المقنع، إلا من اندراجه[4] في مُثُل الجمع السالم، وهو ليس منها قطعا، فيلزم أن لا يدخل في قاعدة الجمع قطعا، وحينئذ فيحتمل أن يكون محذوفا عنده، وإنما أدخله في مُثُل الجمع تسامحا أو غفلة، ويحتمل ألا يكون عنده محذوفا، ولكن ذكره في أعداد الجموع السالمة سهوا، فلما رأى الناظم كلام أبي عمرو محتملا، وأن أخذ

---

[1] انظر المقنع ص 22.

[2] ينظر: التبيان، ق/239-أ، وتنبيه العطشان، ص 318-320.

[3] في هـ: "لا حذفه".

[4] في هـ، ز: "إدراجه".

الحذف من كلام المقنع لا يخلو عن مغمز، بيّن[1] وجه الأخذ من ذلك الكلام، ولوّح إلى الغمز[2] في أخذ الحذف منه بقوله: " وفي ذاك نظر "، وهذا هو سرّ إفراد أبي عمرو ها هنا بالذكر، والتنبيه على محل ذكره من المقنع، والتنظير في ذلك.

ولا ينبغي أن يُظَنَّ بالناظم أنه أتى بهذا البيت لمجرد التنكيت على أبي عمرو[3]، لأنه عدول على ما به الحاجة، من تحقيق العزو وتحريره، إلى ما لا طائل تحته، مما لا يجهله أصغر المبتدئين.

**الإعراب**: "**الشياطين أثر**" جملة كبرى، ومعنى "**أثر**": رُوِي، وباء بـ"**مقنع**" ظرفية تتعلق بـ"**أثر**"، و"**كذا**" حال مرفوع "**أثر**"، والمشار إليه لفظ "**الشياطين**" المتأخر في البيت قبله، و"**في**" من "**في سالم الجمع**" ظرفية أو بمعنى "**مع**"، وهي ومجرورها في محل حال مرفوع "**أثر**" أيضا، و"**في ذاك نظر**" خبر ومبتدأ، ومعنى النظر هنا: التأمّل والتفكّر، إذ ليس قطعيا كما تقدم، وليس بمعنى المناقشة كما قد يتبادر.

---

(1) في هـ: "من".

(2) في د: "العزو".

(3) قال الرجراجي: " وفي ذكر ﴿ٱلشَّيَـٰطِين﴾ في أمثلة جمع المذكر السالم وَهْمٌ وغلط، لأنه جمع تكسير، وهذا يدلك على تصديق قولهم:"**لكل عالم هفوة**"، لأن أبا عمرو الداني رحمه الله – مع جلالة قدره ونهاية إدراكه – مثّل جمع المذكر السالم بمثال جمع التكسير، ولو سئل عن ذلك لقال: جمع تكسير، فسبحان من لا عيب فيه وعلا". تنبيه العطشان، ص 319.

**وسبك البيت: الشياطين** روى في المقنع مماثلا للشيطان في الحذف، مصحوبا مع أمثلة الجمع السالم، أو حاصلا فيها، وفي ذاك مجال للنظر والتفكّر، وبين "**أثر**" في آخر الصدر، و"**نظر**" في آخر العجز سناد التوجيه.

قَالَ :

90- وَعَنْهُمَا أَصْحَٰبُ مَعْ أُسَٰرَىٰ ثُمَّ ٱلْقِيَٰمَةِ مَعَ ٱلنَّصَٰرَىٰ

أخبر عن الشيخين بحذف ألف: ﴿أَصْحَٰب﴾ و﴿أُسَٰرَىٰ﴾ و﴿ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ و﴿ٱلنَّصَٰرَىٰ﴾.

أما ﴿أَصْحَٰب﴾ ففيها: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: 38]، وهو متعدد فيها وبعدها ومنوّع[1] [نحو: ﴿مِّثْلَ ذَنُوبِ أَصْحَٰبِهِمْ﴾ [الذاريات: 59]][2][3].

وأما ﴿أُسَٰرَىٰ﴾ ويعني ألفه الأول كـ ﴿ٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ لما تقدم في ﴿يَتَٰمَىٰ﴾ ففيها ﴿وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمْ﴾ [البقرة: 84][4].

وهو فرد في قراءة نافع[5]، وقد قرأه حمزة بفتح الهمزة[6] وسكون السين دون ألف[7].

(1) في هـ: "وهو مع اتحاد نوعه متعدد فيها وبعدها".

(2) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(3) ينظر: المقنع، ص 18، ومختصر التبيين، 124/2.

(4) ينظر: المقنع، ص 10، ومختصر التبيين، 177/2.

(5) كذا، ولم ينفرد نافع

(6) في د: "الراء".

(7) أي: ﴿أَسْرَىٰ﴾ وينظر: التيسير، ص 56، والتبصرة، ص 157.

وأما ﴿ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ ففيها: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ﴾ [البقرة: 84]. وهو مع اتحاد نوعه متعدد فيها وبعدها[1].

وأما ﴿ٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ ففيها: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾[2] [البقرة: 61]، ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: 134] وهو متعدد فيها وبعدها ومنوّع كما مثّل.

**الإعراب**: "**وعنهما أصحاب**" خبر ومبتدأ على حذف مضافين، أي: عنهما حذف ألف أصحاب، و"**مع أسارى**" ظرف في محل حال [ضمير][3] الخبر، ومضاف إليه، و"**القيامة**" عطف إما على "**أصحاب**" فيرفع، أو يحكى خفضه، وإما على "**أسارى**" فيتعين كسره، إما بالعطف أو على الحكاية، و"**مع النصارى**" ظرف في محل الحال من ضمير الخبر أيضا، إن قدّر "**القيامة**" معطوفا على المبتدأ، أو من "**القيامة**" إن قدّر معطوفا على "**أسارى**".

قَالَ:

91- وَبَعْدَ نُونِ مُضْمَرٍ أَتَاكَا حَشْوًا كَ زِدْنَاهُمْ وَءَاتَيْنَاكَا

أخبر عن الشيخين بحذف الألف الواقعة بعد نون الضمير[4] إذا كان حشوا، أي وسطا نحو: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: 2]، ﴿وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى﴾ [الكهف: 13]، ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى﴾ [الحجر: 87]، ﴿وَعَلَّمْنَٰهُ﴾[5]

---

(1) ينظر: المقنع، ص 18، ومختصر التبيين، 179/2.

(2) ينظر: المقنع، ص 18، ومختصر التبيين، 154/2.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(4) في هـ: "المضمر".

(5) في ح، هـ، د، ز: "وءاتيناه"، والقرآن ما أثبت.

مِن لَّدُنَّا عِلْماً﴾ [الكهف: 64]، ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَـٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الأنعام: 84] ﴿وَءَاوَيْنَـٰهُمَآ إِلَىٰ رُبْوَةٍ﴾ [المؤمنون: 51]، ﴿خُذُواْ مَآ ءَاتَيْنَـٰكُم بِقُوَّةٍ﴾ [البقرة: 62 و الأعراف:171]، ﴿إِنَّآ أَنشَأْنَـٰهُنَّ إِنشَآءً فَجَعَلْنَـٰهُنَّ أَبْكَاراً﴾[1] [الواقعة: 37- 38].

وهذه قاعدة لم يُجِلِ[2] الحكم فيها على عين لفظ، فلا يتصوّر فيها تنوّع.

واحترز بالحشو من المتطرفة، نحو: ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ [البقرة: 13].

**تنبيه:** قيل[3] ثبتت المتطرفة لئلا يلتبس حذفها بضمير الإناث في نحو: ﴿وَأَخَذْنَ مِنكُم﴾ [النساء: 21]. ورُدَّ بلزومه في المتوسطة أيضا، نحو: ﴿فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ﴾ [يوسف: 31].

**قلت:** يحتمل أن يكون سبب اختصاص المتوسطة بالحذف، أن حذف الاختصار لا يُعهد في الأطراف، بل في الحشو فقط، فَجَرَوْا[4] في نون الضمير على ذلك السَّنن، واعتُبر مثل هذا في ألف المثنى، وفي الألف الواقعة بعد اللام فيما يأتي، وسبب ذلك والله أعلم: أن الأطراف معتبرة في الوقوف حذفا وثبوتا، لما تقرر أن الخط تصوير اللفظ بحروف هجائه، على مراد الابتداء به والوقوف عليه، فحوفظ فيها على مطابقة الملفوظ به، ما لم يحافظ في الحشو، ولذا لا تجد ألفا يحذف اختصارا طرفا، وما حذف من الياءات والواوات التزم جلُّ أئمة

---

[1] ينظر: المقنع، ص 17، ومختصر التبيين، 2/73-74.

[2] في ز:" ثم يجل ".

[3] قال ذلك النزوالي في مجموع البيان، ق/25-أ، و الرجراجي في تنبيه العطشان، ص 323.

[4] في هـ: "فجوز".

القراءة حذفه في الوقف، وبعضهم في الوصل أيضا، ولا يعهد لهم مثل هذا فيما حذف حشوا، وهذا بخلاف ما حذف من حروف العلة طرفا، لاجتماع مثلين نحو ﴿تَرَآءَا﴾ أو ﴿نِدَآءً﴾ في أحد وجهيهما و﴿لِيَسُـُٔوا﴾ و﴿يُحْيِۦ﴾ في أحد وجهيهما، فلم يعتبر في الوقف لظهور علّة حذفه.

**الإعراب**: "**وبعد نون مضمر**" ظرف في محل الصفة لموصوف محذوف مقدر العطف على "**أصحاب**" أو على "**النصارى**"، والتقدير: والألف الواقع بعد نون مضمر، و"**نون**" مضاف إلى "**مضمر**" إضافة جزء إلى كل، ولا يصح أن ينوّن على أنه منعوت بـ"**مضمر**"، لأن النون بعض الضمير الذي هو مجموع النون والألف، وليس هو نفس الضمير، وبقية إعراب البيت واضحة.

قَالَ :

92- وَٱلْأَعْجَمِيَّةُ كَـ نَحْوِ لُقْمَـٰن     وَنَحْوِ إِسْحَـٰقَ وَنَحْوِ عِمْرَان

93- وَنَحْوِ إِبْرَاهِيمَ مَعْ إِسْمَـٰعِيل     ثُمَّتَ هَـٰرُونَ وَفِي إِسْرَآءِيل

أخبر عن الشيخين بحذف ألفات الأسماء الأعجمية، أي التي وضعها العجم، [وهم خلاف العرب، ويقال: رجلٌ وقومٌ أَعْجَمُ][1]، [2]، ولكن ذلك الحذف بشروط أربعة:

**أحدها**: أن يكون الاسم عَلَما، احترازا عن نحو ﴿وَنَمَارِقُ﴾.

---

[1] ما بين المعقوفين سقط من: ح، والمثبت من: هـ، د، ز.

[2] ينظر: لسان العرب، 2825/4.

**وثانيها:** قال الجعبري: " أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف، احترازا عن نحو ﴿عَادٍ﴾"[1] انتهى.

[وعهدته في كونه عَجَمِيًّا عليه، إذ لم أر من قال بعجميته، وإنما هو فيما وقفت عليه أبو قبيلة عربية، وسُمِّيت به][2].

**ثالثها:** أن يكون الألف حشوا، احترازا من نحو: ﴿ءَادَمَ﴾ و﴿زَكَرِيَّآء﴾ و﴿يَحْيِىٰ﴾ و﴿عِيسِىٰ﴾ و﴿مُوسِىٰ﴾، لأن الهمز لا وجود له في المصحف فهمزة ﴿ءَادَمَ﴾ و﴿زَكَرِيَّآء﴾ فيه غير حشو، وأيضا فإن الموجود من حروف ﴿ءَادَمَ﴾ ثلاثة فقط.

**رابعها:** أن يكون الاسم مستعملا، وقد أفاد بهذا الشرط بقوله بعد:

**وما أتى وهو لا يستعمل** ..... البيت[3]

وهذا مستلزم للشرط الأول، إذ لا يوجد في القرآن اسم أعجمي غير علم، كثير الاستعمال، وأفاد الثاني والثالث بالمُثُل.

وقد مثَّل الناظم بستة ألفاظ من المستعمل، المتفق على حذفه، وسيأتي السابع، وهو: ﴿سُلَيْمَـٰن﴾.

وبعد الفراغ من الأسماء الأعجمية، أسرد كلام الشيخين، وسيأتي الكلام على حذف ياء ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾، الواقع في البقرة عند حذف الياءات[4].

---

(1) الجميلة، ق/105-ب.

(2) ما بين المعقوفين من قوله:"وعهدته ..."سقط من هـ وقوله: "وسميت به" سقط من ح، والمثبت من: د ، ز.

(3) في البيت السادس والتسعين، ص 645.

(4) عند شرح البيت: 265، ص846. **قلت**: هو في البيت 8 و 9 من الإعلان للشارح.

**الإعراب**: "**الأعجمية**" صفة موصوف محذوف، تقديره: والأسماء الأعجمية، وهو عطف على "**أصحاب**" أو على "**النصارى**"، وكاف "**كنحو**" تأكيد على حدّ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى: 9]، وهو خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كمثل كذا، وإعراب باقي الكلام واضح.

قَالَ:

93- وَنَحْوِ إِبْرَٰهِيمَ مَعْ إِسْمَٰعِيل ثُمَّتَ هَٰرُونَ وَفِي إِسْرَآءِيل

94- ثَبْتٌ عَلى ٱلْمَشْهُورِ لَمَّا سُلِبَا مِنْ صُورَةِ ٱلْهَمْزِ بِهِ إِذْ كُتِبَا

أخبر عن الشيخين بالخلاف في حذف ألف: ﴿إِسْرَآءِيل﴾، وأن المشهور إثباته، إلا أن هذا[1] التشهير خاص بأبي عمرو كما يأتي، وهذا والذي بعده، كالمستثنى من الحكم السابق.

ثم علل الناظم اشتهار ثبته[2]، مع أن قياسه تعيُّنُ الحذف بحذف صورة همزته، لأجل اجتماع المثلين، فلو حذف الألف أيضا لتوالى حذفان في كلمة واحدة.

**الإعراب**: "**وفي إسرائيل ثبت على المشهور**" خبر ومبتدأ وصفته، و"**لما**" شرط، و"**سلب**" فعل الشرط: أي جُرِّدَ، و"**من صورة الهمز**" متعلق بـ"**سلب**"، و"**به**" في محل

---

(1) "هذا" زيادة من: هـ، ز.

(2) وعلى المشهور مصاحف أهل المغرب، لئلا يتوالى حذفان، وذهب المشارقة إلى الحذف إتباعا لأبي داود، وموافقة لأقل المصاحف. وينبغي التنبيه هنا أنه لا ينبغي التفريق بين المشارقة والمغاربة، بل هو رسم واحد إلا فيما ورد فيه الخلاف عن المصاحف. ينظر: المقنع،ص 22، ومختصر التبيين، 2/114-115،124،وتنبيه العطشان، ص 325، ودليل الحيران،ص 62.




الصفة لـ "**الهمز**"، وضميره لـ"**إسرائيل**"، و"**إذ**" ظرف ماض متعلق بـ"**سلب**" مضافا إلى جملة "**كتبا**"، ومرفوع "**كتبا**" عائد على "**إسرائيل**" أيضا، ولا يصح أن يعود ضمير به لـ"**الهمز**"، لا معنى ولا إعرابا.

أما معنى: فلأنه لم يكتب بالهمز، بل ولا بصورته، وأما إعرابا فلأن الباء حينئذ متعلقة بـ"**كتب**"، فهي من صلة المضاف إليه، فلا تتقدم على المضاف، وجواب "**لمّا**" محذوف، لدلالة ما قبله عليه، وتحتمل "**لمّا**" أن تكون ظرفا، فتتعلق بمتعلق الخبر.

قَالَ:

95- وَبِاتِّفَاقِ أَثْبَتُواْ دَاوُودَا إِذْ كَانَ أَيْضًا وَاوُهُ مَفْقُودَا

أخبر مع الإطلاق الشامل لشيوخ النقل عن كتّاب المصاحف، باتفاقهم على إثبات ألف ﴿دَاوُد﴾، ثم علّل الإثبات بحذف حرف منه أيضا، وهو أحد الواوين.

**تنبيه**: اتُّفِق على ثبت ألف ﴿دَاوُد﴾ دون ألف ﴿إِسْرَآءِيل﴾، مع أن علة الإثبات فيهما متّحدة، لأنه أثقل من لفظ ﴿دَاوُد﴾، لكثرة حروفه، وللقول بتركيبه من: **(إسرا)**، بمعنى: عبد، و**(إيل)**، بمعنى: الله، ولأنه أكثر ما يقع في القرآن مضافا إليه.

**قال بعضهم**[1]: ولأن المحذوف من ﴿دَاوُد﴾ حرف من صريح اللفظ، والمحذوف من ﴿إِسْرَآءِيل﴾ صورة الهمزة، التي لا صورة لها في كثير من المواضع.

---

(1) قاله الرجراجي في تنبيه العطشان، ص 326-327. وانظر مجموع البيان، ق/25-26.

**الإعراب**: باء "**باتفاق**" للمصاحبة، وهي ومجرورها في محل حال المرفوع من "**أثبتوا**"، و"**إذ**" للتعليل حرفا أو ظرفا، فعاملها "**أثبتوا**"، وجملة "**كان**" مع جزئيها في محل خفض بإضافة "**إذ**" إليها، و"**أيضا**" نصب على الحال من ضمير "**مفقودا**"، وباقي الإعراب واضح.

قَالَ :

96- وَمَا أَتَى وَهُوَ لَا يُسْتَعْمَلُ فَأَلِفُ فِيهِ جَمِيعًا يُجْعَلُ

97- كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: طَالُوتَا يَاجُوجَ مَاجُوجَ، وَفِي جَالُوتَا

أخبر مع الإطلاق الشامل لشيوخ النقل بإثبات ألف الأسماء الأعجمية غير المستعملة، أي القليلة الدور، ثم مثّل بـ: ﴿طَالُوتَ﴾ و﴿يَاجُوجَ﴾ و﴿مَاجُوجَ﴾ [و﴿جَالُوتَ﴾][1]، ومثله ﴿إِلْيَاسَ﴾ و﴿يَاسِينَ﴾.

قال الناظم في عمدة البيان مشيرا إلى الأول:

والنص في إلياس فيه نظر وثبته فيما رأيت أجدر[2]

**الإعراب**: "**ما**" موصول اسمي، أو اسم شرط مبتدأ، وجملة "**أتى**" صلة أو شرط، وجملة "**وهو لا يستعمل**"، اسمية كبرى، في محل حال فاعل "**أتى**"، و"**ألف يجعل فيه**" جملة اسمية كبرى خبر "**ما**"، ودخلت الفاء في صدرها، لأن المبتدأ شرط أو شبهه، وهي المسوغة للابتداء بألف، وهو نكرة، و"**جميعا**" حال

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(2) لم أجد هذا البيت في عمدة البيان المطبوع ضمن كتاب: قراءة نافع لحميتو. ولم ينسبه ابن القاضي إلى الخراز بل قال: قال بعضهم. وقال ابن القاضي أيضا:" العمل بالإثبات". ينظر: بيان الخلاف، ق/42-ب، ودليل الحيران، ص 63، وإرشاد القراء، 1/320-321.

الضمير المجرور بـ"**في**"، و"**كقوله**" خبر مبتدأ محذوف تقديره: وذلك، و"**سبحانه**" مصدر لازم للإضافة والنصب على المفعول المطلق، اعترض به بين القول ومحكيه، وهو "**طالوت**" ومعطوفاته الثلاثة بعده، والأولان منها بحذف العاطف، والأقرب أنّ "**في**" الجارة لـ"**جالوت**" زائدة، وألف "**طالوتا**" و"**جالوتا**" لإطلاق القافية.

قَالَ :

98- وَعَنْ خِلَافٍ قَلَّ فِى هَـٰرُوتَا هَامَـٰنَ قَـٰرُونَ وَفِى مَـٰرُوتَا

أخبر مع الإطلاق كالذي قبله بإثبات ألف ﴿هَـٰرُوتَ﴾، والألفاظ الثلاثة بعده، وأنّ الإثبات مصحوب بخلاف فيه قليل من بعض المصاحف، إلا أن تقليل الحذف فيها خاص بأبي عمرو كما يأتي في النقل.

**تنبيه**: المراد بـ ﴿هَامَـٰنَ﴾ ألفه الأولى لما يأتي[1].

**الإعراب**: "**وعن خلاف**" حال مرفوع "**يجعل**" محذوف، ويدل عليه "**يجعل**" فيما قبل، وبه يتعلق "**في هاروت**"، و"**عن**" بمعنى: مع، وجملة "**قل**" صفة "**خلاف**"، و"**هامان**" و"**قارون**" معطوفان بحذف العاطف.

**وسبك البيت**: وتُجعل الألف حال كونها مصحوبة بخلاف قليل، في جعلها في "**هاروت**" و"**هامان**" و"**قارون**" و"**ماروت**"، وقد أعاد حرف الجرّ، مع آخر

---

[1] أصلح ابن جابر بيت الناظم فقال:

وكثر الإثبات في هاروتا هامان قارون وفي ماروتا

واختار فيه ابن نجاح الحذفا من بعد ما نقل فيه الخُلفا

إصلاحات ابن جابر الغساني، ضمن كتاب قراءة نافع لحميتو، 446/2.

المعطوفات دون سابقيه، لتهيأ النظم مع الجواز.

قَالَــ :

99- لَكِنْ بِـ مِيكَيْلَ ٱتِّفَاقًا حُذِفَتْ    مَعْ أَنَّهَا كَلِمَةٌ مَا ٱسْتُعْمِلَتْ

أخبر مع الإطلاق الشامل لشيوخ النقل بأن ألف ﴿مِيكَـٰٓئِلَ﴾ حذفت باتفاق عن كتّاب المصاحف، مع أنها كلمة لم تستعمل.

وأقرب ما قيل في علة الحذف أنه كـ ﴿إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ تركيبا ومعنى.

ووُجد في بعض النسخ بخط الناظم عوض البيت:

وحذفت في قوله: مِيكَـٰٓئِلَا    وهو أيضا لم يجىء مستعملا

وليس فيه زيادة على بيت الأصل، إلا إتيانه بـ ﴿مِيكَـٰٓئِلَ﴾ كما في قراءة نافع، وفي بيت الأصل على قراءة البصري وحفص[1]، وقد نقص عن الأصل حكاية الاتفاق.

---

[1] ويوافقهم يعقوب من العشرة. ينظر: النشر، 219/2، والمستنير، ص 215.

**زيادة توضيح**: رسمت كلمة: ﴿مىكىل﴾ بياء بين الكاف واللام، مع حذف الألف بعد الكاف، وتضبط وفق ما فيها من القراءات؛ فمن قرأها بإسقاط الهمزة بعد الكاف ألحقت له ألف حمراء فوق الياء: ﴿مِيكَىٰلَ﴾، ومن قرأها بهمزة مقصورة جعلت له الياء صورة للهمزة المكسورة: ﴿مِيكَـٰئِلَ﴾، ومن قرأها بهمزة ممدودة تضبط له على وجهين؛ هما:

ـ **اعتبار أن الهمزة لا سرج لها**، وأن الياء الثابتة ياء مدية فتلحق الهمزة بالبياض قبل الياء: ﴿مِيكَـٰٓءِيلَ﴾.

ـ **اعتبار الياء الثابتة سرج للهمزة**، وحينئذ تلحق ياء حمراء بعد التي هي صورة للهمزة: ﴿مِيكَـٰٓئِيلَ﴾، والاعتبار الأول أولى، وعليه ضبطنا مصحف شعبة.

**الإعراب**: "**لكن**" حرف استدراك، و"**حذفت**" جملة فعلية ضميرها يعود على الألف، وباء "**بميكال**" ظرفية متعلقة بـ"**حذفت**"، و"**اتفاقا**" نعت مصدر محذوف، أي: حذفا ذا اتفاق، و"**مع**" ظرف في محل حال "**ميكال**".

وسبك البيت: لكن حذفت الألف في "**ميكال**" حذفا ذا اتفاق، حال كون "**ميكال**" مصحوبا بعدم الاستعمال.

قَالَ:

100- وَلَا خِلَافَ بَعْدَ حَرْفِ ٱلْمِيمِ     فِي ٱلْحَذْفِ مِن هَامَٰنَ فِي ٱلْمَرْسُومِ

أخبر مع الإطلاق الشامل لشيوخ النقل بنفي الخلاف بين المصاحف في حذف الألف الواقعة بعد الميم من ﴿هَامَٰن﴾، وهذا البيت تقييد للإطلاق المتقدم في ﴿هَامَٰن﴾.

**الإعراب**: "**لا**" تبرئة، و"**خلاف**" اسمها مبني على الفتح، و"**في الحذف**" خبرها، و"**بعد حرف الميم**" متعلق بـ"**الحذف**"، وإن تقدم عليه، لاتساعهم في الظروف، و"**من هامان**" متعلق بـ"**الحذف**" أيضا، أو حال "**حرف الميم**" أو نعته، ومعنى "**من**" ابتداء الغاية أو الظرفية، و"**في المرسوم**" حال "**هامان**".

**وسبك البيت**: ولا خلاف موجود في حذف الألف بعد حرف الميم الكائن من "**هامان**" في المصاحف.

قَالَ:

101- وَصَٰلِحٍ وَخَٰلِدٍ وَمَٰلِكٌ     وَفِي سُلَيْمَٰن أَتَتْ كَذَٰلِكَ

عطف هذه الألفاظ الثلاثة على ﴿هَامَٰن﴾ باعتبار ألفه الثانية، ليفيد نفي الخلاف في حذف ألفاتها، ثم شبّه بها في الحكم ألف ﴿سُلَيْمَٰن﴾.

أما ﴿صَـٰلِح﴾ فقد وقع علما وصفة وتعدد وتنوع، نحو: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَـٰلِحاً﴾ [الأعراف: 72 و هود: 60]، ﴿مَنْ عَمِلَ صَـٰلِحاً فَلِنَفْسِهِۦ﴾ [فصلت: 45 و الجاثية: 14]، ﴿وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّـٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: 10].

وأما ﴿خَـٰلِد﴾ فلم يقع إلا صفة نحو: ﴿نُدْخِلْهُ نَاراً خَـٰلِداً فِيهَا﴾ [النساء: 14].

وأما ﴿مَـٰلِك﴾ فقد وقع أيضا علما وصفة نحو: ﴿وَنَادَوْاْ يَـٰمَـٰلِكُ﴾ [الزخرف: 77]، ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَـٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ [آل عمران: 26].

وقد أطلق الحذف في جميع ذلك، وهو الحق الذي لا يصح العدول عنه كما سنحرره بعد.

**وإعراب البيت واضح.**

وإذ فرغنا من حل كلام الناظم في الأسماء العجمية، وما استطرده معها[1]، فلنرجع إلى نقل كلام الشيخين فيها.

**قال في المقنع:** "اتفق كتاب المصاحف على حذف الألف من الأسماء الأعجمية المستعملة نحو: ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾ و﴿إِسْمَـٰعِيلَ﴾ و﴿إِسْحَـٰقَ﴾ و﴿هَـٰرُونُ﴾ و﴿عِمْرَٰنَ﴾ و﴿لُقْمَـٰنُ﴾ وشبهها.

وكذلك حذفوها من ﴿سُلَيْمَـٰن﴾ و﴿صَـٰلِحُ﴾ و﴿مَـٰلِك﴾ و﴿خَـٰلِد﴾، وليست بأعجمية لما كثر استعمالها.

---

(1) في د: "منها".

فأما ما لم يستعمل من الأسماء الأعجمية فإنهم أثبتوا الألف فيها نحو ﴿طَالُوتَ﴾ [و﴿جَالُوتَ﴾][1] و﴿يَاجُوجَ﴾ و﴿مَاجُوجَ﴾ وشبهها.

ورأيت المصاحف تختلف في أربعة منها وهي: ﴿هَارُوتَ﴾ و﴿مَارُوتَ﴾ و﴿هَامَـٰنَ﴾ و﴿قَارُونَ﴾، ففي بعضها بالألف وفي بعضها بغير ألف، والأكثر على إثبات الألف، وفي كتاب هجاء السنة الذي رواه الغازي بن قيس عن أهل المدينة ﴿هَـٰرُوتَ﴾ و﴿مَـٰرُوتَ﴾ و﴿قَـٰرُونَ﴾ بغير ألف رسما لا ترجمة.

ووجدت في مصاحف أهل العراق: ﴿هَامَـٰنَ﴾ بألف بعد الهاء، وفي كلها بغير ألف بعد الميم[2].

وأما ﴿دَاوُود﴾ فلم يختلفوا في رسمه في كل المصاحف، لأنهم حذفوا من هذا الاسم واوا، فلم يحذفوا لذلك الألف فيه، وكذلك ﴿إِسۡرَآءِيلَ﴾ رسم بالألف أيضا في أكثر المصاحف، لأنه حذفت منه الياء التي هي صورة الهمزة، وقد وجدت ذلك في بعض المصاحف المدنية والعراقية القديمة بغير ألف، وإثباتها أكثر"[3] انتهى.

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من ح، د، والمثبت من هـ، ز.

(2) جرى العمل بالحذف في (هامان) عند أهل المشرق، وبالإثبات عند أهل المغرب، وهذا مخالف لأصولهم العتيقة، فالأولى: أن يكون الإثبات لأهل المشرق إتباعا لمصاحف أهل العراق كما ذكر الداني، والحذف لأهل المغرب إتباعا لمصاحف أهل المدينة. ينظر: التبيان، ق/241-242، ودليل الحيران، ص 64-65.

(3) المقنع ص 21-22.

وهو عين[1] ما عدّه[2] الناظم حرفا حرفا، إلا أنه لم يذكر في هذا النص ﴿مِيكَـٰٓئِلَ﴾، بل ذكره في باب ما رسم بالحذف والإثبات مسندا إلى أبي عبيد القاسم بن سلام، قال:" ورأيت في الإمام: ﴿مِيكَـٰٓئِلَ﴾بغير ألف"[3] انتهى.

وقال في التنزيل: "وكذا حذفوها بعدها ـ يعني الميم ـ من سائر الأسماء الأعجمية نحو: ﴿سُلَيْمَـٰنَ﴾ و﴿لُقْمَـٰنَ﴾ و﴿مَـٰلِكٌ﴾ و﴿إِسْمَـٰعِيلَ﴾.

وكذا حذفوها من سائر الأسماء الأعجمية، التي لا ميم قبلها، نحو: ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾، و﴿إِسْحَـٰقَ﴾، و﴿هَـٰرُونَ﴾ و﴿عِمْرَٰنَ﴾. و ﴿صَـٰلِحٌ﴾[4] و﴿خَـٰلِدٌ﴾ وليستا[5] بأعجمية مما كثر استعماله.

فأما ما لم يستعمل من الأسماء الأعجمية نحو: ﴿طَالُوتَ﴾ [و﴿جَالُوتَ﴾][6] و﴿يَاجُوجَ وَمَاجُوجَ﴾ وشبهها. فإنهم أثبتوا الألف فيها.

واختلفت المصاحف في: ﴿إِسْرَآءِيلَ﴾ و ﴿هَارُوتَ وَمَارُوتَ﴾ و ﴿وَهَامَـٰنَ﴾ و﴿قَارُونَ﴾ هذه الخمسة الأسماء ففي بعضها بالألف، وفي بعضها بغير ألف.

ولم يختلفوا في حذف الألف بعد الميم من: ﴿وَهَامَـٰنَ﴾.

وأنا أختار كتب هذه الخمسة الأسماء بغير ألف، حملا على سائرها مع مجيء

---

[1] في د: "غير".

[2] في ح ، هـ، ز:" عقده"، والمثبت من: د.

[3] المقنع، ص 15.

[4] في مختصر التنزيل:" وكذا حذفوها من صالح..."

[5] أي: (صالح) و(خالد).

[6] ما بين المعقوفين ساقط من هـ

ذلك كذلك في بعض المصاحف"[1] انتهى.

وقال في كلامه على ﴿مِيكَـٰٓئِلَ﴾: "و﴿مِيكَـٰٓئِلَ﴾ بياء بين الكاف واللام بغير ألف إجماع من المصاحف"[2] انتهى.

ولم يتعرض لألف ﴿دَاوُۥدَ﴾ في البقرة وإنما ذكر أنه محذوف الواو الثانية[3].

وقال في النساء عند قوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُوراً﴾ [النساء: 162]: "﴿دَاوُۥدَ﴾ بواو واحدة بعد الألف، ولا يجوز حذف الألف من هذا الاسم من أجل أنه قد حذف منه واو، فلو حذف الألف أيضا لاختل"[4] انتهى.

وهذه العبارة ظاهرة في تعميم الحكم، فلذا عمّ السابق في سورة البقرة، واللاحق كما تقدم في قاعدة نقل الناظم عن أبي داود في قوله: "**وذكر الشيخ أبو داودا......**" البيت[5]، وسيأتي مثله في ﴿بِضَـٰعَةٍ﴾[6].

**تنبيهات:**

**الأول:** لا يخفى بعد الاطلاع على كلام أبي داود، أنه لم يذكر في ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ و ﴿هَـٰرُوتَ وَمَـٰرُوتَ﴾ و ﴿وَهَامَـٰنَ﴾ و﴿قَـٰرُونَ﴾ تشهير الإثبات،

---

(1) مختصر التبيين 2/112-115.

(2) مختصر التبيين 2/186.

(3) مختصر التبيين 2/299.

(4) مختصر التبيين 2/428-429.

(5) البيت: 24، انظر: ص 476.

(6) في البيت: 192، انظر: ص 861.

[بل اختار هو الحذف][1]، بل اقتصر عليه في ﴿إِسۡرَآءِيلَ﴾ عند قوله تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلۡمَلَإِ مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَآءِيلَ﴾[2] [البقرة:246] ، ومع ذلك لا درك على الناظم في نقل الخلاف الموجود لهما، وهو القدر[3] الذي التزمه، ولم يلتزم الإشارة بالحكم المطلق للشيوخ، إلا في نفس الحكم الراجع[4] للرسم، من نقص أو زيادة مثلا، لا ما وراء ذلك من تشهير أو ترجيح أو توجيه، حسبما تقرر عند قول الناظم: "والحكم مطلقا ...."، البيت[5].

كما أنه لا درك عليه أيضا في ترك استثناء ﴿إِسۡرَآءِيلَ﴾ من قوله تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلۡمَلَإِ مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَآءِيلَ﴾ [البقرة:244]، وإن اقتصر أبو داود على حذفه لما تقرر في قاعدة نقل الناظم عن التنزيل، أنه إذا ذكر قاعدة ذات وجهين، ثم اقتصر في بعض أفرادها على أحدهما، حمل اقتصاره على الترجيح عنده للمقتصر عليه، والاكتفاء عن الوجه الآخر، بما تقدم في القاعدة.

**الثاني**: مراد الناظم بـ "**ما لم يستعمل**": ما لم يكثر استعماله، كما هو ظاهر من عبارة المقنع والتنزيل، وكأنه رأى أن مطلق الاستعمال لازم للوضع والإطلاق، فيتعين حينئذ صرف الاستعمال إلى كثرته، إذ لا معنى لاشتراط ما هو لازم، فيلزم أن يكون قسيم ما لم يستعمل بذلك التفسير، ما كثر استعماله،

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(2) مختصر التبيين، 2/295.

(3) في ح، د: "النون"، والمثبت من هـ، ز.

(4) في ح، د: "الرابع"، والمثبت من هـ، ز.

(5) في البيت:37، انظر: ص 410 وما بعدها.

وهو الذي صدر به الناظم في قوله: "**والأعجمية ....**"، الأبيات الأربعة.

**قال بعضهم**[1]: "وكثرة الاستعمال أن يكثر دورها على ألسنة العرب و تذكر في أشعارها، و تقع في القرآن في مواضع"[2] انتهى.

وهذا المعنى غير بيّن بنفسه، بل يتوقف على بحث وتنظير[3]، فلذلك احتاج الناظم إلى تعداد المثل في القسمين، ألا ترى إلى ﴿إِلْيَاسَ﴾ و ﴿يَاسِينَ﴾، لما لم يذكرهما الشيخان في واحد من القسمين، تردّد الناظم في الأول منهما في عمدة البيان كما تقدم، ولم يذكر الثاني، و جزم التجيبي بحذف الأول، وتردد بعض الشيوخ فيهما، فسقط ما قيل: "أن تكثير المثل زيادة في البيان، مستغنى عنها بذكر واحد منها" انتهى.

إلا أن قول أبي عمرو: "**وشبهها**"، بعد تمثيله لكل من القسمين، وكذا أبو داود بعد[4] تمثيله للقسم الثاني بعد قوله، في صدر الكلام على القسم الأول نحو: ﴿طَالُوتَ﴾ وكذا في صدر الكلام على القسم الثاني نحو: ﴿سُلَيْمَـٰنَ﴾ وكذا، ومثله للناظم في القسمين، مشعر ببقاء ألفاظ أُخَر دون ذكر، مع أنه لم يوجد في القرآن مما لم يذكروه من الأعلام الأعجمية المشتملة على الألف إلا

---

[1] قاله ابن آجطا في التبيان، ق/241-أ، وقال الرجراجي: "غير مستعمل على ألسنة العرب كثيرا "تنبيه العطشان، ص 328.

[2] في د: "في مواضع كثيرة".

[3] في ح:" وتنقير"، وفي ز:" تنقيب"، والمثبت من هـ، د.

[4] في هـ، ز: "عند".

﴿إِلْيَاسَ﴾ و ﴿يَاسِينَ﴾، فإن كانا من القسم الثاني[1]، كما هو الظاهر، فليس في القسم الأول زيادة على ما ذكروه فيه، و إن كانا من القسم الأول فعلى العكس[2].

**الثالث:** قد علمت بعد الإطلاع[3] على كلام أبي عمرو، وجه ذكر ﴿صَـٰلِح﴾ و﴿مَـٰلِك﴾ و﴿خَـٰلِد﴾ صحبة[4] الأسماء الأعجمية، [مع قوله: أنها ليست بأعجمية، وهو المشاركة في كثرة الاستعمال، المشار إليها بقوله: لمّا كثر استعمالها، إلا أن تغييره الأسلوب في ﴿سُلَيْمَـٰن﴾ وهو قوله بعد تعداد مثل الأسماء الأعجمية][5]: وكذلك حذفوها من ﴿سُلَيْمَـٰن﴾ و﴿صَـٰلِح﴾ و﴿مَـٰلِك﴾ و﴿خَـٰلِد﴾، وليست بأعجمية، [يوهم][6] أن ﴿سُلَيْمَـٰن﴾ غير أعجمي، مع أنه أعجمي، و لكنه اتّكل على ظهور عُجْمَتِه.

---

(1) أي مما لم يكثر استعماله. والعمل في: (إلياس) و (ياسين) على الإثبات. ينظر: دليل الحيران، ص 63، وسمير الطالبين، ص 38.

(2) أضاف الرجراجي اسما أعجميا آخر لم يذكره الناظم، ولا ابن عاشر، وهو:(بَابلَ) في سورة البقرة، قال رحمه الله تعالى: "والدليل على أن (بَابلَ) اسم أعجمي: كونه لا ينصرف، وإنما لا ينصرف للعجمة والتعريف". وقال الشيخ الضباع: "وعلى الإثبات في (بَابلَ)". ينظر: تنبيه العطشان، ص 330، 334، وسمير الطالبين، ص 38، ودليل الحيران، ص 65.

(3) في ح: "الإطلاق"، والمثبت من هـ، د ، ز.

(4) في هـ: "صحة".

(5) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

وقد فهم الجعبري: أن ضمير "ليست" في كلام أبي عمرو للأسماء الأربعة التي من جملتها ﴿سُلَيۡمَـٰن﴾ فقال: "وهو منازع في جعله عربيا: [تصغير (سلمان)، وقد نص ابن قتيبة على أعجميته، ولادليل لأحدهما في منعه][1]"[2] انتهى.

يعني: في منعه من الصرف.

وقد تبع الناظمُ أبا عمرو [في جمعه الألفاظ الأربعة، متصلا بعضها ببعض، فكان تقديم الشطر الثاني أنسب بترتيب أبي عمرو][3] ، ولكنه و الله أعلم خاف أن يتوهم لو أخّر ﴿صَـٰلِح﴾ وما معه، أن تلك الأسماء مشاركة لـ ﴿طُغۡيَـٰن﴾ في الحكم فقدّمها، لاسيما وعبارة أبي عمرو ظاهرة في أن ﴿سُلَيۡمَـٰن﴾ عنده عربي كما فهمه الجعبري.

والناظم ناقل، فلا فرق حينئذ بين تقديمه على الأسماء العربية و تأخيره، فلا درك على أبي عمرو ولا على الناظم، كما أنه لا درك على أبي داود في ذكره في تضاعيف مثل الأسماء الأعجمية، ﴿مَـٰلِك﴾ وهو عربي، بين ﴿لُقۡمَـٰن﴾ و﴿إِسۡمَـٰعِيل﴾ لما كان مراده جمع نظائر الألفات المحذوفة بعد الميم في الأسماء، و لا في ذكره ﴿صَـٰلِح﴾ و﴿خَـٰلِد﴾ مع قوله أنهما غير أعجميين، أثر الأسماء الأعجمية للمشاركة في الاستعمال المشار إليه بقوله: "**مما كثر استعماله**"، كما

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[2] الجميلة،ق/106.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من د.

تقدم مثله في كلام أبي عمرو، و لا مشاحة في العبارات، ولا في التراتيب والاعتبارات.

وبهذا التقرير[1] يتبين لك فساد كثير مما يقال هنا، رأيت الإضراب عنه أولى[2].

**الرابع:** قد علمت أن ﴿خَـٰلِد﴾ لم يقع في القرآن علما[3]، و قد ذكره الشيخان مع الأعلام الأعجمية، كما وقفت[4] عليه، فيحتمل أن يكون مرادهما به العَلَم في غير القرآن، كما قد ادُّعي، و هذا بعيد بالاستقراء من كلامهما، إذ لم يعهد منهما التعرض لغير ما في القرآن، حيث كان موضوع كتابيهما الكشف عن رسم المصحف، و حيث تكلم في التنزيل على قليل من ذلك، كما في همزة الوصل قيّده بكلام المخلوقين، و يحتمل أن يريد الوصف الواقع في القرآن، إذ لم يصرح واحد منهما في الأسماء الأعجمية بقيد[5] العلمية، و لو صرّحا به ما كان مانعا، و يكون ذكرهما له في تضاعيف الأعلام كذكر[6] ﴿مَـٰلِك﴾ ﴿صَـٰلِح﴾ و﴿خَـٰلِد﴾ مع الأسماء الأعجمية، إذ لا مشاحة في العبارات كما سبق.

---

(1) في د: "التقدير".

(2) يرد هنا على ابن آجطا والنزوالي، والرجراجي في جعل اللوم على الداني. ينظر: التبيان، ق/241-242، ومجموع البيان، ق/26-ب، وتنبيه العطشان، ص 334-336.

(3) في د: "إلا علما".

(4) في هـ: "وقعت".

(5) في د: "بغير".

(6) في ح، د: "كذلك"، والمثبت من هـ، ز.

ويجري مثل هذا في ﴿صَـٰلِح﴾ و﴿مَـٰلِك﴾ فيعمّان العلم والوصف، و هذا المعنى هو الصحيح الذي فهم الناظم رحمه الله، حتى أطلق الحذف في الألفاظ الثلاثة.

وبهذا يتبين لك فساد ما يذكر هنا من تلك الإصلاحات[1] البيّنة الفساد، المبنية على غير الصحة والسداد[2].

**وحاصله** أن الشيخين لم يتعرضا في هذا المحل إلا للأعلام فيخرج ما كان من ﴿صَـٰلِح﴾ و﴿مَـٰلِك﴾ صفة، و يخرج ﴿خَـٰلِد﴾، إذ لم يقع في القرآن علما، لكن أبا عمرو ذكر في باب ما اتفقت على رسمه مصاحف أهل

---

(1) في هـ: الاصطلاحات.

(2) ممن أصلح بين الناظم ابن جابر الغساني فقال:

وباختيار الحذف قال ابن نجاح ... لدى صراط فاروه دون جناح
وصالح علما قل ومالك ... وخالد وصفا أتى كذلك
وحذف التنزيل أيضا صالح إذا أتى وصفا، وهذا لائح

إصلاحات ابن جابر، ضمن كتاب قراءة الإمام نافع، 446/2.

ونقل أبو الحسن النزوالي إصلاح بعضهم فقال: "وقد أصلحه بعضهم:

ومالك وخالد وصالح ... الحذف في الأعلام عنهم واضح
وانفرد التنزيل بصفات ... لأن خالدا علم لم يات

وأصلح ثان فقال:

وصالح ومالك وخالد ... تعميمها لابن نجاح وارد
والحذف للداني في الأعلام ... دون الصفات فاستمع كلامي

ينظر: مجموع البيان، ق/26-ب-27-أ.

الأمصار ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَـٰلِكَ﴾ [آل عمران: 26] بحذف الألف[1]، و سكت عن ﴿صَـٰلِح﴾ الصفة و﴿خَـٰلِد﴾، فليسا عنده محذوفين.

وذكر أبو داود الأسماء الثلاثة حيث تكون أوصافا بالحذف، كل لفظ في محله، فيلزم أن يحذف له الجميع، وهذه دعوى[2] لا دليل [لهما][3] عليها، عدى كون الأسماء الأعجمية التي ذكراها كلها أعلام، فتمسكوا بهذا المقدار المؤدي إلى إهمال ﴿خَـٰلِد﴾ في كلام الشيخين، ولا يخفى ضعفه أو بطلانه كما تقدم، وإن نحى إليه بعض المحققين[4] في كلامه على العقيلة والمقنع.

وبعد أن سطّرت هذا التحرير، وجدت لبعض المحققين في قصيدة له في هذا الفن، ما نصه[5]:

احذف سليمان والأسماء قد عَرِيتْ ... من عُجمة أوردوهَا عندما ذكرَا
ثلاثة مالك منها و صالحه ... وخالد تمّم التعديد منحصرًا
وهل أراد عموم الحذف في عَلَم ... وغيره أم على الأعلام قد قصرَا

............................ إلى أن قال :

لكن يقوي عموم الحذف أنهما ... عللاهما بالاستعمال إذ كثرا
وأنه لم يرد من خالد علما ... فادفع توهّم ذا التحصيل إن خطرا

انتهى. و هو صريح فيما ذكرته و بالله التوفيق.

---

[1] المقنع ص 83.
[2] يقصد بذلك ابن آجطا، فقد قال ذلك في التبيان، ق/242-أ. وينظر تنبيه العطشان، ص 335.
[3] ما بين المعقوفين سقط من ز.
[4] منهم الجعبري في الجميلة، ق/106-ب.
[5] لم أعثر على قائله.

**الخامس**: لم يذكر الشيخان حكم تثنية ﴿صَـٰلِح﴾ و﴿خَـٰلِد﴾ على التعيين، فرام بعضهم[1] إدراجهما في مفرديهما، اعتبارا بأصالة الإفراد، و طرو[2] التثنية، ولكن تقدم ما يمنع دخولهما عند قول الناظم: "**وفي الذي كرر**"[3]، البيتين، فيبقيان على الأصل من الإثبات.

وقد نص التجيبي على حذفهما معا.

**السادس**: تلخص من جملة ما نقله الناظم عن الشيخين أن الأسماء الأعجمية قسمان:

مستعمل، وكله محذوف، إلا ﴿دَاوُود﴾ باتفاق، و﴿إِسۡرَـٰٓءِيلَ﴾ بخلاف.

وغير مستعمل، وكله ثابت، إلا ﴿مِيكَـٰٓئِلَ﴾ و﴿هَـٰمَـٰن﴾، بالنسبة إلى ثانيه اتفاقا، و﴿هَـٰرُوتَ وَمَـٰرُوتَ﴾ و﴿قَـٰرُونَ﴾ و﴿هَـٰمَـٰن﴾، بالنسبة إلى الأول على اختلاف.

وأنها بالنسبة إلى الاتفاق على الحذف والإثبات والاختلاف فيهما: ثلاثة أقسام:

---

[1] وهو الإمام علي بن حسين الرجراجي، قال رحمه الله تعالى: "فينبغي على هذا أن يزاد بعد قوله: "وصالح وخالد ومالك....." البيت، هذا البيت، وهو قولنا:

وَصَالِحَيْن خَالِدَيْن حُذفا كما لـمُفرَد بدا قد عُرِفا

تنبيه العطشان، ص 336.

[2] في د: "وطرف".

[3] عند البيتين: 34-35، انظر: ص 502.

ـ **محذوف باتفاق**: وهو القسم الأول، ما عدى ما استثني منه باتفاق على الإثبات أو خلاف فيه، ويضاف إلى هذا القسم المحذوف بالاتفاق ﴿مِيكَـٰلَ﴾ و﴿هَامَـٰن﴾ بالنسبة إلى ثانيه.

ـ **وثابت باتفاق**: وهو القسم الثاني، عدى ما استثني منه، باتفاق على الحذف أو خلاف، ويضاف إلى هذا القسم المثبت باتفاق ﴿دَاوُود﴾.

ـ و**مختلف في إثباته وحذفه**، وهو المستثنى بالخلاف من القسمين جميعا.

قَالَ:

102- طُغْيَـٰنُ اَمْوَاتٌ كَذَا لِاَبْنِ نَجَاح  وَعَنْهُمَا فِي اَلْحِجْرِ خُلْفٌ فِي اَلرِّيَاح

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿طُغْيَـٰن﴾ و﴿أَمْوَاتٌ﴾ ، وذلك مستفاد من تشبيهه لهما بكلمات البيت السابق.

أما ﴿طُغْيَـٰن﴾ ففيها: ﴿وَيَمُدُّهُمْ فِى طُغْيَـٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة: 14]، وهو متعدد بعدها ومنوّع، نحو: ﴿وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيراً مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَـٰناً وَكُفْراً﴾ في موضعين من العقود [الآية: 66 و 70]، ﴿وَنَذَرُهُمْ فِى طُغْيَـٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ في الأنعام [آية: 111].

وأما ﴿أَمْوَاتٌ﴾ ففيها: ﴿وَكُنتُمُۥ أَمْوَاتاً فَأَحْيَـٰكُمْ﴾ [البقرة: 27]، ﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَنْ يُقْتَلُ فِى سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ﴾ [البقرة: 153]، وهو متعدد فيها وبعدها ومنوع، نحو: ﴿وَمَا يَسْتَوِى اَلْأَحْيَآءُ وَلَا اَلْأَمْوَاتُ﴾ [فاطر: 22].

**قال في التنزيل** في البقرة: "﴿فِى طُغۡيَـٰنِهِمۡ﴾ بحذف الألف على ستة أحرف"[1].

وقال في العقود:" ﴿طُغۡيَـٰناً﴾ بحذف الألف بين الياء والنون"[2].

وسكت عن الذي في الإسراء، محيلا له على المذكورات، بقوله فيه مع غيره مما تضمنته آياته: "مذكور هجاؤه"[3].

**تنبيه**: هذا اللفظ مثبت عند أبي عمرو لاندراجه في قول الناظم بعد: " وذكر الداني وزن فُعْلان"[4].

وقال في التنزيل عند قوله: ﴿وَكُنتُمۡ أَمۡوَٰتاً فَأَحۡيَـٰكُمۡ﴾: "﴿أَمۡوَٰتاً﴾ أين ما أتى، وكيفما تصرف، بحذف الألف بين الواو والتاء"[5].

**الإعراب**: "**طغيان أموات**" مبتدأ ومعطوف عليه بتقدير العاطف، و"**كذا**" خبره، وصح الابتداء بـ"**طغيان**"، وإن كان نكرة في الأصل، لأنه استعمله علما لجنس هذا اللفظ، وكذا نحو "**أموات**" و"**إحسان**"، ويدل على أنها ليست باقية على تنكيرها معاملته إياها معاملة المعرفة، من نعت بمعرفة كـ "**رُبَـٰعَ الأولا**"[6]،

---

(1) مختصر التبيين 97/2.

(2) مختصر التبيين 452/3.

(3) مختصر التبيين 792/3.

(4) البيت: 217، ينظر: ص 717 وما بعدها.

(5) مختصر التبيين 109/2. وجرى العمل على الحذف في هذين اللفظين. ينظر: دليل الحيران، ص 66، وفتح الرحمن وراحة الكسلان، ص 14.

(6) في البيت رقم: 172، انظر: ص 798.

وغير ذلك، وليست أعلام شخص، و إلا لما عمت أكثر من واحد، لأن علم الشخص جزئي، والأظهر في اللام أنها بمعنى: عند، وهي متعلقة بمتعلق الخبر.

قَالَ :

102- طُغْيَـٰنُ أَمْوَاتٌ كَذَا لِٱبْنِ نَجَاح وَعَنْهُمَا فِي ٱلْحِجْرِ خُلْفٌ فِي ٱلرِّيَاح

103- وَسُورَةِ ٱلْكَهْفِ وَنَصِّ ٱلْفُرْقَان كَذَا بِإِبْرَاهِيمَ عَنْ سُلَيْمَان

104- وَٱلْبِكْرِ وَٱلشُّورَىٰ وَنَصُّ ٱلْمُقْنِعِ بِٱلْحَذْفِ فِي ٱلثَّلَاثِ عَنْ تَتَبُّعِ

105- وَجَاءَ أُولَى ٱلرُّومِ بِٱلتَّخْيِير لِٱبْنِ نَجاحٍ لَيْسَ بِٱلْمَأْثُورِ

106- وَكُلَّ مَا بَقِيَ مِنْهُ فَٱحْذِفِ وَلَفْظُ إِحْسَـٰنٍ أَتَىٰ فِي ٱلْمُنْصِفِ

أخبر عن الشيخين باختلاف المصاحف في حذف ألف ﴿ٱلرِّيَـٰحَ﴾ الواقع في الحجر [آية: 21] والكهف [آية: 44] والفرقان [آية: 48]، وأن أبا داود نقل اختلافها أيضا في ألف ﴿ٱلرِّيَـٰح﴾ الواقع في سورة إبراهيم [إبراهيم: 21] والبقرة [البقرة: 163] والشورى [الشورى: 33]، وأن أبا عمرو نقل حذف ألف هذه الثلاثة، وأن أبا داود خيّر في حذف ألف ﴿ٱلرِّيَاح﴾، الواقع أولا في الروم، وإثباته، ولم يرو فيه عن المصاحف شيئا، ثم أمر بحذف ما عدى هذه الألفاظ السبعة لأبي داود، وهو خمسة ألفاظ.

أما الثلاثة الأولى فهي: ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَـٰحَ لَوَٰقِحَ﴾ [الحجر: 22]، ﴿تَذْرُوهُ ٱلرِّيَـٰحُ﴾ [الكهف: 44]، ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَـٰحَ نُشْرًۢا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِۦ﴾ [الفرقان: 48].

وأما الثلاثة المذكورة بعدها فهي: ﴿ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيَاحُ﴾ [إبراهيم: 21]، ﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَاوَاتِ وَٱلْأَرْضِ ...﴾، إلى أن قال: ﴿... وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَاحِ﴾ [البقرة: 163]، ﴿إِن يَشَأْ يُسْكِنِ ٱلرِّيَاحَ﴾ [الشورى: 30].

وأما الأول في الروم فهو: ﴿وَمِنْ ءَايَاتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ﴾ [الروم: 45].

واحترز به عن الثاني فيها، ويذكر مع الخمسة الباقية، وهي في الأعراف: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَاحَ نُشْرًۢا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِۦ﴾ [الأعراف: 56]، وفي النمل: ﴿وَمَن يُرْسِلُ ٱلرِّيَاحَ نُشْرًۢا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِۦٓ﴾ [النمل: 65]، وثاني الروم: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾ [الروم: 47]، وفي فاطر: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾ [فاطر: 9]، وفي الشريعة: ﴿وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَاحِ ءَايَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الجاثية: 4]، وفي كل منها عدا أول الروم قراءتان سبعيتان، بالإفراد والجمع[1].

وقد ذكر أبو عمرو الذي في الحجر والكهف في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار بالإثبات والحذف[2]، وذكر في الباب المروي عن نافع الذي في الكهف بالحذف[3].

---

(1) اختلفوا في توحيد: (الريح) وجمعها في أحد عشر موضعا: فقرأ حمزة والكسائي بالتوحيد في موضع البقرة والكهف والجاثية، وقرأ الباقون بالجمع، وقرأ ابن كثير وحمزة والكسائي بالتوحيد في موضع الأعراف والنمل، والروم الثاني منها، وفاطر، وقرأ الباقون بالجمع، وقرأ نافع في موضع إبراهيم والشورى بالجمع، وقرأ الباقون بالتوحيد فيهما، وقرأ حمزة بالتوحيد في الحجر، وقرأ الباقون بالجمع، وقرأ ابن كثير بالتوحيد في موضع الفرقان، وقرأ الباقون بالجمع. ينظر: التبصرة، ص 162، والتيسير، ص 59.

(2) المقنع ص 95، 94.

(3) المقنع ص 12.

كما ذكر فيه بالحذف أيضا الذي في الفرقان[1]، وذكره بالإثبات في باب ما اتفقت عليه مصاحف أهل الأمصار[2].

**فحصل من مجموع ما ذكره:** الخلاف في [الثلاثة، كما نقل عنه الناظم، وذكر الثلاثة الأُخَر بالحذف في الباب المروي عن نافع.

**وقال في التنزيل:** في][3] البقرة: "كتبوا في مصاحف أهل المدينة من روايتنا عن نافع بن أبي نعيم المدني: ﴿وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ﴾ بغير ألف بين الياء والحاء هنا، وفي إبراهيم والكهف والفرقان والشورى.

وروينا عن محمد بن عيسى الأصبهاني حرفا سادسا، وهو في الحجر: ﴿وَأَرۡسَلۡنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ﴾، وحكى أن المصاحف اختلفت فيه وفي الذي في الكهف، ولم يذكر محمد من هذه الجملة غيرهما، ولا رسم منهما الغازي بن قيس في كتابه غير الذي في الحجر وكتبه بغير ألف ولم يذكر خلافا"[4] انتهى.

ثم قال بعد تعيين مواضع الرياح الإحدى عشر[5]: "وقد وقع في الروم حرف واحد، أجمع القراء على قراءته بألف على الجمع، من أجل ﴿مُبَشِّرَٰتٍ﴾، وليست لي فيه رواية، كيف كتبه الصحابة، واختياري أن يكتب على

---

(1) المقنع ص 12.

(2) المقنع، ص 87.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(4) مختصر التبيين 2/234-235.

(5) الأحد عشر مبني على خلاف السبعة، وإلا فالعدد ستة عشر، اعتبارا بانفراد قراءة أبي جعفر بالجمع في موضع الإسراء والحج وسبأ وصاد، مع الخُلف في موضع الحج. ينظر: النشر، 2/223-224، والمستنير، ص 219.

الاختصار، بحذف الألف من الأسماء والأفعال كثيرا، مع بقاء الفتحة الدالة عليها، مثل الأحد عشر موضعا التي وقع[1] فيها الاختلاف بين القراء، ليأتي الباب واحدا، ولا أمنع من الإثبات على اللفظ، إذ لم تأت رواية بخلاف ذلك"[2] انتهى.

[والخلاف الذي حكاه الناظم عن أبي داود ليس ظاهرا من عبارة تنزيله، إذ ليس في قوله: كتبوا في مصاحف أهل المدينة من روايتنا عن نافع بن أبي نعيم ما يقتضي وجود خلاف في تلك المواضع الستة كلها، وإنما وقع تصريحه بالخلاف في الذي في الحجر والكهف، ويؤيد قصر الخلاف غيره عنده على هذين الموضعين: أنه لما أعاد ذكر المواضع الستة في محلها، أعاد ذكر الخلاف في الحجر والكهف، ولم يحك في واحد من الأربعة الباقية خلافا، بل اقتصر على حذفهما كما فعل في غير الستة ما عدا أولى الروم.

والحاصل أن عهدة نقل الخلاف في تلك المواضع الأربعة[3] عن أبي داود على الناظم][4].

وقد استحب أبو داود في الذي في سورة الحجر الحذف أيضا، قال: "لموافقة قراءة حمزة"[5] انتهى.

---

(1) قوله: "وقع"، الزيادة من هـ، ز.

(2) مختصر التبيين، 237/2.

(3) أي موضع: إبراهيم والكهف والفرقان والشورى.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(5) مختصر التبيين، 756/3-757.

وهو لازم اختياره، حذف ما لم يرو فيه شيئا.

ولا شك أن الحمل على النظائر من المرجحات لأحد طرفي الإثبات والحذف على الآخر، لكن بعد ثبوت كل منهما في نفسه، ولو بوجه ما، ولم يثبت هنا أصل الحذف، فكيف يكون مختارا، ولا سيما والنظائر خالفته بقراءة بعض السبعة لها بالإفراد، وقد كان حذف ﴿خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِ﴾ [الإسراء: 5] أولى بهذا الاختيار، ولا يبعد تعيّن إثباتهما، سيما وهذا الوزن من المثبت عند أبي عمرو، فجميع ما لم يذكره ثابت على مقتضى قاعدته.

وفتح مثل هذا الباب يوسِّع الخرق على الراقع.

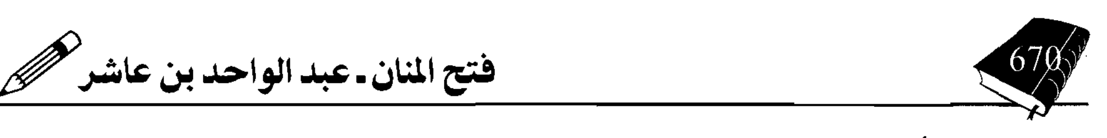
وقد نقل اللبيب، عن الطلمنكي: أنه قال: "كل ما في كتاب الله تعالى من ذكر ﴿ٱلرِّيَٰحَ﴾ فإنه يكتب بغير ألف إلا الذي في أول الروم، وهو قوله تعالى: ﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرۡسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٖ﴾، فإنه يكتبها بالألف، لاجتماع القرّاء عليه بالجمع"[1] انتهى.

ويرحم الله الناظم حيث جرى على عادته في الاحتياط، إذ رأى أن سكوته عنه يوهم أنه مسكوت عنه عند أبي داود، فذكر تخييره معرضا عن اختياره، وبيّن عدم استناده في ذلك لنصّ.

**الإعراب**: "**عنهما خلف**" خبر ومبتدأ، و"**في الحجر**" متعلق بالمبتدأ، وإن تقدم عليه، لتوسعهم في الظروف، أو بما تعلق به الخبر، و"في الرياح" بدل من

---

[1] الدرة الصقيلة، ق/24-ب. والعمل على الحذف إلا في أول الروم فبالإثبات لإجماع القراء على قراءته بالجمع. ينظر: دليل الحيران، ص 67، وسمير الطالبين، ص 63، ولطائف البيان، 30/1.




"**في الحجر**"[1]، و"سورة الكهف ونص الفرقان" معطوفان على "**الحجر**"، ومعنى "**نص**" هنا: كلمة، أي: كلمة الرياح الواقعة في الفرقان، و"**كذا**" خبر مبتدأ محذوف تقديره: الرياح، واسم الإشارة راجع إلى الثلاثة الأُوَل، و"**بإبراهيم**" صفة "**الرياح**" المقدّر[2]، و"**عن سليمان**" حال ضمير الخبر، و "**نص المقنع بالحذف**" مبتدأ، ومضاف إليه وخبر، ومعنى "**النص**" هنا: اللفظ الدال على معنى لا يحتمل غيره، وباء "**بالحذف**" للمصاحبة، و"**في الثلاث**" متعلق بـ"**الحذف**"، و"**عن تتبع**" متعلق بمحذوف تقديره: قلت ذلك، أو: أقوله عن تتبع، ويحتمل أن تكون الياء فيه لإطلاق القافية، وأن تكون ضمير المتكلم، و"**التتبُّع**": التطلّب، وباء "**بالتخيير**" للمصاحبة متعلقة بـ"**جاء**"، و"**لابن نجاح**" حال "**التخيير**"، وجملة "**ليس بالمأثور**" حال "**التخيير**" أيضا [أو][3] مستأنفة، و"**كل ما بقي**" مفعول به لـ"**احذف**"، ومضاف إليه، موصوف أو موصول، وصفته أو صلته، وفاء "**فاحذف**" زائدة، و"**عنه**" متعلق به.

قَالَ :

106- وَكُلَّ مَا بَقِيَ مِنْهُ فَٱحْذِفِ ۝ وَلَفْظُ إِحْسَـٰنٍ أَتَىٰ فِي ٱلْمُنْصِفِ

107- مَعَ شَعَـٰٓئِرِ وَجَاءَ حَذْفُ ذَيْن ۝ فِي نَصِّ تَنْزِيلِ بِغَيْرِ ٱلْأَوَّلَيْن

أخبر عن صاحب المنصف بحذف ألف ﴿إِحْسَـٰنٍ﴾ و﴿شَعَـٰٓئِرِ﴾، إذ كلامه في سياق ما هو محذوف، ويعني حيث وقعا، و أن أبا داود حذف ماعدا الأولين.

---

[1] في ح: "الحج"، والمثبت من د، هـ، ز.

[2] في ح:" المقدم "، والمثبت من: هـ، د، ز.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من د.

أما ﴿إِحۡسَـٰنٗ﴾ فالأول منه الواقع أولا فيها، وهو: ﴿وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَانٗا وَذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ [البقرة: 82]، وهو متعدد فيها وبعدها ومنوّع نحو: ﴿وَأَدَآءٌ إِلَيۡهِ بِإِحۡسَـٰنٖ﴾ [البقرة: 177] [﴿أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَـٰنٖ﴾ [البقرة: 227]][1]، ﴿وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَـٰنٗا وَبِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ [النساء: 36]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَـٰنِ﴾ [النحل: 90].

وأما ﴿شَعَـٰٓئِرِ﴾، فالأول منه الواقع فيها: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلۡمَرۡوَةَ مِن شَعَـٰٓئِرِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: 157]، وهو مع إتحاده متعدد بعدها نحو: ﴿لَا تُحِلُّواْ شَعَـٰٓئِرَ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: 3].

ولا شك أن أبا داود سكت في التنزيل على ﴿إِحۡسَـٰنٗا﴾ الأول في البقرة.

وقال في ثانيها: "بحذف الألف بين السين والنون من ﴿بِإِحۡسَـٰنٖ﴾"[2].

وقال في ثالثها: "و﴿بِإِحۡسَـٰنٖ﴾ بحذف الألف بعد السين وقبل النون"[3].

وسكت عن الذين في النساء، وذكر ألفاظا أخر منه بالحذف[4]، ولكن جرى الناظم على عادته المُتقررة في نقله عن التنزيل، من الاكتفاء بالأول عن الآخر.

وقد سكت أبو داود أيضا في التنزيل عن ﴿شَعَـٰٓئِرِ﴾ الأول، وذكر الذي في

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[2] مختصر التبيين 2/244-245.

[3] مختصر التبيين 2/286-287.

[4] منها موضع النحل، انظر مختصر التبيين 3/777-778.

العقود[1]، والأول في الحج[2]، وسكت عن الثاني فيها، ولكن صح له الإطلاق كما تقدم في ﴿إِحۡسَـٰن﴾.

**تنبيه:** يترجّح الحذف في ﴿إِحۡسَـٰن﴾ و﴿شَعَـٰٓئِر﴾ الأولين حملا على النظائر[3].

**الإعراب:** [**"مع شعائر"**][4] ظرف في محل حال فاعل **"أتى"**، وتقدم معنى **"النص"**، وباء **"بغير"** زائدة، و**"غير"** استثناء من **"ذين"**.

---

[1] مختصر التبيين 432/3.

[2] في د: "الحجر"، وانظر مختصر التبيين 875/4-876.

[3] ترجيح الحذف لم أره إلا لابن عاشر من شرّاح المورد – من غير المعاصرين- الذين بحوزتي كتبهم مخطوطة كانت أو مطبوعة. فنص ابن آجطا على الإثبات وكذا النزوالي والرجراجي، و شهّره المجاصي مع ذكره بأنه يحتمل الحذف. وعلى الإثبات جرى عمل مصاحف أهل المشرق، وذلك لسكوت الداني وأبي داود عنهما. وليس ذلك بصواب إذ ليس لساكت قول أو حكم، فأبو داود نص على حذف نظائرها، وكان رحمه الله يستحب الحمل على النظائر، ولا يرضى من غيره أن ينص على حذف حرف بالحذف ويسكت عن نظيره، بل ويعتذر عمن فعل ذلك بأنه اكتفى بالمذكور بالحذف عن المسكوت عليه، كما اعتذر للغازي ونافع رحمهما الله تعالى. والبلنسي في المنصف قد نص على الحذف في الجميع وهو: - أي البلنسي – تلميذه وناظم تنزيله، فالراجح الحذف كما قال ابن عاشر، وتبعه ابن القاضي والمارغني، وبه قال النائطي، ونسب الحذف لمصحف ابن الجزري، وقال عن الإثبات: " وهو خلاف الضابط "، وذلك حملا على النظائر، وعليه العمل في مصاحف المغاربة عليهم من الله الرضوان. ينظر: التبيان، ق/244-أ، ومجموع البيان، ق/28-أ، وشرح المجاصي على المورد، ق/88، وتنبيه العطشان، ص 342، ومختصر التبيين، 344/2، 1077/4، ولطائف البيان، 30/1، ونثر المرجان، 175/1، 241، وسمير الطالبين، ص 49، 53، ودليل الحيران، ص 67-68، وبيان الخلاف، ق/40-أ.

[4] ما بين المعقوفين في موضعه محو في ح، والمثبت من: هـ، د، ز.

قَالَ :

108- حَيْثُ أَصَـٰبِعَهُمُ وَٱلْبُرْهَـٰن نَكَـٰلًا ٱلطَّـٰغُوتُ ثُمَّ ٱلْإِخْوَٰن

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿أَصَـٰبِعَهُمْ﴾ و الألفاظ الأربعة بعده.

أما ﴿أَصَـٰبِعَهُمْ﴾ ففيها: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَـٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم﴾ [البقرة: 18]، وفي نوح: ﴿أَصَـٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِمْ﴾ [نوح: 7]، وهو متّحد النوع.

وقد ذكرهما في التنزيل بالحذف كُلًّا في محله[1].

وأما (ٱلْبُرْهَـٰن)، ففيها: ﴿قُلْ هَاتُواْ بُرْهَـٰنَكُمْ﴾[2] [البقرة: 110]، وهو متعدّد بعدها ومنوّع، نحو: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَـٰنَ لَهُۥ بِهِۦ﴾[3] [المؤمنون: 118].

وأما ﴿نَكَـٰلًا﴾ ففيها: ﴿فَجَعَلْنَـٰهَا نَكَـٰلًا﴾[4] [البقرة: 65]، وفي العقود: ﴿نَكَـٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [الآية: 40].

وأما ﴿ٱلطَّـٰغُوتُ﴾ ففيها: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّـٰغُوتُ﴾[5] [البقرة: 256]، وهو متعدد بعدها متّحد النوع.

وأما (ٱلْإِخْوَٰن) ففيها: ﴿وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ﴾ [البقرة: 218]، وهو متعدد بعدها ومنوّع؛ نحو: ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل عمران: 103].

---

[1] انظر مختصر التبيين 2/99، 5/1231.

[2] ينظر: مختصر التبيين، 2/196.

[3] ينظر: مختصر التبيين، 3/712، 4/899.

[4] ينظر: مختصر التبيين، 2/156.

[5] ينظر: مختصر التبيين، 2/300.

**قال في التنزيل** في آية ﴿وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ﴾: "في الآية من الهجاء حذف الألف بين الواو والنون من ﴿فَإِخْوَٰنُكُمْ﴾ حيثما وقع وكيفما تصرف"[1] انتهى. يعني معرّفا [أو منكّرا][2]،[3].

**تنبيهان:**

**الأول:** سكت الناظم عن تثنية ﴿بُرْهَـٰنَـٰنِ﴾ الواقع في القصص، وقد قال في التنزيل: "﴿فَذَٰنِكَ﴾ كتبوه بغير ألف على الاختصار، وكذا ﴿بُرْهَـٰنَـٰنِ﴾، واختلفت المصاحف في إثبات الألف بين النونين"[4] انتهى.

ولا شك أن تشبيهه ﴿بُرْهَـٰنَـٰنِ﴾ بـ ﴿فَذَٰنِكَ﴾[5] يتبادر منه أن المراد حذف ألفه الثانية، وقوله: "واختلفت المصاحف .... إلى آخره". ربما يُرَجّح أن المراد من التشبيه حذف الألف الأولى، وبحذفها جزم التجيبي، ويحتمل أن يريد بالتشبيه الألفين معا، ثم استدرك محل الخلاف بالذكر[6]، وعلى هذا فيحتمل أن يكون الناظم سكت عنه غفلة، ويحتمل أن يكون سكت عنه لفهمه على المعنى الأول، لترجّحه بالأصالة، أو هو المتعيّن عند الاحتمال، أو بأن

---

(1) مختصر التبيين 280/2.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(3) والعمل على الحذف في الألفاظ الخمسة المذكورة في بيت الناظم. ولم يتعرض لها الداني إلا " برهانكم " فإنه نص على إثبات ألف ما كان على وزنه وهو: " فُعْلان"، وهذا منه. ينظر: المقنع، ص 44، ودليل الحيران، ص 68.

(4) مختصر التبيين 966/4.

(5) في هـ: "بذلك".

(6) أي ألف التثنية. واختيار أبي داود الإثبات فيها.

هذا الوزن ثابت عند أبي عمرو، إلا ما استثنى منه، فلهذا سكت عنه، وهذا أقرب.

**الثاني**: لا يدخل في ﴿نَكَـٰلاً﴾، ﴿أَنكَـٰلاً وَجَحِيماً﴾ [المزمل: 11]، وذلك بيّن، كما لا يدخل ﴿نَكَالَ ٱلۡاخِرَةِ﴾ [ النازعات:25] لما قرّر عند قوله: "**وفي الذي كرر....**"[1]، البيتين.

**الإعراب**: "**أصابعهم**" والألفاظ الأربعة بعده عطف على "**ذين**" بحذف العاطف من الأول والثالث والرابع، و"**حيث**" ظرف مكان متعلق بـ"**حذف**" المتقدم في البيت قبله، مضاف في التقدير إلى جملة مقدم من تأخير، والتقدير: وجاء حذف "**ذين**" و"**أصابعهم**" حيث وقع، والبائح[2] من "**حيث**" هنا، وفي قوله: "**حيث يخادعون**"، وأمثال ذلك من كلام الناظم الشرط، لولا اشتراط النحويين في كونها له الاتصال بـ "**ما**"[3]، لكن أجازه أبو البقاء[4] في قوله تعالى: ﴿وَمِنۡ حَيۡثُ خَرَجۡتَ فَوَلِّ وَجۡهَكَ شَطۡرَ ٱلۡمَسۡجِدِ﴾[5] [البقرة: 148 و 149].

---

(1) في البيت رقم: 34، ص 400-404.

(2) في ح ، هـ: " واللائح"، وفي د: "واللاجح"، والمثبت من ز، و(البائح) هنا: المتبادر والظاهر.

(3) ينظر: مغني اللبيب، 152/1.

(4) في د: "العقابي". وأبو البقاء هو: عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين العُكْبَرِي الأصل، البغدادي الأزجي الضرير الحنبلي، محب الدين، إمام في كل الفنون. قرأ الروايات على ابن عساكر البطائحي. تخرج به خلق كثير. من تصانيفه: اللباب في علل البناء والإعراب. مات سنة: 616هـ. ينظر: ذيل طبقات الحنابلة، 229/3-247، وبغية الوعاة، 38/2-40، ومعجم المؤلفين، 237/2.

(5) انظر التبيان في إعراب القرآن 105/1، وإملاء ما من به الرحمن، 68/1-69.

قَالَ :

109- إِيَّـٰيَ حَـٰفِظُواْ وَبَـٰشِرُوهُنَّ ثُمَّ تَرَٰضَوْاْ وَتُبَـٰشِرُوهُنَّ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿إِيَّـٰيَ﴾ والألفاظ الأربعة بعده.

أما ﴿إِيَّـٰيَ﴾ ففيها: ﴿وَإِيَّـٰيَ فَٱرْهَبُونِ﴾ [البقرة: 39]، وهو متعدد فيها وبعدها متّحد النوع.

وأما الألفاظ الأربعة التي بعده فهي: ﴿حَـٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ﴾[1] [البقرة: 236]، ﴿فَٱلْـَٔـٰنَ بَـٰشِرُوهُنَّ﴾[2] [البقرة: 186]، ﴿إِذَا تَرَٰضَوْاْ بَيْنَهُم بِٱلْمَعْرُوفِ﴾[3] [البقرة: 230]، ﴿وَلَا تُبَـٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَـٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَـٰجِدِ﴾[4] [البقرة: 186] وكلها فرد[5].

**تنبيه**: لا يندرج في ﴿إِيَّـٰيَ﴾: ﴿إِيَّانَا﴾، و﴿إِيَّاكُمْ﴾، و ﴿إِيَّاهُ﴾، كما أنه لايُستَغنى عن ﴿تُبَـٰشِرُوهُنَّ﴾ بـ﴿بَـٰشِرُوهُنَّ﴾، ولا بـ ﴿تَرَٰضَوْاْ﴾ عن ﴿تَرَٰضَيْتُم﴾ الآتي في قوله: "**ثُمَّ**[6] **تَرَاضَيْتُمْ**"[7]، لما أصّل في قول الناظم: "**وفي الذي كرر...**"[8]، البيتين.

---

[1] ينظر: مختصر التبيين، 291/2.

[2] ينظر: مختصر التبيين، 250/2.

[3] ينظر: مختصر التبيين، 288/2.

[4] وقد حكى أبو داود في هذا الموضع إجماع المصاحف. ينظر: مختصر التبيين، 250/2.

[5] ولم يتعرض الداني لهذه المواضع الخمسة، والعمل فيها على الحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 68-69.

[6] في هـ، ز: "كذا".

[7] في البيت: 181، ص 815.

[8] عند شرحه للبيتين: 34-35، ص 500.

[**الإعراب**: جميع ألفاظ البيت معطوفة، كالتي في البيت السابق، بحذف العاطف من أَوَّليهما][1].

قَالَ:

110- كَذَا أَصَـٰبَتْهُمْ أَصَـٰبَتْكُمْ وَمَا   أَصَـٰبَكُمْ لَدَى ٱلثَّلَاثِ كَيْفَمَا

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿أَصَـٰبَتْهُم﴾ و﴿أَصَـٰبَتْكُم﴾ و﴿أَصَـٰبَكُمْ﴾.

أما ﴿أَصَـٰبَتْهُم﴾ ففيها: ﴿ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَـٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌ﴾ [البقرة: 155]، وهو متعدد بعدها.

وأما ﴿أَصَـٰبَتْكُم﴾ ففي آل عمران: ﴿أَوَلَمَّآ أَصَـٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ﴾ [الآية: 165] وهو متعدد أيضا.

وأما ﴿أَصَـٰبَكُمْ﴾ ففي آل عمران: ﴿وَمَآ أَصَـٰبَكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ﴾ [آل عمران: 166]، وفي النساء: ﴿وَلَئِنْ أَصَـٰبَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [الآية: 72] وهو متعدد أيضا.

قال في التنزيل في البقرة: "﴿إِذَآ أَصَـٰبَتْهُم﴾ بحذف الألف"[2].

وقال مثل ذلك عند قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَآ أَصَـٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌ﴾[3] [النساء: 61].

ثم قال بعده بأسطر: "﴿فَإِنْ أَصَـٰبَتْكُم﴾ وكذا ﴿أَصَـٰبَكُمْ﴾ [النساء: 71 و 72] بحذف الألف حيثما وقع"[4] انتهى.

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من هـ

(2) مختصر التبيين 227/2.

(3) مختصر التبيين 403/2-404.

(4) مختصر التبيين 405/2.

وقد أطلق الناظم الحذف في ﴿أَصَٰبَكُمْ﴾ حسبما يذكر قريبا، مع أن أبا داود سكت عن الذي في آل عمران، وهو متقدّم على الذي في النساء، ولكن جرى على قاعدته المتقدمة عند قول الناظم: "**وذكر الشيخ أبو داودا ....**"[1]، البيت، أنه إذا ذكر لفظا وعمّمه شمل المتقدم والمتأخر[2].

**تنبيهان:**

**الأول:** ظاهر عبارة الناظم أن لفظة "**ما**"، قيد في ﴿أَصَٰبَكُمْ﴾ وليس كذلك، ولذا أصلح[3] بعضهم الشطر الأخير فقال: "**وليس قيدا لفظ ما**".

**وقال الشارح:** ""**كيفما**" راجع إلى اللفظ الأخير، وهو قوله: ﴿أَصَٰبَكُمْ﴾ يريد كيفما جاء سواء كان قبله لفظ ما مثل: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُمْ﴾، أولم يكن مثل ﴿وَلَئِنْ أَصَٰبَكُمْ﴾، هكذا أخبرني ناظمه، وقيّدته عنه"[4] انتهى.

وهذه عناية بعيدة من عبارته واصطلاحه.

---

(1) في البيت رقم:24، ص 385-386.

(2) لم يتعرض الداني لهذه الألفاظ، وجرى العمل بالحذف في الثلاثة، أي: " أصابتهم" بالهاء والميم أو بالكاف والميم، ولفظ: " أصابكم"، وما عداها فبالإثبات. ينظر: دليل الحيران، ص 69.

(3) أصلح الرجراجي: بوضع" كذا" مكان: "وما"، وبوضع: " وحيثما" مكان: " كيفما". وأصلحه بعضهم فقال: **وذا الأخير كيفما**.

وأصلحه ابن جابر بمثل إصلاح الرجراجي وزاد عليه، فقال:

كـــذا أصـــابتهم أصـــابتكم ومـــا و أصابكم وذا الأخير كيفما

فحذفـــه لابـــن نجـــاح وردا ما لم يكن لمفرد قد أسندا

ينظر: تنبيه العطشان، ص 347، وإصلاحات ابن جابر، 28447، ودليل الحيران، ص 69، ولطائف البيان، 31/1.

(4) التبيان 244 ـ ب

***الثاني***: لا يندرج ﴿أَصَابَهُمْ﴾ في ﴿أَصَـٰبَتْهُمْ﴾ ولا ﴿أَصَابَكَ﴾ في ﴿أَصَـٰبَكُمْ﴾ لما أصّل عند قول الناظم: "***وغير ذا جئت به مقيدا***"[1].

**الإعراب: "كذا أصابتهم"** خبر ومبتدأ، على حذف مضاف، واسم الإشارة راجع إلى "**تباشروهن**"، و"**أصابتكم وما أصابكم**" عطف على المبتدأ، و"**لدى**" ظرف بمعنى: (في)، متعلق بالاستقرار على أنه صفة: "**ألف**" المقدر مضافا إلى "**أصابتهم**"، و"**كيفما**" شرط حذفت الجملة بعده، والتقدير: كيفما وقع "**أصابكم**"، وجوابها محذوف لدلالة ما قبله عليه، ومحل "**كيف**" النصب على الحال من فاعل جملة شرطها.

قَالَ :

111- مِيثَـٰقُ ٱلْإِيمَـٰنُ وَٱلْأَمْوَٰل أَيْمَـٰنُ ٱلْعُدْوَٰنُ وَٱلْأَعْمَـٰل

أخبر عن أبي داود بحذف ألف الألفاظ الستة في البيت.

أما ﴿مِيثَـٰق﴾ ففيها: ﴿يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَـٰقِهِۦ﴾ [البقرة: 26]، ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَـٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ﴾ [البقرة: 62]، وهو متعدّد فيها وبعدها، ومنوّع نحو: ﴿وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَـٰقاً غَلِيظاً﴾ [النساء: 21]، ﴿وَلَا يَنقُضُونَ ٱلْمِيثَـٰقَ﴾ [الرعد: 22].

**قال في التنزيل** في الأول من البقرة: "بحذف الألف من ﴿مِيثَـٰقِهِۦ﴾[2].

---

[1] في البيت: 35، ص 500.

[2] مختصر التبيين 109/2.

**وقال في الثاني**: "﴿مِيثَٰقَكُمْ﴾ بحذف الألف حيثما وقع، وكذا ﴿مِيثَٰقَ﴾[1]"[2] انتهى.

وأما ﴿ٱلْإِيمَٰنِ﴾ ففيها: ﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ﴾ [البقرة: 92] وهو متعدد فيها وبعدها، ومنوّع نحو: ﴿وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [البقرة: 107]، ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [البقرة: 108]، ﴿زَادَتْهُمْ إِيمَٰناً﴾ [الأنفال: 2].

**قال في التنزيل** في آية الأول: "بحذف الألف بين الميم والنون، حيثما وقع"[3].

وذكر[4] الحذف في اللفظ الثاني[5]، والرابع أيضا[6]، وسكت عن الثالث[7]، لكن كفى فيه تعميم الأول.

وأما ﴿ٱلْأَمْوَٰلِ﴾ ففيها: ﴿وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلْأَمْوَٰلِ﴾ [البقرة: 154]، ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ﴾، ﴿لِتَأْكُلُواْ فَرِيقاً مِّنَ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: 187] وهو متعدد فيها وبعدها ومنوّع، كما مثل، ونحو: ﴿كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَٰلاً﴾ [التوبة: 69].

---

(1) في مختصر التبيين: " وكذا (هـ)، وفي كل النسخ التي عندي مثل ما أثبت.

(2) مختصر التبيين 155/2.

(3) مختصر التبيين 184/2.

(4) في هـ: "وقد ذكر".

(5) مختصر التبيين 196/2.

(6) مختصر التبيين 595/3.

(7) بل ذكر حذفه في موضعه، انظر مختصر التبيين 196/2.

**قال في التنزيل** في آية الأول: "فيها من الهجاء حذف الألف بين الواو واللام"[1] انتهى.

ولم يذكر في الثاني وتاليه شيئا، وذكر ألفاظا أخر بعده بحذف الألف[2]، ولكن صح للناظم الإطلاق، لما تقدم في قاعدة نقله عن أبي داود.

وأما ﴿أَيۡمَٰن﴾ بفتح الهمزة ففيها: ﴿وَلَا تَجۡعَلُواْ ٱللَّهَ عُرۡضَةٗ لِّأَيۡمَٰنِكُمۡ﴾ [البقرة: 222] وهو متعدد ومنوّع، نحو: ﴿وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلۡأَيۡمَٰنَ﴾ [المائدة: 91]، [﴿أَن تُرَدَّ أَيۡمَٰنُۢ﴾ [المائدة: 110]][3]، ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ﴾ [النساء: 24]، واندرج هذا ونحوه وإن كان مخالفا في المعنى للواقع في الترجمة، لأنه بمعنى: المقابل لليسار، والذي في الترجمة بمعنى: القَسَم، لما تقدم عند قوله: "**وفي الذي كرر...**"[4] البيت، ولأنه أصل المذكور في الترجمة.

**قال في التنزيل** في الأول: "بحذف الألف بين الميم والنون[5]".

وذكر مثله في الثلاثة الباقية[6].

وأما ﴿ٱلۡعُدۡوَٰن﴾ ففيها ﴿تَظَّٰهَرُونَ عَلَيۡهِم بِٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰن﴾ [البقرة: 84] وهو متعدد بعدها ومنوع نحو: ﴿وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ عُدۡوَٰنٗا﴾ [النساء: 30].

---

(1) مختصر التبيين 227/2.

(2) انظر مثلا: مختصر التبيين 641/3، 667، 1140/4.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(4) في البيت: 34، ص 500.

(5) مختصر التبيين 285/2.

(6) انظر مختصر التبيين 458/3، 463.

**قال في التنزيل**: "﴿وَٱلۡعُدۡوَٰن﴾ بغير ألف بين الواو والنون، حيثما وقع"[1].

**تنبيه**: (عُدْوَان) على وزن (فُعْلاَن) الآتي ثبته عن أبي عمرو.

وأما (الأَعْمَالُ) ففيها: ﴿وَلَنَآ أَعۡمَٰلُنَا وَلَكُمۡ أَعۡمَٰلُكُمۡ﴾ [البقرة:138]، وهو متعدد فيها وبعدها ومنوع نحو: ﴿بِٱلۡأَخۡسَرِينَ أَعۡمَٰلاً﴾ [الكهف: 99].

**قال في التنزيل** في آية الأولين: "فيها من الهجاء حذف الألف من ﴿أَعۡمَٰلُنَا﴾ و﴿أَعۡمَٰلُكُمۡ﴾"[2].

وقال في الثالث مثله[3].

**الإعراب**: ألفاظ البيت الستة معطوفة، كالتي في البيت قبلها، وكلها بحذف العاطف، إلا **"الأموال"** و**"الأعمال"**.

قَالَ:

112- ثُمَّ مَوَٰقِيتُ أَحَٰطَتۡ وَٰلِدَه    وَلِأَبِي عَمۡرٍو مِنَ ٱلۡمُعَٰهَدَةۡ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف ﴿مَوَٰقِيتُ﴾ وتالييه.

أما ﴿مَوَٰقِيتُ﴾ ففيها: ﴿قُلۡ هِيَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: 188] وهو فرد.

وأما[4] ﴿أَحَٰطَتۡ﴾ ففيها: ﴿وَأَحَٰطَتۡ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾ [البقرة: 80] وهو فرد أيضا.

---

(1) مختصر التبيين 177/2.

(2) مختصر التبيين 213/2.

(3) مختصر التبيين 823/3. ولم يتعرض الداني لهذه الألفاظ الستة عدا: " العدوان" فقد نص على ثبت ألفه. والعمل على الحذف فيهن جميعا. ينظر: المقنع، ص 44، وتنبيه العطشان، ص 348-349، و دليل الحيران، ص 70.

(4) في ح: "وإذ"، والمثبت من هـ، د، ز.

**تنبيه**: لا يندرج ﴿أَحَاطَ﴾ في ﴿أَحَـٰطَتْ﴾، لما تقدم في اصطلاح الناظم.

وأما ﴿وَٰلِدَةٌ﴾ ففيها: ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا﴾ [البقرة: 231]، وهو متعدّد بعدها ومنوّع، نحو: ﴿ٱذۡكُرۡ نِعۡمَتِي عَلَيۡكَ وَعَلَىٰ وَٰلِدَتِكَ﴾ [المائدة: 112]، ﴿وَبَرَّۢا بِوَٰلِدَتِي﴾ [مريم: 31].

وقد ذكر في التنزيل الأول[1] والثاني[2]، وسكت عن الثالث، ملوِّحا لحكمه بقوله في آيته :"وسائر ما بقي هجاؤه مذكور"[3]،[4].

**تنبيه**: لا يندرج ﴿وَالِدُ﴾ المذكر في المؤنث المذكور هنا، لما تقدم في اصطلاح الناظم.

**الإعراب**: الألفاظ الثلاثة معطوفة كالتي قبلها، بحذف العاطف في الأخيرين.

قَالَ :

112- ثُمَّ مَوَاقِيتُ أَحَـٰطَتْ وَٰلِدَه ... وَلِأَبِي عَمْرٍو مِنَ ٱلْمُعَاهَدَهْ

113- عَـٰهَدَ فِي ٱلْفَتْحِ وَأُولَىٰ عَـٰهَدُواْ ... وَكُلُّهَا لِٱبْنِ نَجَاحٍ وَارِدُ

أخبر أن أبا عمرو نقل من الأفعال المتصرفة من المعاهدة بالحذف كلمتين: ﴿عَـٰهَدَ﴾ في سورة الفتح[5]، ...........................................................

---

(1) في مختصر التبيين 289/2.

(2) في مختصر التبيين 463/3.

(3) بل ذكر حذفه في مختصر التبيين 832/4.

(4) لم يذكر الداني الألفاظ الثلاثة المذكورة في البيت، وجرى العمل على الحذف فيهن. ينظر: تنبيه العطشان، ص 349، و دليل الحيران. ص 70.

(5) في المقنع ص 14.

.............................. وكلمة ﴿عَـٰهَدُواْ﴾ الأولى[1].

وأن أبا داود نقل حذف جميع الأفعال المتصرفة من ذلك المصدر.

أما ﴿عَـٰهَدَ﴾ في الفتح فهو: ﴿وَمَنۡ أَوۡفَىٰ بِمَا عَـٰهَدَ عَلَيۡهِ ٱللَّهَ﴾ [الفتح: 10].

وأما الأولى من كلمات ﴿عَـٰهَدُواْ﴾ فهي: ﴿أَوَكُلَّمَا عَـٰهَدُواْ عَهۡداً﴾ [البقرة: 99].

وأما المحذوف لأبي داود زيادة على هذين ففيها: ﴿وَٱلۡمُوفُونَ بِعَهۡدِهِمۡ إِذَا عَـٰهَدُواْ﴾ [البقرة: 176] وهو متعدد فيها وبعدها، متصلا بالواو كما مثّل وبغيره، نحو: ﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلَّذِينَ عَـٰهَدتُّم﴾ [التوبة: 1].

**قال في التنزيل:** "﴿أَوَكُلَّمَا عَـٰهَدُواْ﴾ بحذف الألف"[2].

وقال في أول التوبة: "بحذف الألف من ﴿عَـٰهَدتُّم﴾ حيث وقع"[3].

وقال في الفتح نحوه[4].

**تنبيهان**[5]:

**[الأول]**[6] **قال اللبيب:** اتفق كتاب المصاحف على حذف الألف التي بين العين والهاء من ﴿عَـٰهَدُواْ﴾ و﴿عَـٰهَدَ﴾ حيث وقع، ذكر ذلك أبو عمرو في

---

(1) في المقنع ص 10، وتابعه في هذين الموضعين الإمام الشاطبي. ينظر: الوسيلة، ص 108، 229، وتلخيص الفوائد، ص 21، 40. وقال الشيخ الضباع: " واقتصر بعض شراح العقيلة على أول البقرة، وبعضهم على حرفيها". ينظر: سفير العالمين في إيضاح وتحرير وتحبير سمير الطالبين، 1/169-170.

(2) مختصر التبيين 2/187.

(3) مختصر التبيين 3/610.

(4) مختصر التبيين 4/1128.

(5) في ح ، د ، ز: " تنبيه"، والمثبت من هـ.

(6) ما بين المعقوفين سقط من: ح ، د، ز، والمثبت من هـ.

المقنع في البقرة والأحزاب والفتح، وذكره جميع المصنفين لكتب الرسم في باب الحذف المتفق عليه"[1] انتهى.

ولم أجد في المقنع ما ذكره عن سورة الأحزاب في باب من الأبواب.

[**الثاني**: ليس حذف ﴿عَـٰهَدتُّم﴾ من الاندراج في ﴿عَـٰهَدُواْ﴾ حتى يرد أن يقال: اصطلاح الناظم يقتضي ألا يندرج فيه، وإنما هو من قوله: "وكلها": أي كل ألفاظ الفعل المتصرفة من (المعاهدة)][2]،[3].

**الإعراب**: الظاهر أن الجارّين من قوله: **"ولأبي عمرو"** و **"من المعاهدة"**، متعلقان بفعل محذوف تقديره: **"حذف"**، و**"عاهد"** مرفوعه، و**"في الفتح"** صفة **"عاهد"** أوحاله، و**"أولى عاهدوا"** عطف على **"عاهد"**، و**"كلها وارد"** جملة اسمية، و**"لابن نجاح"** متعلق بـ**"وارد"**، ولا يصح أن يكون **"وارد"** عطف على **"كلّ"**، بحذف العاطف مرادا منه لفظ **"وارد"** الواقع في القرآن نحو: ﴿فَأَرْسَلُواْ وَارِدَهُمْ﴾ [يوسف:19]، ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم:71]، لأنه لم يقع في هذه الترجمة.

قَالَ:

114- تِجَـٰرَةٌ أَمَـٰنَتَهُ مَنَـٰفِع غِشَـٰوَةٌ شَـٰفَـٰعَةٌ وَوَاسِـع

أخبر عن أبي داود بحذف ألف ﴿تِجَـٰرَةٌ﴾ [وتالياته.

---

[1] الدرة الصقيلة 25-أ.

[2] ما بين المعقوفين سقط من: ح ، د، ز، والمثبت من هـ.

[3] وجرى العمل على الحذف في سائر أفعال المعاهدة. ينظر: تنبيه العطشان، ص 350. دليل الحيران، ص 71.

أما ﴿تِجَـٰرَةٌ﴾ ففيها: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَـٰرَتُهُمْ﴾ [البقرة: 15]، ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَـٰرَةٌ][1] حَاضِرَةٌ﴾ [البقرة: 281] وهو متعدّد فيها وبعدها ومنوع كما مثّل، نحو: ﴿قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَـٰرَةِ﴾ [الجمعة: 11].

**قال في التنزيل**: "﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَـٰرَتُهُمْ﴾ بغير ألف"[2].

وذكر في الآية الثانية[3] مثله[4].

وسكت عن الذي في النساء.

وذكر الذي في النور[5]، واللذَيْن في الجمعة[6]، بالحذف، ولكن الناظم أطلق على قاعدته في النقل عن أبي داود.

وأما ﴿أَمَـٰنَتَهُۥ﴾ ففيها: ﴿فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَـٰنَتَهُۥ﴾[7] [البقرة: 282].

**تنبيه**: لا يندرج في ﴿أَمَـٰنَتَهُۥ﴾ غير المضاف نحو: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ﴾ [الأحزاب: 72] لما أصّل في صدر النظم.

وأما ﴿مَنَـٰفِع﴾ ففيها: ﴿وَمَنَـٰفِعُ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: 217] وهو متعدد بعدها متّحد النوع.

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[2] مختصر التبيين 99/2.

[3] في د: "الثالثة".

[4] مختصر التبيين 321/2.

[5] مختصر التبيين 906/4.

[6] مختصر التبيين 1204/5.

[7] ينظر: مختصر التبيين، 322/2.

**قال في التنزيل:** "﴿وَمَنَـٰفِعُ﴾ بحذف الألف بين النون والفاء في كل القرآن"[1].

وأما ﴿غِشَـٰوَةٌ﴾ ففيها ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَـٰرِهِمۡ غِشَـٰوَةٌ﴾ [البقرة: 6]، وفي الجاثية: ﴿وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَـٰوَةً﴾[2] [الجاثية: 22].

وقد قرأ الأخوان هذا الأخير بفتح الغين، وسكون الشين بدون الألف[3]، وقد ذكرهما في التنزيل بحذف الألف[4].

وأما ﴿شَفَـٰعَةٌ﴾ ففيها: ﴿وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَـٰعَةٌ﴾ [البقرة: 47] ﴿وَلَا تَنفَعُهَا شَفَـٰعَةٌ﴾ [البقرة: 122]وهو متعدّد فيها وبعدها ومنوّع نحو: ﴿يَوۡمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَـٰعَةُ﴾[5] [طه: 106]، و﴿لَّا تُغۡنِ عَنِّى شَفَـٰعَتُهُمۡ شَيۡـًٔا وَلَا يُنقِذُونِ﴾ [يس: 22].

وقد ذكر في التنزيل اللذيْن في البقرة،[6] والذي بيس[7]، وسكت عن الذي في طه، ولكن الناظم أطلق على قاعدته.

---

(1) مختصر التبيين 279/2.

(2) نسب الشيخ الضباع الحذف في موضع الجاثية هذا إلى أبي عمرو، والحقيقة أن الداني لم يتعرض له. ينظر: سمير الطالبين، ص 50، وسفير العالمين، 155/1، والتبيان، ق/245-ب، وتنبيه العطشان، ص 351، ومجموع البيان، ق/29-ب، وجامع البيان، ص 116.

(3) ويوافقهم من العشرة خلف في اختياره. ينظر: النشر، 372/2، والمستنير، ص 402، والتذكرة، 677/2.

(4) ينظر: مختصر التبيين، 89/2، 1115/4.

(5) في ح ،هـ، د ، ز: " الشفاعة عنده"، وهو خطأ.

(6) مختصر التبيين 205/2،135.

(7) مختصر التبيين 1023/4.

[وأما ﴿وَاسِع﴾ ففيها: ﴿وَٱللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾[1] [البقرة: 247]، وهو متعدد بعدها متّحد النوع[2].

**تنبيه**: لا يندرج ﴿وَاسِعَة﴾ في ﴿وَاسِع﴾، لمَا تقدم في اصطلاح الناظم، ولذا احتاج إلى التنصيص عليه في الترجمة التي بعد هذه.

**الإعراب**: الألفاظ الستة [معطوفة على ضمير **"وارد"** في البيت قبل هذا][3]، بحذف العاطف، إلا من الأخير، وتسكين هاء **"أمانتهْ"** في الوصل إجراء له مجرى الوقف.

قَالَ:

115- شَهَٰدَةٌ فِعْلُ ٱلْجِهَٰدِ غَٰفِل ثُمَّ مَنَٰسِكَكُمُ وَٱلْبَٰطِل

أخبر عن أبي داود بحذف ألف ﴿شَهَٰدَة﴾ والأفعال المتصرفة من مصدر (الجهاد) و﴿غَٰفِل﴾ و﴿مَنَٰسِكَكُمْ﴾ و﴿ٱلْبَٰطِل﴾.

أما ﴿شَهَٰدَة﴾ ففيها: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَٰدَةً﴾ [البقرة: 139]، ﴿وَلَا تَكْتُمُواْ ٱلشَّهَٰدَةَ﴾ [البقرة: 282]، وهو متعدد فيها وبعدها، ومنوّع كما مثّل، ونحو: ﴿لَشَهَٰدَتُنَآ أَحَقُّ مِن شَهَٰدَتِهِمَا﴾ [المائدة: 109].

**قال في التنزيل** في الأول[4]: "بحذف الألف"[5].

---

[1] ينظر: مختصر التبيين، 201/2، 296.

[2] لم يذكر الداني الألفاظ الستة، والعمل على الحذف. ينظر: تنبيه العطشان، ص 351-352، ونثر المرجان، 299/1، ولطائف البيان، 32/1، ودليل الحيران، ص 71.

[3] ما بين المعقوفين سقط من ح، ه، والمثبت من د، ز.

[4] في د: "الأفعال".

[5] مختصر التبيين 213/2.

وقال في الثاني: "و﴿لِلشَّهَـٰدَةِ﴾ بحذف الألف بين الهاء والدال أين ما أتى"[1].

وأما أفعال (الجهاد) ففيها: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَجَـٰهَدُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: 216]. ووقع ماضيا ومضارعا وأمرا، مجردا عن الضمير البارز ومتصلا به، نحو: ﴿وَجَـٰهَدَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: 19]، ﴿يُجَـٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ﴾ [المائدة: 56]، ﴿جَـٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَـٰفِقِينَ﴾ [التوبة: 74 و التحريم: 9]، ﴿وَجَـٰهِدُواْ فِى ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦ﴾ [الحج: 76].

**قال في التنزيل**: "وحذفوا الألف من كلمة ﴿وَجَـٰهَدُواْ﴾ و﴿يُجَـٰهِدُواْ﴾[2] أين ما أتت، وأثبتوها في كلمة ﴿هَاجَرُواْ﴾ حيث وقعت"[3] انتهى.

**تنبيه:** ظاهر قول الناظم: "فعل الجهاد" أن [الاسم][4] بخلاف ذلك.

وفي التنزيل في الممتحنة: "﴿جِهَـٰداً﴾ بحذف الألف"[5]،[6].

---

(1) مختصر التبيين 321/2.

(2) لم ترد هذه اللفظة في مختصر التبيين.

(3) مختصر التبيين 268/2.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(5) مختصر التبيين 1198/4.

(6) لذلك زاد ابن جابر بيتا أصلح به بيت الناظم، قال رحمه الله تعالى:

نعم جِهَـٰداً أتى في الممتحنة     بالحذف في التنزيل فيها بينه

ينظر: إصلاحات ابن جابر، 447/2. وجرى العمل بالحذف في موضع الممتحنة، وإثبات موضع الفرقان. ينظر: دليل الحيران، ص 73، وسمير الطالبين، ص 61.

**قال الشارح**: "لا أدري هل أغفله الناظم، فلم يره أو النسخ اختلفت؟"[1] انتهى.

**وقد نص في التنزيل** على ثبت ﴿جِهَاداً﴾ الواقع في الفرقان[2].

**وقال الناظم في عمدة البيان**: "جِهَـٰداً المنصوب مع أَصۡنَـٰمِكُمۡ"[3] انتهى.

وهو يبعد اعتذار الشارح باختلاف النسخ.

وقد ذكر التجيبي حذف الذي في الفرقان عن هجاء المصاحف، وعليه اعتمد - والله أعلم - في عمدة البيان حتى أطلق حذفه.

وأما ﴿غَـٰفِل﴾ ففيها: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَـٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾ [البقرة: 73و 139 و 148]، وهو متعدد فيها وبعدها ومنوّع، نحو: ﴿وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱللَّهَ غَـٰفِلاً﴾ [إبراهيم: 44]، وهذا بناء على أن التنوّع يكون بتنوين المنصوب كما تقدم عند قوله: "وغير ذا جئت به مقيدا"[4].

**قال في التنزيل**: "﴿بِغَـٰفِلٍ﴾ بغير ألف حيثما وقع"[5] انتهى.

وقد غلّب الناظم دليل العموم، وهو قوله: "حيثما وقع"، على دليل الخصوص، وهو الباء، كما تقدم في قاعدته في النقل عنه.

---

(1) التبيان 246-أ.

(2) مختصر التبيين 916/4.

(3) عمدة البيان، 2/ 403.

(4) عند البيت:35، ص 500.

(5) مختصر التبيين 164/2.

وأما ﴿مَنَٰسِكَكُمْ﴾ ففيها: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَٰسِكَكُمْ﴾[1] [البقرة: 199].

**تنبيه:** لا يخفى أنه لا يندرج فيه ﴿مَنَٰسِكَنَا﴾.

وأما ﴿ٱلْبَٰطِل﴾ ففيها: ﴿وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ﴾[2] [البقرة: 41]، وهو متعدّد فيها وبعدها ومنوّع نحو: ﴿وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾[3] [الأعراف: 139 و هود: 16].

**الإعراب:** الألفاظ الخمسة معطوفة، كالتي قبلها بدون عاطف، إلا الأخيرين.

قَالَ:

116- وَضَمَّنَ ٱلدَّانِيُّ مِنْهُ ٱلْمُقْنِعَا     وَبَٰطِلٌ مِنْ قَبْلِ مَا كَانُوا مَعَا

أخبر عن أبي عمرو أنه أودع المقنع من لفظ: ﴿ٱلْبَٰطِلُ﴾ بالحذف ﴿وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ الكلمتين[4] في الأعراف [آية: 139] وهود [آية: 16].

وأما ما لم يذكره فهو ثابت عنده[5]، بمقتضى القاعدة الآتية عنه في قول الناظم: "ووزن فَعَّال وفَاعِل ثبتْ"[6].

---

(1) ينظر: مختصر التبيين، 257/2. ويحذف للسيوطي كذلك لأنه على وزن:" مفاعل". ينظر: الإتقان، 213/2.

(2) ينظر: مختصر التبيين، 134/2.

(3) وجرى العمل على الحذف في: ﴿شَهَٰدَةٌ﴾ وأفعال (الجهاد)، و﴿غَٰفِل﴾، و﴿مَنَٰسِكَكُمْ﴾ حيث وقعت، وكذا ﴿بَٰطِل﴾ حيث وقع. ينظر: دليل الحيران، ص 72.

(4) في المقنع، ص 11. وقد قال أبو داود في التبيين: "اتفق كتاب المصاحف على حذف الألف التي بين الطاء والباء من قوله تعالى ﴿وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ في الأعراف وهود. وقال السخاوي: ﴿وَبَٰطِلٌ﴾ بالإجماع. ينظر: الدرة الصقيلة، ق/32-أ، والوسيلة، ص 144، وتلخيص الفوائد، ص 26.

(5) في ح، هـ: " حدّه"، والمثبت من د ، ز.

(6) ذكر هذه القاعدة الداني في المقنع، ص 44، وستأتي من قول الناظم في البيت: 254، انظر: ص 793-794.

**الإعراب: "ضمّن الداني"** جملة فعلية، و**"المقنع"** و**"باطل"** مفعولا **"ضمّن"**، و**"منه"** حال **"باطل"** مقدّم عليه، و**"من"** تبعيضية، و**"من قبل ما كانوا"** في محل صفة **"باطل"** أو حاله، و**"ما كانوا"** مضاف إليه، لأنه صار[1] اسما بقصد لفظه، و**"معا"** حال **"باطل"**، بتقدير كلمتي **"باطل"** أو بتقدير **"باطل"** و**"باطل"**، إذ لا يصح وصف المفرد جمعا، لأنه بمعنى: جميعا.

قَالَ:

117- مَعَ ٱلْمُثَنَّىٰ وَهْوَ فِي غَيْرِ ٱلطَّرَف ... كَ رَجُلَـٰنِ يَحْكُمَـٰنِ وَٱخْتُلِف

118- لِٱبْـنِ نَجَـاحٍ فِيـهِ ثُـمَّ ٱلـدَّانِي ... قَـدْ جَـاءَ عَنْـهُ فِـي تُكَـذِّبَانِ

أخبر عن أبي عمرو بحذف ألف المثنى، أي الألف التي يختص بها المثنى، ولا توجد في المفرد، وهي التي تكون علامة لرفعه، أو ضمير اثنين، وحالته أنه في غير الطرف، أي حشوا ،ثم مثّل بـ: ﴿رَجُلَـٰنِ﴾، ﴿يَحْكُمَـٰنِ﴾ مشيرا بتعدد المثُل إلى أن المثنى هنا نوعان اسم: كـ ﴿رَجُلَـٰنِ﴾، وفعل كـ ﴿يَحْكُمَـٰنِ﴾، ومثله فيها: ﴿وَمَا يُعَلِّمَـٰنِ﴾[ البقرة: 101].

**فإن قلت**: الفعل لا يثنّى، ولا يجمع، فكيف وصف بالتثنية؟

**فالجواب**: أنه أطلق عليه اسم التثنية مجازا، كما وُصِف بالغيبة والحضور في قوله: **"يستأخرون غاب أو إن حضرا ..."**[2] ، فقد أطلق المثنى في كلام الناظم على حقيقته ومجازه، بناء على الصحيح من جوازه.

---

[1] في د: "صدر"، وفي ز: " يقصر".

[2] في البيت: 211، ينظر: ص 708-709.

واحترز بـ **"في غير الطرف"** من المتطرف نحو: ﴿وَكُلَا مِنۡهَا رَغَداً﴾ [البقرة: 34]، ﴿حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحۡنُ فِتۡنَةٞ فَلَا تَكۡفُرۡ﴾ [البقرة: 101].

ثم أخبر أن أبا داود نقل الخلاف بين المصاحف في ألف المثنى، وأن أبا عمرو نقل حذفها في ألف ﴿تُكَذِّبَانِ﴾ من المثنى.

**تنبيهات:**

**الأول**: اعلم أن أبا داود **قال في التنزيل** عند قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنۡ أَحَدٍ﴾ [البقرة: 101]: "كتبوه بألف، وبغير ألف أيضا، **وبالألف أختار لمعنيين:**

**أحدهما**: موافقة لبعض المصاحف.

**والثاني**: إعلاما بالتثنية"[1].

ثم إنه ذكر مثل هذا في ألفاظ متعددة من المثنى، وقال في آخر النساء عند قوله تعالى: ﴿فَلَهُمَا ٱلثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: 175]: "و﴿ٱلثُّلُثَانِ﴾ مختلف فيه، فكتبه الصحابة بألف وبغير ألف، **واختياري أن يكتب بألف بين الثاء والنون، وكذلك ألف التثنية أين ما وقعت**"[2] انتهى.

فصرّح في هذا المحل بتعميم الخلاف، [والاختيار][3].

وكذا في الإسراء قال فيه: "﴿أَوۡ كِلَاهُمَا﴾ [الآية: 23] بلام ألف، وفي بعضها بلام وهاء، من غير ألف على الحذف والاختصار، كما فعلوا في ألف

[1] مختصر التبيين، 2/188-189.

[2] مختصر التبيين 2/430.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من د.

التثنية حيثما وقعت، **والأول أختار، أعني إثبات الألف، هنا، و في كل القرآن"**[1] انتهى.

وقال عند قوله تعالى: ﴿إسْتُحِقَّ عَلَيْهِمُ ٱلأَوْلَيَـٰنِ﴾ [المائدة: 109]: "و﴿ٱلأَوْلَيَـٰنِ﴾ كتبوه بغير ألف، بين الياء و النون، واجتمعت على ذلك المصاحف، فلم تختلف، واختلفت القراء فيه"[2].

وقال عند قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ﴾ [يوسف: 36]: ﴿فَتَيَانِ﴾ **بألف ثابتة"**[3].

وقال في: ﴿وَٱلَّذَانِ يَاتِيَـٰنِهَا﴾ [النساء: 16]: "بغير ألف بين الياء و النون، التي معها الهاء"[4].

وقال عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَـٰذَٰنِ لَسَـٰحِرَٰنِ﴾ [طه: 62]: "كتبوه بحذف الألف قبل النون في الكلمتين، و قبل الحاء أيضا على الاختصار، وكذا بعد الهاء"[5].

وقال عند قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ﴾ [الحج: 10]: "بألف ثابتة"[6].

---

(1) مختصر التبيين 3/788-789.

(2) مختصر التبيين 3/462-463.

(3) مختصر التبيين 3/715-716. وجرى عمل المشارقة على الإثبات، وعمل المغاربة على الحذف.

(4) مختصر التبيين 2/396. وقد خالف أبو داود اختياره بالإثبات إلى الحذف هنا.

(5) في د: الراء. مختصر التبيين 4/846. وقد خالف أبو داود اختياره هنا كذلك.

(6) مختصر التبيين 4/870.

وتقدم نصه في: ﴿فَذَٰنِكَ بُرۡهَٰنَانِ﴾ [القصص: 32]، مقتصرا على حذف ﴿فَذَٰنِكَ﴾، حاكيا الخلاف في ألف المثنى من ﴿بُرۡهَٰنَانِ﴾ قائلا: "وقد تقدم ذلك كله"[1] انتهى.

فأنت ترى كيف اقتصر في ﴿فَتَيَانِ﴾ و﴿يَدَاكَ﴾ في[2] الحج على الإثبات، وفي ﴿ٱلۡأَوۡلَيَٰنِ﴾ و﴿يَاتِيَٰنِهَا﴾ و﴿هَٰذَٰنِ﴾ و﴿لَسَٰحِرَٰنِ﴾ و﴿فَذَٰنِكَ﴾ على الحذف، ولكن [لما رأى] [3] الناظم رحمه الله العمومات التي في التنزيل صريحة في استغراق الأفراد، حمل الأماكن[4] المعارضة لها بالاقتصار على أحد الوجهين، على الترجيح للمذكور، و الاكتفاء عن ذكر الطرف الآخر، بما قرره عن عموم الخلاف في ألف المثنى غير مرة، كما اقتصر على الحذف في ﴿إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ عند قوله تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلۡمَلَإِ مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [البقرة: 244]، بعد أن قرّر فيه الخلاف قبل ذلك، وكما اقتصر على الحذف في ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ﴾، و﴿ٱلسَّٰٓئِحُونَ﴾، ولذلك نظائر تقدّم بعضها، ويأتي بعض آخر، فصحّ له إطلاق الخلاف في ألف المثنى.

**وقد نقل التجيبي** عن: "هجاء المصاحف" لأبي داود: حذف ألف ﴿فَتَيَٰنِ﴾، وهو أقوى دليل على اقتصاره في التنزيل على إثباته، ليس لتعيينه، بل

---

(1) مختصر التبيين 966/4.

(2) قال ابن جابر في إصلاحه للمورد:

واختر كما اختار الشيوخ في يداك ... إثباته واسأل بتعليل هناك
وهو التباسه بلفظ المفرد ... إذ صار في الخط يداك كاليد

(3) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(4) في د: "على الأماكن".

**الثاني**: في تمثيل الناظم بـ"رجلان" فائدة زائدة على ما تقدم، من الإشارة إلى التنويع، وهي أن ألف المثنى الواقعة بعد اللام كـ ﴿أَضَلَّانَا﴾ مندرجة في المثنى، لا في فصل المعانق، وهكذا فعل أبو داود حيث أجرى في ﴿رَجُلَانِ﴾ و﴿أَضَلَّانَا﴾ الخلاف كسائر ألفاظ التثنية، قائلا في ﴿أَضَلَّانَا﴾: "قد ذكر في جملة التثنية المرفوعة المختلف فيها"[1].

وهكذا هو عند أبي عمرو أيضا حيث مثّل بـ﴿أَضَلَّانَا﴾، و﴿يَقْتَتِلَانِ﴾[2].

وهذا مِثْلُ ما تقدم في أن الألف الواقعة [بعد][3] اللام في جمعي السلامة، كـ﴿لَـٰعِبِينَ﴾ ﴿وَٱلْمُرْسَلَـٰتِ﴾ ﴿وَعَلَـٰمَـٰتٍ﴾ مندرجة في الجمع، لا في فصل المعانق.

**الثالث**: هل يدخل ﴿إِثْنَـٰنِ﴾ من قوله تعالى: ﴿إِثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ﴾ [المائدة: 108] في المثنى في عبارة الشيخين والناظم أم لا؟

فيه احتمال، والظاهر دخوله، لأن أبا داود لما حكى الخلاف في: ﴿كِلَاهُمَا﴾، قال: "كما فعلوا في ألف التثنية حيث ما وقعت"[4]. وهو غير مثنى جزما، بل ملحق به، وأيضا فإن باب الجمع تساوى فيه الحقيقي مع الملحق به، فليكن المثنى كذلك.

---

(1) مختصر التبيين 1084/4.

(2) المقنع ص 17.

(3) ما بين المعقوفين سقط من: ح، هـ، والمثبت من: د ، ز.

(4) مختصر التبيين 788/3، وانظر: المقنع، ص 94.




للاكتفاء بما تقدم.

**نعم**، يتعيّن الحذف في ﴿ٱلْأَوْلَيَـٰنِ﴾ لحكاية التنزيل إجماع المصاحف على حذف ألفه، فهو باق على الناظم قطعا[1].

وإذا فهمت هذا اتضح لك فساد دعوى من ادّعى بقاء لفظ من المثنى على الناظم[2]، عدى ﴿ٱلْأَوْلَيَـٰنِ﴾، وليس منصب الناظم بالذي يُسَلِّم بإغفال جميع هذه الألفاظ، مع أنها من لفظ واحد، ومع [تمرّنه][3] بالتنزيل، ولكن الأمر كما قيل:

وكم عائب قولا صحيحا    وآفته من الفهم السقيم[4]

**فإن قلت**[5]: قد عدّ المنصف ﴿فَتَيَـٰنِ﴾ من المثبت، فقال:

"وفتيان مثلها وأحبار"[6].

وصاحب المنصف كثيرا ما يوافق التنزيل، فدل على ثبته عند أبي داود.

**قلت**: ممنوع، دليله ﴿يَدَاكَ﴾ في الحج ذكره في التنزيل بالثبت، ولم يذكره [المنصف][7]، ولو سُلِّم فلا يدفع فهم شيخ بفهم آخر.

---

(1) وجرى العمل على الحذف.

(2) ينظر: تنبيه العطشان، ص 357-360.

(3) ما بين المعقوفين في موضعه محو في ح، هـ، والمثبت من د ، ز.

(4) البيت للمتنبي، في ديوانه، ص 232.

(5) حكاه الرجراجي في تنبيه العطشان، ص 357.

(6) وتمامه: "ثم سواعا وكذاك أبكار". ينظر: تنبيه العطشان، ص 357.

(7) ما بين المعقوفين في موضعه محو في ح، والمثبت من: هـ، د ، ز.

**الرابع:** قال الشارح ما معناه: "لم تحذف ألف التثنية طرفا، لأن حذفها يُلْبِس لفظ المثنى بالمفرد"[1] انتهى.

ومثله للّبيب عند قول الشاطبي: "وفي المثنى إذا ما لم يكن طرفا"[2]، قال فيه بعد أن نقل قول المقنع: "فإن وقعت طرفا فلا سبيل إلى حذفها"[3]، ما نصه: "لأنها لو حذفت لالتبس الخط تارة بالمفرد وتارة بالجمع نحو: ﴿ٱدۡخُلَا ٱلنَّارَ﴾ [التحريم: 10] ﴿وَقَالَا ٱلۡحَمۡدُ﴾ [النمل: 15] وشبه ذلك، فلو حذفت الألف من: ﴿ٱدۡخُلَا ٱلنَّارَ﴾ لأشبه: (ادخل النار)[4]، ولو حذفت من: ﴿وَقَالَا ٱلۡحَمۡدُ﴾ لأشبه: (وقال الحمد لله)"[5] انتهى، وأصله للسخاوي[6].

**قلت:** لعلهما يعنيان بالجمع: التثنية، وإلا فلا يظهر الإلباس بالجمع هنا أصلا، ثم ما ذكروه من الإلباس يلزم مثله في ﴿أَضَلَّانَا﴾ ونحوه.

**فإن قيل:** تَقَدُّم المثنى في ﴿أَضَلَّانَا﴾ يُبَيِّن.

**قلنا:** وكذلك: ﴿وَقِيلَ ٱدۡخُلَا ٱلنَّارَ﴾، ﴿وَقَالَا ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾.

**والذي يظهر لي:** أن الألف لم تحذف هنا طرفا، لأنه لا يعهد حذف الألف اختصارا طرفا، لما قدمته عند قول الناظم: "**وبعد نون مضمر** ..........."[7]، البيت،

---

(1) التبيان 246-ب.

(2) العقيلة ص 136.

(3) المقنع، ص 17.

(4) في: ح ، هـ، د ، ز: " الجنة"، والذي في الدرة الصقيلة: "النار"، وهو المثبَت.

(5) الدرة الصقيلة،ق/ 55-ب.

(6) انظر الوسيلة ص 272-273.

(7) في البيت:91، انظر: ص 502-503.

فراجعه ثمّة.

**ثم قال الشارح**: "قال بعض الشيوخ: وكذلك على هذا إن لم يكن بعد ألف التثنية ما يدل عليها نحو قوله تعالى :﴿ذَالِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ ﴾، الأحسن فيه الإثبات، لأنه يلتبس بالمفرد إذا حذف بخلاف قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾"[1] انتهى.

وقد تقدم اختيار أبي داود لإثبات ألف المثنى في مواضع مطلقا، ما ألبس منها، وما لم يلبس، وإنما يتقرر هذا الاستحسان عند من أخذ بمذهب أبي عمرو في حذف التثنية، فيخص الـمُلْبِس من ذلك بالإثبات، أخذا بمذهب أبي داود.

**الخامس**: **قيل**: بقي على الناظم حكاية الخلاف عن أبي داود في الألف الأولى من ﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾ انتهى.

ولاشك أن أبا داود قال في خمس: ﴿وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ﴾ إلى قوله ﴿نَضَّاخَتَانِ﴾: "فيه من الهجاء ﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾، وقد ذكر حذف الألفين منها في بعض المصاحف، وإثباتهما في بعض"[2] انتهى.

وهكذا وجدته في عدة نسخ من مختصره.

وقال التجيبي: "و﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾ في التنزيل في بعض المصاحف بحذف الألفين، وفي بعضها بإثباتهما، وفي كتاب هجاء المصاحف ﴿مُدْهَآمَّتَانِ ﴾

---

(1) التبيان،ق/ 246-ب.

(2) مختصر التبيين 1172/4.

و﴿نَضَّاخَتَانِ﴾ بحذف الألف الأولى، وإثبات الثانية، المتصلة بالنون"[1] انتهى.

ولا تخلوا عبارة التنزيل من إشكال، لأنه لم يتقدم له ذكر ﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾ وإنما تقدم له ذكر ألف المثنى، فكيف يقول ذكر ﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾ بحذف الألفين، ولعل أصل الألفين الألف بالإفراد، فتصحف بالتثنية، ويحتمل أن يعني ﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾ و﴿نَضَّاخَتَانِ﴾ [كما في نقل التجيبي عن هجاء المصاحف، فسقط ذكر ﴿نَضَّاخَتَانِ﴾][2]، ولما رأى الناظم ما في ذلك، أضرب عن ذكره، وهو الصواب، والله أعلم.

**السادس**: قال في التنزيل في سورة الرحمن: "وكتبوا في بعض المصاحف ﴿تُكَذِّبَانِ﴾ بألف بين الباء والنون، جميع ما في هذه السورة، وجملتها أحد وثلاثون موضعا، وفي بعضها ﴿تُكَذِّبَانِ﴾ بغير ألف وكلاهما حسن"[3] انتهى.

**وقال اللبيب** ما نصه: "قال أبو داود في التبيين: ﴿تُكَذِّبَانِ﴾ حيث وقعت هذه الكلمة بغير ألف، كذا رسمه الغازي بن قيس في كتابه.

وقال محمد بن عيسى الأصبهاني عن نصير[4]: كتبوا في بعض المصاحف ﴿تُكَذِّبَانِ﴾ بألف وفي بعضها ﴿تُكَذِّبَانِ﴾ بغير ألف من أول السورة إلى آخرها.

---

(1) وجرى عمل المشارقة على إثبات الألفين من الكلمتين، واختار ابن القاضي إثبات الأولى وحذف الثانية في ﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾، وعليه مصاحف أهل المغرب وعملهم. ينظر: دليل الحيران، ص 73-74، وبيان الخلاف، ق/42-ب.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(3) مختصر التبيين 1166/4.

(4) هو نصير بن يوسف بن أبي نصير، أبو المنذر الرازي، ثم البغدادي النحوي، أستاذ كامل ثقة، كان من =

**وقال الطلمنكي**: اختلفت المصاحف في حذف الألف التي بين الباء والنون، من قوله تعالى: ﴿تُكَذِّبَانِ﴾ فحذفت في بعضها، وأثبتت في بعضها، والحذف عندي آثر وأشهر، لوجهين: **أحدهما**: أن الألف للتثنية، و**الثاني**: لكثرة دورها، لأن ﴿تُكَذِّبَانِ﴾ جاءت في سورة الرحمن في إحدى وثلاثين موضعا"[1] انتهى نقل اللبيب.

وهو صريح في اختيار الحذف، ووجهه ظاهر[2].

**وقال بعض الشيوخ**: "المشهور إثباته، وبه جرى العمل"[3] انتهى.

وقد يُتَلَمَّح له وجه، وهو أن أبا عمرو حكى فيه الخلاف، واختيار أبي داود في المثنى الإثبات، فترجّح، ولكن يردّه أن أبا داود حسّن في ﴿تُكَذِّبَانِ﴾ الوجهين معا.

**السابع**: يخرج من هذين البيتين من أفراد المثنى، ما يذكره الناظم بعدُ على خلاف ما قرّر هنا، وذلك ﴿كِلَاهُمَا﴾[4] و﴿جَآءَانَا﴾، لنصه على كل واحد بعينه،

---

=

الأئمة الحفاظ، خاصة في علم الرسم، وله فيه تأليف، أخذ القراءة عرضا عن الكسائي، وروى عنه القراءة محمد بن عيسى، توفي في حدود: 240هـ ينظر: غاية النهاية، 340/2.

[1] الدرة الصقيلة، ق/ 48-ب. وجرى العمل على الإثبات. ينظر: دليل الحيران، ص 74، وبيان الخلاف، ق/42-ب.

[2] قال السخاوي: "فأما تكذبان فحذف ألفه للتخفيف والاختصار، وكذلك رأيته في المصحف الشامي في جميع مواضعه". ينظر: الوسيلة، ص 232.

[3] لم أعثر على هذا النقل ولا صاحبه.

[4] وجرى العمل برسمها بلام ألف.

وقد كان الأنسب ذكرهما هنا.

**الإعراب**: "**مع المثنى**" ظرف في محل حال من[1] "**باطل**" أيضا، ومضاف إليه، وجملة "**وهو في غير الطرف**" حال المثنى، و"**كرجلان**" خبر مبتدأ محذوف تقديره: ذلك، وتحتمل الكاف الاسمية، فتكون في محل خفض على البدل من "**المثنى**"، و"**يحكمان**" عطف على "**رجلان**" بحذف العاطف، و"**اختلف**" مبني للمجهول، و"**فيه**" مرفوعه، ولام "**لابن نجاح**" متعلقة بـ"**اختلف**"، والأقرب أنها بمعنى: عند، و"**ثم**" للترتيب الذكري، و"**الداني قد جاء عنه**" جملة كبرى، وضمير "**جاء**" للخلاف المفهوم من "**اختلف**"، و"**عنه**" و"**في تكذبان**" متعلقان بـ"**جاء**"، وبين[2] "**الطرف**" و"**اختلف**" سناد التوجيه[3].

قَالَ:

119- وَفِي ٱلْأَخِيرِ ٱلْحَذْفُ مِنْ نِدَآء رَجَحَ عَنْهُمَا وَنَحْوِ مَآء

أخبر عن الشيخين برجحان حذف الألف الأخير، يعني على حذف الألف الأوّل من نحو: ﴿نِدَآءً﴾، و﴿مَآءً﴾، مما في آخره ألف نصب، قبلها همزة، قبلها ألف، وذلك أن هذا الضرب كتب في المصاحف بألف واحد، ولم تصوّر همزته، فاحتمل أن تكون المحذوفة هي الأولى، وأن تكون الثانية، وهو الراجح عند الشيخين.

---

[1] قوله: "من"، الزيادة من د.

[2] في ح، هـ: " في"، والمثبت من د.

[3] في ز: " الترجمة".

**قال في التنزيل**: "واتفقت المصاحف على حذف ألف النصب، إذا كان قبلها همزة، قبلها ألف ساكنة، وعلى حذف صورة الهمزة، أين ما أتى ذلك، نحو قوله هنا: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾ [البقرة: 21] وكذا: ﴿غُثَآءً﴾، و﴿جُفَآءً﴾،و ﴿مِرَآءً﴾،و ﴿ٱفْتِرَآءً﴾ و ﴿مُكَآءً﴾،و ﴿وَنِدَآءً﴾ وشبهه، لئلا يجتمع ألفان، وقد يحتمل أن يكون المحذوف ألف النصب، كما قدمنا، وأن تكون الأولى هي المحذوفة، وتكون المرسومة ألف النصب، والأول أقيس"[1] انتهى.

زاد[2] **الشارح** مبيّنا ومتمّما لهذا الكلام، فقال: "أعني أن تكون المحذوفة ألف النصب، لوقوعها في موضع الحذف والتغيير، وهو الطرف، فكانت بالحذف أَوْلَى من التي في وسط الكلمة، ولأن من العرب من لا يعوّض من التنوين في حال النصب ألفا، كما لا يعوّض منه في حال الخفض والرفع، حكى ذلك عنهما الفرّاء والأخفش"[3] انتهى.

وأصله لأبي عمرو في المحكم[4].

**تنبيهات**:

**الأول**: ظاهر عبارة الناظم يشعر بأن المصاحف اختلفت هنا، وأن محل الخلاف والترجيح هو حذف الألف الثانية وإثباتها، من غير أن يشار إلى

---

(1) مختصر التبيين 2/102-103.

(2) في: ح ، هـ، د: " قال"، والمثبت من: ز.

(3) التبيان 246-ب-247-أ.

(4) المحكم، ص 66، وانظر: سر صناعة الإعراب، 2/518-519.

الأولى بخلاف أصلا[1]، وليس كذلك، بل تحرير تقريره كما سبق، وهو أن أحد الألفين حذف جزما، فدار بين أن يكون الأول أو الثاني، والراجح كونه الثاني، وأن المثبت الأول، والمرجوح عكسه، ولكن قد أشير في النظم إلى هذا المعنى، بتقديم المعمول للحصر، وهو قوله: "**وفي الأخير**"، والقصر هنا قصر قلب، فكأنه يقول: ورجح في الألف الأخير من نحو: ﴿نِدَآءَ﴾ و ﴿مَآءَ﴾ إلا الأول الحذف، فيلزم أن يكون المرجوح عكسه، وهذا نحو قوله بعدُ: "ونحو يستحي الأخير فاحذف مرجحا"[2].

**الثاني**: من جملة ما يندرج في ﴿نِدَآءَ﴾: ﴿بَلَآءً حَسَناً﴾ [الأنفال: 17]، فيحتمل أن تكون الألف المحذوفة فيه هي الثانية، وهو الراجح، ويحتمل أن تكون الألف المحذوفة هي الأولى، وعليه فتظفر الثانية مع اللام، وإن كانت منفصلة عنها لفظا، كما ظفرت معها في نحو: ﴿اَلاخِرَة﴾.

وقال بعضهم: لا يدخل ﴿بَلَآءً﴾ في نحو: ﴿مَآءَ﴾، لأنه كتب في المصاحف بلام ألف"[3] انتهى.

وكأنه رأى أن تظفير الألف، يستلزم كونها المتصلة باللام، لا المنفصلة، وهذا غير لازم، لما تقدم في نحو: ﴿اَلاخِرَة﴾، ولكنه يتأيّد بأن الأول يؤدي إلى عدم النظير، ألا ترى أن محل إلحاق الألف المحذوفة قد حازه الأكحل المظفور، وحينئذ، فإما أن يمتنع الإلحاق، وإما أن يلحق مسامتا للأكحل

[1] في د: "أيضا".

[2] في البيت:279، انظر: ص 856 وما بعدها.

[3] قاله ابن الرجراجي في تنبيه العطشان، ص 362-363.

المظفور، وهذا لا يوجد[1] له نظير، وأما بناء اندراجه في هذا النوع وعدمه على أن يسرى لام الألف هي الألف أو اليمنى، فبعيد.

**الثالث**: هذا المحل من المواضع التي قيد الناظم فيها بالنصب والتنوين، فلا يدخل فيه غير المنوّن نحو: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾ [الذاريات: 47]، ولا المنوّن غير المنصوب، نحو: ﴿وَفِى ذَٰلِكُم بَلَآءٌ﴾ [البقرة: 48] ﴿مِن مَّآءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق: 6]، ويُوضّح المراد هاهنا: كون الألفين اللذين هما محل الخلاف، لا يُتَصوَّران إلا مع النصب والتنوين.

**الإعراب**: "**الحذف رجح**" جملة كبرى، و"**في الأخير**" و"**عنهما**" متعلقان بـ "**رجح**"، أو "**في الأخير**"، متعلق بـ "**الحذف**"، و"**رجح**" مخفف الجيم، بمعنى: قوي، ويجوز تشديد الجيم، على أن "**رجح**" مبني للمجهول إن: روي كذلك، و"**من نداء**" في محل صفة "**الأخير**"، و"**من**" فيه تبعيضية، و"**نحو ماء**" عطف على "**نداء**".

قَالَ:

120- وَٱحْذِفْ بِوَٰعَدْنَا مَعَ ٱلْمَسَٰجِد وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ أَيْضًا وَٰحِد

أمر مع الإطلاق الشامل لشيوخ النقل بحذف الألف التي في: ﴿وَٰعَدْنَا﴾، و﴿ٱلْمَسَٰجِدَ﴾.

ثم أمر عن أبي داود وأخبر، بحذف ألف ﴿وَٰحِد﴾.

---

[1] في ز: " يؤخذ".

أما ﴿وَٰعَدۡنَا﴾، ففيها ﴿وَإِذۡ وَٰعَدۡنَا مُوسَىٰٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗ﴾ [البقرة: 50] [وهو متعدّد بعدها نحو][1]: ﴿وَوَٰعَدۡنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيۡلَةٗ﴾ [الأعراف: 142]، ومنوّع نحو: ﴿وَوَٰعَدۡنَٰكُمۡ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنَ﴾ [طه: 78].

وقد ذكر في التنزيل في البقرة الثلاثة بالحذف[2].

وأما ﴿ٱلۡمَسَٰجِدِ﴾ ففيها: ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: 113] ﴿وَأَنتُمۡ عَٰكِفُونَ فِي ٱلۡمَسَٰجِدِ﴾ [البقرة: 186] وهو متعدّد فيها وبعدها [ومنوّع، كما مثّل][3] نحو: ﴿وَمَسَٰجِدُ يُذۡكَرُ فِيهَا ٱسۡمُ ٱللَّهِ كَثِيرٗا﴾ [الحج: 38]، ومِثل الأول: ﴿مَا كَانَ لِلۡمُشۡرِكِينَ أَن يَعۡمُرُواْ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: 17].

وقد قرأ الصاحبان هذا الأول في التوبة، بسكون السين، دون ألف، على الإفراد[4].

**قال في التنزيل**: في الأول في البقرة: "﴿مَسَٰجِدَ﴾ بحذف الألف حيث ما وقع، سواء كان معرفا، أو غير معرف"[5].

ومثله لأبي عمرو في فصل ما اجتمع عليه كُتَّاب المصاحف[6].

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من: ح ، هـ، والمثبت من: د ، ز.

(2) مختصر التبيين 138/2، وانظر: المقنع، ص 10، والوسيلة، ص 106.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(4) ينظر: التبصرة، ص 226، والتيسير، ص 90.

(5) مختصر التبيين 198/2-199.

(6) المقنع ص 18. وانظر: والوسيلة، ص 266-267.

وأما ﴿وَٰحِد﴾ المحذوف لأبي داود، ففيها: ﴿لَن نَّصۡبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ﴾ [البقرة: 60] ﴿وَإِلَـٰهُكُمۡ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [البقرة: 162].

وهذا اللفظ متعدّد فيها وبعدها ومنوّع، نحو: ﴿وَهُوَ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّـٰرُ﴾ [الرعد: 18][1].

**تنبيه**: بقي على الناظم ذكر ﴿وَٰحِدَة﴾، لأن أبا داود ذكره بالحذف، في أول سورة النساء، قائلا: "وكذا حيثما وقع"[2] انتهى[3].

وهو لا يندرج في المذكّر، حسبما تقدم في اصطلاحه، ولذا أُصلِح[4]، فقِيل: "**وابن نجاح واحدهْ وواحدْ**".

**الإعراب**: "**احذف**" أمر، وباء "**بواعدنا**" ظرفية، وهو محل صفة لألف مقدر، و"**مع المساجد**" ظرف في محل حال ألف المقدر، ومضاف إليه، على حذف مضاف، أي: مع ألف "**المساجد**"، و"**عن أبي داود**" متعلق بـ"**احذف**" المذكور، أو بمقدر يدل هو عليه، و"**واحد**" مفعوله، على تقدير مضاف، أي: ألف واحد، أو وقف عليه بالسكون، وسقوط التنوين على لغة ربيعة، ويحتمل أن يكون: "**وعن أبي داود واحد**" جملة اسمية، مقدمة الخبر، على حذف مضافين، أي:

---

(1) ينظر: مختصر التبيين، 146/2.

(2) مختصر التبيين 390/2-391.

(3) والعمل على الحذف في اللفظين مذكرا ومؤنثا. ينظر: دليل الحيران، ص 76، وتنبيه العطشان، ص 364.

(4) أصلحه ابن جابر، وقلده الإمام الرجراجي. ينظر: إصلاحات ابن جابر، 447/2، وتنبيه العطشان، ص 364.

حذف ألف واحد، و"**أيضا**" حال فاعل "**احذف**"، أو صفة مفعول مطلق، معمول لـ"**احذف**"، وعلى أن الجملة اسمية العامل، في أيضا على الإعرابين فيه الخبر.

قَالَ:

121- وَكَيْفَ أَزْوَاجُ وَكَيْفَ ٱلْوَالِدَيْن     وَفِي ٱلْعِظَامِ عَنْهُمَا فِي ٱلْمُؤْمِنِين

أخبر عند أبي داود بحذف ألف ﴿أَزْوَاجُ﴾ كيفما وقع، يعني نكرة أو معرفة بـ"الـ"، أو بالإضافة [و﴿ٱلْوَالِدَيْن﴾ كيفما ورد يعني معرفة بـ"الـ" أو بالإضافة][1]، سواء كان مصحوبا بياء، أو بألف.

أما ﴿أَزْوَاجُ﴾ ففيها: ﴿وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾ [البقرة: 24] ﴿وَصِيَّةٌ لِّأَزْوَاجِهِم مَّتَاعاً إِلَى ٱلْحَوْلِ﴾ [البقرة: 238]، وهو متعدّد فيها وبعدها ومنوّع كما مثل، ونحو ﴿سُبْحَانَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَاجَ﴾ [يس: 35].

**تنبيه**: دخل هذا الأخير، ونحو: ﴿ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾ [الأنعام: 144] [الزمر:7]، وإن كان بمعنى: الأصناف، خلاف معنى الذي في الترجمة، لما تقرر في صدر النظم، أن اللفظ المطابق يندرج في المذكور، وإن خالفه [في المعنى][2]، وهو نظير ما تقدم في الكتاب.

**قال في التنزيل**: "﴿أَزْوَاجُ﴾ بغير ألف أينما أتى، وكيف ما تصرف"[3].

---

(1) ما بين معقوفين ساقط من ح، هـ والمثبت من د ، ز.
(2) ما بين المعقوفين ساقط من د.
(3) مختصر التبيين 108/2.

**وقال** في الذي في الأنعام: "﴿أَزْوَاجٍ﴾ بحذف الألف"[1].

وأما ﴿ٱلْوَالِدَيْن﴾ ففيها: ﴿وَبِٱلْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [البقرة: 82]، وهو متعدّد فيها، وبعدها ومنوّع نحو: ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ مِمَّا تَرَكَ ٱلْوَالِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ﴾ [النساء: 33] ﴿وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ﴾ [النمل: 19و الأحقاف: 14]، ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا﴾ [العنكبوت: 7]، ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ﴾ [لقمان: 13].

وقد ذكر في التنزيل الأول بحذف الألف[2].

ولم أره تعرض في بقية هذه الأبيات المذكورة هنا له بشيء، كما سكت عن ألفاظ أخر منه غير هذه، ولكن جرى الناظم على قاعدته كما تقدم غير مرّة.

**الإعراب**: **"أزواج"** عطف على **"واحد"**، و**"كيف"** شرط في محل نصب على الحال، من فاعل فعلها المقدر، أي: كيف وقع، وحذف جوابها لدلالة ما تقدم عليه، وإعراب باقي الشطر كأوّله.

قَالَ:

121- وَكَيْفَ أَزْوَاجٌ وَكَيْفَ ٱلْوَالِدَيْن ... وَفِي ٱلْعِظَامِ عَنْهُمَا فِي ٱلْمُؤْمِنِين

122- وَغَيْرَ أَوَّلٍ بِتَنْزِيلٍ أَتَيْن ... كُلًّا وَٱلْأَعْنَابُ بِغَيْرِ ٱلْأَوَّلَيْن

123- لَكِن عِظَامَهُ لَهُ بِٱلْأَلِفِ ... وَكُلُّ ذَالِكَ بِحَذْفِ ٱلْمُنْصِفِ

أخبر عن الشيخين بحذف الألف[3] [التي في ﴿ٱلْعِظَامَ﴾][4] الواقع في

---

(1) مختصر التبيين 521/3.

(2) مختصر التبيين 172/2. وجرى العمل بالحذف في ﴿أَزْوَاجٌ﴾ و ﴿ٱلْوَالِدَيْن﴾ كيف وقعا. ينظر: التبيان، ق/247، وتنبيه العطشان، ص 364-365، ودليل الحيران، ص 76.

(3) في ح، ه: " الألفين"، والمثبت من د ، ز.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من ح، ه، والمثبت من د ، ز.

المؤمنين، وأن أبا داود حذف من لفظ ﴿ٱلْعِظَـٰمَ﴾ غير الأول، وحذف أيضا من لفظ ﴿ٱلْأَعْنَـٰبَ﴾، ما عدى الأولين منه، وأن ﴿عِظَامَهُۥ﴾ له بإثبات الألف.

وأن صاحب المنصف حذف جميع ما ورد من اللفظين.

أما ﴿ٱلْعِظَـٰمَ﴾ المحذوف للشيخين في المؤمنين، بقوله تعالى: ﴿فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَـٰماً فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَـٰمَ لَحْماً﴾ [المؤمنون: 14].

وقد قرأهما ابن عامر وشعبة بفتح العين، وسكون الضاد، دون ألف، على الإفراد[1].

**تنبيه**: وقع في المؤمنين لفظان آخران من لفظ ﴿ٱلْعِظَـٰمَ﴾ وهما: ﴿أَيَعِدُكُمُۥٓ أَنَّكُمُۥٓ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَاباً وَعِظَـٰماً﴾ [المؤمنون: 35]، [﴿قَالُوٓاْ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً وَعِظَـٰماً﴾ [المؤمنون: 83]][2]، وليس لأبي عمرو فيهما كلام، وإنما قال في الباب المروي عن نافع][3] بالحذف، ما نصه: "وفي المؤمنين: ﴿ٱلْمُضْغَةَ عِظَـٰماً فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَـٰمَ لَحْماً﴾ انتهى"[4].

وهذه العبارة صريحة[5] في تخصيص هذين الموضعين الأولين، وعبارة الناظم تشمل الموضعين الأخيرين له[6].

---

(1) ينظر: التذكرة في القراءات الثمان، 557/2، والتبصرة، ص 280، والتيسير، ص 121.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من هـ بمقدار ثلاث ورقات من قوله: أما واسع ففيها... المروي عن نافع.

(4) المقنع ص 12.

(5) في هـ: "صحيحة".

(6) "له " زيادة من: هـ، ز.

**قال الشارح**: "وذكر لي بعض الطلبة، ممن حضر يوما مجلس الناظم رحمه الله، فلما وصل إلى هذا البيت، ذكر له هذا الإطلاق، ففكر قليلا[1]، فظهر له فساده، فبدَّل هذا الشطر بشطر آخر غيره، فقال:

**وعنهما العظام حرفا المؤمنين**

**قال**: "هذا أشبه من شطر الأصل، ولكنه أيضا محتمل لأنه يحتمل أن يريد الأولين والأخيرين، أو الطرفين أو الوسطين، أو الأول والثالث، أو الثاني والرابع، ويشبه أن يقال إنما أراد الأولين كما جرت عادة من سبقه من الناظمين في هذا الفن وغيره، وأنه إذا كان اللفظ متعدّدا في سورة وذكره فإنما يحمل على الأول ولا يصرف عن خصوصه إلا بدليل ومن هذا قوله في العقيلة: "**وَعَـٰهَدُواْ وَهُنَا** تَشَـٰبَهَ **اخْتُصِرَا**"[2]، حيث أطلق وأراد الأول من اللفظين الواقعين في البقرة وهما: ﴿أَوَكُلَّمَا عَـٰهَدُواْ عَهْداً﴾ [البقرة: 99] ﴿وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَـٰهَدُواْ﴾ [البقرة: 176]"[3] انتهى باختصار.

وقد أُصلِح[4] بيت الناظم بإصلاحات، لا تخلوا عن ضرورة، أو بُعد من مساق بيت الناظم، وكنت قلت عوض الشطر الأخير:

---

[1] في هـ، ز: "مليا".

[2] العقيلة البيت 194 طبعة ابن الحفصي.

[3] التبيان 247-ب.

[4] ممن أصلحه: بعض أصحاب ابن آجطا فقال: "عظاما قد أفلح عنهما في الأوَّلَيْن"، وأصلحه ابن جابر فقال: "عظاما قد أفلح عنهما في الأَوَّلَيْن". ينظر: التبيان، ق/247-ب، وإصلاحات ابن جابر، 447/2.

**"والداني أَوَّلَيْ عظام المؤمنين"**[1].

وفي هذا الشطر- مع بيان المقصود -، السلامة من التكرار في الأولَين من المؤمنين، بالنسبة إلى أبي داود.

وأما غير الأول من لفظ ﴿ٱلْعِظَٰمَ﴾ فنحو ما في موضعين من الإسراء: ﴿أَءِذَا كُنَّا عِظَٰماً وَرُفَٰتاً﴾ [الإسراء: 49، 98] وفي يس: [﴿قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ﴾][2] [يس: 77].

وقد ذكر في التنزيل الأول في الإسراء بحذف الألف[3]، ولوّح لحكم الثاني بإحالة رسم آياته على ما تقدم قبلها[4]، وذكر الذي في يس[5].

وأما الأول الذي لم يذكره أبو داود، وذكره صاحب المنصف ففيها: ﴿وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَٰمِ كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾ [البقرة: 258].

قال في المنصف:

"ثم ضِعَٰفًا[6] مثل ذلك وَعِظَٰمْ"[7].

---

[1] وهو أحسن الإصلاحات كما ذكر المارغني. ينظر: دليل الحيران، ص 76.

[2] ما بين المعقوفين في موضعه محو في ح، والمثبت من هـ، د، ز.

[3] مختصر التبيين 791/3.

[4] بل صرّح بحذفه في مختصر التبيين 796/3.

[5] مختصر التبيين 1030/4.

[6] ﴿ضِعَٰفاً﴾ من المواضع التي أغفلها الخراز رحمه الله تعالى. قال الشيخ الضباع: " ﴿ضِعَٰفاً﴾ في النساء عن الداني، وسكت عنه أبو داود، والعمل على حذفه". ينظر: سمير الطالبين، ص 53.

[7] هذا هو الموضع الثاني من مواضع انفرادات المنصف التي نقلها الناظم رحمه الله تعالى.

وأما ﴿عِظَامَهُو﴾ الذي أثبت ألفه[1] أبو داود ففي القيامة: ﴿أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُو﴾ [القيامة: 3].

**قال في التنزيل**: "بألف ثابتة"[2].

**وحكى التجيبي**: عن كتاب هجاء المصاحف: أن هذا أيضا بغير ألف، كما اقتضاه عموم نص المنصف[3].

وأما ﴿اَلْأَعْنَـٰبَ﴾ غير الأولين مما حذفه أبو داود فكما في الرعد: ﴿وَفِى اِ۬لْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَـٰوِرَاتٌ وَجَنَّـٰتٌ مِّنَ اَعْنَـٰبٍ﴾ [الرعد: 4]، وفي النحل: ﴿يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ اِ۬لزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالْأَعْنَـٰبَ﴾ [النحل: 11]، وهو متعدّد بعدها ومنوّع كما مثّل[4].

---

(1) في ح: " ألفه معي"، وقوله: "معي" ليس لها محل في الكلام.

(2) مختصر التبيين 1244/5.

(3) والعمل في: ﴿اِ۬لْعِظَـٰمِ﴾ على الحذف عند المغاربة في جميع ألفاظه إلا موضع القيامة، إتباعا للمنصف، والعمل عند المشارقة على الحذف إلا موضعي البقرة والقيامة إتباعا لأبي داود. ينظر: دليل الحيران، ص 77، وسمير الطالبين، ص 53، ولطائف البيان، 1/35-36.

(4) مما سها فيه الخراز، وتبعه شراح المورد: ذكرهم الحذف لأبي داود بغير الأولين، ولم ينص أبو داود على الحذف فيهما، أي موضع الرعد، وموضع النحل الأول، ولم يذكر الحذف إلا في الموضع الثاني في سورة النحل. ينظر: مختصر التبيين، 3/735، 768-769، 774، والتبيان، ق/247-248، وتنبيه العطشان، ص 367، ومجموع البيان، ق/31-ب، وشرح المجاصي، ق/89-ب.

والعمل على حذف جميع ألفاظ: ﴿اَلْأَعْنَـٰبَ﴾ عند المغاربة إتباعا للمنصف، وأثبت المشارقة الحرفين الأولين، إتباعا لأبي داود. ينظر: مختصر التبيين، 3/774، ودليل الحيران، ص 77، وسمير الطالبين، ص 60.

وأما الأولان منه، المختص بحذفهما صاحب المصنف، ففيها: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ﴾ [البقرة: 265]، وفي الأنعام: ﴿وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ﴾ [الأنعام: 100].

**الإعراب:** "**في العظام**" الأقرب أنه خبر مبتدأ محذوف، تقديره: الحذف، و"**عنهما**" متعلق بمتعلق الخبر، و"**في المؤمنين**" بدل من "**في العظام**"، أو صفة "**العظام**"، و"**غير أول أتين**"، جملة كبرى، وتحتمل الفعلية، فينصب "**غير**" على الاستثناء، من فاعل "**أتين**"، وأنث الضمير بتأويل كلمات العظام، ولم يقل[1] أتت، بل: "**أتين**"، على حد: ﴿فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ﴾[ التوبة:36]، وباء "**بتنزيل**" ظرفية، متعلقة بـ"**أتين**"، و"**كلا**" حال ضمير "**أتين**"، أي: جميعا، كما خرّج عليه ابن مالك: ﴿إِنَّا كُلًّا فِيهَآ﴾ [غافر:48] في قراءة من نصب ﴿كُلًّا﴾، وضعف بتأديته إلى قطع كل عن الإضافة، لفظا وتقديرا، حتى يسلم من تعريف الحال، و"**الأعناب**" عطف على المبتدأ، الذي هو غير، أو على عائده، الذي هو فاعل "**أتى**"، ويتعين هذا الثاني على نصب "**غير**"، والأظهر في باء "**بغير**"[2] الزيادة، مع أداة الاستثناء، و"**لكن**" حرف استدراك، و"**عظامه**" مبتدأ، وفتح ميمه حكاية، [ويصح رفعه على الإعراب][3]، و"**بالألف**" خبره، وباؤه للمصاحبة، و"**له**" متعلق بمتعلق الخبر، و"**كل ذلك بحذف المنصف**"، جملة

---

(1) في ح: " يقبل"، والمثبت من هـ، د، ز.

(2) في هـ: "غير".

(3) ما بين المعقوفين ساقط من د.

صغرى أضيف جزآها، وباء "**بحذف**" للمصاحبة، وبين "**المؤمنين**" وبين "**الوالدين**"، في الشطر الذي قبله سناد الحذف[1]

قَالَ :

124- وَٱلْحَذْفُ عَنْهُمَا بِهَمْزِ ٱلْوَصْلِ    إِذَا أَتَىٰ مِن قَبْلِ هَمْزِ ٱلْأَصْلِ

125- مِنْ نَحْوِ وَأْتُواْ فَأْتِ قُلْ وَفَسْئَلُواْ    وَشِبْهِهِ كَنَحْوِ وَسْئَلْ وَسْئَلُواْ

تكلم في هذا البيت وما بعده، إلى تمام سبعة أبيات، على أماكن حذف همزة الوصل، وذلك سبعة مواضع، **الأول** [منها][2] ما أشار إليه بهذا البيت، والقطعة بعده، فأخبر عن الشيخين بحذف همزة الوصل، إذا جاءت قبل همزة أصلية بعد واو، أو فاء، وإلى هذا القيد أشار بقوله: "**من نحو واتوا فاتوا**"[3] نحو: ﴿وَاتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِنَ اَبْوَٰبِهَا﴾ [البقرة: 188]، ﴿فَاتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: 257]، ومثله في صدرها: ﴿فَاتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة: 22]، ومنه: ﴿فَاذَنُواْ بِحَرْبٍ﴾ [البقرة: 278]، ﴿وَاتَمِرُواْ بَيْنَكُم بِمَعْرُوفٍ﴾ [الطلاق: 6]، وذلك أن فاء هذه الألفاظ همزة، وهي أفعال أمر من الثلاثي، والأخير من الخماسي، فيلزم افتتاحها بهمزة الوصل، وهي مبتدأة، فقياسها أن تصور ألفا، ولما اتصل بها ما لا يمكن استقلاله، والوقوف عليه، من الحروف الإفرادية، قام مقام همزة الوصل، فسقطت لفظا، فجاء الخط موافقا لذلك،

---

(1) في بعض النسخ: "التوجيه".

(2) ما بين المعقوفين في موضعه محو في هـ.

(3) في هـ: "فاتط.

لاستثقالهم اجتماع الصورتين[1]، وبيان ذلك أن الهمزة التي هي فاء الكلمة متوسطة، لما تقدمها من همزة الوصل، التي هي من جملة بنية الكلمة، لكن قام مقامها الواو والفاء المفتوحة، فاستحقت الهمزة التي هي فاء الكلمة، أن تصور ألفا، لسكونها حشوا، وانفتاح ما قبلها، فلو صورت الهمزتان ألفا، كما يقتضيه قياسهما لاجتمع ألفان.

وقد ينشأ عن هذا بحث، وهو أن يقال: الآتي على هذا التقرير أن لا يحتاج إلى التنبيه على هذا النوع من همزات الوصل، للاستغناء عنه في قوله في باب الهمز: "وما يؤدي لاجتماع الصورتين"[2]، البيت.

وجوابه: أن الحذف الآتي هناك، غير متعيّن في إحدى الصورتين، ولا كذلك [هذا النوع، فإن][3] الحذف فيه متعين في همزة الوصل، وهذا بخلاف[4] ما لم تقع بعدها الهمزة، نحو: ﴿وَٱتَّقُواْ﴾.

وأما: ﴿لَتَّخَذتَّ﴾ [الكهف: 76]، فسيأتي توجيه الحذف فيه قريبا، وبخلاف ما إذا اتصل بها ما يستقل[5]، ويصح الوقوف عليه، نحو: ﴿ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ﴾ [البقرة: 282]، ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ ٱئْتُونِى بِهِۦ﴾ [يوسف: 50]، ﴿قَالَ

---

(1) في ه: "اجتماع الهمزات الصورتين".
(2) البيت رقم: 331، انظر: ص 964 وما بعدها.
(3) ما بين المعقوفين ساقط من ح، والمثبت من ه، د ، ز.
(4) في ه: "مخالف".
(5) في ح ،د: " يستثقل "، والمثبت من: ه، ز.

ﵟإِيتُونِي بِأَخٖ لَّكُمۡﵞ [يوسف: 59]، ﵟثُمَّ ٱئۡتُواْ صَفّٗاۚﵞ [طه: 63]، فإنها تثبت لفظا عند الوقوف على ما قبلها، والابتداء بها.

وإنما أجريت: ﵟثُمَّﵞ مع ﵟهُوَﵞ في قراءة قالون مجرى هو وهي مع الواو والفاء، ولم تجر هنا مجراهما، حتى يحذف ألف الوصل معها، لأن الخط كثيرا ما يلاحظ فيه الوقف والابتداء، بخلاف التخفيف اللفظي بتسكين هاء: ﵟثُمَّ هُوَﵞ، فإنه روعي فيه حال الوصل، فاختص به، ألا ترى أنها لا تسكن إلا وصلا.

**تنبيهان**: **الأول**: الأنسب بهمزة الوصل، باب الهمز، وإنما ذكره هنا تبعا للشيخين، ولأنها لا تكتب إلا ألفا، حتى سميت ألف الوصل.

**الثاني**: في تسميتها همزة وصل، وجهان:

**أحدهما**: سقوطها في الوصل، والإضافة تقع بأدنى ملابسة.

**ثانيها**: أنها لا يؤتى بها، إلا للتوصل إلى النطق بالساكن(1).

**الإعراب**: "**الحذف بهمز الوصل**" مبتدأ وخبر، وفاؤه ظرفية، و"**عنهما**" متعلق بمتعلق الخبر، و"**إذا**" ظرف مستقبل مضمن معنى الشرط، خافض لجملة شرطه، وهي "**أتى**" منصوب بجوابه حذف هنا، للدلالة عليه بسابقه، وتحتمل "**إذا**" مجرد الظرف، فلا تحتاج إلى جواب، وتتعلق بمتعلق الخبر، و"**من قبل همز**

---

(1) ينظر: شرح ابن عقيل، 566/4، وسر صناعة الإعراب، 1/11-112، و شرح قطر الندى، ص 367-369.

**الأصل**"[1]، متعلق بـ"**أتى**"، و"**من**" لابتداء الغاية، و"**من**" في "**من نحو وأتوا**"، للبيان، فلا تتعلق، كذا قيل.

والصحيح أنها تتعلق، وأنها ومجرورها، في محل الحال، كما قال ابن هشام في مغنيه[2]، ويحتمل أن تكون "**من**" هنا بمعنى: (في)، على حدّ: ﴿أَرُونِى مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر: 40 و الأحقاف: 3] و"**واتوا**" مضاف إليه لأنه قد صار اسما بقصد لفظه، و"**فأت**" عطف عليه، بحذف العاطف، و بين "**الوصل**" و"**الأصل**" الجناس اللاحق.

قَالَ:

125- مِنْ نَحْوِ وَأْتُواْ فَأْتِ قُلْ وَفَسْئَلُواْ     وَشِبْهِهِ كَنَحْوِ وَسْئَلْ وَسْئَلُواْ

هذا هو **الموضع الثاني** من مواضع حذف همزة الوصل عن الشيخين، وهو: إذا دخلت على فعل الأمر من (السؤال)، ووقعت بعد واو أو فاء، نحو: ﴿فَسْئَلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 43] [الأنبياء: 7]، ﴿وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: 82]، ﴿وَسْئَلُواْ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾ [النساء: 32].

[و إنما حذفت ها هنا لتنزل الواو والفاء، بعدم صحة استقلالهما، و الوقوف عليهما، منزلة ما هو من نفس الكلمة، ونيابتهما عن همزة الوصل، بحيث لا ينطق بها يوما ما، ويحتمل أن يكون قد رسم على قراءة من نقل حركة الهمزة إلى السين، و هو ابن كثير و الكسائي، وهذا أظهر، لأن التوجيه

---

[1] في هـ: "الوصل".

[2] مغني اللبيب، 352/1.

الأول يأتي في نحو: ﴿فَٱعۡفُواْ وَٱصۡفَحُواْ﴾ [البقرة: 108]، مع أنها لم تحذف منهما[1].

**الإعراب**: "**قل**" أمر، وفاعله ضمير المخاطب، و"**فسئلوا**" عطف على همز الوصل[2]، و الجميع محكي "**قل**"، والتقدير: "**قل**" الحذف عنهما في همزة الوصل إذا كان كذا[3]، وهمزة "**فسئلوا**" و شبهه، و"**كنحو**" خبر مبتدأ محذوف، أي: هو كهذا[4]، و تحتمل أن تكون الكاف الاسمية، فتكون في محل خفض على البدل من شبهه، و"**سئل**" مضاف إليه، و"**وسئلوا**" عطف عليه، بحذف العاطف، لأن الواو من لفظ القرآن، وبها يتحقق فرض المسئلة.

قَالَ:

126- وَقَبْلَ تَعْرِيفٍ وَبَعْدَ لَامِ كَـ لَلَّذِى، لَلدَّارُ لِلْإِسْلَامِ

هذا هو **الموضع الثالث** من مواضع حذف همزة الوصل عن الشيخين، و هو إذا وقعت قبل أداة تعريف، وهي اللام، و بعد لام، هي لام الابتداء، أو الجرّ.

ثم مثل للأول بقوله تعالى: ﴿لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا﴾ [آل عمران: 96]، ﴿وَلَلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: 33].

---

(1) ينظر: مختصر التبيين، 2/26-27، والمقنع، ص 29-30، والوسيلة، ص 307-310، وتنبيه العطشان، ص 369-374، وإرشاد القراء، 1/211-215.

(2) في ح ، ه: " عطف على مقدر "، والمثبت من: د ، ز.

(3) في ح ، ه: " قل حذفت همزة الوصل مما تقدم"، والمثبت من: د ، ز.

(4) في د: "كذا"، وفي ز: " ككذا".

وللثاني بقوله تعالى: ﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِ﴾ [الزمر: 21]، ومثله: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: 1]، و﴿لِلَّذِيٓ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ﴾ [الأحزاب: 37] ﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 1].

وإنما حذفوها في هذا النوع، لسقوطها دائما، بسبب [عدم][1] استقلال اللام وصحة الوقوف عليها، والابتداء بما بعدها، مع كراهة توالي الأمثال، وهي اللامان والألف، التي بينهما، وأفهم الظرفان[2] أنها لو لم تقع قبل لام التعريف، نحو: ﴿لَٱنفَضُّواْ﴾ [آل عمران: 159]، ولم تقع بعد لام، نحو: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ﴾ [البقرة: 3 و الأنعام: 93]، أو لم [يكن واحد من][3] الأمرين، نحو: ﴿وَٱعۡبُدُواْ﴾، لم تحذف[4].

وأما ﴿لَتَّخَذۡتَّ﴾ فسيأتي.

## تنبيهات:

**الأول**: قول الناظم: ["**قبل تعريف**"، أي: قبل][5] أداة التعريف، وهو مبني على أن المعرف اللام فقط، وهو مذهب سيبويه[6].

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[2] في د: "الطرفان"، والمقصود: (قبل) و(بعد).

[3] ما بين المعقوفين في موضعه محو في ح، والمثبت من د.

[4] ينظر: مختصر التبيين، 2/26-27، والمقنع، ص 29-30.

[5] ما بين المعقوفين في موضعه محو في ح، والمثبت من هـ، د، ز.

[6] والمذهب الثاني وهو رأي الخليل أن التعريف بهما، أي الألف واللام. ينظر: سر صناعة الإعراب، 1/332-342، والجمل في النحو، ص 241، وتنبيه العطشان، ص 377-378.

**الثاني**: مراد الناظم بأداة التعريف، ما شأنه ذلك، لا ما هو معرف في الحال، بدليل تمثيله بالذي، إذ ليست "الـ" فيه على الصحيح معرفة، بل معرفة الصلة.

**الثالث**: ينبغي أن يُقَيَّد كلام الناظم، بما إذا كان اللام متصلا، احترازا من ﴿مَالِٱلَّذِينَ﴾ [المعارج: 36]، وربما أخذ هذا القيد من المثال.

**الرابع**: يظهر لبادي الرأي، أن ذكر هذا القسم من همزات الوصل، أعني ما توسط بين لام وأداة تعريف، أو الضرب الأخير منه فقط، وهو ما توسط بين لام جرّ وأداة تعريف، أو هو وجميع الأقسام، [بحسب][1] التبع له، في فاتحة الكتاب، أولى لأنه ورد فيها كما مثل، وتأخيره إلى هنا، يوهم ثبوت همزة الوصل في ﴿لِلَّهِ﴾، الواقع في الفاتحة، لخروجه من الترجمة، وتقدّمه عليها، ولكن قد أشرنا في صدر النظم، عند قوله: "**وفي الذي كرّر**"[2]، إلى الجواب عنه، وهو أن تلك القاعدة خاصة بما يُحِيلُ فيه على نفس اللفظ، ولا تجري في الأحكام العامة، التي هي بمنزلة الضوابط، فراجعه هناك.

والذي يظهر في سرّ تأخيره إلى هنا، والله أعلم، وإن كان أبو داود ذكر الأقسام كلها في الفاتحة، كثرة الكلام في تلك الترجمة، كما أخّر الكلام على الألف المصاحب للام، إلى هذه الترجمة، وتكلم على فرد منه، وهو (الجلالة) في التي قبلها.

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[2] عند شرحه للبيت: 34، انظر: ص 500.

**الإعراب**: "**وقبل تعريف**" عطف على "**إذا**" من قوله: "**إذا أتى من قبل همز الوصل**"، و"**تعريف**" مضاف إليه، و"**بعد**" عطف على "**قبل**"، وكـ"**للذي**" خبر مبتدأ محذوف، تقديره: المذكور مثل كذا، و"**للدار**" و"**للإسلام**" معطوفان، بحذف العاطف.

قَالَ:

127- وَبَعْدَ ٱلِاسْتِفْهَامِ إنْ كَسَرْتَا  كَقَوْلِهِ يَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَا

هذا هو **الموضع الرابع** من مواضع حذف همزة الوصل عن الشيخين، وهو: إذا وقعت بعد همزة الاستفهام، وكانت مكسورة، نحو: ﴿قُلَ اَتَّخَذتُّمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْداً﴾، [البقرة: 79] ﴿وَوَلَداً اَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ﴾ [مريم: 78 – 79] ﴿إفْتَرىٰ عَلَى ٱللَّهِ﴾[1] [آل عمران: 94] ﴿أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ﴾ [ص: 74] ﴿أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمُۥٓ﴾ [المنافقون: 6].

وإنما حذفت في هذه، لنحو ما تقدم عند قوله: "**وقبل تعريف** ...."، البيت.

واحترز بقيد المكسورة عن المفتوحة، نحو: ﴿ءَآللَّهُ﴾ [يونس: 59 و النمل: 61][2]، و﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام: 144 و 145] و﴿ءَآلَـٰنَ﴾ في يونس [آية: 51-91 ]، فإن المختار في هذا القسم، أن الألف الموجودة هي همزة الوصل، وأن همزة الاستفهام لا صورة لها.

---

(1) وهي في اثني عشر موضعا: موضع آل عمران وثلاثة مواضع في الأنعام، وموضع في الأعراف، وموضع بيونس وآخر بهود، والكهف والمؤمنون والعنكبوت والشورى والصف.

(2) **قلت**: تضبط التي بالنمل بالهمزة لأنها لم تسبق بساكن؛ فليعلم.

**الإعراب**: "**وبعد**" عطف على قبل في البيت قبله، والاستفهام مضاف إليه، على حذف مضاف، أي: وبعد همزة الاستفهام، و"**إن كسرتا**"، شرط حذف معمول فعله، وهو الهمزة، وجوابه لدلالة ما قبله، و"كقوله" خبر مبتدأ محذوف، أي: المذكور مثل كذا، و"**يدي استكبرتا**" محكي القول، وألف: "**كسرتا**" و"**استكبرتا**" لإطلاق القافية.

قَالَ :

128- وَلَتَّخَذتَّ وَبخُلْفٍ يُرْسَمُ لِأبْنِ نَجاحٍ في أَفَاتَّخَذتُّمُ

اشتمل هذا البيت على الموضع الخامس والسادس من مواضع حذف همزة الوصل.

**فالخامس**: عن الشيخين، وهو: ﴿لَتَّخَذتَّ﴾.

**والسادس**: انفرد بذكره أبو داود، حاكيا فيه خلاف المصاحف، وهو: ﴿أَفَاتَّخَذتُّم﴾ [الرعد: 17].

أما ﴿لَتَّخَذتَّ﴾، ففي الكهف: ﴿لَتَّخَذتَّ عَلَيْهِ أَجْراً﴾ [الكهف: 76].

ولا شك أن هذا الفعل خماسي على وزن (افتعل)، قياسه الافتتاح بهمزة الوصل، هكذا (اتخذت)، ثم لما دخلت اللام حذفت الهمزة لفظا، استغناء باللام عنها، وقياس الخط المبني على الابتداء بثبوتها، نحو: ﴿لَّاتَّخَذُوكَ﴾ [الإسراء: 73]، لكنها حذفت من المصاحف.

وقد قرأه الصاحبان: ﴿لَتَخِذْتَ﴾ بفتح التاء مخففة، وكسر الخاء[1].

---

[1] ينظر: التبصرة، ص 262، والتيسير، ص 110، والكافي في القراءات السبع، ص 132.

ولا وجود لهمزة الوصل فيه، على قراءتهما له حينئذ، ثلاثي ماض.

واحتراز بقيد مجاورة اللام عن الخالي عنه، نحو: ﴿لَئِنِ ٱتَّخَذتَّ﴾ [الشعراء: 28].

وأما ﴿اَفَاتَّخَذتُّم﴾ المحذوف الهمزة لأبي داود، على خلاف:

ففي الرعد: ﴿قُلَ اَفَاتَّخَذتُّم مِّن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ﴾ [الرعد: 17]، وتقديره كالذي قبله، وفي قول الناظم يرسم همزة الوصل في ﴿اَفَاتَّخَذتُّم﴾ لابن نجاح إشارة إلى قوة الإثبات عنده، وهو كذلك، إذ هو مختاره فيه.

[قال في التنزيل: "﴿اَفَاتَّخَذتُّم﴾ كتبوه في بعض المصاحف بألف بين الفاء والتاء، وفي بعضها بغير ألف، والأول أختار"[1]][2].

**الإعراب**: "**ولتخذت**" مبتدأ على حذف مضاف، أي: همزة "**لتخذت**"، وخبره محذوف، أي: كذلك، ويحتمل "**لتخذت**" العطف على مرفوع العامل[3]، في "**قبل تعريف**"، ومرفوع "**يرسم**" ضمير "**همز الوصل**"، وباء "**بخلف**" للمصاحبة، متعلقة بـ"**يرسم**"، [وكذا لام "**لابن نجاح**"، والأظهر أنها بمعنى: عند، و"**في أفاتخذتم**" متعلق بـ"**يرسم**"][4] أيضا، وصح دخول "**في**" عليه لقصد لفظه.

(1) ينظر: مختصر التبيين، 739/3. قال ابن القاضي: "العمل بالألف وهو المشهور"، ومثله للمارغني. انظر بيان الخلاف، ق/41-ب، ودليل الحيران، ص 80.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(3) في ز: " الفاعل ".

(4) ما بين المعقوفين سقط من ز.

قَالَ :

129- وَحَذْفُ بِسْمِ ٱللَّهِ عَنْهُمْ وَاضِحْ   فِي هُودَ وَٱلنَّمْلِ وَفِي ٱلْفَوَاتِحْ

130- وَأَغْفَلَ ٱلدَّانِيُّ مَا فِي ٱلنَّمْلِ   فَرَسْمُهُ كَهَذِهِ عَنْ كُلِّ

أشار بهذين البيتين إلى **الموضع السابع** من مواضع حذف همزة الوصل، فأخبر حاكيا عن شيوخ النقل، بحذف همزة الوصل الواقع بين الباء والسين من ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ من سورة هود، في: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مُجْرِيٰهَا وَمُرْسِيٰهَآ﴾ [هود: 41].

وفي سورة النمل: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ أَلَّا تَعْلُواْ عَلَيَّ وَأْتُونِي مُسْلِمِينَ﴾ [النمل: 30 – 31]، وفي: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ الواقع في افتتاح السور.

وأن أبا عمرو سكت عن الواقع في سورة النمل[1]، وأنه محذوف عن غير أبي عمرو من شيوخ النقل، أو عن جميع المصاحف، ويحتمل ضمير "**عنهم**"، أن يكون عائدا على كُتَّاب المصاحف، فيكون هذا الحكم من نمط[2] ما قبله، مما هو محذوف عن الشيخين، وهذا وإن كان بعيدا من صنيع الناظم، أولى لأمرين:

**أحدهما**: السلامة من التكرار في قوله: "**عن كل**"، إذ الأولى أن المراد به كل شيوخ النقل، لذكره له في مقابلة إغفال الداني، فيتكرر مع قوله: "**عنهم**"، على الاحتمال الأول.

---

[1] قال الرجراجي: " ولو سئل عنه لقال بحذفه ". ينظر: تنبيه العطشان، ص 382.

[2] في د: "من خط".

**ثانيهما**: ما يأتي بعدُ من نسبته حذف ألفاظ (القتال) الثمانية، مع أن صاحب العقلية لم يذكر الذي في (القتال).

[والظاهر والله أعلم: أن الإمام الشاطبي رحمه الله، لما رأى موافقة ما في (آل عمران) لما في (القتال) رسما، كما في المقنع، ورأى مشابهتهما في خلاف القراء، اكتفى عن ذكر ما في (القتال)، بذكر ما في (آل عمران) مطلقا، للفظ الشامل[1]، والإضافة إلى (الجلالة)، بيان لا احتراز، إذ لم يكن في السورتين والفواتح إلا كذلك][2]، وكذا مجاورة[3] الباء][4].

وإذ فرغنا من تقرير كلام الناظم، فلنذكر ما قاله الشيخان.

[قال في المقنع][5]: "اعلم أنه لا خلاف في رسم ألف الوصل، الساقطة من اللفظ في الدرج، إلا في خمسة مواضع، فإنها حذفت منها في المصاحف.

**فأولها**: التسمية في فواتح السور، وفي قوله في هود: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ مُجۡرِىٰهَا وَمُرۡسَىٰهَآ﴾، لا غير، وذلك لكثرة الاستعمال[6].

---

(1) من قوله: "والظاهر والله أعلم إلى الشامل" سقط من ز.

(2) ما بين المعقوفين من قوله: "و إنما حذفت ها هنا لتنزل ..." إلى قوله: "والفواتح إلا كذلك"، مقدار ورقة سقط من هـ.

(3) في هـ: "مجاور له".

(4) ما بين المعقوفين من قوله: "والظاهر والله أعلم أن الإمام الشاطبي..." إلى قوله: "وكذا مجاورة الباء"، ساقط من ح، والمثبت من د.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(6) واتفق علماء الرسم وعلماء العربية على حذف الألف تخفيفا لكثرة الاستعمال، وطولت الباء عوضا عن الألف. روي عن عمر بن عبد العزيز أنه قال لكاتبه: " طوّل الباء، وأظهر السين، ودوِّر الميم ". =

فأما قوله تعالى: ﴿بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى﴾ [العلق: 1] [و﴿بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلۡعَظِيمِ﴾ [الواقعة: 77، 99] [الحاقة: 52]][1]، وشبهه، فالألف فيه مثبتة في الرسم، بلا خلاف[2].

**والثاني**: إذا أتت مكسورة، ودخل عليها همزة الاستفهام، نحو قوله: ﴿قُلۡ أَتَّخَذۡتُمۡ﴾، ﴿وَوَلَداً اَطَّلَعَ﴾ [مريم: 78 – 79] و﴿بِيَدَيَّ أَسۡتَكۡبَرۡتَ﴾ [ص: 74] و﴿جَدِيدٍ اَفۡتَرَىٰ﴾ [سبأ: 7 – 8]، وما كان مثله.

فإن أتت[3] مفتوحة، نحو قوله: ﴿قُلۡ ءَآلذَّكَرَيۡنِ﴾ [الأنعام: 144 و145] و ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمۡ﴾ [يونس: 61] و ﴿ءَآللَّهُ خَيۡرٌ﴾ [النمل: 61]، وشبهه، فقوم يذهبون إلى أنها هي المحذوفة، وذهب آخرون إلى أنها هي الثابتة، وذلك عندي أوجه.

=

وقيل بعدم حذف شيء منه لأنه جاء على لغة من يقول" سِمٌ"و" سُمٌ" دون همز في أوله، ولما دخلت الباء خفف بتخفيف السين. ينظر: إعراب القرآن للنحاس، ص 92، ومفاتيح الغيب، 112/1-113، والمحرر الوجيز، 62/1، والكشاف، 106/1-108، والتحرير والتنوير، 149/1-150، وتنبيه العطشان، ص 383-384.

(1) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(2) ونسب جواز حذفها ولو أضيفت إلى غير لفظ الجلالة: للكسائي والأخفش، ورده الفراء، وقال: "فلا تحذفن ألف اسم إذا أضفته إلى غير الله تبارك وتعالى"، ولم يرد في القرآن شيء من ذلك. ينظر: معاني القرآن للفراء، 2/1، والبيان في غريب إعراب القرآن، 31/1-32، ونثر المرجان،93/1، والمطالع النصرية، ص 170-171، وشرح الطرة على الغرة، ص 460.

(3) في هـ: " أثبت".

**والثالث**: إذا دخلت على همزة الأصل الساكنة، ووليها واو، أو فاء، نحو: ﴿وَاتُواْالْبُيُوتَ﴾ [البقرة: 188] ﴿وَاتَمِرُواْ بَيْنَكُم﴾ [الطلاق: 6] و ﴿فَاتُواْ بِسُورَةٍ﴾ [البقرة: 22 و يونس: 38] و ﴿فَاتُواْ حَرْثَكُمْ﴾ [البقرة: 221] و﴿وَاتُونِى﴾[1] [يوسف: 93 و النمل: 31] و﴿فَاتِ بِهَا﴾ [البقرة: 257 و الأعراف: 105]، وشبهه.

فإن وليها ﴿ثُمَّ﴾ أو غيرها، مما ينفصل من الكلام، و يمكن السكوت عليه، أثبتت بلا خلاف، وذلك نحو قوله: ﴿ثُمَّ ٱيتُواْ﴾ [طه: 63]، ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ ٱيتُونِى بِهِۦ﴾ [يوسف: 50] [و﴿ٱلَّذِى ٱوتُمِنَ﴾ [البقرة: 282]، وشبهه.

**والرابع**: إذا دخلت في فعل الأمر، المواجه بها، ووليها][2] أيضا، واو أوفاء، نحو قوله عز وجل: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: 82] ﴿وَسْـَٔلْهُمْ﴾ [الأعراف: 163]، و﴿فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ﴾ [يونس: 92]، و﴿فَسْـَٔلُوهُمْ إِن﴾ [الأنبياء: 63]، وما كان مثله من السؤال خاصة.

**والخامس**: إذا دخلت مع لام المعرفة، ووليها لام أخرى قبلها، للتأكيد كانت، أو للجرّ، نحو قوله: ﴿لَلَّذِى بِبَكَّةَ﴾ [آل عمران: 96] و﴿وَلَلدَّارُ ٱلْاخِرَةُ﴾ [الأنعام: 33] ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: 180]، و﴿فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾ [الحشر: 7] و﴿لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: 37] و﴿لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ﴾ [آل عمران: 15و يوسف: 109 و النحل: 30] و﴿لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ﴾ [آل عمران: 67]،

---

[1] في هـ: " فأتوني".

[2] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

وشبهه على حذفها من الخط في هذه المواضع، جرت عادة الكتاب قديما، وعِلَلُ ذلك مبيّنة في كتابنا الكبير"[1] انتهى.

وقد ذكر قبل هذا ﴿لَتَّخَذتَّ﴾ في الباب المروي عن نافع في الكهف[2]، فأضافه الناظم إلى الأماكن الخمسة.

**وفي التنزيل** مثل ما في المقنع، إلا أنه عمّم الحذف في: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ﴾، ونصه: "وكذلك أجمعوا على إسقاط ألف الوصل خطا ولفظا، من خمسة مواضع أولها: من كلمة: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ﴾، حيثما وقعت"[3] انتهى.

[وقد تقدم نصه في ﴿أَفَٱتَّخَذتُّم﴾][4].

**تنبيه**: بقي موضع آخر من مواضع حذف همزة الوصل، وهو ﴿يَبۡنَؤُمَّ﴾[5] [طه: 94]، وسيأتي.

**الإعراب**: "**حذف بسم الله**"، مبتدأ، أو مضاف إليه، بتقدير مضافين، أي: حذف صورة همزة "**بسم الله**"، و"**واضح**" خبره، و"**عنهم**" و"**في هود**" متعلقان به، و"**هود**" لا ينصرف للعلمية على السورة وتأنيثها، و"**كل**" مضاف في التقدير إلى شيوخ النقل، غير "**أبي عمرو**"، أو إلى المصاحف، وباقيه واضح.

---

(1) المقنع، ص 29-30.

(2) المقنع، ص 12.

(3) مختصر التبيين 2/23-24.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(5) في د: "ينبأ".

قَالَ :

132- كَذَا وَقَاتِلُوهُمُ فِي ٱلْبَقَرَهْ    وَقَبْلَهُ ثَلَاثَةٌ مُقْتَفَرَهْ

132- وَآلُ عِمْرَانَ بِهَا ٱلْأَخِيرُ    وَ فَلَقَاتَلُوكُمُ مَأْثُورُ

133- وَمَوْضِعٌ فِي ٱلْحجِّ وَٱلْقِتَالِ    ثمَانِ أَحْرُفٍ عَلَى [ٱلتَّوالِي][1]

أخبر عن شيوخ النقل، أو عن الشيخين، عن كتاب المصاحف، بحذف الألف من: ﴿وَقَـٰتِلُوهُمُ﴾ في البقرة [آية: 192]، ومن ثلاثة أفعال من لفظ (القتال) [قبله، متبوعة به، ومن فعل القتال الأخير، من (آل عمران)، ومن: ﴿فَلَقَـٰتَلُوكُمْ﴾ [النساء: 89]، ومن فعل القتال][2]، الواقع في سورة (الحج)، وفي سورة (القتال)، كهمزة الوصل في المواضع الستة.

ثم تمّم البيت الثالث ببيان عدد الألفاظ المحذوفة [للكل][3]، وأنها ثمانية مذكورة على ترتيب المصحف.

أما ﴿وَقَـٰتِلُوهُمُ﴾ في البقرة، فهو: ﴿وَقَـٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[4] [البقرة: 192].

واحترز بضمير النصب من قوله فيها: ﴿وَقَـٰتِلُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَـٰتِلُونَكُمْ﴾[5] [البقرة: 189]، وبالواو من: ﴿قَـٰتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ﴾، في براءة

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من ح، والمثبت من: هـ، د، ز.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من ح، وفي د: "لأبي عمرو"، والمثبت من: هـ، ز.

(4) ينظر: مختصر التبيين، 253/2.

(5) ينظر: مختصر التبيين، 252/2.

[آية: 14]، وبالسورة من الذي في الأنفال، ويمكن الاكتفاء بهذا عن القيد الذي قبله.

وأما الألفاظ الثلاثة من أفعال (القتال) قبل ﴿وَقَـٰتِلُوهُمُ﴾ متبوعة به، فهي: ﴿وَلَا تُقَـٰتِلُوهُمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَـٰتِلُوكُمْ فِيهِ﴾[1] [البقرة: 190].

وقد قرأ الأخوان الأولين من هذه الألفاظ الثلاثة، بفتح حرف المضارعة[2]، وسكون القاف دون ألف، [وبفتح قاف الأخير دون ألف][3]،[4]

واحترز بقوله: "مُقْتَفَرَهْ"، أي: متبوعة بلفظ ﴿وَقَـٰتِلُوهُمُ﴾ من قوله: ﴿وَقَـٰتِلُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَـٰتِلُونَكُمْ﴾ [البقرة: 189]، فإن هذين لم يحذفهما أبو عمرو، وكما لم يحذف ما خرج بالقيود [قبله][5].

وأما الواقع في آخر سورة آل عمران، فهو: ﴿وَقَـٰتَلُواْ وَقُتِلُواْ لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ﴾[6] [آل عمران: 195].

وقد قرأ الأخوان هذا: بصيغة [المبني][7] للمجهول[8]، [والمنسوق به[9]،

---

(1) ينظر: مختصر التبيين، 252/2.

(2) في د بعدها: " من أولاهما".

(3) ما يبن معقوفين ساقط من هـ.

(4) ينظر: التبصرة، ص 165، والتيسير، ص 60، والكافي، ص 69.

(5) ما بين المعقوفين سقط من ح ، د، والمثبت من: هـ، ز.

(6) ينظر: مختصر التبيين، 388/2.

(7) ما بين المعقوفين سقط من هـ.

(8) في د: "للمعروف".

(9) ما بين المعقوفين سقط من هـ.

بصيغة المبني للمعروف][1]، عكس قراءة نافع[2].

واحترز بقيد الأخير من: ﴿قَـٰتِلُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوِ ٱدۡفَعُواْ﴾[3] [آل عمران: 167].

وأما ﴿فَلَقَـٰتَلُوكُمۡ﴾، ففي النساء: ﴿فَلَقَـٰتَلُوكُمۡ فَإِنِ ٱعۡتَزَلُوكُمۡ﴾[4] [النساء: 89].

وقد قرأ الحسن هذا بالقصر[5].

وقَيدُ المجاور السابق واللاحق أخرج[6] غيره من أفعال (القتال).

وأما الواقع في سورة الحج، فهو: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَـٰتَلُونَ﴾[7] [الحج: 37].

وأما الواقع في سورة القتال، فهو: ﴿وَٱلَّذِينَ قَـٰتَلُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعۡمَـٰلَهُمۡ﴾[8] [محمد: 5].

وقد قرأ أبو عمرو، وحفص [الغاضري][9] هذا: بصيغة المجهول[10].

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من د، و"به" سقطت من ز.

(2) ينظر: التبصرة، ص 184، والتيسير، ص 70، والكافي، ص 81.

(3) ينظر: مختصر التبيين، 383/2.

(4) ينظر: مختصر التبيين، 409/2.

(5) مع التشديد، ومعه الجحدري. ينظر: كتاب في شواذ القراءة، ق/31-أ، والبحر المحيط، 16/4، وطوالع النجوم، ق/74-ب.

(6) في د: "احترازا من".

(7) ينظر: مختصر التبيين، 877/4.

(8) ينظر: مختصر التبيين، 1122/4.

(9) ما بين المعقوفين ساقط من ح، والمثبت من هـ، د، ز.

(10) ينظر: التبصرة، ص 338، والتيسير، ص 154، والكافي، ص 186.

وقد ذكر أبو عمرو الأربعة التي في البقرة في باب ما اتفقت على رسمه مصاحف أهل الأمصار[1]، والأربعة التي بعدها في الباب المروي عن نافع[2].

وليست كلها في هذا الباب[3] كما قيل.

**تنبيهان:**

**الأول:** لم يذكر صاحب العقلية الواقع في القتال، ففي نسبة الناظم الحكم لشيوخ النقل في جميع هذه الألفاظ - مع أن الشاطبي منهم -، مغمز، ومن هنا ترجّح أن تكون هذه الأبيات الثلاثة، من نمط ما هو محذوف للشيخين، بناء على أن ضمير "**عنهم**"، من قوله: "**وحذف بسم الله عنهم**"، لكتّاب المصاحف، حسبما تقدم ترجيحه هناك.

وإليه أشرت بقولي في حلّ هذه الأبيات: "**أو عن الشيخين عن كتّاب المصاحف**".

**الثاني:** ذكر في المقنع، في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار، وتبعه الشاطبي، أن ﴿يَقْتُلُونَ﴾ من قوله تعالى في آل عمران: ﴿وَيَقْتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَامُرُونَ بِٱلْقِسْطِ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [آل عمران: 21]، اختلفت فيه المصاحف، بالإثبات والحذف[4].

---

[1] المقنع، ص 83-84.

[2] المقنع، ص 10، 11، 12، 14.

[3] في هبعدها: " عن نافع".

[4] المقنع، ص 93.

ولم يتعرض الناظم لذلك، لتعيّن إثبات الألف[1] لقراءة من قرأ بضم الياء، مفتوح القاف، مضارع (قَاتَلَ) الرباعي المزيد، وهو حمزة[2].

**الإعراب**: "**كذا وقاتلوهم**" خبر ومبتدأ، واسم الإشارة راجع لهمز الوصل الواقع في المواضع الستة، أو الموضع الأخير منها، ولا يصح رجوعه لما في النمل، و"**في البقرة**" صفة "**وقَاتِلُوهم**"، و"**ثلاثة**" عطف عليه، و"**مقتفرة**" [بفتح الفاء][3]، أي: متبوعة صفته، و"قبله" في محل حال "**ثلاثة**"، و"**آل عمران**" عطف أيضا، بتقدير مضاف، أي: وقاتلوا آل عمران، و"**الأخير**" صفة المحذوف المقدر مضافا، وباء "**بها**" ظرفية متعلقة بالاستقرار الحال من ضمير "**الأخير**"، و يبعد إعراب "**آل عمران**" مبتدأ، [ و"**الأخير**" خبره، كما أُعْرِب به[4] لاستقلال الجملة، وإفادتها معنى غير مقصود، فافهم و"**فلقاتلوكم مأثور**" مبتدأ][5] وخبر، ومعنى مأثور: مروي، أي بالحذف، وبهذا المجرور ترتبط الجملة بما قبلها، و تكون مؤدية للمعنى المقصود، و"**موضع**" مبتدأ، و"**في الحج**" صفته، وخبره محذوف، أي: [كذلك، وجعل الفعل من لفظ القتال موضعا، باعتبار أنه محل للحذف،

---

(1) **قلت**: قوله: "لتعيّن إثبات الألف..." أي: لفظا لأنه من المختلف فيه كما أشار الشارح ـ رحمه الله.
قال في مختصر التبيين (ص336): وكتبوا في مصاحف أهل المدينة والشام ﴿وَيَقْتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأمُرُونَ﴾ بغير ألف بعد القاف من القتل، ..... واختلفت مصاحف سائر الأمصار فيه، ففي بعضها كذلك بغير ألف، وفي بعضها بألف ﴿وَيُقَـٰتِلُونَ﴾ من القتال.

(2) ينظر: التبصرة، ص 177، والتيسير، ص 65، والكافي، ص 75.

(3) ما بين المعقوفين سقط من ز.

(4) أعربه به أبو الحسن النزوالي. ينظر: مجموع البيان، ق/33-ب.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من ح، والمثبت من: هـ، د ، ز.

و"**ثمان أحرف**" بكسر النون، وحذف الياء، على إحدى[1] اللغات فيه، و يصح ضم النون، خبر مبتدأ محذوف أي][2]: هذه ثمان كلم، و أطلق عليها أحرفا، تسمية للكل باسم الجزء، أو: هذه ثمان ألفات، فيكون إطلاق الأحرف حقيقيا، وأنّث [ثمان[3]، لصحة تأنيث الحروف الهجائية، و"على التوال" في محل صفة "**ثمان**"، أو "**أحرف**"، أو حال الأول، و المراد به][4] هنا: الترتيب على السور[5].

قَالَ :

134- أُولَـىٰ تَشَـٰبَهَ وَإِن تَظَّـٰهَرَا تَظَّـٰهَرُونَ وكَـذَا تَظَـٰهَرَا

أخبر عن شيوخ النقل، أو عن الشيخين، بحذف ألف الكلمة الأولى من: ﴿تَشَـٰبَهَ﴾، وألف: ﴿وَإِن تَظَّـٰهَرَا﴾ و﴿تَظَّـٰهَرُونَ﴾ و[﴿تَظَـٰهَرَا﴾][6] مخفف الظاء.

أما الكلمة الأولى من لفظ ﴿تَشَـٰبَهَ﴾، ففيها: ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَـٰبَهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: 69].

واحترز بقيد الرتبة عن مخالفها، و ستأتي أمثلته في إطلاق أبي داود.

وأما ﴿وَإِن تَظَّـٰهَرَا﴾، ففي التحريم: ﴿وَإِن تَظَّـٰهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ﴾ [التحريم: 4].

---

(1) في هـ: " أحد".
(2) ما بين المعقوفين ساقط من د.
(3) "ثمان" سقطت من هـ.
(4) ما بين المعقوفين ساقط من ز.
(5) في د: "السؤال".
(6) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

وأما ﴿تَظَّـٰهَرُونَ﴾، ففي الترجمة: ﴿تَظَّـٰهَرُونَ عَلَيۡهِم بِٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ﴾ [البقرة: 84].

وأما ﴿تَظَـٰهَرَا﴾، مخفف الظاء، ففي القصص: ﴿قَالُواْ سِـٰحۡرَانِ تَظَـٰهَرَا﴾ [القصص: 48].

**الإعراب**: "**أولى تشابه**"، و"**إن تظاهرا تظاهرون**" عطف على قوله قبل، و"**موضع**" بحذف العاطف في الجميع، أوفي الطرفين، ويصح إعراب الأولى مبتدأ محذوف الخبر، وتالياه عطف عليه، وتقدير الخبر كذلك، و"**كذا تظاهرا**" خبر ومبتدأ، و المشار إليه بـ"**كذا**": ألفاظ الشطر[1] قبله، أو آخرها.

قَالَ :

135- وَأَطۡلَقَ ٱلۡجَمِيعَ فِي ٱلتَّنزِيلِ بِأَيِّ مَا لَفۡظٍ عَلَى ٱلتَّكۡمِيلِ

أخبر عن أبي داود بإطلاق الحذف في جميع أفعال (القتال)، وجميع الألفاظ المشتقة من مادة :(ش، ب، ه)[2]، ومن مادة: (ظ، ه، ر)[3].

وأما أفعال ﴿ٱلۡقِتَال﴾، فنحو ما تقدم، ونحو: ﴿وَقَـٰتِلُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَـٰتِلُونَكُمۡ﴾ [البقرة: 189]، ﴿قَـٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: 30 و المنافقون: 4].

وأما الألفاظ المشتقة من مادة: ( ش ب ه)[4]، فنحو ما تقدم أيضا، ونحو: ﴿تَشَـٰبَهَتۡ قُلُوبُهُمۡ﴾ [البقرة: 117]، ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَـٰبَهَ﴾ [آل عمران: 7]

---

(1) في ه: " الشرط".

(2) في د: "تشابه".

(3) في د: "ظاهر".

(4) في د: "تشابه".

﴿مُتَشَـٰبِهاً وَغَيْرَ مُتَشَـٰبِهٍ﴾ [الأنعام:142].

وأما الألفاظ المشتقة من (ظ هـ ر)، فنحو ما تقدم أيضا، ونحو: ﴿وَلَمْ يُظَـٰهِرُواْ عَلَيْكُمُوٓ أَحَداً﴾ [التوبة: 4]، ﴿وَذَرُواْ ظَـٰهِرَ اَلِاثْمِ﴾ [الأنعام: 121]، ﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمُوٓ إِلَّا مِرَآءً ظَـٰهِراً﴾ [الكهف: 23]، ﴿هُوَ اَلاوَّلُ وَاَلاخِرُ وَالظَّـٰهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ [الحديد: 3].

ولا يخفى أن الثلاثة الأخيرة من: (الظهور)، والأول والثلاثة المذكورة في النظم من معنى (التعاون)[1]، ولم يذكر أبو داود في مادة: ( ش ب هـ) ما يقتضي إطلاقا فيها، ولا تعميما، كما قد يتبادر من عبارة الناظم، بل ذكر كل لفظ منها في محلّه[2]، نعم صرح بالتعميم في أفعال (القتال)[3]، وفي مادة: (ظ هـ ر)[4].

---

(1) في د: "التفاؤل".

(2) ينظر: مختصر التبيين، 158/2، 204، 329، 520/3. وذكر أبو عمرو: ﴿تَشَـٰبَهَ﴾ في البقرة فيما رواه عن قالون عن نافع، وسكت عن الباقي، وجرى العمل بالحذف في الجميع. ينظر: المقنع، ص 10، ودليل الحيران، ص 82-83، وسمير الطالبين، ص 50.

(3) ينظر: مختصر التبيين، 252/2، ووافق الداني أبا داود في ثمانية مواضع من أفعال هذه المادة كما ذكر سابقا، وجرى العمل على الحذف في جميع هذه المادة من الأفعال. ينظر: دليل الحيران، ص 83، وسمير الطالبين، ص 55

(4) ينظر: مختصر التبيين، 176/2-177، وقد وافق الداني أبا داود في: ﴿تَظَّـٰهَرُونَ﴾ في موضع البقرة، والأحزاب، وموضعي المجادلة، ووافقه كذلك على: ﴿يَظَّـٰهَرُونَ﴾ في الأحزاب، ولم يوافقه الشاطبي إلا على موضعي الأحزاب والتحريم، وقد وهم السخاوي حين نفى وجود موضع الأحزاب في المقنع. والعمل على الحذف في الجميع حيثما وقعت وكيفما تصرفت. ينظر: المقنع، ص 10، 13، والعقيلة: البيتان: 103، 115، ص 132، 134، والوسيلة، ص 203-205، 233-234، ودليل الحيران، ص 83، وسمير الطالبين، ص 52-53.

**فإن قلت**: هل يصح تمثيل الشارح هنا[1]، بـ: ﴿مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: 7]، و ﴿ظَٰهِرِينَ﴾ [غافر: 29 و الصف: 14]؟

**قلت**: يبعده أن اندراجهما هنا، يقتضي جزم أبي داود بحذف ألف ﴿مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ الأولى، وليس له في عينه نص صريح، إنما قال فيه: "و ﴿مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ بحذف الألف"[2]، كما قاله في مواضع لا تحصى، ولم يعد ذلك جزما منه بحذف الألف الأولى، بل حكم الخلاف المتقدم في جميع المؤنث، ذي الألفين ما زال منسحبا عليه، ويبعده أيضا إيهام أن أبا عمرو لا يحذفهما، مع ما في ذلك من التكرار.

**تنبيه**: إنما خصصت في التقرير المادة الأولى بالأفعال، وعممت تالييها في الأفعال والأسماء، مع [أن][3] قول الناظم: "**وأطلق الجميع**"، بالنسبة إلى المواد الثلاث على حد سواء، لأن مراد الناظم بالجميع ما وجد من تلك المواد بمنزلة الألفاظ السابقة في وقوع الألف بعد القاف في المادة الأولى، وبعد الشين في الثانية، وبعد الظاء في الثالثة، ولم يوجد من مادة القتال اسم فيه الألف بعد القاف، لكن بعد التاء، فخرج عن الإطلاق، وقد وجد في المادة الثانية والثالثة الألف في الأسماء بعد الشين والظاء، فعمها والأفعال، [ويدل لما ذكرته من اعتبار محل المحذوف في الحكم][4].

---

(1) التبيان، ق/251-ب.

(2) مختصر التبيين 329/2.

(3) ما بين المعقوفين سقط من هـ.

(4) ما بين المعقوفين سقط من: ح ، د، والمثبت من: هـ، ز.

**الإعراب:** فاعل "**أطلق**" ضمير "**أبي داود**"، و"**الجميع**" مفعوله، و"**ال**" فيه عوض عن ضمير الكلم المتقدمة، ويصح في إطلاق البناء للمجهول فـ"**الجميع**" مرفوعه، و"**في التنزيل**" متعلق بـ"**إطلاق**"، وبـ"**أيما**" شرط مجرور بياء المصاحبة، في محل الحال من فاعل فعل محذوف، تقديره: ورد، و"**ما**" زائدة، و"**لفظ**" مضاف إليه، وجواب الشرط محذوف، لدلالة ما قبله عليه، و"**على التكميل**" تكميل للبيت، في محل حال "**الجميع**"، والأقرب في "**على**" أنها بمعنى: مع، ومعنى إطلاقها مع تكميلها: أن إطلاقها مصحوب بتعميمها.

قَالَ :

136- وَٱلْمُنْصِفُ ٱلْأَسْبَٰبَ وَٱلْغَمَٰمَ قُلْ وَٱبْنُ نَجَاحٍ مَا سِوَى ٱلْبِكْرِ نَقَلْ

أخبر عن البلنسي صاحب المنصف: بحذف ألف: ﴿ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾ و﴿ٱلۡغَمَٰمِ﴾ مطلقا، وعن أبي داود بنقل حذف ألف ما عدى الواقع في سورة البِكْر، وهي سورة البقرة من اللفظين فإنه سكت عنهما[1].

أما الواقعان في البقرة، المختص بحذفهما صاحب المنصف، فهما: ﴿وَتَقَطَّعَتۡ بِهِمُ ٱلۡأَسۡبَٰبُ﴾ [البقرة: 165]، ﴿وَظَلَّلۡنَا عَلَيۡكُمُ ٱلۡغَمَٰمَ﴾ [البقرة: 56]، ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَٰمِ﴾[2] [البقرة: 208].

---

(1) في هـ بعدها: "أما الواقعان في البقرة من اللفظين فإنه سكت عنهما"، وهي تكرار.

(2) أثبت المشارقة ألف لفظ: ﴿ٱلۡأَسۡبَٰبُ﴾ الواقع في البقرة، وأطلق المنصف الحذف فيه، فما كان ينبغي الإثبات في هذا الموضع، لأن سكوت أبي داود ليس حكما بالإثبات، بل إن أبا داود سكت عن هذا اللفظ مطلقا، والكلام نفسه في لفظ: ﴿ٱلۡغَمَٰمِ﴾ في موضعي البقرة، غير أن هذا اللفظ حكى فيه أبو داود الحذف في موضع الأعراف فقط، ولم يعمم فيه، وجرى عمل المغاربة على الحذف في الكلمتين مطلقا، وهو الصواب، لحكاية المنصف الحذف فيه مطلقا. ينظر: مختصر التبيين، 3/578-579، =

[وأما غير الواقعين في البقرة، المتفق بين أبي داود والبلنسي على حذفه، فنحو: ﴿فَلْيَرْتَقُواْ فِى ٱلْأَسْبَٰبِ﴾ [ص: 9]][1]، ﴿لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ أَسْبَٰبَ﴾ [غافر: 36 – 37]، ﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْغَمَٰمَ﴾ في الأعراف [آية: 160]، ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ﴾ [الفرقان: 25].

**الإعراب**: "**والمنصف**" مبتدأ، و"**الأسباب**" مفعول فعل محذوف يدل عليه قوله بعد نقل، تقديره: المنصف نقل الأسباب، أي: حذف ألفه، فهو على حذف مضافين، و"**الغمام**" عطف على "**الأسباب**"، والجملة في محل نصب على أنها محكي "**قل**" مقدمة عليه، و"**ابن نجاح نقل**" جملة كبرى، و"**ما**" مفعول "**نقل**"، موصول واقع على لفظي: "**الأسباب**" و"**الغمام**"، و"**سوى**" ظرف صلة "**ما**"، و"**البكر**" مضاف إليه، وبين: "**قل**" و"**نقل**": سناد[2] التوجيه.

قَالَ:

137- وَمَعَ لَامٍ ذِكْرُهُ تَتَبَّعَا ... نَجْلُ نَجَاحٍ مَوْضِعًا فَمَوْضِعَا

138- كَنَحْوِ ٱلْإِصْلَٰحِ وَنَحْوِ عَلَّم ... سِوَىٰ قُلِ إِصْلَاحٌ وَأُولَىٰ ظَلَّام

أخبر عن أبي داود بأنه نقل حذف الألف المصاحب للام، وأنه تتبع ذكره لفظا بعد لفظ، يعني كلاًّ في محله، ثم مثَّل بنحو: ﴿ٱلْإِصْلَٰح﴾، ونحو: ﴿عَلَّٰم﴾.

---

=

ودليل الحيران، ص 83، وسمير الطالبين، ص 40، 59، وسفير العالمين، 1/109-110، 206.

(1) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(2) في د: "إسناد".

أما ﴿ٱلۡإِصۡلَٰح﴾، ففي هود: ﴿إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ﴾[1] [هود: 88].

وأما ﴿عَلَّٰم﴾: ﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ﴾[2] في[3] موضعين من العقود [آية: 111، 118] ،[ وفي التوبة ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ﴾[4] [التوبة: 79]، وفي سبأ: ﴿يَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ﴾ [سبأ: 48]][5] ومثله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمۡ﴾[6] [البقرة: 4] [لقمان: 4].

وهذا النوع متعدّد الأجزاء كثيرا.

**تنبيهان: الأول**: تقدم أن الواقع بعد اللام، في المثنى، وجمعي السلامة، كـ: ﴿رَجُلَٰنِ﴾، و﴿أَضَلَّٰنَا﴾، و﴿ٱللَّٰعِنُونَ﴾ [البقرة: 158]،و﴿لَٰعِبِينَ﴾[7] [الأنبياء: 16 و الدخان: 36]، ﴿وَعَلَٰمَٰتٍ﴾ [النحل: 16]، و﴿رِسَٰلَٰتِ﴾ [الأعراف: 61، 67، 92 و الأحزاب: 39 و الجن: 28]، داخل في قاعدتي: التثنية والجمع.

---

(1) ينظر: مختصر التبيين، 698/3، وقد سكت أبو داود عن موضع البقرة الأول وذكر بالحذف أيضا الموضع الثاني، وذكر كذلك موضع النساء بالحذف. ينظر: مختصر التبيين، 286/2، 418-419.

(2) ينظر: مختصر التبيين، 463/3. والعمل على الحذف في هذا اللفظ حيث وقع. ينظر: دليل الحيران، ص 88.

(3) في هـ: " ومثله في ".

(4) ينظر: مختصر التبيين، 633/3.

(5) ما بين المعقوفين سقط من ح ، هـ، د، والمثبت من ز.

(6) إجماع من المصاحف. ينظر: مختصر التبيين، 75/2. وانظر: المقنع، ص 16، والمحكم، ص 190.

(7) في هـ: " اللاعبون ولاعنين".

وأما ﴿مُّلَٰقُواْ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: 247]، و﴿مُّلَٰقُوهُ﴾ [البقرة: 221]، فهو مندرج هنا، وإن كان جمعا، لأنه منقوص، محذوف النون، فهو خارج عن ضابط الجمع المتقدم بالحذف، مسكوت عنه هناك، حسبما تقدم تحريره، فيدخل في صريح العموم هنا.

**الثاني**: أطلق الناظم[1] الحذف في الألف الواقعة بعد اللام عن أبي داود، وقد استقرئ مما حذفه أبو داود، أنه يشترط فيه أن يكون حشوا، أي وسطا في الكلمة، لا في آخرها، وأن يكون متصلا بها، بحيث يكونان معا من كلمة تحقيقا أو تقديرا، فلا يحذف، نحو: ﴿عَلَا﴾ و﴿إِلَّا﴾ و﴿كَلَّا﴾ مما هو آخر كلمة، ولا نحو: ﴿ٱلَاخِرَةِ﴾ و﴿ٱلَايَٰتِ﴾، مما هو منفصل عن اللام في كلمة أخرى.

ودخل بقولنا: تقديرا: ﴿ءَالَٰنَ﴾، فإنه لما لزمته "الـ"، تنزّل معها منزلة الكلمة الواحدة، ويدل لهذا المعنى كتبهم ﴿ٱلَّذِى﴾، و﴿ٱلَّتِى﴾، و﴿ٱلَّٰٓـِٔي﴾[2]، لما لزمتها اللام: بلام واحدة، كما كتب نحو: (ألّف)، و(كلّف)، مما اللام الأولى فيه من نفس كلمة الثانية تحقيقا.

والشرط الأول مأخوذ من المُثُل المذكورة [في كلام أبي داود][3] حذفا وإثباتا، والشرط الثاني مُفَاد من المعية التي ذكرها الناظم.

**فإن قلت**: هل يشترط في الألف أن لا تكون صورة للهمزة كما ذكر بعضهم، ولهذا الشرط تثبت الألف في نحو: ﴿ٱلْأَرْض﴾ و﴿ٱلْإِيمَٰن﴾ و﴿ٱلْأُولَىٰ﴾.

---

(1) "الناظم" زيادة من هـ، ز.

(2) ضبطتها وفق قراءة نافع "رواية قالون"؛ اتباعا لمنهج الضبط العام؛ فليعلم. **منسقه**.

(3) ما بين المعقوفين سقط من ح ، هـ، د، والمثبت من ز.

**قلت**: لا يحتاج إلى هذا الشرط، لأن الكلام إنما هو في حذف الألف الهوائي، وأما ما هو صورة للهمزة فسيشير إليه الناظم في باب الهمز حيث يذكر: ﴿إمۡتَلَأۡتِ﴾[1] [ق: 30]، ﴿وَٱطۡمَأَنُّواْ﴾ [يونس: 7]، و﴿لَأَمۡلَأَنَّ﴾ [الأعراف: 17]، ونظائرها.

**الإعراب**: "**ومع**" ظرف في محل صفة[2] لموصوف محذوف معطوف على ما في البيت قبله، والتقدير: والألف الواقع مع لام، و"**تتبع نجل نجاح**" جملة فعلية[3] مستأنفة، و"**النجل**" هنا: الولد، و"**ذكره**" مفعول "**تتبع**"، و"**موضعا**" حال ضمير "**ذكره**" أي: مفصلا، و"**فموضعا**" عطف على الأول، و"**كنحو الإصلاح**" خبر مبتدأ محذوف، أي: ذلك مثل كذا، وباقية واضح.

ولولا أن تقدم الحال على صاحبها المضاف إليه ممتنع، لأعرب "**مع**" حال من ضمير "**ذكره**"، ويكون الكلام كله جملة واحدة.

**فإن قلت**: هل لقوله "**موضعا فموضعا**" فائدة؟

**قلت**: نعم، وهي التنصيص على أن أبا داود ذكر الألفاظ الواقع فيها الألف بعد اللام في أماكنها واحدا بعد آخر، لأنه أعطى فيه قاعدة كلية، وهذا المعنى قد يستفاد من قوله: "**ومع لام ذكره تتبعا**"، ولكن التنصيص إنما هو من قوله: "**موضعا فموضعا**".

---

(1) في ح ، ه: "مَثُلَت"، والمثبت من: د ، ز.

(2) في ه: "الصفة".

(3) في د: "اسمية".

قَالَ:

138- كَنَحْوِ ٱلْإِصْلَاحِ وَنَحْوِ عَلَّم سِوَىٰ قُلِ إِصْلَاحٌ وَأُولَىٰ ظَلَّام

139- تِلَاوَتِهِ وَسُبُلَ ٱلسَّلَامِ وَمِثْلُهَا ٱلْأَوَّلُ مِنْ غُلَامِ

140- وَكُلَّ حَلَّافٍ غِلَاظٌ لَاهِيَةٌ وَمِثْلُهَا ٱلتَّلَاقِ مَعْ عَلَانِيَةٌ

141- ثُمَّ فُلَاناً لَآيِمٍ وَلَازِبٌ وَأُطْلِقَتْ فِي مَنْصِفٍ فَٱلْكَاتِبُ

لما ذكر[1] [أن][2] أبا داود نقل حذف الألف المصاحبة للام[3]، [وأنه][4] تتبع مواضعه كلمة كلمة، استثنى منها ثلاثة عشر لفظا لم يتعرض لها أبو داود بحذف ولا إثبات.

**أولها** في النظم: ﴿قُلِ إِصْلَاحٌ﴾، وآخرها: ﴿لَازِب﴾.

أما ﴿قُلِ إِصْلَاحٌ﴾، ففيها: ﴿قُلِ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ﴾[5] [البقرة: 218].

وقيده بـ"**قل**" احترازا من نحو: ﴿أَوِ إِصْلَاحٍ بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ [النساء: 113].

---

[1] في ح: " نقل"، والمثبت من: د، هـ، ز.

[2] ما بين المعقوفين سقط من هـ.

[3] في هـ: " للام الألف".

[4] ما بين المعقوفين سقط من هـ.

[5] سها أبو داود عن هذا الموضع بدليل قوله في الموضع الثاني: " وقد ذكر" أي بالحذف، يريد السابق لهذا الموضع. ولا يحق للخراز أن يستثنيه له، وذلك تقليلا للخلاف وحملا على النظائر، ولا كذلك شراح المورد حين عدوا هذا الموضع ثابتا أو بالتخيير، وعلى الإثبات جرى عمل المشارقة، ولا يحق لهم ذلك، خاصة وأن البلنسي في منصفه أطلق الحذف ونسبه للمصحف الإمام، وعلى الصواب بالحذف جرى عمل المغاربة. ينظر: التبيان، ق/252-أ، وتنبيه العطشان، ص 393، ومجموع البيان، ق/35-أ، وشرح المجاصي، ق/91-أ، ودليل الحيران، ص88، وسمير الطالبين، ص 58.

**تنبيه**: قال أبو الحسن النزوالي: " مذهب المنصف مشهور". مجموع البيان، ق/35-أ.

وأما أولى ﴿ظَلَّـٰمٍ﴾، أي الكلمة الأولى من لفظه، ففي آل عمران [آية: 182]: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيۡسَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلۡعَبِيدِ﴾[1].

واحترز بقيد الرتبة عن نحو الذي في الأنفال، والحج.

وأما ﴿تِلَـٰوَتِهِۦٓ﴾، ففيها: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَـٰهُمُ ٱلۡكِتَـٰبَ يَتۡلُونَهُۥ حَقَّ تِلَـٰوَتِهِۦٓ﴾[2] [البقرة: 120].

وأما ﴿سُبُلَ ٱلسَّلَـٰمِ﴾، ففي العقود: ﴿مَنِ ٱتَّبَعَ رِضۡوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَـٰمِ﴾ [الآية: 18].

وقيّده بالمجاور احترازا من نحو: ﴿لَهُمۡ دَارُ ٱلسَّلَـٰمِ﴾ [الأنعام: 128].

وأما الأول من لفظ: ﴿غُلَـٰم﴾، ففي آل عمران: ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَـٰمٌ﴾ [الآية: 40]. واحترز به من نحو الواقع في مريم.

وأما ﴿كُلَّ حَلَّـٰفٍ﴾، ففي نون: ﴿وَلَا تُطِعۡ كُلَّ حَلَّـٰفٍ مَّهِينٍ﴾ [الآية: 10]. ولم يحترز بالمجاور عن شيء، إذ لم يقع[3] مشاركه[4].

---

(1) والكلام نفسه يقال في هذه الكلمة. وجرى العمل عند المشارقة على الإثبات في هذا الموضع، وجرى عمل المغاربة على الحذف وهو الصواب. ينظر: ينظر: التبيان، ق/252-أ، وتنبيه العطشان، ص 393، ومجموع البيان، ق/35-أ، وشرح المجاصي، ق/91-أ، ودليل الحيران، ص88، وسمير الطالبين، ص 58.

(2) جرى العمل عند المشارقة على الإثبات في هذا الموضع، وجرى عمل المغاربة على الحذف وهو الصواب.
ينظر: التبيان، ق/252-أ، وتنبيه العطشان، ص 393، ومجموع البيان، ق/35-أ، وشرح المجاصي، ق/91-أ، ودليل الحيران، ص88، وسمير الطالبين، ص 59، وسفير العالمين، 202/1.

(3) في د: "يكن".

(4) جرى عمل المشارقة على إثباته لسكوت أبي داود، وجرى عمل المغاربة على حذفه، وهو الصواب. ينظر: دليل الحيران، ص 88، وسمير الطالبين، ص 59.

وأما ﴿غِلَـٰظٌ﴾، ففي التحريم: ﴿عَلَيۡهَا مَلَـٰٓئِكَةٌ غِلَـٰظٌ شِدَادٌ﴾[1] [الآية: 6].

وأما ﴿لَـٰهِيَةً﴾، ففي الأنبياء إخبارا عن الناس: ﴿لَـٰهِيَةً قُلُوبُهُمۡ﴾[2] [الآية: 3].

وأما ﴿ٱلتَّلَـٰقِ﴾، ففي المؤمن: ﴿لِيُنذِرَ يَوۡمَ ٱلتَّلَـٰقِ﴾[3] [الآية: 14].

وأما ﴿عَلَـٰنِيَةً﴾، ففي الترجمة: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَـٰنِيَةً﴾ [البقرة: 273]، وهو متعدّد بعدها[4].

وأما﴿فُلَـٰناً﴾، ففي الفرقان: ﴿لَمۡ أَتَّخِذۡ فُلَـٰناً خَلِيلاً﴾[5] [الآية: 28].

وأما ﴿لَـٰٓئِمٍ﴾ ، ففي العقود: ﴿وَلَا يَخَافُونَ لَوۡمَةَ لَـٰٓئِمٍ﴾[6] [الآية: 56].

وأما ﴿لَـٰزِبٍ﴾، ففي الصافات: [11] ﴿إِنَّا خَلَقۡنَـٰهُم مِّن طِينٍ لَّـٰزِبٍ﴾[7].

---

(1) جرى عمل المشارقة على إثباته لسكوت أبي داود، وجرى عمل المغاربة على حذفه، وهو الصواب. ينظر: دليل الحيران، ص 88، وسمير الطالبين، ص 59.

(2) جرى عمل المشارقة على إثباته لسكوت أبي داود، وجرى عمل المغاربة على حذفه، وهو الصواب. ينظر: دليل الحيران، ص 88، وسمير الطالبين، ص 59.

(3) استثناه الناظم هنا لأبي داود، وسيستثنيه لاحقا في البيت:145 للداني، والصواب عدم الاستثناء، لأن الداني حين ذكر بعض أفراد مادة: (الملاقاة)، قال: " حيث وقع"، وقد جرى عمل المشارقة على إثباته لسكوت أبي داود، وجرى عمل المغاربة على حذفه إتباعا للمنصف، وهو الصواب. ينظر: المقنع، ص 18، وتنبيه العطشان، ص 401، والتبيان، ق/253، ودليل الحيران، ص 88، وسمير الطالبين، ص 59.

(4) وجرى عمل المشارقة بالإثبات في جميعه لسكوت أبي داود، وجرى عمل المغاربة بالحذف في جميعه لنص المنصف. ينظر: دليل الحيران، ص 88، وسمير الطالبين، ص 59.

(5) جرى عمل المشارقة على إثباته لسكوت أبي داود، وجرى عمل المغاربة على حذفه، وهو الصواب. ينظر: دليل الحيران، ص 88، وسمير الطالبين، ص 59.

(6) جرى عمل المشارقة على إثباته لسكوت أبي داود، وجرى عمل المغاربة على حذفه، وهو الصواب. ينظر: دليل الحيران، ص 88، وسمير الطالبين، ص 59.

(7) جرى عمل المشارقة على إثباته لسكوت أبي داود، وجرى عمل المغاربة على حذفه، وهو الصواب.

=

**الإعراب**: "**سوى**" نصب على الاستثناء من ضمير "**ذكره**"، و"**قل إصلاح**"، مضاف إليه، و"**أولى ظلام**" وتالياه عطف على "**قل إصلاح**" بحذف العاطف من أوسطها، و"**مثلها**" الأولى[1]، خبر ومبتدأ، وضمير "**مثلها**" للكلم الأربع أو الأخيرة منها، و"**من غلام**" صفة "**الأول**"، و"**كل حلاف**" بنصب "**كل**" على الحكاية، وتالياه عطف على "**الأول**"، بحذف العاطف من الأخيرين، و"**مثلها التلاق**" خبر ومبتدأ، و"**مع**" ظرف في محل الحال من المبتدأ، أو من ضمير الخبر، إذ هو بمعنى: مماثل، و"**علانية**" مضاف إليه، و"**فلانا**" وتالياه عطف على "**علانية**" أو على "**التلاق**"، بحذف العاطف من الوسط[2].

قَالَ:

141- ثُمَّ فُلَاناً لَآيِمٍ وَلَازِبْ    وَأُطْلِقَتْ فِي مُنْصِفٍ فَٱلْكَاتِبْ

142- مُخَيَّرٌ فِي رَسْمِهَا وَحُذِفَتْ    فِي مُقْنِعٍ خَلَآئِفًا حَيْثُ أَتَتْ

أخبر أن الألف الواقعة بعد اللام أطلقت بالحذف في منصف البلنسي، بحيث يعمّ إطلاقه هذه الكلم الثلاث عشرة، التي سكت عنها أبو داود، وغيرها مما حذفه، ونصه:

وحذفوا الألف بعد اللام في إلـٰه ثم في السلـٰم

وذكر كلمات متعددة، إلى أن قال:

---

=

ينظر: دليل الحيران، ص 88، وسمير الطالبين، ص 59.

(1) في هـ: " الأول".

(2) في هـ: " الأخيرين".

من[1] كلّ ما قد أثبتوا بلام أو باثنتين الحذف في الإمام[2]

قال الناظم من عند نفسه: فيتسبب عن تعميم صاحب المنصف لها بالحذف، وسكوت أبي داود عن المواضع الثلاث عشرة المقتضي لبقائها على الأصل من الثبوت، تخيير الكاتب فيها بين الإثبات والحذف.

**تنبيهان: الأول**: حكاية الناظم إطلاق المنصف الألف الواقعة بعد اللام في سياق الألفاظ المستثناة من المحذوف لأبي داود، تُوهِم أن المنصف أطلقها بالإثبات، لا بالحذف، لكن قوله: "فالكاتب مخير في رسمها"، يُبيِّن مراده.

**الثاني**: ساوى الناظم بين حذف ألف الألفاظ الثلاثة عشر، وإثباتها، لتصريحه بالتخيير فيها، وقد تقرّر أن السكوت من شيخ، لا يقتضي حكما أصلا، وإنما يرجع في المسكوت إلى الأصل، لاقتضاء القاعدة له، لا من

---

[1] في ز: " وكل"، وفي تنبيه العطشان: " في كل". تنبيه العطشان، ص 396.

[2] والأبيات بتمامها:

| | |
|---|---|
| وحذفوا الألفَ بعد اللام | في إلـه ثم في السلـم |
| وفي أولِيكَ وفي لكنا | ومثلها أصلبكم رسمنا |
| وفي الملئِكة والبلد | وفي غلم كل ذاك باد |
| وفي سلسلا وفي خلِيف | وفي ثلثة بلا مخالف |
| ومثله البلغ والخلق | ثم ملقوا وكذا يلقوا |
| وفي الضلل بعد والضللة | وفي ظللهم وفي الكللة |
| ومن سللة ولا خلل | ومن خلله كذا الأغلل |
| واللعنونَ مثلها واللعنينَ | واللت أيضا بعد ثم اللعبينَ |
| في كلّ ما قد أثبتوا بلام | أو باثنتين الحذف في الإمام |

تنبيه العطشان، ص 396.

السكوت، كما تقدم عند قوله: "باب [اتفاقهم][1] والاضطراب"[2]، وعلى هذا فلا موجب للتخيير إلا معارضة نص المنصف للقاعدة الرسمية، ويرد ههنا بحثان:

**أحدهما**: أن يقال زيادة العدل مقبولة، فإن كان البلنسي عدلا، لم يكن ما نص عليه من الأحكام محل تخيير، وإلا لم يقبل أصلا، ولا يجوز إتباعه، وقد تقدم هذا البحث عند قوله: "وربما ذكرت بعض أحرف"[3]، البيت، مع جوابه هناك.

**ثانيهما**: أن استنباط الناظم التخيير في رسم الألف في المواضع الثلاثة عشر، منقوض في بعضها، وهو الأول من ﴿غُلَـٰم﴾[4]، و ﴿سُبُلَ ٱلسَّلَـٰمِ﴾، لأن

---

(1) ما بين المعقوفين في موضعه محو في ح، والمثبت من د ، ه، ز.

(2) البيت: 44، ص 420 وما بعدها.

(3) عند شرحه للبيت:28، انظر: ص 395 وما بعدها.

(4) بل حكى النائطي الإجماع على حذفه فقال: "أجمع أرباب الرسم على حذف الألف بعد اللام منه في القرآن للاختصار حيثما وقع وكيف ما وقع"، وحكى حذفه الداني وابن القاضي والسيوطي، فكيف يكون للخراز استثناؤه، وأبو داود قد نص على حذف نظائره، بل قال في خمسه: "وهجاؤه مذكور"، ولم يتقدم له ظنا منه أنه قد تقدم وهو لا يذكر إلا الحذف، وقال في موضع مريم: " تقدم ذكره كله"، و قد نص بعض شراح المورد على الإثبات وحكى بعضهم التخيير ، وعلى الإثبات بعض المشارقة. قال الشيخ الضباع: " فجرى العمل على إثباته"، وبالحذف في الجميع جرى عمل المغاربة وهو الصواب، تقليلا للخلاف، وحملا لأبي داود على النظائر، وإتباعا للشيوخ الذين حكوا حذفه. " ينظر: مختصر التبيين، 343/2، 711/3، 826/4، والمقنع، ص، 17، والتبيان، ق/252-أ، وتنبيه العطشان، ص 393، 394، ومجموع البيان، ق/35-أ، وشرح المجاصي، ق/91-أ، والإتقان، 213/2، ونثر المرجان، =

أبا عمرو نص على حذف ألفهما، وكيف يصح التخيير في ما نص أبو عمرو والبلنسي عليه بالحذف، وسكت عنه أبو داود، هذا ما لا ينبغي، ولا سيما وقد حكى اللبيب، إجماع المصاحف على حذف ﴿سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾[1].

**الإعراب:** مرفوع "**أطلقت**" ضمير الألف الواقعة بعد اللام، وفاء "**فالكاتب**" سببية، وهو مبتدأ، و"**مخير**" خبره، وبه يتعلق "**في رسمها**"، وضمير "**رسمها**" للألفاظ الثلاثة عشر، [بتقدير مضاف، أي: ألفاتها][2].

---

=

25/1، 420، ودليل الحيران، ص 88، وبيان الخلاف، ق/40-أ، وسمير الطالبين، ص 58، وسفير العالمين، 198/1.

(1) بل حكى الإجماع كذلك الداني والشاطبي والجعبري والسخاوي، فكيف يحق للخراز أن يستثنيه، وكيف يحق لابن آجطا والرجراجي أن يحكما فيه لأبي داود بالثبوت، وكيف يحق كذلك للنزوالي والمجاصي أن يخيرا فيه كما خير الناظم، والصواب الحذف كما هو الإجماع. قال محمد علي خلف الحسيني شيخ القراء والمقارئ المصرية سابقا: " فلا التفات إلى ما ذكره فيه بعضهم من الخلاف عن المورد" ينظر: المقنع، ص 11، 17، والوسيلة، ص 123، 263-266، والجميلة، ق/94، والدرة الصقيلة، ق/55-أ، والتبيان، ق/252-أ، وتنبيه العطشان، ص 393، 397، ومجموع البيان، ق/35-أ، وشرح المجاصي، ق/91-أ، وسمير الطالبين، ص 57 الحاشية رقم 1.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من د.

قَالَ:

142- مُخَيَّرٌ فِي رَسْمِهَا وَحُذِفَتْ ... فِي مُقْنِعٍ خَلَـٰٓئِفًا حَيْثُ أَتَتْ

143- كَيْفَ ثَلَـٰثُونَ ثَلَـٰثَةٌ ثَلَـٰثْ ... سَلَـٰسِلُ وَفِي ٱلنِّسَاءِ وَثُلَـٰثْ

144- ثُمَّ خِلَـٰفَ بَعْدَ مَقْعَدِهِمُ ... لَـٰكِن أُوْلَـٰٓئِكَ وَقُلْ لَـٰمَسْتُمُ

145- وَفِي ٱلْمُلَـٰقَاةِ سِوَى ٱلتَّلَاقِ ... وَفِي غُلَـٰمَيْنِ وَفِي ٱلْخَلَـٰقِ

146- وَفِي ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ حَيْثُ تَاتِي ... وَٱللَّـٰتَ ثُمَّ ٱلَّـٰٓئِي ثُمَّ ٱلَّـٰتِي

147- كَذَا ٱلَٓـٰهُ وَبَلَـٰغٌ وَغُلَـٰمْ ... وَٱلْـَٰٔنَ إِيلَـٰفِ مَعًا ثُمَّ سَلَـٰمْ

أخبر عن صاحب المقنع أنه حذف الألف الواقع بعد اللام في ثلاث وعشرين كلمة.

**أولها**: ﴿خَلَـٰٓئِفَ﴾، وآخرها: ﴿سَلَـٰم﴾، وسكت عن ما عداها.

أما ﴿خَلَـٰٓئِفَ﴾، ففي آخر الأنعام: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَـٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: 167]، وهو متعدّد[1].

وأما ﴿ثَلَـٰثُونَ﴾ كيف أتى، يعني بواو، أو ياء، [فنحو][2]: ﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَـٰلُهُۥ ثَلَـٰثُونَ شَهْراً﴾ [الأحقاف: 14]، ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَـٰثِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: 142].

**تنبيه**: تقدم وجه تأخير ﴿ثَلَـٰثِينَ﴾[3] إلى هنا في الجموع[4].

---

[1] في د: "وهو متعدد بعدها".

[2] ما بين معقوفين ساقط من هـ.

[3] في ز: " ثلاثون".

[4] ينظر: ص548.

وأما ﴿ثَلَٰثَة﴾، ففيها: ﴿[ثَلَٰثَةِ][1] أَيَّامٍ فِى ٱلۡحَجِّ﴾ [البقرة: 195]، ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: 226]، وهو متعدد [ومنوع][2]، نحو: ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُواْ﴾ [التوبة: 119].

وأما ﴿ثَلَٰث﴾، فنحو: ﴿ثَلَٰثَ لَيَالٍ سَوِيّٗا﴾ [مريم: 09]، وهو متعدّد متحد النوع.

وأما ﴿سَلَٰسِل﴾، ففي الإنسان: ﴿إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَاْ﴾ [الآية: 4]، وهو منوّع، ففي المؤمن إخبارا عن الكفار: ﴿إِذِ ٱلۡأَغۡلَٰلُ فِيٓ أَعۡنَٰقِهِمۡ وَٱلسَّلَٰسِلُ﴾ [الآية: 71]، وعلى المعرَّف اقتصر في المقنع، ولكن فهم الناظم العموم، لأن[3] وضع الباب الذي ذكر[4] فيه صاحب المقنع هذه الألفاظ، وهو ما اجتمع عليه كتّاب المصاحف على العموم، كما سيأتي عن الجعبري.

وأما ﴿ثُلَٰثَ﴾، بضم الأول، ففي النساء: [آية 03] ﴿مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾.

واحترز بقيد السورة من مثله في فاطر.

وأما ﴿خِلَٰفَ﴾ الواقع بعد ﴿بِمَقۡعَدِهِمۡ﴾، ففي التوبة: ﴿فَرِحَ ٱلۡمُخَلَّفُونَ بِمَقۡعَدِهِمۡ خِلَٰفَ رَسُولِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: 82].

واحتراز بقيد المجاور عن الخالي عنه، نحو: ﴿أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ﴾ في المائدة [آية 35]، وهذا المسكوت عنه[5] متعدّد.

---

[1] ما بين معقوفين ساقط من هـ
[2] ما بين معقوفين ساقط من ح، والمثبت من هـ، د.
[3] في ز: "لكن".
[4] في هـ: "يذكر".
[5] عنه"، زيادة من د، هـ

وأما ﴿لَـٰكِن﴾، ففيها: ﴿وَلَـٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: 11]، ومثله ﴿لَّـٰكِنَّاْ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾ [الكهف: 37]، إذ أصله: (لَـٰكِنْ أَنَا)، فحذفت الهمزة اعتباطا، أو للنقل، ثم أدغمت النون في النون، لسكونها[1] على الأول، وسكنت، ثم أدغمت على الثاني، وهو متعدّد.

**تنبيه**: مقتضى قاعدة الناظم، [حسبما تقدم عند قوله: "منوّعا يكون أو متحدا"[2]، عدم][3] اندراج (لكن) المشدّدة في مخففه المذكور، فهو باق [عليه][4] لأبي عمرو.

ولم يذكر أبو عمرو في المقنع إلا المشدّد المقترن بالضمير، [والساكن الخالي من الضمير، ثم قال: "وشبهه من لفظه حيث وقع ".

وقد اقتصر الشاطبي على (لكنْ) الساكن النون، فقال الجعبري][5]: "وحيث كان وضع الباب على العموم، عمت عوارضها، فاندرجت (لكن) المشدّدة، في المخففة"[6] انتهى.

وأما ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ﴾، ففي صدرها: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَـٰٓئِكَ﴾ [البقرة: 4]، وهو متعدّد فيها، وبعدها، ومنوّع، نحو: ﴿وَأُوْلَـٰٓئِكُمْ جَعَلْنَا لَكُمْ﴾ [النساء: 90].

---

(1) في هـ: " لكونها".
(2) البيت:35، انظر: ص 500.
(3) ما بين المعقوفين ساقط من د.
(4) ما بين المعقوفين ساقط من ح، والمثبت من هـ، د ، ز.
(5) ما بين المعقوفين ساقط من د.
(6) الجميلة، ق/94-ب.

**تنبيه**: لا يخفي أنه لا يندرج ﴿أُوْلَآءِ﴾ في: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾، لما تقرر في صدر النظم أن المزيد لا يندرج فيه غيره، ولما تقدم في شرط حذف الألف المقارنة للام، أن تكون غير متطرفة.

وأما ﴿لَٰمَسْتُمُ﴾ ففي النساء: ﴿أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [الآية: 43]، ومثله في العقود[1].

وقد قرأهما الأخوان بدون ألف[2].

وأما الألفاظ المشتقة من مادة (الملاقاة): فما أشار إليه في المقنع بقوله: "وحذفوا الألف [بعد اللام[3]][4] في قوله ﴿مُّلَٰقُواْ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: 247] و﴿مُلَٰقُوهُ﴾ [البقرة: 221] و﴿مُلَٰقِيهِ﴾ [الانشقاق: 6] و ﴿يُلَٰقُواْ﴾[5] [الزخرف: 83]، حيث وقع"[6] انتهى.

ولاشك أنه لم يذكر لفظ: ﴿ٱلتَّلَٰقِ﴾.

**تنبيه**: استثناء الناظم ﴿ٱلتَّلَٰقِ﴾ من (الملاقاة)، يقتضي أن المراد بـ: (الملاقاة) في عبارته هذه المادة، كيف ما تصرفت، مجرّدة أو مزيدة، وكيفما كانت الزيادة، إذ لولا إرادة هذا ما احتاج إلى استثناء ﴿ٱلتَّلَٰقِ﴾.

---

(1) في الآية:7.

(2) وافقهم خلف في اختياره. ينظر: النشر، 250/2، والمستنير، ص 247.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من ح، والمثبت من: د، هـ، ز.

(4) ويلاقوا :غير موجودة في هـ

(5) يلاقوا غير موجودة في هـ

(6) المقنع ص 18.

وحينئذ يرد عليه بحث، وهو شمول كلامه لقوله تعالى: ﴿فَهُوَ لَـٰقِيهِ﴾ [القصص: 61]، إذ هو اسم فاعل من (لَقِيَ)، ولم يذكره أبو عمرو، فكان حقه أن يستثنيه له[1]، كما استثنى ﴿ٱلتَّلَـٰقِ﴾، وتبعد دعوى إرادة الناظم المزيد دون المجرّد، كما تبعد دعوى دخول[2] ﴿لَـٰقِيهِ﴾ في عبارة أبي عمرو دون ﴿ٱلتَّلَـٰقِ﴾[3].

وأما ﴿غُلَـٰمَيۡنِ﴾ ففي الكهف: ﴿فَكَانَ لِغُلَـٰمَيۡنِ يَتِيمَيۡنِ﴾ [الكهف: 81].

**تنبيه**: لا يقال ﴿غُلَـٰمَيۡنِ﴾ مُثَنًّى، فهو مندرج في حكمه المتقدم، لما تقدم من أن المراد من ألف المثنى، الألف التي لا توجد إلا في التثنية، وألف ﴿غُلَـٰمَيۡنِ﴾ موجودة في المفرد.

وأما ﴿ٱلۡخَلَّـٰقُ﴾، ففي الحجر: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلۡخَلَّـٰقُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ [الحجر: 86]، ومثله في يس[4].

**تنبيه**: هذا اللفظ من المستثنيات لأبي عمرو من قول الناظم: "**ووزن فَعَّال وفَاعِلٍ ثبت** ...."[5]، البيت.

---

(1) "له" زيادة من هـ.

(2) في هـ: "دخولها".

(3) استثنى الناظم هنا: " التلاق" للداني كما استثناه في البيت: 140 لأبي داود، وقد عد بعض شراح المورد السكوت استثناء والإستثناء إثباتا، والصواب عدم الاستثناء، وقد جرى عمل المشارقة على إثباته لسكوت أبي داود، وجرى عمل المغاربة على حذفه إتباعا للمنصف، وهو الصواب. ينظر: المقنع، ص 18، وتنبيه العطشان، ص 401، والتبيان، ق/253، ودليل الحيران، ص 88، وسمير الطالبين، ص 59.

(4) في الآية: 81.

(5) في البيت: 254، انظر: ص 793-794.

ولا يندرج في عبارة الناظم لما تقرر أن المثنى لا يندرج][2] في المفرد[3]، ولذا[4] احتاج إلى ذكر ﴿غُلَـٰمَيۡنِ﴾ مع ﴿غُلَـٰم﴾.

وأما ﴿بَلَـٰغٌ﴾، ففي إبراهيم: ﴿هَـٰذَا بَلَـٰغٌ لِّلنَّاسِ﴾ [إبراهيم: 54]، ونحو ما في الرعد: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيۡكَ ٱلۡبَلَـٰغُ﴾ [الآية: 41]، وهو متعدّد، ومنوّع، كما مثّل في المقنع[5].

وأما ﴿غُلَـٰم﴾ ، ففي آل عمران: ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَـٰمٌ﴾ [الآية: 40][6]، وفي الكهف: ﴿وَأَمَّا ٱلۡغُلَـٰمُ﴾ [الآية: 79]، وهو متعدّد، ومنوّع، كما مثّل[7].

=

(1) المقنع، ص 17. وقد اجتمعت المصاحف على الحذف. ينظر: مختصر التبيين، 212/2، 233، 349، 454/3، 569، 620، 687، 824، 914/4، 1031، 1331، والتبيان، ق/253-ب، وتنبيه العطشان، ص 402-403، والوسيلة، ص 266-268.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من ح ، د، والمثبت من هـ، ز.

(3) وأخطأ الرجراجي حين حكم بدخوله فيه. ينظر: تنبيه العطشان، ص 403.

(4) في هـ: " والذي".

(5) سيأتي نص المقنع، وهو بإجماع المصاحف حيث وقع. وانظر: مختصر التبيين، 336/2، 777/3، 907/4، 1096. والوسيلة، ص 275-276، وتنبيه العطشان، ص 403.

(6) ووردت أيضا بمريم: 7.

(7) استثنى الناظم في البيت:139 هذا اللفظ أي الأول الذي في آل عمران لأبي داود، وقد حكى النائطي الإجماع على حذفه، وحكى حذفه الداني وابن القاضي والسيوطي، وبالحذف في الجميع جرى عمل المغاربة وهو الصواب، تقليلا للخلاف، وحملا لأبي داود على النظائر، وإتباعا للشيوخ الذين حكوا حذفه" ينظر: مختصر التبيين، 343/2، 711/3، 826/4، والمقنع، ص، 17، والتبيان، ق/252-أ، وتنبيه العطشان، ص 393، 394، ومجموع البيان، ق/35-أ، وشرح المجاصي، ق/91-أ، والإتقان،
=

وأما ﴿ٱلۡمَلَـٰٓئِكَةِ﴾ ففيها: ﴿وَإِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَـٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة: 29]، ﴿مَن كَانَ عَدُوّٗا لِّلَّهِ وَمَلَـٰٓئِكَتِهِۦ﴾ [البقرة: 97] [وفي التحريم][1] [﴿عَلَيۡهَا مَلَـٰٓئِكَةٌ﴾][2] [التحريم: 6]، وهو متعدّد فيها، وبعدها، ومنوّع كما مثّل[3].

وأما ﴿ٱللَّـٰتَ﴾، ففي النجم: ﴿أَفَرَءَيۡتُمُ ٱللَّـٰتَ وَٱلۡعُزَّىٰ﴾ [الآية: 19][4].

وأما ﴿ٱلَّـٰٓـِٔي﴾، ففي الأحزاب: ﴿وَمَا جَعَلَ أَزۡوَٰجَكُمُ ٱلَّـٰٓـِٔي تُظَـٰهِرُونَ مِنۡهُنَّ أُمَّهَـٰتِكُمۡ﴾ [الآية: 4]، وهو متعدّد متّحد النوع.

وأما ﴿ٱلَّـٰتِي﴾، ففي النساء: ﴿وَٱلَّـٰتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَـٰحِشَةَ﴾ [الآية: 15]، وهو متعدّد متّحد النوع[5].

وأما ﴿إِلَـٰه﴾ فنحو: ﴿وَإِلَـٰهُكُمۡ إِلَـٰهٞ وَٰحِدٞ﴾ [البقرة: 162]، ولفظه متعدّد ومنوّع فيها، وبعدها.

**تنبيه**: بقي على الناظم: ﴿إِلَـٰهَيۡنِ﴾ نحو: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَـٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ﴾ [النحل: 51]، لأنه يندرج في قول المقنع: "[و﴿إِلَـٰه﴾ و﴿إِلَـٰهُكُم﴾، ﴿إِلَـٰهُنَا﴾ و﴿إِلَـٰهَهُۥ﴾ وشبهه من لفظه حيث وقع"[1] انتهى.

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من ح ، هـ، د، والمثبت من ز.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[3] سيذكره المؤلف للداني، ووافقه الشاطبي والمهدوي، وهو محل اتفاق. ينظر: مختصر التبيين، 115/2، 116، وهجاء مصاحف الأمصار، ص 105، والوسيلة، ص 268.

[4] ينظر: المقنع، ص 18، 82، ومختصر التبيين، 1154/4، والوسيلة، ص 278.

[5] حيث وقع هذا اللفظ والذي قبله. ينظر: المقنع، ص 18، 48-49، والمحكم، ص 190، ومختصر التبيين، 395/2، 398، 998/4.، والوسيلة، ص 263-264.

ثم قال بعد كلام: "وكذلك حذفوا الألف بعد اللام، في قوله: ﴿بِغُلَـٰمٍ﴾ و﴿غُلَـٰم﴾ و﴿غُلَـٰمَيْنِ﴾ و﴿خَلَـٰٓئِفَ﴾ و﴿ءَالَـٰفٍ﴾ ﴿وَٱلسَّلَـٰسِلُ﴾ و ﴿ٱلْبَلَـٰغُ﴾ و ﴿بَلَـٰغ﴾ و ﴿ٱلْخَلَّـٰقُ﴾".

ثم قال بعد كلام: "وكذلك حذفوها [من: ﴿ٱللَّـٰتَ﴾ وفي قوله: ﴿مُّلَـٰقُواْ﴾[4] و﴿مُلَـٰقِيهِ﴾ و﴿يُلَـٰقُواْ﴾ حيث وقع، وفي قوله: ﴿ٱلَّـٰتِى﴾ و ﴿ٱلَّـٰٓـِٔي﴾ حيث وقعا، وكذلك حذفوها] بعد اللام في قوله: ﴿ثَلَـٰثَةَ﴾ و ﴿ثَلَـٰثَ﴾ و﴿ثَلَـٰثِينَ﴾".

ثم قال بعد كلام: "وكذلك حذفوها بعد اللام، في قوله: ﴿ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾ و﴿فَٱلْـَٔـٰنَ بَـٰشِرُوهُنَّ﴾ [البقرة: 186]، و ﴿ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ﴾ [الأنفال: 67]، وشبهه من لفظه، إلا موضعا واحدا، فإنهم أثبتوا الألف فيه، وهو قوله في سورة الجن: ﴿فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْـَٔانَ﴾ [الجن: 9]"[5] فهذه عشرون موضعا.

وقد ذكر في الباب المروي عن نافع: ﴿ثَلَـٰثَ﴾ و﴿لَـٰمَسْتُمُ﴾ في سورة النساء [آية: 43]، قائلا: "ومثله ﴿لَـٰمَسْتُمُ﴾ في [سورة][6] المائدة [آية: 7]"[1]،[2].

---

=

(1) في المقنع المطبوع بعدها: ﴿وَمَلَـٰٓئِكَة﴾، ولم ترد في كل النسخ.

(2) في المقنع المطبوع بعدها: ﴿وَٱلسَّلَـٰم﴾، ولم ترد في كل النسخ.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(4) في المقنع المطبوع بعدها: ﴿وَمُلَـٰقُوهُ﴾، ولم ترد في كل النسخ.

(5) المقنع، ص 17-19.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

وأما ﴿ٱلَـٰنَ﴾، ففيها: ﴿قَالُواْ ٱلَـٰنَ جِئۡتَ بِٱلۡحَقِّ﴾ [البقرة: 70]، وفي يونس: ﴿ءَآلۡـَٰٔنَ وَقَدۡ كُنتُم﴾ [يونس: 51]، وهو متعدّد، ومنوّع كما مثّل.

وسيأتي قريبا استثناء فرد منه.

وأما ﴿إِۦلَـٰفِ﴾ معا، ففي سورة قريش: ﴿لِإِيلَـٰفِ قُرَيۡشٍ إِۦلَـٰفِهِمۡ﴾ [قريش: 1 – 2][1].

وأما ﴿سَلَـٰم﴾، فنحو: ﴿قَالُواْ سَلَـٰماً قَالَ سَلَـٰمٌ﴾ [هود: 68]، ﴿سُبُلَ ٱلسَّلَـٰمِ﴾ [المائدة: 18]، ﴿ٱلۡمَلِكُ ٱلۡقُدُّوسُ ٱلسَّلَـٰمُ﴾ [الحشر: 23]، وهو متعدّد، ومنوّع، كما مثّل.

قال [في المقنع][2] في فصل ما اجتمع عليه كتّاب المصاحف: "وكذلك أجمعوا على حذف الألف في: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ﴾ و﴿أُوْلَـٰٓئِكُمۡ﴾[3] و ﴿وَلَـٰكِنَّهُۥ﴾ ﴿وَلَـٰكِنِّى﴾، ﴿وَلَـٰكِنَّكُمۡ﴾ ﴿وَلَـٰكِن لَّا﴾، وشبهه من لفظه حيث وقع.

وكذلك حذفوها بعد اللام في قوله: ﴿ٱلۡمَلَـٰٓئِكَة﴾[1] و ﴿وَمَلَـٰٓئِكَتِهِۦ﴾[2] و ﴿سَلَـٰمٌ﴾ و ﴿سَلَـٰماً﴾ و﴿إِلَـٰه﴾ و﴿إِلَـٰهُكُم﴾، ﴿وَإِلَـٰهُنَا﴾ و﴿إِلَـٰهَهُۥ﴾][3]، وشبهه من لفظه.

---

=

213/2، ونثر المرجان، 25/1، 420، ودليل الحيران، ص 88، وبيان الخلاف، ق/40-أ، وسمير الطالبين، ص 58، وسفير العالمين، 198/1.

(1) وقد حكى الشيخان إجماع المصاحف على حذف الألف من اللفظين. ينظر: المحكم، ص 187، 190، ومختصر التبيين، 1321/5-1322.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من ح، والمثبت من: هـ، د ، ز.

3 في المقنع المطبوع بعدها: ﴿وَلَـٰكِن﴾، ولم ترد في كل النسخ.

ولكون[3] وضع هذا الباب عند أبي عمرو على الخصوص، خصّص الناظم ﴿ثَلَٰثَ﴾، ولم يعمّمه، كما عمّم في ﴿سَلَٰسِل﴾، وذكر ﴿خِلَٰفَ﴾ في التوبة، وذكر ﴿سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾ في المائدة، و﴿لَهُمْ دَارُ ٱلسَّلَٰمِ﴾ في الأنعام.

**تنبيه**: سيأتي للناظم زيادة على هذه الألفاظ المحذوفة لأبي عمرو، لفظ: ﴿ٱلْبَلَٰٓؤُاْ﴾ [الصافات: 106]، و﴿بَلَٰٓؤٌاْ﴾ في الدخان [آية: 32]، لقوله هناك: "وليس قبل الواو فيهن ألف"[4].

وقد تقدم لأبي عمرو من هذا النوع مع غيره حذف ألف: (الجلالة)، و﴿ٱللَّهُمَّ﴾، وقد تقدم الاعتذار عنه في تأخير هذا النوع إلى هنا، مع أن (الجلالة) أنسب به.

**الإعراب**: "**حذفت خلائف**" فعل ماضي مبني للمجهول ومرفوعه، و"**في مقنع**" متعلق بالفعل، و"**حيث**" ظرف متعلق بـ"**حذفت**" أيضا، مضاف إلى جملة "**أتت**"، و"**ثلاثون**" عطف على "**خلائف**"، و"**كيف**" شرط منصوب على الحال من فاعل جملة شرطه المحذوف[5]، و"**حذف**" جوابه لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: كيف

=

(1) المقنع، ص 11.

(2) قال المارغني: "والعمل عندنا على ما في المنصف من تعميم الحذف في الألف الواقع بعد اللام المفردة، لافرق بين ما اتفق الشيخان على حذفه، أو انفرد أحدهما بحذفه، أو سكتا معا أو أحدهما عنه، إلا: ﴿ٱلْـَٰٔنَ﴾ في سورة الجن فإنه ثابت باتفاق، كما سيأتي للناظم قريبا" دليل الحيران، ص 88.

(3) في هـ: " ولكن".

(4) في البيت:322، انظر: ص 948 وما بعدها.

(5) في هـ: " المحذوفة".

أتى حذفت ألفه، و"**ثلاثة**" وستة ألفاظ بعده عطف أيضا بحذف العاطف من غير الرابع والخامس، فـ"**سلاسل**" مرفوع منوّن لا منصوب، لئلا يوهم الخصوص، و"**في النساء**" حال، و"**ثلاث**" مقدم عليه، و"**بعد مقعدهم**" صفة "**خلاف**"، أو حاله، و"**قل**" أمر، و"**لامستم**" مبتدأ خبره محذوف، أي: كذلك، والجملة محكي "قل"، و"في الملاقاة" متعلق بفعل محذوف، أي: حذفت، و"**سوى**" نصب على الاستثناء، و"التلاق" مضاف إليه ما قبله، و"**في غلامين**" وخمسة ألفاظ بعده عطف على "**الملاقاة**"، و"**حيث**" ظرف متعلق بـ"**حذفت**" المقدّر، مضاف إلى جملة "**تأتي**"، و"**كذا إله**" خبر ومبتدأ، وجميع الألفاظ بعده إلى "**سلام**" عطف عليه بحذف العاطف من "**إيلاف**"[1] و"**معا**"[2] حال " **إيلاف**"، بتقدير مضاف، أي: كلمتا "**إيلاف**" جميعا.

قَالَ :

148- وَكُلُّهُمْ فِي ٱلْجِنِّ ٱلْآنَ ذَكَرُواْ  بِـأَلِفٍ حَسَبَمَا قَـدْ أَثَـرُواْ

أخبر عن شيوخ النقل كلهم، أنهم ذكروا: ﴿ٱلۡـَٔانَ﴾ في الجن [9] ﴿فَمَن يَسۡتَمِعِ ٱلۡـَٔانَ﴾ بألف، لا كغيره مما كتب من لفظ: ﴿ٱلۡـَٔانَ﴾ بغير ألف[3].

---

[1] في هـ: "إيلافهم".

[2] في هـ: " ومع".

[3] ينظر: المقنع، ص 18-19، ومختصر التبيين، 162/2، وقد نسب النائطي الحذف لمصحف ابن الجزري، وأخطأ محمد علي خلف الحسيني شيخ المقارئ المصرية سابقا في تعليقه على سمير الطالبين حيث قال أن أبا داود سكت عن موضع الجن، ونسب إطلاق الحذف في جميع هذا اللفظ للمنصف، وأن عمل المغاربة على ذلك، وشكك السخاوي في نقل الداني في موضع الجن، وقال: " ففيه نظر"، وقال بأنه رآه في مصاحف قديمة بالحذف، ورآه في المصحف الشامي بالألف، وهو كعادته يتعقب الداني

وهذا البيت في معرض الاستثناء من قوله: "**ومع لام ذكره تتبعا**..." البيت. وقوله: "**وأطلقت في منصف** ..."، وقوله: "**و ٱلَـانَ .... إـلَف**".

ثم قوله: "**حسبما**[1] **قد أثروا** "، أي: مثل ما رووه، تتميم البيت.

**تنبيه:** لعل اتفاق المصاحف على إثبات ألف: ﴿ألَانَ﴾ في الجن، إشارة إلى أصله من كون: "الـ "، كلمة مستقلة، و" آن "، كلمة، فلم يحصل شرط الحذف، وهو الاتصال في كلمة.

وأما غيره من لفظه، فالاتصال فيه تقديري كما تقدم.

**الإعراب:** "**كلهم ذكروا**" جملة كبرى، و"**الآن**" مفعول "**ذكروا**"، و"**في الجن**" حال "**الآن**"، لا متعلق بـ"**ذكروا**"، إلا أن أبا عمرو لم يذكر ثبته في سورة الجن، بل في فصل ما أجمع عليه كتاب المصاحف، كما تقدم و"**بألف**" متعلق بـ"**ذكروا**"، و"**حسبما**" نعت لمصدر محذوف، أي: "**ذكروا**" موافقا لما رووه، أو لروايتهم.

---

=

كثيرا ويوهمه في نقله وهذا خطأ منه، لأن لفظ الجن محل اتفاق بين الشيخين ذكراه بإثبات الألف ووافقهما الشاطبي والبلنسي والمهدوي، وابن آجطا، والرجراجي، والسيوطي والمخللاتي، والضباع وغيرهم. وقال الجعبري مجيبا السخاوي فيما قال عن رؤيته مصاحف قديمة بالحذف: " فإن كان من العثمانية أثبتت خلافا وإلا فلا"، والله أعلم. ينظر: سمير الطالبين، ص 57، ، والصواب ما عليه الشيخان. ينظر: الوسيلة، ص 279-280، وهجاء مصاحف الأمصار، ص 107، والتبيان، ق/253-ب، وتنبيه العطشان، ص 408، والإتقان، 213/2، ونثر المرجان، 535/7، وإرشاد القراء، 678/2.

[1] في هـ: " حيثما".

قَالَ:

149- وَ: أَوْ كِلَاهُمَا بِخُلْفٍ جَاءَ وَلَيْسَ يَرْسُمُونَ فِيهِ يَاءَ

أخبر عن شيوخ النقل: بخلاف المصاحف في حذف ألف: ﴿كِلَاهُمَا﴾ في الإسراء: ﴿أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: 23]، وإثباته، وأن الألف لم ترسم فيه ياء.

قال في التنزيل: "و ﴿أَوْ كِلَاهُمَا﴾ بلام ألف، وفي بعضها كتبوه: بلام وهاء، من غير ألف على الحذف والاختصار[1]، كما فعلوا في ألف التثنية، حيثما وقعت في القرآن، والأول اختياري، أعني إثبات الألف هنا، وفي كل القرءان، ولم يرسم أحد منهم في موضعها ياء، إذ ليس للياء فيها طريق، فاعلمه.

وإن كان الأخوان يميلان فتحة اللام[2]، فإنما ذلك من أجل كسرة الكاف الجالبة للإمالة، لا لغير ذلك"[3] انتهى.

وفي المقنع مثل ما ذكر الناظم[4].

ومذهب البصريين: أن (كِلَا) مفرد، ووزنه عندهم: (فِعَا) كـ(مِعَا)، وعليه فهل أصل ألفه واو، أو ياء، قولان.

---

(1) وتضبط وفقه كما يلي: ﴿أَوْ كِلَـٰهُمَا﴾ أو ﴿أَوْ كِلَهُمَا﴾.

(2) وافقهما خلف في اختياره. ينظر: المستنير، ص 315، والفتح والإمالة للداني، ص 85، والكشف، 173/1.

(3) مختصر التبيين 788/3-789.

(4) المقنع، ص 94.

ومذهب الكوفيين: أن ألفه للتثنية.

فقول أبي داود: "كما فعلوا في ألف التثنية "، هو على أحد القولين فيه[1].

وذكر الناظم له هنا مناسب للقول الآخر، بناء على أن أصل ألفه الواو.

وأما على أن أصله الياء، فالمناسب له: "فصل وهاك ما بألف قد جاء"[2].

**الإعراب:** بيّن.

و"أو" من لفظ القرءان، وليست قيدا لإخراج شيء.

قَالَ:

150- فَإِنْ يَكُنْ مَا بَيْنَ لَامَيْنِ فَقَدْ حُذِفَ عَنْ جَمِيعِهِمْ حَيْثُ وَرَدْ

أخبر عن جميع شيوخ النقل بحذف الألف الواقعة بين لامين [ولكن حشوا كما تقدم ليخرج نحو: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ﴾ [الأعراف: 53]][3].

قال في المقنع بعد النص المتقدم في ﴿ٱلْخَلَٰقُ﴾: "وكذلك: ﴿ٱلضَّلَٰلُ﴾ و﴿فِى ضَلَٰلٍ﴾ و ﴿ٱلضَّلَٰلَةَ﴾، و ﴿ٱلْكَلَٰلَةِ﴾، و ﴿وَلَا خِلَٰلٌ﴾[4]، و ﴿مِنْ خِلَٰلِهِۦ﴾[5]، و ﴿خِلَٰلَكُمْ﴾، و ﴿ظِلَٰلُهُۥ﴾، و ﴿ظِلَٰلُهَا﴾، ﴿وَظِلَٰلُهُم﴾[6]، و

(1) "فيه" زيادة من: هـ، ز. والعمل على ما اختار أبو داود، واختياره موافق لمذهب الكوفيين أن ألفه للتثنية لفظا. ورأي البصريين: أن الألف أصلية، وأن اللفظ مفرد لفظا، مثنى معنى، وقد بيّن حجج الفريقين الرجراجي وابن الأنباري وغيرهما. ينظر: تنبيه العطشان، ص 410، والإنصاف في مسائل الخلاف، 2/439-441.

(2) البيت: 375. منظومة مورد الظمآن، ص 30.

(3) ما بين المعقوفين سقط من: ح، والمثبت من: هـ، د ، ز.

(4) في د: "ولا ضلال".

(5) في د: "ومن ضلاله".

(6) في د بعد هذا: "وظلالكم".

﴿حَلَـٰلٌ﴾، و ﴿أَغْلَـٰلاً﴾، [و ﴿ٱلْأَغْلَـٰلُ﴾][1]، و ﴿مِن سُلَـٰلَةٍ﴾، وشبهه مما فيه لامان حيث وقع"[2] انتهى.

ومثله في التنزيل[3].

**الإعراب**: "**إن يكن**"[4] شرط، وفعله مضارع "**كان**" التامة أو الناقصة، و"**ما**" نكرة موصوفة، واقعة على ألف رفع على أنها فاعل على التمام، ونصب على أنها خبر على النقص، واسم "**يكن**" على هذا ضمير الألف الواقع بعد اللام، و"**بين لامين**" في محل صفة "**ما**"، وتحتمل "**ما**" الزيادة، فـ "**بين**" في محل حال [ضمير][5] "**يكن**"، أو متعلق بـ "**يكن**" على التمام، وخبر على النقص، وباقية بيّن.

قَالَ:

151- وَمَا أَتَىٰ تَنْبِيهًا أَوْ نِدَآءَ كَقَوْلِهِ: هَـٰتَيْنِ يَـٰنِسَآءَ

أخبر عن شيوخ النقل بحذف ألف اللفظ الدال على تنبيه، أو نداء، ثم مثّل للأول، بـ: ﴿هَـٰتَيْنِ﴾، وللثاني: بـ: ﴿يَـٰنِسَآءَ﴾.

أما ﴿هَـٰتَيْنِ﴾، ففي القصص: ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَـٰتَيْنِ﴾ [القصص: 27]، ومثله: ﴿هَـٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ﴾ [البقرة: 24]، و﴿هَـٰٓؤُلَآءِ ان كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ [البقرة: 30]، و﴿هَـٰٓأَنتُمْ﴾ [محمد: 39].

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من هـ.

(2) المقنع، ص 17-18.

(3) ينظر: مختصر التبيين، 2/98.

(4) في هـ: "يكون".

(5) ما بين المعقوفين سقط من: ح، د، والمثبت من: هـ، ز.

وذلك أن أصل هذه الكلم: (تين) و(ذا) و (أولاء) و(أنتم)، ثم اتصلت بها (ها) الدالّة على التنبيه، وهي حرف ثنائي[1].

ولكن طرأ من[2] التغيير في ﴿هَآنتُمْ﴾: تسهيل همزته بين بين عند قالون، وإبدالها ألفا عند ورش في إحدى الروايتين عنه[3]، فاجتمعت مع ألف (ها)[4]، فحذفت أولاهما، على قياس اجتماع الساكنين، فهي محذوفة في هذه القراءة لفظا وخطا، كألف: (يا)، من: ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ [طه: 92].

وأما على الرواية الأخرى عنه: بهاء[5]، فهمزة مسهّلة بين بين دون ألف بينهما، فالألف من: (ها) محذوفة أيضا، لكن على لغة قليلة فيها، فهي محذوفة لفظا وخطّا كما في الرواية الأولى.

وأما ﴿يَـٰنِسَآءَ﴾، ففي الأحزاب: ﴿يَـٰنِسَآءَ﴾ في موضعين [آية: 30، 32]، ومثله ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾ [البقرة: 20]، و﴿يَـٰٓـَٔادَمُ﴾ [البقرة: 32].

وذلك أن أصلها: (نسآء) و(أيها) و(ءادم)، ثم اتّصلت بها (يا) الدالّة على النداء، وهي حرف ثنائي، والقسمان متعدّدان.

**قال في التنزيل** لما ذكر حذف ألف ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ﴾: "وكذلك حذفوا الألف بعد هاء التنبيه، أين ما أتت، نحو: ﴿هَـٰذَا﴾ و ﴿هَـٰذِهِ﴾[6] و﴿هَـٰذَانِ﴾

---

[1] في د، ز: "ثناء".
[2] "من" زيادة من: هـ، ز.
[3] ينظر: النشر، 1/400-401.
[4] في ح، د: "ها: " ألفها".
[5] في ح: " بياء"، والمثبت من: د، هـ، ز.
[6] في ح، د بعدها: (هؤلاء)، وهو تكرار.

و﴿هَـٰتَيْنِ﴾[1]، و﴿أَهَـٰكَذَا﴾، وشبهه، وكذا ﴿هَآنتُمْ﴾ كتبوه بألف واحدة، وهي الساكنة"[2] انتهى.

ومثله في **المقنع**[3].

**تنبيهات:**

**الأول**: زاد في **المقنع** ما نصه: "والألف الثانية[4] في الخط بعد الياء والهاء، فيما كان بعدهما[5] فيه همزة، هي الهمزة، لكونها مبتدأة "[6] انتهى.

وقد صرح الشيخان في الضبط باختلاف النحويين في هذا الضرب: هل الألف المحذوفة ألف (ها) و(يا)، والموجودة صورة الهمزة[7]، أو المحذوفة صورة الهمزة والموجودة[8] ألف (ها) و(يا)[9]، واختار ما اقتصر عليه هنا[10] لوجوه:

أنها: (ها)، في **المحكم** إلى أربعة[11].

---

[1] في هـ: " وهاتان".

[2] ينظر: مختصر التبيين، 117/2.

[3] المقنع، ص 16.

[4] في ح ، د ، ز: "الثابتة"، والمثبت من هـ.

[5] في ح ، د: " ما بعدهما" والمثبت من: هـ، ز.

[6] المقنع، ص 16.

[7] وهو مذهب الكسائي، واختاره الداني، وأبو داود كما ذكر ابن عاشر.

[8] في هـ: " الموجودة".

[9] وهو مذهب أحمد بن يحيى ثعلب ومن وافقه.

[10] في هـ: " هذا".

[11] ينظر: المحكم، ص 153-155، وأصول الضبط، ص 175-181، واللآلي الفريدة، 314/1.

**الثاني**: ما تقدم عن الشيخين وفي حلّ الكلام الناظم من التمثيل بـ: ﴿هَآنتُمۡ﴾، بناء على أنه مركب من: (ها)، و(أنتم) هو أحد احتمالين فيه.

والاحتمال الآخر: أنه مركب من همزة الاستفهام، و(أنتم)، فخففت[1] الهمزة الأولى، بإبدالها هاء، وسهلت الثانية عند قالون بين بين، وأُدخِل بينهما ألف على قياس الهمزتين المفتوحتين من كلمة عنده[2].

وعلى هذا الاحتمال فلا يكون من هذا الفصل[3]، و[4] لا حذف فيه أصلا، وهذا الاحتمال على[5] قراءة ورش بكلتا الروايتين عنه أرجح، وكذا في قراءة قالون على ما قال **الجعبري**[6].

**الثالث**: اعلم أن الكلمة المعبّر عنها إذا كانت موضوعة على حرف واحد، عبّر [عنها[7]] باسم ذلك الحرف، الخاص بها[8]، نحو: (لام) الجر وبابه، و(واو) العطف وبابه، أو المشترك، فيقال: في المتصل بالفعل من نحو: (ضربتُ): التاء، أو الضمير فاعل، وإذا كانت موضوعة على حرفين، نطق بها كما هي نحو: (من)،

---

(1) في هـ: "مخففة".

(2) في د، هـ بعد عنده: "وهكذا وسهلت الثانية دون إدخال وإبدالها ألفا عند ورش على قياس المفتوحتين عنده"، وفي هـ: "وكذا.... عنه". وهي ساقطة من ح ، ز.

(3) في هـ: " الفعل".

(4) في ز: " إذ".

(5) في هـ، ز: " في".

(6) ينظر: الجميلة، ق/94-ب.

7 ما بين المعقوفين سقط من هـ.

(8) في هـ، ز: " به".

و(عن)، و(قد)[1]، ومن هذا الضرب: (ها) التنبيه، و(يا) النداء، و(لا) التبرئة، ونحو ذلك.

ولا يقال: (هاء) التنبيه، و(ياء) النداء بالمدّ، بل بالقصر[2]، واختلافهم في التعبير عن: (الـ) مبني على اختلافهم في أداة التعريف ما هو؟

**الإعراب**: "**ما**" مبتدأ موصول بتقدير مضاف، أي: ألف ما "**أتى**"، و"**أتى**" صلته، و"**تنبيها**" حال فاعل "**أتى**"، وخبر المبتدأ محذوف تقديره: كذلك، وباقيه واضح.

قَالَ:

152- وَلَيْسَ هَآؤُمُ وَهَاتُواْ مِنْهَا لِعَدَمِ ٱلتَّنْبِيهِ فَٱعْلَمْ مِنْ هَا

لما ذكر في البيت قبل هذا: أن ألف (ها) التنبيه محذوفة، خشي أن يتوهّم متوهّم أن (ها) من: ﴿هَآؤُمُ﴾ و﴿هَاتُواْ﴾ في قوله: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ [الحاقة: 19]، و﴿هَاتُواْ بُرۡهَٰنَكُمۡ﴾ [البقرة: 110] للتنبيه، فرفع ذلك التوهّم بقوله: أن (ها) من ﴿هَآؤُمُ﴾ و﴿هَاتُواْ﴾ ليست من الألفاظ الدالة على التنبيه، لعدم استفادة التنبيه من لفظة (ها)، إذ هي جزء كلمة فيهما.

أما ﴿هَآؤُمُ﴾، فـ:(ها) [فيه][3] اسم [فعل][4]، بمعنى: خذ.

---

(1) في ح بعدها: "أو المشترك، فيقال: نحو: ضربت التاء، أو الضمير فاعل"، وهو تكرار ولا محل له هنا.

(2) في هـ: " فالمبدل بالقصر".

(3) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من د.

قال الكسائي: "والعرب تقول: (هاءَ) للرجل، وللاثنتين: رجلين، أو امرأتين: (هاؤُمَا)، وللرجال: (هاؤُمُ) وللمرأة: (هاءِ)، بهمزة مكسورة من غير ياء، وللنسوة: (هاؤنَّ)"[1] انتهى.

وهذه الزوائد على لفظة (ها) أحرف تبين حال الـمخاطب، وفيه لغات[2] أُخَر، ليس هذا محل ذكرها[3].

وأما ﴿هَاتُواْ﴾، ففيه ستة أقوال، أصحّها: أنه فعل، لاتصال الضمائر به، وهاؤه أصلية هي فاء، ولامه معتلّة[4]، يقال: "هاتَى يهاتِي، مُهاتَاة[5]، كرامَى، يرامِي، مُراماة"[6]، ومعناه: "أحضروا"، فهو: أَمْرٌ، ووزنه في الأصل: (فَاعِلُوا)، لكن لما اتصل به الضمير، وهو: الواو، التقى ساكنان، فحذف أولهما، وهي الياء، التي هي لام الكلمة، وضمّ ما قبلها للمجانسة، فصار[7] بوزن:(فَاعُوا)، ومن جملة الأقوال فيه: أنه فعل من: أتى، دخل عليه (ها) التي للتنبيه، وألزمت همزته الحذف، وهو مردود بأن الأصل: أن لا حذف، وأن معناهما مختلف، فمعنى: هاتِ[8]: أحضِر، رباعيا، وإيت، بمعنى: احْضر ثلاثيا، وإلى ردّه أشار الناظم بالبيت.

---

(1) ينظر: سر صناعة الإعراب، 319/1، ومغني اللبيب، 402/2.
(2) في هـ: " لغة".
(3) ينظر: سر صناعة الإعراب، 319/1، ولسان العرب، 4599/6.
(4) في هـ: " متعلقة".
(5) ينظر: الصحاح، 271/1.
(6) ينظر: لسان العرب، 1470/3-1741.
(7) في هـ: " فاصروا".
(8) في هـ: " هاتوا".

**تنبيهات:**

**الأول**: يشترط [في][1] حذف ألف (ها) التنبيه، أن لا تكون طرفا، نحو: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا﴾، فلا يحذف ما كان كذلك، إلا ما سيذكره الناظم بعدُ في قوله: "**وأيه الزخرف**"[2]، البيت.

وهذا الشرط ربما يستفاد من مثال الناظم.

**الثاني**: ليس (يا) من: ﴿يَاجُوجَ﴾ للنداء، فلا يحذف ألفه كما تقدم في الأسماء الأعجمية[3].

**الإعراب**: "**هاؤم**" اسم "**ليس**"، وهو على حذف مضاف، أي: ها "**هاؤم**"، و"**هاتوا**" عطف على "**هاؤم**"، و"**منها**" خبر "**ليس**" ويكتب متصلا كما هو شأن الجار مع الضمير، وهو عائد على (ها) التي للتنبيه، و"**لعدم التنبيه**" متعلق بما [في][4] ليس من معنى الانتفاء، و"**من ها**" متعلق بـ"**عدم**"، ويكتب منفصلا، كما هو شأن الجار غير الإفرادي مع الاسم الظاهر، لأن كلمة "**ها**" فيه اسم ظاهر لا ضمير، وجملة "اعلم" معترضة بين المصدر وصلته، لتصحيح الوزن، هذا أولى ما يحمل عليه كلام الناظم.

---

(1) ما بين معقوفين ساقط من هـ.

(2) في البيت: 239، انظر: ص 759-760.

(3) انظر: ص 511.

(4) ما بين المعقوفين سقط من هـ.

قَالَ :

153- وَلَفْظُ سُبْحَـٰنَ جَمِيعًا حُذِفَا     لَكِنَّ قُلْ سُبْحَانَ فِيهِ ٱخْتُلِفَا

أخبر مع الإطلاق الشامل لشيوخ النقل بحذف ألف: ﴿سُبْحَـٰنَ﴾ جميعه، نحو: ﴿سُبْحَـٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ﴾ [البقرة: 31]، ﴿سُبْحَـٰنَهُۥ بَل لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: 115]، وهو متعدّد فيها وبعدها، متّحد النوع، نحو: ﴿سُبْحَـٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ﴾ [الإسراء: 1]، ﴿وَيَقُولُونَ سُبْحَـٰنَ رَبِّنَآ﴾ [الإسراء: 108]، ﴿فَسُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: 16].

ثم استدرك في: ﴿قُلْ سُبْحَـٰنَ رَبِّى هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولًا﴾ في وسط الإسراء [آية: 93]، خلافا بين المصاحف، لجميعهم.

واحترز بقيد المجاور لـ"قل"، عن الخالي عنه.

**تنبيهات:**

**الأول:** شهّر اللبيب الحذف في: ﴿قُلْ سُبْحَـٰنَ﴾[1].

**قلت:** وهو ظاهر التوجيه حملا على النظائر، وشهّر بعضهم[2] فيه الإثبات[3].

---

(1) الدرة الصقيلة، ق/39-أ، وقد نسب تشهير الإثبات للّبيب شيخنا المفضال: الدكتور أحمد شرشال في تحقيقه لمختصر التبيين لأبي داود، وخطأ ابن عاشر في ذلك، والصواب ما قاله ابن عاشر من نسبة تشهير الحذف للّبيب، وقد نسب ذلك للّبيب أيضا: أبو الحسن النزوالي، وابن القاضي، إضافة إلى من ذكرهم هو – أي ممن نسبوا تشهير الحذف للبيب –، وهم: المارغني، ومحمد الحسيني، وهو كذلك كما في الدرة الصقيلة. ولعل ما وقع فيه الدكتور شرشال زلة قلم لم يقصدها، وهو مغمور في بحور ما قدم من خير لكتاب الله عز وجل، وجل من لا يخطأ. ينظر: مختصر التبيين، 796/3 ، ومجموع البيان، ق/37-ب، وبيان الخلاف، ق/41-ب، وسمير الطالبين، ص 43، ودليل الحيران، ص 91.

(2) شهر الإثبات المجاصي في شرحه على المورد، ق/92-ب.

(3) وجرى العمل بالحذف في مصاحف أهل المغرب عدا مصحف الجماهيرية الليبية، وبالإثبات في =

**الثاني:** ﴿سُبۡحَـٰنَ﴾ على وزن: (فُعْلَان)، فهو من المستثنيات لأبي عمرو من قول الناظم: "وذكر الداني وزن فُعْلَان"[1]، البيت.

**الثالث:** هذا الاختلاف ساقه الناظم مطلقا، وليس لصاحب المنصف فيه كلام، وهذا[2] مما يؤيد أن الناظم لا يعتبر في الإطلاق صاحب المنصف، كما تقدم.

**الإعراب:** "**لفظ سبحان**" مبتدأ ومضاف إليه، و"**حذف**" جملة فعلية خبره، و"**جميعا**" حال مرفوع "**حذف**"، وهو الضمير العائد على المبتدأ، و"**لكن**" حرف استدراك، و"**قل سبحان**" اسم "**لكن**"، و"**اختلف**" مبني للمجهول، ونائب فاعله، أما المجرور قبله على مذهب الكوفيين في إجازة تقديم الفاعل، والجملة الفعلية خبر "**لكن**"، وأما ضمير مصدر الفعل، و"**فيه**" في موضع حال ذلك الضمير، والتقدير: لكن ألف "**قل سبحان**" اختلف، هو: أي الاختلاف حال كونه مستقرا في ألف: "**قل سبحان**"، وإنما قدر فيه حالا من ضمير الاختلاف، لا[3] المتعلق باختلف، ليختص المصدر بوجود الحال، التي هي صفة في المعنى،

---

=

مصاحف أهل المشرق، إتباعا لأصولهم العتيقة - مصاحف أهل العراق العتق -. قال ابن القاضي: "والعمل على الحذف". ينظر: المقنع، ص 17، 95، ومختصر التبيين، 796/3، والوسيلة، ص 175-176، والدرة الصقيلة، ق/39-أ، وتنبيه العطشان، ص 418، وشرح المجاصي في الرسم، ق/92-ب، ومجموع البيان، ق/37-ب، وبيان الخلاف، ق/41-ب، وسمير الطالبين، ص 43، ودليل الحيران، ص 91.

[1] البيت: 217، انظر: ص 717-719.

[2] في ح ، د: " وهو"، والمثبت من: هـ، ز.

[3] في ز: " لامه ".

إذ لا ينوب المصدر على الصحيح إلا[1] [مختصا][2].

قَالَ:

154- وَكَاتِباً وَهُوَ ٱلْأَخِيرُ عَنْهُمَا وَمُقْنِعُ لَدَى ٱلثَّلَاثِ مِثْلَ مَا

155- وَابْنُ نَجَاحٍ ثَالثاً قَدْ أَثْبَتَا وَٱلْأَوَّلَانِ عَنْهُمَا قَدْ سَكَتَا

أخبر عن الشيخين باختلاف المصاحف في حذف ألف: ﴿كَاتِباً﴾ الأخير في ترجمة البقرة، وهو: ﴿وَلَمْ تَجِدُواْ كَاتِباً﴾ [البقرة: 282]، وإثباته.

وعن أبي عمرو باختلافها أيضا في الكلم الثلاث قبله، وهي: ﴿وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِٱلْعَدْلِ وَلَا يَابَ كَاتِبٌ﴾ [البقرة: 281]، ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ﴾ [البقرة: 281].

وقد استفيد هذا الخلاف من سياق الشطر السابق.

ثم أخبر عن أبي داود بإثبات ألف الثالث من هذه الألفاظ المذكورة، وسكت عن الأوّلين[3].

ولما ذكر أبو عمرو في المقنع، الخلاف في الأربعة، قال: "وإثبات ألفه أوجه عندي، لقلّة دوره في القرءان، ولئلا يشتبه بقوله: ﴿كِتَٰبَ﴾ و﴿كِتَٰباً﴾"[4].

ثم لما ذكر إثبات ألف وزن (فَاعِل)، مثّل في جملة الأمثلة بـ: ﴿كَاتِب﴾.

---

(1) في د بعد إلا: أن يكون الجار والمجرور نائبا عن فاعل فعل محذوف يفسره المذكور.

(2) ما بين المعقوفين سقط من د، وفي هـ: "لا مختصا".

(3) وهما: ﴿كَاتِبٌ بِٱلْعَدْلِ﴾ و﴿وَلَا يَابَ كَاتِبٌ﴾ في البقرة. ينظر: مختصر التبيين، 2/321-322.

(4) نقل الداني الخلاف في الأربعة عن مصاحف أهل العراق، ونقل عن الغازي في كتابه: أن: "كاتب" بالألف. المقنع، ص 23-24.

**تنبيهان:**

**الأول**: تلخص مما نقل الناظم عن الشيخين في: ﴿كَاتِباً﴾، أن الألفاظ الأربعة لأبي عمرو مختلف فيها، ولأبي داود على ثلاثة أقسام: مسكوت عنه، وهو الأولان، وثابت، وهو الثالث، ومختلف فيه، وهو الرابع[1].

**الثاني**: تقرّر من اصطلاح الناظم أنه إذا ذكر منونا منصوبا، قصر الحكم عليه، لجريانه مجرى التقييد بالمجاور، ولكنه احتاج إلى التقييد هنا، بقوله: "**وهو الأخير** "، لأن "**كاتبا**" عطف على اسم[2] "**لكن**" فمحله نصب، كما احتاج إلى التقييد[3] ترجمة بقوله[4]: "**وابن نجاح شاهدا إن نصبا**"[5] وتنوين المنصوب

[1] وجرى العمل بالإثبات لمختار الداني. ينظر: بيان الخلاف، ق/40-أ، ودليل الحيران، ص 92، وسمير الطالبين، ص 56-57. هذا وقد نسب المخللاتي لابن عاشر اختيارا قال فيه : " قال ابن عاشر: والأولى إثبات الألف في الثلاثة الأُوَل، والحذف في الرابع لاتفاقهما على الخلف فيه انتهى ".ولم أجد هذا الاختيار في كل النسخ التي بحوزتي من فتح المنان، ولم ينسبه له أحد ممن اختصروا فتح المنان أو هذبوه أو استفادوا منه كـ: المارغني أو الضباع أو الحسيني أو الهوريني أو أبو زيتحار أو محمد أبو زيد، وقد نظرت في النسخة المخطوطة من إرشاد القراء عسى أن الخطأ كان مطبعيا من النسخة الأولى المطبوعة، أو من المحقق أو ما شابه، فوجدت النص نفسه والكلام ذاته من نسبة ذلك لابن عاشر. ينظر: دليل الحيران، ص 92، وسمير الطالبين، ص 56-57، والجوهر الفريد، ق/38-أ-47، ولطائف البيان، 45/1، وفتح الرحمن وراحة الكسلان، ص 10، وإرشاد القراء، 364/1، وق/90-أ.

[2] في هـ: " الرسم ".

[3] في هـ: " تقييد ".

[4] في هـ: " في قوله ".

[5] في البيت:226، مورد الظمآن، ص 21.

إنما يكون عنده قيدا[1]، إذا كان الإعراب يقتضي خلاف ذلك كقوله: "**نكالا الطاغوت**"[2]، "**وفي الأخير الحذف من ندآء**"[3]، "**ومثله في الموضعين طائـرا**"[4]، "**وعنهما قاسيةً**"[5].

**الإعراب**: "**كاتبا**" عطف على اسم "**لكن**"، وخبره محذوف، يدل عليه خبر المعطوف [عليه][6]، تقديره: اختلف فيه، وبه يتعلق "**عنهما**"، و"**مقنع**" مبتدأ خبره محذوف، تقديره: ذكر، وبه يتعلق "**لدى**"، بمعنى [في][7] مضاف إلى "**الثلاث**"، و"**مثل**" مفعول بـ"**ذكر**" المقدر، و"**ما**" موصول حذفت صلته، تقديرها: تقدم، وحذف الصلة جائز [بقلّة][8]، بشرط أن يدل عليها دليل، و"**ابن نجاح أثبت**" جملة كبرى، و"**ثالثا**" مفعول "**أثبت**"، و"**الأولان سكت عنهما**" جملة كبرى أيضا، و"**عنهما**" [متعلق][9] بـ"**سكت**"، و"**قد**" في الموضعين للتحقيق.

---

(1) في هـ: " قيدا".
(2) البيت:108، مورد الظمآن، ص 13.
(3) رقم:119، مورد الظمآن، ص 14.
(4) رقم:169، مورد الظمآن، ص 17.
(5) رقم:175، مورد الظمآن، ص 18.
(6) ما بين المعقوفين سقط من هـ
(7) ما بين المعقوفين سقط من: ح ، د، والمثبت من هـ، ز.
(8) ما بين المعقوفين سقط من: ز.
(9) ما بين المعقوفين سقط من: ح، والمثبت من هـ، د ، ز.

قَالَ:

156- وَٱحْذِفْ يُضَاعِفُهَا لَدَى ٱلنِّسَاءِ    وَمَعَهُ لِلدَّانِي سِوَاهُ جَاءِ

157- وَذَكَرَ ٱلْخُلْفَ بِأُولَى ٱلْبَقَرَهْ    ثُمَّ بِحَرْفَيِ ٱلْحَدِيدِ ذَكَرَهْ

أمر مع إطلاق الحكم الشامل لشيوخ النقل بحذف ألف: ﴿يُضَاعِفْهَا﴾، الواقع في سورة النساء، وهو: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةٌ يُضَاعِفْهَا﴾ [الآية: 40].

ثم أخبر أن ما سواه من أفعال (المضاعفة) جاء بالحذف لأبي عمرو نحو ما في الترجمة: ﴿فَيُضَاعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافاً كَثِيرَةً﴾ [البقرة: 244]، ﴿وَٱللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَآءُ﴾ [الآية: 260]، وهو متعدّد فيها وبعدها.

ثم استدرك الخلاف لأبي عمرو في ثلاثة ألفاظ:

**الأول منها**: في البقرة: وهو الممثل به أولا، واحترز بالأول عن الثاني فيها الممثل به ثانيا.

**والثاني والثالث**: في سورة الحديد: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُۥ لَهُۥ﴾ [الآية: 11]، ﴿يُضَاعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾ [الآية: 18].

وقد قرأه الابنان بحذف الألف، وتشديد العين، حيث وقع[1].

**تنبيهان:**

**الأول**: لا يدخل في: سوى ﴿يُضَاعِفْهَا﴾ الاسم من (المضاعفة)، بدليل ذكر الناظم [له][1] في قوله: "وجاء عنهما بلا مخالفه"[2]، البيت. ولذا عبّرنا في حل الكلام الناظم بـ: "أفعال المضاعفة ".

---

[1] ينظر: التبصرة، ص 167، والتيسير، ص 61، والكافي، ص 71.

وأما ﴿أَضۡعَافاً﴾ [البقرة: 243] فلا مدخل له هنا من باب أولى، لأن الألف فيه بعد العين، لا بعد الضاد.

**الثاني: قال في المقنع** في الباب المروي عن نافع، عاطفا على ما كتب بغير ألف: "و﴿فَيُضَـٰعِفَهُۥ﴾ و﴿يُضَـٰعِفُ﴾ و﴿مُضَـٰعَفَةً﴾ حيث وقعن"[3] انتهى.

وقد ذكر الكلم الثلاث في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار[4]، ولم ينص أبو عمرو على عين[5] الذي في الفرقان، وإنما أطلق الناظم في عزو الحذف [إليه][6]، اعتمادا على شمول عبارة المقنع [له][7]، حسبما أشار إليه بقوله: "**حيث وقعن**".

وعلى هذا، فلا يلتفت إلى قول من قال: "أن الداني لم يذكر الذي في الفرقان".

**الإعراب: "سواه جاء"** جملة صغرى، و"**جاءٍ**" اسم فاعل من "**جاءِ**" فقلبت عينيه همزة، لوقوعها بعد ألف فاعل، فقلبت الهمزة التي هي لام الكلمة ياء

=

(1) ما بين المعقوفين سقط من هـ.
(2) رقم:165، مورد الظمآن، ص 17، وانظر: ص 616.
(3) المقنع، ص 10.
(4) المقنع، ص 92. 98.
(5) في ح ، د: " غير "، والمثبت من: هـ، ز.
(6) ما بين المعقوفين سقط من هـ.
(7) ما بين المعقوفين سقط من هـ.

لتطرفها بعد همزة مكسورة، فصار كقاض، و"**معه**" ظرف في محل حال ضمير "**جاءِ**" ومضاف إليه، و"**للداني**" متعلق بـ"**جاءِ**"، وباقيه واضح.

قَالَ:

158- وَلِأَبِي دَاوُدَ جَاءَ حَيْثُمَا إِلَّا يُضَـٰعِفُهَا كَمَا تَقَدَّمَا

أخبر أن الخلاف جاء لأبي داود في حذف ألف أفعال (المضاعفة) حيثما وردت، إلا ألف: ﴿يُضَـٰعِفُهَا﴾ الواقع في النساء، فإنه له بالحذف كما تقدم قريبا.

**قال الشارح**: "وهذا الذي ذكر رحمه الله في هذا النظم هو الذي وجدت له بخط يده، في طرّة نسخة من هذا الرجز لبعض الطلبة ممن كان يلازمه، ويقرأ عليه هذا الرجز، فكتب له رحمه الله في قوله في هذا الموضع: "ولأبي داود جاء حيثما"، ما نصه: هذه الألفاظ كلها عند الداني بالحذف، إلا ثلاثة مواضع، وهي الأول من البقرة، والحرفان بالحديد، فإنها بالخلاف، وهي كلها لأبي داود بالخلاف، إلا ﴿يُضَـٰعِفُهَا﴾، فإنه بالحذف، وهذا وهم منه رحمه الله في هذا، لأن[1] أبا داود لم يذكر في التنزيل في لفظ (المضاعفة) إلا الحذف، وذكر أن ذلك إجماع من المصاحف[2]، لأنه قال في سورة البقرة: "وكتبوا في جميع المصاحف: ﴿فَيُضَـٰعِفَهُۥ لَهُۥ﴾ بحذف الألف بين الضاد والعين، حيثما وقع، وكذا ﴿يُضَـٰعِفُهُ﴾[3] و﴿مُّضَـٰعَفَةً﴾"[1].

---

[1] في هـ: " إلا ".

[2] بين اللبيب أن الذي أوقع اللبس عبارة الداني في المقنع: " حيث وقعن" ثم ذكر عن نصير خلاف المصاحف. والإجماع خاص بمصاحف أهل المدينة فقط، والخلاف في بقية المصاحف. ينظر: الدرة الصقيلة، ق/25، والمقنع، ص 10، 92، وهجاء مصاحف الأمصار، ص 101، 104.

[3] الذي في مختصر التبيين: ﴿يُضَـٰعَفُ﴾.




ثم ذكر بعد هذا اختلاف القراء فيها في القراءة بحذف الألف، وإثباتها، فلعله رحمه الله حين طالع التنزيل، وقع نظره على قول أبي داود، واختلف القراء في حذف الألف وإثباتها، فتحقق عنده أنه أراد حذف الألف وإثباتها خطا، فعمل على ذلك.

ثم إنه رحمه الله لم يراجع مطالعته فيه، ولا نظر لما قبل[2] ذلك، وإلا فهذا وهم كبير، مع أنه رحمه الله كان محققا فيما ينقله، متقنا في ضبطه، محترزا من الغفلات والسقطات، ولو ذكر [له][3] أو عثر عليه، لبدله بما يزيل الوهم، ولقد قلت بيتا مكانه:

وَٱحْذِفْ يُضَـٰعِفُهَا لَدَى ٱلنِّسَاءِ ... وَعَنْهُمَـا أَيْضـاً سِـوَاهُ جَـاءِ[4]

وَٱلْخُلْـفُ لِلـدَّانِي بِـأُولَى ٱلْبَقَـرَهْ ... ثُـمَّ بِحَرْفَـيِ ٱلْحَدِيـدِ ذَكَـرَهْ

انتهى[5].

وبحثُ الشارحِ صحيحٌ، ولقد تتبع أبو داود ذكر أفعال (المضاعفة) بالحذف واحدا واحدا، زيادة على ما قال في البقرة.

=

(1) مختصر التبيين، 2/293-294.

(2) في هـ: "لما قيل".

(3) ما بين المعقوفين سقط من هـ.

(4) في التبيان بدل هذا الشطر: " وغيره لابن نجاح جاء ". التبيان، ق/255-ب.

(5) التبيان، ق/255.

وأما إصلاحه فمُوَفّ بالمقصود، على ما رأيته من نسختين قديمتين منه، مظنون بهما الصحة، إلا أنه يبقى تخصيص الذي في النساء بالذكر ابتداء، مع فرض مساواته لغيره من نظائره، قليل الجدوى.

وقد نسب بعضهم إلى الشارح، أنّ في إصلاحه: "وغيره لابن نجاح جاء " قال: "[وهذا][1] إصلاح غير موف بالمعنى، فإنه أهمل الحكم للداني، ولم يعيّن مذهبه، ثم نسب الإصلاح المتقدم عن الشارح بعضهم"[2] انتهى.

ولقد كنتُ أصلحت أبيات الناظم الثلاثة[3] في بيت واحد، وهو:

وَٱحْذِفْ يُضَاعِفُهَا وَلِلدَّانِي ٱخْتُلِفْ فِـى أَوَّلِ حَرْفَـيِ ٱلْحَدِيـدِ صِـفْ

**الإعراب**: "**لأبي داود**" متعلق بـ"**جاء**"، وفاعله ضمير "**الخلف**"، و"**حيثما**" شرط فعله محذوف، تقديره: وقع، أي: يضاعف، وجواب الشرط محذوف، لدلالة ما قبله عليه، وهو[4] الجواب، و"**إلا**" استثناء، و"**يضاعفها**" مستثنى من المختلف فيه لأبي داود، و"**كما تقدما**" حال يضاعفها.

قَالَ :

159- وَفِي ٱلْعَقِيلَةِ عَلَى ٱلْإِطْلَاقِ فَلَـيْسَ لَفْـظُ مِنْـهُ بِٱتِّفَـاقِ

أخبر أن الخلاف جاء في العقيلة في أفعال (المضاعفة) على وجه الإطلاق

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من هـ.

(2) (بعضهم) الأول: النزوالي في شرحه، و(بعضهم) الثاني: الرجراجي في شرحه، وهو كما قالا ، أي من نسبة الشطر للشارح، كما في نسختي من التبيان، ق/255-ب، و ينظر: مجموع البيان، ق/38-أ، وتنبيه العطشان، ص 423.

(3) في هـ: " الثلاث ".

(4) في هـ: " أهو "، وفي ز: " أو هو".

فيها، ثم كمّل البيت بما يؤكّد معنى الإطلاق فقال: فليس لفظ من أفعال (المضاعفة) في العقيلة، مصحوبا باتفاق على حذفه، وأشار إلى قوله فيها: "يُضَاعِف الخُلْفُ فيه كيف جَا"[1]، انتهى.

وهو من زيادة العقيلة[2] على المقنع[3].

[**الإعراب**: "**في العقيلة**" متعلق بـ"**جاء**" في البيت قبله، و"**على الإطلاق**" حال فاعل "**جاء**"، و"**على**" بمعنى: مع، وباقيه واضح][4].

---

(1) العقيلة، ص 126. وانظر: الوسيلة، ص 110.

(2) قال السخاوي: "وأما ما في هود والأحزاب فلو كان يعلم فيه خلافا لذكره، لأنه أورد في الباب ما اختلفت فيه المصاحف، وقد ذكرهما نافع بلا خلاف. ينظر: الوسيلة، ص 112، والذي قاله اللبيب من وقوع اللبس من عبارة الداني يقال به هنا، بل وهذا هو موضعه. وهذا نص اللبيب كاملا أنقله لأهميته. قال اللبيب رحمه الله تعالى معلقا على إطلاق الشاطبي: "هذا البيت من تخليط المقنع، ولكن الشاطبي رحمه الله اتبع تراجم المقنع، وذلك أن أبا عمرو ذكر في المقنع في سورة البقرة أن الألف محذوفة في قوله تعالى: ﴿فَيُضَـٰعِفَهُۥ﴾ و﴿يُضَـٰعِفُ﴾ و﴿مُّضَـٰعَفَةً﴾ حيث وقعن، ثم قال في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار بالإثبات والحذف في سورة الحديد في بعض المصاحف: ﴿فَيُضَـٰعِفَهُۥ﴾ بغير ألف وفي بعضها: ﴿فَيُضَاعِفَهُۥ﴾ بألف، وفي بعضها: ﴿يُضَاعَفُ لَهُمْ﴾ بالألف وفي بعضها: ﴿يُضَـٰعَفُ لَهُمْ﴾ بغير ألف، فكان يجب عليه لما ذكر المواضع التي في البقرة أنه يسقط لفظة: "حيث وقعن"، وها أنا أبينه لك حتى لا يبقى فيه إشكال إن شاء الله تعالى: قال أبو بكر بن أشته في كتاب علم المصاحف. قال نافع بن أبي نعيم: في مصحف أهل المدينة: ﴿فَيُضَـٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافاً كَثِيرَةً﴾، و﴿يُضَـٰعِفُ﴾ و﴿مُّضَـٰعَفَةً﴾ حيث وقعن بحذف الألف في جميعهن..." انتهى قول اللبيب من الدرة الصقيلة، ق/25.

(3) وجرى العمل بالحذف في جميع أفعال المضاعفة. ينظر: دليل الحيران، ص 93، وسمير الطالبين، ص 51-52.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من د.

**خاتمة:** أسرد فيها ما انفرد أبو إسحاق التجيبي بحذفه من الألفات في هذه الترجمة من كتابه التبيان: قال فيه: قال بعض الأئمة: ﴿ٱلْحِجَـٰرَةِ﴾ بغير ألف حيث وقع، ثم قال عاطفا على المحذوفات: و﴿ٱلْفُرْقَـٰنَ﴾، وقال ابن رضوان[1]: ﴿طَعَـٰمٍ﴾ بغير ألف، حرفان، هنا: ﴿طَعَـٰمِ مَسَـٰكِينَ﴾ [البقرة:183]، وفي المائدة [آية:97]: ﴿طَعَـٰمِ مَسَـٰكِينَ﴾، وذكر أبو داود في كتاب "هجاء المصاحف" الحرف الذي في المائدة، والذي في الغاشية، وقال في الفرقان: ﴿ٱلطَّعَـٰمَ﴾ حيثما وقع بغير ألف، يريد والله أعلم: إذا كان بالألف واللام، ثم قال: ﴿تَخْتَـٰنُونَ﴾، بغير ألف، و﴿حَـٰضِرِى ٱلْمَسْجِدِ﴾ بالياء، وحذف الألف، واختلفوا في ﴿أَضْعَافاً﴾[2] هنا، ففي التنزيل بألف ثابتة، وفي كتاب هجاء المصاحف بحذف الألف.

---

[1] في ز: "روضان".

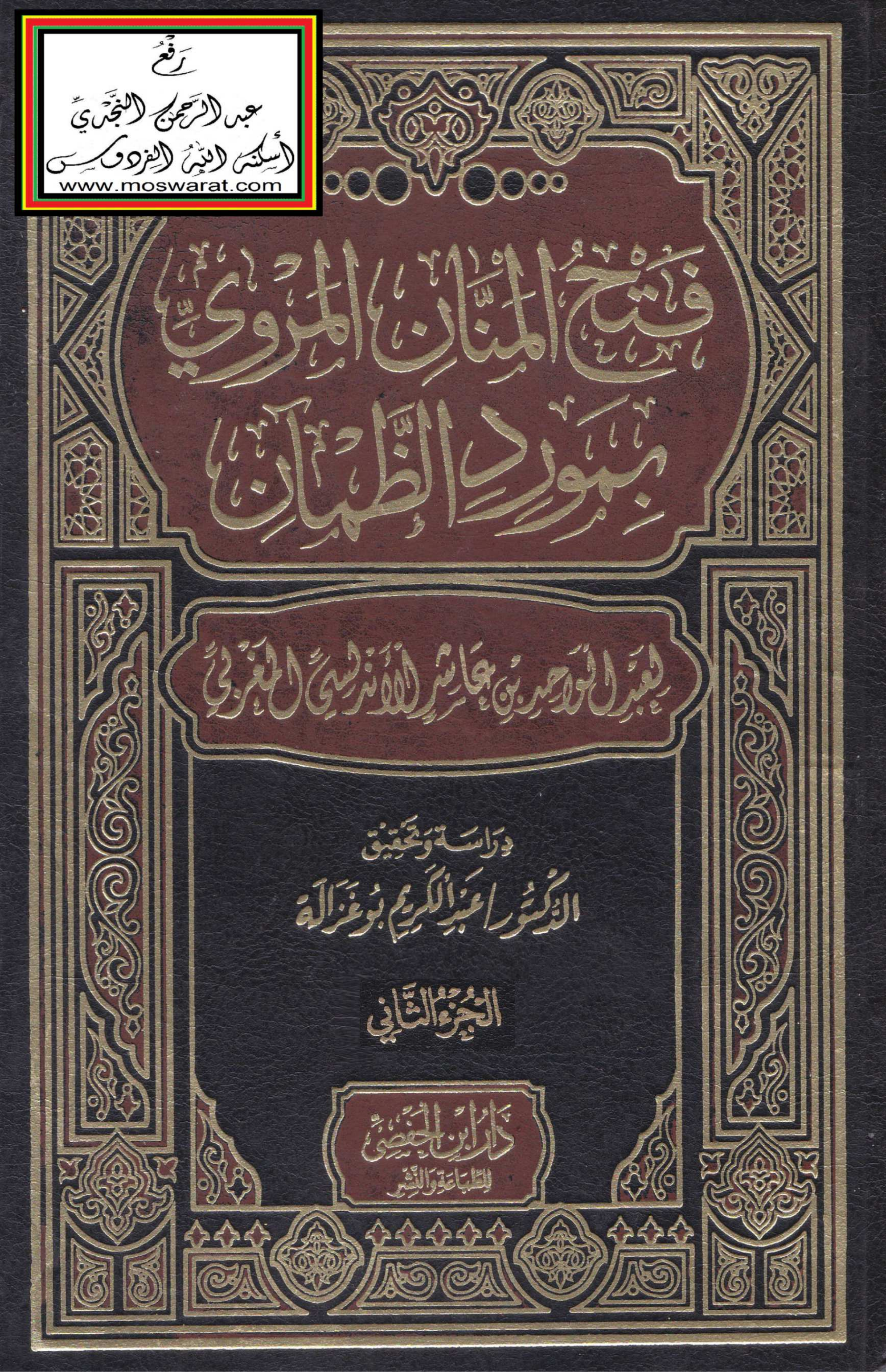
[2] في ح، د: ﴿ضَـٰعِفاً﴾، والمثبت من: هـ، ز.



رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



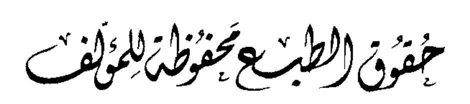
رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com
فتح المنان المروي بمورد الظمآن
لعبد الواحد بن عاشر الأندلسي المغربي
دراسة وتحقيق
الدكتور/ عبد الكريم بوغزالة
الجزء الثاني
دار ابن حفص
للطباعة والنشر


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

# فتح المنان المروي بمورد الظمآن

## المجلد الثاني





الطبعة الأولى

1436 هـ/2016 م

رقم الإيداع :2015/22463





البريد الإلكتروني : ebn_elhafsi@yahoo.com

هاتف الجزائر : 00213560266483 أو 00213774113823

هـــاتف مصـــر : 0020115482494 أو 00201129273279

# فتح المنان المروي بمورد الظمآن

لعبد الواحد بن عاشر الأندلسي المغربي

دراسة وتحقيق

الدكتور/ عبد الكريم بوغزالة

المجلد الثاني

دار ابن حفص
للطباعة والنشر

# القسم الثالث:

## حذف الألف من سورة آل عمران إلى سورة الأعراف

قالَ رحمه الله:

160- مِنْ آلِ عِمْرَانَ إلَى ٱلْأَعْرَافِ   عَلَىٰ وِفَاقٍ جَاءَ أَوْ خِلَافِ

لما فرغ من ترجمة البقرة، انتقل إلى ترجمة ما من آل عمران الموالية لها إلى الأعراف، لاشتراطه في الصّدْرِ ترتيب الحذف، وليس معنى الترتيب المشترط أنه يذكر الألفاظ واحدا بعد واحد، على حسب ترتيبها في القرآن، بل معناه: أنه يرتب التراجم، بحيث أنه لا يذكر في ترجمة ما تقدم عليها، أو تأخر عنها، كما تقدم في قول الناظم: "وحذفه جئت به مرتبا"[1]، البيت.

**فإن قلت:** هل يصح ما ذكره الشارح هنا، مما حاصله: أن الحذف في هذا الرجز قسمان: مطّرد، وغيره:

فالمطرد: الترجمتان المفروغ منهما، وغيره: بقية التراجم؟

**قلت:** لا، نعم تصح التفرقة بينهما، بأن المفروغ منه أكثر ألفاظه متعددة، مطّردة الحذف، وأكثر وقوعا، وبقية التراجم أكثر ألفاظها، غير متعددة، والمتعدد منها، أقلّ[2] وقوعا.

**الإعراب:** قبل "**من آل عمران**" حذف تقديره: هذا باب حذف الألفات مبتدأ من كلم سورة "**آل عمران**"، منتهيا إلى "**الأعراف**"، فـ"**من**" متعلقة بالحال المقدّر بمبتدأ، كما أن "**إلى**[3] **الأعراف**"، متعلقة بالحال المقدّر بمنتهيا، وجملة "**جاء**" في محل حال حذف الألفات المقدّر، و"**على**" بمعنى: مع، وهي ومجرورها في محل

---

[1] في البيت:33، ينظر: ص 400.

[2] في هـ: " أكثر".

[3] في هـ: " أولى".

حال ضمير "**جاء**"، العائد على الحذف، و"**خلاف**" عطف على "**وفاق**"، والمراد بالوفاق هنا، والخلاف: وفاق المصاحف، وخلافها، كما تقدم في الترجمة الأولى.

قال:

161- وَٱلْحَذْفُ فِي ٱلْمُقْنِعِ فِي ضِعَـٰفَا وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ جَا أَضْعَـٰفَا

أخبر عن أبي عمرو بحذف ألف: ﴿ضِعَـٰفاً﴾ في النساء: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَـٰفاً﴾[1] [النساء: 9]، وعن أبي داود بحذف ألف: ﴿أَضْعَـٰفاً﴾ في آل عمران: ﴿لَا تَأْكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ أَضْعَـٰفاً﴾[2] [آل عمران: 130].

أما الواقع في البقرة، فلا مدخل له هنا، وقد نص أبو داود على ثبت ألفه[3].

**الإعراب**: "**الحذف في ضعافا**" مبتدأ وخبر، و "**في المقنع**" متعلق بمتعلق الخبر، وهذا أولى من العكس، و "**جا**" بحذف الهمزة على إحدى اللغات في اجتماع الهمزتين من كلمتين، وباقية واضح.

قال:

162- يَصَّـٰلَحَا أَفْوَٰهِهِمْ وَرِضْوَٰن وَعَنْهُمَا مُرَٰغَمًا وَسُلْطَـٰن

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿يَصَّـٰلَحَا﴾، و﴿أَفْوَٰهِهِمْ﴾، و﴿رِضْوَٰن﴾، وعن الشيخين بحذف ألف: ﴿مُرَٰغَماً﴾، و﴿سُلْطَـٰن﴾.

أما ﴿يَصَّـٰلَحَا﴾، ففي النساء: ﴿يَصَّـٰلَحَا بَيْنَهُمَا صُلْحاً﴾[4] [النساء: 128].

---

[1] المقنع، ص 11.

[2] مختصر التبيين، 366/2.

[3] وعلى ذلك العمل. ينظر: مختصر التبيين، 294/2.

[4] مختصر التبيين، 420/2. ونسب الضباع الحذف للشيخين، وليس كذلك، إذ لم يتعرض لها الداني، ولا الشاطبي، ورسمت بالإثبات، لسكوت الداني، وهو خطأ ظاهر، لأن أبا داود نقل في هذا الموضع

وقد قرأه الكوفيون بوزن: يُصْلِحَا، مضموم الياء، ساكن الصاد، مكسور اللام[1].

وأما ﴿أَفْوَٰهِهِمْ﴾، ففي آل عمران: ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَٰهِهِم مَّا لَيْسَ فِى قُلُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: 167]، وهو متعدّد[2].

واحترز بالإضافة إلى ضمير الغيبة، عن غيره، نحو: ﴿وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ﴾[3] [النور: 15].

وأما ﴿رِضْوَٰن﴾، ففيها: ﴿وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾[4] [آل عمران: 15]، وهو متعدّد في الترجمة، وبعدها، ومنوّع، نحو: ﴿رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [المائدة: 18].

وأما ﴿مُرَٰغَماً﴾ عن الشيخين، ففي النساء: ﴿يَجِدْ فِى ٱلْأَرْضِ مُرَٰغَماً﴾[5] [النساء: 99].

---

=

إجماع المصاحف على الحذف. ينظر: مختصر التبيين، 2/420-421، وتنبيه العطشان، ص 426-427، وسمير الطالبين، ص 50، ودليل الحيران، ص 95.

(1) أي: ﴿يُصْلِحَا﴾ وينظر: التيسير، ص 74، والتبصرة، ص 194، والكافي، ص 85.

(2) ينظر: مختصر التبيين، 2/383.

(3) استثنى الخراز وابن عاشر هذا الموضع لأبي داود، وحمل على الإثبات، وعلى ذلك مصاحف المغاربة والمشارقة، ولا وجه له أبدا لأن أبا داود كان لا يرتضي التفريق بين النظائر. ينظر: التبيان، ق/256-ب، وتنبيه العطشان، ص 427، ومجموع البيان، ق/39-أ، وشرح المجاصي، ق/93-أ، ودليل الحيران، ص 94، وسمير الطالبين، ص 62.

(4) ينظر: مختصر التبيين، 2/333، والعمل على الحذف في الألفاظ الثلاثة. ينظر: دليل الحيران، ص 95.

(5) ينظر: المقنع، ص 11، ومختصر التبيين، 2/414.

وأما ﴿سُلْطَٰنٍ﴾، ففي آل عمران: ﴿مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰناً﴾[1] [آل عمران: 151]، وهو متعدّد في الترجمة، وبعدها، ومنوّع، [نحو][2]: ﴿إِنَّمَا سُلْطَٰنُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُۥ﴾ [النحل: 100]، ونحو: ﴿هَلَكَ عَنِّى سُلْطَٰنِيَهْ﴾ [الحاقة: 29].

**الإعراب**: الألفاظ الثلاثة في الشطر الأول عطف على "**أضعافا**" بحذف العاطف في الأولين[3]، و"**عنهما مراغما**" خبر ومبتدأ بتقدير مضافين، أي حذف ألف "**مراغما**"، و"**سلطان**" عطف عليه.

قال:

163- مُبَٰرَكَةٌ وَمُقْنِعٌ تَبَٰرَكَا مُبَٰرَكٌ وَٱبْنُ نَجَاحٍ بَٰرَكَا

164- وَعَنْهُ مِنْ صَادٍ أَتَىٰ مُبَٰرَكُ ثُمَّ مِنَ ٱلرَّحْمَٰنِ قُلْ تَبَٰرَكُ

أخبر عن الشيخين بحذف [ألف][2]: ﴿مُّبَٰرَكَةٍ﴾، وعن أبي عمرو بحذف ألف ﴿تَبَٰرَكَ﴾، و﴿مُبَٰرَكٌ﴾، وعن أبي داود بحذف ألف ﴿بَٰرَكَ﴾، وبحذف [ألف][2] ﴿مُبَٰرَكٌ﴾، حال كونه واقعا من صاد إلى آخر القرآن، وبحذف [ألف][2] ﴿تَبَٰرَكَ﴾، حال كونه واقعا من الرحمان إلى آخر القرآن.

أما ﴿مُّبَٰرَكَةٍ﴾ لهما، ففي النور: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾[4] [النور: 35]،

---

(1) ينظر: مختصر التبيين، 374/2.

(2) ما بين المعقوفين سقط من: هـ.

(3) في كل النسخ: " الأخيرين"، والصواب ما أثبت. ينظر: دليل الحيران، ص 95.

(4) ينظر: المقنع، ص 18، ومختصر التبيين، 905/4، ودليل الحيران، ص 95-96.

وفي القصص: ﴿فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَـٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الآية: 30]، وهو متعدّد، ومنوّع، كما مثّل.

وأما ﴿تَبَـٰرَكَ﴾ لأبي عمرو ففي الأعراف: ﴿تَبَـٰرَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [الآية: 53]، وهو متعدّد في تسعة[1] مواضع[2].

وأما ﴿مُبَـٰرَكٌ﴾ له، ففي آل عمران: ﴿لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَـٰرَكًا﴾ [آل عمران: 96]، وهو متعدّد[3].

وأما ﴿بَـٰرَكَ﴾[4] لأبي داود، ففي فصلت: ﴿وَبَـٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا﴾[5] [فصلت: 9].

وأما ﴿مُبَـٰرَكٌ﴾، من سورة صاد له ففيها: ﴿كِتَـٰبٌ أَنزَلْنَـٰهُ إِلَيْكَ مُبَـٰرَكٌ﴾ [ص: 28]، وفي قاف: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً مُّبَـٰرَكًا﴾[6] [ق: 9].

وأما ﴿تَبَـٰرَكَ﴾، من سورة الرحمان، ففيها: ﴿تَبَـٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ﴾[7] [الرحمن: 77]، وفي الملك: ﴿تَبَـٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [الملك: 1].

**تنبيه**: تضمّن البيت الأول أربعة ألفاظ مشتقة من البركة، الواقع منها في هذه الترجمة: ﴿مُبَـٰرَكٌ﴾.

---

(1) في هـ: "سبعة".
(2) ينظر: المقنع، ص 18.
(3) المقنع، ص 18.
(4) في هـ: "مبرك".
(5) ينظر: مختصر التبيين، 1051/4.
(6) ينظر: مختصر التبيين، 1135/4.
(7) ينظر: مختصر التبيين، 1174/4.

**فقال الشارح** ما معناه: " فكان من حق الناظم تقديمه، ثم يستطرد ما بعده، وإنما قدمه والله أعلم لمشاركته ما قبله، في أن كلا منهما محذوف للشيخين، مع أن التقديم والتأخير ضيق مع هذا النظم قريب"[1] انتهى.

**قلت**: ومثل هذا البيت قول الناظم في ترجمة البقرة: "**واحذف يضاعفها لدى النساء...** "[2] البيت.

ويقرب منه قوله فيها: "**وعنهما في الحجر خلف في الرياح**... "[3] إلى آخره.

**الإعراب**: "**مباركة**" عطف على "**مراغما**" بتقدير العاطف، وسكّنه إجراء للوصل مجرى الوقف، بدليل إبدال تاء التأنيث هاء، وهو لا يكون إلا في الوقف، والوصل الجاري مجراه، و"**مقنع**" مبتدأ، و"**تبارك**" فاعل فعل محذوف، أي جاء عنه حذف "**تبارك**"، والجملة الفعلية خبر المبتدأ، و"**مبارك**" عطف على "**تبارك**" بحذف العاطف، وهذا الإعراب أولى من تقدير خبر المبتدأ حذف "**تبارك**"، لأنه أنسب بقوله: "**وعنه من صاد أتى مبارك**"، ولأن هذا الإعراب يقتضي نصب "**مبارك**" بالعطف على المنصوب، والذي رأيته في عدة نسخ إنما هو "**مبارك**" بالضم، ولا يصح ضمه على الحكاية، لأنه ورد مرفوعا ومنصوبا، والواقع منه في هذه الترجمة المنصوب، و"**ابن نجاح**" مبتدأ، و"**بارك**" فاعل فعل محذوف، أي: جاء عند حذف ألف "**بارك**"، والجملة خبر المبتدأ، و"**عنه**" و"**من صاد**" متعلقان بـ"**أتى**"، والثاني متعلق بحال "**مبارك**"، أي: أتى "**مبارك**" حال كونه

---

[1] التبيان، ق/257-أ.

[2] في البيت رقم:156، ينظر: ص 775.

[3] في البيت رقم:102، ينظر: ص663 وما بعدها.

مبتدأ من "**صاد**"، و"**مبارك**" فاعل "**أتى**"، و"**ثم**" للترتيب الذكري عاطفة جملة طلبية على خبرية، و"**تبارك**" فاعل "**جاء**" مقدر، و"**من الرحمان**" متعلق به، أو بحال من "**تبارك**"، كالذي قبله، والجملة الفعلية نصب على أنها محكي القول.

قال :

165- وَجَاءَ عَنْهُمَا بِلَا مُخَالفَهْ فِى لَفْظِ بَٰرَكْنَا وفِى مُضَٰعَفَهْ

أخبر عن الشيخين، بحذف ألف: ﴿بَٰرَكْنَا﴾، و﴿مُضَٰعَفَةً﴾.

أما ﴿بَٰرَكْنَا﴾، ففي الإسراء: ﴿إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ﴾ [الآية: 1]، وهو متعدّد[1].

وأما ﴿مُّضَٰعَفَةً﴾، ففي آل عمران: ﴿لَا تَاكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ أَضْعَٰفاً مُّضَٰعَفَةً﴾[2] [آل عمران: 130].

**تنبيه:** تلخّص من كلام الناظم في ألفاظ (البركة)[3]، أن أبا عمرو حذف ألف جميعها، إلا ﴿بَٰرَكَ﴾، وأن أبا داود حذف منها ثلاثة مطلقا، واثنين بقيد، فـ: ﴿مُبَٰرَكٌ﴾ من صاد، و﴿تَبَٰرَكَ﴾ من الرحمان[4].

**الإعراب:** بيّن.

---

(1) ينظر: المقنع، ص 18، ومختصر التبيين، 785/3.

(2) ينظر: المقنع، ص 10، ومختصر التبيين، 366/2، والوسيلة، ص 108.

(3) في هـ: " البكرة ".

(4) وجرى العمل على حذف جميع ألفاظ البركة حيث وقعت عند المغاربة وعلى ما عند أبي داود عند المشارقة. ينظر: دليل الحيران، ص 96، وسمير الطالبين، ص 41-42.

قالَ:

166- وَفِى ثَمَـٰنِينَ ثَمَـٰنِىَ مَعَا وَفِى ثَمَـٰنِيَةَ أَيْضًا جُمَعَا

أخبر عن الشيخين، بحذف ألف: ﴿ثَمَـٰنِينَ﴾ و﴿ثَمَـٰنِيَ﴾ و﴿ثَمَـٰنِيَةَ﴾.

أما ﴿ثَمَـٰنِينَ﴾، ففي النور: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَـٰنِينَ جَلْدَةً﴾[1] [النور: 4].

وأما ﴿ثَمَـٰنِيَ﴾، ففي القصص: ﴿تَأْجُرَنِى ثَمَـٰنِيَ حِجَجٍ﴾[2] [الآية: 27].

وأما ﴿ثَمَـٰنِيَةَ﴾، ففي الأنعام: ﴿ثَمَـٰنِيَةَ أَزْوَاجٍ مِّنَ ٱلضَّأْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ [الآية: 144]، وهو متعدّد في الزمر والحاقة، في موضعين منها[3].

**تنبيهان:**

**الأول**: نص الناظم على ﴿ثَمَـٰنِينَ﴾، وإن كان ملحقا بالجمع السالم، لأنه منقوص كما تقدم في ترجمة فاتحة الكتاب أن الناظم لم يعتمد[4] دخول المنقوص في ضابط الجمع، وتقدم هناك وجه تأخيره إلى هنا.

**الثاني**: لم يقع في هذه الترجمة من هذه الألفاظ، إلا لفظ: ﴿ثَمَـٰنِيَةَ﴾ فيأتي في ترك تقديمه على ﴿ثَمَـٰنِينَ﴾ و﴿ثَمَـٰنِيَ﴾ من البحث ما تقدم في ترك تقديم ﴿مُبَـٰرَكٌ﴾ على ﴿مُّبَـٰرَكَةٍ﴾ و﴿تَبَـٰرَكَ﴾.

---

(1) ينظر: المقنع، ص 18، ومختصر التبيين، 112/2.

(2) ينظر: المقنع، ص 18، ومختصر التبيين، 112/2، 965/4.

(3) قال اللبيب: "وقد شهر حذف الألف من: ﴿ثَمَـٰنِينَ﴾ و﴿ثَمَـٰنِيَةَ﴾ و﴿ثَمَـٰنِيَ﴾ عند جميع المصنفين لكتب الرسم"، وبه العمل. ينظر: المقنع، ص 18، ومختصر التبيين، 112/2، 521/3، 1223/5، والدرة الصقيلة، ق/57-ب.

(4) في هـ: "يتعمد"، و في د: "يعتد".

**الإعراب**: "**وفي ثمانين**" و"**ثماني**" و"**في ثمانية**" معطوفات على لفظ "**باركنا**"، و"**معا**" حال "**ثمانين**" و"**ثماني**"، و"**أيضا**" حال فاعل "**جاء**" في البيت قبل هذا، و"**جُمَعا**" بضم أوَّله، وفتح ثانيه، تأكيد لـ"**ثمانية**" المخفوض، فهو مخفوض، لكن بالفتحة للمنع من الصرف بالعدل والتأنيث، وباقيه واضح.

قال:

167- وَلأَبِى دَاوُدَ وَٱلْقَنَاطِيرُ أَعْقَابِكُمْ بَالِغَةٌ أَسَاطِيرُ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿ٱلْقَنَاطِيرِ﴾، و﴿أَعْقَابِكُمْ﴾، و﴿بَالِغَةٌ﴾، و﴿أَسَاطِيرُ﴾.

أما ﴿ٱلْقَنَاطِيرِ﴾، ففي آل عمران: ﴿وَٱلْقَنَاطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ﴾ [آل عمران: 14]، وهو فرد[1].

وأما ﴿أَعْقَابِكُمْ﴾، ففيها أيضا: ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَابِكُمْ﴾ [آل عمران: 144]،[ ﴿إِن تُطِيعُواْ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَرُدُّوكُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَابِكُمْ﴾ [آل عمران: 149][2]][3].

واحترز بالمضاف إلى ضمير جماعة المخاطبين من غيره[4]، نحو: ﴿وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعْقَابِنَا﴾ [الأنعام: 71].

---

(1) قال النائطي: "وأما إثباتها كما وقع لبعض فلحن". ينظر: مختصر التبيين، 331/2، ونشر المرجان، 397/1، ودليل الحيران، ص 97، وسمير الطالبين، ص 60.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(3) ينظر: مختصر التبيين، 368/2.

(4) إذ هو ثابت، وعلى ذلك جرى العمل، ولم يتعرض له الداني. ينظر: تنبيه العطشان، ص 432، ودليل الحيران، ص 97.

وأمّا ﴿بَـٰلِغَةٌ﴾، ففي الأنعام: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَـٰلِغَةُ﴾ [الآية: 150]، وهو متعدّد بعد الترجمة، ومنوّع[1]، نحو: ﴿حِكْمَةٌ بَـٰلِغَةٌ﴾ [القمر: 5].

وأما ﴿أَسَـٰطِيرُ﴾، ففي الأنعام: ﴿يَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنْ هَـٰذَآ إِلَّآ أَسَـٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الآية: 26]، وهو متعدّد، متّحد النوع[2].

**الإعراب**: "**ولأبي داود**" و"**القناطير**" خبر ومبتدأ، على حذف مضافين، أي: حذف ألف "**والقناطير**" ثابت لأبي داود، والواو في "**والقناطير**" من لفظ القرآن[3]، وليست قيدا، وبقية الكلام عطف على "**والقناطير**" بحذف العاطف.

قال:

168- وَٱلْفِعْلُ مِنْ نِزَاعِ أَوْ تَنَازُعْ أَوِ ٱلْجِدَالِ قَلَّ بِلَا مُنَازِعْ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف الفعل المشتق من النزاع، [والمشتق من التنازع][4]، والمشتق من الجدال.

فأما الأول، ففي الحج: ﴿فَلَا يُنَـٰزِعُنَّكَ فِى ٱلْأَمْرِ﴾[5] [الآية: 65].

وأما الثاني، ففي النساء: ﴿فَإِن تَنَـٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ﴾[6] [الآية: 58]، وهو

---

(1) ينظر: مختصر التبيين، 3/522-523، 4/1158.

(2) حيثما ورد لأبي داود، ولم يذكره الداني، والعمل على الحذف. ينظر: مختصر التبيين، 3/476، ودليل الحيران، ص 97، وسمير الطالبين، ص 49.

(3) في د: "والواو في والقناطير من لفظ القناطير".

(4) ما بين المعقوفين سقط من: ح، هـ، د، والمثبت من: ز.

(5) والعمل على الحذف، ولم يذكره الداني. ينظر: مختصر التبيين، 2/374، 4/881، وتنبيه العطشان، ص 433، ودليل الحيران، ص 97.

(6) ينظر: مختصر التبيين، 2/403. وقبل هذا الموضع موضع آل عمران: ﴿وَتَنَـٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ﴾، وقد =

متعدّد، نحو: ﴿وَلَا تَنَـٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ﴾[1] [الأنفال: 47]، ﴿يَتَنَـٰزَعُونَ فِيهَا كَأۡسًا﴾[2] [الطور: 21].

وأما الثالث، ففي النساء: ﴿وَلَا تُجَـٰدِلۡ عَنِ ٱلَّذِينَ يَخۡتَانُونَ أَنفُسَهُمۡ﴾ [الآية 106] ﴿هَـٰٓأَنتُمۡ هَـٰٓؤُلَآءِ جَـٰدَلۡتُمۡ عَنۡهُمۡ﴾[3] [الآية: 108]، وهو متعدّد كما مثّل، ونحو: ﴿وَجَـٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾[4] [النحل: 125].

**تنبيه**: لم يقع في القرآن الاسم من النزاع، [ولا من التنازع][5]، فقول الناظم: " والفعل من نزاع أو تنازع ": بيان للواقع فلا غبار عليه، والبحث معه بأن ذكر الفعل يُوهِم وقوع الاسم أيضا، فالتعبير باللفظ من النزاع أولى من الفعل، بناء على القول بمفهوم اللقب، وهو أضعف المفاهيم، وفيه تغيير وإحالة للعبارة عن وجهها، وهو مشترك الإلزام، إذ هو مُوهِم أيضا.

وأما (الجدال)، فقد وقع الاسم منه في سورة البقرة[6]، وهو خارج عن الترجمة، وفي سورة هود، وسيأتي حذفه لأبي داود.

---

=

نص على حذفه. ينظر: مختصر التبيين: 374/2.

(1) ينظر: مختصر التبيين، 602/3.

(2) ينظر: مختصر التبيين، 1149/4.

(3) ينظر: مختصر التبيين، 416/2.

(4) ينظر: مختصر التبيين، 783/3.

(5) ما بين المعقوفين سقط من: هـ.

(6) وهو ثابت، ولم يتعرض له الداني. ينظر: تنبيه العطشان، ص 434، ودليل الحيران، ص 97.




**الإعراب**: "**والفعل**" عطف على "**والقناطير**"، و"**من نزاع**" في محل صفة الفعل، أو حاله، وجملة "**قل**" استئنافية، تمم بها مع الجار والمجرور الذي هو في محل حال فاعل "**قل**" البيت، وباقيه واضح.

قال :

169- فَـٰحِشَةٌ وَعَنْهُمَا أَكَـٰبِرَا وَمِثْلُهُ فِى ٱلْمَوْضِعَيْنِ طَـٰٓئِرَا

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿فَـٰحِشَةً﴾، وعن الشيخين بحذف ألف: ﴿أَكَـٰبِرَا﴾، وألف: ﴿طَـٰٓئِرًا﴾ المنصوب المنوّن في الموضعين.

أما ﴿فَـٰحِشَةً﴾، ففي النساء: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ فَـٰحِشَةً﴾ [الآية: 22]، ومثله في الإسراء، وفي الأعراف: ﴿أَتَاتُونَ[1] ٱلْفَـٰحِشَةَ﴾ [الآية: 79]، وهو متعدّد، ومنوّع، كما مثّل[2].

وأما ﴿أَكَـٰبِرَ﴾، ففي الأنعام: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَـٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الآية: 124]، وهو فرد[3].

وأما ﴿طَـٰٓئِرًا﴾، ففي آل عمران: ﴿فَيَكُونُ طَـٰٓئِرًا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾[4] [آل عمران: 48]، وفي العقود: ﴿فَتَكُونُ طَـٰٓئِرًا بِإِذْنِى﴾[5] [الآية: 112].

---

(1) في هـ: "لتأتون".

(2) قال أبو داود: "و**الفاحشة** و **فاحشة** أين ما أتت هذه الكلمة بغير ألف"، ولم يذكره الداني وجرى العمل على ما ذكره أبو داود. ينظر: مختصر التبيين، 2/395، 367، ودليل الحيران، ص 97-98.

(3) ينظر: المقنع، ص 11، ومختصر التبيين، 3/513.

(4) ينظر: المقنع، ص 10، ومختصر التبيين، 2/345، وسمير الطالبين، ص 52.

(5) ينظر: المقنع، ص 11، ومختصر التبيين، 3/463

وقد قرأه غير نافع، بغير ألف، ساكن الياء، موضع الهمزة[1].

**تنبيه**: هذا من المواضع التي اعتمد فيها التقييد بالنصب والتنوين.

وأما قوله: "**في الموضعين**"، فإنما هو بيان، بدليل أنه لو قيدت القافية مثلا بالسكون لم يكن قوله: "**في الموضعين**"، معيّنا للمراد، لازدحام مواضعه المتعدّدة، بتقدير شمول "**طائر**"، للمنصوب، وغيره.

**الإعراب**: "**فاحشة**" بالرفع، عطف كألفاظ البيت الذي قبله، و"**عنهما أكابر**" خبر ومبتدأ على حذف مضافين، [أي][2]: حذف ألف "**أكابر**"، و"**مثله طائرا**" خبر ومبتدأ، و"**في الموضعين**" حال من "**طائرا**"، أو من ضمير مثل، على أنه مأوّل بمماثل.

قال:

170- كَذَا وَلَا طَـٰٓئِرٍ أَيْضًا جَاءَ وَإِنَّمَا طَـٰٓئِرُهُمْ سَوَاءَ

171- وَقَالَ طَآئِرُكُمُ فِي ٱلنَّمْلِ وَقَبْلُ فِي ٱلْإِسْرَا تَمَامُ ٱلْكُلِّ

أخبر عن الشيخين بحذف ألف: ﴿طَـٰٓئِرٍ﴾، في أربعة مواضع، زيادة على اللفظين المتقدمين.

[فأما ﴿وَلَا طَـٰٓئِرٍ﴾، ففي الأنعام: ﴿وَلَا طَـٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾[3] [الآية: 39].

---

(1) ينظر: التيسير، ص 66، والتبصرة، ص 179، والكافي، ص 77.

(2) ما بين المعقوفين سقط من: هـ

(3) واجتمعت المصاحف على كتبه بغير ألف. ينظر: المقنع، ص 11، ومختصر التبيين، 481/3.

وأما ﴿إِنَّمَا طَٰٓئِرُهُمْ﴾، ففي الأعراف: ﴿أَلَآ إِنَّمَا طَٰٓئِرُهُمْ عِندَ ٱللَّهِ﴾[1] [الآية: 130].

وأما ﴿[قَالَ][2] طَٰٓئِرُكُمْ﴾، في النمل، فهو: ﴿قَالَ طَٰٓئِرُكُمْ عِندَ ٱللَّهِ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ﴾[3] [الآية: 49].

وأما الواقع في الإسراء، فهو: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾[4] [الآية: 13].

واحترز بالقيود المذكورة لـ: ﴿طَٰٓئِرٍ﴾، من الواقع في سورة يس[5].

**تنبيهان:**

**الأول:** أطنب الناظم في العبارة هنا، وكان يمكنه أن يقول عوض بيتين ونصف: وغير ياسين بحذف طَٰٓئِرٍ

ويقيّد القافية، فيحصل العموم.

---

[1] واتفقت المصاحف على الحذف. ينظر: المقنع، ص 11، ومختصر التبيين، 346/2، 481/3، 565.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[3] ينظر: المقنع، ص 12، ومختصر التبيين، 346/2، 952/4.

[4] ينظر: المقنع، ص 12، ومختصر التبيين، 787/3.

[5] استثنى ابن آجطا والنزوالي والمجاصي والرجراجي وابن عاشر، وتبعهم الضباع وأبي زيتحار الواقع في يس، لسكوت الداني، ونصوا على إثباته له، والذي يظهر والله أعلم أنه بالحذف، لأن الداني قال في المقنع حين ذكر أول مواضعه: "حيث وقع". ينظر: المقنع، ص 10، ومختصر التبيين، 346/2، والتبيان، ق/258-ب، وشرح المجاصي، ق/93-ب، وتنبيه العطشان، ص 437، ومجموع البيان، ق/40-ب، ودليل الحيران، ص 97، 100، وسمير الطالبين، ص 52.

لكن العذر له والله أعلم: أنه احتاط بذكر ما حذف منه حتى يبقى غيره، على تقدير تعدّده مسكوتا، فإن الجزم بكون الباقي منه هو واحد فقط، لا يحصل إلا بعد بحث طويل، وتفتيش كثير، ولا يخفى صعوبة مثل هذا.

**الثاني**: ذكر الناظم لـ﴿طَآئِرٍ﴾ النمل قيدين: المجاورة والسورة، ولو اكتفى بأحدهما كفاه.

**الإعراب**: "**ولا طائر**" مبتدأ، ولكنه مخفوض على الحكاية، وجملة "**جاء**" خبره، وكذا في محل حال فاعل "**جاء**"، والمشار إليه "**طائرا**" في البيت قبله، و"**أيضا**" نصب على الحال من فاعل "**جاء**"، أو على أنه نعت مفعول مطلق، معمول لـ"**جاء**"، و"**إنما طائرهم**" عطف على ضمير "**جاء**"، بلا فصل، و"**سواء**" حال المعطوفين، والتقدير: ولا "**طائر**" "**جاء**" هو وإنما "**طائرهم**" مستويين في الحذف، مثل "**طائر**" المتقدم، و"**قال طائركم**" عطف أيضا، و"**في النمل**" في محل صفته، أوحاله، و"**في الإسراء تمام الكل**" خبر ومبتدأ، بمعنى: متمّ، مضاف [إلى الكل، و"**الـ**"[1] خلف ضمير ألفاظ "**طائر**"، و"**قبل**" متعلق بمتعلق الخبر، مبني على الضم، لقطعه عن المضاف][2] إليه، وهو هنا ضمير "**طائركم**".

---

[1] في هـ: "وإلى".

[2] ما بين المعقوفين سقط من ز، وملحق في هامشها.

قالـ :

172- إِلَّآ إِنَـٰثاً وَرُبَـٰعَ ٱلْأَوَّلَا كَذَا قِيَـٰماً فِي ٱلْعُقُودِ نَقَلَا

أخبر عن الشيخين بحذف [ألف][1]: ﴿إِنَـٰثاً﴾: المقترن بـ: ﴿إِلَّآ﴾، وألف: ﴿رُبَـٰعَ﴾ الأول، و﴿قِيَـٰماً﴾، في العقود.

أما ﴿إِلَّآ إِنَـٰثاً﴾، ففي النساء: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَـٰثاً﴾[2] [الآية: 116].

واحترز بقيد المجاور عن الخالي عنه، نحو ما في الإسراء: ﴿وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ إِنَـٰثاً﴾ [الآية: 40]، وهذا المحترز عنه، متعدّد.

وأمّا ﴿رُبَـٰعَ﴾ الأول، ففي النساء: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَـٰثَ وَرُبَـٰعَ﴾[3] [الآية: 3].

واحترز بقيد الرتبة عن الواقع في فاطر.

وأما ﴿قِيَـٰماً﴾ في العقود، فهو: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَـٰماً لِّلنَّاسِ﴾[4] [الآية: 99].

واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها، نحو ما في آل عمران: ﴿قِيَـٰماً وَقُعُوداً وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾ [الآية: 191]، وفي النساء نحوه، وهو متعدّد.

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من هـ

(2) ينظر: المقنع، ص 84، ومختصر التبيين، 419/2.

(3) وأطلق الشاطبي الحذف فقال: "وكل ذي عدد". ينظر: المقنع، ص 11، ومختصر التبيين، 391/2، والوسيلة، ص 282.

(4) ينظر: المقنع، ص 11، ومختصر التبيين، 461/3.

**الإعراب:** "**إلا إناثا**" مبتدأ، و"**رباع**" عطف عليه، و"**الأول**" صفته، و"**قياما**" عطف أيضا بحذف العاطف، و"**كذا**" خبر المبتدأ، وما نسق به، و"**في العقود**" في محل نعت "**قياما**"، أو حاله، وجملة "**نقلا**" استئنافية، وألفه ضمير الشيخين، ويحتمل هذا البيت واللذان قبله غير ما ذكر فيها من الإعراب.

قال:

173- وَبَالِغَ ٱلْكَعْبَةِ قُلْ وَٱلْأَنْبِيَا   فِيهَا يُسَارِعُونَ أَيْضًا رَوَيَا

أخبر عن الشيخين بحذف ألف: ﴿بَالِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾، و﴿يُسَارِعُونَ﴾، في الأنبياء.

أما **الأول**، ففي العقود: ﴿بَالِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾(1) [المائدة: 97].

واحترز بقيد المجاور عن الخالي منه، نحو: ﴿وَمَا هُوَ بِبَالِغِهِۦ﴾ في الرعد [آية: 15]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِۦ﴾، في الطلاق [آية: 3]، وهذا المحترز عنه متعدّد، ومنوّع، كما مثّل.

وأما **الثاني**، فهو: ﴿يُسَارِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَاتِ﴾(2) [الأنبياء: 89].

واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها، نحو ما في آل عمران: ﴿وَيُسَارِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَاتِ وَأُوْلَٰٓئِكَ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [الآية: 114]، ﴿وَلَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ﴾ [الآية: 176]، وهو متعدّد أيضا.

---

(1) ينظر: المقنع، ص 11، ومختصر التبيين، 459/3.

(2) ينظر: المقنع، ص 12، ومختصر التبيين، 866/4. ولم يتعرض الداني إلا لهذا.

**الإعراب**: "**بالغ الكعبة**" بفتح الغين على الحكاية عطف كاللفظين قبله، و"**قل**" جملة طلبية، و"**الأنبياء**" مبتدأ، قصره على إحدى اللغتين في الوقوف على مثله، و"**فيها**" متعلق بـ"**رويا**"، و"**يسارعون**" مفعول به لـ"**رويا**"، وجملة "**رويا**" خبر المبتدأ، وضمير التثنية فاعل يعود على الشيخين، وعائد المبتدأ الضمير المجرور بـ"**في**"، والجملة الاسمية محكية بـ"**قل**"، ويحتمل البيت غير هذا من الإعراب.

قالـ :

174- وَسِتَّةُ ٱلْأَلْفَاظِ فِي ٱلتَّنْزِيلِ مَحْذُوفَةٌ مِنْ غَيْرِ مَا تَفْصِيلِ

أخبر عن أبي داود بحذف الكلم الست، التي هي: ﴿طَٰٓئِرًا﴾ و﴿إِنَٰثًا﴾ و﴿رُبَٰعَ﴾ و﴿قِيَٰمًا﴾ و﴿بَٰلِغَ﴾ و﴿يُسَٰرِعُونَ﴾ من غير تفصيل، أي من غير تفرقة بين المقيّد قبل، وغيره، فهو يحذف الكلم المتقدمة عنه مع أبي عمرو، ويحذف الكلم المذكورة، محترزا عنها في الأبيات السابقة.

أما الكلم الثلاث الأوَّل، فلا إشكال فيها، لأنها لم ترد منوّعة، إلا ﴿طَٰٓئِرًا﴾، فإنه وإن تنوّع، فقد تعرض لألفاظه، واحدا واحدا، ولم يبق إلا الواقع بـ يس.

وأما الثلاث الأخر، فقد تنوّعت.

أما ﴿قِيَٰمًا﴾ فقد ورد منصوبا، كما في آل عمران، والعقود، وورد مرفوعا ومخفوضا، نحو: ﴿فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ﴾ [الزمر: 65]، ﴿فَمَا ٱسْتَطَٰعُواْ مِن قِيَامٍ﴾ [الذاريات: 45]، ولم يحذف أبو داود واحدا منهما، ويمكن أن يسدّد[1] كلامه، مع محاولة، بأن يقال: قيَّد ﴿قِيَٰمًا﴾ بقيدين:

**أحدهما**: تنوين المنصوب.

---

[1] في "يستدرك".

وثانيهما: السورة.

فقوله: "من غير ما تفصيل"، من غير تفرقة، بين المقيّد بقيد السورة، وغيره، لكن مع بقاء القيد الأول.

ولهذا قال هنا: من غير ما تفصيل، ولم يقل بأي لفظ، كما قال في ترجمة البقرة.

وأما ﴿بَـٰلِغَ﴾ فقد قيّده بالإضافة إلى الكعبة، وما لم يقيّد بها صادق[1] بالمضاف إلى غيرها، نحو: ﴿وَمَا هُوَ بِبَـٰلِغِهِۦ﴾، وبغير المضاف رأسا، نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَـٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾.

ولما كان مراد الناظم: بغير المقيَّد، غَيْراً خاصا، لا غَيْراً عاماً، لم يكتف بهذا البيت عن ذكر المؤنث والمجموع، بل نصّ على كل واحد بالتعيين.

وأمّا ﴿يُسَـٰرِعُونَ﴾، فقد وقع في غير الأنبياء كما تقدم تمثيله وتنوّع بالاشتقاق، نحو: ﴿سَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ﴾ [آل عمران: 133]، لكنه لا يدخل في كلامه، لما قرّرنا من أن المراد [غير][2] خاصّ.

فإن قلت: ما قررته في ﴿قِيَـٰماً﴾ من أنه قيّد بأمرين، ومقابله ما خلا عن القيد الثاني، يتقرّر مثله في ﴿بَـٰلِغَ﴾ فإنه قيّده بالإضافة، وبكونها إلى لفظ خاص، وهو ﴿ٱلْكَعْبَةِ﴾، فغير: ﴿بَـٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾، هو المضاف إلى لفظ غير ﴿ٱلْكَعْبَةِ﴾، ويلزم منه إثبات مُنكَّره؟

---

[1] في ح: " خاص"، والمثبت من: هـ، ز.

[2] ما بين المعقوفين سقط من: هـ

**قلت**: تقرّر من اصطلاح الناظم اعتبار كل من القيدين المذكورين في ﴿قِيَـٰماً﴾ على الإنفراد في مواضع متعدّدة، ولم يعهد منه مقابلة المضاف إلى لفظ بعينه بالمضاف إلى غير ذلك اللفظ [المعيّن][1]، بل عادته أن يقابل المضاف إلى لفظ بعينه بغير المضاف إلى ذلك اللفظ، سواء كان ذلك الغير مضافا، أم لا.

وسنشير إلى هذا المعنى عند قول الناظم: "**وعالم الغيب** ..."[2]، البيت.

**الإعراب**: "**ستة الألفاظ**" مبتدأ ومضاف إليه، و"**ال**" في الألفاظ للعهد الذكري، استغنى بدخولها في تمييز العدد عن تعريفه، كما هو[3] الشأن في تعريف العدد المضاف إلا ما شذ من نحو: الخمسة الأثواب، وقاسه الكوفيون، و"**محذوفة**" خبر المبتدأ، و"**في التنزيل**" متعلق به، و"**من غير**" في محل حال من ضمير محذوفة، و"**ما**" زائدة بين المضاف والمضاف إليه، وهو "**تفصيل**".

قال :

175- وَعَنْهُمَا قَـٰسِيَةً وَفِى ٱلزُّمَرْ وَفِى فُرَٰدَىٰ عَنْ سُلَيْمَـٰنَ أُثِرْ

أخبر عن الشيخين بحذف ألف: ﴿قَـٰسِيَةً﴾ المنوّن المنصوب، واللفظ الواقع منه في سورة الزمر، وعن أبي داود بحذف ألف: ﴿فُرَٰدَىٰ﴾، يعني الأول، لإتيان الثاني في بابه.

---

[1] ما بين المعقوفين سقط من: هـ

[2] في البيت: 188، ينظر: ص 832 وما بعدها.

[3] في ز: "قال".

أمّا ﴿قَٰسِيَةً﴾ المنصوب المنوّن، ففي العقود: ﴿وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً﴾ [المائدة: 14].

وقد قرأه الأخوان بقصر القاف، مشدّد الياء[1].

وأمّا الواقع منه في سورة الزمر، فهو: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾[2] [الزمر: 21]، واحترز [بتقييد][3] تنوين المنصوب في الأول، بالسورة في الثاني، من الخالي عن القيدين، وهو في الحج: ﴿وَٱلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحج: 51].

وأما ﴿فُرَٰدَىٰ﴾، ففي الأنعام: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ﴾ [الأنعام: 95] ، وفي سبأ: ﴿أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ﴾[4] [سبأ: 46].

**تنبيه**: تُوهِم عبارة الناظم أن الواقع في سورة الزمر محذوف لأبي داود فقط، كـ: ﴿فُرَٰدَىٰ﴾، حيث أدخل عليه "في"، دون: ﴿قَٰسِيَةً﴾، كما أدخلها على ﴿فُرَٰدَىٰ﴾، ولكن مناسبة الواقع في الزمر لما قبله لفظا توضّح أن حكمه كحكمه.

---

(1) ينظر: التبصرة، ص 196، والتيسير، ص 75، والكافي، ص 87.

(2) واجتمعت على الموضعين المصاحف ولم تختلف، وعلى ذلك جرى العمل. ينظر: المقنع، ص ، ومختصر التبيين، 434/3، 1058/4، ودليل الحيران، ص 100.

(3) ما بين المعقوفين سقط من: هـ

(4) ولم يتعرض لها الداني، وجرى العمل على الحذف. ينظر: مختصر التبيين، 503/3، 1015/4، ودليل الحيران، ص 100.

**الإعراب**: "**وعنهما قاسية**" خبر ومبتدأ على حذف مضافين، و"**في الزمر**" عطف على صفة محذوفة مفهومة من اللفظ، والتقدير: حذف ألف "قاسية" المنصوب المنوّن، والواقع في "**الزمر**" كائن عنهما، و"**في فرادى**" و"**عن سليمان**" متعلقان بـ"**أثر**"، وهو مبنى للمجهول بمعنى: رُوِيَ، وضميره للحذف.

قال:

176- رَبَـٰٓئِبِ كَفَّـٰرَةٍ يُوَٰرِى مِيرَٰثِ ٱلْأَنْعَـٰمِ مَعْ أُوَٰرِى

أخبر عن أبي داود بحذف ألف الألفاظ الستة المذكورة في البيت.

أما﴿رَبَـٰٓئِبِ﴾، ففي النساء: ﴿وَرَبَـٰٓئِبُكُمُ ٱلَّـٰتِى فِى حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ﴾[1] [النساء: 23].

وأما ﴿كَفَّـٰرَة﴾، فنحو: ﴿ذَٰلِكَ كَفَّـٰرَةُ أَيْمَـٰنِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَٱحْفَظُوٓاْ أَيْمَـٰنَكُمْ﴾ [المائدة: 91]، ﴿فَكَفَّـٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَـٰكِينَ﴾ [المائدة: 91]، و﴿كَفَّـٰرَةٌ طَعَامُ مَسَـٰكِينَ﴾ [المائدة: 97] في العقود.

**تنبيه**: ذكر أبو داود هذه الألفاظ كلّها بالحذف، وسكت عن الأول فيها، وهو: [﴿فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ﴾ [المائدة: 47]، فهو مع أنه][2] أول لفظ وقع منه، فكان من حق الناظم أن يستثنيه كعادته في الألفاظ الأوائل التي يسكت عنها أبو داود، ويذكر ما بعدها، وسكوته عنه إما: لغفلته، أو لوجوده بالحذف في نسخته من التنزيل[3].

---

(1) سكت عنه الداني، والعمل على الحذف. ينظر: مختصر التبيين، 398/2، ودليل الحيران، ص 101.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(3) والثاني هو الأقرب لأن التجيبي اقتصر على الحذف وهو ناقل عن أبي داود، والسكوت لا يقتضي =

وقد أطلق المنصف الحذف فيها كالناظم، فقال: "ومثال ذريتنا كفرة".

وكذا أطلق في عمده البيان، فقال: "كفرة عداوة أكابر"[1].

وكذا ذكر التجيبي هذا الأول مقتصرا على حذفه.

وأما ﴿يُوَارِى﴾، ففي العقود: ﴿لِيُرِيَهُۥ كَيْفَ يُوَارِى سَوْءَةَ أَخِيهِ﴾[2] [المائدة: 33]، وفي الأعراف: ﴿يُوَارِى سَوْءَاتِكُمْ وَرِيشاً﴾[3] [الأعراف: 25].

وأما﴿مِيرَاثُ﴾، ففي آل عمران: ﴿وَلِلَّهِ مِيرَاثُ ٱلسَّمَاوَاتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [آل عمران: 180] ومثله في الحديد[4].

وأما ﴿ٱلْأَنْعَامِ﴾، فنحو: ﴿فَلَيُبَتِّكُنَّ ءَاذَانَ ٱلْأَنْعَامِ﴾ [النساء: 118]، ﴿وَقَالُواْ هَاذِهِۦٓ أَنْعَامٌ﴾ [الأنعام: 139]، ﴿مَتَاعاً لَّكُمْ وَلِأَنْعَامِكُمْ﴾ [النازعات: 33 و عبس: 32]، وهو متعدّد، ومنوّع، كما مثّل[5].

**تنبيه**: قال أبو داود في سورة الأنعام: "ورسم الغازي بن قيس ها هنا، يعني في سورة الأنعام: ﴿أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [الآية: 144 و 145]، بغير ألف، كذا وقع

=

الإثبات، ولا ينبغي التعبير عنه بالإستثناء كما عبر به بعض شراح المورد كابن عاشر والرجراجي، وقد أخذ أهل المشرق والمغرب بالإثبات في مصاحفهم كما نص عليه ابن القاضي والمارغني خلافا للشيخ خلف الحسيني الذي نسب الحذف لأهل المغرب والصواب أنهم على الإثبات كالمشارقة. ينظر: تنبيه العطشان، ص 442، ودليل الحيران، ص 100، وبيان الخلاف، ق/ 40-ب، وسمير الطالبين، ص 54.

(1) عمدة البيان، 401/2.

(2) وعليه العمل ولم يتعرض له الداني. ينظر: مختصر التبيين، 443/3، ودليل الحيران، ص 101.

(3) ينظر: مختصر التبيين، 536/3.

(4) والعمل على الحذف في الموضعين. ينظر: مختصر التبيين، 385/2، 1186/4، ودليل الحيران، ص 101.

(5) ينظر: مختصر التبيين، 420/2، 517/3، 1266/5.

عنده، رسما لا ترجمة، ورسم في التوبة: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ﴾ [الآية: 76] بألف، فالله أعلم كيف وقع هذا، والذي أختاره في الجميع من: ﴿أَرْحَامُ﴾ بألف، ولا أمنع من حذف الألف فيها، على قياس: ﴿أَنْعَـٰم﴾ المتقدم ذكره المحذوف منه الألف من غير خلاف"[1] انتهى.

**قال الشارح**: " هذا و الله أعلم هو الذي منع الناظم رحمه الله، من ذكره: ﴿أَرْحَامُ﴾ في الموضعين، كما ذكر أبو داود، لأنه التزم أن يذكر كل ما ذكروه، وما ذاك إلا لكون أبي داود ضعفه"[2] انتهى.

وهذا من المواضع التي تركها الناظم، لعدم اعتماد أرباب الفن لها.

ولذا قلت عند قول الناظم: " وكلما قد ذكروه أذكر"[3]: أن مراده بكل ما ذكروه، مما هو معتمد عند أئمة الفن.

**تنبيهان:**

**الأول**: قول أبي داود: ورسم في التوبة: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ﴾ [الآية: 76] بناء على أن الأنفال من التوبة كما قيل به[4]، ووقع في نقل الشارح عن أبي داود أن الواقع في التوبة كذلك، وعلى ذلك جاء قوله في الاعتذار عن الناظم، وهذا هو الذي منع الناظم من ذكر ﴿أَرْحَامُ﴾ في الموضعين، وتبعه مقلدوه[5].

---

[1] مختصر التبيين 3/520-521.

[2] التبيان، ق/260-أ.

[3] في البيت:36، ينظر: ص 511.

[4] ينظر: تنبيه العطشان، ص 443.

[5] في د: "مقيدوه".

والذي رأيته في عدة نسخ من [مختصر][1] التنزيل، أن الذي في التوبة بألف، وكذا هو في تبيان التجيبي عن الغازي بن قيس.

**الثاني**: لولا مكانة أبي داود في هذا الفن، لكان لكلامه محل نظر، حيث استبعد نقل الغازي الحذف في ﴿ٱلۡأَرۡحَامِ﴾، واستقربه[2] بالقياس، وما لقياس في مثاله مدخل.

وقد كان المتبادر قبول زيادة العدل، ولا يعكّر ثبت الذي في التوبة على حذف الذي في الأنعام، وكم من نظائره في القرآن.

وأما ﴿أُوَٰرِيَ﴾، ففي العقود: ﴿فَأُوَٰرِيَ سَوۡءَةَ أَخِي﴾[3] [المائدة: 33].

**الإعراب**: ألفاظ البيت الخمسة دون "**أواري**" عطف على "**فرادى**" بحذف العاطف، فيجب ظهور الخفض في صحيح الآخر[4] منها، والذي سمعنا من شيوخنا إنما هو رفعها، فيكون "**ربائب**" عليه مبتدأ، والألفاظ بعده عطف عليه، والخبر محذوف، أي كذلك، و"**مع أواري**" ظرف في محل الحال "**من فرادى**"، وما نسق به، ومضاف إليه.

قال:

177- أَثَـٰبَكُمۡ أَثَـٰبَهُمۡ وَوَٰسِعَهۡ كَذَا ٱلۡمَوَٰلِي كَيۡفَ جَاءَتۡ تَابِعَهۡ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿أَثَـٰبَكُمۡ﴾، و﴿أَثَـٰبَهُمۡ﴾، و ﴿وَٰسِعَةٌ﴾، و﴿ٱلۡمَوَٰلِيَ﴾ كيف وقعت.

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(2) في ح: "واستغربه"، والمثبت من: هـ، د، ز.

(3) ينظر: مختصر التبيين، 443/3.

(4) في هـ: "الأخير".

أمّا ﴿أَثَـٰبَكُمْ﴾، ففي آل عمران: ﴿فَأَثَـٰبَكُمْ غَمّاً بِغَمٍّ﴾[1] [الآية: 153].

وأما ﴿أَثَـٰبَهُمُ﴾، ففي العقود: ﴿فَأَثَـٰبَهُمُ ٱللَّهُ بِمَا قَالُواْ﴾[2] [الآية: 87]، وفي الفتح: ﴿وَأَثَـٰبَهُمْ فَتْحاً قَرِيباً﴾[3] [الآية: 18].

وأما ﴿وَٰسِعَةً﴾، ففي النساء: ﴿أَلَمْ تَكُنَ اَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً﴾[4] [الآية: 96]، وهو متعدّد في الأنعام، والعنكبوت، والزمر، متّحد النوع.

وأما ﴿ٱلْمَوَٰلِيَ﴾، ففي النساء: ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَٰلِيَ﴾[5] [الآية: 33]، وفي مريم: ﴿وَإِنِّى خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ﴾[6] [الآية: 4] ،وفي الأحزاب: ﴿فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَمَوَٰلِيكُمْ﴾[7] [الآية: 5]، وهو متعدد ومنوّع، كما مثّل، وإلى تنوّعه دون ما معه في البيت أشار بقوله: "**كيف جاءت**".

**الإعراب**: "**أثابكم**" وتالياه عطف على "**أواري**"، أو على ما قبله، و"**كذا الموالي**" خبر [ومبتدأ][8]، و"**كيف**" شرط، و"**جاءت**" جملة الشرط، و"**تابعه**" خبر مبتدأ محذوف، تقديره: فهي "**تابعة**"، والجملة جواب الشرط، ويحتمل هذا البيت

---

(1) لم يتعرض له الداني وجرى العمل بالحذف. ينظر: مختصر التبيين، 375/2، ودليل الحيران، ص 101.

(2) ينظر: مختصر التبيين، 375/2، 456/3.

(3) ينظر: مختصر التبيين، 375/2.

(4) ينظر: مختصر التبيين، 414/2.

(5) ينظر: مختصر التبيين، 400/2. وعلى الحذف العمل. قال النائطي: "وإثباتها كما وقع في بعض المصاحف لحن". ينظر: نثر المرجان، 583/1، ودليل الحيران، ص 101.

(6) ينظر: مختصر التبيين، 826/4.

(7) ينظر: مختصر التبيين، 998/4.

(8) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

أوجها من الإعراب، ولكن يظهر لي أن هذا أقربها وأسلمها[1] من الحذف، والتقديم والتأخير.

قال:

178- ثُمَّ أَحِبَّـٰٓؤُهُۥ ثُمَّ عَـٰقِبَهْ وَأَتُحَـٰٓجُّونِى كَذَا وَصَـٰحِبَهْ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿أَحِبَّـٰٓؤُهُۥ﴾، و﴿عَـٰقِبَة﴾، و﴿أَتُحَـٰٓجُّونِي﴾، و﴿صَـٰحِبَة﴾.

أمّا ﴿أَحِبَّـٰٓؤُهُۥ﴾، ففي العقود: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ نَحْنُ أَبْنَـٰٓؤُاْ ٱللَّهِ وَأَحِبَّـٰٓؤُهُۥ﴾ [المائدة: 20]، وهو فرد[2].

وأما ﴿عَـٰقِبَة﴾، فنحو: ﴿مَن تَكُونُ لَهُۥ عَـٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾ في الأنعام [آية: 136]، ومثله في القصص: [﴿وَٱلْعَـٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾][3] [القصص: 83]، ﴿وَٱلْعَـٰقِبَةُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ في طه [آية: 131]، ﴿فَكَانَ عَـٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِى ٱلنَّارِ خَـٰلِدَيْنِ﴾ في الحشر [آية: 17]، وهو متعدّد، ومنوّع، كما مثّل.

**قال في التنزيل،** في سورة الأنعام: "و﴿عَـٰقِبَةُ﴾ بحذف الألف، حيثما وقع"[4].

وأما ﴿أَتُحَـٰٓجُّونِي﴾، ففي الأنعام: ﴿قَالَ أَتُحَـٰٓجُّونِى فِى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنِ﴾ [الأنعام: 80]، وهو فرد[5].

---

(1) في ز: " وأسهلها".

(2) ينظر: مختصر التبيين، 3/436-437.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(4) مختصر التبيين، 3/517.

(5) ينظر: مختصر التبيين، 3/498.

**تنبيه**: بقي على الناظم من هذا المادة: ﴿حَـٰجَجۡتُمۡ﴾ في آل عمران [آية: 65]، فإن أبا داود ذكره بحذف الألف[1].

وأما ﴿صَـٰحِبَة﴾، ففي الأنعام: ﴿وَلَمۡ تَكُن لَّهُۥ صَـٰحِبَةٞۖ﴾ [الأنعام: 102]، وقد تعدّد منكّرا في الجن[2]، ومعرّفا بالإضافة، في المعارج، وعبس.

**تنبيه**: عبارة الناظم ظاهرة في عموم الألفاظ الأربعة، ولم يصرح في التنزيل إلا بالذي في الأنعام، قال فيه: " و﴿صَـٰحِبَة﴾ بغير ألف[3] "ولوّح إلى البواقي بقوله في آيها، أن هجاءها مذكور[4]، ولو لم يلوّح لها لكان الأول كافيا عما بعده، كما تقرّر من عبارة[5] الناظم، فلا غبار عليه.

**الإعراب**: "ثم أحباؤه ثم عاقبة"، عطف على "الموالي"، و"أتحاجوني وصاحبة" مبتدأ، ومعطوف عليه، وكذا خبر، والمشار إليه "عاقبة"، وقد جمع في "أتحاجوني"

---

(1) واستدرك هذا الموضع أيضا ابن القاضي، فقال: "وبه العمل". وقال الرجراجي: "ومن حق الناظم أن يذكره كما ذكره أبو داود، فينبغي أن يزاد هاهنا هذا البيت، وهو قولنا:

واحذف لدى التنزيل حاججتم ولا   تهمله إذ هو بنص قد جلا

ينظر: مختصر التبيين، 352/2، وتنبيه العطشان، ص 446، وبيان الخلاف، ق/40-أ.

(2) في د بعد كلمة الجن: "قال شيخ شيخنا المذكور وأما صاحبة الجن فاعلم أنه محذوف قال الشواشي رحمه الله سواء في ذلك ما وقع في الأنعام والجن أيضا صاحبة في الموضعين لأن الخراز على قاعدته من اندراج المعرفة معرفة تحت المنكرة مثل هذا عند صاحب الطراز وكان سيدي محمد الصغير يحدثنا أن صاحبة الجن من حذف ألفها يثاب على ذلك بأن المراد به نفي الصاحبة على النبي والله أعلم"، وهي مقحمة هنا.

(3) ينظر: مختصر التبيين، 508/3.

(4) مختصر التبيين، 5/ 1270.

(5) في ح: " عادة"، وفي هـ: " قاعدة "، والمثبت من: ز.

بين ساكنين، وهو لا يجوز في بحر الرجز حشوا، لكن سوّغه هنا المحافظة على إقامة لفظ القرءان.

ووجدت بخط شيخنا أبي عبد الله محمد القصّار على هذا المحل[1] من بعض الحواشي ما صورته: "اجتمع ضرران، فارتكب أخفهما".

قال:

179- جَهَـٰلَةٌ مَعَ ٱلْفَوَٰحِشِ وَفِي حَرْفَيِ ٱلْإِبْكَـٰرِ وَقُلْ فِي ٱلْمُنْصِفِ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿جَهَـٰلَةٍ﴾، و﴿ٱلْفَوَٰحِشَ﴾، وكلمتي[2] ﴿ٱلْإِبْكَـٰرِ﴾.

أما ﴿جَهَـٰلَةٍ﴾ ففي النساء: ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَـٰلَةٍ﴾[3] [الآية: 17]، وفي الأنعام: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَـٰلَةٍ﴾[4] [الآية: 55].

**تنبيه**: بقي على الناظم من هذه المادة: ﴿ٱلْجَـٰهِلِيَّةِ﴾ في آل عمران: ﴿يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَـٰهِلِيَّةِ﴾ [الآية: 154]، وتعدّد في العقود، والأحزاب، والفتح.

**وقد ذكر في التنزيل**: الأول[5]، والثالث بالحذف[6]، وسكت عن الثاني، والرابع.

---

(1) في هـ: "الحمل".

(2) في د: "حرفي".

(3) ينظر: مختصر التبيين، 2/396.

(4) ينظر: مختصر التبيين، 3/486.

(5) ينظر: مختصر التبيين، 2/378.

(6) ينظر: مختصر التبيين، 4/1003.

وعادة الناظم في مثل هذا إطلاق الحذف عن التنزيل، اكتفاء بالمتقدم.

وقد أطلق الناظم في عمدة البيان حذفه، حيث قال: "**الجاهلية يسارعونا**"[1].

كصاحب المنصف حيث قال: "**والجاهلية كذا فصاله**"[2].

وأما ﴿ٱلۡفَوَٰحِشَ﴾، ففي الأنعام: ﴿وَلَا تَقۡرَبُواْ ٱلۡفَوَٰحِشَ﴾[3] [الآية: 152]، وفي الأعراف: ﴿قُلۡ إِنَّمَا حَرَّمَ[4] رَبِّيَ ٱلۡفَوَٰحِشَ﴾[5] [الآية: 31]، وهو متعدّد.

وأما كلمتا ﴿ٱلۡإِبۡكَٰرِ﴾، ففي آل عمران: ﴿وَسَبِّحۡ بِٱلۡعَشِيِّ وَٱلۡإِبۡكَٰرِ﴾ [الآية: 41]، وفي المؤمن: ﴿وَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ بِٱلۡعَشِيِّ وَٱلۡإِبۡكَٰرِ﴾ [غافر: 54].

**قال أبو داود** في آل عمران: " ﴿وَٱلۡإِبۡكَٰرِ﴾، بحذف الألف بين الكاف والراء، كذا رسمه الغازي بن قيس هنا، ولم يذكر الذي في غافر، وأحسب الغازي، اكتفى بذكر هذا عن ذلك"[6].

ثم قال أبو داود في سورة غافر: "﴿وَٱلۡإِبۡكَٰرِ﴾ بحذف الألف"[7] انتهى.

---

(1) عمدة البيان، 400/2.

(2) قال ابن القاضي: "بالحذف مطلقا هذا هو المنصوص المعمول به خلافا لمن زعم غير هذا، وإليه أشرنا:

الجـاهلية بحذف الألف لابن نجاح حيث جاء فاعرف

بيان الخلاف، ق/40-ب.

(3) ينظر: مختصر التبيين، 524/3.

(4) في هـ: "ولا تقربوا الفواحش".

(5) ينظر: مختصر التبيين، 539/3.

(6) مختصر التبيين، 344/2.

(7) مختصر التبيين، 1077/4.

**تنبيه**: هذا مما يؤيد ما سلكه الناظم في النقل عن أبي داود، حيث يذكر في التنزيل لفظا أو أكثر، من متعدد، ويسكت[1] عن بعض الأفراد ليست من الأوائل، فيعمم الناظم في النقل عنه.

**الإعراب**: "**جهالة**" عطف على "**أتحاجوني**"، و"**مع**" ظرف في محل الحال من فاعل متعلق خبره أو من "**جهالة**"[2]، و"**الفواحش**" مضاف إليه ما قبله، و"**في حرفي الإبكار**" متعلق بـ"**حذفت**" مقدرا، وأطلق "**الحرف**" على الكلمة، تسمية للكل باسم جزءه، كإطلاق الكلمة على الكلم.

قَالَ:

179- جَهَـٰلَةٌ مَعَ ٱلْفَوَٰحِشِ وَفِي حَرْفَيِ ٱلِٱبْكَـٰرِ وَقُلْ فِي ٱلْمُنْصِفِ

180- عَدَٰوَةٌ وَغَيْرُ ٱلْأُولَىٰ وَارِدُ لِٱبْنِ نَجَاحٍ وَمَعًا مَقَـٰعِدُ

أمر بالإخبار عن صاحب المنصف بحذف ألف: ﴿عَدَٰوَة﴾ مطلقا، وعن أبي داود بحذف ألف ما عدى الكلمة الأولى منها، وبحذف ألف: ﴿مَقَـٰعِد﴾ معا.

فأما ﴿عَدَٰوَة﴾ الأولى المختص بحذفها صاحب المنصف، ففي المائدة [15]: ﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ﴾[3].

---

[1] في هـ: "وسكت".

[2] في هـ: " جملة ".

[3] أخذ بعض شراح المورد بالإثبات لسكوت أبي داود، وعليه مصاحف أهل المشرق في مصاحفهم، ونص البلنسي على الحذف في جميع ألفاظه، ورجحه ابن القاضي والمارغني. ينظر: تنبيه العطشان، ص 448، وبيان الخلاف، ق/40-ب، ودليل الحيران، ص 103.

وأما غير الأولى ففيها أيضا: ﴿وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ﴾ [المائدة: 66]، ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً﴾[1] [المائدة: 84]، وهو متعدّد، ومنوّع، كما مثّل.

وأما ﴿مَقَٰعِدَ﴾ [معا][2]، ففي آل عمران: ﴿تُبَوِّئُ ٱلْمُومِنِينَ مَقَٰعِدَ لِلْقِتَالِ﴾[3] [آل عمران: 121] ، وفي الجن: ﴿وَإِنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَٰعِدَ لِلسَّمْعِ﴾[4] [الجن: 9].

**الإعراب**: "**قُلْ**" أمر، وَ"**فِي المنصف عداوة**" خبر ومبتدأ، على حذف مضافين، كما تقدم في نظائره كثيرا، والجملة محكي القول، وهي مع ما بعدها، إلى آخر البيت، و"**غير الأولى وارد**" جملة اسمية، و"**لابن نجاح**" متعلق بـ"**وارد**"، و"**مقاعد**" عطف على ضمير الخبر، و"**معا**" حال منه، وكون المعطوف صاحب الحال هو الذي ضعّف عطفه على المبتدأ.

قَالَ :

181- ثُمَّ تَرَٰضَيْتُمْ وَءَاثَٰرَهُمْ وَهُمْ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ كُلُّهُمْ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿تَرَٰضَيْتُمْ﴾، و﴿ءَاثَٰرَهُمْ﴾، يعني الألف الثاني، وعن جميع شيوخ النقل، بحذف ألف: ﴿ءَاثَٰرِهِمْ﴾، [المقترن بـ: ﴿هُمْ عَلَىٰٓ﴾.

---

(1) ينظر: مختصر التبيين، 455/3.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من: هـ

(3) ونص السيوطي على حذف ألف هذا الوزن، والعمل على الحذف. ينظر: مختصر التبيين، 365/2، والإتقان، 213/2، ودليل الحيران، ص 102.

(4) ينظر: مختصر التبيين، 1235/5.

فأما ﴿تَرَاضَيْتُم﴾، ففي النساء [24]: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُم بِهِۦ﴾[1].

وأما ﴿ءَاثَٰرِهِمْ﴾،][2] ففي العقود: ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم﴾[3] [المائدة: 48]، وفي يس: ﴿وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُواْ وَءَاثَٰرَهُمْ﴾[4] [يس: 11]، والمخفوض منه متعدّد.

وأمّا ﴿هُمْ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ﴾ المحذوف للجميع ففي والصافات: ﴿فَهُمْ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ يُهْرَعُونَ﴾[5] [الصافات: 70].

**تنبيه**: قيّد الناظم المتّفق على حذفه بلفظة: ﴿هُمْ﴾، وقد وقع في القرآن مقترنا بالفاء، وهي حرف إفرادي، لا يجوز الوقوف عليه، فلا يبتدأ بما بعده دونه، [وهذه هي القاعدة عند الذين تكلموا على الوقف والابتداء، أعني: أن ما لا يصح الوقوف عليه، لا يصح الابتداء بما بعده دونه][6]، لكن نقل بدر الدين الدماميني في شرح مغني ابن هشام عن بهاء الدين السبكي أنه أجاز مثل هذا، واحتج له[7] بأربعة أحاديث، منها: ما في الصحيحين[8]: «من نسيَ

---

(1) والعمل على الحذف. ينظر: مختصر التبيين، 399/2، ودليل الحيران، ص 103.

(2) ما بين المعقوفين سقط من: هـ.

(3) ينظر: مختصر التبيين، 446/3، وقد نص في الكهف على تعميم الحذف فقال:" حيثما وقع". ينظر: مختصر التبيين، 802/3.

(4) ينظر: مختصر التبيين، 1022/4.

(5) ينظر: المقنع، ص 13، ومختصر التبيين، 1037/4.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من: د.

(7) في هـ:" عليه ".

(8) في هـ:" الصحيح ".

صلاةً، أو نامَ عنهَا، فليصلّهَا إذا ذكرهَا، لا كفارةَ لهَا إلاَّ ذلكَ، وتلا: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ﴾ [طه: 14]»[1]، ونقض القاعدة المذكورة بهذا[2] النوع لوروده[3].

وقد تقدمت الإشارة إلى هذا في التنبيه الرابع على قول الناظم:"**وبعد فاعلم أن أصل الرسم ....**"[4] البيت.

**الإعراب:** "**تراضيتم**" عطف، كـ"**مقاعد**"[5] في البيت السابق، و"**ءاثارهم**" كذلك، فمحله رفع.

**قال الشارح:"روي بفتح الراء وكسرها، لوقوعها في القرءان بالوجهين"**[6] انتهى.

**قلت:** الرفع على الإعراب، لو رُوي أولى لشموله، و"**هم على ءاثارهم**" مفعول مقدّم، بحذف مقدّر، و"**كلهم**" مبتدأ مؤخّر، والتقدير: وكلهم حذف ألف:"**وهم على ءاثارهم** ".

قَالَ :

182- كَذَا تَعَـٰلَىٰ عَـٰقَدَتْ وَٱلْخُلْفُ لَدَىٰ أَرَيْتَ وَأَرَيْتُمْ عُرِفْ

أخبر عن شيوخ النقل حسبما اقتضاه التشبيه بحذف ألف: ﴿تَعَـٰلَىٰ﴾، ويعني الأولى، وألف: ﴿عَـٰقَدَت﴾، وبالخلاف في حذف: ألف ﴿أَرَءَيۡتَ﴾، و﴿أَرَءَيۡتُمۡ﴾.

---

(1) رواه البخاري، كتاب الصلاة، باب من نسي صلاة فليصل إذا ذكرها، ولا يعيد إلا تلك الصلاة، 201/1، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها، 138/2.

(2) في هـ:" عند ".

(3) لم أعثر على هذا الكتاب.

(4) في البيت:6، ينظر: ص 362.

(5) في هـ:" على مقاعد ".

(6) التبيان، ق/160-161.

أما ﴿تَعَـٰلَىٰ﴾، ففي الأنعام: ﴿سُبۡحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ﴾[1] [الآية: 101]، وفي النحل: ﴿سُبۡحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾[2] [الآية: 1]، وهو متعدّد متّحد النوع.

**تنبيه**: لا يخفى أنه لا يندرج فيه: ﴿تَعَالَوۡاْ﴾، ولا ﴿تَعَالَيۡنَ﴾.

وأما ﴿عَـٰقَدَتۡ﴾، ففي النساء: ﴿عَقَدَتۡ أَيۡمَـٰنُكُمۡ﴾[3] [الآية: 33] وقد قرأه الكوفيون بقصر العين[4].

وأما ﴿أَرَءَيۡتَ﴾، ففي الأنعام: ﴿قُلۡ أَرَءَيۡتَكُمۡ إِنۡ أَتَىٰكُمۡ عَذَابُ ٱللَّهِ﴾ في موضعين [آية: 41 و 48]، وفي الإسراء: ﴿أَرَءَيۡتَكَ هَـٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمۡتَ عَلَيَّ﴾ [الآية: 62]، [وفي العلق][5]: ﴿أَرَءَيۡتَ ٱلَّذِى يَنۡهَىٰ عَبۡداً إِذَا صَلَّىٰٓ أَرَءَيۡتَ إِن كَانَ﴾ [الآية: 9 – 11]، ﴿أَفَرَءَيۡتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَـٰتِنَا﴾ [مريم: 78]، [﴿أَفَرَءَيۡتُم مَّا كُنتُمۡ تَعۡبُدُونَ﴾ [الشعراء: 75]][6]، وهو متعدّد، ومنوّع، كما مثّل.

وقد قرأه الكسائي: ﴿أَرَيۡتُمۡ﴾ بغير همز، ولا ألف، بين الراء والياء، وورش بألف[7]، وقالون وأبو عمرو بهمزة مسهّلة بين بين، ..............................

---

(1) ينظر: المقنع، ص 18، ومختصر التبيين، 507/3.

(2) ينظر: المقنع، ص 18، ومختصر التبيين، 767/3.

(3) ينظر: المقنع، ص 11، ومختصر التبيين، 400/2.

(4) ينظر: التبصرة، ص 192، والتيسير، ص 72، والكافي، ص 83.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(6) ما بين المعقوفين سقط من: ح، هـ، والمثبت من: د، ز.

(7) **قلت**: يقرأها ورش كذلك من طريق الأزرق، وأما من طريق الأصبهاني ـ وهو الوجه الثاني للأزرق ـ فيقرأها بالتسهيل كقالون وأبي عمرو: ﴿أَرَءَيۡتُمۡ﴾.

............................................ والباقون بهمزة محقَّقة[1].

**تنبيه**: تكلم الناظم هنا على حذف ألف: ﴿أَرَآيْتَ﴾، و﴿أَرَآيْتُمْ﴾ باعتبار من يقرؤه بالألف، بين الياء و الراء، وهو ورش.

وأما باعتبار قراءة قالون فكذلك أيضا، ضرورة[2] أن الألف عند من قرأ بها مبدلة من الهمزة فيلزم من حذف الألف المبدلة حذف صورتها لغيره، وهذا نظير ما تقدم في ﴿مُسْتَـٰنِسِينَ﴾ وبابه.

وأما ﴿أَرَآيْتُمْ﴾، ففي الأنعام [47]: ﴿قُلَ اَرَآيْتُمُوٓ إِنَ اَخَذَ اَللَّهُ﴾، وفي النجم [19]: ﴿أَفَرَآيْتُمُ اُللَّـٰتَ وَاَلْعُزّ۪يٰ﴾ وهو متعدّد، ومنوّع، كما مثّل.

واحترز بقيد المجاور لهمزة الاستفهام، عن الخالي منها نحو: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ اَلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَـٰتِنَا﴾ [الأنعام: 68].

**تنبيهان:**

**الأول**: اندرج للناظم في: ﴿أَرَآيْتَ﴾، ﴿أَرَآيْتَكَ﴾، و﴿اَرَآيْتَكُمُ﴾، حسبما تقرّر في قوله: "**وفي الذي كرر**....."[3]، البيتين.

وإنما ذكر: ﴿أَرَآيْتُمْ﴾، مع ﴿أَرَآيْتَ﴾، وإن كان قد يندرج فيه لمخالفته له بضمّ التاء.

وأما ﴿اَرَآيْتَكُمُوٓ﴾، و﴿أَرَآيْتَكَ﴾، فليس فيها مخالفة لـ: ﴿أَرَآيْتَ﴾ أصلا، وإنما فيها محض زيادة لاحقة[4]، وكذا ﴿أَفَرَآيْتَ﴾ و ﴿أَفَرَآيْتُمُ﴾ ليس

---

[1] ينظر: التبصرة، ص 202، والتيسير، ص 77-78، والكافي، ص 91.

[2] في هـ:" صورة ".

[3] في البيتين: 34-35، ينظر: ص 502.

[4] في ح:" سابقة"، والمثبت من: هـ، د ، ز.

فيهما مخالفة لـ ﴿أَرَآيْتَ﴾ أصلا وإنما فيهما محض زيادة سابقة، لا يقال أنها وسط، لأن همزة الاستفهام قيد زائد على الكلمة، كما تقدم في حلّ البيت، ولا معنى للتنوّع إلا المخالفة بزيادة سابقة، أو لاحقة كما تقدم، وكما نقله الشارح عن الناظم عند قوله: "**ثم سرابيل معا**"[1]، الأبيات الثلاثة [ولا شك أن المقصود دخوله ولكن يعكر عليه ما قيل في خروج ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ﴾ من قوله في باب الهمز: "**واختلف في رسم يسئلون عن**"[2] من اشتراط مباشرة القيد للمقيد][3].

**الثاني**: قال أبو عمرو في المقنع آخر باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار ما نصه: وفي ﴿أَرَآيْتَ﴾ في بعض المصاحف بغير ألف، وفي بعضها ﴿أَرَأَيْتَ﴾ بالألف، وفي بعض المصاحف: ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾[4] بالألف، وفي بعضها[5] بغير ألف ﴿أَرَآيْتُمْ﴾ في جميع القرآن"[6] انتهى.

وقد عقده الشاطبي بقوله:"**وفي أرأيت الذي أرأيتم اختلفوا**"[7].

**قال الجعبري**، بعد أن [نقل][8] نصّ المقنع المتقدم:" فقول الناظم - يعني الشاطبي -: **وفي أرأيت الذي** يريد به سورة **أرأيت**، ويلبس: بـ: ﴿أَرَآيْتَ ٱلَّذِى

---

(1) ينظر مورد الظمآن، ص 19.
(2) في البيت: 301، مورد الظمآن، ص 26.
(3) ما بين المعقوفين سقط من: ح ، د، والمثبت من: هـ، ز.
(4) في هـ:" أرأيت ".
(5) في هـ:" أرأيت ".
(6) المقنع، ص 99.
(7) العقيلة، رقم:121، ص 135، وينظر: الوسيلة، ص 246-248.
(8) ما بين المعقوفين ساقط من هـ

يَنْهَىٰ عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰ ﴾".

ثم قال:"وفهم[1] من حصرهما - يعني الشاطبي، وأبا عمرو -، ﴿أَرَءَيْتَ﴾، بـ﴿أَرَأَيْتَ﴾، أن ما عداه متفق الإثبات.

**وقال الشارح**[2]: متفق الحذف، وعبارتهما تأباه، إذ لم يتعرضا لغيره، فبقي[3] على أصل الإثبات، وإن كان محمد قد صرّح بحذفه، فقد أخلّا به، وقال إنه رآه في الشامي بالحذف في الكلّ، ويعلم من إطلاق الناظم: ﴿أَرَءَيْتُمْ﴾، عمومه في كل القرآن المصرّح به في الأصل، وكان ينبغي ذكر هذا في[4] الأنعام، لأنه أوله، لكنه تابع الأصل"[5] انتهى.

**قلت**: فهم الناظم رجوع قول المقنع في جميع القرآن للكلمتين معا، وعموم ﴿أَرَءَيْتَ﴾ و﴿أَرَءَيْتُمْ﴾ لما اتصل به زيادة، كـ: ﴿أَرَءَيْتَكَ﴾ و﴿أَرَءَيْتَكُمْ﴾ و﴿أَفَرَءَيْتُم﴾، فأطلق الخلاف عنه في جميع تلك الألفاظ، لا يقال تأخيره ذكر ﴿أَرَءَيْتَ﴾ إلى الماعون يدل على أنه أراد الواقع فيها، بدليل ذكره فيها: ﴿أَرَءَيْتُم﴾.

ومن جملة ما ترجّح به فهم الناظم، رجوع التعميم في كلام أبي عمرو للكلمتين، موافقة كلام أبي داود حسبما يتبيّن بعد.

---

(1) في د: ومنهم.
(2) المقصود به هنا السخاوي شارح العقيلة.
(3) في هـ:" فيبقى ".
(4) في هـ:" الذي ".
(5) ينظر: الجميلة، ق/89، والوسيلة، ص 246-248.

**قال في التنزيل** في سورة الأنعام ما نصه:" ﴿قُلۡ أَرَءَيۡتَكُمۡ﴾ كتبوه في بعض المصاحف بغير ألف، بين الراء والياء الساكنة حيث وقع ذلك إذا كان قبل الراء همزة، [مثل: ﴿أَرَيۡتَكُمۡ﴾ و﴿أَرَيۡتُم﴾ و﴿أَرَيۡتَكَ﴾ و﴿أَرَيۡتَ﴾، وقرأنا كذلك للكسائي، وفي بعضها بألف مهموزة][1]، وكذلك[2] قرأنا للباقين، غير أن نافعا وحده[3] يسهّل فيجعلها بين الهمزة والألف"[4] انتهى.

وقد عزى القيسي إلى أبي داود في التبيين، والتجيبي في التبيان، ترجيح الحذف، فقال ما نصه:

| | |
|---|---|
| وفي أرايت الثبت ثم الحذف | لابن نجاح بان هذا الخلف |
| في الفرد والجمع وفي التبيين | قد استحب الحذف خذ تبيين |
| إذ كان في مصاحف المدينة | ...................................... |

كذا، وضبط الحرف في الميمونة:

| | |
|---|---|
| كنص ذي التبيين جا مسطرا | عن التجيبي الرضى تدبرا |

انتهى[5].

ثم إن أبا داود لما تعرض لألفاظ هذه الكلمة في محالِّها اقتصر على الحذف في مواضع كالفرقان[6]، وموضعي القصص[1]، وأخير النجم[2]، وموضعي الواقعة

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(2) في هـ:" وذلك ".

(3) في د: "ومرة".

(4) مختصر التبيين، 3/483-484.

(5) لم أعثر على الميمونة الفريدة للقيسي.

(6) ينظر: مختصر التبيين، 4/914.

الأخيرين[3]، ففهم الناظم رحمه الله أن سكوته عن أحد وجهي الخلاف فيها، إنما هو اعتماد منه على ما تقدم من تعميمه على ما جرت به عادته في مواضع، فصحّ إطلاقه الخلاف عنه، وهو الصواب.

وبهذا يتبين أن الاعتراض على الناظم في مواضع اقتصار أبي داود، نداء من وراء حجاب، وغِرَّةٌ[4] بمقاصد ناظم الكتاب.

نعم، يرد على الناظم أن يقال: كلامه في سياق ما هو لجميع شيوخ النقل، وصاحب العقيلة منهم، يقول: "وفي أرايت الذي أرايتم اختلفوا"[5].

فقيّد ﴿أَرَآيْتَ﴾ بالمقترن بـ: ﴿ٱلَّذِى﴾، وهو صادق بالواقع في سورة الماعون، والواقع في العلق، ويخرج ما عداه، وهذا مخالف لنقل الناظم، على أن كلام **الشاطبي** لا يخلوا من بحث في نقل كلام المقنع، لأنه إن حمل كلام **أبي عمرو** على العموم في ﴿أَرَآيْتَ﴾ لم يقيّده بـ ﴿ٱلَّذِى﴾، وإن حمله على خصوص الواقع في الماعون، وردّ الواقع في العلق مقترنا بـ ﴿ٱلَّذِى﴾، إلا أن يقال: خُلْفُ الذي في العلق من زياداته.

**الإعراب**: "**كذا تعالى**" خبر ومبتدأ، والمشبه به "**هم على ءاثارهم**"، و"**عاقدت**" عطف على "**تعالى**"، و"**الخلف**" مبتدأ، و"**لدى**" بمعنى: في، متعلق بـ"**الخلف**"،

=

(1) ينظر: مختصر التبيين، 971/4.

(2) ينظر: مختصر التبيين، 1156/4.

(3) ينظر: مختصر التبيين، 1180/4-1181.

(4) أي غفلة.

(5) مر تخريجه.

و"**أرأيت**" مضاف إليه، و"**أرأيتم**" عطف عليه، وأتى بهما دون ألف على قراءة الكسائي، لعدم اجتماع الساكنين في بحر الرجز، و"**عرف**" بمعنى: ذو عرف خبر "**الخلف**".

قَالَ:

183- وَجَاعِلُ ٱلَّيْلِ وَأُولَىٰ فَالِقٌ وَحذْفُ حُسْبَاناً وَلَفْظِ خَالِقٌ

أخبر عن شيوخ النقل بالخلاف في حذف [ألف][1] ﴿جَاعِلُ ٱلَّيْلِ﴾، والكلمة الأولى من لفظ: ﴿فَالِقُ﴾.

أما ﴿جَاعِلُ ٱلَّيْلِ﴾ ففي الأنعام [97]: ﴿جَاعِلُ ٱلَّيْلِ سَكَناً﴾، وقد قرأه الكوفيون: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ﴾ بفتحات دون ألف، فعلا ماضيا، وبنصب ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ﴾[2].

قال أبو داود:"وإنما أستحب كتب ذلك، بغير ألف لجميع القرّاء، موافقة لبعض المصاحف، ولقراءة [الكوفيين][3]"[4] انتهى.

واحترز بقيد المجاور لـ ﴿ٱلَّيْلَ﴾ [[5]عن ما في آل عمران: ﴿وَجَاعِلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوكَ﴾[6] [آل عمران: 55].

---

(1) ما بين معقوفين سقط من ح، والمثبت من هـ، د.

(2) ينظر: التبصرة، ص 206، والتيسير، ص 80، والكافي، ص 93.

(3) ما بين معقوفين سقط من ح، والمثبت من هـ، د.

(4) مختصر التبيين، 506/3.

(5) بداية ورقة ساقطة من د، وسأشير إلى نهايتها.

(6) فهو ثابت بالاتفاق. ينظر: دليل الحيران، ص 105.

وأما: ﴿إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلۡأَرۡضِ﴾ [البقرة: 29] في البقرة فخارج عن الترجمة.

وأما الكلمة الأولى من: ﴿فَـٰلِقُ﴾، ففيها أيضا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَـٰلِقُ ٱلۡحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾ [الأنعام: 96].

واحترز بقيد الرتبة عن الثاني، وهو: ﴿فَالِقُ ٱلۡإِصۡبَاحِ﴾ [الأنعام: 97]، لأن الخلاف فيه خاص بأبي داود كما سيأتي.

**قال في التنزيل:** " ﴿فَـٰلِقُ ٱلۡحَبِّ﴾ كتبوه بحذف الألف بين الفاء واللام، وكذا روينا عن الغازي، وحكم، وكذا رسماه في كتابيهما"[1] انتهى.

وهذه العبارة كما قال الشارح: "ليس فيها تصريح بذكر الخلاف، ولكن سكوته عن ذكر غيرهما يقتضي أنه ثابت لهما"[2] انتهى.

**قلت:** وتقوّى هذا المفهوم عند الناظم والله أعلم: بموافقة كلام أبي عمرو، فأطلق الخلاف فيه لهما، ونص أبي عمرو في المقنع: "وفي الأنعام في بعض المصاحف: ﴿فَالِقُ﴾ بالألف، وفي بعضها: ﴿فَـٰلِقُ﴾ بغير ألف"[3].

---

(1) مختصر التبيين، 3/504-505.

(2) التبيان، ق/261-ب.

(3) المقنع، ص 93. سكت الداني عن الموضع الثاني وهو:"فالق الإصباح"، وتبعه الشاطبي، وجرى العمل في مصاحف أهل المغرب بالإثبات لسكوت الداني، ولأنه على وزن:" فاعل" المثبت للداني، وكان ينبغي أن يكون الخلاف في الموضعين اتباعا لأصولهم العتيقة. ذكر ابن أشته أن في الإمام:"فالق الحب" و"فالق الإصباح" بألف ثابتة وفي مصاحف أهل المدينة"، وجرى عمل المشارقة بالإثبات في الموضعين. ينظر: الدرة الصقيلة، ق/31-أ، والمقنع، ص 93، ودليل الحيران، ص 105، وبيان الخلاف، ق/40-ب، والوسيلة، ص 139-140.

**الإعراب:** "**جاعل الَّيل**" عطف على "**أرأيت**"، فهو في محل خفض، لكن رفع "**جاعل**" على الحكاية، ويحتمل أن يكون مبتدأ حذف خبره، أي: كذلك، و"**أولى**" عطف على "**جاعل الَّيل**"، و"**فالق**" مضاف إليه.

قَالَ :

183- وَجَاعِلُ ٱلَّيۡلِ وَأُولَىٰ فَالِقُ   وَحذْفُ حُسۡبَانًا وَلَفۡظِ خَالِقُ

184- بِمُنۡصِفٍ وَعَامِلٌ وَٱلۡإِنۡسَانُ   قَدۡ ضُمِّنَا ٱلتَّنۡزِيلَ قُلۡ وَٱلۡبُهۡتَانُ

أخبر بوقوع حذف ألف: ﴿حُسۡبَانًا﴾، ولفظ: ﴿خَالِق﴾ في المنصف.

أما ﴿حُسۡبَانًا﴾ ففي الأنعام: ﴿وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانًا﴾ [الآية: 97]، وفي الكهف: ﴿وَيُرۡسِلَ عَلَيۡهَا حُسۡبَانًا﴾ [الآية: 39].

**تنبيهان:**

**الأول:** اعتمد الناظم هنا التقييد بالنصب والتنوين، ليخرج عنه الواقع في الرحمان، وهو: ﴿ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ بِحُسۡبَانٍ﴾ [الآية: 3]، وعبارة المنصف:

ومثله الطاغوت مع طغيانا   وفالق الحب كذا حسبانا

وهذه العبارة غير صريحة في تخصيص المنصوب، ولكن استقرأه الناظم والله أعلم من صنيع المنصف، حيث لم يكتف عن ذكر: ﴿إِحۡسَان﴾ غير المنصوب بذكر المنصوب ولا بالعكس، فقال:

وباشروهن معا وإحسان   ثم تراضيتم ولفظ الإنسان[1]

ثم قال بعد أبيات:

---

(1) في هـ:" الإحسان".

ومثل يحسبه[1] غضبنا ميقلتا كذلكم إحسنا

فلذا نقل الناظم عنه حذف: ﴿إِحۡسَٰناً﴾ عموما حيث يقول: "ولفظ إِحۡسَٰن أتى في المنصف"[2]

ونقل هنا عنه حذف ﴿حُسۡبَٰناً﴾ المنصوب فقط.

**الثاني**: ﴿حُسۡبَٰناً﴾ على وزن (فُعْلَانْ) الآتي ثبته عن أبي عمرو.

وأما ﴿خَٰلِق﴾ ففي الأنعام: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الأنعام: 103]، وفي فاطر: ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ﴾ [فاطر: 3]، وفي الحشر: ﴿ٱلۡخَٰلِقُ ٱلۡبَارِئُ ٱلۡمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: 24]، وهذا اللفظ متعدّد ومنوّع كما مثّل.

وعبارة [المنصف][3]:

وحيث جاء بعد لفظ الأعمال وخلق بالحذف دون إشكال

وهو على وزن (فَاعِلْ) الآتي أيضا ثبته عن أبي عمرو.

**تنبيه**: بقي على الناظم: ﴿ٱلۡخَٰلِقُ﴾ الواقع في الحشر، فإن أبا داود نص في التنزيل على حذف ألفه[4].

**الإعراب**: "**حذف حسبانا**" مبتدأ ومضاف إليه محكي، و"**لفظ**" بالخفض عطف على "**حسبانا**"، و"**خالق**" مضاف إليه، و"**بمنصف**" خبر "**حذف**"، وباؤه ظرفية.

---

(1) في هـ:"ما في أسبـب"، وفي ز:" في أسمـٓيه".

(2) مر في البيت: 106، انظر: ص668.

(3) ما بين المعقوفين سقط من هـ.

(4) ينظر: مختصر التبيين، 1197/4.

قَالَ :

184- بِمُنْصِفٍ وَعَـٰمِلٌ وَٱلْإِنسَـٰنْ قَدْ ضُمِّنَا ٱلتَّنْزِيلَ قُلْ وَٱلْبُهْتَانْ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿عَـٰمِل﴾، و﴿ٱلْإِنسَـٰن﴾، و(البهتان).

أما ﴿عَـٰمِل﴾ ففي آل عمران: ﴿أَنِّى لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَـٰمِلٍ﴾ [آل عمران: 195]، وفي الأنعام: ﴿قُلْ يَـٰقَوْمِ ٱعْمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّى عَامِلٌ﴾ [الأنعام: 136]، وهو متعدّد.

**تنبيهان:**

**الأول: قال الشارح:**"ظاهر إطلاقه في لفظ: ﴿عَامِلٌ﴾، يقتضي أنه محذوف في التنزيل، حيث جاء في الفرقان، ورأيت في أكثر النسخ من مختصر التنزيل، في سورة الأنعام في قوله: ﴿إِنِّى عَامِلٌ﴾، قال فيه بألف"[(1)] انتهى.

وعبارته:" و﴿عَامِلٌ﴾ هنا بألف"[(2)].

**الثاني:** لم يذكر في **التنزيل** ﴿عَـٰمِلٍ﴾ بالحذف إلا في آل عمران[(3)]، ولم يصرّح فيه بتعميم، وسكت عمّا عداه، فحمله الناظم على العموم، ولكن يعكّر عليه هنا ذكر الذي في الأنعام بالإثبات، إلا أن يجاب عنه بتخصيصه

---

(1) التبيان، ق/262-أ.

(2) مختصر التبيين، 517/3. وحذفه صاحب المنصف مطلقا، وجرى عمل المشارقة والمغاربة على إثبات الألف في هذا الموضع بخلاف ما حكاه خلف الحسيني حيث قال عن الحذف فيه: "وجرى عليه المغاربة". ينظر: تنبيه العطشان، ص 452-453، وبيان الخلاف، ق/40-ب، ودليل الحيران، ص 106، وسمير الطالبين، ص 53.

(3) ينظر: مختصر التبيين، 388/2.

الذي في الأنعام بالإثبات حيث عبر[1] فيها بهنا، ولم أر من نَقَر على هذا البحث.

وأما ﴿ٱلۡإِنسَٰن﴾ ففي النساء [28]: ﴿وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفاً﴾، وفي الإسراء [13]: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلۡزَمۡنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ﴾ ، وهو متعدّد ومنوّع كما مثّل.

**تنبيه:**

**قال في التنزيل** في سورة النساء:" ﴿ٱلۡإِنسَٰن﴾ بحذف الألف"[2] انتهى.

وقد طالعت التنزيل في أماكن كثيرة من لفظ ﴿ٱلۡإِنسَٰنُ﴾، فلم أره تعرض لحذفه، إلا في أماكن قليلة، كالذي في الرحمان[3] والعصر[4]، ولكن عمّم الناظم الحذف فيه على عادته في النقل عن **التنزيل**.

وأما (البهتانُ) ففي النساء [20]: ﴿أَتَأۡخُذُونَهُۥ بُهۡتَٰناً وَإِثۡماً مُّبِيناً﴾[5]، وفيها أيضا: ﴿وَقَوۡلِهِمۡ عَلَىٰ مَرۡيَمَ بُهۡتَٰناً عَظِيماً﴾[6] [النساء: 155]، وهو متعدّد مرفوعا ومنصوبا ومخفوضا، ومنوّع نحو: ﴿وَلَا يَأۡتِينَ بِبُهۡتَٰنٍ﴾ [الممتحنة: 12].

**تنبيه:** عمّم الناظم الحذف في﴿بُهۡتَٰنٍ﴾، وقد تعرض أبو داود له في كثير من المواضع، وسكت عن بعضها، كالذي في الممتحنة، ولكن جرى الناظم على عادته.

---

(1) "عبر" غير واضحة في ح.
(2) مختصر التبيين، 2/400.
(3) ينظر: مختصر التبيين، 4/1166.
(4) ينظر: مختصر التبيين، 5/1318.
(5) ينظر: مختصر التبيين، 2/397.
(6) ينظر: مختصر التبيين، 2/426.

**الإعراب**: "**عامل**" و"**الإنسان**" مبتدأ ومعطوف عليه، و"**قد**" حرف تحقيق مع الماضي، وهو هنا "**ضمّنا**"، وهو مبني للمجهول متعدّ إلى مفعولين: أولهما: ضمير التثنية المرفوع على النيابة. وثانيهما: "**التنزيل**"، وهو بمعنى: أودع، والجملة خبر المبتدأ وما عطف عليه، و"**قل**" أمر، و"**البهتان**" عطف على المبتدأ أيضا، والجملة الاسمية محكية بالقول، و"**البهتان**" مبتدأ حذف خبره، لدلالة ما قبله عليه، فهذه الجملة فقط محكي القول حينئذ[1].

قَالَ:

185- وَجَاءَ خُلْفُ فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ عَنِ ٱلَّذِي يُعْزَىٰ إِلَىٰ نَجَاحِ

أخبر عن أبي داود سليمان المنسوب إلى نجاح والده، بالخلاف بين المصاحف في حذف ألف: ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ﴾ في سورة الأنعام وثبتها، واحترز بقيد المجاور لـ: ﴿ٱلْإِصْبَاحِ﴾ عن الأول، وهو: ﴿فَـٰلِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾، إذ قد تقدم الكلام عليه، ولم يرجّح في التنزيل واحدا من الإثبات والحذف[2].

**تنبيه**: ﴿فَالِقُ﴾ بوزن: (فَاعِلْ) الآتي ثبته لأبي عمرو.

**الإعراب**: بيّن، و"**فالق**" مضموم على الحكاية.

قَالَ:

186- وَاحْذِفْ سُكَـٰرَىٰ عَنْهُ قُلْ وَٱلْوِلْدَٰنْ وَعَنْهُمَا فِي ٱلْحَجِّ جَاءَ ٱلْحَرْفَانْ

أمر[3] بحذف ﴿سُكَـٰرَىٰ﴾ عن أبي داود، وألف: ﴿ٱلْوِلْدَٰنِ﴾، ثم أخبر عن

---

(1) "حينئذ" زيادة ليست في هـ، د، ز.

(2) ينظر: مختصر التبيين، 3/505-506.

(3) في هـ: "أخبر".

الشيخين بحذف ألف كلمتي: ﴿سُكَـٰرَىٰ﴾ في الحج.

أما ﴿سُكَـٰرَىٰ﴾ المخصوص حذفه بأبي داود ففي النساء: ﴿لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَـٰرَىٰ﴾[1] [النساء: 43].

وأما ﴿ٱلۡوِلۡدَٰنِ﴾ ففي النساء [74]: ﴿وَٱلۡمُسۡتَضۡعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلۡوِلۡدَٰنِ﴾[2]، وفيها أيضا: ﴿وَٱلۡمُسۡتَضۡعَفِينَ مِنَ ٱلۡوِلۡدَٰنِ﴾[3] [النساء: 126]، وفي الواقعة: ﴿يَطُوفُ عَلَيۡهِمۡ وِلۡدَٰنٌ﴾[4] [الواقعة: 19]، وهو متعدّد ومنوّع كما مثّل.

وقد تتبع أبو داود ذكره بالحذف كلاًّ في محلّه.

وأما ﴿سُكَـٰرَىٰ﴾ في الحج المحذوف كلمتاه للشيخين فهو: ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَـٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَـٰرَىٰ﴾[5] [الحج: 2].

وقد قرأهما الأخوان: بفتح السين، وسكون الكاف، دون ألف[6].

**الإعراب**: "**احذف سكارى**" جملة طلبية محكية بـ"**قل**"، و"**الولدان**" عطف على "**سكارى**"، أو مبتدأ محذوف الخبر، لدلالة ما قبله عليه، فهذه الجملة الاسمية على هذا محكية بالقول، أو هما معا، وباقيه واضح.

---

(1) ينظر: مختصر التبيين، 402/2.

(2) ينظر: مختصر التبيين، 406/2.

(3) ينظر: مختصر التبيين، 420/2.

(4) ينظر: مختصر التبيين، 1176/4.

(5) ينظر: المقنع، ص 14، ومختصر التبيين، 402/2.

(6) ينظر: النشر، 325/2، والبدور، ص 265.

قَالَ :

187- وَعَنْهُ فِي رَضَـٰعَةِ ٱلنِّسَاءِ وَمُنْصِفُ بِٱلْمَوْضِعَيْنِ جَاءِ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿رَضَـٰعَةَ﴾، الواقع في سورة النساء [23]: ﴿وَأَخَوَٰتُكُم مِّنَ ٱلرَّضَـٰعَةِ﴾[1]، وعن صاحب المنصف، بحذف ألف كلمتي: ﴿ٱلرَّضَـٰعَةَ﴾، وهما المذكور واقعا في النساء، والواقع في البقرة: ﴿لِمَنۡ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: 231]، وعبارة المنصف: ثم ٱلرَّضَـٰعَة كذا وقـاهم

**تنبيهان:**

**الأول**: مقتضى اصطلاح الناظم أن لا يندرج في لفظ الترجمة ما تقدم عليها، ولكن لما أراد اندراجه هنا، صرّح به بقوله: "**بالموضعين**": إذ لم يقع في القرآن إلا في موضعين، أحدهما الذي في البقرة.

**الثاني**: خالف الناظم قاعدته هنا، لأن عادته أن يذكر اللفظ لصاحب المنصف في ترجمته، وإن اختص به، بحيث لم يحذف أبو داود منه، إلا ما بعد تلك الترجمة، كما فعل في ﴿ٱلۡأَسۡبَـٰبُ﴾ و﴿ٱلۡغَمَـٰم﴾ و﴿إِحۡسَـٰن﴾، و﴿شَعَـٰٓئِر﴾، وسيأتي له مثل هذا في ﴿صَـٰحِب﴾ و﴿أَدۡبَـٰر﴾.

**الإعراب**: "**عنه**" و"**في رضاعة**" متعلقان بمحذوف تقديره: حذف الألف عنه، أو "**جاء**" الحذف عنه، وتقدم تصريف "**جاء**"، في آخر ترجمة البقرة، وباقيه واضح.

---

[1] ينظر: مختصر التبيين، 398/2.

قَالَ:

188- وَعَالِمُ ٱلْغَيْبِ لِكُلٍّ بِ سَبَا وَلِسِوَى ٱلدَّانِي سِواهُ نُسِبَا

أخبر عن شيوخ[1] النقل بحذف ألف: ﴿عَالِمُ ٱلْغَيْبِ﴾ الواقع في سورة سبأ، وعن من[2] عدى أبا عمرو منهم[3]، بحذف ألف غيره من [لفظ ﴿ٱلْغَيْبِ﴾][4].

أما الواقع في سبأ فهو: ﴿عَالِمُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ﴾[5] [سبأ: 3].

وقد قرأه الأخوان: ﴿عَلَّـٰمِ﴾ مقصور العين، مشدّد اللام، ممدودها، بصيغة وزن المبالغة[6].

وأما غيره[7] ففي الأنعام: ﴿عَالِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: 74]، ومثله في الرعد، والسجدة، والحشر، والجنّ، وكذا في فاطر: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَالِمُ غَيْبِ ٱلسَّمَـٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر: 38]، لأنه من جملة ما يدخل في سوى، الواقع في سبأ.

---

(1) في هـ:" جميع شيوخ ".

(2) في هـ:" ما ".

(3) في هـ:" منهن ".

(4) ما بين المعقوفين غير واضح في ح بسبب الأرضة، والمثبت من: هـ، د ، ز.

(5) ينظر: مختصر التبيين، 1008/4.

(6) ينظر: النشر، 349/2، والبدور، ص 321.

(7) في هـ:" عير ".

[وبيان ذلك أن المقصود بالحكم إنما هو ﴿عَـٰلِمُ﴾ لا ﴿عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ﴾، وإضافته في النظم ليس إلا للإيضاح، وذلك أن سبأ لم يقع فيها إلا كذلك، بل][1] لو قدّرت[2] هذه الإضافة تقييدا[3] لاندراج في لفظ سواه[4] ﴿عَـٰلِمُ غَيْبِ ٱلسَّمَـٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[5] لأن المقيد بقيدين[6] يغاير الخالي عنهما معا[7] ومن أحدهما أيا كان، ويؤيد اندراجه المنقول أيضا[8]][9].

قال في العقيلة: وعـلما وبلـغ والسلـسل[10]

وقال في المنصف: وثم أضغـث وثم عـلم

وقد ذكر أبو داود جلّ ألفاظ ﴿عَـٰلِمُ﴾ بالحذف، فقال في سورة الأنعام: "بحذف الألف من ﴿عَـٰلِمُ﴾"[11]. وقال نحوه في مواضع أخر، وسكت عن الواقع في الرعد والسجدة وفاطر، ولكن أطلق الناظم، جريا على عادته في الاكتفاء

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من د، وهو نهاية الورقة الساقطة.

(2) في د:" قيدت ".

(3) في د:" تقدير ".

(4) في د:" سواء ".

(5) في د: "عالم الغيب".

(6) في د: "بقيد من".

(7) في د:" تمناها بعد ".

(8) "أيضا "ساقطة من د.

(9) ما بين المعقوفين ساقط من ح من قوله:" وبيان.... المنقول أيضا"، والمثبت من هـ، د، ز.

(10) العقيلة، رقم:136، ص 137.

(11) ينظر: مختصر التبيين، 3/494-495.

والحمل على العموم، ولا سيما عند الإشارة إلى المسكوت بقوله في آيته: "هجاؤه مذكور"[1]، ونحو ذلك[2].

**تنبيهان: الأول**: تبيّن لك بما قررته من عبارة الناظم، وبما ذكرته من نص المنصف[3]، والعقيلة، فساد قول من قال: لا يدخل هنا: ﴿عَـٰلِمُ غَيْبِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ﴾ [في فاطر، لأن "**الـ**" في ﴿ٱلْغَيْبِ﴾ قيد، فهو ثابت، [ما جوابه، ما تقدم: أن المقصود بالحكم ﴿عَـٰلِمُ﴾، وسوى المقيد ما خلا عن القيد، وهو صادق بـ: ﴿عَـٰلِمُ غَيْبِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ﴾ جزما[4]][5].

**الثاني**: قد أطنبت في هذه الترجمة والتي قبلها، بالتعرض للألفاظ التي أطلق الناظم الحذف فيها، مع ذكر أبي داود لبعض مواضعها، وسكوته بعد ذلك عن مواضع أخر، كما أطنبت فيها أيضا بذكر المواضع التي اقتصر فيها أبو داود على أحد وجهي الخلاف، بعد أن قرّره فيها قبل ذلك، [وما ذلك][6] إلا أن[7] بعض من غمضت عليهم مقاصد النظم، ومحاسن أغراضه، خرقوا حجاب التوقير، بكثرة اعتراضه، وبادروا إلى إصلاحات، هي أقرب إلى الفساد، لعدم

---

(1) ينظر: مختصر التبيين، 737/3، 995/4، 1019.

(2) وقد نسب اللبيب إلى أبي داود وابن أشته اتفاق كتاب المصاحف على حذف ألف: ﴿عَـٰلِمُ﴾ حيث وقع، وتابعهما الشاطبي، فهو من زيادات العقيلة. ينظر: الدرة الصقيلة، ق/56-ب، والوسيلة، ص 275.

(3) في د: "المقنع".

(4) ما بين المعقوفين ساقط من هـ، د من قوله :" ما جوابه ...جزما ".

(5) ما بين المعقوفين من قوله: "في فاطر ...جزما" ساقط من هـ

(6) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(7) في د: "لأن".

تقرّرها على صحيح أساس، ولا بناء سداد، فكثر الاختلاف بينهم في المباحث من غير حاصل، حتى لا ينثني فارس مضمارهم بكبير طائل، لكن الظنّ بهم القصد الجميل، فجزاهم الله الأجر الجزيل، إذ ليس كل مجتهد مصيب، وإن ضرب كل في ثواب الله بنصيب، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت واليه أنيب.

**الإعراب**: "**عالم الغيب**" مبتدأ محذوف الخبر، تقديره: محذوف، و"**لكل**" و"**بسبأ**" متعلقان به، و"**سواه نسبا**" جملة كبرى، و"**لسوى الداني**" متعلق بـ"**نسبا**"، وألفه للإطلاق، ومذهب سيبويه والجمهور: أن "**سوى**" ظرف مكان لازم للنصب لا يخرج عن ذلك إلا في الضرورة، ومذهب الزجاجي وابن مالك: أنها كـ "**غير**" في المعنى والتصرّف، ومذهب الكوفيين وجماعة: أنها ترد بالوجهين[1].

---

[1] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، 252/1، والكتاب، 32/1، 350/2، وشرح التسهيل، 314/2-316، وتوضيح المقاصد، ص 679-682.

**خاتمة: أسرد فيها ما انفرد التجيبي بحذفه في هذه الترجمة، من الألفات مما لم يتقدم**

قال: و﴿قَـٰيِماً﴾ **بغير ألف بين القاف والياء التي هي صورة للهمزة المكسورة**.

ثم قال: و﴿أَصَـٰبَهُمْ﴾ لم أجد فيه نصا بحذف ولا إثبات، وبالحذف كنت رويته عن شيخي أبي مروان رحمه الله، والإثبات فيه أولى ما لم يوجد فيه نص.

ثم قال عاطفا على المحذوفات: و﴿لَوْ نَعْلَمُ قِتَالاً﴾ **بغير ألف**.

ثم قال: و ﴿فَزَادَهُمْ﴾ **بألف، وبغير ألف**.

و ﴿فَلَا تَخَـٰفُوهُمْ﴾ **بغير ألف**.

و﴿ٱلْأَبْرَٰرِ﴾ **بغير ألف**.

و﴿خَـٰلَـٰتُكُمْ﴾ **في الألف الأوّل خلاف**، ففي **التنزيل**: الإثبات، وفي كتاب **هجاء المصاحف**: **الحذف**، انتهى.

**قلت**: هذا الذي حكاه عن التنزيل من إثبات أول ألفي: ﴿خَالَاتُكُمْ﴾ لم أره فيه نصًّا[1].

ثم قال: ﴿وَٱلصَّـٰحِبُ﴾ هنا لم أر من تعرض له بحذف ولا إثبات، وكنت رويت فيه عن شيخي أبي مروان رحمه الله الحذفَ.

و ﴿عَـٰبِرِى سَبِيلٍ﴾ **بحذف الألف**.

و﴿مَغَـٰنِمَ﴾ حيث وقع **بغير ألف**.

و﴿ظَـٰلِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ **بغير ألف**.

و﴿بِأَمَـٰنِيِّكُمْ﴾ **بغير ألف**.

---

(1) " نصا " الزيادة من هـ، ز.

و﴿يُخَـٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَـٰدِعُهُمْ﴾ **بغير ألف فيهما**، انتهى.

**قلت**: والمراد من ذكر هذا ﴿خَـٰدِعُهُمْ﴾، وقد تقدم مع ﴿يُخَـٰدِعُونَ﴾ في البقرة.

ثم قال: ﴿وَالسَّـٰرِقُ وَٱلسَّـٰرِقَةُ﴾ **بغير ألف**.

﴿وَٱلۡأَحۡبَـٰرُ﴾ **بحذف الألف**.

و﴿ٱلطَّعَـٰمِ﴾ **بحذف الألف**.

ـ ﴿لَا يَتَنَـٰهَوۡنَ﴾ **بحذف الألف**.

و﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ﴾ و﴿إِطۡعَـٰمُ﴾ و﴿ٱلۡأَنصَـٰبُ﴾ **بغير ألف**.

ثم قال ﴿يَقُومَـٰنِ﴾ و﴿مَقَـٰمَهُمَا﴾ و﴿ٱلۡأَوۡلَيَـٰنِ﴾ و﴿فَيُقۡسِمَـٰنِ﴾ **بغير ألف، [وبألف]**[1].

**قلت**: تأمّل هذه العبارة، فإن الظاهر منها رجوع الخلاف إلى[2] الألفاظ الأربعة، والمقصود منها: ﴿مَقَـٰمَهُمَا﴾، وقد تقدم حكاية أبي داود إجماع المصاحف على حذف: ﴿ٱلۡأَوۡلَيَـٰنِ﴾.

ثم قال: و﴿ٱلۡحَوَارِيِّـۧنَ﴾ **[بياء واحدة**، واختلف في الألف، ففي **التنزيل**: **بألف ثابتة**، وفي كتاب **هجاء المصاحف**: **بغير ألف**.

ـ ﴿فَـٰطِرِ﴾ **بغير ألف]**[3].

و﴿أَمۡثَـٰلُكُم﴾ بغير ألف.

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من ح، د، والمثبت من هـ، ز.

(2) في د: "من".

(3) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

و﴿خَزَآئِنُ﴾ بغير ألف.

[و﴿يُحَـٰفِظُونَ﴾، و﴿بَـٰسِطُوا﴾، بغير ألف][1].

و﴿مَكَـٰنَتِكُمُۥٓ﴾ هنا، وفي هود: ﴿وَيَـٰقَوۡمِ ٱعۡمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمۡ إِنِّى عَـٰمِلٌ﴾، وفيها أيضا: ﴿مَكَـٰنَتِكُمُۥٓ إِنَّا عَـٰمِلُونَ﴾، وفي يس: ﴿لَمَسَخۡنَـٰهُمۡ عَلَىٰ مَكَـٰنَتِهِمۡ﴾، وفي الزمر: ﴿عَلَىٰ مَكَـٰنَتِكُمۡ﴾، اختلف قول أبي داود فيها، فقال في كتاب **هجاء المصاحف: بحذف الألف، بعد الكاف والنون** في الأربع السور، اتّفقت على ذلك المصاحف.

وقال **في التنزيل: بإثبات الألف قبل النون، وحذفها بعدها، بينها وبين التاء،** واجتمعت على ذلك المصاحف.

و﴿ٱلۡمِيزَانَ﴾ **بحذف الألف حيث وقع.**

و﴿تَمَامًا﴾ **بغير ألف.**

و ﴿وَازِرَةٌ﴾ **حيثما وقع بغير ألف**، انتهى.

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من د.

وهذا [تذييل][1] سميته:

## الإعلان بتكميل مورد الظمآن

ضمنته بقايا خلافيات المصاحف في الحذف وغيره، مما يحتاج إليها[2] من تخطَّى قراءة [نافع][3]، إلى غيرها من سائر قراءات الأئمة السبعة، إذ مازال أذكياء الطلبة الناشئين في هذا الفن وحذّاقهم، يسألون عن كيفية رسم كثير من المواضع، إذا أخذ فيها بغير مقرأ نافع، فيقصر في الجواب[4] عن مثل هذه المطالب الجليلة، من اقتصر على المورد، وأهمل العقيلة، وقد جزَّأتُ هذا الإعلان بتجزئة أرباع القرءان، وهذا أوّله:

| | |
|---|---|
| 1- بحمد ربّه ابتدا ابنُ عاشر | مُصلّيا على النبيّ الحاشرِ[5] |
| 2- هاك زوائدَ لـ:موردٍ تفِي | بالسَّبعِ معْه من خلاف المصحفِ |
| 3- المدنِي والمكّ والإمامِ | والكوفِ والبصرِ معاً والشامِي |
| 4- فارسم لكل قارئ منها بما | وافقه إن كان ممَّا لزما |
| 5- أو بمخالفٍ خلافاً اغتُفرْ | وكن في الإجماع من الخُلْفِ حَذِرْ |
| 4- وما خلا عن خلفها فمفردُ | كنافعٍ لكن يُرَاعى الموردُ |
| 5- ووفِّقنْ بالرسم ممكنَ الوِفَاق | كـ:لِيَسُوّءُواْ ورءُوف لا شِقَاق |

[1] ما بين المعقوفين في موضعه محو في د.

[2] في هـ:" إليه ".

[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ

[4] في هـ:" الجزاء ".

[5] في د: "الهاشمي".

1 ـ **الإمام**: وهو الذي احتبسه الإمام عثمان رضي الله عنه لنفسه، وهو الذي ينقل عنه أبو عبيد القاسم بن سلام.

2 ـ و**المدني**: وهو الذي كان بأيدي أهل المدينة، وعنه ينقل نافع.

**وهذان مدنيان**.

3 ـ و**المكي**: وهو واللذان قبله، هي المراد بالمصاحف الحجازية والحَرَمية عند الإطلاق.

4 ـ و**الشامي**

5 و 6 و**الكوفي**، و**البصري**:.

**وهذان عراقيان**، فهما المعنيّ بمصاحف أهل العراق عند الإطلاق.

ثم تقدمة مسائل مفيدة، تتأكّد معرفتها، وقد تقدمت الإشارة إلى شيء منها، وهي:

أن كل قارئ يتعيّن أن يرسم له من خلافيات المصاحف، برسم المصحف الذي يوافق قراءته، ولا يرسم له بما يخالفها: نحو: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾ [آية: 115] في البقرة، يتعيّن رسم الواو لمن أثبتها لفظا، وتركها لمن أسقطها لفظا، ولا يسقطها رسما من أثبتها لفظا، ولا بالعكس.

وهذا[1] النوع من المخالفة، لم يتقرر الإجماع على فرد منه، فلا يجوز كما تقدم صدر الكتاب، وهذا معنى قولي:"**فارسم لكل قارئ**" البيت، واحترزت بقولي: "**إن كان مما لزما**"، مما لا يلزم فيه صريح الوفاق، وهو مما اغتفرت مخالفته،

(1) في هـ:" لأن هذا ".

**حاصل الأبيات**: الثناء على الله تعالى، ثم الصلاة على نبيّه ﷺ، ومن أسمائه: **الحاشر** كما في الموطأ وغيره عن محمد بن جبير[1] بن مطعم، أن النبي ﷺ قال: «لي خمسةُ أسماء: أنا **محمّد**، وأنا **أحمد**، وأنا **الماحي** [الذي][2] يمحوا الله بي الكفر، وأنا **الحاشر** الذي يحشر الناس على قدمي، وأنا **العاقب**»[3].

ثم التوطئة لذكر بقية خلافيات المصاحف التي لم تذكر في المورد، لتعيّنها لقراءة غير نافع، كما تقدمت الإشارة إليه عند قول الناظم:"فجئت في ذاك بهذا الرجز..."[4]، الأبيات الثلاثة.

وقد تكفّل بجميع ذلك: **المقنع**، و**العقيلة** نظمه، لتعرضهما للرسم[5] باعتبار المقارئ السبعة، فأحببت أن أنظم تلك البقايا الوافية من خلافيات المصاحف، مع انضمامها - أي تلك البقايا - إلى مورد الظمآن، بالقراءات السبع، فأمرت المتأهّل للخطاب [بتلقيها][6]، حتى يكون صاحب المورد على بصيرة في الرسم، باعتبار المقارئ كلّها.

ولا شك أن المصاحف العثمانية [المتعارفة][6] عند أهل الرسم: **سِتَّةٌ**، وإن كان في عددها خلاف تقدّم صدر الكتاب:

---

(1) في هـ:" جيب " وهو تصحيف.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(3) ورواه أيضا البيهقي. ينظر: القبس في شرح موطأ ابن أنس، 435/4، والدلائل، 155/1.

(4) عند البيت:25، ينظر: ص 387.

(5) في هـ:" للنظم ".

(6) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

لتقرّر الإجماع على اغتفار فرد من نوع تلك المخالفة، نحو: ﴿ٱلرِّيَـٰحِ﴾، الذي اختلفت المصاحف في حذف ألفه، يجوز أن يرسم لنافع الذي أثبت ألفه لفظا بإثباتها رسما، وهذا[1] صريح الموافقة، ويجوز أن يرسم له بحذفها، لأن هذا النوع من المخالفة مغتفر، لتقرّر الإجماع على أفراد[2] منه، كـ: ﴿ٱلرَّحۡمَـٰنِ﴾، و﴿ٱلۡعَـٰلَمِينَ﴾، وهو معنى قولي عاطفا بـ: "**أو**" المخيِّرة بين الموافقة والمخالف: "**أو بمخالف خلافا اغتفر**".

وأشرت بقولي: "**وكن في الإجماع من الخلف حذر**"، إلى أن الخلاف المغتفر نوعه إنما يجوز ارتكابه إذا ورد به مصحف عثمان، [فإن لم يرد عن مصحف عثمان][3] لم يجز كحذف ألف: ﴿قَالُواْ﴾، وإذا كان صريح الموافقة ممتنعا فيما اجتمعت المصاحف فيه على المخالفة كـ: ﴿ٱلرَّحۡمَـٰنِ﴾، فلأن تمتنع المخالفة فيما اجتمعت فيه على الموافقة أحرى.

ثم أشرت بقولي: "**وما خلا عن خلفها**"، البيت، إلى إعطاء ضابط يحصل معه معرفة كيفية الرسم في جميع المصاحف، بالنسبة لسائر المقارئ في المواضع التي لم يذكر فيها اختلاف المصاحف في الإعلان، ولا في مورد الظمآن، فقلت: إن ما لم يذكر فيه خلاف المصاحف في المورد، ولا في هذا الإعلان، فهو مفرد بوجه واحد فيها، وذلك الوجه هو الذي قرأ به نافع، لكن يراعى في ذلك ما ذكر من مخالفته في مورد الظمآن.

---

[1] في هـ:" وهو ".

[2] في هـ:" فرد ".

[3] ما بين المعقوفين ساقط من د.

**مثال ذلك:** ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾، و﴿نُنسِهَا﴾، و﴿بِضَنِينٍ﴾، فإنها [لما][1] لم يتعرض للخلاف [فيها بين المصاحف][2]، عرف أنها كتبت بوجه واحد في جميعها، وذلك الوجه هو الذي قرأ به نافع، وهو: الصاد في ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾، وعدم صورة الهمزة في: ﴿نُنسِهَا﴾، لفقدها من قراءته، والضاد في: ﴿بِضَنِينٍ﴾.

وإن قرأ غيره في الأول بالسين، وفي الثاني بالهمزة، وفي الثالث بالظاء، لكن لا بد في إحالة محال الإجماع على مقرأ نافع من مراعاة ما نص في المورد على مخالفته للرسم من حروف نافع.

**مثال ذلك:** ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾، و﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾، فإن رسم جميع المصاحف فيه مطابقة [لمقرأ][3] نافع، ولكن ليس الألف فيها مثبتا، كما قرأ به هو وغيره، لنصّ المورد على حذف ألفيهما، فهذا من المخالفة التي لا تصح إحالة الرسم فيها على قراءة نافع.

**ومثاله** أيضا: ﴿كَلِمَٰت﴾ في الأنعام، فان إحالتها على مقرأ نافع اقتضى ثبوت الألف وكتبها بالتاء، لكن نصّه على حذف باب: ﴿ذُرِّيَّٰت﴾، يوجب حذف الألف، فتحذف، ويبقى كتبها بالتاء على أصل مقتضى الإحالة.

وأشرت بقولي: "**ووقفن بالرسم ممكن الوفاق** ...."، البيت: إلى أن إحالة الرسم على مقرأ نافع، إنما هي في محض الصورة الرسمية، لا في أعيان الحروف، فنحو: ﴿تَعۡمَلُونَ﴾ مما قرأه نافع بالخطاب، وغيره بالغيبة، أو بالعكس، إحالة الرسم فيه

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(2) ما بين المعقوفين في موضعه محو في ح، والمثبت من: هـ، د، ز.

(3) ما بين المعقوفين في موضعه محو في ح، والمثبت من: هـ، د، ز.




على مقرأ نافع، إنما هي في مجرد صورة ضرس في أوله، لا في كون ذلك الضرس عين التاء الفوقية، أو التحتانية، وكذا نحو: ﴿لِيَسُوٓـُٔواْ﴾، فإن الناظم نصّ على حذف أحد واوَيْه، وأن الأحسن كونها التي بين السين والهمزة، فلا يلزم من إحالته[1] على قراءة نافع أن تكون الواو في قراءة الكسائي إياه مسندا لضمير المتكلم منصوبا بالفتحة، دون واو بعده كذلك، بل الإحالة في مجرد الصورة، ولا شك أن تلك الصورة مطابقة لقراءته، لكن على أن الواو الموجودة هي التي بين السين والهمزة، والهمزة لا تستحق صورة، على قاعدة المتطرفة بعد[2] ساكن، [لكنها صورت ألفا كـ: ﴿تَبُوٓأَ﴾][3]، وهذا مخالف لتقرير المطابقة على مقرأ نافع.

وكذا: نحو ﴿رَءُوفٌ﴾، فإن إحالة رسمه على مقرأ نافع، إنما هي في مجرد الصورة، ولا شك أن تلك صورته عند من قرأه بقصر الهمزة، لكن تقدير المطابقة مختلف، ففي قراءة نافع لا صورة للهمزة لاجتماع صورتها مع الواو الناشئة عن ضمتها، وفي قراءة البصري والأخوين وشعبة، الواو صورة الهمزة على قاعدة المتحركة وسطا بعد متحرك، فافهم؛ ففي الإشارة غُنية عن العبارة، ولولا أن هذا الغرض هنا دخيل، لذكرت من ضروب الأنواع، وصنوف التمثيل، ما يحصل به شفاء العليل.

ثم أشرت إلى المقصود بالذات، بقولي:

---

[1] في هـ:" إمالته ".

[2] في ز:" بين".

[3] ما بين المعقوفين سقط من: ح ، هـ، د ، والمثبت من: ز.

8- من سورة الحمد للَاعراف اعرفا فياء: إبراهم في البكر احذِفَا
9- لغير حرميّ، وقالوا اتّخذا بحذف شامٍ واوَه، أوصى خُذَا
10- للمدنيَّين وشامٍ بالألفْ يُقَاتلون تِلوَ حقٍّ مختلَفْ
11- والمكِّ والعراقِ واواً سارعوا بالزُّبُر: الشامي بباءٍ شائعُ
12- كَذا الكتَابِ بخلاف عنهمُ والشامِ ينصِبُ: قليلا منهمُ
13- واوَ: يقولُ للعراقِيّ فزدْ والمدنيَّان وشامٍ : يرتَدِدْ
14- لَلدَّارُ: لِلشَّامِ بلامٍ ، وهنا قد حَذفَ الكُوفيُّ تا: أنجيتَنَا
15- وشركاؤهمْ لِيُرْدُوهُمْ بِيَا لِلشامِ في محلِّ همزٍ أُبْدِيَا
16- في سَاحرِ العقودِ معْ هودَ اختُلِفْ وأوّلٍ بيونسٍ كَذا أُلِفْ

**حاصل هذه الأبيات** بعد الترجمة المبيّن فيها الجزء المتكلم على بقية خلافياته في المصاحف أنها اختلفت فيه في أربعة عشر موضعا.

**أولها**: ياء ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ في البقرة، ثبتت في المدنيين، والمكي، وحذفت في العراقيين، والشامي.

ذكر في المقنع في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار بالإثبات والحذف، بسنده إلى نصير أنه قال:"كتبوا في سورة البقرة في بعض المصاحف: إبراهيم، بغير ياء.

قال أبو عمرو: وبغير ياء وجدت أنا ذلك في **مصاحف أهل العراق**، في البقرة خاصة، **وكذلك رسم في [بعض]**[1] **مصاحف أهل الشام**.

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من هـ.

وقوله: "حملا على الثابتة"، أي حملا على المواضع الثابتة الياء، وهي ما بعد البقرة.

**واعلم** أن في نقل المقنع عن عاصم الجحدري، أن ياء ﴿إِبۡرَٰهِـۧمَ﴾ في البقرة محذوفة في الإمام، ولكن لم أذكره[1] تقليدا للشاطبي في عقيلته، حيث لم يعرّج عليه، وإن قال الجعبري أن إسقاطه من العقيلة نقص[2].

**ثانيها**: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدٗاۗ﴾ [البقرة: 115]، ذكره في المقنع في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الحجاز، والعراق، والشام، المُنتسخة من الإمام بالزيادة والنقصان.

**قال**:" وهذا الباب سمعناه من غير واحد من شيوخنا، من ذلك في البقرة، في مصاحف أهل الشام: ﴿قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدٗاۗ﴾ بغير واو قبل ﴿قَالُواْ﴾، وفي سائر المصاحف: ﴿وَقَالُواْ﴾ بالواو"[3].

**ثالثها**: ﴿وَأَوۡصَىٰ بِهَآ إِبۡرَٰهِـۧمُ﴾ [البقرة: 131]، قال في المقنع بعد النص المتقدم: "وفي مصاحف أهل المدينة، والشام: ﴿وَأَوۡصَىٰ بِهَآ﴾ ، بألف بين الوَاوَين.

**قال أبو عبيد**: وكذلك رأيتها في الإمام مُصحف عثمان رضي الله عنه، وفي سائر المصاحف: ﴿وَوَصَّىٰ﴾ بغير ألف"[4].

---

(1) في د: "يذكره".

(2) في الجميلة، ق/51-ب.

(3) المقنع، ص 102.

(4) المقنع، ص 102.

وقال معلى[1] بن عيسى الوارق عن عاصم الجحدري: ﴿إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ في البقرة بغير ياء، كذلك وجد في الإمام"[2] انتهى.

وقال أبو داود بعد أن نقل عن أبي عمرو ما قاله من أنه وجده بغير ياء في مصاحف أهل العراق، في البقرة خاصة، وأنه رسم كذلك في مصاحف أهل الشام ما نصّه: "**ورسم ذلك كلّه** والله أعلم **لقراءتهم ذلك بألف بين الهاء والميم**"[3] انتهى.

وعلى هذا اعتمد الناظم، فلم يذكر اختلاف المصاحف في ياء ﴿إِبْرَٰهِـۧمَ﴾، أعني لتعيّن أن المحذوف حينئذ هو الألف، على قاعدة الأسماء الأعجمية، ولا يمكن تقدير المحذوف ياء، إذ لا يعهد حذف ياء اختصارا في الوسط إلا في ﴿إِۦلَـٰفِهِمْ﴾، وهذه بدل من همزة.

وقد طرق الجعبري في إثبات الياء وحذفها احتمال القراءتين معا، ونصه: "وجه الإثبات والحذف احتمال القراءتين، فقراءة الياء في المرسوم بها قياسية، وفي محذوفها اصطلاحية، ويقدّره ياء، كـ: ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾، و﴿ٱلدَّاعِ﴾، حملا على الثانية، وقراءة الألف في المرسوم ياء[4] اصطلاحية كـ: ﴿أَيَّـٰمِ﴾، و﴿قَضَىٰ﴾، وكذا في المحذوف، ولكن يقدّر ألفا حملا على الأكثر، كـ: ﴿إِسْحَـٰقَ﴾"[5] انتهى.

---

(1) في د: مخلد.
(2) المقنع، ص 92.
(3) مختصر التبيين، 206/2.
(4) في هـ:" بياء".
(5) الجميلة، ق/51-ب.

**رابعها**: في آل عمران [21]: ﴿وَيَقۡتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَامُرُونَ [بِٱلۡقِسۡطِ مِنَ][1] ٱلنَّاسِ﴾، ذكره في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار، بالإثبات والحذف، فقال: "وفي آل عمران في بعض المصاحف: ﴿وَيَقَـٰتِلُونَ ٱلَّذِينَ﴾ بالألف، وفي بعضها: ﴿وَيَقۡتُلُونَ ٱلَّذِينَ﴾ بغير ألف"[2] انتهى.

ولمّا أبهم هذا الخلاف هنا تبعه صاحب العقيلة على إبهامه، فقلدتهما أنا في ذلك.

**وقال أبو داود**:" وكتبوا في مصاحف أهل المدينة، والشام: ﴿وَيَقۡتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَامُرُونَ﴾، بغير ألف بعد القاف، من (القتل)، واختلفت مصاحف سائر الأمصار فيه، ففي بعضها ذلك بغير ألف، وفي بعضها: ﴿وَيَقَـٰتِلُونَ ٱلَّذِينَ﴾، بألف من (القتال)"[3] انتهى.

وقد عينت هذا الموضع، بتقييده: "**بتالي حق**".

**خامسها**: ﴿ سَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ ﴾ [آل عمران: 133]، قال في المقنع، بعد النص المتقدم في ﴿وَوَصَّىٰ﴾: وفي آل عمران في مصاحف أهل المدينة، والشام: ﴿سَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ﴾ بغير واو قبل السين، وفي سائر المصاحف: ﴿وَسَارِعُوٓاْ﴾ بالواو"[4] انتهى.

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من هـ

[2] المقنع، ص 93.

[3] مختصر التبيين، 2/336-337. وقد نسب الشيخ النائطي إلى بعضهم إثبات الألف إلى مصاحف المدينة والبصرة والكوفة، وإلى غيرها بالحذف، وهو مخالف لما ذكره أبو داود في هذا الموضع الذي نقله ابن عاشر، ولم يعين الداني الخلاف بمَصر، وجرى العمل على الحذف. ينظر: نثر المرجان، 1/404.

[4] المقنع، ص 102، وينظر: مختصر التبيين، 2/366.

وهو معنى قولي: "**والملك والعراق واوا: سارعوا**"، أي: زادوا ﴿وَسَارِعُوٓاْ﴾ واوًا.

**سادسها** و **سابعها**: في آل عمران: ﴿جَآءُو بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ وَٱلْكِتَٰبِ﴾ [آل عمران: 184]، ذكرهما في المقنع، بعد النص المتقدم، فقال: "وفيها أي آل عمران، في مصاحف أهل الشام: ﴿وَبِٱلزُّبُرِ وَبِٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُنِيرِ﴾، بزيادة باء في الكلمتين، كذا رواه خلف بن إبراهيم عن أحمد[1] بن محمد بن[2] علي عن أبي عبيد عن هشام [بن عمار[3]، عن أيوب بن تميم، عن يحي بن الحارث، عن ابن عامر، وعن هشام][4]، عن سويدبن عبد العزيز، عن الحسن بن عمران، عن عطية بن قيس، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء رضي الله عنه، عن مصاحف أهل الشام.

[وكذا حكى أبو حاتم: أنهما مرسومتان بالباء في مصحف أهل حمص، الذي بعث به عثمان إلى الشام[5]][6].

وقال هارون بن موسى الأخفش الدمشقي: أن الباء زيدت في الإمام، يعني الذي وجّه به إلى الشام، في[7]: ﴿وَبِٱلزُّبُرِ﴾ وحْدها، وروى الكسائي عن أبي

---

(1) في هـ: محمد ".

(2) في هـ:" عن ".

(3) في هـ:" عامر ".

(4) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(5) قال ابن الجزري: وكذا رأيته أنا في المصحف الشامي في الجامع الأموي، وذكر الحلواني أن الباء ثابتة في الحرفين. ينظر: النشر، 245/2، والوسيلة، ص 127-131.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(7) في هـ:" إلى ".

حيوة شريح بن يزيد، أن ذلك كذلك في المصحف الذي بعث به عثمان إلى الشام، والأول أعلى إسنادا، وهما في سائر المصاحف بغير باء"[1] انتهى.

وهذا معنى قولي: "**بالزبر: الشامي بباء شائع، كذا الكتاب بخلاف عنهم**"، أي عن[2] الناقلين عن المصحف الشامي، ولا شك أنه لم يتقدم لهذا الضمير معاد صريح، ولكن يشفع له ضيق النظم مع الاختصار.

**ثامنها**: في النساء: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنۡهُمۡ﴾ [النساء: 65]، ذكره في المقنع في الباب المتقدم أيضا، فقال:" وفي مصاحف أهل الشام: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلاً مِّنۡهُمۡ﴾، بالنصب، وفي سائر المصاحف: ﴿إِلَّا قَلِيلٌ﴾ بالرفع"[3].

**تاسعها**: في المائدة: ﴿يَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [المائدة: 55]، ذكره في المقنع بعد النص المتقدم، فقال: "وفي المائدة في مصاحف أهل المدينة، ومكة، [والشام: ﴿يَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾، بغير واو، قبل ﴿يَقُولُ﴾، وفي مصاحف أهل الكوفة، والبصرة، وسائر العراق][4]: ﴿وَيَقُولُ﴾، بالواو"[5].

**عاشرها**: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرۡتَدِدۡ مِنكُمۡ﴾ [المائدة: 56]، ذكره في المقنع بعد النص المتقدم، فقال: وفيها أي في المائدة في مصاحف أهل المدينة، والشام: ﴿مَن يَرۡتَدِدۡ مِنكُمۡ﴾ بدالين.

---

(1) المقنع، ص 102-103.

(2) في هـ:" من ".

(3) المقنع، ص 103. وينظر: مختصر التبيين، 2/404.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من هـ

(5) المقنع، ص 103، وينظر: مختصر التبيين، 3/448.

**وقال أبو عبيد:** وكذلك رأيتها في الإمام بدالين، وفي سائر المصاحف: ﴿يَرْتَدَّ﴾ بدال واحدة "[1].

**حادي عاشرها**[2]: في الأنعام: ﴿وَلَلدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ﴾ [الأنعام: 33]، ذكره في المقنع بعد النص المتقدم، فقال:"وفي الأنعام في مصاحف أهل الشام: ﴿وَلَلدَّارُ الْآخِرَةُ﴾، بلام واحدة، وفي سائر المصاحف، بلامين"[3].

**ثاني عاشرها:** ﴿لَّئِنَ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَٰذِهِ﴾ [الأنعام: 64]، ذكره في المقنع، بعد النص المتقدم، فقال: "وفيها أي الأنعام في مصاحف أهل الكوفة: ﴿لَّئِنَ أَنجَيْنَا﴾ من هذه بياء من غير تاء، وفي سائر المصاحف: ﴿أَنجَيْتَنَا﴾ بالياء والتاء، وليس في شيء منها بألف بعد الجيم"[4].

**ثالث عاشرها:** ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [الأنعام: 138]، ذكره في المقنع بعد النص المتقدم، فقال: "وفيها، أي في الأنعام، في مصاحف أهل الشام: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآئِهِمْ﴾بالياء، و في سائر المصاحف: ﴿شُرَكَآؤُهُمْ﴾ بالواو"[5].

**رابع عشرها:** كلمة: ﴿سِحْرٌ﴾ في المائدة، والأولى في يونس، والواقعة في هود، وذلك قوله تعالى في الأولى: ﴿فَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾

---

[1] المقنع، ص 103، وينظر: مختصر التبيين، 449/3.

[2] في هـ:" عشرها ".

[3] المقنع، ص 103، وينظر: مختصر التبيين، 478/3.

[4] المقنع، ص 103، وينظر: مختصر التبيين، 489/3-491.

[5] المقنع، ص 103، وينظر: مختصر التبيين، 518/3.

[المائدة: 112]، [وفي الثانية: ﴿قَالَ ٱلْكَـٰفِرُونَ إِنَّ هَـٰذَا لَسِـٰحِرٌ مُّبِينٌ﴾ [يونس: 2]][1]، وفي الثالثة: ﴿لَيَقُولَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنْ هَـٰذَآ إِلَّا سِـٰحِرٌ مُّبِينٌ﴾ [هود: 7].

ذكر أبو عمرو الخلاف بين المصاحف في ثلاثتها في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار[2]، ولم أره تعرض للواقع في الصف، وكذا الجعبري في الجميلة[3].

**تنبيهات:**

**الأول:** قال في **المقنع** في الباب الذي ذكر فيه جلّ هذه الألفاظ ما نصه: "قال الكسائي والفراء: في بعض مصاحف الكوفة: ﴿وَٱلْجَارِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النساء: 36] بالألف، ولم نجد ذلك كذلك في شيء من مصاحفهم، ولا قرأ به أحد منهم"[4] انتهى.

و قد ذكره صاحب العقيلة[5]، لالتزامه نظم الكتاب جميعه، ولم أتعرض أنا له، لعدم تعلق شيء من القراءات السبع به.

**الثاني:** اعلم، أني اعتمدت في المواضع الأربعة[6] عشر، وتعيين مواضع الزيادة فيها، والنقصان، على ما هو معروف عند أصحاب فن القراءات،

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(2) المقنع، ص 94، وينظر: مختصر التبيين، 3/464-465.

(3) بقي على ابن عاشر ذكر موضع لم أقف على من نص على حذف الألف فيه، وهو:﴿كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّآيِرِ﴾ في الموضعين: آل عمران، والمائدة على قراءة أبي جعفر حيث حذف الألف بين الطاء والياء المهموزة، وتدخل في عموم قول الداني: "حيث وقع". ينظر: المقنع، ص 10، 11.

(4) المقنع، ص 103.

(5) العقيلة، رقم:63، ص 127. وينظر: الوسيلة، ص 132-133.

(6) في د: الثلاثة.

مشهور عندهم، من وجود الخلاف للقرّاء في هذه المواضع، وتعيين محلّه منها، فلا يسمح[1] البحث في نظمها، بأن يقال مثلا: قوله: ﴿أَوۡصىٰ﴾ بالألف، يوهم أن المراد بالألف[2] بعد الصاد، في مقابلة من كتبه بالياء، وبالألف عبّر صاحب العقيلة، أو يقال مثلا: قوله: "والملك والعراق واوا سارعوا "، يوهِم أنه في هذه المصاحف، بواو بعد العين، وغيرها بحذفها بعدها، وعلى ذلك فقس.

**الثالث**: لعلّك تقول: غاية ما تحصّل من هذه الأبيات أن كل مصحف في هذه المواضع الأربعة عشر موافقا لمقرأ إمام مصره، وقد كانت هذه الكلية مع اختصارها وعمومها لهذه المواضع وغيرها، مما عسى أن يعرض[3] في هذا الجزء من خلافيات المصاحف، كافية عن هذا التطويل.

اعلم أن هذه الكلية لا تصحّ، إلا بعد تصحيح مطلبين[4]:

**أحدهما**: أن كلّ مقرئ له مصحف، يوافقه صريحا في الجملة.

**ثانيها**: أن المصحف الموافق للمقرأ، هو المشارك لإمام ذلك المقرأ في المصر لزوما.

**فأما المطلب الأول**: فاعلم أن الكلية فيه لا تصحّ، لما قدمناه من نحو: ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾، و﴿نُنسِهَا﴾، و﴿بِضَنِينٍ﴾، ومثل ذلك: ﴿يَبۡصُطُ﴾، في البقرة، و﴿بَصۡطَةً﴾ و﴿بِمُصَيۡطِرٍ﴾، وكثير من المواضع اتّفقت فيها المصاحف،

---

(1) في هـ:" يسع ".
(2) في هـ:" أنه بالألف ".
(3) في هـ:" يفرض ".
(4) في هـ:" اعلم أن هذا البحث يتطلب مطلبين ".

واختلفت المقارئ، وقد أشار في آخر المقنع إلى تغليط من طرد مطابقة المصاحف لمقارئ الأئمة، الموافقة لها في المصر، واحتجّ على ذلك بنحو ما ذكرناه، فالذي يتقرّر أن من المواضع ما اختلفت قراءته، ووجد لكلّ قراءة مصحف يوافقها، نحو: ﴿قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾ [البقرة: 115]، بالواو، وحذفها[1].

ومنها ما اختلفت قراءته، واتفقت المصاحف فيه على موافقة مقرأ، ومخالفة آخر، نحو: ﴿فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ﴾ [المؤمنون: 73]، و﴿ٱلصِّرَاطَ﴾.

ومنها ما اختلفت قراءته، واحتمل رسم المصاحف كلاًّ من وجوه قراءته.

ومنها ما اتفقت قراءته، واجتمعت المصاحف على مخالفته، كـ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾.

والقسم الأول من هذه الأقسام الأربعة[2]، هو المقصود بالنظم هنا، وهو المشار إليه بقولي: "**فارسم لكل قارئ منها بما وافقه**".

والقسم الثاني هو المشار إليه بقولي: "**وما خلا عن خلفها فمفرد**"، على ما تقدم في شرحه.

والقسم الثالث هو المشار إليه بقولي: "**ووفقن في الرسم ممكن الوفاق**".

والقسم الرابع مندرج في قولي: "**لكن يراعى المورد**"[3].

---

[1] ينظر: المقنع، ص 113-115.

[2] في ح: "الثلاثة"، والمثبت من: هـ، ز.

[3] في هـ: "المراد".

وهذا الكلام مع ما تقدّم تكرار في الحقيقة، ولكن قد يستسهل التكرار عند اقتضائه المقام.

**وأما المطلب الثاني**: فاعلم أن كون المصحف الموافق للمقرأ عند اختلاف المقارئ، والمصاحف، هو المشارك في المصر، أمر غالب، لا لازم؟

نص على ذلك الجعبري [في مواضع من كنز المعاني][1]، وفي الجميلة أيضا، فمن الغالب المواضع الأربعة[2] عشر المتقدمة، حتى ﴿إِبْرَٰهِـۧمُ﴾ على ما قال الجعبري، ومن غير الغالب حذف ياء ﴿إِبْرَٰهِـۧمُ﴾ من المصاحف العراقية على ما قاله أبو داود من تعيّن الحذف لقراءة من قرأ بفتح الهاء، وألف بعدها[3]، ومنه أيضا: ﴿ٱلْمُنشِـَٔاتُ﴾، بياءٍ بعد الشين في المصاحف العراقية، على مراد كسر الشين على ما قاله الشيخان، وأبو عمرو، وعاصم في إحدى الروايتين عنه، والكسائي، من أهل العراق، ويفتحون الشين[4].

ومنه أيضا: ﴿وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ بحذف الهاء من ﴿عَمِلَتْ﴾ في المصحف الكوفي، مع قراءة عاصم من الكوفيين في إحدى الروايتين عنه بإثبات الهاء[5]، وهذا القدر كاف في دعوى ثبوت الأغلبية، وانتفاء اللزوم، ولا بأس بالإطالة إذا كانت في مثل هذا من نفيس العلوم.

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من هـ، والمثبت من ح، د.

[2] في د: "الثلاثة".

[3] ينظر: مختصر التبيين، 206/2.

[4] ينظر: المقنع، ص 50، ومختصر التبيين، 1168/4.

[5] ينظر: المقنع، ص 97، 106، ومختصر التبيين، 1025/4، والنشر، 353/2، والبدور، ص 330.

# القسم الرابع:

## حذف الألف من سورة الأعراف إلى سورة مريم

قال الناظم رحمه الله تعالى:

189- مَا جَاءَ مِنْ أَعْرَافِهَا لِمَرْيَمَا عَنِ ٱلْجَمِيعِ أَوْ لِبَعْضٍ رُسِمَا

لما فرغ من ترجمة ما من آل عمران إلى الأعراف، انتقل إلى ترجمة ما من الأعراف إلى [مريم][1]، لالتزامه الترتيب في الصدر.

فـ"**ما**" من كلام الناظم واقعة على الحذف، وهو على حذف مضاف، والتقدير: هذا باب الحذف الذي جاء عن جميع المصاحف، أو كتّاب المصاحف، [أو رسم عن بعض المصاحف، أو كتّابها][2]، يعني مع مخالفة بعض آخر له.

وإنما زدت هذه العناية، لتصحيح المقابلة في قوله: للجميع، المعني به وفاق المصاحف، إذ مقابل الوفاق هو الخلاف، ولا يتقرّر [بكون][3] الرسم عن بعض المصاحف فقط، بل حتى يكون البعض الآخر مخالفا فيه.

وهذا التقرير مثل ما تقدم عند قوله: "القول فيما قد أتى في البقرة"[4]، البيت، فراجعه وما فيه من البحث.

**الإعراب**: أول البيت بيّن من التقدير السابق، وضمير "**أعرافها**" للسور التي الأعراف من جملتها، والإضافة تقع بأدنى ملابسة، و"**الـ**" في "**الجميع**" عوض من ضمير المصاحف، أو كتّابها، كما تقدم في التقدير، و"**رسم**" عطف على "**جاء**"،

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(4) عند البيت: 79، ص 484.

و"**لبعض**" متعلق به، والأقرب في لام "**لبعض**" أنها بمعنى: عن، حتى يتطابق[1] مع قوله "**عن الجميع**"، ويحتمل أن تكون بمعنى: في، على أن المراد بـ"**الجميع**" و"**البعض**" نفس المصاحف.

قَالَ:

190- وَٱلْحَذْفُ فِي ٱلتَّنْزِيلِ فِي بَيَـٰتًا وَفِي تُشَـٰٓقُّونِ وَفِي رُفَـٰتًا

أخبر عن أبي داود، بحذف ألف: ﴿بَيَـٰتاً﴾، و﴿تُشَـٰٓقُّونِ﴾، و﴿رُفَـٰتاً﴾.

أما ﴿بَيَـٰتاً﴾ ففي صدر الأعراف [الآية: 4]: ﴿بَيَـٰتاً اَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾[2]، وهو أوّل محذوف في الترجمة مما لم يتقدم، وقد تعدّد فيها، وفي يونس، متّحد النوع.

**تنبيه**: لم أجد في التنزيل الذي في يونس، ولكن جرى الناظم على قاعدته في النقل عنه، وليكن هذا آخر ما أنبّه عليه من هذا النوع.

وأما ﴿تُشَـٰٓقُّونِ﴾ ففي النحل [27]: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تُشَـٰٓقُّونِ فِيهِمْ﴾[3].

وأما ﴿رُفَـٰتاً﴾ ففي الإسراء: ﴿وَقَالُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا عِظَـٰماً وَرُفَـٰتاً﴾[4] في موضعين [الآية: 49، 98].

---

[1] في هـ، د، ز:" يطابق ".

[2] ينظر: مختصر التبيين، 530/3. ولم يتعرض له الداني، والعمل على الحذف. ينظر: تنبيه العطشان، ص 460، ودليل الحيران، ص 108، وسمير الطالبين، ص 63.

[3] ولم يتعرض له الداني، وجرى العمل بالحذف. ينظر: مختصر التبيين، 770/3، وتنبيه العطشان، ص 460، ودليل الحيران، ص 108، وسمير الطالبين، ص 50.

[4] ولم يتعرض لهما الداني، وجرى العمل بالحذف. ينظر: مختصر التبيين، 791/3، وتنبيه العطشان، ص 460، ودليل الحيران، ص 108، وسمير الطالبين، ص 54.

**الإعراب**: "**الحذف في بياتا**"[1] جملة صغرى، أو كبرى على الاحتمال في تقدير عامل المجرور اسما أو فعلا، و"**في تشاقون**" و"**في رفاتا**" [عطف على][2] الخبر، و"**في التنزيل**" متعلق [بمتعلق][3] الخبر، و"**في تشاقون**" الجمع بين ساكنين كما تقدم في "**أتحاجّوني**"، فراجعه ثمة.

قَالَ:

191- وَفِي تُخَاطِبْنِي وَفِي دَرَاهِم وَفِي ٱسْتَقَامُواْ بَاخِعٌ وَعَاصِم

أخبر عن أبي داود بحذف ألف الألفاظ الخمسة في البيت.

فأما ﴿تُخَاطِبْنِي﴾ ففي هود: ﴿وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾ [هود: 37]، ومثله في المؤمنين[4].

وأما ﴿دَرَاهِمَ﴾ ففي يوسف: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ﴾[5] [يوسف: 20].

وأما ﴿ٱسْتَقَامُواْ﴾ ففي التوبة [7]: ﴿فَمَا ٱسْتَقَامُواْ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُواْ لَهُمْ﴾[6]، وهو متعدّد.

---

(1) في ح: "رفاتا"، والمثبت من هـ، د، ز.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(4) الآية: 27، ولم يتعرض لهما الداني، وجرى العمل بالحذف. ينظر: مختصر التبيين، 3/684-685، وتنبيه العطشان، ص 460، ودليل الحيران، ص 108، وسمير الطالبين، ص 45.

(5) ينظر: مختصر التبيين، 3/711، ونثر المرجان، 3/206.

(6) ولم يتعرض له الداني وجرى العمل بالحذف. ينظر: مختصر التبيين، 3/611، وتنبيه العطشان، ص 461، ودليل الحيران، ص 108، وسمير الطالبين، ص 56.

وأما ﴿بَـٰخِعٌ﴾ ففي الكهف: ﴿فَلَعَلَّكَ بَـٰخِعٌ نَّفْسَكَ﴾[1] [الكهف: 6]، ومثله في الشعراء.

وأما ﴿عَـٰصِم﴾ ففي يونس: ﴿مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَـٰصِمٍ﴾ [يونس: 27]، وفي هود: ﴿لَا عَـٰصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنَ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [هود: 43]، وفي المؤمن[2]: ﴿مَا لَكُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَـٰصِمٍ﴾ [غافر: 33].

**تنبيه**: قال في التنزيل في سورة يونس: "﴿عَـٰصِم﴾ رسمه الغازي بن قيس في كتابه بغير ألف، ولم أروه[3] عن غيره، ولا أمنع من الألف، وهو اختياري"[4] انتهى.

فانظر كيف أضرب هنا عن إجازة أبي داود إثباته، واختياره إيّاه، مع أنه اكتفى في حكايته الخلاف في ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ﴾ [الأنعام: 96] عن أبي داود بمجرّد نسبته الحذف فيه للغازي، وحكم، من غير زيادة على ذلك، اعتمادا على مفهوم العزو لهما دون غيرهما.

---

(1) لم يتعرض له الداني وجرى العمل بالحذف. ينظر: مختصر التبيين، 802/3، وتنبيه العطشان، ص 461، ودليل الحيران، ص 108، وسمير الطالبين، ص 40.

(2) في د: "وفي المؤمنين".

(3) في د: "ولم أره".

(4) ينظر: مختصر التبيين، 656/3. ونص أبو داود على حذف موضعي هود وغافر، فذهب المغاربة إلى إثبات موضع يونس وحذف موضعي هود وغافر، ورجح هذا ابن القاضي والمارغني إتباعا لأبي داود، وذهب المشارقة إلى إثبات المواضع الثلاثة سحبا لاختيار أبي داود في موضع يونس على موضعي هود وغافر تقليلا للخلاف، وموافقة للداني. ينظر: مختصر التبيين، 685/3، 1073/4، ودليل الحيران، ص 108.

ويظهر لي والله أعلم: أنه تقوّى عنده المفهوم هناك[1] بموافقة المقنع، فاعتمده بخلاف هذا.

**الإعراب**: ألفاظ البيت معطوفة على "**بياتا**" بحذف العاطف من رابعها[2]، وإعادة الخافض في الثلاثة الأول منها، [إلا أن "**باخع**" مرفوع على الحكاية][3].

قَالَ :

192- وَيَتَوَارَىٰ وكَذَا أَوَّاهُ بِضَاعَةٌ وَصَاحِبَى حَرْفَاهُ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف الألفاظ الأربعة في البيت.

أما ﴿يَتَوَارَىٰ﴾ ففي النحل: ﴿يَتَوَارَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ مِن سُوٓءِ مَا بُشِّرَ بِهِۦٓ﴾ [الآية: 59]، وهو فرد[4].

وأما ﴿أَوَّاهٌ﴾ ففي التوبة: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾[5] [الآية: 115]، وفي هود: ﴿لَحَلِيمٌ أَوَّاهٌ مُّنِيبٌ﴾ [الآية: 74].

وأما ﴿بِضَاعَة﴾ ففي يوسف: ﴿وَأَسَرُّوهُ بِضَاعَةً﴾ [الآية: 19]، ﴿وَقَالَ لِفِتْيَانِهِ اجْعَلُواْ بِضَاعَتَهُمْ﴾ [الآية: 62]، ﴿وَجَدُواْ بِضَاعَتَهُمْ رُدَّتْ إِلَيْهِمْ﴾ [الآية: 65]، ﴿هَٰذِهِۦ بِضَاعَتُنَا﴾ [الآية: 65]، ﴿وَجِئْنَا بِبِضَاعَةٍ مُّزْجَىٰةٍ﴾ [الآية: 88].

---

(1) في هـ:" هنا ".

(2) في هـ:" رابطها ".

(3) ما بين المعقوفين ساقط من هـ، د.

(4) لم يتعرض له الداني وجرى العمل بالحذف. ينظر: مختصر التبيين، 773/3، ودليل الحيران، ص 109.

(5) وهي ثابتة عند الداني لأنها على وزن:" فعال"، وجرى العمل بالحذف. ينظر: المقنع، ص 44، ومختصر التبيين، 642/3، ودليل الحيران، ص 109.

**قال في التنزيل** في قوله: ﴿إجْعَلُواْ بِضَـٰعَتَهُمْ﴾: "[و﴿بِضَـٰعَتَهُمْ﴾، بغير ألف][1]، حيثما أتى"[2] انتهى.

ثم قال بعد كلام: "و﴿بِضَـٰعَتَهُمْ﴾ و﴿بِضَـٰعَتُنَا﴾، وسائر ذلك مذكور"[3] انتهى.

ولما فهم الناظم من تعميم قول أبي داود: "**حيثما أتى**"، شموله للمضاف مطلقا، وغيره، والسابق واللاحق، كما تقدم في ثبت ألف ﴿دَاوُودَ﴾، وكما نبهت عنه في قاعدة نقله عن أبي داود، إذ لم يقع ﴿بِضَـٰعَتَهُمْ﴾ هكذا إلا في موضعين، فلو أريد خصوص المضاف إلى ضمير الغائبين، لم تكن تلك العبارة مناسبة له.

وأيضا فإنه قال في الكلام الثاني: و﴿بِضَـٰعَتَهُمْ﴾ و﴿بِضَـٰعَتُنَا﴾ قد ذكر، مع أن ﴿بِضَـٰعَتُنَا﴾ المضاف إلى ضمير المتكلم ومعه غيره، لم يتقدم في الوجه الذي شمل به ﴿بِضَـٰعَتَهُمْ﴾ لـ: ﴿بِضَـٰعَتُنَا﴾ حتى قال: أنه تقدم ذكره، فيشمل النكرة أيضا، وهذا مثل قولـــه: "**والحذف في الرءيا**"[4]، مع قول أبي داود: "و﴿رُءْيَـٰكَ﴾ بحذف الألف حيث وقع"[5].

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[2] مختصر التبيين، 3/721-722. ولم يتعرض له الداني، وجرى العمل بالحذف، ونسب الضباع الحذف للداني سهوا منه رحمه الله. ينظر: دليل الحيران، ص 109، وسمير الطالبين، ص 52.

[3] مختصر التبيين، 3/723.

[4] في البيت:309، ينظر: ص 1172 وما بعدها.

[5] مختصر التبيين، 3/706.



فأعمل الناظم في كلا الموضعين لفظ العموم، وإن صاحب اللفظ قرينة خصوص، كما نبّهت عليه في قاعدته في النقل عن أبي داود.

**تنبيه**: تبيّن لك بما ذكرته من كلام التنزيل، مع التنازل المقتضي عبارته ضعف ما يقال هنا من اختصاص الحذف بـ: ﴿بِضَـٰعَتَهُمْ﴾ المضاف دون غيره، أو من اختصاصه بغير الأول.

وأما ﴿صَـٰحِبَيِ﴾ الكلمتان من هذا اللفظ، ففي يوسف: ﴿يَـٰصَـٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ﴾ [يوسف: 39]، ﴿[يَـٰصَـٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ][1] أَمَّآ أَحَدُكُمَا﴾ [يوسف: 41][2].

**الإعراب**: "**يتوارى**" عطف كألفاظ البيت قبله، و"**كذا أوّاه**" خبر ومبتدأ، و"**بضاعة**" بالرفع عطف عليه، و"**حرفاه**" بدل شيء من "**صاحبي**"، والضمير المضاف إليه عائد على لفظ "**صاحبي**"، لا على سورة يوسف كما قيل.

قَالَ:

193- أَسْمَآئِهِ رُهْبَـٰنَهُم مَوَٰزِين وَمُنْصِفٌ بِصَـٰحِبٍ يُضَـٰهُون

أخبر عن أبي داود بحذف ألف الألفاظ الثلاثة في شطر البيت.

فأما ﴿أَسْمَـٰٓئِهِۦ﴾ ففي الأعراف: ﴿وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ﴾[3] [الآية: 180].

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من هـ

(2) ولم يتعرض لهما الداني، وقال النائطي:"**وحذفها أولى وأوثق**" وعليه العمل. ينظر: مختصر التبيين، 716/3-717، ونثر المرجان، 226/3، ودليل الحيران، ص 109.

(3) ينظر: مختصر التبيين، 585/3.

وقيّده بالمجاور احترازا عن الخالي عنه، نحو: ﴿مَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسۡمَآءٗ﴾ [يوسف: 40]، ﴿لَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ [طه: 8].

وأما ﴿رُهۡبَٰنَهُمۡ﴾ ففي التوبة [31]: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا﴾ وقيّده بالإضافة احترازا من الخالي عنها، [نحو][1]: ﴿إِنَّ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلۡأَحۡبَارِ وَٱلرُّهۡبَانِ﴾[2] [التوبة: 34].

وأما المنكّر فلم يقع إلا خارج الترجمة في العقود: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ مِنۡهُمۡ قِسِّيسِينَ وَرُهۡبَانٗا﴾ [الآية: 84].

وأما ﴿مَوَٰزِين﴾ ففي الأعراف، وفي المؤمنين: ﴿فَمَن ثَقُلَتۡ مَوَٰزِينُهُۥ .... وَمَنۡ خَفَّتۡ مَوَٰزِينُهُۥ﴾ [الأعراف: 7 ـ 8 و المؤمنون: 103 و 104]، ونحوه في القارعة، وفي الأنبياء: ﴿وَنَضَعُ ٱلۡمَوَٰزِينَ ٱلۡقِسۡطَ﴾ [الآية: 47]، وهو متعدّد، ومنوّع، كما مثّل.

**الإعراب**: ألفاظ الشطر الثلاثة عطف على "**أوّاه**" في البيت قبله.

قَالَ:

193- أَسۡمَآئِهِ رُهۡبَٰنَهُم مَوَٰزِين وَمُنۡصِفٌ بِصَٰحِبٍ يُضَٰهُون

194- وَلَمۡ يَجِئۡ فِي سُوَرِ ٱلتَّنۡزِيلِ إِلَّا بِلَامِ ٱلۡجَرِّ فِي ٱلتَّنۡزِيلِ

أخبر عن صاحب المنصف بحذف الألف في: ﴿صَٰحِب﴾ مطلقا، و﴿يُضَٰهُون﴾، وعن أبي داود بحذف ألف: ﴿صَٰحِب﴾ المقترن بلام الجر.

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من هـ

(2) لم يتعرض له الداني، وحذفه ابن الجزري، وعليه العمل. ينظر: مختصر التبيين، 620/3، ونثر المرجان، 551/2، ودليل الحيران، ص 109.

أما ﴿صَـٰحِب﴾ ففي التوبة: ﴿إِذۡ يَقُولُ لِصَـٰحِبِهِۦ لَا تَحۡزَنۡ﴾ [الآية: 40]، وفي الكهف: ﴿قَالَ لَهُۥ صَـٰحِبُهُۥ﴾ [الآية: 36]، وفي نون: ﴿وَلَا تَكُن كَصَـٰحِبِ ٱلۡحُوتِ﴾ [الآية: 48] وهو متعدّد، ومنوّع، كما مثّل.

وأما ﴿يُضَـٰهُونَ﴾ ففي التوبة: ﴿يُضَـٰهُونَ قَوۡلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الآية: 30]، وهو فرد.

وأما ﴿صَـٰحِب﴾ المقترن بلام الجر، المحذوف لأبي داود، والمنصف، فكما تقدم في التوبة، وفي الكهف: ﴿فَقَالَ لِصَـٰحِبِهِۦ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ﴾ [الآية: 34].

**قال في التنزيل** في التوبة: "و﴿لِصَـٰحِبِهِۦ﴾ بحذف ألف، ومثله في الكهف: ﴿فَقَالَ لِصَـٰحِبِهِۦ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ﴾"[1] انتهى.

ثم قال في الكهف: "و﴿لِصَـٰحِبِهِۦ﴾ بحذف الألف في الموضعين"[2] انتهى.

وقد فهم الناظم أن المراد بالموضعين هذا، والمتقدم في التوبة، وأن أبا داود قصد خصوص هذين فقط، فلذا خصّ المحذوف له بالمقترن باللام، جريا على قاعدته في النقل عن أبي داود، أنه إذا ذكر لفظا مصحوبا بقرينة خصوص، قصر الحكم عليه، ما لم يصرّح بعموم، حسبما تقدم تقريره عند قوله: "وذكر الشيخ أبو داودا"[3]، البيت.

**تنبيهان:**

**الأول:** عبارة المنصف: وجـاهدوا ولفظة صـاحب

---

[1] مختصر التبيين، 3/623.
[2] مختصر التبيين، 3/807.
[3] في البيت:24، ينظر: ص 385-386.

ومقتضى اصطلاحه على ما اعتيد عن الناظم في النقل، دخول المعرفة في النكرة، فيحذف له: ﴿وَٱلصَّـٰحِبِ بِٱلْجَنۢبِ﴾ في النساء [آية: 36].

فانظر هذا، مع ما تقدم عن التجيبي، مع قوله في النساء: ﴿وَٱلصَّـٰحِبِ﴾ هنا لم أر من تعرض له بحذف، ولا إثبات، وكنت رويت فيه عن شيخي أبي مروان رحمه الله الحذف، وانظره أيضا مع قوله في عمدة البيان:

ثم أسـٰطير ولفظ صـٰحب وأغفلوا الصـٰحب في النساء[1]

**الثاني**: لا يدخل في عبارة الناظم: ﴿وَصَاحِبْهُمَا فِى ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفاً﴾ [لقمان: 15] للمنصف، لما تقرّر من أن اللفظ إذا لم يكن بمعنى المذكور لا يندرج فيه، إلا إن وافقه لفظا من كل وجه، كـ: ﴿أَزْوَاجُ﴾، وهذا مخالف في المعنى المذكور، إذ هو أمر، والناظم نطق باللفظ منوّنًا[2] محرّكا، وهذا لا يقبل واحدا منهما، ولم أستحضر لهذا القيد من كلام الناظم نظيرا، ولكن هكذا تلقيناه من الشيوخ، أعني أن ﴿صَاحِبْهُمَا﴾ غير مندرج[3] في "**صاحب**" للمنصف، وعلى أنه لو ادّعى اندراجه في عبارة المنصف، ما منع منه مانع، وكذلك في عبارة الناظم، إذ لم يصحبه قيد من القيود المعهودة عند الناظم للإخراج.

[وسيأتي حذفه للتجيبي، في خاتمة ترجمة: "**ما من مريم لصاد**"[4]][5].

---

[1] عمدة البيان، 401/2.

[2] في ز:" منوعا".

[3] في هـ:" صاحبهما مندرج ".

[4] ينظر: ص 985.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

**الإعراب:** "**منصف**" مبتدأ، و"**بصاحب**" متعلق بمحذوف، وباؤه ظرفية، والتقدير: حذف الألف في "**صاحب**"، وهذه الجملة خبر المبتدأ، وفاعل "**يجيء**" ضمير "**صاحب**"، وإن كان ﴿يُضَـٰهُونَ﴾ أقرب[1]، لأنه لم يرد مقترنا باللام، بل "**صاحب**"، فهو كقوله: "**ديار أبواب إلا الذي مع خلال**"[2]، والمراد بـ"**التنزيل**" الأول: القرءان، وبالثاني: كتاب أبي داود، ففيه الجناس التام، والمستثنى منه قوله في التنزيل، [والتقدير][3]: ولم يجيء صاحب بالحذف في تنزيل أبي داود، إلا مقترنا بلام الجرّ، حال كونه في سور القرءان، وهذه الحال مؤكّدة، ولما قدم الناظم المستثنى، وأخّر المستثنى منه، وأحلّ محله تلك المحال، مع تهييء العامل، وهو "**يجيء**"، للعمل فيهما على مقتضى المعنى، الذي يعمل به في المستثنى منه، حصل في عبارته تعقيد. وقد وجد بخط الناظم عوض هذا البيت:

ولم يجئ في محكم التنزيل    إلا بعيد اللام في التنزيل

وهو مثل بيت الأصل.

قَالَ:

195- وَفِيهِ أَيْضًا جَاءَ لَفْظُ كَـٰذِبٌ    مِيقَـٰتُ مَعْ مَشَـٰرِق مَغَـٰربٌ

196- كُلًّا وَقَدْ جَاءَ كَذَاكَ فِيهِمَا    لَدَى ٱلْمَعَارِجِ وَلَـٰكِنْ عَنْهُمَا

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿كَـٰذِب﴾، و﴿مِيقَـٰتُ﴾، و﴿مَشَـٰرِقَ﴾، و﴿مَغَـٰربَ﴾.

---

(1) في د: "أغرب".

(2) في البيت:86، مورد الظمآن، ص 12.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من د.

وعن أبي عمرو بحذف ألف: ﴿مَشَـٰرِقَ﴾، و﴿مَغَـٰرِبَ﴾ في سورة المعارج، كما يحذفهما أبو داود.

أما ﴿كَـٰذِب﴾ ففي هود: ﴿وَمَنْ هُوَ كَـٰذِبٌ وَٱرْتَقِبُوٓاْ﴾[1] [هود: 93]، وفي المؤمن: ﴿وَإِن يَكُ كَـٰذِباً﴾ [الآية: 28] وهو متعدّد، متّحد النوع [ومنوعا[2]][3] إن عدّ تنوين المنصوب من التنويع.

وأما ﴿مِيقَـٰتُ﴾ ففي الأعراف: ﴿فَتَمَّ مِيقَـٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الآية: 142]، ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَـٰتِنَا﴾ [الآية: 143]، وهو متعدّد، ومنوّع، كما مثل[4].

[وقد نص في **المقنع** على ثبت هذا الوزن[5]][6].

**تنبيه**: يندرج في إطلاق الناظم الواقع في النبأ: ﴿إِنَّ يَوْمَ ٱلْفَصْلِ كَانَ مِيقَـٰتاً﴾ [النبأ: 17]، ولم يذكره أبو داود تصريحا، ولا تلويحا، ولكن عمّم الناظم في حكاية الحذف عنه، جريا على قاعدته، فلا غبار عليه.

وأما ﴿مَشَـٰرِقَ﴾، و﴿مَغَـٰرِبَ﴾، ففي الأعراف [136]: ﴿وَأَوْرَثْنَا ٱلْقَوْمَ ٱلَّذِينَ كَانُواْ يُسْتَضْعَفُونَ مَشَـٰرِقَ ٱلْأَرْضِ وَمَغَـٰرِبَهَا﴾[7]، وفي والصافات: ﴿وَرَبُّ

---

(1) ينظر: مختصر التبيين، 699/3.

(2) ما بين المعقوفين سقط من: هـ.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(4) ينظر: مختصر التبيين، 570/3.

(5) المقنع، ص 44، وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 110.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(7) ينظر: مختصر التبيين، 567/3.

ﵟٱلۡمَشَٰرِقِﵞ[1] [الآية: 5].

وأما المحذوفان للشيخين في المعارج، فقوله تعالى: ﵟفَلَآ أُقۡسِمُ بِرَبِّ ٱلۡمَشَٰرِقِ وَٱلۡمَغَٰرِبِﵞ [الآية: 40][2].

**تنبيه**: لا تخلوا عبارة الناظم من تكرار في: ﵟٱلۡمَشَٰرِقِ وَٱلۡمَغَٰرِبِﵞ في المعارج بالنسبة لأبي داود، وقد وقع[3] نظيره في أماكن، وأشرت فيها لهذا المعنى، والأمر فيه قريب، ولاسيما وقد عطف عليهما ألفاظا محذوفة للشيخين.

**الإعراب**: جلّه بين، و"**كلا**" حال من "**مشارق**" و"**مغارب**"، ولا يبعد أن يكون من الألفاظ الأربعة، وفاعل "**جاء**" ضمير الحذف، و"**كذاك**" في محل الحال منه، و"**لدى**" بمعنى: في متعلقة بـ"**جاء**"، مضافة إلى "**المعارج**"، و"**لكن**" استدراك، لما أفهمته عبارته أولا من أن "**مشارق**" و"**مغارب**" جميعهما محذوف لأبي داود فقط، و"**عنهما**" متعلق بـ"**جاء**" محذوف يدل عليه ما قبله.

قَالَ:

197- وَكَٰذِبٌ فِي زُمَرٍ وَٱلۡكَٰفِرُ فِي ٱلرَّعۡدِ مَعۡ مَسَٰكِنٍ تَزَّٰوَرُ

أخبر عن الشيخين بحذف ألف: ﵟكَٰذِبٌﵞ الواقع في الزمر، وألف: ﵟٱلۡكَٰفِرُﵞ الواقع في الرعد، وألف: ﵟمَسَٰكِنﵞ، وﵟتَزَّٰوَرُﵞ.

أما ﵟكَٰذِبٌﵞ في الزمر، فهو: ﵟإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي مَنۡ هُوَ كَٰذِبٞ كَفَّارٞﵞ[4] [الزمر: 3].

---

[1] ينظر: مختصر التبيين، 1031/4.

[2] ينظر: المقنع، ص 14، ومختصر التبيين، 1230/5.

[3] في هـ:" ذكر ".

[4] ينظر: المقنع، ص 13، ومختصر التبيين، 1056/4.

وهذا أيضا لا يخلوا من تكرار بالنسبة إلى أبي داود، كما تقدم قريبا، لكن يستسهل التكرار مع استيفاء المعنى، ما لا يستسهل إيهام اختصاص أبي عمرو بحذف ما نسب له حذفه على الانفراد.

وأما ﴿ٱلْكَـٰفِرُ﴾ في الرعد، فهو: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلْكَـٰفِرُ لِمَنْ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾ [الرعد: 43][1].

وقد قرأه الشامي، والكوفيون: ﴿ٱلْكُفَّـٰرُ﴾ جمعا[2].

واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها، نحو: ﴿وَيَقُولُ ٱلْكَـٰفِرُ يَـٰلَيْتَنِى كُنتُ تُرَٰبًا﴾ [النبأ: 40].

وأما ﴿مَسَـٰكِن﴾ ففي التوبة: ﴿وَمَسَـٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ﴾ [التوبة: 24]، ﴿وَمَسَـٰكِنَ طَيِّبَةً﴾ [التوبة: 73]، وفي الأنبياء: ﴿وَٱرْجِعُوٓاْ إِلَىٰ مَآ أُتْرِفْتُمْ فِيهِ وَمَسَـٰكِنِكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: 13]، وفي القصص: [﴿فَتِلْكَ مَسَـٰكِنُهُمْ﴾][3] [القصص: 58]، وفي سبأ: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِى مَسَـٰكِنِهِمْ ءَايَةٌ﴾ [سبأ: 15]، وهو متعدّد، ومنوّع، كما مثّل.

وهذا المذكور هنا جمع: مَسْكَن، بفتح أوّله، وثالثه، بمعنى: مَنْزِل، وليس بين الكاف والنون ياءٌ، لا في مفرده، ولا في جمعه، والمتقدم في ترجمة البقرة، جمع: مِسْكِين، بكسْر أوله، وثالثه، بمعنى فقير، وبين الكاف والنون من جمعه، ومفرده ياء.

---

(1) ينظر: المقنع، ص 12، ومختصر التبيين، 3/743-744.

(2) ويعقوب من العشرة. ينظر: البدور الزاهرة، ص 212، والتيسير، ص 101-102، والتبصرة، ص 246.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

ولما تكلم أبو داود على الأول قال فيه: "و﴿ٱلْمَسَٰكِينِ﴾ بحذف الألف، سواء كان معرّفا بالألف واللام، أو غير معرّف، أو كان جمع مسكين، [أو مَسكن][1]"[2]، انتهى.

**وقال في المقنع** في الباب المروي عن نافع: "وفي سبأ: ﴿فِى مَسَٰكِنِهِمْ ءَايَةٌ﴾، وقال في الفصل الأول مما أجمع عليه كتّاب المصاحف، وكذلك حذفوها بعدها، يعني بعد السين في ﴿ٱلْمَسَٰكِينِ﴾، ﴿مَسَٰكِنُ﴾[3]، و﴿مَسَٰكِنِهِمْ﴾ حيث وقع"[4] انتهى.

وقد وقع اللفظ الوسط في النسخة التي طالعتها: ﴿مَسَٰكِين﴾ بياء بين الكاف والنون، وبمقتضى هذه النسخة قرّر الجعبري حذف ﴿مَسَٰكِين﴾ الذي هو بمعنى فقراء، عند قول صاحب العقيلة: "**ولا خلال مساكين**"[5].

وعلى هذا فلم يقع في المقنع من لفظ: **مَسْكَن** بالحذف، إلا المضاف لضمير جماعة الغائبين، فيخرج عنه غير المضاف، والمضاف إلى ضمير جماعة المخاطبين.

وعلى هذا درج الشاطبي في العقيلة، إذ قال:

لِلْكُلِّ بَٰعِدْ كَذَا وَفِى مَسَٰكِنِهِمْ عَنْ نَافِعٍ ......................[6]

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(2) ينظر: مختصر التبيين، 2/173-174.

(3) في هـ: "ومساكين".

(4) المقنع، ص 13.

(5) العقيلة، رقم:132، ص 32 ط ابن الحفصي.

(6) العقيلة رقم: 104، ص 25 ط ابن الحفصي.

لكنه [قيّده][1] بالواقع في سورة سبأ، ناقلا له عن نافع كما تقدم عن المقنع في الباب المروي عن نافع، وكما يقتضيه ترتيبه، وعليه حمله شارحه: السخاوي[2]، واللبيب[3]، والجعبري[4]، ولم يستدركوا عليه الواقع في القصص، و الدرك فيه ظاهر لقول المقنع في النقل المتقدم، لقوله: "و﴿مَسَٰكِنِهِمْ﴾ حيث وقع"، وعلى هذا مرّ بعض المحققين في قصيدة له، حيث قَالَ:

وعنهما الحذف وافى[5] وفي مسـٰكنهم    وعن سليمان فيه الحذف كيف جرىٰ

وأما الناظم رحمه الله، فقد أطلق الحذف فيه على وجه يشمل جميع ألفاظه، ما أضيف منها مطلقا، وما لم يضف، وذلك: إما اعتماد منه على ما وقع في بعض نسخ المقنع، من سقوط الياء بين الكاف والنون من اللفظ الوسط من الألفاظ الثلاثة المذكورة فيه، كما قال بعض الشرّاح: أنه وقع كذلك في بعض النسخ، وإما اعتماد منه، على تعميم المقنع بقوله: "**حيث وقع**"، جريا على قاعدته المتقرّرة في النقل عن أبي داود، أنه إذا ذكر لفظا مصحوبا بالمجاور، وعمّم الحذف فيه، شمل المصحوب بالمجاور، و غيره.

وقد [تلطّف][6] الشارح في الإشارة إلى هذا البحث [بقوله: لما طالعت نسخا من المقنع، فما رأيته ذكر إلا الذي في سبأ في الباب المروي ......................

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(2) في الوسيلة، ص 207-208.

(3) في الدرة الصقيلة، ق/45-ب.

(4) في الجميلة، ق/80-ب.

(5) في هـ:" وأوفى" .

(6) ما بين المعقوفين ساقط من د.

.................................................... عن نافع[1]، مع تجويز مطالعة الناظم][2] ما يصحّح نقله، ثم جاء بعده من قيَّد على الناظم، وقلّد الشارح، فقال: "هذا مما لا يحمل على ظاهره، لأن أبا عمرو يحذف من هذه [اللفظة، سوى التي في سورة سبأ " انتهى.

وبهذه المسألة[3] وأشباهها تعرف بون ما بين منصب الناظم، ومن تعرّض][4] بالشرح لنظمه.

وقد قرأ الأخوان وحفص [الغاضري الواقع في سبأ بسكون السين، دون ألف، وقد فتح كافه: حمزة، وحفص][5]،[6].

وأما ﴿تَزَّاوَرُ﴾ ففي الكهف [17]: ﴿تَّزَّاوَرُ عَن كَهْفِهِمْ﴾، وهو فرد[7].

وقد قرأه الشامي: ﴿تَزْوَرُّ﴾ بسكون الزاي، دون ألف، وتثقيل الراء، على وزن: تَحْمَرُّ.

وقرأه الكوفيون: بتخفيف الزاي[8].

---

(1) التبيان، ق/264-أ.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(3) في ح:" المبدلة "، والمثبت من هـ، د ، ز.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(6) ينظر: التيسير، ص 139، والتبصرة، ص 312، والكافي، ص 165.

(7) ينظر: المقنع، ص 12، ومختصر التبيين، 804/3، وتلخيص الفوائد، ص 32.

(8) ينظر: التيسير، ص 108، والتبصرة، ص 259، والكافي، ص 129.

**الإعراب**: "**كاذب**" و"**الكافر**" عطف على ضمير المثنّى[1] المجرور بـ"**في**"، في البيت قبل،[ ولكنهما مرفوعان على الحكاية][2] و"**مع**" ظرف في محل الحال من "**الكافر**"، و"**مساكن**" مضاف إليه، و"**تزاور**" عطف عليه، مع حذف العاطف.

قَالَ:

198- وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ أَدْبَـٰرِهُمُ ثُمَّ بِغَيْرِ ٱلرَّعْدِ أَعْنَـٰقُهُمُ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿أَدْبَـٰرِهُم﴾ المضاف إلى ضمير الغائبين، كيف ما تحرّكت راؤه[3]، وألف: ﴿أَعْنَـٰقُهُمُ﴾ المضاف إلى ضمير الغائبين أيضا، الواقع في غير الرعد.

أما ﴿أَدْبَـٰرِهُمْ﴾ ففي الأنفال: ﴿يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَـٰرَهُمْ﴾[4] [الأنفال: 51]، وهو متعدّد.

واحترز بقيد المجاور لضمير الغائبين عن الخالي عنه، نحو: ﴿وَلَقَدْ كَانُواْ عَـٰهَدُواْ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ لَا يُوَلُّونَ ٱلْأَدْبَـٰرَ﴾ في الأحزاب [آية: 15]، ﴿وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ ٱلْأَدْبَـٰرَ﴾ في الحشر [آية: 12].

وأما: ﴿وَلَا تَرْتَدُّواْ عَلَىٰٓ أَدْبَـٰرِكُمْ﴾ في العقود [آية: 23]، فخارج عن الترجمة.

---

(1) في ح ، د: "المستثنى"، والمثبت من ه، ز.

(2) ما بين المعقوفين سقط من: ح ، ه، د، والمثبت من: ز.

(3) في ه: "واوه".

(4) ينظر: مختصر التبيين، 603/3.

**تنبيه**: أغفل الناظم ذكر الواقع في الأحزاب، والحشر، مع نص أبي داود على حذف ألفهيما[1]، ولذلك زاد بعضهم فقال[2]:

وحذفك الأدبار في الأحزاب    والحشر فاعلمن بلا ارتياب
ابن نجاح نص في التنزيل    عليهما بالحذف يا خليل

وينبغي على ما تقرّر من قاعدة الناظم في النقل عن أبي داود، أن يحذف له جميع ما من الأحزاب إلى آخر القرآن[3]، فيحذف له الواقع في الفتح: ﴿وَلَوْ قَـٰتَلَكُمُ [ٱلَّذِينَ][4] كَفَرُواْ لَوَلَّوُاْ ٱلْأَدْبَـٰرَ﴾ [الفتح: 22].

وقد أصلحته على ما ينبغي، فقلت:

وعن أبي داود جا أَدْبَـٰرِهُمْ    كما من الأحزاب مع أَعْنَـٰقُهُمْ
لا الرعد[5] والمنصف في ما حققا    الادبـٰر مع أعنـٰقهم قد أطلقا

وأما ﴿أَعْنَـٰقُهُمْ﴾ في غير الرعد ففي الشعراء [الآية: 3]: ﴿فَظَلَّتَ أَعْنَـٰقُهُمْ لَهَا خَـٰضِعِينَ﴾، وهو متعدّد.

واحترز بقيد المجاور عن الخالي عنه، نحو: ﴿فَٱضْرِبُواْ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ﴾[6] [الأنفال: 12]، وبقيد غير الرعد عن الواقع فيها، وهو: ﴿وَأُوْلَـٰٓئِكَ ٱلْأَغْلَـٰلُ فِى

---

[1] ينظر: مختصر التبيين، 4/999-1000، 1196.

[2] لم أعثر على قائله.

[3] قال محمد الحسيني:" وشهر في التبيان الحذف لأبي داود في المواضع الخمسة، وهي: آل عمران والأنفال والأحزاب والفتح والحشر. ينظر: سمير الطالبين، ص 40.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[5] في د: "كالرعد".

[6] ينظر: مختصر التبيين، 4/921.

أَعْنَاقِهِمْ﴾[1] [الرعد: 5].

**الإعراب**: "**وعن أبي داود أدبارهم**" خبر و مبتدأ بتقدير مضافين، أي: حذف ألف "**أدبارهم**" عن "**أبي داود**"، و"**أعناقهم**" عُطِف بـ"**ثُمّ**" على "**أدبارهم**"، و"**بغير الرعد**" حال "**أعناقهم**"، متقدم عليه، وفيه الحال من المعطوف على المبتدأ، ويحتمل "**أدبارهم**" أن يكون فاعلا بالظرف قبله، على رأي من لا يشترط في عمل اسم الفاعل الاعتماد، ويحتمل أن يكون فاعلا بفعل محذوف، وبه يتعلق المجرور.

قَالَ :

199- وَٱلْمُنْصِفُ ٱلْأَدْبَـٰرَ فِيهِ مُطْلَقَا وَفِيهِ أَعْنَـٰقُهُمُو قَدْ أَطْلَقَا

أخبر عن صاحب المنصف بحذف ألف: ﴿ٱلْأَدْبَـٰرِ﴾ مطلقا، أي من غير القيد المتقدم، وبحذف ألف: ﴿أَعْنَـٰقُهُمْ﴾ مطلقا، أي بغير القيد بما في غير الرعد، وعبارة المنصف في الأول: ثم مَوَٰزِينَهُ، وٱلْأَدْبَـٰرَ

ولما فهم الناظم العموم فيما قرنه صاحب المنصف بـ"الـ" أطلق عليه في مقابلة أبي داود، فتعمّ عبارة المنصف على فهمه: ﴿وَإِن يُقَـٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ﴾ في آل عمران [آية: 111]، و ﴿فَنَرُدَّهَا عَلَىٰٓ أَدْبَـٰرِهَآ﴾ في النساء [آية: 46]،

---

[1] سكت أبو داود عن موضع الرعد هذا، فقال باستثنائه شراح المورد، والسكوت ليس حكما فضلا عن أن يكون إثباتا، والصواب أن يحذف لنص المنصف الذي هو نظم التنزيل، وهو تلميذ مؤلفه، وهو الذي وقع عليه العمل عند أهل المغرب، بعكس ما عليه المشارقة. ينظر: التبيان، ق/264-ب، وتنبيه العطشان، ص 469-470، ومجموع البيان، ق/46-ب، ودليل الحيران، ص 112، وسمير الطالبين، ص 60.

﴿وَلَا تَرۡتَدُّواْ عَلَىٰٓ أَدۡبَٰرِكُمۡ﴾ في المائدة [آية: 23].

وادّعى بعضهم[1] أن مراد الناظم بالإطلاق، إنما هو شمول الحذف لما في الترجمة، وما قبلها، مع وجود: (الـ)، ولكن هذا بعيد من صنيع الناظم.

**تنبيه**: أخّر الناظم ذكر: ﴿أَدۡبَٰرَ﴾ إلى هنا على نحو ما فعل في لفظ: ﴿رَضَٰعَةَ﴾، خلاف صنيعه في: ﴿ٱلۡأَسۡبَٰبِ﴾، و﴿ٱلۡغَمَٰمِ﴾.

وأما ﴿أَعۡنَٰقُهُمۡ﴾ فقد تقدم تمثيله، وعبارة المنصف: "وبٰخع وأعنٰقهم وخٰضعين".

وكأن الناظم فهم أن المضاف عند صاحب المنصف مقيّد بالإضافة، فأتى به عنه مقيّدا بها مطلقا في السورة، في مقابلة تقييد أبي داود ببعضها.

**الإعراب**: "**المنصف**" مبتدأ، و"**الأدبار**" مبتدأ ثان بتقدير مضافين، أي: حذف ألف "**الأدبار**"، و"**فيه**" خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول، و"**مطلقا**" حال ضمير خبر الثاني، أعني الضمير المستكن[2]، و"**أعناقهم**" مبتدأ، وجملة "**قد أطلقا**" فيه خبره، وضمير "**أطلقا**" عائد على المبتدأ[3]، وضمير "**فيه**" [عائد][4] على "**المنصف**".

---

(1) ينظر: تنبيه العطشان، ص 470.

(2) في د: "المستتر".

(3) في هـ: "عائد المبتدأ".

(4) ما بين المعقوفين ساقط من ح، والمثبت من هـ، د، ز.

قَالَ :

200- وَعَنْهُمَا يَاءُ بِأَيِيَّـمِ أُلِفَ مُخْتَلَفَا وَلَيْسَ بَعْدَهُ أَلِفْ

أخبر عن الشيخين باختلاف المصاحف في زيادة ياء في: ﴿بِأَيِيَّـمِ﴾، وأنها ليس بعدها ألف، ويعني حين زيادتها، إذ لا يصدق أنها ليس بعدها ألف، وهي غير موجودة، فيتحصّل في: ﴿أَيِيَّـمِ﴾ من قوله تعالى في سورة إبراهيم [الآية: 7]: ﴿وَذَكِّرْهُم بِأَيَّيِمِ﴾، وجهان:

**الأول**: ثبوت الألف، مع ترك زيادة الياء.

**الثاني**: زيادتها، مع حذف الألف.

واحترز بقيد المجاور للباء عن الخالي عنها، نحو: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغْفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ﴾ [الجاثية: 13]، ﴿فِيٓ أَيَّامٍ نَّحِسَاتٍ﴾ [فصلت: 15].

قال أبو عمرو في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار بالإثبات والحذف: "وفي إبراهيم في بعض المصاحف: ﴿وَذَكِّرْهُم بِأَيَّيِمِ﴾ بياءين بغير ألف، وفي بعضها: ﴿بِأَيَّامِ ٱللَّهِ﴾ بألف، وياء واحدة"[1] انتهى.

ومثله لأبي داود، وزاد: "**والأول أختار، وكلاهما حسن**"[2].

**قال الشارح**: "فعلى القول بكتبه بياء واحدة، ليس فيه إلا وجه واحد، ياء وألف ثابتة بعدها على اللفظ، مثل: ﴿بِأَيَّامِ ٱللَّهِ﴾، وعلى القول بزيادة ياء، يحتمل وجهين:

---

(1) المقنع، ص 94.

(2) مختصر التبيين، 3/746-747. ونقل اللبيب من التبيين لأبي داود فقال:"وكذلك رسمه الغازي بن قيس في هجاء السنة، وذكره ابن اشته في كتاب المحبّر، وفي كتاب علم المصاحف أنه بياءين، وقال أبو عبيد: رأيته في الإمام بياءين من غير ألف". ينظر: الدرة الصقيلة، ق/38.

إما أن يكون رُسِمَ على مُراد قراءة الإمالة، فتلحق الألف الحمراء على الياء الثانية.

وإما أن يرسم على الأصل، كما رسم (اللهو) و(اللعب)[1]، فتلحق الألف بعد الياءين"[2] انتهى.

**تنبيه**: الظاهر أن عبارة الناظم ليست وافية بمقصوده، ولا هي ظاهرة فيه.

أما [أنها غير ظاهرة في مقصوده][3]، فلأن كلامَهُ في الحذف، لا في الزيادة، لا يقال: إن ذكر غير الألف يدل على أن المراد الزيادة، لا الحذف، بدليل ذكره نون: ﴿نُـنجِى﴾ في الصدّيق، والأنبياء، ومراده حذفها، لا زيادتها.

وأما [أنها ليست وافية به][4]، فلأن قوله: وليس بعده ألف لا يقتضي وجود الياء، لما تقرّر في فن المنطق، من أن السالبة لا تقتضي وجود الموضوع، وبيان[5] ذلك: أنك إذا قلت مثلا: ليس زيد بصيرا، لم تقتض القضية وجود زيد، لصدقها، مع وجوده غير بصير، ومع فقده أصلا، وهذا نظير كلام الناظم، نعم لو كانت عبارته في سياق الإيجاب اقتضت وجود الياء، كما هو شأن

---

(1) أي بلامين.

(2) التبيان، ق/264-265. وينظر: الطراز، ص 418-420.

**قلت**: هذه صورتها على الاحتمالين:

ـ الاحتمال الأول: ﴿بِأَيَيّـٰمِ ٱللَّهِ﴾، وهو الذي عليه عمل أهل المغرب.

ـ الاحتمال الثاني: ﴿بِأَيَّيـٰمِ ٱللَّهِ﴾، وهو الذي عليه عمل أهل المشرق.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(5) في هـ:" ويبادر".

القضية الموجبة في اقتضائها وجود الموضوع، لو قلت مثلا: زيد بصير، لم تصدق القضية، إلا مع وجوده كذلك، اللَّهُمَّ إلا أن يُدَّعى عُرْفٌ يصحح استعمال الناظم.

وأما ثالثا فلأنه لم يعيّن محلّ الياء المذكورة إلا ما يستروح[1] من قوله:

**وليس بعْده ألف.**

وقد كنت قلت عوض هذا البيت بيتا بيّن المعنى، واضح المقصود، وهو:

وعنهما عَقَبَتِ الياء الألف    على اختلاف في بِأَيِيَّـٰمِ ألف

**الإعراب:** "**ياء**" مبتدأ غير منوّن، لإضافته إلى "**بأيّام**"، وهو أيضا غير منوّن للحكاية، و"**أُلِف**" بمعنى: عُهِد، مبني للمجهول، وهو ضمير المبتدأ، والجملة خبره، و"**عنهما**" متعلق بـ"**ألف**"، و"**مختلَفا**" بفتح اللام حال من ضمير "**ألف**"، والأقرب أنه اسم مصدر، أي: ذا اختلاف، وأما إن جعل اسم مفعول فإنه يتحمل ضمير النائب عن المفعول، وهو لا يتعدّى إليه بنفسه، فيلزم حذف حرف الجرّ، وإيصال الفعل من غير شرطه، وبين "**أُلِف**" و"**أَلِف**" في آخر الشطر الجناس المحرَّف، وباقيه واضح.

قَالَ :

201- وَٱلْحَذْفُ فِي ٱلْأَنفَالِ فِي ٱلْمِيعَـٰدِ    وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ فِي ٱلْأَشْهَـٰدِ

أخبر مع الإطلاق الشامل لجميع شيوخ النقل، أو عن الشيخين بحذف ألف: ﴿ٱلْمِيعَـٰدِ﴾ الواقع في الأنفال، وعن أبي داود بحذف ألف: ﴿ٱلْأَشْهَـٰدِ﴾.

---

[1] في د: "يستخرج".

أمّا الأول فهو: ﴿وَلَوْ تَوَاعَدتُّمْ لَاخْتَلَفْتُمْ فِي الْمِيعَادِ﴾[1] [الأنفال: 42].

واحترز بقيد السورة عن غير الواقع فيها، نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾ في الرعد [آية: 32]، والزمر [آية: 19]، ومثله في آل عمران [آية: 9]، خارجا عن الترجمة.

وكذا احترز عنها أبو داود بقوله: "و﴿الْمِيعَادَ﴾ بغير ألف بين العين والدال، ليس في القرءان غيره"[2] انتهى.

وقد صرّح أبو عمرو بإثبات غيره[3].

وأما الثاني، وهو: ﴿الْأَشْهَادُ﴾ ففي هود: ﴿وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ هَٰؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾[4] [هود: 18]، وفي المؤمن: ﴿وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾ [غافر: 51].

**الإعراب**: "**الحذف**" مبتدأ، و"**في الأنفال**" خبره، و"**في الميعاد**" بدل منه، أو هو الخبر، و"**في الأنفال**" في محل الحال من ضمير الخبر، و"**في الأشهاد**" خبر مبتدأ محذوف، تقديره: الحذف واقع في "**الأشهاد**"، و"**عن أبي داود**" متعلق بمتعلق الخبر.

---

(1) ينظر: مختصر التبيين، 2/329، 3/601.

(2) مختصر التبيين، 3/601.

(3) المقنع، ص 19. ورآه السخاوي في المصحف الشامي العتيق بغير ألف، وقال الجعبري:" واتفقت على ذلك المصاحف ". ينظر: الوسيلة، ص 283-284، والجميلة، ق/101-أ.

(4) ينظر: مختصر التبيين، 3/681. ولم يتعرض له الداني، وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 113.

قَالَ:

202- وَبَـٰسِطٍ فِي ٱلْكَهْفِ وَٱلرَّعْدِ مَعَا    ثُمَّ بِهَا ٱلْقَهَّـٰرُ أَيْضًا وَقَعَا

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿بَـٰسِط﴾ في سورة الكهف، والرعد، وألف: ﴿ٱلْقَهَّـٰرُ﴾ في الرعد أيضا.

أما ﴿بَـٰسِط﴾ في السورتين، فالأول: ﴿لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَيْءٍ إِلَّا كَبَـٰسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى ٱلْمَآءِ﴾ [الرعد: 14]، والثاني: ﴿وَكَلْبُهُم بَـٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾[1] [الكهف: 18]، وذكر السورتين ليس قيدا، بل بيان، إذ لم يرد إلا فيهما.

وأما الذي في العقود، فخارج عن الترجمة[2].

وأما ﴿ٱلْقَهَّـٰرُ﴾ في الرعد، فهو: ﴿وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّـٰرُ﴾ [الرعد: 18].

**تنبيهان:**

**الأول: قال في التنزيل** في الرعد: "و﴿ٱلْقَهَّـٰرُ﴾ بغير ألف"[3] انتهى.

قال بعض الشارحين: "إنما قيده الناظم بسورة الرعد، لأن أبا داود لم يتعرض لذكر ﴿ٱلْقَهَّـٰرُ﴾ في غيرها من السور، كصاد، والزمر"[4] انتهى.

**وهو ظاهر في أن سكوت أبي داود عن ما بعد الرعد، هو الموجب لتقييد الناظم الحذف بها، وهذا يعكّر على ما قدّمناه غير مرّة، من أن الناظم اعتمد في تعميم الحكم**

---

(1) ينظر: مختصر التبيين، 738/3. ولم يتعرض له الداني، وجرى العمل بالحذف في الموضعين. ينظر: دليل الحيران، ص 114.

(2) وألفه ثابتة. ينظر: دليل الحيران، ص 114.

(3) مختصر التبيين، 739/3.

(4) التبيان، ق/265-أ.

**عن أبي داود، على الاكتفاء بالسابق عنده، عمّا بعده.**

**والجواب**: أن القاعدة المقرّرة تكرّرت أفرادها كثيرا، واطّردت في جلّ أبواب النظم، بحيث لا تنكسر بتخلف هذا الفرد الواحد، فيحتمل أن يكون اطّلع فيه[1] على موجب تخصيص لم نره، [ولعلّ قول أبي داود في آية: ﴿يَمۡحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ من سورة البقرة [آية: 275]: "وكتبوا ﴿كَفَّارٍ﴾ بألف ثابتة بعد الفاء، وهو من الأسماء التي في آخرها راء مجرورة وقبلها ألف، مما اختلف القرّاء فيه بالفتح والإمالة، على وزن فعّال، ويكتب بالألف، وجملة الوارد من ذلك في كتاب الله: ثمانية أسماء، وقعت في سبعة عشر موضعا، فعدّ أسماء، وعيّن مواضعها، مستثنيا بعض المواضع بالحذف، إلى أن قال في عدّ المستثنيات: والخامس: ﴿ٱلۡقَهَّـٰرُ﴾ في إبراهيم، وغافر"[2] انتهى.

فأنت تراه نص على ثبت الألف في هذين الموضعين، وبقي ما عداهما مما لم ينص على حذفه على التجاذب، فاقتصر الناظم على المحقَّق، والله أعلم.

ولكنه يبعد، من حيث أن كلام أبي داود في المخفوض، ففيه يمكن هذا التجاذب، لا في المرفوع][3]، أو أثبت في نسخته من التنزيل دون غيرها، [ويحتمل أن يكون تخصيصه على جهة السهو والغفلة، والله أعلم][4].

---

[1] في هـ:" فيها ".

[2] مختصر التبيين، 2/316-318.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ، د، والمثبت من ح، ك.

[4] ما بين المعقوفين سقط من ز.

**الثاني**: وقع في بعض نسخ التنزيل في سورة يوسف عند قوله تعالى: ﴿ءَآرۡبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيۡرٌ اَمِ اِ۬للَّهُ اُ۬لۡوَٰحِدُ اُ۬لۡقَهَّٰرُ﴾ [يوسف: 39]، ما نصّه: "و﴿اُ۬لۡوَٰحِدُ اُ۬لۡقَهَّٰرُ﴾ بحذف الألف فيهما، وفي بعضها: و﴿اُ۬لۡوَٰحِدُ اُ۬لۡقَهَّٰرُ﴾ بحذف الألف، وفي بعضها: و﴿اُ۬لۡوَٰحِدُ﴾ بحذف الألف، وعبارة التجيبي، كما في النسخة الأولى.

والناظم رحمه الله اقتصر على المحقق من ذلك، فلذا لم يذكر ﴿اُ۬لۡقَهَّارُ﴾ الواقع فيها بالحذف[1].

**الإعراب**: "**باسط**" و"**القهار**" عطف على "**الأشهاد**" في البيت قبله، و"**في الكهف**" في محل صفة "**باسط**"، أو حاله، و"**معا**" حال "**الكهف**" و"**الرعد**"، وجملة "**وقع**" حال من "**القهار**"، أو استئنافية، لبيان المحلّ، و"**بها**" متعلق بـ"**وقع**"، وباؤه ظرفية، وإعراب لفظي البيت بالعطف على "**الأشهاد**" أربط للمعنى، ويصح إعراب أولهما[2] مبتدأ محذوف الخبر، لدلالة ما قبله عليه، أو إعرابه معطوفا على ما قبله، والثاني مبتدأ مخبرا عنه بجملة "**وقع**"، والألف في "**وقعا**" لإطلاق القافية.

قَالَ :

203- ثُمَّ سَرَٰبِيلَ مَعًا أَنكَٰثَا جِدَٰلَنَا ٱسۡطَٰعُوا وَقُلۡ أَثَٰثَا

أخبر عن أبي داود بحذف ألف الألفاظ الخمسة المذكورة في البيت.

أما ﴿سَرَٰبِيلَ﴾ معا، ففي النحل: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ اُ۬لۡحَرَّ وَسَرَٰبِيلَ تَقِيكُم

---

[1] وجرى العمل على الحذف في موضع الرعد، وبالإثبات في غيره. ينظر: دليل الحيران، ص 114.

[2] في ز:" إعرابهما".

بَأۡسَكُمۡ﴾[1] [الآية: 81]، ولا يدخل فيه: ﴿سَرَابِيلُهُم مِّن قَطِرَانٍ﴾ في سورة إبراهيم [آية: 52]، وإن اقتضت القاعدة دخوله، لإخراج الناظم له بتعيين الاثنين بقوله: "**معا**"، إذ اصطلاحه فيه كالشاطبي، أن لا يستعمله إلا في اثنين، وإن كان لغة بمعنى: جميع، يصدق[2] بالاثنين وأكثر، وإذا دار اللفظ بين حمله على ما يطابق من كل وجه، وما يطابق من بعض الوجوه، فحمله على ما يطابق من كل وجه أولى.

وأما اعتبار الأوائل في الترجمة حتى يكون المراد بالاثنين هنا، الواقع في إبراهيم[3]، والأول في النحل، دون الثاني فيها، فلا يعهد من اصطلاح الناظم، وبقية البحث فيه تقدّمت عند قوله: "**وغير ذا جئت به مقيدا**"[4]،[5].

وأما ﴿أَنكَٰثاً﴾ ففي [النحل]: ﴿مِنۢ بَعۡدِ قُوَّةٍ أَنكَٰثاً﴾ [الآية: 92]، وهو فرد[6].

وأما ﴿جِدَٰلَنَا﴾ ففي هود[7]: ﴿قَدۡ جَٰدَلۡتَنَا فَأَكۡثَرۡتَ جِدَٰلَنَا﴾[8] [الآية:

---

(1) ينظر: مختصر التبيين، 777/3. وجرى العمل بالحذف في الموضعين. ينظر: دليل الحيران، ص 115.

(2) في د: يصرف.

(3) في هـ:" الحجر ".

(4) في البيت:35، ينظر: ص 404-408.

(5) ويعين كون المراد بـ:" معا" موضعي النحل المذكورين دون الواقع في إبراهيم والأول في النحل، ودون الواقع في إبراهيم، والثاني في النحل، أن الناظم بصدد ما ذكر أبو داود حذفه في التنزيل، وهو إنما ذكر فيه حذف موضعي النحل فقط. ينظر: دليل الحيران، ص 114.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(7) في هـ:" يونس "، وهو خطأ والصواب ما أثبت من ح ، د.

(8) والعمل على الحذف. ينظر: مختصر التبيين، 683/3، ودليل الحيران، ص 115.

32]، وقد تقدّم حذف الفعل منه، والإضافة بيان للواقع، لا قيد، لإخراج: ﴿وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: 196]، لخروجه عن الترجمة.

وأما ﴿ٱسْطَـٰعُوٓاْ﴾ ففي الكهف: ﴿فَمَا ٱسْطَـٰعُوٓاْ أَن يَظْهَرُوهُ﴾ [الآية: 93]، وهو فرد[1].

**تنبيه**: لم يكتف عن هذا بـ: ﴿ٱسْطَـٰعُوٓاْ﴾ المتقدم، وإن اتفقا نقلا، لنقصان التاء من هذا، ولم يمكن الاكتفاء أيضا بهذا عن ذلك، لو قدم في تلك الترجمة، لأن زيادة التاء وسط من بنية الكلمة، والتنوّع إنما يكون بزيادة سابقة، أو لاحقة، ظاهرة الانفصال، كما تقدم عند قوله: "**منوّعا يكون أو متحدا**"[2].

وأما ﴿أَثَـٰثاً﴾ ففي النحل: ﴿وَمِنَ اَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَآ أَثَـٰثاً﴾[3] [الآية: 80]، وفي مريم: ﴿هُمُۥٓ أَحْسَنُ أَثَـٰثاً وَرِءْياً﴾[4] [الآية: 74]، وهو متّحد النوع.

**الإعراب**: "**سرابيل**" بالنصب على الحكاية عطف على "**الأشهاد**"، كلفظي البيت السابق، وكذا بقية ألفاظ البيت، و"**معا**" حال "**سرابيل**"، وجملة "**قل**" طلبية

---

[1] ينظر: مختصر التبيين، 3/822-823. ولم يتعرض له الداني، وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 115.

[2] في البيت:35، ينظر: ص 404-408.

[3] ينظر: مختصر التبيين، 3/776.

[4] ينظر: مختصر التبيين، 4/836. ولم يتعرض لهما الداني وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 115.

معترضة، ويحتمل أن يكون "**أثاثا**" مبتدأ محذوف الخبر، تقديره: كذلك، والجملة محكية القول.

قَالَ:

204- لَوَاقِحٍ إِمَامِهِمْ أَذَانُ بِتَوْبَةٍ عَلِيهَا الْأَلْوَانُ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف الألفاظ الخمسة المذكورة في البيت.

أما ﴿لَوَاقِح﴾ ففي الحجر: ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ﴾ [الحجر: 22]، وهو فرد[1].

وأما﴿إِمَٰمِهِمْ﴾ ففي الإسراء: ﴿يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسِۭ بِإِمَٰمِهِمْ﴾[2] [الآية: 71]، واحترز بقيد الإضافة عن غير المضاف، نحو: ﴿لَبِإِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ [الآية: 79].

وأما ﴿أَذَٰنٌ﴾ في التوبة، فهو: ﴿وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ﴾[3] [الآية: 3]، وذكر السورة احتراسا[4] مخافة تصحيف المقصور الهمزة بممدودها، نحو: ﴿أَمْ لَهُمْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا﴾ [الأعراف: 195]، لصحّة الوزن مع الخبر، ومع السلامة منه، وليس هو احترازا، إذ لم يقع إلا في هذه السورة.

---

(1) ينظر: مختصر التبيين، 757/3. ولم يتعرض له الداني، وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 115.

(2) ينظر: مختصر التبيين، 793/3. ولم يتعرض له الداني، وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 115.

(3) وتابعه ابن الجزري على الحذف دون الداني، وجرى العمل بالحذف. ينظر: نثر المرجان، 532/2، ومختصر التبيين، 610/3-611، ودليل الحيران، ص 115.

(4) في د:" احترازا".

وأما ﴿عَـٰلِيَهَا﴾ ففي هود: ﴿جَعَلْنَا عَـٰلِيَهَا سَافِلَهَا﴾[1] [الآية: 81]، ومثله في الحجر[2].

ولا يخفى أنه لا يندرج فيه: ﴿عَـٰلِيهِمْ﴾[3] [الإنسان: 21].

وأما﴿أَلْوَانُ﴾ ففي النحل: ﴿وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُخْتَلِفاً أَلْوَانُهُۥٓ﴾[4] [النحل: 13]، ﴿يَخْرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُۥ﴾ [الآية: 69]، وهو مع تعدّده، متّحد النوع.

**الإعراب**: ألفاظ البيت عطف كألفاظ البيت قبله، فهي مخفوضة، ولكن رفع "**أذان**" و"**الألوان**" على الحكاية، ويحتمل عطفها[5] على "**أثاثا**"، على الوجه الثاني فيه[6] أنه مبتدأ، وتنوين "**لواقح**" ضرورة، و"**بتوبة**" في محل صفة [كاشفة][7] لـ"**أذان**"، وباؤه ظرفية.

قَالَ:

205- غَضْبَـٰنَ جَـٰوَزْنَا وَفِي صَلْصَـٰلِ وَشُفَعَـٰٓؤُنَا لَهُنَّ تَالِ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف ألفاظ البيت الأربعة.

---

(1) ينظر: مختصر التبيين، 695/3. ولم يتعرض للموضعين الداني وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 115.

(2) قال في موضعه:" مذكور هجاؤه". ينظر: مختصر التبيين، 763/3.

(3) فقد اتفق الشيخان على الحذف فيه. ينظر: المقنع، ص 14، ومختصر التبيين، 1252/5.

(4) ينظر: مختصر التبيين، 768/3. ولم يتعرض له الداني، وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 115.

(5) في هـ:" عطفه ".

(6) في هـ:" قبله ".

(7) ما بين المعقوفين سقط من: هـ.

أما ﴿غَضۡبَٰنَ﴾ ففي الأعراف: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ غَضۡبَٰنَ أَسِفاً﴾[1] [الآية: 150]، وفي طه: ﴿فَرَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ غَضۡبَٰنَ أَسِفاً﴾[2] [الآية: 86].

وأما ﴿جَٰوَزۡنَا﴾ ففي الأعراف: ﴿وَجَٰوَزۡنَا بِبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱلۡبَحۡرَ﴾[3] [الآية: 138]، ومثله في يونس[الآية: 90][4].

ولا يخفى أنه لا يندرج فيه: ﴿فَلَمَّا جَاوَزَهُۥ﴾ [الكهف: 61].

وأما ﴿صَلۡصَٰلٍ﴾ ففي الحجر: ﴿وَإِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي خَٰلِقُۢ بَشَراً مِّن صَلۡصَٰلٍ﴾ [الآية: 28]، وقد تعدّد في موضعين آخرين منها[5]، وفي الرحمان[6].

وأما﴿شُفَعَٰٓؤُنَا﴾ ففي يونس: ﴿وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾[7] [الآية: 18].

---

(1) ينظر: مختصر التبيين، 575/3.

(2) ينظر: مختصر التبيين، 575/3. وجرى العمل بالحذف في الموضعين. ينظر: دليل الحيران، ص 115.

(3) ينظر: مختصر التبيين، 569/3.، ولم يتعرض للموضعين الداني، وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 115.

(4) ينظر: مختصر التبيين، 668/3.

(5) ينظر: مختصر التبيين، 757/3.، ولم يتعرض له الداني، والعمل بالحذف في المواضع الأربعة. ينظر: دليل الحيران، ص 115.

(6) ينظر: مختصر التبيين، 1166/4.

(7) ينظر: مختصر التبيين، 653/3. ولم يتعرض له الداني، وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 115.

**الإعراب:** ألفاظ الشطر الأول عطفٌ على ما قبله، ودخلت "**في**" على "**صلصال**" تأكيدا للداخلة على المعطوف عليه، وهو "**الأشهاد**"، ويصح أن يكون "**في صلصال**" خبر مبتدأ محذوف، تقديره: الحذف، ويصح أن يتعلق بفعل محذوف تقديره: جاء الحذف في "**صلصال**"، و"**شفعاؤنا**" مبتدأ، و"**تال**" بمعنى: تابع، أي في الحذف، خبره، و"**لهن**" متعلق به، والضمير المجرور عائد على ألفاظ الشطر قبله.

قَالَ:

206- وَجَاءَ فِي ٱلرَّعْدِ وَنَمْلٍ عَنْهُمَا وَنَبَإٍ لَفْظُ تُرَابٍ مِثْلَ مَا

أخبر عن الشيخين بحذف ألف: ﴿تُرَٰباً﴾ الواقع في الرعد، والنمل، والنبأ.

أما الذي في الرعد، فهو: ﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْۥٓ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰباً﴾[1] [الآية: 5].

وأما الذي في النمل، فهو: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِذَا كُنَّا تُرَٰباً﴾[2] [الآية: 69].

وأما الذي في النبأ، فهو: ﴿يَٰلَيْتَنِى كُنتُ تُرَٰباً﴾[3] [الآية: 40].

واحترز بقيد السور الثلاث عن الواقع في غيرها نحو ما في المؤمنين: ﴿أَيَعِدُكُمُۥٓ أَنَّكُمُۥٓ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَٰباً﴾ [الآية:35]، وقد تعدّد فيها، وفي غيرها.

---

[1] ينظر: المقنع، ص 19، ومختصر التبيين، 736/3.

[2] ينظر: المقنع، ص 19، ومختصر التبيين، 956/4.

[3] ينظر: المقنع، ص 19، ومختصر التبيين، 1262/5. وما عدى الثلاث مواضع فبالإثبات. ينظر: المقنع، ص 19، ومختصر التبيين، 736/3.

**الإعراب**: "**مثل**" حال من "**لفظ**"، مضاف إلى "**ما**"، وهي موصول اسمي حذفت صلتها على القليل، تقديرها تقدّم، وباقيه واضح.

قَالَ :

207- ثُمَّ تُصَـٰحِبْنِي وَفِي ٱلْأَعْرَافِ قَدْ جَاءَ طَـٰٓئِفٌ عَلَىٰ خِلَافِ

أخبر عن الشيخين بحذف ألف: ﴿تُصَـٰحِبْنِي﴾، وبالخلاف بين المصاحف في حذف ألف: ﴿طَـٰٓئِفٌ﴾ في الأعراف.

أما ﴿تُصَـٰحِبْنِي﴾، ففي الكهف: ﴿فَلَا تُصَـٰحِبْنِى قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِى عُذْراً﴾[1] [الكهف: 75].

وقد قُرِئ شاذًّا: ﴿تَصْحَبْنِي﴾ بفتح التاء، وسكون الصاد، مع سكون الباء، وتخفيف النون، ومع فتح الباء، وتشديد النون[2].

وقرئ أيضا: بضم التاء، وسكون الصاد، والباء، وكسر الحاء[3].

وأما ﴿طَـٰٓئِفٌ﴾ في الأعراف، فهو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ إِذَا مَسَّهُمْ طَـٰٓئِفٌ﴾[4] [الأعراف: 201].

وقد قرأه ابن كثير، والنحويان: ﴿طَيْفٌ﴾ بقصر الطاء، وبياء ساكنة بعدها، دون همز[5].

---

(1) ينظر: المقنع، ص 14، ومختصر التبيين، 815/3.

(2) أي: ﴿تَصْحَبَنِّي﴾.

(3) أي: ﴿تُصْحِبْنِي﴾. ينظر: إتحاف فضلاء البشر، 222/2، ومختصر ابن خالويه، ص 84، وكتاب في شواذ القراءة، ق/71-ب.

(4) ينظر: المقنع، ص 11، ومختصر التبيين، 592/3.

(5) ينظر: التبصرة، ص 221، والتيسير، ص 88، والكافي، ص 103.

**قال في التنزيل**: "وأستحب كتابته بغير ألف على حسب روايتنا في ذلك عن نافع بن [أبي][1] نعيم المدني، وإن كانت قراءته بألف، لروايتنا عنه ذلك في الهجاء ولتتابع الرواية في الخط واللفظ، ولا أمنع من إثبات الألف للغير، لما قدمناه من الرواية أيضا لذلك كذلك"[2] انتهى.

وقيّد بالسورة احترازا عن الواقع في نون: ﴿فَطَافَ عَلَيْهَا طَآئِفٌ مِّن رَّبِّكَ﴾ [القلم: 19].

**الإعراب**: "**تصاحبني**" عطف بـ"**ثُمَّ**" على لفظ "**ترابا**"، وباقيه واضح.

قَالَ:

208- وَمُقْنِعٌ قُرْءَانَا أُولَىٰ يُوسُفِ وَزُخْرُفٍ وَلِسُلَيْمَانَ احْذِفِ

أخبر عن صاحب المقنع بخلاف المصاحف في حذف ألف: ﴿قُرْءَاناً﴾ الأول من سورة يوسف، والأول في سورة الزخرف، ثم أمر عن أبي داود بحذفهما.

فالأول: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ قُرْءَاناً عَرَبِيّاً﴾[3] [يوسف: 2].

والثاني: ﴿إِنَّا جَعَلْنَـٰهُ قُرْءَاناً عَرَبِيّاً﴾[4] [الزخرف: 2].

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من هـ

(2) مختصر التبيين، 592/3. وبالحذف جرى العمل رعاية للقراءتين. قال النائطي:" فالأولى رسمه بحذف الألف رعاية للقراءتين". ينظر: نثر المرجان، 355/2، وبيان الخلاف، ق/41-أ، ودليل الحيران، ص 116، وسمير الطالبين، ص 52.

(3) ينظر: المقنع، ص 19، ومختصر التبيين، 705/3-706.

(4) ينظر: المقنع، ص 19، ومختصر التبيين، 1097/4. ورد هذين الموضعين في مصحف أهل المدينة بغير ألف، كما روى الغازي بن قيس، ورآها أبو عمرو في مصاحف أهل العراق وغيرها بالألف، وكذلك
=

واحترز بقيد السورتين عن الواقع في غيرهما، نحو ما في الحجر: ﴿تِلْكَ ءَايَـٰتُ ٱلْكِتَـٰبِ وَقُرْءَانٍ مُّبِينٍ﴾ [الحجر: 1]، وبقيد الرتبة فيهما عن الواقع فيهما غير أول، نحو: ﴿بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانَ﴾ في يوسف [آية: 3]، ﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ﴾ في الزخرف [آية: 30]، ولم يكتف عن قيد الرتبة في السورتين بنصبه، مع تنوينه، لما تقدم من أنه لا يعتمد ذلك القيد إلا عند اقتضاء الإعراب خلافه، وليس ذلك هنا، إذ هو مفعول، حسبما يتبيّن في إعرابه.

**قال اللبيب**: "وزاد حكم الناقط موضعا ثالثا، وهو في الزمر: ﴿قُرْءَاناً عَرَبِيّاً غَيْرَ ذِى عِوَجٍ﴾ [الزمر: 27]"[1] انتهى.

**الإعراب**: "**مقنع**" مبتدأ على حذف مضاف، أي: صاحب "**مقنع**"، و"**قرءانا**" مفعول حذف مقدّر، وهو مع فاعله الخبر، و"**أولى يوسُف**" نعت "**قرءانا**"، و[أنّث][2] "**أولى**" باعتبار الكلمة.

---

=

رآها السخاوي. قال النائطي:"فالأكثر إثباتها وهو الأقوى لأنه وقع فيه حذف الهمزة المفتوحة لسكون ما قبلها، فيتكرر الحذف يقع الزحاف، على أن حذفها لا يتوقف عليه قراءة أخرى حتى ينبغي حذفها". والمسألة فيها تفصيل: فمن كتب مصحفا لأحد رواة الكوفة فليكتب بالإثبات إتباعا لأصولهم العتيقة، ومن كتب مصحفا لأحد رواة أهل المدينة فليكتب بالحذف إتباعا لمصاحف أهل المدينة. ينظر: المقنع، ص 19، ونثر المرجان، 189/3، والوسيلة، ص 288، والدرة الصقيلة، ق/59.

(1) الدرة الصقيلة، ق/59-ب. وزاد السخاوي موضعا رابعا، وهو الواقع في الإسراء: ( وقرءانا فرقنـه)، ولا عمل بالثالث والرابع، والعمل بالحذف في الأولَيْن، وثبت من عداعما. ينظر: دليل الحيران، ص 117، وسمير الطالبين، ص 39.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

قَالَ:

209- وَٱلنُّونَ مِنْ نُـجِى فِي ٱلْأَنْبِيَاءِ ... كُلٌّ وَفِي ٱلصِّدِّيقِ لِلْإِخْفَاءِ

أخبر مع الإطلاق الشامل لشيوخ النقل، أو عن شيوخ النقل بحذف نون: ﴿نُـجِى﴾ في الأنبياء، وفي سورة يوسف الصديق.

أما الأول، فهو: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُـجِى ٱلْمُومِنِينَ﴾[1] [الأنبياء: 87].

وأما الثاني، فهو: ﴿فَنُـجِى مَن نَّشَآءُ﴾[2] [يوسف: 110].

وقد قرأهما ابن عامر، وشعبة، بإدغام النون في الجيم، وكذا حفص في يوسف[3].

**واعلم** بأن المراد بالنون من: ﴿نُـجِى﴾ الثانية، لا الأولى، من تعليل الحذف بالإخفاء، ولم يقع ﴿نُـجِى﴾ مفتتحا بالنون، ساكن الثاني، إلا في السورتين، فالتقييد بهما بيان واحتراس، حتى لا يتوهّم إرادة المفتتح بغير النون، نحو: ﴿تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ اَلِيمٍ﴾ في الصف [آية: 10]، أو اندراج المشدّدة الجيم، نحو: ﴿نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾ في يونس [آية: 92].

**تنبيهات:**

**الأول**: سكت الناظم عن حذف النون من: ﴿لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ في سورة يونس [آية: 14]، ومن: ﴿لَنَنصُرُ رُسُلَنَا﴾ في المؤمن [آية: 51].

وقد ذكرهما الشيخان معا بالخلاف[4].

---

[1] ينظر: المقنع، ص 86، ومختصر التبيين، 865/4.

[2] ينظر: المقنع، ص 91، ومختصر التبيين، 3/732-733.

[3] ينظر: التبصرة، ص 242، 276، والتيسير، ص 99، 118، والكافي، ص 118، 141.

[4] ينظر: المقنع، ص 90، 99، ومختصر التبيين، 3/648-6450.

**ونص أبي داود**: "وكتبوا هنا، يعني في سورة يونس: ﴿لِنَنظُرَ كَيۡفَ تَعۡمَلُونَ﴾ بنون واحدة، ليس في القرءان غيره، هذه روايتنا عن أبي حفص الخزاز[1]، وروينا أيضا عن يحي بن الحارث الذّماري أنه وجدَها في الإمام بنون واحدة، وروينا عن محمد بن عيسى أنه قال: هي في الجُدد والعُتق بنونين، وكذا كتبوا في غافر: ﴿لَنَنصُرُ رُسُلَنَا﴾ بنون واحدة "[2] انتهى.

**وقال في غافر**: "﴿لَنَنصُرُ﴾ بنونين، وروينا عن أيوب بن المتوكل، أن في مصاحف أهل المدينة: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا﴾ بنون واحدة[3]، ولم أرو ذلك في حرف نافع، ولا من طريق قالون، ولا من طريق الغازي، ولا ذكر ذلك حكم، ولا عطاء في كتابيهما، ولا ابن أشته أيضا، قال أيوب بن المتوكل: وفي سائر المصاحف: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ﴾ بنونين.

**قال أبو داود**: وهو الذي أختار، وبه أكتب"[4] انتهى.

وقد ذكر أبو عمرو ﴿لِنَنظُرَ﴾ في باب ما اتفقت على رسمه مصاحف أهل الأمصار، بنحو ما ذكر أبو داود[5]، وذكر "﴿لَنَنصُرُ﴾[6] في آخر باب: ما

---

[1] هو أحمد بن علي بن الفضل أبو جعفر وأبو حفص الخزاز البغدادي، مقرئ ماهر ثقة، قرأ على هبيرة صاحب حفص، وسمع الحروف من محمد بن يحيى القطعي، وأخذ عنه ابن مجاهد وغيره، مات سنة: 287هـ ينظر: غاية النهاية، 1/86-87.

[2] مختصر التبيين 3/648-650.

[3] في هـ بعدها :" أنه وجدها في الإمام بنون واحدة ".

[4] مختصر التبيين 4/1076-1077.

[5] المقنع، ص 90.

[6] في هـ:" لننظر ".

اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار، بنحو ما ذكر أبو داود أيضا، قائلا في كل منهما: "ولم نجد[1] ذلك كذلك في شيء [من المصاحف][2]" انتهى.

وتضعيف الشيخين لحذف النون في هذين الموضعين[3]، هو والله أعلم: عمدة الناظم في تركه لهما، كما تقدمت الإشارة عند قوله: "**وكل ما قد ذكروه أذكر**"[4]، البيت، إلى أن المراد بـ"كل ما ذكروه"، ما هو معتمد لهم.

**الثاني**: علّل الناظم حذف نون: ﴿نُـجِى﴾ بإخفائها، يعني في الجيم، وهو أحد الوجوه المذكورة لحذفها[5].

قال أبو عمرو في المحكم: "فأما قوله: ﴿فَنُـجِى مَن نَّشَآءُ﴾، و﴿نُـجِى ٱلْمُومِنِينَ﴾، فيجوز أن يكونا رسما على قراءة من حذف النون الساكنة، وشدّد الجيم، وأن يكونا رسما على قراءة من أثبت تلك النون، وخفّف الجيم، فإن كانا رسما على القراءة الأولى فلا نظر فيها، إذ ذاك حقيقة رسمها، وإن كان على القراءة الثانية، ففي حذف النون منهما، وفي قوله: ﴿لَنَنصُرُ﴾ و﴿لِنَنظُرَ﴾ وجهان: **أحدهما**: أن النون الساكنة حكمها عند الثلاثة الأحرف من الجيم،

---

(1) في هـ:" أجد ".

(2) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(3) قال ملا علي القاري:" بل الصحيح أنهما مرسومتان بنونين "، وقال ابن القاضي:" العمل بإثبات النون، ولم يذكر الخلاف في المورد لضعفه"، وردّ الإمام الشاطبي قول من قال: إنهما بنون واحدة. ينظر: الوسيلة، ص 161-162، والدرة الصقيلة، ق/36-أ، والهبات السنية، ق/31-أ، وتلخيص الفوائد، ص 29، وبيان الخلاف، ق/41-أ، وسمير الطالبين، ص 68.

(4) في البيت:36، ينظر: ص 409-410.

(5) في هـ:" بحذفها ".

والصاد، والظاء: الإخفاء، والإخفاء كالإدغام من حيث كان الإدغام: تغييب الحرف، ومعنى الإخفاء: سترته، والسترة تغييب فهما كالشيء الواحد من طريق اشتقاق كلمة أدغمت وأخفيت، وإن [افترقا][1]، في النطق بوجود التشديد في المدغم، وعدمه في المخفي، كما [تحذف][1] المدغمة من الرسم في نحو قوله: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ: 1]، و﴿مِمَّ خُلِقَ﴾ [الطارق: 5]، و﴿عَمَّا كُنتُمْ﴾ [النحل: 56 و 93]، و﴿أَلَّن نَّجْمَعَ﴾ [القيامة: 3]، و﴿أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم﴾ [الكهف: 47]، و﴿أَلَّا تَعْلُواْ﴾ [النمل: 31]، و﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ [الأنفال: 74]، وشبهه من المنفصل.

كذلك حذفت النون المخفاة منه في الأربعة الأحرف، للتقارب الذي بين المدغم والمخفي، على ما بيّناه، مع أن حذفها مع ما تتصل به، أسهل من حذفها مع ما تنفصل عنه، لتمكّن الوقف على إحدى الكلمتين في المنفصل، وامتناع ذلك في المتّصل.

**والوجه الثاني**: أن النون الساكنة مع الثلاثة الأحرف، بمنزلة التنوين معها، من حيث كان مخرجهما معا من الخيشوم فقط، فكما تحذف صورة التنوين من الرسم، كذلك حذفت صورة النون سواء[2].

وحدثنا محمد بن على، قال حدثنا مجاهد، قال: حذف النون الثانية في: ﴿فَنُـجِى مَن نَّشَآءُ﴾، و﴿نُـجِى ٱلْمُومِنِينَ﴾ من الكتاب، لأنها ساكنة خفيفة تخرج من الأنف، فحذفت في الكتاب، لمّا خفيت، وهي في اللفظ مثبتة.

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[2] في هـ:" سواه ".

**قال أبو عمرو:** فإذا نقطت هذه المواضع ألحقت النون الساكنة، التي هي فاء بالحمراء، وأعريتها من علامة السكون، وأعريت ما بعدها من علامة التشديد، على ما تقدم في نقط المخفى"[1].

**الثالث:** سكت الناظم عن حذف نون: ﴿تَامَنَّا﴾ من قوله تعالى في سورة يوسف: ﴿مَا لَكَ لَا تَامَنَّا﴾ [يوسف: 11] لمن قرأه بالإخفاء.

وقد قال أبو داود:" ﴿مَا لَكَ لَا تَامَنَّا﴾ بنون واحدة "[2].

وقد أومأ[3] الناظم في الضبط إلى حذفه بقوله:"**ونون تامنا إذا ألحقته**"[4]، البيت، أي إذا أخذت فيه بالإخفاء الذي يترتب عليه[5] الإلحاق، فهو كما قال التنسي: "من باب التعبير باللزوم على الملزوم، أو بالعكس"[6].

وأشار بذلك إلى قول **أبي عمرو في المحكم**: "فأما قوله في سورة يوسف: ﴿مَا لَكَ لَا تَامَنَّا﴾ فإنه جاء مرسوما في جميع المصاحف، بنون واحدة، على لفظ الإدغام الصحيح.

وأجمع أئمة القراءة على الإشارة إلى النون الأولى المدغمة في الثانية، واختلف أهل الأداء وعلماء العربية في كيفية تلك الإشارة:

---

(1) هذا النص من مفقود المحكم المطبوع، وقد نبهنا عليه سابقا.

(2) مختصر التبيين، 708/3.

(3) في د: "أمر".

(4) في البيت: 563، قسم الضبط من مورد الظمآن، ص 43.

(5) في هـ:" عليها ".

(6) الطراز، ص 332.

**فقال بعضهم**: هي إشارة بالعضو، وهي الشفتان، إلى ضمة النون، التي كانت لها في الأصل قبل الإدغام.

**وقال آخرون** وهم الأكثرون: هي إشارة بالحركة إلى النون، لتأكيد دلالة ذلك على أصل الكلمة.

**فالأوّلون**: يجعلون النون الأولى مدغمة في النون الثانية إدغاما تامّا، لأن الإشارة بالشفتين ليست بصوت خارج إلى اللفظ، وإنما هي تهيئة العضو دلالة على كيفية الحركة.

**والآخرون**: يجعلون النون الأولى مخفاة غير مدغمة، لأن الإشارة بالحركة إليها تضعيف الصوت.

**وقلنا** أن ما ضعّف الصوت بحركته، فالإدغام التام يبطل معه، من حيث كان بمنزلة المتحرّك، فإن نقط على مذهب من يجعله إدغاما صحيحا، جعل على النون السوداء علامة التشديد، وجعل قبلها نقطة علامة للإشارة التي هي الإشمام، ويجوز أن تجعل تلك النقطة الدالة عليه بعد النون، لأن من علماء العربية من يقول: أن العضو يُهيّأ للإشمام بعد إخلاص سكون الأولى قبل حصول إدغامها، ومنهم من يقول: إنما يُهيّأ بعد الفراغ من الإدغام، وصورة نقط ذلك على الوجهين: ﴿تَامَـنَّا﴾، ﴿تَامَنَّا﴾.

وإذا جعلت النقطة قبل النون، جعل قبلها بعد الميم علامة السكون جرّة، ليدلّ بذلك على أن الإشمام بعد خلوص السكون، وإن لم تجعل له علامة فحسن، ولا يجوز أن تلحق النون المدغمة بالحمرة بعد الميم على مذهب هؤلاء، لأنها تذهب في قولهم بالإدغام رأسا.

وإن نقط ذلك على من جعله إخفاء، ففيه وجهان:

**أحدهما**: أن تلحق نون بالحمرة بين الميم والنون السوداء، وهي النون التي هي آخر الفعل، المعلّة بالإخفاء، لأنها كالظاهرة، لكون حركتها في زنة[1] المحقّقة، وتجعل أمامها نقطة، وتجعل على النون السوداء علامة [التشديد][2].

**والثاني**: أن لا تلحق النون، وتجعل النقطة في موضعها، وتشدّ النون السوداء، فيستدل بالوجهين على الإخفاء، الذي حكمه أن يضعّف الصوت بحركته، ولا يمطّط، فيمتنع الحرف الأول من الحرفين بذلك، من أن ينقلب[3] إلى لفظ الثاني، وصورة ذلك على الوجهين كما ترى: ﴿تَامَـنَّا﴾، ﴿تَامَنَّا﴾، والقول بالإخفاء في ذلك أوجه، وعليه أكثر العلماء"[4] انتهى كلام المحكم.

وإنما نقلته بطوله، لما اشتمل عليه من التحقيق والبيان، قراءة ورسما وضبطا، ولتعيين أن النون[5] الأولى في قراءة الإخفاء محذوفة، ونحوه لأبي داود.

وزاد التصريح بوجود الإدغام غير تامّ في وجه الإخفاء، ونصه بعد أن ذكر الوجه الأول: "وقال غيرهم من القرّاء، والنحويين، وهم الأكثر: تكون أي - الإشارة بالحركة - إلى النون المدغمة، ليدلّ بذلك على الأصل، وهو قول الأكابر من العلماء، لأن الحرف الأول يدغم في الثاني، ويبقى بعض حركته وذلك عند

---

(1) في د: "قربة".

(2) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(3) في هـ:" يقلب ".

(4) المحكم، ص 82-83.

(5) قوله :" النون " الزيادة من هـ، د.

العلماء من القرّاء، والنحويين إخفاء من أجل أن الحركة المضعّفة تفصل بين المدغم والمدغم فيه، فيمتنع القلب[1] الصحيح لذلك"[2] انتهى.

وقد أطلق أبو داود في[3] الوجه الأول في علامة السكون، ولم يعيّن أنها جرّة، وظاهر عبارة الشيخين أن جعل الجرّة خاص بما إذا كانت النقطة قبل النون، بناء على أن الإشمام قبل النطق بالثانية، وهو صحيح.

وقد صرّح التنسي بجواز جعلها، ولو كانت النقطة بعد النون، بناء على أن الإشمام بعدها[4].

وهو غير صحيح[5] من جهة المعنى، اعتبارا بتعليلهم بأنها علامة على أن السكون قبل الإشمام، وقد علّل هو بأنها[6] دليل على أن السكون قبل الإدغام، فيطّرد هذا المعنى فيما إذا كان الإشمام بعد النون المضعّفة، وتعليله ظاهر الفساد، لأن السكون قبل الإدغام دائما، فالمبني عليه كذلك.

وهذا بيت يتضمن حكم الألفاظ الثلاثة، وهو:

ونون تامنا على الإخفاء حذف        وفي لننظر لننصر اختلف

وبعد أن كتبت هذا، وجدت لبعضهم بيتا أرشق منه، لتضمن الشطر الأول منه مع ذلك ما في بيت الناظم، وهو:

---

[1] في د: "اللفظ".
[2] أصول الضبط، ص 106-107.
[3] "في" غير موجودة في هـ.
[4] ينظر: الطراز، ص 329.
[5] في د: "وهو صحيح".
[6] في هـ:" هويتها ".

ومخفف تامنا وننجي قد حذف  وفي لِننظُر لننصر اختلف[1]

**الرابع:** تلخص من كلام أبي عمرو في المحكم، ومثله لأبي داود، أنه لا بدّ من وضع علامة التشديد على النون المفتوحة، سواء أخذ في النون الأولى بالإدغام الخالص، أو بالإخفاء، وهذا جار على ما صرّح به أبو داود، وأفهمه كلام أبي عمرو المتقدم في مواضع منه، أن الوجه الثاني لا بد معه من إدغام، إلا أنه غير تام، وهو جار أيضا على مقتضى قوله في التيسير: "وكلهم قرءوا: ﴿لَا تَأمَنَّا﴾، بإدغام النون الأولى في الثانية، وإشمامها الضم"[2].

**وقوله في الاقتصاد:** "ولا خلاف بين الجماعة في إدغام النون الأولى في الثانية، وإشمامها الضم"[3].

**ولكن حمل أبو محمد بن أبي السداد،** الإدغام المذكور هنا في التيسير على ما يشمل معناه الحقيقي، الذي هو الإدغام الخالص، ومعناه المجازي، وهو إخفاء النون بمعنى اختلاس حركتها.

**قال:** "ويكون ذلك المقدار الذي حصل في النون الأولى من لفظ الضمّة، مانعا من حقيقة الإدغام، وموجبا للتفكيك، إلا أنه لما كانت تلك الحركة خفية، راجعة إلى باب الروم، الذي هو النطق ببعض الحركة، ولم تكن متمّمة بذلك، حصل إخفاء[4] النون الأولى، فأشبه الإدغام، فسمّاه إدغاما بهذا القدر

---

[1] هذا البيت أنشده ابن القاضي بقوله:" أشرنا". ينظر: بيان الخلاف، ق/41.

[2] التيسير، ص 97.

[3] لم أجد هذا الكتاب، وقد نقل هذا النص ابن القاضي في الفجر الساطع، ق/200-ب.

[4] في هـ:" خفاء ".

على المجاز والمسامحة"[1] انتهى.

وقريب منه **للجعبري**[2]، **وغيره**، نظرا إلى أن وجود بعض الحركة مانع من الإدغام قطعا، فالمراد بالإدغام في هذا الوجه، إنما هو الإخفاء الذي هو اختلاس الحركة.

وبهذا الوجه فقط، أخذ علينا[3] شيخنا المحقّق، الأستاذ: **أبو العباس أحمد ابن الشيخ الصالح، الأستاذ: سيدي عثمان اللمطي** رحمه الله، وبه وبالإدغام الخالص مع الإشمام، قبل النطق بالنون المفتوحة، أخذ علينا غيره من الشيوخ.

**فيتحصل مما ذكرته**: أنه إذا أخذ في النون الأولى بالإخفاء، لم يكن معها إدغام خالص، ولا ناقص، لا كما يقتضيه كلام الشيخين، أن معه إدغاما ناقصا، فينبغي في ضبطه على هذا الوجه: ألا تشدّ نونه، إذ لا موجب لشدّها بوجه، **وبه أخبرني بعض ثقات الأصحاب عن الشيخ سيدي أحمد بن عثمان** المتقدّم.

وإنما أطلت الكلام هنا، تأسيسا لتحقيق كيفية ضبطه، **فإن كثيرا من المتصدّرين للإقراء، يأخذون فيه بوضع علامة الشدّ، اغترارا منهم بظاهر عبارة الشيخين، ولم يتفطّنوا إلى مخالفتهم لهما في شدّه لفظا**، وهل هذا الاستعمال للدلالة في غير محلّها على نوع من معنى التعبّد، **ولكن من التزم رِبقَة التقليد يصدر منه أكثر من هذا.**

---

(1) الدر النثير، ص 651.

(2) الجميلة، ق/93-أ.

(3) في هـ:" أخذنا على ".

**الخامس**: لما ذكر أبو عمرو في التلخيص الوجه الأول في: ﴿تَامَـنَّا﴾، وهو الإدغام الصحيح، مع الإشارة سابقة، أو لاحقة، قال ما نصه: "وإعمال العضو لها في كلا الوجهين، متعذّر جدا، لدخول المدغم فيما أدغم فيه دخولا شديدا، لا فرجة بينهما، ولاتصال فتحة النون الثانية، بالألف من غير فصل بينهما"[1] انتهى.

**السادس**: ذكر الناظم حذف نون: ﴿نُـنجِى﴾ في ترجمة حذف الألفات، ولم يفرده بباب: كالياءات، والواوات، واللامات، وإنما فعل ذلك لقلّة الكلام فيهما، وتبعا لأبي عمرو في ذكره لهما أثناء حذف الألفات، وغيرها، في باب ما اتفقت على رسمه مصاحف أهل الأمصار.

**الإعراب**: "**النون**" مفعول بفعل محذوف، و"**من ننجي**" في محل صفة "**النون**"، أو حاله، و"**من**" فيه للتبعيض، و"**في الأنبياء**" صفة "**ننجي**"، أو حاله، و"**كل**" إما مبتدأ خبره الجملة المركبة من الفعل المحذوف، والضمير الفاعل به، وإما فاعل بذلك الفعل المحذوف، و"**كل**" مضاف في التقدير إلى كتّاب المصاحف، أو شيوخ النقل، كما تقدم في حلّه.

**وسَبك البيت على الوجه الأول**: كل كتاب المصاحف حذف النون الكائن، أو كائنا، بعض "**ننجي**" الواقع، أو حال كونه واقعا في "**الأنبياء**".

**وعلى الثاني**: حذف كل كتّاب المصاحف النون [الكائن، أو كائنا بعض: النون][2] إلى آخره، و"**في الصديق**" عطف على "**الأنبياء**"، و"**للإخفاء**" متعلق بذلك الفعل المقدّر، ولامه للعلّة.

---

(1) ينظر: الفجر الساطع، ق/200-ب.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من د ، ز.

قَالَ :

210- ثُمَّ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَخُلْفُ زَٰكِيَهْ وَعَنْ أَبِي [دَاوُدَ][1] حَذْفُ غَٰشِيَهْ

أخبر مع إطلاق الحكم، أو عن شيوخ النقل، كما تقدم في البيت قبل هذا، بحذف ألف: ﴿ٱلْخَبَٰٓئِثَ﴾، وبالخلاف في حذف ألف: ﴿زَٰكِيَةً﴾، وعن أبي داود حذف ألف: ﴿غَٰشِيَةٌ﴾.

أما ﴿ٱلْخَبَٰٓئِثَ﴾ المحذوف للجميع، ففي الأعراف: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ﴾[2] [الأعراف: 157]، وفي الأنبياء: ﴿وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَت تَّعْمَلُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ﴾[3] [الآية: 73].

وأما ﴿زَٰكِيَةً﴾ المختلف فيه عن جميعهم، ففي الكهف: ﴿أَقَتَلْتَ نَفْساً زَٰكِيَةًۢ﴾ [الآية: 73][4].

وقد قرأه الشامي، والكوفيون: بقصر الزاي، وشدّ الياء[5].

واختار أبو داود فيه الحذف، قائلا: "لروايتنا ذلك عن نافع"[6].

وأما ﴿غَٰشِيَةٌ﴾ المحذوف لأبي داود، ففي يوسف: ﴿أَفَأَمِنُوٓاْ أَن تَأْتِيَهُمْ غَٰشِيَةٌ مِّنْ عَذَابِ ٱللَّهِ﴾[7] [الآية: 107].

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(2) ينظر: المقنع، ص 11، ومختصر التبيين، 3/577-578.

(3) ينظر: المقنع، ص 12، ومختصر التبيين، 4/863.

(4) ينظر: المقنع، ص 41،12، ومختصر التبيين، 3/814-815.

(5) ينظر: النشر، 2/313، والبدور، ص 241.

(6) مختصر التبيين، 3/814. والعمل بالحذف رعاية للقراءتين. ينظر: دليل الحيران، ص 119، وسمير الطالبين، ص 48.

(7) ينظر: مختصر التبيين، 3/732.

وفي الغاشية: ﴿هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلۡغَٰشِيَةِ﴾[1] [الآية: 1]، وهو متعدّد، ومنوّع، كما مثّل.

**الإعراب**: "**الخبائث**" عطف على "**النون**" في البيت السابق، بتقدير مضاف، أي: ثم ألف "**الخبائث**"، و"**خلف زاكية**" إما مبتدأ حذف خبره، أو فاعل حذف فعله، والتقدير: "خلف زاكية" وارد عن [ جميعهم أو ورد "**خلف زاكية**"][2] عن جميع شيوخ النقل، وباقيه واضح

قَالَ:

211- يَسۡتَـٰخِرُونَ غَابَ أَوۡ إِنۡ حَضَرَا بِغَيۡرِ ٱلۡأَعۡرَافِ وَكُلٌّ ذُكِرَا

212- بِمُنۡصِفٍ وَعَنۡهُمَا فِي سَٰحِرِ فِي ٱلنُّكۡرِ غَيۡرَ ٱلذَّارِيَاتِ ٱلۡأَخِرِ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿يَسۡتَـٰخِرُون﴾، سواء كان غائبا - أي: مفتتحا بياء الغائب - أو حاضرا، أي: - مفتتحا بتاء المخاطب - إلا الواقع في سورة الأعراف، فإن أبا داود سكت عنه، ثم أخبر عن صاحب المنصف بحذف ألف جميع ألفاظه في الأعراف، وغيرها.

أما الذي في الأعراف وهو الذي يختص صاحب المنصف بحذفه، فهو: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمۡ لَا يَسۡتَـٰخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسۡتَقۡدِمُونَ﴾[3] [الأعراف: 32].

---

[1] قال في مختصر التبيين، 1289/5:" وغيره مذكور ". ولم يتعرض لهما الداني، وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 119، وسمير الطالبين، ص 54.

[2] ما بين المعقوفين سقط من: ح ، هـ، د، والمثبت من: ز.

[3] جرى العمل عند المشارقة بإثبات موضع الأعراف، وحذف ما عداه لسكوت أبي داود عنه. قال ابن القاضي:"وحذفه أولى"، وعلى الحذف في الجميع عمل أهل المغرب إتباعا للمنصف، ولم يتعرض للجميع الداني. ينظر: بيان الخلاف، ق/40-ب، ودليل الحيران، ص 119.

وأما الواقع في غيرها، وهو المحذوف لأبي داود، وصاحب المنصف، ففي يونس: ﴿إِذَا جَآءَ اجَلُهُمۡ فَلَا يَسۡتَـٰخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسۡتَقۡدِمُونَ﴾[1] [الآية: 49]، وفي سبأ: ﴿قُل لَّكُم مِّيعَادُ يَوۡمٍ لَّا تَسۡتَـٰخِرُونَ عَنۡهُ سَاعَةً وَلَا تَسۡتَقۡدِمُونَ﴾[2] [الآية: 30]، وهو متعدّد.

ووصف الناظم الفعل بالغيبة والحضور مجاز، والموصوف به حقيقة مَنْ[3] الفعلُ [له][4].

**الإعراب**: "**يستاخرون**" عطف على "**غاشية**"، والأقرب أن جملة "**غاب**" حال من "**يستاخرون**"، [على حدّ: ﴿أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ﴾ [النساء: 89]، في أحد وجوهه][5]، وجملة "**حضرا**" عطف عليها بـ"**أو**"، و"**أَن**" بفتح الهمزة، أو كسرها، زائدة، [وقد أعربها بعضهم: شرطية على الكسر، وجعلها معطوفة على أخرى، مقدّرة مع "**غاب**"][6]، و"**بغير الأعراف**" حال أيضا، والباقي واضح.

قَالَ:

212- بِمُنۡصِفٍ وَعَنۡهُمَا فِي سَـٰحِرِ ... فِي ٱلنُّكۡرِ غَيۡرَ ٱلذَّارِيَاتِ ٱلۡأَخِرِ

213- وَقِيلَ بِٱلۡإِثۡبَاتِ كُلٌّ يُعۡرَفُ ... وَعَنۡ سُلَيۡمَانَ أَتَى ٱلۡمُعَرَّفُ

أخبر عن الشيخين بحذف ألف: ﴿سَـٰحِرٍ﴾ المنكّر، حيث وقع، غير الأخير في

---

[1] ينظر: مختصر التبيين، 659/3.

[2] ينظر: مختصر التبيين، 1013/4.

[3] في د:" في ".

[4] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[6] ما بين المعقوفين ساقط من هـ، د.

سورة والذاريات، وأنهما حكيا قولا بإثبات: ألف ﴿سَاحِرُ﴾ حيث وقع، وأخبر عن أبي داود بإثبات[1] ألف: ﴿سَاحِر﴾ المعرّف[2].

وإنما قرّرنا كلام الناظم في هذا المعرّف على الإثبات، دون الحذف، لأنه ذكره في سياق الإثبات.

أما ﴿سَـٰحِرٍ﴾ المنكّر، ففي الأعراف: ﴿وَأَرْسِلْ فِى ٱلْمَدَآئِنِ حَـٰشِرِينَ يَاتُوكَ بِكُلِّ سَـٰحِرٍ عَلِيمٍ﴾[3] [الأعراف: 110 – 111]، وهو متعدّد في يونس[4]، وغيرها.

وأما المستثنى الآخر[5] في الذاريات، فهو: ﴿مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ اِلَّا قَالُواْ سَاحِرُ اَوْ مَجْنُونٌ﴾ [الذاريات: 52]، واحترز بقيد الرتبة عن الأول في السورة، وهو: ﴿فَتَوَلَّىٰ بِرُكْنِهِۦ وَقَالَ سَـٰحِرُ اَوْ مَجْنُونٌ﴾ [الذاريات: 39].

**قال أبو عمرو:** "وكل شيء في القرءان من ذكر: ﴿سَـٰحِرٌ﴾، فهو بغير ألف، إلا موضعا واحدا، فإن الألف فيه مرسومة، وهو قوله في والذاريات: ﴿سَاحِرُ اَوْ مَجْنُونٌ﴾"[6] انتهى.

---

[1] في ح:" بحذف "، والمثبت من: ه، د ، ز.

[2] في د: حيث وقع.

[3] ينظر: المقنع، ص 20، ومختصر التبيين، 3/464-465، 559-560، وسمير الطالبين، ص 49.

[4] ينظر: مختصر التبيين، 3/644-645، 464-465.

[5] في ه:" الأخير ".

[6] المقنع، ص 20.

وقد أشار الناظم بقوله: "**وقيل بالإثبات كل يعرف**"، إلى قوله في المقنع بعد النص المتقدّم: "وحدثنا أحمد[1] بن عمر، قال: حدثنا محمد بن أحمد، قال: حدثنا عبد الله، قال: حدثنا عيسى عن نافع، قال: كل ما في القرآن، من ﴿سَاحِر﴾ بالألف قبل الحاء في الكُتْب"[2].

**قال الشارح**: "ولم يذكر أبو داود خلافا فيه عن نافع، كما ذكر في المقنع، إنما حكى الخلاف فيه عن المصاحف، فقال في التنزيل في كل موضع فيه لفظ ﴿سَاحِر﴾ في بعض المصاحف بألف، وفي بعضها بغير ألف، والظاهر من كلامه: في بعض المواضع، أن الراجح فيه الحذف"[3] انتهى.

**تنبيه**: اعلم أن جملة ما وقع في القرآن من الألفاظ التي تدور على مادة (س ح ر) خمسة أقسام:

**الأول**: ما اتفقت القراءات فيه على المصدر، نحو: ﴿يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ﴾ [البقرة: 101].

**الثاني**: ما اتفقت القراءات فيه على صيغة اسم الفاعل نحو: ﴿فَقَالُواْ سَـٰحِرٌ كَذَّابٌ﴾ [غافر: 24].

**الثالث**: ما اتفقت القراءات فيه على صيغة فعّال، وهو في الشعراء: ﴿يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ﴾ [الشعراء: 36].

---

(1) في د: "محمد".

(2) المقنع، ص 20.

(3) التبيان، ق/267-ب.

**الرابع**: ما اختلفت قراءته بالمصدر، وصيغة اسم الفاعل، وذلك في المائدة: ﴿فَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡهُمۡ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا سِحۡرٞ مُّبِينٞ﴾ [الآية: 112]، [وفي يونس أولها: ﴿قَالَ ٱلۡكَٰفِرُونَ إِنَّ هَٰذَا لَسِحۡرٞ مُّبِينٌ﴾ [الآية: 2]، وفي هود: ﴿لَيَقُولَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا سِحۡرٞ مُّبِينٞ﴾ [الآية: 7]][1]، وفي الصف: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ قَالُواْ هَٰذَا سِحۡرٞ مُّبِينٞ﴾ [الآية: 6].

**الخامس**: ما اختلفت قراءته بصيغة اسم الفاعل، وصيغة فعّال، وذلك في الأعراف: ﴿يَأۡتُوكَ بِكُلِّ سَٰحِرٍ عَلِيمٖ﴾ [الآية: 111]، وفي يونس ثانيها: ﴿وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ ٱئۡتُونِي بِكُلِّ سَٰحِرٍ عَلِيمٖ﴾ [الآية: 79].

**فأما القسم الأول**: فلا كلام فيه، لاتفاق المصاحف على سقوط الألف منه.

وكذا لا كلام في **القسم الثالث**، لاتفاق المصاحف فيه على ثبوت الألف بعد الحاء، كما صرّح به أبو داود[2]، وجزم به في المقنع[3]، وإن لم يصرّح باتفاقها.

**وأما القسم الثاني**: فهو موضوع نص الناظم عليه هنا بالخلاف في الحذف والإثبات[4]، ويندرج في نص الناظم أيضا **القسم الخامس**، اعتبارا بقراءة نافع له بوزن اسم الفاعل.

وسيأتي التنبيه على الخلاف فيه، باعتبار القراءة الأخرى، بصيغة: فعّال، في قولي: **في الإعلان**:

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(2) ينظر: مختصر التبيين، 923/4.

(3) المقنع، ص 20.

(4) ينظر: مختصر التبيين، 464/3-465.

بكل ساحر معا هل بالألف    وهل يلي الحا أو قبيلها اختلف[1]

وسأذكر هناك من النقل إن شاء الله ما يطابق على أن هذا الخلاف في تقديم الألف على الحاء، وتأخيره عنها، مفرَّع على أحد وجهي الخلاف عند الناظم، وهو الثبوت.

**وأما القسم الرابع**: فقد تقدمت الإشارة إليه بقولي في الإعلان:

في ساحر العقود مع هود اختلف    وأول بيونس كذا ألف[2]

وتقدم الكلام عليه هناك بما يغني عن إعادته هنا، وبإدراك ما ذكرته في هذا التنبيه فهمًا، والإحاطة بمضمونه علما، تتّضح لك هذه الأقسام، مع اختلافها رسما.

وأما المعرّف من لفظ ﴿سَاحِر﴾، المثبت لأبي داود، ففي طه: ﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾ [طه: 68]، وفي الزخرف: ﴿وَقَالُواْ يَـٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ﴾ [الزخرف: 48].

**قال أبو داود** في طه: "وكتبوا ﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ﴾ بألف بين السين والحاء، بإجماع"[3].

ولوّح للذي في الزخرف بقوله في آيته: "مذكور هجاؤه"[4].

---

[1] في البيت:19 من الإعلان. ينظر: ص929.
[2] في البيت:16 من الإعلان. ينظر: ص 845.
[3] ينظر: مختصر التبيين، 847/4.
[4] ينظر: مختصر التبيين، 1103/4.

وكما أن هذا اللفظ مثبت لأبي داود، كذلك أيضا هو مثبت لأبي عمرو، إذ هو على وزن فَاعِل الآتي ثبته عنه.

**تنبيه:** هذا من المواضع التي تبرّع الناظم فيها بذكر الإثبات.

**الإعراب:** "**في ساحر**" خبر مبتدأ محذوف، يدل عليه حذف "**غاشية**"، تقديره: الحذف واقع في "**ساحر**"، و"**عنهما**" حال من ضمير الخبر، أو متعلّق بما تعلّق به الخبر، و"**في النكر**" بدل من "**ساحر**"، على أن "**نكرا**"، بمعنى: منكور، و يحتمل أن يكون حالا، على أن نكرا مصدر، و"**غير الذاريات**" نصب الاستثناء، وهو على حذف مضاف، أي: غير "**ساحر الذاريات**"، والآخر نعت لذلك المضاف المحذوف، وباقيه بيّن.

قَالَ :

214- وَعَنْهُ فِي لَسَٰحِرَٰنِ ٱلْحَذْفُ    وَعَنْهُمَا فِي سَٰحِرَٰنِ ٱلْخُلْفُ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿لَسَٰحِرَٰنِ﴾ المقترن باللام، وعن الشيخين بالخلاف في ألف: ﴿سَٰحِرَٰنِ﴾ الخالي من اللام، ويعني الألف الأول، لأن الثاني من باب التثنية.

**أما الأول،** ففي طه: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[1] [طه: 62].

**وأما الثاني،** ففي القصص: ﴿قَالُواْ سَٰحِرَٰنِ تَظَٰهَرَا﴾[2] [القصص: 48].

---

(1) ينظر: مختصر التبيين، 846/4.

(2) ينظر: المقنع، ص 96، ومختصر التبيين، 968/4. وجرى العمل بالحذف في الكلمتين. ينظر: دليل الحيران، ص 120، وسمير الطالبين، ص 49.

وقد قرأه الكوفيون: بكسر السين، وسكون الحاء، مصدرا[1].

**تنبيه**: ذكر الناظم في هذا البيت حكم تثنية ﴿سَـٰحِرٌ﴾، مع تقدم الكلام على حكم مفرده.

**أما اللفظ الأول**: فقد يقال أنه أعاد ذكره، لمغايرته لمفرده في مستند حكمه.

**وأما الثاني**: فذكر الناظم له، مع موافقته لمفرده في الحكم والنقل، مما يؤيد ما تقدم، أن حكم المفرد لا يشمل المثنّى.

**الإعراب**: بيّن.

قَالَ:

215- وَعَنْهُ حَذْفُ حَـٰشَ مَعْ تِبْيَـٰنَا مَعَـٰيِشٍ أَضْغَـٰثُ مَعْ أَكِنَّـٰنَا

أخبر عن أبي داود بحذف ألف الكلم الخمس المذكورة في البيت.

أما ﴿حَـٰشَ﴾، ففي يوسف: ﴿وَقُلْنَ حَـٰشَ لِلَّهِ مَا هَـٰذَا بَشَراً﴾ [الآية: 31]، ﴿قُلْنَ حَـٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾ [الآية: 51]، ولم يختلف القرّاء في إثبات الألف بعد الحاء، وإنما اختلفوا في التي بعد الشين.

فأبو عمرو: يثبتها وصلا، لا وقفا[2].

وغيره: يحذفها مطلقا[3].

قال الشارح ما معناه: "انظر هذا اللفظ كيف حذف منه حرفان، وبقي

---

[1] ينظر: التيسير، ص 132، والتبصرة، ص 298، والكافي، ص 158.

[2] **قلت**: تضبط له كما يلي: ﴿حَـٰشَ ا لِلَّهِ﴾

[3] ينظر: البدور الزاهرة، ص 200.

على حرفين، مع قلّة دوره"[1] انتهى.

**تنبيه:** قال في المقنع في فصل ما رواه أبو عبيد القاسم ما نصه: "وفي يوسف: ﴿حَـٰشَ لِلَّهِ﴾ بغير ألف"[2] انتهى. وقد نظمه صاحب العقيلة في قوله:

........................................ .....حَـٰشَ بحذف صح[3] مشتهرا[4]

**فحمله اللبيب** على حذف الألفين قائلا: "قال أبو داود في التبيين[5]، قال نافع: ﴿حَـٰشَ لِلَّهِ﴾ من غير ألف بعد الحاء والشين إجماع من كتّاب المصاحف"[6].

**وحمله الجعبري** على حذف الأخيرة فقط، فقال بعد أن نقل كلام المقنع المتقدم: "وقال: - يعني أبو عبيد - في كتابه: بالحذف نقرؤها، لأني رأيتها في الإمام بغير ألف آخرا.

**قال الجعبري:** يدل هذا على أن الأولى ثابتة، قال: وكل الرسوم على ما في الإمام"[7] انتهى.

وعلى محمل اللبيب درج الناظم جريا على عادته في حمل ما يحتمله المقنع على ما عند أبي داود، إذ له في التنزيل مثل ما نقله اللبيب عن التبيين، لكن

---

[1] التبيان، ق/268-أ.

[2] المقنع، ص 15.

[3] في د: واضح.

[4] العقيلة، رقم:81، ص 129.

[5] في د: في التنزيل.

[6] الدرة الصقيلة، ق/36-ب.

[7] الجميلة، ق/67-ب.

مراده: الواقعة بعد الحاء فقط، إذ هي الثابتة في قراءة نافع، أما الثانية فلا حاجة له بذكرها.

وأما ﴿تِبْيَـٰناً﴾، ففي النحل: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ تِبْيَـٰناً لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [الآية: 89]، وهو فرد[1].

وأما ﴿مَعَـٰيِشِ﴾، ففي الأعراف: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَـٰيِشَ﴾[2] [الآية: 9 ]، ومثله في الحجر.

وأما ﴿أَضْغَـٰثُ﴾، ففي يوسف: ﴿قَالُوٓاْ أَضْغَـٰثُ أَحْلَـٰمٍ﴾ [الآية: 44]، ومثله في الأنبياء[3].

وأما ﴿أَكْنَـٰنًا﴾، ففي النحل: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْجِبَالِ أَكْنَـٰناً﴾ [الآية: 81]، وهو فرد[4].

**الإعراب**: "**معايش**" بالخفض والتنوين، لإقامة الوزن، عطف على "**تبيانا**" المحكي، وباقي الكلام محكيّ بيّن الإعراب.

قَالَ :

216- كَذَا رَوَاسِيَ وَٱلِاسْتِئْذَانُ فِعْلُ ٱلْمُرَاوَدَةِ، وَٱلْبُنْيَانُ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿رَوَاسِيَ﴾، وأفعال (ٱلِاسْتِئْذَانُ)، وأفعال (ٱلْمُرَاوَدَةِ)، و(ٱلْبُنْيَـٰنُ).

---

(1) لم يذكره الداني وجرى العمل بالحذف. ينظر: مختصر التبيين، 3/777-778، ودليل الحيران، ص 121.

(2) ينظر: مختصر التبيين، 3/532، 755-756.

(3) ينظر: مختصر التبيين، 3/718، 4/858.

(4) وجرى العمل بالحذف. ينظر: مختصر التبيين، 3/777، ودليل الحيران، ص 121.

أما ﴿رَوَاسِيَ﴾، ففي الرعد: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنهَاراً﴾[1] [الرعد: 3]، وهو متعدّد غير منوّع.

وأما الأفعال المشتقة من (الاستئذان)، ففي التوبة: ﴿لَا يَسْتَاذِنُكَ ٱلَّذِينَ يُومِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلَاخِرِ أَنْ يُّجَاهِدُواْ﴾ [الآية: 44]، ﴿إِنَّمَا يَسْتَاذِنُكَ ٱلَّذِينَ لَا يُومِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلَاخِرِ﴾ [الآية: 45]، ﴿إِسْتَاذَنَكَ أُوْلُواْ ٱلطَّوْلِ مِنْهُمْ﴾ [الآية: 87]، وهو متعدّد، ماضيا، ومستقبلا[2].

**تنبيهان:**

**الأول**: لا يدخل في (الاستئذان) نحو: ﴿وَأَذَانٌ﴾[3] [التوبة: 3]، وإن كانت مادة الجميع واحدة، لنقصانه، بعدم السين والتاء، ولذا ذكر ﴿أَذَانٌ﴾.

**الثاني**: لا يخفى أن ذكر أفعال (الاستئذان) في باب حذف الألفات، إنما هو باعتبار الصورة الموجودة، و إلا فأصل تلك الألفات همزة، ثم هو إنما يأتي على قراءة ورش، وأما على قراءة قالون، فإنما يناسبها باب الهمز.

ولم يذكره هناك، فيمكن أن يكون استغنى بذكره هنا لورش عن ذكره في الهمز لقالون، لتحقّق أن المحذوفة في قراءة ورش هي نفس ما تستحقه الهمزة بتقدير تحقيقها من الصورة، وكذا الكلام في ﴿يَسْتَاخِرُونَ﴾ المتقدم، وفي ﴿إِسْتَاجِرْهُ﴾، و﴿إِسْتَاجَرْتَ﴾ ونحوهما.

---

(1) لم يتعرض له الداني، وجرى العمل بالحذف. ينظر: مختصر التبيين، 734/3، ودليل الحيران، ص 122.

(2) لم يستعرض لها الداني وجرى العمل بالحذف. ينظر: مختصر التبيين، 642/3، 633، 634، ودليل الحيران، ص 122.

(3) في هـ:" فأذن ".

وقد تقدم نحو هذا البحث في التنبيه الرابع على قول الناظم: وجاء أيضا عنهم في العالمين، عند الكلام على حذف ألف: ﴿مُسْتَـٰنِسِينَ﴾.

وأما الأفعال المشتقة من (المراودة)، ففي يوسف: ﴿وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِى هُوَ فِى بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [الآية: 23]،[ ﴿تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ﴾][1] [الآية: 30]، وهو متعدّد فيها، ووقع في القمر أيضا[2].

وأما (البنيان)، ففي التوبة: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٌ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾ [الآية: 110]، ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَـٰنُهُمُ ٱلَّذِى بَنَوْا۟ رِيبَةً فِى قُلُوبِهِمْ﴾ [الآية: 111]، وهو متعدّد معرّفا، كما مثّل، ومنكّرا، نحو: ﴿ٱبْنُوا۟ عَلَيْهِم بُنْيَـٰنًا﴾ [الكهف: 21].

**تنبيه**: صرّح أبو داود بحذف [ألف الألفاظ][3] الثلاثة التي في التوبة[4]، وبالذي في الكهف[5]، وسكت عن الذي في النحل، والصف[6]، إلا أنه قال في خمسها الأولى: "هجاؤه مذكور"، فأطلق الناظم فيه الحذف جريا على قاعدته في الاكتفاء بما تقدم له نظير، حسبما قدّمناه.

وبهذا يتبين فساد دعوى من ادّعى ثبوت الواقع في الصف.

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من هـ

(2) لم يتعرض له الداني، وجرى العمل بالحذف. ينظر: مختصر التبيين، 712/3، 715، 719، 1162/4، ودليل الحيران، ص 122.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من ح ، هـ، والمثبت من د ، ز.

(4) مختصر التبيين، 640/3-641.

(5) مختصر التبيين، 805/3.

(6) ينظر: مختصر التبيين، 769/3، 1201/4.

وقال التجيبي: "و ﴿بُنۡيَانٌ﴾ [الصف: 4] بألف ثابتة، ولم يتعرّض له [أبو داود، بحذف ولا إثبات، وذكره البلنسي بالإثبات " انتهى.

**قلت**: قوله: لم يتعرض له][1] إلى آخره، إن أراد أنه لم يذكره في عين[2] هذا المحلّ فمسلّم، ولا يلزم منه نفي النص له فيه بالاندراج، وإن أراد أنه لم يذكره أصلا فممنوع[3].

**الإعراب**: بيّن.

قَالَ:

217- وَذَكَرَ ٱلدَّانِيُّ وَزْنَ فُعَلَان بِأَلِفٍ ثَابِتَةٍ كَٱلْعُدْوَان

أخبر عن أبي عمرو بإثبات ألف كل لفظ من القرءان على وزن: فُعْلَان، يعني مما لم يتقدّم له حذفه، نحو: ﴿بُنۡيَٰنٌ﴾، و(طُغيان)، و﴿كُفۡرَانَ﴾.

**تنبيهات:**

**الأول**: لما تضمّن كلام الناظم هنا، وفي التراجم المتقدمة، ذكر ألفاظ على وزن (فُعْلَان) بعضها بالحذف للشيخين، وبعضها بالحذف لأبي داود، وكان الناظم قد التزم في صدر النظم أنه متى نسب لواحد من الشيوخ حكما من الأحكام، وذكر غيره خلافه، فإنه يذكره، احتاج إلى أن ينصّ على إثبات أبي عمرو، ولتلك الألفاظ التي نقل حذفها عن أبي داود، حيث كانت مندرجة في

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(2) في د: "غير".

(3) وهذا الوزن ثابت لأبي عمرو كما سيأتي، وجرى العمل بالحذف. ينظر: المقنع، ص 44، ودليل الحيران، ص 122.

ضابط ما أثبت أبو عمرو، فأَفاد ذلك بذكر ضابط مختصر، مع زيادة إفادة التعميم لأبي عمرو في كل ما كان على ذلك الوزن، وبهذا تعرف أن هذا البيت ليس محض تبرّع بذكر الإثبات، [كما][1] قد[2] يتوهّم.

وقد تقدّمت الإشارة إلى شيء من هذا في التنبيه السادس على قول الناظم: "**وبعد فاعلم أن أصل الرسم .....**"[3]، البيت.

**الثاني**: لم ينبّه الناظم على استثناء ما تقدم حذفه من أوزان (فُعْلَان)، كما فعل آخر ترجمة الحذف الأخيرة، إذ يقول: "**ووزن فعّال وفاعل ثبت ...**"[4]، البيت، والمتقدّم من ذلك: ﴿سُلْطَٰن﴾ [الأعراف: 70] و﴿سُبْحَٰنَ﴾ [الإسراء: 1]، و ﴿قُرْءَان﴾ [يونس: 61]، على تفصيل فيهما واختلاف، وذلك لعدم الاحتياج إلى الاستثناء، لأن هذا ضابط عام، والمتقدم نص خاص، ولا معارضة بين عام وخاص، ولو شاء التنبيه على ذلك لقال نحو هذا البيت:

وأثبت الداني وزن فعلان    إلا التي تقدمت كسلطان

**الثالث**: ذكر الناظم هنا وزن (فُعْلَان)، وفي ترجمة الحذف الأخيرة: "وزن فعَّال وفاعل"، ولم يجمع بينهما، كما جمع أبو عمرو، ولما بين كل وزن، والترجمة التي ذكر فيها من المناسبة، [وذلك أن الكلم التي على وزن (فُعْلَان)، لم يحذف منها لأبي داود بعد هذه الترجمة لفظ مغاير، لما تقدم، فكان محل ذكره هنا، ولا

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من ه، والمثبت من ح ، د.

(2) "قد " الزيادة من ه، ز.

(3) في البيت:6، ينظر: ص 312-314.

(4) في البيت:254، ينظر: ص 717-719.

كذلك الوزنان الآخران، كـ: ﴿خَـٰشِعاً﴾ [الحشر: 21]، و﴿ٱلْغَفَّـٰرُ﴾ [ص: 66]، فلذلك أخّرهما إلى آخر تراجم الحذف][1]،[2].

**الرابع**: ذكر الناظم هذه الأوزان الثلاثة، وسكت عن ثلاثة أوزان أخر، ذكرها أبو عمرو معها، وهي: (فِعْلَان) بكسر الفاء، و(فِعَال) مخفف العين، بفتح الفاء وكسرها.

وأمثلتها: ﴿قِنْوَانٌ﴾، و﴿صِنْوَان﴾، و﴿ثَوَاب﴾، و﴿عَذَابُ﴾، و﴿بَيَان﴾، و﴿حِسَاب﴾، و﴿عِقَاب﴾، و﴿بِدَاراً﴾.

وكل واحد من الثلاثة قد اختص أبو داود بحذف بعض الألفاظ التي على وزنه، نحو: ﴿فِرَٰشاً﴾[3]، و﴿مَتَـٰع﴾[4]، و﴿رِضْوَٰنٌ﴾[5]، و﴿وِلْدَٰنٌ﴾[6]، فكان من حق الناظم التنبيه عليها كالأوزان الثلاثة، ليفيد ما لأبي عمرو فيها من المخالفة لأبي داود.

**الإعراب**: "**ثابتة**" وصف كاشف لـ"**ألف**"، ولا يكون مخصصا، وباقيه واضح.

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[2] في هـ بعده :" لأبي داود بعد". والظاهر أنها مقحمة.

[3] ينظر: مختصر التبيين، 102/2.

[4] ينظر: مختصر التبيين، 120/2.

[5] ينظر: مختصر التبيين، 382/2.

[6] ينظر: مختصر التبيين، 1176/4.

قَالَ :

218- وَلِيُوَاطِئُواْ بِخُلْفٍ قَدْ رُسِمْ لِٱبْنِ نَجاحٍ عَنْ عَطَاءٍ وَحَكَمْ

أخبر عن أبي داود بالخلاف في ثبت ألف: ﴿لِّيُوَاطِـُٔواْ﴾ في سورة التوبة [الآية: 37] عن عطاء بن يزيد الخراساني، وحكم بن عمران الناقط القرطبي.

**قال في التنزيل:** ﴿لِّيُوَاطِـُٔواْ﴾ بحذف الألف بين الواو والطاء، وفي بعضها بألف، كذا ذكره عطاء الخراساني، وحكم الناقط الأندلسي القرطبي"[1] انتهى.

وشهر بعضهم إثباته[2]، وهو الآتي من جهة النظر، لحذف صورة همزته.

**الإعراب:** بيّن.

قَالَ :

219- وَعَنْهُ أَيْضًا عَنْ عَطَاءٍ أُمْلِي حَذْفُ أَذَٰقَهَا بِنَصِّ ٱلنَّحْلِ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف[3]: ﴿أَذَٰقَهَا﴾ في سورة النحل [آية: 112] عن عطاء المذكور.

**قال في التنزيل:** "﴿فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ﴾ بغير ألف بين الذال والقاف، كذا رسمه عطاء الخراساني، ولم أروه[4] عن غيره"[5] انتهى.

---

(1) مختصر التبيين، 3/621-622.

(2) ويعني بذلك أبا محمد المجاصي، فإنه قال:" المشهور الثبت "، قال ابن القاضي:" وبه جرى العمل"، واختار النائطي الحذف إتباعا لابن الجزري، ورعاية لقراءة شاذة وردت فيه عن الزهري:" ليواطئوا "، والإثبات أرجح لئلا يتوالى حذفان على الكلمة. ينظر: بيان الخلاف، ق/41-أ، ونثر المرجان، 2/558، وسمير الطالبين، ص 62، ودليل الحيران، ص 123، وشرح المجاصي، ق/96-ب.

(3) " ألف " الزيادة من هـ، ز.

(4) في هـ:" أره ".

(5) مختصر التبيين، 3/780-781.

وشهّر بعضهم ثبت ألفه[1].

**الإعراب:** "**أُمْلِي**" ماض مبني للمجهول، سكنت ياؤه للوقف، وفاعله[2]"**حذف أذاقها**"، وهذا هو المناسب لقوله: "**رسم**" في البيت المتقدم، ويحتمل أن يكون مضارعا مفتتحا بهمزة المتكلم، فـ: "**حذف أذاقها**" مفعوله، وهو بمعنى: ألقى، وباء "**بنص**" ظرفية، وقد أطلق هنا النص وأراد به السورة، وليست السورة قيدا، بل بيان للمحل، وباقيه واضح.

---

(1) شهره المجاصي، وعليه العمل عند المغاربة، ونسب الشيخ الضباع إثبات الألف للمشارقة، ونسب الشيخ خلف الحسيني، حذف الألف للمغاربة، والعمل على عكس ما قالا، فالمشارقة اختاروا الحذف والمغاربة اختاروا الإثبات. ينظر: بيان الخلاف، ق/41-ب، وسمير الطالبين، ص 46، ودليل الحيران، ص 123، وشرح المجاصي، ق/96-ب.

(2) جاء في هامش النسخة ز:" أطلق عليه فاعلا لنيابته عنه، ومجيئه على صورته، وهذه عبارة الزمخشري في النائب في غير موضع".

## خاتمة:

**أسرد فيها ما انفرد التجيبي بحذفه في هذه الترجمة من الألفات، ونحو ذلك:**

قال: و﴿شَمَآئِلِهِمْ﴾ بغير ألف، و﴿قَاسَمَهُمَا﴾ بغير ألف، و﴿نَادِيْهُمَا﴾ بياء بعد الدال، وبغير ألف بينها وبين النون، و﴿هَدِيْنَا﴾ و﴿أَنْ هَدِيْنَا﴾ بياء بين الدال والنون.

**وفي كتاب "هجاء المصاحف"**: ﴿هَدَانَا﴾ [و﴿أَنْ هَدَانَا﴾][1] بألف بين الدال والنون، و﴿سَحَابًا﴾ و﴿ثِقَالاً﴾ بغير ألف.

**وفي كتاب "هجاء المصاحف"**: ﴿رِسَالَاتِ رَبِّى﴾ بغير ألف قبل اللام وبعدها حيثما وقع.

وفي "**التنزيل**": بحذف الألف التي بعد اللام، وبإثبات الألف التي قبلها.

**قلت**: هذا نقل التجيبي، ولم أر هذا [الكلام][2] لصاحب "**التنزيل**" في الأعراف، بل في المائدة كما نقل الناظم عنه في باب الجمع، و في كلامه هناك ما يشعر باختصاص ذلك الرسم بالمائدة.

ثم قال: و﴿الطُّوفَانَ﴾، و﴿الضَّفَادِعَ﴾ بحذف الألف، و﴿أَصْنَامٍ﴾ بغير ألف، و﴿بِرِسَالَاتِى﴾ بغير ألف بين اللام والتاء، واختلف في الألف التي بعد السين. ففي "**التنزيل**": بألف ثابتة. **وفي كتاب "هجاء المصاحف"**: بغير ألف.

و﴿سَيَنَالُهُمْ﴾ بحذف الألف، و﴿الْفُرْقَانِ﴾ بحذف الألف.

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من هـ

(2) ما بين المعقوفين ساقط من هـ

**قلت**: تقدم في البقرة حذفه للتجيبي حيث وقع[1].

**ثم قال**: و﴿تَخَـٰفَنَّ﴾ بغير ألف، و﴿صَـٰبِرَةٌ﴾ بغير ألف، و﴿يُهَـٰجِرُواْ﴾ في الموضعين: بألف، وبغير ألف[2].

و﴿كَسَـٰدَهَا﴾، و﴿جِهَـٰدٍ﴾ بحذف الألف، و﴿أَحْبَـٰرَهُمْ﴾، و﴿أَرْبَـٰباً﴾ بغير ألف، و﴿ٱلْأَحْبَـٰرِ وَٱلرُّهْبَـٰنِ﴾ بحذف الألف، و﴿ٱرْتَـٰبَتْ﴾، و﴿خَبَـٰلاً﴾ بحذف الألف، و﴿كُسَـٰلَىٰ﴾ بغير ألف قبل اللام، وفي بعض التواليف: بألف ثابتة بعد السين، وكذلك ذكره أبو داود في سورة النساء، فاستغنى بذكره هناك عن ذكره هنا، والله أعلم.

و﴿نِفَـٰقًا﴾ بغير ألف في الكلمتين لا غير، و﴿إِرْصَـٰدًا﴾ بغير ألف بين الصاد والدال، و﴿إِسْتِغْفَـٰرُ﴾ بغير ألف[3].

و﴿مَنَـٰزِلَ﴾ بغيرألف، و﴿أَوْقَـٰعِداً﴾ بغير ألف، و﴿يَتَعَـٰرَفُونَ﴾ بغير ألف[4].

و﴿شَـٰهِدٌ﴾، و﴿إِمَـٰماً﴾، و ﴿مِنَ ٱلْأَحْزَابِ﴾ بغير ألف، و﴿أَرَاذِلُنَا﴾ ذكره بعض المؤلفين بحذف الألف التي بين الراء والذال، و﴿خَزَآئِنُ ٱللَّهِ﴾ بغير ألف، [و﴿إِجْرَامِى﴾ بغير ألف][5]، و﴿بِتَـٰرِكِىٓ﴾ بغير ألف، و﴿ٱلْمِيزَانَ﴾ بغير

---

(1) الكلمات السابقة من سورة الأعراف.

(2) الكلمات السابقة من سورة الأنفال.

(3) الكلمات السابقة من سورة التوبة.

(4) الكلمات السابقة من سورة يونس.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

ألف، و﴿نَشَـٰٓؤُاْ﴾ بواو بعد الشين صورة للهمزة المضمومة، وألف بعدها، دون ألف قبلها.

**وفي كتاب "هجاء المصاحف"**: والكاتب مخيّر إن شاء أثبت الألف قبل الواو وحذف التي بعدها، وإن شاء حذف التي قبلها، وأثبت التي بعدها، و﴿مَكَانَاتِكُمْ﴾ بحذف الألف التي بعد النون، واختلف في التي قبلها، ففي "**التنزيل**": بألف ثابتة، وفي كتاب هجاء المصاحف: بالحذف، و﴿ظَـٰلِمَةٌ﴾ بغير ألف[1]، و﴿مَكَـٰنَتِكُمْ﴾ مذكور.

و﴿رُءْيَـٰكَ﴾ بغير صورة للهمزة حيث وقع، وبحذف الألف، و﴿ٱلْأَحَـٰدِيثِ﴾ حيث وقع بغير ألف، و﴿ٱلسَّيَّـٰرَةِ﴾ بغير ألف، و﴿ٱلْمُسْتَعَـٰنُ﴾، و﴿سَيَّـٰرَةٌ﴾ بغير ألف، [و﴿ٱلْأَحَـٰدِيثِ﴾ بغير ألف][2]، و﴿مِنَ ٱلْخَـٰطِـِٔينَ﴾[3] بغير ألف.

**وفي التنزيل**: ﴿فَتَيَـٰنِ﴾ بألف[4] ثابتة، **وفي كتاب "هجاء المصاحف"**: بغير ألف، و﴿بِجَهَـٰزِهِمْ﴾ بغير ألف حيث وقع، و﴿رِحَـٰلِهِمْ﴾ بغير ألف، و﴿ٱلسِّقَـٰيَةَ﴾[5]، و﴿صُوَاعَ﴾ بغير ألف.

وفي "**التنزيل**": حذف الألف من: ﴿جَزَٰٓؤُهُۥ﴾ في الثلاثة المواضع.

---

[1] الكلمات السابقة من سورة هود.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من د، والمثبت من ح ، هـ.

[3] في هـ:" ومن الخائنين ".

[4] في هـ، د: " بغير ألف ".

[5] في ح، د:" سقاية "، والمثبت من هـ، ز.

وفي "**هجاء المصاحف**": ﴿قَالُواْ فَمَا جَزَٰٓؤُهُۥٓ﴾، ﴿قَالُواْ جَزَٰٓؤُهُۥ﴾، ﴿فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥ﴾ بواو بعد الألف في الثلاثة، وبغير واو، وكلاهما حسن.

**قلت**: هذا كلام التجيبي، والمقصود منه إفادة وجه ثبوت الألف.

**ثم قال**: و﴿ٱلۡأَحَٰدِيثِ﴾ [و﴿فَٰطِرَ﴾][1] بغير ألف[2].

**ووقع في كتاب هجاء المصاحف**: ﴿صِنۡوَٰنٌ﴾ بحذف الألف فيهما، و﴿ٱلۡأَرۡحَامِ﴾ بغير ألف.

**قلت**: هذا كلام التجيبي، ولم يتقدم ذكر هذا الواقع في الرعد عند الكلام على ﴿أَرۡحَٰمِ﴾ في قول الناظم: "ميراث الأنعام مع أُوَاري"[3].

**ثم قال**: و﴿ٱلۡأَصَالِ﴾[4] بغير ألف، و﴿ٱلۡأَمۡثَٰلَ﴾، و﴿ٱسۡتَجَابُواْ﴾ بغير ألف، و﴿قَارِعَةٌ﴾ بغير ألف، ﴿وَمِنَ ٱلۡأَحۡزَابِ﴾ بغير ألف، و﴿مِنۡ أَطۡرَافِهَا﴾[5] بغير ألف[6].

و﴿بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ﴾ بغير ألف، [و﴿فَاطِرِ﴾ بغير ألف، و﴿عَاصِفٖ﴾ بغير ألف، و﴿ٱلۡأَمۡثَالَ﴾ بغير ألف، و﴿ٱلۡأَصۡنَامَ﴾ بغير ألف، و﴿سَرَابِيلُهُم﴾ بغير ألف][7]،[8].

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[2] الكلمات السابقة من سورة سيدنا يوسف عليه السلام.

[3] في البيت:176، مورد الظمآن، ص 18.

[4] في هـ:" والأعمال ".

[5] في هـ:" ومن أصوافها "

[6] الكلمات السابقة من سورة الرعد.

[7] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[8] الكلمات السابقة من سورة سيدنا إبراهيم عليه السلام.

و﴿خَزَآئِنُهُۥ﴾ بغير ألف، و﴿ٱلضَّآلُّونَ﴾ بغير ألف[1].

و﴿أَثْقَالَكُمْ﴾، و﴿مَوَاخِرَ﴾ بغير ألف، [و﴿أَمْوَاتٌ﴾][2]، و﴿أَوْزَارَهُمْ﴾، و﴿كَامِلَةً﴾[3]، ﴿وَمِنَ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ﴾ بغير ألف، [و﴿تُشَآقُّونِ﴾ بالنون، وبغير ألف قبل القاف][4]، و﴿ظَالِمِى﴾ بغير ألف، وبياء بعد الميم، ﴿ولَدَارُ ٱلَاخِرَةِ﴾، ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ﴾ بغير ألف بعد الدال فيهما، و﴿وَاصِبًا﴾[5] بغير ألف، و﴿سَآئِغًا﴾ بغير ألف، و﴿ٱلْأَمْثَالَ﴾ بغير ألف، و﴿أَصْوَافِهَا﴾، و﴿أَوْبَارِهَا﴾، و﴿أَشْعَارِهَا﴾ بغير ألف، و﴿شَاكِراً﴾ بغير ألف، ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُواْ﴾ بغير ألف[6].

و﴿وَازِرَةٌ﴾ بغير ألف، و﴿ءَاذَانِهِمْ﴾، و﴿ٱلْأَمْثَالَ﴾ بغير ألف، و﴿شَارِكْهُمْ﴾ بغير ألف، و﴿نَافِلَةً لَّكَ﴾ بغير ألف بعد النون، وبألف أيضا، و﴿بِجَانِبِهِۦ﴾، و﴿عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ بغير ألف، و﴿خَزَآئِنَ﴾ بغير ألف، و﴿ٱلْإِنفَاقِ﴾ بغير ألف، و﴿لِلْأَذْقَانِ﴾ في الموضعين بغير ألف، و﴿لَا تُخَافِتْ﴾ بغير ألف [وبألف[7].

---

[1] الكلمتان من سورة الحجر.
[2] ما بين المعقوفين سقط من ز.
[3] في ح: كالمة، وفي هـ:" كلمة ". والمثبت من د ، ز.
[4] ما بين المعقوفين سقط من ز.
[5] قوله: وواصبا، في موضعه محو في ح، والمثبت من هـ، د.
[6] الكلمات السابقة من سورة النحل.
[7] الكلمات السابقة من سورة الإسراء.

و﴿أَيۡقَـٰظاً﴾، و﴿ذِرَاعَيۡهِ﴾، و﴿فِرَاراً﴾[1] بغير ألف][2]، و﴿رَّابِعُهُمۡ﴾ و﴿سَادِسُهُمۡ﴾، و﴿ثَامِنُهُمۡ﴾، و﴿اِزۡدَادُواْ﴾ بغير ألف، و﴿أَسَاوِرَ﴾، و﴿ٱلۡأَرَآئِكِ﴾ بغير ألف، [و﴿يُحَاوِرُهُۥٓ﴾ بغير ألف][3]، و﴿خَاوِيَةٌ﴾ بغير ألف، و﴿بَارِزَةً﴾، و﴿نُغَادِرۡ﴾، و﴿لَا يُغَادِرُ﴾ بغير ألف، و﴿حَاضِراً﴾، و﴿مُوَاقِعُوهَا﴾ بغير ألف.

و﴿يَدَاهُ﴾ لم يتعرض له أبو داود في هذا الموضع.

وقال في سورة النساء: ﴿يَدَاهُ﴾ بألف ثابتة، فأولى هنا أن يكتب بألف ثابتة حملا على ذلك الموضع.

**قلت:** هذا كلام التجيبي، ولم أر في "**التنزيل**" ما نقله عنه في النبأ، والأولوية[4] التي ادّعى، غير ظاهرة، بل الظاهر المساواة بينهما، ثم الحق أن اقتصاره على الثبت في سورة النبأ، إنما هو على جهة الترجيح لما اقتصر عليه، حسبما حرّرته عند كلام الناظم على المثنّى.

**ثم قال:** و﴿لَوۡ يُوَاخِذُهُم﴾[5] بغير ألف، [و﴿جَاوَزَا﴾ بغير ألف، و﴿ءَاثَارِهِمَا﴾ و﴿صَابِرَا﴾ بغير ألف، و﴿لَا تُوَاخِذۡنِى﴾ بغير ألف][6]، و﴿فِرَاقُ بَيۡنِي﴾ بغير ألف و﴿سَاوَىٰ﴾ بغير ألف بين السين والواو[7]، انتهى.

---

[1] في هـ، ز:" وفرارا ".
[2] ما بين المعقوفين ساقط من د.
[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ
[4] في هـ، د: "والأولية".
[5] في ح: "يواخذكم"، والمثبت من هـ، د ، ز.
[6] ما بين المعقوفين ساقط من د.
[7] الكلمات السابقة من سورة الكهف.

***وهذا هو الربع الثاني، من الإعلان بتكميل مورد الظمآن:***

17- مِن سُورَةِ ٱلْأَعْرَافِ حَتَّىٰ مَرْيَمَا ... تَذَّكَّرُونَ: ٱلشَّامِ يَاءً قَدَّمَا
18- وَاوُ: وَمَا كُنَّا لَهُ أُبِينَا ... بِعَكْسِ: قَالَ بَعْدَ مُفْسِدِينَا
19- بِكُلِّ سَاحِرٍ معاً هَلْ بِٱلْأَلِفْ ... وَهَلْ يَلِي ٱلْحَا أَوْ قُبَيْلَهَا ٱخْتُلِفْ
20- بِٱلْأَلِفِ ٱلشَّامِ إِذْ أَنجَاكُمْ، ومِنْ ... مَعْ تَحْتِهَا: آخِرُ تَوْبَةٍ يَعِنّ
21- لِلْمَكِّ وَٱلَّذِينِ: بَعْدُ ٱلْمَدَنِي ... وَٱلشَّامِ لَا وَاوَ بِهَا فَاسْتَبِنْ
22- كَلِمَتُ: ٱلثَّانِي بِيُونُسٍ هُمَا ... بِٱلتَّا وَفِي ٱلْعِرَاقِ بِٱلْهَا ٱرْتَسَمَا
23- وَفِي يُسَيِّرُكُمْ: يَنشُرُكُمْ ... لِلشَّامِ، قُلْ سُبْحَانَ: قَالَ قَدْ رُسِمْ
24- لَهُ وَلِلْمَكِّيِّ، ثُمَّ مِنْهُمَا ... مُنقَلَباً: مِنَهَا ٱلْعِرَاقِي رَسَمَا
25- مَعاً خَرَاجاً بِخِلَافٍ قَدْ أَتَىٰ ... وَفَخَرَاجُ لِلْجَمِيعِ أُثْبِتَا
26- مَكَّنَنِي: لِلْمَكِّ نُوناً ثَانِيَا ... وَٱلْكُلّ ءَاتُونِي مَعاً بِغَيْرِ يَا

**حاصل هذه الأبيات:** أن المصاحف اختلفت في هذه الترجمة، زيادة على ما تقدم فيها من الاختلاف في ثلاثة عشر موضعا.

**الأول:** قوله تعالى في صدر الأعراف: ﴿قَلِيلاً مَّا تَذَّكَّرُونَ﴾ [الآية: 3]، ذكره في المقنع في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل العراق والشام والحجاز، فقال: "وفي الأعراف في مصاحف أهل الشام: ﴿قَلِيلاً مَّا يَتَذَكَّرُونَ﴾ بالياء والتاء، وفي سائر المصاحف: ﴿تَذَّكَّرُونَ﴾ بالتاء من غير ياء"[1].

---

[1] المقنع، ص 103، وينظر: مختصر التبيين، 530/3.

**الثاني:** ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهۡتَدِيَ﴾ [الأعراف: 43] قال في المقنع بعد النص المتقدم: "وفيها في مصاحف أهل الشام: ﴿مَا كُنَّا لِنَهۡتَدِيَ﴾، بغير واو قبل ﴿مَا﴾، وفي سائر المصاحف: ﴿وَمَا كُنَّا﴾[1] بالواو"[2].

**الثالث:** ﴿قَالَ ٱلۡمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ﴾ [الأعراف: 75]، قال في المقنع بعد النص المتقدم: "وفيها في مصاحف أهل الشام في قصة صالح: ﴿قَالَ ٱلۡمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ﴾ بزيادة واو قبل ﴿قَالَ﴾، وفي سائر المصاحف: ﴿قَالَ﴾ بغير واو"[3].

**الرابع:** ﴿بِكُلِّ سَٰحِرٍ﴾ في سورتي الأعراف [آية: 111] ويونس [آية: 79]، ذكره في المقنع في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار، قال في الأعراف: "وفي بعضها: يعني بعض المصاحف: ﴿يَأۡتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ﴾ الألف بعد الحاء[4]، وفي بعضها: ﴿بِكُلِّ سَاحِرٍ﴾ الألف قبل الحاء"[5].

**ثم قال:** "وفي يونس: وفي بعضها: ﴿وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ ٱئۡتُونِي بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ﴾ [الآية: 79] الألف بعد الحاء، وفي بعضها: ﴿سَٰحِرٍ﴾ بغير ألف"[6] انتهى.

ومثله لأبي داود[7].

---

(1) "كنا"، الزيادة من د.

(2) المقنع، ص 103، وينظر: مختصر التبيين، 541/3.

(3) المقنع، ص 103-104، وينظر: مختصر التبيين، 548/3-549.

(4) هي قراءة حمزة والكسائي وخلف، والدوري كسائي يقرأها بالإمالة: ﴿سَحّارٍ عَلِيمٍ﴾.

(5) المقنع، ص 93، وينظر: مختصر التبيين، 559/3-560.

(6) المقنع، ص 94.

(7) ينظر: مختصر التبيين، 559/3-560، 664-665.

وقد خالف الشيخان بين الموضعين كما ترى في النقل، ولكن المتحصّل في كل منهما ثلاثة أوجه:

**حذف الألف وثبته**، وهذان الوجهان هما المتقدمان للناظم قبل، وإليهما الإشارة بقولي: مُعِيدا[1] لهذا الخلاف: "بِكُلِّ سَٰحِرٍ معاً هلْ بِٱلْأَلِفِ ...".

**الوجه الثالث**[2]: ثبت الألف متأخّرا عن الحاء، وهذا ومقابله هو المشار إليه بقولي: "وَهلْ يَلِي ٱلْحَا أَوْ قُبَيْلَهَا"، أي هل هو بعدها، أو هو قبلها، ثم وقع الجواب: بأن المصاحف اختلفت في ذلك، وهذا الخلاف مفرع على أحد وجهي الخلاف المتقدّم، بالإثبات ومقابله، وإنما لم أقتصر على الشطر الثاني، إذ هو المقصود بالذات، حتى أعدت الخلاف الذي تقدم للناظم، لئلا يتوهّم من الاقتصار على الخلاف بالتقدم والتأخّر في هذين الموضعين، خروجهما من الخلاف المتقدم للناظم بالحذف والإثبات.

**الخامس**: ﴿وَإِذْ أَنجَيْنَٰكُم﴾ [الأعراف: 141]، قال في المقنع بعد النص المتقدم في ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ﴾: " وفيها في مصاحف أهل الشام: ﴿وَإِذْ أَنجَاكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ بألف من غير ياء ولا نون، وفي سائر المصاحف: ﴿أَنجَيْنَٰكُم﴾ بياء ونون من غير ألف"[3] انتهى.

وقد اكتفيت في كيفية رسم هذا اللفظ للشامي وغيره، بالإشارة عن العبارة، اعتمادا على شهرة ذلك.

---

(1) في د: مفيدا.
(2) في هـ:" الثاني ".
(3) المقنع، ص 104.

**السادس:** ﴿مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَـٰرُ﴾ [التوبة: 72] قال في المقنع بعد النص الآتي في: ﴿ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ﴾: "وفيها - أي في براءة - في مصاحف أهل مكة: ﴿تَجۡرِى مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَـٰرُ﴾ بعد رأس المائة، بزيادة: ﴿مِن﴾، وفي سائر المصاحف: بغير ﴿مِن﴾"[1] انتهى.

والمراد به الواقع في حزب: ﴿إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ﴾ [التوبة: 93]، وهو معنى قول المقنع: بعد رأس المائة، و قولي: "آخر توبة".

**السابع:** ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسۡجِداً ضِرَاراً﴾ [التوبة: 107]، وقال في المقنع قبل النص المتقدم: "وفي براءة في مصاحف أهل المدينة والشام: ﴿ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسۡجِداً ضِرَاراً﴾ بغير واو قبل ﴿ٱلَّذِينَ﴾، وفي سائر المصاحف: ﴿وَٱلَّذِينَ﴾ بالواو"[2].

**الثامن:** ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتۡ عَلَيۡهِمۡ كَلِمَـٰتُ رَبِّكَ﴾ في يونس [آية: 96]، ذكره في المقنع في باب ذكر ما رسم في المصاحف من هاءات التأنيث بالتاء، فقال: "إني وجدت الحرف الثاني من يونس في مصاحف أهل العراق بالهاء[3]، ثم أسند إلى أبي الدرداء، أنه قال: في مصاحف أهل الشام: ﴿كَلِمَـٰتُ﴾ على الجمع، ثم قال أبو عمرو: ووجدته أنا في المصاحف المدَنية: ﴿كَلِمَـٰتُ﴾ بالتاء على قراءتهم"[4] انتهى.

---

(1) المقنع، ص 104، وينظر: مختصر التبيين، 3/636-637.

(2) المقنع، ص 104، ينظر: مختصر التبيين، 3/639-640.

(3) في د: بالياء.

(4) المقنع، ص 79.

ولم يذكر فيه عن المكي شيئا، وقد ذكر في التنزيل: أن الذي في الأنعام، و الذين في يونس، والذي في الطول: "كتبت في مصاحف أهل المدينة بالتاء، وأن مصاحف أهل الأمصار اختلفت فيها"[1].

**التاسع:** ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ﴾ [يونس: 22]. قال في المقنع بعد النص المتقدم في: ﴿مِن تَحْتِهَا﴾: "وفي يونس في مصاحف أهل الشام: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يَنشُرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ بالنون والشين، وفي سائر المصاحف: ﴿يُسَيِّرُكُمْ﴾ بالسين والياء"[2].

**العاشر:** ﴿قُلْ سُبْحَـٰنَ﴾ قال في المقنع بعد النص المتقدم: "وفي سُبْحَانَ[3] في مصاحف أهل مكة والشام: ﴿قَالَ سُبْحَـٰنَ رَبِّى هَلْ كُنتُ﴾ بالألف، وفي سائر المصاحف: ﴿قُلْ﴾ بغير ألف"[4].

**الحادي عشر:** ﴿خَيْرًا مِّنْهُمَا مُنقَلَبًا﴾ [الكهف: 35]، قال في المقنع بعد النص المتقدم: "وفي الكهف في مصاحف أهل المدينة، ومكة، والشام: ﴿خَيْرًا مِّنْهُمَا مُنقَلَبًا﴾ بزيادة ميم بعد الهاء، على التثنية، وفي سائر مصاحف أهل العراق: ﴿مِّنْهَا﴾ بغير ميم على التوحيد"[5].

---

(1) مختصر التبيين، 511/3، 657.

(2) المقنع، ص 104.

(3) **قلت:** قوله: سبحان المراد به سورة سبحان، وهو في الآية: 93 منها.

(4) المقنع، ص 104، وينظر: مختصر التبيين، 795/3.

(5) المقنع، ص 104.

**الثاني عشر**: ﴿خَرْجاً﴾ معا[1]، ذكره في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار، فقال في الكهف: "وفي بعض المصاحف: ﴿فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرَاجاً﴾ بالألف، وفي بعضها: ﴿خَرْجاً﴾ بغير ألف" انتهى. وقال: وفي المؤمنين مثله[2].

**الثالث عشر**: ﴿مَكَّنَنِى﴾، قال في المقنع بعد النص المتقدم في ﴿خَيْراً مِّنْهُمَا﴾: "وفيها في مصاحف أهل مكة: ﴿مَا مَكَّنَنِى فِيهِ رَبِّى﴾ بنونين، وفي سائر المصاحف: بنون واحدة"[3] انتهى.

ثم استطردت ذكر موضعين اتفقت المصاحف على رسمها، واختلف القراء فيهما:

**الأول**: ﴿فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ﴾ [المؤمنون: 73]، ذكره في المقنع في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار، فقال في المؤمنين، بعد أن ذكر الخلاف في ﴿خَرَاجاً﴾ بها ما نصه: "وكتبوا: ﴿فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ﴾ في جميع المصاحف بالألف"[4] انتهى.

ولما ذكر أبو داود ﴿فَخَرَاجُ﴾ بنحو ما ذكره أبو عمرو، قال: "ولا أعلم حرفا اختلف القرّاء في حذف الألف فيه، وإثباته، واجتمعت المصاحف على إثباته غير هذا"[5] انتهى.

---

[1] في سورتي: الكهف:94، والمؤمنون:72..

[2] المقنع، ص 95، 96، وينظر: مختصر التبيين، 3/820-821.

[3] المقنع، ص 104، وينظر: مختصر التبيين، 3/821.

[4] المقنع، ص 96.

[5] مختصر التبيين، 4/893-894. وقد نقض هذا الإجماع الإمام السخاوي، فقال:" وقد رأيت أنا في المصحف العتيق الشامي: ﴿فَخَرَاجُ﴾ بغير ألف، ولقد كنت قبل رؤية ذلك أعجب من ابن عامر كيف تكون الألف ثابتة في مصحفهم، ويسقطها في قراءته، حتى رأيت هذا المصحف، فعلمت أن إطلاق القول بأنها في جميع المصاحف: ﴿فَخَرَاجُ﴾ ليس بجيد، ولا ينبغي لمن لم يطلع على جميعها

وإنما لم أذكر الخلاف في ثبوت الألف بعد ياء ﴿رِيشاً﴾ في الأعراف [آية: 25]، وإن نص عليه أبو عمرو، لعدم مطابقته لقراءة سبعية، إلا ما روي في طريق عن عاصم[1].

كما لم أذكر الخلاف في ثبوت الألف عوض الياء بعد الذال من: ﴿وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ في النساء [آية: 36]، وإن نص عليه أيضا أبو عمرو في سورته[2].

**الثاني**: ﴿ءَاتُونِى﴾ [آية: 92] معا في الكهف، ذكره في المقنع في باب ما اتفقت على رسمه مصاحف أهل الأمصار، فقال: "وكتبوا ﴿ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً﴾ بغير ياء، قال: وكذلك كتبوا الحرف الأول: ﴿رَدْماً ـ اتُونِى﴾، بغير ياء"[3].

---

=

دعوى ذلك". أقول: أولا: الذي حكى الإجماع ثلاثة من أئمة الفن، بل هم رأس هذا العلم، وقد خبروا المصاحف، وليس من السهل نقض ذلك. ثانيا: هل المصحف الذي رآه السخاوي هو المصحف الشامي حقيقة أو أنه مصحف قديم وجده في الشام، وبعبارة أخرى هل هو مصحف عثماني أو لا؟. ثالثا: ما عجب منه السخاوي ليس بحجة، ألا ترى أن: ﴿إِۦلَـٰفِهِمْ﴾ اتفق القراء على إثبات الياء مع إسقاطها رسما، فالقراءة هي الأصل، والرسم تابع. ينظر: الوسيلة، ص 178، والدر المصون، 112/11، والكشف، 390/2، واللآلي الفريدة، 485/3-486، وتغريد الجميلة، ق/58-أ.

[1] ينظر: المقنع، ص 93.

[2] المقنع، ص 103.

[3] المقنع، ص 86. المقصود ليست الياء الأخيرة، وإنما المقصود ياء:(ائتيُوا) الياء مضمومة وقبلها كسرة، وهذا ثقيل فحذفت ضمتها، فبقيت ساكنة وبعدها الواو ساكنة، فحذفت الياء لاجتماعهما، وضم ما قبل الواو، ثم فعل بها ما فعل حتى صارت: ﴿ءَاتُونِي﴾ هذا إذا كان من أتى يأتي، أما إذا كانت من: آتوني بمعنى أعطوني، الذي هو أمر من الرباعي فأصله: (أَأْتِيُوا) فحذفت الياء وفعل بها ما فعل حتى صارت كذلك، لذلك فالعبارة هنا غير دقيقة، لأنها توهم حذف الياء الثانية، وليس كذلك. ينظر: الوسيلة، ص 179-180.



# القسم الخامس:

## حذف الألف من سورة مريم إلى سورة صاد

ثم قَالَ رحمه الله:

220- وَهَاكَ مَا مِنْ مَرْيَمٍ لِصَادِ عَلَى ٱطِّرَادٍ وَبِلَا ٱطِّرَادِ

لما فرغ من ترجمة ما من الأعراف إلى مريم، انتقل إلى ترجمة ما من مريم إلى سورة ص، لما قدّم في الصدر من التزام الترتيب، وترجم هنا بـ"هاك"، وهو اسم فعل بمعنى: خذ، و"ما" مفعوله: وهي موصولة واقعة على الحذف، و"من مريم" صلتها، و"من" لابتداء الغاية، كما أن اللام لانتهائها، وهي متعلقة بما تعلق به "من"، و"على اطراد وبلا اطراد" حال من "ما"، و"على" للاستعلاء المجازي، أو بمعنى: مع، و"الاطراد" هنا بمعنى: الاتفاق من المصاحف أو كتّابها، لأن المطّرد: ما جرى على سنن واحد، وغير المطّرد: خلافه، وهو ما فيه اختلاف بين المصاحف أو كتّابها.

قالَ:

221- تَسَّاقَطِ ٱحْذِفْ سَاحِرًا وَبَاعِدْ وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ وَٱلْقَوَاعِدْ

أمر مع الإطلاق الشامل لشيوخ النقل بحذف ألف: ﴿تَسَّـٰقَطْ﴾، و﴿سَـٰحِراً﴾، و﴿بَـٰعِدْ﴾، ثم أمر لأبي داود أو أخبر عنه بحذف ألف: ﴿وَٱلْقَوَٰعِدُ﴾.

أما ﴿تَسَّـٰقَطْ﴾ ففي مريم: ﴿تَسَّـٰقَطْ عَلَيْكِ رُطَباً جَنِيّاً﴾[1] [مريم: 24].

وقد قرأه حمزة: بتخفيف السين، وحفص كذلك، لكن مع ضم التاء، وكسر القاف[2].

---

[1] ينظر: المقنع، ص 12، ومختصر التبيين، 830/4.

[2] **قلت**: ضبطها لحمزة يكون كما يلي: ﴿تَسَـٰقَطْ﴾، ولحفص: ﴿تُسَـٰقِطْ﴾ ينظر: التيسير، ص 113، والتبصرة، ص 268، والكافي، ص 135، وإرشاد المبتدئ وتذكرة المنتهي في القراءات العشر، ص 302.

وقد اتفقت القراءات السبع على إثبات ألفه.

وقرئ شاذا: ﴿تُسَقِطْ﴾ بوزن: تُكْرِمْ[1].

وأما ﴿سَـٰمِراً﴾، ففي المؤمنين: ﴿سَـٰمِراً تُهَجِرُونَ﴾[2] [المؤمنون: 68].

وقد قرأه جماعة [في الشاذّ][3]: ﴿سُمَّراً﴾، بضم السين، وشدّ الميم، جمع: سَامِر[4].

**تنبيه**: لا يدخل في ﴿سَـٰمِراً﴾: ﴿ٱلسَّامِرِيُّ﴾، لما تقدم تحريره عند قوله: "**وفي الذي كرّر**"[5]، البيت.

وأما ﴿بَـٰعِدْ﴾، ففي سبأ: ﴿فَقَالُواْ رَبَّنَا بَـٰعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾[6] [سبأ: 19].

وقد قرأه الصاحبان، وهشام: بقصر الباء[7]، وشدّ العين[8].

وأما ﴿وَٱلْقَوَاعِدُ﴾ لأبي داود، ففي النور: ﴿وَٱلْقَوَاعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّـٰتِى لَا يَرْجُونَ نِكَاحاً﴾[9] [النور: 58]، والواو فيه من لفظ القرآن.

---

(1) ينظر: كتاب في شواذ القراءة واختلاف المصاحف، ق/73-ب، ومختصر ابن خالويه، ص 87.

(2) ينظر: المقنع، ص 12، ومختصر التبيين، 893/4.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(4) ينظر: كتاب في شواذ القراءة، ق/84-أ، ومختصر ابن خالويه، ص 100، وكتاب المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيصن واختيار خلف واليزيدي، ص 662.

(5) في البيت:34، انظر: ص 400-404.

(6) ينظر: المقنع، ص 13، ومختصر التبيين، 1012/4.

(7) في هـ: "بضم".

(8) ينظر: كتاب التجريد لبغية المريد في القراءات السبع، ص 595، والبدور الزاهرة، ص 323.

(9) ينظر: مختصر التبيين، 908/4-909. وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 124، وسمير الطالبين، ص 62.

**قال الشارح**: "وسمعت الناظم رحمه الله يقول: الواو قيد لهذه الكلمة، احترازا مما في سورة البقرة، والنحل، وأظن والله أعلم: أن هذا الذي قال، لايحتاج إليه، لأن هذه الترجمة تحصر ما فيها، وما بعدها، ولا يدخل فيها ما قبلها، لأنه خارج عنها، وليس في هذه الترجمة: ﴿وَٱلْقَوَاعِدُ﴾ غير الذي في سورة النور"[1].

**الإعراب**: "**تساقط**": بكسر الطاء لالتقاء الساكنين مفعول "**احذف**"، و"**سامرا**" و"**باعد**" عطف عليه بحذف العاطف من الأول، و"**عن أبي داود**" و"**القواعد**" خبر ومبتدأ على حذف مضافين، تقديره: حذف ألف "**والقواعد**"، و"**والقواعد**" مفعول "**احذف**" مقدرا، يدل عليه ما قبله، و"**عن أبي داود**" متعلق به.

قَالَ :

222- ثُمَّ فَوَٰكِهُ وَفِي أَعْمَـٰمِكُمْ وَجَآءَ فِي ٱلْأَحْزَابِ فِي أَفْوَٰهِكُمْ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿فَوَٰكِهُ﴾، و﴿أَعْمَـٰمِكُمْ﴾، و﴿أَفْوَٰهِكُمْ﴾، الواقع في سورة الأحزاب.

أما ﴿فَوَٰكِهُ﴾، ففي المؤمنين: ﴿لَّكُمْ فِيهَا فَوَٰكِهُ كَثِيرَةٌ﴾ [الآية: 19]، وهو متعدّد في اليقطين، والمرسلات[2].

وأما ﴿أَعْمَـٰمِكُمْ﴾، ففي النور: ﴿أَوْ بُيُوتِ أَعْمَـٰمِكُمْ﴾ [الآية: 59]، وهو فرد[3].

---

[1] التبيان، ق/269-أ.

[2] وجرى العمل بالحذف. ينظر: مختصر التبيين، 888/4، 1034-1035، 1257/5، ودليل الحيران، ص 124.

[3] وجرى العمل بالحذف. ينظر: مختصر التبيين، 909/4، ودليل الحيران، ص 124.

وأما ﴿أَفْوَٰهِكُمْ﴾[1] في الأحزاب، فهو: ﴿ذَٰلِكُمْ قَوْلُكُم بِأَفْوَٰهِكُمْ﴾[2] [الآية: 4].

واحترز بقيد[3] السورة من الواقع في النور، وهو: ﴿وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الآية: 15].

وقد تقدم حذف المضاف إلى ضمير الغائبين له أيضا[4].

**الإعراب:** "**فواكه**" عطف على "**والقواعد**"، و"**في أعمامكم**" متعلق بـ"**جاء**" مقدّر، يدل عليه ما بعده، وضمير "**جاء**" للحذف، و"**في الأحزاب**" متعلق بـ"**جاء**"، و"**في أفواهكم**"[5] بدل منه، ويحتمل أن يكون "**في الأحزاب**" حالا من "**أفواهكم**".

قَالَ :

223- أَصۡنَـٰمَكُمۡ كَذَا مَعَ ٱلۡأَطۡفَـٰلِ  أَمۡثَـٰلِ وَٱمۡتَـٰزُواْ مَـعَ ٱلۡأَخۡـوَٰلِ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف الكلم الخمس المذكورة في البيت.

أما ﴿أَصۡنَـٰمَكُمۡ﴾، ففي الأنبياء: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَـٰمَكُم﴾[6] [الآية: 57].

---

[1] في ح: فواكه، والمثبت من هـ، د، ز.

[2] ينظر: مختصر التبيين، 4/998.

[3] "بقيد" الزيادة من د.

[4] وجرى العمل بحذف ألف المضاف إلى ضمير الغيبة أو الخطاب إلا موضع النور فبالإثبات، وعلى ذلك مصاحف أهل المشرق والمغرب. ينظر: دليل الحيران، ص 94، 124، وسمير الطالبين، ص 61-62.

[5] في هـ: "فواكه".

[6] ينظر: مختصر التبيين، 4/862.

واحترز بقيد الإضافة عن الخالي منها، نحو: ﴿قَالُواْ نَعۡبُدُ أَصۡنَامٗا فَنَظَلُّ لَهَا عَٰكِفِينَ﴾ [الشعراء: 71]، وقد خرج: ﴿عَلَىٰٓ أَصۡنَامٖ لَّهُمۡ﴾ في الأعراف [آية: 138]، و﴿أَن نَّعۡبُدَ ٱلۡأَصۡنَامَ﴾ في إبراهيم [آية: 37] بقيد الترجمة، وبقيد الإضافة أيضا.

وأما﴿ٱلۡأَطۡفَٰلُ﴾، ففي النور: ﴿وَإِذَا بَلَغَ ٱلۡأَطۡفَٰلُ مِنكُمُ ٱلۡحُلُمَ﴾ [النور: 59]، وهو فرد[1].

وأمّا ﴿أَمۡثَٰلَ﴾، ففي النور: ﴿وَيَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡأَمۡثَٰلَ لِلنَّاسِ﴾[2] [الآية: 35]، وفي القتال: ﴿ثُمَّ لَا يَكُونُوٓاْ أَمۡثَٰلَكُم﴾ [محمد: 39][3]، وهو متعدّد، ومنوّع، كما مثّل.

ولا يخفى أنه لا يندرج فيه ما قبل الترجمة، نحو: ﴿كَذَٰلِكَ يَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡأَمۡثَالَ﴾ في الرعد[4] [آية: 19].

وأما ﴿ٱمۡتَٰزُواْ﴾، ففي يس: ﴿وَٱمۡتَٰزُواْ ٱلۡيَوۡمَ أَيُّهَا ٱلۡمُجۡرِمُونَ﴾[5] [الآية: 59].

---

(1) لم يتعرض له الداني، وجرى العمل بالحذف. ينظر: مختصر التبيين، 908/4، ودليل الحيران، ص 124-125، وسمير الطالبين، ص 54.

(2) ينظر: مختصر التبيين، 905/4.

(3) ينظر: مختصر التبيين، 1126/4.

(4) وجرى العمل بحذف ألف الواقع في هذه الترجمة، وثبت ألف الواقع قبلها. ينظر: دليل الحيران، ص 125، وسمير الطالبين، ص 42.

(5) ينظر: مختصر التبيين، 1028/4. وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 125، وسمير الطالبين، ص 42.

وأما الأخوال، ففي النور: ﴿أَوۡ بُيُوتِ أَخۡوَٰلِكُمۡ﴾ [الآية: 59]، وهو فرد كالذي قبله[1].

**الإعراب:** "**أصنامكم كذا**" جملة اسمية، ولكن نصب "**أصنامكم**" حكاية، والمشار إليه كلم البيت السابق، أو الأخير منها، و"**مع الأطفال**" حال من ضمير الخبر، و"**أمثال**" و"**امتازوا**" عطف على "**الأطفال**"، فيخفض أولهما لفظا، والثاني تقديرا، أو على "**أصنامكم**"، فيرفعان كذلك، و"**مع الأخوال**" حال مما قبله.

قَالَ:

224- شَـٰخِصَةٌ خَـٰمِسَةٌ مَقَـٰمِع إِكۡـرَٰهِهِـنَّ شَـٰطِيٍ صَـوَٰمِـع

أخبر عن أبي داود بحذف ألف [الكلم][2] الست في البيت.

أما ﴿شَـٰخِصَةٌ﴾، ففي الأنبياء: ﴿فَإِذَا هِيَ شَـٰخِصَةٌ أَبۡصَـٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[3] [الآية: 96].

وأما ﴿خَـٰمِسَة﴾، ففي النور [الآية: 7، 9] في موضعين معرّفا[4].

وأما ﴿مَقَـٰمِعُ﴾، ففي الحج: ﴿وَلَهُم مَّقَـٰمِعُ مِنۡ حَدِيدٖ﴾[5] [الآية: 19].

---

(1) ينظر: مختصر التبيين، 4/909. وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 125، وسمير الطالبين، ص 62.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من ح، والمثبت من هـ، د ، ز.

(3) ينظر: مختصر التبيين، 4/867. وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 125، وسمير الطالبين، ص 50.

(4) ينظر: مختصر التبيين، 4/901، وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 125، وسمير الطالبين، ص 45

(5) ينظر: مختصر التبيين، 4/872. وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 125، وسمير الطالبين، ص 56.

وأما ﴿إِكۡرَٰهِهِنَّ﴾، ففي النور: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ مِنۢ بَعۡدِ إِكۡرَٰهِهِنَّ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾[1] [النور: 33].

وأما ﴿شَٰطِيِٕ﴾، ففي القصص: ﴿نُودِيَ مِن شَٰطِيِٕ ٱلۡوَادِ ٱلۡأَيۡمَنِ﴾[2] [القصص: 30].

وأما ﴿صَوَٰمِعُ﴾، ففي الحج: ﴿لَّهُدِّمَتۡ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٞ﴾[3] [الحج: 38].

وكلها فرد، عدى ﴿خَٰمِسَةٞ﴾.

**الإعراب**: كلم البيت عطف على "**أصنامكم**"، أو على "**الأخوال**"، بحذف العاطف من الجميع، وكلها محكية، وتنوين "**شاطئ**" ضرورة، [ويصح رفعه إن[4] عطف على "**أصنامكم**"][5].

قَالَ:

225- أَصۡوَٰتُ ٱسۡتَٰجِرۡهُ وَٱسۡتَٰجَرۡتَ وَمُنۡصِفٌ كَٰدَتۡ مَتَىٰ رَسَمۡتَ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿أَصۡوَٰتُ﴾، و﴿إسۡتَٰجِرۡهُ﴾، و﴿إسۡتَٰجَرۡتَ﴾، وعن صاحب المنصف بحذف ألف: ﴿كَٰدَتۡ﴾.

---

(1) ينظر: مختصر التبيين، 905/4، وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 125، وسمير الطالبين، ص 46.

(2) ينظر: مختصر التبيين، 965/4. وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 125، وسمير الطالبين، ص 50.

(3) ينظر: مختصر التبيين، 878/4. وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 125، وسمير الطالبين، ص 62.

(4) في ح: "أو"، والمثبت من ز.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من هـ، د.

أما ﴿أَصۡوَٰت﴾، ففي لقمان: ﴿إِنَّ أَنكَرَ ٱلۡأَصۡوَٰتِ لَصَوۡتُ ٱلۡحَمِيرِ﴾[1] [لقمان: 19]، وفي الحجرات: ﴿لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ فَوۡقَ صَوۡتِ ٱلنَّبِيِّ﴾ [الحجرات: 2]، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصۡوَٰتَهُمۡ﴾[2] [الحجرات: 3].

**تنبيه**: بقي على الناظم استثناء الواقع في طه، وهو[3][4]: ﴿وَخَشَعَتِ ٱلۡأَصۡوَاتُ لِلرَّحۡمَٰنِ﴾ [طه: 105]، لأن أبا داود لم يذكره في التنزيل[5]، ولم يأت في الألفاظ التي بعده، بما يشعر بتعميم، وسيأتي في الخاتمة حذفه للتجيبي.

وأما﴿ٱسۡتَـٔۡجِرۡهُ﴾ و﴿ٱسۡتَـٔۡجَرۡتَ﴾، ففي القصص: ﴿ٱسۡتَـٔۡجِرۡهُۖ إِنَّ خَيۡرَ مَنِ ٱسۡتَـٔۡجَرۡتَ ٱلۡقَوِيُّ ٱلۡأَمِينُ﴾[6] [القصص: 26].

وأما ﴿كَـٰدَتۡ﴾ المحذوف للمنصف، ففيها أيضا: ﴿إِن كَادَتۡ لَتُبۡدِي بِهِۦ﴾ [القصص: 9]، ولا يخفى أنه لا يندرج فيه ﴿كَادَ﴾.

---

(1) ينظر: مختصر التبيين، 4/993.

(2) ينظر: مختصر التبيين، 4/1131.

(3) ينظر: مختصر التبيين، 4/1131.

4 " وهو " الزيادة من هـ.

(5) ما كان ينبغي أن يستثنى له، لأن السكوت ليس حكما، وقد نبهنا على هذا سابقا. قال المجاصي: وسكت عن الذي في طه هل هو نسيان أو أغفله أو فساد في النسخة". وقد أخذ له الرجراجي وابن القاضي والمارغني والضباع وأبو زيتحار بالإثبات، ونص التجيبي على حذفه كما ذكر سيدي ابن عاشر، وهو الذي ينبغي أن يكون، تقليلا للخلاف، وموافقة للنظائر. ينظر: التبيان، ق/269-ب، وتنبيه العطشان، ص 499، وشرح المجاصي، ق/97-أ، ومجموع البيان، ق/51-ب، ودليل الحيران، ص 126، وسمير الطالبين، ص 62، وبيان الخلاف، ق/42-أ، ولطائف البيان، 1/79.

(6) ينظر: مختصر التبيين، 4/964-965. ولم يتعرض له الداني، والعمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 126.

**تنبيه**: [قال في الباب المروي عن نافع من المقنع][1] ما نصه: "وفي القصص ﴿فَـٰرِغاًإِن كَـٰدَتْ﴾"[2] انتهى.

وقد[3] فهمه الناظم على إرادة ﴿فَـٰرِغاً﴾ لا ﴿كَـٰدَتْ﴾ مع أن اللفظ يحتمل إرادته، إمّا وحده، وإما مع الأول أيضا، ولكن جرى الناظم على عادته من ترجيح بعض محتملات المقنع على بعض بما عند أبي داود.

ولا شك أنه لم يذكر في التنزيل إلا ﴿فَـٰرِغاً﴾[4]، ونحو هذا ما قررت في قوله: "**وبعضهم أثبت فيها الأولا** ..."[5]، البيت. وفي أماكن أخر من النظم، وعلى ما عند الناظم جرى التجيبي إذ قال ما نصه: و﴿كَـٰدَتْ﴾ بغير ألف عن البلنسي[6]، وكذا الشاطبي، حيث اقتصر على ﴿فَـٰرِغاً﴾[7].

**الإعراب**: "**أصوات**" وتالياه كألفاظ البيت السابق، و"**منصف**" مبتدأ، و"**كادت**" مفعول لفعل[8] محذوف، تقديره: حذف، و"**متى رسمت**" شرط، وما قبله دليل جوابه، وهو تتميم للبيت، إذ لم تتعدّد مواضعه حتى يحتاج إلى تعميم.

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[2] المقنع، ص 13.

[3] في ح: "وهو"، والمثبت من هـ، د.

[4] ينظر: مختصر التبيين، 4/962-963.

[5] في شرحه للبيت:54، ص 444.

[6] وجرى العمل عند المغاربة بالحذف إتباعا للمنصف، وجرى عمل المشارقة على الإثبات. ينظر: دليل الحيران، ص 126، وسمير الطالبين، ص 57.

[7] العقيلة، رقم:101، ص 132. وينظر: الوسيلة، ص 200.

[8] في ز: "بفعل".

قَالَ :

226- وَٱبْنُ نَجَاحٍ شَـٰهِدًا إِنْ نُصِبَا يَـٰسَـٰمِرِيُّ وَتَمَـٰثِيـلَ سَـبَا

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿شَـٰهِداً﴾ المنصوب، و﴿يَـٰسَـٰمِرِيُّ﴾ المقترن بحرف النداء، و﴿تَمَـٰثِيلَ﴾ الواقع في سورة سبأ.

أما ﴿شَـٰهِداً﴾ المنصوب، ففي سورة الأحزاب: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَـٰكَ شَـٰهِداً وَمُبَشِّراً وَنَذِيراً﴾[1] [الأحزاب: 45]، ومثله في الفتح[2]، وهو متعدّد.

واحترز بقيد النصب عن غير المنصوب، نحو: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الأحقاف: 9 ]، [و﴿وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ﴾][3] [البروج: 3]، وخرج: ﴿وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾ في هود [آية: 17]، بقيد الترجمة، والنصب[4].

**تنبيه**: لم يكتف الناظم هنا بقيد التنوين مع النصب، لما تقدم عند قوله: "**وغير ذا جئت به مقيدا** ..."[5]، أنه لا يعتمد ذلك القيد، إلا إن اقتضى الإعراب خلافه.

وأما ﴿يَـٰسَـٰمِرِيُّ﴾، ويعني ألفه الثانية، ففي طه: ﴿قَالَ فَمَا خَطْبُكَ يَـٰسَـٰمِرِيُّ﴾[6] [طه: 93].

---

(1) ينظر: مختصر التبيين، 1004/4.

(2) ينظر: مختصر التبيين، 1128/4.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من هـ

(4) وجرى العمل بحذف ألف المنصوب، وإثبات ألف غير المنصوب. ينظر: دليل الحيران، ص 126، وسمير الطالبين، ص 50.

(5) في البيت:35، انظر: ص 404-408.

(6) ينظر: مختصر التبيين، 852/4.

واحترز بقيد حرف النداء عن الخالي منه، نحو: ﴿وَأَضَلَّهُمُ ٱلسَّامِرِيُّ﴾[1] [طه: 83].

وأما ﴿تَمَـٰثِيلَ﴾ سبأ، ففيها: ﴿يَعۡمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَـٰرِيبَ وَتَمَـٰثِيلَ﴾[2] [سبأ: 13].

واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها، نحو: ﴿مَا هَـٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِيٓ أَنتُمۡ لَهَا عَـٰكِفُونَ﴾ [الأنبياء: 52].

**الإعراب**: "**ابن نجاح**" فاعل بفعل محذوف، أي حذف "**ابن نجاح**"، و"**شاهدا**" مفعوله، و"**إن نصبا**" شرط، وما قبله جوابه، [أو دليل الجواب][3]، و"**يا سامري**" و"**تماثيل**" عطف على "**شاهدا**"، [وفتحه لامه حكاية، أو إعرابا][4].

قَالَ :

227- مُغَـٰضِبًا وَٱلۡعَـٰكِفُ ٱلۡمُعَرَّفَا وَعَنۡهُ ٱلۡأَوۡثَـٰنُ جَمِيعًا حُذِفَا

228- ثُمَّ مَحَـٰرِيبَ وَبِٱضۡطِرَابِ فِي أَدۡعِيَـآئِهِمۡ لَدَى ٱلۡأَحۡزَابِ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿مُغَـٰضِباً﴾، و﴿ٱلۡعَـٰكِفُ﴾ المعرّف بـ"الـ"، وجميع ألفاظ ﴿ٱلۡأَوۡثَـٰنِ﴾، [و ﴿مَحَـٰرِيبَ﴾][5].

أما ﴿مُغَـٰضِباً﴾، ففي الأنبياء: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَـٰضِباً﴾[6] [الآية:86]،

---

(1) فإنه بالإثبات. ينظر: دليل الحيران، ص 126، وسمير الطالبين، ص 49.

(2) ينظر: مختصر التبيين، 1010/4.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من هـ، د.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من ح ، هـ، ز، والمثبت من د.

(6) ينظر: مختصر التبيين، 864/4. وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 127.

وهو فرد كـ﴿مَحَـٰرِيبَ﴾.

وأما ﴿ٱلۡعَـٰكِفُ﴾ المعرّف، ففي الحج: ﴿سَوَآءً ٱلۡعَـٰكِفُ فِيهِ وَٱلۡبَادِۚ﴾[1] [الآية: 23].

واحترز بقيد التعريف عن غير المعرف، نحو: ﴿وَٱنظُرۡ إِلَىٰٓ إِلَـٰهِكَ ٱلَّذِي ظَلۡتَ عَلَيۡهِ عَاكِفٗاۖ﴾ [طه: 95].

وأما ﴿ٱلۡأَوۡثَـٰنِ﴾، ففي الحج: ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَـٰنِ﴾[2] [الحج: 28]، وفي العنكبوت: ﴿إِنَّمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوۡثَـٰنٗا﴾[3] [الآية: 16]، وهو متعدّد، ومنوّع، كما مثّل.

وأما ﴿مَحَـٰرِيبَ﴾، ففي سبأ: ﴿يَعۡمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَـٰرِيبَ﴾[4] [آية: 13]، ولا يخفى أنه لا يشمل ﴿ٱلۡمِحۡرَابَ﴾[5].

**الإعراب**: "**مغاضبا**" عطف على "**شاهدا**"، وكذلك "**العاكف**"، إلا أنه حكاه فلم ينصبه، ولكن ظهر النصب في نعته، وهو المعرَّف، وإعراب باقي البيت واضح.

---

(1) ينظر: مختصر التبيين، 875/4. وجرى العمل بالحذف في المعرَّف، وإثبات ما عداه. ينظر: دليل الحيران، ص 127.

(2) ينظر: مختصر التبيين، 876/4.

(3) ينظر: مختصر التبيين، 978/4. وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 127، وسمير الطالبين، ص 42.

(4) ينظر: مختصر التبيين، 1010/4. وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 127.

(5) في ح: "المحاريب"، والمثبت من هـ، د.

قَالَ :

228- ثُمَّ مَحَارِيبَ وَبِٱضْطِرَابِ فِـي أَدْعِيَـآئِهِمْ لَـدَى ٱلْأَحْـزَابِ

229- فَـٰكِهة وَٱحْذِفْ لَهُ أَسَـٰٓـُٔواْ وَيَتَخَـٰفَتُونَ لَا ٱمْتِرَاءُ

أخبر عن أبي داود بالخلاف في حذف ألف: ﴿أَدْعِيَآئِهِمْ﴾ الواقع في الأحزاب، [وألف: ﴿فَـٰكِهة﴾.

أما ﴿أَدْعِيَآئِهِمْ﴾ في الأحزاب][1]، فهو: ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُومِنِينَ حَرَجٌ فِيٓ أَزْوَاجِ أَدْعِيَآئِهِمْ﴾ [الأحزاب: 37].

واحترز بقيد الإضافة إلى ضمير الغائبين عن غير المضاف إليه، نحو: ﴿وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَآءَكُمْ أَبْنَآءَكُمْ﴾ [الأحزاب: 4]، وذكر السورة بيان للمحل، لا قيد.

**قال في التنزيل**: "وكتبوا في بعض المصاحف: ﴿أَدْعِيَآئِهِمْ﴾ بألف وفي بعضها بغير ألف، والأول أختار، ولا أمنع من الثاني"[2].

وأما ﴿فَـٰكِهة﴾، ففي يس: ﴿لَهُمْ فِيهَا فَـٰكِهَةٌ﴾ [الآية: 56]، وهو متعدّد.

**قال في مختصر التنزيل**: "قوله تعالى: ﴿يَـٰوَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾ إلى قوله: ﴿مُتَّكِـُٔونَ﴾ فيها من الهجاء: ﴿فَـٰكِهُونَ﴾ كتبوه في جميع مصاحف أهل المدينة، وبعض مصاحف الأمصار: بغير ألف، ومثله ﴿فَـٰكِهَةٌ﴾[3] و﴿فَـٰكِهِينَ﴾، وفي بعضها بألف، ثم قال تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا فَـٰكِهَةٌ وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ﴾ إلى قوله:

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(2) مختصر التبيين، 1003/4، وعلى اختيار أبي داود جرى العمل. ينظر: دليل الحيران، ص 127، وسمير الطالبين، ص 63.

(3) في د: "فاكهين".

﴿مُّسْتَقِيمٌ﴾ فيه من الهجاء: ﴿وَٱمْتَـٰزُواْ﴾ بغير ألف بين التاء والزاي، وكذلك: ﴿فَـٰكِهَةٌ﴾"[1] انتهى.

فأنت ترى كيف ذكر في ﴿فَـٰكِهَةٌ﴾ الخلاف، حيث ذكره مع النظائر كالقاعدة المطّردة، ثم لما ذكره في محلّه اقتصر على حذفه، كما اقتصر عليه في الرحمان، والواقعة، وسكت عن الذي في الزخرف، ملوّحا له، فالناظم فهم الخلاف في جميع ألفاظ ﴿فَـٰكِهَةٌ﴾ من كلامه الأول، ولم يبال باقتصاره [على الحذف، حيث تكلم على كل واحد في محلّه، لأن اقتصاره][2] على أحد وجهي الخلاف، لأرجحيته عنده، على عادة الناظم في فهم كلام أبي داود، ومثل هذا قوله قبل: "**وراسيات، رجح ثبته وباسقات...**"[3]، وقوله: "**واختلف، لابن نجاح فيه ...**"[4].

أي في المثنى، مع اقتصاره على الثبت[5] في أماكن، وعلى الحذف في أماكن.

وإذا عرفت هذا، اتّضح لك ما في قولهم: "أن أبا داود لم يذكر الخلاف إلا في الذي في يس"[6].

---

[1] ينظر: مختصر التبيين، 4/1026-1028.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من هـ

[3] في البيتين:55-56، ينظر: ص 567.

[4] في البيتين:117-118، ينظر: ص 692 وما بعدها.

[5] في ح: "البيت " وهو تصحيف، والمثبت من هـ، د ، ز.

[6] قاله ابن آجطا، والنزوالي في: التبيان، ق/270-أ، ومجموع البيان، ق/52-أ.

**والتحقيق**: أنه حيث جمعه مع النظائر، وذكر فيه الخلاف، لم يقصد الذي في يس وحده، كما حرّرته[1].

**الإعراب**: "**وباضطراب**" متعلق بفعل محذوف، يدل عليه آخر البيت السابق، أي: حذف، والباء بمعنى: مع، و"**في أدعيائهم** متعلق بـ"**اضطراب**"، و"**لدى الأحزاب**" ظرف في محل صفة "**أدعيائهم**"، أو حاله، و"**فاكهة**" عطف على "**أدعيائهم**"، [ويصح رفعه على أنه مبتدأ خبره محذوف][2] [تقديره: كذلك][3].

قَالَ :

229- فَـٰكِهِة وَٱحْذِفْ لَهُ أَسَـٰٓـُٔواْ وَيَتَخَـٰفَتُونَ لَا ٱمْتِرَاءُ

أمر لأبي داود بحذف ألف: ﴿أَسَـٰٓـُٔواْ﴾، و﴿يَتَخَـٰفَتُونَ﴾.

أما الأول: ففي الروم: ﴿ثُمَّ كَانَ عَـٰقِبَةَ ٱلَّذِينَ أَسَـٰٓـُٔواْ ٱلسُّوٓأَىٰٓ أَن كَذَّبُواْ﴾ [الآية: 9 ]، وفي النجم: ﴿لِيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ أَسَـٰٓـُٔواْ بِمَا عَمِلُواْ﴾[4] [الآية: 30].

---

(1) في د: قررته. وقد فهم ابن عاشر هنا أن المثلية في الخلاف، وكذا فهم الضباع، ولعل المثلية في الحذف لا في الخلاف، بدليل أن ما ذكره بعدها لم يذكر فيه إلا الحذف، مع أن أبا عمرو لم يذكر فيه خلافا، ومع دلالة السياق على ذلك، إذ لو أراد الخلاف لأخر كلمة: ﴿فَـٰكِهَة﴾ و ﴿فَـٰكِهِينَ﴾ إلى ما بعد قوله: "وفي بعضها بألف"، أي عند تمام الخلاف، ولكنه قال بالمثلية بعد ذكر الحذف، والله أعلم، وجرى العمل بالحذف. ينظر: التبيان، ق/270-أ، وتنبيه العطشان، ص 502-503، وسمير الطالبين، ص 55، ودليل الحيران، ص 127.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من ه، د.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من: ح ، ه، د، والمثبت من: ز.

(4) ينظر: مختصر التبيين، 985/4، 1155. وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 127، وسمير الطالبين، ص 49.

وأما الثاني: ففي طه: ﴿يَتَخَـٰفَتُونَ بَيْنَهُمْ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا﴾ [الآية: 101]، [وفي نون: ﴿فَٱنطَلَقُواْ وَهُمْ يَتَخَـٰفَتُونَ﴾[1]][2] [الآية: 23].

**الإعراب: "لا"** من **"لا امتراء"** أخت ليس، و**"امتراء"** اسمها، وخبرها محذوف، أي: موجود، ونحوه.

قَالَ:

230- وَفَٱسْتَغَاثَهُ كَذَاكَ رُسِمَا عَنْهُ كَذَا عِبَٰدَتِهِ بِمَرْيَمَا

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿فَٱسْتَغَـٰثَهُ﴾، و﴿عِبَـٰدَتِهِۦ﴾، في سورة مريم، حسبما أفاده التشبيه بالمتقدم في البيت السابق.

أما الأول، ففي القصص: ﴿فَٱسْتَغَـٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ﴾[3] [القصص:14].

وأما الثاني المقيّد بسورة مريم، فهو: ﴿وَٱصْطَبِرْ لِعِبَـٰدَتِهِۦ﴾[4] [الآية: 65].

واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها، وهو في الأنبياء: ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ﴾ [الآية: 19].

**تنبيهات: الأول:** لا يدخل في ﴿عِبَـٰدَتِهِۦ﴾ هذا ﴿عِبَادَتِهِمْ﴾ في هذه السورة، من قوله تعالى: ﴿سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ﴾ [مريم: 83]، لما تقرّر[5] عند

---

(1) ينظر: مختصر التبيين، 852/4، 1220/5. وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 127، وسمير الطالبين، ص 45.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من هـ

(3) ينظر: مختصر التبيين، 963/4. وجرى العمل على الحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 128، وسمير الطالبين، ص 54.

(4) ينظر: مختصر التبيين، 835/4.

(5) في ح: "تقدم"، والمثبت من: هـ، د، ز.

قول الناظم: "منوّعا يكون أو متّحدا"[1]، أن التنوّع بالزيادة إنما يتقرّر في المقيّدات، لا في القيود، و"الهاء" هنا قيد، فلا تقبل التنوّع بالزيادة، ولو لم يقصد بها التقييد لأسقطها، ولم يحتج إلى تكلّف سكونها، المبني على إجراء الوصل مجرى الوقف.

**الثاني**: [عبّر في التنزيل عن هذا اللفظ بقوله: "﴿لِعِبَـٰدَتِهِۦ﴾ بغير ألف، كذا رسمه الغازي بن قيس في هجاء السنة[2] له"[3] انتهى][4].

وقد تقرّر عند قول الناظم: "**وذكر الشيخ أبو داودا** ..."[5] البيت: أن من جملة قواعده في النقل عن التنزيل، أن أبا داود إذا ذكر[6] لفظا مصحوبا بقرينة تخصيص، كمجاور سابق أو لاحق، تخصص بها[7]، فلذا لم يدرج الناظم في النقل عن أبي داود الذي في الأنبياء، حيث كان الذي في مريم مقترنا باللام، دون الذي في الأنبياء، وهذا نحو قوله قبل: "**ولم يجئ في سور التنزيل** ..."[8] البيت، وقوله بعد: "**وحيثما بقادر بالباء** ..."[9] البيت.

---

[1] في البيت:35، ينظر: ص 502.

[2] في ح ، د: "التنزيل"، والمثبت من: هـ، ز.

[3] مختصر التبيين، 835/4. وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 128.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[5] في البيت:24، ينظر: ص 481.

[6] في هـ: "كان".

[7] في هـ: "به".

[8] في البيت:194، ينظر: 508.

[9] في البيت: 235، ينظر: ص 970.

**الثالث**: بقي على الناظم من الألفاظ المحذوفة الألف في مريم: ﴿نَـٰدَيْنَـٰهُ﴾، من قوله تعالى: ﴿وَنَـٰدَيْنَـٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ﴾ [مريم: 52]، فإنه نص في التنزيل على حذفه، وكذا ينبغي حذف الذي في الصافات لأبي داود، بناء على قاعدة الناظم في النقل عنه.

**قال في التنزيل**: في سورة مريم: "﴿وَنَـٰدَيْنَـٰهُ﴾ بحذف الألف منه"[1].

وقال في الصافات: "قوله تعالى: ﴿فَبَشَّرْنَـٰهُ بِغُلَـٰمٍ حَلِيمٍ﴾ [الصافات: 101]، إلى قوله: ﴿نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الصافات: 105]: فيه من الهجاء: ﴿فَبَشَّرْنَـٰهُ﴾ و﴿بِغُلَـٰمٍ﴾ و﴿يَـٰبُنَيِّ﴾ و﴿يَـٰٓأَبَتِ﴾ و﴿ٱلصَّـٰبِرِينَ﴾، ﴿وَنَـٰدَيْنَـٰهُ أَن يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ بحذف الألف من ذلك كلّه"[2]. انتهى.

ثم قال بعد كلام: "وغيره مذكور"[3].

وعبارة التنزيل يمكن صرفها إلى كل من ألفي: ﴿يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾، ﴿وَنَـٰدَيْنَـٰهُ﴾، وهو الظاهر، ويحتمل أن يريد ألفي: ﴿يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ فقط، ولكن عادة الناظم في النقل عن التنزيل: الاكتفاء في المتعدّد بالمتقدّم منه، وإن لم يصرح فيه بعموم، ولا سيما إذا لوّح لما لم يذكر بقوله: "وغيره مذكور"، ونحوه. فتعين حذف: ﴿نَـٰدَيْنَـٰهُ﴾ في الصافات لأبي داود كما تقدم.

**الإعراب**: "**كذا عبادته**" خبر ومبتدأ، لكنه مخفوض على الحكاية، وهاؤه ساكنة إجراء للوصل مجرى الوقف، وباقيه واضح.

---

[1] ينظر: مختصر التبيين، 834/4.

[2] ينظر: مختصر التبيين، 1040/4.

[3] ينظر: مختصر التبيين، 1041/4.

قَالَ:

231- وَعَنْ أَبِي عَمْرٍو فِصَـٰلُ لُقْمَانْ  وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ جَاءَ ٱلْحَرْفَانْ

أخبر عن أبي عمرو بحذف ألف: ﴿فِصَـٰلُهُۥ﴾ الواقع في سورة لقمان، وعن أبي داود بحذفه أيضا، وحذف الذي في سورة الأحقاف.

أما الأول، فهو: ﴿وَفِصَـٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ﴾[1] [لقمان: 13].

وقد قرئ شاذا: ﴿وَفَصْلُهُۥ﴾ بفتح الفاء، وسكون الصاد[2].

وأما الثاني، فهو: ﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَـٰلُهُۥ ثَلَـٰثُونَ شَهْراً﴾[3] [الأحقاف: 14].

وقد قرئ شاذا كالأوّل[4].

**وقال اللبيب**: "روي عن نافع أنه قال: ﴿وَفِصَـٰلُهُۥ﴾ في مصاحف أهل المدينة بغير ألف بين الصاد واللام، في لقمان، والأحقاف، وكذلك ذكره جميع المصنّفين لكتب الرسم، وذكره أبو عمرو في المقنع، [في سورة لقمان، والأحقاف][5]"[6] انتهى.

---

(1) ينظر: المقنع، ص 13، ومختصر التبيين، 992/4.

(2) ينظر: كتاب في شواذ القراءة، ق/95-ب، ومختصر ابن خالويه، ص 117، وإتحاف فضلاء البشر، 362/2.

(3) ينظر: مختصر التبيين، 1119/4. وجرى العمل في بعض المصاحف – كمصحف الجماهيرية – بالإثبات في موضع الأحقاف، والحذف في موضع لقمان إتباعا للداني، والذي ينبغي أن يكون الاتفاق على الحذف في موضع الأحقاف، والإثبات أو الحذف في موضع لقمان، مراعاة لقراءة يعقوب في موضع الأحقاف. وجرى العمل بالحذف في الموضعين عند المغاربة. ينظر: دليل الحيران، ص 128، وسمير الطالبين، ص 50.

(4) بل هي قراءة يعقوب في المتواتر. ينظر: النشر، 373/2، وإتحاف فضلاء البشر، 470/2.

(5) ما بين المعقوفين سقط من ز.

(6) الدرة الصقيلة، ق/44-ب.

ولم أر الذي في الأحقاف في المقنع، كما لم يره الناظم، والشاطبي[1]، ولم يتعرض له السخاوي[2]، ولا الجعبري[3].

**الإعراب**: واضح.

قَالَ:

232- وَلَا تَخَـٰفُ دَرَكًا يُدَٰفِعُ ٱلْحَـذْفُ عَنْهُمَـا بِخُلْـفٍ وَاقِـعُ

أخبر عن الشيخين بالخلاف في حذف ألف: ﴿تَخَـٰفُ﴾ من: ﴿لَّا تَخَـٰفُ دَرَكًا﴾ [طه: 76]، وألف: ﴿يُدَٰفِعُ﴾.

أما الأول ففي طه[4]: [الآية: 77].

وقد قرأه حمزة بقصر الخاء، وسكون الفاء[5].

وقيد بالمجاور الأخير احتراسا، حتى لا يدخل ذو الياء التحتانية، نحو: ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْماً وَلَا هَضْماً﴾ [طه: 109].

**تنبيه**: قال في التنزيل: "﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْماً﴾ قرأه ابن كثير: بجزم الفاء، من غير ألف، فعلى قراءته يجب أن تكون هذه الكلمة مكتوبة بغير ألف، وعلى

---

(1) ينظر: العقيلة، ص 132-140.

(2) الوسيلة، ص 202.

(3) الجميلة، ق/79-80.

(4) ذكر في: د: الآية مرة أخرى، وهو تكرار. ينظر: المقنع، ص 95، ومختصر التبيين، 850/4. وجرى العمل بالحذف، اعتبارا لقراءة حمزة. ينظر: دليل الحيران، ص 129، وسمير الطالبين، ص 45، وبيان الخلاف، ق/42-أ.

(5) ينظر: النشر، 321/2، والتبصرة، ص 272، والكافي، ص 139.

قراءة أهل المدينة، والشام، والعراق[1]، ويحتمل أن يكتب بالألف، لقراءتنا ذلك كذلك لهم، ويجوز حذف الألف على الاختصار، وليس عندنا للمصاحف في هذا الحرف رواية، إلا أن الذي يجب في القياس أن يكتب في مصاحف أهل مكة، بغير ألف، لما ذكرناه"[2] انتهى.

فتأمله، مع ما تقدم في: ﴿فَخَرَاجُ﴾ المتفق على ثبوت ألفه خطًا، مع اختلاف القراءة في ثبوته وحذفه، فإنه يخدش فيما ذكر من وجوب كتب "﴿فَلَا يَخَافُ﴾ في مصاحف أهل مكة بغير ألف، ويوهن[3] إقدامه على حكم لم يعضده دليل نقلي، ولا عقلي، ولكن يجاب عنه بأنه لم يجزم بشيء، وإنما بيّن ما يقتضيه القياس.

وأما الثاني، ففي الحج: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾[4] [الحج: 36].

وقد قرأه الصاحبان: ﴿يَدْفَعُ﴾ بوزن: "يَمْنَعُ"[5].

**الإعراب:** "**لا تخاف دركا**" مبتدأ مقصود اللفظ محكي، و"**يدافع**" كذلك، وهو معطوف على ما قبله بحذف العاطف، و"**الحذف**" مبتدأ ثان، و"**واقع**" خبر عن

---

(1) ينظر: النشر، 322/2، والبدور الزاهرة، ص 255.

(2) مختصر التبيين، 853/4. ذكر المؤلف في هذا الموضع ثلاثة أوجه لعدم وجود الرواية. وقد اختار الضباع العمل على إثبات الألف. ولعل الأولى حذف الألف لثلاثة أسباب: الأول: قياسا على النظير المتقدم. الثاني: شمول القراءتين. الثالث: تقليلا للخلاف. ينظر: سمير الطالبين، ص 45.

(3) في د: ويومر.

(4) ينظر: المقنع، ص 12، ومختصر التبيين، 876/4-877. وجرى العمل بالحذف ليشمل القراءتين. ينظر: دليل الحيران، ص 129، وسمير الطالبين، ص 45، وبيان الخلاف، ق/42-أ.

(5) ينظر: النشر، 326/2، والتيسير، ص 120، والكافي، ص 144.

الثاني، والثاني وخبره خبر عن الأول، ورابط الجملة "**الـ**" في "**الحذف**"، إذ هي خلف عن ضمير المبتدأ، و"**ما**" عطف عليه، ولابد من ملاحظة كون خاص في "**واقع**"، حتى يصح ظهوره خبرا، و"**عنهما**" متعلق به، و"**بخلف**"[1] حال ضمير الخبر، وباؤه للمصاحبة.

**قال الشارح**: "مما حفظته عن ناظم هذه القصيدة رحمه الله في مثل هذا البيت في قوله: "**يدافع**" و"**واقع**"، الضم على الإعراب، وهو الأصل، ويجوز السكون وهو فرع، وكلاهما لغتان[2]، إلا أن إطلاق القافية أحسن، إلا إذا تعذّر الوزن، فيرجع إلى تغييرها بالسكون"[3].

قَالَ :

233- فَنَـاظِرَةْ ثُمَّ مَعًا بِهَـدِي فِيهَا سِرَاجًا وَبِنَصٍّ صَادِ

أخبر عن الشيخين بالخلاف في حذف ألف: ﴿فَنَـاظِرَةٌ﴾ المقترن بالفاء، و﴿بِهَـدِى﴾ المقترن بالباء، و﴿سِرَاجًا﴾ المقترن بـ: ﴿فِيهَا﴾.

فأما ﴿فَنَـاظِرَةٌ﴾، ففي النمل: ﴿فَنَـاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾[4] [النمل: 36].

---

(1) في ز: "وتخاف".

(2) في هـ: "نعتان".

(3) التبيان، ق/270-أ.

(4) ينظر: المقنع، ص 96، ومختصر التبيين، 4/948-949، 990. قال ابن القاضي: "جرى العمل بالحذف ولم يرجح في التنزيل شيئا". وقد جرى العمل بالحذف في مصاحف المغاربة خلافا للمشارقة. ينظر: دليل الحيران، ص 129، وسمير الطالبين، ص 60، وبيان الخلاف، ق/42-أ.

واحترز بقيد المجاور للفاء عن الخالي منها[1]، نحو: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: 23].

وأما ﴿بِهَٰدِي﴾، ففي النمل، والروم: ﴿وَمَآ أَنتَ بِهَٰدِي ٱلْعُمْيِ عَن ضَلَٰلَتِهِمْ﴾[2] [النمل: 83 و الروم: 52].

وقد قرأه حمزة في السورتين: ﴿تَهْدِي﴾ بتاء فوقانية مفتوحة، وبسكون الهاء، فعلا مضارعا[3].

واحترز بقيد المجاور للباء، عن الخالي منها، نحو: ﴿لَهَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [الحج: 52]، ﴿فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾ [الرعد: 34].

وأما ﴿سِرَٰجًا﴾ المجاور لـ: ﴿فِيهَا﴾، ففي الفرقان: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا سِرَٰجاً﴾ [الآية: 61].

وقد قرأه الأخوان: بضم السين، والراء، جمع: سِرَاجاً[4]، وقُيِّد بالمجاور مُخْرِجا لغيره، نحو: ﴿وَجَعَلْنَا سِرَاجاً وَهَّاجاً﴾ [النبأ: 13].

**قال اللبيب**: "والحذف آثر وأشهر، لأنه روي عن أبي عبيد أنه قال: في الإمام ﴿سِرَٰجًا﴾ بغير ألف"[5] انتهى.

---

(1) في هـ: "منه ".

(2) ينظر: المقنع، ص 46، 96، ومختصر التبيين، 4/957-959، ولم يرجح شيئا، إلا أنه حسّن الوجهين في أصله الكتاب الكبير، فقال: "ففي بعض المصاحف بغير ألف وفي بعضها بالألف، وكلاهما حسن"، وذكر الطلمنكي: "أن الحذف آثر وأشهر، لقراءة حمزة". وبالحذف جرى العمل. ينظر: الدرة الصقيلة، ق/44-أ، وبيان الخلاف، ق/42-أ، ودليل الحيران، ص 129، وسمير الطالبين، ص 61.

(3) ينظر: التيسير، ص 129، والتبصرة، ص 294، والكافي، ص 156.

(4) ينظر: التبصرة، ص 288، والتيسير، ص 126، والكافي، ص 150.

(5) الدرة الصقيلة، ق/43-أ. قال ابن القاضي: "العمل بالحذف لقراءة الأخوين، ولرواية نافع عن
=

**تنبيه**: ذكر أبو داود ﴿سِرَاجًا﴾ في سورة الفرقان بالحذف.

ولم يحمله الناظم على العموم على عادته في التعميم في النقل عنه، لاقتضاء كلامه تخصيصه بالخلاف، ونصه: "﴿سِرَاجًا﴾ كتبوه في مصاحف أهل المدينة، وسائر الأمصار: بغير ألف، هكذا روينا عن نافع بن [أبي][1] نعيم عن مصاحف أهل المدينة، وروينا عن نصير بن يوسف النحوي عن محمد بن عيسى الأصبهاني: أن مصاحف الأمصار اختلفت فيه، ففي بعضها: بألف، وفي بعضها: بغير ألف، وكذلك قرأنا للأخوين: مع ضم السين، والراء، وقرأنا للباقين: بإثبات الألف في اللفظ، مع كسر السين، وفتح الراء"[2] انتهى.

ولا شك أن القراءة لم تختلف إلا في الذي في الفرقان.

**الإعراب**: "**فناظرة**" الأقرب أنه مبتدأ، و"**بهادي**" و"**فيها سراجا**" عطف عليه بحذف العاطف من الثاني، و"**معا**" حال "**بهادي**" على إرادة مضاف، أو معطوف تقديره: على الأول، ثم كلمتا "**بهادي**"، وعلى الثاني: ثم "**بهادي**" و"**بهادي**"، [والخبر محذوف، لدلالة ما قبله عليه، تقديره: مختلف فيها][3].

---

=

مصاحف المدينة. ينظر: بيان الخلاف، ق/42-أ.

(1) ما بين المعقوفين ساقط من هـ، والمثبت من ح، د.

(2) مختصر التبيين، 4/916-917. وينظر: المقنع، ص 12، 96.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

قالـــ :

233- فَنَـٰظِرَةٌ ثُمَّ مَعًا بِهَـٰدِي فِيهَا سِرَٰجًا وَبِنَصِّ صَادِ

234- وَظُلَّةٍ لَيْـَٔكَةَ وَفِي بِقَـٰدِرٍ فِي ٱلْأَوَّلَيْنِ ٱلْحَذْف مَعْ تُصَـٰعِرْ

أخبر مع إطلاق الحكم الشامل لشيوخ النقل بحذف ألفي: ﴿لَيْـَٔكَةَ﴾ في سورة ص، وفي سورة الظُلَّة، وهي سورة الشعراء، وألف: ﴿بِقَـٰدِرٍ﴾ في الموضعين الأولين، وألف: ﴿تُصَـٰعِرْ﴾.

أما ﴿لَيْـَٔكَةَ﴾ في صاد، والشعراء فهما: ﴿وَأَصْحَـٰبُ لَيْـَٔكَةَ أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلْأَحْزَابُ﴾ [صٓ: 12]، ﴿كَذَّبَ أَصْحَـٰبُ لَيْـَٔكَةِ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: 176].

**قال أبو عمرو:** "وكتبوا في كل المصاحف: ﴿أَصْحَـٰبُ لَيْـَٔكَةِ﴾ في الشعراء، وفي صٓ بلام، من غير ألف قبلها، ولا بعدها، وفي الحجر وقاف ﴿ٱلْأَيْكَةَ﴾"(1) انتهى.

وقريب منه لأبي داود(2).

وقد قرأه الحرميان، والشامي، في الموضعين: ﴿لَيْـَٔكَةَ﴾ بوزن فَعْلَةَ(3)، غير منصرف، والباقون: ﴿ٱلْأَيْكَةَ﴾، بإدخال "الـ" [على](4) "أيكة" مكسور التاء(5)، كالذين في الحجر وق، وهما المحترز عنهما بقيد السورتين.

وقرئ شاذا: بفتح اللام، وكسر التاء، منصرفا(6).

---

(1) المقنع ص 91.

(2) مختصر التبيين، 937/4.

(3) في هـ، ز: "ليلة".

(4) ما بين المعقوفين ساقط من ح، والمثبت من هـ، د.

(5) ينظر: المبهج، ص 687، والتيسير، ص 127، والكافي، ص 153، والتبصرة، ص 290.

(6) ينظر: كتاب في شواذ القراءة، ق/89-ب.

**قال ابن عطية**: "﴿لَيۡكَةِ﴾: الغيظة، والشجر الملتفّ المخضر، يكون السدر وغيره.

[**قال قتادة**: روي أن غيظة هؤلاء كانت من شجر الدوم، وقيل من المقل، وقيل من السدر"[(1)] انتهى.

**وقال السفاقسي**[(2)]][(3)]: قال أبو عبيد: وجدنا في بعض التفاسير أن ﴿لَيۡكَةِ﴾ اسم للقرية، و﴿ٱلۡأَيۡكَةِ﴾ للبلاد كلّها.

**قال**: ورأيتها في الإمام مصحف عثمان رضي الله عنه: في الحجر، وق: ﴿ٱلۡأَيۡكَةِ﴾، وفي الشعراء، وص: ﴿لَيۡكَةِ﴾، واجتمعت مصاحف الأمصار كلّها بعد [على[4]] ذلك، وأنكرها المبرِّد، وابن قتيبة، والزجّاج، والفارسي، والنحاس، والزمخشري، وقالوا ﴿ٱلۡأَيۡكَةِ﴾ ووهموا القراء بأنهم وجدوها مكتوبة على لفظ من نقل حركة الهمزة إلى اللام، وأسقط الهمزة فتوهّموا أن اللام من بنية الكلمة، ففتحوا التاء، فقرءوها كذلك، وهذا ليس بشيء، لأن القراءة متواترة، مع إمكان أن تكون المادة عجمية، إن صح أنها ليست من كلام العرب، ويكون صرفها قد امتنع للعلمية والعجمية والتأنيث.

---

(1) المحرر الوجيز، 371/3.

(2) هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم القيسي السفاقسي، المالكي، برهان الدين أبو إسحاق عالم نحوي، من شيوخه عبد العزيز الدروال، وأخذ عنه ابن مرزوق الجد، من كتبه: إعراب القرآن، مات سنة: 742هـ ينظر: بغية الوعاة، 425/1، وشجرة النور، ص 209، ومعجم المؤلفين، 56/1.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من هـ والمثبت من ح، د.

4 ما بين المعقوفين ساقط من هـ والمثبت من ح، د.

**قال أبو البقاء**[1]: فإن ادّعي قلب الهمزة لاما فهي في غاية البعد"[2] انتهى نقل السفاقسي.

**وقال الشارح عن بعض النحاة ما حاصله**: "أن ﴿لَيۡكَةَ﴾ كتب في الموضعين على نقل الحركة، وأن أصله (أيكة) دخلت عليها (ال)، ثم نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وحذفت، قال: وفي كلام هذا النحوي نظر، لأنه إن عنى[3] أنه كتب على قراءة الحرميين، والشامي، لم يصح، بدليل فتح التاء، وعدم صرفه، إذ لو كان مدخولا لـ (ال) لخفض بالكسرة، وإن أراد أنه كتب على قراءة الباقين، لم يصح أيضا، إذ لا نقل عندهم، إلا أن يريد أن النقل في الكلمة جائز في كلام العرب"[4] انتهى كلام الشارح.

**قلت**: وردّه الاحتمال الثاني غير واضح، لأن النقل موجود لحمزة وقفا، وكثيرا ما يراعى في الرسم الوقوف، ولأنه موجود أيضا في الشاذ، مع كسر التاء، كما تقدم، والنحوي لم يصرّح بأنه كتب على مُراد قراءة مشهورة، لاحتمال كتبه على القراءة الأخرى غير المشهورة، بل يحتمل أن يكون هذا النحوي مارًّا على مذهب المبرد، ومن تقدم معه، والتحرير في كتبه كذلك لنافع، ما تقدم للسفاقسي، أن اللام من بنية الكلمة.

---

(1) ينظر: التبيان للعكبري، 273/2

(2) المجيد في إعراب القرآن المجيد، ق/337/4-338.

(3) في هـ: "رعى".

(4) التبيان، ق/271.

**تنبيهان:**

**الأول**: هذا الرّد المنقول عن الشارح، والتحرير المقرّر في كتبه، هو بعينه يرد على الناظم في ذكره لهذه المسئلة، إذ لا حذف في (ليكة) حينئذ على قراءة نافع، نعم يحسن ذكرها ممن تعرض للرسم على القراءات كلها كالشيخين، ولا شك أنه يتعيّن على قراءة العراقيين أنه حذف منه ألفان: همزة الوصل، وصورة الهمزة، ويمكن الجواب بما يأتي في حذف الياءات، وفي كلمة: ﴿أَيُّهَا﴾، من أن الإمام نافعا لما التزم موافقة المصحف، صار كأنه المتبوع[1].

**الثاني**: أجمل الناظم في ذكر (ليكة)، إذ لا يدري ما المحذوف منه، ولا سيما ولم يحذف منه ألف[2] هوائي، وإنما المحذوف منه على قراءة غير نافع همزة الوصل، وقد تقدمت نظائرها في قوله: "والحذف عنهما بهمز الوصل"[3]، الأبيات، وصورة همزة (أيكة)، وستأتي نظائرها في قوله: "فأول بألف يصوّر"[4].

**الثالث**: في عبارة الناظم إجمال أيضا من جهة أخرى، وهو أنه لا يدرى هل [(ليكة)][5] معطوف على ما قبله، فيدخل في حيز ما فيه الخلاف، أو هو مع ما بعده استئناف حكم مطلق؟ وهذا هو مراده، وربما يتضح هذا المعنى من إتيانه

---

(1) في د: المبتدع.

(2) في هـ: "حرف ".

(3) ابتداء من البيت:124، انظر: ص 715 وما بعدها.

(4) في البيت: 292، ينظر: ص 1148 وما بعدها.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

بياء الظرفية، وعطف ﴿بِقَـٰدِرٍ﴾ مقترنا بـ"في".

**الرابع:** مما يناسب كلمة ﴿لَيْكَة﴾ هنا، كلمة ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾، من قوله تعالى في النجم: ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾، ولم يتعرض لها الشيخان.

ونقل المهدوي عن بعض القرّاء: "أنها مكتوبة في مصحف أُبيّ، وابن مسعود فيما روي: ﴿عَادًا لُّولَىٰ﴾، بألف واحدة بعد الدال فلام.

قال: وتلك الألف ألف التنوين، [لأنها لم تحذف في غير هذا الموضع"[1] انتهى.

ولما وجه أبو عبد الله الفاسي، والجعبري: قراءة نافع][2]، والبصري له بالإدغام، بعد النقل ذاكرا في جملة توجيهها: مطابقة الرسم تحقيقا.

وعبارة الفاسي: "ويقوي هذا الوجه، رسم (لُولَىٰ) في هذا الموضع بغير ألف"[3] انتهى.

فظاهرهما: أنه كتب في جميع الرسوم كذلك، والله أعلم بالصحيح من ذلك.

وأما كلمتا ﴿بِقَـٰدِرٍ﴾ في الموضعين الأولين في يس: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَـٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُم﴾[4] [الآية: 80]، وفي الأحقاف:

(1) لم أجده في كتابه هجاء مصاحف الأمصار، وينظر: شرح الهداية، 1/39-40.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من د، والمثبت من ح، هـ.

(3) اللآلي الفريدة، 1/293.

(4) ينظر: المقنع، ص 13، ومختصر التبيين، 4/1030.

﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَاتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَـٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧيَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾[1] [الآية: 32].

وقرأ يعقوب وغيره، الواقع في يس: ﴿يَقْدِرُ﴾ بوزن: يَضْرِبُ، مضارع قدر[2].

واحترز بقيد المجاور للباء عن الخالي منها، نحو: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ﴾ [الطارق: 8]، وبقيد الأولين عن الثالث، وهو في القيامة: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَـٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧيَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [الآية: 40].

وأما ﴿تُصَـٰعِرْ﴾، ففي لقمان: ﴿وَلَا تُصَـٰعِرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ﴾[3] [الآية: 17].

وقد قرأه الابنان، وعاصم: بقصر الصاد، مشدّد العين[4].

**الإعراب**: "**بنص صاد**" خبر مقدم، وباؤه ظرفية، و"**ظلّة**" عطف على "**صاد**"، ومعنى "**النص**" هنا: الكلمة، و"**ليكة**" بدل من "**نص**"، سكنه إجراء للوصل مجرى الوقف، و"**في بقادر**" على حذف مضاف، وهو عطف على "**بنص صاد**"، و"**في الأولين**" بدل من المقدر، مضافا إلى "**بقادر**"، [و"**الحذف**" مبتدأ مؤخر، و"**مع تصاعر**" ظرف في محل حال "**ليكة**" و"**أولّي بقادر**"][5].

---

[1] ينظر: المقنع، ص 13، ومختصر التبيين، 1121/4، وسمير الطالبين، ص 56.

[2] ينظر: النشر، 355/2، والبدور الزاهرة، ص 332، 369.

[3] ينظر: المقنع، ص 13، 89، ومختصر التبيين، 992/4-993.

[4] ينظر: التيسير، ص 135، والتبصرة، ص 305-306، والكافي، ص 162.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من ح، والمثبت من هـ، د، ز.

**وسبك الكلام**: الحذف ثابت في كلمة صاد، والشعراء، التي هي ليكة، وفي لفظي بقادر الأولين، حال كون تلك الكلمات مصاحبة لتصاعر في الحذف.

قال:

235- وَحَيْثُمَا بِقَـٰدِرٍ بِٱلْبَاءِ ... لِٱبْنِ نَجَاحٍ جَآءَ بِٱسْتِيفَاءِ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿بِقَـٰدِرٍ﴾ المقترن بالباء، حيثما ورد في القرءان، فيحذف له زيادة على ما تقدم: الواقع في القيامة، وقد تقدم[1].

**الإعراب**: "**حيثما**" شرط، و"**بقادر**" فاعل بفعل محذوف، تقديره: وقع، و"**بالباء**" حال "**بقادر**"، و"**لابن نجاح**" متعلق بـ"**جاء**"، وضمير "**جاء**" للفظ "**بقادر**"، والجملة جواب الشرط، و"**باستيفاء**" حال ضمير "**جاء**"، وباؤه للمصاحبة، و"**الاستيفاء**": الاستكمال، والمراد به هنا: عموم الحذف في الألفاظ، وهو تأكيد، إذ العموم مستفاد من "**حيثما**".

قال:

236- كَذَا حَرَامُ ٱلْأَنْبِيَاءِ عَنْهُمَا ... وَهَلْ يُجَـٰزَىٰ وَمِهَـٰدًا حَيْثُمَا

237- وَلَمْ يَجِئْ مِهَـٰدًا أَعْنِي ٱلْأَوَّلَا ... لِٱبْنِ نَجَاحٍ إِذْ سِوَاهُ نَقَلَا

أخبر عن الشيخين بحذف ألف: ﴿حَرَامٌ﴾ الواقع في الأنبياء، وألف: ﴿وَهَلْ يُجَـٰزِىٰ﴾، و﴿مِهَـٰداً﴾، المنصوب المنوّن حيثما وقع، إلا أن أبا داود لم يذكر الأول من لفظ ﴿مِهَـٰداً﴾.

---

[1] وجرى العمل بالحذف في كل ألف: ﴿بِقَـٰدِرٍ﴾ المقترن بالباء. ينظر: دليل الحيران، ص 131.

أما ﴿حَرَامٍ﴾ الأنبياء ففيها: ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [الآية: 95][1].

وقد قرأه الأخوان، وشعبة: بكسر الحاء، وسكون الراء[2].

واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها، نحو: ﴿وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ﴾ [الحج: 25].

وأما ﴿وَهَلْ يُجَازَىٰ﴾، ففي سبأ: ﴿وَهَلْ يُجَازَىٰ إِلَّا الْكَفُورُ﴾[3] [سبأ: 17].

وقد قرأه الأخوان، وحفص: ﴿نُجَازِي﴾ بنون مضمومة، وكسر الزاي، بعدها ياء[4].

واتفقت قراءة السبعة على إثبات الألف فيه.

وقرئ شاذا: بياء مضمومة، وجيم ساكنة، وزاي مفتوحة، بعدها ألف[5].

وهذا اللفظ فرد، فزيادة ﴿هَلْ﴾ معه إيضاح.

وأما ﴿مِهَادًا﴾ ففي طه: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مِهَادًا﴾ [الآية: 52]، وهو الذي سكت عنه أبو داود، وفي الزخرف مثله[6]، وفي النبأ: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ

---

(1) ينظر: المقنع، ص 12، ومختصر التبيين، 866/4.

(2) ينظر: النشر، 324/2، والبدور الزاهرة، ص 263.

(3) ينظر: المقنع، ص 13، ومختصر التبيين، 1011/4-1012.

(4) ووافقهم من العشرة: يعقوب وخلف في اختياره. ينظر: النشر، 350/2، والبدور الزاهرة، ص 323، وإتحاف فضلاء البشر، 385/2.

(5) نسبت لمسلم بن جندب وغيره. ينظر: كتاب في شواذ القراءة، ق/98-ب، والمحتسب، 188/2، ومختصر ابن خالويه، ص 122.

(6) ينظر: المقنع، ص 12، ومختصر التبيين، 1097/4-1098.

مِهَـٰداً﴾[1] [الآية: 6].

وقد قرأ الكوفيون الأولَيْن: ﴿مَهْداً﴾ بفتح الميم، وسكون الهاء[2].

واحترز بقيد التنوين مع النصب عن الخالي من ذلك القيد، نحو: ﴿فَبِيسَ ٱلْمِهَادُ﴾ [صٓ: 55].

**الإعراب**: "**إذ**" من قوله: "**إذ سواه**" ظرف بمعنى: حين، خال عن التعليل، معمول لـ"**يجيء**"، وسواه معمول لـ"**نقل**"، وقال بعضهم: "هكذا يجري على الألسنة، والرواية[3]: وسواه بالواو" انتهى. وهو ظاهر ما للشارح، وفاعل "**نقلا**" ضمير "**أبي داود**"، وألفه للإطلاق كألف "**الأولا**"، وباقيه واضح.

قال ‌:

238- وَعَنْهُمَا فِي فَـٰرِغَا وَٱدَّٰرَكَا وَفِي جُذَٰذًا قَدْ أَتَتْ كَذَٰلِكَا

أخبر عن الشيخين بحذف ألف: ﴿فَـٰرِغاً﴾، و﴿إِدَّٰرَكَ﴾، و﴿جُذَٰذاً﴾.

أما ﴿فَـٰرِغاً﴾، ففي القصص: ﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَـٰرِغاً﴾[4] [القصص: 9].

وأما ﴿إِدَّٰرَكَ﴾، ففي النمل: ﴿بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلْمُهُمْ فِى ٱلْاخِرَةِ﴾[5] [الآية: 68]، وأصله: تَدَارَكَ، أدغمت التاء في الدال، فأتى بهمزة الوصل للابتداء بالتاء الساكنة للإدغام[6].

---

(1) ينظر: مختصر التبيين، 1260/5.

(2) ينظر: التيسير، ص 115، والتبصرة، ص 271، والكافي، ص 138.

(3) في هـ: "والرواة".

(4) ينظر: المقنع، ص 13، ومختصر التبيين، 962/4-963.

(5) ينظر: المقنع، ص 13، ومختصر التبيين، 955/4-956.

(6) ينظر: اللآلي الفريدة، 253/3-254.

وقد قرأه الصاحبان: ابن كثير، وأبو عمرو: ﴿أَدْرَكَ﴾ بقطع الهمزة، وسكون الدال[1].

**تنبيه**: رأيت هذه القراءة في نسخ أربع من مختصرات التنزيل منسوبة للأخوين، ونقل الشارح كلام التنزيل كذلك، وفسّر الأخوين بحمزة، والكسائي، كما هو اصطلاح أبي داود في مسمى الأخوين[2]، ودرج على تقليده جماعة[3].

والصواب في النسبة ما قدّمناه.

وأما ﴿جُذَٰذاً﴾، ففي الأنبياء: ﴿فَجَعَلَّهُمْ جُذَٰذاً اِلَّا كَبِيراً لَّهُمْ﴾ [الآية: 58][4].

**الإعراب**: "**في فارغا**" خبر مبتدأ محذوف، أي: الحذف ثابت في "**فارغا**"، و"**عنهما**" متعلق بما تعلق به الخبر، وباقيه واضح.

قال:

239- وَأَيُّهَ ٱلزُّخْرُفِ وَٱلرَّحْمَٰنِ وَٱلنُّورِ فِيهَا جَاءَ بَعْدَ ٱلثَّانِي

أخبر عن الشيخين بحذف ألف: ﴿أَيُّهَ﴾ الواقع بعد الهاء في سورة الزخرف، والرحمان، والثالث في النور.

وهي: ﴿وَقَالُواْ يَٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ﴾[5] [الزخرف: 48]، ﴿سَنَفْرُغُ

---

[1] ينظر: النشر، 339/2، والتيسير، ص 129.

[2] التبيان، ق/272-ب.

[3] منهم الرجراجي. ينظر: تنبيه العطشان، ص 515.

[4] ينظر: المقنع، ص 12، ومختصر التبيين، 862/4-863.

[5] ينظر: المقنع، ص 20، ومختصر التبيين، 904/4.

لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾[1] [الرحمن: 29]، ﴿وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعاً ايُّهَ ٱلْمُومِنُونَ﴾[2] [النور: 31].

وقد قرأه ابن عامر في المواضع الثلاثة: بضم الهاء، ووقف غير النحويَيْن: بحذف الألف على الرسم، وهما بإثباتها على الأصل[3].

واحترز بقيد الواقع بعد الثاني منه، ومن الأول، وهما: ﴿يَٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَاتِ ٱلشَّيْطَانِ﴾ [النور: 21]، ﴿يَٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدْخُلُواْ بُيُوتاً غَيْرَ بُيُوتِكُمْ﴾ [النور: 27].

**تنبيهات:**

**الأول**: مراد الناظم بـ: "**بعد الثاني**"، الثالث فقط، وإن كانت عبارته تشمل الرابع أيضا، وهو: ﴿يَٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِيَسْتَـٰذِنكُمُ﴾ [النور: 56]، ولا يمكن الجواب بأن الرابع مقترن [بياء، والناظم أتى به خاليا منها فيخرج، لأن الذي في الزخرف مقترن][4] بها أيضا.

وهذا شطر[5] عوض شطر الأصل، وهو: "**وثالث النور فخذ بيان**".

---

(1) ينظر: المقنع، ص 20، ومختصر التبيين، 1169/4.

(2) ينظر: المقنع، ص 20، ومختصر التبيين، 904/4. وذكر الواضع الثلاثة أيضا بإجماع المصاحف: المهدويُّ، والشاطبي. ينظر: هجاء مصاحف الأمصار، ص 108، والوسيلة، ص 284.

(3) ويوافقهما من العشرة: يعقوب. ينظر: النشر، 142/2، والبدور الزاهرة، ص 276-277. والكشف، 136/2-137، وتنبيه العطشان، ص 516-517.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من ح، والمثبت من هـ، د، ز.

(5) في هـ وفي التي بعدها: "شرط "، وهو تصحيف.

**الثاني**: في كتب هذه المواضع دون ألف، ثلاثة أوجه: الإشارة إلى قراءة ابن عامر، وحمل الخط على الوصل اللفظي، والاكتفاء بالفتحة عن الألف، كالاكتفاء بالضمة والكسرة عن الواو، والياء في نحو: ﴿وَيَدۡعُ ٱلۡإِنسَٰنُ﴾ [الإسراء: 11] و ﴿يُوتِ ٱللَّهُ﴾ [النساء: 145] و﴿وَخَافُونِ﴾ [آل عمران: 175]، وبابهما.

**الثالث**: قد يقال: لا حاجة إلى ذكر هذه المواضع الثلاثة بالحذف، لأنها ساقطة الألف لنافع وصلا ووقفا.

**والجواب**: أنه لما كان من قاعدة نافع الاعتناء في الوقف بإتباع الخط، كالعراقيين، صار المصحف في هذا ونحوه كأنه المستند المتبوع عنده، وإن كان قد روي ذلك أيضا، وبهذا أيضا[1] يجاب عن ما يأتي في حذف الياءات والواوات.

**الإعراب**: "**أيه الزخرف**" عطف على "**جذاذا**" ومضاف إليه، و"**الرحمان والنور**" عطف على "**الزخرف**"، وجملة "**جاء**" حال من "**أيّه**"، أومن "**النور**"، أو استئنافية للبيان.

قالـ :

240- وَرَسۡمُ ٱلۡاولَى ٱخۡتِيرَ فِي جَآءَانَا وَفِـي تَـرَٰٓءَا عَكۡـسُ هَـذَا بَانَـا

أخبر مع إطلاق الحكم الشامل لشيوخ النقل باختيار رسم الألف الأولى - أي إثباتها- في ﴿جَآءَانَا﴾، يعني مع حذف الثانية، وباختيار عكس هذا الحكم في: ﴿تَرَٰٓءَا﴾، وهو إثبات الألف الثانية، وحذف الأولى.

---

(1) أيضا " الزيادة من هـ

أما ﴿جَآءَانَا﴾، ففي الزخرف: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَانَا قَالَ يَٰلَيۡتَ بَيۡنِي وَبَيۡنَكَ بُعۡدَ ٱلۡمَشۡرِقَيۡنِ﴾[1] [الزخرف: 37].

وقد قرأه العراقيون، غير شعبة: بقصر الهمزة، مسندا إلى ضمير المفرد[2].

وأما ﴿تَرَٰٓءَا﴾، ففي الشعراء: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلۡجَمۡعَانِ قَالَ أَصۡحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدۡرَكُونَ﴾[3] [الشعراء: 61].

وقد كان قياس الكلمتين معا أن تكتبا بثلاث ألفات.

أما ﴿جَآءَانَا﴾: فلأن فيه ألفين، أولاهما عين الكلمة، وهي مبدلة من ياء، وثانيهما: ألف التثنية، وبينهما همزة قياسها أن تصور من جنس حركتها، وهو هنا الألف[4].

وأما [﴿تَرَٰٓءَا﴾][5]: فكذلك أيضا، إلا أن الألف الأولى فيه ألف تفاعل، والثانية لام الكلمة، وهي مبدلة من ياء، وقياس الهمزة التي بينهما أن تصوّر ألفا كما في ﴿جَآءَانَا﴾.

**قال أبو عمرو في المحكم** ما حاصله: "أن ﴿جَآءَانَا﴾ كتب في جميع المصاحف بألف واحدة، فإن كان مرسوما على قراءة الإفراد، فذلك حقيقة رسمه، وإن كان مرسوما على قراءة التثنية، فقد حذف منه ألف واحدة، ثم

---

(1) ينظر: المقنع، ص 25، ومختصر التبيين، 1102/4.

(2) ويوافقهم من العشرة: خلف في اختياره ويعقوب. ينظر: النشر، 369/2، والبدور، ص 361.

(3) ينظر: المقنع، ص 25، ومختصر التبيين، 926/4-927.

(4) ينظر: المحكم، ص 163.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من هـ

يحتمل أن تكون المحذوفة الأولى، وهي المبدلة من الياء التي هي عين الكلمة، وذلك لوجهين:

**أحدهما:** وقوع ألف التثنية بعدها المؤدي لاجتماع الساكنين، وقاعدة اجتماعهما حذف الأولى، لأن الهمزة الحائلة بينهما ليست بفاصل قويّ، لخفائها وبعد مخرجها، ولأنها لا صورة لها.

**ثانيهما:** أن المعنى يختل بحذف الثانية بخلاف الأولى"[1] انتهى.

**قلت:** وفي قوله: "بخلاف الأولى" نظر، بل يحصل بحذفها اختلال ماهية الكلمة.

**ثم قال أبو عمرو:** "ويحتمل أن تكون المحذوفة هي الثانية، وذلك لثلاثة أوجه:

**أحدها:** زيادتها.

**ثانيها:** أن الثقل[2] إنما ثبت من أجلها.

**ثالثها:** أن عين الفعل اعتلّت بالقلب، فلا تعلّ بالحذف، حتى لا يبقى لها أثر في الرسم.

**قال أبو عمرو:** [وهذا الوجه عندي"[3] انتهى][4].

---

(1) المحكم، ص 162.

(2) في د: "النقل".

(3) المحكم، ص 163.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من ح، والمثبت من هـ، د، ز.

[ولم يذكر **أبو عمرو** من مرجحات][1] مختاره في ﴿جَآءَانَا﴾: موافقة قراءة الإفراد، وربما كان أقوى من الأوجه المذكورة، ولا أنها ألف التثنية، وقد عهد[2] فيها الحذف.

**قال أبو عمرو**: "وأما ﴿تَرَآءَا﴾ فقد كتب أيضا في جميع المصاحف بألف واحدة، فيحتمل أن تكون الألف المرسومة ألف البناء، التي في مثال تَفَاعَلَ، والمحذوفة لام الفعل، وذلك لأن أصل هذه الكلمة: تَرَاءَيَ على مثال: تضارب وتقاتل، فلما تحركت الياء التي هي لام الكلمة، وانفتح ما قبلها، قلبت ألفا فاجتمع ألفان، إذ الهمزة بينهما، لخفائها، وبعد مخرجها، وفقد صورتها، ليست بفاصل قوي، فكأن الألفين قد توالتا، فحذفت إحداهما اختصارا، وكانت الثانية أولى بالحذف، لثلاثة أوجه:

**أحدها**: وقوعها في الطرف الذي هو محلّ التغيير بالحذف، وغيره.

**ثانيها**: سقوطها في اللفظ وصلا، لالتقاء الساكنين، الألف المذكورة، ولام ﴿ٱلْجَمْعَانِ﴾، وذلك من حيث عاملوا[3] في كثير من الكتابة، اللفظ بالوصل دون الأصل والقطع، كما في ﴿أَيُّهَ ٱلْمُومِنُونَ﴾: و﴿يُوتِ ٱللَّهُ﴾، ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَانُ﴾، و﴿يَـٰٓأَيُّهَا﴾.

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من ح، والمثبت من هـ، د، ز.

[2] في هـ: "عدّ".

[3] في د: "حاصلوا".

**ثالثها**: أن الأولى داخلة لمعنى لابد من تأديته، وهو بناء تَفَاعَلَ، الذي يُخَص به الاثنان، والجماعة، ويحتمل أن تكون المرسومة هي المنقلبة عن لام الفعل وذلك لثلاثة أوجه أيضا:

**أحدها**: أنها أصلية، والأولى زائدة، والزائدة أولى بالحذف عند تعيّن [حذف][1] أحدهما.

**ثانيها**: أنهما ساكنان التقيا، لأن الهمزة كما تقدم ليست بفاصل قويّ، والأصل في التقائهما إعلال الأول بالحذف، أو بالتحريك، ما لم يمنع من تغييره علّة، وهي معدومة هاهنا.

**ثالثها**: أن الثانية بدل من الياء التي هي لام الكلمة، فلو أعلّت بالحذف للحق لام الكلمة إعلالان: تغيير، وحذف، فلم يبق لها أثر، ولا لفظ يدل عليها.

**قال أبو عمرو**: وهذا المذهب عندي في ذلك أوجه، وهو الذي أختار، وبه أنقط"[2] انتهى بالمعنى.

**ونحوه لأبي داود في ذيل الرسم** قائلا في وجه رسم الثانية: "وهو عندي أحسن، لما قدمته من العلّة في كتابنا الكبير"[3].

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من هـ

[2] في ح ، ز: "أنطق"، والمثبت من هـ، د. ينظر: المحكم، ص 157-159.

[3] أصول الضبط، ص 183.

**ثم قال**: "فإن قيل: من أين اخترت هذا المذهب، ورسم الألف في آخر الكلمة يعيّن أنها ألف تفاعل، لا المنقلبة عن لام الفعل، إذ لو كانت الموجودة المبدلة من الياء، لكتبت ياء، كما[1] في نظائرها ؟

**قيل**: لم ترسم هنا ياء لئلا يلتبس الفعل الماضي الذي على مثال تفاعل، الذي تلحقه الهمزة، وهو للاثنين، أو الجماعة، بصورة المستقبل الذي في مثال **يفعل** الخالي من الهمزة، وهو للواحد، نحو: ﴿وَتَرَى ٱلۡأَرۡضَ﴾، وأيضا فليس كل منقلب عن ياء يرسم ياء، بدليل ﴿ٱلۡأَقۡصَا﴾ [الإسراء: 1]، و: ﴿مِّنۡ أَقۡصَا ٱلۡمَدِينَةِ﴾ [القصص: 19 و يس: 19]، و﴿طَغَا ٱلۡمَآءُ﴾ [الحاقة: 10]، ونظائرها، لامتناع إمالتها[2] وصلا، بسبب وقوع الساكن[3] بعدها[4]" انتهى بالمعنى.

**تنبيهات: الأول**: عبارة الناظم تقتضي أن هذا الاختيار لجميع شيوخ النقل في كتبهم المعيّنة للنقل منها، كما[5] حللت به كلام الناظم أولا، وليس كذلك، لأن الذي اختار أبو داود في ﴿تَرَآءَا﴾ حذف الثانية.

**قال في التنزيل**: "﴿تَرَآءَا ٱلۡجَمۡعَانِ﴾ كتبوه في جميع المصاحف بألف واحدة بعد الراء، كراهة اجتماع ألفين، والثانية هي المحذوفة عندي، والأولى هي ألف تفاعل، لما قدمناه في كتابنا الكبير"[6] انتهى.

(1) في هـ: "كما تقدم".
(2) في هـ: "أمثالها".
(3) في هـ: "الساكنين".
(4) قريبا منه في أصول الضبط، ص 181-182.
(5) في هـ: "ما".
(6) ينظر: مختصر التبيين، 4/926-927.

ومختاره فيه مخالف لمختاره في الذيل، وقد انتصر الجعبري[1] لهذا الوجه، وردّ توجيهات أبي عمرو كلّها[2]، ولم يذكر أبو داود في التنزيل في ﴿جَآءَانَا﴾ اختيارا، بل اقتصر على أنه كتب بألف واحدة[3].

**وأما أبو عمرو فقال في المقنع:** "وكذلك رسموا في سائر المصاحف ﴿تَرَآءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾ في الشعراء، و ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَانَا﴾ في الزخرف بألف واحدة، ويجوز أن تكون الأولى، وأن تكون الثانية، وهذا أوجه عندي"[4] انتهى بنصه.

وهو كالصريح في اختيار أن الثانية هي المثبتة في كل من الكلمتين، ويمكن الجواب عنه بما قدّمته عند قوله: "**والحكم مطلقا به إليهم أشير ...**"[5]، البيت. من أن معنى قوله: "**في أحكام ما قد رسموا ...**"[6]، أنه لم يلتزم الإشارة بالحكم المطلق إلى جميعهم، إلا في الأحكام المتعلقة بنفس الرسم الصوري، لا ما خرج عن ذلك، ومنه هذا، لأن كون المحذوفة هي الأولى أو الثانية، أمر خارج عن الصورة الرسمية، وإنما صورة الرسم وجود إحدى الألفين، وحذف الأخرى، وله نظائر راجعها هناك.

---

(1) الجميلة، ق/110.
(2) واستحسنه المهدوي. ينظر: هجاء مصاحف الأمصار، ص 108.
(3) ينظر: مختصر التبيين، 4/1102-1103.
(4) المقنع، ص 24-25.
(5) في البيت:37، انظر: ص 515.
(6) في البيت:37، انظر: ص 515.

وعلى هذا فينبغي أن يقتصر في حل كلام الناظم على قولنا: أخبر باختيار رسم الألف الأولى...إلى آخره، ونسقط إطلاق الحكم، وشموله لشيوخ النقل.

**الثاني**: لم يقع ﴿جَآءَانَا﴾ في هذه الترجمة بل ﴿تَرَآءَا﴾ فقط، وإنما ذكره مع ﴿تَرَآءَا﴾، لشبهه به في الاشتمال على ألفين بينهما همزة غير مصورة، ولكونه مقابلا له في الاختيار.

**الثالث**: عبارة الناظم غير موفّية بمقصوده، لأن ظاهرها يقتضي أن رسم الألف الأولى في ﴿جَآءَانَا﴾ مختار على حذفها من غير إلمام بالثانية أصلا، وهكذا العكس في ﴿تَرَآءَا﴾، وهذه العبارة تقرب من قوله قبل: "وفي الأخير الحذف من نداء"[1]، البيت[2].

**الإعراب**: واضح.

---

(1) في البيت:119، ينظر: ص702.

(2) وخلاصة الكلام في هذه المسألة أن الاختيار الذي أشار إليه الناظم في البيت إنما هو لأبي عمرو في المحكم ولأبي داود في أصول الضبط، وأما كلام أبي عمرو في المقنع فهو كالصريح في اختيار أن الألف الثانية هي المثبتة في كل من الكلمتين، ولم يذكر أبو داود في التنزيل اختيارا في: ﴿جَآءَانَا﴾ بل اقتصر على أنه كتب بألف واحدة، واختار في التنزيل حذف الألف الثانية من: ﴿تَرَآءَا﴾. وجرى العمل في ﴿جَآءَانَا﴾ أن الثابتة الأولى والمحذوفة الثانية، والعكس في ﴿تَرَآءَا﴾. ينظر: سمير الطالبين، ص 40، 47، ودليل الحيران، ص 133-134.

**خاتمة: أسرد فيها ما انفرد التجيبي بحذفه من الألفات في هذه الترجمة:**

قال: و﴿مِن وَرَآءِى﴾ [مريم: 4] بياء بعد الألف، وتقع الهمزة بينهما، إذ لم تثبت لها صورة.

وفي "**المختصر**": ﴿مِن وَرَآءِى﴾ بغير ألف بين الراء والهمزة، انتهى.

**قلت:** ويعني: مختصر كتاب "هجاء المصاحف".

**ثم قال:** و﴿عَاقِراً﴾ بغير ألف حيث وقع، و﴿حَنَاناً﴾ بألف ثابتة[1]، وفي "هجاء المصاحف": و﴿حَنَاناً﴾ بغير ألف، و﴿جَبَّاراً﴾ بغير ألف، و﴿فَأَشَارَت﴾ بغير ألف، و﴿صَادِقَ﴾ و﴿أَضَاعُواْ﴾ و﴿وَارِدُهَا﴾ بغير ألف، و﴿بِلِسَانِكَ﴾ بغير ألف[2].

و﴿مِن نَّبَاتٍ﴾[3] بغير ألف، و﴿أَوْزَاراً﴾ بغير ألف، و﴿ٱلسَّامِرِيُّ﴾ بغير ألف، و﴿عَاكِفاً﴾ بحذف الألف، و﴿ٱلْأَصْوَاتُ﴾ بغير ألف[4].

و﴿ٱلطَّعَامَ﴾ بغير ألف[5].

و﴿ظَالِمَةً﴾ في التنزيل بألف ثابتة، وفي "هجاء المصاحف" بغير ألف.

[و﴿مِنَ اَطْرَافِهَا﴾ و﴿ٱلْفُرْقَانَ﴾ بغير ألف، و﴿ٱلتَّمَاثِيلُ﴾ بغير ألف و﴿نَافِلَةً﴾ بغير ألف[6].

---

(1) في د: "بغير ألف ثابتة"، والصواب ما أثبت من ح، هـ، ز.

(2) الكلمات السابقة من سورة مريم.

(3) في د: "ومن ثبات".

(4) الكلمات السابقة من سورة طه.

(5) " بغير ألف " ألحقت في الهامش من هـ.

(6) الكلمات السابقة من سورة الأنبياء.

و﴿فِي ٱلۡأَرۡحَـٰمِ﴾ بغير ألف، و﴿ثَـٰنِيَ﴾ بغير ألف، و﴿ظَـٰلِمَةٌ﴾ و﴿خَـٰوِيَةٌ﴾ بغير ألف، و﴿ٱلۡقَـٰسِيَةِ﴾ بغير ألف[1]][2].

و﴿عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمۡ يُحَـٰفِظُونَ﴾ بواو من غير ألف بعدها وبعد الحاء، و﴿هَيۡهَـٰتَ هَيۡهَـٰتَ﴾ كتبوه في جميع المصاحف بالتاء، واختلف في حذف الألف التي قبلها، و إثباتها، ففي "التنزيل": إثباتها، وفي كتاب "هجاء المصاحف": حذفها في الحرفين، و﴿أَحَـٰدِيثَ﴾ بغير ألف، و﴿نُسَـٰرِعُ﴾ بحذف الألف[3].

و﴿تَسۡتَـٰنِسُواْ﴾ بغير ألف، [و﴿ٱلۡأَيَـٰمَىٰ﴾ بغير ألف قبل الميم][4]، و﴿نِكَـٰحًا﴾ بغير ألف، وبالألف أيضا، و﴿فَكَـٰتِبُوهُمۡ﴾ بغير ألف، و﴿فَتَيَـٰتِكُمۡ﴾ بغير ألف، وبالألف، و﴿ٱلۡمِصۡبَـٰحُ﴾ بغير ألف، و﴿رُكَـٰماً﴾ بغير ألف. و﴿نِكَـٰحًا﴾ بحذف الألف[5].

و﴿ٱلۡفُرۡقَـٰنَ﴾ بغير ألف حيث وقع، و﴿ٱلطَّعَـٰمَ﴾ بغير ألف حيث وقع، و﴿فِي ٱلۡأَسۡوَاقِ﴾ بغير ألف، و﴿ٱلظَّـٰلِمُ﴾ بغير ألف، ﴿لَمۡ أَتَّخِذۡ فُلَـٰناً﴾ لم يتعرض له أبو داود، وكنت رويت فيه الحذف عن شيخي أبي مروان رحمه الله،

---

(1) ما بين المعقوفين من قوله: "وفي الأرحام... وثـٰني بغير ألف" سقط من هـ، ومن قوله: "وثـٰني.... و ألقـٰسية" بغير ألف سقط من ز.

(2) الكلمات السابقة من سورة الحج.

(3) الكلمات السابقة من سورة المؤمنون.

(4) ما بين المعقوفين سقط من ز.

(5) الكلمات السابقة من سورة النور.

و﴿سَـٰكِنًا﴾ بغير ألف، و﴿سُبَاتًا﴾ بغير ألف، و﴿أَنَاسِيَّ﴾ بغير ألف بعد النون، و﴿جِهَـٰدًا﴾ و﴿ٱلْكَـٰفِرُ﴾ بحذف الألف، و﴿خَـٰطَبَهُمُ﴾ [و﴿قِيَـٰمًا﴾ بغير ألف][1]، و﴿كِرَامًا﴾ و﴿عُمۡيَانًا﴾ بغير ألف[2].

و﴿أَصۡنَـٰمًا﴾ بغير ألف، و﴿بِطَـٰرِدِ﴾ بألف، وبغير ألف، و﴿مَصَـٰنِعَ﴾ بغير ألف، و﴿جَبَّـٰرِينَ﴾ بألف، وبغير ألف، و﴿ٱلذُّكۡرَانَ﴾ بغير ألف، و﴿ٱلۡقِسۡطَاسِ﴾ بغير ألف[3].

و﴿ضَـٰحِكًا﴾ بغير ألف، و﴿قَـٰطِعَةً﴾ بغير ألف، و﴿مِن قَوَارِيرَ﴾ بغير ألف بين الواو والراء، و﴿تَقَاسَمُواْ﴾ بغير ألف، و﴿قَرَاراً﴾ و﴿حَـٰجِزاً﴾ بغير ألف[4].

و﴿جَـٰعِلُوهُ﴾ قياسه أن يكون بغير ألف، لأنه جمع المذكر السالم، وبغير ألف رويته عن شيخي أبي مروان رحمه الله، و﴿جَبَّـٰراً فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ بغير ألف، و﴿ثَـٰوِياً﴾ بغير ألف[5]، [و﴿مَفَاتِحَهُۥ﴾ بغير ألف][6]،[7].

و﴿أَثۡقَالاً مَّعَ أَثۡقَالِهِمۡ﴾، و﴿ٱلطُّوفَانُ﴾ بغير ألف، و﴿مُهَـٰجِرٌ﴾ بغير ألف، و﴿حَـٰصِبًا﴾ و﴿لَّٱرۡتَابَ﴾ بغير ألف[8].

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من د، ز.
(2) الكلمات السابقة من سورة الفرقان.
(3) الكلمات السابقة من سورة الشعراء.
(4) الكلمات السابقة من سورة النمل.
(5) في هـ بعدها: "وسائحات بغير ألف".
(6) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.
(7) الكلمات السابقة من سورة القصص.
(8) الكلمات السابقة من سورة العنكبوت.

و﴿أَثَارُواْ ٱلْأَرْضَ﴾ بغير ألف، و﴿ٱبْتِغَآؤُكُم﴾ بغير ألف بعد الغين، و﴿فَئَاتِ﴾ بالتاء، وقال بعض الأئمة ﴿ذَا﴾ في بعض المصاحف بالألف، وفي بعضها ﴿ذِى﴾ بالياء[1].

و﴿صَاحِبْهُمَا﴾ بغير ألف، و﴿بَاطِنَةً﴾ بغير ألف[2].

و﴿مِقْدَارُهُۥ﴾ بغير ألف، و﴿نَاكِسُواْ﴾ بغير ألف، و﴿تَتَجَافَىٰ﴾ بحذف الألف التي قبل الفاء، وبياء بعدها، و﴿عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ﴾ بغير ألف[3].

و﴿لِأَبَآئِهِمْ﴾ بألف، وبغير ألف، وكلاهما حسن، وبالألف أختار.

و﴿ٱلْأَرْحَامِ﴾ بغير ألف، و﴿فِرَارًا﴾ و﴿أَقْطَارِهَا﴾ بغير ألف، و﴿ٱلْأَحْزَابِ﴾ حيث وقع بغير ألف، و﴿مِن صَيَاصِيهِمْ﴾ في "التنزيل": بألف[4]، [وفي كتاب "هجاء المصاحف": ﴿ مِن صَيَاصِيهِمْ ﴾ بغير ألف][5]، [و﴿فَتَعَالَيْنَ﴾][6]، و﴿سِرَاجًا﴾ بغير ألف، و﴿خَاتَمَ﴾ بغير ألف[7]، و﴿سَرَاحًا جَمِيلاً﴾[8] بغير ألف، و﴿حِجَابٍ﴾ بغير ألف[9].

---

[1] الكلمات السابقة من سورة الروم.

[2] الكلمات السابقة من سورة لقمان.

[3] الكلمات السابقة من سورة السجدة.

[4] في د: "ومن صياصيهم بغير ألف".

[5] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[6] ما بين المعقوفين ساقط من هـ

[7] في هـ بعدها : "وسراجا منيرا" وهي مقحمة.

[8] في ز: "وسراجا منيرا".

[9] الكلمات السابقة من سورة الأحزاب.

و﴿رَوَاحُهَا﴾ بغير ألف، و﴿أَسْفَارِنَا﴾ بألف[1]، وبغير ألف، و﴿أَحَادِيثَ﴾ بغير ألف،[وبألف][2]،و﴿فِيٓ أَعْنَاقِ﴾بغير ألف،و﴿ٱلتَّنَاوُشُ﴾، و﴿بِأَشْيَاعِهِمْ﴾، بغير ألف[3].

و﴿فَاطِرِ﴾ بغير ألف حيث وقع، و﴿جَاعِلِ﴾ بغير ألف، و﴿سَحَابًا﴾ بغير ألف، و﴿فُرَاتٌ﴾ بغير ألف، وبالألف، و﴿مَا اسْتَجَابُواْ﴾ بغير ألف، و﴿وَازِرَةٌ﴾ بغير ألف، [و﴿ٱلْأَمْوَاتُ﴾ بغير ألف][4]، [و﴿غَرَابِيبُ﴾ بغير ألف، وبألف][5]، و﴿سَابِقٌ﴾ بغير ألف، و﴿إِسْتِكْبَاراً﴾ بغير ألف، وقال بعض الأئمة: ﴿يُوَاخِذُ﴾ بغير ألف بعد الواو حيث وقع[6].

و ﴿ٱلْأَذْقَانِ﴾ بغير ألف[7]، [و﴿مَنَازِلَ﴾][8] و﴿سَابِقُ﴾ بغير ألف، و﴿ٱلْأَجْدَاثِ﴾ بألف ثابتة، وبغير ألف عن بعض الأئمة، و﴿مَشَارِبُ﴾ بغير ألف[9].

---

(1) في ز: "بالفاء".

(2) ما بين المعقوفين ساقط من ز.

(3) الكلمات السابقة من سورة سبأ.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من د ، ز.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(6) الكلمات السابقة من سورة فاطر.

(7) في هـ بعدها : "وامتازوا ".

(8) ما بين المعقوفين ساقط من هـ

(9) الكلمات السابقة من سورة يس.

و﴿ٱلۡكَوَاكِبِ﴾ بغير ألف، و﴿لَا تَنَاصَرُونَ﴾ و﴿لِشَاعِرٖ﴾ و﴿لَذَآئِقُواْ﴾ بحذف الألف[1]، و﴿ذَاهِبٌ﴾ بغير ألف و﴿إِلۡيَاسَ﴾ بغير ألف، و﴿فَسَاهَمَ﴾[2] بغير ألف[3]، انتهى.

---

(1) في ه: "الأحرف".
(2) في د: "وبساحتهم".
(3) الكلمات السابقة من سورة الصافات.

**وهذا هو الربع الثالث من الإعلان بتكميل مورد الظمآن:**

| | |
|---|---|
| 27- مـن مـريم لصـادَ: قـل ذا الأوَّلُ | في الأنبيـا للكـوف: قـال يُجعـلُ |
| 28- في قال كم معْ قال إن عكسٌ جرىٰ | لا واو للمـكي في: ألـم يـرَ |
| 29- في المـؤمنين آخـري: لله زد | للبصر والإمـام همـزا اعتَمِـدْ |
| 30- والملـكِ أولى: نُـزِّل الفرقـانِ | ويـأتينِّي النمـل نونـاً ثـاني |
| 31- وحٰـذرون فٰـرهين: الألـفُ | يثبـت في بعـض وبعـض يُحْـذَفُ |
| 32- في: وتـوكَّل عـوضٍ الـواو بفـا | للمـدني والشـام، والـواو احـذفا |
| 33- للملـكِ مـن: وقـال مـوسى، وألـفْ | لؤلـؤاً: فـاطرٍ بخُلـف قـد ألـفْ |
| 34- مـا عَمِلتْـهُ: الهـا لكـوف نكِّبـا | وألـفَ: الظنونـاْ للـكلِّ اكتُبَـا |

**حاصل هذه الأبيات:** أن المصاحف اختلفت في هذه الترجمة زيادة على ما تقدم فيها من الاختلاف في اثني عشر موضعا:

**الأول:** كلمة: ﴿قُل﴾ الأولى في سورة الأنبياء، وذلك قوله تعالى: ﴿قُل رَّبِّى يَعۡلَمُ ٱلۡقَوۡلَ﴾ [الآية: 4]، ذكره في المقنع في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الحجاز، والعراق، والشام، **فقال:** "وفي الأنبياء في مصاحف أهل الكوفة: ﴿قَالَ رَبِّى يَعۡلَمُ ٱلۡقَوۡلَ﴾ بالألف، وفي سائر المصاحف: ﴿قُل رَّبِّى يَعۡلَمُ ٱلۡقَوۡلَ﴾ بغير ألف"[1].

---

(1) المقنع، ص 104. قال النائطي: "رسمه بحذف الألف أكثر وأشمل"، وهو الأولى وكلاهما حسن. ينظر: مختصر التبيين، 4/857-858، ونثر المرجان، 4/364.

**قلت:** ورسمه بحذف الألف: أنسب لموافقته قراءة شعبة: ﴿قُل﴾ بغير ألف.

واحترزت بقيد الرتبة عن الثاني في سورة الأنبياء، وهو: ﴿قُل رَّبِّ ٱحۡكُم بِٱلۡحَقِّۗ﴾ [الآية: 111].

**الثاني** في ترتيب القرءان: ﴿أَوَلَمۡ يَرَ﴾ في سورة الأنبياء، ذكره في المقنع بعد النص المتقدم، فقال: "وفيها في مصاحف أهل مكة: ﴿أَلَمۡ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ [الأنبياء: 30] بغير واو بين الهمزة واللام، وفي سائر المصاحف: ﴿أَوَلَمۡ يَرَ ٱلَّذِينَ﴾ بالواو"[1].

**الثالث** في ترتيب القرءان: ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ اللفظان الأخيران في المؤمنين، ذكرهما في المقنع بعد النص المتقدم، فقال: "وفي المؤمنين، في مصاحف أهل البصرة: ﴿سَيَقُولُونَ ٱللَّهُۚ قُلۡ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [المؤمنون: 88]، و﴿سَيَقُولُونَ ٱللَّهُۚ قُلۡ فَأَنَّىٰ تُسۡحَرُونَ﴾ [المؤمنون: 90] بالألف في الاسمين الأخيرين، وفي سائر المصاحف ﴿لِلَّهِ﴾، ﴿لِلَّهِ﴾ فيهما.

**قال أبو عبيد**: وكذلك رأيت ذلك في الإمام"[2].

**قال الجعبري**: "أي[3] بالألفين فيهما"[4] انتهى.

**ثم قال أبو عمرو**: "وقال هارون الأعور عن عاصم الجحدري كانت في الإمام ﴿لِلَّهِ﴾، ﴿لِلَّهِ﴾. وأول من ألحق هاتين الألفين: نصر بن عاصم الليثي.

---

(1) المقنع، ص 104.

(2) المقنع، ص 104-105، وينظر: مختصر التبيين، 4/895-896.

(3) في د: "رأى".

(4) الجميلة، ق/76-أ.

**وقال أبو عمرو:** كان الحسن يقول: الفاسق عبيد الله بن زياد، زاد فيهما ألفا، وقال يعقوب الحضرمي: أمر عبيد الله أن تزاد فيهما ألف.

**قال أبو عمرو:** وهذه الأخبار عندنا لا تصح، لضعف نقلتها، واضطرابها، وخروجها عن العادة، إذ غير جائز أن يَقْدُم نصر وعبيد الله هذا الإقدام، من الزيادة في المصاحف، مع علمهما بأن الأمة لا تسوّغ لهما ذلك، بل تنكره وتردّه، وتحذر منه، ولا تعمل عليه، وإذا كان ذلك باطل، إضافة زيادة هاتين الألفين إليهما، وصح أن إثباتهما من قبل عثمان، والجماعة رضي الله عنهم، على حسب ما نزل من عند الله تعالى، وما أقرأه[1] رسول الله ﷺ، واجتمعت المصاحف على أن الحرف الأول: ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ بغير ألف قبل اللام"[2] انتهى.

وعن هذا الأول احترزت بقيد[3] الأخيرين.

**الرابع** في ترتيب القرءان: ﴿قَالَ كَمْ﴾ [المؤمنون: 113]، و﴿قَالَ إِن لَّبِثْتُمْ﴾ [المؤمنون: 115] في المؤمنين، ذكرهما في المقنع بعد النص المتقدم، فقال: "وفيها وفي مصاحف أهل الكوفة: ﴿قَـلَ كَمْ لَبِثْتُمْ﴾، ﴿قَـلَ إِن لَّبِثْتُمْ﴾ بغير ألف في[4] الحرفين، وفي سائر المصاحف ﴿قَالَ﴾ بالألف في الحرفين.

وينبغي أن يكون الحرف الأول في مصاحف أهل مكة بغير ألف، والثاني بالألف، لأن قراءتهم فيهما كذلك، ولا خبر عندنا في ذلك عن مصاحفهم، إلا

---

(1) في هـ: "قرأه".

(2) المقنع، ص 105.

(3) في د: بغير، والمثبت من ح، هـ.

(4) في هـ: "بين".

ما رويناه عن أبي عبيد أنه قال: ولا أعلم أن مصاحف أهل مكة إلا عليها، يعني: على إثبات الألف في الحرفين"[1] انتهى.

وقد جزم[2] في التنزيل: بثبوت الألف في الموضعين في المصحف المكي[3].

**الخامس**: ﴿وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ في الفرقان [آية: 25]، ذكره في المقنع بعد النص المتقدّم، فقال: "وفي الفرقان في مصاحف أهل مكة: ﴿وَنُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ تَنزِيلاً﴾ بنونين، وفي سائر المصاحف: ﴿وَنُزِّلَ﴾ بنون واحدة"[4] انتهى.

وقد احترزت بقيد الأولى عن الكلمة الثانية في السورة، وهي: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾ [الفرقان: 32].

وأما ﴿ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ﴾ [الفرقان: 1]، فمبني للمعروف، والذي في البيت مبني للمجهول.

**السادس** و**السابع** في ترتيب القرءان: ﴿حَٰذِرُونَ﴾ [الشعراء: 56]، و﴿فَرِهِينَ﴾ [الشعراء: 149] ذكرهما في المقنع في باب ما اختلفت فيه

---

(1) المقنع، ص 105-106، وعقب النائطي على قول الداني قائلا: "ثم أقول في قول الداني المتقدم اضطراب صريح، فإن عاصما قرأها بلفظ الماضي مع أن في مصاحف أهل الكوفة مرسوم بغير ألف، فلا ضير في أن يكون مرسوما بغير ألف عند من قرأ: "قال" بلفظ الماضي رعاية للقراءتين أو مرسوما بالألف على قراءته"، وجرى العمل عند المشارقة بحذف الألف في الحرفين جمعا بين القراءتين. ينظر: مختصر التبيين، 4/898-899، ونثر المرجان، 4/585.

(2) في هـ: "خرج".

(3) مختصر التبيين، 4/898-899.

(4) وتبعه على ذلك الشاطبي. ينظر: المقنع، ص 106، ومختصر التبيين، 4/912-913، وتلخيص الفوائد، ص 36.

مصاحف أهل الأمصار بالإثبات والحذف، فقال: "وفيها: أي في الشعراء، في بعض المصاحف: ﴿فَارِهِينَ﴾ بألف، وفي بعضها: ﴿فَرِهِينَ﴾ بغير ألف، وكذلك ﴿حَاذِرُونَ﴾ و﴿حَذِرُونَ﴾[1]"[2].

**الثامن** في ترتيب القرءان: ﴿فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الشعراء: 216]، ذكره في المقنع بعد النص المتقدم في ﴿نُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ فقال: "وفي الشعراء في مصاحف أهل المدينة، والشام: ﴿فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ﴾، وفي سائر المصاحف: ﴿وَتَوَكَّلْ﴾ بالواو"[3].

**التاسع**، في ترتيب القرءان: [﴿أَوْ لَيَاتِيَنِّى بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ﴾ في النمل [آية: 21]، ذكره في المقنع بعد النص المتقدم، فقال: "وفي النمل في مصاحف أهل مكة][4]: ﴿أَوْ لَيَأْتِيَنَّنِى بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ﴾ بنونين، وفي سائر المصاحف: بنون واحدة"[5].

---

(1) في د: "حذرون وحاذرين".

(2) لم يخصص الداني ولا أبو داود مصحفا بعينه، وخصص اللبيب ذلك فقال: "ففي مصاحف أهل المدينة ومكة والبصرة: ﴿فَرِهِينَ﴾ بغير ألف بعد الفاء، وفي مصاحف أهل البصرة والكوفة: ﴿فَارِهِينَ﴾ بألف ثابتة بعد الفاء في اللفظ" وقال أيضا: "ففي مصاحف أهل المدينة ومكة والبصرة: ﴿لَجَمِيعٌ حَذِرُونَ﴾ بغير ألف، وفي مصاحف أهل الكوفة: ﴿حَاذِرُونَ﴾ بألف ثابتة". وجرى العمل بالحذف جمعا بين القراءتين. ينظر: المقنع، ص 96، ومختصر التبيين، 4/925-926، والدرة الصقيلة، ق/43-ب.

(3) المقنع، ص 106، وانظر: مختصر التبيين، 4/940.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من د، والمثبت من ح ، هـ.

(5) المقنع، ص 106، وانظر: مختصر التبيين، 4/944-945.

**العاشر** [في ترتيب القرءان][1]: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ رَبِّيَ أَعْلَمُ﴾ في القصص [آية: 37]، ذكره في المقنع بعد النص المتقدم فقال: "وفي القصص في مصاحف أهل مكة: ﴿قَالَ مُوسَىٰ رَبِّيَ أَعْلَمُ﴾ بغير واو قبل ﴿قَالَ﴾، وفي سائر المصاحف: ﴿وَقَالَ﴾ بالواو"[2].

و**الحادي عشر**: ﴿لُؤْلُؤًا﴾ في فاطر [آية:33]، ذكره في المقنع في باب ذكر ما رسم بإثبات الألف على اللفظ أو لمعنى بما حاصله بعد التطويل: "أن المصاحف اختلفت في رسم الألف فيه بعد الواو، ولم تختلف في ثبوت الألف في الذي في الحج"[3].

**الثاني عشر**: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ في يس [آية: 34]، ذكره في المقنع بعد النص المتقدم في: ﴿قَالَ مُوسَىٰ﴾، فقال: "وفي يس في مصاحف أهل الكوفة: ﴿وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ بغير هاء بعد التاء، وفي سائر المصاحف: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ﴾ بالهاء"[4] انتهى.

ثم استطردت موضعا واحدا اتّفقت المصاحف على كيفية رسمه، واختلف القرّاء فيه[5]، وهو قوله تعالى في سورة الأحزاب: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من هـ، والمثبت من ح ، د.

(2) المقنع، ص 106، وانظر: مختصر التبيين، 967/4.

(3) المقنع، ص 40-41، وانظر: مختصر التبيين، 872/4-873.

(4) المقنع، ص 106، وانظر: مختصر التبيين، 1025/4.

(5) قرأ نافع وابن عامر وأبو بكر وأبو جعفر بألف بعد النون في: "الظنونا"، واللام في: "الرسولا" و "السبيلا"، وصلا ووقفا إتباعا للرسم، وقرأ ابن كثير وحفص والكسائي وخلف في اختياره بإثباتها في الوقف دون الوصل. ينظر: النشر، 347/2-348، والبدور الزاهرة، ص 315-316.

[الآية: 10]، ذكره في المقنع في باب ما رسم بإثبات الألف على اللفظ، أو لمعنى، فقال: "وفي الأحزاب: ﴿ٱلظُّنُونَا﴾ و﴿ٱلرَّسُولَا﴾ و﴿ٱلسَّبِيلَا﴾ ثلاثتهن بالألف"[1].

(1) قال ابن الجزري: "واتفقت المصاحف على رسم الألف في الثلاثة دون سائر الفواصل". ينظر: المقنع، ص 38، ومختصر التبيين، 999/4، والنشر، 348/2.



# القسم السادس:

## حذف الألف من سورة صاد إلى مختتم القرآن

قَالَ رحمه الله:

241- ٱلْقَوْلُ فِي ٱلْمَرْسُومِ مِنْ صَادٍ إِلَىٰ    مُخْتَتَمِ ٱلْقُرْءَانِ حَيْثُ كَمُلَا

لما فرغ من ترجمة ما من مريم إلى صاد، انتقل إلى ترجمة ما من صاد إلى آخر القرءان، إذ لم يبق غيره، ولم يشر في هذه الترجمة إلى قسمي الوفاق والخلاف، كما أشار إليهما في التراجم المتقدمة، اكتفاء بتقدّمه[1] فيها، والمراد بـ"المرسوم" هنا: (المكتوب في المصحف من صاد إلى المنتهى)، وكأنّ الكلام على حذف ثلاث مضافات، أي: هذا القول في حذف ألف كلمات المرسوم، ولا يصح أن يراد هنا المثبت من الألفات، ويقدّر معه: والمحذوف، لأن الناظم لم يتكلم[2] على الألفات المثبتة، بل المحذوفة فقط، كما تقدم تحريره في صدر الكتاب.

**الإعراب:** أوّله بيّن من التقدير المتقدم، و"**في المرسوم**" متعلق بـ"**القول**"، و"**من صاد**" حال "**المرسوم**"، وهو هنا علم على السورة، فيصح صرفه وعدمه على قياس العلم المؤنث الساكن الوسط، ويصح كتبه بحرف واحد، كما كُتب في المصحف، اعتبارا بما نقل عنه، ويصح كتبه ثلاثيا، اعتبارا بما نقل إليه، كما تقدمت الإشارة إلى ذلك أول شرح النظم، عند قوله: "**وبعد فاعلم أن أصل الرسم ....**"[3]، البيت. و"**إلى مختتم القرءان**" متعلق بما تعلق به "**من صاد**"، و"**مختتم**"

---

(1) في ز: "بتقديمه".

(2) في هـ: "لما تكلم"، والمثبت من ح، د.

(3) ينظر: ص 362 وما بعدها، عند شرح البيت: 6.

اسم[1] مفعول بمعنى: مكان الاختتام، ومحل ختم القرءان: هو لفظ ﴿ٱلنَّاسِ﴾ من آخر سورة الناس [آية: 5]، و"**حيث**" بدل من "**مختتم**" على القليل[2]، أعني خروجها عن النصب على الظرفية، وعن الجر بـ"**من**"[3]، و"**كمُل**" بفتح الميم وضمها، وهو مع ضميره جملة في محل خفض بإضافة "**حيث**".

وسبك البيت: هذا القول في حذف ألفات كلم المرسوم، حال كونه من صاد إلى محل ختم القرءان مكان[4] كماله.

قال:

242- وَٱحْذِفْ مَصَـٰبِيحَ مَعًا وَإِدْبَـٰر      لِٱبْـنِ نَجَـاحٍ خَـٰشِعًا وَٱلْغَفَّـٰر

أمر[5] عن أبي داود بحذف ألف كلمتي: ﴿مَصَـٰبِيحَ﴾، و﴿إِدْبَـٰرَ﴾، و﴿خَـٰشِعاً﴾، و﴿ٱلْغَفَّـٰر﴾.

أما ﴿مَصَـٰبِيحَ﴾، ففي فصلت: ﴿وَزَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيا بِمَصَـٰبِيحَ وَحِفْظاً﴾[6] [فصلت: 11]، [وفي الملك: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيا بِمَصَـٰبِيحَ﴾[7]][8] [الملك: 5].

---

[1] في د ، ز: "بوزن اسم".

[2] وهو مذهب الفارسي. ينظر:مغني اللبيب، 151/1.

[3] قوله : "بمن "، في موضعه محو في ح، وساقطة من هـ، والمثبت من د.

[4] في ح ، هـ: "فكان"، والمثبت من د ، ز.

[5] في ز: "أخبر".

[6] مختصر التبيين، 1082/4-1083.

[7] مختصر التبيين، 1214/5-1215. ولم يتعرض لهذا الموضع الداني، وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 135.

[8] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

وأمّا ﴿إِدْبَـٰرَ﴾، ففي قاف: ﴿فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَـٰرَ ٱلسُّجُودِ﴾[1] [ق: 40]، وفي الطور: ﴿فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَـٰرَ ٱلنُّجُومِ﴾[2] [الطور: 47].

وأمّا ﴿خَـٰشِعاً﴾، [ففي الحشر: ﴿لَّرَأَيْتَهُۥ خَـٰشِعاً﴾ [الحشر: 21]][3]، وهو متّحد في قراءة نافع[4].

وقد ذكر الشيخان الخلاف في حذف ألف الواقع في سورة القمر[5].

وسكوت الناظم هنا عن حذفه بيّن، وعن زيادته في باب زيادة الألفات، لتعين ثبوت الألف فيه لقراءة غير نافع، وهذا بخلاف ﴿ٱسْتَيْـَٔسَ﴾ [يوسف: 110]، و﴿ٱسْتَيْـَٔسُواْ﴾ [يوسف: 80]، فلأنه لا يتعين ثبوت الألف فيه لقراءة غير نافع، لأن زيادة الألف مع الهمزة، سابقا ولاحقا معهود.

وأما ﴿ٱلْغَفَّـٰرُ﴾، ففي صاد: ﴿رَبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفَّـٰرُ﴾[6] [ص: 66]، وفي الزمر: ﴿أَلَا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفَّـٰرُ﴾[7] [الآية: 6]، وفي المؤمن: ﴿وَأَنَا۠ أَدْعُوكُمْ إِلَى ٱلْعَزِيزِ ٱلْغَفَّـٰرِ﴾[8] [الآية: 42].

---

(1) مختصر التبيين، 1137/4.

(2) ولم يتعرض لهذين الموضعين الداني، وأطلق البلنسي الحذف في الجميع، وبه جرى العمل في الموضعين. (دليل الحيران، ص 135، وسمير الطالبين، ص 40).

(3) ما بين المعقوفين ساقط من هـ

(4) مختصر التبيين، 1197/4.

(5) المقنع، ص 98، ومختصر التبيين، 1159/4. وجرى العمل بالحذف ليشمل القراءتين. (دليل الحيران، ص 135).

(6) مختصر التبيين، 1053/4.

(7) مختصر التبيين، 1056/4.

(8) مختصر التبيين، 1075/4.

**تنبيه**: كان حق[1] الناظم أن يستثني المنكّر في سورة نوح، وهو: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّاراً﴾ [نوح: 10]، إذ لم يذكره أبو داود في التنزيل، لا تصريحا ولا تلويحا.

وقد نص في صدر[2] التنزيل على ثبت ألف: ﴿ٱلْغَفَّـٰرِ﴾ إجمالا[3]، وحيث تكلم على الثلاثة كل واحد في محله نصّ على حذفه، فقد تعارض نصاه فيه.

وحينئذ: فإما أن يتخرّج[4] من النصين خلاف، وإما أن يتنزل النص بالثبت على ما عدى الثلاثة، وليس هو عدا[5] المنكّر في سورة نوح.

ولما لم يحك الناظم الخلاف في ﴿ٱلْغَفَّـٰرِ﴾ مطلقا تعيّن المحمل[6] الثاني، وهو تنزل الثبت على ما عدا الثلاثة، فيتعين ثبته[7].

والاعتذار بأن (الـ) هنا قيد[8] لإخراج المنكّر، عمل باليد.

**الإعراب**: "**معا**" بمعنى: جميعا حال "**مصابيح**"، ولابد من تقدير مضاف أو معطوف، أي: احذف كلمتي "**مصابيح**"، أو احذف "**مصابيح**" و"**مصابيح**"، إذ لا يصح وصف المفرد بمعنى الجمع، وباقيه واضح.

---

(1) في ز: "من حق".

(2) " صدر " الزيادة من ح ، د.

(3) مختصر التبيين، 318/2.

(4) في هـ: "يتجرد ".

(5) في هـ: "دعوى ".

(6) في ز: "تعين فهمه التنزيل على المحل الثاني".

(7) وجرى العمل بالحذف في لفظ: "الغفار" المحلى بـ: "الـ"، وثبت المنكّر. ينظر: دليل الحيران، ص 135، وسمير الطالبين، ص 54.

(8) يقصد بذلك الرجراجي، ينظر: تنبيه العطشان، ص 525.

قال:

243- كِذَّٰباً ٱلْأَخِيرَ قُلْ وَعَنْهُمَا أَسَٰوِرَةٌ أَثَٰرَةٌ قُلْ مِثْلُ مَا

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿كِذَّٰباً﴾ الأخير.

وعن الشيخين بحذف ألف: ﴿أَسَٰوِرَةٌ﴾، و﴿أَثَٰرَةٍ﴾.

أما ﴿كِذَّٰباً﴾ الأخير، ففي آخر النبأ: ﴿لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْواً وَلَا كِذَّٰباً﴾ [الآية: 35]، وهذا هو الآتي للناظم بالخلاف لأبي عمرو.

وقد قرأه الكسائي: بتخفيف[1] الذال، واتفق السبعة على ثبوت ألفه[2].

واحترز بقيد التأخر عن الأول، وهو في النبأ أيضا: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّٰباً﴾ [النبأ: 28].

**تنبيه: قال الشارح**: "وقد طالعت نسخا من التنزيل، ومن مختصر التنزيل: فما رأيت أبا داود تعرّض لذكر الأول، ولا الأخير، بحذف ولا إثبات، فذكرت ذلك للناظم رحمه الله مرة بمنزله في مدّة سكناه بالبلد الجديد[3]، فأخرج منه مبيَّضات، وأوراقا كثيرة كان بيَّض[4] فيها ما نظم في هذا النظم، فلم يجد فيها ﴿كِذَّٰباً﴾، فتعجب من ذلك، وقال لي - وهو صادق -: ما نظمت شيئا حتى رأيته وتحقّقته، ووعدني بالبحث فيه والنظر، فما راجعته حتى مات رحمه الله"[5] انتهى[6].

---

(1) في هـ: "بتضعيف".

(2) ينظر: التيسير، ص 170، والكافي، ص 210، والتبصرة، ص 375.

(3) أي بفاس.

(4) في ز: "يبيض".

(5) التبيان لابن آجطا، ق/274-ب.

(6) وممن نسب الحذف لأبي داود أيضا المارغني والضباع. قال اللبيب: "إن جميع المصنفين لكتب الرسم ذكروا في كتبهم أن الأولى في الإمام بألف والثانية بغير ألف".

=

ويظهر لي والله أعلم أن هذا سرى[1] للناظم من ما وقع من[2] مختصر التنزيل من ذكر: ﴿وَلَا كِذَّ ٰبًا﴾ بيانا لانتهاء الآية.

وفي التجيبي ما نصه: "قال نافع: ﴿لَغْوًا وَلَا كِذَّ ٰبًا﴾ بغير ألف، قال سليمان: وقياسه ﴿بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا﴾، لكن لم أروه"[*] انتهى.

ولم أر هذا الذي نُقِل عن أبي داود في عدّة من مختصرات التنزيل، ولكن الناقل أمين، ولعله اطلع عليه في بعض نسخ من التنزيل، أو في التبيين، وكذا[3] يحتمل أن يكون الناظم اطلع عليه في بعض نسخ التنزيل.

وأما ﴿أَسَـٰوِرَةٌ﴾ المحذوف للشيخين، ففي الزخرف: ﴿فَلَوْلَآ أُلْقِيَ عَلَيْهِ أَسَـٰوِرَةٌ مِّن ذَهَبٍ﴾[4] [الآية: 53]، وهو جمع: (أَسَاوِر).

وقد قرأه حفص[5]: بسكون[6] السين، جمع: (سِوَار)، هكذا عين[7] في التنزيل لكل[8] جمعٌ مقروء[9] به مفردا[10].

=

(دليل الحيران، ص 135، وسمير الطالبين، ص 46، والدرة الصقيلة، ق/49-ب).

[1] في ح، د: "تيسر"، والمثبت من: هـ، ز.

[2] في هـ: "في".

[*] في هـ: "لم أره".

[3] في ح، د: "لذا"، والمثبت من: هـ، ز.

[4] المقنع، ص 13، ومختصر التبيين، 1103/4.

[5] ويوافقه يعقوب. ينظر: النشر، 369/2، والبدور، ص 361.

[6] في ز: "بكسر".

[7] قوله: عين، في موضعه محو في ح، والمثبت من هـ، د.

[8] في د: "لكن".

[9] في د: "مقدر".

[10] مختصر التبيين، 1103/4.

والذي في القاموس: "السِّوار ككتاب وغُرَابٍ القُلْبُ كالأُسْوارِ بالضم، والجمع أُسوِرَةٌ، وأَسَاوِرُ، وأَسَاوِرَةٌ وسُوْرٌ[1] [وكذا سُؤُورٌ][2]" انتهى[3].

واحترز بقيد التاء عن الخالي منها، نحو: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنَ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾ في الكهف [آية: 31]، ومثله في الحج، وفاطر، والإنسان، كما خرج ما عدا هذا الأخير بالترجمة أيضا.

وقد نص أبو داود على ثبته في السورتين الأوليين[4].

وأما﴿أَثَـٰرَةٍ﴾، ففي الأحقاف: ﴿أَوَ أَثَـٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ﴾[5] [الأحقاف: 3].

وقد قُرِئ شاذا: بقصر الثاء، مفتوحة وساكنة، وبضم الهمزة، وسكون الثاء[6].

**الإعراب**: "**كذابا**" عطف على المنصوبات في البيت السابق، و"**الأخير**" نعته، و"**قل**"[7] أمر لإقامة الوزن، و"**عنهما أساورة**" خبر ومبتدأ على حذف مضافين، أي: حذف ألف "**أساورة**"، والجملة محكية بـ"**قل**"، وسكن هاؤه إجراء للوصل

---

(1) في ز: "وسِوَر".

(2) ما بين المعقوفين سقط من: ز.

(3) القاموس المحيط 55/2.

(4) مختصر التبيين، 872/4.

(5) المقنع، ص 13، ومختصر التبيين، 1117/4.

(6) بالفتح ونسبت لابن عباس وعكرمة وقتادة وعمرو بن ميمون، وبالسكون ونسبت لعلي وأبي عبد الرحمان السلمي، وبضم وسكون ونسبت لأبي البرهم.( المحتسب، 264/2، ومختصر ابن خالويه، ص 140، وكتاب في شواذ القرآن، ق/111-أ.

(7) في ز: "وقد".

مجرى الوقف، ويحتمل أن يكون "**أساورة**" معطوفا كالكلم قبله، فيتعلق "**عنهما**" بناصبها، ويحتمل أن يكون معمولا[1] لـ"**احذف**" مقدّر، يدل عليه ما قبله، فيتعلق به "**عنهما**"، و"**أثارة**" عطف على "**أساورة**"، فهو مرفوع المحل أو منصوبه، وعلى كل فهو محكي، و"**قل**" أمر لإقامة الوزن، و"**مثل ما**" حال "**أساورة**"[2]، ومعطوفه على المحمل[3] الثاني، وحال من ضمير خبره على المحمل الأول، و"**ما**" واقعة على الكلم المتقدمة، ويحتمل أن يكون "**مثل**" نعتا لمصدر محذوف معمول لـ"**احذف**"، أي: حذفا مثل ما تقدم، فـ"**ما**" واقعة على الحذف، وقد حذف صلة "**ما**" للعلم بها.

قال:

244- وَأَن تَدَٰرَكَهُو فِي عِبَٰدِى ثُمَّ لَهُ عِبَٰدَنَا بِصَادِ

أخبر عن الشيخين بحذف ألف: ﴿أَن تَدَٰرَكَهُو﴾، و﴿عِبَٰدِى﴾، وعن أبي داود بحذف ألف: ﴿عِبَٰدَنَا﴾ في سورة صٓ.

أمّا ﴿أَن تَدَٰرَكَهُو﴾، ففي نون: ﴿لَّوۡلَآ أَن تَدَٰرَكَهُو نِعۡمَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾[4] [القلم: 49]، [وليست][5] **أن** قيدا بل إيضاح.

وأمّا ﴿عِبَٰدِى﴾، ففي الفجر: ﴿فَٱدۡخُلِى فِى عِبَٰدِى﴾[6] [الآية: 32].

---

(1) في هـ: "مفعولا ".
(2) في هـ: "السورة ".
(3) في ز: "المحل".
(4) المقنع، ص 14، ومختصر التبيين، 1222/5.
(5) ما بين المعقوفين ساقط من د.
(6) المقنع، ص 14، ومختصر التبيين، 1296/5.

وقد قرئ شاذا: ﴿عَبْدِى﴾ بالإفراد[1].

واحترز بقيد: (في)، عن الخالي منها، نحو: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾ [الزخرف: 68].

وأمّا ﴿عِبَٰدَنَا﴾ في صٓ لأبي داود، فهو: ﴿وَٱذْكُرْ عِبَٰدَنَآ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾[2] [الآية: 44].

وقد قرأه ابن كثير: ﴿عَبْدَنَا﴾ بالإفراد[3].

واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها، نحو: ﴿نَهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾[4] [الشورى: 49]، لا يقال هذا خارج بقيد حركة الحكاية، وهي فتحة الدال، لأن الناظم لم يعهد منه اعتماد قيدا الفتحة إلا[5] منضمة للتنوين، حسبما قرّر في صدر النظم[6].

**تنبيه**: لو جرى الناظم على اصطلاحه لجمع ﴿عِبَٰدِى﴾ و﴿عِبَٰدَنَا﴾ مع ﴿عِبَٰدَتِهِۦ﴾ في محل واحد، وإن كان الأول مصدرا، وهذان جمعا.

**الإعراب**: "**وأن تداركه**" و"**في عبادي**" عطف على "**أساورة**" في البيت السابق بحذف العاطف من الثاني، وفي بعض النسخ بسكون هاء: "**تدَارَكَهْ**"، مع ثبوت

---

(1) نسبت لأبيّ وغيره. ( مختصر ابن خالويه، ص 174، والمحتسب، 416/2).

(2) مختصر التبيين، 1052/4.

(3) ينظر: التيسير، ص 144، والكافي، ص 172، والتبصرة، ص 320.

(4) قوله: "نحو نهدي به من "، في موضعه محو في ح، والمثبت من هـ، د ، ز.

(5) في ح: "لا "، والمثبت من هـ، د ، ز.

(6) ينظر: ص 510.

الواو قبل "**في عبادي**"، و"**له عبادنا**" خبر ومبتدأ على حذف مضافين، أو هما مفعولان[1] لفعل[2] محذوف، تقديره: احذف، وضمير له لأبي داود، لأنه لما امتنع رجوعه للشيخين معا، للاختلاف بالإفراد والتثنية، تعيّن رجوعه لابن نجاح المتقدم ذكره صدر[3] الترجمة، و"**بصاد**" حال "**عبادنا**"، وباؤه ظرفية.

قال:

245- أَضْغَانُ ٱلْوَاحُ وَفِي لَوَاقِعِ وَعَنْهُمَا ٱلْخِلَافُ فِي مَوَاقِعُ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿أَضْغَـٰن﴾، و﴿أَلْوَٰح﴾، و﴿لَوَٰقِع﴾، وعن الشيخين بالخلاف في حذف ألف: ﴿مَوَٰقع﴾.

أما ﴿أَضْغَـٰن﴾، ففي القتال: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ اَن لَّن يُّخْرِجَ ٱللَّهُ أَضْغَـٰنَهُمْ﴾، ﴿وَيُخْرِجَ اَضْغَـٰنَكُمْ﴾[4] [الآية:30 و38].

وأمّا ﴿أَلْوَٰح﴾، ففي القمر: ﴿وَحَمَلْنَـٰهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلْوَٰحٍ وَدُسُرٍ﴾[5] [القمر: 13]، وخرج بقيد الترجمة الواقع في ثلاثة مواضع من الأعراف.

وأما ﴿لَوَٰقِع﴾، ففي والذاريات: ﴿وَإِنَّ ٱلدِّينَ لَوَٰقِعٌ﴾[6] [الآية: 6]، وهو متعدّد.

---

(1) في د: معمولان.

(2) في هـ: "بفعل".

(3) في ز: "في صدر".

(4) مختصر التبيين، 1126/4. ولم يتعرض لهما الداني، وجرى العمل بالحذف.( دليل الحيران، ص 137، وسمير الطالبين، ص 54).

(5) مختصر التبيين، 1161/4.

(6) مختصر التبيين، 1140/4.

واحترز بقيد اللام عن الخالي منها نحو: ﴿وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ﴾ [الشورى: 20]، ﴿سَالَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [المعارج: 1].

وأمّا ﴿مَوَٰقِعِ﴾ المختلف فيه عن الشيخين[1]، ففي الواقعة: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾[2] [الآية: 78].

وقد قرأه الأخوان بالإفراد[3].

**تنبيه**: يترجّح في ﴿مَوَٰقِعِ﴾ الحذف، للإشارة إلى قراءة الأخوين، ولأنه مروي عن نافع، وفي المصاحف المدنية[4].

**الإعراب**: "**أضغان**" و"**ألواح**" عطف على "**عبادنا**"، بحذف العاطف منهما، و"**في لواقع**" متعلق بفعل محذوف، أي: احذف الألف في "**لواقع**"، وباقيه واضح.

قال:

246- كَذَا وَلَا كِذَّٰبًا أَيْضًا يُرْسَمُ ... بِمُقْنِعٍ وَعَنْهُمَا عَٰلِيهِمُ

247- بِٱلْحَذْفِ مَعْ خِتَٰمُهُۥ كَبَٰٓئِرَ ... وَٱبْنُ نَجَاحٍ وَٰعِيَهُ بَصَٰٓئِرَ

أخبر عن أبي عمرو بالخلاف في حذف ألف: ﴿وَلَا كِذَّٰبًا﴾، وعن الشيخين بحذف ألف: ﴿عَٰلِيَهُمْ﴾، و﴿خِتَٰمُهُۥ﴾، و﴿كَبَٰٓئِرَ﴾.

---

(1) قال السخاوي: "فالقراءتان مرسومتان في موضعين لما لم يكن رسمهما في مكان واحد". ينظر: الوسيلة، ص 232.

(2) المقنع، ص 98، ومختصر التبيين، 4/1182-1183.

(3) ينظر: التيسير، ص 160، والتبصرة، ص 352، والكافي، ص 196.

(4) قال اللبيب: "والحذف آثر وأشهر". ( الدرة الصقيلة، ق/49-أ ، والمقنع، ص 14، وبيان الخلاف، ق/42-ب).

أمّا ﴿وَلَا كِذَّ ٰبًا﴾[1]، فهو المتقدم في قوله: "**كذّابا الأخير ....**"[2].

واحترز بقيد المجاور من الخالي عنه، وهو الأول، كما احترز[3] عنه هناك بقيد التأخّر.

وأمّا ﴿عَـٰلِيهِمْ﴾، ففي سورة الإنسان: ﴿عَـٰلِيهِمْ ثِيَابُ سُندُسٍ﴾[4] [الآية: 21].

وقد قرأه نافع، وحمزة[5]: بسكون الياء، والباقون: بفتحها، واتفق السبعة على ثبوت الألف.

وقُرِئ شاذا: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ بصورة الجار والمجرور[6].

وأمّا ﴿خِتَـٰمُهُۥ﴾، ففي المطففين: ﴿خِتَـٰمُهُۥ مِسْكٌ﴾ [المطففين: 26].

وقد قرأه الكسائي: بفتح الخاء، وتقديم الألف على التاء[7].

قال في التنزيل: "بحذف الألف قبل التاء وبعدها"[8].

---

(1) ينظر: المقنع، ص 14، 23.

(2) في البيت:243، ص 1009.

(3) في ه: "احترزت".

(4) ينظر: المقنع، ص 14، ومختصر التبيين، 1252/5.

(5) ويوافقهم من العشرة: أبو جعفر. ينظر: الكافي، ص 209، والتبصرة، ص 373، والنشر، 396/2.

(6) ونسبت لابن سيرين والحسن والأعمش وأبي حيوة وابن أبي عبلة والزعفراني وأبان وغيرهم. ينظر: كتاب في شواذ القرآن، ق/128-أ، والبحر المحيط، 366/10.

(7) ينظر: الكافي، ص 212، والتبصرة، ص 379، والنشر، 399/2.

(8) ينظر: مختصر التبيين، 1279/5، والمقنع، ص 14.

وأمّا ﴿كَبَـٰٓئِرِ﴾، ففي الشورى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَجۡتَنِبُونَ كَبَـٰٓئِرَ ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡفَوَٰحِشَ﴾[1] [الآية: 36]، ومثله في النجم[2].

وقد قرأهما الأخوان: بكسر الباء، بعدها ياء ساكنة[3].

وخرج بقيد الترجمة ما قبلها، وهو: ﴿إِن تَجۡتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنهَوۡنَ عَنۡهُ﴾ [النساء: 31]، كذا نقله الشارح عن خط الناظم[4]، إلا أنه لم يصرّح باللفظ الخارج عن الترجمة.

**الإعراب:** "**ولا كذابا**" مبتدأ، وجملة "**يرسم**" خبره، و"**بمقنع**" متعلق بـ"**يرسم**"، و"**كذا**" حال من ضميره، و"**أيضا**" مفعول مطلق عامله ["**يرسم**"][5]، و"**عاليهم**" بالحذف جملة اسمية، و"**عنهما**" متعلق بمتعلق الخبر، و"**مع ختامه**" حال من ضمير متعلق الخبر، و"[**كبائر**][5]" عطف على "**ختامه**" بحذف العاطف.

قال:

247- بِٱلۡحَذۡفِ مَعۡ خِتَـٰمُهُۥ كَبَـٰٓئِرُ وَٱبۡـنُ نَجَـاحٍ وَٰعِيَـهۡ بَصَـٰٓئِرُ

248- كَـذَا ٱلۡمُنَاجَـاةُ لَـهُ قَـدۡ وَقَعَـتۡ وَخُلۡـفُ رَيۡحَـانٌ لَـهُ فِـي وَقَعَـتۡ

أخبر عن أبي داود ابن نجاح بحذف ألف: ﴿وَٰعِيَةٌ﴾، و﴿بَصَـٰٓئِرُ﴾، وما تصرّف من مادة: المناجاة، وبالخلاف في حذف ألف: ﴿رَيۡحَانٌ﴾ الواقع في سورة الواقعة.

---

(1) ينظر: المقنع، ص 14، ومختصر التبيين، 1094/4.

(2) ينظر: المقنع، ص 14، ومختصر التبيين، 1155/4.

(3) ويوافقهم خلف من العشرة. ينظر: النشر، 367/2، والبدور، ص 357، 385.

(4) ينظر: التبيان، ق/276-أ.

(5) ما بين المعقوفين في موضعه محو في ح، والمثبت من هـ، د، ز.

أمّا [﴿وَاعِيَةٌ﴾، ففي][1] الحاقة: ﴿وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَاعِيَةٌ﴾ [الآية: 11]، وهو متّحد[2].

وأمّا﴿بَصَآئِرُ﴾، ففي الجاثية: ﴿هَٰذَا بَصَآئِرُ لِلنَّاسِ﴾[3] [الجاثية: 19]

وخرج بقيد الترجمة ما قبلها، كالواقع في الأعراف، وهو: ﴿هَٰذَا بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ﴾ [الأعراف: 203]، وفي القصص: ﴿بَصَآئِرَ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةً﴾[4] [القصص: 43].

وأمّا المتصرف من مادة: (المناجاة)، فلم يوجد منه في القرءان إلا الأفعال، وذلك في المجادلة: ﴿وَيَتَنَٰجَوْنَ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ﴾، [﴿إِذَا تَنَٰجَيْتُمْ فَلَا تَتَنَٰجَوْاْ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ وَتَنَٰجَوْاْ بِالْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾][5]، ﴿إِذَا نَٰجَيْتُمُ الرَّسُولَ﴾[6] [الآية: 8و 9 و 12].

وقد قرأ حمزة الأول: ﴿يَنتَجُونَ﴾، بوزن: (يَعْمَلُونَ)، مقدّم النون على التاء[7].

**تنبيه**: كان حق[8] الناظم أن ينص على التناجي مع[9] المناجاة، كما ذكر

---

(1) ما بين المعقوفين في موضعه محو في ح، والمثبت من هـ، د ، ز.

(2) ينظر: مختصر التبيين، 1224/5.

(3) ينظر: مختصر التبيين، 1114/4.

(4) في د بعد هذه الآية: و﴿قَدْ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ﴾" في الأنعام.

(5) ما بين المعقوفين سقط من: ح، والمثبت من: هـ، د ، ز.

(6) ينظر: مختصر التبيين، 1191/4-1192. ولم يتعرض له الداني.

(7) ويوافقه من العشرة رويس عن يعقوب. ينظر: النشر، 385/2، والبدور، ص 397.

(8) في هـ، د ، ز: "من حق".

(9) في د: "بعد".

التنازع مع النزاع، إذ هما بنيتان [متباينتان][1] ، ولو دخل التناجي في المناجاة لدخل فيه النجوى أيضا، ولدخل في الاستئذان فعل الأذان، نحو: ﴿فَأْذَن لِّمَن شِئْتَ مِنْهُمْ﴾ [النور: 60]، ولا يصح ذلك.

**ويمكن الجواب**: بأن الألف في النجوى منقلبة عن ياء، فمحلّها: "ما بألف قد جاء"[2]، أو بأن محل الألف في النجوى بعد الواو، وفي الأفعال منها بعد النون، فلا تدخل في المناجاة بخلاف التناجي.

وهذا شطر عوض شطر[3] الناظم: "**كذا التناجي والمناجاة أتت**".

وأما ﴿رَيْحَانٌ﴾ في الواقعة، وهو المختلف فيه، فهو: ﴿فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ﴾ [الواقعة: 92].

واحترز بقيد السورة عن الواقع في الرحمان، وهو: ﴿وَٱلْحَبُّ ذُو ٱلْعَصْفِ وَٱلرَّيْحَانُ﴾ [الرحمن: 10].

**قال في التنزيل**: "في الواقعة: ﴿وَرَيْحَانٌ﴾ رسمه عطاء وحكم: بالألف، ورسمه الغازي: بغير ألف، وكلاهما عندي حسن، واختياري الألف[4]، [مثل][5] الذي في الرحمان"[6].

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(2) ينظر: ص 1328 وما بعدها. عند البيت: 357.

(3) في د: "عن شطر".

(4) ووافقه في اختياره: ابن القاضي، والمارغني، والضباع، وعليه العمل. ينظر: بيان الخلاف، ق/42-ب، ودليل الحيران، ص 138، وسمير الطالبين، ص 44.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(6) ينظر: مختصر التبيين، 4/1183-1184.

**الإعراب**: واضح، وبين "**وقعت**" [و"**وقعت**"][1] الجناس المستوفى.

قال:

249- وَمِثْلَهُ ٱلْمَرْجَانُ عَنْهُ قَدْ رُسِمْ عَنِ ٱلْخُرَاسَانِي عطَاءٍ وَحَكَمْ

أخبر عن أبي داود بالخلاف في حذف ألف: ﴿ٱلْمَرْجَانُ﴾ عن عطاء بن يزيد الخراساني، وحكم بن عمران الناقط القرطبي، وقد وقع في موضعين من سورة الرحمان: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾، ﴿كَأَنَّهُنَّ ٱلْيَاقُوتُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [الآية: 20 و 57].

**قال أبو داود في التنزيل**: "في الأول ﴿ٱلْمَرْجَانُ﴾ بألف بين الجيم والنون، وبغير ألف، كذا رسمه حكم، وعطاء بن يزيد الخراساني، وأضرب عنه الغازي، وغيره فلم يذكره"[2].

وقال في آية اللفظ الثاني: "وفيه مما لم يذكر: ﴿ٱلْمَرْجَانُ﴾ بألف، ورسمه أيضا حكم وعطاء بغير ألف"[3].

**تنبيه**: تعقّب بعضهم فهم الناظم كلامَ أبي داود [على نقله الخلاف عن عطاء، وحكم، بما حاصله: "أن كلام أبي داود][4] الثاني صريح في نقل الحذف[5] عن ذينك[6] الإمامين ".

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من ح، والمثبت في هـ، د، ز.

[2] ينظر: مختصر التبيين، 1167/4.

[3] ينظر: مختصر التبيين، 1171/4.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من د، والمثبت من ح، هـ

[5] لعلها الخلاف.

[6] في هـ: "ذلك "

وليس فيه الإشارة إلى خلاف[1] عنهما أصلا، وكلامه الأول محتمل، لأن[2] قوله فيه: "كذا"، تحتمل الإشارة أن تعود فيه إلى الطرف الأخير، وإلى الطرفين معا، فيتعيّن حمل المحتمل على ما ليس فيه احتمال، انتهى.

وهو تعقب ظاهر الصحة، وقد أُجِيبَ عنه بما لا يقنع جوابا.

وقد نقل بعضهم عن التنزيل أنه زاد بعد النقل المتقدم في ﴿ٱلْمَرْجَانُ﴾ الثاني ما صورته: "و﴿ٱلْإِحْسَـٰنُ﴾ بغير ألف فيهما[3]، وأن التجيبي تبعه في ذلك" انتهى.

وأظنه وهمًا منه، وإنما أراد أبو داود كلمتي: ﴿ٱلْإِحْسَـٰنُ﴾ من قوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَـٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَـٰنُ﴾ [الرحمن: 59]، ويرحم الله الشارح حيث لم يغترّ[4] بذلك.

**وأما التجيبي:** فلا شك أنه حسَّن حذف الألف من ﴿ٱلْمَرْجَـٰنُ﴾ حيث تكلم على كل واحد في محلّه، ولكن لا دليل[5] على أنه تبع في ذلك أبا داود[6].

---

(1) في هـ: "خلا".

(2) في هـ: "فإن".

(3) ينظر: مختصر التبيين، 4/1171-1172.

(4) في ز: "يعتد".

(5) في د: "ولكن لا دليل له".

(6) وجرى العمل على إثبات ألفه ينظر: بيان الخلاف، ق/42-ب، ودليل الحيران، ص 138، وسمير الطالبين، ص 43.

**الإعراب**: "**ومثله**" حال من مرفوع "**رسم**"، [و"**المرجان**" مبتدأ، وجملة "**رسم**"][1] خبره، و"**عطاء**" بدل من "**الخراساني**"، و"**حكم**" عطف على "**الخراساني**".

قال:

250- وَعَنْهُ فِي أَقْوَاتَهَا قَدْ حُذِفَا كَذَا ٱلنَّوَاصِي عَنْهُ أَيْضًا عُرِفَا

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿أَقْوَاتَهَا﴾، و﴿ٱلنَّوَاصِي﴾.

أمّا ﴿أَقْوَاتَهَا﴾، ففي فصلت: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَاتَهَا﴾[2] [الآية: 9].

وأمّا ﴿ٱلنَّوَاصِي﴾، ففي الرحمان: ﴿بِسِيمَٰهُمْ فَيُوخَذُ بِٱلنَّوَاصِى وَٱلْأَقْدَامِ﴾[3] [الآية: 40].

**الإعراب**: واضح، و"**أقواتها**" مجرور بـ"**في**"، إلا أنه حكى[4] نصبَه.

قال:

251- وَمَا أَتَىٰ فِي ٱلذِّكْرِ مِنْ خَاشِعَة مَعَ تُمَارُونَهُۥ وَمَعْ كَاذِبَة

252- فِي سُورَةِ ٱلْعَلَقِ قُلْ وَٱلْمُنْصِفُ أَطْلَقَهُ وَٱبْنُ نَجَاحٍ يَحْذِفُ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف ما ورد في القرءان من لفظ: ﴿خَاشِعَة﴾، وألف: ﴿تُمَارُونَهُۥ﴾، و﴿كَاذِبَة﴾ في سورة العلق، وعن صاحب المنصف بحذف ألف: ﴿كَاذِبَة﴾ مطلقا، أي غير مقيد بسورة العلق.

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(2) ينظر: مختصر التبيين، 1082/4. وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 139، وسمير الطالبين، ص 62، وفتح الرحمن وراحة الكسلان، ص 14.

(3) ينظر: مختصر التبيين، 1170/4. ولم يتعرض له الداني، وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 139.

(4) في د: "محكي".

أمّا ﴿خَـٰشِعَةً﴾، ففي فصلت: ﴿وَمِنۡ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلۡأَرۡضَ خَـٰشِعَةً﴾[1] [فصلت: 38] ، وهو متعدّد في نون[2]، والمعارج[3]، والغاشية[4].

[وأمّا ﴿تُمَـٰرُونَهُۥ﴾، ففي النجم: ﴿أَفَتُمَـٰرُونَهُۥ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ﴾[5] [النجم: 12].

وقد قرأه الأخوان: بفتح التاء، وسكون الميم][6]،[7].

وأمّا ﴿كَـٰذِبَةٍ﴾ في العلق، فهو: ﴿لَنَسۡفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَـٰذِبَةٍ﴾[8] [الآية: 16–17].

واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها، وهو في الواقعة: ﴿لَيۡسَ لِوَقۡعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾[9] [الواقعة: 2]، واللفظان محذوفان معا لصاحب المنصف.

---

(1) ينظر: مختصر التبيين، 1086/4.

(2) ينظر: مختصر التبيين، 1221/5-1222.

(3) ينظر: مختصر التبيين، 1230/5.

(4) ينظر: مختصر التبيين، 1289/5. وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 139.

(5) ينظر: مختصر التبيين، 1153/4. ولم يذكره الداني، وجرى العمل بالحذف ليشمل القراءتين، وما جاء في بعض المصاحف بإثبات الألف - كمصحف الجماهيرية الليبية بقراءة قالون مثلا – مخالف للنص. ينظر: دليل الحيران، ص 139.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من هـ

(7) ويوافقهما من العشرة خلف ويعقوب. ينظر: النشر، 379/2، والبدور، ص 384.

(8) ينظر: مختصر التبيين، 1309/5.

(9) وعلى الحذف جرى العمل عند المغاربة في هذا الموضع. قال ابن القاضي: "العمل بالإثبات، وحذفه أولى للنظائر"، وجرى العمل بالإثبات عند المشارقة، والحذف أولى. ينظر: بيان الخلاف، ق/42-ب، ودليل الحيران، ص 139، وسمير الطالبين، ص 56، ولطائف البيان، 92/1.

**الإعراب**: "**ما أتى**" موصول وصلته، وهو عطف على "**النواصي**"، و"**مع تمارونه**" حال من ضمير "**أتى**"، و"**مع كاذبة**" عطف على الظرف قبله بحذف العاطف، وباقيه واضح.

قال:

252- فِي سُورَةِ ٱلْعَلَقِ قُلْ وَٱلْمُنْصِفُ أَطْلَقَهُ وَٱبْنُ نَجَاحٍ يَحْذِفُ

253- أَهَـٰنَنِ ٱلْأَلْقَـٰبِ مَعْ تَفَـٰوُت ثُمَّ يَنَـٰبِيعَ حُطَـٰمًا قَـٰنِت

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿أَهَـٰنَنِ﴾، و﴿ٱلْأَلْقَـٰبِ﴾، و﴿تَفَـٰوُت﴾، [و﴿يَنَـٰبِيعَ﴾][1]، و﴿حُطَـٰماً﴾، و﴿قَـٰنِت﴾.

أمّا ﴿أَهَـٰنَنِ﴾، ففي الفجر: ﴿فَيَقُولُ رَبِّيَ أَهَـٰنَنِ﴾ [الآية: 18].

**قال في التنزيل**: "﴿أَهَـٰنَنِ﴾ بغير ألف بين الهاء والنون الأولى، كذا رسمه الغازي، وحكم، وعطاء، ولم أرو ذلك عن غيرهم"[2].

وأمّا ﴿ٱلْأَلْقَـٰبِ﴾، ففي الحجرات: ﴿وَلَا تَنَابَزُواْ بِٱلْأَلْقَـٰبِ﴾[3] [الآية: 11].

وأمّا ﴿تَفَـٰوُت﴾، ففي الملك: ﴿مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَـٰنِ مِن تَفَـٰوُتٍ﴾[4] [الآية: 3].

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من ز.

(2) ينظر: مختصر التبيين، 1294/5.

(3) ينظر: مختصر التبيين، 1132/4.

(4) نقل أبو داود إجماع المصاحف على حذف الألف. وقد رسم في بعض المصاحف – كمصحف الجماهيرية الليبية برواية قالون مثلا – بالإثبات لسكوت الداني، وليس ذلك بصواب لأمور ثلاثة:

**الأمر الأول**: نقل أبي داود الإجماع.

**الأمر الثاني**: رعاية للقراءتين.

=

وقد قرأه الأخوان: بقصر الفاء، وشد الواو[1].

وأمّا ﴿يَنَـٰبِيعَ﴾، ففي الزّمر: ﴿فَسَلَكَهُۥ يَنَـٰبِيعَ فِى ٱلۡأَرۡضِ﴾[2] [الزمر: 20]. وقد حكى التجيبي فيه خلافا، قال: "والصحيح الحذف".

وأمّا ﴿حُطَـٰماً﴾، ففيها أيضا: ﴿ثُمَّ يَجۡعَلُهُۥ حُطَـٰماً﴾[3] [الزمر: 20] ، وقد تعدّد في الواقعة[4]، والحديد[5].

وأمّا ﴿قَـٰنِت﴾، ففي الزمر: ﴿أَمَّنۡ هُوَ قَـٰنِتٌ﴾[6] [الزمر: 10]، وقد خرج بقيد الترجمة نحو: ﴿إِنَّ إِبۡرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتاً﴾ [النحل: 120].

**الإعراب:** واضح.

قال:

254- وَوَزْنُ فَعَّالٍ وَفَاعِلٍ ثَبَتْ فِـي مُقْنِـعٍ إِلَّا ٱلَّتِـي تَقَـدَّمَتْ

أخبر عن أبي عمرو بثبت ألف الكلم التي على وزن: (فَعَّال) ووزن (فَاعِل)، إلا الكلم التي تقدمت من الوزنين.

---

=

**الأمر الثالث:** تقليلا للخلاف.

ينظر: مختصر التبيين، 1214/5، ودليل الحيران، ص 139.

(1) ينظر: التبصرة، ص 362، والكافي، ص 201، والنشر، 389/2.

(2) ينظر: مختصر التبيين، 1057/4.

(3) ينظر: مختصر التبيين، 1057/4.

(4) ينظر: مختصر التبيين، 1181/4.

(5) ينظر: مختصر التبيين، 1187/4-1188.

(6) ينظر: مختصر التبيين، 1056/4.

أمّا المثبت له مما لم يتقدم من الكلم، فقال في المقنع: "وكذلك رسموا - يعني بألف -: كل ما كان على وزن: (فَعَال)، و(فِعَال)، بفتح الفاء، وكسرها، وعلى وزن: (فَاعِل)، نحو: ﴿ظَالِمُ﴾ و﴿كَاتِبٌ﴾ و﴿شَاهِدٌ﴾، ﴿وَسَارِبٌ﴾[1] ﴿مَّارِدٍ﴾ و﴿طَارِدِ﴾.

وعلى (فَعَّال)، نحو: ﴿خَوَّانٍ﴾ و﴿خَتَّارٍ﴾ و﴿صَبَّارٍ﴾ و﴿كَفَّار﴾.

وعلى وزن (فُعْلاَن)، نحو: ﴿بُنْيَانٌ﴾[2] و﴿طُغْيَانِ﴾ [و﴿كُفْرَانَ﴾ و﴿قُرْبَانٍ﴾][3] و﴿خُسْرَانُ﴾ و﴿عُدْوَان﴾.

وفِعْلاَن، نحو: ﴿صِنْوَانٌ﴾ و﴿قِنْوَانٌ﴾"[4] انتهى.

وأمّا المتقدم له بالحذف فهو عشرون كلمة: واحد منها على وزن (فَعَّال)، وهو: ﴿ٱلْخَلَّـٰقُ﴾، وباقيها على وزن [فَاعِل][5]،[6]، وله في بعضها الخلاف، وقد

---

(1) في المقنع المطبوع ص 44: "وشارب".

(2) في د: "...وسلطان"، وليس في المقنع المطبوع.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(4) المقنع، ص 45.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(6) وهي: "﴿صَـٰلِح﴾ و﴿خَـٰلِد﴾ و﴿مَـٰلِك﴾ في البيت:101، و﴿بَـٰطِل﴾ في البيت:116، و﴿كَـٰتِبا﴾ في البيت:154، و﴿طَـٰٓئِرا﴾ في البيت:169، و﴿بَـٰلِغ﴾ في البيت:173، و﴿جَـٰعِل﴾ ، و﴿فَـٰلِق﴾ في البيت:183، و﴿عَـٰلِم﴾ في البيت:188، و﴿كَـٰذِب﴾ و﴿ٱلْكَـٰفِر﴾ في البيت:197، و﴿طَـٰٓئِف﴾ في البيت:207، و﴿سَـٰحِر﴾ في البيت:212، و﴿سَـٰمِرا﴾ في البيت:221، و﴿بِهَـٰدِى﴾ في البيت:233، و﴿بِقَـٰدِر﴾ في البيت:234 و﴿فَـٰرِغا﴾ في البيت:238، و﴿عَـٰلِيهِم﴾ في البيت:246 " وقد زاد بعضهم لفظ ﴿خَـٰلِق﴾ وهو خطأ لأنها لصاحب المنصف كما في البيت:183. ينظر: تنبيه العطشان، ص 536، الهامش رقم:4.

تقدم وجه ذكر الناظم لهذه الأوزان لأبي عمرو بالإثبات، وأنه لم يذكرها لمجرد تبرّع، ولكن لمقتضى[1] دعا إليه.

وقد تقدم أيضا البحث مع الناظم في ذكره (فُعْلاَن) بضم الفاء، و(فَعَّال) و(فَاعِل)، دون (فِعْلاَن) بكسر الفاء، و(فِعَال) مخفف العين، بفتح الفاء، وكسرها عند قوله: "وذكر الداني وزن فُعْلان"[2]، البيت.

**الإعراب**: واضح.

---

[1] في ز: "لمقتضى داع دعا".

[2] في البيت:217. ص 717-719.

**خاتمة: أذكر فيها ما انفرد التجيبي بحذفه من الألفات في هذه الترجمة:**

قال: "و﴿خَزَآئِنُ﴾ في التنزيل: "بألف بين الزاي والياء"[1]، وفي كتاب هجاء المصاحف: ﴿خَزَآئِنُ﴾ بغير ألف، حيث وقع ذكره في الطور، والأحزاب. و﴿ٱلْأَوْتَادِ﴾ بغير ألف، و﴿ٱلْأَحْزَابِ﴾ قد ذكر، وقال بعض الأئمة: ﴿أَوَّابٌ﴾ بغير ألف، و﴿بِخَالِصَةٍ﴾ بغير ألف، و﴿ٱلْأَخْيَارِ﴾ بغير ألف، و﴿ٱلْأَشْرَارِ﴾ بألف، وبغير ألف، ذكره بعض الأئمة، و﴿تَخَاصُمُ﴾ بغير ألف[2].

و﴿ٱلْقَهَّارِ﴾ بألف، وبغير ألف، ذكره بعض الأئمة، و﴿وَازِرَةٌ﴾ بغير ألف، و﴿أَندَادًا﴾ بألف، وبغير ألف، و﴿سَاجِدًا وَقَآئِمًا ﴾ بغير ألف فيهما، وفي بعضها بألف، و﴿ٱلْخُسْرَانُ﴾ بغير ألف، و[3] ﴿مَّثَانِيَ﴾ و﴿فَأَذَاقَهُمُ﴾[4] بغير ألف[5]، و﴿مَكَانَتِكُمْ﴾ قد تقدم أن الألف التي بعد الكاف اختلف في حذفها، وفي إثباتها، وأن التي بعد النون محذوفة بلا خلاف، و﴿فِى مَنَامِهَا ﴾ بغير ألف، و﴿فَاطِرَ﴾ بغير ألف و﴿سَيِّـَٔاتُ مَاكَسَبُواْ﴾ و﴿فَأَصَابَهُمْ سَيِّـَٔاتُ مَا كَسَبُواْ﴾ بألف بعد الياء[6]، ورأيت في: "كتاب الغازي": ﴿سَيِّئَاتُ ﴾ بياءين بعد السين

---

(1) مختصر التبيين، 1084/4.

(2) الكلمات السابقة من سورة صاد.

(3) في ز: "وللقاسية ومثاني". ولم يذكرها المخللاتي ولا الضباع. ينظر: إرشاد القراء 606/2، وسمير الطالبين، ص 71.

(4) في هـ: "فأذاهم ".

(5) في هـ بعدها : "وءاذانهم "، وليس في سورة الزمر هذه الكلمة.

(6) **فائدة:** تضبط هذه الكلمة على القول أنها بياء واحدة وألف بعدها بوجهين؛ هما:

**الأول** اعتبار أن الهمزة لا صورة لها، فتلحق بالبياض قبل الألف ﴿سَيِّـَٔاتُ﴾، وهو الذي عليه العمل.
=

وتاء بعدهما من غير ألف في هذا الموضع الأخير خاصة، وفي الشورى: ﴿وَيَعْفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾، وكذا رأيت التي في الشورى بياءين في كتاب عطاء الخراساني، وأَضْرَبَ عن الذي في الزمر، واعتمادي ما قدمته، و﴿فَأَصَابَهُمْ﴾ بغير ألف، و﴿بِمَفَازَتِهِمْ﴾ و﴿مَقَالِيدُ﴾ بغير ألف، و﴿قِيَامٌ﴾ بغير ألف[1].

و﴿غَافِرِ﴾ و﴿قَابِلِ﴾ و﴿ٱلْأَحْزَابِ﴾ بغير ألف، و﴿صَادِقًا﴾ بغير ألف، وفي التنزيل: ﴿صَادِقًا﴾ بألف ثابتة، وقال ابن رضوان: [﴿كَذَّاب﴾ بغير ألف[2]][3]، و﴿ٱلْأَحْزَابُ﴾ بغير ألف[4].

و﴿فِيٓ ءَاذَانِنَا﴾ بغير ألف بعد الذال، وفي كتاب "هجاء المصاحف": [﴿نَّحِسَاتٍ﴾ بغير ألف][5]، و﴿أَضَلَّانَا﴾ بغير ألف، وفي بعضها بلام ألف، و﴿فِيٓ ءَاذَانِهِمْ﴾ بغير ألف، و﴿مِنَ اَكْمَامِهَا﴾ بغير ألف، و﴿قَآئِمَةً﴾ رأيتها في بعض المصاحف بألف، وفي بعضها بغير ألف، وكلاهما [حسن][5]، و﴿بِجَانِبِهِ﴾ بغير ألف، وفي بعض المصاحف العُتق القديمة: ﴿فِي شِقَاقٍ﴾ و﴿ٱلْآفَاقِ﴾ بغير ألف، وليس عندي فيهما رواية[6].

---

=

**الثاني**: اعتبار أن الألف الثابتة صورة للهمزة فتلحق فوقها، وحينئذ تلحق ألف مدية بعدها: ﴿سَيِّأَاتُ﴾

(1) الكلمات السابقة من سورة الزمر.

(2) في إرشاد المخللاتي 610/2، وسمير الضباع ص 71: "كاذبا".

(3) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(4) الكلمات السابقة من سورة غافر.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من هـ

(6) الكلمات السابقة من سورة فصلت.

و﴿فَـٰطِرُ﴾ و﴿مَقَـٰلِيدُ﴾ حيث وقعا بغير ألف، و﴿رَوَٰكِدَ﴾ بغير ألف، و﴿إسۡتَجَـٰبُواْ﴾ بغير ألف، و﴿ذُكۡرَانًا﴾ بغير ألف[1].

و﴿ٱلسَّـٰحِرُ﴾ و﴿فَأَطَـٰعُوهُ﴾ بغير ألف، و﴿ٱلۡأَحۡزَابُ﴾ بغير ألف، و﴿يَـٰعِبَادِى﴾ كتبوه في مصاحف المدينة والشام بحذف ألف النداء، وياء بعد الدال، وفي سائر[2] المصاحف ﴿يَـٰعِبَادِ﴾ بدال دون ياء، وذكر بعض المؤلفين أنه بحذف الألفين معا.

**قلت**[3]: هذا كلام التجيبي، والمقصود منه ما نقله عن بعض المؤلفين.

ثم قال: و﴿أَكۡوَابٍ﴾ بغير ألف[4]، و﴿كَـٰشِفُواْ﴾ بغير ألف[5].

و﴿إِمَـٰماً﴾ بغير ألف، و﴿يُتَجَـٰوَزُ﴾ بغير ألف، و﴿عَـٰرِضاً﴾ و﴿عَـٰرِضٌ﴾ بغير ألف، و﴿قُرۡبَـٰناً﴾ بغير ألف[6]، و﴿ٱلۡوَثَـٰقَ﴾ و﴿أَوۡزَارَهَا﴾ بغير ألف، و﴿أَشۡرَاطُهَا﴾ بغير ألف، و﴿أَقۡفَـٰلُهَآ﴾ و﴿أَسۡرَارَهُمۡ﴾ بغير ألف، و﴿أَخۡبَـٰرَكُمۡ﴾ بغير ألف[7].

و﴿يُبَـٰيِعُونَكَ﴾ و﴿يُبَـٰيِعُونَ﴾ و﴿مَغَـٰنِمَ﴾ حيثما وقع، و﴿شَطۡـَٔهُۥ﴾ بغير ألف بعد الطاء[8].

---

(1) الكلمات السابقة من سورة الشورى.

(2) أي: باقي المصاحف.

(3) القائل هو ابن عاشر.

(4) الكلمات السابقة من سورة الزخرف.

(5) الكلمة السابقة من سورة الدخان لا غير، وسورة الجاثية ليس للتجيبي فيها شيء.

(6) الكلمات السابقة من سورة الأحقاف.

(7) الكلمات السابقة من سورة محمد ﷺ.

(8) في د: "الهاء".

ورأيت بعض الناس ذكر أنه بالألف، وقال فيه:

1- ويسألون[1] جاء في الأحزابِ بـــألفٍ حقًّـــا بـــلا ارتيـــابِ

2- وشـــطأهُ كمثلـــه في الرســـمِ كن عالما[2] واطلب فنون العلمِ

والأول هو المشهور[3].

وقال بعض المؤلفين: ﴿ٱلزُّرَّاعَ﴾ بألف وبغير ألف، وكذلك: ﴿ٱلْكُفَّارَ﴾[4].

و﴿فَاسِقٌ﴾ بغير ألف[، و﴿لاَ تَنَابَزُواْ﴾ بغير ألف، وقال بعض الأئمة: و﴿قَبَآئِلَ﴾ بغير ألف وبألف، و﴿لِتَعَارَفُواْ﴾ بغير ألف[5].

و﴿سِرَاعاً﴾ بغير ألف][6]، [7].

و﴿لَصَادِقٌ﴾ بغير ألف، و﴿بِالْأَسْحَارِ﴾ بغير ألف، و﴿أَتَوَاصَوْاْ﴾ بغير ألف، و﴿ٱلرَّزَّاقُ﴾ في التنزيل بألف ثابتة، وفي المختصر بغير ألف[8].

و﴿غِلْمَانٌ﴾ بغير ألف، و﴿شَاعِرٌ﴾ بغير ألف، وأكثر الناس على الإثبات، و﴿خَزَآئِنُ﴾ بغير ألف حيثما وقع، و﴿سَاقِطاً﴾ بغير ألف[9].

---

(1) وجه الألف قراءة رويس عن يعقوب بتشديد السين المفتوحة وألف بعدها. ينظر: النشر 348/2، والبدور، ص 316.

(2) في ز: "عن عالم".

(3) وجه الألف قراءة المكي وابن ذكوان بالطاء المفتوحة. ينظر: النشر 375/2، والبدور، ص 374.

(4) الكلمات السابقة من سورة الفتح.

(5) الكلمات السابقة من سورة الحجرات.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(7) الكلمة السابقة من سورة: قٓ.

(8) الكلمات السابقة من سورة الذاريات.

(9) الكلمات السابقة من سورة الطور.

و﴿وَازِرَةٌ﴾ بغير ألف، و﴿تَتَمَارَىٰ﴾ بغير ألف قبل الراء وبياء بعدها، و﴿كَاشِفَةٌ﴾ بغير ألف[1].

و﴿أَعْجَازُ﴾ بغير ألف، و﴿فَتَعَاطَىٰ﴾ بغير ألف بين العين والطاء، و﴿حَاصِبًا﴾ و﴿فَتَمَارَوْا﴾ و﴿أَكُفَّارُكُمْ﴾ و﴿أَشْيَاعَكُمْ﴾ بغير ألف[2].

و﴿الْمِيزَانَ﴾ حيثما وقع، و﴿الْأَكْمَامِ﴾ بغير ألف، و﴿الْإِكْرَامِ﴾ بغير ألف بين الراء والميم، و﴿أَقْطَارِ﴾ و﴿الْأَقْدَامِ﴾ بغير ألف، و﴿ذَوَاتَا﴾ بغير ألف بعد الواو، وبألف، وكلاهما حسن، و﴿بَطَائِنُهَا﴾ بغير ألف بعد الطاء، و﴿الْيَاقُوتُ﴾ بغير ألف، و﴿مُدْهَامَّتَانِ﴾ في "التنزيل": في بعض المصاحف بحذف الألفين، وفي بعضها بإثباتهما[3]، وفي "كتاب هجاء المصاحف": ﴿مُدْهَامَّتَانِ ﴾ و﴿نَضَّاخَتَانِ ﴾ بحذف الألف الأولى وإثبات الثانية المتصلة بالنون[4]، و﴿الْإِكْرَامِ﴾ بغير ألف بعد الراء[5].

و﴿الْوَاقِعَةُ﴾ بحذف الألف التي بعد الواو، و﴿خَافِضَةٌ﴾ و﴿أَكْوَابٍ﴾ بغير ألف، و﴿أَبْكَاراً﴾ بحذف الألف حيث وقع، و﴿أُجَاجًا﴾ بغير ألف، و﴿الْبَاطِنُ﴾ بغير ألف، و﴿بَاطِنُهُ﴾ بغير ألف بعد الباء[6].

---

(1) الكلمات السابقة من سورة النجم.

(2) الكلمات السابقة من سورة القمر.

(3) مختصر التبيين، 1172/4. وبالإثبات في الألفين جرى عمل مصاحف أهل المشرق.

(4) وبعكس ذلك – أي: إثبات الأولى وحذف الثانية – اختار ابن القاضي وجرى عليه عمل مصاحف أهل المغرب. ينظر: بيان الخلاف، ق/ 42-ب، ودليل الحيران، ص 73.

(5) الكلمات السابقة من سورة الرحمن.

(6) الكلمات السابقة من سورة الواقعة.

و﴿ٱلْأَمَـٰنِيُّ﴾ بغير ألف، و﴿تَفَـٰخُرٌ﴾ و﴿تَكَـٰثُرٌ﴾ بغير ألف، و﴿سَـٰبِقُوٓاْ﴾ بحذف الألف، و﴿ٱلْمِيزَانَ﴾ و﴿رَهْبَـٰنِيَّةً﴾ و﴿رِعَـٰيَتِهَا﴾ بغير ألف[1].

و﴿تَحَـٰوُرَكُمَآ﴾ بغير ألف، و﴿يَتَمَآسَّا﴾ [و﴿مُتَتَـٰبِعَيْنِ﴾ و﴿فَإِطْعَـٰمُ﴾ بغير ألف][2]، و﴿سَـٰدِسُهُمْ﴾ بغير ألف[3].

و﴿مَـٰنِعَتُهُمْ﴾ بغير ألف، و﴿يَـٰٓأُوْلِى﴾ بحذف ألف النداء، وبواو بين الألف واللام، وفي [بعضها][4] ﴿يَـٰٓأُوْلِى﴾[5]، والأول أحسن، و﴿ٱلدَّارَ﴾ بغير ألف كذا وقع في "المختصر"، و﴿خَصَاصَةٌ[6]﴾[7]، و﴿أَرْحَـٰمُكُمْ﴾ بغير ألف، و﴿إِخْرَاجِكُمْ﴾ بغير ألف، وذكر بعض المؤلفين ﴿ٱلْكَوَافِرِ﴾ بغير ألف، و﴿فَعَـٰقَبْتُمْ﴾ و﴿يُبَـٰيِعْنَكَ﴾[8] بغير ألف، و﴿بِبُهْتَـٰنٍ﴾ بألف وبغير ألف، و﴿فَبَـٰيِعْهُنَّ﴾ و﴿ٱلْكُفَّارُ﴾ بغير ألف[9].

و﴿أَنصَـٰرًا﴾ و﴿مَنْ أَنصَـٰرِيٓ﴾ و﴿نَحْنُ أَنصَـٰرُ ٱللَّهِ﴾ بغير ألف.

---

(1) الكلمات السابقة من سورة الحديد.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من هـ وزاد المخللاتي بعدها كلمة: "رابعهم"، ولم ينقلها الضباع. ينظر: إرشاد القراء، 655/2، وسمير الطالبين، ص 70-71. وليست هي في نسخة من نسخ فتح المنان التي بحوزتي.

(3) الكلمات السابقة من سورة المجادلة.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من ح، والمثبت من هـ، د ، ز.

(5) المقصود به هنا إثبات ألف النداء، إذ الواو مزيدة هنا باتفاق. ينظر: مختصر التبيين، 75/2، والمقنع ص 53. وستأتي في شرح البيت رقم:355، ص 1026-1027.

(6) في هـ: "خاصة ".

(7) الكلمات السابقة من سورة الحشر.

(8) في هـ، ز: "يبايعونك ".

(9) الكلمات السابقة من سورة الممتحنة.

و﴿ٱلْحَـوَارِيُّونَ﴾ بألف وبغير ألف[1].

و﴿أَسْفَـاراً﴾ بغير ألف[2].

و﴿أَجْسَـامُهُمْ﴾ بغير ألف، و﴿خَزَآئِنُ﴾ بغير ألف[3].

[و﴿ٱلتَّغَـابُنِ﴾ بغير ألف[4]][5].

و﴿فَـارِقُوهُنَّ﴾ بغير ألف، و﴿ٱلأَحْمَالِ﴾ [بألف][6] وبغير ألف، ذكره بعض المؤلفين، و﴿لَا تُضَآرُّوهُنَّ﴾ و﴿تَعَاسَرْتُمْ﴾ بغير ألف، و﴿فَحَاسَبْنَاهَا﴾ بحذف الألف التي بعد النون، وأطلق الحذف على الألفين في كتاب "هجاء المصاحف"[7].

و﴿أَبْكَـاراً﴾ و﴿ٱلْحِجَـارَةُ﴾ بغير ألف، و﴿فَخَانَتَاهُمَا﴾ بغير ألف[8].

و﴿طِبَاقاً﴾ بغير ألف، و﴿مَنَاكِبِهَا﴾ و﴿حَاصِباً﴾ بغير ألف، وقال في كتاب "هجاء المصاحف": و﴿صَآفَّاتٍ﴾ بحذف الألف التي بعد الفاء لا غير، ولم يستثن ذلك في التنزيل، بل أبقاه على أصله في جمع المؤنت السالم[9].

---

(1) الكلمات السابقة من سورة الصف.

(2) الكلمة من سورة الجمعة.

(3) الكلمتان من سورة: "المنافقون ".

(4) ما بين المعقوفين ساقط من هـ، والمثبت من ح ، د.

(5) الكلمة من سورة التغابن.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من هـ، والمثبت من ح ، د.

(7) الكلمات السابقة من سورة الطلاق.

(8) زاد في إرشاد القراء 668/2: "بعد الخاء". والكلمات السابقة من سورة التحريم.

(9) الكلمات السابقة من سورة الملك، ولا شيء للتجيبي في سورة القلم.

و﴿بِٱلۡقَـٰرِعَـةِ﴾ بغير ألف هنا، وفي قوله[1]: ﴿ٱلۡقَـٰرِعَةُ مَا ٱلۡقَـٰرِعَـةُ﴾ و﴿بِٱلطَّـٰغِيَةِ﴾ بغير ألف، و﴿أَعۡجَـٰزُ﴾ و﴿خَـٰوِيَةٍ﴾ بغير ألف.

وفي "المختصر": ﴿مِنۢ بَـٰقِيَةٍ﴾ بغير ألف، و﴿ٱلۡخَـٰطِئَةِ﴾ و﴿رَّابِيَةً﴾ بغير ألف، و﴿فِي ٱلۡجَـٰرِيَةِ﴾ و﴿ٱلۡوَاقِعَةُ﴾ و﴿وَاهِيَةٌ﴾ و﴿ٱلۡخَـٰلِيَةِ﴾ و﴿بِشِمَـٰلِهِۦ﴾ و﴿ٱلۡقَـٰضِيَةَ﴾ بغير ألف، وقال بعض الأئمة: ﴿ذِرَاعًا﴾ بغير ألف، و﴿طَعَامِ﴾ بغير ألف، و﴿شَـٰعِرٍ﴾ و﴿كَاهِنٍ﴾ و﴿ٱلۡأَقَـٰوِيلِ﴾ بغير ألف، وفيهما خلاف[2].

و﴿وَاقِعٍ﴾ و﴿ٱلۡمَعَـٰرِجِ﴾ و﴿مِقۡدَارُهُۥ﴾ بغير ألف، و﴿مِنَ ٱلۡأَجۡدَاثِ﴾ و﴿سِرَاعاً﴾ بغير ألف[3].

و﴿إِلاَّ فِرَاراً﴾ بغير ألف، و﴿ٱسۡتِكۡبَـٰراً﴾ و﴿جِهَـٰراً﴾ و﴿إِسۡرَاراً﴾ و﴿مِدۡرَاراً﴾ و﴿وَقَـٰراً﴾ و﴿أَطۡوَاراً﴾ و﴿طِبَـٰقاً﴾ و﴿سِرَاجاً﴾ و﴿إِخۡرَاجاً﴾ و﴿بِسَـٰطاً﴾ و﴿فِجَـٰجاً﴾ و﴿خَسَـٰراً﴾ و﴿كُبَّـٰراً﴾بغير ألف، و﴿أَنصَـٰراً﴾ و﴿دَيَّـٰراً﴾ و﴿فَـٰجِراً﴾ و﴿كَفَّـٰراً﴾ و﴿تَبَـٰراً﴾ بغير ألف[4].

و﴿شِهَـٰباً﴾ و﴿طَرَآئِقَ﴾ بغير ألف، و﴿نَـٰصِراً﴾ بغير ألف[5].

و﴿أَنكَالاً﴾، و﴿طَعَاماً﴾ بغير ألف[6].

---

[1] " قوله " الزيادة من هـ.

[2] الكلمات السابقة من سورة الحاقة.

[3] الكلمات السابقة من سورة المعارج.

[4] الكلمات السابقة من سورة نوح عليه السلام.

[5] الكلمات السابقة من سورة الجن.

[6] الكلمتان من سورة المزمل.

ووقع في المختصر ﴿فِي ٱلنَّاقُورِ﴾ بغير ألف، و﴿لَوَّاحَةٌ﴾ و﴿لَا يَرْتَابَ﴾ بغير ألف[1].

و﴿ٱللَّوَّامَةِ﴾ بغير ألف، و﴿مَعَاذِيرَهُۥ﴾ بغير ألف، و﴿ٱلْعَاجِلَةَ﴾ و﴿نَّاضِرَةٌ﴾ و﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ و﴿بَاسِرَةٌ﴾ و﴿فَاقِرَةٌ﴾ و﴿ٱلتَّرَاقِيَ﴾ بغير ألف[2].

﴿أَمْشَاجٍ﴾ و﴿شَاكِراً﴾ بحذف الألف، و﴿ٱلْأَبْرَارَ﴾ بغير ألف بين الراءين، و﴿مِزَاجُهَا﴾ و﴿كَافُوراً﴾ بغير ألف، و﴿ٱلْأَرَآئِكِ﴾ بغير ألف، وحذفوا الألف التي بعد الواو في ﴿قَوَارِيراً قَوَارِيراً﴾.

وقال ابن رضوان: ﴿ثِيَابُ سُندُسٍ﴾ بغير ألف و﴿أَسَاوِرَ﴾ بغير ألف، و﴿ٱلْعَاجِلَةَ﴾ بغير ألف.

ووقع في "المختصر": ﴿عَذَاباً﴾ بغير ألف[3].

و﴿كِفَاتاً﴾ بغير ألف[4].

و﴿أَوْتَاداً﴾ و﴿سُبَاتاً﴾ بغير ألف، و﴿سِرَاجاً﴾ و﴿ثَجَّاجاً﴾، و﴿أَلْفَافاً﴾ و﴿أَفْوَاجاً﴾ و﴿مِرْصَاداً﴾ و﴿أَحْقَاباً﴾ و﴿وِفَاقاً﴾ و﴿مَفَازاً﴾ و﴿حَدَآئِقَ﴾ و﴿كَوَاعِبَ﴾ و﴿دِهَاقاً﴾ بغير ألف.

و﴿ٱلْكَافِرُ﴾ في "التنزيل": بالألف[5]، وفي كتاب "هجاء المصاحف":

---

[1] الكلمات السابقة من سورة المدثر.

[2] الكلمات السابقة من سورة القيامة.

[3] الكلمات السابقة من سورة الإنسان.

[4] الكلمة من سورة المرسلات.

[5] بل سكت عنه في موضعه. ينظر: مختصر التبيين، 5/1261-1262.

بحذف الألف التي بعد الكاف[1].

و﴿ٱلرَّاجِفَةُ﴾ [و﴿ٱلرَّادِفَةُ﴾ و﴿وَاجِفَةٌ﴾[2] بغير ألف] [3]، و﴿ٱلْحَافِرَةِ﴾ و﴿خَاسِرَةٌ﴾ و﴿بِالسَّاهِرَةِ﴾ بغير ألف[4].

و﴿حَدَآئِقَ﴾ و﴿ضَاحِكَةٌ﴾ بغير ألف[5].

و﴿ٱلْكَوَاكِبُ﴾ بغير ألف، وذكر بعض الأئمة: ﴿كِرَاماً﴾ بغير ألف، ولم يذكره أبو داوود، و﴿ٱلْأَبْرَارَ لَفِى﴾ بغير ألف[6].

و﴿إِكْتَالُواْ﴾ بغير ألف بين التاء واللام، و﴿ٱلْأَبْرَارَ﴾ بغير ألف حيثما وقع، و﴿ٱلْأَرَآئِكِ﴾ بغير ألف حيثما وقع، و﴿فَلْيَتَنَافَسِ﴾ و﴿مِزَاجُهُۥ﴾ و﴿يَتَغَامَزُونَ﴾ بغير ألف، [و﴿ٱلْأَرَآئِكِ﴾ بغير ألف][7]،[8].

و﴿كَادِحٌ﴾ بغير ألف[9].

[و﴿ٱلطَّارِقِ﴾][10]، و﴿حَافِظٌ﴾ و﴿ٱلتَّرَآئِبِ﴾ و﴿ٱلسَّرَآئِرُ﴾، ﴿وَلَا نَاصِرٍ﴾ بغير ألف[11].

---

(1) الكلمات السابقة من سورة النبأ.
(2) في ز: "وراجعة".
(3) ما بين المعقوفين ساقط من هـ، والمثبت من ح، د.
(4) الكلمات السابقة من سورة النازعات.
(5) الكلمتان من سورة عبس. وليس للتجيبي في سورة التكوير شيء.
(6) الكلمات السابقة من سورة الانفطار.
(7) ما بين المعقوفين ساقط من هـ. وهو مكرر، لأنه قال في اللفظ قبله: "حيثما وقع".
(8) الكلمات السابقة من سورة المطففين.
(9) الكلمة من سورة الانشقاق. ولا شيء للتجيبي في سورة البروج.
(10) ما بين المعقوفين سقط من: ح، د، والمثبت من: هـ، ز.
(11) الكلمات السابقة من سورة الطارق.

وفي كتاب "هجاء المصاحف": ﴿وَلاَ يَحْيا﴾ بألف[1].

و﴿عَـٰمِلَةٌ﴾ و﴿نَّـٰصِبَةٌ﴾ و﴿طَعَـٰمٌ﴾ و﴿نَّـٰعِمَةٌ﴾ بغير ألف، و﴿رَاضِيَةٌ﴾ عن بعض الأئمة بألف وبغير ألف، ولم يذكره أبو داوود، و﴿أَكْوَابٌ﴾ و﴿نَمَـٰرِقُ﴾ و﴿زَرَابِيُّ﴾ بغير ألف[2].

و﴿ٱلْأَوْتَـٰدِ﴾ بغير ألف[3].

و﴿وَالِدٍ﴾ بغير ألف بعد الواو، و﴿إِطْعَـٰمٌ﴾ بغير ألف بعد العين إجماع[4].

**قلت**[5]: في حكاية التجيبي الإجماع على حذف ألف ﴿إِطْعَـٰمٌ﴾ نظر، ولم يتعرض له الشيخان ولا الجعبري في كنز المعاني - خلاف المعتاد منه - ، [ولم نأخذه عن الشيوخ إلا بالإثبات][6].

ثم قال: و﴿عَآئِلاً﴾ بالألف وهو أحسن، وبغير ألف أيضا، [وبغير ألف][7] وقع في "هجاء المصاحف"[8].

و﴿بِٱلنَّـٰصِيَةِ﴾ و﴿نَـٰصِيَةٍ﴾ و﴿خَـٰطِئَةٍ﴾ بغير ألف، و﴿نَـٰدِيَهُۥ﴾ بألف وبغير ألف، ذكره بعض الأئمة، ولم يذكره أبو داوود، و﴿ٱلزَّبَـٰنِيَةَ﴾ بغير ألف[9].

---

(1) الكلمة من سورة الأعلى.

(2) الكلمات السابقة من سورة الغاشية.

(3) الكلمة من سورة الفجر.

(4) الكلمتان من سورة البلد. ولا شيء للتجيبي في سورتي: الشمس والليل.

(5) القائل هو ابن عاشر رحمه الله تعالى.

(6) ما بين المعقوفين سقط من: ح ، هـ، والمثبت من: د ، ز.

(7) ما بين المعقوفين سقط من: ح ، هـ، د، والمثبت من: ز.

(8) الكلمة السابقة من سورة الضحى. ولا شيء للتجيبي في سورتي: الانشراح والتين.

(9) الكلمات السابقة من سورة العلق. وليس للتجيبي شيء في سورتي: القدر والبينة.

و﴿زِلْزَالَهَا﴾ و﴿أَثْقَالَهَا﴾ و﴿أَخْبَارَهَا﴾ بغير ألف، و﴿أَشْتَاتًا﴾ و﴿مِثْقَالَ﴾ في الكلمتين بغير ألف[1].

و﴿الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ﴾ بغير ألف حيثما وقع، و﴿مَا الْقَارِعَةُ﴾ بغير [ألف][2]،[3]. و﴿التَّكَاثُرُ﴾ و﴿الْمَقَابِرَ﴾ بغير ألف[4].

و﴿تَوَاصَوْا﴾ في الكلمتين بغير ألف بين الواو الأولى والصاد[5].

و﴿عَابِدٌ﴾ بغير ألف[6].

و﴿أَفْوَاجًا﴾ بغير ألف[7].

وفي بعض المصاحف ﴿غَاسِقٍ﴾ بألف، وفي بعضها بغير ألف[8]، انتهى.

---

(1) الكلمات السابقة من سورة الزلزلة. وليس للتجيبي شيء في سورة العاديات.

(2) ما بين المعقوفين سقط من: ز، والجملة تكرار بدليل ما قبله.

(3) الكلمات من سورة القارعة.

(4) الكلمتان من سورة التكاثر.

(5) الكلمة من سورة العصر. وليس للتجيبي شيء في سور: الهمزة، والفيل، وقريش، والماعون، والكوثر.

(6) الكلمة من سورة الكافرون.

(7) الكلمة من سورة النصر. وليس للتجيبي شيء في سورتي: المسد، والإخلاص.

(8) الكلمة من سورة الفلق. وليس للتجيبي شيء في سورة الناس.

## وهذا هو الربع الرابع من الإعلان بتكميل مورد الظمئان:

35- مِنْ صَادَ لِلْخَتْمِ فَخُلْفُهَا أَتَى ... فِي: عَبْدِهِ تَالِي بِكَافٍ وَبِتَا

36- كَلِمَتُ: الطَّوْلِ وَتَامُرُونِي ... أَعْبُدُ: لِلشَّامِي مَزِيدُ نُونِ

37- أَشَدَّ مِنْهُمْ: هَاءَهُ كَافًا قَلَبْ ... وَالْكُوفِ أَوْ أَنْ يُظْهِرَ الْهَمْزَ جَلَبْ

38- وَسْطَ مُصِيبَةٍ: بِمَا احْذِفْ فَاءَ ... لِلْمَدَنِي وَالشَّامِ، ثُمَّ هَاءَ

39- فِي تشتهي زَادَا، وَحُسْنًا رُسِمَا ... فِي الْكُوفِ[1]: إِحْسَانًا فَأَحْسِنْ بِهِمَا[2]

40- فِي: خَاشِعًا بِـ:(اقْتَرَبَتْ) قَدِ اخْتُلِفْ ... وَوَاوُ: ذُو الْعَصْفِ بِشَامِيٍّ أُلِفْ

41- وَإِثْرَ [شِينِ][3]: الْمُنشَئَاتُ الْأَلِفُ ... وَفِي الْعِرَاقِ الْيَاءُ مِنْهَا خَلَفُ

42- وَيَاءَ ثَانِي: ذِي الْجَلَالِ الشَّامِ ردّ ... وَاوًا، وَضَمَّ النَّصْبَ فِي: كُلًّا وَعَدْ

43- وَاحْذِفْ ضَمِيرَ الْفَصْلِ مِنْ: هُوَ الْغَنِيّ ... مِنْ مُصْحَفِ الشَّامِي كَذَاكَ الْمَدَنِي

44- [وَخُلْفُ][4]: قَالَ إِنَّمَآ أَدْعُواْ أُلِفْ[5] ... ثَانِي قَوَارِيرَاْ بِبَصْرٍ[6] مُخْتَلِفْ

45- وَلَا يَخَافُ عَوِّضِ الْوَاوَ بِفَا ... لِلْمَدَنِي وَالشَّامِ، وَالْآنَ وَفَى

46- فَالْحَمْدُ لِلهِ عَلَى حُسْنِ الْخِتَامْ ... وَلِلنَّبِي أُنْهِي صَلَاتِي وَالسَّلَامْ

---

(1) في هـ: "في الكهف ".

(2) في هـ: "هاهما " وفي قوله: "بهما" تورية لأن الظاهر أنه إحسانا وحسنا، والباطن للوالدين.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من:ز.

(5) في ز عوض هذا الشطر: "قل إنما ببعضها قال ألف".

(6) في هـ: "بقصر ".

**حاصل هذه الأبيات** أن المصاحف اختلفت في هذه الترجمة، زيادة على ما تقدم من الاختلاف في سبعة عشر موضعا.

**أولها**: ﴿عَبۡدَهُۥ﴾ من قوله تعالى في سورة الزمر: ﴿أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبۡدَهُۥ﴾ [الآية: 35]، ذكره في المقنع في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار بالإثبات والحذف، فقال: "وفي الزمر في بعض المصاحف: ﴿بِكَافٍ عِبَادَهُۥ﴾ بالألف، وفي بعضها ﴿عَبۡدَهُۥ﴾ بغير ألف"[1].

**ثانيها**: لفظ ﴿كَلِمَتُ﴾ من قوله تعالى في سورة الطول: ﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتۡ كَلِمَٰتُ رَبِّكَ﴾ [الآية: 5]، ذكره في المقنع بعد النص المتقدم فقال: "وفي المؤمن في بعض المصاحف: ﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ بالتاء، وفي بعضها ﴿كَلِمَةُ﴾ بالهاء"[2].

[والباء من قولي: "**وبتا كلمت الطول**": ظرفية][3].

**ثالثها**: ﴿تَأۡمُرُونِيٓ﴾ من قوله تعالى في الزمر: ﴿قُلۡ أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَأۡمُرُونِيٓ أَعۡبُدُ أَيُّهَا ٱلۡجَٰهِلُونَ﴾ [الزمر: 61]، ذكره في المقنع في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الحجاز، والعراق، والشام، فقال: وفي الزمر في مصاحف أهل الشام: ﴿تَأۡمُرُونَنِيٓ أَعۡبُدُ﴾ بنونين، وفي سائر المصاحف: ﴿تَأۡمُرُونِيٓ﴾ بنون واحدة"[4] انتهى.

---

[1] المقنع، ص 97، وينظر: مختصر التبيين، 4/1059-1060.

[2] المقنع، ص 97، وانظر: ص 13، 79. وينظر: مختصر التبيين، 4/1065-1066.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ، د.

[4] المقنع، ص 106، وينظر: مختصر التبيين، 4/1062-1063.

وإنما أخّرت هذه[1] عن كلمة الطول لمناسبتها، لما عقبته [بها][2] في الخلاف الخالي عن النسبة.

**رابعها:** ﴿مِنۡهُمۡ﴾ من قوله تعالى في المؤمن: ﴿كَانُواْ هُمۡ أَشَدَّ مِنۡهُمۡ قُوَّةٗ﴾ [غافر: 21]، ذكره في المقنع بعد النص المتقدم، فقال: "وفي المؤمن في مصاحف أهل الشام: ﴿كَانُواْ هُمۡ أَشَدَّ مِنكُمۡ﴾ بالكاف، وفي سائر المصاحف ﴿أَشَدَّ مِنۡهُمۡ﴾ بالهاء"[3].

**خامسها:** ﴿وَأَنۡ يُظۡهِرَ﴾ من قوله تعالى في سورة المؤمن: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمۡ وَأَن يُظۡهِرَ فِي ٱلۡأَرۡضِ ٱلۡفَسَادَ﴾ [الآية: 26]، [ذكره بعد النص المتقدم فقال: "وفيها أي في سورة المؤمن في مصاحف أهل الكوفة: ﴿أَوۡ أَن يُظۡهِرَ فِي ٱلۡأَرۡضِ ٱلۡفَسَادَ﴾][4] بزيادة ألف قبل الواو، وروى هارون عن صخر ابن جويرية، وبشار الناقط، عن أسيد، أن ذلك كذلك في الإمام مصحف عثمان رحمه الله، في سائر المصاحف: ﴿وَأَنۡ يُظۡهِرَ﴾ بغير ألف"[5] انتهى.

وإنما تركت ذكر ما نسبه لمصحف عثمان، تقليدا لصاحب[6] العقيلة في تركه.

---

(1) في هـ: "أخرجت هذا".

(2) ما بين المعقوفين سقط من: ح، هـ، د، والمثبت من: ز.

(3) المقنع، ص 106، وانظر: ص 111، وينظر: مختصر التبيين، 4/1069-1070.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(5) المقنع، ص 106، وينظر: مختصر التبيين، 4/1070-1072.

(6) في ز: "لمصاحف".

**سادسها**: ﴿بِمَا﴾ من قوله تعالى في الشورى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ بِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾ [الشورى: 28]، ذكره في المقنع بعد النص المتقدم فقال: "وفي الشورى في مصاحف أهل المدينة والشام: ﴿بِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾ بغير فاء قبل الباء، وفي سائر المصاحف: ﴿فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾ بزيادة فاء"[1].

**سابعها**: ﴿تَشۡتَهِيهِ﴾ من قوله تعالى في الزخرف: ﴿وَفِيهَا مَا تَشۡتَهِيهِ ٱلۡأَنفُسُ﴾ [الآية: 71]، ذكره في المقنع[2] في الباب المتقدم فقال: "وفيها - أي في سورة الزخرف - في مصاحف أهل المدينة، والشام: ﴿مَا تَشۡتَهِيهِ ٱلۡأَنفُسُ﴾ بهائين، ورأيت بعض شيوخنا يقول: أن ذلك كذلك في مصاحف أهل الكوفة، وغَلط. قال[3] أبو عبيد: وبهاءين رأيته في الإمام، وفي سائر المصاحف: ﴿تَشۡتَهِى﴾ بهاء واحدة"[4]. [وخرج بالترتيب: ﴿وَلَكُمۡ فِيهَا مَا تَشۡتَهِيٓ أَنفُسُكُمۡ﴾ في فصلت [آية: 30]][5].

**ثامنها**: ﴿حُسۡنًا﴾ من قوله تعالى في الأحقاف: ﴿وَوَصَّيۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيۡهِ حُسۡنًا﴾[6] [الأحقاف: 14] ، ذكره في المقنع بعد النص المتقدم، فقال: "وفي

---

(1) المقنع، ص 106، وانظر: ص 109، 111، وينظر: مختصر التبيين، 1092/4.
(2) في المقنع"، الزيادة من: د.
(3) في ح: "على "، والمثبت من هـ، د، ز.
(4) المقنع، ص 107، وانظر: ص 109، 112، وينظر: مختصر التبيين، 1106/4.
(5) ما بين المعقوفين ساقط من هـ، د.
(6) في د: "حسنا بغير ألف".

الأحقاف في مصاحف أهل الكوفة: ﴿بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا﴾ بزيادة ألف قبل الحاء، وبعد السين، وفي سائر المصاحف: ﴿حُسْنًا﴾ بغير ألف"[1] انتهى.

وقد ذكره أيضا في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار بنصٍّ[2] هذا أوعب منه.

**تاسعها**: ﴿خَاشِعًا﴾ من قوله تعالى في سورة القمر وهي اقتربت ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ﴾ [الآية: 7]، ذكره في المقنع في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار، [فقال: "وفي اقتربت، في بعض المصاحف][3]: ﴿خَاشِعًا﴾ بألف، وفي بعضها ﴿خُشَّعًا﴾ بغير ألف"[4].

**عاشرها**: ﴿ذُو الْعَصْفِ﴾ [الرحمن: 12] في الرحمان: ذكره في المقنع بعد النص المتقدم في ﴿حُسْنًا﴾[5] فقال: "وفي الرحمان - جلّ وعزّ -، في مصاحف أهل الشام: ﴿وَالْحَبَّ ذَا الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ﴾ بالألف والنصب، وفي سائر المصاحف: بالواو والرفع"[6].

**حادي عشرها**: ﴿الْمُنشَآتُ﴾ من قوله تعالى في السورة المتقدمة ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ﴾ [الرحمن: 22]، [ذكره في المقنع في باب ذكر ما حذفت منه إحدى

---

(1) المقنع، ص 107، وانظر: ص 112، وينظر: مختصر التبيين، 1118/4.

(2) في المقنع، ص 97.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من هـ، والمثبت من ح ، د.

(4) المقنع، ص 98، وينظر: مختصر التبيين، 1159/4.

(5) في د: "خاشعا".

(6) المقنع، ص 107-108، وينظر: مختصر التبيين، 1165/4.

الياءين اختصارا، فقال: "وجدت[1] في مصاحف أهل العراق:][2] ﴿ٱلْمُنشِئَـٰتُ﴾ في الرحمان بالياء من غير ألف، وكذلك رسمه الغازي بن قيس في كتابه، وذلك على قراءة مَنْ كسرَ الشين[3]، كأنهم لما حذفوا الألف، أثبتوا الياء"[4].

**ثاني عاشرها**[5]: ﴿ذُو ٱلْجَلَـٰلِ﴾ من قوله تعالى آخر السورة المذكورة: ﴿تَبَـٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَـٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: 77]، ذكره في المقنع في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الحجاز، والعراق، والشام، فقال: "وفيها- أي في سورة الرحمان -، في مصاحف أهل الشام: ﴿ذُو ٱلْجَلَـٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ آخر السورة بالواو، وفي سائر المصاحف: ﴿ذِى ٱلْجَلَـٰلِ﴾ بالياء، والحرف الأول في كل المصاحف بالواو"[6] انتهى.

والمراد بالأول: قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَـٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: 25]، وعنه احترزت في البيت بالتقييد بـ"الثاني".

**ثالث عشرها**: ﴿كُلٌّ﴾ من قوله تعالى في سورة الحديد: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: 10]، ذكره في المقنع بعد النص المتقدم، فقال: "وفي الحديد

---

(1) في هـ: "وحذفت".

(2) ما بين المعقوفين ساقط من د، والمثبت من ح، هـ.

(3) قرأ بذلك حمزة وشعبة بخلف عنه. ينظر: النشر، 381/2، والبدور، ص 390.

(4) المقنع، ص 50، وينظر: مختصر التبيين، 1168/4-1169.

(5) في ز: "عشرها".

(6) المقنع، ص 108، وينظر: مختصر التبيين، 1173/4-1174.

في مصاحف أهل الشام: ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ بالرفع، وفي سائر المصاحف: ﴿وَكُلًّا﴾، بالنصب"[1] انتهى.

ولا يخفى أن الرفع في لفظ المقنع، عبارة عن سقوط الألف بعد اللام، والنصب عبارة عن وجودها، وهكذا عبارة البيت.

**رابع عشرتها**[2]: ﴿هُوَ﴾ من قوله تعالى في السورة المذكورة: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [الحديد: 23]، ذكره في المقنع بعد النص المتقدم، فقال: "وفيها: -أي في الحديد-، في مصاحف أهل المدينة، والشام: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾، بغير ﴿هُوَ﴾، وفي سائر المصاحف: ﴿هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ بزيادة ﴿هُوَ﴾"[3].

**خامس عشرتها**[4]: "﴿قَالَ﴾ من قوله تعالى في سورة الجن: ﴿قَالَ إِنَّمَآ أَدْعُواْ رَبِّى﴾ [الجن: 20]، ذكره في المقنع في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار بالإثبات والحذف، فقال [وفي][5]: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ﴾ في بعض المصاحف: ﴿قُلِ إِنَّمَآ أَدْعُواْ رَبِّى﴾ بغير ألف، وفي بعضها: ﴿قَالَ إِنَّمَآ أَدْعُواْ رَبِّى﴾ بألف.

---

(1) المقنع، ص 108، وينظر: مختصر التبيين، 1186/4.

(2) في هـ، ز: "عشرها".

(3) المقنع، ص 108، وينظر: مختصر التبيين، 1188/4-1189.

(4) في ز: "عشرها".

(5) ما بين المعقوفين سقط من: ح ، د، والمثبت من: هـ، ز.

**قال أبو عمرو:** قال الكسائي: هو في الإمام: ﴿قُل﴾: قاف لام"[1] انتهى.

وقد اعتمدت[2] في تعيين محل الخلاف من هذه الآية على الشهرة.

**سادس عشرها:** ﴿قَوَارِيراَ﴾ من قوله تعالى في سورة الإنسان: ﴿قَوَارِيراَ مِّن فِضَّةٍ﴾ [الإنسان: 16]، ذكره في المقنع في باب ما رسم بإثبات الألف على اللفظ أو المعنى، فقال: "قال أبو عبيد: وقوله: ﴿سَلَاسِلاَ﴾ و﴿قَوَارِيراَ [قَوَارِيراَ﴾، الثلاثة الأحرف في مصاحف أهل الحجاز، والكوفة: بألف، وفي مصاحف][3] أهل البصرة: ﴿قَوَارِيراَ﴾ الأولى: بالألف، والثانية: بغير ألف.

ثم ذكر أبو عمرو بسنده إلى خلف أنه قال: في المصاحف كلّها، الجدد، والعتق: ﴿قَوَارِيراَ﴾ الأولى بالألف، والحرف الثاني: ﴿قَوَارِيراَ﴾ فيه اختلاف، فهو في مصاحف أهل المدينة وأهل الكوفة: ﴿قَوَارِيراَ قَوَارِيراَ﴾ جميعا بالألف، وفي مصاحف أهل البصرة: الأول بالألف، والثاني: ﴿قَوَارِيرَ﴾ بغير ألف.

**وقال أبو عمرو:** وكذلك مصاحف أهل مكة. وروى محمد بن يحي القُطَعي عن أيوب بن المتوكل قال: في مصاحف أهل المدينة وأهل الكوفة وأهل مكة وعتق مصاحف أهل البصرة: ﴿قَوَارِيراَ قَوَارِيراَ﴾ بألفين.

**قال أبو عمرو:** لم تختلف مصاحف أهل الأمصار في إثبات الألف في: ﴿ٱلظُّنُونَا﴾ و﴿ٱلرَّسُولَا﴾ و﴿ٱلسَّبِيلَا﴾ و﴿سَلَاسِلاَ﴾، واختلفت في: ﴿قَوَارِيراَ قَوَارِيراَ﴾.

---

[1] المقنع، ص 98.

[2] في هـ: "اعتمد".

[3] ما بين المعقوفين سقط من ز.

ثم ذكر أبو عمرو بسنده إلى أبي إدريس أنه قال: في المصاحف الأُوَل: الحرف الأول والثاني: يعني: ﴿قَوَارِيرَ قَوَارِيرَ﴾ بغير ألف"[1] انتهى.

ولما تكلم الجعبري على قول أبي القاسم الشاطبي في عقليته:

سَلَاسِلاً وَقَوَارِيراً معاً، وَلَدَى [2] الْـ
بَصرِيِّ في الثانِ خُلْفُ سار مُشْتَهِرَا"[3]

ونَقَلَ كلام المقنع هذا، قَالَ: "وإذا تأملت هذه النقول، وجدت النظم ناقصا عن الأصل: حذفَ ألف ﴿قَوَارِيرَ﴾ الأول، وضمّ المكي إلى البصري"[4] انتهى.

وكأن الشاطبي اعتمد من كلام المقنع [على][5] ما هو مشهور، كما أشار إلى ذلك بقوله: "سار مشتهرا"، وإياه قلدت في قوله: "ثاني قواريرَاْ ببصرٍ مختلفْ"، على أنه لا يبعد أن يراد بـ" ثاني قواريرَاْ " في هذا البيت الألف الثاني في الكلمتين، احترازا من الأول، وهو الذي بعد الواو، ولا يقبل[6] كلام الشاطبي هذا الاحتمال.

**[سابع عشرها:** ﴿فَلَا [يَخَافُ]﴾[7] من قوله تعالى: ﴿فَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا﴾ [الشمس: 15]، ذكره في المقنع بعد النص المتقدم في: ﴿هُوَ الْغَنِيُّ﴾ فقال: "وفي

---

[1] المقنع، ص 38-39.

[2] في د: "أثر".

[3] العقيلة، البيت رقم:124، ص 135.

[4] الجميلة، ق/91-ب. وينظر: الوسيلة، ص 256.

[5] ما بين المعقوفين سقط من ز.

[6] في ح ، د: "ينقل "، والمثبت من: هـ، ز: ".

[7] ما بين المعقوفين سقط من د.

الشمس في مصاحف أهل المدينة، والشام: ﴿فَلَا يَخَافُ عُقْبَـٰهَا﴾ [بالفاء][1]، وفي سائر المصاحف: ﴿وَلَا يَخَافُ عُقْبَـٰهَا﴾][2] [بالواو][3]"[4].

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من: ح، هـ، د، والمثبت من: ز.

(2) ما بين المعقوفين من قوله: "سابع عشرها .... فلا يخاف"، ساقط من هـ، والمثبت من ح، د، ز.

(3) ما بين المعقوفين سقط من: ح، هـ، والمثبت من: د، ز.

(4) المقنع، ص 109، 111، وينظر: مختصر التبيين، 1301/5.

وحين كمل المقصود من حاصل الأبيات، وانتهى المسرود من بقايا الخلافيات، أخبرت أن هذا أوان وفاء: "**الإعلان بتكميل مورد الظمآن**"، ثم حمدت الله على النعمة الحسنى، التي هي الختام، وأتبعت[1] الصلاة على[2] النبي ﷺ، والسلام[3].

**تنبيه**: اعلم أني أهملت في هذا النظم نوعين مما تعرّض له المقنع ونظمُه:

**أحدهما**: الخلافيات التي لم يقرأ واحد من الأئمة السبعة بما يطابقها، لأن النظم[4] لم يقصد به التعرض لمطلق خلافيات المصاحف[5]، بل لما يطابق قراءة بعض السبعة، وذلك نحو: ﴿وَٱلۡجَارِ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ [النساء: 36]، فإنه في بعض المصاحف بالألف بعد الذال عوض الياء[6].

ونحو: ﴿وَرِيشًا﴾ في الأعراف [آية: 25]، فإنه في بعض المصاحف بالألف بعد الياء، مع أن القراء السبعة مجمعون على ترك الألف[7].

---

(1) في هـ: "وأبلغت".

(2) في ح ، هـ، د، والمثبت من: ز.

(3) قوله : "والسلام" الزيادة من ح ، د.

(4) في هـ: "الناظم".

(5) في ز: "المصاحف بالألف".

(6) قال الداني في المقنع: "وفي النساء قال الكسائي والفراء في بعض مصاحف أهل الكوفة" والجار ذا القربى" بألف ولم نجد ذلك كذلك في شيء من مصاحفهم، ولا قرأ به أحد منهم " المقنع، ص 103. وانظر: الوسيلة، ص 132-133.

(7) قال الداني في المقنع: "وفي بعضها " ورياشا" بالألف. قال أبو عمرو: ولم يقرأ بذلك أحد من أئمة العامة إلا ما رويناه عن المفضّل بن محمد الضبّي عن عاصم وبذلك قرأنا من طريقه" المقنع، ص 93-94، وانظر: الوسيلة، ص 150-151.

**ثانيهما**: مواضع [اجتمعت المصاحف عليها، واختلفت القرّاء فيها، لم أذكرها اكتفاء بالضابط المتقدم ][1] في قولي صدر النظم:

ومَا خَلا عن خُلْفِهَا فَمُفْرَدُ كَنَافِعٍ لَكِنْ يُرَاعَى (الْمَوْرِدُ)

وذلك نحو: ﴿فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ﴾ [المؤمنون: 73]، فإنه في جميع المصاحف بألف بعد الراء، والقرّاء مختلفون في ثبوتها.

وقد تقدم استطراد هذا آخر الجزء الثاني من الإعلان[2].

ونحو: ﴿الظُّنُونَا﴾ و﴿الرَّسُولَا﴾ و﴿السَّبِيلَا﴾ [و﴿سَلَاسِلاً﴾][3]، ﴿وَثَمُوداً﴾ في هود، والفرقان، والعنكبوت، فإن الكلم السبع مختتمة في جميع المصاحف بالألف، وقد اختلف القراء في ثبوتها وصلا ووقفا.

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(2) ينظر: ص 931.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من: ح، د، والمثبت من: هـ، ز.



# الباب الثاني:

# حذف الياءات

قَالَ رحمه الله:

255- ٱلْقَوْلُ فِيمَا سَلَبُوهُ ٱلْيَآء بِكَسْرَةٍ مِنْ قَبْلِهَا ٱكْتِفَاء

لما فرغ من الكلام على حذف الألفات، انتقل - كأبي عمرو - إلى الكلام على حذف الياءات، وقد تقدم صدر أول التراجم الإشارة إلى سر هذا الترتيب، وقدّم نوع المفردة على غيرها، لأصالة الإفراد، ولم يُجزِّئ واحدا من نوعيها، كما[1] جزَّأَ الألفات، لقلّة الياءات المحذوفة، فلم يصعب البحث فيها عن لفظ بعينه، ولفوات الاختصار عند التزام ترتيبها في النظم.

**الإعراب**: "**القول**" خبر لمبتدأ محذوف، أي: هذا القول، و"**فيما**" متعلق بـ"**القول**"، و"**ما**" واقعة على [الكلم][2]، ومعنى: "سلبوه": انتزعوا منه، عبّر به عن الحذف، وعائد "**ما**" الضمير المنصوب المفعول الأول بـ"**سلبوا**[3]"، وقد أفرده وذّكره رعيا للفظ "**ما**"، و"**الياء**" مفعول ثان لـ"**سلبوا**"، و"**بكسرة**" متعلق بـ"**اكتفاء**"، وصحّ ذلك، وإن كان فيه تقديم معمول الصلة على الموصول، لاتساعهم في الظروف والمجرورات[4]، و"**من قبلها**" في محل صفة "**كسرة**"، و"**اكتفاء**" مفعول له[5] أو حال.

قالَ:

256- وَٱلْيَاءُ تُحْذَفُ مِنَ ٱلْكَلَامِ زَايِدَةً وَفِي مَحَلّ ٱللَّامِ

**قال الشارح**: "وجدت بخط الناظم رحمه الله في هذه الترجمة على هذا البيت:

---

(1) في ز: "لما".
(2) ما بين المعقوفين ساقط من هـ
(3) في ز: "بسلبوا".
(4) في ز: "والمحذوف".
(5) في د: "فيه".

حذف الياء من الاسم نوعان: نوع تحذف فيه، وهي مفردة، اكتفاء بالكسرة التي قبلها عنها، ونوع تحذف لاجتماع ياءين، وحذف النوعين على الجملة تخفيف، فابتدأ بحذفها مفردة اكتفاء بالكسرة التي قبلها، وهي على قسمين: قسم يزيده القرّاء، وقسم لا يزيدونه، والمقصود هنا: إنما هو ما حذف منها على الإطلاق " انتهى كلامه.

والذي أقوله وهو الذي يليق بهذه الترجمة، وهو ما قيّدته عنه في حال إقرائه، وإن كان كلامه رحمه الله حسنا كلّه، لأنه **كان إماما مقدّما في هذا الشأن.**

إن هذه الترجمة تشتمل على فصلين:

أحد الفصلين: يذكر فيه حذف الياء المنفردة، وهو الذي بدأ به، والفصل الثاني: يذكر فيه حذف [إحدى][1] الياءين، وهو قوله بعد هذا: "**فصل وقل إحدى الحواريين**"[2].

فأمّا الفصل الأول الذي يذكر فيه حذف الياء المنفردة، فإن الياء تنقسم فيه على[3] قسمين: تقع لاما من الكلمة، وتقع زائدة للإضافة، وكل منها:

إما في اسم، أو في فعل، وأمثلتها: ﴿ٱلدَّاعِ﴾ [البقرة: 185][القمر: 6]، و﴿ٱلْمُهْتَدِ﴾ [الإسراء: 97]، و﴿ٱلْجَوَابِ﴾ [سبأ: 13]، و﴿ٱلتَّلَاقِ﴾ [غافر: 14]، ثم: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ﴾ [النساء: 145]، ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ﴾ [هود: 105]، و﴿يُنَادِ﴾ [ق: 41]، و﴿يَسْرِ﴾ [الفجر: 4].

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من ز.

(2) سيأتي في البيت: 276، ص 851.

(3) " على"، الزيادة من ز.

ثم: ﴿عِقَابِ﴾ [الرعد: 33]، و﴿مَتَابِ﴾ [الرعد: 31]، و﴿وَعِيدِ﴾ [إبراهيم: 17]، و﴿نُذُرِ﴾[1] [القمر: 16،18،21،30،37،39]، ثم: ﴿دَعَانِ﴾ [البقرة: 185]، و﴿فَارْهَبُونِ﴾ [البقرة: 39 و النحل: 51]، و﴿وَاتَّقُونِ﴾ [البقرة: 196][2]" انتهى باختصار.

ومعنى وصف الياء في القسم الأول بالزيادة، أنها زائدة على بنية الكلمة المتصلة هي بها، وهي ياء تدل على المتكلم المضمر المتصل المنصوب أو المجرور، وتتّصل بالأسماء، والأفعال، والحروف، وتسمى ياء إضافة تغليبا، لأن الأسماء المتصلة بها مضافة إليها، حتى في نحو: "زيد مُكْرِمُنِي الآن أو [غدا][3]"، خلافا للأخفش في قوله: أنها[4] فيه في محل نصب، والتنوين محذوف، صونا للضمير المتصل عن الانفصال.

ومعنى كونها في محل اللام: أنها ثالثة أصول الكلمة، لأن أهل التصريف اصطلحوا على وضع حروف(ف – ع – ل) لوزن الأسماء المتمكنة، والأفعال، لتمييز الزائد من الأصلي، فيقابل أول الأصول بالفاء، وثانيها بالعين، وثالثها باللام.

**قال الشارح**: "والمراد بـ"الكلام" في البيت:(القرءان)، لأن كلامه إنما هو فيه، وكذا وجدته مقيّدا في بعض النسخ التي رُوِيَت عنه، ممن كان يلازمه، شككت

---

(1) في هـ: "ونذير".

(2) التبيان، ق/277-أ.

(3) ما بين المعقوفين في موضعه محو في هـ.

(4) في ح: "لدنها"، والمثبت من هـ، د، ز.

في الوقت: هل بخط الناظم، أو بخط الراوي[1]" انتهى.

**الإعراب**: "**الياء تحذف من الكلام**" جملة كبرى، و"**زائدة**" نصب على الحال من مرفوع "**تحذف**"، و "**في محل اللام**" عطف على "**زائدة**".

قال:

257- فَٱللَّامُ يُؤْتِ ٱللَّهُ ثُمَّ ٱلْمُتَعَال وَٱلدَّاعِ مَعْ يَأْتِ بِهُودَ ثُمَّ صَال

لما قدّم أن الياء تحذف من كلمات القرءان زائدة للإضافة، وأصلية في محل اللام منها، شرع في ذكر كلمات القسم الثاني، وهو ما تحذف منه[2] الياء حال كونها لاما، وهي عشرون كلمة، سبعة أفعال، والباقي أسماء، فضمّن هذا البيت منها خمسة.

أما ﴿يُوتِ ٱللَّهُ﴾، ففي النساء: ﴿وَسَوْفَ يُوتِ ٱللَّهُ﴾[3] [النساء: 145].

واحترز بقيد مجاورة الجلالة من الخالي عنها، وهو: ﴿يُوتِى ٱلْحِكْمَةَ مَن يَّشَآءُ﴾ [البقرة: 268] .

وأما ﴿يُوتِ مِن لَّدُنْهُ﴾ [النساء: 40]، فلا حاجة إلى الاحتراز عنه، لأنه محذوف الياء لموجب.

[**فإن قلت**: قد كان سقوط الياء وصلا ووقفا في: ﴿يُوتِ ٱللَّهُ﴾ كافيا عن الاحتراز عن ﴿يُوتِى ٱلْحِكْمَةَ﴾، الثابتة ياؤه وصلا ووقفا، إذ ليست الياء فيه ظاهرة الانفصال، حتى يندرج في حكم التنوع.

---

(1) التبيان، ق/277-أ.

(2) في ز: "منها".

(3) المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 425/2.

**قلت**: قد أسلفتك ما يرفع[1] هذا البحث من أصله، وهو أن نافعا اطّرد له الاعتناء بمتابعة المصحف، في إسقاط ما سقط من هذه الياءات لغير موجب، بل لمجرد[2] جوازه لغة، وإثبات ما ثبت منها في المصحف، حتى صار المصحف في هذا النوع وشبهه هو الضابط لقراءته، وألغى[3] النظر إليها، حتى أنه لو لم يقيّد لاندرج ﴿يُوتِى ٱلْحِكْمَةَ﴾، ولتبعية[4] المصحف في ذلك قراءة نافع، وأفهم مثل هذا فيما[5] يرد عليك من هذا القبيل في الياء الأصلية والزائدة، وفي الواوات أيضا][6].

وأمّا ﴿ٱلْمُتَعَال﴾، ففي الرعد: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾[7] في الرعد [آية: 10].

وأمّا ﴿ٱلدَّاعِ﴾، فثلاثة:

في البقرة: ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ﴾[8] [البقرة: 185].

وفي القمر: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾[9] [القمر: 6]، ﴿مُّهْطِعِينَ إِلَى ٱلدَّاعِ﴾[10] [القمر: 8].

---

(1) في د: يدفع.
(2) في د: "بمجرد".
(3) في د: "وألقى".
(4) في هـ: "واتبعت"، وفي ز: "ولتبعت".
(5) في ز: "ما".
(6) ما بين المعقوفين من قوله: "فإن قلت ...وفي الواوات أيضا ساقط من هـ
(7) المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 3/736-737.
(8) المقنع، ص 30، ومختصر التبيين، 2/248.
(9) المقنع، ص 33، ومختصر التبيين، 4/1159.
(10) المقنع، ص 33، ومختصر التبيين، 4/1160.

ولا يندرج فيه: ﴿يَتَّبِعُونَ ٱلدَّاعِيَ﴾ في طه [آية: 105]، و﴿دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾ في الأحقاف [آية: 30،31]، لأن ذلك مفتوح الياء ثابتها [لموجب، فتخص[1] بها[2]، وكان محل وفاق، فخرج عما هو من قبيل هذا الباب، واعتبرت زيادة الياء فيه][3] [ثابتها[4] لفظا][5]، فلا[6] يشمله لفظ البيت المحذوف الياء، بمقتضى التنوع، لما تقدم أن التنوع إنما يكون بزيادة ظاهرة الانفصال، [وهذه الزيادة هنا ليست ظاهرة الانفصال][7].

وأمّا ﴿يَاتِ﴾ في هود، فهو: ﴿يَوْمَ يَاتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ﴾[8] [هود: 105].

واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها، نحو: ﴿يَاتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ﴾ [البقرة: 257] .

وأمّا ﴿صَالِ﴾، ففي والصافات: ﴿صَالِ ٱلْجَحِيمِ﴾[9] [الصافات: 163].

**الإعراب**: الفاء من "**فاللام**" فصيحة، و"**اللام**" مبتدأ على حذف مضاف، أي: إن تسئل عن كلمات الياء المحذوفة لاما، فكلمات اللام كذا، والإضافة

---

[1] هناك تعليق انقله.

[2] في ز: "بحركته بها".

[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ، و"لموجب" سقطت من ز.

[4] في هـ: "ثابتة ".

[5] ما بين المعقوفين ساقط من ز.

[6] في ز: "فلم".

[7] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[8] ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 701/3.

[9] ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 1045/4.

تقع بأدنى ملابسة، و"**يوت الله**" وما عطف عليه إلى انقضاء هذا الفصل خبره، ويحتمل أن لا يقدّر مع المبتدأ مضاف، بل مع الخبر، والتقدير حينئذ: فاللام [لام][1]"**يوت الله**" إلى آخره. والأول أنسب بالترجمة.

قال:

258- وَغَيْرُ أُولَى ٱلْمُهْتَدِ وَٱلْبَادِ يَسْرِ فَمَا تُغْن وَوَادِ ٱلْوَادِ

ضمّن هذا البيت من الكلم المحذوفة الياء، وهي لام ست كلمات.

أما ﴿ٱلْمُهْتَدِ﴾ غير الأول منه، ففي الإسراء، والكهف: ﴿مَنْ يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ﴾[2] [الإسراء: 97 و الكهف: 17].

واحترز بغير[3] الأول عنه، وهو في الأعراف باللفظ المتقدم.

وأمّا ﴿ٱلْبَادِ﴾، ففي الحج: ﴿سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ﴾[4] [الحج: 23].

وأما ﴿يَسْرِ﴾، ففي الفجر: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾[5] [الفجر: 4].

وأمّا ﴿تُغْنِ﴾، ففي القمر: ﴿فَمَا تُغْنِ ٱلنُّذُرُ﴾[6] [القمر: 5].

واحترز بقيد المجاور عن الخالي عنه، نحو: ﴿لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ﴾ [النجم: 26]، ﴿وَمَا تُغْنِى ٱلْآيَٰتُ﴾ [يونس: 101 .

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(2) ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 797/3.

(3) في ز: "بقيد".

(4) ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 875/4.

(5) ينظر: المقنع، ص 33، ومختصر التبيين، 1291/5.

(6) ينظر: المقنع، ص 33، ومختصر التبيين، 1158/4.

وأما ﴿إِنْ يُرِدْنِ الرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ لَا تُغْنِ عَنِّي﴾ [يس: 22]، فلا مدخل له هنا، لأن حذف يائه لموجب.

وأمّا ﴿وَادِ﴾، ففي النمل: ﴿عَلَىٰ وَادِ النَّمْلِ﴾[1] [النمل: 18].

وأمّا ﴿الْوَادِ﴾، فأربعة:

في طه: ﴿إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾[2] [طه: 11].

وفي القصص: ﴿مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ﴾[3] [القصص: 30].

وفي والنازعات: ﴿إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾[4] [النازعات: 16].

والفجر: ﴿الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ﴾[5] [الفجر: 9].

وذكر المقترن باللام مع الخالي منها تبرع تمّم به البيت، وليس محتاجًا إلى ذكره، بناء على نبذ[6] القاعدة المقرّرة في حذف الألفات، أن المقترن بـ"الـ" يندرج في الخالي منها، وبالعكس[7]، وذلك لما يأتي في قوله: "والحذف في الرءيا[8]"، وقوله: "ثم بلا لام معا أنباؤا[9]".

---

[1] ينظر: المقنع، 32، ومختصر التبيين، 131/2.
[2] ينظر: المقنع، ص 33، ومختصر التبيين، 129/2، 965/4.
[3] ينظر: المقنع، ص 33، ومختصر التبيين، 965/4.
[4] ينظر: المقنع، ص 33، ومختصر التبيين، 1265/5.
[5] ينظر: المقنع، ص 33، ومختصر التبيين، 1292/5.
[6] في هـ، د: قيد.
[7] ينظر: مجموع البيان، ق/59-أ.
[8] في البيت: 309، ص 926-927.
[9] في البيت: 312، ص 932-933.

**الإعراب:** "**غيرُ**" بالرفع عطف على محل "**يوت الله**"، وبالخفض عطف على محل "**يات**"[1]، و"**أُولَى**" مؤنث(أَوَّل) على تأويل "**المهتد**" بـ"**الكلمة**"، وهو مخفوض بإضافة "**غير**"، و"**البادي**" والألفاظ الأربعة بعده عطف كـ"**غير**"، بحذف العاطف من الثاني، والثالث، والخامس.

قال:

259- وَكَٱلْجَوَابِ وَٱلتَّلَاقِ وَٱلتَّنَاد ثُمَّ ٱلْجَوَارِ وَيُنَادِ وَٱلْمُنَاد

ضمّن هذا البيت من الكلم المحذوفة الياء، وهي لام ست كلمات أيضا.

أما ﴿كَٱلْجَوَابِ﴾، ففي سبأ: ﴿كَٱلْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَاتٍ﴾[2] [سبأ: 13].

وأمّا ﴿التَّلَاقِ﴾ و﴿ٱلتَّنَادِ﴾، ففي المؤمن: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ [غافر: 14]، و ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ ٱلتَّنَادِ﴾[3] [غافر: 32].

وأمّا ﴿ٱلْجَوَارِ﴾، فثلاثة:

ففي الشورى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلْجَوَارِ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَٰمِ﴾[4] [الشورى: 30].

وفي الرحمان: ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ﴾[5] [الرحمن: 22].

---

[1] في هـ: "يوت ".

[2] ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 1010/4.

[3] ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 1066/4-1067.

[4] ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 1093/4.

[5] ينظر: المقنع، ص 33، ومختصر التبيين، 1093/4، و 1068.

وفي التكوير: ﴿ٱلۡجَوَارِ ٱلۡكُنَّسِ﴾[1] [التكوير: 16].

وأمّا ﴿يُنَادِ﴾ و﴿ٱلۡمُنَادِ﴾، ففي قاف: ﴿وَٱسۡتَمِعۡ يَوۡمَ يُنَادِ ٱلۡمُنَادِ﴾[2] [ق: 41].

**تنبيه**: كان من حق الناظم تقييد ﴿يُنَادِ﴾ بما يُخرِج الذي في آل عمران: وهو: ﴿يُنَادِى لِلۡإِيمَٰنِ﴾ [آل عمران: 193]، لأن ياءه ثابتة كما قيده في عمدة البيان إذ يقول: **يوم يناد وعذاب**[3] **صاد**[4].

ولا يصح دعوى تقييد ﴿يُنَادِ﴾ بـ: ﴿ٱلۡمُنَادِ﴾، لأنه معطوف، وقد تستسهل عبارة صاحب العقيلة، ما لا تستسهل عبارة الناظم، إذ يقول فيهما: "يسر يناد المناد"[5].

**قال الجعبري**: "المراد من ﴿يُنَادِ﴾، ﴿ٱلۡمُنَادِ﴾ الكلمتان، وإن احتمل تعريف إحداهما بالأخرى، ويقويه اقتصار المقنع على ﴿يَوۡمَ يُنَادِ﴾"[6] انتهى.

وهذا شطر عوض شطر الناظم:

**[يوم]**[7] **يناد والجوار والمنادي**" انتهى.

**الإعراب**: كلمات البيت الست عطف ككلمات البيت قبله.

---

(1) ينظر: المقنع، ص 33، ومختصر التبيين، 1093/4، 1273/5.

(2) ينظر: المقنع، ص 32، 33، 101، ومختصر التبيين، 1138/4.

(3) في ه: "وعباد ".

(4) عمدة البيان، 405/2.

(5) العقيلة، البيت: 178، ص 142.

(6) الجميلة، ق/127-ب.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من ز.

قال:

260- وَنَبْغِ فِى ٱلْكَهْفِ وَهَادِ ٱلْحَجِّ وَٱلـرُّومِ ثَـانِى يُـونُس نُـنَجِّ

ضمّن هذا البيت من الكلم المحذوفة الياء، وهي لام ثلاث كلمات.

أما ﴿نَبْغِ﴾، فهو في الكهف[1]: ﴿قَالَ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾[2] [الكهف: 63].

واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها، وهو في يوسف: ﴿مَا نَبْغِى هَٰذِهِ بِضَٰعَتُنَا﴾ [يوسف: 65].

وأمّا ﴿هَادِ﴾ فاثنان:

في الحج: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾[3] [الحج: 52].

[وفي الروم][4]: ﴿وَمَآ أَنتَ بِهَٰدِ ٱلْعُمْيِ﴾[5] [الروم: 52].

واحترز بقيد السورتين[6] عن الواقع في غيرهما، وهو في النمل[7] بلفظ الذي في الروم.

وأمّا ﴿نُنجِ﴾ الثاني في يونس، فهو: ﴿حَقّاً عَلَيْنَا نُنجِ ٱلْمُومِنِينَ﴾[8] [يونس: 103].

---

(1) " في الكهف"، الزيادة من ز.

(2) ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 812/3.

(3) ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 130/2.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(5) ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 990/4.

(6) في ز: "السورة".

(7) إذ هو بياء إجماع من المصاحف. ينظر: مختصر التبيين، 957/4-958، والنشر، 193/2.

(8) ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 671/3.

واحترز بقيد الوصف عن الأول فيها، وهو: ﴿ثُمَّ نُنَجِّى رُسُلَنَا﴾ [يونس: 103].

**تنبيهان:**

**الأول:** جملة المحذوف من هذا القسم تسعة[1] وعشرين موضعا.

**الثاني:** يضاف إلى هذا [العدد][2]: ﴿يَقُصُّ ٱلْحَقَّ﴾ [الأنعام: 58] في قراءة العربيين[3] والأخوين[4]، إذ هو عندهم مضارع:(قضى)، [فياؤه محذوفة كما نص عليه في المقنع[5].

ولم أحتج إلى ذكره في الإعلان استغناء بقولي فيه:

**وما خلا عن خلفها فمفرد كنافع]**[6]

**الإعراب:** "**نبغ**" و"**هاد الحج**" و"**ثاني يونس**" عطف كألفاظ البيت قبله، و"**ننجّ**" بدل شيء من "**ثاني يونس**"، وباقيه واضح.

---

(1) في د: "سبعة".

(2) ما بين المعقوفين ساقط من د، والمثبت من ح ، هـ

(3) في ح ، هـ ، د: "العراقيين"، وهو خطأ، والمثبت من: ز، وذلك لأن أبا عمرو وابن عامر صريحي النسب ولذلك قال الشاطبي:

أبو عمرهم واليحصبي بن عامر صريح وباقيهم أحاط به الوَلا

ينظر: سراج القارئ المبتدئ لابن القاصح، 34/1.

(4) ويوافقهم من العشرة: يعقوب وخلف. ينظر: النشر، 258/2، والبدور، ص 126-127.

(5) المقنع، ص 101، وينظر: مختصر التبيين، 486/3-488، والرحيق المختوم، ص 37.

(6) ما بينت المعقوفين سقط من: ح ، هـ، والمثبت من: د ، ز.

قال:

261- وَمَا أَتَتْ زَايِدَةً فَخَافُون وَفَـارْهَبُونِ وَاتَّقُـونِ وَاسْـمَعُون

لما فرغ من فصل ما حذفت منه [الياء][1] لاما، انتقل إلى فصل ما حذفت منه الياء زائدة للإضافة، فضمّن هذا البيت منها أربع كلم.

أمّا ﴿خَافُونِ﴾، ففي آل عمران: ﴿وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[2] [آل عمران: 175].

وأمّا ﴿ارْهَبُونِ﴾ فاثنان:

في البقرة: ﴿وَإِيَّـٰيَ فَٱرْهَبُونِ﴾[3] [البقرة: 39].

[وفي النحل: ﴿فَإِيَّـٰيَ فَٱرْهَبُونِ﴾[4]][5][النحل: 51].

وأمّا ﴿اتَّقُونِ﴾ فخمسة:

في البقرة: ﴿وَإِيَّـٰيَ فَٱتَّقُونِ﴾[6] [البقرة: 40]، ﴿وَٱتَّقُونِ يَـٰٓأُوْلِى ٱلْأَلْبَـٰبِ﴾[7] [البقرة: 196].

وفي النحل: ﴿لَآ إِلَـٰهَ إِلَّآ أَنَاْ فَٱتَّقُونِ﴾[8] [النحل: 2].

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من د، والمثبت من ح، هـ

(2) ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 2/127، والنشر، 2/180.

(3) ينظر: المقنع، ص 30، ومختصر التبيين، 2/125، والنشر، 2/181.

(4) ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 2/129، والنشر، 2/181.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من هـ

(6) ينظر: المقنع، ص 30، ومختصر التبيين، 2/125، والنشر، 2/181.

(7) ينظر: المقنع، ص 30، ومختصر التبيين، 2/256، والنشر، 2/180.

(8) ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 2/129، والنشر، 2/181.

وفي المؤمنين: ﴿وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱتَّقُونِ﴾[1] [المؤمنون: 53].
وفي الزمر: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾[2] [الزمر: 15].
وأما ﴿فَٱسۡمَعُونِ﴾، ففي ياسين: ﴿إِنِّيٓ ءَامَنتُ بِرَبِّكُمۡ فَٱسۡمَعُونِ﴾[3] [يس: 24].

**الإعراب**: "**ما**" موصول اسمي واقع على الكلم مبتدأ، وصلتها "**أتت**"، و"**زائدة**" حال من فاعل "**أتت**"، وعائد الصلة محذوف على غير حده، تقديره: "**فيه**"، ويحتمل أن تكون "**ما**" واقعة على الياء المزيدة، ويقدر مع "**فخافون**" مضاف، أي: "**فياء خافون**"، وهذا أقرب لفظا، والأول أقرب معنى، وأنسب بالترجمة، وأدخل الفاء في الخبر لما في الموصول من معنى الشرط[4]، وبقية كلم البيت عطف على "**خافون**".

قال :

262- ثُمَّ أَطِيعُونِ تُكَلِّمُونِ مَتَابِ يَسْقِينِ وَتَكْفُرُونِ

ضمّن هذا البيت من الكلم المحذوفة الياء المزيدة للإضافة خمس كلمات:
أما﴿أَطِيعُونِ﴾ فأحد عشر:
في آل عمران: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾[5] [آل عمران: 49].

---

(1) ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 130/2، والنشر، 181/2.
(2) ينظر: المقنع، ص 32، وسها عنه أبو داود فلم يذكره، وينظر أيضا النشر، 181/2.
(3) ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 131/2.
(4) في هـ: "الشطر"، والمثبت من ح ، د، ز.
(5) ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 127/2، والنشر، 181/2.

وفي الشعراء: ثمانية[1]، وفي الزخرف واحد[2] بلفظ آل عمران.

وفي نوح: ﴿وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ﴾[3] [نوح: 3].

وأمّا ﴿تُكَلِّمُونِ﴾، ففي المومنين: ﴿قَالَ ٱخۡسَـُٔواْ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾[4] [المؤمنون: 109].

وأمّا ﴿مَتَابِ﴾، ففي الرعد: ﴿وَإِلَيۡهِ مَتَابِ﴾[5] [الرعد: 31].

وأمّا ﴿يَسۡقِينِ﴾، ففي الشعراء: ﴿وَٱلَّذِى هُوَ يُطۡعِمُنِى وَيَسۡقِينِ﴾[6] [الشعراء: 79].

وأمّا [﴿تَكۡفُرُونِ﴾][7]، ففي البقرة: ﴿وَٱشۡكُرُواْ لِى وَلَا تَكۡفُرُونِ﴾[8] [البقرة: 151].

**الإعراب**: كلم البيت معطوفة ككلم شطر البيت[9] قبله بحذف العاطف من غير الطرفين.

---

(1) ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 2/130-131، والنشر، 2/181.

(2) ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 4/1104، والنشر، 2/181.

(3) ينظر: المقنع، ص 33، ومختصر التبيين، 2/133، والنشر، 2/182.

(4) ينظر: المقنع، ص 32/ ومختصر التبيين، 4/898، والنشر، 2/181.

(5) ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 2/128، والنشر، 2/181.

(6) ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 4/928، والنشر، 2/181.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من هـ

(8) ينظر: المقنع، ص 30، وسها أبو داود عنها فلم يذكرها، والنشر، 2/181، والرحيق المختوم، ص 39.

(9) في ز: "ككلم البيت".

قال:

263- يَهْدِينِ يَشْفِينِ يُكَذِّبُونِ تُؤْتُونِ يُحْيِينِ وَكَذَّبُونِ

ضمّن البيت من الكلم المحذوفة [الياء][1] المزيدة للإضافة ست كلمات.

أمّا ﴿يَهْدِينِ﴾، فأربعة: في الشعراء: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ﴾[2] [الشعراء: 78]، ﴿كَلَّآ إِنَّ مَعِى رَبِّى سَيَهْدِينِ﴾[3] [الشعراء: 62].

[وفي الصافات: ﴿إِنِّى ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّى سَيَهْدِينِ﴾[4]][5][الصافات: 99]، وفي الزخرف: ﴿ ﴿إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ﴾[6] [الزخرف: 26]، [والثلاثة الأخيرة من التنوّع][7].

وأما ﴿يَشْفِينِ﴾، ففي الشعراء: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾[8] [الشعراء: 80].

وأمّا ﴿يُكَذِّبُونِ﴾، فاثنان: في الشعراء: ﴿إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ﴾[9] [الشعراء: 11]، ومثله في القصص[10].

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من هـ
(2) ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 2/130، 4/928، والنشر، 2/181.
(3) ينظر: المقنع، ص 33، ومختصر التبيين، 2/130، والنشر، 2/181.
(4) ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 2/132، والنشر، 2/181.
(5) ما بين المعقوفين ساقط من هـ
(6) ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 2/132، والنشر، 2/181.
(7) ما بين المعقوفين ساقط من هـ
(8) ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 2/130، 4/928، والنشر، 2/181.
(9) ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 2/130، والنشر، 2/181.
(10) ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 2/131، 4/966، والنشر، 2/181.

وأمّا ﴿تُوتُونِ﴾، ففي يوسف: ﴿حَتَّىٰ تُوتُونِ مَوْثِقاً مِّنَ ٱللَّهِ﴾[1] [يوسف: 66].

وأما [﴿يُحْيِينِ﴾[2]]، ففي الشعراء: ﴿وَٱلَّذِى يُمِيتُنِى ثُمَّ يُحْيِينِ﴾[3] [الشعراء: 81].

وأمّا ﴿كَذَّبُونِ﴾، فثلاثة: في المؤمنين: ﴿قَالَ رَبِّ ٱنصُرْنِى بِمَا كَذَّبُونِ﴾ [المؤمنون: 26 و 39]، موضعان[4]، وفي الشعراء: ﴿قَالَ رَبِّ إِنَّ قَوْمِى كَذَّبُونِ﴾[5] [الشعراء: 117].

**الإعراب:** كلم البيت معطوفة ككلم البيت قبله بحذف العاطف من غير الأخير.

قال:

264- وَفِي ٱلْعُقُودِ ٱخْشَوْنِ مَعْ تَسْتَعْجِلُون حَضَرَ أَوْ غَابَ عِقَابِ يَقْتُلُون

ضمّن هذا البيت من الكلم المحذوفة الياء المزيدة للإضافة أربع كلمات:

أما ﴿إخْشَوْنِ﴾، فاثنان في العقود: ﴿فَلَاتَخْشَوْهُمْ[6] وَٱخْشَوْنِ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ﴾ [المائدة: 4]، ﴿فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ﴾[7] [المائدة: 46][8].

---

[1] ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 723/3، والنشر، 180/2.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من هـ

[3] ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 929/4، والنشر، 181/2.

[4] ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 130/2، والنشر، 181/2.

[5] ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 131/2، والنشر، 181/2.

[6] في هـ: "فلا تخشون " وهو خطأ، والصواب ما أثبت من ح ، د.

[7] في ز: "فلا تخشوهم واخشون".

[8] ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 127/2، والنشر، 181/2.

[واحترز][1] بقيد السورة عن الواقع في غيرها، وهو في البقرة: ﴿فَلَا تَخۡشَوۡهُمۡ وَٱخۡشَوۡنِي وَلِأُتِمَّ نِعۡمَتِي عَلَيۡكُمۡ﴾ [البقرة: 149].

وأمّا ﴿تَسۡتَعۡجِلُونِ﴾ سواء كان حاضرا - أي مفتتحا بالتاء لحاضر -، أو بالياء لغائب فاثنان:

الأول في الأنبياء: ﴿سَأُوْرِيكُمۡ ءَايَٰتِي فَلَا تَسۡتَعۡجِلُونِ﴾[2] [الأنبياء: 37].

والثاني: في والذاريات: ﴿فَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُواْ ذَنُوبٗا مِّثۡلَ ذَنُوبِ أَصۡحَٰبِهِمۡ فَلَا يَسۡتَعۡجِلُونِ﴾[3] [الذاريات: 59].

وأما ﴿عِقَابِ﴾ فثلاثة: في الرعد: ﴿فَكَيۡفَ كَانَ عِقَابِ﴾[4] [الرعد: ومثله في المؤمن[5]، وفي ص: ﴿فَحَقَّ عِقَابِ﴾[6] [ص: 13].

وأما ﴿يَقۡتُلُونِ﴾ فاثنان: في الشعراء: ﴿فَأَخَافُ أَن يَقۡتُلُونِ﴾[7] [الشعراء: 13]، ومثله في القصص[8].

**الإعراب:** ["**اخشون**" عطف على "**خافون**"][9]، و"**في العقود**" حال[10]، وكذا "**مع**

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من هـ، والمثبت من ح، د.
[2] ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 130/2، والنشر، 181/2.
[3] ينظر: المقنع، ص 33، ومختصر التبيين، 133/2، والنشر، 181/2-182.
[4] ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 128/2، والنشر، 181/2.
[5] ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 132/2، والنشر، 181/2.
[6] ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 132/2، والنشر، 181/2.
[7] ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 130/2، والنشر، 181/2.
[8] ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 131/2، والنشر، 181/2.
[9] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.
[10] في هـ: "حال اخشون"، وفي د: "حاله".

**وتستعجلون**" مضاف إليه، و"**حضر**" جملة فعلية[1] في محل نصب على الحال من "**تستعجلون**"، و"**غاب**" عطف عليه، و"**عقاب**" و"**يقتلون**" عطف على "**اخشون**"[2]، على "**تستعجلون**".

قال :

265- دُعَآءِ إِبْرَاهِيمَ مَعْ تُبَشِّرُون ثُـمَّ تُشَآقُّونِ دَعَانِ تُنظِرُون

ضمّن هذا البيت من الكلم المحذوفة الياء الزائدة للإضافة خمس كلمات:

أمّا ﴿دُعَآءِ﴾، ففي إبراهيم: ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ﴾[3] [إبراهيم: 42].

واحترز بقيد السورة عن الواقع [في غيرها][4]، وهو في نوح: ﴿فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَآءِىَ إِلَّا فِرَاراً﴾ [نوح: 6]، [ولم يكن فتح الياء في ﴿دُعَآءِىَ﴾ الذي في نوح كافيا في عدم الاندراج كما في: ﴿يَتَّبِعُونَ ٱلدَّاعِيَ﴾ [طه: 105]، لأن هذا لغير موجب، فهو غير مناف للحذف، برهانه: ﴿ءَاتِيٰنِيَ ٱللَّهُ﴾][5][النمل: 37].

وأمّا ﴿تُبَشِّرُونِ﴾، ففي الحجر: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونِ﴾[6][الحجر: 54].

وأمّا ﴿تُشَآقُّونِ﴾ ففي النحل: ﴿تُشَآقُّونَ فِيهِمْ﴾[7] [النحل: 27].

---

(1) في د: طلبية.

(2) في هـ، ز: "عطف كاخشون".

(3) ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 128/2، والنشر، 181/2.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من ز.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من هـ

(6) ينظر: المقنع، ص 33، ومختصر التبيين، 129/2، 760/3.

(7) ينظر: المقنع، ص 33، ومختصر التبيين، 129/2.

وقد قرأ ابن كثير: ﴿تُبَشِّرُونِّ﴾ بشدّ النون مكسورة، وقرأه من عدا الحرميين: بفتح النون مخففة[1]، وقرأ من عدا نافع: ﴿تُبَشِّرُونَ﴾ بفتح النون[2].

**قال في المقنع**: "فأما قوله: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونِ﴾ في الحجر، و﴿تُشَـٰٓقُّونِ﴾ في النحل، فمن كسر النون فيهما ألحقهما بنظائرهما من الياءات المحذوفات، ومن فتح النون فيهما أخرجهما من جملة الياءات"[3] انتهى.

وأمّا ﴿دَعَانِ﴾، ففي البقرة: ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِۖ﴾[4] [البقرة: 185].

وأمّا ﴿تُنظِرُونِ﴾، فثلاثة: في الأعراف: ﴿ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا تُنظِرُونِ﴾[5] [الأعراف: 195]، وفي هود: ﴿فَكِيدُونِى جَمِيعاً ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ﴾[6] [هود: 54]، وفي يونس: ﴿ثُمَّ ٱقْضُوٓاْ إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ﴾[7] [يونس: 71].

**الإعراب**: "**دعاء**" معطوف كاللفظين قبله، وهو مضاف إلى "**إبراهيم**"، و"**مع**" ظرف في محل الحال من "**دعاء**"، وهو مضاف إلى "**تبشرون**"، ولا يمنع[8] من ذلك

---

[1] ينظر: النشر، 302/2، والبدور، ص 219.
[2] ينظر: النشر، 303/2، والبدور، ص 223.
[3] المقنع، ص 33.
[4] ينظر: المقنع، ص 30، ومختصر التبيين، 127/2، والنشر، 180/2.
[5] ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 127/2، 589/3، والنشر، 181/2.
[6] ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 128/2، والنشر، 181/2.
[7] ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 127/2، والنشر، 181/2.
[8] أي لا يمنع من إضافة دعاء إلى إبراهيم إضافته إلى ياء المتكلم، فيلزم حينئذ إضافة الاسم مرتين، لما ذكر من صيرورة كل من المضاف وهو دعاء والمضاف إليه وهو ياء المتكلم بقصد لفظه كالكلمة الواحدة.

الإضافة إلى ياء المتكلم، لصيرورة المجموع بقصده في حكم الشيء[1] الواحد، وألفاظ الشطر الأخير عطف: [إما][2] على "**تبشرون**"، وإما على ما عطف عليه صدر البيت، و"**تشاقّون**" مشدّد القاف محافظة على لفظ القرآن، وإن أدى إلى جمع الساكنين في الرجز [على][3] غير حدّه، ارتكابا لأخف الضررين، كما تقدم.

قال:

266- أَشْرَكْتُمُونِ ٱعْتَزِلُونِ تَقْرَبُون لِيَعْبُدُونِ تَفْضَحُونِ تَرْجُمُون

ضمّن هذا البيت من الكلم المحذوفة الياء الزائدة للإضافة ست كلمات:

أما ﴿أَشْرَكْتُمُونِ﴾، ففي إبراهيم: ﴿إِنِّى كَفَرْتُ بِمَآ أَشْرَكْتُمُونِ مِن قَبْلُ﴾[4] [إبراهيم: 24].

وأمّا ﴿فَٱعْتَزِلُونِ﴾، ففي الدخان: ﴿وَإِن لَّمْ تُومِنُواْ لِي فَٱعْتَزِلُونِ﴾[5] [الدخان: 20].

وأمّا ﴿تَقْرَبُونِ﴾، ففي يوسف: ﴿فَلَا كَيْلَ لَكُمْ عِندِى وَلَا تَقْرَبُونِ﴾[6] [يوسف: 60].

---

(1) في هـ: "كالشيء".
(2) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.
(3) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.
(4) ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 128/2، 750/3.
(5) ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 132/2، 1109/4، والنشر، 181/2.
(6) ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 128/2، 720/3، والنشر، 181/2.

وأمّا ﴿لِيَعۡبُدُونِ﴾، ففي والذاريات: ﴿وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ﴾[1] [الذاريات: 56].

وأمّا ﴿تَفۡضَحُونِ﴾، ففي الحجر: ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ ضَيۡفِى فَلَا تَفۡضَحُونِ﴾[2] [الحجر: 68].

وأمّا ﴿تَرۡجُمُونِ﴾، ففي الدخان: ﴿وَإِنِّى عُذۡتُ بِرَبِّى وَرَبِّكُمۡ أَن تَرۡجُمُونِ﴾[3] [الدخان: 19].

**الإعراب:** واضح.

قال:

267- وَغَيۡرَ يَاسِينَ ٱعۡبُدُونِ يَحۡضُرُون ءَاتَىٰنِيَ ٱللَّهُ ٱرۡجِعُونِ يُطۡعِمُونِ

ضمّن هذا البيت من الكلم المحذوفة الياء الزائدة للإضافة خمس كلمات:

أمّا﴿ٱعۡبُدُونِ﴾ غير الواقع في يس فثلاثة: منها في الأنبياء اثنان: ﴿أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ﴾[4] [الأنبياء: 25]، [﴿وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُونِ﴾[5]][6] [الأنبياء: 91]، وفي العنكبوت: ﴿فَإِيَّٰيَ فَٱعۡبُدُونِ﴾[7][العنكبوت: 56].

---

(1) ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 133/2، 1144/4، والنشر، 181/2.

(2) ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 128/2-129، والنشر، 181/2.

(3) ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 132/2، والنشر، 181/2.

(4) في ح، هـ، د:(أن أنذروا أنه لا إله إلا أنا فاعبدون)، وهو خطأ.

(5) ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 129/2-130، 860/4، والنشر، 181/2.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(7) ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 131/2، 860/4، والنشر، 181/2.

واحترز بقيد غير الواقع في يس عنه، وهو: ﴿وَأَنِ ٱعۡبُدُونِيۚ هَٰذَا صِرَٰطٞ مُّسۡتَقِيمٞ﴾ [يس: 60].

وأمّا ﴿يَحۡضُرُونِ﴾، ففي المؤمنين: ﴿وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَن يَحۡضُرُونِ﴾[1] [المؤمنون: 99].

وأمّا ﴿ءَاتَىٰنِۦَ﴾، ففي النمل: ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ خَيۡرٞ مِّمَّآ ءَاتَىٰكُم﴾[2] [النمل: 37].

واحترز بقيد المجاور عن الخالي عنه، وهو في مريم: ﴿ءَاتَىٰنِيَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ [مريم: 29].

وأما ﴿ٱرۡجِعُونِ﴾، ففي المؤمنين: ﴿قَالَ رَبِّ ٱرۡجِعُونِ﴾[3] [المؤمنون: 100].

وأما ﴿يُطۡعِمُونِ﴾، ففي الذاريات: ﴿وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطۡعِمُونِ﴾[4] [الذاريات: 57].

**الإعراب**: "**غير**" منصوب على الاستثناء من "**اعبدون**"، وهو مضاف إلى "**ياسين**"، و"**اعبدون**" والألفاظ بعده عطف كألفاظ البيت السابق.

قال:

268- تُرْدِينِ إِنْ يُرِدْنِ مَعْ إِنْ تَرَنِ وَٱتَّبِعُونِ زُخْرُفٍ ومُؤْمِنِ

ضمّن هذا البيت من الكلم المحذوفة الياء الزائدة للإضافة أربع كلمات:

---

(1) ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 2/130، 4/896، والنشر، 2/181.

(2) ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 2/131، 4/950، والنشر، 2/181.

(3) ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 2/130، 4/896، والنشر، 2/181.

(4) ينظر: المقنع، ص 32-33، ومختصر التبيين، 2/130، 4/1144، والنشر، 2/181.

أما ﴿تُرۡدِينِ﴾، ففي والصافات: ﴿إِن كِدتَّ لَتُرۡدِينِ﴾[1] [الصافات: 56].

وأمّا ﴿يُرِدۡنِ﴾، ففي يس: ﴿إِن يُرِدۡنِ ٱلرَّحۡمَٰنُ بِضُرّٖ﴾[2] [يس: 22]، وليس ﴿إِن﴾ قيدا، لأنه متّحد، بل إيضاح.

وأمّا ﴿إِن تَرَنِ﴾، ففي الكهف: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالٗا وَوَلَدٗا﴾[3] [الكهف: 38]، و﴿إِن﴾ معه إيضاح كاللفظ قبله.

وأمّا ﴿إتَّبِعُونِ﴾، ففي الزخرف، والمؤمن، فهما: ﴿وَٱتَّبِعُونِ هَٰذَا صِرَٰطٞ مُّسۡتَقِيمٞ﴾[4] [الزخرف: 61]، ﴿وَقَالَ ٱلَّذِيٓ ءَامَنَ يَٰقَوۡمِ ٱتَّبِعُونِ أَهۡدِكُمۡ﴾[5] [غافر: 38].

واحترز بقيد السورتين من الواقع في غيرهما، نحو ما في آل عمران: ﴿فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: 31]، وفي طه: ﴿فَٱتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوٓاْ أَمۡرِي﴾ [طه: 89].

**تنبيه**: لم يشر الناظم هنا إلى إطلاق صاحب العقيلة، إذ يقول:

وَخُصَّ في آل عمران مَنِ اتَّبَعَنْ     وخصّ في اتَّبِعُونِ غيرَهما سُوَرَا[6]

لمخالفته المقنع، ومناقشة الشروح له[7]، فقال **الجعبري**: "دخل في قوله غير

(1) ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 2/132، 4/1036، والنشر، 2/181.

(2) ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 2/131.

(3) ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 2/129، والنشر، 2/181.

(4) ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 2/132، والنشر، 2/181

(5) ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 2/132، 4/1074، والنشر، 2/181.

(6) العقيلة، البيت:180، ص 142.

(7) ينظر تغريد الجميلة لمنادمة العقيلة، ق/56-أ.

آل عمران ﴿فَٱتَّبِعُونِى﴾ بطه، وهي ثابتة، وأكّد الإشكال جمعه سُورًا، وهو على حدّ: ﴿لَهُۥٓ إِخۡوَةٌ﴾ [النساء: 11]، فلو قال:

وقل من اتّبعن عمران واتّبعوني    غيرها مع طه استثن مؤتَمِرًا

لعيَّن وعينّهما الأصل بسورتيهما"[1] انتهى.

**الإعراب:** واضح من الأبيات السابقة.

قال:

269- أُولَىٰ مَن ٱتَّبَعَن فَأَرۡسِلُون    ثُمَّ بِهُودَ تَسۡـَٔلَنّ يُنقِذُون

ضمّن هذا البيت من الكلم المحذوفة الياء الزائدة للإضافة أربع كلمات:

فأما كلمة ﴿مَنِ ٱتَّبَعَنِ﴾ الأولى، ففي آل عمران: ﴿ فَإِنۡ حَآجُّوكَ فَقُلۡ أَسۡلَمۡتُ وَجۡهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِۗ﴾[2] [آل عمران: 20].

واحترز بقيد الرتبة عن غير الأولى، وهو في يوسف: ﴿أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى﴾ [يوسف: 108].

وأمّا ﴿فَأَرۡسِلُونِ﴾ ففي يوسف: ﴿أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأۡوِيلِهِۦ فَأَرۡسِلُونِ﴾[3] [يوسف: 45].

وأمّا ﴿تَسۡـَٔلۡنِّ﴾ في هود، فهو: ﴿فَلَا تَسۡـَٔلۡنِّ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۖ﴾[4] [هود: 46].

---

[1] الجميلة، ق/128-أ.

[2] ينظر: المقنع، ص 30-31، ومختصر التبيين، 127/2، والنشر، 180/2.

[3] ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 128/2، والنشر، 181/2.

[4] ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 127/2، 686/3، والنشر، 180/2.

واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها، وهو في الكهف: ﴿فَإِنِ اتَّبَعْتَنِى فَلَا تَسْـَٔلْنِى عَن شَيْءٍ﴾ [الكهف: 69].

وأمّا ﴿يُنقِذُونِ﴾، ففي يس: ﴿لَّا تُغْنِ عَنِّى شَفَـٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا وَلَا يُنقِذُونِ﴾[1] [يس: 22].

**الإعراب**: أثبت ياء "**اتبعن**" جريا على قراءة نافع في الوصل، لأنه يثبتها فيه، و"**بهود**" حال "**تسئلنّ**"، وباؤه ظرفية، وباقية واضح مما سبق.

قال :

270- ثُمَّ تُمِدُّونَنِ مَعْ تَتَّبِعَن يَهْدِيَنِى فِى ٱلْكَهْفِ مَعْ تُعَلِّمَن

ضمّن هذا البيت من الكلم المحذوفة الياء الزائدة للإضافة أربع كلمات:

فأمّا ﴿تُمِدُّونَنِ﴾، ففي النمل: ﴿فَلَمَّا جَآءَ سُلَيْمَـٰنَ قَالَ أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ﴾[2] [النمل: 37].

وأما ﴿تَتَّبِعَن﴾، ففي طه: ﴿مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓاْ أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾[3] [طه: 91].

وأما ﴿يَهْدِيَنِ﴾ في الكهف، فهو: ﴿وَقُلْ عَسَىٰٓ أَن يَهْدِيَنِ رَبِّى لِأَقْرَبَ مِنْ هَـٰذَا رَشَدًا﴾[4] [الكهف: 24].

واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها، وهو في القصص: ﴿قَالَ عَسَىٰ رَبِّىٓ أَن يَهْدِيَنِى سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾ [القصص: 21].

---

(1) ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 131/2، 1023/4، والنشر، 181/2.

(2) ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 131/2، 949/4، والنشر، 181/2.

(3) ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 851/1294/2، والنشر، 181/2.

(4) ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 129/2، 806/3، والنشر، 181.

وأما ﴿تُعَلِّمَنِ﴾، ففي الكهف: ﴿هَلَ اَتَّبِعُكَ عَلَىٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْداً﴾[1] [الكهف: 65].

**الإعراب:** واضح.

قال:

271- وَمَعْ لَئِنَ اَخَّرْتَنِى وَعِيدِ مَتَابِ كِيدُونِ بِغَيْرِ هُودِ

ضمّن هذا البيت من الكلم المحذوفة الياء الزائدة للإضافة أربع كلمات:

فأما ﴿لَئِنَ اَخَّرْتَنِ﴾، ففي الإسراء: ﴿لَئِنَ اَخَّرْتَنِ إِلَىٰ يَوْمِ اِلْقِيَامَةِ﴾[2] [الإسراء: 62].

واحترز بقيد المجاور ﴿لَئِنَ﴾ عن الخالي عنه، وهو في المنافقين: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيَ إِلَىٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون: 10].

وأما ﴿وَعِيدِ﴾، فثلاثة: في إبراهيم: ﴿ذَٰلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِى وَخَافَ وَعِيدِ﴾[3] [إبراهيم: 17]، وفي قاف: ﴿فَحَقَّ وَعِيدِ﴾ [ق: 14]، ﴿فَذَكِّرْ بِالْقُرْءَانِ مَنْ يَّخَافُ وَعِيدِ﴾[4] [ق: 45].

وأمّا ﴿مَتَابِ﴾، ففي الرعد: ﴿إِلَيْهِ أَدْعُواْ وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾[5] [الرعد: 37].

---

(1) ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 2/129، 3/806، والنشر، 2/181.

(2) ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 2/129، 3/792، والنشر، 2/181.

(3) ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 2/128، 3/748، والنشر، 2/181.

(4) ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 2/132، 4/1135، والنشر، 2/181.

(5) ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 2/128، 3/742، والنشر، 2/181.

وأمّا ﴿كِيدُونِ﴾ في غير هود، فاثنان: في الأعراف: ﴿ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا تُنظِرُونِ﴾[1] [الأعراف: 195]، وفي المرسلات: ﴿فَإِن كَانَ لَكُمْ كَيْدٌ فَكِيدُونِ﴾[2] [المرسلات: 39].

واحترز بغير[3] الواقع في هود من الواقع فيها، وهو: ﴿فَكِيدُونِى جَمِيعاً ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ﴾ [هود: 54].

**الإعراب:** "**مع**" عطف على مثلها في البيت قبله، ويحتمل أن يكون حالا من "**وعيد**"، وهو مضاف إلى "**لئن أخرتن**"، و"**وعيد**" وتالياه عطف على "لئن أخرتن"، على الاحتمال الأول، أو "**على تعلمن**"، على الاحتمال الثاني، ويحتمل أن يكون في كلا إعرابيَّ معا معطوفا، كالألفاظ المتقدمة على "**مع تعلمن**"، وباقيه واضح.

قال:

272- بَشِّرْ عِبَادِ لِيَ دِين يُؤْتِيَن نُذُرِ مَعْ أَهَانَنِ وَأَكْرَمَن

ضمّن هذا البيت من الكلم المحذوفة الياء الزائدة للإضافة ست كلمات:

أمّا﴿بَشِّرْ عِبَادِ﴾، ففي الزمر: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ﴾[4][الزمر: 16 – 17].

واحترز بقيد المجاور عن الخالي عنه، نحو ما في البقرة: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى

---

(1) ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 127/2، 588/3، والنشر، 180/2.

(2) ينظر: المقنع، ص 33، ومختصر التبيين، 133/2، والنشر، 182/2.

(3) في هـ: "بقيد".

(4) ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 132/2، 1057/4، والنشر، 181/2.

عَنِّى﴾ [البقرة: 185]، وهو متعدّد.

وأمّا ﴿لِيَ دِينِ﴾، ففي الكافرون: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾[1] [الكافرون: 6].

واحترز بقيد المجاور عن الخالي عنه، نحو ما في يونس: ﴿إِن كُنتُمْ فِى شَكٍّ مِّن دِينِى﴾ [يونس: 104]، وهو متعدّد.

**تنبيه**: لم يقيده الشاطبي في عقيلته إذ يقول: "**دين تمدونن**"[2]، فنوقش[3] بورود ما احتُرِز عنه في كلام الناظم.

وأمّا ﴿يُوتِيَنِ﴾، ففي الكهف: ﴿فَعَسَىٰ رَبِّىٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ﴾[4] [الكهف: 39].

وأمّا ﴿نُذُرِ﴾[5]، فستة كلها في القمر[6].

وأمّا ﴿أَهَانَنِ﴾، و﴿أَكْرَمَنِ﴾، ففي والفجر: ﴿فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَهَانَنِ﴾ [الفجر: 18]، ﴿فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَكْرَمَنِ﴾[7][الفجر: 16].

**الإعراب**: واضح.

---

(1) ينظر: المقنع، ص 33، ومختصر التبيين، 2/134، والنشر، 2/182.

(2) العقيلة، البيت: 179، ص 142.

(3) ناقشه شارحه الأول السخاوي، ولكنه اعتذر له فقال: "ولكنه اعتمد على معرفة أهل العلم بالحرفين"، ورد هذا الاعتذار الإمام الجعبري، وأصلح بيت الشاطبي بـ:

لي دين والمتعال يطعمون ليعبدون  ثم تمدونن له حر ومعتمرا

ينظر: الوسيلة، ص 337، والجميلة، ق/127-ب، وتغريد الجميلة، ق/56-أ، والهبات السنية، ق/52-ب.

(4) ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 2/129، 3/806، والنشر، 2/181.

(5) في هـ: "نذير" وهو خطأ، والصواب ما أثبت من ح، د.

(6) ينظر: المقنع، ص 33، ومختصر التبيين، 2/133، 4/1161، والنشر، 2/182.

(7) ينظر: المقنع، ص 33، ومختصر التبيين، 2/133-134، 5/1293-1294، والنشر، 2/182.

قال:

273- ثُمَّ نَذِير وَنَكِيرِ تَشْهَدُون تُخْزُونِ قَدْ هَدَانِ مَعْ تُفَنِّدُون

ضمّن هذا البيت من الكلم المحذوفة الياء الزائدة للإضافة [ست][1] كلمات:

فأمّا ﴿نَذِيرِ﴾، ففي الملك: ﴿فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ﴾[2][الملك: 18].

وأمّا ﴿نَكِيرِ﴾، فأربعة: في الحج: ﴿أَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾[3][الحج: 42]، وفي سبأ: ﴿فَكَذَّبُواْ رُسُلِى فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾[4][سبأ: 45]، وفي فاطر: ﴿ثُمَّ أَخَذْتُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾[5][فاطر: 26]، وفي الملك: ﴿وَلَقَدْ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾[6][الملك: 19].

وأمّا ﴿تَشْهَدُونِ﴾، ففي النمل: ﴿مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْراً حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ﴾[7] [النمل: 32].

وأما ﴿تُخْزُونِ﴾، فاثنان: في هود: ﴿وَلَا تُخْزُونِ فِى ضَيْفِيٓ﴾[8] [هود: 77]، وفي الحجر: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ﴾[9] [الحجر: 69].

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من هـ، والمثبت من ح ، د.

(2) ينظر: المقنع، ص 33، ومختصر التبيين، 133/2، 1216/5، والنشر، 182/2.

(3) ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 130/2، 878/4، والنشر، 181/2.

(4) ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 131/2، 1015/4، والنشر، 181/2.

(5) ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 131/2، 1015/4، والنشر، 181/2.

(6) ينظر: المقنع، ص 33، ومختصر التبيين، 133/2، 1216/5، والنشر، 182/2.

(7) ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 131/2، والنشر، 181/2.

(8) ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 128/2، 692/3، والنشر، 180/2.

(9) ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 129/2، والنشر، 181/2.

وأمّا ﴿قَدْ هَدىٰنِ﴾، ففي الأنعام: ﴿أَتُحَـٰٓجُّونِى فِى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدىٰنِ﴾[1] [الأنعام: 81].

واحترز بقيد المجاور عن الخالي عنه، وهو في الأنعام أيضا: ﴿قُلِ اِنَّنِى هَدىٰنِى رَبِّىَ﴾ [الأنعام: 162].

وأمّا ﴿تُفَنِّدُونِ﴾، ففي يوسف: ﴿لَوْلَآ أَن تُفَنِّدُونِ﴾[2] [يوسف: 94].

**الإعراب:** واضح.

قال:

274- إِيلَـٰفِهِمْ ثُمَّ عَذَابِ صَادِ وَفِـي ٱلْمُنَـادىٰ نَحْـوُ يَـٰعِبَـادِ

ضمّن هذا البيت من الكلم المحذوفة الياء الزائدة للإضافة كلمة واحدة، وأصلا مطّردا، وتبرّع بكلمة واحدة هي صدر البيت.

أمّا الكلمة المتبرّع بها، ففي قريش: ﴿إِۦلَـٰفِهِمْ رِحْلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيْفِ﴾ [قريش: 2].

وقد قُرِئَ شاذا: ﴿إِلَـٰفِهِمْ﴾ بقصر الهمزة، دون ياء، مفتوح اللام، ممدودها[3]، وساكن اللام أيضا[4].

---

(1) ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 127/2، 498/3، والنشر، 180/2.

(2) ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 730/3، والنشر، 181/2.

(3) وقد وصفها بالشذوذ كذلك التنسي والحسن الزياتي، وليست شاذة بل هي قراءة أبي جعفر. ينظر: النشر، 403/2-404، والطراز، ص 307.

(4) هي رواية العمري عن أبي جعفر، وهي شاذة. قال علي بن الحسين الواسطي:

وعن أبي جعفرهم إلَفِهِمْ لا ياء ولا هاو وجاء إلْفهم
للعمـــري مســـكّن الـــلام.... .......................................................
=

واحترز بقيد المجاور عن الخالي عنه، وهو في السورة أيضا [﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾][1] [قريش: 1].

وقد قرأ ابن عامر هذا: بحذف الياء[2].

**تنبيه**: اعلم أن (إيلاف) بالياء مصدره: (آلَف)، كـ: (آمن)، و(أحسن)[3]، فياؤه مبدلة من همزة، لسكونها بعد همزة[4] [مكسورة][5]، وهي فاء الكلمة [لا لامها][6]، ولا زائدة للإضافة[7]، ولذا كان ذكرها تبرّعا، وقد وسّطها بين كلم الباب، كما سمح له النظم.

---

= ينظر: طوالع النجوم، ق/131-ب، والنشر، 2/40-404، وكتاب في شواذ القرآن، ق/135-ب، ومختصر ابن خالويه، ص 180.

(1) ما بين المعقوفين ساقط من ح، والمثبت من هـ، د ، ز.

(2) ينظر: التيسير، ص 175، والتبصرة، ص 390، والكافي، ص 218، والبدور، ص 440.

(3) الظاهر أنها مقحمة، وهي في كل النسخ التي بحوزتي.

(4) في د بعد كلمة :"همزة ": "في موضعين أحدهما المتقدم، ثانيهما قوله تعالى وقيله يارب إن هؤلاء ففي كلامه إجمال إذ لا يدرى ما المراد منهما ولكن قد يتأيس للمراد بتمثيله بياعباد وكون اللفظين الأولين كذلك، وأن بعده الاحتراز عن غير هذا اللفظ، وهو ياقوم بتقييد ذي العنكبوت بالتأخر وهذا البيت سالم مما ورد على بيت الناظم إلا عباد العنكبوت والزمر: آخره وخلف زخرف ظهر. الثاني: قال الجعبري: جملة ما حذف من المنادى بأيه واثنان وعشرون يارب ويارب سبعة وستون، وياقوم ستة وأربعون، ويابني ستة، وياعباد الذين آمنوا، وياعباد فاتقون بالزمر، وياعبادي لا خوف عليكم بالزخرف في المصاحف العراقية انتهى. الثالث...". وهذه الفقرة مقحمة هنا، وستأتي في موضعها قريبا.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من هـ، د.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من هـ

(7) ينظر: المحكم، ص 187-188، والجامع لأحكام القرآن، 22/495-502، والتحرير والتنوير، =

وما قيل[1] من أن الترجمة على تقدير معطوف على قوله: "**وفي محل اللام**"، أي: وفي محل الفاء بدليل ذكر هذه الكلمة، فبعيد.

و(إلاف) بغير ياء مصدر: (أَلِف) الثلاثي[2] بوزن: (عَلِم)، وهما بمعنى متعديان إلى واحد، ويجوز في ذي الياء أن يتعدى إلى اثنين، أي: لإيلاف الله إياهم[3]، وفي سورة قريش قراءات متعددة.

وأما ﴿عَذَابِ﴾ صاد، ففيها: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾[4] [ص: 7].

واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها، نحو ما في الحجر: ﴿وَأَنَّ عَذَابِى هُوَ ٱلْعَذَابُ ٱلْأَلِيمُ﴾ [الحجر: 50].

وأما الاسم المنادى، فنحو: ﴿يَـٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْ﴾ [الزمر: 11]، ﴿يَـٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾[5] [الزمر: 15]، ﴿وَيَـٰقَوْمِ ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ﴾[6] [هود: 52]،

=

30/555-556، والوسيلة، ص 276-277، والدر المصون، 11/112-114، ومعاني القرآن للأخفش، 2/743، ولسان العرب، 1/108-109.

(1) ينظر: تنبيه العطشان، ق/95-أ.

(2) في هـ: "الثاني".

(3) ينظر: البحر المحيط، 10/548، وإعراب القرآن للنحاس، ص 1127، وإملاء ما منّ به الرحمن، 2/295، والتبيان في إعراب القرآن، 2/513، وشرح الهداية، 2/557، والكشف، 2/390، والحجة للفارسي، 6/444-448، واللآلي الفريدة، 3/485-486، وإيضاح الوقف والابتداء، ص 538، وأضواء البيان، 9/533-534.

(4) ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 2/132، 4/1048، والنشر، 2/181.

(5) ينظر: المقنع، ص 34، ومختصر التبيين، 2/140.

(6) ينظر: المقنع، ص 34، ومختصر التبيين، 2/139.

و﴿يَـٰبُنَيِّ ٱرۡكَب مَّعَنَا﴾ [هود: 42]، إذ أصله: (بنَيْوٌ)، مصغّر (ابن)، ثم أبدلت الواو ياء، وأدغمت [فيها][1] ياء التصغير على القياس، ثم أضيف إلى ياء المتكلم، ولكنها حذفت من الخط على قاعدة المنادى[2]، وسواء كان حرف النداء موجودا كما مثّل، أو لا، نحو: ﴿رَبِّ ٱغۡفِرۡ وَٱرۡحَمۡ﴾[3][المؤمنون: 119]، ﴿رَبِّ ٱحۡكُم بِٱلۡحَقِّ﴾ [الأنبياء: 111]، ﴿رَبِّ ٱنصُرۡنِى﴾[4][المؤمنون: 26، 39 و العنكبوت: 30].

**تنبيهات:**

**الأول**: لا يندرج في المنادى هنا نحو: ﴿يَـٰبَنِيَّ ٱذۡهَبُواْ﴾ [يوسف: 87]، ﴿يَـٰبَنِيَّ لَا تَدۡخُلُواْ مِنۢ بَابٍ وَٰحِدٍ﴾ [يوسف: 67]، وإن كان منادى مزيد الياء للإضافة في الجملة، لأن ترجمة الناظم لما حذفت منه الياء اجتزاء بالكسرة عنها، احترزت ذلك، وبيانه أن ياء ﴿يَـٰبَنِيَّ﴾، وإن كانت زائدة للإضافة، فإنها لا

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من: ح، هـ، د، والمثبت من: ز.

[2] ينظر اللآلي الفريدة، 3/9-11، والكشف، 1/529-530، وشرح الهداية، 2/347. ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، 1/131، ولسان العرب، 1/362-363. والتبيان للعكبري، 2/31، والحجة للفارسي، 4/333-339.

[3] ينظر: مختصر التبيين، 2/140.

[4] ينظر: مختصر التبيين، 2/140.

تدل[1] عليها كسرة، إذ لا كسرة قبلها، وإنما قبلها ياء ساكنة مدغمة فيها[2]، وأصله (بَنِين)[3] جمع سلامة لـ: ﴿إبْن﴾، فلما أضيف إلى ياء المتكلم، حذفت نون الجمع، فاجتمع ياءان:

الأولى: علامة نصب الاسم لكونه منادى مضافا.

والثانية: ياء المتكلم، فأدغمت أولاهما في الثانية.

**الثاني**: جملة المحذوف من هذا القسم دون ﴿إِءلَـٰفِهِمْ﴾ مائة وسبعة مواضع.

**الثالث**: تبرّع الناظم بذكر حذف الياء من ﴿إِءلَـٰفِهِمْ﴾، وسكت عن حذف الياء من ﴿إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ في البقرة [آية: 124]، حيث وقع فيها، وقد ذكره الشيخان حسبما تقدم نقله عنهما عند قولي في صدر الإعلان:

........................................ فياء: إبرٰهـۧم في البكر احذِفَا

لغير حرميٍّ ...................... ..................................[4]

وتقدم هناك وجه سكوته عنه، وما فيه من البحث، فراجعه إن شئت[5].

---

(1) في د: "لا تدخل".

(2) " فيها"، الزيادة من: هـ، ز.

(3) في: ح، هـ، د: "بنيان"، والمثبت من: ز.

(4) البيتان:[ 8، 9 ] من الإعلان. ينظر: منظومة الإعلان بتكميل مورد الظمآن، ص 49.

(5) ينظر: ص 846 ـ 845.

**الإعراب**: "**إيلافهم**" و"**عذاب صاد**" معطوفان كألفاظ الأبيات المتقدمة، و"**في المنادى**" متعلق بـ"**حذفت**" مقدّر يدل عليه السياق، و"**نحو يا عباد**" خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك مثل كذا.

قال:

275- وَثَبَتَتْ فِي ٱلْعَنْكَبُوتِ وَٱلزُّمَرْ أُخْرَاهُمَا وَحَرْفُ زُخْرُفٍ أُثِرْ

لما ذكر في البيت قبل هذا أن الياء الزائدة للإضافة تحذف من المنادى، ومثّل بـ: ﴿يَٰعِبَادِيَ﴾ ، استثنى من ذلك هنا ثلاثة مواضع ثبتت فيها الياء، إلا أن في[1] الأخير منها خلافا.

**أحدها**: الأخير في العنكبوت، وهو: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ أَرْضِى وَٰسِعَةٌ فَإِيَّٰيَ فَٱعْبُدُونِ﴾[2] [العنكبوت: 56].

واحترز بقيد الرتبة في هذه السورة عن الأخير[3]، وهو: ﴿يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱرْجُواْ ٱلْيَوْمَ ٱلْأَخِرَ﴾ [العنكبوت: 36].

**ثانيها**: الأخير في الزمر، وهو: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾[4] [الزمر: 50].

واحترز بقيد الرتبة في هذه السورة عن غير الأخير أيضا، وهو: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْ﴾ [الزمر: 11]، ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر: 15].

---

(1) في د: "إلا أن فيها في ..".

(2) ينظر: المقنع، ص 34، ومختصر التبيين، 4/982-983.

(3) في ز: "غير الأخير".

(4) ينظر: المقنع، ص 34، ومختصر التبيين، 4/982.

**ثالثها**: وهو المختلف فيه الواقع في الزخرف، وهو: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ وَلَآ أَنتُمْ تَحْزَنُونَ﴾ [الزخرف: 68].

**قال في المقنع** عن ابن الأنباري: "[هو في مصاحف أهل المدينة بياء، وفي مصاحفنا - يعني أهل العراق - بغير ياء"[1] انتهى.

**زاد الشارح**[2]: "عن ابن الأنباري][3]: وكان أبو عمرو[4] يثبت الياء فيها، ويحتج بأنه رآها في مصاحف أهل المدينة، وأهل الحجاز بياء، فكان اليزيدي يخالف أبا عمرو في هذا، فيحذف الياء، ويحتج بأن النداء مبناه[5] على الحذف"[6].

**وقال في التنزيل**: "كتبوه[7] في مصاحف أهل[8] المدينة والشام بياء بعد الدال، وفي سائر المصاحف بدال دون ياء"[9] انتهى بالمعنى.

---

(1) المقنع، ص 34.

(2) أي: ابن آجطا رحمه الله تعالى. والنص في المقنع، ص 107. وأخذه الداني عن ابن الأنباري وهو في إيضاح الوقف والابتداء، ص 147.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من هـ

(4) يعني: ابن العلا.

(5) في د:"بناء".

(6) التبيان، ق/280-أ.

(7) في د: "بل كتبوه".

(8) " أهل "، الزيادة من: د ، ز.

(9) مختصر التبيين، 4/1105-1106.

وقد أشار الناظم إلى الخلاف فيه بتمريض (أُثِر)، أي: (رُوِي) بالبناء للمفعول، ولا يحتمل أن يكون (أُثِر) بمعنى: (فُضِّل)[1]، فأصله (أُوثِر)، لكنَّ حذف الواو ضرورة.

**تنبيهات: الأول**: وقع المنادى المضاف إلى ياء المتكلم في سورة الزخرف في موضعين:

**أحدهما**: المتقدم.

**وثانيهما**: قوله تعالى: ﴿وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [الزخرف: 88]، ففي كلامه إجمال، إذ لا يُدرَى ما المراد منهما، ولكن قد يتأنّس[2] للمراد بتمثيله بـ: ﴿يَٰعِبَادِ﴾، وكون اللفظين الأوّلين كذلك، وأن بعده الاحتراز عن غير هذا اللفظ، وهو: [﴿يَٰقَوْمِ﴾][3] بتقييد ذي[4] العنكبوت بالتأخّر.

[وهذا بيت سالم ممّا ورد[5] على بيت الناظم:

إلا عبادي العنكبوت والزمر    آخره وخلف زخرف ظهر][6]

**الثاني: قال الجعبري**: "جملة ما حذف من المنادى[7] مائة واثنان وعشرون

---

[1] في د: "فصل".

[2] في ح ، د: "يتأس"، والمثبت من: هـ، ز.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ

[4] في د: ذا.

[5] ممن استدرك عليه النزوالي رحمه الله. ينظر: مجموع البيان، ق/63-أ.

[6] ما بين المعقوفين ساقط من هـ، والمثبت من ح ، د.

[7] في هـ: "من المنادى ويا عباد الذين ءامنوا"، وهي مقحمة.

موضعا: ﴿يَـٰرَبِّ﴾ و﴿رَبِّ﴾[1] سبعة وستون، و﴿يَـٰقَوْمِ﴾ ستة وأربعون، و ﴿يَـٰبُنَيَّ﴾ ستّة، و﴿يَـٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، و﴿يَـٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ بالزمر، و﴿يَـٰعِبَادِ لَاخَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ﴾ بالزخرف في المصاحف العراقية[2]" انتهى.

**الثالث:** تعرّض الشيخان لذكر حذف الياء من الأسماء المنقوصة[3] غير المنصوبة، إذا كانت منوّنة، وحكيا إجماع المصاحف على ذلك، قالا: "بناء على حذفها من اللفظ لسكونها، وسكون التنوين[4] بعدها في الدرج، نحو: ﴿غَيۡرَ بَاغٖ وَلَا عَادٖ﴾ [البقرة: 172]، ﴿فَمَنۡ خَافَ مِن مُّوصٖ﴾ [البقرة: 181]، ﴿مِن وَالٍ﴾ [الرعد: 12]، ﴿بِوَادٍ غَيۡرِ ذِى زَرۡعٍ﴾ [إبراهيم: 39]، ﴿بِكَافٍ عَبۡدَهُۥ﴾ [الزمر: 35]، ونحو: ﴿لَأَتٍ﴾ [الأنعام: 135]، ونحو: ﴿غَوَاشٍ﴾ [الأعراف: 40]، ﴿أَمۡ لَهُمۡ أَيۡدٍ﴾ [الأعراف: 195]، ﴿لَعَالٍ فِى ٱلۡأَرۡضِ﴾ [يونس: 83]، [﴿أَنَّهُۥ نَاجٍ﴾][5] [يوسف: 42]، و﴿وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: 8]"[6].

وقد سكت الناظم عن ذكر هذا النوع، لموافقته للرسم القياسي، إذ لم يتعرض في هذا النظم بالذات إلا للرسم الاصطلاحي، وهو ما خالف قواعد

---

[1] في د: ورد.
[2] الجميلة، ق/126-أ.
[3] في ح ، د: "المخفوضة"، والمثبت من: هـ، ز.
[4] في د: اللفظ التنوين.
[5] ما بين المعقوفين سقط من ز.
[6] ينظر: المقنع، ص 34، ومختصر التبيين، 2/241-243.

الرسم القياسي، حسبما تقدم الكلام عليه مشبعا عند قول الناظم: "**وبعد: فاعلم أن أصل الرسم ....** "[1]، البيت.

**فإن قلت**: يلزم مما ذكرت أن الناظم لم يتعرّض إلا لما خالف الرسم القياسي، أن لا يتعرّض لهذا الباب رأسا[2]، لأن جميع ما فيه يوقف عليه بحذف الياء، وإن كانت ثبتت[3] في بعضه وصلا بحذف يائه من الخط قياسي نظرا إلى[4] أنه تصوير اللفظ بحروف هجائه على مراد الابتداء به والوقوف عليه، ويأتي مثل هذا البحث في باب حذف الواوات في ترجمة: "**هاك ما لظاهر أضفتا**"[5].

**قلت**: هو كما ذكرتَ، إلا أن هذه الياءات لما كان حذفها لغير موجب، وإنما هو لغة لهُذَيْل، ارتُكِبَت في بعض المواضع من القرءان، وتركت في بعضها، وقد تقرّر من مذهب نافع، بل وجلّ القراء السبعة، الاعتناء بإتباع الخط في الوقوف عليها، وعلى غيرها حتى أن كل ما حذف من الياءات في المصحف حذَفَه وقفا، وما ثبت منها من غير متمحض الزيادة، أثبته وصلا ووقفا، صار

---

(1) ينظر: البيت: 6، ص 362 وما بعدها.

(2) في ز: "أصلا".

(3) في ز: "تثبت".

(4) في ز: "إلا".

(5) انظر: ص 1467، البيت: 434.

خط المصحف كأنه المستند[1] لمتبوع وقفا، وإن كان ذلك مرويا له أيضا، فتأكّد الاحتياج[2] إلى معرفة المحذوف منها خطًا، وقد أشير إلى هذا المعنى عند قول الناظم: "**وأيه الزخرف والرحمن** ...."[3] البيت.

وقد تقدم أيضا في التنبيه السادس على قول الناظم: "**وبعد فاعلم أن أصل الرسم**...."[4] البيت.

وأمّا الشيخان: فيحتمل ذكرهما هذا الباب ونحوه لهذا المعنى، ويحتمل أن يكون ذكرهما إياه لتعرضهما[5] للرسم باعتبار جميع القراءات السبع، ولا أن بعض السبعة يثبت بعض تلك الياءات وصلا ووقفا، فيكون ذكرهما لها كغيرهما مما خالف فيه اللفظُ الرسمَ، ولكن لا يتّجه[6] هذا في حذف الواوات، لاتفاق السبعة على حذفها وصلا ووقفا.

**الرابع**: تقدم قريبا أن حذف الياء من القسمين لغة هذيلية[7].

**قال الكسائي**: "سمعتهم يقولون: القاض والوال".

**وقال الفرّاء**: "سمعتهم يقولون: لا أدر".

---

(1) في ز: "المسند".

(2) في هـ: "الاحتجاج".

(3) عند البيت: 239. ص 759.

(4) ينظر: البيت: 6، ص 362.

(5) في هـ: "لتعرفهم".

(6) في ز: "يتوجه".

(7) في ز: "هذيل".




**قال ابن الأنباري**: "والحجة في ذلك أن رؤوس الآي بمنزلة رؤوس الأبيات، وذلك أن رأس الآية فصل بينها وبين ما بعدها، كما أن آخر البيت فصل، فحذفت من رؤوس الآي، كما حذفت من آخر[1] الأبيات.

**قال الأعشى**:

ومــن كاشــح ظــاهر غمــره إذا مــا انتســبت له أنكــرن[2]

أراد: أنكرني، فحذف الياء، واكتفى بالكسرة قبلها.

**وقال لبيد**:

فانتَضَلْنَا وابنُ سَلمَى قَاعدٌ كعَتِيقِ الطّيرِ يُغضي ويُجَلّ[3]

وقال الآخر:

إذا حاولــتَ في أَسَــدٍ فُجُــورا فــإنّي لســتُ منــكَ ولسْــتَ مــنٍّ[4]

وقال الآخر:

كَفَّــاكَ كَــفٌّ لاَ تُلِيــقُ دِرْهَمَــا جُــوداً وأخــرى تُعــطِ بالسـيف الدَّمَا[5]

---

(1) في هـ: "رؤوس ".

(2) البيت من المتقارب، وهو للأعشى كما ذكر في ديوانه، ص 359. بلفظ:

ومن شانئ كاسف وجهه إذا ما انتسبت له أنكرن

ينظر: دواوين الشعراء العشرة، ص 359.

(3) البيت من الرمل، وهو للبيد كما ذكر في ديوانه، ص 147. فانتضلنا بمعنى: تبارينا، وعتيق الطير: هو البازي.

(4) البيت من الوافر، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه، ص 400 ضمن دواوين الشعراء العشرة، ص 359.

(5) لم أعرف قائله، وورد دون نسبة، وقد أنشده الفراء، وأنشده الأصمعي لأمير المؤمنين هارون الرشيد.

هو ما صدَّر به ابن الأنباري الاحتجاج[2]، إذ لا يتّجه[3] في كل موضع.

وقوله في البيت الثاني: "**ويجل**"، أراد: "يجلي"، فحذف الياء اجتزاء بالكسرة قبلها، ووقف على اللام بالسكون، وهو مضارع: "جلي".

قال في القاموس: "جَلَّى ببصرهِ تَجْلِيَةً رمى به، والبازِي تَجْلِيَةً وتجلِّياً: رفع رأسه ثم نظر"[4][5] انتهى.

**ثم قال ابن الأنباري**: "والحجة في المواضع التي حذفت منها الياء في الاسم المنادى أنهم اكتفوا بالكسرة من[6] الياء فحذفوها، وكثر استعمالهم لهذا الجنس، فقوي الحذف.

أنشد الفرّاء:

يا عين جودي بدمع منك مجهودا

وقال حسان بن ثابت:

أيا عين بَكِّي سيّدَ الناس واسفحي بدَمعٍ فإن أنزَفتِهِ فاسكُبي الدَّمَا[7]

---

(1) في ز: "من الاحتجاج".

(2) في هـ: "لا يته ".

(3) في هـ: "ظهر ".

(4) القاموس المحيط، 315/4.

(5) في ز: "عن".

(6) البيت من الطويل وهو لحسان في ديوانه، ص 259، بلفظ:

(7) أعين ألا ابكي سيّدَ الناس واسفحي بدَمعٍ فإن أنزَفتِهِ فاسكُبي الدَّمَا

اسفحي بمعنى: اهمري دمعا واسكبيه، فإن أنزفته بمعنى: فإن نزف وانقطع، فليكن الدم بعده.

يريد تعطي فحذف [الياء][1] اجتزاء[2] واختصارا واكتفاء بالكسرة عنها.
وقال آخر:

ولا أَدْرِ من ألقى عليه رداءه　　خلا أنه قد سُلَّ عن ماجد مَحْضِ[3]

يريد: ولا أدري، فحذف الياء إيجازا واختصارا، واكتفاء بالكسرة التي قبلها عنها.

ومثل هذا كثير في أشعار العرب، وهي لغة مشهورة عندهم، دعاهم إليها رغبة الاختصار والإيجاز، إذا كانت الكسرة قبل الياء المحذوفة دالة عليها ومؤدية عنها[4]" انتهى.

**قلت**: وحاصله أن الحجة في حذف الياء جملة، هي دلالة الكسرة عليها، كما قاله الناظم[5]، ثم قد ينضاف إلى ذلك في بعض المواضع [لا][6] كلّها موجب آخر

---

=
ينظر: معاني القرآن للفراء، 27/2، 118، وتفسير القرطبي، 209/11، ، ووفيات الأعيان، 173/3، وورد دون نسبة. ينظر: درة الغواص، ص 145، ولسان العرب، 4115/5

(1) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(2) في ح: "اجتيازا"، والمثبت من: هـ، د ، ز.

(3) قائله: أبو خراش الهذلي، رثى به أخاه عروة، وقد سلم له ابنه خراش. ينظر: أمالي المرتضى، 141/1-142 بلفظ: "ولم أدر..."، وأمالي القالي، 321/1، والإنصاف في مسائل الخلاف، 390/1 بلفظ: "على" بدل : "خلا "، ومعجم البلدان، 413/4 مادة: (قوسى).

(4) إيضاح الوقف والابتداء، ص 153-158.

(5) في ح: "كما قاله في الناظم"، والمثبت من: هـ، د ، ز.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

أراد: يا عيني، فحذف الياء اجتزاء بالكسرة"[1] انتهى.

**وحاصله** أيضا: أن هذا النوع انضاف فيه إلى التوجيه العام كثرة الاستعمال، وزاد بعضهم: جريانه مجرى الحذف الترخيمي[2].

**الإعراب:** فاعل "**ثبتت**" ضمير الياء، و"**في العنكبوت**" متعلق بـ"**ثبتت**"، وهو على حذف مضاف، أي ["**في**"][3] **كلمة العنكبوت**"، و"**الزمر**" عطف عليه، و"**أخراهما**" بمعنى أخيرتهما بدل من ذلك المضاف المحذوف، وضمير التثنية للسورتين، و"**حرف**[4] **زخرف أثر**" جملة كبرى، وتقدم معنى "**أثر**".

قال :

276- فَصْلٌ وَقُلْ إِحْدَى ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ مَحْذُوفَةٌ وَإِحْدَى ٱلْأُمِّيِّـۧن
277- ثُمَّ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَرَبَّـٰنِيِّـۧنَ وَأَثْبَتُوا ٱلْيَاءَيْنِ فِي عِلِّيِّينَ

تقدم أن الياء المحذوفة قسمان: مفردة، وغيرها، ولما فرغ الناظم من القسم الأول انتقل إلى الثاني:

فأمر بالإخبار مع الإطلاق الشامل لشيوخ النقل، بحذف إحدى يائي ﴿ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ﴾، و﴿ٱلْأُمِّيِّـۧن﴾، و﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾، و﴿رَبَّـٰنِيِّـۧنَ﴾، وبثبت الياءين في

---

[1] إيضاح الوقف والابتداء، ص 145-158.
[2] في د: "التجيبي".
[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.
[4] في ز: "وحرف".

﴿عِلِّيِّينَ﴾، نحو: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ﴾ [المائدة: 113]، ﴿وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْأُمِّيِّـۧنَ﴾ [آل عمران: 20]، ﴿وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ [البقرة: 60]، ﴿وَلَـٰكِن كُونُواْ رَبَّـٰنِيِّـۧنَ﴾ [آل عمران: 78]، وفي التطفيف: ﴿إِنَّ كِتَـٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ﴾ [المطففين: 18]، وسيأتي تعيين المحذوفة منهما.

**تنبيهات:**

**الأول**: عادة المؤلفين أن يفصلوا بين المسائل بالفصول، مع كون الترجمة مشتملة على جميع الفصول التي تذكر فيها، وترجمة الناظم أعني قوله: "**القول فيما سلبوه الياء** .... "، البيت، لا تشتمل على هذا الفصل، وهكذا [صنع][1] أيضا في الواوات إذ قال: **وهاك واوًا سقطت** ...، البيت، ثم قال: "**فصل: وقل إحداهما قد حذفت** ..." البيت، مع أن الذي حذف لاجتماع المثلين غير ما حذف للاكتفاء بالضمة.

**الثاني**: ذكر الناظم هنا ﴿عِلِّيِّينَ﴾، وإن كان واردا على الأصل، رفعا لتوهّم انسحاب[2] حكم تلك الكلمات عليه.

[كما احترز بتعيين الكلم الأربع عن غيرها مما توسط فيه الياءان، نحو: ﴿يُحْيِيكُمْ﴾ [البقرة: 27]، و﴿أَفَعَيِينَا﴾][3][ق: 15].

---

[1] ما بين المعقوفين سقط من ح، والمثبت من هـ، د، ز.

[2] في هـ: "استحباب " وهو تصحيف.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

ولا يصح الجواب[1] بأنه تبعَ الشيخين في ذكره [لـ: ﴿عِلِّيِّينَ﴾][2]، لأنهما إنما ذكرا أن الياءين إذا اجتمعتا، وثانيتهما علامة جمع، حذفت إحداهما، فلزم استثناؤهما ﴿عِلِّيِّينَ﴾ لا محالة، بخلاف صنيع الناظم، إذ عيَّن الكلمات المحذوف منها الياء.

**الثالث:** لم يذكر الناظم في هذا الباب حذف إحدى الياءين ممّا الأولى فيه صورة للهمزة، بل أخّره إلى آخر [باب][3]الهمز، وأدرجه في قوله: "وما يؤدي لاجتماع الصورتين "، البيت. وهاهنا ذكره أبو عمرو، إذ **قال في المقنع** في باب ذكر ما حذفت منه إحدى الياءين اختصارًا، وما أثبتت على[4] الأصل: "اعلم أن المصاحف اتفقت على حذف إحدى الياءين إذا كانت الثانية علامة للجمع، والثانية[5] عندي هي تلك، ويجوز أن تكون الأولى، والأول أقيس، وذلك في نحو قوله: ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾، و﴿ٱلْأُمِّيِّـۧنَ﴾، و﴿رَبَّـٰنِيِّـۧنَ﴾، و﴿ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ﴾، وما كان مثله، إلا موضعا واحدا، فإن مصاحف أهل الأمصار اجتمعت على رسم الياءين فيه على الأصل، وهو قوله في المطففين: ﴿لَفِى عِلِّيِّينَ﴾ لا غير، وكذلك حذفت الياء التي هي صورة الهمزة في نحو قوله: ﴿مُّتَّكِـِٔينَ﴾ [الكهف:

---

(1) ينظر: التبيان، ق/280-ب، وتنبيه العطشان، ق/95-ب.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من هـ

(3) ما بين المعقوفين ساقط من ز.

(4) في د: "منه على".

(5) في ح ، ز: "الثابتة"، والمثبت من: هـ، د.

31]، و﴿ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ﴾[1][الحجر: 95] ، و﴿خَـٰسِـِٔينَ﴾ [البقرة: 64]، وما كان مثله [2]" انتهى.

وهكذا فعل في الواوات[3]، وقد تبعه على ذلك الشاطبي[4].

**قال الشارح**: "وكان الأليق بها والله أعلم هذا الموضع"[5] انتهى.

ويعني بهذا الموضع: فصل اجتماع الياءين، ولم يتضح وجه ما ذكره، بل إنما يترجّح ذكره هناك، لأن حذف صورة الهمزة من أحكام الهمز، والهمز لا مدخل له في هذا الباب.

**الإعراب**: "**إحدى الحواريين محذوفة**" جملة صغرى محكية بـ"**قل**"، و"**إحدى الأميين**" مبتدأ ومضاف إليه، والخبر محذوف أي محذوفة، و"**النبيئين وربانيين**" إما عطف على المبتدأ فيقدر الخبر مؤخرا عن الجميع، وإمّا مبتدأ ومعطوف عليه فيقدر لهما خبر آخر، وباقيه واضح.

قال ﷺ:

278- وَرَجَّحَ ٱلدَّانِيُّ حَذْفَ ٱلْأُولَىٰ وَٱبْنُ نَجَاحٍ قَالَ ٱلْأُخْرَىٰ أَوْلَىٰ

أخبر أن أبا عمرو رجّح أن الأولى من الياءين هي المحذوفة لا الثانية،

---

(1) في كل النسخ مُنَكَّرا، والذي في المقنع بالألف واللام، وهو المثبت. المقنع، ص 49.

(2) المقنع، ص 49.

(3) في المقنع، ص 36.

(4) إذ قال في البيت: 184:

إِءلَفِهِم واحذفوا إحداهما كَ ءَرِءَ ... يا خَـٰطِـِٔينَ والأمِّيِّـِٔنَ مُقْتَفِرَا

ينظر: العقيلة، ص 143.

(5) التبيان، ق/280-ب.

ورجّح أبو داود عكسه، مع اتفاقهما على جواز أن تكون المحذوفة كلا منهما، علم الاتفاق من ذكر الأرجحية.

**[قال]**[1] **في التنزيل** في سورة البقرة: "و﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ بياء واحدة حيث وقع، وكذا ﴿ٱلْأُمِّيِّـۧن﴾، و﴿رَبَّـٰنِيِّـۧنَ﴾، و﴿ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ﴾، وما كان مثله حيث وقع، مما اجتمع فيه ياءان كراهية الجمع بين ياءين، إلا قوله في الباسقات[2]: ﴿عِلِّيِّينَ﴾، وفي التطفيف: ﴿لَفِى عِلِّيِّينَ﴾، فإنهما رسمتا بياءين على اللفظ والأصل، وقد تقدمتا، والياء المحذوفة من إحدى الياءين المذكورتين الثانية التي تكون علامة للجمع[3]، من حيث كانت للبناء[4]، ويجوز أن تكون المحذوفة الأولى لا الثانية.

**قال أستاذنا الحافظ أبو عمرو القرشي**: "والمذهب الأول[5] أوجه، لملازمتها[6]

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من ز.

(2) أي: السورة التي يذكر فيها الباسقات وهي سورة قاف.

(3) الذي في مختصر التبيين بعد هذه الكلمة: "يجوز أن تكون المحذوفة منهما الأولى التي هي زائدة في بناء فعيل لزيادتها، لأنها أول الياءين، ويجوز أن تكون المحذوفة الثانية التي هي علامة الجمع، من حيث كان البناء يختل بحذف الأولى، وكأن الثقل والكراهة للجمع بين صورتين متفقتين، إنما وجبت بالثانية لا بالأولى. قال أستاذنا..." مختصر التبيين، 151/2.

(4) في هـ: "الياء"، وفي د: "للنساء".

(5) الذي في كل النسخ: "الثاني"، وهو خطأ، والمثبت من المقنع، ص 49، إذ قال: "والأول أقيس"، ومن المحكم، ص 165، إذ قال: "والمذهب الأول أوجه لما بينته".

(6) أي إثبات الثانية، لأنها مؤدية عن معنى الجمع وملازمة للنون لا تفارقها ولا تنفصل عنها من حيث كانتا معا علامة للجميع.

النون، ولأنها لا تنفصل"[1]

**قال أبو داود**: "وأنا أخالف[2] أبا عمرو في هذا، وأقول أن المذهب الثاني[3] أوجه عندي، من أجل أن البناء يختل بالأولى، وأن الثانية هي التي أدخلت عليها، فوجب حذفها لذلك، لأن الياء الأولى على أصلها قياسا على نقط المزدوج[4]، لا الأُولَى، لأنه الذي أدخل الشبه على الأُولى، فوجب أن يحذف[5] فهو الأَوْلَى به، وأيضا فإن كسرتها باقية، ودالة[6] على الياء الثانية، تنوب[7] عنها، [وتدل][8] عليها، فكأنها لم تحذف، وأيضا فإن الأصل فيها ياءات ثلاث، فلما حذفت الأولى الساكنة لاندغامها[9] في المتحركة، لسكونها وتحريك الثانية، وجب أن تكون المتحركة هي المرسومة، لا الساكنة الثانية، إذ لا شيء يدل عليها، كما تدل كسرة الأولى عليها، فاعلمه موفقا للصواب إن شاء الله، والله المستعان.

---

(1) ينظر: المقنع، ص 49، والمحكم، ص 165، والعقيلة، ص 143، والوسيلة، ص 342-343.

(2) في ح ، هـ: "وإذا خالف"، والمثبت من: د ، ز.

(3) في كل النسخ التي عندي: "الأول "، والمثبت من مختصر التبيين، 152/2.

(4) أي الياء المشددة لأنها بحرفين.

(5) في كل النسخ التي بحوزتي: "يرسم"، والمثبت من مختصر التبيين، ولأن السياق لا يساعد على كلمة: "يرسم"، وفي أربع نسخ من مختصر التبيين مثل ما أثبت ابن عاشر إلا في نسخة واحدة أثبت المحقق منها ما أثبته في هذا الموضع. ينظر: مختصر التبيين، 152/2.

(6) في هـ: "ردا ".

(7) في هـ: "ثبوت ".

(8) ما بين المعقوفين ساقط من هـ، والمثبت من ح ، د.

(9) في د: لا ندغمها.

وأمّا ما[1] يكون الحرف[2] الرابع فيه [قبل][3] الياء والنون همزة، وكتبت بياء واحدة أيضا فنحو قوله: ﴿ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ﴾، و﴿مُتَّكِـِٔينَ﴾، و﴿خَـٰسِـِٔينَ﴾، ﴿وَٱلصَّـٰبِـِٔينَ﴾ على قراءة من همز هذه الكلمة الأخيرة، وشبهه، فإن الياء المرسومة قبل النون في ذلك تحتمل وجهين:

**أحدهما**: أن تكون صورة الهمزة، لتحركها وتحرك ما قبلها.

**والثاني**: أن تكون علامة للجمع، وهو الأوجه لما[4] ذكرته آنفا[5]، فإن الهمزة تستغني عن الصورة لكونها حرفا من الحروف فاعلمه"[6] انتهى.

[وما ارتضاه أبو داود هو الذي جرى به العمل[7]، ثم لا حاجة إلى التطويل بذكر كيفية النقط، لأن له فنًّا يخصُّه][8]، [9].

**الإعراب**: بيّن.

---

[1] في د: "أن".

[2] في هـ: "الحذف ".

[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[4] في هـ: "مما ".

[5] في د: "أيضا".

[6] مختصر التبيين، 2/150-153.

[7] ينظر: دليل الحيران، ص 152، وسمير الطالبين، ص 66.

[8] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[9] ينظر في كيفية نقطه على المذهبين: أصول الضبط لأبي داود، ص 191-194.

قال:

279- وَنَحْوُ يَسْتَحْيِي ٱلْأَخِيرَ فَٱحْذِفِ مُرَجِّحًا إِذْ سَكَنَتْ فِي ٱلطَّرَفِ

لما فرغ من أول قسمي الياء [غير][1] المنفردة، وهو قسم المتوسطتين، انتقل إلى ثانيهما، وهو قسم المتطرفتين، وهو أيضا قسمان: ما سكن فيه ثاني الياءين وما تحرّك، وبدأ[2] الناظم بذكر الأول منهما.

فأمر مع الإطلاق الشامل لشيوخ النقل بحذف الأخيرة، - يعني[3] مع إثبات الأولى - من نحو: ﴿يَسْتَحْيِۦ﴾، ممّا اجتمع فيه ياءان متطرفتان، ثانيهما: [ساكنة][4] حذفا[5] مُرَجَّحا [فيها][6]، يعني: على حذف الأولى، مع إثبات الثانية.

وقد عُلِم جواز الأمرين من ذكر الترجيح، وذلك نحو: ﴿يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: 257]، ﴿نُحْيِ[7] ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [يس: 11]، ﴿أَنتَ وَلِيِّۦ﴾ [يوسف: 101].

ولا فرق في ذلك بين أن يقع بعدها متحرك، أو ساكن.

**قال أبو داود:** "﴿يَسْتَحْيِۦ﴾ بياء واحدة، وكذلك كل ما يأتي من مثله، مما

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(2) في ح: "بدأ"، والمثبت من: هـ، د ، ز.

(3) " يعني "، زيادة ليست في ز.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(5) في د: حرفا.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من هـ

(7) في ح: "نحو"، والمثبت من: هـ، د، ز.

تقع الياء فيه طرفا، ولم يتصل بها ضمير نحو: ﴿أَنَّىٰ يُحْيِۦ﴾، و﴿يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾، و﴿أَنتَ وَلِيِّۦ﴾، وشبهه، سواء كانت الياء أصلية، أو زائدة للإضافة"[1] انتهى.

[ونحوه لأبي عمرو، وزاد: "وهي أي المرسومة عندي المتحركة"[2]][3].

**وقال أبو داود في الذيل**: "الأوجه عندي أن تكون الساكنة هي المحذوفة، لدلالة الأولى عليها"[4].

ثم علّل الناظم ذلك الوجه المرجَّح بسكونها، يعني بعد حركة تجانسها، وهي تدل عليها حين حذفها، كما تقدم لأبي داود، وبوقوعها في الطرف، - يعني والأطراف محل التغيير -، وهذا توجيه ظاهر، إلا أني لم أره لواحد من الشيخين، ولم أر لهما غير ما قدّمته من النقل.

**تنبيهان:**

**الأول**: عبارة الناظم غير واضحة في مقصوده، إذ المتبادر منها أن المرجوح هو ثبوت الياء الثانية، من غير نظر إلى الأولى، وهو كقوله قبل: "**وفي الأخير الحذف من نداء** ..."[5] البيت. ولكن تقديم المعمول[6]، وهو[7] قوله: "**الأخير**"

---

(1) مختصر التبيين، 2/108-109.

(2) ينظر: المقنع، ص 49-50.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(4) لم أجد هذا النص في أصول الضبط المطبوع.

(5) في البيت:119، ص 702.

(6) في هـ: "المعلوم".

(7) في د: بعد.

المؤذن بالحصر، وذكره للمسئلة في فصل [حذف][1] إحدى الياءين يبين مقصوده.

**الثاني**: تحصّل من كلام الناظم مطلبان:

**أحدهما**: حذف [إحدى][2] الياءين في الجملة، وهذا هو الذي انصرف له الإطلاق[3] الشامل لشيوخ النقل.

**ثانيهما**: تعيين المحذوفة منهما في الوجه الراجح بما[4] رَجّح به، وهذا لا ينصرف إليه الإطلاق المذكور، وعنه احترز بقوله في الصدر: "في أحكام ما قد رسموا"[5]، وقد تقدم نظير هذا من كلامه، فلا غبار عليه.

**الإعراب**: "**نحو يستحي**" مبتدأ ومضاف إليه، و"**الأخير**" مفعول مقدم بـ"**احذف**"، وهو أمر، وفاعله ضمير المخاطب، والجملة الفعلية خبر المبتدأ، وعائدها محذوف تقديره "**الأخير**" منه، أو العائد (الـ) في "**الأخير**"، لأنها خلف الضمير، والتقدير: أخيره[6]، وأدخل الفاء[7] في صدر الخبر، لما في المبتدأ من

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من ز.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من: ح ، هـ، د، والمثبت من: ز.

(3) في د: في الإطلاق.

(4) في هـ، ز: "لما".

(5) ينظر: البيت: 37، ص 515 وما بعدها.

(6) في هـ: "آخره".

(7) في د: الياء.

معنى العموم، ويحتمل: "**نحو**"، أن يكون مفعولا مقدما بـ"**احذف**" [على حذف][1] مضاف، أي ياء نحو ﴿يَسۡتَحۡيِۦٓ﴾، و"**الأخير**" نعت المضاف المحذوف، والجملة على هذا الاحتمال الثاني فعلية، و"**مرجَّحا**" بفتح الجيم نعت مصدر محذوف معمول لـ"**احذف**"، أي: حذفا مرجحا، ويصح فيه كسر الجيم على أن يكون حالا من فاعل "**احذف**"، و"**إذ**" للتعليل ظرفا، فتتعلق بـ"**احذف**" أو بـ"**مرجحا**"، والأقرب في قوله "**في الطرف**" أنه متعلق بفعل محذوف، أي ووقعت في الطرف، إذ بهذا التقدير يكون الكلام صريحا في وجود علتين للترجيح، ويحتمل [أن يتعلق][2] بـ"**سكنت**"، فالعلة حينئذ واحدة مركبة من أمرين.

قال:

280- ورَجِّحَنْهُ قَبْلَ مَا قَدْ حُرِّكَتْ لِغَيْرِ يَلْحَقُهَا لَوْ أُدْغِمَتْ

281- لَدَىٰ وَلِيِّـۧيَ وَحَيَّ يُحۡيِيَ لَـدَى ٱلۡقِيَامَـةِ وفـي لِنُحۡـيِيَ

282- وَجَاءَ فِي يُحۡيِيَ إِطۡلَاقٌ لَدَىٰ عَقِيلَـةٍ وَلِابۡـنِ حَـرۡبٍ وَرَدَا

لما ذكر القسم الأول من المتطرفتين، انتقل إلى الثاني، فأخبر[3] مع إطلاق الحكم بترجيح الحذف للياء الأولى قبل الياء المتحركة، يعني على حذف الثانية المتحركة، وإثبات الأولى، وذلك في كلمات هي: ﴿وَلِـِّۧيَ﴾ في الأعراف: ﴿إِنَّ وَلِـِّۧيَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلۡكِتَـٰبَ﴾ [الأعراف: 196]، و﴿حَـيَّ﴾ في الأنفال:

[1] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[3] في هـ، د، ز: "فأمر".

﴿وَيَحْيىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: 43]، و﴿يُحْيِيَ﴾ في سورة القيامة: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَنْ يُحْيِيَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [القيامة: 39].

[واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها، نحو ما في الأحقاف: ﴿بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَنْ يُحْيِيَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [الأحقاف: 32]] [1]، إذ لم تحذف منه ياء، و﴿لِّنُحْيِيَ﴾ في الفرقان: ﴿لِّنُحْيِيَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتاً﴾ [الفرقان: 49]، [كما احترز بتعيين الكلم الأربع عن غيرها مما توسط في الياءان، نحو: ﴿يُحْيِيكُمْ﴾، و﴿يُحْيِيكُمْ﴾] [2].

وقد أطلق الشاطبي الحذف في ﴿يُحْيِيَ﴾، فعمّ [3] كلامه الواقع في الأحقاف، كما أطلق أيضا الحذف فيه: أبو العباس ابن حرب [4] في تأليفه الموضوع [في الرسم] [5]، [6].

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من: ح، والمثبت من: هـ، د ، ز.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(3) في هـ: "فيعم".

(4) هو أحمد بن محمد بن سعيد بن حرب، أبو العباس المسيلي، أستاذ، قرأ على أبي داود سليمان بن نجاح، قرأ عليه نجبة بن يحي، من كتبه: التقريب في القراءات السبع، بقي إلى حدود: 540هـ ينظر: غاية النهاية، 116/1.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من د، والمثبت من ح ، هـ.

(6) قال ابن آجطا: "وظاهر إطلاق الشاطبي أن الذي في الأحقاف محذوف، مثل الذي في القيامة، وكفى بالشيخ الشاطبي حجة في التقييد في ذلك بأنه إمام مقدم في هذا الفن وفي غيره، فيجب أن يقتدى به، مع أن إماما من الأئمة غيره ذكره نصا في كتابه، وأنه محذوف كمثل الذي في القيامة، وهو أبو العباس بن حرب..."، وقال الرجراجي: "فإذا كان هذان الإمامان المقتدى بهما في هذا الشأن أطلقا في

ونص العقيلة:

إِءلَافِهِمْ وَٱحْذِفُواْ إِحْدَاهُمَا كَـ وَرِ ءْياً خَاطِئِينَ وَالْأُمِّيِّـنَ مُقْتَفِرَا

مَنْ حَيَّ يُحْيِي وَيَسْتَحْيِ كَذَاكَ سِوَى هَيِّـئْ يُهَيِّـئْ وَعِلِّيِّينَ مُقْتَصَرَا

وَذِي ٱلضَّمِيرِ كَـ يُحْيِيكُمْ وَسَيِّئَةٍ فِي ٱلْفَرْدِ سَيِّئاً وَالسَّيِّءِ ٱقْتُصِرَا

وقد قرّره[1] الجعبري بقوله: "أي اتفقت المصاحف على حذف إحدى كل ياءين[2] واقعتين وسطا، أو طرفا، خفيفتين، أو إحداهما، أصليتين، أو زائدتين، أو إحداهما، للنسبة[3] أو الإعراب، أو غيرهما، صورتي ياءين، أو إحداهما، نحو: ﴿أَثَٰثاً وَرِءْياً﴾ [مريم: 74]، و﴿ٱلْحَوَارِيِّـنَ﴾، و﴿ٱلْأُمِّيِّـنَ﴾، و﴿رَبَّٰنِيِّـنَ﴾، و﴿ٱلنَّبِيِّـنَ﴾، ونحو: ﴿خَاطِئِينَ﴾، [و﴿مُتَّكِئِينَ﴾][4]، و﴿خَاسِئِينَ﴾، و﴿مُسْتَهْزِءِينَ﴾[5]، ﴿وَٱلصَّٰبِئِينَ﴾، و﴿ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾، و﴿سَيِّـَٔاتِنَا﴾، و﴿سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾، ونحو: ﴿مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾، و﴿يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾، و﴿يُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾، و﴿لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن﴾، و﴿أَنتَ وَلِيِّۦ﴾"[6] انتهى المقصود منه.

=

كتابيهما في هذا اللفظ، فينبغي أن يُقتدى بهما رحمهما الله". التبيان، ق/281-ب، وتنبيه العطشان، ق/91-ب. وجرى العمل على الحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 153.

(1) في هـ: "قرأه".

(2) في هـ: "إحدى كيائين".

(3) في الجميلة: "القسمة".

(4) ما بين المعقوفين ساقط من ز.

(5) في الجميلة: "المستهزئين".

(6) الجميلة، ق/129-أ، وانظر: تغريد الجميلة، ق/58-أ.

وإنما ذكرته بجملته، لرفع توهّم أن يرد على الناظم أن صاحب العقيلة لم يذكر ﴿يُحْيِيَ﴾ المفتوح الياء أصلا[1].

**والجواب**: أن عبارة العقيلة صريحة في العموم، والألفاظ المذكورة لقصد التمثيل، وقد سكت الشيخان عن الذي في الأحقاف.

**قال أبو داود في آخر الأعراف**: "ذكر ما اجتمعت فيه ياءان في اللفظ، ووقعت منهما[2] متطرفة، وتحركت بالفتح، والأولى بالكسر، فحذفت إحداهما:

**اعلم** أن جميع الوارد من ذلك في كتاب الله عز وجل أربعة مواضع:

**فأولها**: هنا: ﴿إِنَّ وَلِـِّۧيَ﴾، كتبوه بياء واحدة مُعَرَّقَة كراهة الجمع بين ياءين، مع كونها أيضا متطرفة، وأصل هذه الكلمة ثلاث ياءات: الأولى ساكنة، والثانية متحركة، والثالثة مفتوحة، فحذفوا الأولين، وتركوا الثالثة المفتوحة.

**والموضع الثاني**: قوله عز وجل: ﴿مَنْ حَيِـيَ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ في الأنفال، وهي قراءة نافع والبزّي، وأبي بكر، لأن الباقين يقرؤونه بياء واحدة، مفتوحة مشدّدة[3]، وأصلها ياءان.

**والموضع الثالث**: قوله عز وجل: ﴿لِّنُحْـِۧيَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتاً﴾ في الفرقان.

**والموضع الرابع**: ﴿عَلَىٰٓ أَنْ يُحْـِۧيَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ في القيامة، وهذان الموضعان مما

---

(1) " أصلا " زيادة من: هـ، ز.

(2) في مختصر التبيين، 589/3: "الثانية منهما".

(3) ينظر: المستنير في القراءات العشر، ص 279.، والتلخيص في القراءات الثمان، ص 276، والعنوان في القراءات السبع، ص 345، والإقناع في القراءات السبع، ص 405، وإيضاح الرموز ومفتاح الكنوز، ص 242.

لم يختلف القراء فيهما"[1] انتهى.

**وقال في المقنع**: "ووجدت فيها أيضا: ﴿مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: 43] في الأنفال بياء واحدة، [وكذلك قال أبو عبيد أنها في الكتاب بياء واحدة][2] وكذلك حكى الغازي أنها في الخط بياء[3]، وذلك عندي على قراءة من أدغم، وكذلك وجدت فيها: ﴿إِنَّ وَلِـِّۧيَ ٱللَّهُ﴾ في الأعراف، و﴿لِّنُحۡـِۧيَ بِهِۦ بَلۡدَةً مَّيۡتاً﴾ في الفرقان، و﴿عَلَىٰٓ أَن يُحۡـِۧيَ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾ في القيامة بياء واحدة، وهي عندي المفتوحة، لأنها حرف الإعراب"[4] انتهى.

**وظاهرٌ**: أن هذا التوجيه الأخير إنما يرجع لكلمة[5] مضارع: ﴿أُحۡيِۦ﴾، لا لكلمة: ﴿وَلِـِّۧيَ﴾، ثم إن الناظم علّل ترجيح أن الأولى هي المحذوفة، لا الثانية، بأنها عرضة لأن تدغم في الثانية، فتكون أولى بالحذف، لأجل[6] التغيير الذي يلحقها لفظا بالإدغام، على قاعدة المثلين المدغمين في كلمة، ولا شك أن هذه العلّة إنما وجدت بكثرة في: ﴿حَيِّـَۧ﴾، حسبما أشار إليه أبو عمرو، وأمّا بقية الكلمات الأُخَر فيضعف فيها الإدغام.

---

(1) مختصر التبيين، 3/589-591.

(2) ما بين المعقوفين سقط من: ح، ه، والمثبت من: د، ز.

(3) في ز: "بياء واحدة".

(4) المقنع، ص 50.

(5) في ز: "لكلمتي".

(6) في د: "لأن".

السوسي، وابن فرح عن اليزيدي[1]، وشجاع وعبد الوارث عن أبي عمرو: ﴿إِنَّ وَلِيِّـَۧ ٱللَّهُ﴾ بالأعراف بياء واحدة مشدّدة، وفتحوها[2]، فإن كانت المحذوفة الأولى فهو من الكبير، أو الوسطى، أو الأخرى، فمن الصغير"[3] انتهى.

وأمّا ﴿يُحۡـِۧيَ﴾، و﴿لِّنُحۡـِۧيَ﴾ ، فلا يجوز الإدغام فيهما، لعروض الحركة، وإنما أجازه الفرّاء.

وهذا التوجيه الذي ذكر الناظم لم أره إلا لأبي عمرو في المقنع في ﴿حَـِۧيَ﴾ فقط[4]، كما تقدم.

**تنبيه**: اعلم أن قول الناظم: "ورجحنه قبل ما قد حركت"، الخ، في قوة[5] قضيتين، مضمون الأولى حذف إحدى الياءين من الكلم المذكورة، ومضمون الثانية أن [المرجّح][6] كون الأولى هي المحذوفة، لا الثانية، وهذه القضية مفرعة عن الأولى، فلهذا انصرف التقييد بالكلم الأربع، ومقابله الذي هو

---

(1) في ه: "الزيدي ".

(2) ينظر: المستنير في القراءات العشر، ص 276.

(3) قال ابن الجزري: "وهذا أصح العبارات عنه، أعني الحذف، وبعضهم يعبر عنه بالإدغام، وهو خطأ، المشدد لا يدغم في المخفف، وبعضهم أدخله في الإدغام الكبير، ولا يصح ذلك لخروجه عن أصوله، ولأن راويه يرويه مع عدم الإدغام الكبير، فقد نص عليه صاحب الروضة لابن حبش عن السوسي مع أن الإدغام الكبير لم يكن في الروضة عن السوسي ولا عن الدوري كما قدمنا في بابه...". النشر، 274/2.

(4) في ز: "فقط انتهى".

(5) في د: "في قوله"، وفي موضعه محو في ه.

(6) ما بين المعقوفين في موضعه محو في ح، والمثبت من ه، د ، ز.

الإطلاق في ﴿يُحۡيِـيَ﴾، لمحصول الأولى، وتبعه محصول الثانية، لا لمحصول الثانية فقط، وبهذا التقرير[1] يكون القيد مفيدا[2] أن ما عدا المقيد[3] لا تحذف منه إحدى ياءيه، لأنه ينتفي فيه[4] الأرجحية المذكورة، مع بقاء أصل الحذف.

**الإعراب**: جلّه بيّن، و"**ما**" واقعة على الياء الثانية، علم ذلك من سياق الكلام، حيث كان ذكر هذه في مقابلة الياء الساكنة في البيت السابق، و"**لغير**" بفتح الغين والياء التغاير، و"**لو**" هنا لمجرد الشرط بمعنى: (إن)، ولكن حذف جوابها لدلالة ما قبله عليه، و"**لدا**" بمعنى: (في) متعلقة بـ"رجح".

---

(1) في د: "التقدير".
(2) في ح: "بعيدا "، وفي هـ: "مقيدا "، وفي د: "قيدا". والمثبت من: ز.
(3) في هـ، ز: "المقيد ".
(4) في ز: "به".



# الباب الثالث:

# حذف الواوات

قال :

283- وهَاكَ وَاوًا سَقَطَتْ فِي ٱلرَّسْمِ ‌ ‌ ‌ فِي أَحْرُفٍ لِلِاكْتِفَا بِٱلضَّمِّ

لما فرغ الناظم من الكلام على حذف الياءات، انتقل إلى الكلام على حذف الواوات.

**قال الشارح**: "وجدت بخط الناظم رحمه الله في هذه الترجمة: "اعلم أن الواو على قسمين: قسم تحذف فيه[1] لموجب، وقسم تحذف فيه[2] لغير موجب.

فالمحذوفة لموجب: هي التي تحذف قياسا نحو: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ﴾ [المؤمنون: 119]، ﴿وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ﴾ [فاطر: 18]، وشبه ذلك، وليست المقصودة هنا، وإنما المقصودة هنا ما حذفت تخفيفا[3] لغير موجب، اكتفاء بالضمة عنها، أو لاجتماعها مع واو أخرى على ما يذكر بعد إن شاء الله"[4] انتهى.

وقد تكلم في صدر الباب على القسم الأول، وفي الفصل بعده على القسم الثاني، إلا أنه يأتي هنا ما تقدم في ترجمة الياءات، من أن الترجمة لا تشتمل على الفصل الذي ذكر بعدها، كما تقدمت الإشارة إليه هناك.

**الإعراب**: "**هاك**" اسم "**خذ**"، و"**الرسم**" بمعنى (المرسوم)، أي المكتوب في المصاحف، و"**أحرف**" بدل بعض من الرسم، وباقيه واضح.

---

(1) في ح ، د: "منه"، والمثبت من: هـ، ز.

(2) " فيه "، الزيادة من: هـ، ز.

(3) " تخفيفا"، الزيادة من: هـ، د ، ز.

(4) انظر التبيان، ق/281-ب.

قالَ:

284- وَيَدْعُ ٱلْإِنسَانُ وَيَوْمَ يَدْعُ فِي سُورَةِ ٱلْقَمَرِ مَعْ سَنَدْعُ

285- وَيَمْحُ فِي حَامِيمَ مَعْ وَصَالِحُ ٱلْحَذْفُ فِي ٱلْخَمْسَةِ عَنْهُمْ واضِحْ

أخبر عن شيوخ النقل بحذف واو الكلمات الخمس في البيت، أو على جهة الإطلاق الشامل لشيوخ النقل: أن واو الكلمات الخمس في البيتين محذوفة عن كتّاب المصاحف، وهي:

﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ﴾[1] في الإسراء [آية: 11].

واحترز بقيد المجاور عن غير المقترن به، وهو في الحج: ﴿يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [الحج: 12]، ﴿يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ﴾ [الحج: 13].

**والكلمة الثانية** من المحذوفة الواو: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ [القمر: 6]، وهي في سورة القمر[2].

واحترز بقيد المجاور من الذين في الحج أيضا.

وأما ذكر السورة فإيضاح واحتراس مخافة تصحيف الياء بالنون، فيدخل عليه: ﴿يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسِۭ بِإِمَٰمِهِمْ﴾ في الإسراء [آية: 71]، مع أنه بالواو.

**قال الشارح**: "هكذا قيدناه عن ناظمه رحمه الله"[3] انتهى.

وهو صحيح[4] اعتبارا بتقديم التقييد بـ ﴿يَوْمَ﴾، ولو اكتفى بقيد السورة لكفاه.

---

(1) المقنع، ص 35، ومختصر التبيين، 787/3.

(2) المقنع، ص 35، ومختصر التبيين، 1159/4.

(3) التبيان، ق/282-أ.

(4) في ح: "صريح"، والمثبت من: هـ، د، ز.

**والكلمة الثالثة**[1] من المحذوف الواو[2]: ﴿سَنَدۡعُ﴾ وهي في العلق: ﴿سَنَدۡعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾[3] [العلق: 19].

واحترز بقيد المجاور عن الخالي عنه، وهو المتقدم في الإسراء.

**والكلمة الرابعة**: ﴿وَيَمۡحُ﴾ في سورة حم الشورى، وهي: ﴿وَيَمۡحُ ٱللَّهُ ٱلۡبَٰطِلَ﴾[4] [الشورى: 22].

واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها، وهو في الرعد: ﴿يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُ﴾ [الرعد: 40].

**تنبيه**: اعلم أنه لا يجوز في: ﴿يَمۡحُ ٱللَّهُ ٱلۡبَٰطِلَ﴾ أن يكون حُذف واوه للجزم بالعطف على ﴿يَخۡتِمۡ﴾ قبله[5]، على معنى: (إن يشاء الله يمح الباطل)، لأن في تعليقه على المشيئة إبهاما[6]، إذ قد أخبر الله أنه شاء محو الباطل في قوله تعالى: ﴿لِيُحِقَّ ٱلۡحَقَّ وَيُبۡطِلَ ٱلۡبَٰطِلَ﴾ [الأنفال: 8]، وإنما الجملة استئنافية.

---

(1) في هـ: "الثانية ".

(2) في ح: "الياء "، والمثبت من: هـ، د ، ز.

(3) المقنع، ص 35، وسهى عنه أبو داود فلم يذكره.

(4) انظر المقنع، ص 35، ومختصر التبيين، 1092/4.

(5) انظر: التبيان في إعراب القرآن، 383/2، وإعراب القرآن للنحاس، ص 799، وإعراب القرآن وبيانه، 34/7-35.

(6) قال ابن آجطّا: "فمحو الله الباطل واجب، والشرط إبهام المشروط، قد يقع وقد لا يقع"( التبيان، ق/ 282-أ ).

**والكلمة الخامسة** من المحذوف واوها: ﴿وَصَـٰلِحُ﴾، وهو في سورة التحلّة: ﴿وَجِبْرِيلُ وَصَـٰلِحُ ٱلْمُومِنِينَ﴾ [التحريم: 4]، وليست الواو فيه قيدا لإخراج غيره، لأنه متّحد، بل هي إيضاح تتأكّد الحاجة إليه، لخفاء هذا اللفظ بسبب بقائه بعد ما حذفت منه بصورة المفرد.

**قال في المقنع** في باب ما حذفت منه الواو اجتزاءً بالضمة عنها، بعد أن ذكر الكلم الأربع[1] الأول عن **ابن الأنباري**[2]. [قال أبو عمرو][3]ما نصه: "ولم تختلف المصاحف في أن الواو من هذه المواضع ساقطة، **قال**: "وكذلك اتفقت على حذف الواو من قوله تعالى في التحريم: ﴿وَصَـٰلِحُ ٱلْمُومِنِينَ﴾، وهو واحد يؤدي عن جمع"[4] انتهى.

**فقوله**: "**وهو واحد**"، صريح في كونه غير جمع، ومُبَيِّن[5] لكون الحذف للواو[6] هنا عبارة عن مطلق العدم، لا[7] الحذف المعهود الذي هو عدم ما يقتضى الرسم القياسي وجوده.

**تنبيهات:**

**الأول**: تقدمت الإشارة عند حل كلام الناظم إلى أن قوله: "عنهم"[8]، يحتمل

---

(1) قوله: الكلم الأربع، في موضعه محو في ح، والمثبت من هـ، د ، ز.

(2) انظر الوقف والابتداء، ص 158-160.

(3) ما بين المعقوفين سقط من: ح، د، والمثبت من: هـ، ز.

(4) المقنع، ص 35.

(5) في هـ، د: "ومفسر".

(6) في هـ: "بالحذف واللام ".

(7) في هـ: "لأن ".

(8) انظر ص 596، البيت71.

أن يكون الضمير فيه عائدا على شيوخ النقل، ويحتمل أن يكون ذلك الضمير عائدا على كتّاب المصاحف، فيكون من الحكم المطلق، وأيا كان فإنه يكون مقتضيا لذكر شيوخ النقل ﴿صَـٰلِحُ﴾ التحريم، مع أني لم أعثر عليه في مظانه من النسخ التي طالعتها من التنزيل، ولم يذكره أيضا صاحب العقيلة، اعتمادا على قول المقنع أنه واحد، ولم أر فيه من النقل إلا ما قدمته عن المقنع، وقد أسلفتك أن مراده هناك بالحذف غير الحذف المعهود لقوله أنه: "واحد"، والناظم أطلق الحذف دون أن يصحبه بقرينة، كما في المقنع، فكان في نقله ما لا خفاء به.

[**فإن**][1] **قلت**: قد[2] تقدم في الكلام على الجموع أن فيه قولين:

**أحدهما**: أنه مفرد[3].

**ثانيهما**: أنه جمع حذفت نونه للإضافة، وواوه للاكتفاء بالضمة.

**قلنا**[4]: نعم، ولكن أين هو من العهدة التي تحملها من النقل عن الشيوخ، ولم يوجد ما ذكره هنا لواحد منهم؟.

ومن هذا البحث يتطرق بحث آخر مع الناظم في ذكر ﴿صَـٰلِحُ﴾ التحريم مع الجموع المحذوفة النون عن أبي داود.

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(2) في ح: "هل"، والمثبت من: هـ، د ، ز.

(3) قال ابن الجزري: "وأما: "وصالح المومنين" فليس حذف واوه من هذا البـاب، إذ هـو مفـرد فـاتفق اللفظ والرسم، والأصل على حذفه".( النشر، 2/141).

(4) في د: "قلت".

**الثاني**: ما ذكره الناظم من أن الواو حذفت في هذه الكلم، للاكتفاء بالضمة قبلها عنها، هو نص المقنع، وذكر بعضهم[1] له توجيها آخر، وهو: حمل الخط على اللفظ في الوصل، لأنها تحذف فيه لالتقاء الساكنين.

**الثالث**: ذكر في المقنع بسنده إلى الفرّاء أنه قال: حذفت واو الجميع في المصاحف في قوله: ﴿نَسُواْاللَّهَ﴾[التوبة: 67 و الحشر: 19].

**قال أبو عمرو**: "ولا أعلم ذلك كذلك في شيء من المصاحف، والذي حُكِي عن الفرّاء غلط"[2] انتهى.

وإليه الإشارة بقول صاحب العقيلة:

**وهم نسوا الله قل والواو زيد أولوا** ......، البيت[3].

ولدعوى[4] أبي عمرو الغلط فيه، أسقطه الناظم، ولكن في تغليطه نظر لا يخفى، إذ هو عدل ناقل، فكيف يُقدِم على تغليطه بما ذكر[5].

---

(1) قاله الرجراجي في تنبيه العطشان، ق/92-ب، وانظر إيضاح الوقف والابتداء، ص 159.

(2) المقنع، ص 35.

(3) العقيلة: البيت رقم:195، ص 145.

(4) في د: ولو عن.

(5) الذي يظهر أن ابن عاشر وقع في أحد أمرين أو هما معا:

الأول: أنه لم ينقل نص الداني في تغليطه ما حكي عن الفراء من المقنع مباشرة، وهو نفسه الذي وقع فيه السخاوي. والذي في المقنع تغليط الناقل لا تغليط الفرّاء، ونص الداني: "والذي حكي عن الفراء غلط من الناقل".

قال ابن الأنباري، قال: "قال أبو بكر: والذي وجدناه في مصاحفنا:﴿نَسُواْ﴾ بالواو، فالوقف عليه بالواو، والذي مضى حكاه بعض أصحابنا عن الفراء متأوِّلاً عليه، وكلام الفراء لا يدل على حذف
=

**الإعراب:** "**ويدع الإنسان**" مبتدأ، والواو فيه من لفظ القرءان، و"**يوم يدع**" عطف عليه بالواو، و"**في سورة القمر**" صفته، و"**معْ سندع**" ظرف في محل الحال من "**يوم يدع**"، و"**يمح**" عطف على "**ويدع الإنسان**"، والواو عاطفة، أومن لفظ القرءان، و"**في حاميم**" صفة "**يمح**"، [وهو مجرور بالفتحة، لمنعه من الصرف بالعلمية والتأنيث، أو العملية، وأنه على وزن أعجمي، نحو: (هابيل)، و(قابيل)، إذ لا يوجد[1] هذا الوزن في لغة العرب]، و"**مع وصالح**" ظرف في محل الحال من "**يمح**" ومضاف إليه، و"**الحذف**" مبتدأ ثان، و"**في الخمسة**" و"**عنهم**" متعلقان بواضح، و"**ال**" في الخمسة بدل من ضمير المبتدأ [الأول، و"**واضح**" خبر المبتدأ][2] الثاني، و"**هما**" خبر المبتدأ الأول.

**وسبك البيتين على هذا الإعراب:** ويدع الإنسان، وكذا مع كذا، وكذا[3] الحذف واضح عنهم في خمستها، ويحتمل أن يكون ويدع الإنسان خبر لمبتدأ محذوف، أي هي كذا وكذا، وجملة قوله الحذف واضح عنهم في الخمسة استئنافية.

---

=

الواو من: ﴿نَسُواْ﴾ في الخط.".(انظر المقنع، ص 35، والوسيلة، ص 357، والدرة الصقيلة، ق/72-ب، والجميلة، ق/136-ب، وإيضاح الوقف والابتداء، ص 159-160).

الثاني: سهى عن ما حكاه الداني من اتفاق المصاحف على إثبات الألف التي بعد واو الجماعة في هذا الحرف. ( المقنع، ص 26-27).

(1) في د: "يجوز".

(2) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(3) في د: "وكذا ثم كذا".

قال:

286- فصلٌ: وَقَلَّ إِحْدَاهُمَا قَدْ حُذِفَتْ     مِمَّا لِجَمْعٍ أَوْ بِنَاءٍ دَخَلَتْ

287- كَنَحْوِ: وُورِيَ وَيَسْتَوُونَ     مَوْءُودَةٌ دَاوُودَ وَالْغَاوُونَ

تقدم أن الواو قسمان: مفردة، وغيرها، ولما فرغ من الكلام على القسم الأول، انتقل إلى القسم الثاني، فأخبر مع الإطلاق بأن إحدى الواوين المتلاصقتين خطا، صورة وتقديرا في كلمة حذفت في المصاحف، وذلك: الواوان اللتان دخلت إحداهما للدلالة على جمع، أو لإقامة بنية كلمة، وذلك مثل: ﴿وُورِيَ﴾ وهي في الأعراف: ﴿لِيُبْدِيَ لَهُما مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِن سَوْءَاتِهِمَا﴾ [الأعراف: 19]، ومثل: ﴿يَسْتَوُونَ﴾ وهي في: ألمٓ السجدة: ﴿أَفَمَن كَانَ مُومِناً كَمَن كَانَ فَاسِقاً لَّا يَسْتَوُونَ﴾ [السجدة: 18]، ومثل ﴿مَوْءُودَة﴾ وهي في التكوير: ﴿وَإِذَا ٱلْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ﴾ [التكوير: 8]، ومثل: ﴿دَاوُودَ﴾ وهو كثير، ومثل: ﴿ٱلْغَاوُونَ﴾ وهي في الشعراء في موضعين: ﴿فَكُبْكِبُواْ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُونَ﴾ [الشعراء: 94]، ﴿وَٱلشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُونَ﴾ [الشعراء: 223] مما وقعت فيه الثانية بعد مجانس لفظا، فإن كل واحد من هذه الكلمات اجتمع فيه واوان على الحد السابق، والثانية في اللفظ الأول، والثالث، والرابع للبناء، وفي الثاني والخامس للجمع إلا[1] أنها في الثاني في ضمير[2] جمع، وفي الخامس علامة رفع الجمع.

---

[1] في هـ: "لا ".

[2] في هـ: "الثاني ضمير جمع ".

**قال أبو عمرو في المقنع**: "وكذلك حذفت إحدى الواوين من[1] الرسم اجتزاء بأحدهما، إذا كانت الثانية علامة للجمع أو دخلت للبناء.

فالتي للجمع نحو قوله: ﴿وَلَا تَلْوُۥنَ عَلَىٰٓ أَحَدٍ﴾ [آل عمران: 153]، و﴿لَّا يَسْتَوُۥنَ﴾ و﴿ٱلْغَاوُۥنَ﴾ و﴿لِيَسُـٓـُٔوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾ [الإسراء: 7]، و﴿فَٱدْرَءُوا۟ عَنْ أَنفُسِكُمُ ٱلْمَوْتَ﴾ [آل عمران: 168]، و﴿فَأْوُۥٓا۟ إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾ [الكهف: 16]، وشبهه.

وكذلك: [﴿يَدْرَءُونَ﴾][2] ﴿وَلَا يَطَـُٔونَ﴾[3] [التوبة: 121]، و﴿بَدَءُوكُمْ﴾[4] [التوبة: 13]، و﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: 13]، و﴿مُتَّكِـُٔونَ﴾ [يس: 55]، و﴿فَمَالِـُٔونَ﴾ [الصافات: 66] و﴿أَنۢبِـُٔونِى﴾ [البقرة: 30] و﴿لِيُطْفِـُٔوا۟﴾ [الصف: 8]، و﴿لِّيُوَاطِـُٔوا۟﴾ [التوبة: 37]، ﴿وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ﴾ [يونس: 53]، وشبهه مما قبل واو الجمع فيه همزة قبلها فتحة، أو كسرة.

وأما التي للبناء فنحو قوله: ﴿مَا وُۥرِىَ﴾ و﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ و﴿يَـُٔوسًا﴾ و﴿دَاوُۥدَ﴾ وشبهه"[5] انتهى.

ولأبي داود مثله بزيادة تعيين الحذف لصورة الهمزة فيما إحدى واويه صورة لها[6]، وسيأتي الكلام فيه مشبعا في الهمز.

---

(1) في ح ، د: "في"، والمثبت من: هـ، ز.
(2) ما بين المعقوفين سقط من: هـ
(3) في ح ، هـ: "يلوون"، والمثبت من د ، ز، وهو الذي في المقنع.
(4) في د: "ويذرؤكم".
(5) المقنع، ص 36.
(6) مختصر التبيين، 2/95-97.

**تنبيهات:**

**الأول**: إنما زدنا في تقرير كلام الناظم قولنا: "خَطًّا" ليدخل[1] نحو: ﴿ٱلْمَوْءُودَةُ﴾ و﴿لِيَسُـࣳـُٔوا۟﴾ ممّا انفصلتا فيه لفظا، وزدنا قولنا: "صورة وتقديرا": لإخراج ﴿تَبَوَّءُو﴾ [الحشر: 9] فإن الواوين[2]فيه وإن اتصلتا[3]صورة [فهما منفصلتان تقديرا.

فصورة][4] الهمزة التي حذفت لاجتماع الأمثال بخلاف: ﴿ٱلْمَوْءُودَةُ﴾ و﴿لِيَسُـࣳـُٔوا۟﴾ فلا حظ[5] لهمزتيهما في الصورة على المشهور، [والمرشد][6] لتلك القيود إنما هو[7] الأمثلة.

**الثاني**: قد تبيّن من النقل أن إحدى الواوين التي تكون تارة دالة على جمع، وتارة داخلة في بنية الكلمة، إنما هي الثانية، وليس في كلام الناظم ما يشعر بذلك، إلا أن يستفاد من الأمثلة، بل في عبارته إيهام[8] تعين ذات الجمع والبناء للحذف، وذلك من إتحاد ضمير: "دَخَلَتْ"، و"حُذِفَتْ"، إلا أن يجعل ضمير: "دَخَلَتْ" عائدا على إحدى الواوين، لا بقيد كونها المحذوفة، كـ: "**عندي**

---

(1) في هـ: "ليوخذ ".

(2) في ح: "الواو"، والمثبت من: هـ، د ، ز.

(3) في ح: "انفصلتا"، والمثبت من: هـ، د ، ز.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من هـ

(5) في هـ: "فلا خط ".

(6) ما بين المعقوفين ساقط من هـ

(7) في هـ، د: "هي".

(8) في د: "بل عبارته أيضا في تعيين".

**درهم ونصفه**".

**الثالث:** ظاهر عبارة الناظم كغيره: أن إحدى الواوين المجتمعتين على الحد السابق تحذف، ولو وقعت الثانية بعد غير مجانسها، نحو: ﴿ءَاوَواْ وَّنَصَرُواْ﴾ [الأنفال: 73]، و﴿لَوَّوْاْ رُءُوسَهُمْ﴾ [المنافقون: 5]، وليس كذلك، فيكون هذا النوع خارجا بالأمثلة، وبما ذكروه في ترجيح حذف الثانية، من بقاء ما يدل عليها، وهو الضم، ولذا زدنا بعد سرد المثال، قولنا: "مما وقعت فيه الثانية بعد مجانس لفظا"[1].

**الرابع:** تقدم في فصل الياءات أن أبا عمرو أدرج في فصل الياءين والواوين ما كانت إحداهما فيه صورة للهمزة، حسبما هو ظاهر من كلامه المتقدم.

والناظم رحمه الله أخّر هذا النوع إلى فصل الهمزات، ولا شك أنه أنسب به.

وأما لفظ: ﴿ٱلْمَوْءُودَةُ﴾ فإنما ذكره باعتبار الواوين المكتنفين[2] للهمزة.

**الإعراب:** "**فصل**" خبر لمبتدأ محذوف أي هذا فصل، و"**قل**" أمر، و"**إحداهما حذفت**" جملة كبرى، و"**من**" بيانية، و"**ما**" واقعة على الواوين، و"**دخلت**" ومرفوعه العائد على إحداهما صلة "**ما**" على حدّ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجاً يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: 232]، أي: (يتربص أزواجهم)، إلا أن هذا في الخبر، وذلك

---

[1] ما بين المعقوفين سقط من: ح ، هـ ، ز، والمثبت من د.

[2] في د: "المتكلفتين".

في الصلة، وهي ومجرورها في محل الحال من الضمير في إحداهما من مرفوع[1] حذفت، وكـ "**نحو ووري**" [خبر] [2]لمبتدأ محذوف، أي وذلك مثل كذا، وكأن لفظ ["**نحو**"][3] مع الكاف توكيد، وباقية واضح.

قال ـ :

288- وَرَسْمُ ٱلْأُولَىٰ فِي ٱلْجَمِيعِ أَحْسَنُ     وَفِـي يَسُـوءُواْ عَكْـسُ هَـذَا أَبْـيَنُ

لما ذكر في البيتين قبل هذا حذف إحدى الواوين في الجملة، أشار في هذا البيت إلى تعيين المحذوفة منهما، فأخبر بأن رسم الأولى، أي كونها هي المثبتة، والثانية هي المحذوفة، أحسن - يعني من مقابله[4]-، وهي[5] كون الأولى هي المحذوفة، والثانية هي المثبتة، وأن: ﴿لِيَسُـٔـُواْ﴾ على العكس من غيره، فيترجّح فيه المرجوح في غيره.

وقد قرأه الأخوان، وابن عامر، وشعبة[6]: بفتح الهمزة، دون واو بعدها، مسندا إلى ضمير المفرد، وقرأه الكسائي: بالنون بدل[7] الياء[8].

---

(1) في ز: "إحداهما لأن مرفوع".

(2) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(4) في هـ: "بقي ".

(5) في هـ: "وهو ".

(6) ويوافقهم خلف من العشرة.

(7) في هـ: "قبل ".

(8) في هـ: "السين ". انظر: النشر، 306/2، والتيسير، ص 105-106.

**تنبيهان:**

**الأول**: اعلم أن الترجيح والتفصيل المذكورين في هذا البيت ليسا في المقنع، بل فيه تفصيل مخالف لما ذكره الناظم هنا، جار على ما قرّره في فصل اجتماع الياءين[1]، ونصه بعد الكلام المنقول على البيتين قبل هذا: "والثابتة[2] عندي في سائر ما تقدم في الرسم، هي الثانية، إذ هي داخلة لمعنى يزول بزوالها، وقد يجوز أن تكون الأولى، وذلك عندي أوجه فيما دخلت فيه للبناء خاصة"[3] انتهى.

ومحل التقييد بالدخول للبناء هو الثانية، لا الأولى، كما قد يتبادر.

واحترز بذلك القيد، مما إذا كانت الثانية للجمع، فإنها حينئذ الثابتة[4] عنده.

**وهذا المعنى**: هو الذي تقدم اختياره له في الياءات، حيث قال الناظم عنه:

**ورجح الداني حذف الأولى**[5].

[إلا أنه لما لم يكن في قسم الياءين ما ثانيه منهما للبناء، بل للجمع فقط[6]، لم[7] يجز فيهما[8] التفصيل ..............................................

---

(1) في هـ: "الواوين ".
(2) في هـ، د: "والثانية".
(3) المقنع، ص 36.
(4) في د: "الثانية".
(5) انظر ص 853 وما بعدها.
(6) "فقط" الزيادة من: ز.
(7) في ز: "بل لم".
(8) في د: "فيه".

.................................................. الذي هنا][1]، وإنما يوافق كلام الناظم ما قاله في **المحكم**، ونصه على[2] الترتيب، وذكر القدر[3] المحتاج منه:" فأما ﴿لِيَسُـٔـُوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾ فإن كان مرسوما على قراءة من قرأه بالياء على التوحيد، أو بالنون على الجمع فذلك حقيقة رسمه، إلا أن الألف رسمت في آخره على القراءتين، كما رسمت[4] في قوله: ﴿أَن تَبُوأَ﴾ صورة للهمزة، وإن كان مرسوما على قراءة من قرأ بالياء على الجمع، فقد حذفت من رسمه إحدى الواوين اللتين الهمزة المضمومة بينهما، من حيث كانت الهمزة غير فاصلة، لخفائها وعدم صورتها.

ويجوز أن تكون المحذوفة منهما الأولى التي هي عين من الفعل، إذ هي السابقة، ويجوز أن تكون الثانية التي[5] هي علامة للجمع، من حيث كانت حرفا زائدا دخيلا، وكانت الأولى من سِنْخِ الحذف[6]، والمذهب الأول أوجه، لأن معنى الجمع يختل بسقوط علامته، وعدم دليله"[7].

**ثم قال بعد كلام**: "وأما ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ فرسمت في جميع المصاحف بواو واحدة[8]، ويحتمل أن تكون المرسومة الواو الأولى التي هي فاء من الفعل،

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(2) في ح: "في"، والمثبت من: هـ، د ، ز.

(3) في د: "القول".

(4) في ح: "صورت"، والمثبت من: هـ، د ، ز.

(5) " التي "، الزيادة من: هـ، ز، وكما في المحكم.

(6) في ح: "الحذف"، والمثبت من: هـ، د ، ز.

(7) المحكم، ص 168-169.

(8) أصلها ثلاث واوات: الواو الأولى الساكنة، والثانية التي هي صورة للهمزة، والثالثة التي زيدت لبناء =

والمحذوفة الواو التي جاءت لبناء: (مفعولة)، ويحتمل أن تكون المرسومة الثانية، والمحذوفة الأولى، من حيث كانت السابقة منهما.

وأن تكون المرسومة الأُولى، التي هي فاء أَوْلى من ثلاثة أوجه:

**أحدها**: أن الأولى من نفس الكلمة، والثانية زائدة فيها، والأصلي أولى بالإثبات من الزوائد.

**ثانيها**: أن ضمة الهمزة الواقعة بين الواوين تدلُّ على الواو الثانية، إذا حذفت من الرسم، ولا شيء في الكلمة يدل على الأولى إذا حذفت، فلزم رسمها دون الثانية، إذا وجب حذف صورة أحدهما.

**ثالثها**: أن من العرب من إذا سهَّل الهمزة في ذلك، أسقطها والواو التي بعدها، طلبا للتخفيف[1]، فيقول: (المَوْدَةُ) على لفظ: (الجَوْزَةُ) و(المَوْزَةُ)، وهي قراءة الأعمش في ذلك"[2]،[3].

**ثم قال بعد كلام**: "وكل واو مضمونة جاء بعدها واو ساكنة، للجمع كانت

=

اسم المفعول. انظر:( نثر المرجان، 668/7، ورسم المصحف دراسة لغوية وتاريخية، ص 367).

(1) قال ابن الجزري: "وهو ضعيف، لما فيه من الإخلال بحذف حرفين".( النشر، 481/1).

(2) وهي قراءة المطوعي كذلك. انظر: البحر المحيط، 416/10، وإتحاف فضلاء البشر، 591/2، وكتاب في شواذ القراءة واختلاف المصاحف، ق/130-أ، ومختصر في شواذ القرآن، ص 169.

(3) المحكم، ص 170-171. وذكر التعليلات ذاتها أبو داود، وزاد الرجراجي وجها آخر فقال: " الواو الأولى ساكنة سكون حي، والثانية ساكنة سكون الميت، والساكن سكون الحي أقوى من الساكن سكون الميت، وهو قريب من المتحرك، فيعطى له حكمه". وهو الذي به العمل. انظر:( مختصر التبيين، 1272/5-1273، وأصول الضبط، ص 202، وتنبيه العطشان، ق/93-أ ، ودليل الحيران، ص 157)

أو للبناء، فالقول في حذف إحداهما، وإثبات الثانية، كالقول في سائر ما تقدم.

فالتي للجمع نحو قوله: ﴿ٱلۡغَاوُۥنَ﴾، ﴿وَلَا تَلۡوُۥنَ﴾، و﴿فَأۡوُۥٓاْ إِلَى ٱلۡكَهۡفِ﴾، وشبهه.

[والتي للبناء نحو قوله: ﴿مَا وُۥرِيَ﴾، و﴿دَاوُۥد﴾، وشبهه][1].

والأوجه هنا أن تكون المرسومة الأولى لتحرّكها، والمحذوفة الثانية لسكونها، من حيث كان الساكن أولى بالحذف من المتحرك في ذلك، لتولّده منه، ولدلالة حركة المتحرك عليه، وذلك بخلاف ما تقدم في نظائر ذلك، من كون المرسومة من إحدى الواوين الثانية، دون الأولى هو الأوجه[2]، وذلك لسكونهما معا هناك، فلما اجتمعتا في السكون، كان الأولى بالإثبات منهما ما جاء لمعنى لابد من تأديته، ونحو[3] الثانية لدلالتها على الجمع"[4] انتهى.

و(**السِنْخ**): بسين مكسورة فَنُونٌ ساكنة فخاء معجمة، معناه: (الأصل)[5].

فمعنى قوله: "**من سنخ الحرف**"، أي من أصل الكلمة.

وما اختاره أبو عمرو في هذا القسم الأخير مخالف لما اختاره في: ﴿ٱلۡحَوَارِيِّـۧنَ﴾ وبابه، من غير وجه للتفرقة بينهما، فلذلك كان ما ذهب إليه هناك مرجوحا، وخالفه فيه أبو داود.

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من هـ، والمثبت من ح، د.

(2) في هـ: "الأرجح".

(3) في هـ، د، ز: "وهي".

(4) المحكم، ص 173.

(5) انظر: لسان العرب، 2114/3.

**وأما أبو داود**: فإنه ذكر في **ذيل الرسم**[1] جميع ما ذكره أبو عمرو في المحكم، ولم يخالفه إلا في بعض أوجه كيفية النقط.

واختار في التنزيل في ﴿ٱلْمَوْءُودَةُ﴾ مختار أبي عمرو[2]، ولم يختر في: ﴿لِيَسُـٔوا۟﴾ شيئا[3]، واقتصر في: ﴿دَاوُد﴾، و﴿وُورِيَ﴾ على حذف الثانية[4]، وسكت عن تعيين المحذوفة في ألفاظ من نظائرهما.

**فإن قلت**: بهذا ونحوه يتبيّن أن الناظم لم يلتزم فيما بعد حذف الألفات من النقل، ما التزمه فيها، بل يأتي بأحكام مطلقة، بعضها في الكتابين[5]، وبعضها مذكور في أحدهما فقط، وبعضها متلقًّى من كتابي[6] الشيخين في الضبط، وهما ذيلا المقنع، والتنزيل، والمحكم لأبي عمرو؟

**فالجواب**: أن الناظم رحمه الله لم يخرج عن قاعدته، لأنه إنما التزام تعيين النسبة في أحكام المصحف، ولاشك أن حذف إحدى الواوين في هذا الفصل اتفق الشيوخ على نقله، فأتى به مطلقا، وأما مازاد على ذلك من كون المحذوفة الأولى، أو الثانية، فتفقّه[7] خارج عن معنى الحكم المقطوع به عن

---

(1) أصول الضبط، ص 207-209.

(2) مختصر التبيين، 5/1272-1273.

(3) بل اختار أبو داود ما اختاره الداني وهو حذف الأولى. انظر:( المحكم، ص 169، وأصول الضبط، ص 196-197).

(4) أصول الضبط، ص 208-209.

(5) في هـ: "الكلمتين ".

(6) في هـ: "كلمتي "، وفي ز: "كتاب".

(7) في د: "فتبعه".

المصحف، فيكون بمنزلة التراجيح والتعاليل التى لم يلتزم فيها بيان النسبة، حسبما تقدم تحريره عند قوله: "**في أحكام ما قد رسموا**"[1].

وهذا التحرير: نقلا، وبيانا أولى من الاشتغال بما أطال به الشرّاح[2] من ذكر كيفية النقط، من غير تحصيل[3]، إذ له محل غير هذا، وإنما هو تشغيب بإدخال فنٍّ في آخر، وكفى[4] بالناظم والشيخين رحمهم الله في إفراد ذلك أسوة.

الثاني: مراد الناظم بقوله: "ورسم الأولى في الجميع أحسن"، أنه راجح على مقابله الحسن، كما أن مراده بقوله: " وَفِي يَسُوءُواْ عَكْسُ هَذَا أَبْيَنُ "، أنه راجح أيضا، إذ لا خفاء أن كلا من وجهيه بيّن، غير أن أحدهما أبين من الآخر، فيلزم أن يكون الأبين أرجح من مقابله البيّن، وهذا التقرير[5] هو الموافق للنقل المتقدم، فلا غبار على عبارته[6] أصلا.

**الإعراب**: واضح.

---

[1] انظر ص 411.

[2] في هـ، ز: "الشارح ". انظر: ( التبيان لابن آجطّا، ق/ 283-أ، وتنبيه العطشان للرجراجي، ق/93-ب).

[3] في هـ: "تفصيل ".

[4] في هـ: "وكيف ".

[5] في د: "التقدير".

[6] في هـ: "فلا غبار عليه ".

# الباب الرابع:

## حذف إحدى اللامين

قالــَ رحمه الله:

289- بَابُ وُرُودِ حَذْفِ إِحْدَى ٱللَّامَيْن      وَهْــوَ مُــرَجَّحٌ بِثَــانِي ٱلْحَــرْفَيْنْ

290- فِــي ٱلَّيْـلِ وٱلَّــٰٓـِي ٱلَّــتِي وٱلَّتِــي      وَفِــي ٱلَّــذِي بِــأَيِّ لَفْـظٍ يَــاتِي

لما فرغ من الكلام على حذف حروف العلة، وهي: الألف، والياء، والواو، انتقل إلى حذف اللام، ويمكن أن يكون الحذف تطرّق إليها دون غيرها من الحروف، لشبهها بالألف صورة، فأخبر أنه ورد حذف إحدى اللامين المتصلتين في كلمات مخصوصة، وهي: ﴿ٱلَّيۡلِ﴾، و﴿ٱلَّـٰٓـِٔي﴾، و﴿ٱلَّتِى﴾، و﴿ٱلَّـٰتِى﴾، و﴿ٱلَّذِى﴾، بأي لفظ وقع، من إفراد، وتثنية، وجمع، وأن ذلك الحذف مرجح في الثاني من اللامين على الأولى منهما، بمعنى أن كون[1] المحذوف هو الثاني راجح على كونه الأول، نحو: ﴿وَٱخۡتِلَـٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [البقرة: 163]، و﴿ٱلَّـٰٓـِٔى تُظَـٰهِرُونَ مِنۡهُنَّ﴾ [الأحزاب: 4]، و﴿ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُ﴾ [البقرة: 23]، ﴿وَٱلَّـٰتِى يَأۡتِينَ ٱلۡفَـٰحِشَةَ﴾ [النساء: 15]، و﴿ٱلَّذِى خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ﴾ [البقرة: 20]، ﴿وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَـٰنِهَا مِنكُمۡ﴾ [النساء: 16]، و﴿أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا﴾ [فصلت: 28].

**قال في المقنع**: "واجتمعت المصاحف على حذف إحدى اللامين اختصارا في قوله: ﴿ٱلَّيۡلِ﴾، و﴿ٱلَّذِي﴾، ﴿وَٱلَّذَانِ﴾، و﴿ٱلَّذِينَ﴾، و﴿ٱلَّتِى﴾، و﴿ٱلَّـٰتِى دَخَلۡتُم﴾، و﴿ٱلَّـٰٓـِٔى تَظَّهَّرُونَ﴾، وما كان مثله، وعلى لفظه حيث وقع، والمحذوفة عندي اللام الأصلية، ويجوز أن تكون لام المعرفة، لذهابها بالإدغام، وكونها

---

[1] في ح، هـ: "يكون".

مع ما أدغمت فيه حرفًا واحدا، والأول أوجه، لامتناعها من الانفصال من ألف الوصل.

واتفقت المصاحف على إثبات اللامين على الأصل في قوله: ﴿ٱللَّـٰعِنُونَ﴾، و﴿مِنَ ٱللَّـٰعِبِينَ﴾[1] و﴿ٱللَّعۡنَةُ﴾، و﴿ٱللَّهۡوِ﴾، و﴿ٱللَّغۡوِ﴾، و﴿ٱللُّؤۡلُؤُ﴾، و﴿ ٱللَّـٰتَ وَٱلۡعُزَّىٰ﴾، و﴿ٱللَّمَمَ﴾[2]، و﴿ٱللَّوَّامَةِ﴾، و﴿ٱللَّهَبِ﴾[3]، و﴿ٱللَّطِيفُ﴾، حيث وقعت هذه المواضع.

وكذلك هما مثبتان في اسم: ﴿ٱللَّهُ﴾ عز وجل، وفي قوله: ﴿ٱللَّهُمَّ﴾، حيث وقع"[4] انتهى.

**وقال أبو داوود** في الفاتحة: "وأجمعوا على كتابة: ﴿ٱلَّذِينَ﴾ بلام واحدة، سواء كان جمعا، أو مفردا، أو تثنية، حيثما وقع، كما فعلوا في (مَدَّ) و(رَدَّ) كراهية اجتماع صورتين متفقتين، وكذلك كلمة: ﴿ٱلَّيۡلِ﴾، و﴿ٱلَّـٰتِيٓ أَرۡضَعۡنَكُمۡ﴾، ﴿وَٱلَّـٰٓـِٔي يَئِسۡنَ﴾، ﴿وَٱلَّـٰتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَـٰحِشَةَ﴾، و﴿ٱلَّـٰتِي دَخَلۡتُم بِهِنَّ﴾، و﴿ٱلَّـٰٓـِٔي تَظَّهَّرُونَ﴾، في هذه الحروف حيثما وقعت، مع حذف الألف بعد اللام في جميع القرءان"[5] انتهى.

---

(1) في ه: "اللاعبون".

(2) في ز: "واللّهُمَّ".

(3) في ه، ز: "اللعب".

(4) المقنع، ص 67-68.

(5) مختصر التبيين، 2/56-57.

وقال في: ﴿وَٱلَّـٰتِى يَأْتِينَ ٱلْفَـٰحِشَةَ﴾: "﴿وَٱلَّـٰتِى﴾ بلام واحدة، وهي عندي المشدّدة".

ثم قال: "﴿وَٱلَّذَانِ﴾[1]: كتبوه بلام واحدة، وكذلك: ﴿أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ﴾، في فصلت على وجه الاختصار، مثل كلمة: ﴿ٱلَّيْلِ﴾ المتفق عليها، لأن الفرق بين الواحد، والتثنية، والجمع، ظاهر من الكلام فيه"[2].

**تنبيهات:**

**الأول**: تبيّن من النقل المسرود أن اختيار الشيخين مختلفان، ذكر الناظم منهما مختار أبي عمرو، وسكت عن مختار أبي داوود، إلا أن قوله: كما فعلوا في: (رَدَّ) و(مَدَّ)، وتصريحه في النساء، معيّن لمذهبه في اختيار أن المحذوفة الأولى.

وقد تبعه التجيبي في اختياره، وكان من حق الناظم أن يذكر مختاريهما، أو يعيّن من اختار ذلك الوجه، لأن إطلاقه في الاختيار يوهم أنه لهما معا.

هذا ومذهب أبي داوود ظاهر الرجحان على غيره، إلا أن يجاب عن الناظم بما تقدم عند قوله: **"في أحكام ما قد رسموا"**[3]، أنه إنما التزم تعيين النسبة في الأحكام الصورية، لا في التقديرات[4]، والتفقهات، والتراجيح، والتعاليل.

**قال ابن الحاجب في مقدمة التصريف**: "وأما النقص: فإنهم كتبوا كلّ [حرف][5] مشدّد من كلمة حرفا واحدا، نحو: (شَذَّ)، و(مَدَّ)، و(اذَّكَر)،

---

(1) في هـ، ز: "والذين".

(2) مختصر التبيين، 2/395-369.

(3) انظر: ص 515.

(4) في ز: "التقديريات".

(5) ما بين المعقوفين ساقط من هـ، ز.

وأُجرِي نحو: (قَنَّتَ) مجراه، بخلاف نحو: (وَعَدْتُ) و(أَجْبَهَهُ)، و[1] بخلاف [لام][2] التعريف مطلقا، نحو: (اللَّحْمِ)[3] و(الرَّجُلِ)، لكونهما كلمتين، ولكثرة اللَّبْسِ، بخلاف ﴿ٱلَّذِي﴾، و﴿ٱلَّتِي﴾، و﴿ٱلَّذِينَ﴾، لكونها لا تنفصل، ونحو: (اللَّذَيْنِ) في التثنية بلامين، للفرق[4]، وحُمِلَ (اللَّتِينَ) عليه، وكذلك (اللَّاؤون)[5] وأخواته"[6] انتهى.

واقتصار كتّاب المصاحف في حذف اللام على الكلم التي لزمتها "الـ"، وتنزّلت منزلة الجزء منها، ولم يزيدوا عليها إلا لفظ ﴿ٱلَّيۡلِ﴾، أوضح دليل على أنهم أجروها مجرى (مَدَّ) و(رَدَّ)، كما قال في التنزيل.

فكما يتعيّن حذف المدغم في بابهما، يتعين حذف المدغم في تلك الكلم، ولا يعكّر عليه إثباتهم لها[7] في ﴿ٱللَّٰتَ﴾، لإجرائهم له لما قلّ دوره على الأصل، ألا ترى إلى كلمة: ﴿ٱلَّيۡلِ﴾ حذفوا منها اللام، مع أنها لم تتنزل منزلة الجزء منها، حين كثر دورها، وتماثل جلّ حروفها.

**الثاني**: سكت الناظم عن حذف إحدى اللامين من الجلالة، إذا جُرَّت باللام، وإن جرى به العمل على مذهب النحاة، لعدم ذكر أئمة الرسم له.

---

[1] قوله : "وأجبهه و.." في موضعه محو في هـ
[2] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.
[3] في ح ، هـ، د: "اللمم"، والمثبت من: ز.
[4] في هـ: "للفرقين "، وفي د: للفرق بينه وبين الجمع.
[5] قوله: "اللاؤون " في موضعه محو في هـ.
[6] متن الشافية، ص 153-154.
[7] في د: "به اللات".

**قال ابن الحاجب في مقدمة التصريف:** "ونقصوا[1] مع الألف اللام فيما أوَّله لام، نحو: لِلَّحْمِ، ولِلَّبَنِ، كراهة اجتماع ثلاث لامات"[2].

**الثالث:** سكت الناظم أيضا على حذف لام: ﴿أَلَّفَ﴾ [الأنفال: 64].

**قال في التنزيل** في الأنفال: "و﴿أَلَّفَ﴾ بلام واحدة[3]، ولا يجوز غير ذلك، [إذ هو فعل][4]، وإنما[5] قيدته لأني رأيت كثيرا من كتّاب المصاحف وغيرها قد رسموه بلامين[6]، جعلوها مثل: الألف واللام اللتين تدخلان للتعريف في نحو: اللهو، واللعب، وشبههما"[7] انتهى.

وسكت أيضا عن ثبوت اللامين في نحو: ﴿ٱللَّهْوِ﴾، و"اللعب".

وقد ذكره أبو عمرو حسبما تقدم نقله عنه، ووجه سكوته عن كلا القسمين مجيء كل منهما على أصله، كما [أشار][8] إليه في عمدة البيان، إذ قال بعد ذكر كلم هذا الباب ما نصه:

**"وقل على الأصل سواها[9] آت"[10].**

---

(1) في هـ: "ونصوا".
(2) متن الشافية، ص 154.
(3) في مختصر التبيين: "بألف ولام واحدة".
(4) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.
(5) في د: "وإني".
(6) في هـ: "بلام".
(7) مختصر التبيين، 3/604-605.
(8) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.
(9) في د: "سواء".
(10) عمدة البيان، 2/406.

وكما أشار إليه أبو داوود في القسم الأول باعتذاره[1] عن ذكره، فلا التفات إلى من استدرك على الناظم شيئا من ذلك، بل سكوته عنهما دليل رسوخه في الفن، ومعرفته بتفاصيل المسائل، وأنّه ليس حاطب ليل، ولا يرد عليه بقوله: **وكلما قد ذكروه أذكر**[2]، البيت، لأن مراده ما ذكروه ممّا خالف الرسم القياسي، بشهادة كتابي الشيخين، وقد تقدم التنبيه على هذا عند الكلام على ذلك البيت.

**الرابع**: لا خفاء أن ما حذفت منه إحدى اللامين إذا نقط على مختارا أبي عمرو أن المحذوفة الثانية، لم يجعل [على][3] اللام المرسومة فتحة، ولا شدّ، ولا تلحق الألف التي بعدها في ﴿ٱلَّـٰٓئِي﴾، ﴿وَٱلَّـٰتِى﴾، لفقد المفتوح المشدّد الذي شأنه أن تلحق الألف معه، وإذا نقط على مختار أبي داوود، فعلى العكس[4].

---

[1] في ز: "باعتباره".

[2] انظر: ص513.

[3] ما بين المعقوفين سقط من: ز.

[4] ثمرة الخلاف بين الداني وأبي داوود تظهر في ضبط الكلمة في المصاحف، فعلى رأي الداني بالتعرية وعدم الإلحاق، وعلى ذلك العمل عند المغاربة، وعليه أيضا بعض مصاحفهم كالمصحف المطبوع بالمطبعة الثعالبية بالجزائر سنة:( 1390هـ/1971م )، والمصحف المطبوع بتونس بمطبعة المنار بخط التجاني المحمدي حيث تلتبس صيغة المفرد بالجمع. لذا رجح ابن عاشر مذهب أبي داوود.
وبعض المصاحف المغربية، وإن كانت رسمت على ما قرره ابن عاشر في فتح المنان إلا أنها خالفت في هذا الموضع، حيث رجح ابن عاشر رأي أبي داوود، واتبعت رأي الإمام الداني رحمه الله تعالى.
وعند التحقيق نجد الإمام الداني وإن اختار حذف اللام الأصلية،- أي الثانية عنده - في كتابه المقنع كما نقل المؤلف، إلا أنه لا يلزم من ذلك منع التحريك والتشديد. حيث شدد في المحكم على

استيفاء ضبط الحرف بكل ما يستحقه، رادا على أهل العراق في تعريتهم الحرف من سكون أو شد أو مد، وأنكر من يخص بعض الحروف من ذلك على بعض. قال رحمه الله تعالى:"إذا كان سبب نقط المصاحف تصحيح القراءة، وتحقيق الألفاظ بالحروف، حتى يتلقى القرآن على ما نزل من عند الله تعالى، وتلقي من رسول الله ﷺ، ونقل عن صحابته رضوان الله عليهم، وأداه الأئمة رحمهم الله، فسبيل كل حرف: أن يوفّى حقه بالنقط، مما يستحقه من الحركة، والسكون، والشد، والمد، والهمز، وغير ذلك، ولا يخص بعض ذلك دون كله" فعمم الداني كل حرف بتوفيته حقه من الضبط. وقال الداني في المحكم:" وكذا تلحق الألفات المحذوفات من الرسم اختصارا بالحمراء، في المتفق عليه والمختلف فيه. فالمتفق عليه نحو: العلمين .... واللاتي دخلتم، واللائي تظهرون، وشبهه وهذا الضرب كثير الدور في القرآن". والحاصل أن مذهب الداني: تعميم الضبط، وكيف يقرأ الحرف مشددا ويكتب مخففا، زيادة على أن الضبط للبيان لا للإيهام.

وعلى كل حال فمذهب أبي داوود – تلميذ الداني – هو المقدم الراجح كما ذكر ابن عاشر.

**الأدلة على صحة مذهب أبي داوود:**

- أن " اللام الأولى" ساكنة، والثانية متحركة، وحذف الساكن أولى وأسهل.
- أن " اللام الأولى" زائدة، والثانية أصلية، وحذف الزائدة أهون من حذف الأصلية.
- أن الأولى أقرب إلى الطرف بخلاف الثانية فهي متحصنة بالوسط.
- أن " اللام الأولى" هي أولى بالحذف لذهابها بالإدغام، وعليها حذفت من الخط حملا للخط على اللفظ.
- حصول الفرق للجاهل بالعربية بين المفرد والجمع في التي واللاتي. بعكس ما نسب للداني. لذلك قال ابن ملوكة التونسي:"وضبط اللام في زماننا كاد أن يكون متعينا لازما في (اللاتي) و(التي) للفرق بين صيغة الإفراد وصيغة الجمع".

**ملاحظتان:**

1- بحوزتي مصحف مخطوط برواية ورش عن نافع، مرسوم على قواعد الرسم والضبط، فيه علامة الشدة والفتحة موضوعة على اللام في (التي) و(اللاتي)، مع ألف الإلحاق في (اللاتي)، كتب في: رجب عام واحد وأربعين وألف من الهجرة (1041هـ)، اعتنى بنسخه: أبو العباس أحمد بن أبي عبد الله محمد، شهر بأبي النصر المحجوبي، ونسخ بيد: أحمد بن رمضان بن محمد بن علي، المعروف بـ: عويد.

**الخامس**: قال بعضهم: "وعلى هذا فلا يشدّد الواو في قوله: ﴿بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا﴾[1]، في الصديق [آية: 53]، والياء في ﴿ٱلنَّبِيِّ﴾ معا في الأحزاب [آية:50، 53] لقالون، و﴿ٱلنَّسِيُّ﴾ لورش، لعدم المدغم فيه" انتهى.

**قلت**: ما ذكره من عدم المدغم فيه في الكلم الأربع نحوه **للتنسي**[2]، وهو في الثلاث [الأولى][3] صحيح، لأن الرسم مبني على الوقوف، ولا شك أن الموقوف عليه لقالون همزة، ولا وجود لها في المصحف، فيتعيّن أن تكون الواو الموجودة في: ﴿بِٱلسُّوٓءِ﴾، والياء الموجودة في ﴿ٱلنَّبِيِّ﴾ في الموضعين، هي الناشئة عن الحركة قبلها، وهي المدغمة في وصل قالون، فيلزم تعريتها.

وأما المحرّك المدغم فيه، وهو الهمز، فلا وجود له، ولم يتعرض الشيخان لكيفية نقط هذه الكلمات على قراءة قالون، وكان قياسه على مقتضى قول الناظم في الضبط:

وذَا الَّذِي ذَكَرْتُ فِي المُسَهَّلِ     سُهِّل بَيْنَ بَيْنَ أَوْ بِالبَدَلِ[4]

---

=

2- بعض المصاحف التي طبعت على رواية ورش جمعت بين المذهبين: فعرّيت اللام من الحركة والشدة، وألحقت الألف.

انظر: (المحكم، ص:190، 56، والمقنع، ص 67، ودليل الحيران، ص 158، ومخالفات النسّاخ ولجان المراجعة والتصحيح لمرسوم المصحف الإمام، ص 53-60).

(1) قوله: "إلا" ساقطة من ح ، ه، والمثبت من د.

(2) في الطراز، ص 166-167.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من ه، وفي ز: "الأول".

(4) منظومة مورد الظمآن، قسم الضبط، البيت رقم: 505، ص 40.

إذا تحرك، أن تجعل الهمزة نقطة بالحمراء في السطر، لإبدالها[1] حرفا محرّكا، حتى أدغمت فيها الواو، والياء قبلها[2].

**فإن قلت**: يعكّر على ما ذكرت من أن قياس نقط هذه الكلمات جعل الهمزة نقطة بالحمراء في السطر، ما ادّعاه التنسي من أن شرط ضبط المسهلة بالإبدال حرفا محركا بالحمراء، أن لا يؤدي الإبدال إلى [3] الإدغام، أما إن أدّى إلى ذلك، فلا يجعل لها نقطة أصلا.

قال: " وكذلك ﴿ٱلنَّسِيُّ﴾ لورش، و﴿ٱلنَّبِيِّ﴾ في حرفي الأحزاب لقالون، و﴿بِٱلسُّوِّ إِلَّا﴾ على قول عنده، قال:"وهذا وإن لم ينصوا عليه، فهو مأخوذ مما لهم في ضبط ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ على قراءة التشديد، إذ لم يذكر أحد فيه جعل النقطة الدالة على الهمزة تحت الياء"[4] انتهى.

**قلت**: استدلاله غير صحيح، لما سنذكره قريبا، فكذا مدّعاه.

وأما ما ذكره هو وغيره في ﴿ٱلنَّسِيُّ﴾ لورش، فلا يصح لوجود المدغم فيه وصلا، ووقفا، فيتعيّن أن تكون المحذوفة هي الأولى على قاعدة المدغمين في [كلمة][5]، كـ: ﴿ٱلْعَلِيّ﴾، و﴿ٱلنَّبِيّ﴾ في قراءة غير نافع، وإن كان أصل المدغم

---

[1] في ز: "لا بد لها".

[2] قال المارغني: "والذي جرى به العمل عدم وضع النقطة في ﴿ٱلنَّبِيِّ﴾ معا، وفي ﴿بِٱلسُّوِّ إِلَّا﴾ على وجه الإبدال لقالون، كـ ﴿ٱلنَّسِيُّ﴾ لورش". ( دليل الحيران، ص 281).

[3] في د: "من".

[4] الطراز، ص 166-167.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من هـ

فيه الأول[1] واوا، وفي الثاني واوا، أو همزة.

لا يقال: الفرق بين ﴿ٱلنَّسِيُّ﴾ لورش، وبين ﴿ٱلْعَلِيِّ﴾، أن قياس الهمز بعد السكون، أن لا يصور ولا[2] كذلك ﴿ٱلْعَلِيِّ﴾، لأنا نقول: إنما دبرت[3] الهمزة بعد الساكن من واو، وياء مزيدين بالحذف، لما سيأتي: أن قياس تخفيفها إبدالها من جنس سابقها، ثم إدغامه فيها، فحينئذ يكتفى بصورتها عن صورة المدغم على قياس المدغمين في كلمة، فلذا كتبت بياء واحدة، وإن اختلفت بالاعتبار، ففي التحقيق هي الأولى، وفي التخفيف والإدغام هي الثانية المدغم فيها، فقد تحصل من هذا: أن الياء المرسومة في: ﴿ٱلنَّبِيِّ﴾ على قراءة الإدغام هي المبدلة من الهمز، وكذا ﴿ٱلنَّسِيُّ﴾ في قراءة ورش، وهذا هو السبب في عدم ذكرهم في ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ على التشديد، جعل النقطة، لا ما ذكره التنسي.

ولو صح ما قاله للزم أن يَنُصُّوا[4] على عدم ضبط الياء في ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾، و﴿نَبِيًّا﴾، والواو[5] في ﴿ٱلنُّبُوَّةَ﴾، وهم لم يقولوه[6]، بل نص أبو داوود في ذيل التنزيل على شدّها[7].

---

[1] في هـ، ز: "في الأول".
[2] في د: "فلما".
[3] في هـ: "ديرت".
[4] في هـ: "ينص".
[5] في د: "وبناء الواو".
[6] في هـ: "وهم يقولوه".
[7] أصول الضبط، ص 192-193.

وأيضا فيمكن أن يكون سكوتهم عن جعل النقطة في ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾، بناء منهم على أنه من (النبوة)، ولا أصل له في الهمز، وما احتمل واحتمل سقط به الاستدلال.

**الإعراب**: "**باب**" خبر مبتدأ محذوف، أي هذا باب، وباء "**بثاني**" ظرفية، و"**في الليل**" يحتمل أن يتعلق بـ"**ورود**"، أو بـ"**حذف**"، فجملة: "**وهو مرجح**" معترضة بين الموصول وصلته، أو حال "**حذف**"، ويحتمل أن يكون "**في الليل**" خبر لمبتدأ محذوف، أي وذلك في كذا، وهذا أظهر لسلامته من الفصل بين الموصول وصلته بأجنبي، وهو أنسب بصنيع الناظم [في التراجم][1].

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

# الباب الخامس:

## حكم رسم الهمز في المصاحف

قال رحمه الله:

291- وَهَاكَ حُكْمَ ٱلْهَمْزِ فِي ٱلْمَرْسُومِ وَضَبْطَهُ بِٱلسَّائِرِ ٱلْمَعْلُومِ

لما فرغ من جنس الحذف أتبعه بذكر الهمز، لأنه أول واقع في المصحف بعد نوع من الحذف[1] كما تقدم صدر أول ترجمته، ولأنه دائر بين أن تستعار له صورة، فيكون من نوع البدل، أو لا فيكون نوعا[2] من جنس الحذف، كالأبواب المفروغ منها.

فأمر بأخذ حكم [الهمز][3]، وأخذه يكون باستماع ما نظم فيه، وبالنظر فيه وتفهّمه.

**والهمز** لغة: مصدر بمعنى: (الضَّغط) و(الدَّفع)، ويستعمل اسم جنس جمعيا، بينه وبين مفرده سقوط التاء، فمفرده: (هَمْزَةٌ)، وجمعه: (هَمْزَات)، سمي به آخر الحروف لما يحتاج في إخراجه من أقصى الحلق إلى ضغط الصوت، ويستعمل أيضا مصدرا بمعنى: النطق[4] بالهمزة، فيقال: "هَمَزْتُ الكلمةَ إذا نطقت[5] فيها بهمزة"[6].

---

[1] في هـ: "نوع الحذف".

[2] في هـ: "نوعان".

[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[4] في هـ: "النقط".

[5] في ح: "قطعت"، والمثبت من: هـ، د، ز.

[6] ينظر: (العين، 17/4، ولسان العرب، 4699/6، والقاموس المحيط، 203/2، والمصباح المنير، ص 330).

**واعلم** أن حكم الهمز الذي ترجم له الناظم دائر على تصويره، وكيفية [الصورة][1]، وعدم تصويره، وما يستتبع ذلك من زيادة حرف ونقصانه، نحو قوله: "**ثم زادوا ألفا**"[2]، وقوله: "**وليس قبل الواو فيهن ألف**"[3]، وقوله: "**وما يؤدي لاجتماع الصورتين**"[4]، في بعض صوره في نحو: ﴿مُسۡتَهۡزِءُونَ﴾[5] [البقرة: 13]، و﴿مُتَّكِـِٔينَ﴾ [الكهف: 31] على جعل الصورة للهمز.

والمراد بـ "**المرسوم**": المكتوب في المصحف، ومعنى:"**ضبطه بالسائر**": حصر مسائله بالضوابط والقواعد المشهورة عند علماء الفن، فالمعلوم على هذا وصف مؤكّد كـ: ﴿نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾ [الحاقة: 12].

**تنبيهات:**

**الأول**: مذهب سيبويه: أن الهمز يرادفه النبر، ومفرده نبرة، وسميت بذلك لارتفاعها من أقصا الحلق، لأن النبر لغة: الرفع.

ومذهب الخليل بن أحمد وجماعة: أن النبر اسم للهمز المخفف، فهما متباينان[6].

**الثاني**: **الصحيح**: أن الهمزة حرف، بدليل تكيفها بالحركات كغيرها من

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من هـ

[2] انظر: ص 1186، البيت: 310.

[3] انظر: ص 1209، البيت: 322.

[4] انظر: ص 1229، البيت: 331.

[5] في هـ: "في نحو مستهزءين ".

[6] ينظر: الكتاب، 3/548-550.

الحروف خلافا للمبرّد[1] في قوله: أنها ليست حرفا، وإنما هي من قبيل الضبط والشكل، مستدلا بعدم ثبوتها على صورة واحدة، وبأنها ليست لها صورة مستقرّة.

ورده ابن جنّي بأن انقلابها في بعض أحوالها لعارض يعرض من تخفيف أو بدل، لا يخرجها عن كونها حرفا.

قال: "بل انقلابها أدل دليل على كونها حرفا كغيرها من سائر حروف الإبدال"[2].

**الثالث:** لما كانت الهمزة ثقيلة توسّعت العرب في تخفيفها، واستعانوا[3] به عن إدغامها، إلا ما شذ من نحو: (سَئَّال) و(بَئَّار) و(دءَّاث)[4] و(اقرا ءَّاية)، فلذا لم يرسموا لها صورة، بل استعاروا لها شكل ما تئول في تخفيفها إليه تنبيها على توسّعهم فيها.

وزعم ابن جني، وأسنده إلى الفرّاء، وأبي بكر محمد بن السرِّي: "أن الألف التي في أول حروف المعجم هي صورة الهمزة في الحقيقة، وإنما كتبت واوا مرة، وياء أخرى على مذهب أهل الحجاز في التخفيف، ولو أريد تحقيقها البتة لوجب أن تكتب ألفا على كل حال.

---

(1) ينظر: المقتضب للمبرد، 328/1، 330-331.

(2) سر صناعة الإعراب، 43/1.

(3) في هـ، د ، ز: "واستغنوا".

(4) في هـ، د: "ودءات"، وساقطة من: ز.

قال: ويدل على صحة ذلك كتبها ألفا حيث يتعين تحقيقها وذلك في الابتداء، وعلى هذا وجدت في بعض المصاحف: ﴿يَسۡتَهۡزِاُونَ﴾ [الأنعام: 6] بألف قبل الواو، ﴿وَإِن مِّن شَيۡاٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمۡدِهِۦ﴾ [الإسراء: 44] بألف بعد الياء، وإنما ذلك لتوكيد التحقيق.

وفيها دلالة أخرى وهي: أن كل حرف يوجد في أول اسمه نحو: جيم، ودال، والموجود في أول ألف إنما هو الهمزة، وأما الألف التي في نحو: (قام)، و(سار)، و(كتاب)، و(حمار)، فصورتها أيضا صورة الهمزة المحققة التي في نحو: (أحمد)، و(إبراهيم)، [و(أُترُجّه)] [1][إلا] [2]أن هذه الألف لا تكون إلا ساكنة، فصورتها وصورة الهمزة المتحركة واحدة، وإن اختلف مخرجاهما، كما أن النون الساكنة في نحو: (من)، و(عن)، والنون المتحركة في نحو: (نَعَمٍ)، تسمى كل واحدة منهما نونا، وتكتبان شكلا واحدا، وتخرج الساكنة من الخياشم، وتخرج المتحركة من الفم، كما أن الألف المتحركة التي هي همزة من الصدر، ومخرج الألف فوقها من أول الحلق"[3] انتهى.

**قلت**: وكأنه يشير إلى تنزل الألف الهاوي مع الهمزة منزلة الواو والياء المدّيّين مع ذاتي اللين، ويشهد لذلك رجوع الألف إلى الهمزة في نحو: ﴿وَلَا ٱلضَّأۡلِّينَ﴾ [الفاتحة: 7]، وكذا: ﴿إِنسٌ وَلَا جَأۡنٌّ﴾ [الرحمن: 38] في قراءة شاذة

---

(1) ما بين المعقوفين في موضعه محو في د.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من: ح ، د، والمثبت من: هـ، ز.

(3) س صناعة الإعراب، 1/41-43.

بإبدال ألفهما همزة[1]، وفي نحو: (دأَبّة)، و(شأَبّة) حيث يعدل في الجميع عن اجتماع الساكنين، وفي الوقوف على: (حُبْلأْ) و(رَجُلأْ) بإبدال ألف التأنيث وألف التنوين همزة[2].

**وقد عزا**[3] **الجعبري في شرح الشاطبية الكبرى** هذا[4] المذهب[5] إلى[6] المبرد[7] من بين سائر أهل البصريين[8] وردّه بإلزام أن تكون الهمزة اسما للهاء.

**قلت:** وردّه[9] غير وارد، لأن صاحب هذه المقالة يرى أن الاسم بالحقيقة إنما هو الألف، واسم الهمزة إنما ثبت لها من وصف فيها، فهو بمنزلة الوصف بالشِدَّة والرخاوة، ونحوهما أيضا.

وكذا ردّه بإبدال الألف والهمزة إحداهما من الأخرى، وهو غير وارد أيضا،

---

(1) ينظر: المحتسب، 1/46-47، 2/410، وكتاب في شواذ القرآن، ق/118-أ، ومختصر ابن خالويه، ص 150، وسر صناعة الإعراب، 1/73.

(2) ينظر: سر صناعة الإعراب، 1/73-74.

(3) في ز: "حكى".

(4) في ز: "نحو هذا".

(5) في د: نحو هذا.

(6) في ز: "على".

(7) في د ، ز بعد كلمة المبرد: فقال والحروف العربية الأصول تسعة وعشرون حرفا باتفاق المصريين إلا المبرد فإنه جعل الألف همزة محتجا بأن كل حرف موجود في أول اسمه، وألف أوله همزة. قال الجعبري: ويلزم من هذا أن تكون الهمزة هاء لأن أول اسمها هاء ودليل تعددهما إبدال أحدهما من الآخر والشيء لا يبدل من نفسه.

(8) في هـ: "المصريين ".

(9) في ز: "ورده الأول".

لإمكان أن [لا][1] يكون من البدل، بل من اختلاف صفات الحرف المتَّحد بالتحرك، والسكون الحي والميت كما في الواو والياء.

**الرابع**: لا خفاء أن أصل الهمز هو التحقيق، ويقابله التخفيف، وهو لغة أهل الحجاز، وأنواعه ثلاثة:

**أحدها**: الإبدال، ويرادفه القلب، وهو أصيل[2] في الساكنة.

**ثانيها**: التسهيل، ويرادفه بين بين، أي يجعل حرفا مخرجه بين مخرج المحققة، ومخرج حرف المد المجانس لحركتها أو حركة سابقها، وهو أصيل[3] في المتحركة متحركا ما قبلها.

**ثالثها**: الحذف، وهو إسقاطها، مراده مدلولا عليها، وغير[4] مدلول، ولم يأت إلا في المتحركة، ويدخل فيه النقل.

**واعلم** أن الهمزة المخففة[5] بين بين محركة عند البصريين، ساكنة عند الكوفيين، ولكلٍّ دليل محلّه غير هذا[6].

**الإعراب**: "**هَاكَ**" اسم فعل بمعنى: (خُذْ)، و"**حكم الهمز**" مفعول به، ومضاف

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(2) في ز: "أصل".

(3) في ز: "أصل".

(4) في د: وهو.

(5) في هـ: "المحققة".

(6) ينظر في هذه المسألة: الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/726-731.

إليه، و"**في المرسوم**" في محل صفة "**الهمز**"، و"**ضبطه**" منصوب [عطفا][1] على "**حكم**". وباقيه واضح.

قال:

292- فَأَوَّلٌ بِأَلِفٍ يُصَوَّرُ وَمَا يُزَادُ قَبْلُ لَا يُعْتَبَرُ

293- نَحْوُ بِأَنَّ وَسَأُلْقِي وَفَإِنْ وَبِمُرَادِ ٱلْوَصْلِ بِٱلْيَاءِ لَئِنْ

لما كانت الهمزة تقع أول الكلمة، ووسطها، وطرفها، ابتدأ بالكلام على المبتدأة لمناسبة لا تخفى.

فأخبر مع الإطلاق الشامل لشيوخ النقل أن الهمزة الواقعة في أول الكلمة[2] تصوّر ألفا بأي حركة تحرّكت نحو: ﴿إِيَّاكَ﴾ [الفاتحة: 4]، و﴿أَنْعَمْتَ﴾ [الفاتحة: 6]، و﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: 4].

وإلى التعميم في التحرك أشار الناظم بتنويع الأمثلة في هذا القسم المزيد، وإن ما يزاد على بنية[3] الكلمة المستقلة مما لا يستقل بنفسه، أو يستقل، لا يعتبر[4] أي لا يعدّ من نفس الكلمة حتى تصير الهمزة به[5] حشوا، بل تبقى على حكم الابتداء.

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من هـ

(2) في: ح: "الكلام"، والمثبت من: هـ، د، ز.

(3) في د: "بقية".

(4) في ح: "أو يستقل استقلالا يعتبر"، والمثبت من: هـ، د، ز.

(5) في ز: "فيه".

واحتراز بما يزاد على بنية[1] الكلمة مما هو من بنيتها، كأحرف المضارعة، وميم اسم الفاعل، والمفعول، وهمزة الوصل نحو: ﴿تَؤُزُّهُمْ﴾[2] [مريم: 84]، ﴿يُؤْتِى﴾ [البقرة: 245]، ﴿تَأْخُذُ﴾ [طه: 92] و ﴿مُؤْمِن﴾ [البقرة: 219]، و﴿مَأْتِيّاً﴾ [مريم: 61]، ونحو: ﴿ائْتُواْ صَفّاً﴾ [طه: 63]، و﴿فَأْذَن﴾ [النور: 60]، لحلول الفاء محل همزة الوصل، فإن حكم الهمزة في الجميع حكم المتوسطة.

**قال في التنزيل**: "اعلم أن الهمزة ترد على ضربين: متحركة وساكنة.

فأما المتحركة: فتقع من[3] الكلمة ابتداء، ووسطا، وطرفا.

فأما التي تقع ابتداء، فإنها ترسم - بأي حركة تحركت: كسر، أو فتح، أو ضم -: ألفا لا غير، نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، وشبهه، ونحو: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، و﴿أَلَمْ تَرَ﴾ و﴿مَآ أَنزَلَ﴾، وشبهه، ونحو: ﴿أُنزِلَ﴾ و ﴿أُوْلَٓئِكَ﴾ و﴿أُخْرِجُواْ﴾ و ﴿أُبْسِلُواْ﴾، وشبهه، لأنها لا تخفف رأسا من حيث كان التخفيف يقرّبها من السكون[4]، والساكن لا يقع أولا، فجعلت[5] لذلك على صورة واحدة، واستعير لها الألف دون الياء والواو، واقتصر عليها دونهما من حيث شاركت الهمزة في المخرج[6]، وفارقت أختيها في الخفة.

---

[1] في د: "بقية".

[2] في د: "تذرهم".

[3] في ح: "في"، والمثبت من: هـ، د، ز.

[4] والعرب لا تبتدئ بالساكن، ولا تقف على المتحرك، لذا اجتلبت همزة الوصل للإبتداء بها. انظر:( نثر المرجان، 84/1).

[5] في ز: "فجاءت".

[6] قال مكي بن أبي طالب القيسي: "الألف مخرجها من مخرج الهمزة، والهاء، من أول الحلق، لكن الألف حرف =

وكذلك[1] حكمها إن اتصل بها حرف دخيل نحو[2]: [﴿بِإِيمَـٰنٍ﴾][3] و﴿لِلْإِيمَـٰنِ﴾ و﴿لَبِإِمَامٍ﴾ و﴿قُرَيْشٍ﴾ و﴿لِإِخْوَٰنِهِمْ﴾ و﴿بِأَمْوَٰلِهِمْ﴾[4] و﴿سَأَصْرِفُ﴾ و﴿أَفَأَنتَ﴾ و﴿فَبِأَيِّ﴾ و﴿بِـَٔايَةٍ﴾ و﴿لَأٓيَةً﴾ و﴿كَأَنَّهُۥ﴾، ﴿وَكَأَيِّن﴾ و﴿فَلِأُمِّهِ﴾ و﴿سَأُنزِلُ﴾ و﴿لَأُقَطِّعَنَّ﴾، ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾ و﴿سَأُرِيكُمْ﴾ و﴿لِأُولَىٰهُمْ﴾ و[﴿لِأُخْرَىٰهُمْ﴾][5]، وشبه ذلك كله"[6] انتهى.

**تنبيهات:**

**الأول**: اعلم أنه يندرج في عموم الهمزة [المبتدأة][7] همزة الوصل نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ﴾، ﴿ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ﴾.

ولا يقال أن حكمها، وهو التصوير، مستفاد من مفهوم قوله قبل: "والحذف عنهما بهمز الوصل"[8]، البيت، فلا حاجة إلى دعوى اندراجها هنا،

---

=

يهوي في الفم حتى ينقطع مخرجه في الحلق، فنسب في المخرج إلى الحلق لأنه آخر خروجه".( الرعاية ص 160). وينظر:( الكتاب، 433/4).

(1) في ز: "وذلك".

(2) في د: نحو يأيها...

(3) ما بين المعقوفين سقط من د.

(4) في ز: "وبإيمانهم".

(5) ما بين المعقوفين سقط من د.

(6) مختصر التبيين، 42/2-44.

(7) ما بين المعقوفين سقط من: ز.

(8) انظر: ص 563.

[لأن المفهوم من ذلك إنما] [1]هو مطلق ثبوت الصورة، لا بقيد كونها ألفا، والمفاد من هنا[2] خصوص صورة الألف وهو منطوق.

**الثاني**: من جملة ما يندرج في قوله: "وما يزاد قبل لا يعتبر"، ﴿كَأَن﴾ و﴿كَأَيِّن﴾ بناء على زيادة الكاف على كلمتي: ﴿أَن﴾، و﴿أَيِّ﴾ هذا مذهب القرّاء، خلافا للنحاة في جعلها بالتركيب جزءً من الكلمة، ولذا يقولون في مجموع: (كأن) حرفا ناسخا[3]، ولا يعربون الكاف حرفا جارا للمصدر المنسبك من: (أن) وخبرها، كما يقولون ذلك في: (بأن) و(لأن) مما دخل فيه حرف الجر على (أن)، ويجعلون مجموع (كأيِّن) اسما لعدد مبهم، وقد مثل الشيخان بهما معا للمبتدأة التي اتصل بها حرف دخيل.

**الثالث**: ليس مما يندرج في قول الناظم:

فأول بألف يصوّر وما يزاد قبل لا يعتبر

كلمتا: ﴿إِسْرَآءِيلَ﴾ و﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ عند من حقّق همزتهما، أو حذفها بعد النقل، وإنما هما في حكم المتوسطة للتركيب تحقيقا في الأولى، وتقديرا في الثانية، لتنزيل (الْـ) مع (ءَانَ) باللزوم منزلة الجزء منها.

أما الأولى: فمن فصل:

.................. وما بعد الألف فرسمه من نفسه ............[4]

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[2] في هـ: "هاهنا ".

[3] وليس هذا قول النحاة جميعا، بل أكثرهم، كما قال ابن هشام.( مغني اللبيب، 215/1).

[4] ينظر: ص 918.البيت:302.



وفصل[1]:

وما يـؤدي لاجتمـاع الصـورتين ................................... [2]

وأما الثانية: فمن:

فصـل: ومـا بعـد سـكون حـذفا ...................................... [3]

إذ لا موجب لحذفها عدا تقدم السكون.

وقد تقدم الكلام على ﴿ءَآلْـَٔـٰنَ﴾ عند قوله:

**ومع لامٍ ذِكرُهُ تتبُّعا ...** [4]، البيت.

وهذا بخلاف نحو: ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ و﴿ٱلْأَحَادِيثِ﴾ و﴿ٱلْأَخِرَةِ﴾ فإن جميعها من المبتدأة التي اتصل بها حرف دخيل.

**فإن قلت:** يعكّر على ما ذكرت من تنزل **(الْـ)** مع **(ءَانَ)** منزلة الجزء نقل حركة همزته إلى اللام لورش، وهو مبني على الانفصال، لأنه يشترطه في صحة النقل[5]، وصحة التحقيق، والسكت في الوقف عليه لحمزة[6]، وليس له في المتوسطة من نظائرها إلا النقل.

**فالجواب:** أنه لا يلزم مطابقة الخط للفظ بكل اعتبار، ألا ترى: ﴿أَإِفْكاً﴾

---

[1] " وفصل"، الزيادة من: ز.

[2] ينظر: ص 1229، البيت: 331.

[3] ينظر: ص 1165، البيت: 297.

[4] انظر: ص 1239، البيت: 137.

[5] النشر، 408/1، واللآلي الفريدة، 282/1-284.

[6] النشر، 414/1-415، 420، واللآلي الفريدة، 285/1-286.

ونظائره مما كتبت فيه المبتدأة على مراد الوصل، فإنها في وقف حمزة كغيرها مما لم يكتب على مراد الوصل، وإن كان الجعبري قد استظهر في: ﴿حِينَئِذٍ﴾ و﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ تعيّن التخفيف قائلا: "للامتزاج بمقاوم"[1]،[2].

**الرابع: قال الجعبري**: " نظم **ابن معطي**[3] قياس الهمزة في بيت واحد، وهو:

وكتبوا الهمز على التخفيف    وأولا بالألف المعروف[4]

**ثم قال**: "أي: صوروا الهمزة بالحرف الذي تئول إليه في التخفيف، أي[5] تقرب منه، وأهملوا المحذوفة فيه، ورسموا المبتدأة ألفا"[6].

**الخامس**: وجهوا التزام تصوير المبتدأة بعدم سقوطها لفظا، وكثرة الإلباس بحذفها، كالأفعال الثلاثية مع الرباعية في نحو: (كَرُمَ) و(أَكْرَمَ)، وكأفعل التفضيل مع الوصف في نحو: (فَرِحَ)، و(أَفْرَح)، وكالمعرّف[7] مع ذي لام

---

(1) أي: مقاومة كل من المضاف والمضاف إليه، لأن كل منهما طالب الآخر، فصارا كالشيء الواحد.

(2) الجميلة، ق/141-أ.

(3) هو يحي بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي الحنفي، المعروف بابن معطي، أبو الحسين زين الدين، فقيه مقرئ، أديب نحوي، تتلمذ على الجزولي، أقرأ النحو بدمشق مدة ثم بمصر، من كتبه: البديع في صناعة الشعر، والفصول في العربية. مات سنة: 628هـ ( بغية الوعاة، 344/2، والجواهر المضية في طبقات الحنفية، 592/3-593).

(4) ينظر: الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية، 513/2.

(5) في هـ، ز: "أو".

(6) الجميلة، ق/139-أ.

(7) في هـ: "وكالمعرب".

الابتداء، أو الجر في نحو: (الرَّجُل)، و(إنَّكَ لَرَجُلٌ)، و(أَعْطَيْتُ لِرَجُلٍ)، وغير ذلك، ووجّهوا التزام كون تلك الصورة ألفا، وإن كانت الهمزة إنما

تصور بما تئول إليه في التخفيف، وهذه لاحظّ[1] لها فيه باتحاد مخرجيهما أو تقاربهما، وبأن المبتدأة لما لم تخرج عن التحقيق، والألف لا تخرج عن المدّ واللين كانت أنسب بها من الواو والياء، كذا قالوا[2].

**ويظهر لي**: أنهم التزموا فيها الألف لعدم الإلباس، من أجل أن الألف حرف ساكن لا يمكن النطق به في الابتداء[3]، فلا يدرى هل المكتوب همزة أو واوا مثلا[4]، وقد تقدم مذهب ابن جنّي وغيره في أن الألف شكل الهمزة، كما أنها شكل الهاوي أيضا، وعليه فلا يرد سؤال أصلا.

**السادس**: اعلم أن معنى كون[5] أشكال حروف العلة صورا للهمزة أنه يدل على الهمزة بما شأنه في الأصل أن يدل على غيرها، كالمجاز المستعمل في معنى لم يوضع له ابتداء بل لغيره، وعلاقة[6] ذلك المجاز مآلها في التخفيف إلى ذلك الحرف الذي شأن الشكل أن يدل في الأصل عليه، ونظيره استعمال [لفظ الخمر في العنب، لأنه يؤول إلى الخمر.

---

[1] في هـ: "لا خط ".

[2] فجعل ما لا يتغير صورة لما لا يتغير. انظر: التبيان لابن آجطا، ق/ 284، وتنبيه العطشان، ق/ 95-ب، ومجموع البيان، ق/ 68-أ.

[3] في هـ، د ، ز بعده: "أبدا بخلاف الواو والياء إذ يمكن تحريكهما والنطق بهما في الابتداء...".

[4] "مثلا" الزيادة من: ح ، هـ، ز.

[5] في هـ: "صور ".

[6] في ز: "وعلامة"، وهو مصحح في هامشها.

وأما ضبطها نقطة صفراء أو حمراء أو عينا صغرى، فهو على معنى الدلالة الأصلية][1] بحسب الاختراع، كالكلم المولّدة التي لم يستعملها العرب، بل اخترعها المولّدون، وحينئذ يرد هنا بحث، وهو أن وضعها نقطة مع الصورة جمع بين العوض والمعوَّض منه؟

**والجواب**: انفكاك الجهة، بأن[2] الصورة تدل على الهمزة بحسب المجاز في الاستعمال العرفي، والنقطة غير السوداء تدل عليها بحسب[3] الحقيقة التوليدية طلبا للإيضاح، كالجمع بين الألف والياء في نحو: ﴿قَضَى﴾، وبين الألف والواو في نحو: ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾، وسيأتي مثل[4] هذا عند قول الناظم:

**فمائة ومائتين** ..... البيت[5].

وربما اعتقد بعض الطلبة أن الشكل الموضوع للهمزة بحسب الوضع الأول لها، كغيرها هو وضع العين الصغرى في المحققة، والنقطة في المخففة، وذلك بحسب ما تلقّى عند تعلّم حروف الهجاء، وما وراء ذلك، وأن شكل حرف العلة مع تلك العين بمنزلة كرسي لها أو سرج، أو نحو ذلك مما لا حاصل له

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من هـ، والمثبت من ح ، د.

(2) في هـ، د ، ز: فإن.

(3) في هـ بعد هذه الكلمة: "لفظ الخمر في العنب، لأنه يئول إلى الخمر.وأما ضبطها نقطة صفراء أو حمراء أو عينا صغرى، فهو على معنى الدلالة الأصلية "، وهي جملة مقحمة هنا ، ومحلها قبل قليل، وقد أشرت لسقوطها في موضعها.

(4) في د: نحو.

(5) ينظر: ص 1255 وما بعدها.

عند التأمّل، وقد بقي هنا عند الشرَّاح[1] أسئلة وأجوبة رأيت الإضراب عنها أليق[2].

**الإعراب**: "**فأول**" مبتدأ، وساغ الابتداء به إما لوقوعه إثر الفاء الفصيحة، وإما أنه صفة لموصوف مقدر، أي: فهمز أول، وجملة "**يصوّر**" خبر المبتدأ، و"**بألف**" متعلق بـ"**يصوّر**"، و"**قبل**" مبني على الضم، لقطعه عن الإضافة إلى ضمير الهمز، وباقيه واضح.

قال :

293- نَحْوُ بِأَنَّ وَسَأُلْقِي وَفَإِنْ ... وَبِمُـرَادِ ٱلْوَصْـلِ بِٱلْيَـاءِ لَـئِنْ

294- ثُـمَّ لِـئَلَّا مَـعْ أَئِفْكاً يَوْمَئِـذْ ... أَئِـنَّ مَـعْ أَئِنَّكُـمْ وَحِينَئِـذْ

295- أَئِـنْ أَئِنَّـا ٱلْأَوَّلَانِ وَكَـذَا ... أَئِمَّةٌ وَٱلْمُزْنُ فِيهَا أَئِذَا

296- وَهَـٰٓؤُلَآءِ ثُمَّ يَبْنَؤُمَّ وَأَؤُنَبِّئُ بواوٍ حَتَمَا

لما قدّم[3] أن الهمزة الواقعة أول الكلمة تصور ألفا، وأن تقدّمها مزيد، استثنى من ذلك على وجه الإطلاق أيضا أربع عشرة كلمة كتبت على إرادة وصلها بما قبلها، فصارت الهمزة بذلك في حكم المتوسطة، واقتضى القياس تصوير إحدى عشرة منها ياء، وثلاثة واوا، وذلك رعي للغة[4] من يجري هذا النوع من المبتدأة في التخفيف مجرى المتوسطة حقيقة، ومن تلك الكلم أربع

---

[1] في ح: "الشارح"، والمثبت من: هـ، د، ز.

[2] ينظر: (التبيان، ق/ 284، وتنبيه العطشان، ق/ 95-96، ومجموع البيان، ق/ 67).

[3] في ح: "فرغ"، والمثبت من: هـ، ز، وفي د: "تقدم".

[4] في هـ: "على لغة".

اتّصلت بما يمكن استقلاله، وهي ﴿يَوۡمَئِذٍ﴾ و﴿حِينَئِذٍ﴾ و﴿وَهَٰٓؤُلَآءِ﴾ و﴿يَبۡنَؤُمَّ﴾، وباقيها اتّصل بما لا يمكن استقلاله.

أما ﴿لَئِن﴾ فنحو: ﴿لَئِنۡ أَخَّرۡتَنِ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [الإسراء: 62]، دخلت اللام الموطِّئة للقسم على (أن) الشرطية فكان قياسها الألف، لكن لما نزل الجميع منزلة الكلمة صارت الهمزة بذلك الاعتبار متوسطة مكسورة بعد فتحة، فكان قياسها أن تصور ياء، لقوله:

**وكيفما حرِّكت أو ما قبلها**[1] .....البيت[2]

وأما ﴿لِئَلَّا﴾ فنحو: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيۡكُمۡ حُجَّةٌ﴾ [البقرة: 149]، دخلت لام (كي) على (أن لا)، فكان قياسها أن تصور ألفا لأنها مبتدأة، لكن لما نزل الجميع منزلة الكلمة الواحدة صارت بذلك التقدير متوسطة، وهي مفتوحة بعد كسرة، فقياسها الياء عملا بمقتضى قوله:

**وإن من بعد ضمة أتت أو كسرة**[3] .......البيت[4]،[5].

وأما ﴿أَئِفۡكًا﴾ ففي الصافات: ﴿أَئِفۡكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ﴾ [الصافات: 86] دخلت همزة الاستفهام على ﴿إِفۡكًا﴾ ففعل به ما فعل بـ: ﴿لَئِن﴾[6].

---

(1) انظر: ص 1230، البيت:327.

(2) ينظر: المقنع، ص 53، ومختصر التبيين، 220/2.

(3) في د: "أو كسرة فمنهما".

(4) ينظر: ص 1225، البيت:323.

(5) ينظر: المقنع، ص 53، ومختصر التبيين، 220/2.

(6) ينظر: المقنع، ص 52، ومختصر التبيين، 474/3.

وأما ﴿يَوۡمَئِذٍ﴾ فنحو: ﴿يَوۡمَئِذٍ يَتَّبِعُونَ ٱلدَّاعِيَ﴾ [طه: 105] أضيف ﴿يوم﴾ إلى ﴿إذ﴾ ثم فعل به مثل ما فعل بـ: ﴿لَئِن﴾[1].

وأما ﴿أَئِنَّ﴾ ففي الشعراء: ﴿أَئِنَّ لَنَا لَأَجۡرًا﴾[2][الشعراء: 40].

وأما ﴿أَئِنَّكُمۡ﴾ ففي الأنعام: ﴿أَئِنَّكُمۡ لَتَشۡهَدُونَ﴾ [الأنعام: 20]، وفي النمل[3]، والعنكبوت: ﴿إِنَّكُمۡ لَتَأۡتُونَ ٱلرِّجَالَ﴾ [النمل: 57 و العنكبوت: 28]، وفي فصلت: ﴿أَئِنَّكُمۡ لَتَكۡفُرُونَ﴾ [فصلت: 9] دخلت همزة الاستفهام على: ﴿إِنَّ﴾ و﴿إِنَّكُمۡ﴾، ثم سلك بهما مسلك ﴿أَئِفۡكًا﴾[4].

**تنبيه**: علم [عدم][5] دخول ﴿أَءِنَّكَ﴾ [آية: 52] في الصافات، وإن كان مقتضى اصطلاح الناظم دخوله من ذكر: ﴿أَئِنَّكُمۡ﴾ مع ﴿أَئِنَّ﴾، إذ لو أراد العموم لاكتفى بالمجرّد عن ذي الضمير.

وأما ﴿حِينَئِذٍ﴾ ففي الواقعة: ﴿وَأَنتُمۡ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة: 87]، [ففعل بها ما فعل بـ: ﴿يَوۡمَئِذٍ﴾][6]،[7].

وأما ﴿أَئِن﴾ ففي يس: ﴿أَئِن ذُكِّرۡتُم﴾ [يس: 18]، دخلت همزة الاستفهام على ﴿إِنَّ﴾، ثم سلك بها مسلك ﴿أَئِفۡكًا﴾[8].

---

(1) ينظر: المقنع، ص 53، ومختصر التبيين، 220/2.

(2) ينظر: المقنع، ص 51-52، 87، ومختصر التبيين، 923/4.

(3) في هـ: "النحل" وهو خطأ.

(4) ينظر: المقنع، ص 51، ومختصر التبيين، 473/3-474، 614.

(5) ما بين المعقوفين سقط من: ح، هـ، د، والمثبت من: ز.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(7) ينظر: المقنع، ص 53، ومختصر التبيين، 220/2.

(8) ينظر: المقنع، ص 52، ومختصر التبيين، 614/3.

وأما ﴿أَيِنَّا﴾ الأولان ففي النمل: ﴿أَيِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾ [النمل: 69]، وفي الصافات: ﴿أَيِنَّا لَتَارِكُوٓاْ﴾ [الصافات: 36] دخلت همزة الاستفهام على ﴿إِنَّا﴾ المركب من ضمير جماعة المتكلمين و﴿إن﴾ المحذوفة النون الثانية، لتوالي[1] الأمثال، ثم سلك بها مسلك ﴿أَيِفْكاً﴾[2].

واحترز بقيد الأولين عن الثالث، وهو في النازعات: ﴿أَءِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِى ٱلْحَافِرَةِ﴾ [النازعات: 10].

وأما ﴿أَيِمَّة﴾ ففي التوبة: ﴿فَقَـٰتِلُوٓاْ أَيِمَّةَ ٱلْكُفْرِ﴾ [التوبة: 12]، وفي الأنبياء والسجدة: ﴿وَجَعَلْنَـٰهُمْ أَيِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [الأنبياء: 72 و السجدة: 24]، وفي القصص: ﴿وَنَجْعَلَهُمْ أَيِمَّةً﴾[3] [القصص: 4]، ﴿وَجَعَلْنَـٰهُمْ أَيِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ﴾[4] [القصص: 41].

وأصله[5]: (أَأْمِمَة) بوزن: (أَفْعِلَة)، جمع: (إمام) كـ:(آلهة) جمع: (إله)، و(آنية) جمع: (إناء)، ثم نقلت حركة الميم إلى الساكن قبلها لما أريد إدغامها في مثلها، فصار ﴿أَيِمَّةً﴾ بكسر الهمزة الثانية[6]، فاقتضى القياس فيها أن تصور ياء، لتوسطها تحقيقا، مكسورة بعد فتح عملا بمقتضى قوله:

---

(1) " لتوالي " في موضعه محو في هـ

(2) ينظر: المقنع، ص 51، 88-89، ومختصر التبيين، 4/956-957.

(3) "ونجعلهم أئمة" الزيادة من: ح ، هـ، د.

(4) ينظر: المقنع، ص 52، ومختصر التبيين، 3/612-613.

(5) وأصله ساقطة من د.

(6) ينظر: اللآلي الفريدة، 1/255.

**وكيفما حُرِّكت** ........ البيت[1].

**تنبيه**: استدرك على الناظم ذكر: ﴿أَيِمَّةً﴾ في تعداد ما أصله أن يصوّر ألفا، وعدل به عن أصله، وذلك لأن همزتيه معا من بنية الكلمة، فليست ثانيتهما[2] مبتدأة اتصل بها دخيل، بل هي متوسطة تحقيقا كما تقدم في تقريره.

**والجواب عنه**: أن ﴿أَيِمَّةً﴾ لما اتّحد، ولم يكن له نظير في القرءان في تصويره[3] بهمزتين متحركتين، حركة ثانيتهما عارضة، وكان أبو عمرو قد ذكره مع نظائره في ترجمة: ما رسمت الياء فيه على مراد التليين للهمزة[4]، ذكره الناظم لرفع توهم أنه مما حقه أن لا تصوّر [همزته] [5] الثانية بناء[6] على أنها مبتدأة اتصل بها حرف دخيل، أو أنها ساكنة في الأصل، ولا عبرة بحركتها العارضة، فقياسها في كلا الفرضين الألف المؤدي لاجتماع صورتين، وقد آثر ذكره[7] الرافع[8] لتوهّم حذف صورة همزته الثانية، المعيّن لتصويرها في الخارج ياء، وإن كان ذكره لها هنا يوهم أنها مبتدأة، إذ لا كبير ضرر في ذلك بعد تعيّن

---

[1] انظر: ص 1230. البيت:327.

[2] في د: "ثانيتها".

[3] في هـ: "نظائره".

[4] ينظر: المقنع، ص 52.

[5] ما بين المعقوفين سقط من د.

[6] في د: "ياء".

[7] في هـ: "ذكر"، وفي د: "ذكره".

[8] في هـ: "الرابع".

تصويرها ياء على سكوته عنها الموهم للحذف كما تقدم، ارتكابا لأخف الضرّرين، ولا سيما وقد ذكره أبو عمرو، ولو أدرجه في مُثُلٍ، فلاحظ شكلها كان أولى، ولم يحتج إلى اعتذار.

ولا درك على أبي عمرو أيضا في ذكره لها، لأنه تعرّض للرسم على جميع القراءات، وترجم بما رسمت الياء فيه على مراد التليين من غير تعيين لمبتدأة ولا غيرها.

ولا شك أن همزة ﴿أَيِمَّةَ﴾ الثانية لم تصور ياء إلا على إرادة التليين.

ولما استشعر أبو داود ما يرد على أبي عمرو في جمعه ﴿أَيِمَّةَ﴾ مع ﴿أَيِفْكاً﴾ ونظائره، أفرده بفصل وتكلم عليه[1].

**ثم قال**: "فإن قيل أتكون هذه الخمسة مواضع المذكورة المرسومة بالألف والياء يعني مواضع ﴿أَيِمَّةَ﴾ الخمسة مثل: ﴿أَيِفْكاً﴾ و﴿أَيِنَّ﴾، و﴿أَيِذَا﴾ أم بين الياءين فرق[2].

**فالجواب وبالله التوفيق**: أن بينهما فروقا كثيرة".

ثم ذكر[3] نحو ما قدمته في تقرير ﴿أَيِمَّةَ﴾.

وأما ﴿أَيِذَا﴾ في المزن - أي الواقعة -، فهو: ﴿أَيِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً﴾ [الواقعة: 50] دخلت همزة الاستفهام على ﴿إِذَا﴾، ثم سلك به مسلك ﴿أَيِفْكاً﴾[4].

---

(1) ينظر: مختصر التبيين، 3/612-615.

(2) فرق ساقطة من د.

(3) في د: ثم ذكر أبو داود.

(4) ينظر: المقنع، ص 52، ومختصر التبيين، 3/614.

واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها، وهو متعدّد في الرعد وغيرها.

وأما ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ﴾ فنحو: ﴿أَنۢبِـُٔونِى بِأَسۡمَآءِ هَـٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: 30] دخلت (ها) التي للتنبيه على (أُولَاءِ) الذي هو اسم إشارة فكان قياس همزته أن تصور ألفا، إذ هي مبتدأة اتصل بها كلمة (ها)، لكن لما نزل الجميع منزله الكلمة صارت الهمزة بذلك التقدير في حكم المتوسطة، وهي بعد الألف، فرسمها من نفسها[1].

وأما ﴿يَبۡنَؤُمَّ﴾ ففي طه: ﴿قَالَ يَبۡنَؤُمَّ لَا تَأۡخُذۡ بِلِحۡيَتِى﴾ [طه: 92] أضيف (ابن) المنادى إلى (أم) فكان قياس همزته أن تصور ألفا، لكن لما نزل الجميع منزلة الكلمة الواحدة صارت بذلك التقدير في حكم المتوسطة، وهي مضمومة بعد فتحة، فقياسها ملاحظة[2] شكلها[3].

واحترز بقيد المجاور عن الخالي عنه، وهو في الأعراف: ﴿قَالَ ٱبۡنَ أُمَّ إِنَّ ٱلۡقَوۡمَ ٱسۡتَضۡعَفُونِى﴾ [الأعراف: 150]، وستأتي بقية الكلام فيه عند قول الناظم: **صل**[4] **ويبنؤم**[5].

وأما (أَؤُنَبِّئُ) ففي ءال عمران: ﴿قُلۡ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيۡرٍ مِّن ذَٰلِكُمۡ﴾ [آل عمران: 15] دخلت همزة الاستفهام على ﴿أُنَبِّئُ﴾ ثم سلك بها[6] مسلك ﴿يَبۡنَؤُمَّ﴾[7].

---

(1) ينظر: المحكم، ص 156-157، ومختصر التبيين، 117/2.

(2) في ز: "فلاحظ".

(3) ينظر: المقنع، ص 76، ومختصر التبيين، 576/3، و 852/4.

(4) في ز: "صف".

(5) مورد الظمآن، البيت: 432، ص 35.

(6) في هـ: "به".

(7) ينظر: المقنع، ص 59، ومختصر التبيين، 332/2.

**تنبيهات:**

**الأول**: هذه النظائر التي استثنى الناظم هنا استوفى ذكرها الشيخان، إلا أنهما لم يجمعاها في موضع واحد كما فعل الناظم.

**الثاني**: ظاهر عبارة الناظم التسوية بين هذه الكلم في أن الياء والواو فيها صورة للهمزة، وهو كذلك، إلا أن الشيخين فرّقا في الضبط بين ما اجتمع فيه[1] مرة واحدة، فقالا في ذي الهمزتين نحو: ﴿أَيِفْكًا﴾ و﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾ عند من سهّل ثانيتهما، وهم: الحرميان، وأبو عمرو[2]، وجهان:

**أحدهما**: وهو المختار عندهما: تعرية الياء والواو من النقطة[3].

---

(1) في هـ، د ز بعدها : همزتان وبين ما فيه همزة...

(2) ينظر: التيسير، ص 27، والنشر، 1/369- 374، والبدور، ص 74، 335.

(3) اضطرب المتأخرون في مختار الداني: فذكر ابن القاضي و المارغني والضباع وأبو زيتحار: أن الداني استحسن جعل الدارة والنقطة، وعلى ذلك العمل في المصاحف المطبوعة برواية ورش عن نافع. ومختار الداني كما ذكر ابن عاشر لا كما ذكروا، قال الداني بعد ذكره لوجه التعرية وتقديمه، ثم ذكره وجه جعل النقطة والدارة قال: "والأول أحسن ". وقال الرجراجي:" وهذا الوجه هو المختار عند الأشياخ الثلاثة: أبي عمرو وأبي داود والتجيبي". وقد أشار القيسي إلى الوجه المختار فقال:

فَعَرِّها من شكلها، إذ كانا ... ليس بضم مشبع فبانا

أو اجعل النقطة في أمامه ... حمراء قل: علامة انضمامه

ودارة علامة التليين ... فوق، وذا وجه فخذ تبيين

والأحسن الأول قال الحافظ ... واختاره الشيخ فنعم اللافظ

وقد نظم ابن القاضي مذاهب العلماء في نقطها وضبطها فقال:

وأؤنبئ بواو قد رُسِم ... وخلف أهل الضبط في الشكل علم

فعرِّه لابن نجاح مسجلا ... والنقط للتجيبي فوقه جلا

ودارة من فوق قال الداني ... ونقطة أمام خذ بيان

=

**ثانيهما**: جعل دارة فوق[1] الياء والواو، دلالة على أن حركة الهمزة غير خالصة ونقطة تحت[2] الياء، وأمام[3] الواو علامة لحركة الهمزة المسهّلة.

ومقتضى كلام الناظم هنا مع قوله في الضبط: **وما سُهِّلَ بِالْحَمْرَاءِ**[4]، وقوله فيه: **وما بِكَسْرٍ يُوضَحُ مِنْ تحتُ، والمضمومُ فوقَهُ ألِفْ**[5]، أن ضبط ﴿أَيِفْكاً﴾ وبابه، يجعل نقطة تحت الياء علامة للهمزة المسهلة، وضبط ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾ بجعل نقطة فوق الواو علامة للهمزة أيضا.

**قال التنسي**: "وهذا الوجه حسن، وهو الذي يعطيه القياس، غير أن القدماء[6] لم يقولوه في هذا الموضع، وإنما ذكروا في ﴿أَيِفْكاً﴾ و﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾ وجهين".

---

=

| | |
|---|---|
| فـــــدارة علامـــــــة التليـــــــين | والنقـــــط شــــكل الهمـــــز بــــاليقين |
| وقيــــــل بــــــل علامـــــة الزيـــــادة | والنقـــط شـــكل الهمـــز خـــذ إفـــادة |
| ونقطـــــة الشـــــكل فويــــق البـــــدل | أمـــــام واوهــــــا لـــــلداني فــــادر |
| وقولة الطراز للتسهيل | تجعـــــل في الســــطر فخــــذ تفصــــيل |
| لا بـــد مـــن فـــوق لمـــن حـــاد النظـــر | واتـــــقى الحكـــــم وجــــاء بـــالخبر |

ينظر: أصول الضبط، ص 163-164، وبيان الخلاف 39-ب، وسمير الطالبين، ص 154، والمحكم، ص: 107- 108، والمقنع، ص 135-136، ودليل الحيران، ص 287.

(1) في ح: "على"، والمثبت من: هـ، د ، ز.

(2) في ح: "نحو"، والمثبت من: هـ، د ، ز.

(3) في هـ: "وأما".

(4) منظومة مورد الظمآن، قسم الضبط، البيت:504، ص 39.

(5) منظومة مورد الظمآن، قسم الضبط، البيتين: 512، 513، ص 40.

(6) في ح: "القرّاء"، والمثبت من: هـ، د ، ز.

ثم ساق الوجهين المتقدمين عن الشيخين، **ثم قال**: "وزاد التجيبي الاجتزاء[1] بالنقطة عن الدارة، وهذا الوجه هو مقتضى كلام الناظم، غير أنه يجعل النقطة علامة للحركة، لا كما عند الناظم أنها علامة [للهمزة المسهلة[2]، انتهى][3]"[4].

وأما ما فيه همزة واحدة فليس فيه عندهما إلا جعل نقطة صفراء تحت الياء في: ﴿لَئِن﴾ و﴿يَوْمَئِذٍ﴾ و﴿حِينَئِذٍ﴾ وفوقها في ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ و﴿يَبْنَؤُمَّ﴾، [وجعل[5] نقطة حمراء على الياء من: ﴿لِئَلَّا﴾ عند من أبدلها[6]][7].

**الثالث**: اختُلِف في واو ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾:

**فمذهب أهل المصاحف**: أنها صورة للهمزة كما اقتضاه كلام المصنف.

**ومذهب النحاة**: أنها المزيدة في ﴿أُوْلَآءِ﴾، وأن الهمزة غير مصورة[8].

---

(1) في ح: "الاجتياز"، والمثبت من:هـ، د ، ز.

(2) قال المارغني رحمه الله تعالى:" وأما ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾، فالعمل عندنا بتونس في ضبطه على الوجه الأول الذي استحسنه الداني، وهو جعل دارة على الواو، وجعل نقطة أمام الواو، وعُمِل في بعض البلاد بجعل نقطة فوق الواو. ( دليل الحيران، ص 287-288).

(3) ما بين المعقوفين ساقط من ح، والمثبت من هـ، د ، ز.

(4) الطراز في شرح ضبط الخراز، ص 163-164، وينظر: المحكم، ص 107-108، وأصول الضبط، ص 163-164.

(5) في ح ، هـ: "وجمع"، والمثبت من: د ، ز.

(6) في ز: "أبدلها ياء".

(7) ما بين المعقوفين ساقط من هـ، ينظر: المحكم، ص 19-20، 105-106، وأصول الضبط، ص 134-135، والطراز، ص 163-166، 190-195.

(8) ينظر: المحكم، ص 157.

**الرابع:** الظاهر أنه [لا][1] فرق بين ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ في طه، و﴿إِبْنَ أُمَّ﴾ في الأعراف في[2] كتب أحدهما على إرادة الاتصال دون الآخر إلا الجمع بين اللغتين، وقد ذكروا في وجه اختصاص الموصول بالاتصال دون الآخر ما الإضراب عنه أليق.

**الإعراب:** باء "**بمراد**[3]" سببية، وهو اسم[4] مفعول بمعنى المصدر، و"**لئن**" مرفوع بفعل محذوف، وبه يتعلق باء "**بمراد**"، وباء "**بالياء**"، أي: وصور لئن بالياء بسبب إرادة اتصاله، وصح تعلق باءين[5] بفعل واحد لاختلاف معناهما، وكذا "**أئمة**" جملة اسمية ونصب اسمها حكاية، و"**المزن**" عطف على "**أئمة**"، و"**أئذا**" بدل[6] من "**المزن**"، و"**فيها**" حال "**أئذا**".

وإعراب: "**والمزن فيها أئذا**" جملة كبرى مخل بالربط مخرج عن المعنى المقصود، [و"**هؤلاء**"] [7] "**وتالياه**" عطف على "**لئن**"، و"**بواو**" عطف على "**بالياء**"، والمعنى: صور بسبب إرادة الاتصال لئن ونظائره بالياء، وهؤلاء ونظائره بالواو، وباقيه واضح.

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من: ز.
(2) في د: "من".
(3) في د: "بمراد الوصل".
(4) في د، ز: "بوزن اسم".
(5) في د: "يائين".
(6) في ز: "بدل اشتمال".
(7) ما بين المعقوفين سقط من: ز.

قال :

297- فَصْلٌ وَمَا بَعْدُ سُكُونٍ حُذِفَا مَا لَمْ يَكُ ٱلسَّاكِنُ وسْطًا أَلِفَا

298- كَـمِلْءُ يَسْـَٔلُونَ وَٱلنَّبِيٓءِ شَيْـًٔا وَسُوٓءَاْ سَآءَ مَعْ قُرُوٓءٍ

لما فرغ من حكم الهمزة المبتدأة شرع في حكم المتوسطة والمتطرفة، وأقسام المتوسطة على حسب تقسيم فصول الهمز عند الناظم:

ـ **إما ساكن ما قبلها**، وهي التي عقد لها مع المتطرفة الساكن ما قبلها هذا الفصل.

ـ **وإما ساكنة**، وهي الآتية مع المتطرفة مطلقا إثر هذا الفصل في قوله: **ومما قبلها قد صوّرت**.... البيت[1].

ـ **وإما متحركة متحرك ما قبلها**، وهي الآتية في فصل: **وإنْ مِنْ بعدِ ضمَّةٍ، أَتَتْ**[2] إلى آخر الفصل.

وأقسام المتطرفة عند الناظم:

ـ **إما ساكن ما قبلها**، وهي داخلة في عموم هذا الفصل [كما تقدم قريبا.

**وإما أن يتحرك ما قبلها**، وهي داخلة في الفصل][3] الذي يليه، كما تقدم قريبا أيضا.

وقد استثنى الناظم من المتطرفة باعتبار قسميها ألفاظا عقد لها لأجل كثرتها بعد الفراغ من المتطرفة فصلا، هو قوله: **وفي بعضِ الذي تَطرَّفا** .... البيت[4].

---

[1] انظر: ص 925، البيت:307.

[2] انظر: ص 955. البيت: 323.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[4] " البيت "، الزيادة من: هـ، د ، ز. و انظره: ص 929-930، البيت: 310.

وإذا فهمت هذا المعنى، فلا معنى للإطناب والإسهاب الذي ربما شوّش الألباب، إذ المحافظة على الطرد تخلّ بالعكس.

وقد أخبر الناظم في هذا الفصل على جهة إطلاق الحكم الشامل لشيوخ النقل أن الهمز إذا وقع بعد سكون لم تجعل له صورة، إلا إذا كان الساكن الذي قبل الهمزة ألفا متوسطا مرسوما أو محذوفا.

أما هذا المستثنى فسيأتي حكمه في آخر هذا الفصل، وهو خاص بقسم[1] المتوسطة، علم ذلك من وصفه الألف بالتوسط، وسيأتي أيضا الاستثناء من المتطرفة بعد ألف[2] كما تقدم الإيماء إليه قريبا.

وأما غير ذلك فيدخل منه[3] في عموم "**ما**" من قوله: **وما بعد سكون**: المتوسطة والمتطرفة، وكل منهما: إما مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة، فهذه ستة أوجه.

والساكن إما صحيح، وإما واو أو ياء ليّنان أو مدّيّان أو ألف، فهذه ستة أوجه مضروبة في الستة المتقدمة بستة وثلاثين، ثمانية عشر منها في المتوسطة، ومثلها في المتطرفة، إلا أنه يسقط من المتوسطة الواقعة بعد الألف بأوجه حركاتها الثلاث يبقى منها خمسة عشر، فالأقسام ثلاثة وثلاثون، أحد عشر منها مع الضم، ومثلها مع الفتح، ومثلها مع الكسر، وإلى هذا التنويع[4] أشار

---

(1) " بقسم " ألحقت في الهامش من هـ

(2) في ز: "الألف".

(3) قوله: "وأما غير ذلك فيدخل منه"، في د ، ز بدلها: ثم علم، وفي ز: "اعلم أنه يندرج في ما من قوله.....، وفي هـ: "وأما غير ذلك فيدخل في عموم ... ".

(4) في هـ: "التنوع ".

الناظم بتعداد الأمثلة حسب الإمكان مع النظم من غير مراعاة ترتيب.

وهذا ترتيب ما حضر من أمثلتها مع إدراج مُثُلِ النظم:

**نوع المضمومة:** ﴿مَسْـُٔولاً﴾، ﴿مِّلْءُ﴾، ﴿مَوْءُودَةُ﴾، ﴿لَشَيْءٌ﴾، ﴿لِيَسُـُٔوا﴾، ﴿لَتَنُوٓأُ﴾، ﴿نَبِيِّـُٔهُمْ﴾[1] [﴿النَّبِيُّءُ﴾][2]، ﴿دُعَآءُ﴾[3].

**نوع المفتوحة:** ﴿وْ﴾، ﴿يَسْـَٔلُونَ﴾، ﴿الْخَبْءَ﴾، ﴿سَوْءَاتِهِمَا﴾، ﴿سَيِّئاً﴾، و﴿سُوٓءاً﴾، ﴿نَبِيّـٔاً﴾، ﴿النَّبِيّـءَ﴾، [﴿مَآءَ﴾[4]][5].

**نوع المكسورة:** ﴿أَفْـِٔدَةَ﴾، ﴿بَيْنَ الْمَرْءِ﴾، ﴿مَوْئِلاً﴾، ﴿دَآئِرَةُ السَّوْءِ﴾، ﴿كُلِّ شَيْءٍ﴾، ﴿ثَلَـٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾، ﴿النَّبِيِّـِٔينَ﴾، ﴿لِنَبِيٓءٍ لَّهُمُ﴾، ﴿مِنَ الْمَآءِ﴾.

وسيأتي للناظم قريبا استثناء كلمات دخلت في هذه القاعدة التي أصَّل، ومثلتُ ببعضها هنا.

**تنبيهان: الأول:** إنما كان قياس الهمزة الواقعة بعد الساكن ألا تصور، لما تقرر أن الهمزة إنما تدبر في تصويرها، وعدم تصويرها بحالها في التخفيف.

ولا شك أن تخفيف الواقعة بعد ساكن صحيح، أو واو أو ياء أصلين لينين أو مديين يكون بنقل حركتها إلى ذلك الساكن، ثم إسقاطها، فلما كان تخفيفها بالإسقاط لم تجعل لها صورة.

---

(1) في هـ: "أنبئهم".

(2) ما بين المعقوفين سقط من: ح، والمثبت من: د ، ز.

(3) ما بين المعقوفين سقط من: ح ، هـ، والمثبت من: د ، ز.

(4) في د ، ز: "ساء".

(5) ما بين المعقوفين سقط من: هـ

وأما الواقعة بعد واو أو ياء مزيدتين نحو: ﴿قُرُوٓءٍ﴾، و﴿نَبِيٓءٍ﴾ فإن تخفيفها يكون بإبدالها من جنس سابقها وإدغام أولهما في الثاني.

وقاعدة المثلين المدغمين في كلمة استغناؤهما بصورة واحدة، فلم يحتج في الجملة إلى أكثر منها[1]، فلذا[2] لم تجعل لها صورة تخصها.

وأما الواقعة بعد ألف [متطرفة][3] أصلية أو زائدة فتخفيفها يكون بإبدالها ألفا، فتجتمع مع التي قبلها، وحينئذ:

فإما أن لا تحذف واحدة منهما فينطق بألف واحدة مشبعة.

وإما أن تحذف هي أو التي قبلها، وأيا كان فلا يبقى لها وجود على الاستقلال، فلذا لم تستقل بصورة.

**الثاني**: قال بعضهم: "تعبير الناظم بـ"الحذف" تجوّز في العبارة كقوله: "وبعد أن يعفو مع ذو حذفت"[4]، إذ القياس يقتضي ألا صورة لها، فكان [وجه][5] العبارة أن يقول: "ترك"،" انتهى.

وهو غير صحيح: نظرا إلى أن كل حرف يقرعـه[6] اللسـان الأصـل فيـه التصوير.

---

(1) في د بعدها: "ونحو هذا في المحكم".

(2) في هـ: "فإذا ".

(3) ما بين المعقوفين سقط من د.

(4) مورد الظمآن، البيت: 348، ص 29.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(6) في ز:" يعرفه".

وأيضا: فإن مذهب النحاة تصوير الواقعة بعد ساكن من جنس حركتها[1].

وأيضا: فإنهم جوزوا في باب ﴿مَسْئُولاً﴾ و﴿مَوْءُودَةُ﴾ كون المحذوف[2] صورة [الهمزة أو][3] الواو التي بعدها.

وأيضا: فإنهم استثنوا من هذا الفصل ألفاظا ستة، رعيا لبعض اللغات كما يأتي في الكلام عليها، وجميع ذلك يدل على أن لها أصالة في التصوير.

**الإعراب**: "**فصل**" خبر مبتدأ محذوف، أي: هذا فصل، و"**ما بعد سكون حذفا**" جملة كبرى، والظرف صلة "**ما**"، وما ظرفية مصدرية، و"**لم يك الساكن وسطا ألفا**" صلتها، ثم يحتمل أن يكون "**ألفا**" خبرا لـ"**يك**" بعد خبر، و يحتمل أن يكون هو الخبر، و"**وسطا**" حاله، وباقيه واضح.

قال:

299- إِلَّا حُرُوفًا خَرَجَتْ عَنْ حُكْمِهَا ... فَصُوِّرَتْ بِأَلِفٍ فِي رَسْمِهَا

300- وَهْيَ: تَنُوٓأُ مَعَ حَرْفِ ٱلسُّوٓأَىٰ ... أَن كَذَّبُواْ وَمِثْلُهَا: تَبُوٓأَ

301- وَٱلنَّشْأَةَ ٱلثَّلَاثُ أَيْضًا وَٱخْتُلِفْ ... فِي رَسْمِ يَسْـَٔلُونَ عَنْ عَنِ ٱلسَّلَفْ

302- وَمَوْئِلاً بِٱلْيَا وَمَا بَعْدَ ٱلْأَلِفْ ... فَرَسْمُهُ مِن نَّفْسِهِ كَمَا أَصِفْ

لما قدم أن الهمزة الواقعة بعد الساكن غير ألف متوسط لا تجعل لها صورة، استثنى من ذلك على جهة إطلاق الحكم الشامل لشيوخ النقل: ستّ

---

[1] ينظر: الكتاب، 547/3، وكتاب الكتاب لابن درستويه، ص 28-30.

[2] في ز: "كون المحذوفة الموجودة".

[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

كلمات خرجت عن ذلك الحكم الذي هو سلب[1] التصوير، فصورت الهمزة فيها من جنس حركة نفسها رعيا للغة من يبدل الهمزة بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها حرف مد مجانس للحركة المنقولة، لسكون الهمزة بعد النقل كما قالوا: (الكَمَاة)[2] و (المَرَاة)[3].

فما كان منها مفتوحا صور بالألف، وهي الكلم الأربع المتوسطة.

وما كان منها مكسورا صور بالياء[4] إلا[5] الكلمة الأولى، فإنها قد عدل بالهمزة فيها، وهي مضمومة عن الواو إلى الألف كراهة اجتماع مثلين.

أما ﴿لَتَنُوٓأُ﴾ ففي القصص: ﴿لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾[6] [القصص: 76].

وأما ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ أَن كَذَّبُواْ﴾ [آية: 9] ففي الروم[7].

---

(1) في ح ، د: "سبب"، والمثبت من: هـ، ز.

(2) في ح: "الكلماة"، والمثبت من: هـ، د ، ز.

(3) يريدون:(الكَمْأة)، و(المَرْأة). ينظر: سر صناعة الإعراب، 75/1، والمسائل الحلبيات، ص 84، والكتاب، 545/3.

(4) في هـ، د ، ز: "بالياء وهو موئلا".

(5) في هـ، د: "وأما".

(6) قال أبو عمرو الداني: "ولا أعلم همزة متطرفة قبلها ساكن، صورت خطا في المصحف إلا في هذين الموضعين لا غير"، وتبعه على ذلك الشاطبي، فجعلها مما خرج عن القياس، وردّه ابن الجزري قائلا: "إن الهمزة من (لتنوأ) مضمومة، فلو صورت لكانت واوا ... وهذه الألف وقعت زائدة، كما كتبت في: (يعبؤا) و(تفتؤا)"ينظر: نثر المرجان، 209/5، والنشر، 449/1، والمقنع، ص 43، ومختصر التبيين، 53/2، 972/4، والوسيلة، ص 376، والبديع، ص 294.

(7) ينظر: المقنع، ص 25، ومختصر التبيين، 985/4.

واحترز بقيد المجاور عن الخالي عنه نحو: ﴿إِنَّ ٱلۡخِزۡيَ ٱلۡيَوۡمَ وَٱلسُّوٓءَ﴾ [النحل: 27]، وذلك لوقوعه في محل يحتمل أن تكون الألف فيه للإطلاق، وأن تكون للتأنيث.

وأما ﴿تَبُوٓأَ﴾ ففي العقود: ﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثۡمِي وَإِثۡمِكَ﴾[1] [المائدة: 31].

**تنبيه**: لما استثنى السيوطي في الإتقان هذه الثلاث قال: "كذا[2]استثناها القراء، وعندي أن هذه الثلاث لا تستثنى، لأن الألف التي بعد الواو ليست صورة للهمزة، بل هي المزيدة بعد واو الفعل"[3] انتهى.

**قلت**: وهو بالنسبة إلى ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ سهو، [إذ][4] ليست الواو فيه طرفا لوقوع الياء بعدها[5].

وأما الكلمتان الأخريان فقد سبقه بهما الجعبري، قال عند قول الشاطبي[6]:

---

(1) ينظر: المقنع، ص 43، ومختصر التبيين، 53/2، 440/3، 972/4.

(2) "كذا" زيادة ليست في د.

(3) الإتقان، 216/2.

(4) ما بين المعقوفين سقط من: د.

(5) وقد يكون السيوطي أراد: ﴿لِيَسُـٔـُوا۟﴾، ولكنه تحرّف من النسّاخ، بدليل قوله: "بل هي المزيدة بعد واو الفعل" و( ﻫ) ليست فعلا. ويلزم على كلام السيوطي أن ترسم الهمزة في هذه الكلمات على السطر قبل الألف، ولم يقل بذلك أحد من علماء الضبط.

(6) في ح: "السيوطي"، والمثبت من: ه، د، ز.

وَأَن تَبُوٓأَ مَعَ ٱلسُّوٓأَىٰٓ[1] تَنُوٓأُ[2] بِهَا   قَدْ صُوِّرَتْ أَلِفًا مِنْهُ ٱلْقِيَاسُ بُرَا[3]

ما نصه: "وجه الألف في ﴿تَبُوٓأَ﴾ و﴿لَتَنُوٓأُ﴾ أن الهمزة حيث لم تصور تطرفت[4] الواو فجرى عليها حكم: (قالوا) وقياسها الألف، ثم قال: "وما برَّأها[5]- أي الكلم الثلاث - الناظمُ من القياس إلا على زعم الأصل أنها صورة الهمزة، وأنها لا تصور، ولو صح دعواهما لرسمت ﴿لَتَنُوٓأُ﴾ واوا[6] كياء ﴿مَوْبِلاً﴾"[7] انتهى.

ومراده بالأصل: **المقنع**.

وقد تقدم وجه العدول في ﴿لَتَنُوٓأُ﴾ عن الواو إلى الألف، فلا ينهض الردُّ به، ويمكن ما ادّعاه الجعبري، والسيوطي فيهما، لكن حملهما على ما صورت فيه الهمزة، كما قاله القراء أولى لوجود النظائر كـ: ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ و﴿مَوْبِلاً﴾، وما يتوهم من أن محلهما جار على النظائر أيضا كـ: ﴿تَفْتَؤُاْ﴾ غير صحيح، لأن المتطرف[8] في ﴿تَفْتَؤُاْ﴾ خطا هو الواو، وهي نفسها صورة الهمزة، فهي متطرفة

---

[1] في ه: "حرف السوأى ".

[2] في د: "وتقرأ".

[3] العقيلة، البيت: 209، ص 147، و"بُرا"، أي: براء من القياس، أي خارجة عنه. ( الوسيلة، ص 376).

[4] في ه: "تصرفت ".

[5] في ه: "وما بدلها ".

[6] **قلت**: كذا هي في الأصول الخطية، والسياق يوجب أن تكون: "لَتَنُوَؤُ" واو ...". **فليعلم**.

[7] الجميلة، ق/145-أ.

[8] في ه: "المتطرفة ".

خطا ولفظا، ولا كذلك ﴿لَتَنُوٓأُ﴾ و﴿تَبُوٓأَ﴾ فإن تطرّف الواو فيهما إنما هو في الخط لا في اللفظ.

وأما كلمات: ﴿ٱلنَّشۡأَةَ﴾ الثلاث، ففي العنكبوت: ﴿ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشۡأَةَ ٱلۡأٓخِرَةَ﴾ [العنكبوت: 19]، و في النجم: ﴿وَأَنَّ عَلَيۡهِ ٱلنَّشۡأَةَ ٱلۡأُخۡرَىٰ﴾ [النجم: 46]، وفي الواقعة: ﴿وَلَقَدۡ عَلِمۡتُمُ ٱلنَّشۡأَةَ ٱلۡأُولَىٰ﴾[1] [الواقعة: 65].

وقد قرأ الصاحبان جميعها بفتح الشين وألف بعدها، ثم همزة[2].

**قال في المقنع**: "اتفقوا على أن رسموا ألفا بعد الشين في قوله: ﴿ٱلنَّشۡأَةَ﴾ في العنكبوت، والنجم، والواقعة، قال: ولا أعلم همزة متوسطة قبلها ساكن رسمت في المصاحف ألفا[3] إلا هذه الكلمة، وفي قوله: ﴿مَوۡئِلاً﴾ في الكهف لا غير"[4].

[وقد اعتذر الجعبري على إهماله هنا لكلمة: ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾، فإنه استغنى بتقديمها في الفصل السابع من الأحد عشر التالية الباب الثاني][5].

**قال الجعبري**: "لم يصرح بالياء يعني في ﴿مَوۡئِلاً﴾، لكن يفهم من قرينة كسرها[6]" انتهى.

---

(1) ينظر: المقنع، ص 43، ومختصر التبيين، 978/4، 1181.

(2) ينظر: التيسير، ص 132، والنشر، 343/2، والبدور، ص 303.

(3) "ألفا" زيادة ليست في: د ، ز، وليست في المقنع.

(4) المقنع، ص 43.

(5) ما بين المعقوفين سقط من: ح ، هـ، والمثبت من: د ، ز.

(6) الجميلة، ق/144-ب-145-أ.

**ثم قال أبو عمرو**: "ويجوز عندي أن يكونوا رسموها هنا على قراءة من فتح الشين ومدّها، فتصير الألف حرف مدّ، وتتأخر الهمزة بعد الألف"[1] انتهى.

وأما ﴿يَسْـَٔلُونَ عَنْ﴾ المختلف فيه عن السلف، أي: كتّاب المصاحف، ففي الأحزاب ﴿يَسْـَٔلُونَ عَنَ أَنۢبَآئِكُمْ﴾ [الأحزاب: 20].

**قال في المقنع**: "وفي الأحزاب في بعض المصاحف ﴿يَسْـَٔلُونَ﴾ بغير ألف، وفي بعضها ﴿يَسَّآءَلُونَ﴾ بالألف.

**قال أبو عمرو**: ولم يقرأ بذلك أحد من العامّة، وإنما رويناه عن طريق محمد بن المتوكل عن يعقوب بن إسحاق الحضرمي"[2] انتهى.

يعني أنه قرأ بتشديد السين ممدودا بعده همزة، ومعنى كلامه: أنه لم يقرأ بظاهر صورته الموجودة في المصاحف التي رسم فيها بالألف حسبما يقتضيه القياس أحد من السبعة، فلا يرد عليه ما أورده **السخاوي**: "من أن عبارته تدلّ على أنه ليس الحامل عنده لرسمه بالألف، إلا قراءة يعقوب، وليس الأمر كذلك، بل إنما كتبها من كتبها صورة للهمزة، وإن كانت لا تصوّر غالبا بعد الساكن"[3].

---

(1) المقنع، ص 43.

**فائدة**: تضبط على هذه القراءة كما يلي: ﴿ٱلنَّشَآءَةَ﴾ كما ذكر شيخ علماء الضبط، ويمكن ضبطها كما يلي: ﴿ٱلنَّشَآأَةَ﴾، كلاهما صحيح موافق لأصول الضبط.

(2) المقنع، ص 97.

(3) الوسيلة، ص 206.

**قلت:** هذا بحث السخاوي مع أبي عمرو، وهو غير وارد عليه[1] لما قدّمته، وإذا كان أبو عمرو قد جوّز في ﴿ٱلنَّشۡأَةَ﴾ الذي قرأه بعض السبعة بالألف أن يكون رسم على قراءة الألف، وأن يكون الألف فيه صورة للهمزة، فكيف بهذا، وعبارة أبي داود: "وكتبوا في بعض المصاحف ﴿يَسۡـَٔلُونَ عَنۡ أَنۢبَآئِكُمۡ﴾ بغير صورة للهمزة، لسكون السين قبلها، وبذلك أكتب، وهو الذي روينا عن نافع عن مصاحف أهل المدينة، وكتبوا في بعضها: ﴿يَسۡأَلُونَ﴾ بألف بين السين واللام، وكتب كذلك - والله أعلم - على قراءة من قرأ بالسين مفتوحة وتشديدها، وألف ممدودة بعدها، وهمزة مفتوحة، بينها وبين اللام[2]، وقرأ بذلك من أئمة القرّاء المتأخّرين[3]: يعقوب الحضرمي من رواية محمد بن المتوكل المعروف بـ"رُوَيْس"[4]" انتهى[5].

واحترز الناظم بقيد: ﴿عَن﴾ من نحو: ﴿يَسۡـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوۡمُ ٱلدِّينِ﴾ [الذاريات: 12] وكذا من نحو: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ﴾ [الأعراف: 187] لفقد مباشرة ﴿عَن﴾، ولولا التقيد بها لدخل حسبما اقتضاه اصطلاحه.

وأما ﴿مَوۡئِلاً﴾ ففي الكهف: ﴿لَّن يَجِدُواْ مِن دُونِهِۦ مَوۡئِلاً﴾ [الكهف: 57]،

---

[1] "عليه" زيادة من: هـ، ز.

[2] ينظر: النشر، 348/2، والمستنير في القراءات العشر، ص 371.

[3] لأنه آخر العشرة وفاة، وقد توفي سنة:250هـ

[4] مختصر التبيين، 1000/4-1001.

[5] قال ابن القاضي: "العمل بحذف الصورة، وهو القياس، وهو مختار التنزيل". (بيان الخلاف، ق/42-أ)، وينظر: دليل الحيران، ص 166.

وتتعين الياء فيه أن تكون صورة للهمزة[1].

**تنبيهان: الأول: قال في التنزيل** في سورة الملك: "﴿سيئت﴾ [الملك: 28] بياء وتاء لا غير، وقال عطاء وحكم: يكتب بياء واحدة وبياءين أيضا.

**قال أبو داود:** والصحيح أن يكتب بياء واحدة كما قدمنا"[2].

**الثاني:** قال التجيبي: "و﴿شطئه﴾ [الفتح: 29] بغير ألف بعد الطاء، وهو المشهور" انتهى.

**الإعراب: "حروفا"** نصب على الاستثناء، وفاعل **"خرجت"** ضمير **"الحروف"** أي الكلم، وضمير **"حكمها"** لـ**"الهمزة"**، والجملة الفعلية صفة **"حروفا"**، وجملة **"صورت"** عطف على الفعلية قبلها، وضمير **"صورت"** لـ**"الهمزة"**، [وضمير **"رسمها"** لـ**"الحروف"** المفسرة بالكلم، ويصح أن يراد بـ**"الحروف"** أفراد من الهمزة خرجت عن حكم الهمزة المذكورة، وتتطابق حينئذ ضمائر **"خرجت"** و**"صورت"** و**"رسمها"** في عودها على **"الحروف"** المستثناة[3] من الحكم المذكور لـ**"الهمزة"**، ويقدر مع **"تنوأ"** مضاف تقديره وهي همزة **"تنوأ"** مع كذا وكذا الخ][4].

[وصح خلوا الجملة المعطوفة على الجملة الوصفية من ضمير الموصوف للاكتفاء بوجوده في المعطوف عليه حيث كان العطف بالفاء][5]، و**"مثلها**

---

(1) ينظر: المقنع، ص 43، ومختصر التبيين، 973/4.

(2) مختصر التبيين، 1217/5.

(3) في ز: "المستثنيات".

(4) ما بين المعقوفين ساقط من هـ

(5) ما بين المعقوفين ساقط من د ، ز.

**تبوأ"** جملة اسمية، لكنه[1] نصب **"تبوأ"** على الحكاية، و**"النشأة"** بالنصب على الحكاية عطف على المرفوع قبله، و**"الثلاث"** بالرفع صفته بتقدير كلمات **"النشأة"** الثلاث، و**"موئلا"** عطف على ضمير **"صورت"** لا على **"تبوأ"**[2]، ولا على **"حروفا"**، و**"بالياء"** عطف على **"بألف"**، والتقدير: إلا كلما خرجت عن حكم الهمزة المذكورة فصوّرت همزة بعضها بالألف، وهمزة **"موئلا"** بالياء، وباقية واضح.

قال:

202- وَمَوْبِلاً بِٱلْيَا وَمَا بَعْدَ ٱلْأَلِفْ فَرَسْمُهُ مِن نَّفْسِهِ كَمَا أَصِفْ

203- كَقَوْلِهِ دُعَآؤُكُمْ وَمَآؤُكُمْ وَنَحْوِ أَبْنَائِهِم نِسَآؤُكُمْ

لما قدم[3] أن الهمز الواقع بعد السكون لا تجعل له صورة، واستثنى من ذلك الهمز الواقع بعد الألف المتوسطة، أفاد حكمه[4] هنا[5]، فأخبر على جهة الإطلاق الشامل لشيوخ النقل أن الهمزة الواقعة بعد الألف المعهودة أول الفصل، وهي المتوسطة رسمها من نفسها [- أي يتلقى رسم صورتها من جنس حركة نفسها -][6]، فإن كانت مفتوحة صورة ألفا، أو مضمومة صورت واوا،

---

(1) في هـ: "لكونها".

(2) في ز: "تنوأ".

(3) في د، ز: "قرر".

(4) في هـ: "حكمها".

(5) في ح: "هناك"، والمثبت من: هـ، د، ز.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من هـ

أو مكسورة صورت ياء، لأن تخفيفها يكون بتسهيلها بين[1] نفسها وبين الحرف المجانس لحركتها.

ثم مثَّل بأربع كلمات: ثلاث منها همزتها مضمومة، فقياسها أن تصور واوا، وهي: ﴿دُعَآؤُكُمْ﴾، و﴿مَآؤُكُمْ﴾، و﴿نِسَآؤُكُمْ﴾، نحو: ﴿لَوْلَا دُعَآؤُكُمْ﴾ [الفرقان: 77]، ﴿إِنَ اَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْراً﴾ [الملك: 31]، ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: 221]، والرابعة همزتها مكسورة، فقياسها أن تصور ياء، وهي: (أبنائهم)[2] هكذا رُوِي جمع (ابن) مضافا إلى ضمير الغائبين، ولم يقع هكذا في القرآن.

**قال بعضهم**: "مثل به لينبّه على أن هذا الحكم عام لكتّاب المصاحف والنحاة" انتهى.

وهو بعيد، إذ لم تجر عادته بالتنبيه على مثل هذا، بل الظاهر أنه غفلة من الناظم لم يطرق ساحتها جناح[3].

**تنبيهات: الأول**: لا فرق في هذه الألف المتوسطة بين أن تكون مرسومة أو محذوفة نحو: ﴿اَلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ و﴿اُوْلَٰٓئِكَ﴾ كما تقدمت الإشارة إليه.

**الثاني**: المراد بالمتوسط هنا ما وقع بعده حرف زائد على الهمزة، لازم وصلا ووقفا، فيشمل المنوّن المنصوب نحو: ﴿نِدَآءً﴾ و﴿غُثَآءً﴾ إلا أن التصوير فيه

---

(1) في د: "من".

(2) في ه: "أبنائكم".

(3) لعل الناظم اتبع تمثيل أبي داود في سورة الفاتحة، فوقع بصره على (من آبائهم) دون تمحيص فنقلها: (من أبنائهم). ينظر: مختصر التبيين، 2/50.

يؤدي إلى اجتماع الصورتين، فتحذف صورة الهمزة، ويخرج المنوّن المرفوع والمجرور نحو: ﴿وَفِى ذَٰلِكُم بَلَآءٌ ﴾ [البقرة: 48]، ﴿مِن مَّآءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق: 6]، وبهذا يجاب عن بحث يرد هنا، وهو أن الألف المتوسطة التي الكلام فيها لا يخلوا: إما أن يراد المتوسطة لفظا أو خطا، ولا يصح واحد منهما.

**أما الأول**: فلأن قيد التوسط يراد منه إخراج المتطرفة، وكل ألف بعدها همزة لا تكون بهذا الاعتبار إلا متوسطة، فلا معنى للتقييد بالتوسط حينئذ.

**وأما الثاني**: فلأنه يلزمه خروج نحو: ﴿مَآءً﴾ و﴿نِدَآءً﴾ من المنوّن المنصوب الذي قبل همزته ألف، إذ الألف فيه متطرفة خطا، مع أنه مما يراد دخوله هنا.

**والجواب**: أنا نختار الأول، وهو اعتبار اللفظ، ولكن المراد بتوسطها وقوع حرف لازم غير الهمزة بعدها، ولا شك أن تنوين المنصوب لا يفارقه، لكنه يبدل في الوقف ألفا.

**فإن قلت**: قد قسمت المنوّن الواقع بعد الألف إلى منصوب وغيره، وأدخلت القسم الأول فيما بعد الألف المتوسطة، وأدخلت القسم الثاني في: "**فصل و[ما]**[1] **بعد سكون حذفا**"، فهل لا أدخلت القسمين معا في الفصل الأول، وهو: "**ما بعد سكون حذفا**"، إذ همزة الجميع غير مصورة، وأي ضرورة تدعوا إلى [أن][2] القسم الأول مما حقه أن يصور من جنس حركة نفسه، ثم تتكلف أن

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من ز.

التصوير فيه مؤدي إلى اجتماع صورتين، وهل هذا التفصيل إلا تحكّم عارٍ عن الدليل؟

**فالجواب**: أنه قد تقرّر أن الهمزة إنما يعتبر في تصويرها وانتفائه حال تخفيفها، ولا شك أن باب ﴿نِدَآءً﴾ من المنصوب المنوّن الذي تقدم همزَه ألفٌ، قياس تخفيفه أن يكون بالتسهيل بين بين كسائر الهمزات الواقعة حشوا بعد ألف لا بالحذف، هذا إذا بنينا على المختار من أن المحذوفة هي الأخيرة التي هي بدل التنوين، وأما إن بنينا على غير المختار أن الموجودة هي ألف التنوين، فالهمزة حينئذ واضحة التوسط، وإنما يدخل في: **فصل ما بعد سكون حذفا**، ما قياسه في التخفيف الحذف كما تقدم.

ومن هذا التحقيق: تفهم السرّ في أن باب ﴿دُعَآؤُكُمْ﴾، و﴿مَآؤُكُمْ﴾[1] مما توسطت فيه الهمزة المنصوبة بعد ألف قياسها فيه التصوير، لكنه يؤدي لاجتماع صورتين، وإلا فلباحث أن يقول: لم لا يكون قياس الهمزة هنا عدم التصوير كالواقعة متطرفة بعد ألف، ولا سيما وكلام **الجعبري** يقتضيه، إذ قال في كلامه على قياس الهمزات ما نصه: "والمتحركة الساكن ما قبلها: صحيحا ومعتلا، أصلا وزائدا، لا ترسم لها صورة [إلا][2] المضمومة، [والمكسورة

---

[1] هكذا وردت هاتين الكلمتين بالضم في كل النسخ، ولو مثّل ابن عاشر بغيرهما كان أولى: الأولى المنصوبة في قوله تعالى: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُواْ دُعَآءَكُمْ﴾ [فاطر: 14]، والثانية في قوله تعالى ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ﴾ [هود: 44].

[2] ما بين المعقوفين سقط من: هـ

المتوسطتين، ولو بلاحق بعد الألف فتصور المكسورة ياء والمضمومة واوا]"[1]، ثم قال بعد كلام: "وأما حذف نحو: ﴿شَنَـَٔانُ﴾ و﴿ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ﴾ و﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾ فلعارض المثلين"[2] انتهى.

فظاهره أن المفتوحة بعد ألف متوسطة[3] قياسها عدم التصوير، لأنها مما شأنه أن يصور، لولا التأدية لاجتماع الصورتين، ويشهد لما قلته في الجواب أن الشيخين لما تكلما على حكم المتطرفة مثّلا بالمنون مخفوضا ومرفوعا، ولم يمثّلا بمنوّن منصوب، ولما تكلما على المتوسطة المفتوحة بعد ضم أو كسر مثّلا بالمنون المنصوب.

**الثالث**: مثّل الناظم بالمضمومة والمكسورة، وترك التمثيل بالمفتوحة لئلا يُتَوَهَّم من تمثيله لها أنها تصور تحقيقا، مع أنها لا تصوّر، لتأدية التصوير فيها إلى اجتماع صورتين، ومِثْلُ هذا تَرْكَه في فصل الهمزات[4]التي يلاحظ في [تصويرها] [5]شكلها، التمثيلَ بالمضمومة، إذ لا يوجد إلا في ﴿رُءُوسِكُمْ﴾ الذي يؤدّي التصوير فيه إلى اجتماع صورتين، مع أنه مثل لسائر أنواعها، ولما مثّل ثَمَّ[6] بـ: ﴿يَيِسُواْ﴾ اعتمد في تصويره تحقيقا على التمثيل به، ولم يحتج إلى إعادة ذكره في المستثنيات مما يؤدي لاجتماع الصورتين.

---

[1] ما بين المعقوفين سقط من: د، وملحق في هامشها.
[2] الجميلة، ق/139-ب-140أ.
[3] في د : "بعد المتوسط ".
[4] في د ، ز: "الهمزة ".
[5] ما بين المعقوفين سقط من: ز.
[6] " ثَمَّ"، الزيادة من: ز.

ومعنى قوله الناظم: "**كما أصف**": (كما أذكر، وأمثّل).

**الإعراب:** واضح.

قال:

304- وَحَذَفَ ٱلْبَعْضُ مِنْ أَوْلِيَاءِ مَعْ مُضْمَرٍ وَأَلِفَ ٱلْبِنَاءِ

305- رَفْعًا وَجَرًّا وَجَزَآؤُاْ يُوسُفَا فِي ٱلْمُقْنِعِ ٱلْهَمْزُ قَلِيلًا حُذِفَا

لما قدم أن الهمزة الواقعة بعد الألف المتوسطة تصوّر من جنس حركة نفسها، استدرك كلمات خالف فيها بعض كتّاب المصاحف القاعدة المتقدمة مستتبعا بقية ما يتعلق بتلك الكلمات، وهو حذف الألف، وأخّره إلى هنا للمناسبة، وإن كان محلُّ حذف الألفات قد تقدم.

فأخبر مع الإطلاق الشامل لشيوخ النقل أن بعض كتّاب المصاحف حذف من ﴿أَوْلِيَآءُ﴾ المصحوب بضمير حال كونه مرفوعا ومجرورا صورة الهمزة وألف بنية الكلمة.

واحترز بقيد مصاحبة الضمير من الخالي عن صحبته نحو: ﴿أَوْلِيَآءُ اوْلَٓئِكَ﴾ [الأحقاف: 31]، وبقيد الرفع والجر عن المنصوب نحو: ﴿وَمَا كَانُوٓاْ أَوْلِيَآءَهُۥٓ﴾ [الأنفال: 34].

قال أبو داود عند قوله تعالى ﴿أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ﴾: "اختلفت الرواية في قوله هنا ﴿أَوْلِيَآؤُهُمُ﴾، و﴿أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ﴾ [آية: 129] في الأنعام، وفي الأنفال: ﴿إِنَ اَوْلِيَآؤُهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [الأنفال: 34]، وفي فصلت: ﴿نَحْنُ أَوْلِيَآؤُكُمْ﴾ [فصلت: 30]، وفي الأنعام: ﴿لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ﴾ [الأنعام: 122]، وفي الأحزاب: ﴿إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِكُم مَّعْرُوفاً﴾ [الأحزاب: 6]. هذه الستة

مواضع، فرويناها بواو صورة للهمزة المضمومة، وبياء صورة للهمزة المكسورة، مع إثبات الألف قبلها، ورويناها بحذف الألف، وحذف صورة الهمزة في الحالين من الضم والكسر، والأول أختار في هذه الستة، إذ لم يختلف في ما يضاهيها، ولا أمنع من الوجه الثاني المحذوف"[1] انتهى.

وسيأتي نص أبي عمرو في البيت بعد هذا، لأنه خلط كلم ﴿أَوْلِيَآؤُهُۥٓ﴾ مع كلم ﴿جَزَٰٓؤُهُۥ﴾ في يوسف، وسيأتي ثَمَّ عنه ذكر ﴿أَوْلِيَآؤُهُۥٓ﴾ في الأنفال عن هجاء السُّنّة، بحذف صورة الهمزة، إلا أنه لم يتعرض فيه لحذف الألف، لا أنه سكت عنه رأسا كما قيل[2]، وأنه من زيادات العقلية.

**الإعراب**: "**البعض**" فاعل "**حذف**"، وقرنه بـ"**ال**" على رأي من أجازه، وهو ابن درستويه[3]، واستعمله سيبويه والأخفش في كتابيهما[4]، و"**من أولياء**" متعلق بـ"**حذف**"، و"**مع مضمر**" حال "**أولياء**"، ومفعول "**حذف**" محذوف تقديره: صورة الهمزة، و"**ألف البناء**" عطف على ذلك المقدّر كقول بعضهم: بك وأهلا، [تقديره: مرحبا بك وأهلا][5]، و"**رفعا وجرّا**" حال "**أولياء**" أيضا.

---

(1) مختصر التبيين، 2/301-302.

(2) قاله ابن آجطّا في التبيان، ق/288-أ، والرجراجي في تنبيه العطشان، ق/99-أ، وأبو الحسن النزوالي في مجموع البيان، 71-أ.

(3) في كتابه: كتاب الكتّاب، ص 147، وهو عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان الفارسي، نحوي كبير، أخذ الأدب عن ابن قتيبة، من كتبه الإرشاد في النحو. مات سنة: 347هـ ينظر: بغية الوعاة، 36/2، وإنباه الرواة، 2/113-114.

(4) واستعمله الزجاجي أيضا وابن مالك والأزهري، وأنكره الأصمعي وأبو حاتم وابن منظور. ( لسان العرب، 312/1، والكتاب، 51/1).

(5) ما بين المعقوفين سقط من: ز.

قالَ:

305- رَفْعًا وَجَرًّا وَجَزَآؤُاْ يُوسُفَا فِي ٱلْمُقْنِعِ ٱلْهَمْزُ قَلِيلًا حُذِفَا

306- وَنَصُّ تَنْزِيلٍ بِهَذِي ٱلْأَحْرُف أَعْنِي جَزَآؤُهُو بِغَيْرِ أَلِف

تمّم في هذين البيتين غير سدس الأول، وسبب خفيف منه، بقية الكلمات المستدركة على القاعدة المتقدمة.

فأخبر أن ﴿جَزَآءُ﴾ الواقع في سورة يوسف، ذكر في المقنع أن حذف صورة همزته قليل، وأن نص التنزيل في هذه الكلمات الثلاث التي هي كلمة: ﴿جَزَآءُ﴾ في السورة المذكورة أنها بغير ألف.

أما ما نقله عن المقنع فهو ما أشار إليه بقوله فيه: "وفي كتاب هجاء السُّنَّة وفي عامة مصاحفنا القديمة في الأنفال: ﴿أَوْلِيَآءُهُۥٓ﴾ وفي يوسف ﴿جَزَآءُهُۥ﴾ في الثلاث كلم بغير واو فيها، وفي مصاحف أهل العراق في البقرة: ﴿أَوْلِيَآءُهُمُ﴾، ﴿وَقَالَ أَوْلِيَآءُهُم﴾، و﴿إِلَىٰٓ أَوْلِيَآبِهِمْ﴾ في الأنعام، وفي الأحزاب: ﴿إِلَىٰٓ أَوْلِيَآءِكُمْ﴾، وفي فصلت: ﴿نَحْنُ أَوْلِيَآءُكُمْ﴾ بغير واو، ولا ياء، ولا ألف، فحدثنا ابن غلبون قال حدثنا عبد الواحد بن محمد قال حدثنا عثمان بن جعفر قال حدثنا عبيد الله بن سعد بن إبراهيم عن عمه يعقوب عن نافع: ﴿قَالُواْ فَمَا جَزَآؤُهُۥٓ ... قَالُواْ جَزَآؤُهُو .... فَهُوَ جَزَآؤُهُو﴾ كلّهن فيه واو - يعني في الرسم -، وهذا الإسناد الصحيح يُؤْذِنُ بإطلاق القياس، ويَردُّ صحة ما خرج عنه، والمراد بحذف صورة الهمزة في ذلك ونظائره تحقيقها، لاستغنائها في تلك

الحال عن الصورة، [ولعدم الحرف الذي تخفف عليه رسما][1]"[2]، انتهى.
فتأمل قوله: "والمراد...." إلى آخره.

وقال أبو داود في سورة يوسف: "﴿فَمَا جَزَآؤُهُۥٓ﴾ بحذف الألف بين الزاي والواو، التي هي صورة للهمزة المضمومة في الثلاثة المواضع هنا[3]" انتهى[4].

وقد سكت الناظم عن ثبوت الصورة في: ﴿جَزَآؤُهُۥ﴾ لأبي داود لمجيئه على القاعدة المتقدمة.

**الإعراب**: **"جزآؤ يوسف"** مبتدأ ومضاف إليه، و**"الهمز"** مبتدأ ثان، و**"حذف"** جملة فعلية خبر المبتدأ الثاني، والثاني وخبره خبر الأول، و**"الـ"** في **"الهمز"** عوض من ضمير المبتدأ الأول، وهو على حذف مضاف أي: صورة الهمز، و**"في المقنع"** متعلق بـ**"حذف"**، و**"قليلا"** نعت لمصدر معمول[5] بـ **"حذف[6]"**.

**وسبك البيت**: وجزآؤ يوسف صورة همزته حذفت في المقنع حذفا قليلا، ونص تنزيل مبتدأ ومضاف إليه، ومعنى النص هنا القول، وبهذي متعلق بنص، وباؤه ظرفية، وجملة أعني جزاؤه معترضة بين المبتدأ والخبر رفع [بها][7]

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من:ز.

(2) المقنع، ص 37-38.

(3) مختصر التبيين، 724/3.

(4) وجرى العمل على ذلك.( دليل الحيران، ص 168-169، وسمير الطالبين، ص 81).

(5) في د: "معول ".

(6) في ز: "لحذف".

(7) ما بين المعقوفين سقط من:ز.

توهّم شمول الأحرف لأولياء، وبغير ألف خبر لمبتدأ محذوف تقديره هي، والجملة خبر المبتدأ الأول، وصح خلوها من ضميره، لأنها نفسه في المعنى، ولا يصح أن يكون بغير ألف خبر نص يظهر ذلك بتأمل المعنى.

قال :

307- فَصْلٌ وَمِمَّ قَبْلَهَا قَدْ صُوِّرَتْ سَـاكِنَةً وَطَرَفًـا إِنْ حُرِّكَـتْ

308- سَـاكِنَةً وَطَرَفًـا إِنْ حُرِّكَـتْ جِئْـتُمْ وَأَنْشَـأْتُم يَشَـأْ وَٱللُّؤْلُـؤُ

تكلم في هذا الفصل على الهمزة الساكنة متوسطة ومتطرفة، وعلى المتطرفة المتحركة لاشتراك الأنواع الثلاثة في الحكم.

فأخبر مع الإطلاق الشامل لشيوخ النقل أنها تصور من جنس حركة ما قبلها، فإن كانت فتحة صورت ألفا، أو ضمة صورت واو، أو كسرة صورت ياء، لأنها إنما تخفف بإبدالها حرفا مجانسا لحركة ما قبلها.

أما الساكنة بقسميها فلا إشكال.

وأما المتطرفة المتحركة فتخفف بذلك في حال سكونها للوقف الذي هو محل الاستراحة وتخفيف الهمزات.

ثم إن الناظم عدّد المُثُل إشارة إلى أن التنوع، وذلك أن الهمزة الساكنة تقع بعد الحركات الثلاث متوسطة ومتطرفة، هذه ستة.

والمتحركة المتطرفة تحرك بالحركات الثلاث، وما قبلها كذلك، فتصور فيها تسعة، من ضرب ثلاثة في مثلها، المجتمع خمسة عشر، مثّل الناظم بثمانية منها في سبع كلمات.

وترتيب ما حضر منها: ﴿أَنشَأۡتُمۡ﴾ ﴿جِئۡتُم﴾، ﴿ٱللُّؤۡلُؤُ﴾ ثم ﴿إِن يَشَأۡ﴾، ﴿نَبِّئۡ عِبَادِيٓ﴾ ثم [﴿بَدَأَ﴾][1]﴿بَادِئَ ٱلرَّأۡيِ﴾ في قراءة من همز ﴿بَادِيَ﴾[2] ثم ﴿أَلَمۡ يَأۡتِهِمۡ نَبَأُ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ﴾، ﴿يَخۡرُجُ مِنۡهُمَا ٱللُّؤۡلُؤُ﴾، ﴿يُبۡدِئُ﴾ ثم ﴿مِن نَّبَإِيْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ ﴿لِكُلِّ ٱمۡرِيٍٕ﴾ ﴿كَٱللُّؤۡلُوِ﴾[3].

ومن الساكنة المفتوح ما قبلها نحو: ﴿فَأۡتُواْ﴾، ﴿فَأۡذَن﴾، ﴿وَأۡتَمِرُواْ﴾ لأن هذه الهمزة الساكنة، وإن كان ما قبلها منفصلا عنها، قام مقام همزة الوصل التي هي من بنية الكلمة، فأعطي حكم المنوب عنه.

**تنبيهان: الأول**: لما كانت المتطرفة المتحركة المخالف[4] حركة ما قبلها تتبع في تصويرها حركة ما قبلها لا حركة نفسها، لزم أن تكون المتحركة بموافقة حركة ما قبلها نحو: ﴿بَدَأَ﴾ و﴿لِكُلِّ ٱمۡرِيٍٕ﴾ و﴿يَخۡرُجُ مِنۡهُمَا ٱللُّؤۡلُؤُ﴾ يعتبر فيها حركة ما قبلها أيضا، لا حركة نفسها.

**الثاني**: في عبارة الناظم إجمال نشأ من تعارض الإطلاق في الساكنة متوسطة ومتطرفة مع مفهوم شرط التحرّك في المتطرفة المقتضي خروج الساكنة عن الحكم، ولذا أُصْلِحَ فقيل:

**ساكنة وطرفا كيف أتت**[5]

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من:ز.

(2) وهو أبو عمرو البصري. (التيسير، ص 97، والنشر، 288/2، والبدور، ص 188).

(3) ورد هكذا في كل النسخ، ودليل الحيران، والمراد به قوله تعالى في الواقعة: ﴿كَأَمۡثَٰلِ ٱللُّؤۡلُوِ﴾.

(4) في د ، ز: "بمخالف ".

(5) ينظر: تنبيه العطشان، ق/99-ب. وقد أصلحه أبو الحسن النزوالي بزيادة الواو في: "إن حرّكت". ينظر: مجموع البيان، ق/71-ب.

وكأنه اعتمد في بيان كلامه على الأمثلة، ولا شك أن تمثيله بالساكنة المتطرفة يوضح أن شرط التحرك لا مفهوم له، وإنما ذكر لبيان المقصود حيث كانت الساكنة قد استفيد حكمها من الإطلاق السابق، فلم يبق إلا المتحركة.

**الإعراب:** "**ساكنة**" حال من مرفوع "**صورت**"، و"**طرفا**" بمعنى: متطرفة، عطف على "**ساكنة**"، ولا يحسن هذا العطف حتى يقدر مع ساكنة وصف، تقديره: ساكنة متوسطة ومتطرفة، و"**إن حركت**" شرط تقدم مغن عن جوابه، وكأن الكلام على القلب، وأصله: ومتحركة إن طُرِّفت فألجأه النظم إلى قلب ذلك.

قال:

309- وَٱلْحَذْفُ فِي ٱلرُّءْيَا وَفِي ٱدَّٰرَءْتُمْ وَٱلْخُلْفُ فِي ٱمْتَلَأْتِ وَٱطْمَأْنَنتُمْ

لما قدم أن الهمزة الساكنة بقسميها تصور من جنس حركة ما قبلها، استثنى من تلك القاعدة أربع كلمات كلها من قسم المتوسطة.

فأخبر أنها لم تجعل لها صورة، اثنان منها دون خلاف، واثنان معه.

فالأولان[1]: ﴿ٱلرُّءۡيَا﴾ و﴿ادَّٰرَءۡتُمۡ﴾.

فأما ﴿ٱلرُّءۡيَا﴾ فكيف ما وقع نحو: ﴿لَا تَقۡصُصۡ رُءۡيَاكَ﴾ [يوسف: 5]، ﴿أَفۡتُونِي فِي رُءۡيَٰيَ إِن كُنتُمۡ لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ﴾ [يوسف: 43]، ﴿هَٰذَا تَأۡوِيلُ رُءۡيَٰيَ﴾ [يوسف: 100]، ﴿ٱلرُّؤۡيَا ٱلَّتِيٓ أَرَيۡنَٰكَ﴾ [الإسراء: 60]، ﴿قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآ﴾ [الصافات: 105]، ﴿ٱلرُّءۡيَا بِٱلۡحَقِّ﴾ [الفتح: 27].

---

[1] في ز: "فالأول".

**قال في التنزيل**: "وكتبوا ﴿رُءۡيَاكَ﴾ بغير صورة للهمزة حيث ما وقع"[1] انتهى.

ومثله لأبي عمرو مع تعيين كلمات منه[2].

**قال الجعبري**: "ووجه حذفها - أي الواو - ﴿ٱلرُّءۡيَا﴾ رسمها على أحد التخفيفين، لأنها إذا أبدلت واوا صارت من باب: (لـيّ)[3]، وفيها وجهان: الإظهار والإدغام كقراءة يزيد باب ﴿ٱلرُّءۡيَا﴾، والصورة تتبع التخفيف فتذهب حيث يذهب"[4] انتهى.

وأما ﴿ٱدَّٰرَءۡتُمۡ﴾ ففي البقرة: ﴿فَٱدَّٰرَءۡتُمۡ فِيهَا﴾ [البقرة: 71]، ذكره الشيخان بالحذف[5].

وأما الأخيران فهما: ﴿ٱمۡتَلَأۡتِ﴾ و﴿ٱطۡمَأۡنَنتُم﴾.

فأما ﴿ٱمۡتَلَأۡتِ﴾ ففي قاف: ﴿هَلِ ٱمۡتَلَأۡتِ﴾ [ق: 30].

**قال أبو عمرو**: "ورأيت أكثر مصاحف أهل المدينة وأهل العراق قد اتفقت على حذف الألف التي هي صورة الهمزة في أصل مطّرد، وهو قوله: ﴿لَأَمۡلَـَٔنَّ﴾ حيث وقع.

---

(1) مختصر التبيين، 706/3.

(2) ينظر: المقنع، ص 36.

(3) وردت هكذا في كل النسخ التي بحوزتي، ولم أفهم وجه التمثيل بهـا، وربمـا المقصـود: ﴿وَلِـِّۧيَ﴾ في الأعراف.

(4) الجميلة، ق/44-ب.

(5) في المقنع، ص 26، 84، ومختصر التبيين، 163/2.

وفي ثلاثة أحرف، وهو قوله تعالى في يونس: ﴿وَاطْمَـئَنُّواْ بِهَا﴾ [يونس: 7]، وفي الزمر: ﴿اشْمَـئَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُومِنُونَ﴾ [الزمر: 42]، وفي قاف: ﴿هَلِ امْتَلَـئْتِ﴾، ورأيت في بعضها الألف في ذلك مثبتة، وهو القياس"[1] انتهى.

وقال أبو داود: "وكتبوا: ﴿هَلِ امْتَلَأْتِ﴾ بلام ألف في بعض المصاحف، وفي بعضها ﴿امْتَلَـئْتِ﴾ بلام وتاء من غير صورة للهمزة، وقد ذكر في الأعراف"[2] انتهى.

والذي ذكره في الأعراف هو قوله فيها: "﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ في بعض المصاحف بألف مظفرة مع اللام بين الميم والنون صورة للهمزة المفتوحة حيثما وقع، وكتبوا في بعضها ﴿لَأَمْلَـئَنَّ﴾ بغير ألف، والأول أختار[3]" انتهى.

والغرض من هذا النقل الأخير هو إفادة اختياره الإثبات في ﴿امْتَلَأْتِ﴾ حيث جعل الكلمتين من باب واحد، إذ قال: وقد ذكر في الأعراف.

والحاصل أن نقل أبي عمرو يقتضي رجحان حذف الصورة، وكلام أبي داود يقتضي [رجحان][4] إثباتها، ووجه اختياره والله أعلم موافقة القياس، كما أشار إليه أبو عمرو[5].

وأما ﴿اطْمَأْنَنتُمْ﴾، ففي النساء ﴿فَإِذَا اَطْمَأْنَنتُمْ فَأَقِيمُواْ الصَّلَوٰةَ﴾ [النساء: 102].

---

(1) المقنع، ص 25-26.

(2) مختصر التبيين، 1137/4.

(3) مختصر التبيين، 535/3.

(4) ما بين المعقوفين سقط من: ح، والمثبت من: ز.

(5) قال ابن القاضي: "العمل بالألف، وهو المشهور، لأنه قياسها". بيان الخلاف، ق/42-ب.

**قال في المقنع**: "وفي كتاب الغازي بن قيس: ﴿إِطْمَأْنَنتُمْ﴾ في النساء بغير ألف، وهو في جميع المصاحف بألف"[(1)] انتهى.

**وقال في التنزيل**: "وكتبوا في بعض المصاحف ﴿إِطْمَأْنَنتُمْ﴾ بألف بعد الميم صورة للهمزة الساكنة لانفتاح ما قبلها، وفي بعضها ﴿إِطْمَئْنَنتُمْ﴾ بغير ألف، والأول أختار"[(2)] انتهى.

وحاصل النقلين رجحان التصوير.

**تنبيه**:لم يذكر الناظم الخلاف في ﴿أَخْطَأْنَا﴾ [آية: 285] آخر البقرة عن أبي داود، وقد **قال في التنزيل**: "و﴿أَخْطَأْنَا﴾ كتب بألف ثابتة صورة للهمزة الساكنة، ورسمه الغازي بن قيس بغير ألف، وكذا ﴿إِطْمَئْنَنتُمْ﴾ في النساء، لم أروه عن غيره، والكاتب مخيّر في إثبات الألف فيها وحذفها، وإلى إثبات الألف أميل موافقة للمصاحف المرسوم فيها ذلك [كذلك][(3)]، لأنه من باب الهمز لا من باب الياء[(4)]"[(5)] انتهى.

**الإعراب**: واضح.

---

(1) المقنع، ص 26.

(2) مختصر التبيين، 2/415.

(3) ما بين المعقوفين سقط من:ز.

(4) قال ابن القاضي: ""واطمأنوا" العمل بالصورة". بيان الخلاف، ق/40-ب. وينظر: سمير الطالبين، ص 79.

(5) مختصر التبيين، 2/323-324.

قالـ :

310- فَصْلٌ وَفِي بَعْضِ ٱلَّذِي تَطَرَّفَا فِـي ٱلرَّفْـعِ وَاوٌ ثُـمَّ زَادُواْ أَلِفَـا

تقدم الإيماء إلى أن هذا الفصل عقده الناظم لِما خرج عن القاعدة[1] من فصلي المتطرفة بعد ساكن وبعد متحرك، فصورت الهمزة فيه واوا، وزيد بعدها ألف، مع أن قياس الواقعة بعد ألف ألا تصور، والواقعة بعد فتحة أن تصور ألفا، وإنما خولف فيها القياس للوجوه التي تذكر آخر الفصل، وإنما جمع القسمين كما في المقنع لمشاركتهما في الحكم الذي هو تصوير الهمزة واوا، وزيادة ألف بعدها، وخروج كل عن قياس نظائره، فاستدعى ذلك إفرادهما بفصل يخصهما، إذ لا يحسن ذكر واحد منهما في فصل الآخر، وأيضا فليس أحد الفصلين أولى بذكره[2] من الآخر.

وقد استفيد من الترجمة أن القسم المستثنى منه كلم هذا الفصل من أقسام المتطرفة هو الهمزة المرفوعة، ومن تعيين الكلم المستثناة وحصرها أنها الواقعة بعد ألف أو فتحة.

**الإعراب**: "**في بعض الذي تطرفا واو**" جملة اسمية قدم خبرها، و"**في الرفع**" حال من الذي أومن عائده، وهو الضمير الفاعل بـ"**تطرفا**"[3]، وجملة "**زادوا**" فعلية عطف على الاسمية قبلها، ويحتمل أن يكون "**واو**" نائب فاعل فعل محذوف

---

(1) في د: "لما جزم على القاعدة".

(2) في ز: "بذكرهما".

(3) في د:" وهو ضمير الفا متعلق بتطرفا ".

تقديره: "**رسطم**"، والأنسب بقوله: "**زادوا**" أن[1] يكون "**واوا**" مفعولا إن روي منصوبا بفعل محذوف تقديره: "**رسموا**".

قال:

311- فَ عُلَمَـٰٓؤُاْ ٱلْعُلَمَـٰٓؤُا يَبْدَؤُاْ وَٱلضُّعَفَـٰٓؤُاْ ٱلْمَوْضِعَانِ يَنشَؤُاْ

هذا شروع منه في تعداد الكلم التي خالفت قياس الفصلين السابقين فصورت الهمزة فيها واوا، وزيد بعدها ألف، وقد خلط القسمين كما تهيأ له النظم، فضمن هذا البيت منها أربع كلمات: ﴿عُلَمَـٰٓؤُاْ﴾ معرّفا ومنكّرا، و﴿يَبْدَؤُاْ﴾، و﴿ٱلضُّعَفَـٰٓؤُاْ﴾، و﴿يَنشَؤُاْ﴾.

أما ﴿عُلَمَـٰٓؤُاْ﴾ ففي الشعراء: ﴿عُلَمَـٰٓؤُاْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الشعراء: 197].

**تنبيه**: قال السخاوي: "رأيت في الشامي ﴿عُلَمَـٰٓؤُاْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ بألف"[2].

وأما ﴿ٱلْعُلَمَـٰٓؤُاْ﴾ ففي فاطر: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَـٰٓؤُاْ﴾[3] [فاطر: 28].

**تنبيه**: ذكر المقترن بـ"**ال**" مع الخالي منها تبرّع، وليس الاقتران بها، ولا الخلو منها بعد حذف الألفات قيدا كما قيل، بل الاصطلاح المتقدم جار في جميع أبواب الكتاب بدليل قوله: **ثم بلا لام معا أنباؤا**[4]، إذ لم يكتف بالتجريد اللفظي، وقوله قبل: "والحذف في الرعيا[5]"، إذ المراد به العموم.

---

[1] في د:" لمن ".

[2] الوسيلة، ص 382.

[3] ينظر: المقنع، ص 57، 100، ومختصر التبيين، 4/938-939، 1017-1018.

[4] في البيت بعد هذا.

[5] مورد الظمآن، البيت:309، ص 26.

وأما ﴿يَبۡدَؤُاْ﴾ فنحو: ﴿هَلۡ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥۚ قُلِ ٱللَّهُ يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ [يونس: 34]، وهو متعدّد[1].

وأما ﴿ٱلضُّعَفَـٰٓؤُاْ﴾ الكلمتان، ففي إبراهيم: ﴿وَبَرَزُواْ لِلَّهِ جَمِيعٗا فَقَالَ ٱلضُّعَفَـٰٓؤُاْ﴾ [إبراهيم: 23]، وفي المؤمن: ﴿فَيَقُولُ ٱلضُّعَفَـٰٓؤُاْ لِلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُوٓاْ﴾[2] [غافر: 47].

واحترز بالموضعين من الذي في البقرة: ﴿ذُرِّيَّةٞ ضُعَفَآءُ﴾ [البقرة: 265].

وقد كان يمكن على مقتضى اصطلاحه دخول المنكّر في البقرة مع واحد من المعرّفين، ولكنه استعمل "**ال**" هنا قيدا بقرينة ذكر الموضعين، فليس القيد مجردَ "**ال**" كما قيل، إذ هو عمل باليد، ولكن مجموع الأمرين.

**تنبيه: قال في المقنع**: "قال محمد بن عيسى: ﴿ٱلضُّعَفَـٰٓؤُاْ﴾ في موضع الرفع فيه واو حيث وقع.

**قال أبو عمرو**: فيدخل في ذلك الحرف الذي في إبراهيم، والذي في المؤمن، وقد خالفه أبو حفص الخزاز فقال: ﴿ٱلضُّعَفَـٰٓؤُاْ﴾ بالواو في[3] إبراهيم: ﴿فَيَقُولُ ٱلضُّعَفَـٰٓؤُاْ﴾ وفي كتاب الغازي بن قيس الحرفان بالواو والألف"[4] انتهى.

وظاهر هذا النقل وتصريح[5] أبي عمرو بمخالفة أبي حفص أن الذي في المؤمن فيه خلاف، وإنما لم يحكه الناظم لأن أبا حفص لم يصرّح بأن الذي في

(1) ينظر: المقنع، ص 56، ومختصر التبيين، 4/955.
(2) ينظر: مختصر التبيين، 3/749-750.
(3) في ز:" حرف في".
(4) المقنع، ص 58.
(5) في ح:" وتقويل"، والمثبت من: د ، ز:".

المؤمن محذوف الصورة، والناظم ناقد في النقل لا يَعْتَمِدُ فيه على سكوت.

وأما ﴿يَنشَؤُاْ﴾ ففي الزخرف: ﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُاْ فِى ٱلْحِلْيَةِ﴾[1] [الزخرف: 17].

**تنبيه**: أغفل الناظم ذكر الخلاف في: ﴿يَنشَؤُاْ﴾ عن الشاطبي، وقد قال في العقلية:

وَفِي يُنَبَّأُ ٱلْإِنسَـٰنُ ٱلْخِلَافُ ومَن يُنَشَّأُ[2]

**قال الجعبري**: "الألف[3] زائد على المقنع"[4]،[5].

**الإعراب**: فاء "**فعلماؤا**" فصيحة أعني أنها واقعة في صدر جواب [شرط][6] مقدّر، والمعنى إن تسئل عن الكلم المترجم[7] لها فهي "**علماؤا**"، "**فعلماؤا**" خبر مبتدأ محذوف، وما بعده عطف عليه بحذف العاطف من بعض كلماته، والموضعان بدل من "**الضعفاء**"، وأطلق على الكلمة موضعا باعتبار أنها محل لحكم رسمي هو هنا رسم الهمزة على خلاف القياس.

قال:

312- وَشُفَعَـٰٓؤُاْ يَعْبَؤُاْ ٱلْبَلَـٰٓؤُاْ ثُمَّ بِلَا لَامٍ مَعَا أَنْبَـٰٓؤُاْ

تضمن هذا البيت أربع كلمات مما ترجم له.

---

[1] ينظر: المقنع، ص 56، 101، ومختصر التبيين، 4/1099.

[2] العقيلة، البيت:218، ص 148.

[3] في ز:" الخلاف".

[4] أي من زيادات العقيلة على المقنع.

[5] الجميلة، ق/150-أ.

[6] ما بين المعقوفين ساقط من د، والمثبت من ح.

[7] في ز:" المترجح".

أما ﴿شُفَعَـٰٓؤُاْ﴾ في الروم: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُم مِّن شُرَكَآئِهِمْ شُفَعَـٰٓؤُاْ﴾[1] [الروم: 12].

وأما ﴿يَعْبَؤُاْ﴾ ففي الفرقان: ﴿قُلْ مَا يَعْبَؤُاْ بِكُمْ رَبِّى﴾[2][الفرقان: 77].

وأما ﴿ٱلْبَلَـٰٓؤُاْ﴾ ففي الصافات: ﴿إِنَّ هَـٰذَا لَهُوَ ٱلْبَلَـٰٓؤُاْ ٱلْمُبِينُ﴾[3] [الصافات: 106].

وقد استعمل (**الـ**)[4] هنا قيدا لإخراج المنكّر، لكن بقرينة ذكره المنكّر في الدخان بعد هذا، وسيأتي هناك بيان المحترز عنه.

وأما ﴿أَنۢبَـٰٓؤُاْ﴾ بلا لام ففي الأنعام، والشعراء: ﴿أَنۢبَـٰٓؤُاْ مَا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾[5] [الأنعام: 6 و الشعراء: 5].

وسيأتي استدراك الخلاف في الثاني لأبي داود[6].

واحترز بقيد الخلو عن لام[7] التعريف من المقترن بها، وهو في القصص: ﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَنۢبَآءُ﴾ [القصص: 66].

***تنبيه***: ذكر أبو عمرو كلمتي: ﴿أَنۢبَـٰٓؤُاْ﴾ في:"***باب ما رسمت فيه الواو صورة للهمزة على مراد الاتصال أو التسهيل***" عن محمد بن عيسى، ثم قال في ***باب ما اتفقت***

---

(1) ينظر: المقنع، ص 58، 100، ومختصر التبيين، 986/4.

(2) ينظر: المقنع، ص 56، ومختصر التبيين، 919/4.

(3) ينظر: المقنع، ص 58، ومختصر التبيين، 1041/4.

(4) في ز:"أن".

(5) ينظر: المقنع، ص 57، 100، ومختصر التبيين، 3/469-470، 921/4.

(6) في البيت رقم: 321، ص1211.

(7) " لام " ألحقت في الهامش من د.

قالَ:

313- جَزَٰٓؤُاْ ٱلۡأَوَّلَانِ فِي ٱلۡعُقُودِ وَسُورَةِ ٱلشُّورَىٰ مِنَ ٱلۡمَعۡهُودِ

314- وَمِثۡلُهَا لِٱبۡنِ نَجَاحٍ ذُكِرَا فِي ٱلۡحَشۡرِ وَٱلدَّانِي خِلَافًا أَثِرَا

315- وَعَنۡهُمَا أَيۡضًا خِلَافٌ مُشۡتَهِرۡ فِي سُورَةِ ٱلۡكَهۡفِ وَطَٰهَ وَٱلزُّمَرۡ

تضمن هذه الأبيات الثلاثة تفاصيل كلمات ﴿جَزَٰٓؤُاْ﴾، إذ لم ترد على نمط واحد، بل على أربعة أوجه خارج عن القياس عند جميع الشيوخ، وخارج عنه مع خلاف لأبي عمرو، وخارج عنه مع خلاف للشيخين، ووارد على القياس عند الجميع، هذا حصرها على حسب ترتيب الناظم:

فالخارج عن القياس عند الجميع ما أشار إليه بالبيت الأول وهو ثلاثة:

ـ كلمتا[1] ﴿جَزَٰٓؤُاْ﴾ الأولين في العقود، وهو: ﴿جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [المائدة: 31]، ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [المائدة: 35].

واحترز بالأولين فيها عن الثالث، والرابع: ﴿وَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [المائدة: 87]، ﴿فَجَزَآءٌ مِّثۡلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾ [المائدة: 97] بحذف صورتي همزتيهما على القياس[2].

ـ والواقع في الشورى: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثۡلُهَا﴾ [الشورى: 37].

وأما الخارج عن القياس مع خلاف لأبي عمرو، فهو ما أشار إليه بالبيت الثاني، وهو واحد في الحشر: ﴿وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الحشر: 17].

---

(1) "كلمتا" زيادة ليست في ز.

(2) في ز: "الواقع".

***على رسمه مصاحف أهل العرق***: وفي الشعراء: ﴿فَسَيَاتِيهِمُۥٓ أَنۢبَـٰٓؤُاْ﴾ بالواو والألف"[1] انتهى.

ومفهومه كما قال ***الجعبري***: "أنه في غيرها بالألف"[2]، ولو كان مفهوم موافقة لذكر الذي في الأنعام فيه، ويؤيد هذا المفهوم نقل ***السخاوي***: "عن محمد في كتابه أن ﴿أَنۢبَـٰٓؤُاْ﴾ الذي في الأنعام بواو بعدها ألف، و﴿أَنۢبَآؤُاْ﴾ الذي في الشعراء بألف فقط للمدني، وبواو قبله للكوفي والبصري"[3] انتهى[4].

ويؤيده أيضا الخلاف الآتي فيه لأبي داود، وذكره الشاطبي فقال:

وأَنۢبَآءُ فِيهِ ٱلۡخُلۡفُ قَدۡ خَطَرَا[5]

وإنما لم ينبّه الناظم على هذا الخلاف لضعف مأخذه من[6] المقنع.

***الإعراب***: كلم البيت الأربع عطف على "***علماؤا***" في البيت قبله، و"***بلا لام***" و"***معا***" حال "***أنباؤا***" بتقدير: كلمتا "***أنباؤا***".

---

(1) المقنع، ص 57، 100.

(2) الجميلة، ق/148-أ.

(3) الوسيلة، ص 386.

(4) ممن غفل عن الخلاف في موضع الشعراء أيضا: المهدوي، وابن معاذ الجهني. ينظر: ( هجاء مصاحف الأمصار، ص 109، والبديع، ص 290).

(5) العقيلة، البيت:217، ص 148.وخطر بمعنى: نَبُلَ وعَظُمَ.( الوسيلة، ص 386).

(6) في د:" ما أخذه عن".

وأما الخارج عنه مع خلاف للشيخين، فهو ما أشار إليه بالبيت الثالث، وهو ثلاثة: في الكهف: ﴿فَلَهُۥ جَزَآءً ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ [الكهف: 86]، وفي طه: ﴿وَذَٰلِكَ جَزَآءُ مَن تَزَكَّىٰ﴾ [طه: 75]، وفي الزمر: ﴿جَزَآءُ ٱلۡمُحۡسِنِينَ لِيُكَفِّرَ ٱللَّهُ﴾ [الزمر: 33 – 34].

وأما الوارد على القياس عند الجميع فهو المسكوت عنه من بقية مواضع هذه الكلم، [كأخيري العقود، وقد تقدّما][1]، ويفهم ذلك من سكوته عنهما، لبقائهما على القاعدة المتقدمة في فصل: **وما بعد سكون حذفا**[2].

**تنبيه**: هذا التفصيل الذي ذكر الناظم عن الشيخين هو ما أشار إليه أبو عمرو في: باب ما رسمت الواو فيه صورة للهمزة على مراد الاتصال أو التسهيل من المقنع، بقوله: "قال محمد بن عيسى في المائدة: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ﴾، وفيها: ﴿وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، وفي الزمر: ﴿جَزَٰٓؤُاْ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ وفي عسق: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ﴾، وفي الحشر: ﴿وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ بالواو، وذلك خمسة أحرف.

قال: ومن زعم أنها أربعة ألغى الذي في الزمر.

وفي الكهف كتب في مصاحف أهل العراق: ﴿فَلَهُۥ جَزَآءً ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ يعني بالواو[3]، وفي بعض مصاحف أهل المدينة بغير واو.

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من ح، والمثبت من د.

[2] ينظر: ص1167 وما بعدها.

[3] كذا في الأصول الخطية بدون واو، ومقتضى الكلام يوجب أن يكون كما يلي: ﴿فَلَهُۥ جَزَٰٓؤً ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾، وكتبها بالواو يناسب مع قراءة ضم الهمزة: ﴿فَلَهُۥ جَزَٰٓؤُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾.

وقال: وقد كتبوا في مصاحف أهل العراق في طه: ﴿وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ مَن تَزَكَّىٰ﴾، يعني بالواو.

وقال عاصم الجحدري: في الإمام: ﴿جَزَٰٓؤُاْ﴾ بالواو ثلاثة: الحرفان اللذان في المائدة، والحرف الذي في عسق"[1] انتهى.

ولا شك أن تخصيص الجحدري الكلم الثلاث بالحكم مقتض لبقاء ما عداها على الأصل، فيكون الذي في الحشر محذوف الصورة على الأصل، وإلى هذا أشار الناظم بقوله: "والداني خلاف أثرا".

وهكذا قال الجعبري عند قول الشاطبي:

جَزَٰٓؤُاْ حشرٍ وشورى والعقودِ معًا ... فِي ٱلۡأَوَّلَيۡنِ وَوَالَى خُلۡفُهُ ٱلزُّمَرَا
طَٰهَٰ عِرَاقٌ وَمَعۡهَا كَهۡفُهَا ........ ........................................[2]

"أن كلام الجحدري أفهم خلافا في الحشر زائدا على النظم[3] ـ يعني العقلية"[4] انتهى.

ولم ينبّه عليه السخاوي[5]، ولا اللبيب[6].

وقد ذكر أبو داود في العقود مثل ما ذكر أبو عمرو حرفا حرفا إلا أنه لم ينقل كلام الجحدري، ولم يذكر فيها الذي في الكهف.

---

(1) المقنع، ص 57، 95.
(2) العقيلة، البيت: 212، 213، ص 147.
(3) في ز:" الناظم".
(4) الجميلة، ق/148-ب.
(5) ينظر: الوسيلة، ص 378-380.
(6) وبذلك تصير مواضع الاتفاق عند اللبيب أربعة. ينظر: الدرة الصقيلة، ق/78-ب.

ثم قال أبو داود: "وكذلك رسمه - يعنى بالواو - هناك - يعني في طه - الغازي، [وحكم][1]، وعطاء الخراساني إلا أنهم رسموا هناك الألف قبل الواو، ولم يرسموها بعدها فاعلمه"[2] انتهى.

ثم قال في الكهف: "﴿فَلَهُۥ جَزَآءً ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ كتبوه في بعض المصاحف بألف بعد الزاي لا غير ﴿جَزَآءُ﴾، وكذا رسمه الغازي، وحكم، وعطاء، وكتبوا في بعضها: ﴿جَزَٰٓؤُاْ﴾ بواو بعدها ألف تقوية للهمزة، لخفائها، دون ألف قبلها، استغناء بفتحة الزاي عنها على الاختصار، وبالأول أكتب لما قدمناه في المائدة"[3] انتهى.

ولم أعثر[4] له في سورة المائدة من التنزيل على ما يشعر ترجيح القياس إلا اقتصار محمد بن عيسى على الخمسة، ولم يعدّ منها الذي في الكهف، فلعلّ ذلك هو المراد [بما قدّمه هناك][5]، و قد ذكر في الزمر مثل ذلك إلا أنه عوّض قوله: "وبالأول أكتب"، بقوله: "وكلاهما حسن"[6].

وقال في طه: "كتبوا هنا: ﴿وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ مَن تَزَكَّىٰ﴾ بواو بعد الزاي صورة للهمزة المضمومة، وألفا [بعدها][7] تأكيدا لخفائها من غير ألف قبلها على

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من د، والمثبت من ح.
(2) مختصر التبيين، 3/440-441.
(3) مختصر التبيين، 3/819، وانظر: المقنع، ص 95.
(4) في د:" اعتنى ".
(5) ما بين المعقوفين ساقط من د.
(6) ينظر: مختصر التبيين، 4/1059.
(7) ما بين المعقوفين ساقط من د.

الاختصار، لدلالة الفتحة عليها، وفي بعضها بألف بعد الزاي من غير واو، وكلاهما حسن.

ووقع في كتاب الغازي بن قيس، وحكم، وعطاء: ﴿جَزَآؤُ﴾ بألف قبل الواو[1] من غير ألف بعدها رسما دون ترجمة، والذي قدمناه المعروف"[2] انتهى.

ولم يعدّ في سورة الحشر ذكر الواقع فيها.

فتلخص من كلام الشيخين:

ـ أن الأولين في العقود، والذي في الشورى لا خلاف في رسمها بالواو، وحذف الألف قبلها، وزيادة أخرى بعدها.

ـ والواقع في الحشر كذلك لأبي داود، وفيه لأبي عمرو خلاف، ويترجح فيه ما عند أبي داود لتصديره في المقنع بذلك.

ـ والواقع في الكهف بالخلاف لهما، ويترجح فيه لأبي عمرو رسمه على خلاف القياس من[3] عزوه لأهل العراق، ومقابلته إياه ببعض المصاحف المدنية المقتضي بمفهومه أن البعض الآخر كالعراقية، ويترجح لأبي داود رسمه على القياس من قوله: "وبالأول أكتب"[4].

ـ والواقع في طه لا يظهر فيه لأحد الشيخين ترجيح.

---

(1) "بألف قبل الواو" لم ترد في مختصر التبيين.

(2) مختصر التبيين، 4/849-850.

(3) في د:" مع ".

(4) مختصر التبيين، 3/819.

أما أبو عمرو فمن حيث ذكر عن مصاحف أهل العراق رسمه على خلاف القياس، وذلك مقتض بمفهومه أن غيرهم[1] أو بعضا من غيرهم رسمه على القياس.

وأما أبو داود فقد نص أن كلا منهما حسن، وزاد وجها ثالثا جعله غير معروف، وهو تقديم الألف على الواو.

والواقع في الزمر يترجح فيه من عبارة أبي عمرو وأبي[2] داود في العقود مخالفة القياس.

والحاصل أنه يترجح في الكهف القياس لنص أبي داود، وإن أفهم نقل أبي عمرو مقابله، لأن النص مقدّم، ويترجح في طه القياس حملا على الأصل عند تجاذب النظائر من الطرفين، ويترجح في الزمر مخالفة القياس من ظاهر عبارة الشيخين، وقد قلت بيتا بضبط ذلك، وهو:

ورجِّحن في الكهف مع طه القياس     واعكسه في الزمر تحظ بالأساس[3]

وإنما تنزلت[4] في هذا المقام بتتبع النقل، وإطالة الكلام تحذيرا مما سبق إلى [بعض][5] الأوهام.

---

(1) في ح ، ز:" بعضهم"، والمثبت من: د.

(2) في ز:"مع أبي".

(3) وجرى العمل على ذلك. ينظر: بيان الخلاف، ق/41، ودليل الحيران، ص 173، وسمير الطالبين، ص 82، والبديع، ص 289.

(4) في د ، ز:" تنازلت ".

(5) ما بين المعقوفين ساقط من د.

**الإعراب:** [**"جزاء"**][1] يصح أن يكون عطفا كالكلم قبله، ووصف بالمثنى لأنه على تقدير: كلمتا جزاء، أو تقدير: في جزاء وجزاء، و"**سورة الشورى**" عطف أيضا، والأقرب فيه الرفع لأنه بتقدير: وجزاء بـ"**سورة الشورى**" ، فحذف، [وخَلَفَه][2]في إعراب[3] المضاف [إليه][4]، "**ومن المعهود**" في محل حال"**سورة**" ، ويصح أن يكون خبرا عن "**سورة**" على أنه مبتدأ، أو عن جزاء في صدر البيت على أنه المبتدأ، و"**سورة**" عطف عليه، ومثلها يصح نصبه على الحال من مرفوع "**ذكر**"، وهو[5] ضمير "**جزاء**"، ويصح[6] رفعه، وهو الجاري على الألسنة، ثم الأقرب أنه خبر مبتدأ[7] لدلالة صفته وهي "**في الحشر**"، والتقدير: وجزاء الكائن في الحشر مثلها، وقوله: "ذكر لابن نجاح"[8] جملة معترضة، واللام بمعنى عند، وأما إعراب: "**مثلها ذكر لابن نجاح في الحشر**" جملة كبرى، و "**في الحشر**" متعلق بـ"**ذكر**" كما أعرب به بعض الشرّاح[9]، فلا يلتئم به المعنى المقصود[10]، كما يظهر بالتأمل، وباقيه واضح.

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من د.
(2) ما بين المعقوفين ساقط من د.
(3) في ز:" إعرابه".
(4) ما بين المعقوفين ساقط من د.
(5) في د:" أو هو ".
(6) في د:" أو واو يصح ".
(7) في ز:" مبتدأ حذف".
(8) في د:" لابن نجاح في الحشر ".
(9) ينظر: تنبيه العطشان، ق/100-ب.
(10) يعني: لخلو الجملة من المحكوم عليه.

قال الشارح ما معناه: "أن بين: (مشتهِر) و(الزُّمَر) سناد التوجيه"[1] انتهى.

**قلت**: وهذا إن ثبتت رواية (مشتهِر) بكسر الهاء، وإلا فلا يتعين، لجواز استعمال اشتهر لازما بمعنى: (شَاعَ)، ومتعديا بمعنى: (تعارَف)، فيكون اسم مفعول بمعنى: (متعارَفا).

قال:

316- وَمَعَ أَولَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْمَلَؤُاْ فِي ٱلنَّمْلِ عَنْ كُلٍّ وَلَفْظُ تَفْتَؤُاْ

تضمن البيت كلمتين مما خرج عن القياس.

أما ﴿ٱلْمَلَؤُاْ﴾ في النمل فثلاثة: ﴿قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُاْ إِنِّيٓ أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَٰبٌ كَرِيمٌ﴾ [النمل: 29]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُاْ أَفْتُونِي﴾ [النمل: 32]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُاْ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا﴾[2] [النمل: 39].

وأما الكلمة الأولى في المؤمنين فهي: ﴿فَقَالَ ٱلْمَلَؤُاْ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَوْمِهِۦ﴾[3] [المؤمنون: 24].

واحترز بقيد الرتبة في السورة عن الثانية فيها، وهي: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [المؤمنون: 33]، كما احترز بالسورتين عن الواقع في غيرهما كالأعراف.

**تنبيه**: لما ذكرا أبو عمرو الكلم الأربع عن محمد بن عيسى نقل عن ابن الأنباري أن المرسوم من ذلك بالواو الحرف الأول في المؤمنين لا غير، ثم قال:

---

[1] التبيان، ق/290-ب.

[2] ينظر: المقنع، ص 56، ومختصر التبيين، 4/947.

[3] ينظر: المقنع، ص 56، 87 ومختصر التبيين، 4/889.

"والصواب ما قال محمد بن عيسى، وقد روى بشر[1] بن عمر عن هارون عن عاصم الجحدري أن الأربعة في الإمام بالواو"[2] انتهى.

وتضعيف أبي عمرو [ما][3] قال ابن الأنباري هو السبب في سكوت الناظم عن ذكر الخلاف في ثلاث النمل.

وأما ﴿تَفْتَؤُاْ﴾ ففي يوسف: ﴿تَاْللَّهِ تَفْتَؤُاْ﴾[4][يوسف: 85].

ولما ذكر الناظم الخلاف في كلم ما قبل هذا البيت احتاج إلى أن يزيد هنا قوله: عن كل، أي كلّ[5] المصاحف أو كتّابها، لرفع توهّم أن كلمتي هذا البيت من ذوات الخلاف أيضا.

***الإعراب***: "***الملؤا***" مبتدأ، و"***في النمل***" [صفته][6]، وخبره محذوف تقديره: مرسوم بالواو، وبه يتعلق "***عن كلّ***"، و"***مع أولى المؤمنين***" حال من المبتدأ، أو من ضمير خبره، ولفظ "تفتؤا" عطف على المبتدأ، ويحتمل "***الملؤا***" أن يكون عطفا على "***علمآؤا***"، و"***مع***"[7] ***أولى المؤمنين***" و"***عن كلّ***" حالان منه، ولفظ "***تفتؤا***" عطف كـ"***الملؤا***".

---

(1) في د:" بشير ".

(2) ينظر: المقنع، ص 56-57.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من د، والمثبت من ح.

(4) ينظر: المقنع، ص 55، ومختصر التبيين، 726/3.

(5) في ز:" عن كل".

(6) ما بين المعقوفين ساقط من د، والمثبت من ح.

(7) في د:" وفي النمل ومع..".

قالــ :

317- وَبُرَءَ ٰٓؤُاْ مَعَهُ دُعَـٰٓؤُاْ فِـي ٱلطَّـوْلِ وَٱلـدُّخَان قَـلْ بَلَـٰٓـؤُاْ

تضمن هذا البيت ثلاث كلمات جاءت على خلاف القيــاس: ﴿بُرَءَ ٰٓؤُاْ﴾، و﴿دُعَـٰٓؤُاْ﴾ في الطول، و﴿بَلَـٰٓؤُاْ﴾ في الدخان.

فأما ﴿بُرَءَ ٰٓؤُاْ﴾ ففي الممتحنة: ﴿إِنَّا بُرَءَ ٰٓؤُاْ مِنكُمْ﴾[1] [الممتحنة: 4].

وأما ﴿دُعَـٰٓؤُاْ﴾ في الطَّوْل فهو: ﴿وَمَا دُعَـٰٓؤُاْ ٱلْكَـٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَـٰلٍ﴾[2] [غافر: 50].

واحترز بقيد السورة عن الواقع في الرعد.

وأما ﴿بَلَـٰٓؤُاْ﴾ في الدخان فهو: ﴿وَءَاتَيْنَـٰهُم مِّنَ ٱلْـَٔايَـٰتِ مَا فِيهِ بَلَـٰٓؤُاْ مُّبِينٌ﴾[3] [الدخان: 32].

واحترز بقيد: "الدخان" عن الواقع في غيرها، وهــو في البقــرة، والأعــراف، وإبراهيم: ﴿وَفِى ذَ ٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾ [البقــرة: 48] [الأعــراف: 141] [إبراهيم: 8].

**تنبيه**: سكت الناظم عن حذف صورة الهمزة الأولى من: ﴿بُرَءَ ٰٓؤُاْ﴾، وقد نص عليه الشيخان[4]، وأجيب عنه بأخذه[5] من قــوله بعــد: **وليس قبل الواو**

---

[1] ينظر: المقنع، ص 59، ومختصر التبيين، 4/1198-1199.

[2] ينظر: المقنع، ص 59، ومختصر التبيين، 4/1075-1076.

[3] ينظر: المقنع، ص 58، 89، ومختصر التبيين، 4/1110.

[4] ينظر: المقنع، ص 59، ومختصر التبيين، 4/1198.

[5] في د:" باحذف ".

**فيهن ألف**[1]، إذ لو صورت الهمزة لصورت ألفا، فلا يصدق[2] فيه سلب وجود الألف قبل الواو.

ولكن هذا الجواب ضعيف، إذ المراد بالألف هناك الألف الهاوي لا صورة الهمزة، وأيضا فإن المراد بتلك الألف المباشرة للهمز، وإلا اتسع الظرف، ودخلت همزة الوصل من نحو: ﴿ٱلۡعُلَمَـٰٓؤُاْ﴾، وهمزة القطع من نحو: ﴿أَنۢبَـٰٓؤُاْ﴾، وهما غير داخلتين قطعا.

ويمكن الجواب عن الأول بإعمال عموم اللفظ، وعن الثاني بأن المراد القبلي المباشر خطا للواو، فيدخل: ﴿بُرَءَـٰٓؤُاْ﴾، ويخرج غيره مما أورد[3] في البحث.

***الإعراب***: "***برءاؤا***" عطف إما على "***الملؤ***"[4] وإما على "***علماؤا***"، و"***دعاؤا***" كذلك، و"معه" حال "***دعاؤا***"، و"***في الطّوْل***" صفته، و"***الدخان***" عطف أيضا، و"***بلاؤا***" بدل منه، وجملة "***قل***" معترضة بين البدل والمبدل منه، ويحتمل أن يكون معه "***دعاؤا***" جملة اسمية مقدمة الخبر، فـ"***الدخان***" عطف على المبتدأ، ويصح أن يكون "***بلاؤا***" عطفا على "***دعاؤ***"، و"***الدخان***" بالخفض عطفا على "***الطول***"، فيكون من العطف على معمولي عاملين على القول بجوازه، نقله الفارسي عن جماعة، ولا يصح إعراب "***الدخان بلاؤا***" جملة كبرى، على أن خبر الثاني محذوف،

---

[1] في البيت: 322، وانظر: ص 1207 وما بعدها.
[2] في ح ، هـ:" يصور"، والمثبت من: د ، ز.
[3] في د:" أراد ".
[4] في د:" البلاء ".

والتقدير: "**الدخان**" واقع فيها لأن معناه على هـذا الإعراب عار عن الفائدة حتى ينضاف[1] إليه تقدير زيادة تربط المعنى.

قال:

318- وَيَتَفَيَّؤُاْ كَذَا يُنَبَّؤُاْ وَفِي سِوَى ٱلتَّوْبَةِ جَآءَ نَبَؤُاْ

تضمن هذا البيت ثلاث كلمات مما خالف القياس: ﴿يَتَفَيَّؤُاْ﴾، و﴿يُنَبَّؤُاْ﴾ و﴿نَبَؤُاْ﴾ في غير التوبة.

أما ﴿يَتَفَيَّؤُاْ﴾ في النحل: ﴿يَتَفَيَّؤُاْ ظِلَٰلُهُۥ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَٱلشَّمَآئِلِ﴾[2] [النحل: 48].

وأما ﴿يُنَبَّؤُاْ﴾ ففي القيامة[3]: ﴿يُنَبَّؤُاْ ٱلْإِنسَٰنُ يَوْمَئِذٍۭ﴾[4][القيامة: 13].

ولم يذكر الشيخان فيه خلافا، وسيأتي الخلاف فيه عن الشاطبي.

وأما ﴿نَبَؤُاْ﴾ في غير التوبة فأربعة:

1 ـ في إبراهيم: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [إبراهيم: 11].

2 و 3 ـ وفي صاد: ﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُاْ ٱلْخَصْمِ﴾ [ص: 20]، ﴿قُلْ هُوَ نَبَؤُاْ عَظِيمٌ﴾ [ص: 66].

4 ـ وفي التغابن: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَبْلُ﴾ [التغابن: 5].

---

(1) في ز:" يضاف".

(2) ينظر: المقنع، ص 55، ومختصر التبيين، 772/3.

(3) في ح:" الإنسان"، والمثبت من: د، ز.

(4) ينظر: المقنع، ص 56، ومختصر التبيين، 1244/5-1245، وسيأتي ما جرى به العمل في البيت:322، ص 1215.

هكذا قال في التنزيل في سورة إبـراهيم، وزاد: "وسـائرها ببـاء وألـف على ثلاثة أحرف"[1].

وقال في التوبة: "و﴿نَبَأُ﴾ بالألف صورة للهمزة المضمومة"[2] انتهى.

ولذا استثنى الناظم الذي في التوبة وهو: ﴿أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [التوبة: 70].

وأما أبو عمرو فذكر في باب ما رسمت فيه الواو صورة للهمـزة بسـنده إلى محمد بن عيسى أنه قال: "في إبـراهيم ﴿نَبَؤُاْ الَّذِينَ﴾، وفي ص: ﴿نَبَؤُاْ عَظِيمٌ﴾، وفي التغابن: ﴿نَبَؤُاْ الَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [كلها][3] بالواو والألف.

قال: وكل ما في القرآن على وجه الرفع فالواو فيه مثبتـة، وكل مـا على غـير وجه الرفع فليس فيه واو هو ﴿نَبَأُ﴾ [التوبة][4]"[5] انتهى.

وقال في **باب ما اتفقت على رسمه مصاحف أهل العراق**: "وفي ص: ﴿نَبَؤُاْ الْخَصْمِ﴾ بالواو"[6] انتهى.

**تنبيه**: قد علمت من النقول المسرودة أن استثناء ﴿نَبَأُ﴾ الواقع في التوبـة لأبي داود صحيح.

---

[1] مختصر التبيين، 3/747-748.
[2] مختصر التبيين، 3/631.
[3] ما بين المعقوفين سقط من: ح ، ه، والمثبت من: د ، ز.
[4] ما بين المعقوفين سقط من ز.
[5] المقنع، ص 55.
[6] المقنع، ص 100. وفيه:" بالواو والألف".

وأما استثناؤه لأبي عمرو فموافق لأول كلامه المعين فيه مواضع الواو، إذ لم يذكر من جملتها الذي في التوبة، ومخالف للكلية التي في آخره، مع أن الظاهر أن تعميم محمد بن عيسى بعد تعيين المواضع المتقدمة إنما أتى به لإفادة القاعدة الحاكمة على ما عسى أن يكون بقي من هذا اللفظ لم يذكر.

**وحينئذ:** فكان حق[1] الناظم أن لا يستثنيه لأبي عمرو وإلا كان التعميم ضائعا، وكأن الناظم والله أعلم استثناه[2] إلغاء لظاهر ذلك العموم تبعا للشاطبي، لتأيد ذلك عنده بموافقة ما عند أبي داود باستثناء **ابن أشته، والطلمنكي** له أيضا، كما نقله **الشارح** عنهما[3]، وبأنه في الشامي بالألف، كما نقله **السخاوي** عنه[4].

**الإعراب:** "**يتفيؤا**"[5] عطف كالألفاظ قبله، و"**كذا ينبؤا**" جملة مقدمة الخبر، وجملة "**جاء نبؤا في سوى التوبة**" فعلية أي: جاء كذلك، ويحتمل البيت غير هذا من الإعراب، وباقيه واضح[6].

قالــ :

319- ثُمَّتَ فِيكُمْ شُرَكَآؤُاْ يَدْرَؤُاْ وَشُرَكَآؤُاْ شَرَعُواْ وَتَظْمَؤُاْ

تضمن البيت ثلاث كلمات مما خالف القياس: ﴿شُرَكَآؤُاْ﴾ في موضعين،

---

(1) في: ح ، هـ، د:" من حق"، والمثبت من: ز.

(2) في ز:" استثناؤه".

(3) التبيان، ق/291.

(4) الوسيلة، ص 381.

(5) في ز:" يفتؤا".

(6) إعراب هذا البيت كله سقط من د، وملحق في هامشها.

و﴿يَدۡرَؤُاْ﴾، و﴿يَدۡرَؤُاْ﴾.

أما ﴿فِيكُمۡ شُرَكَٰٓؤُاْ﴾ ففي الأنعام: ﴿أَنَّهُمۡ فِيكُمۡ شُرَكَٰٓؤُاْ﴾[1] [الأنعام: 95].

وأما ﴿شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ﴾ ففي الشورى: ﴿أَمۡ لَهُم شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم﴾[2] [الشورى: 19].

واحترز بقيد ﴿فِيكُمۡ﴾ و﴿شَرَعُواْ﴾ عن الخالي عنهما نحو: ﴿فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ﴾ [الزمر: 28]، ﴿أَمۡ لَهُمۡ شُرَكَآءُ فَلۡيَأۡتُواْ﴾ [القلم: 41].

وأما ﴿يَدۡرَؤُاْ﴾ ففي النور: ﴿وَيَدۡرَؤُاْ عَنۡهَا ٱلۡعَذَابَ﴾[3] [النور: 8].

وأما ﴿تَظۡمَؤُاْ﴾ ففي طه: ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظۡمَؤُاْ فِيهَا﴾[4][طه: 116].

ثم لا يخفى أنه لا يندرج فيه ﴿ظَمَأٌ﴾ [التوبة: 121].

**الإعراب**: "**ثمت**" حرف مؤنث بالتاء مفتوحة وسكونها لغة، وهي هنا للترتيب الذكري، وباقيه واضح.

قال:

320- وَأَتَوَكَّؤُاْ وَمَا نَشَٰٓؤُاْ فِي هُودَ وَٱلۡخِلَافُ فِي أَبۡنَٰٓؤُاْ

تضمن البيت ثلاث كلمات مما خالف القياس: ﴿أَتَوَكَّؤُاْ﴾، و﴿مَا نَشَٰٓؤُاْ﴾ في هود، و﴿أَبۡنَٰٓؤُاْ﴾ على خلاف فيه.

---

[1] ينظر: المقنع، ص 57، ومختصر التبيين، 3/503-504.

[2] ينظر: المقنع، ص 57، 101، ومختصر التبيين، 3/503-504، 4/1090.

[3] ينظر: المقنع، ص 55، ومختصر التبيين، 4/901.

[4] ينظر: المقنع، ص 55، 100، ومختصر التبيين، 2/84-85.

أما ﴿أَتَوَكَّؤُاْ﴾ ففي طه: ﴿أَتَوَكَّؤُاْ عَلَيْهَا﴾[1] [طه: 17].

وأما ﴿مَا نَشَـٰٓؤُاْ﴾ فهو: ﴿أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِيٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَـٰٓؤُاْ﴾[2] [هود: 87].

واحترز بقيد المجاور عن الخالي عنه نحو: ﴿نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَن نَّشَآءُ﴾ [يوسف: 56]، وبقيد السورة عن المقترن بما في غيرها، وهو في الحج: ﴿وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ﴾ [الحج: 5]، على أنه لو اكتفى بقيد السورة أولا لكفاه.

وأما ﴿أَبْنَـٰٓؤُاْ﴾ المختلف فيه ففي العقود: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ نَحْنُ أَبْنَـٰٓؤُاْ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: 20].

وقد ذكره الشيخان[3] بالخلاف، ورجح فيه أبو داود الواو خلاف القياس قائلا: "ولا أمنع من القياس[4]".

**الإعراب:** واضح.

قال:

321- وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ أَيْضًا ذُكِرَا ... فِي لَفْظِ أَنْبَـٰٓؤُاْ ٱلَّذِي فِي ٱلشُّعَرَا

322- وَفِي يُنَبَّؤُاْ فِي ٱلْعَقِيلَةِ أُلِفْ ... وَلَيْسَ قَبْلَ ٱلْوَاوِ فِيهِنَّ أَلِفْ

لما قدم أن ﴿أَنبَـٰٓؤُاْ﴾ مما خالف القياس فصورت همزته بواو وألف بعدها، وكذا ﴿يُنَبَّؤُاْ﴾، استدرك الخلاف في ثاني كلمتي الأول لأبي داود[5]، وفي الثاني للشاطبي.

---

[1] ينظر: المقنع، ص 55، 100، ومختصر التبيين، 842/4.

[2] ينظر: المقنع، ص 58، ومختصر التبيين، 697/3.

[3] ينظر: المقنع، ص 93.

[4] ينظر: مختصر التبيين، 436/3.

[5] أي التي في الشعراء، الآية:6.

وقد ذكر أبو داود في ﴿أَنۢبَـٰٓؤُاْ﴾ خلافا للمصاحف، وزاد من النقل لكلا الوجهين ما لا يقتضي ترجيحا[1].

وقال الشاطبي في ﴿يُنَبَّؤُاْ﴾: **وفي يُنَبَّؤُاْ ٱلۡإِنسَـٰنُ الخلاف**[2]

**قال السخاوي في شرحه**: "وقال محمد بن عيسى في كتابه: ﴿يُنَبَّؤُاْ ٱلۡإِنسَـٰنُ﴾ بالواو والألف، الواو قبل الألف لأهل الكوفة، وبإسقاط الواو لأهل المدينة، ثم قال: ورأيت في المصحف الشامي ﴿يُنَبَّؤُاْ ٱلۡإِنسَـٰنُ﴾ بغير واو"[3] انتهى.

ونقله مؤذن بترجيح القياس فيه، وذلك من[4] عزوه لأهل المدينة.

ونقل الشيخين بخلافه، لجزمهما فيه بمخالفة القياس[5].

**الإعراب**: مرفوع "**ذكرا**" ضمير الخلاف، و"**في ينبؤا**" متعلق بـ"**ألف**"، وقد سكنه إجراء للوصل مجرى الوقف، و"**في العقلية**" في محل حال مرفوع "**ألف**"، ولا يتوهم من هذا الإعراب جواز تعلق حرفي جر لمعنى[6] واحد بعامل واحد.

وباقية واضح.

---

(1) ينظر: مختصر التبيين، 3/469، 4/921. وجرى العمل بالواو بعدها ألف. ينظر: دليل الحيران، ص 176، وسمير الطالبين، ص 82.

(2) العقيلة، البيت: 218، ص 148. وهو من زيادات العقيلة على ما في المقنع. ينظر: دليل الحيران، ص 176.

(3) الوسيلة، ص 387.

(4) في د:" عن ".

(5) وجرى العمل في مصاحف أهل المشرق بالواو وألف بعدها، جريا على أصولهم، وهو صواب، وجرى العمل في مصاحف أهل المغرب بروايتي ورش وقالون، بواو وألف بعدها، وهو مخالف لأصولهم المدنية. ينظر: المقنع، ص 56، والتبيان، ق/292، ودليل الحيران، ص 176، وسمير الطالبين، ص 81.

(6) في د:" بمعنى ".

قالَ :

322- وَفِي يُنَبَّؤُاْ فِي ٱلْعَقِيلَةِ أُلِفْ وَلَيْسَ قَبْلَ ٱلْوَاوِ فِيهِنَّ أَلِفْ

لما فرغ من سرد الكلم التي خالفت القياس فصورت همزتها واوا، وزيدت ألف بعدها: أخبر هنا مع الإطلاق الشامل لشيوخ النقل أن الألف منتفية[1] [خطا][2] قبل الواو التي هي صورة للهمزة، يعني مما فيه الألف قبلها لفظا.

وقد وجه الشيخان حذفها بالاختصار والاكتفاء، بدلالة الفتحة [قبلها][3] عليها، وقد كان محل هذا الشطر حذف الألفات لكن مراعاة المناسبة والاختصار حسّنت[4] ذكره هنا.

**تنبيهات: الأول**: صريح ترجمة هذا الفصل: أن الواو صورة للهمزة، وأن الألف بعدها زائدة.

أما أن الواو صورة للهمزة، فعليه اقتصر أبو عمرو في المقنع[5]، وكذا أبو داود في التنزيل، لكنه أشار عند كلامه على ﴿جَزَٰٓؤُاْ﴾ في العقود إلى أن [في][6] بابه ستة أوجه[7].

وقد ذكر أبو عمرو في **المحكم** هذه الستة، وأوضحها[8]، وكذا أبو داود في

---

(1) في ح ، د:" منقلبة"، والمثبت من: ز.
(2) ما بين المعقوفين ساقط من ز.
(3) ما بين المعقوفين ساقط من د.
(4) في د:" حسبما ".
(5) المقنع، ص 55-59.
(6) "في" سقط من ز.
(7) ينظر: مختصر التبيين، 442/3.
(8) النص المقصود محل الشاهد ساقط من الطبعة الموجودة عندي من المحكم.

**الذيل**[1]، وذكرا فيما لم يتقدم الهمزة فيه ألف: وجهين[2].

وأما أن الألف زائدة، فعليه اقتصر الشيخان في الرسم[3]، وذكرا فيه في **المحكم والذيل** وجهين[4].

فمسّت الحاجة إلى استيفاء ذكر ما قيل في القسمين من الأوجه في كل من الحرفين، وإن لم يذكرها الشيخان في الرسم.

قال أبو عمرو في **المحكم**، **ومثله لأبي داود**: "فأما [الواو][5] التي صوروها[6] في جميع المصاحف، وأتبعوها الألف في نحو قوله: ﴿جَزَآؤُاْ﴾، و﴿شُرَكَآؤُاْ﴾، وشبهه مما الألف قبل الهمزة فيه، فإنها تحتمل ستة أوجه:

**أحدها**: أن تكون صورة الحركة.

**الثاني**: أن تكون الحركة نفسها.

**الثالث**: أن تكون بيانا للهمزة.

**الرابع**: أن تكون علامة لإشباع حركتها في الوصل.

**الخامس**: أن تكون صورة للهمزة على مراد وصل الهمزة بما بعدها من الكلمة، فتكون كالمتصلة في اللفظ، وإن كانت منفصلة في الخط، من حيث أريد بها الوصل.

---

(1) أصول الضبط، ص 237-242.

(2) أصول الضبط، ص 243-244.

(3) ينظر: المقنع، ص 42، 58-59 ومختصر التبيين، 3/441-442.

(4) النص في المحكم في الجزء المفقود، وفي أصول الضبط في ص 237-238.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من: ز.

(6) في ز: "صورتها".

ومن هذه الخمسة الأوجه، تكون الألف بعدها زائدة لأحد المعنيين المذكورين: إما شبه الواو بواو الجمع، التي يلحق الألف بعدها من حيث وقعت طرفا مثلها، وهو قول أبي عمرو بن العلاء، وإما تقوية للهمزة وبيانا لها[1]، وهو قول الكسائي"[2] انتهى.

**[قال التنسي]**[3]: "وقد يقال أنها زيدت للفصل عما بعدها دلالة على تمام اللفظة، وأنها يمكن الوقف عليها، ويكون احترازا من نحو: ﴿جَزَآؤُاْ﴾ مما اتصل به الضمير، فصارت الهمزة فيه متوسطة، ولعله مراد ابن العلاء"[4] انتهى.

ثم قال **أبو عمرو**: "**والسادس**:أن تكون الواو والألف معا صورتين للهمزة[5] مراد بهما وصلهما والوقف عليهما، فالواو صورة الوصل[6]، لأن الهمزة إذا توسطت خطا، أو تقديرا، وتحركت بالضم، صورت بالحرف الذي حركتها منه، لأنها عليه تسهل، ومنه تقرب في تلك الحال، وهو الواو. والألف صورة للوقف، لأن الهمزة إذا تطرفت بأي حركة تحركت، وانفتح ما قبلها،

---

(1) رد أبو العباس المهدوي توجيه الكسائي، وجوّد الداني التوجيهين. ينظر: هجاء مصاحف الأمصار، ص 94، والمقنع، ص 58-59.

(2) ينظر: أصول الضبط، ص 237-238.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(4) الطراز للتنسي، ص 366.

(5) في ح ، هـ:" للهمزتين"، والمثبت من: د ، ز.

(6) في ح:" همزة الوصل"، والمثبت من: د ، ز.

صورت بالحرف الذي منه الفتحة، وهو الألف، سواء أريد بها التحقيق أو التليين[1].

فإذا نقط هذا الضرب جعلت الهمزة على الأربعة الأوجه:

الأول: نقطة بالصفراء قبل الواو وبعد الألف الممدودة التي ترسم بالحمراء في بياض السطر، وجعلت حركتها نقطة بالحمراء في الواو إذا جعلت صورة لها، وأعريت منها إذا جعلت الحركة، وجعلت أمام الهمزة إذا جعلت الواو تقوية لها، أو علامة لإشباع تلك الحركة، وجعل على الواو والألف بعدها دارة صغرى، علامة لزيادتها في الخط واللفظ.

وإذا نقط ذلك على الوجهين الأخيرين من الستة [جعلت][2]الهمزة في الواو نفسها، وحركتها أمامها، وجعل على الألف في سائر الوجوه دارة علامة لزيادتها، إلا في الوجه الذي تجعل فيه مع الواو صورتين، فإنها تعرّى من تلك العلامة، لأنها دالة على معنى مستقر في النطق ثابت في اللفظ، وهو في الوقف على الهمزة التي تحقق فيه أو تقلب ألفا[3].

---

(1) حصر المهدوي ذلك في توجيه واحد وأضرب عن ما عداها، فقال:" وجميع ما صورت الهمزة فيه من هذه المواضع حرفا كالحرف الذي منه حركتها، فلأن حركتها أولى بها من حركة غيرها". هجاء مصاحف الأمصار، ص 94. وبيان ذلك أن الذي لا ألف قبل همزته نحو: ( تفتؤا)، فتصح فيه كون الواو صورة للهمزة على الوصل، والألف صورة لها على الوقف، ولا كذلك نحو: ( علمـٰـؤا )، فإن تصويره بالواو على الوصل ظاهر، وأما بالألف على الوقف فليس كذلك، إذ هي همزة إثر ساكن. ينظر: الطراز، ص 366.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من ز.

(3) ينظر: أصول الضبط، ص 241-242.

قال **أبو عمرو**: وأما ما تحتمله الواو إذا لم تقع بعد ألـف[1]، ووقعـت بعـد متحرك فوجهان لا غير:

**أحدهما**: أن تكون صورة للهمزة على مراد وصل الكلمـة الـتي هي آخرهـا بالكلمة المتصلة بها، وجعل المنفصل كالمتصل، وتكون الألف بعدها زائدة.

**والثاني**: أن تكون هي والألف صورتين للهمزة على ما بيناه.

فإذا نقط[2]ذلك جعلت الهمزة في الواو، وجعلت حركتها أمامهـا، وجعـل على الألف دارة، علامة لزيادتها في الوجه الأول، وأعريت من ذلـك في الوجـه الثاني.

**فإن قيـل**: من أين خصت حروف المد بـأن تـزاد فيمـا ذكـرت مـن الكلـم للمعاني التي شرحتها، هلا زيد غيرها من الحروف لذلك؟

**فعن ذلك جوابان:**

**أحدهما**: أنهن لما كن إنما يزدن مع الهمزة، إما قبلها، وإما بعدها في ذلك، وكانت الهمزة قد شاركتهن في أشياء منها:

أنها حرف علة كهـنّ، وأنهـا تقلـب في التخفيـف إليهـن، وأنهـا تصـور بصورتهن، وأن الألف من مخرجها، وأن مد الياء والواو ينقطـع عنـدها، تأكـد بذلك ما بينها وبينهن، فوجب[3] تخصيصهن بالزيادة معها، إذ هن أولى بـذلك من غيرهن من سائر الحروف.

---

[1] في ح ، د:" إذا لم يقع بعدها ألفا "، والمثبت من: ز.

[2] في ز:" نقطتَ".

[3] في ز:" فوجدت".

**والثاني**: أنهن لما خصص[1] بالحذف للاختصار، وجب أن يخصصن بالزيادة"[2] انتهى

**الثاني**: **قال التنسي**: "وانظر لِم لَم يقولوا صور باب ﴿تَفۡتَؤُاْ﴾ بالألف على الأصل، والواو تقوية للهمزة، ولا يضر تقديمها، لأن المُقَوِّي للشيء يصح[3] أن يتقدمه، كما صرح به الداني[4] في: ﴿لَأَاْذۡبَحَنَّهُۥٓ﴾.

ولعلهم رأوا أن تقدم المقوِّي خاص بالألف، لخفتها، أو أصالتها، أو موافقتها للهمزة في المخرج [5]".

**الثالث**: إنما انفرد القسم الأول - وهو ما تقدم همزته ألف - بالوجوه الأربعة الأُوَل، ولم يجر[6] مثلها في القسم الثاني، وهو ما لم يتقدم همزته ألف، لأنها كلمة مبنية على أن الهمزة لا صورة لها، لوقوعها متطرفة بعد ساكن، وقياس الهمزة في القسم الثاني التصوير، فلم يمكن جريان تلك الأوجه فيها.

---

(1) في د: "مما خصصن ".

(2) هذا النص مفقود في المطبوع من كتاب المحكم. وقد حقق الكتاب كاملا، وألحق النقص: الشيخ: خالد الحِيص من دولة الكويت، حققه في المغرب، واتصلت به فوعدني بإرسال نسخة مطبوعة بعد طبعه، وأنه سيطبع قريبا وإلى ساعة تدويني هذا النص لم أحصل على شيء من ذلك، وقد أشار محقق المحكم المطبوع الآن الشيخ عزت حسن: أن مقدار عشر ورقات سقط من النسخة التي اعتمد عليها في طبع كتابه. ينظر: المحكم، ص 179.

(3) في ز: "لا يصح".

(4) في المحكم، ص 176-177.

(5) الطراز، ص 369-370.

(6) في د، ز: "يجز".

**الرابع: قال أبو داود في توجيه الخامس من أوجه القسم الأول ما نصه:** "والخامس أن تكون - أي الواو - صورة للهمزة على مراد فصل الهمزة مما بعدها من الكلام، فتكون كالمتصلة في اللفظ، وإن كانت منفصلة في الخط من حيث أريد بها الوصل"[1] انتهى.

**هكذا وجدته في ثلاث نسخ من ذيل التنزيل مظنون بها الصحة**، وإحداهن منتسخة من أصل أبي داود: "على مراد فصل الهمزة مما بعدها بالفاء[2] عوض الواو، وعلى هذه الصورة نقل **الشارح**[3] كلام **المحكم** المتقدم حسبما رأيته في نسختين عتيقتين [من الشرح][4]، وهو مشكل لأنه يناقض الكلام الذي بعده.

**ويظهر لي أن صوابه** كما نقلته قبل عن المحكم: "على مراد وصل الهمزة بما بعدها".

وهكذا قرّر أبو داود هذا التوجيه في القسم الثاني، وهو ما لم يتقدم الهمزة فيه ألف، وهذا المعنى هو الذي يصح في النظر، لأن الهمزة المضمومة بعد الألف إنما يكون قياس تصويرها بالواو بتقدير توسطها، واتصالها بما بعدها، لا بتقدير تطرفها و انفصالها عنه[5]، إذ قياسها على هذا التقدير عدم التصوير.

---

(1) أصول الضبط، ص 237.

(2) في ح: "بالواو"، والمثبت من: د ، ز.

(3) في التبيان، ق/292-ب.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(5) في ز: "حق".

**نعم وقع في نقل الجعبري** عن المقنع: في ترجمة هذا الفصل ما نصه: باب ما رسمت فيه الواو صورة للهمزة على مراد الانفصال أو التسهيل، فقال في تفسيره: "أي التطرف والتخفيف"[1].

**ثم قال بعد بنحو ورقتين:** "وجه تصوير الهمزة واوا أن قياس تخفيفها في الوصل والوقف بالروم كالواو، فرسمت عليه، وهو معنى قول المقنع أول الباب: على مراد الانفصال أو التسهيل، وقبله[2] على مراد الوصل"[3] انتهى.

فأنت ترى كيف قرّر ما وقع في نسخته من أن الواو رسمت صورة للهمزة على مراد الانفصال والتسهيل بأن المراد بالانفصال والتسهيل الوقف بالروم والتخفيف، وما وقع في المقنع قبله يعني في باب ما رسم بإثبات الألف على اللفظ أو لمعنى من قوله: "وأما ﴿بُرَءَٰٓؤُاْ﴾، وشبهه مما رسمت الهمزة المتطرفة المضمومة فيه واوا على مراد الوصل"[4]، فإن[5] المراد تنزلها منزلة المتوسطة، وهذا تحرير وتوفيق بين الموضعين، على أن هذا الذي حكاه عن ترجمة المقنع لم أره فيه، وإنما رأيت فيه في أول الترجمة على مراد الاتصال أو التسهيل[6]، وهذا هو المتعارف الذي تعضده النصوص والأنظار والله أعلم.

---

[1] الجميلة، ق/147-ب-148-أ.

[2] في ح ، د: "قوله"، والمثبت من: ز.

[3] الجميلة، ق/151-أ.

[4] المقنع، ص 42.

[5] في ز: "لأن".

[6] كما في المقنع، ص 55.

**الخامس**: يُشكِل قول الشيخين: "لأن الهمزة إذ تطرفت بأي حركة تحركت، وانفتح ما قبلها صورت بالحرف الذي منه الفتحة، وهو الألف".

ووجه[1] الإشكال أن الكلام إنما هو في قسم ما تقدم الهمزة فيه ألف، وهذه قياسها أن لا تصور كما تقدم في قوله: **وما بعد سكون حذفا**[2]، وإنما يتجه هذا في قسم ما لم يتقدم الهمزة فيه ألف، كما ذكراه فيه بعد.

وأما قولهما بعد ذلك النص: "سواء أريد بها التحقيق أو التليين"، فمعناه والله أعلم: أنها تكتب ألفا لمن سهل الهمزة لفظا أو حققها.

أما لمن سهلها فظاهر.

وأما لمن حققها فكذلك أيضا، لأنه يعتبر في تصويرها حال تخفيفها، ولو لم يؤخذ به في اللفظ.

**السادس**: سيأتي الفرق بين كون الواو في باب: ﴿شُرَكَـٰٓؤُاْ﴾ صورة للحركة، وكونها نفس الحركة عند الكلام على ﴿لَأَاْذْبَحَنَّ﴾[3].

**الإعراب**: واضح. وبين "**ألف**" و"**ألف**" الجناس.

قال:

323- فَصْلٌ وَإِنْ مِنْ بَعْدِ ضَمَّةٍ أَتَتْ    أَوْ كَسْرَةٍ فِمَنْهُمَا إِنْ فُتِحَتْ

324- كَـ مِائَةٍ وَفِئَةٍ وَهُزُؤاً وَمُلِئَتْ    مُؤَجَّلاً وَكُفُؤاً

تقدم أن الهمزة بحسب تقسيم الناظم أربعة فصول: فصل المبتدأة، وفصل

---

(1) في ز: "وهو".

(2) في البيت: 297، انظر: ص 1167.

(3) ينظر: البيت: 339 ص 1255.

المتحركة المسبوقة بساكن وسطا وطرفا، وفصل الساكنة متوسطة ومتطرفة مع المتحركة المتطرفة بعد متحرك، وفصل المتحركة المتوسطة بعد متحرك، وهي في التحقيق سبعة أقسام:

مبتدأة ولا تكون إلا متحركة.

ومتوسطة ساكنة، [ومتوسطة] [1] ساكن ما قبلها.

ومتوسطة متحركة متحرك ما قبلها.

والمتطرفة ثلاثة أيضا كالمتوسطة، إلا أن الناظم جمع ما اتفق حكمه منها كما قدمناه قريبا طلبا للاختصار، فأدرج في الفصل الثاني قسمين، وفي الثالث ثلاثة، فكانت الفصول أربعة كما سبق، وقد عقد هذا الفصل لبقية أقسام الهمزة، وهو:

قسم المتوسطة متحركة بعد متحرك، وهو يشتمل على تسعة أضرب، ناشئة من ضرب ثلاث حركات الهمزة في ثلاث حركات ما قبلها، وستأتي أمثلتها، وهي راجعة إلى نوعين:

نوع يصور من جنس حركة ما قبله، ونوع يصور من جنس حركة نفسه، إلا ما استثنى منه، وقد صدّر هذا الفصل بالنوع الأول.

فأخبر أن الهمزة إذا كانت مفتوحة بعد ضمه أو كسرة، فإنها تصور من مجانس تلك الضمة، وهو الواو، والكسرة، وهو الياء، لأن قياس تخفيفها بعد الضمة الإبدال واوا، وبعد الكسرة الإبدال ياء.

---

[1] ما بين المعقوفين سقط من: ح ، د، والمثبت من: ز.

ثم مثّل للأول بـ: ﴿هُزُؤاً﴾ و﴿مُؤَجَّلاً﴾ و﴿كُفُؤاً﴾.

وللثاني: بـ: ﴿مِاْئَةٍ﴾، و﴿فِئَةٍ﴾، و﴿مُلِئَتْ﴾، ومنه نحو:﴿نُنشِئَكُمْ﴾ مما هو في الأصل متطرف، ولكنه صار في حكم المتوسط بسبب اتصال ضمير[1] متصل به.

**تنبيه**: من اقتصار الناظم في الأمثلة الستة على المتوسطة تعلم صحة ما قدمته قريبا أن الفصل إنما انعقد للمتوسطة، ولا تندرج فيه المتطرفة نحو: ﴿بَادِئَ ٱلرَّأْيِ﴾ [هود: 27] في قراءة من همز ﴿بَادِيَ﴾ وإن كان البيت الأول يمكن صدقه بها، لأن هذه[2] [قرّرت][3] في صريح قول الناظم قبل: **وطرفا إن حركت**[4].

**الإعراب**: واضح.

قال :

325- وَبَعْدَ كَسْرٍ إِنْ أَتَتْ مَضْمُومَهْ كَذَاكَ أَيْضًا أَحْرُفٌ مَعْلُومَهْ

326- نَحْوُ: نُنَبِئُهُمُو أُنَبِّئُكَ وَبَابُهُ وَقَوْلُهُو سَنُقْرِئُكَ

أخبر أن الهمزة إذا وقعت مضمومة بعد كسرة فإنها تصور من جنس حركة ما قبلها أيضا وهو الياء، ولكن لا مطلقا، بل في أحرف - أي كلمات - معلومة - أي محصورة -.

---

(1) في ز: "ضم".

(2) في د: "هذه الترجمة ".

(3) ما بين المعقوفين ساقط من د، والمثبت من ح. وفي ز مكانها: "اندرجت".

(4) مر في البيت: 307، انظر: ص 1188.

وأما غير تلك الكلمات من بقية هذا الضرب فقد صور من[1]نفسه، كما يأتي في عموم البيت بعد هذا، وسبب افتراق هذا الضرب افتراق[2] لغة العرب فيه، وعلى اختلافها جاء اختلاف النحاة:

فذهب الأخفش: إلى أن هذا الضرب يسهّل إما بين[3] فسه وبين مجانس حركة ما قبله، وإما بإبداله ياء محضة[4].

وذهب سيبويه: إلى أنه يسهّل بينه وبين مجانس حركة نفسه[5].

فجاء المصحف على وفق اللغتين، فصورت الهمزة فيه ياء في كلم محصورة، وهي: ﴿نُنَبِّئُهُم﴾ و(أنبِّئك) وبابه نحو:[ ﴿قُلَ اَوُنَبِّئُكُم﴾][6]، ﴿قُلَ هَلَ نُنَبِّئُكُم﴾، ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾، و﴿سَنُقْرِئُكَ﴾، ونحوه مما لم تتمحض الهمزة فيه للتوسط بسبب اتصالها بضمير مفعول، وإن شئت قلت مما لم تقع فيه بعد الهمزة واو جمع، وصور سائر ما عدى الكلم المحصورة من جنس حركة نفسه، وذلك نحو: ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾، و﴿اَلْخَاطِئُونَ﴾، و﴿مَالِئُونَ﴾، و﴿مُتَّكِئُونَ﴾، و ﴿أَنبِئُونِى﴾ و﴿لِيُطْفِئُواْ﴾، و﴿لِّيُوَاطِئُواْ﴾، ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ﴾، وشبهه مما تمحض الهمز فيه

---

(1) في د: "من جنس حركة ".

(2) في د: "اختلاف ".

(3) في ز: "من".

(4) قال الشاطبي رحمه الله تعالى: والأخفش بعد الكسر ذا الضم أبدلا
ينظر: اللآلي الفريدة، 306/1، 309.

(5) قال الشاطبي: "وفي غير هذا بين بين "ينظر: الآلئ الفريدة، 305/1-306، والمحكم، ص 140، والكتاب لسيبويه، 541/3-544.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من د.

للتوسط، بسبب اتصاله بواو، وهي ضمير جمع، أو علامة رفع، وإن شئت قلت مما وقع بعد الهمز فيه واو جمع، وإنما خص كلا بما خص به، لأن الجمع أثقل من المفرد، فعدلوا فيه إلى الواو، ليجدوا لحذفها مسلكا، وهو تأديتها إلى اجتماع صورتين، كذا قالوا.

**ويظهر لي** أنهم خصوا عندما أرادوا الإشارة إلى اللغتين مما اتصل به ضمير المفعول بتدبيره من جنس حركة ما قبله، لكونه في معنى المتطرف، وذلك لعدم شدة اتصال المفعول بالفعل، كما قيل في: ﴿مَلَإِيْهِۦ﴾، و"أَوْلِيَآئِهِ" رفعا وجرا، عند اتصاله بمضمر، وكذا: ﴿جَزَٰٓؤُهُۥ﴾ في يوسف على وجه، مع أنها أشد اتصالا لكونها مضافا إليها، ولا كذلك القسم الآخر لتأكد اتصال ما لحق الهمزة، ونظيره ما وجّهوا به تسكين آخر الماضي المتصل بضمير الفاعل دون المتصل بضمير المفعول، والله أعلم.

**الإعراب**: "**أحرف**" مبتدأ على حذف مضاف، أي: همزة أحرف، و"**معلومة**" صفته، و"**كذاك**" خبره، و"**بعد كسر**" حال من ضمير الخبر، و"**إن أتت مضمومة**" شرط حذف جوابه لدلالة الجملة الاسمية عليه.

**وسبك البيت على هذا الإعراب**: همزة كلمات محصورة مستقرة كما تقدم في أنه يدبَّر[1] من جنس حركة ما قبله، حال كون تلك الهمزة بعد كسر إن أتت مضمومة.

---

(1) في ح: "يدير"، والمثبت من: د، ز.

ويحتمل أن يكون "**بعد كسر**" ظرف "**أتت**" قدم على الشرط الذي له الصدر، كما تقدم في الإعراب الأول، لتوسعهم في الظروف، و"إن أتت" شرط، و"**مضمومة**" حال ضمير "**أتت**"، وكذاك أحرف" جملة اسمية مقدمة الخبر، وهي جملة الجواب، وحذف الفاء من صدرها على حد: "من يفعل الحسنات الله يباركها"[1].

**وسبكه على هذا الإعراب**: وإن أتت الهمزة مضمومة بعد كسر، فهمزة كلمات من أفراد هذا الضرب محصورة مستقرة، كما تقدم.

ويحتمل البيت غير هذين الوجهين من الإعراب، ولكنهما أقرب ما ظهر لي فيه، وإعراب البيت الثاني واضح.

قال:

327- وَكَيْفَمَا حُرِّكَتَ أَوْ مَا قَبْلَهَا     فِي غَيْرِ هَذِهِ فَلَاحِظْ شَكْلَهَا

328- كَ يَيِسُواْ وَسُئِلَتْ يَذْرَؤُكُمْ     وَسَأَلُواْ بَارِئِكُمْ يَكْلَؤُكُمْ

لما فرغ من النوع الأول من نوعي هذا الفصل شرع في النوع الثاني.

فأخبر أن الهمزة إذا حركت هي، وحرك ما قبلها أيضا، كيف ما كانت حركة كل منهما، ولم تكن واحدا من هذه الأوجه التي تقدمت في هذا الفصل[2]، فإنه يلاحظ شكلها، أي ينظر في تصويرها إلى حركتها، فتصور من مجانسها، فإن كانت فتحة صورت ألفا، وإن كانت ضمة صورت واوا، وإن كانت كسرة صورت ياء، وقد تقدم أول هذا الفصل أنه يشتمل على تسعة أضرب،

---

[1] في د ، ز: "يشكرها".

[2] "في هذا الفصل" زيادة من: ز.

تقدم في النوع الأول منه ضربان، وكلمات من أحد النوع[1] الثاني [وهذه الأمور المتقدمة هي المحترز عنها بقوله: "في غير هذه "][2].

وبقي لهذا النوع سبعة أضرب:

ضرب من المفتوحة، وهي الواقعة بعد فتح، وأضرب المضمومة بعد الحركات الثلاث، إلا ما تقدم من كلم الواقعة بعد كسر، وأضرب المكسورة بعد الحركات الثلاث أيضا، ولم يرتب الناظم مُثُلَها، بل أتى بها بحسب ما تأتّى له مع النظم، وترتيبها: ﴿سَأَلُواْ﴾، ثم:﴿يَيِسُواْ﴾، ﴿سُئِلَتْ﴾، ﴿بَارِئِكُمْ﴾، ثم: ﴿يَذْرَؤُكُمْ﴾، ﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾، ﴿مُتَّكِـُٔونَ﴾.

**تنبيهات:**

**الأول**: أسقط الناظم المثالين الأخيرين، رفعا لتوهم أنهما مما تصور همزته تحقيقا، وإن أدى إلى اجتماع صورتين، فيكونان من جملة المستثنى الآتي في قوله: "وأثبتت في سيئا والسيئ[3]" البيت.

وهذا المعنى بنفسه هو الذي راعى في تمثيله بـ: ﴿يَيِسُواْ﴾ لما[4] صورت همزته ياء، فاعتمد عليه حتى لم يحتج إلى إعادة ذكره في جملة المستثنيات الآتية، ولا شك أن هذا تسديد تأيّد بالنظر[5].

---

[1] في ح ، د: "الثالث"، والمثبت من: د ، ز.

[2] ما بين المعقوفين سقط من: ح، والمثبت من: د ، ز.

[3] في البيت: 336، انظر: ص 1247.

[4] في د: "إنما ".

[5] في ح ، د: "بالنظائر"، والمثبت من: ز.




وأما دعوى بعضهم اندراج ﴿بَئِيسٍ﴾[1] في ﴿يَئِسُواْ﴾ مدركا على هذا التسديد، وأن همزته تصور ياء أخذا[2] من كلام الناظم[3]، فلا يخفى ضعفها[4].

**الثاني**: من التقرير[5] المتقدم في هذين البيتين تعلم أن البيتين المتقدمين وهما قوله: **وبعد كسر** ... إلى آخره، في معنى الاستثناء من حاصل هذين البيتين، وإن لم يصرح الناظم باستثناء، بل قدم الكلام على تلك الكلم، لمشاركتها للضربين الأولين في الحكم، مع أنها من أفراد أحد الضروب السبعة التي تضمنها هذان البيتان.

**الثالث**: كما اختلفت لغة العرب، ومذهب النحاة في المضمومة بعد كسر، كذلك وقع الاختلاف في المكسورة بعد ضم:

فمذهب سيبويه: تدبيرها من حركة نفسها، فتجعل كالياء.

ومذهب الأخفش: تدبيرها من حركة سابقها، فتبدل واوا محضة، أو تجعل كالواو[6].

ورسم المصاحف مطابق في هذه لمذهب سيبويه.

---

(1) في د: "يئس "، وفي ز: "ييئس".

(2) في ز: "أحدا".

(3) في ح: "كلامهم"، والمثبت من: د، ز.

(4) جاء في حاشية ز: "أي لما بين المحمول والمحمول عليه من المخالفة في المسند إليه، المقتضية لعدم دخول أحدهما في الآخر، وذلك لما تقرر أول النظم أن شرط تحمل اللفظ الآخر مطابقته له أو مع زيادة وكلاهما منتف هنا ".

(5) في د: "التقدير ".

(6) ينظر: اللآلي الفريدة، 1/309-310.

**الرابع:** من جملة ما يندرج في ضابط الناظم ﴿مَلَإ﴾[1] المضاف إلى الضمير إذا كان [مخفوضا][2]، لتوسط همزته بالضمير كما في: ﴿تَقْرَؤُهُو﴾ فقياسه على هذا: التصوير بالياء، مع أنه صور بالألف، وجعلت الياء فيه زائدة كما [يأتي][3] في النظم، ولم يستثنه الناظم هنا، وسيأتي الكلام عليه حيث ذكره الناظم[4].

**الإعراب:** "**كيفما [حركت]**"[5] شرط، و"**أو**" بمعنى الواو[6]، و"**ما**" موصول اسمي عطف على مرفوع "**حركت**" دون فصل على الوجه الضعيف، و"**قبلها**" صلة "**ما**"، و"**في غير**" متعلق بـ"**حركت**"، و"**هذه** "[7]مضاف إليه ما قبله، وجملة "**فلاحظ شكلها**" جواب الشرط.

قالـ :

329- وَإِنْ حَذَفْتَ فِي ٱطْمَأَنُّواْ فَحَسَنْ     وَفِي ٱشْمَأَزَّتْ ثُمَّ فِي لَأَمْلَأَنْ

330- وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ أَيْضًا أَثِرَا     أَطْفَأَهَا وَٱخْتَارَ أَنْ يُصَوَّرَا

أخبر المتأهل لهذا الخطاب، مع إطلاق الحكم الشامل لشيوخ النقل أنه إن

---

(1) في ح: "ما"، والمثبت من: د ، ز.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من د، وفي ح: "بمعوضا"، والمثبت من ز.

(3) ما بين المعقوفين سقط من: ح، والمثبت من: د ، ز.

(4) عند شرحه للبيت:352، انظر: ص 1301 وما بعدها.

(5) ما بين المعقوفين سقط من: ح، والمثبت من: د ، ز.

(6) وهو مذهب جماعة من الكوفيين والأخفش والجرمي من البصريين، واستدلوا بقـوله صـلى الله عليـه وسلم: "اسكن حراء فإنما عليك نبي أو صدّيق أو شهيد". وبقول الشاعر:

قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم     ما بين ملجم مهره أو سافع

ينظر: مغني اللبيب، 1/75-76.

(7) في ز: "وهو".

حذف صورة الهمزة التي يقتضيها القياس في: ﴿اطْمَأَنُّواْ﴾، و﴿اشْمَأَزَّتْ﴾، و﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ فإن الحذف حسن، يعني والوجه الآخر أيضا جائز، إذ لو لم يكن جائزا لم يكن الحذف حسنا، بل متحتما.

ثم أخبر عن أبي داود بحذف صورة [همزة][1]: ﴿أَطْفَـَٔهَا﴾، وأنه اختار تصويرها، يعني بالألف الذي هو قياسها.

أما ﴿اطْمَأَنُّواْ﴾ ففي يونس: ﴿وَرَضُواْ بِالْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا وَاطْمَأَنُّواْ بِهَا﴾ [يونس: 7].

وأما ﴿اشْمَأَزَّتْ﴾ ففي الزمر: ﴿اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ﴾ [الزمر: 42].

وأما ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ ففي الأعراف: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأعراف: 17].

وهذا الثالث متعدّد.

وقد تقدم في الكلام على ﴿امْتَلَأْتِ﴾ قول أبي عمرو: "ورأيت أكثر مصاحف أهل المدينة وأهل العراق قد اتفقت على حذف الألف التي هي صورة الهمزة في أصل مطّرد، وهو قوله: ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ حيث وقع، وفي ثلاثة أحرف، وهو قوله تعالى في يونس: ﴿وَاطْمَأَنُّواْ بِهَا﴾، وفي الزمر: ﴿اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾، وفي قاف: ﴿هَلِ امْتَلَأْتِ﴾، ورأيت في بعضها الألف في ذلك مثبتة، وهو القياس"[2] انتهى.

---

[1] ما بين المعقوفين سقط من ز.

[2] المقنع، ص 25-26. وانظر: ص 1190 وما بعدها، في شرح البيت: 309.

وتقدم ثمَّ أيضا[1] قول أبي داود: "﴿لَأَمۡلَأَنَّ﴾ في بعض المصاحف بألف مظفرة مع اللام بين الميم والنون صورة للهمزة المفتوحة حيثما وقع، وكتبوا في بعضها ﴿لَأَمۡلَـَٔنَّ﴾ بغير ألف، والأول أختار"[2] انتهى.

وقال في يونس: ﴿اطۡمَأَنُّواْ﴾ كتبوه في بعض المصاحف بألف صورة للهمزة، وفي بعضها بغير ألف، وقد ذكر، وما قدمته أختار"[3] انتهى.

وقد أجرى التجيبي في ﴿اطۡمَأَنَّ﴾ [آية: 11] في الحج الوجهين أيضا.

وقد طالعت نسخا أربعا من مختصر التنزيل في سورة الزمر، فلم أجد فيها ذكر ﴿اشۡمَأَزَّتۡ﴾ فلعل سقوطه[4] منها تصحيف، أو لعله ذكره في محل آخر من التنزيل، والله أعلم[5].

وأما ﴿أَطۡفَأَهَا﴾ ففي العقود: ﴿كُلَّمَآ أَوۡقَدُواْ نَارٗا لِّلۡحَرۡبِ أَطۡفَأَهَا ٱللَّهُ﴾ [المائدة: 66].

**قال أبو داود**: "واختلفت المصاحف في قوله: ﴿أَطۡفَأَهَا ٱللَّهُ﴾ فكتبوه في بعض المصاحف بألف بين الفاء والهاء صورة للهمزة المفتوحة، وفي بعضها ﴿أَطۡفَـَٔهَا﴾ بغير ألف، واختياري أن يكتب بالألف"[6] انتهى.

---

(1) في البيت: 309، انظر: ص 1190.

(2) مختصر التبيين، 535/3.

(3) مختصر التبيين، 646/3-647. وجرى العمل بإثبات الألف، قال ابن القاضي " العمل بالصورة ". ينظر: دليل الحيران، ص 181، وبيان الخلاف، ق/40-ب.

(4) في ز: "سقوطها".

(5) وجرى العمل بالألف. ينظر: سمير الطالبين، ص 80، ودليل الحيران، ص 181.

(6) مختصر التبيين، 453/3. وجرى العمل بالألف. ينظر: دليل الحيران، ص 181، وسمير الطالبين، ص 80.

**تنبيه**: ربما تُوهِم عبارة الناظم أن حذف الصورة من ثلاث كلمات البيت الأول أرجح، لأن الحسن مقابله كما في عُرف المؤلِّفين غير حسن، كما أن أحسن مقابله حسن، وهو خلاف ما تقدم عن أبي داود، لكن تعبيره في جانبه بـ(إن) التي لا تستعمل إلا في ما لا وثوق بحصوله[1]تؤذن بمرجوحيته فتعادل الوجهان[2].

**الإعراب**: "**إن حذفت**" شرط، ومفعول "**حذفت**" محذوف [تقديره][3]: صورة الهمزة، و"**في اطمأنوا**" متعلق بـ"**حذفت**"، ويحتمل أن يكون صفة للمحذوف المقدر فيتعلق بالاستقرار، و"**فحسن**" خبر مبتدأ محذوف تقديره: فهو، أي: الحذف المفهوم من "**حذفت حسن**"، و"**أطفأها**" نائب فاعل "**أثرا**"، وهو على [حذف][4]ثلاث مضافات، أي: روي عن أبي داود حذف صورة همزة "**أطفأها**"، وعلى هذا فيفهم اختلاف المصاحف فيه من تضعيف روايته بالبناء للمجهول مع ضميمة[5] اختياره التصوير، ويحتمل أن يقدر عوض حذف الذي هو المضاف الأول في التقدير خلاف، أي: روي عن أبي داود خلاف صورة همزة أطفأها، أي: الخلاف فيها، ويفهم هذا التقدير من سياق الكلام السابق، ومن اختياره التصوير، وهذا أسعد بنقل أبي داود.

---

(1) قال القزويني: "أصل (إن) عدم الجزم بوقوع الشرط". ينظر: التلخيص في علوم البلاغة، ص109.

(2) في ز: "الوجهين".

(3) ما بين المعقوفين سقط من: ح، والمثبت من: د، ز.

(4) ما بين المعقوفين سقط من ز.

(5) في د: "صحيحة".

وأما الوجه الأول فربما يُوهِم أن أبا داود روي عنه فيه الحذف عن المصاحف، واختار هو من عند نفسه التصوير.

قال:

331- وَمَا يُؤَدِّي لِاجْتِمَاعِ ٱلصُّورَتَيْن فَٱلْحَذْفُ عَنْ كُلٍّ بِذَاكَ دُونَ مَيْن

332- كَقَوْلِهِ ءَامَنتُمْ ءَابَآءَكُمْ وَأَءِلَٰهٌ خَٰسِـِٔينَ جَآءَكُمْ

333- رِءْياً أَءُلْقِيَ وَفِي ءَابَآءِيَا تُـْٔوِي مَـَٔابٍ وَكَذَا دُعَآءِيَا

334- مُسْتَهْزِءُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتُ مَلْجَـٔاً مَـَٔارِبُ نَـَٔا رَءَا تَبَوَّءَا

335- إِذْ رَسَمُواْ بِأَلِفٍ نَـَٔا رَءَا لَكِنَّ يَاءً فِي رَأَىٰ مِنْ مَا رَأَىٰ

لما قدم في الفصول[1] الأربعة أحكام الهمزة في التصوير وعدمه، أخبر هنا عن جميع شيوخ النقل بأن كل صورة للهمزة مؤدية - أي موصلة - بسبب كتبها، حسبما قرر في قياسها إلى اتصال صورتين متماثلتين في كلمة، أو ما تنزل منزلة الكلمة[2]، سواء كانت الصورة الأخرى لهمزة[3] أيضا أم لا، فإن الحذف حاصل فيها، وذلك لكراهة اجتماع المثلين[4].

ثم إن الناظم مثّل بثماني عشرة كلمة، بعضها متداخل، وبعضها مشتمل على أكثر من مثال، وهذا ترتيبها على حسب ترتيب فصول الهمز عنده:

---

(1) في هـ: "الأصول".
(2) في د: "الكلمات".
(3) في د: "همزة".
(4) في د، ز: "الأمثال".

**فمن الفصل الأول:** وهو فصل المبتدأة: الأولى من ﴿ءَامَنتُمْ﴾ و﴿ءَابَآءَكُمْ﴾ و﴿ءَابَآءِيَ﴾، وهما متداخلان مع الأول.

**ومن الفصل الأول** أيضا: الهمزتان الأوليان من: ﴿أَءِلَـٰهٌ﴾ و﴿أَءُلْقِيَ﴾، وكذا الأخيرتان مع ضميمة: "**وما يزاد قبل لا يعتبر**"[1].

**ومن الفصل الثاني:** "**وهو ما بعد سكون حذفا**"[2]، أعني قوله: "**وما بعد الألف**"[3]: الثالثة من ﴿ءَابَآءَكُمْ﴾ و﴿ءَابَآءِيَ﴾، والأول متداخل مع: ﴿جَآءَكُمْ﴾، والثاني مع ﴿دُعَآءِي﴾.

**ومن الفصل الثالث: وهو فصل الساكنة:** الثانية من: ﴿ءَامَنتُمْ﴾ و﴿ءَابَآءَكُمْ﴾ و﴿ءَابَآءِيَ﴾، وهي متداخلة، إذ أصل الألف في الثلاثة همزة، ففي الأولى: فاء (أفعل)[4]، وفي الأخيرين فاء (أفعال)، لأنه جمع: (أب) ثم أبدلت الهمزة ألفا، لوقوعها ساكنة بعد مثلها، ومن هذا الفصل أيضا: ﴿رِءْياً﴾، و﴿تُئْوِي﴾.

**ومن الفصل الرابع:** - أعني النوع[5] الأول منه -، وهو قوله: "**وإن من بعد ضمة أتت ....**"[6]، البيت: ﴿ٱلسَّيِّئَاتِ﴾.

---

(1) ورد في البيت:293. منظومة مورد الظمآن، ص 25.

(2) ورد في البيت: 297. منظومة مورد الظمآن، ص 26.

(3) ورد في البيت: 302. مورد الظمآن، ص 26.

(4) في ز: "الفعل".

(5) " النوع " زيادة من: د ، ز.

(6) ورد في البيت: 323، مورد الظمآن، ص 27.

**ومن النوع الثاني منه**، وهو قوله: "**وكيفما حركت** ......"[1]، البيت: ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾، و﴿خَاسِئِينَ﴾، و﴿مَلْجَئاً﴾، و﴿مَئَارِبُ﴾، و﴿نَئا﴾، و﴿رَءا﴾، و﴿تَبَوَّءَا﴾.

والخمسة الأخيرة متداخلة مع الثالث[2]، إلا أن في ذكر: ﴿نَئا﴾، و﴿رَءا﴾ منها فائدة واضحة من كلامه، أعني قوله: "**إذ رسموا بألف: نئا رءا**".

وأراد بذلك رفع توهم أن ألف: ﴿نَئا﴾، و﴿رَءا﴾ لما[3] كانت مبدلة عن ياء، كان حقها أن تكتب ياء على القاعدة الآتية في قوله: "**وإن عن الياء قلبت ألفا** ....."[4]، البيت.

وإذا كتبت الألف ياء على مقتضى قياسها لم يؤد قياس تصوير الهمزة إلى اجتماع صورتين، [فالمعنى أن ﴿نَئا﴾، و﴿رءا﴾ إنما كان قياس تصوير الهمزة فيها مؤد لاجتماع صورتين][5] لأن[6] كتّاب المصاحف رسموها ألفا على خلاف قياسها.

ثم استثنى الناظم من كلم ﴿رَءا﴾ موضعين في النجم: ﴿لَقَدْ رأىٰ مِنَ ءايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾ [النجم: 18]، ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رأىٰ﴾ [النجم: 11]، وهو الأول فيها.

---

[1] ورد في البيت: 327، مورد الظمآن، ص 28.

[2] في ز: "الثلاث".

[3] في د: "إنما".

[4] ورد في البيت: 358، انظر: ص 1329.

[5] ما بين المعقوفين سقط من: ح، والمثبت من: د، ز.

[6] في ح: "لكن"، والمثبت من: د، ز.

واحترز بقيديْ ﴿مِن﴾ و﴿مَا﴾ عن الواقع في النجم وغيرها، غير مقترن بواحد منهما نحو: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ [النجم: 13]، ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ الَّيْلُ رَءَا كَوْكَباً﴾ [الأنعام: 77].

ولما أفاد[1] تفصيل حكم ﴿رَءَا﴾ هنا بحسب الاستطراد، إذ محله بالقصد ما يأتي، طوى تفصيله هناك، محيلا على ما هنا بقوله: "**وما سوى الحرفين من لفظ رَءَا**"[2]، وسيأتي هناك بيان أن لا معارضة بين جزمه هنا بأن الهمزة لا صورة لها، وتجويزه هناك أن تكون الألف صورة للهمزة.

**تنبيهات:**

**الأول**: ظاهر تمثيل الناظم بـ: ﴿ءَامَنتُمُ﴾ أن مراده نحو قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمُۥٓ ءَامَنتُم بِاللَّهِ﴾ [الأنفال: 41]، ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾ [يونس: 51] مما اجتمع فيه همزتان فقط[3]، ثم لا يمتنع اندراج المنوّع بزيادة همزة الاستفهام مما اجتمع فيه ثلاث همزات في التمثيل، كما تقدم في اصطلاح الناظم.

وهذا النوع - أعني ما اجتمع فيه ثلاث همزات - يؤدي قياسها إلى اجتماع ثلاث صور، داخل في عموم كلام الناظم بالتدريج، وهو أن ينظر في الوسطى مع إحدى طرفيها، فتحذف إحداهما، ثم ينظر في الباقية مع الطرف الآخر، فتحذف أيضا إحداهما، أخذا بعموم كلام الناظم.

---

(1) في ح: "أراد"، والمثبت من: د ، ز.

(2) في البيت: 365، انظر: ص 1339 وما بعدها.

(3) "فقط"، زيادة ليست في ز.

ولا تصح دعوى دخوله بمفهوم الموافقة أو الأَحْرَوِيَّة[1]، إذ بين حذف حرف، وحذف حرفين بَوْنٌ[2] بعيد، ولا دعوى أنه من باب حذف المعطوف، إذ لا دليل عليه من كلامه هنا، إلا توهّم تمثيله له بـ: ﴿ءَامَنتُم﴾ المقترن بهمزة الاستفهام، وهو غير صحيح لما تقدم[3].

وأما تمثيله بـ: ﴿رِءْياً﴾ فيعنى به على قراءة ورش.

وأما على قراءة قالون بتشديد الياء دون همز، **فقال في التنزيل**: "يحتمل أن يكون من "روي الشارب"، إذا امتلأ، أي منظرهم[4] مرتوٍ من النعمة، ويجوز أن يكون من رأي[5] العين أي ما رأيت عليه ........................................

---

(1) في د: "والأحدوية" وجاء في حاشية ز: "يعني المساواة المفهوم مع المنطوق في سلب الصورة ، وقوله: "والأَحروية": عطف على الموافقة، والمعنى: أن كلام الناظم صريح في حذف إحدى الصورتين المتماثلتين قصد التخفيف، فيؤخذ من مفهومه أن حذف إحدى ذو ثلاث صور أحرى للعلة المذكورة، وهذا هو المسمى عند الأصوليين بفحوى الخطاب، وهو نوع من مفهوم الموافقة. وبيان ذلك أن المفهوم الذي دل عليه اللفظ لا في محل النطق إن وافق حكمه حكم المنطوق سمي مفهوم موافقة، ثم هو إن كان أولى من المنطوق سمي فحوى الخطاب كتحريم ضرب الوالدين الدال عليه نظرا إلى المعنى قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ فهو أولى من تحريم التأفيف المنطوق به، لأشدية الضرب من التأفيف في الإيذاء، وإن كان مساويا سمي لحن الخطاب، كتحريم إحراق أموال اليتامى الدال عليه، نظرا إلى المعنى قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْماً﴾ فهو مساو لتحريم الأكل لمساواة الإحراق للأكل في الإتلاف، فإذا فهمت هذا علمت ما في عبارة الشرح من التبحر، والله أعلم".

(2) في د: "فرق ".

(3) في د ، ز: "لما تقدم قريبا ".

(4) " منظرهم " غير موجود في د.

(5) في ز: "رءا".

............................................ من بشارة[1] وهيئة حسنة"[2]

انتهى.

**وقال في المحكم** عند توجيهه تعين حذف صورة الهمزة لمن قرأ بها ما نصه: "الثاني: أنها إذا سهّلت في ذلك لزم إبدالها ياء ساكنة لأجل كسرة الراء التي قبلها، ثم تدغم في الياء التي بعدها للتماثل، وعلى هذا لا تصور أيضا"[3] انتهى.

وفيه ثلاث قراءات شاذة ﴿ريْيَا﴾ بياءيين أولاهما ساكنة غير مدغمة، و﴿ريئا﴾ بياء ساكنة فهمزة، و﴿زيّا﴾ بزاي معجمة، فياء مشددة[4].

**الثاني**: في عبارة الناظم إجمال، إذ لم يعين المحذوفة من كلا القسمين، أعني ما كانت الصورتين معا فيه للهمزتين، وما كانت إحداهما فقط.

**أما القسم الأول**: فالمحذوف فيه إحداهما لا بعينهما، إذ التأدية فيه إلى اجتماع الصورتين قدر مشترك بينهما، بناء على اعتبار حروف الكلمة في مرتبة واحدة من حيث كانت الكلمة لا يتحصل معناها إلا بوجود جميع حروفها، وقد تكفل في الضبط بذكر الخلاف في أيهما المحذوفة من هذا القسم، وترجيح ما فيه من التفصيل، وذلك قوله: "**وكل ما من همزتين وردا** ....."[5]، الأبيات الثلاثة.

---

[1] في ح، د: "شارة"، والمثبت من: ز.
[2] مختصر التبيين، 837/4.
[3] المحكم، ص 167.
[4] ينظر: كتاب في شواذ القراءة، ق/74-ب، ومختصر ابن خالويه، ص 89، والمحتسب، 2/43-44.
[5] ورد في البيت: 518 في قسم الضبط، ص 40.

**وأما القسم الثاني**: وهو ما كانت إحدى الصورتين فيه للهمزة، والأخرى لغيرها، فيحتمل أن يكون حكم فيه بحذف إحداهما دون تعيين واحدة منهما للحذف، ولا تعرض لتعين[1] أحد الوجهين دون الآخر، أو جواز[2] كل منهما، ويؤيد هذا الاحتمال مطابقته للقسم الأول في عدم [تعيين][3] أي الصورتين هي المحذوفة، وإشارته بعد إلى احتمال الوجهين في قوله: "**وزد على وجه: تراءا ونئا**"[4]، غير كلمتي النجم.

ويحتمل - وهو الظاهر من عبارته - أن يريد أن[5] المحذوف إنما هو صورة [الهمزة] [6]، إذ الحديث إنما هو فيها لا في غيرها، وبهذا قرّرنا كلامه أولا، فيكون المحذوف في هذا القسم الثاني هو صورة الهمزة، ويكون كلامه مارا [7] على الراجح فيه، وذلك أن الشيخين جوّزا في **المحكم والذيل** في كل همزة مفتوحة سواء تحرك ما قبلها أو سكن إذا أتى بعدها ألف، سواء كانت زائدة أو مبدلة من حرف أصلي أن تكون المحذوفة صورة الهمزة، وهو الراجح عندهما[8]، لأن الهمزة حرف مستقل قد يستغني بنفسه عن الصورة، ولئلا

---

[1] في د: "لأرجحية ".

[2] في ز: "أو جزا جواز".

[3] ما بين المعقوفين ساقط من ز.

[4] ورد في البيت:365، انظر: ص 1339.

[5] في ز: "أي".

[6] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[7] في ز: "ما رءا".

[8] في د: "عنهما ". ينظر: المحكم، ص 163-164، وأصول الضبط، ص 189-190، وانظر: مختصر التبيين، 331/2.

تفوت[1] الدلالة في الألف بعدها على ما لابد منه من إقامة وزن أو بيان تثنية، وأن تكون المحذوفة الألف التي بعدها[2]، لأن بها وقع الثقل نحو: ﴿تَبَوَّءَا﴾ و﴿مَئَارِبُ﴾[3] و﴿نَبَا﴾ و﴿رِءْا﴾ غير كلمتي النجم، و﴿فَرءَاهُ﴾، و﴿رَءَا ٱلْقَمَرَ﴾، و﴿رَءَا ٱلشَّمْسَ﴾، [و﴿جَآءَانَا﴾و﴿تَرآءَا﴾][4].

وكذلك كل همزة مكسورة وقع بعدها ياء جمع نحو: ﴿مُتَّكِـِينَ﴾ و﴿خَاسِـِينَ﴾ و﴿ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ﴾.

وكذلك كل همزة مضمومة وقع بعدها واو للجمع، أو للبناء، وسواء تحرك ما قبل الهمزة أو سكن نحو: ﴿فَٱدْرَءُواْ﴾، و﴿وَلَا يَطَـُٔونَ﴾ و﴿امُسْتَهْزِءُينَ﴾ و﴿أَنۢبِـُٔونِى﴾[5] ونحو: ﴿يَـُٔوساً﴾، و﴿مَذْءُوماً﴾، و﴿مَسْـُٔولاً﴾، وكذا جواز الوجهين في باب: ﴿مَتَّكَـاً﴾، و﴿مَلْجَـاً﴾.

وأما عكس هذا، وهو ما تقدم فيه حرف المد، وتأخرت الهمزة، كـ: ﴿جَآءَ﴾ و﴿ٱلسّوء﴾[6] و﴿ٱلنَّبِيّء﴾ و﴿جَآءَهُم﴾ فلم أعثر لهم على نص فيه، هل يجوز فيه ما جاز في القسم الذي قبله، أو يتعين أن تكون المحذوفة فيه صورة الهمزة؟

---

(1) في ز: "توفت".

(2) ونسب النائطي أن السخاوي اختار حذف ألف التثنية، والأول أرجح، وعليه العمل. ينظر: المحكم، ص 163، والوسيلة، ص 299-300، والمقنع، ص 26، ونثر المرجان،75/3.

(3) في د: "ومئاب ".

(4) ما بين المعقوفين سقط من: ح، والمثبت من: د ، ز.

(5) في ح ، د: "ايتوني"، والمثبت من: ز.

(6) أهملنا الحروف من الضبط لتشمل الجميع.

**والظاهر والله أعلم**: أنه يتعين فيه حذف صورة الهمزة، لأنه قياسها، إلا المتوسطة بعد الألف، ولاستقلالها، ولأن بها وقع الثقل.

وقد جعل الشيخان في **المحكم**[1] **والذيل**[2] من مواضع الاحتمال في الألف باب: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا﴾، و﴿يَـٰٓأَهْلَ﴾ و﴿يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾و﴿يَـٰٓأُخْتَ هَـٰرُونَ﴾، و﴿يَـٰٓأُوْلِى ٱلْأَلْبَـٰبِ﴾، و﴿يَـٰٓـَٔادَمُ﴾ و﴿هَـٰٓأَنتُمْ﴾ عند من جعلها مركبة من (ها) التنبيه، و(أنتم)، من حيث أن (يا) النداء ،و(ها) التنبيه وصلتا بما بعدهما، فتنزلتا بذلك معه منزلة الكلمة الواحدة، مع أن قياس النداء والتنبيه حذف الألف، وربما اقتضى تعليلهما هذا جواز الوجهين في الهمزة المتوسطة إذا وقعت بعد حرف مدّ كـ: ﴿جَآءَكُم﴾.

وقد تقدم جزم **المقنع** بأن الألف الثابتة في الخط بعد الياء والهاء فيما كان فيه بعدهما همزة هي صورة الهمزة لكونها مبتدأة[3].

**قلت**: ومما يجوز فيه الوجهان أيضا عندهم - وإن لم ينصوا على عينه، ولا مثّلوا به في هذا المحل، إلا أنه داخل في عموم نصوصهم -: باب ﴿ءَامِنِينَ﴾، و﴿ءَاخَرِينَ﴾، و﴿ٱلْأَٰمِرُونَ﴾ و﴿ءَايَـٰتُ﴾، و﴿ٱلْمُنشَـَٔاتُ﴾، مع [أن][4] القياس في الجميع حذف الألف، وإن اختلفت بالنسبة إلى المختار فيها، وقد تقدمت الإشارة إليه في الجمع السالم.

---

(1) المحكم، ص 154-155.

(2) أصول الضبط، ص 175-1777.

(3) المقنع، ص 16.

(4) ما بين المعقوفين سقط من ز.

**الثالث**: مما يندرج في كلام الناظم هنا همزة: ﴿تَرَٰٓءَا﴾ و﴿جَآءَانَا﴾[1] و[﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾][2]، [و﴿لِيَسُۥٓـُٔواْ﴾][3].

وأما كلامه عليها فيما تقدم فإنما هو على حذف أحد الطرفين[4] المكتنفين للهمزة، ولذا ذكرها هناك، ولم يتعرض الشيخان لاحتمال أن تكون الصورة فيها للهمزة، وإنما ذكرا فيها احتمال أن تكون لأحد مكتنفيها، كما[5] ذكره الناظم، وهذا أيضا مما يرجح الاحتمال الثاني في كلام الناظم، ولكن طرق **الجعبري** في رياضياته عند قول الشاطبي: **وفي الهمز أنحاء**[6] كون الألف في ﴿تَرَٰٓءَا﴾ صورة الهمزة[7]، وهو مما يرجح الاحتمال الثاني أيضا[8].

**الرابع**: مما يناسب ذكره هنا ألف الإدخال عند قالون في نحو: ﴿ءَاأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ لمجاورته لهمزتين.

---

[1] في د بعدها : "وييئس وييئسوا ".

[2] ما بين المعقوفين سقط من: د.

[3] ما بين المعقوفين سقط من: ح ، د، والمثبت من: ز.

[4] في ح ، د: "الحرفين"، والمثبت من: ز.

[5] في ح: "لما"، والمثبت من: د ، ز.

[6] ينظر: سراج القارئ، ص 191.

[7] في د بعدها : "وقد عين الشيخان في ﴿تُئۡوِيٓ﴾ و ﴿رِءۡيٗا﴾ و ﴿ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ أن المحذوف صورة الهمزة".

**قلت**: وتضبط: ﴿تَرَٰٓءَا﴾ على وجه اعتبار أن الألف صورة للهمزة كما يلي: ﴿تَرَٰٓأَا﴾

[8] كنز المعاني، ق/118-119.

والحق أنه لم يتعرض له في هذا النظم اجتزاء بقوله في الضبط: "**وقبل ذي الكحلاء أيضا تجعل حمرا ....**"(1)، البيتين.

**الإعراب**: "**ما**" موصول اسمي واقع على صورة الهمزة مبتدأ، و"**يؤدي**" صلته، و"**الحذف بذاك**" أي: فيه، جملة اسمية خبر المبتدأ الأول، ورابطها اسم الإشارة، ودخلت الفاء في خبر المبتدأ لما فيه من معنى الشرط، و"**عن كل**" متعلق بمتعلق الخبر، و"**دون مين**" حال ضمير الخبر، و"**المين**": الكذب، و"**قوله**" خبر مبتدأ محذوف أي: وذلك كهمزة قوله ءامنتم وهو محكي القول و"**ءاباءكم**" عطف عليه، وكذا ستة ألفاظ بعده و"**في ءاباءي**" عطف على المعنى وذلك لأن قوله كقوله ءامنتم هو في معنى كالهمزة في قوله "**ءامنتم وتئوي ومئاب**" عطف على "**ءاباءي**" و"**كذا دعائي**" خبر ومبتدأ والألفاظ السبعة بعد المبتدأ عطف عليه، و"**إذ**" تعليل لاجتماع الصورتين في "**نئا ورءا**" أو للتمثيل بهما لذلك فعلى أنها ظرف تتعلق بمقدر أي حكم باجتماعهما في "**نئا ورءا**" أو مثل لاجتماعهما بـ"**رءا ونئا**" وقال لكتبهما بالألف.

قال:

336- وَأَثْبَتَتْ فِي سَيِّئاً وَٱلسَّيِّي سَيِّئَةٍ هَيِّئْ وَفِي يُهَيِّئْ
337- لَكِنَّ فِي ٱلسَّيِّإِ لِغَازٍ صُوِّرَا هَيِّأْ يُهَيِّأْ أَلِفَا وَأَنْكِرَا

لما ذكر أن كل صورة تؤدي بسبب رسمها إلى اجتماع صورتين، سواء كانت الصورة الأخرى لهمزة أخرى أم لغيرها قياسها الحذف، استثنى من تلك

(1) البيتان: 531 و 532. قسم الضبط، مورد الظمآن، ص 41.

القاعدة على وجه الإطلاق أيضا خمس كلمات صورت الهمزة فيها بما يقتضيه القياس، مع تأدية الصورة فيها إلى اجتماع صورتين:

ـ ﴿سَيِّئاً﴾ في التوبة: ﴿خَلَطُواْ عَمَلاً صَالِحاً وَءَاخَرَ سَيِّئاً﴾ [التوبة: 103].

ـ وكلمتا: ﴿السَّيِّءِ﴾ في فاطر: ﴿وَمَكْرَ السَّيِّءِ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ [فاطر: 43].

ـ و﴿سَيِّئَة﴾ نحو ما في البقرة: ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ [البقرة: 80]، وهو متعدّد[1]، ولا مدخل للجمع هنا.

و﴿هَيِّئْ﴾ في الكهف: ﴿وَهَيِّئْ لَنَا مِنَ اَمْرِنَا رَشَداً﴾ [الكهف: 10]، و﴿يُهَيِّئْ﴾ فيها: ﴿وَيُهَيِّئْ لَكُم مِّنَ اَمْرِكُم مِّرْفَقاً﴾ [الكهف: 16].

ثم [استدرك] [2]أن الهمزة صورت عند الغازي بن قيس ألفا في كلمتي: ﴿السَّيِّأُ﴾ وفي ﴿هَيِّأْ﴾ و﴿يُهَيِّأْ﴾.

**قال أبو عمرو**: "ووجدت في مصاحف أهل المدينة والعراق وفي غيرها: ﴿سَيِّئَةً﴾ و﴿السَّيِّئَة﴾ حيث وقعتا: ﴿وَءَاخَرَ سَيِّئاً﴾ بياءين الثانية صورة للهمزة، واتفقت المصاحف على رسم ياءين في قوله في الكهف: ﴿وَهَيِّئْ لَنَا﴾، ﴿وَيُهَيِّئْ لَكُم﴾، وفي فاطر: ﴿وَمَكْرَ السَّيِّءِ﴾ و﴿الْمَكْرُ السَّيِّئُ﴾، ورأيت هذه المواضع في كتاب هجاء السنة بألف بعد الياء.

وحكى أبو حاتم أن في بعض المصاحف ﴿وَيُهَيِّأْ﴾، و﴿وَهَيِّأْ لَنَا﴾ بألف

---

[1] في د: "وهو متعدد في القرآن ".

[2] ما بين المعقوفين ساقط من د، وفي ح: "أخبر"، والمثبت من: ز.

صورة للهمزة.

**قال أبو عمرو**: وذلك خلاف الإجماع"[1] انتهى.

ومثله لأبي داود، إلا أنه لم يذكر عن هجاء السنة للغازي شيئا[2].

وإلى قول الشيخين - وذلك خلاف الإجماع - أشار الناظم بقوله:"**وأنكرا**".

**تنبيهات:**

**الأول**: تقدم حكم ما اجتمع فيه حرفا علة من ألف أو واو أو ياء مستوفى، ولم يبق على الناظم من أنواعه شيء إلا أن بعض المسائل، وهو باب: ﴿يُحۡيِيكُمۡ﴾ و﴿أَفَعَيِينَا﴾ مستفاد من كلامه هناك بالمفهوم، كما سبق التنبيه عليه.

**الثاني**: نص الشيخان على أن: ﴿ءَايَـٰت﴾ المجرورة بالباء كتب في بعض المصاحف بياء، **زاد في المقنع**: "والعراقية بألف بعد الباء ثم ياء، وفي بعضها بياءين"[3]، **زاد أبو داود في موضعين من التنزيل**: "من غير ألف"[4].

وعلّلا ذلك بأنه على الأصل قبل الإعلال، وبيان ما أشار إليه أن أصل الألف التي بعد الهمزة ياء.

قال سيبويه: مفتوحة[5].

---

(1) المقنع، ص 50-51.

(2) مختصر التبيين، 2/169-171.

(3) المقنع، ص 50.

**قلت**: تضبط على وجه كونها مرسومة بياءين من غير ألف كما يلي: ﴿بِـَٔايَـٰتِ﴾.

(4) مختصر التبيين، 2/122-124، 330.

(5) ينظر: الكتاب، 3/551.

وقال بعض الكوفيين: مكسورة، فأبدلت ألفا على القياس.

وقال الفرّاء: ساكنة مدغمة، فأبدلت ألفا كما أبدلت الواو في: (يوجل)، والنون في:(دنار) فقيل:(يأجل)، و(دينار).

وقال الكسائي: أصله: (آيِيَه) بوزن: (فاعلة)، فحذفت العين استثقالا كـ"دابَّة"[1]، فالياء الأولى صورة الألف، والثانية صورة الياء[2].

فعلى الأقوال الثلاثة الأول تكون الألف منقلبة عن ياء، فلذلك صورت في بعض المصاحف ياء، أعني لتدل على أصلها، وهو معنى قول الشيخين على الأصل قبل الإعلال، ولا صورة للهمزة حينئذ، لكتبها على مراد الوصل المقتضي للتصوير ياء، فيؤدي لاجتماع صورتين، بل ثلاثة.

**قال الجعبري**: "وهذا التعليل [لا يأتي][3]على أنه في الأصل على وزن (فَاعِلَة).

**قال**: ويحتمل أن تكون الألف كتبت ياء تنبيها على جواز إمالتها، **وهو رأي الشارح** – أي السخاوي –، قال: وهو أولى لجريانه مع جميع الأقوال"[4] انتهى.

ولا يخفى توجيه كتبه بألف، ثم ياء واحدة على الأقوال الأربعة، وهو أن الألف المرسومة هي المبدلة من الياء في الأقوال الثلاثة الأولى، وألف فاعلة في

---

(1) في ز: "كطابة".

(2) ينظر: المحرر الوجيز، 57/1، وتنبيه العطشان، ق/107، والتبيان، ق/295. والتبيان في إعراب القرآن، 51/1.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من د، والمثبت من ح.

(4) الجميلة، ق/131-أ، وينظر: الوسيلة، ص 347.

القول الرابع، والعين عليه محذوفة خطا[1]، والهمزة في جميع الوجوه لا صورة لها لتأدية تصويرها بحكم المبتدأة إلى اجتماع صورتين.

وإذا فهمت هذا عرفت أن ما تمالأ عليه **الشروح** هنا في توجيه كتبه بياءين من أن الألف الموجودة في الخط هي صورة الهمزة، وأن الألف التي بعدها في اللفظ صورت ياء على الأصل في الأقوال الثلاثة الأولى، وعلى القول الرابع تكون أيضا هي الزائدة لبناء (فاعلة)، والهمزة لا صورة لها لاجتماع الصورتين، كله بناء على غير أساس[2].

**سببه**[3] توهم أن الكلمة حيث تكتب بيائين فمع[4] ألف قبلهما، وهو خلاف نص أبي داود المتقدم.

**الثالث: عرّف الشارح** هنا بالغازي بن قيس فقال ما حاصله باختصار: "أنه قرطبي، يكنى أبا داود[5] سمع من مالك، وابن أبي ذئب، وجماعة، وهو أول من أدخل الأندلس الموطأ، ومقرأ نافع، وقرأ على نافع، وكان يحفظ الموطأ ظاهرا، قيل أنه عُرض عليه القضاء فأبى.

**قال أصبغ بن خليل**: سمعته يقول: والله ما كذبت كذبة منذ اغتسلت، ولولا

---

(1) في د بعدها : "كما حذفت لفظا ".

(2) ينظر: التبيان، ق/295-ب.

(3) في د: "بنيه ".

(4) في ح ، د: "جمع"، والمثبت من: ز.

(5) في د ، ز: "أبا محمد ".

عمر بن عبد العزيز قاله ما قلته، وما قاله عمر فخرا، ولا رياء، وما قاله إلا ليقتدى به.

وكان رأسا في علم القرآن، كثير الصلاة، توفي فيما قيل: سنة تسع تسعين ومائة"[1].

**الإعراب**: اسم "**لكن**" ضمير الشأن، ومرفوع "**صور**" "**هيئ**"، وهو على حذف مضاف، أي همز "**هيء**"، و"**يهيء**" عطف عليه، والجملة الفعلية خبر "**لكن**"، وقد فسر ضمير الشأن هنا بالجملة الفعلية، و"**ألفا**" مفعول ثان لـ"**صور**"[2].

وباقية واضح.

---

(1) التبيان، ق/296-أ.

(2) في د ، ز: "وألفا حال نائب فاعل صور".

# الباب السادس:

## الحروف الزائدة رسما

قالــ :

338- وَهَاكَ مَا زِيدَ بِبَعْضِ أَحْرُفِ مِنْ وَاوٍ أَوْ مِن يَاءٍ أَوْ مِنْ أَلِفِ

لما فرغ من حذف الألفات، والياءات، والواوات، وما في معناها من نون ولام، ومن أحكام الهمزات، إذ هي دائرة بين نقص وبدل، كما تقدمت الإشارة إليه أول باب الهمز، انتقل إلى الكلام على الزيادة.

ومحلّها أحرف العلة الثلاثة الأصيلة في النقص، فأمر بأخذ بيان الواوات والألفات والياءات المزيدة في بعض الكلمات، ومعنى أخذ ذلك تلقيه بالتعلّم والتفهّم.

وقد رتّب الناظم الكلام فيها على خلاف ترتيب الترجمة، فقدّم أولا مواضع زيادة الألف المتأخّرة في الترجمة، وهي - أي المواضع التي زيدت فيها الألف حقيقة - خمسة عشر: منها ثلاثة أصول مطّردة، وهي مائة، وواو الجمع، وواو الفرد، وقد خلط بهذه المواضع سبع مواضع أخر، زيادة الألف فيها إنما هي باعتبارٍ ما، لا حقيقةً، وسيأتي التنبيه عليها.

ثم عقد فصلا لمواضع زيادة الياء، وهي عشر كلمات.

ثم عقد آخر لمواضع زيادة الواو المتقدمة في الترجمة، وهي ست كلمات.

وكل فصل ينقسم إلى متفق عليه، ومختلف فيه.

**الإعراب**: "**هاك**" اسم فعل بمعنى: خذ، و"**ما**" موصول اسمي أو نكرة موصوفة واقعة على الواو والياء، و"**الألف المزيدة**" مفعول به لـ"**هاك**"، والجملة من "**زيد**" ومرفوعه صلة أو صفة، وباء "**ببعض**" ظرفية متعلقة بـ"**زيد**"، ومعنى

"**الأحرف**" هنا: الكلم، و"**من**" لبيان إبهام "**ما**"، وهي ومجرورها في محل نصب على الحال من مرفوع "**زيد**"، وباقية واضح.

قال:

339- فَ مِاْئَةَ وَمِاْئَتَيْنِ فَاْرْسُمَنّ بِـأَلِفٍ لِلْفَـرْقِ مَـعْ لَأَاْذْبَحَـنّ

أمر مع الإطلاق الشامل لشيوخ النقل المتأهّل لهذا الخطاب أن يرسم: ﴿مِاْئَة﴾، و﴿مِاْئَتَيْنِ﴾، و﴿لَأَاْذْبَحَنّ﴾ بألف - أي مزيدة - وزيادته فيها.

قال الشيخان باتفاق، ولم يعين الناظم موضع زيادتها، وهو في الموضعين الأولين بين الميم والياء التي هي صورة الهمزة، وفي الثالث بعد لام ألف، أو بعد اللام اعتمادا على التوقيف.

أما ﴿مِاْئَة﴾ فنحو: ﴿قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِاْئَةَ عَامٍ﴾ [البقرة: 258]، وهو متعدّد.

وقد علّل زيادة الألف فيها بالفرق، يعني بينها وبين ما يشبه صورتها خطّا، وذلك لفظ ﴿مِنْهُ﴾ المركب من ﴿مِنْ﴾ الجارّة وضمير الغائب، وقيل كلمة (ميـة) الذي هو علم امرأة، وإن لم يقع في القرآن.

وقد ذكر في **المحكم** التوجيه بالتفرقة الأولى، وزاد احتمال أن يكون تقوية للهمزة من حيث كانت حرفا خفيا بعيد المخرج.

**قال**: "وخصت الألف دون أختيها، لاتفاقهما مخرجا".

**قال أبو عمرو**: "وهذا عندي أوجه، لأنهم قد زادوا الألف بيانا للهمزة، وتقوية لها في كلم لا تشتبه صورهن بصور غيرهن"[1] انتهى.

---

[1] المحكم، ص 175.

وقال **ابن أبي الربيع**[1]: "وخص ﴿مِأْئَة﴾ بالزيادة دون مشابهه، لأن ﴿مِأْئَة﴾ لما نقص لامه كانت الألف[2] كالعوض منه"[3] انتهى.

وأما ﴿مِأْئَتَيْنِ﴾ فنحو: ﴿يَغْلِبُواْ مِأْئَتَيْنِ﴾ [آية: 66] في الأنفال.

**قال في المحكم**: "وزيدت في ﴿مِأْئَتَيْنِ﴾ بالحمل على المفرد"[4] انتهى.

ويحتمل أن تكون زيدت للفرق بينه وبين تثنية ﴿مِأْئَة﴾ الذي هو علم، وعليه فيكون توجيه الناظم بالفرق راجعا لـ: ﴿مِأْئَة﴾ وتثنيته، وهو المتبادر من عبارته.

**قال أبو عمرو**: " وقد غلط بعض أئمتنا في نقط هذا الضرب غلطا فاحشا، فزعم أن الهمزة تقع فيه على الألف دون الياء، إذا الألف صورتها من حيث كانت متحركة بالفتح، والياء هي المزيدة، وهذا مما لم يتقدمه إلى القول به أحد من الناس، ممن علم وممن جهل، وكيف ترسم صورتها ألفا، وهي إنما تسهل ياء، والتصوير إنما يكون بحسب ما تئول إليه عند التخفيف"[5] انتهى.

---

(1) في ح: " أبو الربيع"، والمثبت من: د ، ز، وهو عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد العثماني الإشبيلي الأموي، أبو الحسين ابن أبي الربيع: أستاذ عالم نحوي كبير، قرأ النحو على الدباج والشلوبين، أخذ عنه إبراهيم الغافقي، من كتبه: شرح كتاب سيبويه، مات سنة: 688هـ ينظر: غاية النهاية، 484/1-485، وبغية الوعاة، 125/2-126، ومعجم المؤلفين، 350/2.

(2) في ح: " الأولى"، والمثبت من: د ، ز.

(3) لم أعثر على النص في كتابه البسيط في شرح جمل الزجاجي.

(4) المحكم، ص 175.

(5) المحكم، ص 176.

ثم اعلم أنه لا يلزم من زيادة حرف في كلمة، طلبا للفرق بينها وبين ما يشبهها في الصورة، بحسب ما ظهر لهم من قوة اللبس في تراكيب الكلام وكثرة الدوران، طرد تلك العلة، وهو أن يفعلوا مثل ذلك في كل كلمة لها نظير، حتى يرد أن يقال مثلا: لِمَ لَمْ تزد في ﴿فِئَةٌ﴾ مع أنه يلتبس بـ﴿فِيهِ﴾ المركب من (في) الجارة وضمير الغائب؟

إذ لو تتّبع ذلك لورد ما لا يحصى كثرة من الكلم التي تشبه غيرها في الصورة.

وأما ﴿لَأَاْذْبَحَنّ﴾ ففي النمل: ﴿لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَاباً شَدِيداً أَوْ لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ﴾ [النمل: 21].

**قال في المحكم**: "وزيادة الألف[1] في: ﴿وَلَأَاْوْضَعُواْ﴾ و﴿لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ﴾ يعني وشبهه، فلمعان أربعة إذا كانت الزائدة فيهما المنفصلة عن اللام، وهو قول أصحاب المصاحف:

**أحدها**: أن تكون صورة لفتحة الهمزة من حيث كانت الفتحة مأخوذة منها، فلذلك جعلت صورة لها لتدل على أنها مأخوذة من تلك الصورة، وأن الإعراب قد يكون بهما معا.

**ثانيها**: أن تكون الحركة نفسها لا صورة لها، وذلك أن العرب لم تكن أصحاب شكل ونقط، فكانت تصور الحركات حروفا، لأن الإعراب قد يكون بها كما يكون بهن، فتصور الفتحة ألفا، والكسرة ياء، والضمة واوا، فتدل

---

(1) "الألف" في موضعه محو في ح، والمثبت من د ، ز.

هذه الأحرف الثلاثة على ما تدل عليه الحركات الثلاث من الفتح والضم والكسر.

**ثالثها**: أن تكون دليلا على إشباع حركة الهمزة وتمطيطها، فرقا بين ما يُحَقَّق منها وما يُخْتَلَس، لا بمعنى التمطيط المولد[1] للحرف.

**رابعها**: أن تكون تقوية للهمزة وبيانا لها.

وإذا كانت الزائدة من إحدى الألفين المتصلة باللام والهمزة المنفصلة عنها، وهو قول الفراء وأحمد بن يحي ثعلب، فتحتمل معنيين:

**أحدهما**: الدلالة على إشباع حركة اللام.

**ثانيهما**: أن تكون تقوية للهمزة وبيانا لها، وإنما قويت بزيادة الحرف في الكتابة، من حيث قويت بزيادة المد في التلاوة، وخصت الألف بتقويتها دون الواو والياء، لكون الألف أغلب على صورتها منهما، وكونهما من مخرج واحد"[2] انتهى باختصار.

**تنبيهان:**

**الأول**: **قال التنسي**: "وزعم بعضهم بناء على رأي الأخفش أن يجوز هنا الوجهان الأخيران، فتكون الألف هي حركة اللام، أو صورة حركتها، واطراد ذلك في جميع ما يأتي، وذلك لا يصح، لأن الحرف الصحيح لا يحرك بحرف، ولا تفارقه حركته، بخلاف الهمزة لعدم وجودها"[3] انتهى.

---

[1] في المحكم المطبوع: " المؤكد".

[2] المحكم، ص 176-178.

[3] الطراز، ص 341-342.

ويعنى برأي الأخفش: مذهبه في أن ثاني قرني لام الألف هو الألف.

وما قاله التنسي مردود بما للجعبري في توجيه زيادة الألف في ﴿لِشَاْيْءٍ﴾ بأنها علامة فتحة الشين كما كان في الاصطلاح الأول، ولا ينهض ردّ التنسي، لأن الاصطلاح الأول لم يكن خاصا بالهمزة[1].

**الثاني**: الفرق بين كون الألف في باب: ﴿لَأَاْذْبَحَنَّ﴾ صورة لفتحة الهمزة أو الفتحة نفسها، وكذا الواو في باب: ﴿تَفْتَؤُاْ﴾، والياء في باب: ﴿مِن نَّبَإِيْ﴾ يشبه الفرق بين الحقيقة

والمجاز، وبيان ذلك أن الحقيقة لفظ استعمل في ما وضع له ابتداء، كاستعمال لفظ الأسد في الحيوان المفترس، والمجاز لفظ استعمل بوضع ثان لعلاقة كاستعمال لفظ الأسد في الرجل الشجاع لعلاقة هي الشجاعة.

ولاشك أن أشكال هذه الحروف الثلاثة قد عهدت في الدلالة على حروف الهجاء، وحيث خرجت عن هذه الدلالة إلى الدلالة على صفات الحروف من فتح وضم وكسر، فإن قدّرت هذه الدلالة مبتدأة فيها دون أن يراعى فيها تقدم الاستعمال في حروف الهجاء، كانت هذه الأشكال هي الحركات نفسها، وهي حينئذ من باب المشترك المستعمل بالحقيقة في معنيين: كالعين تستعمل في الحقيقة في العين الباصرة، وعين الشمس، وأشياء أُخَرْ، وإن قدّرت تلك الدلالة مسبوقة بالدلالة على حروف الهجاء، إلا أنها نقلت عن ذلك إلى الدلالة على صفاتها، لعلاقة - أي لنسبة بين الصفة والموصوف - كانت هذه الأشكال صورا

---

(1) ينظر: الجميلة، ق/119.

للحركات، وهي حينئذ من باب المجاز المستعمل في الدلالة على معنى غير المعنى الذي وضع له أولا، وهذا كما يقال في أشكال حروف العلّة أنها صورة للهمزة.

وأنت إذا تأملت عبارة أبي عمرو المتقدمة، وفي كلامه على باب: ﴿تَفۡتَؤُاْ﴾ وباب ﴿نَّبَإِيْ﴾ المكسورة الهمزة استروحت منها هذه التفرقة، وقد تقدمت الإشارة إلى نحو هذا في التنبيه السادس على قوله: "**فأول بألف يصور**"[1].

**الإعراب:** فاء "**فمائة**" فصيحة، وهو مفعول مقدم، و"**فارسمن**" و"**مائتين**" عطف عليه، وفاء "**فارسمن**" زائدة، ونونه هي الخفيفة في التوكيد، وباء "**بألف**" متعلقة به، وللفرق كذلك، و"**مع**" ظرف مفعول[2] لـ"**ارسمن**"، أو[3]هو في محل الحال من "**مائة**" ومنسوقه، وهذا أولى لسلامته من رجوع الفرق إلى "**لأذبحن**" أيضا.

قالــــ :

340- وَمَعَ لَكِنَّا لِشَاْيءٍ وَهُمَا فِي ٱلۡكَهۡفِ وَٱبۡنٍ وَأَنَا قُلۡ حَيۡثُمَا
341- لَا تَاْيۡـَٔسُواْ يَاْيۡـَٔسِ وَقُلۡ عَنۡ بَعۡضِهِمۡ فِي ٱسۡتَيۡـَٔسُواْ ٱسۡتَيۡـَٔسَ أَيۡضًا قَدۡ رُسِمۡ

تضمّن البيت وبعض الذي يليه من الكلم التي زيدت فيها الألف لجميع الشيوخ، حسبما يقتضيه عطفها على كلم البيت المتقدم سِتًّا، إلا أن زيادتها في ثلاث منها ليست حقيقة، كما يأتي.

---

[1] انظر ص 1148.
[2] في هـ، د، ز: " معمول ".
[3] في د، ز: " و".

ولم يعين الناظم مواضع الزيادة منها، اعتمادا على التوقيف أيضا.

أما ﴿لَٰكِنَّا۠﴾ في الكهف فهو: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾ [الكهف: 37].

**قال أبو داود:** "﴿لَّٰكِنَّا۠﴾ كتبوه بألف ثابتة بعد النون، واجتمعت على ذلك المصاحف، وابن عامر يثبتها في اللفظ وصلا، وغيره يحذفها[1]، واتفق جميعهم على إثباتها وقفا"[2] انتهى.

وأصله: (لكن أنا) بحرف الاستدراك المخفف النون، وضمير المتكلم المنفصل، وبذلك قرأ **أبي**ّ[3].

**ثم اختلف النحاة:** فذهب أبو علي الفارسي إلى أن الهمزة حذفت اعتباطا على غير قياس، فاجتمع نونان: أولاهما ساكنة، فأدغمت في الثانية[4].

وذهب الزجّاج إلى أن حركة الهمزة نقلت إلى النون الساكنة، ثم حذفت فاجتمع مثلان من كلمتين، فسكن أولاهما على غير قياس، وأدغم في ثانيهما[5].

وإنما لم يكتف الناظم عن ﴿لَّٰكِنَّا۠﴾ بـ: (أنا) الذي هو أصله، لنقص ﴿لَّٰكِنَّا۠﴾ الهمزة، وخفاء تركبه من (لكن) و(أنا).

---

(1) وافق ابنَ عامر من العشرة: أبو جعفر ورويس عن يعقوب. ينظر: النشر، 311/2، والبدور الزاهرة، ص 239، والتيسير، ص 109.

(2) ينظر: مختصر التبيين، 808/3.

(3) ونسبت للحسن كذلك. ينظر: طوالع النجوم، ق/95-أ، ومختصر ابن خالويه، ص 83.

(4) ينظر: الحجة للفارسي، 145/5-146.

(5) وهو مذهب الكسائي أيضا والفراء والمازني. ينظر: معاني القرآن للزجاج، 286/3، ومعاني القرآن للفراء، 144/2، وإعراب القرآن للنحاس، ص 509.

واحترز بقيد السورة عن ما وقع في غيرها من لفظ: ﴿لَٰكِنَّ﴾ المشددة النون، لاتفاق الجميع في الصورة اللفظية نحو: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يُزَكِّى[1] مَن يَشَآءُ﴾ [النور: 21]، كما احترس به أيضا عن: ﴿لَٰكِنَّا﴾ المركب من ﴿لكن﴾ وضمير الجماعة المتكلمين المنصوب به نحو: ﴿وَلَٰكِنَّآ أَنشَأْنَا﴾ [القصص: 45].

وإنما لم يكن هذا محترزا عنه لأنه لم يندرج في ﴿لَٰكِنَّاْ﴾ الموجود في النظم، لوجود ألف زائدة فيه لفظا، وليست منفصلة حتى يندرج بطريق التنوّع، نعم يتوهم اندراجه لصحة الوزن بزيادة ألف لفظا على ﴿لَٰكِنَّاْ﴾ في النظم، فلذا كان محترسا[2] عنه.

**تنبيه**: قد تبين بما قرّر أن ألف: ﴿لَٰكِنَّاْ﴾ ليست زيادتها متمحضة، لثبوتها وقفا باعتبار[3] الوصل فقط في قراءة غير ابن عامر، وقد كان الآتي على القاعدة المتقرّرة من أن الرسم مبني على الوقف والابتداء، أن لا تسمى زائدة أصلا، وهذا البحث بنفسه في كلمة ﴿أَنَاْ﴾، وكذا في كلمات: ﴿ٱبْنِ﴾ و﴿إِذاً﴾، و﴿لَنَسْفَعاً﴾، ﴿وَلَيَكُوناً﴾، و﴿لِأَهَبَ﴾، وبالجملة فقد توسّع الناظم وتسامح في إطلاق الزيادة على الألف في هذه الكلم باعتبار ما، ولم أقف على جواب عنه مقنع.

---

(1) في د: " يهدي ".
(2) في د: " محترزا ".
(3) في د: " بل باعتبار ".

وقد ذكر أبو عمرو في **المقنع**[1] في باب ذكر ما رسم بإثبات الألف على اللفظ أو لمعنى: جل الكلم التي سرد الناظم في هذا الباب مع[2] كلمات أخر، وفصلها بفصول، متحفظا في التعبير عن ما زيد من الألفات حقيقة بالزيادة، وعن غيره بالرسم والكتابة، وهكذا تحفّظ أبو داود.

فلما أراد الناظم جمعًا كأبي عمرو لم يتيهأ له مع النظم ذكر كل قسم على حدته، ولم يحرّر التعبير في جانب كل كلمة بما يناسب، بل ترجم بزيادة الألف، وسرد هذه الكلم كلها حسب الإمكان، ولعله اعتمد في إطلاق وصف الزيادة على ألف هذه الكلمات السبع على ما يأتي له في **الذيل**[3]، حيث تكلم فيه على الألفات المزيدة حقيقة، وحكم بجعل الدارة عليها، وسكت عن هذه، فيفهم منه أنها ليست في هذه الكلمات مزيدة حقيقة.

ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلها    كفى المرء نبلا أن تعد معائبة[4]

وأما ﴿لِشَاْيْءٍ﴾ في الكهف أيضا فهو: ﴿لِشَاْيْءٍ اِنِّى فَاعِلٌ ذَالِكَ غَداً﴾ [الكهف: 24].

**قال أبو عمرو في المقنع**: "وقال[5] محمد بن عيسى رأيت في المصاحف كلّها ﴿شَيْءٍ﴾ بغير ألف ما خلا الذي في الكهف، يعني قوله: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيْءٍ﴾

---

[1] المقنع، ص 43-45.
[2] في ح: " من"، والمثبت من: د ، ز.
[3] مورد الظمآن قسم الضبط، ص 43-44.
[4] هذا البيت ليزيد المهلبي. ينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 305/1.
[5] في ح: " وحدثنا"، والمثبت من: د ، ز.

قال: وفي مصحف عبد الله رأيت كلها بالألف ﴿شَاْيْءٍ﴾"[1] انتهى.

**وقال أبو داود**: "كتبوا في جميع المصاحف: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيْءٍ﴾ بألف بين الياء والشين هنا ليس في القرءان غيره"[2] انتهى.

واحترز بقيد المجرور - وهو اللام المكسورة - عن الخالي عنه نحو: ﴿أَلَمْ تَعْلَمَ اَنَّ اَللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: 105]، ﴿إِنَّ هَـٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: 4].

وبقيد السورة عن الواقع في النحل: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَـٰهُ﴾ [النحل: 40].

**قال في المحكم**: "وزيادة الألف بعد الشين في قوله: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيْءٍ﴾ في بعض المصاحف، وفي مصحف عبد الله بن مسعود في كل القرءان، وزيادتها بعد الجيم في قوله: ﴿وَجِاْيٓءَ﴾ في مكانين في مصاحفنا القديمة، فلمعنيين:

**أحدهما**: أنها زيدت فيهما فرقا بينهما وبين ما يشبههما في الصورة دون اللفظ، وهو ﴿شَتَّىٰ﴾ [طه: 52] و﴿حَتَّىٰ﴾[3].

---

(1) ورآه السخاوي كذلك في المصحف الشامي أي بالألف في بعض المواضع عدا موضع الكهف. ، وقد أنكر الداني بعد هذا النقل وجود ذلك في مصاحف أهل العراق أو غيرها بألف – أي في غير الكهف –، وأنكره أيضا الشاطبي فقال: **"وقول في كل شيء ليس معتبرا"** المقنع، ص 42، والوسيلة، ص 316، ونثر المرجان، 4/121-122.

(2) مختصر التبيين، 3/805.

(3) في د في الهامش تصحيحا: " لشيء وجيء ".

**ثانيهما**: أنها زيدت تقوية للهمزة لخفائها وتطرفها، ولم يجعل[1] بالياء الفاصلة بينهما، لأنها بسكونها وكونها حرف لين غير حاجز حصين، ولم ترسم تلك الألف بعد الهمزة، لئلا تشبه صورته بصورة المنصوب"[2] انتهى باختصار لطوله.

وهو مقتض لوجود الخلاف في ألف: ﴿لِشَاْيۡءٍ﴾، ولم يحكه الناظم، لأنه ليس في المقنع، مع أن أبا داود حكى فيه الإجماع.

وقد وجّه **الجعبري** زيادة الألف في: ﴿لِشَاْيۡءٍ﴾ بجعلها علامة فتحة الشين، على ما كان في الاصطلاح الأول، وبحث في كون زيادة الألف في ﴿جِاْيٓءَ﴾ للفرق بينه وبين ﴿حَتَّىٰ﴾ قائلا: "الفرق بينهما وبين ﴿مَنۡ حَيَّ﴾[3] [الأنفال: 43] أولى لتماثل الصورتين"[4] انتهى.

يعني وأما ﴿حَتَّىٰ﴾[5] فلا تماثل بل تقارب.

**وقال التنسي**: "التعليل بالفرق بين ﴿لِشَاْيۡءٍ﴾ وبين ﴿لَشَتَّىٰ﴾[6] لكتب ألفه بالياء ضعيف، لأنه ثلاثي خطا، [و﴿لَشَتَّىٰ﴾ رباعي خطا.

---

(1) في كل النسخ مثلما أثبت، ولعله: " لم يعتد" فتصحف.

(2) هذا النص من المحكم من النص المفقود في المحكم المطبوع، وفي المطبوع ما يشبه بعضه. ينظر: المحكم، ص 174-175.

(3) في د: "حتى " .

(4) الجميلة، ق/119-ب.

(5) في د: " حيَّ ".

(6) في د: " لشيءٍ ".



**قال**: والصواب عنده على هذا التعليل أنها زيدت فرقا بينه وبين][1] ﴿لَشَيْءُ﴾ المفتوح اللام نحو: ﴿لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ لتساويهما خطا، وخصت الزيادة بالمكسور لاتحاده وتعديد غيره، ولم تزد في ﴿لِشَيْءٍ﴾ المكسورة اللام في النحل كما زيدت في الذي في الكهف، لقصدهم والله أعلم التفريق بين ما في النحل لكونه مراد الله فلم يناسبه التغيير، بخلاف ما في الكهف لكونه مرادَ العبد[2].

**قال**: "وكذا تعليل زيادة الألف في ﴿جِاْىءَ﴾ بالفرق بينه وبين ﴿حَتَّىٰ﴾[3] ضعيف، لأن ﴿جِاْىءَ﴾ ثنائي خطا، والأقرب أن يقال: للفرق بينه وبين ﴿حَيٍّ﴾ الذي هو ضد ﴿مَيِّت﴾[4].

**قال**: على أن الأولى عندي أن ذلك للفرق بينه وبين ﴿حَيٍّ﴾[5]الذي هو

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[2] الطراز، ص 253-254، ونقل النائطي عن ابن الجزري في زيادتها في الكهف أنه قال: " زيدت... بغير موجب "، ونقل السيوطي عن المراكشي أن زيادتها للتهويل والتفخيم. ينظر: نثر المرجان، 122/4، والإتقان، 215/2.

[3] في د: " حيّ"، وهو قول ابن آجطا والرجراجي. ينظر: التبيان، ورقة دون رقم قبل ق/300، وتنبيه العطشان، ق/110-ب.

[4] واختاره نصر الهوريني، ورد الفرق بينه وبين"حتى"، فقال: " والذي أقوله أنها زيدت في: " جاىء" للفرق بينها وبين" من حيّ عن بينة"، لتماثل الصورتين، لأن "حتى" فيه حرف مرتفع مثل القنطرة وهو التاء المثناة فوق ثم حرف ساقط إلى أسفل وهو الياء التحتية فحينئذ لا تماثل البتة". الجوهر الفريد، ق/44-ب.

[5] في كل النسخ: " جيء"، والذي في الطراز، ص 349: " حي"، وهو المثبت.

أمره، إذ يقال النقط فرّق بينه وبين ﴿حَيٍّ﴾[1]، ولا يعترض بأنه لم يرد في القرءان"[2]، انتهى باختصار لبعضه.

وأما ﴿إبْنُ﴾ فنحو: ﴿إسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: 45]، وهو متعدّد.

**قال أبو عمرو:** "أجمع كتّاب المصاحف على إثبات ألف الوصل في قوله: ﴿عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾، و﴿ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ[3] مَرْيَمَ﴾ [المائدة: 19] حيث وقعا وهو نعت كما رسمت في الخبر في قوله: ﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: 30]، و﴿ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: 30] فإن الله عز وجل أخبر في كتابه أن اليهود والنصارى قالوا ذالك"[4]. انتهى.

ولا شك أن اصطلاح النحويين حذف ألف: "ابن" إذا وصف به عَلم، وأضيف إلى علم، أو ما يقوم مقامه، [لكثرة دورانه هكذا، مع][5] رعي أصله الأول، وهو: "بَنَوٌ" بوزن: "جَبلٌ" وكذا: "ابنة"[6] وقد تحفّظ أبو عمرو كما ترى، حيث عبّر هنا بالإثبات لا بالزيادة، وتكلم على ما خالف فيه المصاحف مذهب النحاة، ثم شبّه بمحل الوفاق، فكان في غاية التحرير، ولا كذلك كلام الناظم

---

(1) في ح: " حتى"، والمثبت من: د، ز، وهو الذي في الطراز.

(2) الطراز، ص 349.

(3) "ابن"، في موضعه محو في د.

(4) المقنع، ص 30.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(6) في د: " بنت ".

(7) ينظر: التبيان، ق/298-299، وتنبيه العطشان، ق/109، والطراز، ص 410، ومختصر التبيين، 2/179-180، 3/619، والوسيلة، ص 318-319.

وأما ﴿أَنَا﴾ فنحو: ﴿قَالَ أَنَا أُحْيِۦ وَأُمِيتُ﴾ [البقرة: 257]، وهو متعدّد، ولم أره في المقنع.

**وقال في التنزيل**: "أطبقت المصاحف على إثبات ألف بعد النون في كلمة: ﴿أَنَا﴾ الخفيفة سواء أتى بعدها همزة مضمومة، أو مفتوحة، أو مكسورة، أو ألف وصل، [أو أمر][1]، نحو: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمْ﴾، و﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾، و﴿أَنَآ أَعْلَمُ﴾، و﴿أَنَآ ءَاتِيكَ﴾، و﴿قَالَ أَنَآ أُحْيِۦ وَأُمِيتُ﴾، و﴿إِنْ أَنَآ إِلَّا نَذِيرٌ﴾، و﴿أَمَ أَنَا۠ خَيْرٌ﴾، وشبهه"[2]، انتهى.

**تنبيه**: وقع في كلام الشيخين التمثيل للألف المزيدة المستحقة للدارة، بـ: ﴿أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى﴾ [يوسف: 108]، و﴿أَنَا۠ وَرُسُلِيٓ﴾ [المجادلة: 20] قائلين: "وشبهه"[3].

ولم يوافقهما الناظم في الضبط[4]، نظرا إلى أن المزيد الذي يستحق الدارة هو المزيد الذي لا يلفظ به في حالة من وصل أو وقف، **وهو الصواب**[5].

واختلف النحاة: هل الضمير مجموع الأحرف الثلاثة، وهو مذهب الكوفيين، أو الأولان فقط، والألف زيدت في الوقف محافظة لإشباع الحركة، لئلا تسكن في الوقف فتلتبس بـ: "أن" الناصبة، وهو مذهب البصريين، وتميم

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من: ز.

(2) مختصر التبيين، 2/283-284.

(3) ينظر: المحكم، ص 193، ومختصر التبيين، 2/283-284، 4/841-842، وأصول الضبط، ص 247.

(4) ينظر: مورد الظمآن قسم الضبط، ص 43-44.

(5) ينظر: الطراز، ص 406-417.

يثبتون ألفه وصلا، و غيرهم بحذفها[1].

واتفق الجميع على إثباتها وقفا، وقد تقدم البحث فيه عند البحث في: ﴿لَـٰكِنَّاْ﴾.

وأما ﴿تَاْيْـَٔسُواْ﴾ و﴿يَاْيْـَٔسُ﴾ ففي يوسف: ﴿وَلَا تَاْيْـَٔسُواْ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾[2] [يوسف: 87]، وفي الرعد: ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [الرعد: 32].

وقد قرأ البزّي بخلاف عنه الجميعَ بتقديم الهمزة مبدلة ألفا على الياء مفتوحة[3].

**قال في المقنع: في باب ما اتفقت على رسمه مصاحف أهل الأمصار:** "وكتبوا: ﴿لَاتَاْيْـَٔسُواْ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ﴾، وفي الرعد: ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ﴾ [بالألف"[4] انتهى.

ومثله لأبي داود، إلا أنه قال في الرعد: "في بعض المصاحف"[5].

---

(1) ينظر: الكشف، 1/306-، 2/61، والحجة للفارسي، 2/364-365.

(2) ذكر اللبيب أنه في مصاحف أهل المدينة بغير ألف، وعزاه إلى التبيين، ثم قال: " وقال محمد بن الأصبهاني عن نصير حكى ابن أشته في باب ما اجتمعت عليه مصاحف أهل المدينة والكوفة والبصرة والشام ومدينة السلام أنه بالألف" وجرى العمل على الألف في المواضع الثلاثة. ينظر: الدرة الصقيلة، ق/37-أ-38-ب، والوسيلة، ص 170-171، وهجاء مصاحف الأمصار، ص 96.

(3) ينظر: النشر، 2/296، والبدور، ص 204، والتيسير، ص 99.

**قلت**: والضبط فيها لوجه البزي يكون كما يلي: ﴿يَايَسِ﴾

(4) المقنع، ص 85-86.

(5) وفي بعض النسخ: "جميع". ينظر: مختصر التبيين، 3/741، وأثبت محققه: " جميع" وقال: " لأن الخلاف لم يقع في المضارع، وإنما وقع في ماضيه".

**وقد قال في المحكم**: "وأما زيادتهم الألف في ﴿لَا تَاْيْـَسُواْ .. لَا يَاْيْـَسُ﴾ و﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَسِ﴾ و﴿يَيِسَ﴾][1] إذا حققت الهمزة فيه، وكان من: ﴿يَيِسُواْ﴾، الذي فاؤه ياء، وعينه همزة، وهو الأصل، فلمعنيين:

**أحدهما**: أن تكون للفرق بين ما يشبه: ﴿يَيِسَ﴾ و ﴿يَيِسُواْ﴾ في الصورة: وهو: ﴿يَتَبَيَّنَ﴾ و"يَتَبَيَّنُواْ"، ولم يل الألف في الثلاثة المواضع الهمزة في الرسم، لوقوع الساكن قبلها فيهن دون المتحرك"[2]، انتهى.

**يعني**: ولاحظ للساكن في الألف، فلا تقع بعده، و لو زائدة.

**ثم قال**: " **والثاني**: أن تكون تقوية للهمزة وبيانا لتحقيقها[3]، كما ذكرنا في غير ما حرف "[4]، انتهى.

ويعني: [أن][5] الياء هنا لم تعتبر حاجزا كما تقدم في ﴿لِشَاْيْءٍ﴾.

وقد وجّه **الجعبري** الزيادة في الكلمتين بالفرق بينهما وبين ﴿قَدْيَئِسُواْ مِنَ ٱلْأَخِرَةِ كَمَا يَئِسَ ٱلْكُفَّارُ﴾[6] [الممتحنة: 13].

وتبعة التنسي باحثا في تفريق المحكم[7] بزيادة الكلمتين على ﴿تَبَيَّنَ﴾

---

[1] ما بين المعقوفين سقط من: ح، والمثبت من: د ، ز.

[2] هذه الفقرة ساقطة من المطبوع من المحكم، وقد سبق التنبيه عليه. وانظر: الطراز، ص 351.

[3] قال المهدوي: "والوجه في إثبات الألف في هذه المواضع، أنه قلب، فقلبت الهمزة على الياء فصار: "يأيس"، فأبدلت الهمزة ألفا، فليست بزائدة. ينظر: هجاء مصاحف الأمصار، ص 96.

[4] هذه الفقرة ساقطة من المطبوع من المحكم، وقد سبق التنبيه عليه. وانظر: الطراز، ص 351.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من ح، والمثبت من د ، ز.

[6] الجميلة، ق/69.

[7] في د: " الحكم ".

و﴿تَبَيَّنُواْ﴾[1]، وزاد احتمال كون الألف علامة على إشباع حركة حرف المضارعة، وبحثه مبني على أن الزيادة للفرق بينهما وبين ﴿تَبَيَّنَ﴾ و﴿تَبَيَّنُواْ﴾ الماضي، والذي رأيته في المحكم: ﴿يَتَبَيَّنَ﴾ و"يَتَبَيَّنُواْ" بصيغة المستقبل[2].

وقد رُوِي عن ابن عباس أنه قرأ في الرعد: ﴿أَفَلَمْ يَتَبَيَّنَ﴾[3].

***الإعراب***: "***لشيء***" عطفه على كلم البيت قبله، و"***مع***" ظرف في محل الحال منه، و"***لكنا***" مضاف إليه ما قبله. و"***ابن***" و"***أنا***" عطف إما على منسوق "***لشيء***"، و إما على "***لكنا***"، وجملة "***وهما في الكهف***" معترضة بين المتعاطفين، وجملة "***قل***" طلبية لتصحيح الوزن، و"***حيثما***" شرط حذف فعله، [وجوابه] [4]لدلالة السياق[5] عليهما، و"***لا تايئسوا ويايئس***" بسكون السين إجراء للوصل مجرى الوقف عطف كـ "***ابن***" و "***أنا***".

قال:

341– لَا تَاْيْـَٔسُواْ يَاْيْـَٔسْ وَقُلْ عَنْ بَعْضِهِمْ    فِي ٱسْتَاْيْـَٔسُواْ ٱسْتَاْيْـَٔسَ أَيْضًا قَدْ رُسِمْ

342– لَأَاْوْضَعُواْ وَٱبْنُ نَجَاحٍ نَقَلَا    جِاْيْٓءَ لَأَاْنتُمْ لَأَاْتَوْهَا لَإِاْلَى

أخبر على جهة الإطلاق أن بعض كتاب المصاحف زادوا الألف أيضا في: ﴿إِسْتَاْيْـَٔسُواْ﴾، و﴿إِسْتَاْيْـَٔسَ﴾، و ﴿لَأَاْوْضَعُواْ﴾.

---

[1] وقد ضعفه، وهو المختار عند الرجراجي لتقديم أبي عمرو له في المحكم. ينظر: الطراز، ص 351.

[2] ينظر: الطراز، ص 351-352.

[3] ونسبت كذلك لعلي وجعفر بن محمد. ينظر: مختصر ابن خالويه، ص 71، وطوالع النجوم، ق/90-ب.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[5] في د: " البيتان ".

﴿إِسۡتَاْيۡـَٔسُواْ﴾، و﴿إِسۡتَاْيۡـَٔسَ﴾، و ﴿لَأَاْوۡضَعُواْ﴾.

أما الأولان ففي يوسف: ﴿فَلَمَّا ٱسۡتَيۡـَٔسُواْ مِنۡهُ خَلَصُواْ نَجِيّٗاۖ﴾ [يوسف: 80]، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ﴾ [يوسف: 110].

**قال في المقنع** إثر النص السابق: " ووجدت أنا في بعض مصاحف أهل العراق: ﴿فَلَمَّا ٱسۡتَيۡـَٔسُواْ﴾، و﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ﴾ في يوسف بالألف، وفي بعضها بغير ألف، وذلك الأكثر"[(1)]، انتهى.

وقد ذكرهما أبو داود بالخلاف أيضا، وزاد عند كلامه على الحرف الأخير فقال: "وكلاهما حسن، فليكتب الكاتب ما شاء من ذلك، إلا أنه [إن][(2)] ضبط المصحف لابن كثير فأستحب له كتابة ذلك بألف [لا غير موافقة للمرسوم في بعض المصاحف ولقراءة البزي ذلك كذلك ][(3)]من غير همز"[(4)]، انتهى.

والقول [في][(5)] توجيه زيادة الألف في الكلمتين من احتمال كونها للفرق، أو لتقوية الهمز كالقول في: ﴿تَاْيۡـَٔسُواْ﴾ و﴿يَاْيۡـَٔسِ﴾ فتكون الألف مزيدة فيهما فرقا بينهما وبين (اسۡتَبۡـَٔسُواْ) ، و(اسۡتَبۡـَٔسَ) بالباء الموحدة[(6)] عوض المثناة

---

(1) المقنع، ص 86.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(3) ما بين المعقوفين سقط من: ح، والمثبت من: د ، ز.

(4) مختصر التبيين، 732/3.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(6) في د: " فالياء الموجودة ".

التحتانية، وتحتمل أن تكون زيادة الألف فيهما بالحمل على: ﴿يَيْـَٔسُواْ﴾، و﴿يَيْـَٔسِ﴾، وأن تكون الألف دليل إشباع الحركة في حرف المضارعة[1].

وأما ﴿وَلَأَوْضَعُواْ﴾ ففي التوبة: ﴿وَلَأَوْضَعُواْ خِلَٰلَكُمْ﴾ [التوبة: 47].

قال في المقنع: " عن نصير اختلفت المصاحف في ﴿لَأَوْضَعُواْ﴾ في التوبة، واتفقت على ﴿لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ﴾ في النمل.

وذكر [فيه عن][2] الجحدري، وعبد الله بن مسلم بن قتيبة أن: ﴿لَأَوْضَعُواْ﴾، و﴿لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ﴾ بزيادة الألف"[3].

وقد اختار فيه أبو داود سقوط الألف حسبما يأتي نصه فيه مع نظائره في البيت بعد هذا.

**الإعراب**: واضح.

قال:

342- لَأَوْضَعُواْ وَٱبْنُ نَجَاحٍ نَقَلَا جِـاْيٓءَ لَأَانـتُمْ لَأَاْتَوْهَـا لَإِلَـى

أخبر عن أبي داود بالخلاف في زيادة الألف في كلم الشطر الأخير من البيت.

أما ﴿جِيٓءَ﴾ ففي الزمر: ﴿وَجِيٓءَ بِٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الزمر: 66]، وفي الفجر: ﴿وَجِاْيٓءَ يَوْمَئِذِۭ بِجَهَنَّمَ﴾ [الفجر: 24].

---

[1] قال المهدوي: " والوجه في إثبات الألف في هذه المواضع، أنه قلب، فقلبت الهمزة على اليـاء فصـار: " يأيس"، فأبدلت الهمزة ألفا، فليست بزائدة. ينظر: هجاء مصاحف الأمصار، ص 96.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[3] المقنع، ص 45، 94.

**قال أبو داود**: في أول البقرة: "واختلف في ﴿جِاْيٓءَ﴾ في [الزمر][1]، والفجر، فكتبتا في بعض المصاحف بألف بين الجيم والياء، وفي بعضها بغير ألف"[2]، انتهى.

وقد ذكر **أبو عمرو في المحكم** الخلاف أيضا في: ﴿جِاْيٓءَ﴾، و﴿لَإِاْلَى﴾، وفي كلامه ما يدل على رجحان الزيادة[3]، إلا أن الناظم لما كان نقله إنما هو عن **المقنع** لم يعرج على ما في **المحكم**.

وقد تقدم توجيه زيادة الألف في هذه الكلمة وما فيها من البحث عند الكلام على ﴿لِشَاْيْءٍ﴾[4].

وأما ﴿لَأَنتُمْ﴾ ففي الحشر: ﴿لَأَنتُمُۥٓ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾ [الحشر: 13].

وأما ﴿لَأَتَوْهَا﴾ ففي الأحزاب: ﴿ثُمَّ سُئِلُواْ ٱلْفِتْنَةَ لَأَتَوْهَا﴾ [الأحزاب: 14].

وأما ﴿لَإِلَى﴾ ففي آل عمران: ﴿لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: 158]، وفي والصافات: ﴿ثُمَّ إِنَّ مَرْجِعَهُمْ لَإِلَى ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات: 68].

**قال أبو داود** في آل عمران: "وكتبوا في بعض المصاحف هنا ﴿لَإِاْلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ بألف [بعد اللام ألف، وكذا في والصافات: ﴿لَإِاْلَى ٱلْجَحِيمِ﴾، وفي بعضها: ﴿لَإِلَى﴾ في الموضعين بغير ألف، وكذا في التوبة في بعض المصاحف:

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(2) مختصر التبيين، 93/2.

(3) المحكم، ص 174-175.

(4) انظر: ص 1263وما بعدها.

﴿وَلَأَوۡضَعُواْ﴾ بغير ألف، وفي بعضها: ﴿وَلَأَاوۡضَعُواْ﴾ بألف بعد اللام ألف، وفي النمل كتبوا في جميع المصاحف: ﴿لَأَاْذۡبَحَنَّهُۥٓ﴾ بألف بعد اللام ألف][1].

وكتب في بعض مصاحف أهل العراق في سورة الأحزاب: ﴿لَأَاتَوۡهَا﴾ بألف بعد اللام [ألف][2]، وفي بعضها وسائر المصاحف بغير ألف: ﴿لَأَتَوۡهَا﴾.

ورسم الغازي بن قيس في كتابه: ﴿لَأَاْنتُمۡ أَشَدُّ رَهۡبَةٗ﴾ في الحشر بألف بعد اللام ألف، لم أر ذلك لغيره.

وأنا أختار كتب هذه المواضع الخمسة المذكورة بغير ألف، لمجيء ذلك كذلك في أكثر المصاحف، وموافقة لسائر ما جاء في القرءان من ذلك على اللفظ والأصل خارجا عن الخمسة المواضع المذكورة الشاذة المختلف فيها، والموضع التي أجمعت[3] عليه هو: ﴿لَأَاْذۡبَحَنَّهُۥٓ﴾ في النمل فأكتبه بألف بعد اللام ألف حسبما اجتمعت عليه المصاحف"[4]، انتهى.

وقد تقدم عن ***المحكم*** أن القول في زيادة الألف في: ﴿لَأَوۡضَعُواْ﴾ المتقدم، و﴿لَأَنتُمۡ﴾، و﴿لَأَتَوۡهَا﴾ كالقول في زيادتها في: ﴿لَأَاْذۡبَحَنَّهُۥٓ﴾، فتأتي فيها الأوجه الأربعة المتقدمة فيه، بناء على أن المزيدة [هي المنفصلة.

ويأتي أيضا فيها الوجهان المبنيان على أن المزيدة][5] المظفرة مع اللام[6].

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[3] في د : " اجتمعت ".

[4] مختصر التبيين، 2/379-381.

[5] ما بين المعقوفين سقط من: ح، والمثبت من: د ، ز.

[6] ***قلت***: تصوير ما ألمح إليه يكون كما يلي:

=

وأما زيادة الألف في ﴿لَإِلَى﴾ فلا تحتمل من تلك الوجوه كلها[1]، إلا أن الألف تقوية للهمزة، سواء قدرت الزائدة المنفصلة عن اللام، أو المتصلة بها، ولكن لما سرد في *المحكم* الوجوه الأربعة التي في: ﴿لَأَوۡضَعُواْ﴾، و﴿لَأَاْذۡبَحَنَّهُۥٓ﴾، وذكر كيفية نقطه على كل واحد منهما[2].

***قال***: والقول في زيادة الألف في مصاحف أهل بلادنا في قوله: ﴿لَإِاْلَى ٱللَّهِ تُحۡشَرُونَ﴾ و﴿لَإِاْلَى ٱلۡجَحِيمِ﴾، وفي نقط ذلك كالقول في الكلمتين المتقدمتين سواء"[3] انتهى.

وقد بحث التنسي في كلام *المحكم* بأن ظاهره جريان الأوجه الأربعة في ﴿لَإِلَى﴾، لإحالته له على ﴿لَأَاْذۡبَحَنَّهُۥٓ﴾.

***قال***: "ولكن ينبغي حمل[4] كلامه [على][5] ما يليق به"[6] انتهى.

---

=

1 ـ اعتبار أن الزائدة هي التي بعد اللام وأن المظفرة هي سرج الهمزة: ﴿لَأَاْوۡضَعُواْ﴾ و﴿لَأَاْنتُمۡ﴾، و﴿لَأَاْتَوۡهَا﴾ و﴿لَأَاْذۡبَحَنَّهُۥٓ﴾، وعليه ضبطت التي بعد اللام ألف بدارة الزيادة.

2 ـ اعتبار أن سرج الهمزة هي التي بعد اللام ألف وأن المظفرة هي الزائدة: ﴿لَاأَوۡضَعُواْ﴾ و﴿لَاأَنتُمۡ﴾، و﴿لَاأَتَوۡهَا﴾ و﴿لَاأَذۡبَحَنَّهُۥٓ﴾، وحينئذ تضبط المظفرة بدارة الزيادة.

***زيادة توضيح***: على الاعتبار الأول يمكن ضبط كلمة: ﴿لَأَاْتَوۡهَا﴾ لمن يمد الهمزة كما يلي: ﴿لَآأَتَوۡهَا﴾

[1] في د: " تلك ".

[2] ينظر: المحكم، ص 179.

[3] الشاهد من النص مفقود من المحكم المطبوع.

[4] في د: " حل ".

[5] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[6] الطراز، ص 338-342.

***الإعراب***: واضح.

قال:

343- وَجَاءَ أَيْضًا لَإِلَى جِيّءَ مَعَا لَـدَى ٱلْعَقِيلَـةِ وَكُـلٌّ نَسْـفَعَا

أخبر أن الشاطبي ذكر أيضا في عقيلته: ﴿جِيٓءَ﴾، و﴿لَإِلَى﴾ بالخلاف، وأشار بذلك إلى قوله فيها:

وجِايءَ أندلُسٌ تزيدُهُ ألفًا معـا وبالمدني رسـما عُنُـوا سـيَرَا[1]

وقوله أيضا: لأذبحن وعن خلف معا لا إلى "[2]. انتهى.

وكان الشاطبي نقل الخلاف فيها من المحكم، كما تقدم نقل ذلك عنه.

***الإعراب***: يحتمل قوله "***معا***" أن يرجع إلى كلا الكلمتين، أعني "***لإلى***"، و"***جيء***"، ويحتمل أن يرجع إلى اللفظين من كلا الكلمتين، ويحتمل إلى كلا اللفظين من الكلمة الأخيرة، والاحتمال الثاني أظهر، وباقيه واضح.

قال:

343- وَجَاءَ أَيْضًا لَإِلَى جِايّءَ مَعَا لَـدَى ٱلْعَقِيلَـةِ وَكُـلٌّ نَسْـفَعَا

344- إِذًا يَكُونَا لِأَهَب، وَنُونَا لَدَىٰ: كَأَيِّنْ رَسَمُواْ ٱلتَّنْوِينَا

أخبر عن كل شيوخ النقل أو على الإطلاق الشامل لشيوخ النقل عن كل كتّاب المصاحف بزيادة الألف في: ﴿لَنَسْفَعاً﴾ و﴿إِذاً﴾ و﴿لَيَكُوناً﴾ و﴿لِأَهَبَ﴾، وأنهم رسموا التنوين في ﴿كَأَيِّن﴾ نونا.

أما ﴿لَنَسْفَعاً﴾ ففي العلق: ﴿لَنَسْفَعاً بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: 16].

---

[1] العقيلة، رقم:118، ص 134.

[2] العقيلة، رقم:77، ص 129.

وأما ﴿لَيَكُوناً﴾ ففي يوسف إخبارا عن قول امرأة العزيز في شأنه: ﴿وَلَيَكُوناً مِّنَ ٱلصَّاغِرِينَ﴾ [يوسف: 32]، والنون الساكنة فيهما توكيد قياسها أن تبدل في الوقف ألفا، فلذا كتبت به، فوصفها فيهما[1] بالزيادة توسّع تقدم البحث فيه.

وأما ﴿إِذًا﴾ فنحو: ﴿وَإِذاً لَّأَتَيْنَاهُم مِّن لَّدُنَّا أَجْراً عَظِيماً﴾ [النساء: 66].

وقد تعدّد في القرآن، وهو حرف جواب وجزاء، فليس النون في طرفه تنوينا، لكن لما أشبه تنوين المنصوب قلب في الوقف ألفا، فلذا كتب به، ففيه البحث المتقدم قريبا.

وللنحاة فيه ثلاثة مذاهب:

كتبه بالنون مطلقا، للمازني، والمبرّد.

وبالألف مطلقا للجمهور.

وبالتفصيل بين أن يعمل النصب فيكتب بالنون، أو لا فبالألف.

هكذا نقل ***الشارح*** القول بالتفصيل عن ***ابن عصفور في شرح الجمل***[2].

ومثلة للجعبري، [وعزاه للفرّاء][3]، [4]، والذي ***في مغني ابن هشام*** عكسه، ونصه: "***وعن الفرّاء*** إن أعملت كتبت بالألف، وإلا كتبت بالنون للفرق بينها وبين إذًا، وتبعه ابن خروف"[5] انتهى.

---

[1] في د: "بها".

[2] التبيان، ورقة دون ترقيم قبل ق/300.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[4] الجميلة، ق/120-121، وينظر: الوسيلة، ص 320-321.

[5] ينظر: مغني اللبيب، 28/1، وينظر: الجنى الداني، ص 365-366، وأدب الكاتب، ص 248-249، =

وأما ﴿لِأَهَبَ﴾ ففي مريم: ﴿إِنَّمَآ أَنَا۠ رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَٰماً زَكِيّاً﴾ [مريم: 18].

ذكر في ***المقنع*** بسنده عن[1] أبي عبيد: "أن المصاحف كلها اجتمعت على رسم ألف بعد اللام في قوله في مريم: ﴿لِأَهَبَ لَكِ﴾"[2] انتهى.

وقد قرأه قالون في إحدى الروايتين عنه بالهمز، والرسم مطابق لهذه الرواية، وقرأه ورش وقالون في الرواية الأخرى عنه بالياء المحضة[3].

فأما على قراءة الهمز ففاعل (أهب):

ـ إما ضمير الرسول المتكلم، أسندت الهبة إليه مجازا، لكونها على يديه.

ـ أو ضمير يعود على الله تعالى، فيكون على تقدير القول، والمعنى: "إنما أنا رسول ربك يقول لك لأهب لك"، فالهبة في كلا الوجهين من الله تعالى.

وأما على قراءته بالياء، فالفعل مفتتح بحرف المضارعة مسند إلى الله تعالى.

***قال مكي في الكشف***: "ويحتمل أن يكون أراد الهمزة، ولكن خففها فأبدل منها ياء، لانكسار ما قبلها على أصول التخفيف في المفتوحة التي قبلها كسرة، فتكون كالقراءة بالهمز في المعنى"[4]، انتهى.

---

=

والإتقان، 196/1، والبرهان للزركشي، 188/4.

(1) في د: " إلى ".

(2) المقنع، ص 42، وينظر: مختصر التبيين، 828/4.

(3) ينظر: التيسير، ص 113، والبدور، ص 246.

(4) الكشف، 86/2.

**قال المنتوري**: "وهذا الاحتمال غير صحيح، لأن الأئمة ينقلون قراءة الياء على أنها من القراءات التي تخالف ما في المصحف لفظا ومعنى.

حكى **الداني في التمهيد وإيجاز البيان**: أن ورشًا فسرها[2] في كتابه فقال: أن الياء على معنى: "ليهب الله لك"، وقد ردّها أبو عبيد القاسم بن سلاّم كما ردّ من القراءات ما خالف المصحف، وأكثر الأئمة على قبولها، ووجه من قبلها أنها عنده من المخالفة اليسيرة، وأنها ليس فيها مجاز كما في القراءة بالهمز"[3]، انتهى.

وعلى قراءته بالياء نبّه الناظم على كتبه بالألف، إما على أن الياء فيه حرف مضارعة فلا خفاء بمخالفته للفظ، وإما على أنها مبدلة من همز فكذلك أيضا، لأنها لم تبدل ياء حتى تنزل اللام من ﴿لِأَهَبَ﴾ منزلة جزء الكلمة، وذلك موجب لكتبها ياء على قاعدة المتوسطة المفتوحة بعد كسرة، وإن كانت المحققة من هذا الضرب إنما تكتب ياء مراعاة لما تئول إليه عند التخفيف، فلأن[4] تكتب هذه المخففة في الحال ياء أولى.

---

=

(1) الكشف، 86/2.

(2) في د: " سيّرها ".

(3) شرح الدرر اللوامع، 780/2-781، وينظر: الفجر الساطع، ق/138-ب، والكشف، 86/2، ولم أستطع التهميش من إيجاز البيان الذي في دار الكتب الوطنية بتونس، وهي النسخة الفريدة في العالم – في حدود علمي –، لأن موضع الشاهد شبه محترق، والنسخة برقم: 19045، أما كتاب التلخيص فمفقود.

(4) في د: " فلا ".

**قلت**: ويمكن الجواب على الوجه الأول بأن يكون ﴿لِأَهَبَ﴾ كتب بالألف عوض الياء على قصد المقابلة في التعويض، حيث كانت الألف كثيرا ما تعوض[1] عنها الياء كما في ﴿قَضىٰ﴾، و﴿رَمىٰ﴾، [تنزيلا لحروف المضارعة لتعاقبها عن المضارع منزلة الحروف التي يبدل في الكلمة بعضها من بعض، وإن اختلف المضارع باعتبارها، كما أن الكلمة قد لا يبدل حرف من غيره إلا باختلاف معناها، كـ: ﴿ضُحىَ﴾ فإنه لا يقلب ألفه ياء إلا في التثنية.

ويمكن الجواب عن الثاني بما تقدم في ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ من أن الخط لا يلزمه مطابقته للفظ بكل اعتبار، ألا يرى [ أن ﴿أُقِّتَتْ﴾][2] كتبت الهمزة فيه وهي مبتدأة ألفا، وليس ذلك إلا لقصد التحقيق، ومع ذلك لم يكن مانعا من قراءة البصري لها واوا[3].

وقد نظّر الجعبري ﴿لِأَهَبَ﴾ في قراءته بياء المضارعة، مع كتبها ألفا بـ ﴿الصرٰط﴾، واختار هذه القراءات[4]، وتنظيره يحوم على ما قرّرت فيها][5].

**تنبيهان: الأول**: بما تقدم من التقرير والنقل في ﴿لِأَهَبَ﴾ تعلم أن ألفه ليست زائدة، وأن وصفها بالزيادة إنما هو على سبيل التوسّع، كما تقدم البحث فيه مع نظائره.

---

(1) في د: " تعرض ".

(2) ما بين المعقوفين سقط من: ح ، د، والمثبت من: ز.

(3) ومعه من العشرة أبو جعفر والفرق بينهما تخفيف وتثقيل القاف. ينظر: النشر، 396/2، والبدور، ص 421-422.

(4) الجميلة، ق/143-ب.

(5) ما بين المعقوفين من قوله: " تنزيلا..." ساقط من د.

**الثاني: قال التنسي**: عند قول الناظم في الذيل: "**وهكذا بألف من لأهب**"[1]، ما نصه: "وما ذكره الناظم مع[2]﴿لِأَهَبَ﴾ يعني من جعل النقطة حمراء على أحد قرني لام الألف هو الذي عند الداني وغيره من أئمة هذا الشأن"[3]، انتهى.

وهو موافق في هذا العزو[4] لصاحب **كشف الغمام**[5] كما جرت عادته به في كثير من المواضع.

**قلت**: وهذا الذي عزواه لم أره إلا **للتجيبي**، وفي بعض نسخ **[ذيل]**[6] **التنزيل** أيضا[7]، ولم يذكره **أبو عمرو في المحكم**، ولا في المقنع، وإنما يؤخذ له بالاندراج في عموم ضبط الهمزة المبدلة حرفا محضا، أنه يكون بجعل نقطة حمراء، وسيأتي البحث في اندراج ﴿لِأَهَبَ﴾ في عموم ذلك الضابط قريبا، على أن ذلك الاندراج إنما هو [بناء][8] على أن أصل الياء فيه همزة، فأبدلت، وهو غير مرتضى عند جماعة كما تقدم في نقل **المنتوري** عن الأئمة، وعن أبي عمرو، فتبقى كيفية نقطه بناء على أن ياءه حرف مضارعة.

---

(1) البيت:507، قسم الضبط من مورد الظمآن، ص 40.

(2) في د: " في ".

(3) الطراز، ص 168-169، وأصول الضبط، ص 134. وجرى العمل برسم ياء مردودة في موضع الهمـزة المبدلة ليوافق الخط اللفظ. ينظر: الدرة الصقيلة، ق/76-ب.

(4) في د: " وهو موافق لمقرأ العراق ".

(5) لم أعثر على هذا الكتاب وهو من المصادر التي لا تزال مخطوطة في المغرب.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(7) أصول الضبط، ص 134.

(8) ما بين المعقوفين ساقط من د.

واقتصر أبو داود في نقطه حسبما رأيته في بعض **نسخ الذيل** على جعل ياء بالحمراء على الألف المظفرة[1] مع اللام [بناء][2] على أن الياء مبدلة من همز.

ونصه في الضرب[3] الثاني من الهمزة الملينة، وهي المفتوحة بعد كسر: "وأما قوله تعالى في سورة مريم ﴿لِأَهَبَ لَكِ﴾ المكتوب في جميع المصاحف بلام ألف فوجهه [عندي أن يجعل على الألف المظفرة التي كتبت صورة عن الهمزة في قراءة][4] من حققها، وهم: [الكوفيون] [5]، وابن عامر، وابن كثير، وأبو نشيط، وعلى قراءة ورش، وأبي عمرو بن العلاء[6]: ياء بالحمرة، ليدل على أن الهمزة الملينة مبدلة لكسرة اللام، وصورة ذلك لهما هكذا: ﴿لِأَهَبَ لَكِ﴾"[7] انتهى بلفظه من نسخة منتسخة من خط أبي داود. وكذا رأرته في عدة نسخ

وهذا الوجه الذي اقتصر عليه **أبو داود** هو الذي اختار **اللبيب**[8]، ووجه مخالفتهما به للنظائر كما في ﴿لِئَلَّا﴾ و﴿مُّؤَجَّلاً﴾ أن الهمزة المتوسطة حقيقة أو حكما، المصورة المبدلة حرفا محضا إنما شأن النقطة الحمراء معها أن تدل على

---

(1) في د: " المطرفة ".

(2) ما بين المعقوفين ساقط من د، وفي ح ، ز: " بانيا"، ومصحح في هامش ز.

(3) في د: " الضبط ".

(4) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(6) ينظر: النشر، 317/2، والبدور، ص 246.

(7) ينظر: أصول الضبط، ص 134 بنص قريب من هذا.

(8) ينظر: الدرة الصقيلة، ق/76-ب. وجرى العمل في المصاحف برواية ورش على ما استحسن اللبيب، وينظر: دليل الحيران، ص 282.

التخفيف بالصيرورة إلى لفظ تلك الصورة، ولا يمكن ذلك هنا، لأن الصورة ألف، والملفوظ ياء، فعدل عن النقطة إلى الياء طلبا للإيضاح والتنصيص.

وهذا التوجيه هو الذي يعكّر[1] على اندراج ﴿لِأَهَبَ﴾ في ذلك الضابط كما تقدم الوعد بالبحث فيه، وهذا الوجه هو الذي جعل الياء على أحد قرني لام الألف، هو الذي يجري أيضا مع فرض كون الياء فيه حرف مضارعة، بناء على ما قدمته في توجيه كتبه بالألف على ذلك الفرض، وذلك أن الياء لما كتبت هنا ألفا عكس ﴿رَمىٰ﴾ و﴿قَضىٰ﴾ اقتضى القياس أن يجعل على تلك الألف ما يطابق الملفوظ، وهو الياء طلبا للبيان، كما جعل على الياء من ﴿رَمىٰ﴾ ما يطابق الملفوظ، وهو الألف، [وكما جعل على النون الساكنة قبل الباء[2]، ميما][3].

وبعد أن نقل **التنسي** هذا الوجه عن **اللبيب** مع وجوه أخرى قال: "إنه يجب طرحها"[4]، انتهى.

وليس كذلك، بل هذا الوجه هو الأولى حسبما قررته، وهو الآتي على المختار فيه أيضا: أن ياءه حرف مضارعة، والله أعلم.

وأما ﴿كَأَيِّن﴾ فقد كتب تنوينه ألفا كما قال الناظم، وهو سبع كلمات:

ـ في آل عمران: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ﴾ [آل عمران: 146].

---

(1) في د: " يمكن ".
(2) في ز: " الميم ".
(3) ما بين المعقوفين ساقط من د.
(4) الطراز، ص 168.

ـ وفي يوسف، والحج في موضعين[1]، وفي العنكبوت، والقتال، والطلاق.

وأصلها: (أيّ) المنوّنة ركبت[2] مع كاف التشبيه، وتجدد[3] لها معنى (كم) الخبرية، ووقف عليها أبو عمرو بحذف التنوين، والباقون يقفون بالتنوين[4].

**قال في المقنع**: "واجتمع كتاب المصاحف على رسم النون الخفيفة ألفا، وجملة ذلك موضعان: في يوسف: ﴿وَلَيَكُوناً مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾، وفي العلق: ﴿لَنَسْفَعاً بِٱلنَّاصِيَةِ﴾، وذلك مع[5] مراد الوقف، وكذلك رسموا النون ألفا لذلك في قوله: ﴿وَإِذاً لَّا يَلْبَثُونَ﴾ [الإسراء: 76]، و﴿إِذاً لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ﴾ [النساء: 52]، و﴿إِذاً لَّأَذَقْنَٰكَ﴾ [الإسراء: 75]، و﴿قَدْ ضَلَلْتُ إِذاً﴾ [الأنعام: 57]، وشبهه من لفظه حيث وقع، [وكذلك رسموا التنوين نونا في قوله: ﴿وَكَأَيِّن﴾ حيث وقع][6]، وذلك على مراد الوصل.

والمذهبان قد يستعملان في الرسم دلالة على جوازهما فيه"[7]، انتهى.

ونحوه [لأبي داود][8]، [9].

---

[1] في د: " والحج موضعين ".

[2] في د: " وكتب ".

[3] في د: " وتجرد ".

[4] ينظر: البدور الزاهرة، ص 87.

[5] في د: " على ".

[6] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[7] المقنع، ص 43-44.

[8] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[9] ينظر: مختصر التبيين، 2/217-218، 3/715.

ولا يخفى أن ﴿كَأَيِّن﴾ ليس مما يندرج في الترجمة، إذ لم يرد[1] فيه حرف علّة مما ترجم[2] لزيادته.

**الإعراب**: بين.

قال:

345- وَزِيدَ بَعْدَ فِعْلِ جَمْعٍ كَ ٱعْدِلُواْ وَٱسْعَوْاْ وَوَاوِ كَاشِفُواْ وَمُرْسِلُواْ

أخبر مع إطلاق الحكم الشامل لشيوخ النقل بزيادة الألف بعد فعل جمع كائن، كـ﴿إعْدِلُواْ﴾، و﴿اسْعَواْ﴾، يعني في كونه[3] مسندا إلى واو جمع متطرفة، سواء كان ما قبلها مضموما، أو مفتوحا.

وبعد واو مثل: ﴿كَاشِفُواْ﴾ [الدخان: 14]، و﴿مُرْسِلُواْ﴾ [القمر: 27]، يعني في كونه علامة رفع جمع متطرفا، وذلك نحو: ﴿ءَامَنُواْ﴾ [البقرة: 8] و﴿كَفَرُواْ﴾ [البقرة: 5]، ﴿وَلَا تُفْسِدُواْ﴾ [الأعراف: 55]، و﴿إشْتَرَوُاْ﴾[4]، ونحو: ﴿بَاسِطُوٓاْ أَيْدِيهِمْۖ﴾ [الأنعام: 94]، و﴿نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمْ﴾ [السجدة: 12]، و﴿بَنُوٓاْ إِسْرَآءِيلَ﴾ [يونس: 90]، و﴿وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ﴾ [الأنفال: 76].

واحترزت بقولي: "**مسندا إلى واو جمع**" من المسند إلى جمع غير واو نحو: ﴿مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَاطِينُ﴾ [البقرة: 101]، وبغير المتطرف في القسمين عن نحو: ﴿يُومِنُونَ﴾ [البقرة: 2]، و﴿يُقِيمُونَ﴾[البقرة: 2]، ﴿وَيَنْـَٔوْنَ﴾ [الأنعام: 27]،

---

(1) في ح: "يرجع"، والمثبت من: د، ز.
(2) في د: " ترجح ".
(3) " في كونه " في موضعه محو في د.
(4) في ح: " انتشروا"، والمثبت من: د، ز.

و﴿ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [البقرة: 4]، و﴿مُصۡلِحُونَ﴾ [البقرة: 10]، وبنحو: ﴿أَنۢبِـُٔونِي﴾ [البقرة: 30]، و﴿لَّن تَتَّبِعُونَا﴾ [الفتح: 15]، و﴿هُم بَٰلِغُوهُ﴾ [الأعراف: 134]، ﴿وَكُلٌّ أَتَوۡهُ﴾ [النمل: 89] مما توسطت الواو فيه بسبب وقوع ضمير متصل بعدها، أو نون علامة رفع الفعل، أو نون الجمع السالم.

والقاعدة المتقرّرة في الخط، وهي أنها تصوير اللفظ بحروف هجائه، تقتضي أن لا يرسم الألف في القسمين، ولكن كتّاب المصاحف والنحاة اصطلحوا على زيادة الألف فيهما، وصار الأصل الأول مرفوضا، حتى أن ما لا يزاد الألف بعده من القسمين يعد من المستثنيات.

واختلف في سبب زيادة تلك الألف، فقيل: أنها زيدت للدلالة على فصل الكلمة عما بعدها، وصحة الوقوف عليها احترازا مما إذا وقع بعدها ضمير متصل نحو: ﴿وَإِذَا لَقُوكُمۡ﴾ [آل عمران: 119]، و﴿فَذَبَحُوهَا﴾[1] [البقرة: 70].

وقيل للفرق بين المفصول من ضمير الجماعة الغائبين الواقع بعد الواو في نحو: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمۡ يَغۡفِرُونَ﴾ [الشورى: 34]، والموصول منه في نحو: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمۡ أَو وَّزَنُوهُمۡ يُخۡسِرُونَ﴾ [المطففين: 3]، فإن الضمير في المثال الأول منفصل تأكيد للضمير المتصل أو بدل منه، وفي الأخيرين متصل منصوب على المفعول به، [ثم][2] حمل على ذي الضمير المنفصل كل ما يستقل الفعل دونه، وهذا قريب من الأول.

---

(1) واختاره التنسي. ينظر: الطراز، ص 363.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من د.

وقيل للفرق بين واو الجمع والنسق في نحو: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ﴾ [الشورى: 40]، ونحو: ﴿فَكَّرَ وَقَدَّرَ﴾ [المدثر: 18] مما وقع قبل الواو فيه حرف لا يتصل في الخط بما بعده.

وقيل لأنها لما كانت ساكنة، وانتهى التمطيط بها إلى الهمزة خفيت فقويت بزيادة الألف، كما يفعل ذلك بالهمزة في مواضع، هكذا قرّره **أبو عمرو** في **المحكم** في الواو فقط، لا في جميع حروف المد.

**وقال الشارح**: "وقيل إنما أثبتت الألف بعد الواو في: ﴿ءَامِنُواْ﴾ و﴿كَفَرُواْ﴾ لأجل أن منتهى الصوت بحروف المد واللين عند ابتداء الهمزة فصورت ألفا، يريد أن مخرج الهمزة من أقصا الصدر، والألف مخرجه من هناك، أعني من مخرج الهمزة على ما قال سيبويه[1]، إلا أن هذا ينتقض بالياء، لأنهم لم يزيدوا ألفا بعدها في مثل: ﴿وَفِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ﴾ [الذاريات: 21]، لأنها[2] حرف مد ولين، وهو يقول منتهى الصوت بحروف المد [واللين][3] عند ابتداء الهمزة"[4] انتهى.

ونقضه غير وارد لإمكان أن يحصل للواو من الخفاء في ذلك مالا يحصل للياء، وإمكان أن يراعى هذا المعنى في ما كثرت أفراده وهو الواو، دون ما لم تكثر وهو الياء، وزيد في توجيه زيادة الألف بالفرق قول آخر مبني على

---

(1) في التبيان: " الخليل".
(2) في د: " لأنه ".
(3) ما بين المعقوفين ساقط من د.
(4) التبيان، ق/300-ب.

مذهب [جل][1] النحاة الذين يخصون الزيادة بواو الجمع [المتطرفة في الفعل][2] أنها[3] للفرق بينها وبين واو الفرد في نحو: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَٰنَ﴾ [الإسراء: 109] و﴿أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ [يوسف: 108].

**تنبيه**: اعتمد الناظم هنا في القيود التي قرّر بها كلامه على المثل، وليس من عادته غالبا، ومع ذلك فلم تف[4] مُثُلُه بالغرض المقصود، إذ ليس في كلامه ما يدل على تعميم الحكم في ما يشبه: ﴿كَاشِفُواْ﴾، و﴿مُرْسِلُواْ﴾ حيث علق الحكم على اللفظين، ولا يصح جعل واو ﴿كَاشِفُواْ﴾ عطفا على كـ: ﴿إِعْدِلُواْ﴾ [المائدة: 9]، حتى[5] يعاد[6] التعميم من كونه مدخولا للكاف، لأن ذلك يصيّره من أمثلة فعل الجمع، وليس هو كذلك بل هو معطوف[7] على فعل جمع، [لأن قوله: "**على فعل جمع**"][8] على حذف مضاف، أي: بعد واو فعل جمع، وسيأتي إصلاح هذا البيت والذين[9] بعده.

**الإعراب**: ذكر بعضه، وباقيه واضح.

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(3) في د: " وأنها ".

(4) في د: " تقف ".

(5) في ح: " ثم"، والمثبت من: د ، ز.

(6) في ز: " يفاد".

(7) في د: " عطف ".

(8) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(9) في د: " والذي ".

قال:

346- لَكِنَّ مِنْ بَآءُو تَبَوَّءُو رَوَوْا إِسْقَاطَهَا وَبَعْدَ وَاوِ مِنْ سَعَوْ

347- فِي سَبَإٍ وَمِثْلُهَا إِنْ فَآءُو عَتَوْ عُتُوّاً وَكَذَاكَ جَآءُو

[لما][1] ذكر أن الألف زيدت بعد واو فعل الجمع، استثنى من ذلك لجميع شيوخ النقل ستة ألفاظ، اثنان متعدّدان، وهما: ﴿بَآءُو﴾، و﴿جَآءُو﴾، نحو: ﴿فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ﴾ [البقرة: 90]، ﴿وَجَآءُو بِسِحْرٍ عَظِيمٍ﴾ [الأعراف: 115]، وأربعة غير متعددة.

**قال في المقنع**: "واتفقت المصاحف على حذف الألف بعد واو الجمع في أصلين مطّردين، وأربعة أحرف.

فأما الأصلان فهما: ﴿جَآءُو﴾ و﴿بَآءُو﴾ حيث وقعا، وأما الأربعة الأحرف فأولها في البقرة: ﴿فَإِن فَآءُو﴾ [البقرة: 224]، وفي الفرقان: ﴿وَعَتَوْ عُتُوّاً﴾ [الفرقان: 21]، وفي سبأ: ﴿وَٱلَّذِينَ سَعَوْ فِيٓ ءَايَٰتِنَا﴾ [سبأ: 5] وفي الحشر: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ﴾ [الحشر: 9]، وكذلك حذفوها بعد الواو الأصلية في موضع واحد في النساء في قوله:﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ﴾ [النساء: 98] لا غير، وأثبتت بعد[2] هذه المواضع الألف بعد واو الجمع، وواو الأصل التي في الفعل في جميع القرآن نحو: ﴿ءَامَنُوٓاْ﴾ و﴿كَفَرُواْ﴾ و﴿بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ و﴿وَلَّوْاْ﴾ [الإسراء: 46] و﴿ءَاوَواْ﴾[3] [الأنفال: 73] و﴿يَدْعُوٓاْ﴾ [البقرة:

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(2) في د: " في ".

(3) في د بعدها: " ولووا".

219]، و﴿يَرۡجُواْ﴾ [العنكبوت: 4]، و﴿لِّيَبۡلُوَاْ﴾[1] [محمد: 5]، وما كان مثله حيث وقع، وسواء كان الفعل الذي الواو فيه لام في موضع نصب، أو رفع، لوقوع الواو طرفا في الجميع، وكذلك أثبتت بعد الواو التي هي علامة الرفع في نحو قوله: ﴿أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [البقرة: 268]، ﴿وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ﴾ [آل عمران: 18]، وما كان مثله.

وكذلك رسموها في قوله: ﴿مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمۡ﴾ [البقرة: 45]، و﴿مُرۡسِلُواْ ٱلنَّاقَةِ﴾ [القمر: 27]، و﴿كَاشِفُواْ ٱلۡعَذَابِ﴾ [الدخان: 14]، وشبهه من الأسماء كما ذكرنا.

واتفقت المصاحف على حذف الألف بعد الواو التي هي علامة الرفع في الاسم المفرد المضاف نحو قوله عز وجل: ﴿لَذُو فَضۡلٍ﴾ [البقرة: 241]، و﴿لَذُو عِلۡمٍ﴾ [يوسف: 68]، وما كان مثله حيث وقع"[2]، انتهى نص أبي عمرو مع اختصار لبعض الأمثلة.

ومثله لأبي داود قائلا: "إن وقع الواو طرفا [في الجميع][3]"[4].

وزاد من الأحرف المستثناة على ما ذكره أبو عمرو: ﴿كَالُوهُمۡ﴾، و﴿وَّزَنُوهُمۡ﴾.

ولا يحسن عدّه من المستثنيات إلا عند من يجعل ضميرا ﴿كَالُوهُمۡ﴾، و﴿وَّزَنُوهُمۡ﴾ منفصلين لتوكيد الضمير من المرفوعين بالفاعلية، وهو قول حمزة

---

(1) في د: " وسئلوا ".

(2) المقنع، ص 26-28.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(4) ينظر: مختصر التبيين، 2/80-83، 5/1278.

وعيسى بن عمر، وردّه الزمخشري.

وأما على مختار أبي عبيد أنهما ضميران متصلان منصوبان بالفعلين، فلا حذف فيهما أصلا، لعدم التطرف[1]، ولذا لم يستثنها الناظم مع النظائر، ولكنه ذكرهما كأبي عمرو في باب الوصل[2] على جهة التنبيه ورفع الإبهام.

واحترز الناظم بقيد السورة في: ﴿سَعَوْ﴾ من الواقع في غيرها، وهو في الحج مثله، وبـ: ﴿عُتُوّاً﴾[3] في ﴿عَتَوْ﴾ من غير المقترن به نحو: ﴿وَعَتَوْاْ عَنَ اَمْرِ رَبِّهِمْ﴾ [آية: 76]، ﴿فَلَمَّا عَتَوْاْ عَن مَّا نُهُواْ عَنْهُ﴾ [آية: 166] في الأعراف.

وليس ﴿إِنْ﴾ مع ﴿فَآءُو﴾ قيدا إذ لم يقع سواه.

**تنبيهان:**

**الأول**: حكى **التجيبي** عن المصاحف العراقية أن ﴿تَبَوَّءُواْ﴾ [الحشر: 9] بالألف بعد الواوين، قال: "وحذفها هو المشهور"[4].

**الثاني**: أغفل الناظم ذكر الخلاف في ﴿لِّتَرْبُوَاْ﴾ [آية: 38] في الروم، و﴿ءَاذَوْاْ﴾ [آية: 69] في الأحزاب.

---

(1) واختاره الزجاج، وحسنه ابن كثير الدمشقي. ينظر: معاني القرآن للزجاج،298/5، وإعراب القرآن للنحاس، ص 1073، والبحر المحيط، 426/10، وتفسير ابن كثير، 131/7، وإملاء ما من به الرحمن، 283/2.

(2) في المقنع، ص 77.

(3) في د: " عتو ".

(4) وكتاب التجيبي مفقود كما ذكرنا من قبل. ينظر: المقنع، ص 27، 90، ومختصر التبيين، 1195/4.

***قال في المقنع***: "وقد روى أحمد بن يزيد الحلواني عن إبراهيم بن الحسن عن بشار[1] عن أسيد أن في مصاحف أهل المدينة ﴿لِّتَرۡبُوَ فِيٓ أَمۡوَٰلِ ٱلنَّاسِ﴾ في الروم و﴿ءَاذَوۡ مُوسَىٰ﴾ في الأحزاب بغير ألف بعد الواو، ولم أجد ذلك كذلك في شيء من المصاحف"[2]، انتهى.

وقد ذكر أبو داود الخلاف في هاتين الكلمتين دون ترجيح[3]، فلا يصح الجواب عن سكوت الناظم بضعف ذلك الخلاف[4].

وقد أُصلِحت أبيات الناظم هذه بإصلاحات طويلة بعيدة من سياقه فيها تكلفات[5].

وهذا إصلاح دون تطويل مع محاذاة سياقه:

وزيد بعد واو جمع كـ اعدلوا    واسعوا ومثل كاشفوا و مرسلوا
إن طرفت ومن تبوءو رووا    إسقاطها باءو و فاءو و سعوا
في سبأ جاءو و عتو في الفرقان    وخلف تربوا مع ءاذوا قد بان

***الإعراب***: اسم "***لكن***" ضمير الشأن، وفسره هنا بالجملة الفعلية بعد، وهي خبر "***لكن***"، وباقيه واضح.

---

[1] في د: "يسار".

[2] المقنع، ص 27.

[3] مختصر التبيين، 83/2.

[4] قال ذلك الرجراجي في تنبيه العطشان، ق/ 114-أ، وجرى العمل بزيادة الألف في الموضعين.

[5] ينظر: تنبيه العطشان، ق/114.

قالــ:

348- وَبَعْدَ وَاوِ ٱلْفَرْدِ أَيْضًا ثَبَتَتْ وَبَعْدَ أَنْ يَّعْفُوَ مَعْ ذُو حُذِفَتْ

أخبر على جهة الإطلاق بزيادة الألف بعد واو فعل الفرد دون كلمتي: ﴿أَنْ يَّعْفُوَ﴾، و﴿ذُو﴾.

أما [واو][1] فِعل الفرد[2]، أي الواو التي هي لام الفعل المسند إلى المفرد يعني وما في معنى المفرد من الجمع الظاهر، إذ[3] الفعل معه مجرّد بصورة المسند إلى المفرد فنحو: ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ﴾ [يوسف: 86]، ﴿فَلَا يَرْبُواْ﴾ [الروم: 38]، ﴿وَنَبْلُوَاْ أَخْبَارَكُمْ﴾ [محمد: 32]، ﴿لَن نَّدْعُوَاْ﴾ [الكهف: 14]، ﴿مَا تَتْلُواْ﴾.

واحترز بقيد المفرد عن المسند إلى ضمير تثنية نحو: ﴿دَعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا﴾ [الأعراف: 189]، فلا يزاد بعده ألف، وعن المسند إلى ضمير جمع لتقدمه قبل.

وقد تقدّم نص أبي عمرو فيه، وما زاده أبو داود.

وقيل معنى واو المفرد أنها من لفظ مفرد أي غير مركب مع غيره، فإن الإفراد الذي هو مقابل التركيب يطلق على الفعل حقيقة، ويكون ذلك احترازا من نحو: ﴿أَدْعُوكُمُوٓ﴾[4] [غافر: 41] و﴿نَتْلُوهَا﴾[5] [البقرة: 252] فإنها ليست بواو فرد، وإنما هي واو مركّب، لأن الضمير في ذلك متّصل،

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(2) في د: " المفرد ".

(3) في ح: " إلى"، والمثبت من: د ، ز.

(4) في د: " ادعوهم ".

(5) في د: " وتتلوها ".

فصارت الكلمة معه كشيء واحد مركّب من لفظين، ولكن يضعف هذا التفسير مقابلة الإفراد هنا بالجمع قبله.

***تنبيه***: عبارة الناظم غير موفّية لمقصوده، لشمولها واوا هي غير فعل مسند لمفرد نحو: ﴿يَـُٔودُهُۥ حِفۡظُهُمَا﴾[1] [البقرة: 254]، ﴿يَحُولُ بَيۡنَ ٱلۡمَرۡءِ وَقَلۡبِهِۦ﴾ [الأنفال: 24] ولشمولها أيضا واوا [هي لام فعل][2] إلا أنها متوسطة لاتصالها بضمير نصب أو رفع نحو: ﴿مَا لِيَ أَدۡعُوكُمۡ إِلَى ٱلنَّجَوٰةِ﴾ [غافر: 41] و﴿ٱلَّـٰتِي لَا يَرۡجُونَ﴾ [النور: 58] والعبارة الموفية [أن يقال مثلا][3]:

وبعد واو لام فعل طرفت زيد بأن يعفوَ مع ذو حذفت

وهذا البحث [الأخير][4] إنما يرد على التفسير الأول لواو الفرد.

وأما ﴿أَن يَعۡفُوَ﴾ المستثنى من تلك القاعدة ففي النساء: ﴿فَأُوْلَـٰٓئِكَ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعۡفُوَ عَنۡهُمۡ﴾ [النساء: 98]، واحترز بقيد ﴿أَن﴾ عن غير المقترن بها نحو: ﴿أَوۡ يَعۡفُوَاْ ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ عُقۡدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾ [البقرة: 235].

وأما ﴿ذُو﴾ المستدرك بعدم زيادة الألف بعده، ويعني حيث وقع، فنحو: ﴿لَذُو فَضۡلٍ [عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: 241]، ﴿ذُو فَضۡلٍ][5] عَلَى ٱلۡعَـٰلَمِينَ﴾ [البقرة: 249].

---

(1) في د بعدها: " مقصوده ".

(2) ما بين المعقوفين في موضعه محو في ح، والمثبت من د ، ز.

(3) ما بين المعقوفين في موضعه محو في ح، والمثبت من د ، ز.

(4) ما بين المعقوفين سقط من: ح، وفي د: " الأول ".

(5) ما بين المعقوفين ساقط من د.

وقد استدركه الناظم كالشيخين، وليس هو في معرض الاستثناء مما تقدم، إذ لم يتقدم ما يشمله، [وهكذا ساقه أبو عمرو[1]، وقد عدّه أبو داود[2] في جملة المستثنيات مع أنه لم يتقدم ما يشمله][3]، فالاستثناء[4] في كلامه بالنسبة إلى هذه الكلمة منقطع.

***تنبيه***: لم يذكر الناظم أنها لا تزاد بعد واو: ﴿لَوَوْاْ﴾[5] [المنافقون: 5]، ونحو: ﴿ٱللَّغْوِ﴾ [المؤمنون: 3]، و﴿ٱللَّهْوِ﴾ [الجمعة: 11] من الأسماء المفردة، ونحو (هو)[6] كما لم يذكرهما الشيخان[7] لعدم تقدّم ما يوهم شمول الحكم لهما حتى يحتاج إلى إخراجهما، وقد وجّهوا زيادة الألف بعد واو الفرد بالوجه الأول، والثاني، والرابع من الوجوه المتقدّمة في واو الجمع، أو بالحمل عليها.

***الإعراب***: "***حذف***" من قوله: "***وبعد واو الفرد***" مضاف تقديره[8]: وبعد [واو][9] فعل الفرد، وكأنه حذفه هنا لدلالة قوله قبله: "***وزيد بعد فعل جمع***" عليه كما حذف من هناك كلمة واو المقدّر مضافا إلى "***فعل جمع***"، لدلالة ذكره هنا، وهذا

---

[1] المقنع، ص 28.
[2] مختصر التبيين، 82/2.
[3] ما بين المعقوفين ساقط من د.
[4] في د: " وأما الاستثناء ".
[5] في د: " لذوا ".
[6] في ح: " هذا"، والمثبت من: د ، ز.
[7] ينظر: مختصر التبيين، 79/2، 1205/5.
[8] في د: " إلى تقدير "
[9] ما بين المعقوفين ساقط من د.

الإعراب هو المطابق لحل[1] البيت، ولقوله قبل: "***وزيد بعد فعل جمع***"، ويحتمل أن يكون "***الفرد***" نعتا للفعل محذوفا، أي: بعد[2] واو الفعل المفرد، أي الذي لم يثن ولم يجمع، ولا شك أن في وصف الفعل بالإفراد ومقابليه تسامحا، ولكنه كقول النحويين: "***الفعل إذا قدّم وُحّد، وإذا أخر ثني وجمع***"، وباقيه ظاهر.

قال :

349- وَلُؤْلُؤاً مُنْتَصِباً يَكُونُ بِأَلِفٍ فِيهِ هُوَ ٱلتَّنْوِينُ

350- وَزَادَ بَعْضُ فِي سِوَى ذَا ٱلشَّكْلِ تَقْوِيَةً لِلْهَمْزِ أَوْ لِلْفَصْلِ

أخبر على جهة الإطلاق أن: ﴿لُؤْلُؤاً﴾ حيث يكون منتصبا فإن الألف تجعل بعد واوه الثانية التي هي صورة الهمزة، وهي المبدلة من التنوين وقفا، وزادها بعض كتّاب المصاحف في سوى هذا الشكل الذي هو النصب، يعني في حالتي الرفع والخفض.

فأمّا المنصوب ففي الحج: ﴿وَلُؤْلُؤاً وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾ [الحج: 21]، ومثله في فاطر.

وقد قرأهما غير نافع، [وعاصم][3]: بالخفض[4].

---

[1] في ح: " لجل"، والمثبت من: د ، ز.

[2] في د: " وبعد ".

[3] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[4] ومن العشرة أبو جعفر ويعقوب. ينظر: النشر، 326/2، والتيسير، ص 119-120، والبدور، ص 266.

***قلت***: تضبط لمن يقرأ بالخفض كما يلي: ﴿وَلُؤْلُوٍ﴾. منسقه.

وفي الإنسان: ﴿حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤاً مَّنثُوراً﴾ [الإنسان: 19].

وأما غيره من المرفوع والمخفوض فنحو: ﴿كَأَنَّهُمْ لُؤْلُؤٌ مَّكْنُونٌ﴾ [آية: 22] في الطور، ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [آية: 20] في الرحمان، ﴿كَأَمْثَالِ ٱللُّؤْلُوِ ٱلْمَكْنُونِ﴾ [آية: 25] في الواقعة.

أما ذكره المنصوب فتوطئة لغيره كما فعل أبو داود.

وأما ما ذكره في غير المنصوب فهو ما أسند أبو عمرو في ***باب ما رسم بالألف على اللفظ أو لمعنى*** من ***المقنع***[1] إلى الأعرج أنه قال: "كل موضع فيه ﴿ٱللُّؤْلُؤُا﴾ فأهل المدينة يكتبون فيه ألفا بعد الواو الأخيرة "[2]، انتهى.

وتخصيصه أهل المدينة يفهم أن غيرهم بخلاف ذلك.

وقد ذكر أبو عمرو في هذا الباب[3]، وأبو داود في الحج كلاما[4]، ونقلا طويلا حاصله أن المصاحف اتفقت على الألف في الذي في الحج، والإنسان، واختلفت في الذي في فاطر، وغيره من المرفوع، والمخفوض، وإنما لم يذكر الناظم الخلاف في الذي في فاطر من المنصوب لقول أبي داود في آخر كلامه على الذين[5] في الحج، وفي فاطر.

فأما من نصب فلا بد من إثباتها لفظا وخطا كما سيأتي كلامه قريبا.

---

(1) " من المقنع " الزيادة من د.

(2) المقنع، ص 40.

(3) في المقنع، ص 40-41.

(4) في مختصر التبيين، 4/872-874.

(5) في د: " الذي ".

***قال أبو داود*** في والطور: "و﴿لُؤۡلُؤٌاْ﴾ كتبوه بألف بعد الواو، وكذا رسمه الغازي، وفي بعضها بغير ألف، وكذا رسمه حكم، وعطاء، وهو الذي أختار هنا"[1].

وقال في الذي في الرحمان: "كتبوه في بعض المصاحف بألف بعد الواو المهموزة المضمومة كذا رسمه الغازي بن قيس، وحكم الأندلسي، وفي بعضها: ﴿ٱللُّؤۡلُؤُ﴾ بغير ألف، وكذا رسمه عطاء الخراساني، وكلاهما حسن، فليكتب الكاتب ما أحب من ذلك"[2].

وقال في الذي في الواقعة: "ورسم الغازي بن قيس وحكم بعد الواو المهموزة من ﴿ٱللُّؤۡلُؤُاْ﴾ ألفا، ولم يرسمها عطاء، وبحذف الألف أكتب، وقد ذكر في الحج "[3]، انتهى.

يخالف بين الذيْن في الطور، والواقعة، وبين الذي في الرحمان باختيار الحذف في الطرفين، والتخيير في الوسط[4].

---

(1) مختصر التبيين، 4/1149.

(2) مختصر التبيين، 4/1167.

(3) مختصر التبيين، 4/1176-1177.

(4) جرى العمل عند المشارقة بحذف الألف في السور الثلاث، واختار المغاربة زيادة الألف في حرف الرحمن. قال ابن القاضي:

في الطور والمزن بغير ألف     في سورة الرحمن وجهان اعرف

ينظر: دليل الحيران، ص 196، وسمير الطالبين، ص 75، وبيان الخلاف، ق/42-ب.

وأشار الناظم بقوله: " تقوية للهمز، أو للفصل" إلى قول أبي داود في الحج: "وحكى أبو عبيد عن أبي عمرو بن العلاء البصري أنه قال: إنما أثبتوا فيهما الألف يعني هنا، وفي فاطر كما

زادوها في (كانوا)، و(قالوا). قال: وكان الكسائي يقول إنما زادوها لمكان الهمزة[1]، وحجتهما إنما هي لمن قرأ هاتين الكلمتين بالخفض، فأما من نصبهما فلا بد من إثباتها لفظا وخطا"[2]، انتهى.

ونحوه لأبي عمرو في المحكم[3]، وزاد أن وجه الشبه في[4] الموضعين المشابهة في الصورة، ولزوم الطرف.

***قال الشارح*** ما معناه: "أن الهمزة لم تقوَ في حالي الخفض و الرفع بمجانسها من الواو والياء، بل بالألف، لأنها أصل حروف المد واللين، ولأن مخرجهما واحد، ولأنها ترسم ألفا بأي حركة تحركت إذا كانت مبتدأة "[5]، انتهى. وأصله في المحكم في الكلام على ألف باب: ﴿لَأَأْوۡضَعُواْ﴾.

---

[1] قال المهدوي: "فأما الألف المزيدة فلا وجه لها إلا التشبيه بواو الجمع، ولا وجه لقول من قال: إنها تقوية للهمزة". هجاء مصاحف الأمصار، ص 94. وقال التنسي: "فأما ما ذكره من التقوية فصحيح، وهو توجيه الكسائي، وأما ما ذكره من الفصل فغير صحيح" ينظر: الطراز، ص 373.

[2] مختصر التبيين، 874/4.

[3] ينظر: المحكم، ص 178.

[4] في د: " بين ".

[5] التبيان، ق/301-ب.

***تنبيه***: تبيّن بما قرر أن الألف المزيدة مع ﴿لُؤْلُؤ﴾ في حالتي رفعه وخفضه، لم[1] ترد للفصل، بل بالحمل على ما زيدت فيه للفصل كما قاله الشارح مناقشا للناظم.

***قال التنسي***: "ولعل الناظم أراد هذا المذهب، ويكون نظر إلى الأصل في زيادة الألف بعد واو الجمع، فإنها علّلت بالفصل كما قدمنا، فيكون معنى كلامه: أو للفصل في شبيهه الذي حمل عليه، وهو واو الجمع، لكن فيه تكلف"[2]، انتهى.

***الإعراب***: "***لؤلؤا***" مبتدأ ثم يحتمل ما بعده وجوها من الإعراب أقربها أن جملة "***يكون منتصبا***" خبره، وتمام الفائدة في الجملة الاسمية المعطوفة بالفاء على جملة الخبر، أعني قوله: "***فألف فيه***"، وجملة: "***هو التنوين***" إستئنافية، ويحتمل أن يكون قوله "***فيه***" صفه "***ألف***"، وجملة "***هو التنوين***" خبر المبتدأ الذي هو "***ألف***"، ومفعول "***زاد***" محذوف تقديره: الألف، و"***تقوية***" إما حاله، وإما مفعول من أجله.

قال :

351- فَصْلٌ وَيَاءٌ زِيدَ مِن تِلْقَآءِي وقَبْلَ ذِيٱلْقُرْبَى أَتَىٰ إِيتَآءِي

352- وَقَبْلُ فِي ٱلْأَنْعَامِ قُلْ مِن نَّبَإِيْ وَمَا خَفَضْتَ مِن مُّضَافِ مَلَإِ

لما فرغ من فصل زيادة الألف، انتقل إلى فصل زيادة الياء.

---

[1] في ح: " بل "، والمثبت من: د ، ز.

[2] الطراز، ص 373.

فأخبر على جهة الإطلاق بزيادتها في ﴿مِن تِلْقَآءِيْ﴾، وفي ﴿إِيتَآءِيْ﴾ حالة كونه قبل ﴿ذِي ٱلْقُرْبىٰ﴾، وفي ﴿مِن نَّبَإِيْ﴾ في الأنعام، وفي ما خفض من ﴿مَلَإِ﴾ المضاف.

فأما ﴿مِن تِلْقَآءِىْ﴾ ففي يونس: ﴿أَنُ ابَدِّلَهُو مِن تِلْقَآءِىْ نَفْسِىَ﴾[1] [يونس: 15].

واحترز بقيد ﴿مِن﴾ عن: ﴿تِلْقَآءَ اصَحَٰبِ﴾ [الأعراف: 46] مما هو منصوب، ولا يكفي قيد الكسر إذ لم يتقدم له قط الاعتماد في التقييد على مجرد الحركة، ومحافظة الناظم على تعيين المخفوض[2] هنا بذكر[3] "من"، وفي قوله بعده: "***وما خفضت من مضاف ملإ***"، وفي[4] قوله: "***ثم من ءاناىء***"، تردّ قول من قال: "أن القيد في الثلاثة ليس للاحتراز، إذ لا يتوهم متوهم زيادة الياء في المنصوب"[5]، انتهى.

***وبيان الردّ***: أنه لا استحالة في ذلك، بل لو ورد لقُبِل والتمس له وجه كما زيدت في: ﴿بِأَييِّكُمُ﴾ [القلم: 6]، و﴿بِأَيْيْدٍ﴾ [الذاريات: 47] حسبما يأتي عن ***المحكم***، وكما زيدت الألف مع المرفوع والمخفوض في نحو: ﴿يَبْدَؤُاْ﴾ [يونس: 4]، و﴿لَإِاْلَى﴾ [آل عمران: 158]، و﴿لُؤْلُؤٌاْ﴾ مرفوعا ومخفوضا،

---

[1] ينظر: المقنع، ص 47، 141-142، ومختصر التبيين، 652/3.

[2] في ح ، د: "المحفوظ"، والمثبت من ز.

[3] في د: "فذكر".

[4] في د: "ومن في".

[5] قاله ابن آجطا في التبيان، ق/302-ب، والرجراجي في تنبيه العطشان، ق/115-أ، ومجموع البيان، ق/79-أ.

سلمنا عدم التوهّم، لكن بالنسبة إلى من مارس[1] قواعد الرسم، لا الجاهل الذي يتعلّمه من مورد الظمآن.

وأما ﴿إِيتَآءِيْ﴾ قبل ﴿ذِيٱلۡقُرۡبَىٰ﴾[2]، ففي النحل [آية: 90].

واحترز بقيد الظرف عن غير الواقع قبل ﴿ذِيٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ مخفوضا وغيره، نحو: ﴿وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ يَخَافُونَ﴾ [النور: 36]، [﴿وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ وَكَانُواْ لَنَا عَٰبِدِينَ﴾][3] [الأنبياء: 72].

وأما ﴿مِن نَّبَإِيْ﴾ في الأنعام فهو: ﴿وَلَقَدۡ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾[4] [الأنعام: 35].

واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها، وهو في القصص: ﴿نَتۡلُواْ عَلَيۡكَ مِن نَّبَإِ مُوسَىٰ﴾ [القصص: 2]، وبقيد ﴿مِن﴾ في الأنعام عن الخالي في السورة من ذلك القيد، وهو: ﴿لِّكُلِّ نَبَإٍ مُّسۡتَقَرٌّ﴾ [الأنعام: 67]، وقد خرج المنصوب به أيضا نحو: ﴿نَبَأَ ٱلَّذِيٓ ءَاتَيۡنَٰهُ ءَايَٰتِنَا﴾ [الأعراف: 175].

وأما المخفوض من ﴿مَلَإِ﴾ المضاف فنحو: ﴿إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ وَمَلَإِيْهِۦ فَظَلَمُواْ بِهَا﴾[5] [الأعراف: 102]، ﴿وَمَلَإِيْهِمۡ أَن يَفۡتِنَهُمۡ﴾ [يونس: 83].

---

[1] في د: " مارسم ".

[2] ينظر: المقنع، ص 47، ومختصر التبيين، 778/3.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[4] ينظر: المقنع، ص 47، ومختصر التبيين، 479/3.

[5] ينظر: المقنع، ص 47، ومختصر التبيين، 700/3.

واحترز بقيد الخفض عن [غير المخفوض][1] نحو ﴿وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمۡوَٰلٗا﴾ [يونس: 88]، وبقيد الإضافة عن غير المضاف نحو: ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلۡمَلَإِ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾ [الصافات: 8].

ولم يعيّن الناظم مواضع زيادة الياء من هذا الكلم اعتمادا على التوقيف، أو الشهرة المغنية عن التعريف.

***تنبيه***: حكم[2] الناظم بزيادة الياء في باب: ﴿مَلَإِيْهِ﴾ تبعا للشيخين، مع أن قياس قوله فيما سبق: "***فلاحظ شكلها***": أن تكون صورة الهمزة فيه الياء، إذ هي متوسطة بسبب اتصال الضمير، كما [في][3]: ﴿نَّقۡرَؤُهُۥ﴾ [الإسراء: 93]، و﴿يَكۡلَؤُكُم﴾ [الأنبياء: 42]، ولذا قال بعضهم أن الياء فيه صورة الهمزة، والألف زائدة[4]، تقوية للهمز، أو إشباعا لحركة اللام وأنكر غيره.

***قال التنسي***: "وما قاله متّجه إلا أن يجاب عنه بأن إجراء ما اتّصل به الضمير مجرى الوسط حقيقة إنما هو في الأكثر لا دائما، ألا ترى أنهم حذفوا الصورة في ﴿أَوۡلِيَآءُ﴾ المضاف رفعا وجرا، وفي: ﴿جَزَٰٓؤُهُۥ﴾ [آية: 74،75] في يوسف، مع كونهما مضافين إلى ضمير، وإنما ذلك نظرا إلى الأصل قبل

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(2) في د : " حكى ".

(3) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(4) وقطع بذلك ابن الجزري وبه قال المهدوي، قال ابن الجزري: " والعجب من الداني والشاطبي، ومن قلدهما كيف قطعوا بزيادة الياء في: ﴿مَلَإِيْهِ﴾، ﴿وَمَلَإِيْهِم﴾ بعد الهمزة؟. ينظر: النشر، 455/1، والمقنع، ص 47، وهجاء مصاحف الأمصار، ص 98.

الإضافة، إذ هو طرف حينئذ، وشأن الطرف مما بعد الألف أن لا يصوّر، فلا يبعد حينئذ ما قاله القدماء "[1]، انتهى.

***وأجاب بعضهم***: بأن الياء المزيدة صيّرت الضمير أجنبيا، فصارت الهمزة متطرفة، ***قال***: والدليل على أن المزيد يصيّر ما بعده أجنبيا ما قالوه في توجيه زيادة الألف بعد واو الجمع أنها[2] تؤذن بانفصال الضمير بعدها، وأورد على نفسه لزوم تصوير الهمزة ألفا في ﴿مِاْئَةَ﴾، لأن الزائد صيَّرها مبتدأة بانفصالها من الميم.

وأجاب بأن الزائد هنا فرّق بين أجزاء الكلمة، فلم يعتبر فاصلا"[3]، انتهى.

ويمكن البحث في ما قاله بعدم تسليم أن الزائد يصيّر ما بعده أجنبيا، وما استدل به من الألف بعد واو الجمع تؤذن بالانفصال لا يتم، [لأن][4] هذه إنما وضعت ابتداء، لتدل على الانفصال، ولا كذلك الياء في: ﴿مَلَإِيْهِۦ﴾، فإذا بنينا على جواب التنسي يكون حكم الناظم بزيادة الياء في: ﴿مَلَإِيْهِۦ﴾، وشبهه كالاستثناء له من قوله قبل: "وكيفما حركت"[5]، البيت، إذ قاعدة المتّصل بالضمير أنه في حكم المتوسط، فأخرج هنا من تلك القاعدة باب: ﴿مَلَإِيْهِۦ﴾ حتى تكون الهمزة هنا متطرفة فتصوّر بالألف.

---

[1] الطراز، ص 381-382.

[2] في د: " إنما ".

[3] لم أهتد لقائله.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[5] في البيت:327، انظر مورد الظمآن: ص 28.

وإذا بنينا على جواب البعض الآخر يكون كلامه هنا مبيّنا[1] لكونها طرفا حتى تدخل في قوله: "***وطرفا إن حركت***"[2]، وهما متقاربان لا يقال حكم الناظم بزيادة الياء في باب: ﴿مَلَإِيْهِۦ﴾ لا يستلزم أن لا تصوّر بالياء، لاحتمال أن تكون صورتها على القياس فيها وهو الياء، لكن زيد معها أخرى، لأن المعهود حذف أحد المثلين عند اقتضاء قياس الرسم اجتماعهما، فكيف تزاد هنا مع تأديتها لاجتماع المثلين[3].

***الإعراب***: ياء "***زيد***" جملة كبرى، وسوّغ الابتداء بالنكرة التفصيل في المزيد، وضمير "***زيد***" المبني للمجهول عائد المبتدأ، وهو مفعول "***زيد***" الثاني، و"***من تلقآیء***" مفعوله الأول، و"***قبل***" متعلق بـ"***أتى***"، و"***إيتاىء***" فاعل "***أتى***"، ولابد من تقدير حال لـ"***إيتآیء***" يدل عليه السياق به يرتبط المعنى، أي: أتى "***إيتاىء***" كذلك، ولو جعل "***إيتاىء***" عطفا على "***تلقآیء***"، والجملة قبله حاله، وفاعل "***أتى***" ضميره، لكان أربط للمعنى، ولكن فيه شبه التهيئة والقطع، و"***من نبإى***" عطف على "***إيتاىء***" على الاحتمال الأوّل، وعلى "***تلقاىء***" على الاحتمال الثاني، و"***قبل***" ظرف مبني على الضم لقطعة عن الإضافة لفظا إلى ضمير "***تلقاىء***" و"***إيتاىء***"، و"***هو***" و"***في الأنعام***" ظرفان في محل حال من "***نبإى***"، وأحدهما مغن عن الآخر،

---

(1) في د: " مبنيا ".

(2) في البيت:307، مورد الظمآن، ص 26.

(3) والخلاصة أن مذهب الداني وأبي داود والتجيبي: اختيار أن الياء زائدة، والألف صورة للهمزة، وخالف في ذلك ابن الجزري، وجرى العمل بزيادة الياء والألف صورة للهمزة. ينظر: المقنع، ص 47، ومختصر التبيين، 700/3، والنشر، 455/1، وأصول الضبط، ص 225-226، والمحكم، ق/70 نقلا عن أصول الضبط، ص 225.

و"**ما خفضت**" عطف أيضا، ومضاف بغير تنوين، لأنه مضاف إلى "**ملا**" إضافة صفة لموصوف.

قال :

353- بِأَييِّكُمْ أَوْ مِنْ وَّرَاءِىْ ثُمَّ مِنْ     ءَانَآءِىْ مَعْ حَرْفِ بِأَيْيدٍ أَفَإِيْن

تضمن البيت خمس كلمات مما زيدت فيه الياء.

أما ﴿بِأَييِّكُمُ﴾ ففي نون: ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾[1][القلم: 6].

واحترز بقيد باء الجرّ عن نحو: ﴿أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً﴾ [الملك: 2].

***تنبيه***: سكت الناظم عن ما ذكره أبو داود في: ﴿بِأَيِّ حَدِيثٍ﴾ [آية: 185] في الأعراف أنه كتب بياء واحدة، وأنه وقع في مصحف الغازي بن قيس بياءين على الأصل، قال: "وليست لي فيه رواية، وبياء واحدة أكتبه "[2].

وسكت أيضا عمّا ذكره في والمرسلات من اختلاف المصاحف، فكتبوه في بعضها بياء واحدة، وفي بعضها بياءين، قال: "والأول أختار"[3]، انتهى.

وأما ﴿أَوْ مِنْ وَّرَآءِىْ﴾ ففي الشورى: ﴿أَوْ مِنْ وَّرَآءِىْ حِجَابٍ﴾[4][الآية: 48].

واحترز بقيد ﴿مِنْ﴾ عن نحو[﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم﴾ [الكهف: 78]، وبقيد ﴿أَوْ﴾ مع ﴿مِنْ﴾ عن نحو][5]: ﴿وَمِنْ وَّرَآءِ اسْحَـٰقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود: 70].

---

(1) ينظر: المقنع، 47، ومختصر التبيين، 1219/5.

(2) ينظر: مختصر التبيين، 586/3.

(3) مختصر التبيين، 1258/5.

(4) ينظر: المقنع، ص 47، ومختصر التبيين، 1096/4.

(5) ما بين المعقوفين سقط من: ح، والمثبت من: د ، ز.

**تنبيه**: إطلاقه في: ﴿أَوۡ مِن وَرَآءِيۡ﴾ يشمل الذي في الحشر، وليس مزيدا فيحتاج إلى إخراجه، ولذا أُصلِح الشطر الأول، لكن بإصلاحات لا تخلوا عن تكلّف أو ضرورة[1].

وقد بدّلتُ بعض كلماته فقلت: ***بأييكم وراءى في الشورى ومن***.

وأما ﴿مِنَ ـانَآءِيۡ﴾ ففي طه: ﴿وَمِنَ ـانَآءِيۡ الَّيۡلِ فَسَبِّحۡ﴾[2] [طه: 128].

واحترز بقيد ﴿مِنۡ﴾ عن نحو: ﴿ءَانَآءَ الَّيۡلِ وَهُمۡ يَسۡجُدُونَ﴾ [آل عمران: 113].

وأما كلمة: ﴿بِأَيۡيۡدٍ﴾ ففي والذاريات: ﴿وَالسَّمَآءَ بَنَيۡنَـٰهَا بِأَيۡيۡدٍ﴾[3] [الآية: 47].

واحترز بقيد الباء عن: ﴿ذَا الۡأَيۡدِ﴾ [آية: 16] في صاد، لما تقرر أن المنكَّر يندرج فيه المعرّف، ولا يبعد أن يكون قوله: "**حرف**"، أي: كلمة، احتراسا، حتى لا يتوهّم شموله لقوله تعالى: ﴿بِأَيۡدِي سَفَرَةٍ﴾ [عبس: 15].

---

(1) ينظر: تنبيه العطشان، ق/116.

(2) ينظر: المقنع، ص 47، ومختصر التبيين، 855/4.

(3) ينظر: المقنع، ص 47، ومختصر التبيين، 1142/4، وقد ضبطت هذه الكلمة في بعض مصاحف المغاربة بروايتي ورش وقالون: الياء الأولى فوقها ما يشبه الفتحة، والثانية ساكنة مما يدخل اللبس على كثير من القراء لكتاب الله عز وجل فيقرؤونها بياءين مفتوحة فساكنة. وكان هذا عند أهل الأندلس في استعمالهم النقط المدوّر، فنقطوا السكون بهذه الجرّة التي تشبه الفتحة، وأصلها رأس خاء هكذا: (خ) ثم حذفوا رأسها وأبقوا مطتها، ولما شاع شكل الخليل، بقي من شكل أبي الأسود وأتباعه هذه، فينبغي أن تزال لعدم المناسبة، وإيقاع اللبس، وعدم الخلط. ينظر: المحكم، ص 86، وأصول الضبط، ص 229، والطراز، ص 231-232، ورسم المصحف ونقطه للفرماوي، ص 293-294، ومخالفات النساخ، ص 103-104.

وأما ﴿أَفَإِيْن﴾ ففي آل عمران: ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ﴾ [آل عمران: 144]، وفي الأنبياء: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَـٰلِدُونَ﴾[1] [الأنبياء: 34].

واحترز بقيد الهمزة عن غير المقترن بها نحو: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة: 23].

***الإعراب***: "***بأييكم***" واللفظان بعده عطف على [ما عطف عليه] [2]ما في البيت قبله، و"***الأولان***" بحذف العاطف، وباقيه واضح.

قال:

354- وَٱلْغَازِ فِي ٱلرُّومِ مَعَا لِقَآءِىْ     وَٱلْيَـاءَ عَنْ كُـلٍّ بِلَفْـظِ ٱلَّـآيِ

تضمّن البيت كلمتين مما زيدت فيه الياء: ﴿لِقَآءِىْ﴾ معا في الروم عن الغازي بن قيس، و﴿ٱلَّـٰٓيِ﴾ عن كل شيوخ النقل.

وإنما احتاج لتجديد هذا العزو[3] لئلا يتوهم اختصاصه بالغازي كالذي قبله.

فأما ﴿لِقَآءِىْ﴾ معا ففي الروم: ﴿بِلِقَآءِىْ رَبِّهِمْ لَكَـٰفِرُونَ﴾ [الروم: 7]، ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا وَلِقَآءِىْ ٱلْأَخِرَةِ﴾[4] [الروم: 15].

واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها مخفوضا ومنصوبا نحو: ﴿قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ﴾ [آية: 32] في الأنعام، ونحو: ﴿مَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ ٱللَّهِ﴾ [آية: 4] في العنكبوت.

---

(1) ينظر: المقنع، ص 47، ومختصر التبيين، 369/2، 861/4.

(2) ما بين المعقوفين سقط من د.

(3) في: هـ، د: " الفرق ".

(4) ينظر: المقنع، ص 47، ومختصر التبيين، 984/4-985.

وأما ﴿ٱلَّٰٓـِٔي﴾ المنسوب لجميع شيوخ النقل ففي الأحزاب: ﴿وَمَا جَعَلَ أَزْوَٰجَكُمُ ٱلَّٰٓـِٔي تَظَّهَّرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَٰتِكُمْ﴾ [الأحزاب: 4]، وفي المجادلة: ﴿إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔي وَلَدْنَهُمْ﴾ [المجادلة: 2]، وفي الطلاق: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ﴾ [الطلاق: 4] ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمْ يَحِضْنَ﴾ [الطلاق: 4].

واعلم أن ما ذكره المصنف[1] في هذه الياءات المزيدة هو نص ما ذكره ***أبو عمرو في المقنع***[2]، ***وأبو داود في التنزيل*** في آل عمران[3]، إذ ترجما لها بذكر ما رسم بإثبات الياء زائدة أو لمعنى[4]، ثم عدّداها[5] [واحدة واحدة][6]، إلا أن أبا داود لم يذكر معها لفظ: ﴿ٱلَّٰٓـِٔي﴾، ولكن تكلم عليه في الطلاق من غير إشارة إلى زيادة الياء، ونصه: "﴿وَٱلَّٰٓـِٔي﴾ على أربعة أحرف من غير ألف بين اللام والياء، وكذا كلّ[7] ما أتى مثله"[8]، انتهى.

---

(1) في د: " الناظم ".
(2) في المقنع، ص 47.
(3) في مختصر التبيين، 2/369-371.
(4) في د: " زائدة المعنى ".
(5) في د : " عدد لها ".
(6) ما بين المعقوفين ساقط من د.
(7) " كل " الزيادة من د.
(8) مختصر التبيين، 5/1209.

ثم ***قال أبو داود*** آخر الترجمة المذكورة: "[ويحتمل رسم: ﴿أَفَإِيْن﴾ و﴿مِن نَّبَإِيْ﴾ و﴿مَلَإِيْهِ﴾، ﴿وَمَلَإِيْهِمُوٓ﴾ بياء بعد الألف ثمانية أوجه][1]، ويحتمل زيادتها في باقيها ستة أوجه من الثمانية المذكورة"[2]، انتهى.

ثم لما تكلّم على كلّ كلمة في موضعها اقتصر في بعضها وهو باب ﴿نَّبَإِيْ﴾[3] على أن الياء زائدة، وفي بعضها وهو باب: ﴿تِلْقَآءِيْ﴾ على أنها صورة الهمزة، ولوّح في بعض ألفاظ هذا النوع باحتمال الوجوه المتقدّمة، وذكر في: ﴿بِأَييِّكُمُ﴾ احتمال كتبه على الأصل قبل الإذعام، أو على نية التخفيف[4] والتسهيل، وكلّ ذلك على وجه الاكتفاء بالراجح عنده والاختصار، وزاد في النحل عن الغازي حذف الألف، ونصه: "وإيتاء ذي القربى بياء بعد الألف صورة للهمزة المكسورة، ورسمه الغازي بن قيس بياء بعد التاء من غير ألف بينهما، وبألف أكتب"[5]، انتهى.

وقد اقتصر الناظم ـ رحمه الله ـ على القول بأن الياء في جميع ذلك زائدة ، كما عبّر الشيخان فيها ثانيا بالزيادة بعد أن ترجما بما هو متردّد بين الزيادة

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(2) مختصر التبيين، 2/370-371.

(3) في د : " وهو يناء على ".

(4) في د: " التحقيق ".

(5) مختصر التبيين، 3/778.

وعدمها، فمست[1] الحاجة إلى استيفاء ما ذكراه هنا، [وذلك أن الياء المذكورة][2] إما أن تقع بعد همزة مكسورة أو لا.

والقسم الأول: إما ألا يتقدم الهمزة فيه ألف أو يتقدم، فالأقسام ثلاثة:

فأما ***القسم الأول***: وهو ما لم يتقدّم الهمزة فيه ألف نحو: ﴿مِن نَّبَإِىْ﴾، فقال في ***المحكم***: "يحتمل رسم الياء فيه ثمانية أوجه:

***الأول***: أن تكون الياء صورة لحركة الهمزة.

***الثاني***: أن تكون الحركة نفسها.

***الثالث***: أن تكون علامة لإشباع حركة الهمزة. وتمطيطها من غير تولّد ياء، لتتميز عن الحركة المختلسة.

***الرابع***: أن تكون تقوية للهمزة وبيانا لها.

وهذه الأوجه الأربعة على أن الألف قبلها هي الهمزة.

***الخامس***: أن تكون الياء هي الهمزة على مراد وصلها بما بعدها، فتصير كالمتوسطة، والألف حينئذ تقوية للهمزة كما في ﴿مِاْئَة﴾.

***السادس***: أن تكون الياء صورة للهمزة أيضا، إلا أن الألف علامة لإشباع [فتحة][3] الحرف الذي قبلها.

***السابع***: أن تكون الألف والياء معا صورتين للهمزة، من حيث كان فيها التحقيق والتسهيل، فالتحقيق قراءة الأكثر، والتسهيل لحمزة في الوقف، ولأبي

---

[1] في ح: " ثم مست"، والمثبت من:هـ، د ، ز.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من د.

جعفر القارئ مطلقا فالألف صورة[1] التحقيق لانفتاح ما قبلها، والياء صورة التسهيل، لانكسارها، لأنها إن سهّلت في الوصل فبينها وبين الياء، وإن سهلت في وقف حمزة فبإبدالها ياء ساكنة كما هو مذهبه في إتباع المرسوم[2] وقفا.

***الثامن***: أن تكون الألف والياء معا صورتين للهمزة المتطرفة، لا على تأدية التحقيق والتسهيل، ولكن على تأدية الانفصال والاتّصال، فالألف صورة الانفصال من حيث كانت الهمزة المتطرفة الموقوف عليها تصور بالحرف الذي منه الفتحة، وهو الألف، سواء أريد تحقيقها أو تليينها[3] مثل: ﴿مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ﴾ [النمل: 22]، والياء صورة للاتصال من حيث كانت الهمزة المتوسطة المكسورة تصوّر بالحرف الذي تقرب منه في التليين، وهو الياء، سواء أريد تحقيقها أو تليينها[4] مثل: ﴿يَنشَؤُاْ﴾ [الزخرف: 17]"[5]، انتهى باختصار لطوله.

وقد ذكر كيفية نقطه على هذه الوجوه كلّها، ولم نذكره لأن له محلا يذكر فيه، ولم أر في هذا النوع للشيخين ترجيحا، إلا ما يظهر من اقتصار أبي داود على جعل الهمزة في الألف، وجعل الدارة على الياء، وبه صدّر في ذيل المقنع، وهذا النقط جار مع الوجه الثالث والرابع فيما تقدم، أعني أن تكون الياء زائدة

---

(1) في د: " في ".
(2) في د: " الرسم ".
(3) في د: " تسهيلها ".
(4) في د: " تسهيلها ".
(5) النص من الجزء المفقود في المحكم المطبوع، وقد مر التنبيه عليه.

بيانا للهمزة، أو دليلا على إشباع حركتها[1].

وأما ***القسم الثاني***: وهو ما تقدم الهمزة المكسورة فيه ألف نحو: ﴿مِن تِلْقَآءِيْ﴾، فقال في ***المحكم***: "تحتمل الياء فيه ستة أوجه، من حيث امتنعت الألف أن تكون صورة لها في ذلك، لأنها حرف مد ولين، والهمزة آتية بعدها، فأربعة من الوجوه الستة على أن الهمزة لا صورة لها، وهي الأربعة المتقدمة أولا في الياء في ***القسم الأول***، واثنان على أن الياء صورة للهمزة.

أما على مراد تسهيلها كما في ***السابع*** من ***القسم الأول***، وهذا هو ***الخامس*** هنا.

وأما على مراد وصلها بما بعدها كما في ***الثامن*** من ***القسم الأول***، أو على إلحاقها بالمستثنيات مما[2] بعد ساكن، وهذا هو ***السادس***، إلا أن هاذين الوجهين فارقا.

***السابع والثامن***، قيل: بكون الهمزة ليس لها هنا إلا صورة واحدة"[3]، انتهى بالمعنى مع اختصار وتقديم وتأخير وزيادة بيان.

وهذا ***السادس*** هو مختار أبي عمرو في [***ذيل المقنع***][4]، وبه صدر في ***المحكم***، وعليه اقتصر أبو داود في [***ذيل***][5] ***التنزيل***[6].

---

(1) كتاب النقط بذيل المقنع، ص 142-143.

(2) في د: " بما ".

(3) النص من الجزء المفقود في المحكم المطبوع، وقد مر التنبيه عليه.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(6) أصول الضبط، ص 225-229.

***تنبيهان:***

***الأول***: قد تبيّن بما سردته من النقل أن حكم الناظم بزيادة الياء في باب ﴿تِلْقَآءِيْ﴾ هو غير مختار الشيخين فيه، مع أن مختار الشيخين ظاهر الرجحان من قاعدة: "أنه ***إذا دار الحرف بين الزيادة وعدمها فحمله على عدم الزيادة أولى لأنه الأصل***"[1].

***الثاني***: ذكر الناظم ﴿أَلَّـيِ﴾ في هذا الباب صريح في أن الياء فيه زائدة، فتجري فيه الوجوه الستة المقرّرة في باب: ﴿تِلْقَآءِيْ﴾.

أما على قراءة قالون له بتحقيق الهمزة فقال ***التنسي***: "لايشك أحد في جري الأوجه الستة فيه، ويزاد لها سابع، وهو أنه زيدت فيه الياء مراعاة لقراءة من قرأه بياء ساكنة بعد الهمزة"[2]، انتهى.

وظاهر كلام الشيخين أن الياء فيه ليست زائدة:

***أما أبو داود***، فلأنه لم يذكره مع نظائره، لا في ***الهجاء***، ولا في ***الضبط***، ولم يشر إلى زيادة الياء فيه في موضع من مواضعه.

---

(1) وهو الذي حسنه التجيبي، وصححه التنسي، وهو الصواب: إتباعا لأئمة الفن، وتقليلا للخلاف للقاعدة التي ذكرها ابن عاشر، وقد جرى عمل أهل المشرق بوضع الهمزة تحت الياء دون دارة، وخالفهم أهل المغرب في مصاحفهم فاختاروا زيادة الياء وذلك بوضع الدارة على الياء علامة لزيادتها، والهمزة في السطر قبلها. ينظر: أصول الضبط، ص 225-229، ومختصر التبيين، 652/3، والطراز، ص 382، والمقنع، ص 42، ودليل الحيران، ص 327.

(2) الطراز، ص 386.

***وأما أبو عمرو***، فلم يذكره أيضا في ***المحكم*** مع نظائره، وإنما ذكره في ***المقنع*** بعد عد النظائر، فقال ما نصه: قال ***أبو عمرو***: "وفي مصاحف أهل المدينة وسائر العراق: ﴿ٱلَّـٰٓـِٔي تَظَّهَّرُونَ﴾[الأحزاب: 4]، ﴿وَٱلَّـٰٓـِٔي يَئِسۡنَ﴾، ﴿وَٱلَّـٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَ﴾ [الطلاق: 4] بياء من غير ألف قبلها على ما صوّرت"[1] انتهى.

فأنت ترى كيف تحفظ عن التعبير فيه بالزيادة، ولا يقال أن عدّه لها إثر عدّ الزوائد يوجب كونها عنده زائدة، لأنه عدّ من الألفات المزيدة ألفات أخر غير مزيدة بعضها صورة للهمزة كألف: ﴿تَبُوٓأَ﴾ [المائدة: 31]، وبعضها من أنواع أخر كألف: ﴿إِذاً﴾ [البقرة: 144]، ﴿وَلَيَكُوناً﴾ [يوسف: 32].

وأما على إحدى روايتي ورش فيه بياء خالصة مكسورة، فقال ***التنسي***: "يحتمل أن تكون تلك الياء لا أصل لها في الهمز، وهي المكتوبة، فتجعل تحتها كسرتها لا غير كما في ياء ﴿ثُلُثَيِ﴾ [المزمل: 18]، والمد طبيعي، ويحتمل أن يكون أصلها همزا، وأبدلت ياء محركة، وضبطه أيضا بجعل الكسرة تحت الياء كالذي قبله، غير أنه يختلف في المدّ، لكونه قبل همز مغير.

***قال***: وإنما لم تجعل النقطة الحمراء الدالة على البدل حرفا محركا هنا، لأن ذلك خاص بما قبل الهمزة فيه محرك نحو: ﴿لِئَلَّا﴾ [البقرة: 149]، و﴿مُّؤَجَّلاً﴾ [آل عمران: 145] بخلاف ما قبل الهمزة فيه ساكن نحو: ﴿ٱلنَّسِيُّ﴾ لورش،

---

[1] المقنع، ص 48-49، وانظر: المحكم، ص 90-91.

و﴿ٱلنَّبِيّ﴾ لقالون، كما نبّهنا عليه في ***باب الهمز***، و﴿ٱلَّـي﴾ من هذا القسم"[1] انتهى.

وحكمه بعدم جعل النقطة الحمراء تحت الياء في الاحتمال الثاني غير ظاهر، لأن امتناع جعل النقطة الحمراء الدالة على البدل إنما هو في زعمه إذا تقدم الهمزة مزيد من واو أو ياء، وذلك فيما سبيله بعد الإبدال الإدغام، كما قاله هو بنفسه في باب الهمز على بحث تقدم لنا معه في ذلك، فإذا أدغم السابق في الحرف المبدل من الهمزة امتزج الحرفان، واقتضت القاعدة كتبهما بصورة الحرف الواحد، والإدغام هنا متعدّد لمكان الألف.

وأما على رواية ورش المشهورة فيه بهمزة مسهلة بينها وبين الياء، فقال ***أبو داود*** ما نصه: "وأما كلمة: ﴿ٱلَّـي﴾ حيث وقعت على رواية ورش، فحكى أستاذنا الحافظ في كتابيه في نقط الياء التي هي خلف من الهمزة وجهين:

***أحدهما***: أن تجعل نقطة بالحمراء تحتها، وفوقها دارة علامة لتخفيفها، ودلالة على أنها همزة مليّنة بين بين، وأن كسرتها ليست خالصة، ولا سكونها أيضا.

والوجه ***الثاني***: أن تعرّى الياء من النقط، إذ كسرها غير خالص، وتجعل الدارة وحدها.

***قال سليمان***: وتعرية الياء من ضبط الوجهين المذكورين عندي أولى، وهو الذي أختار، وبه أنقط"[2] انتهى.

---

[1] الطراز، ص 386-387.

[2] أصول الضبط، ص 136.

و***حاصله*** أن ﴿ءَآلَّـٰٓـي﴾ جرى مجرى: ﴿أَئِفۡكًا﴾ [الصافات: 86]، إلا أن ***أبا عمرو*** زاد في ﴿ءَآلَّـٰٓىٔ﴾ وجها ثالثا، وهو هنا: جعل الدارة وحدها[1].

فاختار ***أبو داود*** التعرية من الجميع كما اختاره في باب: ﴿أَئِفۡكًا﴾ فتحصل أن المنصوص في ﴿ءَآلَّـٰٓـي﴾ ثلاثة أوجه لا اثنان كما قال ***التنسي*** أن المنصوص فيه وجهان، كما تحصل من نقطة للشيخين على رواية ورش[2].

ومما قدمته عنهما قبل: أن ياءه عندهما ليست زائدة، ولعلهما اقتصرا على ما ذكراه فيه، بناء على أن مختارهما في باب: ﴿تِلۡقَآيِ﴾ أن الياء صورة الهمزة، مع تجويز جريان الأوجه البواقي، فيكون حكم الناظم بزيادتها صحيحا نظرا إلى بعض الأوجه، كحكمه بزيادة الياء في باب: ﴿تِلۡقَآيِ﴾.

ويحتمل أن يكونا اقتصرا على ذلك المذكور، مع امتناع ما عدا ذلك، وحينئذ فيكون الحكم بالزيادة مخصوصا برواية قالون، والمشعر[3] بذلك رَوِيُّ البيت، أعني الهمزة المحققة في قوله: بلفظ ﴿ءَآلَّـٰٓـيِ﴾.

وأما ***القسم الثالث***: وهو كلمتا: ﴿بِأَيۡيْدٍ﴾ و﴿بِأَييِّكُمُ﴾، فقال في ***المحكم***: "زيدت الياء في ﴿بِأَيۡيْدٍ﴾ للفرق بينه وبين ﴿ٱلۡأَيۡدِ﴾، الذي معناه القوة، وداله لام، وبين ﴿ٱلۡأَيۡدِى﴾ التي هي جمع: (يَدٍ)، ودالها عين[4] كقوله: ﴿أَيۡدِى

---

[1] ينظر: المحكم، ص 91، وزاد الرجراجي وجها آخر نقله المارغني، وهو جعل نقطة حمراء تحت الياء من غير دارة. ينظر: دليل الحيران، ص 329، والطراز، ص 388.

[2] ينظر: الطراز، ص 388.

[3] في ح: "المشهور"، والمثبت من ز.

[4] في ح: "ياء".

ﵟالنَّاسِﵞ [الروم: 40]، وﵟبِأَيۡدِي سَفَرَةٖﵞ [عبس: 15]، وخصّ (الأَيد) الذي هو القوّة بالزيادة دون (الأيدي) التي هي جمع (يَدٍ) لخفته، وسلامته من الاعتلال، وثقلها، واعتلال لامها، كما خص (عَمرو) بزيادة الواو دون (عُمر)، لخفته من حيث صُرِف، وثِقَلِ الآخر من حيث منع الصرف.

***قال***: وأما زيادتهم الياء في ﵟبِأَييِّكُمُﵞ فللدلالة على أن الحرف المدغم الذي يرتفع اللسان به، وبما أدغم فيه ارتفاعة واحدة، حرفان في الأصل والوزن[1]، واقتصر في الدلالة على ذلك على هذا الموضع خاصة لما فيه من الإشعار والإعلام بذلك، وتحملوا الجمع بين صورتين في هاتين الكلمتين للتعريف بالفرق يعني في: ﵟبِأَيۡيْدٍﵞ والتنبيه على الأصل، يعني في ﵟبِأَييِّكُمُﵞ مع ندارتهما.

***قال أبو عمرو***: وقد تتّجه زيادتهم الياء في هاتين الكلمتين إلى معنى آخر، وهو أن تكون الياء الأولى من الياءين فيهما، والألف قبلها صورتين للهمزة، فالألف صورة لتحقيقها من حيث كانت [مبتدأة، والياء صورة لتسهيلها من حيث كانت][2] مفتوحة مكسورا ما قبلها، وهذا الوجه من الغامض اللطيف الحسن"[3] انتهى.

وإنما لم أتعرض لكيفية نقط شيء من هذه الأقسام على وجه من الوجوه

---

[1] واختاره أبو داود. ينظر: مختصر التبيين، 1219/5.

[2] ما بين المعقوفين سقط من ح، والمثبت من ز.

[3] النص من المفقود من المحكم المطبوع، وينظر: هجاء مصاحف الأمصار، ص 98، وتنبيه العطشان، ق/115، والتبيان، ق/302-أ-304-أ، وأصول الضبط، ص 227-229.




المذكورة فرارا من التشغيب، مع أنه له محلا يُبَيَّنُ فيه.

***الإعراب***: "***الغاز***" فاعل فعل محذوف تقديره: زاد، و"***معا***" حال من "***لقاءى***"، وهو مفعول زاد بتقدير مضافين، أي: زاد ياء كلمتي "***لقاءى***" جميعا، ويحتمل أن يكون زاد هنا متعديا إلى مفعولين، فالأول: "***لقاءى***"، والثاني: محذوف تقديره: ياء، و"***الياء***" مبتدأ، و"***بلفظ اللائ***" أي: اللفظ الذي هو "***اللائ***" خبره، وباؤه ظرفية، وعامله إما كون خاص يدل عليه السياق، وتقديره: زيدت، أوكون عام، و"***عن كل***" متعلق بمتعلق الخبر، وتنوين "***كل***" خلف من ضمير شيوخ النقل.

قال:

355- فَصْلٌ وَفِي أُوْلِي أُوْلُواْ أُوْلَـتِ وَاوٌ وَفِـي أُوْلَآءِ كَيْـفَ يَـاتِي

356- وَعَـنْ خِـلَافٍ سَـأُوْرِيكُمْ دُونَ مَـيْن وَلَأُصَـلِّبَنَّكُمْ فِـي ٱلْأَخِـرَيْن

لما فرغ من فصلي زيادة الألف والياء، انتقل إلى فصل زيادة الواو.

فأخبر على جهة الإطلاق: أن الواو زيدت في أربع كلمات، يعني من غير خلاف بين كتّاب المصاحف، وفي كلمتين بخلاف بينهم.

أما الأربع المتفق عليها فهي:

﴿أُولِى﴾ نحو: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُولِى ٱلْأَلْبَٰبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: 178].

و﴿أُوْلُواْ﴾ نحو: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ﴾ [الأنفال: 76].

و﴿أُوْلَـٰتُ﴾ نحو: ﴿وَأُوْلَـٰتُ ٱلْأَحْمَالِ﴾ [الطلاق: 4].

و﴿أُوْلَآءِ﴾ كيف وقع، أي سواء اتصل به حرف خطاب لمفرد أو غيره أم لا، لا ما اتصل به هاء التنبيه، لتقدم أن الواو فيه صورة للهمزة بخلاف

النحويين[1] نحو: ﴿أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ﴾ [آل عمران: 119]، ﴿أُوْلَٓئِكَ عَلَىٰ هُدىً﴾ [البقرة: 4]، ﴿وَأُوْلَٓئِكُمْ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰناً مُّبِيناً﴾ [النساء: 90]، وجميعها متعدّد.

وقد حكى في ***المقنع*** إجماع المصاحف على زيادة الواو فيهما[2].

وأما الكلمتان المختلف فيهما فهما: ﴿سَأُوْرِيكُمْ دَارَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [آية: 145] في الأعراف، ﴿سَأُرِيكُمْ ءَايَٰتِى فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ﴾ [آية: 37] في الأنبياء، ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [آية: 70] في طه، ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [آية: 49] في الشعراء، وهما الأخيران.

واحترز بقيد التأخّر فيهما عن الأول وهو في الأعراف، فإن أبا عمرو حكى اتفاق كتّاب المصاحف على عدم زيادة الواو فيه[3].

***تنبيهان:***

***الأول***: هذا الخلاف الذي حكى الناظم في ﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾ هو ما أشار إليه في ***المقنع*** بقوله: "ووجدت في مصاحف المدينة وسائر العراق ﴿سَأُوْرِيكُمْ دَارَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ في الأعراف و﴿سَأُرِيكُمْ ءَايَٰتِى﴾ في الأنبياء بواو بعد الألف"[4] انتهى.

---

(1) في قولهم أنها زائدة وأن الهمزة غير مصورة. ينظر: دليل الحيران، ص 201.

(2) المقنع، ص 53، وينظر: مختصر التبيين، 2/75.

(3) المقنع، ص 53.

(4) المقنع، ص 53.

فتخصيصه زيادة الواو بمصاحف المدينة، والعراق يفهم منه أن غيرها بخلاف ذلك[1]، وعلى هذا فهمه ***الشاطبي*** أيضا، حيث قال في ***عقيلته***:

والخلف في سأوريكم قلَّ وهو لدى  أصلّبنكم في طه مع الشعرا[2]

وقد لوّح ***أبو داود*** في الهجاء بهذا الخلاف أيضا[3]، ونصه في الأعراف: "وكتبوا ﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾ بواو بين الألف والراء، وكذا في الحرف الذي في الأنبياء: ﴿سَأُرِيكُمُوٓ ءَايَٰتِى﴾ هذه روايتنا عن أبي عمرو الحافظ، وحكم الأندلسي، وعطاء الخراساني، هنا، وفي سورة طه، والشعراء: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمُوٓ﴾ بواو أيضا بعد اللام"[4] انتهى.

وقد ذكر أيضا ﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾ مع ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ في صدر البقرة، ولم يحك فيه خلافا[5]، وحكى في ﴿لَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾ في طه، والشعراء الخلاف، واختار فيه عدم زيادة الواو موافقة للفظ، وللأوّل[6]، ولمصاحف أهل المدينة، وللاختصار[7].

وكذا حكى ***أبو عمرو في المقنع*** الخلاف في ﴿لَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾ في الموضعين[8].

---

[1] قال ملا علي القاري: "وفي المكي والشامي بحذف الواو فيهما". ينظر: الهبات السنية، ق/56-ب.

[2] العقيلة، رقم:196، ص 145.

[3] ينظر: أصول الضبط، ص 232.

[4] مختصر التبيين، 572/3.

[5] في مختصر التبيين، 75/2.

[6] أي الذي في الأعراف.

[7] ينظر: مختصر التبيين، 848/4.

[8] المقنع، ص 53.

وقد حكى ***أبو عمرو في المحكم***، ***وأبو داود في ذيل التنزيل***[1]: إجماع المصاحف على زيادة الواو في: ﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾، وعبّر في موضع آخر من ***المحكم*** بالاتفاق[2].

فلولا أن ***الشاطبي***، ***والناظم*** اعتمدا ذلك المفهوم من كلام ***أبي عمرو صاحب المقنع***، ومحلهما من الفن محلهما، لكان النظر يقتضي إلغاء ذلك المفهوم المقتضي للخلاف بصريح نص ***المحكم***، ***وذيل التنزيل***.

***الثاني***: قال في ***المحكم***: "أما زيادة الواو في ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ﴾ و﴿أُوْلِى﴾ ، فلمعان خمسة:

***أولها***: أن تكون زيدت للفرق بين ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ﴾ وبين ﴿أُوْلِى﴾ و﴿ٱلَّـٰتِى﴾ من حيث أشبهت صورة ذلك، وهذا قول النحويين.

***ثانيها***: أن تكون صورة لحركة الهمزة.

***الثالث***: أن تكون الحركة نفسها.

***الرابع***: أن تكون تقوية للهمزة.

***الخامس***: أن تكون علامة لإشباع حركتها"[3] انتهى.

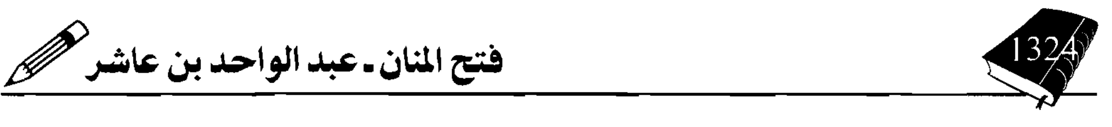
ويحتمل أن تكون زيدت في: ﴿أُوْلَآءِ﴾ فرقا بينها وبين الاستثنائية، والباقي من فروعه بالحمل، وإنما خصت هذه الألفاظ بزيادة الواو دون مشابههما في الصورة، لضم الهمزة فيها دون مشابهها.

---

[1] أصول الضبط، ص 232.

[2] ما ذكره من مفقود المحكم المطبوع.

[3] ما ذكره من مفقود المحكم المطبوع.




وقد بحث ***ابن أبي الربيع*** مع النحاة: في دعواهم أن زيادة الواو في ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ﴾ للفرق بينه وبين: ﴿إِلَيْكَ﴾ بإمكان الفرق برسم الألف الأصلي الذي بعد اللام[1].

***قلت***: وبحثه ضعيف، لأنه بتقدير ثبوت الألف يشبه في الصورة: (أَلَائِك) المخفوض الذي بمعنى: النعم، جمع (أَلَى) بمعنى: نعمة.

ثم ***قال في المحكم***: "وأما زيادة الواو في ﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾ باتفاق، وفي: ﴿لَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾ باختلاف، فلمعان ستة: الأربع منها هي المتقدمة في: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ﴾ بعد الأول.

***والخامس***: أن تكون صورة للهمزة من حيث صارت بما اتصل بها من الزوائد، كالمتوسطة التي تصوّر في حال انضمامها واوا، لتقريبها منها إذا سهلت، وتكون الألف قبلها زيادة، لبيان الهمزة وتقويتها، كما زيدت الألف في: ﴿لَأَاْوَضَعُواْ﴾ وشبهه.

***السادس***: كالخامس، إلا أن الألف علامة لإشباع فتحة الحرف الذي قبلها[2]" انتهى باختصار.

ومثله لأبي داود قائلا: "ويحتمل عندي كلمة ﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾ معنى سابعا: وهو أنها كتبت على قراءة من قرأ: ﴿سَأُوَرِّثُكُمْ﴾ بتحريك الواو، وتشديد الراء، وثاء مثلّثة بعدها، مع ضمها، وهي قراءة شاذّة رويناها عن وهب بن منبّه عن ابن عباس رضي الله عنهما، وكذلك قرأها قسامة بن زهير[3]، وقال: هي أرض

---

[1] البسيط في شرح جمل الزجاجي، 309/1.
[2] ما ذكره من مفقود المحكم المطبوع.
[3] ينظر: مختصر ابن خالويه، ص 51، وكتب في شواذ القراءة، ق/44-ب.

الصرام"[1] انتهى.

وقد زيد[2] وجه آخر هو **سابع** في: ﴿لَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾.

**وثامن**: في ﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾، وهو الفرق كما في ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ﴾ ففي ﴿لَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾ للفرق بينه وبين (**لا صلبتكم**) الماضي المسند إلى ضمير المتكلم المنفي بـ"لا"، وفي ﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾ للفرق بينه وبين (ساريكم) الذي هو اسم فاعل من (سرى) مضاف إلى ضمير جماعة المخاطبين.

**قلت**: وانظر لِمَ لَمْ يجعلوا هنا الحرفين معا صورتين للهمزة على مراد الانفصال والاتصال، أو على مراد التحقيق والتسهيل، كما قالوه في ﴿نَّبَإِيْ﴾ وبابه.

**الإعراب**: "**في أولي**" و"**أولوا**" و"**أولات**" و"**أولاء واو**" جملة اسمية قدم خبرها، و"**كيف ياتي**" شرط حذف جوابه، لدلالة ما قبله، وياء "**أولاتي**" للإطلاق، و"**عن خلاف**" حال من "**سأوريكم**"، ومنسوقه، وهو عطف على "**أولي**"، و"**دون مين**" أي: كذب، ظرف في محل صفة "**خلاف**"، وهو إشارة إلى صحته، و"**في الآخرين**" حال من "**لأصلبنكم**"، أو صفته، و"**الآخرين**"[3] صفة لمحذوف، أي: في الموضعين "**الآخرين**"، ويحتمل أن يكون "**في الآخرين**" بدلا من "**لأصلبنكم**"، إذ هو عطف على مدخول في فهمي مقدرة معه، وهو على حذف مضاف، أي: وفي كلمتي "**لأصلبنكم الآخرين**".

---

[1] مختصر التبيين، 3/572-574، وأصول الضبط، ص 233.

[2] زاد هذين الوجهين التنسي في الطراز، ص 392-393.

[3] في هـ: "الأخيرين".



# الباب السابع:

## رسم الألف ياء

قالـ رحمه الله:

357- وَهَاكَ مَا بِأَلِفٍ قَدْ جَاءَ وَٱلْأَصْلُ أَنْ يَّكُونَ رَسْماً يَاءَ

لما فرغ من الحذف الذي هو النقص، ومن الزيادة، انتقل إلى الإبدال، وهو قسمان: إبدال ياء من ألف، وإبدال واو من ألف، وهذه الترجمة منعقدة للقسم الأول، أعني إبدال الياء من الألف، ومحلّه الألفات المبدلة في اللفظ من الياء، وما جرى مجراها، وهي في الجملة تتنوع إلى ثلاثة أنواع: نوع رسم بالياء بدلا من الألف رعيا لأصله في اللفظ، وهو الأكثر، ونوع رسم بالألف على الأصل في الخط، وهو الأقل، ونوع حذف فيه البدل والمبدل منه جميعا، وهو أقل من النوعين الأولين، وهذا النوع من باب الحذف قطعا، ولكن لا تخفى مناسبة ذكره هنا، ولما تنوّعت بنات الياء، وما جرى مجراها إلى هذه الأنواع الثلاثة، لم يكن بُدٌّ من استيفاء بيان كل نوع أثناء الترجمة، لكنه ترجم بالنوع الثاني، نظرا إلى[1] قلّته بالنسبة إلى النوع الأول، أنزلته منزل الفرع المخالف للرسم القياسي المقصود بالنظم، وكثرة النوع الأول، أنزلته منزلة أصل ثان موافقة للرسم القياسي، ولم يشر في الترجمة إلى الأنواع الثلاثة، وقد كان الأولى الإشارة إليها.

وهذه الترجمة تقرب من قول **أبي عمرو في المقنع**: "**باب ما رسم في المصاحف من ذوات الياء بالألف**"[2]، فقال **الجعبري**: "أي وما رسم منها بالياء، فالترجمة ناقصة،

---

(1) في ز: "إلى أن".

(2) المقنع، ص 63.

فقول **الشاطبي**: **باب رسم بنات الياء** أَسَدّ"[1] انتهى.

وبهذا التقرير، وما أوضحته من التحرير تعرف فساد دعوى من ادّعى أن الأولى إسقاط البيت الأول بعد الترجمة، وأن لا سبب لذكره إلا التوطئة.

**الإعراب**: "**رسما**" خبر "**يكون**" على أنه بمعنى: مرسوم، و"**ياء**" ثاني مفعولين[2]، و"**الأول**" ضمير مستتر فيه، ويحتمل أن يكون "**رسما**" منصوبا بإسقاط في، و"**ياء**" خبر "**يكون**"، وباقيه واضح.

قال:

358- وَإِنْ عَنِ ٱلْيَاءِ قَلَبْتَ أَلِفَا فَٱرْسُمْهُ يَاءً وَسَطاً أَوْ طَرَفَا

359- نَحْوُ هُدٰيهُمْ وَهَوٰيهُ وفَتىً هُدىً عَمىً يَٰأَسَفىٰ يَٰحَسْرَتىٰ

360- ثُمَّ رَمىٰ اِسْتَسْقٰيهُ أَعْطىٰ وَاهْتَدىٰ طَغىٰ مَنِ اِسْتَعْلىٰ وَوَلّىٰ وَاعْتَدىٰ

اعلم أن النوع الأول مما تكلم عليه في هذه الترجمة، وهو الألفات التي كتبت ياء في المصاحف أربعة أقسام: مبدلة من ياء، ومشبهة بها، وهي ألف التأنيث، ومجهولة الأصل، ومنقلبة عن واو.

وأشار الناظم في البيت الأول من هذه الأبيات الثلاثة إلى حكم القسم الأول منها، فأمر مع إطلاق الحكم الشامل لشيوخ النقل، المتأهّل لهذا الخطاب: أنه إذا قلب ألفا عن ياء، أي أبدلها من الياء، فإنه يكتبها ياء.

**قال في المقنع**: "على مراد الإمالة وتغليب الأصل"[3].

---

(1) الجميلة، ق/153-ب، والعقيلة، ص 149.

(2) في:هـ، د ، ز:" مفعولي رسما".

(3) المقنع، ص 63.

**قال الجعبري**: "معنى تغليب الأصل: الدلالة على أصلها"[1] انتهى.

وقدّم هذا النوع، لأنه المخالف للرسم القياسي، ولكثرته حتى أعطى فيه هذا الضابط، وسيذكر بعد النوع الثاني مستثنيا له من هذا، ثم مثّل في البيتين الأخيرين بخمس عشرة كلمة، ضمّن أوّل البيتين منها سبع كلم، كلّها أسماء، إلا أن الألف في الخمس الأُوَل منها مبدلة من ياء، هي لام، يظهر ذلك بالتثنية، وغيرها من التصاريف.

والألف في الكلمتين الأوليين من الخمس متوسطة، لاتصالها بضمير متّصل، وفي الثلاث بعدها متطرفة، والألف في الكلمتين الأخيرتين من السبع مبدلة من ياء المتكلم، إذا أصلهما: (يَٰٓأَسَفِي)، و(يَٰحَسۡرَتِي) بكسر ما قبل الياء، ومثلهما: (يَٰوَيۡلَتِى)، ثم خفّف بالفتح، فانقلبت ألفا، كما هي إحدى اللغات الستّ في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم.

ويشهد لهذا قراءة الحسن[2]: ﴿يَٰوَيۡلَتِى﴾ [هود: 71]، وأبي جعفر: ﴿يَٰحَسۡرَتِي﴾ [الزمر: 53] بتاء مكسورة فياء.

فالمنادى على هذا مؤنث بالتاء، والأول بمعنى: الهلكة، وقيل ألفها للنُدبة، ويشهد له قراءة أبي جعفر: ﴿يَٰحَسۡرَتَٰيَ﴾ بألف فياء مفتوحة[3]، إذ لا يجمع بين العوض والمعوض منه، ويمكن دفعه بتجويز أن المنادى في هذه القراءة

---

(1) الجميلة، ق/155-ب.

(2) ينظر: مختصر ابن خالويه، ص 65.

(3) استشهد ابن عاشر بهذه القراءة على أساس أنها شاذة وليس كذلك، بل هي متواترة. ينظر: النشر، 363/2، والبدور الزاهرة، ص 344.

مثنّى: (الحسرة)، للتكثير كـ: (لبيك وسعديك)، أو على إرادة (حَسْرَتَيْ): حرمان الجنة، ودخول النار، وعلى هذا القول فيزاد ألف الندبة على الأقسام الأربعة المذكورة قبل، كما زاده **الجعبري**[1].

ثم ضمّن ثاني البيتين ثماني كلم كلّها أفعال، وألفاتها كلّها مبدلة من ياء، يظهر ذلك بردّ الفعل إلى المتكلم، وقد استفيد من تنويع المثل، أنه لا فرق في الألف بين أن تكون الياء التي هي أصلها لام الكلمة، أو ياء إضافة، وسواء كانت الألف متطرفة، أو متوسطة بسبب ما يتصل بها، كما صرّح به في أول الأبيات الثلاثة، وسواء كانت في اسم، أو فعل، وسواء وقع بعدها متحرك، أو ساكن، وسواء تقدم للياء أصالة في الواو، أم لا.

كما استفيد أيضا من اتفاق المُثُل في كون ما ألفه منها أصلي لا ما اختصاص هذا الحكم بما في محل اللام، ولا يجري[2] ما في محل العين كـ: باع وجاء.

**تنبيه**: اعلم أن الأصل في ألف: ﴿أَعْطىٰ﴾، و﴿إِسْتَعْلىٰ﴾، و﴿إِعْتَدىٰ﴾ الواو، لأنها من: عطا يعطو، وعلا يعلو، وعدا يعدو، وإنما انقلبت إلى الياء، وصارت أصلا ثانيا، لرجوعها فيها حيث زادت على ثلاثة أحرف إلى الياء.

أما في المضارع تقول: يعطي، ويستعلي، ويعتدي، وكذا ما أشبهها.

---

(1) الجميلة، ق/157-أ.

(2) في ح:" يخول"، والمثبت من ز.

وأما في المصدر كـ: تعدَّى تعدِّيًا، مع أنه من العدوان، ولهذا عدّ من ذوات الياء، نحو: تَرْضَى، وتُتْلَى، أعني لزيادة حرف المضارعة، مع أنهما من الرضوان، والتلاوة، لأن الأول من: **رَضِيَ** المبني للمعروف، والثاني من: **تُلِيَ** المبني للمجهول.

**قال في التنزيل** بعد أن ذكر أن ذوات الواو الثلاثية نحو: ﴿دَعَا﴾ ترسم ألفا، واستثنى منها ست كلمات كتبت بالياء، وهي: ﴿زَكَىٰ﴾ ونظائرها ما نصه: "وكذلك إذا أتى في أول هذه الأفعال، والأسماء المذكورة إحدى الزوائد الأربع: الهمزة، والتاء، والياء، والنون، فإنها تكتب بالياء بإجماع أيضا، لانتقالها حينئذ من أن تكون ثلاثية، نحو: ﴿تُدْعىٓ﴾، و﴿تُتْلىٰ﴾، بالياء والتاء فيهما معا، و(أسنى)، و(أشقى)، و(أنجى)، و(أعلى)، وشبهه، وكذلك إن ضعّف الحرف نحو: ﴿زَكَّىٰهَا﴾، و﴿نَجّىٰكُمْ﴾، و﴿نَجّىٰنَا﴾"[1] انتهى.

**الإعراب**: واضح.

وقد تحصل من صورة كلم الثاني من شطر البيت الثالث حكمة موفِّية مع أنها معطوفة على ما قبلها بحذف العاطف.

قال:

361- وَمَا بِهِ شُبِّهَ كَـ ٱلْيَتَـٰمىٰ إِحْـدىٰ وَأُنثىٰ وَكَـذَا ٱلْأَيَـٰمىٰ

تقدم أن النوع الأول من هذه الترجمة، وهو ما كتب من الألفات ياء: أربعة أقسام مبدلة من ياء، وقد فرغ من الكلام عليها، وشبهه بها، وهي ألف

---

[1] مختصر التبيين 2/167-168.

التأنيث، وهي التي تكلم عليها في هذا البيت، عاطفا لها عطف جملة على القسم الأول، ليفيد أنها مثله في كتبها بالياء، وذلك لجريانها مجرى ألف القسم الأول، في انقلابها ياء في التثنية، والجمع، على حدّه نحو: الأخريان والأخريات، حتى تسامح القرّاء كالشيخين في إطلاق أنها من ذوات الياء، ثم مثّل لها بأربع كلم منوّعا للأمثلة، ليفيد مواضع ألف التأنيث من الأوزان، وهي كما ترى، قال **الشاطبي**:

وكيف جرت فَعْلَى ففيها وُجُودُهَا   وإن ضم أو يفتح فَعَالى فَحَصِّلَا[1]

ومعناه أن ألف التأنيث توجد في أربعة[2]أوزان: (فعلى) بتثليث الفاء نحو: (دَعْوى)و ﴿يَحْيَىٰ﴾ و﴿إِحْدَى﴾ و﴿عِيسَى﴾، و﴿أُنثَىٰ﴾، و﴿مُوسَى﴾، وعلى أحد القولين في الأعلام الأعجمية الثلاثة، و(فعالى) مضموم الفاء، ومفتوحها، نحو: ﴿كُسَالَىٰ﴾، و﴿يَتَـٰمَى﴾، و﴿ٱلْأَيَـٰمَىٰ﴾.

**تنبيهان:**

**الأول**: أغفل الناظم حذف الألف [التي قبل][3] ميم ﴿أَيَـٰمَىٰ﴾، وقد نص أبو داود على حذفها[4].

---

[1] حرز الأماني، رقم" 295، ص 24.

[2] في ز:" خمسة".

[3] ما بين المعقوفين سقط من ح، والمثبت من ز.

[4] مختصر التبيين، 4/904-905. ونص بعضهم على إثباتها، قال النائطي:" أقول الحذف هو الأقيس"، وقال ابن القاضي:"بحذف الألف نص عليه في التنزيل، وبه العمل"، ولم يتعرض له الداني. ينظر: نثر المرجان، 4/625، وبيان الخلاف، ق/42-أ، ودليل الحيران، ص 205، وسمير الطالبين، ص 63.

**الثاني**: مثّل الناظم لألف التأنيث بـ: ﴿أَيَـٰمَىٰ﴾ جريا على مذهب الكوفيين فيه، وفي ما كان على وزنه كـ: خَطَايَا، وحَوَايَا، وهَدَايَا، قاله الفاسي عند قول الشاطبي: **وخطايا مثله متقبلا**[1].

وقد قيل فيه أن أصله: (أَيَايِمْ) قدمت الميم، وأخّرت الياء، ثم فتحت الميم تخفيفا، فقلبت عند ذلك الياء ألفا على القياس، وعلى هذا فلا يصلح[2] التمثيل به للمشبه بما هو منقلب عن الياء، إذ هو بنفسه منقلب عنها[3].

**الإعراب**: "**ما**" موصول اسمي مبتدأ محذوف الخبر، تقديره: كذلك، أو مفعول بفعل محذوف، تقديره: ارسم، و"**شبّه به**" صلته، [ولا بد على هذا الاحتمال الثاني من تقدير حال يدلّ عليها البيت الذي بعد الترجمة، أي: أرسم كذا يا ياء][4]، وباقيه واضح.

قال:

362- إِلَّا حُرُوفاً سَبْعَةً وَأَصْلاً مُطَّرِداً قَدْ بَايَنَتْ ذَا ٱلْفَصْلَا

363- فَٱلْأَحْرُفُ ٱلسَّبْعَةُ مِنْهَا ٱلْأَقْصَا وَمِثْلُهُ فِي ٱلْمَوْضِعَيْنِ أَقْصَا

364- وَمَنْ تَوَلَّاهُ عَصَانِي ثُمَّا سِيمَاهُمُ فِي ٱلْفَتْحِ مَعْ طَغَا ٱلْمَا

لما فرغ من بيان النوع الأول بإعطاء ضابطه، انتقل إلى النوع الثاني المصرّح به في صدر الترجمة، وهو ما خرج عن ذلك الضابط، فكتب ألفا على الأصل:

---

[1] ينظر: حرز الأماني، رقم:300، ص 25، واللآلي الفريدة، 1/392-395.

[2] في ز:" يصح".

[3] ينظر: البحر المحيط، 8/38، والمصباح المنير، ص 22.

[4] ما بين المعقوفين سقط من د، و" ياء" في موضعه محو في ح، والمثبت من ز.

فأخبر مع الإطلاق أيضا أنه يستثني من ذلك الضابط: سبع كلمات، وأصل مطّرد، أي: مقيس، فإنها كما قال في **المقنع**: "لم تختلف المصاحف في رسمها بالألف"[1].

**أما الكلم السبع:** فمنها ﴿ٱلۡأَقۡصَا﴾ في الإسراء: ﴿إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا﴾ [الإسراء: 1]، ومنها: ﴿أَقۡصَا﴾ في الموضعين في القصص: ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنۡ أَقۡصَا ٱلۡمَدِينَةِ يَسۡعَىٰ﴾ [القصص: 19]، ويس: ﴿وَجَآءَ مِنۡ أَقۡصَا ٱلۡمَدِينَةِ رَجُلٌ﴾[2] [يس: 19].

و﴿مَن تَوَلَّاهُ﴾ في الحج: ﴿كُتِبَ عَلَيۡهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ﴾[3] [الحج: 4].

واحترز بقيد مجاورة الضمير عن غير مجاوره، وهو: ﴿فَأَعۡرِضۡ عَن مَّن تَوَلَّىٰ﴾ [النجم: 28]، وليس ﴿مَن﴾ قيدا، بل إيضاح، وإن كان يخرج الخالي عن ﴿مَن﴾ للاستغناء عنه بقيد مجاورة الضمير المخرج لمجاور ﴿مَن﴾ والخالي عنها.

و﴿عَصَانِي﴾ في إبراهيم: ﴿وَمَنۡ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[4] [إبراهيم: 38].

ولا يخفى أنه لا يندرج فيه: ﴿عَصَى﴾ ولا: ﴿هِيَ عَصَايَ﴾.

---

[1] المقنع، ص 63.

[2] ينظر: مختصر التبيين، 2/69، 3/785، 4/963-964، 1023، والمقنع، ص 64.

[3] ينظر: المقنع، ص 64، 87، ومختصر التبيين، 2/69، 4/870.

[4] ينظر: المقنع، ص 64، ومختصر التبيين، 2/69.




و﴿سِيمَاهُمْ﴾ في الفتح: ﴿سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم﴾[1] [الفتح: 29].
واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها، وسيأتي فيه تفصيل.
و﴿طَغَا ٱلْمَآءُ﴾ في الحاقة: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ﴾[2][الحاقة: 10].
واحترز بقيد المجاور لـ: ﴿ٱلْمَآءُ﴾ عن غيره نحو: ﴿ٱذْهَبِ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ﴾ [النازعات: 17].

**قال في المقنع**: "ورسم ذلك كذلك أي بالألف على مراد التفخيم"[3].

**قال الجعبري**: "أي على بقائه على أصله من الفتح.

**قال**: ويحتمل كتبها بالألف أن يكون للدلالة على اللفظ"[4] انتهى.

ويظهر أن بين هذين الاحتمالين اتحادا أو تلازما.

**تنبيهان:**

**الأول**: استكمال عدد الكلمات المعدودة أولا يرفع توهم التبعيض، وعدم الاستيفاء المتبادر من قوله منها كذا وكذا، كما أن قصده استيفاء العدّة حسن الجمع بين ﴿أَقْصَا﴾ و﴿ٱلْأَقْصَا﴾، مع صحة الاكتفاء بأحدهما.

**الثاني**: لم يستثن الناظم هنا مع الكلم السبع: ﴿مَرْضَاتِ﴾، مع أن قياس ألفه أن تكتب ياء، وإن كان أصلها الواو، لانقلابها بالزيادة في ألفها، وهي

---

(1) لم يذكر الداني إلا موضع الفتح استثناه مما يرسم بالياء، وذكره في باب ما اتفقت على رسمه مصاحف أهل الأمصار. ينظر: المقنع، ص 64، 89، ومختصر التبيين، 2/69، 312، 4/1170، وجرى العمل بما نقله أبو داود.

(2) ينظر: المقنع، ص 64، ومختصر التبيين، 2/69، 5/1224.

(3) المقنع، ص 64.

(4) الجميلة، ق/255-ب.

الميم إلى ذوات الياء، كما لم يستثنه غيره هنا.

وقد استطرد **أبو داود** كتبه بالألف[1] في البقرة حيث تكلم على كتبه بالتاء، ونصه: "وكتبوا ﴿مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: 205] بتاء بعد الألف حيثما وقعت، وجملتها أربعة مواضع:

أولها هنا: [﴿مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ والثاني في هذه السورة أيضا][2] ﴿مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتاً مِّنَ اَنفُسِهِمْ﴾ [البقرة: 264]، وفي النساء موضع ثالث، وفي التحريم موضع رابع: ﴿مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ﴾ [التحريم: 1]، وأصله: "مَرْضَوَةَ"، فلما تحركت الواو، وانفتح ما قبلها قلبت ألفا، فصارت [﴿مَرْضَات﴾.

ووقع في الممتحنة موضع خامس، جاء بعد التاء فيه ياء، وهو قوله: ﴿وَٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِى﴾ [الممتحنة: 1]"[3] انتهى.

وقد عدّه أيضا من ذوات الواو حين تكلم على أنها - أي ذوات الواو -، تكتب بالألف عند قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَا بَعْضُهُمْۥ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾[4] [البقرة: 75].

كما عدّه أبو عمرو في عدة من مصنفاته: كـ **إيجاز البيان والتلخيص**[5] في جملة أمثلة الأسماء الثلاثية من ذوات الواو، التي لا تمال في مذهب ورش،

---

(1) في ح:" بالواو"، والمثبت من ز.

(2) ما بين المعقوفين سقط من: ح، والمثبت من ز.

(3) مختصر التبيين، 264/2.

(4) مختصر التبيين، 166/2.

(5) ينظر: الفجر الساطع، ق/85-أ، والفتح والإمالة، ص 150. ولم أعثر على النص من إيجاز البيان لأن موضعه فيه أثر احتراق في النسخة التونسية الفريدة، والتي هي برقم: 19045، وأما كتاب التلخيص فمفقود.

وذكر في **المقنع** آخر **باب ما رسم فيه الألف واوا على لفظ التفخيم ومراد الأصل**، في معرض الاستثناء من ذوات الواو، والتي كتبت ألفاتها واوا، فقال: "وجدت في جميعها ﴿مَرْضَات﴾ حيث وقع و﴿مَرْضَاتِى﴾ مرسوما بالألف على اللفظ"[1]. انتهى. فالله أعلم كيف يصح ذلك.

وقد غلّط ابن آجُرُّوم في ذلك الداني عند شرحه[2] قول الشاطبي:

**وفي أراكهم وذوات اليا له الخلف جملا**[3]

وكأن سكوت الشيخين عنه هنا، وعدّهما إياه في جملة ذوات الواو التي تكتب بالألف، هو الموجب لسكوته عنه هنا.

ولاشك أن قول الشيخين: أن أصلها الواو صحيح، نظرا إلى الأصل الأول فيه، ولكن لما صارت واوه إلى الياء، كما تقدم، كان حقّه أن تكتب بها فحين كتب بالألف، احتيج إلى استثنائه، كالكلم السبع، خلاف ما قالاه، أنه كتب بالألف قياسا على نظائره من ذوات الواو، وكما سكت الناظم عنه هناك سكت عن كتبه بالتاء.

وقد تكلم على كتبه بالتاء الشيخان، وتابعهما **صاحبا العقيلة**، و**المنصف**.

**الإعراب**: "**حروفا**" نصب على الاستثناء من ضمير "**ارسمه**"، وهو على حذف مضاف، أي: إلا ألف[4] كلم، وجملة "**باينت ذا الفصلا**" صفة للمستثنى،

---

(1) المقنع، ص 55.

(2) واسم شرحه: فرائد المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني، ولا يزال الكتاب مخطوطا في خزائن المغرب، ولم أعثر عليه.

(3) حرز الأماني، رقم: 315، ص 26.

(4) في ز:" أي الألف".

ومنسوقه، وفاء "**فالأحرف**" فصيحة، وهو مبتدأ، و"**منها الأقصا**" جملة اسمية، غير مرتبة خبره، و"**مثله أقصا**" جملة اسمية، و"**في الموضعين**" في محل الصفة[1] لـ"**أقصا**"، بتقدير: كلمتا "**أقصا**"، وباقيه واضح.

قال:

365- وَزِدْ عَلَىٰ وَجْهٍ تَرَآءَا وَنَـَا وَمَا سِوَى ٱلْحَرْفَيْنِ مِنْ لَفْظِ رَءَا

366- إِذْ رُسِمَتْ بِأَلِفٍ وَٱلْأَصْلُ لَدَى ٱلثَّلَاثِ ٱلْيَاءُ إِنْ مَا تَبْـلُ

لما أكمل الكلم السبع [المستثناة][2] من الأصل المتقدم، أمر على جهة الإطلاق أيضا، أن يزاد عليها على وجه أي احتمال من وجهين: ﴿تَرَآءَا﴾ و﴿نَـَا﴾ وما سوى الكلمتين المتقدمتين في الهمز من لفظ ﴿رءا﴾.

أما ﴿تَرَآءَا﴾ ففي الشعراء: ﴿فَلَمَّا تَرَآءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾ [الشعراء: 61]، وقد تقدم في آخر ترجمة: **ما من مريم لصاد**[3]، أن أصله: (تَرَاءَيَ) بوزن (تَفَاعَلَ)، قلبت ياؤه ألفا لتحركها، وانفتاح ما قبلها، وأنه كتب بألف واحدة.

فيحتمل أن تكون الألف الأولى، وهي ألف (تَفَاعَلَ)، ويحتمل أن تكون لام الكلمة، وهي المبدلة من الياء.

وأما ﴿نَـَا﴾ ففي الإسراء وهي: ﴿أَعْرَضَ وَنَـَا بِجَانِبِهِۦ﴾[4] [الإسراء: 83].

---

[1] في ز:" حال ".

[2] ما بين المعقوفين سقط من ح، والمثبت من ز.

[3] انظر: البيت:240 ص 975 وما بعدها.

[4] ينظر: المقنع، ص 25، ومختصر التبيين، 794/3.

وأما ﴿رءا﴾ غير كلمتي النجم، فنحو: ﴿رءا كوكبا﴾ [الأنعام: 77]، وهو متعدّد في اثنين وعشرين موضعا، كما قال في **التنزيل**[1].

وأصلهما: (نَأَيَ) و(رَأَيَ) بوزن (فعَل) المفتوح العين، فأبدلت الياء ألفا، لما تقدم في ﴿تراءا﴾ وقد كتبا بألف واحدة، فيحتمل أيضا أن تكون هي صورة الهمزة، ويحتمل أن تكون لام الفعل المبدلة من الياء، فعلى الاحتمال الثاني في الكلمات الثلاث، وهو معنى قول الناظم على وجه يكون مزيدة على الكلم السبع، لأن تلك الكلم الثلاث كتبت بألف أصلها حينئذ الياء، ويظهر ذلك أن ابتليتها أي: اختبرتها، وذلك نحو: تراءيتَ، ونأيتُ، ورأيتُ.

وأما على الاحتمال الأول فيها، فلا تكون من القسم المستثنى بكتبه ألفا، بل من النوع الثالث المستثنى بالحذف للبدل والمبدل منه.

قال الشيخان: "كراهية لاجتماع ألفين"[2] انتهى.

وهذا بناء منهما على تقدير كتبه ألفا، وإنما لم يجعلاه من باب ما حذفت الياء منه اختصارا كـ: ﴿عُقْبَاهَا﴾ ونظائره، لأن ما كتب من هذا الباب بألف، وهو النوع الثاني منه أكثر من النوع الثالث منه، وهو ما حذفت فيه البدل والمبدل منه[3].

وقد أشار في **المحكم** إلى هذا المعنى عند كلامه على ﴿تراءا﴾[4].

---

(1) مختصر التبيين، 3/497، 795.

(2) ينظر: المحكم، ص 158، ومختصر التبيين، 2/497.

(3) في ز:" منه جميعا".

(4) في المحكم، ص 157-158.

وما ذكره الناظم في هذه الكلمات الثلاث لم يذكره الشيخان في هذا الباب، ولكنه حاصل كلامهما في غيره حيث جوّزا فيها، وفي نظائرها، أن تكون المحذوفة الأولى، وأن تكون الثانية، وسيأتي كلم النوع الثالث في قوله:

وحذفوا لدى خَطَٰيَـٰ كلهم ما بعد ياء[1].

وقوله:

"والحذف دون الياء في عقبـــها.... إلى أوصاني "[2].

**تنبيهان:**

**الأول**: تقدم النقل في ﴿تَرَٰٓءَا﴾ مستوفى.

وأما ﴿نَـَٔا﴾ و﴿رِءا﴾ فرجح في المقنع أن المحذوفة الثانية[3]، ورجح في المحكم عكسه[4]، وعلى هذا اقتصر في **التنزيل**[5]، وهو الآتي على قوله قبل[6]:

**وما يؤدي لاجتماع الصورتين**[7].

**الثاني**: لا معارضة بين تجويز الناظم هنا أن تكون ألف: ﴿نَـَٔا﴾ و﴿رِءا﴾ لام الكلمة، وأن تكون صورة الهمزة، وبين جزمه آخر الهمز بالأول حيث

---

(1) سيأتي في البيت:374، انظر: ص 1356.

(2) في البيت:376-378، انظر: ص 1361.

(3) في المقنع، ص 25-26.

(4) في المحكم، ص 163-164.

(5) في مختصر التبيين، 2/331، 3/496-497.

(6) " قبل" زيادة من ز.

(7) في البيت: 331، انظر: ص 1237.

يقول بعد تمثيله لما يؤدي لاجتماع الصورتين بـ: ﴿نَـٔا﴾ و﴿رِءا﴾: **إذ رسموا بألف** نَـٔا رِءا[1].

أما على أحد الاحتمالين هناك، وهو أنه إنما تعرض لحذف إحدى الصورتين من غير تعيين لكونها[2] صورة الهمزة، أو كونها الحرف الآخر فظاهر.

وأما على الاحتمال الراجح هناك، وهو أن الناظم عيّن للحذف صورة الهمزة فيما كانت الصورة الأخرى فيه لحرف غير الهمزة، وكذلك أيضا، لأنه بني على المشهور هنا وهناك، إلا أنه زاد هنا مع ذلك الإشارة إلى الاحتمال الضعيف، ولم يشر إليه هناك.

**الإعراب**: أوله واضح، و"**إذ**" تعليل لزيادة الكلم الثلاث، و"**لدى**" بمعنى: في، متعلقة بالأصل، لوجود رائحة الفعل، و"**إن**" حرف[3] شرط زيد عليها ما للتوكيد، فأدغمت نون "**إن**" في ميم "**ما**"، و"**تبل**" فعل الشرط مجزوم بـ"**إن**"، وواوه لإطلاق القافية، والجواب محذوف لدلالة ما قبل الشرط عليه.

قال:

367- كَذَاكَ كِلْتَا مَعَ تَتْرَا بِٱلْأَلِفْ ثُمَّ بِـ نَخْشَىٓ أَنْ جَنَى قَدِ ٱخْتُلِفْ

أخبر مع الإطلاق أن: ﴿كِلْتَا﴾ و﴿تَتْرَا﴾ يشبهان حال كونهما مكتوبين بالألف ﴿تَرَٓءَا﴾ وتاليه، أي في الالتحاق على أحد الاحتمالين فيهما بالكلم السبع.

---

[1] في البيت: 335، ينظر: مورد الظمآن، ص 28.

[2] في ز:"من كونها".

[3] في د:"حذفت ".

أما ﴿كِلْتَا﴾ ففي الكهف: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: 33].

وأما ﴿تَتْرَا﴾ ففي المؤمنين: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا﴾ [المؤمنون: 44].

وبيان ما ذكر أن ﴿كِلْتَا﴾ اختلف في ألفه:

**فذهب الكوفيون** إلى أنها ألف تثنية، وأنه مثنى لفظا ومعنى، وتاؤه للتأنيث.

**وذهب البصريون** إلى أن ألفه للتأنيث، وأنه مفرد لفظا، مثنى معنى، وأن تاءه منقلبة عن واو، كـ: (تِـجَاهَ)، و(تُرَاثَ)، وقيل عن ياء.

**وذهب الجرمي من البصريين** إلى أن تاءه زائدة، وألفه مبدلة من واو[1].

فعلى قول الكوفيين أن ألفه للتثنية، وقول الجرمي أن ألفه مبدلة من واو، لا يكون من هذا الباب.

وعلى قول البصريين أن ألفه للتأنيث، قياسه أن يكتب بالياء، فحيث كتب بالألف احتيج إلى استثنائه كالكلم السبع.

وأما ﴿تَتْرَا﴾ ففي قراءة نافع، ومن وافقه بالألف دون تنوين[2]، [فقيل ألفه للإلحاق، وفيه نظر، إذ لو كانت للإلحاق لنوّن اللفظ.

ويبعد الجواب بإجراء الوصل مجرى الوقف.

وقيل للتأنيث، وأنه][3] مصدر كـ: (دعوى).

---

(1) ينظر: الكتاب، 3/363-364، وهمع الهوامع، 1/137-139، والأصول في النحو لابن السراج، 3/78، والإنصاف في مسائل الخلاف، 2/448-450، وإعراب القرآن للنحاس، ص 509، ومعاني القرآن للأخفش، 2/619.

(2) ينظر: النشر، 2/328، والبدور، ص 271، والتيسير، ص 122.

(3) ما بين المعقوفين سقط من ز.

وعلى كل حال فتاؤه مبدلة من واو، وهو من (المواترة) بمعنى: المتابعة، مع مهلة بين كل واحد وآخر.

قال في القاموس: "وإن لم تكن مهلة، فهو المداركة"[1] انتهى.

وهو منصوب على الحال من: ﴿رُسُلَنَا﴾ أي متواترين، وقيل على النعت لمصدر محذوف معمول لـ: ﴿أَرْسَلْنَا﴾ أي إرسالا متواترا[2].

[فعلى القول الأول أن ألفه للإلحاق، لا يكون من هذا الباب][3].

وعلى القول الثاني فيه أنها للتأنيث، يكون منه، أي مما قياسه أن يكتب ياء، ولكن خولف فيه القياس، فكتب ألفا، فاحتيج على ذلك القول إلى استثنائه كالكلم السبع.

وقد قرأه الصاحبان: ﴿تَتْرًا﴾ منوّنا[4]، على أن ألفه للإلحاق بجعفر كعلقا، وألف الإلحاق في المصادر قليل، وعليه فحقها الياء أيضا، وقيل أن وزنه فعْل بسكون العين كضرب، فالألف فيه على كلا الوجهين المتقدمين في إعرابه بدل من التنوين، ورد هذا القول الأخير بأنه لم يسمع: (تترٌ) لا رفعا ولا جرا[5].

---

(1) القاموس المحيط، 157/2.

(2) ينظر: إملاء ما من به الرحمن، 149/2-150.

(3) ما بين المعقوفين سقط من ز.

(4) ينظر: النشر، 328/2، والبدور، ص 271، والتيسير، ص 122.

(5) ينظر: إعراب القرآن للنحاس، ص 577، وإملاء ما من به الرحمن، 150/2، والتبيان للعكبري، 236/2، والكشف، 128/2-129، والحجة لابن خالويه، ص 257.

**تنبيهان:**

**الأول:** ما تقدم في صدر النظم من أنه مبني على قراءة نافع يمنع أن يكون مقابل الوجه المقتضي لكتب ألف ﴿تَتۡرَا﴾ ياء هو على قراءة التنوين، في أحد وجهيها السابقين، لأنها غير قراءة نافع، وحينئذ ففي إيماء الناظم إلى ذلك الوجه إيهام.

وقد ذكر **أبو عمرو** الكلمتين في هذا الباب[1]، ولم يشر إلى احتمال، وقد ذكر **أبو داود** كلا في محلّه[2]، وحرّر العبارة في الثانية، إذ قال ما نصه: "﴿تَتۡرَا﴾ كتبوه بألف بعد الراء على اللفظ والتفخيم، أو على نية التنوين على قراءة **الصاحبين**[3]: ابن كثير وأبي عمرو"[4].

وكأن إشارة الناظم في ﴿تَتۡرَا﴾ إلى الوجه المقتضي لكتبه ألفا سَرَت له من عبارة **أبي داود** من غير تأمل، أن ذلك الوجه خارج على قراءة نافع، والله أعلم.

[وقد وقع للشارح هنا ما هو كالصريح في أن ألف ﴿تَتۡرَا﴾ قيل أنها للإلحاق على كلتا القراءتين، وأن ألف الإلحاق لا يستحق الياء، وهو خلاف تسوية **الجعبري** في استحقاق الياء بين ألفي التأنيث والإلحاق][5].

---

(1) المقنع، ص 44، 65.

(2) ينظر: مختصر التبيين، 807/3.

(3) ينظر: النشر، 80/2، والبدور، ص 271.

(4) مختصر التبيين، 891/4.

(5) ما بين المعقوفين سقط من ح، والمثبت من: هـ، د ، ز.




**الثاني**: ليس الاحتمال في هاتين الكلمتين كالاحتمال في ﴿تَرَآءَا﴾ وتاليه، وبيان ذلك أن شكل الألف فيهما موجود على كلا التقديرين، إلا أن أحدهما يقتضي كتبه ياء، فخولف قياسه، فاستثني، والآخر لا يقتضي ذلك، فلا يحتاج عليه إلى استثنائه، لمجيئه على أصله، وليس حينئذ من هذا الباب، ولا كذلك الكلمات الثلاثة المتقدمة، فإن الألف فيها مبدلة من ياء على كل حال، ولكنها على أحد التقديرين لا وجود لشكلها، فتكون من ثالث أنواع هذا الباب كما تقدم تقريره، ولعل هذا هو السرّ في تغيير الأسلوب في هاتين، وزيادة قوله بالألف، وإن كان التشبيه كافيا في تأدية المعنى المقصود، والله أعلم.

**الإعراب**: "**كذاك كلتا**" جملة اسمية مقدمة الخبر، و"**مع**" ظرف في محل الحال من ضمير الخبر، و"**تترا**" مضاف إليه، و"**بالألف**" في محل الحال من ضمير الخبر أيضا.

**وسبك الشطر**: "**كلتا**" يشبه حال كونه مكتوبا بالألف، ومصاحبا في هذا الحكم لـ"**تترا**" الكلم الثلاث المتقدمة.

قال:

367- كَذَاكَ كِلْتَا مَعَ تَتْرَا بِٱلْأَلِفْ ثُمَّ بِـ نَخْشَىٰٓ أَنْ جَنَى قَدِ ٱخْتُلِفْ

لما ذكر الناظم الكلم السبع المستثناة باتفاق المصاحف، وما هو في أحد احتمالية ملحق بها، أتبعها [ بما اختلفت فيه][1].

فأخبر مع الإطلاق أن كتاب المصاحف اختلفوا في: ﴿نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ﴾ [آية: 54] في العقود.

[1] ما بين المعقوفين في موضعه محو في ح، والمثبت من ز.

وفي ﴿جَنَى﴾ في [الرحمن [آية: 53]، فكتبوهما][1] في بعض المصاحف بالياء، وفي بعضها بالألف.

وليس ﴿أَن﴾ مع الأول قيدا، بل احترس عن تصحيف ذي النون [بغيره نحو: ﴿لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا][2] وَلَا تَخْشَىٰ﴾ [طه: 76]، و﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: 28].

ولم يرجّح في اللفظين في **المقنع** شيئا[3].

وقال **أبو داود**: "وكلاهما حسن"[4].

وزاد في ﴿نَخْشَىٰٓ﴾ اختيار كتبه بالياء على الأصل[5].

**الإعراب**: ظاهر.

قال:

368- وَفِي تُقَاتِهِۦ كَذَاكَ يُرْسَمُ    لَكِنَّهُ حُذِفَ عَنْ بَعْضِهِمُ

أخبر مع الإطلاق برسم ألف: ﴿تُقَاتِهِۦ﴾، وأنه حذف عن بعض كتّاب المصاحف، وهو في آل عمران: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ [آل عمران: 102]

---

(1) ما بين المعقوفين في موضعه محو في ح، والمثبت من ز.

(2) ما بين المعقوفين في موضعه محو في ح، والمثبت من ز.

(3) ينظر: المقنع، ص 93، 98.

(4) مختصر التبيين، 1171/4.

(5) مختصر التبيين، 447/3. وجرى العمل في: ﴿نَخْشَىٰ﴾ على الياء، اختار ابن القاضي والمارغني رسم: ﴿جَنَا﴾ بالألف، وعلى ذلك مصاحف أهل المغرب، واختار المشارقة رسمها بالياء موافقة للأصل. ينظر: بيان الخلاف، ق/42-ب، ودليل الحيران، ص 209، وسمير الطالبين، ص 85-86.

[قال الشيخان][1]، بعد أن حصّلا الخلاف بين المصاحف فيه: ولم يرسم في شيء منها ياء.

زاد في **التنزيل**: "والكاتب مخيّر في أن يكتب كيف شاء"[2] انتهى.

وأصله: (وُقَيَة) أبدلت واوه تاء كـ: (تُخَمَة)، وياؤه ألفا على القياس، ثم يمكن أن يكون كتبه بالألف على مراد الفتح كالأحرف السابقة، أو كراهية اجتماع صورتين، وهما الياء والتاء، لتساويهما صورة عند فقد النقط، فيكون كالأصل الآتي.

**تنبيهات:**

**الأول**: في قول الناظم: "**كذاك**" إيهام، لأن اسم الإشارة إن عاد إلى الأقرب، كما هو اصطلاح [كثير من][3] المصنفين في الإشارة إليه بما للبعيد، لكونه لما لم يكن محسوسا، بمنزلة البعيد اقتضى[4] التشبيه التام، أن ألفه ترسم كألف: ﴿نَخْشَىٰٓ﴾ و ﴿جَنَى﴾، أي بالخلاف في كتبها، أو تعويض ياء عنها، وهذا معنى لا يصح، لما تقدم عن الشيخين.

---

[1] ما بين المعقوفين سقط من ح، والمثبت من ز.

[2] مختصر التبيين، 2/360-361. والخلاف وارد عن المصاحف العراقية فقط كما حكى الداني، وما عليه مصاحف أهل المغرب مخالف لأصولهم العتيقة، قال أبو عبيد: " ﴿تُقَىٰتِهِۦ﴾ في الإمام أربعة أحرف ليس فيها ياء ولا ألف". ينظر: المقنع، ص 99، وبيان الخلاف، ق/40-ب، ودليل الحيران، ص 209.

[3] ما بين المعقوفين في موضعه محو في ح، والمثبت من ز.

[4] في ز:" اقتصر".

وإن عاد إلى ﴿تَرَآءَا﴾ وتاليه، كما قد ترشد الإشارة إليه بما للبعيد بحسب مقتضى اللغة، اقتضى أيضا أنه يكتب بالألف، وقياسه في أحد احتماليه أن يكتب ياء دون الاحتمال الآخر، ولا يصح أيضا لما تقدم في بيان أصله، فتعيّن حمل تشبيهه بـ: ﴿نَخۡشَىٰٓ﴾ و ﴿جَنَى﴾، على المذكور في المشبه فقط، وهو رسم الألف.

وقد أُصلِح الشطر الأول فقيل:

**وفي** تُقَاتِهِۦ **ككلتا يرسم**[1].

ويرد عليه ما تقدم قريبا.

وأحسن منه أن يقال:

**وفي** تُقَاتِهِۦ **كالأقصا يرسم**

**الثاني**: اعلم أن مجموع ما استثنى الناظم خمس عشرة كلمة: سبع على اتفاق، وخمس على احتمال، وثلاث على اختلاف، وقد علم كل من محلّه.

**الثالث**: قال في **المقنع** إثر كلامه على الأحرف السبعة المستثناة: "وقال **أبو حفص الخزاز**: ﴿طُواً﴾ في طه [آية: 11] بالألف ليس في القرآن غيره.

قال **أبو عمرو**: ولم أجد ذلك في المصاحف العراقية وغيرها إلا بالياء"[2] انتهى.

ولعل الناظم سكت عنه لإنكار أبي عمرو[3].

---

[1] ينظر: تنبيه العطشان، ق/120-ب.

[2] المقنع، ص 64-65.

[3] وجرى العمل على رسمه بالياء. ينظر: دليل الحيران، ص 209.

**الإعراب**: "**في تقاته**" و"**كذاك**" متعلقان بـ"**يرسم**"، وضميره يعود على الألف، وباقيه واضح.

قال:

369- وَٱلْأَصْلُ مَا أَدَّىٰ إِلَى جَمْعِهِمَا    أَن لَّوْ عَلَى ٱلْأَصْلِ بِيَاءٍ رُسِمَا

370- كَقَوْلِهِ ٱلدُّنْيَا وَرُءْيَا أَحْيَا    إِلَّا وَسُقْيَاهَا وَلَفْظَ يَحْيَىٰ

لما قدم أنه يستثني من ضابط أن كل ألف مبدلة من ياء تكتب ياء: سبعة أحرف، وأصل مطّرد، وبيّن الأحرف السبعة، بيّن هنا الأصل المطّرد.

فأخبر أنه ما أوصل لكتب الألف فيه بياء على مقتضى الضابط المتقدم إلى اجتماع ياءين في كلمة، أو ما هو كالكلمة.

وهذا كقول **المقنع**: "فالأصل المطرد هو ما وقع قبل الياء فيه ياء أخرى، نحو قوله: ﴿ٱلدُّنْيا﴾، و﴿ٱلرُّؤْيا﴾، و﴿ٱلْعُلْيا﴾، و﴿رُءْيَاكَ﴾، و﴿رُءْيَاىَ﴾، و﴿ٱلْحَوَايَآ﴾، و﴿فَأَحْيَا بِهِ﴾ [البقرة: 163]، و﴿أَحْيَاكُمْ﴾ [الحج: 64]، و﴿أَحْيَاهُمُوٓ﴾ [البقرة: 241]، و﴿مَّحْيَاهُمْ﴾ [الجاثية: 20]، و﴿نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ [المؤمنون: 37]، وما كان مثله، حيث وقع كراهة الجمع بين ياءين في الصورة"[1] انتهى.

ومثله **لأبي داود**[2]، إلا أن تفسير الشيخين للأصل بما قبل الياء فيه ياء أخرى أخص من تفسير الناظم لصدق تفسيره بنحو: ﴿هُدَايَ﴾ [البقرة: 37] دون تفسيرهما، مع أنه عندهما من هذا الأصل[3] فلعلّ تفسيرهما على تقدير

(1) المقنع، ص 63.
(2) مختصر التبيين، 2/67.
(3) في ح:" الفصل"، والمثبت من: ز.

معطوف، أي أو بعدها، وربما اكتنف الألف ياءان، كـ: ﴿مَحْيَايَ﴾ و﴿رُءْيَايَ﴾.

**الإعراب**: "**الأصل**" مبتدأ، و"**ما**" موصول اسمي خبره، وهي واقعة على الكلم الواقع قبل[1] الياء فيها أو بعدها ياء أخرى، و"**أدى**" ومرفوعه صلة "**ما**"، و"**إلى جمعهما**" متعلق به، و"**أن**" زائدة، و"**لو**" موصول حرفي، والغالب فيه أن يقع بعد "**ودّ**"، فهذا من غير الغالب، و"**رسم**" صلته، ومرفوع "**رسم**" ضمير الألف، والمصدر المنسبك من "**لو**" وصلته هو فاعل "**أدى**"، و"**على الأصل**"، و"**بياء**" متعلقان بـ"**رسم**"، وعائد "**ما**" محذوف تقديره: فيه.

**وسبك البيت**: والأصل المتقدم هو الكلم التي يوصل رسم الألف فيها بالياء على الأصل إلى اجتماع ياءين، لكنه أضمر هذا الظاهر، لتقدّم أحد مصدوقيه[2] [وإشعار ذكر الجميع بالمصدوق الآخر كما أشعر ﴿تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ [ص: 31] بالشمس][3]، كما ظهر في السبك، ويصح غير هذا من الإعراب، ولكن هذا أقرب.

قال:

370- كَقَوْلِهِ ٱلدُّنْيَا وَرُءْيَا أَحْيَا إِلَّا وَسُقْيَاهَا وَلَفْظَ يَحْيَىٰ

371- وَفِي ٱلْعَقِيلَةِ أَتَىٰ سُقْيَيٰهَا وَلَمْ يَجِئْ بِٱلْيَاءِ فِي سِوَاهَا

371- وَعَنْهُمَا قَدْ جَاءَ أَيْضاً بِٱلْأَلِفْ كَنَحْوِ هَذِهِ وَعَنْ بَعْضٍ حُذِفْ

لما فسّر قبل هذا الأصل المستثنى باتفاق المصاحف على كتبه بالألف، استثنى

---

[1] في د:" بعد ".

[2] في د:" مصدريته".

[3] ما بين المعقوفين سقط من: ح ، د، والمثبت من ز.

منه هنا كلمتين رسمتا بالياء، على ما تقدم في الضابط أوّل الترجمة: ﴿سُقْيَـٰهَا﴾، ولفظ: ﴿يَحْيَىٰ﴾.

**أما الأول**، ففي والشمس: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَـٰهَا﴾ [الشمس: 13].

**وأما الثاني**: فنحو ما في الأنعام: ﴿وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ﴾ [الأنعام: 86]، وما في الأنفال: ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ﴾ [الأنفال: 43].

قال في **المقنع** بعد النص الآتي في ﴿هُدَايَ﴾ ونظائره: "وأما قوله: ﴿يَحْيَىٰ﴾ إذا كان اسما نحو قوله: ﴿يَـٰيَحْيَىٰ خُذِ ٱلْكِتَـٰبَ بِقُوَّةٍ﴾ [مريم: 11]، ﴿وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ﴾ [الأنعام: 86]، وشبهه من لفظه، وقوله في الأنفال ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾[الأنفال: 43]، وقوله في طه، وسبّح: ﴿وَلَا يَحْيَىٰ﴾ [طه: 73 و الأعلى: 13]، فإن ذلك مرسوم بالياء على الإمالة"[1] انتهى.

ومثله **لأبي داود**[2].

وإطلاق الناظم تبعا لتصريح الشيخين في لفظ: ﴿يَحْيَىٰ﴾ هو مذهب أهل المصاحف، ومذهب النحاة: أنه لا يرسم بالياء إلا العلم، وأشار الناظم بقوله: "**وفي العقيلة أتى سقياها**"، إلى قوله فيها:

وغير ما بعد ياء خوف جمعهما    لكن يحي وسقياها بها خبرا[3]

ومعناه أن كلمتي: ﴿يَحْيَىٰ﴾ و﴿سُقْيَيٰهَا﴾ زُيِّنا بالياء، أي كتبا بها.

---

(1) المقنع، ص 64.

(2) مختصر التبيين، 2/68.

(3) العقيلة، رقم:228، ص 149، وينظر: الوسيلة، ص 399.

ثم أخبر أنه لم يجيء بالياء في غيرها من الكتب المعتمدة عنده للنقل، وإنما جاء عن الشيخين بالألف عن بعض كتّاب المصاحف مثل: ﴿ٱلدُّنۡيا﴾، و﴿رُءۡيَا﴾ وحذف عن بعض آخر منهم كـ: ﴿عُقۡبَٰهَا﴾ الآتي.

وقد ذكر أبو داود هذا الخلاف، ثم قال: "وكلاهما حسن، والحذف أختار، ولا أمنع من الإثبات، لمجيء ذلك في بعض المصاحف"[1] انتهى.

وأما **أبو عمرو** فلم يذكر فيه إلا الحذف، مع تلويح ما إلى الخلاف فيه.

قال في **المقنع**، بعد أن مثل للأصل المطرد بمثل منها الكلم الأربع الآتية في البيت بعد هذا ما نصه: "على أني وجدت في المصاحف المدنية، وأكثر الكوفية، والبصرية، التي كتبها التابعون وغيرهم لـ: ﴿يَٰبُشۡرَىٰيَ هَٰذَا غُلَٰمٌ﴾ في يوسف بغير ياء ولا ألف، وكذلك وجدت فيها: ﴿سُقۡيَٰهَا﴾ في والشمس، ووجدت في بعضها: ﴿هُدَايَ﴾، و﴿مَحۡيَايَ﴾، و﴿مَثۡوَايَ﴾ كذلك، ووجدت ذلك في أكثرها بالألف، وفي كتاب الغازي: ﴿هُدَايَ﴾ بألف، و﴿مَحۡيَايَ﴾، و﴿يَٰبُشۡرَايَ﴾، و﴿سُقۡيَٰهَا﴾ بغير ألف، ولا ياء"[2] انتهى.

ولعل الناظم فهم من عبارة **المقنع** الخلاف فيه، وأن المقابل هو إثبات الألف لا الياء من تصريح **أبي داود**، على ما جرت به عادته في غير موضع، حتى صح له إطلاق الخلاف عن **أبي عمرو** بالإثبات والحذف، وإلا فليس في عبارة

---

(1) مختصر التبيين، 68/2.

(2) المقنع، ص 63-64.

**المقنع** ما يظهر منه وجود الخلاف، وعلى تقدير ظهوره، فلا يتعيّن أن يكون بإثبات الألف، لاحتمال أن يكون بإثبات الياء، كما هو في **العقيلة**.

**الإعراب**: "**إلا**" أداة استثناء، و"**وسقياها**" مستثنى من قوله: "**وأصلا مطردا**"، ولا يصح استثناؤه من قوله: "**والأصل ...**" إلى آخره كما قد يتوهم، لأنه من جملة أفراد الأصل المطرد قطعا، فلا يصح إخراجه منه، بل من الحكم المتقدم المفاد بالاستثناء، وواوه من لفظ القرآن، و"**لفظ يحيى**" بالنصب عطف عليه، وباقيه واضح.

قال:

373- كَحَذْفِهِمْ هُدَايَ مَعْ مَحْيَايَ  وَحَذْفِهِمْ بُشْرَايَ مَعْ مَثْوَايَ

لما ذكر أن ﴿سُقْيَاهَا﴾ حذف عن بعض كتاب المصاحف، دون بعض آخر لإثباته لها شبّهه أي ذلك الحكم الذي هو الحذف، عن بعض دون آخر أربع كلمات، ليفيد ثبوته لها كما هو ثابت لـ: ﴿سُقْيَاهَا﴾ وهذا من التشبيه المعكوس، كما شاع استعماله عند المختصرين.

والكلم الأربع:

ـ ﴿هُدَايَ﴾ في البقرة: ﴿فَمَن تَبِعَ هُدَايَ﴾ [البقرة: 37]، وفي طه: ﴿فَمَنِ اِتَّبَعَ هُدَايَ﴾ [طه: 121].

ـ و﴿مَحْيَايَ﴾ في الأنعام: ﴿إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَايَ﴾ [الأنعام: 164].

ـ و﴿بُشْرَايَ﴾ في يوسف: ﴿يَابُشْرَايَ هَاذَا غُلَامٌ﴾ [يوسف: 19].

ـ و﴿مَثْوَايَ﴾ فيها أيضا: ﴿إِنَّهُۥ رَبِّيَ أَحْسَنَ مَثْوَايَ﴾ [يوسف: 23].

وقد تقدم قول **المقنع** بعد أن مثّل للأصل المطّرد بمُثُل منها هذه الكلم الأربع ما نصه: "على أني وجدت في المصاحف المدنية، وأكثر الكوفية، والبصرية التي كتبها التابعون وغيرهم لـ: ﴿يَـٰبُشْرَايَ هَـٰذَا غُلَـٰمٌ﴾ في يوسف بغير ياء ولا ألف، وكذلك وجدت فيها: ﴿سُقْيَـٰهَا﴾ في والشمس، ووجدت في بعضها: ﴿هُدَايَ﴾، و﴿مَحْيَايَ﴾، و﴿مَثْوَايَ﴾ كذلك، ووجدت ذلك في أكثرها بالألف، وفي كتاب الغازي: ﴿هُدَايَ﴾ بألف، و﴿مَحْيَايَ﴾، و﴿يَـٰبُشْرَايَ﴾، و﴿سُقْيَـٰهَا﴾ بغير ألف، ولا ياء"[1] انتهى.

وإنما أعدته لاحتياج كل من الموضعين إلى قرب العهد به، ونحوه لأبي داود، وزاد مع الكلم الخمس: ﴿أَحْيَاهُمْ﴾ و﴿مَّحْيَاهُمْ﴾ قائلا: "وكلاهما حسن، والحذف أختار، ولا أمنع من الإثبات لمجيء ذلك كذلك في بعض المصاحف"[2] انتهى.

وقال عند قوله تعالى: ﴿فَمَن تَبِعَ هُدَايَ﴾ في البقرة: "وكتبوا هنا في بعض المصاحف ﴿هُدَايَ﴾ بألف بين الياء والدال فيهما معا يعني في البقرة، وطه، وبغير ألف أيضا، وفي كلّها بغير ياء بين الياء و الدال كراهة اجتماع ياءين، وأنا أستحب كتب ذلك بالألف، موافقة للغة أهل الحجاز، وللمصاحف المرسومة فيها ذلك كذلك، وهروبا من لغة هذيل، وبعض سليم [الذين يقولون][3]

---

[1] المقنع، ص 63-64.

[2] مختصر التبيين، 68/2.

[3] ما بين المعقوفين في موضعه محو في ح، والمثبت من ز.

(هدىَّ)[1] مثل: (عَليَّ) و(لدىَّ) و(هوىَّ) و(قفىَّ)، ولا أمنع أيضا من حذف الألف، لكون ذلك كذلك في بعض المصاحف مع الاختصار، وإلى الأول أميل"[2] انتهى.

فقد اختلف اختياره في ﴿هُدَايَ﴾ حسبما ظهر من كلامه، مع أن العلّة التي ذكر فيها موجودة أيضا في: ﴿مَحْيَايَ﴾ و﴿بُشْرَىٰ﴾ و﴿مَثْوَايَ﴾، فينبغي طردها.

**ونقل أبي عمرو** المتقدم يقتضي ترجيح الحذف في ﴿يَٰبُشْرَىٰ﴾ والإثبات في الثلاثة الأخر.

**الإعراب**: "**كحذفهم**" خبر مبتدأ محذوف، تقديره: وذلك، وضمير "**حذفهم**" لبعض كتّاب المصاحف المتقدم في قوله: "**وعن بعض**"، ولا يعود على جميعهم، لأن الحذف فيها للبعض، لا للكل، وباقيه واضح.

قال:

374- وَحَذَفُواْ لَدَىٰ خَطَٰيَ كُلُّهُمْ ۝ مَا بَعْدَ يَاءٍ ثُمَّ قَبْلُ جُلُّهُمْ

أخبر على جهة الإطلاق أن كتّاب المصاحف حذفوا كلهم في: ﴿خَطَٰيَٰ﴾ الألف الواقع بعد الياء، وأن جلّهم حذفوا الألف[3] الواقع قبل الياء، وذلك في

---

[1] روى أبو عمرو حفص الدوري أن النبي ﷺ قرأ: ﴿فَمَن تَبِعَ هُدَيَّ﴾ مقصورة مثقلة، أي يقلب الألف وإدغامها في ياء المتكلم، ونسبها ابن جني إلى رسول الله ﷺ، وأبي الطفيل، وعبد الله بن أبي إسحاق، وعاصم الجحدري، وعيسى بن عمر الثقفي، وقال:"وهذه لغة فاشية في هذيل وغيرهم أن يقلبوا الألف من آخر المقصور، إذا أضيف إلى ياء المتكلم ياء"، وهي قراءة شاذة. قال الزجاج: "فالقراءة التي ينبغي أن تلزم هي: "هداي". ينظر: قراءات النبي، للدوري، ص 143، والمحتسب، 76/1، ومختصر ابن خالويه، ص 12، ومعاني الزجاج، 119/1، والتبيان للعكبري، 51/1، وإملاء العكبري، 32/1.

[2] مختصر التبيين، 121/2-122.

[3] في ز: "الياء".

البقرة: ﴿يُغْفِرْ لَكُمْ خَطَـٰيَـٰكُمْ﴾ [البقرة: 57]، وفي طه: ﴿لِيَغْفِرَ لَنَا خَطَـٰيَـٰنَا﴾ [طه: 72]، وفي الشعراء: ﴿يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَـٰيَـٰنَآ﴾ [الشعراء: 51]، وفي العنكبوت: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَـٰيَـٰكُمْ وَمَا هُم بِحَـٰمِلِينَ مِنْ خَطَـٰيَـٰهُم مِّن شَيْءٍ﴾ [العنكبوت: 11].

**قال في المقنع**: "وأما قوله: ﴿خَطَـٰيَـٰنَا﴾، و﴿خَطَـٰيَـٰهُم﴾ حيث وقع، فمرسوم بغير ياء، ولا ألف، وفي أكثر المصاحف الألف التي بعد الطاء محذوفة أيضا"[1] انتهى.

**ومثله لأبي داود** مختارا في الأولى ما عليه الجلّ[2].

**تنبيهان: الأول**: هذا النص المنقول عن أبي عمرو ومثله لأبي داود، يعيّن أن ضمير: "كلّهم"، و"جلّهم"، لكتاب المصاحف، لا للرواة الناقلين عنها.

**الثاني**: ليس الألفان معا في ﴿خَطَـٰيَـٰ﴾ من هذا الباب، بل الثاني فقط، وأما الأول فليس له أصل في الياء، بل هو مزيد لإقامة وزن فعائل، وإنما أخّره عن محلّه من الألفات إلى هنا تبعا لغيره، لمجاورته لما هو من هذا الباب، ولعلّ هذا هو سرّ تأخيره عن الثاني، وعطفه بـ: "ثم" التي لترتيب الأخبار، إيذانا ببعده عما الكلام فيه، وإلا فالترتيب الطبيعي يقتضى أن يقول مثلا:

وَحَذَفُواْ لَدَىٰ خَطَـٰيَـٰ جُلُّهُمْ ... مَـا قَبْـلَ يَـاءٍ ثُـمَّ قَبْـلُ كُلُّهُـمْ

وبيان أن الألف الثاني من ذوات الياء، وإن كانت في الأصل الأول همزة، أن أصله (خطايئ) بياء بعد الألف، فهمزة جمع (خطيئة) على القياس فيه، ثم

---

[1] المقنع، ص 64.
[2] مختصر التبيين، 2/69.

أبدلت الياء همزة على القياس فيها، فاجتمع همزتان: أولاهما مكسورة، وثانيهما متطرفة، فأبدلت هذه الثانية ياء للاستثقال على القياس أيضا، ثم فتحت الهمزة تخفيفا، فقلبت الياء ألفا، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فقلبت الهمزة ياء، كراهية اجتماع همزة وألفين، وكل ذلك على القياس، فصار (خطايا) بعد: خمسة أعمال، وياؤه هي المزيدة في المفرد، وألفه هي لام الكلمة التي كانت في المفرد همزة، ثم صارت في الجمع ياء، ثم ألفا، هذا أحد قولي سيبويه، وذهب الخليل وسيبويه في قوله الآخر: إلى أن الهمزة قدمت في (خطائي) الذي هو أصله الأول، إلى محل الياء، وأخرت الياء إلى محل الهمزة، ثم فعل به بعد ذلك ما فعل بعد العملين الأولين في القول الأول، وقد قام التقديم والتأخير في هذا القول مقام العملين الأولين في القول الأول، فصار عليه في (خطـايا): أربعة أعمال، إلا أنه ينتج أن الياء فيه هي لام الكلمة التي أصلها الهمزة، وألفه أصلها الياء المزيدة، لإقامة بناء (فعيلة)، وذلك بعد ما ذكر من التقديم والتأخير، ومثل ألف (خطـايا) في كونها مبدلة من ياء، ألف (حوايا)، فإن مفرده (حَوِيّة)، فجمعه (حَوَايا)، أو (حاوية)، فجمعه (حواوي)، ففعل به ما فعل بـ(خطايا)، عدى العمل الثاني، وهو إبدال الهمزة هناك ياء، إذ لا همز هنا.

وذهب الفرّاء إلى أنه جمع (خطية) المبدل همزة، كـ(هدية) بوزن (فَعَالى)، وألفه للتأنيث، وهو مذهب الكوفيون في كل ما كان على وزنه[1].

---

[1] ينظر: الكتاب، 3/473-474، 553، والإنصاف في مسائل الخلاف، 2/805-809.

**الإعراب:** "**كلهم**" تأكيد للضمير الفاعل في "**حذفوا**"، و"**جلهم**" فاعل بفعل محذوف، يدل عليه قوله: "**حذفوا**"، و"**قبل**" ظرف في محل صلة موصول محذوف، يدل عليه الموصول قبله، وبناه على [الضم] [1]، لقطعه عن الإضافة لفظا إلى ضمير الياء، [والتقدير: ثم حذف] [2] "**جلّهم**" ما قبلها، وباقيه واضح.

قال :

375- وَٱلْخُلْفُ فِي ٱلتَّنْزِيلِ فِي أَحْيَاهُمْ ثُمَّتَ أَحيَاكُمْ وَفِي مَحْيَاهُمْ

376- ثُمَّ بِهِ فِي فُصِّلَتْ أَحْيَاهَا وَٱلْحَذْفُ دُونَ ٱلْيَاءِ فِي عُقْبَاهَا

جميع ما ذكر هنا إلى كمال سبعة أبيات، هو لأبي داود، وقد أخبر هنا عنه باختلاف المصاحف في حذف ألف: ﴿أَحْيٰاهُمْ﴾، وما ذكر معه، وفي إثباتها.

أما ﴿أَحْيٰاهُمْ﴾، ففي البقرة: ﴿فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُواْ ثُمَّ أَحْيٰاهُمْ﴾ [البقرة: 241].

وأما ﴿أَحْيٰاكُمْ﴾ ففيها: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتاً فَأَحْيٰاكُمْ﴾ [البقرة: 27].

وأما ﴿مَحْيٰاهُمْ﴾ ففي الشريعة: ﴿سَوَآءً مَّحْيٰاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ [الجاثية: 20].

وأما ﴿أَحْيٰاهَا﴾ في فصلت فهو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِيٓ أَحْيٰاهَا لَمُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰٓ﴾ [فصلت: 38].

واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها، وهو في المائدة: ﴿وَمَنَ اَحْيٰاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعاً﴾ [المائدة: 34].

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من هـ.

(2) ما بين المعقوفين سقط من ح، والمثبت من ز.

**وقد ذكر في التنزيل** الخلاف في: ﴿أَحۡيَاهُمۡ﴾ و﴿مَحۡيَاهُمۡ﴾ مع ﴿هُدَايَ﴾ ونظائره الثلاثة المتقدمة، ثم اختار فيها الحذف كما تقدم نقل ذلك عنه في ﴿هُدَايَ﴾ ونظائره[1].

وقال عند قوله تعالى: ﴿وَكُنتُمۡ أَمۡوَٰتٗا فَأَحۡيَاكُمۡ﴾ مثل ذلك[2].

وقال في: ﴿أَحۡيَاهَا﴾ بفصلت مثل ذلك، بعد أن ذكر الخلاف: "وكلاهما حسن، فليكتب الكاتب ما أحب من ذلك"[3] انتهى.

**تنبيه**: إنما حمل الخلاف في كلام الناظم على إثبات الألف وحذفه، لا على إثبات الياء وحذفها، وإن كان قد يظهر من قوله إثره: "والحذف دون الياء في عقباها "، لأن سياقه من قوله: "وعنهما قد جاء أيضا بالألف"[4]، البيت، إلى هنا إنما هو في إثبات الألف وحذفها، وأيضا فإنها من الأصل المجمع على حذف يائه كراهة اجتماع يائين.

**الإعراب**: "**الخلف في أحياهم**" مبتدأ وخبر، و"**في التنزيل**" حال ضمير الخبر، و"**في فصلت**" عطف على "**أحياهم**"، و"**أحياها**" بدل من "**فصلت**"، وباء "**به**" ظرفية[5]، وضميره لـ"**التنزيل**"، وهو حال من "**أحياها**".

---

(1) مختصر التبيين، 2/67-68.

(2) مختصر التبيين، 2/110.

(3) مختصر التبيين، 4/1086.

(4) في البيت:372.

(5) في د:" وباؤه ظرفية ".

**وسبك البيت، والشطر بعده:** والخلف واقع في "**أحياهم**"، وكذا وكذا حال كونه في "**التنزيل**"، و"**في فصلت في أحياها**"، حال كونه في "**التنزيل**" أيضا، هذا أقرب ما ظهر لي في إعرابه حين التقييد.

وإن كان قد يلوح فيه غيره مما لا يخلوا عن تقدير، أو لا يرتبط معه معنى.

قال:

376- ثُمَّ بِهِ فِي فُصِّلَتْ أَحْيَاهَا وَٱلْحَذْفُ دُونَ ٱلْيَاءِ فِي عُقْبَـٰهَا

377- وَلَفْظُ سِيمَـٰهُمْ إِلَيْهِ تَالِ فِي ٱلْبِكْرِ وَٱلرَّحْمَنِ وَٱلْقِتَالِ

378- ثُمَّ ٱجْتَبَـٰهُ وَهُمَا حَرْفَانِ فِي نُونَ مَعْ طَـٰهَ كَذَا أَوْصَـٰنِي

أخبر عن أبي داود بحذف الألف، دون رسم ياء في أربع كلمات وهي: ﴿عُقْبَـٰهَا﴾ وما معه.

أما ﴿عُقْبَـٰهَا﴾، ففي والشمس: ﴿فَلَا يَخَافُ عُقْبَـٰهَا﴾ [الشمس: 15].

ويمكن أن يكون سببه حذف الياء منه ومن ﴿إجْتَبَـٰهُ﴾ كراهية اجتماع صورتين، وهما الياء والباء لأن النقط مفقود[1].

وأما﴿سِيمَـٰهُمْ﴾ المقيد بالسور الثلاث، فالذي في البقرة: ﴿تَعْرِفُهُم بِسِيمَـٰهُمْ لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافاً﴾ [البقرة: 272].

والذي في الرحمان: ﴿يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ بِسِيمَـٰهُمْ﴾ [الرحمن: 40].

والذي في القتال: ﴿فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَـٰهُمْ﴾[2] [محمد: 31].

---

(1) مختصر التبيين، 1300/5، وجرى العمل على ذلك. ينظر: دليل الحيران، ص 213-214، وسمير الطالبين، ص 41.

(2) وجرى العمل بما نقل عن أبي داود. ينظر: مختصر التبيين، 312/2.

وألف: (عُقْبَى)، و(سِيمَى) للتأنيث.

واحترز بقيد السور الثلاث عن الواقع في غيرها، وهو ثلاثة منها: اثنان في الأعراف: ﴿يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيمَىٰهُمْ﴾ [الأعراف: 45]، ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ رِجَالًا يَعْرِفُونَهُم بِسِيمَىٰهُمْ﴾ [الأعراف: 47].

وهما داخلان في عموم قوله قبل: "وما به شبه كاليتامى"[1].

وواحد في الفتح تقدم في الأحرف السبعة المستثناة بالألف.

وأما ﴿اجْتَبَاهُ﴾ بقيد السورتين، فالذي في نون: ﴿فَاجْتَبَاهُ رَبُّهُۥ فَجَعَلَهُۥ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾[2] [القلم: 50].

والذي في طه: ﴿ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ﴾ [طه: 119].

واحترز بقيد السورتين عن الواقع في غيرهما، وهو في النحل، وسيأتي قريبا.

وأما ﴿أَوْصَانِى﴾، ففي مريم: ﴿وَأَوْصَانِى بِالصَّلَوٰةِ وَالزَّكَوٰةِ﴾ [مريم: 30].

**قال في التنزيل**: في ﴿أَوْصَانِى﴾: "ورسم عطاء وحكم قوله عز وجل: ﴿أَوْصَانِى﴾ بغير ألف ولا ياء بين الصاد والنون على الاختصار على حرفين، وحق هذه الكلمة أن تكتب بالياء أيضا بين الصاد والنون على الأصل والإمالة، ولم أرو فيها عن الغازي ولا عن غيره شيئا، إلا ما رويناه مجملا مما هو على وزن (أفعل) مثل هذا وشبهه، وأحسب أنهم لم يكتبوا الياء هنا أولا ولا آخرا، لئلا يجتمع ثلاث صور، وقد ذكرنا في أول البقرة عند قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ

---

(1) في البيت:361، ينظر: ص 1035.

(2) مختصر التبيين، 4/854-855.

﴿لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ﴾ [البقرة: 25] أن الياء إذا وقعت طرفا حذفت [صورتها][1] لشبهها بما قبلها"[2] انتهى.

ويعني بالأول والآخر: ﴿ءَاتَىٰنِيَ﴾ و﴿أَوۡصَٰنِي﴾ لأنه ذكرهما مرتين كما في التلاوة [وإلى ذلك][3] أشار بقوله أيضا.

**تنبيهان: الأول:** أغفل الناظم هنا ﴿رُءۡيَٰيَ﴾.

وقد ***قال أبو داود*** في الأول من سورة يوسف ما نصه: "و﴿رُءۡيَٰيَ﴾ بحذف صورة الهمزة الساكنة، والألف الموجودة في اللفظ بين الياءين"[4] انتهى.

وقال في الثاني ما نصه: "و﴿رُءۡيَٰيَ﴾ بحذف صورة الهمزة، وقد ذكر وكذا سائر ما [فيه من الهجاء مذكور][5]"[6] انتهى.

وضمير "فيه" يعود على الخمس يعني الآيات، وقد دلّت هذه العبارة على ﴿رُءۡيَٰيَ﴾ الثاني للأول حسبما تقرّر من قاعدته، فلا التفات إلى من خص حذف الألف بالأول.

وعلى المساواة أنشدني شيخي الأستاذ أبو العباس أحمد بن عثمان اللمطي رحمهما الله بيتا لا أدري له أم لغيره يتضمن بعض مغفلات الناظم، وهو:

---

(1) ما بين المعقوفين في موضعه محو في ح، والمثبت من ز.

(2) مختصر التبيين، 4/831-832. قال المارغني:" والعمل عندنا على ما لأبي داود من حذف الألف دون رسم ياء"، وكذلك هو في مصاحف المشارقة والمغاربة. ينظر: دليل الحيران، ص 213-214.

(3) ما بين المعقوفين في موضعه محو في ح، والمثبت من ز.

(4) مختصر التبيين، 3/718.

(5) ما بين المعقوفين في موضعه محو في ح، والمثبت من ز

(6) مختصر التبيين، 3/731.

حَاجَجْتُمْ، ٱلْأَيَـٰمَىٰ نَـٰدَيْنَـٰهُ مِن     وَاحِدَة رُءْيَايَ بِٱلْحَذْفِ قَمِن[1]

**الثاني**: يوهم قول الناظم: "**والحذف دون الياء...**" إلى آخره، أنه حكم مطلق، مع أنه مقيد بأبي داود، وحينئذ فيسدد كلامه بأنه على حذف حال يدل عليها قوله قبل: "**والخلف في التنزيل** "، وقوله بعد: "**وذكر التنزيل** أيضا "، ويدل عليه من جهة المعنى تقدم المحذوف من هذه الألفات للشيخين، فلم يبق إلا ما يختص به أحدهما، وهو هنا أبو داود، وتقدير ذلك[2] الحال "**وَالْحَذْفُ دُونَ الْيَاءِ فِي عُقْبَاهَا**"، وكذا في التنزيل، وباقي الإعراب واضح.

قال:

379- وَذَكَرَ ٱلتَّنْزِيلُ أَيْضاً كَلِمَا     بِأَلِفٍ أَوْ يَاءٍ أَوْ دُونَهُمَا

380- ءَاتَيْنِيَ ٱلْكِتَابَ وَٱجْتَبَيْكُمُ     كَذَاكَ فِي ٱلنَّحْلِ ٱجْتَبَيْهُ يُرْسَمُ

أخبر أن **صاحب التنزيل** ذكر أيضا كلمات رسمت في بعض المصاحف بالألف، وفي بعضها بالياء، وفي بعضها بدونهما، هذا ظاهر كلامه، وسيأتي في النقل ما يقتضي خلافه، وهي ثلاث: ﴿ءَاتَيٰنِيَ ٱلْكِتَـٰبَ﴾ [آية: 29] في مريم.

واحترز بقيد المجاور لـ: ﴿ٱلْكِتَـٰبَ﴾ من غير المجاور له، وهو في النمل: ﴿فَمَآ ءَاتَيٰنِ يَ ٱللَّهُ خَيْرٌ﴾ [النمل: 37].

---

(1) قال ابن القاضي:" ﴿رُءْيَايَ﴾ معا بالحذف، وما يفعله الناس من حذف الأول وإثبات الثاني باطل لا أصل له"، وقال أيضا:

رُءْيَايَ بالحذف على الإطلاق     في سورة الصديق باتفاق

وجرى العمل معا بالحذف. ينظر: بيان الخلاف، ق/41-ب، ودليل الحيران، ص 214، وسمير الطالبين، ص 63.

(2) في ز:" وتقرير تلك".

و﴿ٱجۡتَبَىٰكُمۡ﴾ في الحج: ﴿هُوَ ٱجۡتَبَىٰكُمۡ وَمَا جَعَلَ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلدِّينِ مِنۡ حَرَجٖ﴾ [الحج: 76].

و﴿ٱجۡتَبَىٰهُ﴾ في النحل: ﴿ٱجۡتَبَىٰهُ وَهَدَىٰهُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ [النحل: 121].

واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها وهو كلمتان تقدمتا قبل هذين البيتين.

**قال في التنزيل**: "في مريم ﴿ءَاتَىٰنِيَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ بغير ألف، ورسمه الغازي بن قيس، وحكم، وعطاء الخراساني: بألف بين التاء والنون على اللفظ، ومراد الفتح، وحقّه أن يكتب بالياء على الإمالة[1]، كما مضى من مثله في سائر القرآن، وكلّها حسنة، فليكتب الكاتب ما أحب من ذلك"[2] انتهى.

وقال في النحل: "﴿ٱجۡتَبَىٰهُ﴾ بغير ألف، وأصل هذه الكلمة أن تكون بياء بين الباء والهاء، إلا أنني لم أرو ذلك عن أحد، ولا رسمها أحد في كتابه لا بالياء ولا بالألف ثابتة ولا محذوفة[3]، فلما رأيتهم قد أضربوا عنها تأملتها في المصاحف القديمة، فوجدتها بغير ألف، وفي أكثرها بالألف، فإن كتب كاتب هذه الكلمات بألف فصواب، وإن كتبها بغير ألف فكذلك أيضا، وإن كتب بالياء فكذلك، ومثلها: ﴿ٱجۡتَبَىٰكُمۡ﴾ في الحج ووزنها (افتعل)"[4] انتهى.

---

[1] قال ابن القاضي:"العمل بالياء وهو الأولى". ينظر: بيان الخلاف، ق/42-أ، ودليل الحيران، ص 214.

[2] مختصر التبيين، 831/4.

[3] في ح ، ز:" ولا بالألف إلا محذوفة"، والمثبت من مختصر التبيين.

[4] مختصر التبيين، 781/3-783.

ويظهر من نقله في الموضعين أن كتْب هذه الكلمات الثلاث بالياء من مجرد اختياره، ولكنه ساوى بين الوجوه الثلاثة في الحسن والتصويب، ومقتضى سكوت أبي عمرو عن عدّ هذه الكلمات في المستثنيات بعد تقرير القاعدة في ذوات الياء، **والحمل على النظائر: ترجيح الياء، وهو ما جرى به العمل في ما علمت**[1].

**تنبيه**: قد علمت أن رسم هذه الكلمات الثلاث بالياء من مجرد اختيار أبي داود، لا كما يظهر من كلام الناظم أن المصاحف اختلفت بالأوجه الثلاثة.

**الإعراب**: "**ذكر التنزيل**" جملة فعلية، وفاعلها على حذف مضاف، أي: ذكر صاحب التنزيل، ويصح مع التجوز في الإسناد، أن لا يقدر مضاف، و"**كلما**" مفعول به، وهو اسم جنس جمعي لكلمة، و"**ءاتاني الكتاب**" خبر مبتدأ محذوف، أي: هي كذا، و"**اجتباكم**" عطف على الخبر، و"**اجتباه يرسم**" جملة كبرى، و"**كذاك**" و"**في النحل**" متعلقان بـ"**يرسم**"، ولا يصح في "**ءاتاني**" مع منسوقه أن يكون بدلا من "**كلما**"، [لأن المبدل منه جمع، والبدل اثنان إلا بتأويل الألفين بالجمع، أو بتقدير معطوف ثالث، و"**اجتباه في النحل**" يدل عليه جملة قوله: "**كذاك في النحل اجتباه يرسم** "، على حدّ ما قيل في آية: ﴿ءَايَـٰتٌۢ بَيِّنَـٰتٌ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا﴾ [آل عمران: 97]][2].

---

[1] قال المارغني:" وهو ما جرى به عملنا". ينظر: دليل الحيران، ص 214.

[2] ما بين المعقوفين سقط من د.

قالـ :

381- وَلَن تَرَٰنِى مَعَهُ تَرَٰنِى بِـأَلِفٍ أَوْ يَـاءٍ ٱلْحَرْفَـانِ

أخبر عن أبي داود أن: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ [آية: 143]، و﴿فَسَوْفَ تَرَىٰنِى﴾ [آية: 143] في الأعراف كتبا معا في بعض المصاحف بألف، وفي بعضها بياء، وهكذا قال في **التنزيل**، وزاد: "وكلاهما حسن"[1].

**تنبيه**: أغفل الناظم هنا ذكر ﴿أَرْبَىٰ﴾ [آية: 92] في النحل، مع أن **أبا داود** ذكر فيه وجهين كهاتين الكلمتين، ونصه: "و﴿أَرْبَىٰ﴾ بالياء، ورسمها الغازي بن قيس بالياء، ورسمها عطاء بالألف، والياء معا.

**قال**: والألف أجود، وأنا أقول بالياء أجود، لما أصلنا قبل من أن كل كلمة من ذوات الواو إذا دخل عليها أحد الزوائد الأربع، فإنها تقلب إلى الياء"[2] انتهى.

**الإعراب**: "**لن تَرانِى** "[3] مبتدأ، و" **تَرانِى** " معطوف عليه بحذف العاطف، و"معه" حال " **تَرانِى** " الثاني، و"**بألف أو ياء الحرفان**" جملة اسمية مقدمة الخبر هي خبر المبتدأ[4] الأول، ولم تحتج جملة الخبر إلى عائد، لأن مبتدأها عين[5] المبتدأ الأول في المعنى، ويحتمل أن يكون قوله "**بألف أو ياء**" خبر المبتدأ، و"**ما**" عطف عليه، و"**الحرفان**" بدل من "**لن تَرانِى**" و"**تَرانِى**".

---

(1) مختصر التبيين، 571/3.

(2) مختصر التبيين، 778/3-779. وذكره أبو عمرو في ما اتفقت المصاحف على رسمه بالياء على مراد الإمالة وتغليب الأصل، ولم يذكر فيه خلافا، وعليه العمل. ينظر: المقنع، ص 63.

(3) في د:" تراني ".

(4) في د:" هي المبتدأ".

(5) في هـ:" غير ".

قال:

382- وَٱلْيَاءُ عَنْهُمَا بِمَا قَدْ جُهِلَا أَصْلاً بِكِلْمٍ وَهْيَ حَتَّىٰ وَإِلَىٰ
383- أَنَّىٰ فِي ٱلِٱسْتِفْهَامِ قُلْ ثُمَّ عَلَىٰ حَرْفِيَّةً وَمِثْلُهَا مَتَىٰ بَلَىٰ

لما فرغ من القسمين الأولين من أقسام الألف التي كتبت ياء، وهما: المنقلبة عن ياء، وألف التأنيث، انتقل إلى القسم الثالث، وهو الألف المجهولة الأصل.

فأخبر عن الشيخين أنها كتبت ياء، وذلك في سبع كلمات: ثلاث منها أسماء، وهي: ﴿أَنَّىٰ﴾ و﴿مَتَىٰ﴾ الاستفهاميتان، و﴿لَدَىٰ﴾ على خلاف يأتي فيها وتفصيل، وأربع أحرف، وهي: ﴿حَتَّىٰ﴾، و﴿إِلَىٰ﴾، و﴿عَلَىٰ﴾، و﴿بَلَىٰ﴾، وذلك نحو: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: 212]، ﴿وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ﴾ [البقرة: 13]، ﴿فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: 221]، ﴿عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: 4]، ﴿مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: 212]، ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ [البقرة: 80].

وكون ﴿أَنَّىٰ﴾ في: ﴿أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ للاستفهام هو رأي بعض المفسرين[1].

واحترز بقيد وصف الاستفهام في ﴿أَنَّىٰ﴾ عن ﴿أَنَا﴾ المركب من ﴿أَنَّ﴾ المفتوحة المشددة، وضمير جماعة المتكلمين المحذوفة إحدى النونات الثلاث، نحو: ﴿بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: 51]، وبوصف الحرفية في ﴿عَلَىٰ﴾ عن الفعلية، نحو: ﴿عَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [القصص: 3].

---

(1) ينظر: البحر المحيط، 430/2، والتبيان للعكبري، 145/1.

**قال في المقنع**، عن أبي عبيد: "وأما ﴿حَتَّىٰ﴾ فالجمهور الأعظم بالياء، ورأيتها في بعض المصاحف بالألف.

**قال أبو عمرو**: وقد رأيتها أنا في مصحف قديم كذلك بالألف، ولا عمل على ذلك، لمخالفة الإمام ومصاحف الأمصار[1].

ثم أسند إلى سعيد بن زيد أنه قال: كتبت لأيوب كتابا، وكتبت ﴿حَتَّا﴾ بألف فقال: اجعل ﴿حَتَّا﴾: ﴿حَتَّىٰ﴾"[2] انتهى.

**قال الجعبري**: "أي أجعل ألفها ياء"[3] انتهى.

**وقال الشارح**: ما معناه: "ويحتمل أن تكون كتبت بالياء على مراد إمالتها، وهي لغة حكاها الكسائي عن العرب، أو ليفرّق بين انفصالها، وبين اتصالها بالضمير، لكتبها معه بالألف، أو لشبهها بألف التأنيث حيث كانت رابعة كـ: (دعوى) و(سكرى)"[4] انتهى.

**قال في التنزيل** ما حاصله: "أنهم كتبوا ﴿عَلَىٰ﴾ الحرفية بالياء، فرقا بينها وبين الفعلية، و﴿إِلَىٰ﴾ بالياء فرقا بينها وبين ﴿إِلَّا﴾ المشددة اللام، و﴿لَدَىٰ﴾ في المؤمن فرقا بينها وبين اسم الإشارة المقترن بلام التوكيد، نحو: "لَذَا زيد".

**قال**: ودليل هذا إجماع القراء على ترك الإمالة فيهن"[5] انتهى.

---

(1) المقنع، ص 65.

(2) المقنع، ص 65-66.

(3) الجميلة، ق/157-أ، وينظر: الوسيلة، ص 403.

(4) التبيان، ق/311-أ.

(5) مختصر التبيين، 2/75-77.

ومعناه والله أعلم: أن الدليل على أن كتبها بالياء للفرق، لا لأجل انقلابها ياء مع الضمير، لأنها لو كتبت بالياء لذلك كما قد قيل به، لوجبت إمالتها كغيرها من الألفات التي وجبت إمالتها، لرجوعها إلى الياء، ولو لم تكن أصلها.

وقد ذكر في **المقنع**: "أن رسم ﴿عَلَىٰ﴾ و﴿إِلَىٰ﴾ عند النحويين لانقلاب الألف ياء مع الإضافة"[1] انتهى.

وسيأتي نصه فيهما مع ﴿لَدَىٰ﴾.

وأما ﴿أَنَّىٰ﴾ و﴿مَتَىٰ﴾ و﴿بَلَىٰ﴾ فكتبت بالياء على مراد الإمالة.

و**قال في التنزيل** بعد النص المتقدم: "وكذلك كتبوا ﴿حَتَّىٰ﴾ و﴿مَتَىٰ﴾ و﴿يَٰوَيْلَتَىٰٓ﴾ و﴿يَٰحَسْرَتَىٰ﴾ و﴿يَٰٓأَسَفَىٰ﴾ و﴿عَسَىٰ﴾ و﴿بَلَىٰ﴾ و﴿أَنَّىٰ﴾ التي هي بمعنى: كيف ومتى، حيثما وقعت هذه الأحد عشر حرفا"[2] انتهى.

ونحوه في **المقنع**[3].

وقال في **التنزيل**: "في ﴿أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾: بياء بعد النون حيثما وقع هذا الاسم، وهو من جملة الأسماء التي الألفات في أواخرها علامة لتأنيثها على وزن (فَعْلى): بفتح الفاء، وإسكان العين، ويحتمل أيضا أن يكون على وزن (أفعل)، والأول أختار.

---

(1) المقنع، ص 65.
(2) مختصر التبيين، 2/77.
(3) المقنع، ص 65.

وجملة الوارد من ذلك في القرآن مما يستفهم به: ثمانية وعشرون موضعا"[1] انتهى.

ولم يعتمد الناظم ما اختاره **أبو داود** في ﴿أَنَّىٰ﴾، وإلا لما ذكرها مع مجهولات الأصل، وقد نسب بعضهم للمقنع من الاختيار مثل ما في التنزيل، ولم أره فيه.

**وقال الشارح**: "وقد قيل في ﴿بَلَىٰ﴾ أن ألفها للتأنيث، فتلحق بما تقدم من نظائرها"[2] انتهى.

ولم يعتمده الناظم أيضا.

**تنبيه**: بقي على الناظم كلمات ذكرها أبو داود، فمنها: ﴿أَرَىٰنِيٓ﴾ معا في يوسف.

**قال في التنزيل** في الأنعام، عند قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰكَ وَقَوۡمَكَ﴾ [الأنعام: 75]: "جملة الوارد من هذا في القرآن عشرة مواضع، كلّها تكتب بالياء، إلا قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾ [يوسف: 36]، و﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَحۡمِلُ﴾ [يوسف: 36]، فإنهما في بعض المصاحف بألف، وفي بعضها بغير ألف"[3].

وقال في يوسف: "و﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ﴾ بياء بين الراء والنون في الكلمتين معا مكان الألف الموجودة في اللفظ على الأصل والإمالة"[4] انتهى.

---

[1] مختصر التبيين، 2/281-282.

[2] التبيان، ق/310-ب.

[3] مختصر التبيين، 3/495.

[4] مختصر التبيين، 3/716.

فيتحصل من ظاهر كلامه في الموضعين: ثلاثة أوجه: الياء، وهي المذكورة في السورة، والألف، وحذفها، وهما المذكوران في الأنعام.

ومنها ﴿أَرَىٰ﴾في النمل: قال فيها: "ورسم حكم، وعطاء: ﴿لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ [النمل: 20] بألف بعد الراء، ورسمها الغازي بالياء على الأصل كما قدمنا، وعليه الاعتماد في الخط"[1] انتهى.

ومنها ﴿نَادِيْنَا﴾ في والصافات، قال فيها: "وناديناه بياء بين الدال والنون مكان الألف، ثم قال: في الخمس بعده فيه من الهجاء: ﴿وَلَقَدْ نَادِيْنَا نُوحٌ﴾ [الصافات: 75] كتبوه بياء بين الدال والنون مكان الألف، وقد ذكر في الخمس قبل هذا، وفيه زيادة: أن الغازي بن قيس لم يرسمه بألف ولا ياء، ورسمه حكم، وعطاء بألف بين الدال والنون مقيدا"[2] انتهى.

فتحصل فيه ثلاثة أوجه أيضا.

**الإعراب**: "**الياء بما قد جهلا أصلا**" جملة اسمية صغرى أو كبرى، وباء "**بما**" بدلية على حدّ: هذا بذاك، و"**ما**" موصول اسمي واقع على الألفات، و"**جهلا**" بالبناء للمجهول، ومرفوعه ضمير "**ما**"، والجملة صلتها، و"**أصلا**" تمييز منقول من الفاعل، و"**عنهما**" حال من ضمير الخبر، و"**بكلم**" متعلق بـ"**جهلا**"، وباؤه ظرفية، وهو جمع: كِلمة، بكسر الكاف، وسكون اللام مخفف كَلِمة بفتح

---

(1) مختصر التبيين، 944/4. وجرى العمل بالياء.

(2) مختصر التبيين، 1038/4.

الكاف، وكسر اللام، وهي [إحدى][1] اللغات الثلاث فيها، و"**في الاستفهام**" حال "**أنى**"، و"**حرفية**" حال "**على**".

قال:

384- وَفِي لَدَىٰ فِي غَافِرٍ يُخْتَلَفُ    وَفِي لَدَا ٱلْبَابِ ٱتِفَاقاً أُلِفُ

أخبر عن الشيخين باختلاف المصاحف في ألف: ﴿لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ﴾ [آية: 17] في سورة غافر، ففي بعضها بالياء، وفي بعضها بالألف، وباتفاقها على الألف في ﴿لَدَا ٱلْبَابِ﴾ [آية: 25] في يوسف.

**قال في المقنع**: "وأكثرها في غافر على الياء".

وقال المفسرون: معنى الذي في يوسف: (عند)، والذي في غافر: (في)، فلذلك فرّق بينهما في الكتابة.

وقال النحويون: المرسوم بالألف على اللفظ، والمرسوم بالياء، لانقلاب الألف ياء مع الإضافة إلى المكنّى كما رسم: ﴿إِلَيَّ﴾، و﴿عَلَيَّ﴾ كذلك"[2] انتهى.

واقتصر أبو داود في ﴿لَدَى﴾ في غافر على الياء عند كلامه في ﴿عَلَىٰ﴾ ونظائرها[3]، وكذا اقتصر عليها في غافر[4].

وقال في يوسف: "وكتبوا: ﴿لَدَا ٱلْبَابِ﴾ بألف بعد الدال. وأما ﴿لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ﴾ في غافر، فبالياء، واختلف في ذلك"[5].

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من د.

(2) المقنع، ص 65.

(3) مختصر التبيين، 76/2.

(4) مختصر التبيين، 1069/4.

(5) مختصر التبيين، 713/3.

**الإعراب**: "**في لدى**" متعلق بـ"**يختلف**"، و"**في غافر**" صلة[1] "**لدى**"، أو حاله، ومرفوع "**يختلف**": إما "**في لدى**" على القول بجواز تقدم الفاعل، وإما ضمير الاختلاف على أن "**في لدى**" في محل الحال من ذلك الضمير، ليصير المصدر نوعيا[2]، إذ لا ينوب[3] في الأصح إلا عنهما[4].

وقد تقدم نظير هذا في قوله: "**لكن قل سبحان فيه اختلفا**"[5]، و"**في لدا الباب ألف**" خبر ومبتدأ، و"**اتفاقا**" نعت لمصدر محذوف معمول للتخيير[6]، أي: ثابت ثبوتا، "**اتفاقا**": أي ذا اتفاق.

قال:

385- وَٱبْنُ نَجَاحٍ قَالَ عَنْ بَعْضٍ أُثِرْ تَعْسىً بِيَاءٍ وَهْوَ غَيْرُ مُشْتَهِرْ

أخبر عن أبي داود أنه قال: روي عن بعض المصاحف أو الرواة الناقلين عنها: أن ﴿تَعْسىً﴾ [آية: 9] في القتال: كتبت بياء بدل ألف التنوين.

قال الناظم: وهو غير مشتهر.

**قال في التنزيل**: "وكتبوا ﴿تَعْساً لَّهُمْ﴾ بألف، وكذا رسمه الغازي بن قيس، ورسمه حكم، وعطاء الخراساني: بالياء، والأول أختار"[7] انتهى.

---

[1] في: د ، ز:" صفة ".

[2] في د:" ترعيا ".

[3] في د:" تفوت ".

[4] في: د ، ز:" مختصا ".

[5] في البيت:153، ينظر: ص 602.

[6] في: د ، ز:" للخبر ".

[7] مختصر التبيين، 1123/4.

وليس هذا الألف واحدا من الأقسام الأربعة التي تقدم أن الياء تبدل منها، لأن هذه بدل من التنوين في الوقف[1].

**الإعراب**: جملة "**أثر تعسىً**" فعلية في محل نصب بـ"**قال**"، و"**عن بعض**" متعلق بـ"**أثر**"، وباء "**بياء**" للمصاحبة، وهو في محل حال من "**تعسىً**"، وجملة: "**وهو غير مشتهر**" اسمية مستأنفة[2].

**تنبيه**: الأسماء التي يلحقها التنوين بعد الفتح قسمان: مقصور، وغيره.

**فالأول منهما**: هو ما آخره ألف حذفت بعد قلبها[3] عن ياء، أو عن واو، أو على القياس فيها، لالتقاء الساكنين.

وجملة الوارد منه في القرآن: خمس عشرة كلمة، جمعتها في بيت وربع آخر، فقلت:

مُصَلّىً أذىً غُزّىً عَمىً مُفْتَرىً هُدىً

مُسَمّىً قُرىً مَثْوىً فَتىً وضُحىً سُدىً

مُصَفّىً سُوىً مَوْلىً فذي القصر عمَّها     سواهــا صحيح اللام إعرابُه بــدا

وضابط ما قياسه ألف: أن ترسم ياء ما قلبت فيه عن ياء، وإن كانت في الأصل واوا، كـ: غزًّى جمع: غاز، من غزا يغزو، ولانقلابها ياء في مفرده، وهو غاز، لتطرفها بعد كسر، بخلاف ما انقلبت فيه عن واو، نحو: ضحىً، لأنه من الضحوة، فإن قياسه أن يرسم ألفا، ولذا ذكره بعد في المستثنيات.

---

[1] وعلى الألف العمل.

[2] في ح ، د:" مسابقة "، والمثبت من ز.

[3] في ز:" قبلها ".

***والثاني***: وهو غير المقصور: ما كان آخره صحيحا، وفتحته حركة إعراب، نحو: ﴿تَعۡساً﴾، و﴿أَمۡتاً﴾ و﴿أَمۡناً﴾ و﴿سَدّاً﴾ بشدّ الدال، وقياس هذا أن يكتب بالألف، وهي التي يقرعها اللسان في الوقف بدلا من التنوين.

***خاتمة***: أسرد فيها ما انفرد به ***التجيبي*** من هذا الباب.

***قال في آخر الأنعام***: و﴿هَدَىٰنِى﴾ بياء بعد الدال، وفي بعض المصاحف ﴿هَدَانِى﴾ بالألف، والأول أكثر.

وفي الأنفال: ﴿وَلَوۡ أَرَىٰكَهُمۡ﴾ بالياء، وفي بعضها: ﴿وَلَوۡ أَرَاكَهُمۡ﴾ بغير ياء، ولا ألف، وكلاهما حسن.

وفي الكهف: ﴿ثُمَّ سَوَّىٰكَ﴾ بياء مكان الألف، و﴿سَوَّاكَ﴾ أيضا بالألف، وكلاهما حسن.

وفي الحج: ﴿سَمَّىٰكُمُ﴾ بالياء، وفي بعض المصاحف بالألف، وكلاهما حسن.

وفي الفرقان: ﴿هَوَىٰهُ﴾ بالياء، وبالألف أيضا، وكلاهما حسن.

وفي لقمان: ﴿نَجَّىٰهُمۡ﴾ بالياء بعد الجيم، وبألف أيضا، وكلاهما حسن.

وفي الأحزاب: وقع في كتاب الغازي، وعطاء، وحكم: ﴿قَضَا﴾ بالألف، وهو من ذوات الياء.

وفي الزخرف: ﴿وَمَضَىٰ﴾ في بعض المصاحف بألف، وفي بعضها بياء، وهو المشهور.

﴿وَأَصۡفَىٰكُم﴾ بالياء مكان الألف، وهو المشهور، وفي بعضها: ﴿أَصۡفَاكُم﴾ بغير ياء، واجتمعت المصاحف على حذف الألف.

وفي النجم: ﴿يُجۡزَىٰهُ﴾ بالياء، وفي كتاب الغازي ابن قيس بالألف، وكلاهما حسن.

و﴿أَحۡيَا﴾ بالألف، وفي كتاب الغازي بالياء، ولا عمل عليه.

وفي الأعلى: ﴿وَلَا يَحۡيِىٰ﴾ بالياء، وفي كتاب "هجاء المصاحف": ﴿وَلَا يَحۡيا﴾ بالألف.

وفي الفجر: ﴿إبۡتَلِيهُ﴾ بياء بعد اللام في الكلمتين.

وقال بعض الأئمة: وفي بعضها ﴿ابۡتَلَاهُ﴾ بلام ألف، انتهى.

وقال الناظم في عمدة البيان ما نصه:

| | |
|---|---|
| ........................................ وقل | بحذف عقباها ولا ياء نقل |
| سيماهم في البكر أيضا تال | وسورة الرحمان والقتال |
| سوف تراني لن تراني | ءاتاني الكتاب مع أوصاني |
| ثم اجتباكم وفتاها واجتباه | كذاك ترضاه اشتراه وإناه |
| ثم أتنهانا كذا وقاهم | ثمت أنسانيه مع سقاهم |
| ورسمها بالياء أيضا جاء | كما مضى لدى ذوات الياء[1] |

انتهى. ولم أر ما قاله في واحد من الكتب المعتمدة.

---

(1) عمدة البيان، 410/2.



# الباب الثامن:

# رسم الواو ياء

قال :

386- ٱلْقَوْلُ فِيمَا رَسَمُوا بِٱلْيَاءِ وَأَصْلُهُ ٱلْوَاوُ لَدَا ٱبْتِلَاءِ
387- وَٱلْيَاءُ فِي سَبْعٍ فَمِنْهُنَّ سَجَىٰ زَكَىٰ وَفِي ٱلضُّحَىٰ جَمِيعاً كَيْفَ جَا
388- وَفِي ٱلْقُوَىٰ جَاءَ وَفِي دَحَيٰهَا وَفِي تَلَيٰهَا ثُمَّ فِي طَحَيٰهَا
389- وَلَمْ يَجِئْ لَفْظُ ٱلْقُوَىٰ فِي مُقْنِعِ وَمِنْ عَقِيلَةٍ وَتَنْزِيلٍ وُعِي

لما فرغ من القسم الثالث من أقسام الألف، انتقل إلى القسم الرابع، وهو المنقلبة عن واو، [وإنما أفرد هذا القسم بترجمة، لعدم اندراجه في الترجمة السابقة، المعقودة لما الأصل فيه أن يرسم ياء، إذ الأصل في هذا القسم رسمه ياء][1]، ولما كان الغالب في هذا القسم أن يكتب ألفا كما يقرعه اللسان،لم يتعرض إلا لما خرج منه[2] عن الغالب، بكتبه إما واوا، وهو الآتي في الترجمة التي بعد هذه، وإما ياء، وهو ما عقد له هذه الترجمة.

فأخبر مع الإطلاق الشامل لشيوخ النقل أن الياء رسمت في سبع كلمات عوضا من ألف منقلبة عن واو، منها اسمان: أحدهما متّحدّ، والآخر متعدّد في ستة مواضع، ومنها خمسة أفعال، فالمجموع اثنا عشر، وهي في ترتيب الناظم: ﴿سَجَىٰ﴾ [آية: 2] في والضحى، و﴿زَكَىٰ﴾ [آية: 21] في النور، ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ على أي حال جاء من تعريف بـ: "الـ"، أو بإضافة، أو تنكير، وهي: ﴿وَٱلضُّحَىٰ وَٱلَّيْلِ﴾ [آية: 1 – 2] فيها، ﴿وَأَخْرَجَ ضُحَىٰهَا﴾، ﴿إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ

---

[1] ما بين معقوفين ساقط من: ح ، هـ، والمثبت من: د ، ز.
[2] "منه" في موضعه طمس في ح، والمثبت من: هـ، د ، ز.

ضُحَىٰهَا﴾ [آية: 29 و 45] في والنازعات، ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا﴾ [آية: 1] في والشمس، ﴿ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [آية: 97] في الأعراف، ﴿وَأَن يُحْشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحًى﴾ [آية: 58] في طه، و﴿ٱلْقُوَىٰ﴾ [آية: 5] في والنجم، و﴿دَحَىٰهَآ﴾ [آية: 30] في والنازعات، و﴿تَلَىٰهَا﴾ و﴿طَحَىٰهَا﴾ [آية: 2 و 6] في والشمس، والأصل في جميعها الواو يظهر ذلك عند الابتلاء أي الاختبار والامتحان، بردّ الفعل إلى المتكلم، والنظر في مفرد الجمع، وهو (قُوَّة)، وتثنية الاسم، وهو: (ضَحَوَانِ)، في[1] مذهب البصريين.

***قال في المقنع في باب ذكر ما رسم بالياء من ذوات الواو لمعنى***: "اتفقت المصاحف على رسم ما كان من الأسماء والأفعال من ذوات الواو على ثلاثة أحرف، بالألف لامتناع[2] الإمالة فيه، وذلك نحو: ﴿ٱلصَّفَا﴾ و﴿شَفَا﴾ و﴿سَنَا﴾ و﴿أَبَآ أَحَدٍ﴾ و﴿خَلَا﴾ و﴿دَعَا﴾ و﴿عَفَا﴾ و[﴿عَلَا﴾][3] و﴿لَعَلَا﴾ و﴿دَنَا﴾ و﴿بَدَا﴾ و﴿نَجَا﴾ وشبهه، إلا أحد[4] عشر حرفا فإنها رسمت بالياء"[5].

ثم إنه عدّها، وسكت عن لفظ ﴿ٱلْقُوَىٰ﴾ كما قال الناظم:

***ولم يجيء لفظ القوى في مقنع***

***ثم قال أبو عمرو*** بعد تعيين الكلم الإحدى عشرة: "وذلك على وجه الإتباع

---

[1] في ح: "وهو"، والمثبت من: هـ، د ، ز.

[2] في هـ: "لاجتماع".

[3] ما بين معقوفين ساقط من: هـ

[4] في هـ: "الأحد".

[5] المقنع، ص 66-67.

لما قبل ذلك وما بعده مما هو مرسوم بالياء من ذوات الياء[1]، لتأتي الفواصل على صورة واحدة"[2] انتهى.

ولا شك أن هذا التوجيه لا يجري في ﴿زَكَىٰ﴾ ولا في ﴿ضُحىً﴾ في الأعراف، وليس أيضا كل لفظ مكتنف بألفين[3] من ذوات الياء كما تقتضيه عبارته، فلذا ***قال الجعبري***: "وجه رسم الألف ياء، تناسب الطرفين [أو][4] اللاحق حملا للخط على اللفظ، أو تنبيها على جواز الإمالة للتناسب، وهو في معنى قول الأصل[5] لمعنى، ثم فسّره بقوله على وجه الإتباع إلى آخره، ومناسبة ﴿مَا زَكَىٰ﴾ ﴿يُزَكِّى﴾ [النور: 21]، وحمل ﴿ضُحىً﴾ في الأعراف على نظيرها[6]، ولرجوع مضموم الأول إلى الياء عند التثنية للكوفيين"[7] انتهى.

ومثل ما في المقنع لأبي داود عند قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَا بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: 75]، وذكر أيضا كلمات (الضحى) الست في الأعراف[8]، وذكر البواقي في مواضعها، إلا ﴿سَجَىٰ﴾ فإنه قال في آيته: "هجاؤها مذكور"[9]،

---

(1) في د: "الواو".
(2) المقنع، ص 67.
(3) في ح: "بالعين"، والمثبت من: هـ، د، ز.
(4) ما بين المعقوفين ساقط من: د.
(5) أي المقنع.
(6) في هـ، ز:"نظائرها".
(7) الجميلة، ق/159-أ.
(8) مختصر التبيين 165/2-168.
(9) مختصر التبيين، 1304/5.

وذكر ﴿ٱلۡقُوَىٰ﴾ في والنجم[1]، فصارت اثني عشر.

وقال في العقيلة:

كيفَ الضُّحى والقُوى دَحَى تَلَى وطَحَى   سَجَى زَكَى وَاوُها بالياء قَدْ سُطِرَا[2]

وإلى هذين النقلين أشار الناظم بقوله: ***ومن عقيلة وتنزيل وعى***، أي: حفظ، وظاهر كلام الجعبري أن أبا عمرو ذكر في المقنع كلمة: ﴿ٱلۡقُوَىٰ﴾ أيضا، لأنه لم يجعلها من زيادات العقيلة، ولكنه قال ما نصه: "ثم قال يعني أبا عمرو إلا أحد عشر حرفا، فإنها رسمت بالياء، وعدّها، وعيّنها بسورها ومجاورها"[3]، ثم قال بعد كلام: "وبيان كميّتها[4]: أن الأفعال خمسة، والأسماء واحد منفرد، صارت ستة، وآخر متكرّر في خمسة مواضع، فالمجموع أحد عشر" انتهى[5].

ولم ينفرد من الأسماء إلا ﴿ٱلۡقُوَىٰ﴾، والحق أنها اثنا عشر كما تقدم بيانه، ولكنه سقط له عند شرح بيت العقيلة: ﴿ضُحَىٰهَا﴾ آخر النازعات، فجرى على ذلك هنا بعدِّها خمسة، ولم يعدّها الشيخان أحد عشر، إلا بإسقاط لفظ: ﴿ٱلۡقُوَىٰ﴾، لكن زاده أبو داود في والنجم كما تقدم.

***الإعراب***: جملة "***وأصله الواو***" اسمية في محل نصب على الحال من "***ما***"، و"***لدى***" ظرف بمعنى عند متعلق بأصل، لما فيه من رائحة التأصل، وباقيه واضح.

---

(1) مختصر التبيين، 1152/4.

(2) العقيلة، ص 150.

(3) الجميلة، ق/158-ب-159-أ.

(4) في ح: "كتابتها" وفي د: "كتبها"، والمثبت من: هـ، ز:".

(5) الجميلة، ق/159-أ.

قال:

390- وَأَلْحِقِ ٱلْعُلَى بِهذَا ٱلْفَصْلِ لِكَتْبِهِ بِٱلْيَا خِلَافَ ٱلْأَصْلِ

لما ذكر تبعا لشيوخ النقل ما خرج من ذوات الواو[1] عن أصله من الكَتْبِ بالألف، فرسم بالياء، استدرك عليهم لفظ: [﴿ٱلْعُلَى﴾][2] في صدر طه، وذلك لأنه كما حكى الشارح عن خط الناظم من (العُلُوّ)، فيجب أن يلحق بها حيث كتب بالياء، وقياسه بالألف" انتهى[3].

***قال أبو محمد مكي***: "إنما أمال من أمال ﴿ٱلْعُلَى﴾، وهو من (العُلُوّ)، والألف ثالثة[4]، لأنه جمع (عَليا)، وأصل يائه الواو، ولكن ردّت إلى الياء، لثقل الصفة والواو، فردّت إلى الياء، للخفة كما قالوا (دُنْيَا)، وحق الجمع أن يتضمن ما في[5]الواحد من الحروف، فبقيت الياء في (عَليا) على حالها في الجمع، وهو ﴿ٱلْعُلَى﴾، وأيضا فإن الواحد وهو: (العَلياء) يمال لألف التأنيث، فجرى الجمع في الإمالة على ذلك، وإن لم تكن فيه ألف التأنيث للإتباع"[6] انتهى.

---

(1) في هـ: "الياء".

(2) ما بين معقوفين ساقط من هـ

(3) التبيان لابن آجطّا، ق/311-ب.

(4) في د: "ثابتة".

(5) في الكشف: "باقي"، والمثبت من فتح المنان.

(6) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعلله وحججها، مكي بن أبي طالب القيسي، 190/1.

وهو التوجيه الأول لإمالة ﴿ٱلْعُلَىٰ﴾ يردّ إلحاق الناظم لها، ويصوّب اقتصار الشيوخ على الكلمات السبع، ويمكن الجواب عنه بأن ذوات الواو إنما تعهد صيرورتها إلى بنات الياء بالزيادة[1]، ولما لم يكن هذا مزيدا استحق أن يبقى على أصله من الكَتْب بالألف، وإلى هذا المعنى الإشارة بقول الجعبري عند قول الشاطبي:

وأما ضُحاها والضُّحى والرِّبا مَعَ الْـ  قُـوَى فأمالاهـا وبـالواو تُخْـتَلَى[2]

ما نصه: ولم يذكر[3] ﴿ٱلْعُلَىٰ﴾ معها وهي منها، لظهور الياء في (العُليا)، وكان يمكنه جعلها مكان (مع)"[4] انتهى.

***الإعراب***: "***خلاف***" نصب على النعت لمصدر معمول لـ"***كتبها***"، و"***الأصل***" مضاف إليه ما قبله، وباقيه واضح.

---

(1) في هـ: "الزائدة"، والمثبت من: ح، د، ز.

(2) حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، القاسم بن فيره الشاطبي، ص 25.

(3) في د: "يكن"، والمثبت من: ح، هـ، ز.

(4) كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني للجعبري، ق/140-أ.



# الباب التاسع:

# رسم الألف واوا

قال:

391- وَهَاكَ وَاواً عِوَضاً مِنْ أَلِفِ قَدْ وَرَدَتْ رَسْماً بِبَعْضِ أَحْرُفِ

392- وَٱلْوَاوُ فِي مَنَوٰةَ وَٱلنَّجَوٰةِ وَحَرْفَي ٱلْغَدَوٰةِ مَعْ مِشْكَوٰةِ

393- وَفِي ٱلرِّبَوٰاْ وَكَيْفَمَا ٱلْحَيَوٰةُ أَوِ ٱلصَّلَوٰةُ وَكَذَا ٱلزَّكَوٰةُ

تقدمت الإشارة إلى أن القسم الرابع من أقسام الألف، وهو المنقلب عن واو، قياسه أن يكتب ألفا، فلم يتعرض الناظم له صريحا، ولكن ذكر ما خرج منه عن الأصل، فكتب ياء، وهو ما تقدم في الترجمة المفروغ منها، أو واوا، وهو [ثاني][1] قسمي الإبدال، وقد عقد له هذه الترجمة.

فأخبر على جهة الإطلاق: أن الواو كتبت عوضا من الألف في أربع كلم، وأربعة أصول.

***قال في المقنع***: "في كل المصاحف"[2] انتهى.

فالكلم الأربع هي: ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ [آية: 20] في والنجم، و﴿مَا لِيَ أَدْعُوكُمْ إِلَى ٱلنَّجَوٰةِ﴾ [آية: 41] في الطول، ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ﴾ [آية: 53] في الأنعام، والكهف [آية: 28].

وقد قرأهما ابن عامر: بضم الغين، وسكون الدال، بعدها واو فتاء[3].

و﴿كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ [آية: 35] في النور.

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من د، والمثبت من: ح، هـ، ز.

[2] المقنع، ص 54.

[3] النشر، 258/2، والتيسير، ص 78، والبدور الزاهرة، ص 126.

***والأصول المطردة: أولها***: لفظ ﴿ٱلرِّبَوٰا۟﴾ نحو: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰا۟﴾ [البقرة: 274].

وهو في سبعة مواضع: خمسة في البقرة، وواحد في آل عمران، وآخر في النساء.

وليس "الـ" قيدا حتى يُدَّعى في هذا اللفظ الخروج في "الـ" عن العموم المعهود فيها، بل ذكر المنكّر فيما بعد هو الذي خصص عموم "الـ" هنا.

والثلاثة الباقية لفظ: ﴿ٱلْحَيَوٰة﴾ و﴿ٱلصَّلَوٰة﴾ و﴿ٱلزَّكَوٰة﴾ كيفما وقعت من تحلية بـ: "الـ"، أو تجرّد عنها، دون إضافة أو معها، نحو: ﴿إِلَّا خِزْيٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [البقرة: 84]، ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البقرة: 95]، ونحو: ﴿وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: 2]، ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: 42]، ﴿مِّن قَبْلِ صَلَوٰةِ ٱلْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ﴾، ﴿وَمِنۢ بَعْدِ صَلَوٰةِ ٱلْعِشَآءِ﴾ [النور: 56]، ﴿خَيْرًا مِّنْهُ زَكَوٰةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾ [الكهف: 80]، وسيأتي قريبا الخلاف في المضاف منها إلى الضمير[1].

***قال في المقنع***: "وذلك على لفظ التفخيم ومراد الأصل"[2] انتهى.

***قال الجعبري***: "وقوله على مراد التفخيم، وهو معنى قول ابن قتيبة بعض العرب يميل بلفظ الألف إلى الواو، ولم أعلل به لعدمه في القرآن العظيم، وكلام الفصحاء" انتهى.

---

(1) انظر مختصر التبيين، 2/70-72.

(2) المقنع، ص 54.

***قيل***: [1]وإنما لم تكتب ذوات الواو كلها بالواو على الأصل كما فعل بغالب[2] ذوات الياء حتى عدّ ما كتب منها بالألف خارجا عن الأصل فرارا من إلباس الأفعال المسندة إلى المفرد بالمسندة إلى ضمير الجمع في نحو: (خَلَوْا) و(عَدَوْا)[3]، وحملت[4] الأسماء في ذلك على الأفعال، وردّ بحصول الفرق بالألف الواقعة بعد واو الجمع، ولا يبعد ردّ هذا البحث بأن كتّاب المصاحف التزموا رسم الألف بعد الواو المتطرفة، سواء كانت واو جمع، أو لام فعل، أو بدلا من ألف، نحو: ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ فلو رسموا الألفات المنقلبة عن الواو واوا، لالتزموا بعدها الألف، وشاهده كلمة [﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾][5]، وعلى هذا فلم يزل اللبس.

***والحق***: أن الألفات المنقلبة عن الياء لما اجتمع فيها أمران: أصالة الياء، والميل إليها في لغة فصحى [جاء اللفظ منبها على ذلك بخلاف المنقلبة عن الواو إذ ليس فيها ميل إلى الواو وفي لغة فصحى][6]، بل إمالتها فقط.

***تنبيهان:***

***الأول: قال في المقنع***: "ووجدت في عامتها، أي العراقية: الواو ثابتة في قوله ﴿زَكَوٰةً﴾ في الكهف، ومريم، و﴿مِّن زَكَوٰةٍ﴾ [آية: 38] في الروم، و﴿حَيَوٰةٍ﴾ [آية: 95] في البقرة، و﴿حَيَوٰةً طَيِّبَةً﴾ [آية: 97] في النحل، ﴿وَلَا حَيَوٰةً﴾ [الآية: 3] في

---

[1] ينظر: التبيان لابن آجطّا، ق/313.

[2] في د: "فغالب".

[3] في هـ: "وعفوا".

[4] في ح، د: "وجملة"، وفي هـ: "وحمله"، والمثبت من ز.

[5] ما بين معقوفين ساقط من هـ.

[6] ما بين معقوفين ساقط من: ح، هـ، والمثبت من: د، ز. وجاء في هامش ز تصحيح: "اللفظ" بـ"الخط".

الفرقان"[1] انتهى.

***قال الجعبري***: "وعليها[2] البواقي".

ومن ثم ***قال الشارح***[3]: "رأيتها في الشامي بالواو"[4] انتهى.

وبه يرد البحث مع الناظم بتركه الإشارة في منكّر هذه الكلم إلى الخلاف الذي يفهمه تخصيص أبي عمرو والحكم[5] المذكور بالعراقية، حتى قال شيخ الجماعة الإمام ابن غازي مذيلا لهذا المحل:

والخلف مفهوم لدى المنكّر من مقنع وثبت واوه انصر[6]

***الثاني***: ما ذكره[7] من أن أصل الألف في هذه الكلم الواو ظاهر في جلّها.

أما (نَجَى): فتقول[8] في[9] إسناده إلى ضمير المتكلم: (نَجَوْتُ)، ومضارعه: (أَنْجُو).

و(الغَدَوْة): بفتحتين، و(الغُدْوة) بضم فسكون لغتان، وهو اسم لـ (البُكْرَة)، وقيل ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس، كذا في القاموس[10]، إلا

---

(1) المقنع، ص 55.

(2) في هـ: "وعليه".

(3) المقصود بالشارح هنا: السخاوي، شارح العقيلة، تلميذ مؤلفها وهو الإمام الشاطبي.

(4) الوسيلة، ص 395.

(5) في هـ: "المحكم".

(6) في هـ، د: "اقتصر". ولم أعثر على مصدره.

(7) في د ، ز: "ما ذكروه".

(8) في د: "منقول".

(9) في د: "من".

(10) " كذا في القاموس" في د في آخر الجملة.

أن الواو أبدلت في الأولى ألفا على القياس[1].

و (الرِّبَوٰا): الزيادة مصدر: (رَبَوْتُ) (أَرْبُو).

و (الصَّلَوٰة): معروفة[2]، وجمعها على (صَلَوَات) دليل على أنها واوية.

و (الزَّكَوٰة): النماء مصدر زكوت [(أَزْكُو)][3].

وأما الثلاثة الباقية: وهي (مَنَوٰة)، و(حَيَوٰة)، و(مِشْكَوٰة)، فعدُّها من ذوات الواو مشكل.

أما (مَنَوٰة): اسم صنم، فلأنهم قالوا وزنها (فعلة): سميت بذلك لما يمنى، أي يراق عندها من الدم، وماضيه (مَنَيْتُ)، ومضارعه: (أمني)، فهو ياءي اللام، وقالوا في قراءة ابن كثير[4]: ﴿مَنَوٰٓءَةَ﴾ بالمد والهمز أن وزنه (مفعلة) من النوء[5]، لأنهم كانوا يستمطرون[6] بالأنواء عندها، فنقلت[7] حركة العين إلى الفاء، وأبدلت العين ألفا على القياس، وهما لغتان، والشيوخ استثنوها من ذوات الواو، ولم يفصلوا بين قراءتي القصر والمد، والناظم بنى نظمه على مقرأ نافع، وهو يقرأها بالقصر، ولكن استدل[8] ............................................

---

[1] القاموس المحيط، 390/1.

[2] في هـ: "مفروضة".

[3] ما بين المعقوفين ساقط من: ح، والمثبت من: هـ، د، ز.

[4] التيسير، ص 158، والنشر، 379/2، والبدور، ص 384.

[5] في هـ: "النوع".

[6] في هـ: "يشتظهرون".

[7] في هـ: "فقلبت".

[8] في هـ، د: "حكى".

.......................................................................... الجعبري[1] على[2] أن أصل ألفها واو، بجمعها على (مَنَوَات)، فالله أعلم كيف ذلك.

وأما (الْحَيوٰة): فلأن أهل اللغة ذكروه في فصل ياءي في اللام[3]، ولأنهم نصوا على أنه لا يوجد ياءي العين، واوي اللام، قاله ابن جني وغيره، ولكن نقل ابن جني عن الخليل وسيبويه أن (الحَيَوٰة) ياءي اللام، وأن مذهب أبي عثمان أنه واوي[4]، قال: وليس بمرتضى[5]، انتهى.

ونقل الفاسي والجعبري هذا المذهب عن الفرّاء أيضا، ودليله ظهورها في (حَيَوَان).

وأما (مِشْكَوٰة): وهي الكُوَّة غير النافذة، فقيل أصل ألفها الواو، وأنها من (شَكَوْتُ)، ولكن صيّرته الزيادة في أوله إلى ذوات الياء، وقيل ألفه مجهولة الأصل، وكأنهم والله أعلم سلكوا بها طريق (مَرْضَاتِ) في عدم اعتبار الزيادة ناقلة إلى بنات الياء، وقد تقدم ما فيه من البحث.

***الإعراب***: "***هاك***" اسم فعل بمعنى "خذ"، و"***واوا***" مفعول به، و"***عوضا***" نعته، و"***من ألف***" متعلق بعوضا، وفاعل "***وردت***" ضمير الواو، والجملة في محل صفة أخرى لواو، أو مستأنفة، و"***رسما***" حال من ضمير وردت، و"***ببعض أحرف***" متعلق

---

[1] في هـ، د: "الجعبري في الكنز اختلافا في أصل مناة وأما الحياة...".

[2] في د: "في ".

[3] في د: "الياء واللام".

[4] في د: "واوي العين".

[5] سر صناعة الإعراب، 2/589-590.

بـ"**وردت**"، أو بـ"**رسما**"، وباؤه ظرفية، و"**كيفما**" شرط، و"**الحيوة**" فاعل فعل محذوف تقديره "**وقع**"، و"الصلوة" معطوف على "**الحيوة**"، و"**أو**" بمعنى الواو، [و"**كذا الزكوة**" جملة اسمية مقدمة الخبر[1]، وجواب الشرط محذوف، أي كيفما][2] وقعت الحيوة، و"**كذا**" فكما تقدم، وباقيه واضح.

قال:

394- مَا لَمْ تُضِفْهُنَّ إِلَىٰ ضَمِيرِ فَـأَلِفُ وَٱلثَّبْتُ فِـي ٱلْمَشْـهُورِ

لما ذكر أن هذه الكلم الثلاث التي هي: ﴿ٱلْحَيَوٰةَ﴾ و﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ و﴿ٱلزَّكَوٰةَ﴾ رسمت ألفها واوا مطلقا، أخرج من ذلك ما أضيف إلى ضمير نحو: ﴿قُلۡ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى﴾ [الأنعام: 164]. ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمۡ عِندَ ٱلۡبَيۡتِ﴾ [الأنفال: 35]، ﴿وَلَا تَجۡهَرۡ بِصَلَاتِكَ﴾ [الإسراء: 109]، ﴿قَدۡ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ﴾ [النور: 40]، ﴿حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا﴾ [الأنعام: 30]، ﴿فِى حَيَاتِكُمُ﴾ [الأحقاف: 19]، ﴿قَدَّمۡتُ لِحَيَاتِى﴾ [الفجر: 27]، فإنها لا تكتب بالواو[3].

***قال في المقنع***: "وربما رسمت الألف في بعض المصاحف وهو الأكثر، وربما لم ترسم وهو الأقل، كذا وجدت ذلك في مصاحف أهل العراق"[4] انتهى.

وهذا هو الذي عند الناظم.

وأما أبو داود، فقد ذكر الخلاف في صدر البقرة دون ترجيح[5]، وكذا حين

---

(1) في ز: "على الخبر".

(2) ما بين المعقوفين في موضعه محو في هـ

(3) لم ترد كلمة: "الزكوة" مضافة في القرآن، لذا لم يمثل بها.

(4) المقنع، ص 54.

(5) مختصر التبيين، 72/2.

ذكر تلك الكلم في أماكنها[1]، واقتصر في بعضها كالأحقاف[2]، والفجر[3]، والماعون[4] على الحذف، فربما يظهر من تلك المواضع ترجيح الحذف، ولا أقل من المساواة[5].

***الإعراب***: "*ما*" ظرفية مصدرية عاملها متعلق خبر المبتدأ الذي هو قوله: "*والواو في منوة*"، و"*فألف*" مبتدأ حذف خبره تقديره: "*ففيهن*"، أي تلك الكلم المضافة إلى الضمير ألف، [وقد علمت من شرح كلامه أولا أن حكمه بثبوت الألف مرتب على ضمير مفهوم ما لم تضفهن إلى ضمير لا على منطوقه،][6] و"*الثبت*" خبر مبتدأ محذوف، أي وحكمه الثبت، و"*في المشهور*" أي الوجه المشهور حال من الخبر على حدّ: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقاً﴾ [البقرة: 90].

قال:

395- وَبَعْضُهُمْ فِي ٱلرُّومِ أَيضاً كَتَبَا وَاواً بِقَوْلِهِ تَعَالَى مِن رِّبَوَاْ

396- مَعْ أَلِفٍ كَرَسْمِهِمْ سِوَاهُ آمْرُؤُاْ وَكُلُّهُمْ رَوَاهُ

أخبر مع الإطلاق عن بعض كتاب المصاحف: أنه كتب [ألف][7] ﴿مِّن رِّبَوَاْ﴾ في الروم، وهو: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبَوَاْ﴾ [الروم: 38] واوا مع ألف بعدها،

---

(1) انظر: مختصر التبيين، 3/526،502.

(2) مختصر التبيين، 4/1120.

(3) مختصر التبيين، 5/1296.

(4) مختصر التبيين، 5/1324.

(5) وجرى العمل على إثبات الألف.(دليل الحيران، ص 221، وسمير الطالبين، ص 87 )

(6) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

يعني وغير ذلك البعض على الأصل من كتبه ألفا كغيره من المقصور الواوي[1].

ثم شبّه [بزيادة الألف في هذه الكلمة زيادة كتّاب المصاحف الألف بعد الواو في رسمهم، غيره من كلمات: ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ لأنه قدم أن ألفه كتبت واوا، فالألف التي كتبها الرسام بعدها متعينة الزيادة][2].

ثم شبّه أيضا بكلمات ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ في زيادة الألف بعد الواو كلمة: ﴿إِمۡرُؤٌاْ﴾ [آية: 175] في النساء، وذلك أن همزته صورت واوا على قياس المتطرفة بعد حركة، فالألف المكتوبة بعدها متعيِّنة الزيادة أيضا.

قال الناظم: وكلهم روى رسم الألف في كلمات ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ غير المنكر، وكلمة: ﴿إِمۡرُؤٌاْ﴾، ونبّه على هذا رفعا لتوهّم أن زيادة الألف في هاتين الكلمتين إنما هي عن بعض كتّاب المصاحف، إذ كان سياق[3] الكلام السابق فيما هو عن بعضهم، [ولم يرجح الشيخان في كلمة ﴿رِبٗا﴾ شيئا، إلا أن ***أبا عمرو*** صدر بوجه الألف دون واو][4]، وأبو داود صدّر بوجه الواو وزيادة الألف[5].

***تنبيه***: استطرد الناظم زيادة الألف في: ﴿إِمۡرُؤٌاْ﴾ لما تكلم على زيادتها في ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ وقد كان الأنسب بها: ***فصل وفي بعض الذي تطرفا*** ....، البيت[6]، أو

---

[1] والعمل على كتبه بالألف.(دليل الحيران، ص 222، وسمير الطالبين، ص 88).

[2] ما بين المعقوفين ساقط من د، وألحق في هامشها.

[3] في هـ: "سببا".

[4] ما بين معقوفين ساقط من: ح، والمثبت من: هـ، د ، ز.

[5] مختصر التبيين، 2/315-316، وانظر 4/988.

[6] منظومة مورد الظمآن، ص 27.

قـوله في: ﴿وَلُؤۡلُؤٗاۚ﴾ ***وزاد بعض في سوى ذا الشكل*** ... البيـت[1]، أو فصـل زيـادة الألف[2].

وعلّة زيادة الألف في كلم ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ و﴿رِبٗوا﴾ الحمل على واو الجمع.

وعلّة زيادتها في كلمة ﴿إِمۡرُؤٌاْ﴾ الحمل أيضا، وهو لابـن العـلا، أو تقويـة للهمز، وهو للكسائي[3].

***الإعراب***: "***وبعضهم كتبا***" جملة كبرى، و"***واوا***" مفعول به، و"***في الروم***" متعلـق بـ"***كتبا***"، وفي "***بقوله***" بدل من "***في الروم***"، و"***تعالى***" جملـة فعليـة معترضـة بـين القائل[4] والمقول، و"***من ربا***" محكي القول، و"***مع ألف***" ظـرف في محـل الحـال مـن واوا، و"***كرسمهم***" خبر مبتـدأ محـذوف، أي وذلـك كرسـمهم، و"***سواه***" مفعـول برسم[5] و"***كذا امرؤا***" جملة اسمية مقدمة الخبر، وباقيه واضح.

---

(1) منظومة مورد الظمآن، ص 29.

(2) منظومة مورد الظمآن، ص 28-29.

(3) انظر:(المقنع، ص 99،42،40، ومختصر التبيين، 874/4).

(4) في ز: "القائل".

(5) في ز: "يرسم".



# الباب العاشر:

# المقطوع والموصول

# القسم الأول:

## الكلمات التي كتبت مفصولة على الأصل

قالَ رحمه الله:

397- بَابُ حُرُوفٍ وَرَدَتْ بِٱلْفَصْلِ فِي رَسْمِهَا عَلَىٰ وِفَاقِ ٱلْأَصْلِ

لما فرغ من مسائل الإبدال، انتقل إلى مسائل الفصل والوصل، وجعلها بابين: أحدهما تكلم فيه على المفصول[1] من الكلم، ويعلم منه أن ما له نظير منها ولم يذكر يكتب موصولا، والثاني تكلم فيه على الموصول، ويعلم منه أن ما له نظير منها ولم يذكر يكتب مفصولا، فصار البابان إذاً إلى معنى واحد، ولذا جعلهما[2] في المقنع بابا واحدا، فقال ما نصه: «باب ذكر ما رسم في المصاحف من الحروف المقطوعة على الأصل، والموصولة على اللفظ»، ثم فصّل مسائلة بالأذكار.

والناظم رحمه الله لما رأى تلك الأَذكار راجعة إلى قسمين، لأن منها ما يذكر فيه المفصول، إما منفردا، وإما متعددا، مطّردا أو غير مطرد، مع تعيين مواضعه، ويقع الإجمال في جانب الموصول منه، ومنها ما يذكر فيه الموصول، إما منفردا وإما متعدّدا، مطردا أو غير مطرد، مع تعيين مواضعه، ويقع الإجمال في جانب المفصول[3] منه، جمع مسائل القسم الأول في باب، ومسائل القسم الثاني في باب، وسبب المخالفة بين تلك الألفاظ التي فصل بعض أفرادها، ووصل بعض آخر منها، وإن كان كلها راجعا إلى أصل واحد، حسبما يبين مراعاة القلة والكثرة في الغالب، فيعين الأقل من كلا الجانبين، ويقع الإطلاق

---

(1) في هـ: "الموصول".

(2) في هـ: "جمعهما".

(3) في هـ، ز: "الموصول".

في جانب الأكثر تنزيلا له لكثرته[1] منزلة الأصل وإن كان خلافه، وطلبا للاختصار.

ثم اعلم [أولا][2] أن الأصل في حروف كل كلمة أن تكتب متصلة بعضها ببعض، منفصلة عمّا قبلها، وعما بعدها، لما تقرر أن الخط تصوير الكلم بحروف هجائها، على مراد الابتداء بها والوقوف عليها، ليدل بذلك على تشخصها، ثم قد يطرأ في بعض الكلم أصل ثان بعد الأصل الأول، وهو أنه إن [لم][3] يكن استقلال الكلمة بأن لا يصح الابتداء بها، لوضعها على حرف واحد ساكن، كهاء السكت، أو لاقتضاء وضعها كذلك، كالضمائر المتصلة، أو لعارض كثواني المركبات وصلت [بسابقها، أو بأن لا يصح الوقوف عليها، لوضعها على حرف واحد محرك، أو لعارض كأوائل المركبات وصلت][4] بلاحقها، ثم إن بعض الكلم [مما يمكن][5] استقلاله خرج عن أصله فكتب موصولا، وأكثر ما ورد ذلك في الأدوات، لشدّة ارتباطها، وعدم استقلالها بالفائدة، إلا أن تتصل بما وصلت به، [فمنها ما غلب فيه الوصل حتى صار فيه كالأصل، فذكر ما خرج عنه بكتبه على الأصل، وهو المذكور في هذا الباب.

(1) في هـ: "في كثرته".

(2) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من ز.

وقد ذكر فيه [من غير ذلك][1] ][2] ﴿عَن مَّن﴾ الحرفين، و﴿أَن لَّمْ﴾ بفتح الهمزة، و﴿حَيْثُ مَا﴾ مع اطّراد قطعها، لجريان التفصيل فيما أشبهها، وهو ﴿عَن مَّا﴾، و﴿أَن لَّا﴾ بفتح الهمزة، و﴿أَيْنَ مَا﴾، و﴿إِنَّ مَا﴾، بكسر الهمزة، [وسكون النون][3].

وذكر فيه أيضا: ﴿يَوْمَ هُم﴾، لجريان التفصيل في أفراده بحسب الظاهر الصوري، وذكر فيه أيضا ﴿إِن لَّمْ﴾ بكسر الهمزة، لاطراد وصل ما أشبهه، وهو: ﴿أَن لَّا﴾، فالأنسب به باب[4] الوصل، هذا أقرب ما ظهر لي في تسديد صنيعه.

وقد ذكر فيه أيضا: ما مقطوعه مساو لموصوله، وهو: ﴿إِبْنَ أُمَّ﴾، وما قطع مع تردده من جهة المعنى بين ما يقتضي الفصل، وما يقتضي الوصل، وهو ﴿وَلَاتَ حِينَ﴾، ومنها ما غلب فيه الأصل، وهو الفصل[5]، فذكر منه ما خرج عنه، فكتب موصولا، وهو الآتي في [الفصول الأربعة الأول من][6] الترجمة التي بعد هذه، [ما عدا كلمتي: ﴿وَيْكَأَنَّ﴾، أو ساوى موصوله مفصوله، وهو: ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾][7]، وقد ذكر فيه أيضا: ما اطّرد وصله، وهو: ﴿مِمَّن﴾، و﴿إِمَّا﴾، و﴿نِعِمَّا﴾، وما لم يتعدّد من الكلم الموصولة، وهو: ﴿رُبَمَا﴾.

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(2) ما بين معقوفين من قوله: "فمنها ما غلب....ساقط من د ملحق في هامشها.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من هـ، د.

(4) في د: "قطع".

(5) في ح: "الوصل".

(6) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من هـ

وذكر فيه أيضا: ما رسم[1] مع تردّده بين التركيب والبساطة، وهو: ﴿مَهْمَا﴾، أو تردّده من جهة المعنى بين ما يقتضي الفصل، وما يقتضي الوصل، وهو: ﴿وَيْكَأَنَّ﴾، و﴿كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ﴾، أو من جهة ما تقتضيه القواعد الخطية، وهو: ﴿فِيمَ﴾، و﴿عَمَّ﴾، و﴿مِمَّ﴾، ولكون الفصل هو الأصل.

قال الناظم هنا: «***على وفاق الأصل***»، أي القياس في الخط، والمراد بالفصل: عدم الخلط[2]، وبضدّه الذي هو الوصل: الخلط[3] حسا أو حكما، كما يأتي بيانه، [ويتعلق بهذا الباب حكم خطي، وهو حذف يأتي بيانه، وحكم لفظي][4]، وهو أن ما فصل عن لاحق جاز الوقوف عليه، وما وصل[5] به لم يجز الوقوف عليه، إلا ما خص برواية.

وقد اشتملت هذه الترجمة على ستة فصول، اشتمل الفصل الثاني منها على تسعة أنواع، [عُدَّ منها قطع من مع ظاهر، وإلا فهي ثمانية][6]، والثالث على نوعين، والرابع على أربعة أنواع[7]، والبواقي كل فصل ذكر فيه نوعا، والأنواع التي اشتمل عليها الثاني والثالث والرابع بعضها متعدد، وبعضها متّحد.

---

(1) في ز: "وصل".
(2) في د: "الخط".
(3) في د: "الخط".
(4) ما بين معقوفين في موضعه محو في هـ.
(5) في ز: "فصل".
(6) ما بين المعقوفين ساقط من: هـ، د، وألحق في هامش د.
(7) "أربعة أنواع"، الزيادة من: د.

وإذا فهمت هذا، عرفت أن قول من قال[1]: أن هذا الباب اشتمل على ستة فصول، وأحد عشر حرفا، كلام بمعزل عن التحرير، إذ تلك الحروف داخلة في تلك الفصول.

***الإعراب***: جملة «***وردت***» صفة «***حروف***»، أي كلم، وبـ«***الفصل***»[2] متعلق بـ«***وردت***»، [و«***في رسمها***» متعلق بـ«***الفصل***»، وكذا «***على وفاق الأصل***»، أو هذا متعلق بـ«***وردت***»][3]، وباقيه واضح.

قال:

398- أَن لَّا يَقُولُواْ وَأَقُولَ فُصِلَا ثُمَّ مَعاً بِهُودَ لَيْسَ ٱلْأَوَّلَا

399- وَتَوْبَةٍ وَٱلْحَجِّ مَعْ يَاسِينَا وَفِي ٱلدُّخَانِ مَعَ حَرْفِ نُونَا

400- وَٱلِامْتِحَانِ وَكَذَاكَ رُوِيَا عَن بَعْضِهِمْ أَيْضاً بِحَرْفِ ٱلْأَنْبِيَا

هذا هو الفصل الأول من فصول هذه الترجمة، ذكر فيه: ﴿أَن لَّا﴾، يفتح الهمزة، وسكون النون.

فأخبر مع الإطلاق الشامل لشيوخ النقل بقطع كلمة: ﴿أَن﴾ عن كلمة ﴿لَّا﴾ بعدها في أحد عشر موضعا، في الأخير منها خلاف، وهي: ﴿أَن لَّا يَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [آية: 169]، و﴿أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [آية: 104] في الأعراف.

---

(1) قاله ابن آجطا، انظر: التبيان، ق/313-أ.

(2) في ح: "بالوصل"، والمثبت من: ه، د، ز.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من ز.

ثم كلمتان في هود: ﴿وَأَن لَّآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [هود: 14]، و ﴿أَن لَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ إِنِّيٓ أَخَافُ﴾ [هود: 26].

واحترز بغير[1] الأول عنه فيها، وهو: ﴿أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ إِنَّنِي لَكُم مِّنۡهُ نَذِيرٞ وَبَشِيرٞ﴾ [هود: 2].

وفي التوبة آخرها: ﴿أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ﴾ [التوبة: 119].

**تنبيه**: أطلق الناظم[2] ﴿أَن لَّا﴾ في سورة التوبة، وقد تعدّد فيها في ثلاثة مواضع هذا، و﴿أَلَّا يَجِدُواْ مَا يُنفِقُونَ﴾ [التوبة: 93]، ﴿وَأَجۡدَرُ أَلَّا يَعۡلَمُواْ حُدُودَ﴾ [التوبة: 98]، ولذا أُصلح فقيل:

وآخر التوبة مع ياسينا والحج والدخان ثم نونـا[3]

وفي الحج: ﴿أَن لَّا تُشۡرِكۡ بِي شَيۡـٔٗا﴾ [الحج: 24].

وفي يس: ﴿أَن لَّا تَعۡبُدُواْ ٱلشَّيۡطَٰنَ﴾ [يس: 59].

وفي الدخان: ﴿وَأَن لَّا تَعۡلُواْ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [الدخان: 18].

وفي نون: ﴿أَن لَّا يَدۡخُلَنَّهَا ٱلۡيَوۡمَ عَلَيۡكُم مِّسۡكِينٞ﴾ [القلم: 24].

وفي الممتحنة: ﴿أَن لَّا يُشۡرِكۡنَ بِٱللَّهِ شَيۡـٔٗا﴾ [الممتحنة: 12].

وأما الذي في الأنبياء: ﴿أَن لَّآ إِلَـٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبۡحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: 86]، فلم يذكره ***أبو عمرو*** مع نظائره، ولكن ذكره في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار بالإثبات [ والحذف، ولم يشر فيه إلى

---

[1] في ز: "بقيد غير".

[2] " أطلق الناظم" الزيادة من د.

[3] لم أجد قائل هذا البيت.

ترجيح، إلا ما يظهر في[1] إسقاطه عند عدّ النظائر أنه موصول كغيره من المسكوت عنه][2]، لنقله عن ابن الأنباري أن ما عدا تلك العشرة موصول[3].

***وقال أبو داود، في سورة الأعراف***: «اعلم أن كل ما في كتاب الله عز وجل من ذكر ﴿أَلَّا﴾ فهو بغير نون على الإدغام، إلا عشرة أحرف فهي بالنون على الأصل، بإجماع من المصاحف على ذلك، ثم عدّها، ثم قال: ووقع في سورة الأنبياء صلوات الله عليهم موضع اختلفت المصاحف فيه، وهو قوله عز وجل: ﴿أَن لَّآ إِلَـٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَـٰنَكَ﴾ ففي بعض المصاحف بالنون كالعشرة المذكورة، وكذا رسمه الغازي بن قيس، وحكم، وعطاء، وفي بعضها: بغير نون مثل سائر ما في القرآن على الإدغام، مثل: ﴿إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا﴾ [البقرة: 227]، ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُواْ﴾ [النساء: 3]، ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُواْ﴾ [النساء: 3]، وشبه ذلك مما تقدم، أو يأتي بعد مما يكتب بغير نون، ولم يذكر الغازي وعطاء في الذي في الأنبياء خلافا أصلا، ولا رسم عطاء منهن غير الذي في الأنبياء [خاصة، وأضرب[4] عن الباقي. وأما حكم: فذكر في الذي في الأنبياء خلافا بين المصاحف، وأنا أستحب كتب الذي في الأنبياء][5] بالنون[6]

---

[1] في ز: "من ".

[2] ما بين المعقوفين ساقط من هـ

[3] انظر: المقنع، ص: 68، 95، وإيضاح الوقف والابتداء، ص 101.

[4] في د: "واضطرب".

[5] ما بين المعقوفين ساقط من هـ

[6] وعليه أكثر المصاحف، وجرى العمل بذلك، وخالف اللبيب فشهر الوصل، ورده ملا علي القاري
=

مثل العشرة المذكورة، لكتب الصحابة ذلك كذلك، ورسم الغازي، وحكم، وعطاء لذلك كذلك»[1] انتهى.

وفهم من تخصيصه الفصل بهذه المواضع، أن ما عداها كتب موصولا، ومعنى وصل ما عدى هذه الكلمات: تنزيل الكلمة الأولى مع الثانية منزلة الكلمة الواحدة تحقيقا، فلا ترسم نون: ﴿أَنْ﴾[2] لقاعدة أن المدغمين في كلمة يكتفى فيهما بصورة الثاني نظرا إلى اللفظ، ولا كذلك إذا كانا في كلمتين، فإنهما يرسمان معا نظرا إلى التفكيك بتقدير[3] الوقوف، وهذا من الحكم الخطي، والوصل الحكمي المتقدمي الإشارة.

واعلم أن ﴿أَن﴾ الواقعة مع ﴿لَا﴾ النافية مقطوعة تارة وموصولة أخرى، وتكون ناصبة للفعل، وتكون مخففة من الثقيلة.

***الإعراب***: «***أن لا يقولوا***» مبتدأ على حذف مضافين، أي أول جزئي أن لا و«***أقول***» عطف عليه [بتقدير: وأن لا أقول، وجملة «***فصلا***»خبره، وألفه ضمير التثنية، و«***ثم***» حرف عطف][4]، والمعطوف «***أن لا***»، حذف وبقي وصفه وهو في

---

=

موافقا أبا داود. انظر:( الدرة الصقيلة، ق/87-أ، وهداية القاري، 418/2، والمنح الفكرية، ص66، ودليل الحيران، ص 224، وسمير الطالبين، ص 90، والرحيق المختوم، ص 25).

(1) مختصر التبيين، 554/3-557.

(2) في ز:"لأن".

(3) في ح: "بتقديم".

(4) ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

هود، وحاله، وهو «*معا*»[1]، واسم «*ليس*» ضمير «*أن لا*» الواقع بهود، و«*الأوّلا*» خبرها، وألفه للإطلاق، وباقيه واضح.

قالـ :

401- فَصْلُ وغَيْرَ ٱلنُّورِ مِن مَّا مَلَكَتْ    وَفِي ٱلْمُنَافِقِينَ مِن مَّا قُطِعَتْ

402- وَٱلْخُلْفُ لِلدَّانِيّ فِي ٱلْمُنَافِقِيْن    وَلِأَبِي دَاوُودَ فِي ٱلرُّومِ يَبِين

هذا هو الفصل الثاني من فصول هذا الباب، ذكر فيه تسعة أنواع مقدما لكلمة ﴿مِن مَّا﴾.

فأخبر على جهة الإطلاق أيضا بقطع: ﴿مِن﴾ الجارة لـ: ﴿مَا﴾ الموصولة في ثلاثة مواضع:

***الأول، والثاني***: ﴿فَمِن مَّا مَلَكَتْ﴾، ويقع في غير النور، وهو في النساء: ﴿فَمِن مَّا مَلَكَتَ أَيْمَانُكُم مِّن فَتَيَاتِكُمُ ٱلْمُومِنَاتِ﴾ [النساء: 25].

وفي الروم: ﴿هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتَ أَيْمَانُكُم﴾ [الروم: 27]، [واحترز بغير[2]][3] النور من الواقع فيها، وهو: ﴿وَٱلَّذِينَ يَبْتَغُونَ ٱلْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتَ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النور: 33]، فإنه موصول[4].

---

(1) في ز: "معا قال".

(2) في ز: "بقيد".

(3) ما بين المعقوفين ساقط من ح، والمثبت من: هـ، د.

(4) في هـ: "مفصول".




***والثالث***: في المنافقين: ﴿وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَـٰكُم﴾ [المنافقون: 10]، ثم استدرك في الذي في المنافقين خلافا لأبي عمرو، وفي الذي في الروم خلافا لأبي داود.

أما الخلاف الذي في المنافقين، فلم يذكره أبو عمرو في باب المفصول والموصول حين ذكر الثلاثة بالقطع[1]، بل ذكره في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار[2].

وأما الذي في الروم، فلم يذكر أبو داود الخلاف فيه حين تكلم عليه مع نظائره بالقطع، ولما تكلم عليه في موضعه ذكر اختلاف المصاحف فيه دون ترجيح[3]، إلا أنه صدَّر بالقطع[4].

وقد تلخص من كلام الناظم: أن الذي في النساء متفق على قطعه، والآخران بالخلاف، وفهم من تعيينه هذه المواضع للقطع، أن ما عداها وصلت فيه نحو: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: 2].

ومعنى الوصل[5] هنا كما تقدم في: ﴿أَلَّا﴾.

***الإعراب***: «***فصل***» خبر مبتدأ محذوف، أي هذا فصل، و«***غير النور***» مبتدأ ومضاف إليه، و«***من ما ملكت***» بدل منه، و«***من ما***» عطف عليه، و«***في المنافقين***»

---

(1) المقنع، ص 68-69.

(2) المقنع، ص 98.

(3) وجرى العمل بالقطع في المواضع الثلاثة، ووصل البواقي. (دليل الحيران، ص 225، وسمير الطالبين، ص 92، والرحيق المختوم، ص 26-27، وهجاء مصاحف الأمصار، ص82).

(4) مختصر التبيين، 73/2، 986/4-987.

(5) في ح: "الأصل"، والمثبت من: هـ، د، ز.

حال من لفظ: «**من ما**»، وجملة «**قطعت**» خبر المبتدأ، و«**ما**» عطف عليه، ويصح نصب «**غير**» على الاستثناء من قوله «**من ما ملكت**» قُدِّم عليه، [و«**من ما ملكت**»][1] هو المبتدأ، وباقيه واضح.

قال:

403- وَقَطَعُ مِنْ مَعْ ظَاهِرٍ مَعْ إِنَّمَا مِن قَبْلِ تُوعَدُونَ ٱلْأُولَىٰ عَنْهُمَا

أخبر عن الشيخين بقطع كلمة: ﴿مِنۡ﴾ عن اسم ظاهر الإعراب صدره: ﴿مَا﴾، نحو: ﴿مِن مَّالٖ وَبَنِينَ﴾ [المؤمنون: 56]، و﴿كُلَّ دَآبَّةٖ مِّن مَّآءٖ﴾ [النور: 43]، و﴿مِّن مَّالِ ٱللَّهِ﴾ [النور: 33]، و﴿مِن مَّارِجٖ﴾ [الرحمن: 13].

وإنما نبّه على هذا كأبي عمرو لئلا يُتَوهم عموم المفهوم السابق لهذا النوع، من أجل تشابههما صورة، حتى يكون من الموصول، مع أن حكمه القطع، كما صرح به في المقنع، إذ قال ما نصه: «فأما قوله تعالى: ﴿مِّن مَّالِ ٱللَّهِ﴾، و﴿مِن مَّالٖ﴾ وشبهه من دخول ﴿مِن﴾ على اسم ظاهر، فمقطوع حيث وقع»[2] انتهى.

ولهذا النص حملنا كلامه على الاسم الذي صدره: ﴿مَا﴾ [وإن كان ظاهر العموم فيه، وفي غيره، حتى يكون احترازا من المضمر، وأيضا فإن هذا النوع الذي صدره: ﴿مَا﴾، [هو][3] الذي يتوهّم][4] وصله عملا بعموم المفهوم من البيتين السابقين كما تقدم.

وأما غيره، فلا يتوهّم ذلك فيه، ولم يحضرني نص هذه المسئلة في التنزيل.

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(2) المقنع، ص 69.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من هـ

(4) ما بين المعقوفين من قوله: "وإن كان ظاهر العموم..." ساقط من د ، وملحق في هامشها.

وقال ***الجعبري*** عند قول ***الشاطبي***: [***لَا خُلْفَ فِي قَطْعِ مِنْ مَعْ ظَاهِرٍ ذَكَرُوا***[1]. ما نصه:

ويريدان - أي ***أبو عمرو والشاطبي*** -][2] بالظاهر الاسم المعرب الذي ﴿مَا﴾ جزؤه الأول، وظهوره بكثرة الحروف، أو التمكن، لا ما قابل المضمر، لئلا يعمّ، ولما كان خلاف المصطلح اعتذر عنه بقوله: «ذكروا»، أي إنما قلت ظاهرا، لذكره في الأصل»[3] انتهى.

ومعنى قوله: «لئلا يعمّ»[4]: أي إذا حمل الاسم الظاهر على ما يقابل المضمر عمّ كل اسم ظاهر حتى كلمة ﴿ما﴾، مع أن المراد إنما هو الاسم الظاهر المصدر بـ: ﴿مَا﴾، نحو:﴿مَالِ﴾ و﴿مَآءٍ﴾ و﴿مَارِجٍ﴾، لأن هذا هو الذي يحتاج إلى التنبيه كما تقدم.

***قلت***: ولا يبعد حمله على ما قابل المضمر، ولا ضرر في عمومه كل اسم ظاهر، ولا يرد كلمة: ﴿مَا﴾، لأن الكلام[5] تقدم فيها، ولا كلمة ﴿مِن﴾، لأن وصلها يأتي، [نعم][6] يفوت التخصيص بما هو مصدر منه بـ ﴿مَا﴾، وهو مشترك [الإلزام مع التفسير الأول، إذ لا ملازمة بين تفسيره هناك][7] بظاهر

---

(1) العقيلة، ص 152، البيت رقم: 242.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من هـ

(3) الجميلة، ق/164-أ.

(4) في هـ: "يعلم".

(5) في هـ: "القدم".

(6) ما بين المعقوفين ساقط من هـ

(7) ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

الإعراب، وبين المتصدر بـ: ﴿مَا﴾، وكما يزاد في هذا التفسير أخذا من كلام المقنع، وإن كانت عبارة الشاطبي والناظم لا إشعار فيها بذلك، فكذا يزاد مع التفسير بما قابل المضمر.

نعم يرد على التفسير الأول بظاهر الإعراب [دون نظر إلى ما وراء ذلك، إيهام أن المبنيات ومقدرات الإعراب][1] توصل بـ ﴿مِن﴾، نحو: ﴿مِن قَبْلُ﴾ [البقرة: 24] و ﴿مِنۢ بَعْدِ﴾ [البقرة: 62]، لعدم الإعراب، ونحو: ﴿مِّن رِّباً﴾ [الروم: 38]، لأن الإعراب موجود فيه، ولكنه غير ظاهر، بل خفي، وفسره بعضهم بالاسم التام، حتى يكون في مقابلة ما التي تقدم الكلام فيها، إذ هي اسم ناقص، فإن زيد عليه ما زيد على غيره من قيد التصدّر بـ ﴿مَا﴾، كان في معنى التفسير الأول، وإلا أوهم وصل نحو: ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ﴾ لأنه موصول، فهو ناقص غير تام.

ثم أخبر الناظم عن الشيخين بقطع: ﴿إِنَّ﴾ المكسورة الهمزة المشدد النون [عن ﴿مَا﴾ الموصولة][2] الواقعة قبل ﴿تُوعَدُونَ﴾ الأولى في القرآن، وهي في الأنعام: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَأَتٍ﴾[3] [الأنعام: 135].

واحترز بقيد الرتبة عن غير الأولى، وهي في الذاريات: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ﴾ [الذاريات: 5]، وفي المرسلات: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَاقِعٌ﴾ [المرسلات: 7]

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

(2) ما بين المعقوفين في موضعه محو في ح، والمثبت من: هـ، د ، ز.

(3) أجمعت المصاحف على قطع هذا الموضع. انظر: المقنع، ص 73، ومختصر التبيين، 515/3، والوسيلة، ص 424، والدرة الصقيلة، ق/89-أ.

كما احترز بقيد التقدّم على ﴿تُوعَدُونَ﴾ عن غير المتقدم عليه، نحو: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: 10]، و﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: 13]، وأفهم تعيينه هذا الموضع للقطع أن ما عداه موصول.

***الإعراب***: «***قطع***» مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى «***من***»، ويصح انحلال المصدر إلى [«***أن***»][1] وفعل الفاعل، فيكون «***من***» في محل نصب، وإلى «***أن***» وفعل المفعول، فيكون [«***من***»][2] في محل رفع، و«***مع ظاهر***» ظرف في محل الحال من كلمة [«***من***»][3]، ومضاف إليه، و«***عنهما***» خبر المبتدأ، و«***مع إن ما***» ظرف في محل الحال من ضمير الخبر، ومضاف إليه، و«***من قبل توعدون***» حال من «***إن ما***»، أو صفته، و«***الأولى***» صفته أيضا، أو نعت «***توعدون***».

قال:

404- وَعَن مَّنِ ٱلْحَرْفَانِ قُلْ وَعَن مَّا    نُهُواْ وَفِي ٱلرَّعْدِ أَتَىٰ وَإِن مَّا

أخبر عن الشيخين بقطع كلمة: ﴿عَن﴾ من كلمة: ﴿مَن﴾ الموصولة، وذلك كلمتان:

﴿عَن مَّن يَشَآءُ﴾ [آية: 42] في النور، و﴿عَن مَّن تَوَلَّىٰ﴾ [آية: 28] في النجم[4].

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من ز.

[4] اتفقت المصاحف على الفصل في هذين الموضعين. انظر: (المقنع، ص 71، ومختصر التبيين، 1155/4).

وبقطع كلمة: ﴿عَن﴾ من كلمة: ﴿مَا﴾ الموصولة المجاورة لـ: ﴿نُهُواْ﴾، وذلك في الأعراف: ﴿فَلَمَّا عَتَوۡاْ عَن مَّا نُهُواْ عَنۡهُ﴾[1] [الأعراف: 166].

واحترز بقيد المجاور عن الخالي عنه نحو: ﴿عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾ [البقرة: 73]، ﴿عَمَّا سَلَفَ﴾ [المائدة: 97]، ﴿عَمَّا قَلِيل﴾ [المؤمنون: 40].

وبقطع كلمة: ﴿وَإِن﴾ المكسورة الهمزة الساكنة النون عن كلمة: ﴿مَا﴾ في الرعد، وهو: ﴿وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ بَعۡضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمۡ﴾[2][الرعد: 41].

واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها نحو ما في يونس باللفظ المتقدم، وفي الأعراف، وفصلت: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ نَزۡغٌ﴾ [الأعراف: 200 و فصلت: 35].

وأفهم تخصيصه الفصل في ﴿عَن مَّا﴾ ، و ﴿إِن مَّا﴾ بموضع واحد، أن ما عداه موصول.

***الإعراب***: «***عن من***» مبتدأ، و«***الحرفان***» بدل منه، وخبره محذوف، أي كذلك، وجملة «***قل***» طلبية معترضة بين المتعاطفين عطف مفردين، فيقدّر الخبر المذكور بعدهما، أو عطف جملتين، فيقدر لكل واحد خبره، و«***في الرعد***» متعلق بـ«***أتى***»، و«***وإن ما***» فاعل «***أتى***»، [والواو فيه من لفظ القرآن، ولا بد من تقدير حال بها يرتبط الكلام، أي][3]: أتى وإن ما في الرعد كذلك.

---

[1] اتفقت المصاحف على قطع هذا الموضع. انظر: (المقنع، ص 69، ومختصر التبيين، 581/3).

[2] واتفقت المصاحف على ذلك. انظر:( المقنع، ص 70، ومختصر التبيين، 743/3).

[3] ما بين المعقوفين ساقط من د، ملحق في هامشها.

قال :

405- كَذَاكَ أَن لَّمْ مَعَ إِن لَّمْ فُصِلَا    إِلَّا فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ ٱلْأَوَّلَا

أخبر عن الشيخين بفصل كلمة: ﴿أَن﴾ الساكنة النون مفتوحة الهمزة، ومكسورتها، عن كلمة:﴿لَّمْ﴾، نحو: ﴿ذَٰلِكَ أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ﴾ [الأنعام: 132]، ﴿أَيَحْسِبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ [البلد: 7]، ونحو: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة: 23]، ﴿فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ﴾ [البقرة: 281]، ﴿فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٌ﴾ [النساء: 11]. ثم استثنى الناظم لفظ: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ﴾ الأول، وهو في هود: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ فَاعْلَمُوٓاْ﴾[هود: 14].

واحترز بقيد الأول عن الثاني، وهو في القصص: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكَ﴾ [القصص: 50]، فإنه مفصول كغيره من نظائره حسبما صرح به الشيخان فيما عدى حرف هود.

***تنبيه: قال في المقنع:*** «وكتبوا في كل المصاحف في هود: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ﴾ بغير نون، وفي القصص: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكَ﴾ بالنون، قاله لنا محمد بن أحمد عن ابن الأنباري، وقاله محمد[1] عن نصير في اتفاق المصاحف»[2] انتهى.

***قال الجعبري*** عند قول الشاطبي:

بالقطع عن ما نهوا عنه وبعد فإن    لم يستجيبوا لكم فصل وكن حذرا
واقطع سواه[3] ..........................    ..................................................

---

[1] في د: "عمر"، وهو خطأ.

[2] المقنع، ص 70. وانظر: مختصر التبيين، 679/3، والبرهان في متشابه القرآن للكرماني، ص 198.

[3] العقيلة، ص 152.

بعد أن ذكر نص المقنع المتقدم ما نصه: «لم يصرح هنا بحكم غير هذين تبعا لابن الأنباري، وأشار إلى غموض عبارة المقنع بقوله: «وكن حذرا»، أي احذر أن تغلط في عبارة الأصل، فتلحق ﴿إِن لَّمْ﴾ المسكوت عنه بحرف هود في الوصل، كما وهم أبو العباس ابن حرب فقال: ﴿فَإِن لَّمْ﴾ مقطوع في القصص، وبقي[1] مفهومه وصل الكل، وهو غلط.

وكقول[2] ***الشارح***، - يعني السخاوي -: «ولم يبين - أي أبو عمرو - كيف يكتب غير الحرفين»[3].

وليس كذلك، فإنه ذكر حرف هود بالوصل، فبقي[4] مفهومه قطع غيره، ثم لما بيّن أن وصله بحذف النون، أراد أن يبين أن القطع بإثباتها، فذكر فردا من المسكوت بيّنه به، وكأن حرف القصص نصا على تغاير النظير، فنشأ من ذلك لبس، فاستدركه آخر ذكر: ﴿أَن لَّن﴾[5] فقال: «وكتب في جميع المصاحف: ﴿إِن لَّمْ﴾ بكسر الهمزة بالنون حيث وقع إلا حرف هود»[6] انتهى.

وعلى التحقيق درج الشاطبي، والناظم رحمهما الله.

***الإعراب***: «***إن لم فصلا***» جملة كبرى، وألف «***فصلا***» لإطلاق القافية، أو للتثنية،

---

[1] في ح: "ونفى"، وفي هـ: "ويعني".
[2] في ز: "وقول".
[3] الوسيلة، ص 419.
[4] في د: "ويبقى".
[5] في ز: "أن لم".
[6] الجميلة، ق/167-أ، والمقنع، ص 70-71.

كما قيل، ولكن على أن معاده[1] إن[2] لم بكسر الهمزة، وأن لم بفتحها[3] مع تفسير العائد المبتدأ، إذ ليس أن لم المفتوح الهمزة مبتدأ، ولا معطوفا عليه، و«**مع**» و«**كذلك**» ظرفان [كل منهما][4] في محل الحال من مرفوع «**فصلا**»، و«**فإلم يستجيبوا**» في محل نصب على الاستثناء، ولذا ظهر في نعته[5]، وهو «**الأولا**»، وألفه للإطلاق أيضا.

قال:

406- وَمَعْ غَنِمْتُم كَثُرَتْ بِٱلْوَصْلِ وَإِنَّمَا عِنْدَ كَذَا فِي ٱلنَّحْلِ

407- لَكِنَّهُ لَمْ يَأْتِ فِي ٱلْأَنْفَالِ لِٱبْنِ نَجَاحٍ غَيْرُ ٱلِاتِّصَالِ

408- وَأَنَّمَا تَدْعُونَ عَنْهُ يُقْطَعُ ثَانٍ وَبِٱلْحَرْفَيْنِ جَاءَ ٱلْمُقْنِعُ

أخبر عن الشيخين، أو على جهة الإطلاق بكثرة وصل كلمة: ﴿أَنَّ﴾ المفتوحة الهمزة، المشددة النون، [بكلمة][6]: ﴿مَا﴾ المجاورة لـ: ﴿غَنِمْتُم﴾، وهو في الأنفال، ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم﴾ [الأنفال: 41][7].

---

[1] في هـ: "ما عداه".

[2] في د بعدها: "إن ولم لا على أن معاده إن لم بكسر الهمزة وأن لم بفتحها لئلا يخالف العائد المبتدأ إذ ليس..." وفي ز بعدها: "... إذ ليس إن لم المكسورة الهمزة مبتدأ معطوفا عليه ومع وكذلك...".

[3] في هـ بعدها: "لئلا يخالف العائد المبتدأ".

[4] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[5] في د: "بقيته".

[6] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[7] المقنع، ص 74، ومختصر التبيين، 600/3، وسمير الطالبين، ص 91.

ووصل كلمة: ﴿إِنَّ﴾ المكسورة الهمزة بكلمة ﴿مَا﴾ المجاورة لـ: ﴿عِندَ﴾ في النحل وهو: ﴿إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [النحل: 95]، يعني وقلّة القطع فيهما[1].

ثم أخبر أن أبا داود لم يذكر في: ﴿أَنَّمَا غَنِمْتُم﴾ في الأنفال إلا الاتصال[2].

ثم أخبر عن أبي داود أيضا بقطع كلمة: ﴿أَنَّ﴾ المفتوحة الهمزة، المشددة النون، من كلمة ﴿مَا﴾ المجاورة لـ: ﴿تَدْعُونَ﴾، وهو اللفظ الثاني، وقد وقع في لقمان: ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَاطِلُ﴾[3] [لقمان: 29]، واحترز بقيد الرتبة عن الأول وهو في الحج: ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَاطِلُ﴾ [الحج: 60]، لأن أبا داود سكت عنه[4].

ثم أخبر عن أبي عمرو بقطع الكلمتين معا.

***قال في المقنع***: «وكتبوا ﴿أَنَّ مَا﴾ مقطوعة في موضعين: في الحج، ولقمان: ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ﴾ لا غير»[5] انتهى.

---

(1) ورجح الوصل الداني وأبو داود والشاطبي، وعليه العمل.(المقنع، ص 74، ومختصر التبيين، 779/3، والوسيلة، ص 426، ودليل الحيران، ص 227).

(2) مختصر التبيين، 600/3. قال الشاطبي:

«والوصل أثبت في الأنفال مختبرا»، وجرى العمل على الوصل. (العقيلة البيت رقم:250، ص 153، والمقنع، ص 74، ودليل الحيران، ص 227).

(3) مختصر التبيين، 994/4.

(4) وجرى العمل بالقطع في الموضعين، لأن الداني حكى اتفاق المصاحف على ذلك كما سيذكر المصنف. (المقنع، ص 73،89،87، والرحيق المختوم، ص 28، ودليل الحيران، ص 227، وسمير الطالبين، ص 91).

(5) المقنع، ص 74.

وأفهم تخصيص القطع المتفق عليه بين المصاحف في: ﴿أَنَّ مَا﴾ المفتوحة الهمزة بموضعي الحج، ولقمان، والمختلف فيه بسورة الأنفال، ومن تخصيص القطع في: ﴿إِنَّمَا﴾ المكسورة الهمزة بمجاور: ﴿عِندَ﴾ في النحل أن ما عداهما من نظائرهما موصول نحو: ﴿أَنَّمَا نُمْلِى﴾ [آل عمران: 178]، ﴿أَنَّمَا نُمِدُّهُم﴾ [المؤمنون: 56]، ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: 170]، ﴿إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ﴾ [الكهف: 105].

***تنبيه: قال الشارح***: «وذكر بعض الناس القطع في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَـٰمٌ﴾ [لقمان: 26]، ونسب ذلك لأبي العاصي في الكشف، فطالعت منه نسخا تُنَيِّف على العشرة، فلم أجد فيها لذكره خبرا، ولا تعرّض له بوجه.

***قال***: وهذا الذي قاله غير صحيح، لأنه خالف نص الأئمة، والشيوخ المقتدى بهم في هذا الشأن، فقد ذكر في المقنع أن: ﴿أَنَّ مَا﴾ مقطوعة في موضعين: في الحج، ولقمان، ثم قال: لا غير»[1] انتهى ما يحصل به الغرض من كلام الشارح، لأنه أطال هنا كثيرا، لكن وجدت مقيدا أن الذي ذكر: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [بالقطع][2] هو الغازي في هجاء السنة، والله أعلم.

***الإعراب***: «***مع غنمتم***» ظرف في محل الحال من فاعل «***كثرت***»، وهو ضمير «***إنما***»، ومضاف إليه، و«***بالوصل***» حال أيضا، وباؤه للمصاحبة، و«***إنما عند***»

---

(1) التبيان لابن آجطا، ق/316.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من: ح، هـ، د، والمثبت من: ز.

مبتدأ، و«***كذا***» خبره، والمشار إليه «***أنما***» المجاورة لـ«***غنمتم***»، و«***في النحل***» حال من ضمير الخبر، ولا يصح جعله صفة لـ«***إنما عند***» لئلا يخبر عن المبتدأ قبل نعته، واسم «***لكن***» ضمير الأمر والشأن، وخبرها الجملة الفعلية بعده، و«إنما تدعون»[1] مبتدأ، و«***يقطع ثان***» جملة فعلية خبره، و«عنه» متعلق بـ«***يقطع***»، والعائد من الجملة على المبتدأ محذوف، تقديره: «منه» على حدّ: «السَّمْنُ منْوَانِ بِدِرْهَمٍ»، وباقيه واضح.

قال:

409- فَصْلٌ وَأَم مَّن قَطَعُوهُ فِي ٱلنِّسَا    أَم مَّن خَلَقْنَا ثُمَّ أَم مَّن أُسِّسَا

410- كَذَاكَ أَم مَّن رَسَمُواْ فِي فُصِّلَتْ    وَمِثْلُهَا وَلَاتَ حِينِ شُهِّرَتْ

هذا هو الفصل الثالث من فصول هذا الباب، ذكر فيه نوعين: ﴿أَم مَّن﴾، و﴿لَاتَ حِينَ﴾.

فأخبر على جهة الإطلاق عن كتّاب المصاحف بقطع كلمة: ﴿أَم﴾ عن كلمة ﴿مَن﴾ في أربعة مواضع: في النساء: ﴿أَم مَّنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلاً﴾ [النساء: 108]، و﴿أَم مَّنْ خَلَقْنَآ﴾ [آية: 11] في والصافات، و﴿أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ﴾ [آية: 110] في التوبة، وفي فصلت: ﴿أَم مَّنْ يَأْتِيٓ ءَامِناً يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [فصلت: 39].

وبقطع كلمة: ﴿لَاتَ﴾ عن: ﴿حِينَ﴾ في صاد: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: 2] [على المشهور في: ﴿لَاتَ حِينَ﴾][2].

---

[1] في ح ، ه: "توعدون"، والمثبت من: د ، ز.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

أما كلمة: ﴿أَم مَّن﴾ فقد صرح الشيخان بقطع المواضع الأربعة منها، ووصل ما عداها[1]، نحو: ﴿أَمَّن يَبْدَؤُاْ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُو﴾ [النمل: 66]، ﴿أَمَّن يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ﴾ [يونس: 31]، ﴿أَمَن لَّا يَهَدِّيَ إِلَّآ أَنْ يُّهْدِىٰ﴾ [يونس: 35].

وقد أفاد الناظم وصل ما عدى الأربعة بمفهوم تعيين [مواضع][2] القطع.

وأما ﴿وَلَاتَ حِينَ﴾ فاقتصر أبو داود فيه على القطع.

***وقال أبو عمرو***: «وكتبوا: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ في صاد بقطع التاء من الحاء.

ثم ذكر بسنده إلى أبي عبيد أنه قال: في الإمام مصحف عثمان رضي الله عنه: ﴿وَلَا تَحِينَ مَنَاصٍ﴾ التاء متصلة بالحاء[3].

***قال أبو عمرو***: ولم نجد ذلك كذلك في شيء من مصاحف أهل الأمصار.

وقد رد ما حكاه أبو عبيد غير واحد من علمائنا، إذ عدموا وجود ذلك في شيء من المصاحف القديمة، وغيرها. قال لنا محمد بن علي قال ابن الأنباري كذلك هو في المصاحف الجدد والعتق بقطع التاء من ﴿مَنَاصٍ﴾. وقال نصير: اتفقت المصاحف على كتابة: ﴿وَلَاتَ﴾(*) بالتاء يعني منفصلة»[4] انتهى.

***قال الجعبري***: «وهذا معنى قوله - أي الشاطبي -: «***والكلُّ [فيه]***[5] ***أَعْظَمَ النُّكُرَا***»[6].

---

[1] انظر: المقنع، ص 71، 84، 85، 89.، ومختصر التبيين، 417/2.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

[3] في د ، ز: "بحين".

(*) في هـ، د: "ولات حين".

[4] المقنع، ص 76، والوقف والابتداء، ص 170.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من هـ

[6] العقيلة، البيت رقم: 260، ص 155.

***قال***: وقال أبو عبيد في كتابه: من القرّاء من وقف ﴿وَلَاتَ﴾ أي بالتاء والهاء على الرسم. قال: وهو حجة لولا حجج:

***الأولى***: أنا لم نجد في كلام العرب ﴿لَاتَ﴾.

***الثانية***: قول ابن عباس رضي الله عنه: معناه: ***ليس حين فرار***. وأختها "***لا***".

***الثالثة***: أن هذه التاء إنما وجدناها مع أسماء الزمان عقب «لا»، ودونها، وهذا يبين أنها: (تحين)، لعدم[1] (لا).

***وحاصل كلامه***: ثبوت (تحين) في كلام العرب، والخط تابعه، لا منع: (لات)، كما ادُّعي، كما أبرهن، وإنكارهم غير متوجّه[2] عليه، [لأنه حكى ما رأى، فلا دخل عليه، كما عُلِم في عِلْمِ النظر، ولا على الإمام[3]][4]، لأنه حاكم عليهم، وتمسُّكهم بعدمه في بقية الرسوم لا ينهض مستندا لعدم إطراده في (طاب)[5]، إذ مفهوم كل منهما مفهوم مخالفة، بخلاف قوله: ***وفي الإمام اهبطوا مصرا به ألف***[6]، إذ هو مفهوم موافقة، ولاختلاف المحل، ولأن كلا من العثمانية أصل برأسه.

ويتوجه الإنكار عليهم من ثلاثة أوجه:

---

(1) في الجميلة: "بعدم".

(2) في د: "متّجه".

(3) المقصود به مصحف عثمان رضي الله عنه.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(5) المقصود به قول الله تعالى: ﴿مَا طَابَ لَكُم﴾.

(6) العقيلة، ص 124.

***أحدها***: إنكارهم رواية العدل الضابط.

و***ثانيها***: إنكارهم ما ثبت في كلام العرب، وهو قياس الخط.

و***ثالثها***: اعتقادهم أن اتصال التاء بـ: ﴿حِينَ﴾ لازم[1] لانفصالها عن (لا)، وليس كذلك. فالأول واضح بنفسه، وأما الثاني فقد ثبتت زيادة هذه التاء في جملة من الحروف، نحو: (رُبَّت) و(ثُمَّت) ، ونحو: (لاَتَ) في نقل الخليل، وسيبويه، والأخفش، والكسائي، ويقولون: معناها: (ليست).

***قال في الإيضاح***: «وبه قال أبو عبيدة»[2]، وهي النافية للوحدة، أو الجنس على شذوذ؛ ومنه قوله:

حَنَّتْ نَوَارُ وَلَاتَ هَنَّا حَنَّتِ     وَبَدَا الذِي كَانَتْ نَوَارُ أَجَنَّتِ[3]

وهذا نص على زيادة التاء في (**لاتَ**)، وقد أبطل هذا حجج أبي عبيد الثلاث، وقد زيدت التاء أيضا في جملة من أسماء الزمان، ومنه قول ابن عمر رضي الله عنهما، حين سئل عن عثمان رضي الله عنه، فذكر مناقبه: (***اذهب بهذه تلان إلى أصحابك***)[4].

وقول الشاعر:

---

[1] في هـ: "غير لازم".

[2] إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري، ص 170، ومعاني القرآن للفراء، 397/2.

[3] لم أجد قائله، وهو من شواهد ابن هشام في مغني اللبيب، 679/2.

[4] انظر: النشر، 150/2.

***قلت***: هي كذلك في مخطوطات الكتاب والنشر: "***اذهب بهذه تلان إلى أصحابك***" وهي في المصادر التي روت النص أو استشهدت به: اذْهَبْ بِهَذِهِ تَلانَ مَعَك.

نَوِّلِـي قبـلَ يوم بـيني جُمَانَـا     وَصِلِينَا كمَا زَعَمْتِ تَلانـا[1]

ومنه قول السعدي:

العَاطِفُونَ تَحِينَ مَا مِن عاطِـفٍ     والمُطْعِمُونَ [زَمَانَ][2] أينَ المُطْعِمُ[3]

وغلط من ألحقها بالنون من وجهين، ومنه قولهم: ***وكان هذا تحين كان ذلك.***

وهذا نص على زيادتها بالأزمنة وتحادباها[4] في قول ***أبي زبيد الطائي،*** أنشده الأخفش[5] والفرّاء[6]:

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلاتَ أَوَانٍ     فَأَجبنا أَن لَيسَ حِينَ بَقَاءِ

وقول الآخر:

نَدِمَ البُغَاةُ وَلاتَسَاعَةَ مَنْدَمِ     والبَغْيُ مَرْتَع مُبْتغيهِ وخِيمُ[7].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾.

وإياك أن تجري هذا التجاذب في: ﴿مَالِ هَـٰذَا﴾ [الكهف: 48].

***وأما الثالث:*** فيحتمل أن الكلمتين وصلتا بالاعتبارين وصل العامل[8]

---

[1] الشاهد لجميل بن معمر كما في لسان العرب مادة تلن 443/1، ودون نسبة في لسان العرب مادة حين 1074/2، وينسب لجميل بثينة، ولم أجده في ديوانه.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من ز، وملحق في هامشها.

[3] نسبه في اللسان أيضا لأبي وجزة السعدي، لسان العرب، 1074/2.

[4] في هـ، د: "وتجاذباها".

[5] معاني القرآن للأخفش، 670/2.

[6] معاني القرآن للفراء، 398/2، وانظر: معاني القرآن للزجاج، 320/4.

[7] البيت لمحمد بن عيسى التيمي، أو مهلهل بن مالك الكناني، كما في خزانة الأدب، 175/4.

[8] وهو: (لا).

بالمعمول[1]، أو وصل الضعيف[2] بالقوي[3]، فوجه: **(لات)** اللغة الكثرى، ووجه: **(تَحِينَ)** القلَّ، أو قصد المزج[4] تقوية وتنبيها على الافتقار، ويتفرع على الأول الوقف على التاء أو الهاء، والابتداء بالحاء، وعلى الثاني: الوقف على الألف، والابتداء [بالتاء][5]، وعلى الثالث: الوقف على النون»، انتهى بلفظه [وإنما نقلته][6] بطوله لما اشتمل عليه من التحقيق، [والقضاء الفصل بالحكم العدل.

ومعنى قوله: لعدم[7]][8] إطراده في (طاب)، أن عاصما الجحدري نسب إلى الإمام مصحف عثمان رسم الألف في: (طاب) بالياء، ولم ينكروه، حيث انفرد بروايته عنه، كما أنكروا على أبي عبيد وصل التاء بـ(حين) هنا.

ومعنى قوله: إذ مفهوم كل منهما مفهوم مخالفة، أن نسبة أبي عبيد والجحدري إلى الإمام تقتضي[9] بمفهومها أن غيره من المصاحف بخلاف ذلك.

ومعنى قوله: ***بخلاف اهبطوا مصرا***، أن أبا عبيد روى فيه عن الإمام ألفا بعد

---

(1) وهو (حين).
(2) يعني:( التاء).
(3) أي: (بلا).
(4) في هـ: "أو صدر المخرج".
(5) ما بين المعقوفين ساقط من هـ
(6) ما بين المعقوفين ساقط من: ح، والمثبت من: هـ، د ، ز.
(7) في د: "بعدم".
(8) ما بين المعقوفين ساقط من هـ
(9) في هـ: "تقضي".

الراء، ولكنه لا يقتضي بمفهومه أن غير الإمام بخلاف ذلك، إذ كل المصاحف بالألف، ولكنه حكى عن الإمام ما رأى[1] فيه.

[وقوله: فوجه ***لاتَ*** إلى آخره، أي وجه رسم ***لاتَ*** مفصولا من[2] رعي اللغة[3] الكثيرة ووجه رسم تحين موصول التاء بـ(حين) موافقة اللغة القليلة، وهي[4] دخول التاء على أسماء الزمان، أو[5] قصد مزج (لات) بـ(حين) كـ: (يومئذ) و(حينئذ).

وقوله: ويتفرع على الأول، يعني (لات) بالفصل.

وقوله: وعلى الثاني: هو (لا تحين)[6] بوصل التاء على رعي اللغة القليلة.

وقوله: على الثالث، هو (تحين) أيضا على قصد الامتزاج فافهم][7].

وقد حرّر الناظم رحمه الله العبارة حيث يقول:

***ومثلها ولات حين شهّرت***

ولم ينقل إنكار الأئمة على أبي عبيد، ولا شك أن شهرة الفصل صحيحة اعتبارا بما عليه الأكثر من المصاحف.

---

(1) في د: "روا".

(2) في د، ز: "من حين".

(3) في د: "اللغة".

(4) في ز: "وهو".

(5) في د:"و".

(6) في ز: "هو تحين".

(7) ما بين المعقوفين ساقط من هـ، د.من قوله: وجه ولات....، وملحق في هامش د.

***تنبيه:*** قد علمت اختلاف المصاحف في: ﴿وَلَاتَ حِينَ﴾ هل التاء متصلة بما بعدها، أو هي مقدرة[1] الاتصال بما قبلها، وعلى هذا ففي حكم الناظم فيها بالقطع إجمال، إذ تحتمل عبارته القطع عن السابق واللاحق.

***والجواب:*** أنه لما لم يظهر فصل التاء من سابقها، لمكان الألف، وإنما يظهر قطعها من لاحقها تعيّن الحمل عليه.

***الإعراب:*** «***ومثلها ولات حين***» جملة اسمية مقدمة الخبر، وضمير «***مثلها***» لـ «***كلم***» أم من «***الأربع***»[2]، وجملة «***شهرت***» إما حال من ضمير «***مثل***»، إذ[3] هو بمعنى مماثل، و«***إما***» استئنافية لبيان الخلاف في «***ولات حين***»، وباقيه واضح.

قال:

411- فَصْلُ فَمَالِ هَـٰٓؤُلَاءِ فَٱقْطَعَا     مَالِ ٱلَّذِينَ مَالِ هَـٰذَا ٱلْأَرْبَعَا

412- وَحَيْثُ مَا ثُمَّ بِطَوْلٍ يَوْمَ هُمْ     وَٱلذَّارِيَاتِ وَكَذَا قَالَ ٱبْنَ أُمْ

***هذا هو الفصل الرابع*** من فصول هذا الباب، وقد ذكر فيه أربعة أنواع، مقدّما لـ﴿مَالِ﴾.

فأمر[4] مع الإطلاق المتأهّل لهذا الخطاب بقطع لام الجر من المجرور بعدها في أربعة مواضع، وهي:

---

(1) في هـ: "مقدمة".

(2) في ز: "لكلم من الأربع".

(3) في ح ، هـ: "أو".

(4) في د: "فأخبر".

﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [آية: 77] في النساء، و﴿فَمَالِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [آية: 36] في المعارج، و﴿مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ﴾ [آية: 48] في الكهف، و﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ﴾ [آية: 7] في الفرقان.

ثم أمر بقطع [كلمة][1]: ﴿حَيْثُ﴾ من كلمة: ﴿مَا﴾، وهو في البقرة في موضعين: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾[2] [البقرة: 143، 149].

وبقطع كلمة: ﴿يَوْمَ﴾ من ضمير: ﴿هُم﴾ في الطول، وهو: ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾ [غافر: 15]، وفي الذاريات، وهو: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ﴾ [الذاريات: 13] هذا مراده، لا ما يشمل الثاني فيها، وهو: ﴿مِن يَوْمِهِمُ ٱلَّذِى يُوعَدُونَ﴾[3] [الذاريات: 60]، [لخروجه بمخالفة الحركة ما في حرفين الميم والهاء، وهما غير طرف، لأنه لما كان الحكم هنا على مجموع الكلمتين كانا في قوة كلمة واحدة، وهذا حسبما قدمت عند قوله: ***وفي الذي كرر*** ... البيت][4]،[5].

ثم أخبر بقطع كلمة: ﴿ٱبْنَ﴾ من كلمة: ﴿أُمَّ﴾ في الأعراف، وذلك: ﴿قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ﴾[6] [الأعراف: 150].

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

(2) المقنع، ص 73، ومختصر التبيين، 216/2.

(3) في هـ، د بعدها: "وليس في كلامه ما يشعر بهذا القيد إلا (في د: لا) فتحة يوم وهي لا تكون قيدا وهذا الشطر يقيد ذلك والذاريات الأولى مع قال ابن أم.

(4) انظر ص 500.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من هـ، د، وملحق في هامش د.

(6) المقنع، ص 76، ومختصر التبيين، 576/3.

واحترز بقيد مجاورة ﴿قَالَ﴾ عن الواقع في طه: ﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ﴾ [طه: 92]، لأنه غير مجاور لـ: ﴿قَالَ﴾ حيث فصل بينهما بحرف النداء[1]، وهذا القيد يشبه التقييد في قوله: ﴿يَسْـَٔلُونَ عَنَ﴾ [الأحزاب: 20][2] حيث، يحترز به عن: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ﴾ [الأعراف: 187 و النازعات: 41]، وسيأتي وصل المحترز عنه.

وقد صرح الشيخان في هذه الكلمات بما أفاده كلام الناظم منطوقا ومفهوما، زاد في التنزيل - حيث جمع كلمات ﴿مَالِ﴾ - ما نصه: «فهذه الأربعة مكتوبة في جميع المصاحف على الانفصال، وكتبوا سائر ما يرد من مثلها على الاتصال، ليُروا جواز الوجهين عندهم، واستعمال[3] المذهبين في عصرهم ذلك.
واختلف القرّاء في الوقف عليها، حسبما قيدناه في كتابنا الكبير»[4]، انتهى.

وزاد في كلمتي ﴿يَوۡمَ هُم﴾ ما نصه: «وإنما كتبا كذلك، لأن موضع ﴿هُم﴾ في هذه المواضع رفع بـ: ﴿بَـٰرِزُونَ﴾ و(بارزون لهم)، وفي والذاريات[أيضا رفع بما عاد من﴿يُفۡتَنُونَ﴾، والتقدير: (يوم بروزهم، ويوم فتنتهم)، وسائر ما في القرآن فإنما يجيء "اليوم" مضافا إلى ﴿هُم﴾ [وتكون ﴿هُم﴾][5] في موضع الجر،

---

[1] في د: "الياء".
[2] انظر هذا القيد في المورد الظمآن، ص 26.
[3] في ز: "واستعملوا".
[4] مختصر التبيين، 2/406-407، وانظر المقنع، ص 75.
[5] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

فلذلك كتب متصلا»[1]، انتهى.

**تنبيه:** تقدم الإيماء إلى أن قطع كلمات ﴿مَالِ﴾ هو خلاف الأصل الثاني، ووفاق الأصل الأول، وأن القطع في كلمتي: ﴿حَيْثُ مَا﴾، و﴿يَوْمَ هُم﴾، و﴿إِبْنَ أُمَّ﴾ هو الأصل، وإنما ذكره في ﴿حَيْثُ مَا﴾، وإن لم يكن شيء من أفراده موصولا، لأن نظيره وهو: ﴿أَيْنَ مَا﴾[2] المركبان من أداة الشرط و﴿مَا﴾ [معطوف ذكره خبر لأن معطوف على أداة المركب من أداة الشرط ومن ما][3] وقع فيهما تفصيل، وإنما ذكره في كلمتي: ﴿يَوْمَ هُم﴾، لمجيء نظائره بحسب الظاهر موصولة، وفي كلمة: ﴿إِبْنَ أُمَّ﴾ لوصل نظيره، وسيأتي في باب الوصل.

**الإعراب:** «**مال هؤلاء**» مفعول «**فاقطع**»، وفاء «**فاقطع**» عاطفة على حدّ:[ ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ [المدثر: 4]، أي تنبّه فاقطع كذا، وألفه مبدلة من نون التوكيد الخفيفة][4]، و«**مال الذين**» و«**مال هؤلاء**»[5] معطوفان بدون عاطف، و«**الأربع**» صفة الكلم[6] قبله، ولذلك أسقط[7] منه التاء، وكانت أربعا لأن «**مال هؤلاء**» وقع في موضعين كما تقدم، و«**حيث ما**» و«**يوم هم**» معطوفان أيضا، و«**بطول**» حال من «**يوم هم**»، وباؤه ظرفية، و«**الذاريات**» عطف على «**طول**»، و«**كذا**

---

(1) مختصر التبيين، 1068/4، وانظر المقنع، ص 75.

(2) في ز، ك بعدها: "وإن ما".

(3) ما بين المعقوفين سقط من: ح، هـ، د، والمثبت من: ز.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

(5) في د: "هذا".

(6) في هـ: "الكلمة".

(7) في د: "أسقطت".

***قال ابن أم*»** خبر ومبتدأ، واسم الإشارة راجع إلى «***يوم هم***»، أو الكلم التي احتوى عليها الفصل، لا إلى المصدر المفهوم من «***اقطع***»، كما قد قيل به.

قال :

413- فَصِلْ وَقُلْ مِن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ بِٱلْقَطْعِ مِنْ غَيْرِ ٱخْتِلَافٍ رَسَمُوهُ

414- لَكِنَّ فِي ٱلنِّسَاءِ قَبْلَ رُدُّواْ وَجَآءَ أُمَّةً بِخُلْفٍ عَدُّواْ

415- وَكُلَّمَآ أُلْقِيَ أَيْضاً نُقِلَا[1] وَٱخْتَارَ فِي تَنْزِيلِهِ أَنْ يُوصَلَا

416- وَٱلْخُلْفُ فِي ٱلْمُقْنِعِ قَبْلَ دَخَلَتْ وَظَاهِرُ ٱلتَّنْزِيلِ وَصْلُ إِذْ سَكَتْ

***هذا هو الفصل الخامس من فصول هذا الباب***[2] تعرض فيه لحكم كلمات ﴿كُلَّ مَا﴾.

فأخبر على جهة الإطلاق بقطع[3]: ﴿كُلَّ﴾ من كلمة﴿مَا﴾ في مواضع: ﴿مِن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ [آية: 36] في إبراهيم باتفاق كتّاب المصاحف، وفي النساء: ﴿كُلَّ مَا رُدُّوٓاْ إِلَى ٱلْفِتْنَةِ﴾ [النساء: 90]، و﴿كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا﴾ [آية: 44] في المؤمنين، و﴿كُلَّمَآ أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ﴾ [آية: 8] في الملك، باختلاف بين كتاب[4] المصاحف في ثلاثتها.

وأن أبا داود اختار في التنزيل وصل هذا الواقع في الملك.

---

(1) في هـ: "دخلا ".

(2) "من فصول هذا الباب" الزيادة من د .

(3) في د: "بقطع كلمة".

(4) " كتاب " الزيادة من د ، ز.

ثم أخبر أن الخلاف وقع في المقنع في: ﴿كُلَّمَا دَخَلَتُ امَّةٌ لَّعَنَتُ اخْتَهَا﴾ [آية: 36] في الأعراف[وأن ظاهر تنزيل أبي داود وصله لأنه سكت عنه عند تعيين مواضع القطع منه في سورة النساء وفي محله من الأعراف ][1]، بعد أن أدرجه في عموم ما حكمه الوصل في سورة النساء، إذ قال فيها ما نصه: «﴿كُلَّمَا﴾ كتبوه هنا، وفي سورة المؤمنين في بعض المصاحف: ﴿كُلَّمَا﴾ متصلا، وفي بعضها: ﴿كُلَّ مَا﴾ منفصلا، وكذا رسم الغازي ابن قيس، وحكم، وعطاء على الانفصال هناك، وقال عطاء في كتابه في سورة المؤمنين، ﴿كُلَّ مَا﴾ ليس في القرآن محجوزة[2] غير هذه، والتي في سورة النساء: ﴿كُلَّ مَا رُدُّوٓاْ إِلَى ٱلْفِتْنَةِ﴾، وما سواهما موصول.

ولم يذكر الغازي، وحكم الذي في سورة النساء [ وروينا عن محمد بن عيسى قال: ﴿كُلَّ مَا﴾ مقطوع حرفان: في النساء][3]: ﴿كُلَّ مَا رُدُّوٓاْ إِلَى ٱلْفِتْنَةِ﴾، وفي إبراهيم: ﴿مِن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾.

***قال أبو داود سليمان بن نجاح:*** والذي في إبراهيم إجماع من أجل أنه في موضع خفض، وروينا عنه في موضع آخر أنه قال: ﴿كُلَّ مَا رُدُّوٓاْ إِلَى ٱلْفِتْنَةِ أُرْكِسُواْ فِيهَا﴾ مقطوع، وفي بعضها موصول.

***قال أبوداود:*** وبالقطع أكتب الثلاثة المواضع المذكورة أيضا»[4] انتهى.

---

[1] ما بين المعقوفين من قوله: "وأن ظاهر..." ساقط من ح، والمثبت من: هـ، د ز، ك.

[2] أي مقطوعة.

[3] ما بين المعقوفين من قوله: "وروينا" ساقط من: ح، هـ، والمثبت من: د، ز، ك.

[4] مختصر التبيين، 2/410-411.

***وقال في الملك:*** ﴿كُلَّمَآ أُلۡقِيَ فِيهَا﴾ موصولا، وكذا رسمه الغازي ابن قيس، وفي بعضها مقطوعا، وروينا عن محمد بن عيسى أن المصاحف اختلفت فيه، وكلاهما حسن، والأول أختار»[1] انتهى.

***وقال في المقنع:*** «قال محمد بن عيسى: ﴿كُلَّ مَا﴾ مقطوع حرفان: في النساء: ﴿كُلَّ مَا رُدُّوٓاْ إِلَى ٱلۡفِتۡنَةِ﴾، وفي إبراهيم[2]:﴿مِن كُلِّ مَا سَأَلۡتُمُوهُ﴾.

***قال:*** ومنهم من يصل التي في النساء»[3] انتهى.

وذكر الذي في الأعراف، والمؤمنين، والملك في: باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار: «بالقطع في بعض المصاحف وبالوصل في بعضها»[4].

ولا شك أن تخصيص أبي داود [المواضع][5] المذكورة بالقطع، وسكوته عما عداها، مع نقله عن عطاء وصل ما عدى موضعي النساء، والمؤمنين، مقتض لوصل جميع ما سكت عنه، ومن جملته الواقع في الأعراف، لا أن مجرد سكوته هو المقتضي للوصل، كما قد يتوهم، ويدل لما قلته أن الأصل في: ﴿كُلَّ مَا﴾ القطع، فلو كان مطلق السكوت يحمل على الأصل، لكان ظاهر التنزيل الفصل لا الوصل[6].

---

(1) مختصر التبيين، 1215/5.

(2) في ح: "النساء"، والمثبت من: هـ، د ، ز.

(3) المقنع، ص 74.

(4) المقنع، ص 93، 96، 98.

(5) ما بين معقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

(6) وجرى العمل بقطع موضعي النساء والمؤمنين، ووصل موضعي الأعراف والملك، وأما موضع إبـراهيم فمتفق على قطعه بإجماع كما مرّ.( دليل الحيران، ص 231، وسمير الطالبين، ص 92-93).

وأفهم تخصيص الناظم القطع بالمواضع المذكورة، أن ما عداها موصول، والكتَّاب على قطع الموصولة كأهل المصاحف، ولم تقع إلا في سورة إبراهيم، وعلى وصل الوقتية.

***الإعراب:*** «***من كل ما سألتموه***» مبتدأ، وجملة «***رسموه بالقطع***» خبره، و«***من غير اختلاف***» حال من فاعل «***رسموه***»، أو مفعوله، واسم «***لكن***» ضمير الشأن، وخبرها الجملة الفعلية المفسرة للضمير، أعني قوله: «***عَدُّوا***» بخلف الواقع في النساء قبل كلمة «***رُدُّوا***»، ويحتمل البيت إعرابا غير هذا، و«***كلما ألقي***» مبتدأ، و«***نقل***» مبني للمجهول، [وفاعله ضمير التثنية، وعائد المبتدأ محذوف، أي نقلاه، أو للمجهول][1]، وهو ومرفوعه العائد على المبتدأ في محل رفع على الخبرية، وألفه للإطلاق، ولا يصح أن يكون «***نقل***» مبنيا للفاعل، وفاعله ضمير أبي داود، حتى يناسب قوله: «***واختار في تنزيله***»، لأنه يقتضي اختصاص الذي في الملك بأبي داود، مع أن غيره من الشيوخ ذكره أيضا، حسبما [تقدم عن المقنع، والألف في «***أن يوصلا***» للإطلاق، و«***الخلف***» مبتدأ][2]، و«***قبل دخلت***» خبره و«***في المقنع***» متعلق بمتعلق الخبر، وباقيه واضح.

---

(1) ما بين المعقوفين من قوله: "وفاعله..."ساقط من هـ، د، وملحق في هامش د. دون قوله: "أو للمجهول".

(2) ما بين المعقوفين من قوله: "تقدم..." ساقط من د، وملحق في هامش د.

قال:

417- فَصْلٌ وفِي مَا وَاحِدٌ وعَشَرَهْ فِي مَا فَعلْنَ ثَانِياً فِي ٱلْبَقَرَهْ

418- وَوَسَطَ ٱلْعُقُودِ حَرْفٌ ومَعَا فِي سُورَةِ ٱلأَنْعَامِ كُلٌّ قُطِعَا

419- وَٱلأَنْبِيَا وَٱلشُّعَرَا وَوَقَعَتْ وَٱلنُّورُ وَٱلرُّومُ كَذَاكَ وقَعَتْ

420- وَمِثْلُهَا ٱلْحَرْفَانِ أَيْضاً فِي ٱلزُّمَرْ وَخُلْفُ مُقْنِعٍ بِكُلٍّ يُسْتَطَرْ

421- وَخُلْفُ تَنْزِيلٍ بِغَيْرِ ٱلشُّعَرَا وَٱلأَنْبِيَا وَٱقْطَعْهُمَا إِذْ كَثُرَا

***هذا هو الفصل السادس*** وهو خاتمة [الباب، تعرض][1] فيه للكلام على ﴿فِي مَا﴾.

فأخبر على جهة الإطلاق بقطع كلمة: ﴿فِى﴾ عن كلمة: ﴿مَا﴾ في ***أحد عشر موضعا***:

***الأول*** منها: ﴿فِى مَا فَعَلْنَ﴾ الواقع ثانيا في البقرة، وهو الذي بعده: ﴿فِىٓ أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعْرُوفٍ﴾ [البقرة: 238].

واحترز بقيد الرتبة عن الأول فيها، وهو: ﴿فِيمَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: 232]، كما احترز بقيد المجاور عن غير المجاور نحو: ﴿فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فِيمَا كَانُواْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [البقرة: 112].

[وأما قوله في البقرة فإيضاح][2]، ***والثاني*** منها في وسط العقود: ﴿وَلَـٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾ [المائدة: 50]، ولا شك أنه متوسط فيها، إذ قبله قريب من حزب، وبعده مثل ذلك.

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من هـ، د، وملحق في هامش د.

واحترز بقيد التوسط عن المتطرف، وهو في آخرها: ﴿فِيمَا طَعِمُوٓاْ إِذَا مَا ٱتَّقَواْ﴾ [المائدة: 95] وليس مراده بالتوسط الاحتراز من مكتنفيه، إذ لم يقع قبله غيره، ولم يقع في كلام الناظم مثل هذا القيد فيما علمت، ولو قال: «وأول[1] العقود حرف» لجرى على النظائر.

***والثالث والرابع***: في الأنعام موضعان: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ﴾ [الأنعام: 146]. ﴿لِّيَبۡلُوَكُمۡ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمۡ﴾ [الأنعام: 167].

***والخامس***: في الأنبياء: ﴿وَهُمۡ فِى مَا ٱشۡتَهَتۡ أَنفُسُهُمۡ خَٰلِدُونَ﴾ [الأنبياء: 101].

***والسادس:*** في الشعراء: ﴿أَتُتۡرَكُونَ فِى مَا هَٰهُنَآ﴾ [الشعراء: 146].

***والسابع:*** في سورة الواقعة: ﴿وَنُنشِئَكُمۡ فِى مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [الواقعة: 64].

***والثامن:*** في النور: ﴿لَمَسَّكُمۡ فِى مَآ أَفَضۡتُمۡ﴾ [النور: 14].

***والتاسع***: في الروم[2]: ﴿هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِى مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ﴾ [الروم: 27].

***والعاشر، والحادي عشر***: في الزمر: موضعان: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ فِى مَا هُمۡ فِيهِ يَخۡتَلِفُونَ﴾ [الزمر: 3]، ﴿أَنتَ تَحۡكُمُ بَيۡنَ عِبَادِكَ فِى مَا كَانُواْ فِيهِ يَخۡتَلِفُونَ﴾ [الزمر: 43].

ثم أخبر أن أبا عمرو نقل في المقنع الخلاف في الجميع، [وأن أبا داود نقل

---

(1) في ح: "من أول".

(2) في ح: "النور"، وهو خطأ.

الخلاف][1] فيما عدى الذي في الأنبياء، و الذي في الشعراء.

ثم أمر بقطع كلمتي: ﴿فِى﴾ و ﴿مَا﴾ إحداهما من الأخرى في هذه المواضع الأحد عشر لكثرته فيها، وأشار بذلك إلى قول أبي عمرو في المقنع في باب المقطوع والموصول: «قال محمد بن عيسى: وعدّوا ﴿فِى مَا﴾ مقطوعة أحد عشر موضعا، وقد اختلفوا فيها فعدَّها، ثم قال: ومنهم من يصلها كلها، ويقطع التي في الشعراء: ﴿فِى مَا هَـٰهُنَآ﴾، وروى محمد بن يحيي عن سليمان ابن داود عن بشر [بن عمر عن][2] ابن معلى[3] قال: كنا إذا سألنا عاصما عن المقطوع والموصول قال: لا أبالي أقُطع ذا أم وُصل ذا إنما هو هجاء.

***قال أبو عمرو:*** وأحسبه يريد المختلف في رسمه من ذلك دون المتفق عليه منه» انتهى[4].

***وقال في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار:*** « في الشعراء في بعض المصاحف: ﴿أَتُتْرَكُونَ فِى مَا هَـٰهُنَآ﴾ موصولة، وفي بعضها ﴿فِى مَا﴾ مقطوعة»[5] انتهى.

فتقديم أبي عمرو القطع في الأحد عشر موضعا، وذكره إياها في باب المقطوع، واستدراكه الخلاف فيها، وخلاف البعض فيما عدى الشعراء، مقتض

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من هـ
[2] ما بين المعقوفين ساقط من هـ
[3] في المقنع: "معلّى".
[4] المقنع، ص 71-72.
[5] المقنع، ص 96.

كثرة القطع فيها.

***وقال في التنزيل:*** عند قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿فَٱللَّهُ يَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُواْ فِيهِ يَخۡتَلِفُونَ﴾ ما نصه: كتبوا هنا ﴿فِيمَا كَانُواْ﴾ متّصلا، وكذا في جميع القرآن حاشا أحد عشر حرفا، فإن المصاحف اختلفت في تسعة منها، فكتبت في بعضها متصلة مثل هذا، وفي بعضها منفصلة بعد الأحد عشر.

***ثم قال:*** اجتمعوا على الذي في الأنبياء، والشعراء، واختلفوا في التسعة الباقية»[1] انتهى.

[وزاد في مفصول الذي في البقرة، حين تكلم عليه في موضعه: «وكلا الوجهين حسن»[2]][3].

وقد جعل الشارح ضمير «اقطعهما»، لكلمتي: الأنبياء والشعراء، وما حللت به كلام الناظم أولا أنسب بكلام أبي عمرو، وأقرب إلى ما جرى به العمل من قطع الأحد عشر كلها[4].

وأفهم تخصيص الناظم القطع بهذه المواضع الأحد عشر، أن ما عداها موصول، كما فهم ذلك من كلام أبي عمرو، وقد صرح به أبو داود كما[5] تقدم.

---

(1) انظر مختصر التبيين، 2/197-198.

(2) مختصر التبيين، 2/292.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

(4) انظر: دليل الحيران، ص 232، وسمير الطالبين، ص 93.

(5) في هـ، د ، ز: "حسبما".

***الإعراب:*** «***في ما***» مبتدأ، و«***واحد وعشرة***» خبر، ومنسوقه أي كلم في ما المقطوعة [أحد عشر، و«***حذف***» وصف المبتدأ للعلم به من كون الترجمة للمقطوع، ومن قوله بعد «***كل قطعا***»][1] و«***في ما فعلن***» مبتدأ، و«***في البقرة***» صفته، و«***ثانيا***» حال من ضمير الصفة، و«حرف» عطف على المبتدأ، و«***وسط العقود***» ظرف صفة في المعنى لحرف، لكنه قدم عليه فانتصب على الحال، و«***معا***» حال من «***في ما***»[2] مقدّر، وهو معطوف على المبتدأ، أي وكلمتا «***في ما***» الواقعتان في الأنعام معا، و«***كل قطعا***» جملة كبرى خبر عن المبتدأ، و«***ما***» عطف عليه، ورابطها الضمير الذي ناب عنه تنوين «***كل***»، أي جميعها، وألف «***قطعا***» للإطلاق، وهذا أقرب ما ظهر لي من محتملات إعراب هذا المحل، و«***الأنبيا***» مقصور مبتدأ، و«***الشعرا***» مقصور أيضا [عطف][3] عليه، و«***وقعت***» و«***النور***» و«***الروم***» معطوفات على المبتدأ، فهي مرفوعة، وجملة «***وقعت***» خبر المبتدأ، و«***ما***» عطف عليه، و«***كذاك***» حال من ضمير «***وقعت***»، [أعني الفاعل المستتر، أي وقعت هي أي الكلم الثلاث] [4]مقطوعة، وبين «***وقعت***» في العروض، ومثله في الضرب الجناس المستوفي، و«***مثلها الحرفان***» خبر ومبتدأ، ويصح العكس، و«***في الزمر***» صفة الحرفان، و«***خلف مقنع***» مبتدأ ومضاف إليه، و«***بكل***» متعلق بـ «***خلف***»، أو بـ «***يستطر***»، وباؤه ظرفية، وجملة «***يستطر***»، أي يكتب، و«***يقيد***»

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

[2] في ز: "حال من في مقدر".

[3] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

خبر المبتدأ، [و«***خلف تنزيل***» مبتدأ ومضاف إليه، و«***بغير الشعرا***» خبر المبتدأ][1]، وباؤه ظرفية أيضا، و«***الأنبيا***» عطف على «***الشعراء***»، و«***إذ***» تعليل للقطع، وهي إما ظرف فتتعلق بـ«***أقطع***»، وإما حرف، وباقيه واضح.

***تتمة***[2]: سكت الناظم في هذا الباب عن كلمة ﴿أَن لَّوْ﴾، وكلمة ﴿ءَالِ يَاسِينَ﴾.

***أما الأولى:*** فقال أبو داود في سورة الأعراف: «اعلم أن الوارد في كتاب الله عز وجل من كلمة: ﴿أَن لَّوْ﴾ على الأصل ثلاثة مواضع: هنا: ﴿أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ﴾ [الأعراف: 99]، وفي الرعد: ﴿أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعاً﴾ [الرعد: 32]، وفي سبأ: ﴿أَن لَّوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ﴾ [سبأ: 14] ليس في القرآن غيرهن، وكلّها كتبت بالنون على الأصل، وسائرهن بغير نون على الإدغام»[3] انتهى.

ولعله إنما سكت عنه لقول ***التجيبي***: إن ما ذكره أبو داود لم يتعرض له أبو عمرو، ولا غيره، ممن اطلعت على كلامه، ولا رأيت أحدا كتب: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ﴾ [الجن: 16] بغير نون، فهذا يدلّ على أن هذا يخالف ما عليه الناس، والله أعلم.

وإنما هي كلها بالنون، ولذلك تركوا ذكرها» انتهى.

وقد ذكرته في بيت وهو:

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

(2) في د: "تنبيهان الأول".

(3) مختصر التبيين، 3/553-554.

وعـــن أبي داود ألـــو وصـــلا     في الجـن والبـاقي بنـون فصـلا

وعلى ما ذكره أبو داود اعتمد الأستاذ إبراهيم الحاج، إذ يقول:

أَن لَّـوْ على الأصـل بنـون كتبـا     في الرعـد والأعـراف ثـم في سـبا

[ومـا عـداه صـله يـا خليـل     هـذا الذي صـح عـن التنزيـل][1]

[فلـم يجـئ متصـلا في الذكـر     إلا الذي في الجـن فيمـا أدر][2]

و[على][3] ما ذكره التجيبي اعتمد شيخ الجماعة الإمام ابن غازي، إذ يقول مجيبا له:

مهـلا عليـك أيهـا الأسـتاذ     فـالحق مـا لنـا عنـه[4] مـلاذ

إن التجيـبي أبـا إسـحاقا     وعلمـه قـد طبـق الآفاقـا

[أنكـر مـا قـال أبـو داودا[5]     وقـال فيـه خـالف المعهـودا

وقـال بـالنون اكتـبن الأربعـا     فـارجع إلى الحـق تكـن متّبعـا][6]

***وأما الثاني: فقال أبو عمرو*** في الذكر الثامن عشر من المقنع بعد ذكر: ﴿وَلَاتَ حِينَ﴾ عن أبي عبيد [ما نصه][7]:

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من: ح ، هـ، د، والمثبت من: ز، ولم أعثر على مصدر هذه الأبيات.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(4) في د تقديم وتأخير.

(5) في هامش د: "أنكر تفصيل أبي داود"، وفي ز كذلك.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من د، والبيت الأخير ساقط من هـ وقد جرى العمل عند المشارقة على مذهب أبي داود - أي بالإدغام والوصل -، وعند المغاربة على مذهب التجيبي، - أي بالقطع - (بيان الخلاف، ق/42-ب، ودليل الحيران، ص 233، وسمير الطالبين، ص 91). ولم أعثر على مصدر هذه الأبيات.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

«وكتبوا في جميع المصاحف: ﴿عَلَىٰٓ ءَالِ يَاسِينَ﴾ [الصافات: 130] بقطع اللام من الياء»[1] انتهى.

و[نحوه][2]لأبي داود عن المصاحف[3]، وزاد:« أنه في قراءة غير نافع، وابن عامر: بكسر الهمزة، وسكون اللام[4]على النسب إلى إلياس»[5] انتهى.

يعني أن أصله في هذه القراءة (إلياسيّين) بياءين أولاهما مشددة للنسب، ثم خفف بحذفها، كما قيل به في: ﴿بَعْضِ ٱلْأَعْجَمِينَ﴾ [الشعراء: 198]، وكأن الناظم إنما سكت عنه لمجيء الفصل فيه في قراءة نافع، وابن عامر على الأصل.

وإنما يكون مخالفا للخط القياسي في قراءة غيرهما بكسر الهمزة، وسكون اللام، إما على الوجه[6] المتقدم في التنزيل، وإما على أن (ياسين) اسم (إدريس)، عرف بالأداة، ولكن كسرت همزتها على الأصل المرفوض[*]، ولم تحذف وصلا[7].

وقد قرئ شاذا: ﴿ألياسين﴾ بهمزة وصل مفتوحة، تسقط في الدرج على المعهود في همزة (الـ).

---

(1) المقنع، ص 77.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من: ح، والمثبت من: هـ، د ، ز.

(3) في د: "جميع المصاحف".

(4) ووافقهم من العشرة: يعقوب.( النشر، 360/2، والإتحاف، 415/2 ).

(5) مختصر التبيين، 1042/4-1043.

(6) في هـ، د: "التوجيه". (*) في هـ: "المفروض".

(7) انظر:اللآلي الفريدة 326/3، ومعاني القرآن للزجاج 312/4، والكشف لمكي 227/2-228، والمحتسب 403/2، وإعراب القرآن للنحاس، ص 740-741، ومختصر في شواذ القرآن، ص 128، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون 554/8-556.

# القسم الثاني:

## الكلمات التي كتبت موصولة على اللفظ

قال رحمه الله:

422- ٱلْقَوْلُ فِي وَصْلِ حُرُوفٍ رُسِمَتْ عَلَىٰ وِفَاقِ ٱللَّفْظِ إِذْ تَأَلَّفَتْ

تقدم الإيماء إلى أن هذه الترجمة عقدها الناظم لما خرج بسبب وصله عن الأصل الذي هو القطع، ولم يتنزل الوصل فيه منزلة الأصل، لقلة الموصول منه بالنسبة إلى المفصول.

وقد ذكر فيه أيضا ما ساوى موصوله مفصوله، وما اطرد وصل أفراده من المتعدّد، وما وصل من المتّحد، وما تردّد [بين الفصل و الوصل من جهة معناه][1] ، وما تردّد بينهما من جهة ما تقتضي قواعد الرسم فيه.

***فالأول***: ما اشتملت[2] عليه الفصول الأربعة، عدا كلمتي: ﴿وَيْكَأَنَّ﴾.

***والثاني***: ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾.

***والثالث***: [﴿مِمَّن﴾][3] و﴿إِمَّا﴾ و﴿نِعِمَّا﴾ و﴿كَأَنَّمَا﴾.

***والرابع***: ﴿رُبَمَا﴾.

***والخامس***: كلمتا: ﴿وَيْكَأَنَّ﴾، و﴿كَالُوهُمْ﴾ و﴿وَزَنُوهُمْ﴾، و﴿مَهْمَا﴾.

***والسادس***: ﴿فِيمَ﴾ و﴿عَمَّ﴾ و﴿مِمَّ﴾ لاحتمال قطعها اعتبارا[4] بالأصل في (ما)، وهو وجود الألف، ووصلها اعتبارا بالحال، وهو التوحّد بعدمها.

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(2) في ح: "اجتمعت"، والمثبت من: هـ، د، ز.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

(4) في ح: "احتمالا"، والمثبت من: هـ، د، ز.

وقد ذكر في هذا الباب خمسة فصول، اشتمل كل من الأول، والثاني، والرابع على نوع، والثالث على نوعين، والخامس على اثني عشر، وجميع ما اشتملت عليه الفصول متعدّد، إلا بعض[1] ما اشتمل عليه الخامس.

***الإعراب:*** «***على وفاق اللفظ***» متعلق بـ «***رسمت***»، و«***على***» فيه للاستعلاء [المجازي][2]، و«***إذ***» تعليل للوصل، وهو حرف أو ظرف[3] مضاف إلى «***تألفت***»، أي اجتمعت واتصلت فيه[4]، وباقيه واضح.

قال:

423- فَأَيْنَمَا فِي ٱلْبِكْرِ وَٱلنَّحْلِ فَصِلْ     وَفِي ٱلنِّسَاءِ عَنْ سُلَيْمَانَ نُقِلْ

424- وَعَنْهُ أَيْضاً جَاءَ فِي ٱلْأَحْزَابِ     وَذَانِ لِلدَّانِيّ بِٱضْطِرَابِ

425- وَعَنْهُمَا مَعاً خِلَافُ أُثِرَا     فِي مَوْضِعٍ وَهُوَ ٱلّذِي فِي ٱلشُّعَرَا

***هذا هو الفصل الأول*** أمر فيه على جهة الإطلاق بوصل كلمة:[ ﴿أَيْنَ﴾ بكلمة][5] ﴿مَا﴾ في موضعين:

***الأول*** في البقرة: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: 114].

واحترز [بقيد][6] المجاور للفاء من الواقع فيها غير مجاور للفاء، وهو: ﴿أَيْنَ مَا تَكُونُواْ يَاتِ بِكُمُ ٱللَّهُ جَمِيعاً﴾ [البقرة: 147]، [وقوله: ***في البكر***، إيضاح،

---

(1) في هـ: "بعض لفظ".

(2) ما بين المعقوفين ساقط من: ح، والمثبت من: هـ، د، ز.

(3) في هـ: "حرف ظرف".

(4) " فيه" غير موجودة في ز.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

إذ لم يقع غيره][1].

و**الثاني** في النحل: ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّهْهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ [النحل: 76].

ثم أخبر عن أبي داود بوصل الذي في النساء، وهو: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: 77]، والذي في الأحزاب أيضا، وهو: ﴿أَيْنَمَا ثُقِفُوٓاْ أُخِذُواْ﴾ [الأحزاب: 61].

وأن هذين لأبي عمرو الداني باختلاف، يعني بين المصاحف، وأن الشيخين رُوِي عنهما معا الخلاف بين المصاحف في الذي في الشعراء، وهو: ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ [الشعراء: 92 – 93].

وفهم من تعيينه هذه المواضع للوصل، أن ما عداها مقطوع، كالمحترز عنه بالفاء [في البقرة][2] ، وكالذي في الأعراف: ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَدْعُونَ﴾[3] [الأعراف: 35]، وفي الطول: ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تُشْرِكُونَ﴾ [غافر: 73].

***قال في المقنع:*** "[قال محمد بن عيسى ﴿أَيْنَمَا﴾ موصولة[4] ثلاثة أحرف: في البقرة: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ﴾، وفي النحل: ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ﴾، وفي الشعراء][5]: ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ﴾، وقد اختلفوا فيه، فمنهم من يَعُدّ التي في البقرة، والتي في النحل، والتي في النساء: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾، وفي الأحزاب: ﴿أَيْنَمَا ثُقِفُوٓاْ أُخِذُواْ﴾.

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من هـ، د، وملحق في هامش د.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من ز.

(3) في ح ، هـ: "تعبدون".

(4) في د: "موصولا".

(5) ما بين المعقوفين ساقط من هـ

***وقال أبو حفص الخزاز:*** ﴿أَيۡنَمَا﴾ موصولة: أربعة أحرف، فذكر الذي في البقرة، والنحل، والشعراء، والأحزاب»[1] انتهى.

ولا شك أن تخصيص محمد بن عيسى الثلاثة بالوصل، يقتضي قطع ما عداها، ومن جملته: الواقعان في النساء، والأحزاب، وكذا تخصيص أبي حفص الأربعة بالوصل، يقتضي قطع ما عداها، ومن جملته الواقع في [وكذا تخصيص البعض المشار إليه بقوله: فمنهم الثلاثة يقتضي قطع الواقع في][2] الشعراء، فتحصل الخلاف في الثلاثة، أعني التي في النساء والشعراء والأحزاب، وبقي الاثنان اللذان في البقرة [والنحل][3] على الوفاق، كما ذكر الناظم[4].

وأما أبو داود فعدّ الكلم الأربع الأول في كلام الناظم بالوصل، ***ثم قال:*** «واختلفوا في التي في الشعراء، ففي بعض المصاحف متّصلة مثل هذه الأربع، وفي بعضها منفصلة مثل سائر ما في[5] القرآن، [وقياس ما رويناه عن نصير النحوي صاحب الكسائي من قوله: كل ما في القرآن][6] من الجزاء معناه: ***حيث ما***، فينبغي أن يكتب موصولا، وما كان من الاستفهام معناه: ***أين الذي***؟، ينبغي أن يكتب مقطوعا، يوجب أن يكون هذا الحرف الخامس الواقع في الشعراء،

---

(1) المقنع، ص 72-73.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من: ح ، ه، والمثبت من: د ، ز.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من: ح، والمثبت من: ه، د ، ز

(4) وجرى العمل بالوصل في موضعي النساء والأحزاب، وبالقطع في موضع الشعراء.(دليل الحيران، ص 234، وسمير الطالبين، ص 93-94).

(5) في هامش د: "في البقرة".

(6) ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

المذكور منفصلا غير متّصل، وينبغي أن تكون الأربعة المذكورة متصلة غير منفصلة، كما قدمنا»[1] انتهى.

وهذا النقل هو الذي عقده الناظم، وكأنه لم يتنبّه[2] لحكاية أبي داود الخلاف في الذي في الأحزاب، حيث تكلّم عليه في سورته قائلا: «والوصل أختار»[3].

***الإعراب:*** فاء «***فأينما***» من لفظ القرآن، وهو مفعول مقدّم لـ«***صل***»، وفاء «***فصل***» فصيحة، وبه يتعلق المجرور قبله، ويحتمل تعلّقه بالاستقرار على أنه صفة «***أينما***»، ومرفوع «***نقل***» ضمير الوصل[4] المفهوم من قوله «***صل***»، وبه [يتعلق][5] المجروران قبله، و«***ذان باضطراب***» جملة اسمية، والباء للمصاحبة، و«***للداني***» متعلق بمتعلق الخبر، و«***عنهما [خلاف]***[6]» جملة اسمية مقدمة الخبر، و«***جملة أثرا***» في محل الصفة للمبتدأ، و«***معا***» حال ضمير التثنية، و«***في موضع***» متعلق بـ«***أثرا***»، وباقيه واضح.

---

(1) مختصر التبيين، 2/199-201.

(2) في هـ: "ينبّه".

(3) مختصر التبيين، 4/1006.

(4) في ز: "الموصول".

(5) ما بين المعقوفين ساقط من هـ

(6) ما بين المعقوفين ساقط من هـ

قال :

426- فَصْلٌ وَقُلْ بِٱلْوَصْلِ بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا      وَعَنْ أَبِي عَمْرٍو فِي ٱلْأَعْرَافِ رَوَوْا

427- وَخُلْفُهُ لِٱبْنِ نَجاحٍ رُسِمَا      وَعَنْهُمَا كَذَاكَ فِي قُلْ بِئْسَمَا

***هذا هو الفصل الثاني***: أتى[1] فيه بالإخبار على جهة الإطلاق بوصل كلمة: ﴿بِيسَ﴾ بكلمة ﴿مَا﴾ المجاورة لـ ﴿إشْتَرَوْاْ﴾، وهي في البقرة[2]: ﴿بِيسَمَا إشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمُۥٓ﴾ [البقرة: 90].

واحترز بالقيد عن الخالي عنه، نحو ما في البقرة أيضا، وهو: ﴿وَلَبِيسَ مَا شَرَوْاْ بِهِۦٓ﴾ [البقرة: 102]. ﴿قُلْ بِيسَمَا يَامُرُكُم بِهِۦٓ﴾ [البقرة: 92].

ثم أخبر أن الشيوخ الذين أخذوا عن أبي عمرو المقنع، وأدوه بالوسائط إلى الناظم، وغيره، رووا فيه عن أبي عمرو الوصل في الأعراف، وهو: ﴿قَالَ بِيسَمَا خَلَفْتُمُونِى مِنۢ بَعْدِىٓ﴾ [الأعراف: 150]، وأن الخلاف في هذا [الذي][3] في الأعراف مقيد عن أبي داود، وأن الخلاف بين المصاحف عن الشيخين في ﴿بِيسَمَا﴾ الواقع بعد ﴿قُلْ﴾، وهو في البقرة أيضا كما تقدم[4].

[وفهم من تعيينه هذه المواضع للوصل، أن ما عداها مقطوع، نحو: ﴿وَلَبِيسَ مَا شَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ في البقرة كما تقدم][5]، ﴿فَبِيسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾

---

(1) في هـ، ز، وهامش د: "أمر".

(2) " في البقرة" الزيادة من: هـ، د ، ز.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من: ح ، هـ، والمثبت من: د ، ز.

(4) وجرى العمل بالوصل في موضعي الخلاف في البقرة والأعراف.( دليل الحيران، ص 235، وسمير الطالبين، ص 94).

(5) ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

[آية: 187] في آل عمران، ﴿لَبِيسَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: 64]، ﴿لَبِيسَ مَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ﴾ [المائدة: 65]، ﴿لَبِيسَ مَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [المائدة: 81]، ﴿لَبِيسَ مَا قَدَّمَتْ﴾ [المائدة: 82] الأربعة في المائدة.

وما أفاده الناظم منطوقا ومفهوما موافق لما ذكره الشيخان، فإن أبا عمرو ذكر في باب الفصل والوصل عن محمد بن عيسى: الثلاثة بالوصل[1]، واستدرك خلاف المصاحف في: ﴿قُلْ بِيسَمَا﴾ [في باب ما][2] اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار[3]، وزاد أبو داود [في: ﴿قُلْ بِيسَمَا﴾][4]: «أن كلا منهما حسن»[5].

ثم قال أبو عمرو بعد ذكر الثلاثة: «وقال محمد بن عيسى في موضع آخر كل ما أوَّله لام فهو مقطوع»[6] انتهى.

***الإعراب:*** «***بيسما اشتروا***» مبتدأ، «***بالوصل***» خبره، والجملة محكي «***قل***»، و«***رووا عن أبي عمرو في الأعراف***» جملة فعلية، ومفعول «***رووا***» ضمير محذوف عائد على الوصل[7] المتقدم، و«***خلفه رسم لابن نجاح***» جملة [كبرى][8]، وضمير «***خلفه***» للواقع في الأعراف، و«***عنهما***» خبر لمبتدأ محذوف، أي الخلف، و«***في قل بيسما***»

---

(1) المقنع، ص 74.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(3) المقنع، ص 92.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

(5) مختصر التبيين، 184/2.

(6) المقنع، ص 74.

(7) في هـ: "الموصول".

(8) ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

متعلق بمتعلق الخبر، ويحتمل العكس وهـو أولى، [و يحتمل][1] أن يتعلق «**في قل بيسما**» بالخلف، فالخبر عنهما كالأول، و«**كذاك**»[2] على الثلاثة في محل الحال من ضمير الخبر.

قالــ :

428- فَصْلُ لِكَيْلَا جَاءَ مِن ذَا ٱلْبَابِ فِي ٱلْحَجِّ وَٱلْحَدِيدِ وَٱلْأَحْزَابِ

429- ثَانٍ وَعَنْ خُلْفٍ بِـ ءَالِ عِمْرَان وَبِٱتِّفَاقٍ وَيْكَأَنَّ ٱلْحَرْفَان

**هذا هو الفصل الثالث** تعرّض فيه لنوعين مقدّما ﴿لِكَيْلَا﴾.

فأخبر على جهة الإطلاق بأن: ﴿لِكَيْلَا﴾ جاء من هذا الباب الذي هو باب الوصل، بمعنى أن كلمة: ﴿كَيْ﴾ وصلت[3] بكلمة: ﴿لَا﴾ في الحج، وهو: ﴿لِكَيْلَا يَعْلَم مِّنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔاۚ﴾ [الحج: 5]، وفي الحديد: ﴿لِكَيْلَا تَاسَوْاْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ [الحديد: 22]، وفي الأحزاب، وهو الثاني: ﴿لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: 50].

واحترز بقيد الرتبة عن الأول فيها، وهو: ﴿ ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُومِنِينَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: 37]، [ومع اختلاف المصاحف في آل عمران وهو: ﴿لِّكَيْلَا تَحْزَنُواْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ [آل عمران: 153]][4].

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من هـ

[2] في هـ: "وكذا"، وفي ز: "كذلك".

[3] في هـ، د ، ز: "رسمت متصلة".

[4] ما بين المعقوفين ساقط من ح، والمثبت من: هـ، د ، ز.

وفهم من تعيينه هذه المواضع للوصل، أن ما عدها مقطوع، كما في النحل: ﴿لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْـًٔا﴾ [النحل: 70]، والأول في الأحزاب، وهو المتقدم محترزا عنه، وفي الحشر: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ﴾ [الحشر: 7].

ثم أخبر على جهة الإطلاق أيضا، باتفاق المصاحف على وصل كلمتي: ﴿وَيْكَأَنَّ﴾، وهما في القصص: ﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ﴾ ، ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [القصص: 82].

ونقل الناظم هنا موافق لما عند الشيخين، ففي المقنع: «قال محمد[1]: ﴿لِكَيْلَا﴾ موصولة ثلاثة أحرف، فعدّ ما في الحج، والحديد، وثاني الأحزاب، ثم قال أبو عمرو: «وقال محمد عن نصير في اتفاق المصاحف في آل عمران: ﴿لِّكَيْلَا تَحْزَنُوا﴾ [آل عمران: 153] موصولة، وكذلك رسمه الغازي بن قيس في كتابه»[2] انتهى.

ولما ذكر في التنزيل في آل عمران:« أن كل ما في القرآن من ﴿لِكَيْ لَا﴾ فهو مقطوع إلا أربعة مواضع»، وعدّها[3].

قال: « هذه الأربعة لا غير موصولة في مصاحف أهل المدينة التي بنينا كتابنا عليها، واجتمعت عليها مصاحفهم فلم تختلف، وكذا في مصاحف أهل الكوفة، والبصرة، والشام، وبعض مصاحف أهل بغداد، إلا أنها اختلفت[4] في

---

(1) في د: "محمد بن عيسى".
(2) المقنع، ص 75.
(3) في د: "وعدهم".
(4) في كل النسخ :"اجتمعت"، والمثبت من مختصر التبيين.

هذا الموضع وحده، أعني مصاحف أهل بغداد، والشام خاصة»[1] انتهى.

وقد فهم الناظم من تعيين محمد في النقل [الأول][2] الثلاثة دون الذي في آل عمران، وذكره بالوصل ثانيا، الاختلاف فيه[3] ، كما فهمه أيضا فيه، من نص[4] أبي داود الإجماع[5] على مصاحف أهل بغداد والشام.

***تنبيه:*** لم يحك الشاطبي في [الذي في][6] آل عمران [خلافا، إذ يقول:

فِي آلِ عمرانَ][7]، والأحزابِ ثانِيَهَا    والحجِّ [وَصْلًا][8] لِكَيْلَا والحديدِ جَرَى[9]

وهو بناء منه على رد النقل الأول للثاني[10]، وقد سلَّمه له الجعبري، ولكن الظاهر ما فهم الناظم، إلا أن إطلاقه يشمل العقيلة، وهو غير مذكور فيها كما سبق.

---

(1) مختصر التبيين، 376/2.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(3) قال ابن معاذ الجهني: "والوجه في ذلك أن يكتب مقطوعا"، وعده المرصفي من المتفق على وصله – ذلك لشهرة الوصل –، وجرى العمل بالوصل.(البديع لابن معاذ، ص 281، وهداية القاري، 444/2 ودليل الحيران، ص 236، وسمير الطالبين، ص 94).

(4) في هـ، ز: "قصر" وفي هامش د كذلك.

(5) في هـ: "الاجتماع".

(6) ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(8) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(9) العقيلة، باب: لكيلا، ص 154.

(10) في د: "والثاني".

وأما النقل في ﴿وَيۡكَأَنَّ﴾ فقال في المقنع: «وكتبوا أيضا: ﴿وَيۡكَأَنَّ ٱللَّهَ﴾، ﴿وَيۡكَأَنَّهُۥ﴾ في الموضعين في القصص بوصل الياء بالكاف، قاله لنا محمد [عن][1] ابن الأنباري»[2] انتهى. ، وهما في القصص: ،

ومثله لأبي داود[3].

***قال الجعبري:*** «فصل[4] أبو عمرو الوصل، واحترز به عن وصل الكاف بالهمزة، لأنهما وإن اشتركا في التركيب، فقد ارتفعت شبهة الثاني بالتوحد»[5] انتهى.

ومعناه أن أبا عمرو فسّر الوصل باتصال الياء بالكاف، إذ هذا هو الآتي على خلاف الرسم القياسي، وإنما احتاج إلى تفسيره رفعا لتوهّم أن المراد بالوصل [وصل][6] الكاف بالهمزة، لأن هذا وإن كان اتصالا [أيضا][7] ، فإنه لتوحد الكاف[8] ، لا يحتاج إلى التنبيه عليه، لموافقته الرسم القياسي، وهذا إنما يتمشّى على قول الخليل وسيبويه فيه[9] ، أن: (**وَيْ**) اسم فعل، كـ(صَهْ) و(مَهْ)،

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من ح، والمثبت من: هـ، د ، ز.

(2) المقنع، ص 76. وانظر:( إيضاح الوقف والابتداء، ص 219).

(3) مختصر التبيين، 974/4.

(4) في هـ، د ، ز: "فسر".

(5) الجميلة، ق/174-ب.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(8) في د: "الكتاب".

(9) " فيه" ليست في د.

ومعناه: (**أَعْجَب**).

***قال الخليل:*** وذلك أن القوم قدموا فقالوا متندِّمين على ما سلف منهم: (**وَيْ**) ، وكل من قدم فأظهر ندامته قال: (**وَيْ**)، وكاف (كأَنَّ) هي كاف التشبيه الداخلة على: (**أَنَّ**)، إلا أنها جرّدت هنا منه فصار (**كَأَنَّ**) [للتحقيق كما في الحديث: «***كأنك بالدنيا لم تكن، وبالآخرة لم تزل***»[1] .

ومنه ما أنشد سيبويه:

**ويكأن]**[2] **من يكن [له]**[3] **نشبٌ**[4] **يُحْـ بَبْ ومن يَفْتقِر يعش عَيشَ ضرِّ**[5]

وفية ثلاثة أقوال أخر:

***أحدها:*** للأخفش أن: (**وَيْ**) اسم فعل، والكاف حرف خطاب، و(**أَن**) على إضمار اللام، والمعنى: (***أعجب لأن الله***)، أو على إضمار: (***اعلم***).

***ثانيها:*** للكسائي، ويونس، وجماعة: أن أصله: (***ويلك***)[6] فالكاف ضمير مجرور، وهي كلمة (تحزن) حذفت منها اللام على غير قياس، وفتحت اللام[7]

---

(1) لا يصح رفعه إلى النبي ﷺ، ويعزى لعمر بن عبد العزيز وغيره. ينظر: كشف الخفاء، 128/2، وموسوعة الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة، 268/7.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من ز.

(4) النشب: هو المال. انظر: ( لسان العرب، 4420/6).

(5) الشاهد لزيد بن عمرو بن نفيل في خزانة الأدب 404/6، 408، 410، والكتاب 154/2-155، ولنبيه بن الحجاج في لسان العرب 4944/6، وبلا نسبة في الجنى الداني، ص 353، وشرح المفصل 76/4، والمحتسب 155/2.

(6) في هـ: "ويك".

(7) في هـ، د ، ز: "أن".

بعدها بتقدير: (اعلم).

***ثالثها:*** لأبي زيد وجماعة: أن ﴿وَيْكَأَنَّ﴾ بجملته لفظ واحد معناه: ***(ألم تر)***[1].

فعلى القول الأول من الأقوال الأربعة، يكون الأصل فيه فصل ***(وَيْ)*** من ***(كَأَنَّ)***، ولمجيئه على خلاف الأصل نبّهوا عليه[2]، ولم ينبّهوا على وصل الكاف بـ(أنّ)، إذ هو وارد على الأصل في الحرف الإفرادي، كما تقدم.

وعلى القول الثاني والثالث: يكون الأصل فيه [فصل كلمة: ***(وَيْكَ)*** من كلمة: ***(أَنَّ)***، ولو][3] نبّهوا[4] على أحد هذين[5] لنبّهوا على وصلها أيضا، لمجيء على خلاف الأصل، على أنه لا منافاة بين نصهم على وصل ***(وَيْ)*** بـ: ***(كَأَنَّ)***، وبين القول الثاني والثالث[6].

***الإعراب:*** «***لكيلا جاء***» جملة كبرى، و«***من ذا الباب***» حال من فاعل «***جاء***»، و«***من***» للتبعيض، و«***في الحج***» متعلق بـ«***جاء***»، و«***ثان***» خبر مبتدأ محذوف، أي: وهو ثان، و«***بآل عمران***» عطف على «***الحج***»، وباؤه ظرفية أعيدت في المعطوف[7]

---

[1] انظر:(الكتاب، 2/154-155، وشرح المفصل، 4/76، وخزانة الأدب، 6/404، والصاحبي، ص 176-177، والجنى الداني، ص 352-353، ولسان العرب، 6/4944).

[2] في ح: "به"، والمثبت من: هـ، د، ز.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[4] في هـ، ز: "بنوا".

[5] في هامش د: "هذين الوجهين".

[6] في د: "والثالث الجناس"، وهي مقحمة.

[7] في د: "المعطوفات".

[توكيدا][1] ، و«**عن خلف**» حال من الجائي في آل عمران، و«**ويكأن**» مبتدأ، و«**الحرفان**» بدل منه، وخبره محذوف يدل عليه خبر ما قبله، تقديره: جاء من ذا الباب، أو موصول، وبه يتعلق بـ«**اتفاق**».

***وسبك البيتين:*** لكيلا أتى موصولا في الحج، والحديد، والأحزاب، وهو الثاني فيها، وفي آل عمران صادر عن[2] خلاف، وويكأن الكلمتان[3] موصولتان باتفاق.

قال :

430- فَصْلُ وَصِلَ أَلَّنْ مَعاً فِي ٱلْكَهْفِ  وَفِي  ٱلْقِيَامَةِ  بِغَيْرِ  خُلْفِ

431- كَذَاكَ فِي ٱلْمُزَّمِّلِ ٱلْوَصْلُ ذُكِرْ  فِي مُقْنِعٍ عَنْ بَعْضِهِمْ وَمَا شُهِرْ

***هذا هو الفصل الرابع:*** أمر فيه على[4] الإطلاق بوصل كلمة: ﴿أَنْ﴾ المفتوحة الهمزة، الساكنة النون، بكلمة: ﴿لَنْ﴾ في الكهف، وفي القيامة جميعا، وهما: ﴿أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِداً﴾ [الكهف: 47]، ﴿أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُو﴾ [القيامة: 3]، دون خلاف بين المصاحف فيهما.

ثم أخبر عن أبي عمرو: أن بعضهم ذكر الوصل في الذي في المزمل، وهو: ﴿عَلِمَ أَلَّن تُحْصُوهُ﴾ [المزمل: 18]، ولكنه غير مشتهر.

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

[2] في ز: "على".

[3] في ح: " الحرفان"، والمثبت من: هـ، د ، ز.

[4] في هـ، د: "مع".

وأفهم تعيينه المواضع الثلاثة للوصل، أن ما عداها مقطوع، نحو: ﴿أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ [البلد: 5].

***قال في المقنع*** بعد أن ذكر موضعي الكهف، والقيامة: «وما سوى ذلك بالنون، وقاله حمزة، وأبو حفص الخراز، وقال محمد بن عيسى مثلهم[1].

وقال بعضهم في المزمل: ﴿أَلَّن تُحْصُوهُ﴾.

وذكره الغازي ابن قيس في كتابه بالنون»[2] انتهى.

ولما ذكر أبو داود موضعي[3] الكهف، والقيامة قال: «لا غيرهما، وما سوى ذلك فهو بالنون»[4].

***تنبيه:*** معنى وصل ﴿أَن﴾ بـ: ﴿لَن﴾ تنزيل الكلمتين منزلة الكلمة الواحدة، وقاعدة المدغمين في كلمة: الاكتفاء بصورة المدغم فيه، بحيث لا ترسم هنا نون[5]: ﴿أَن﴾، وهذا من الوصل التقديري، وقد تقدم مثله في ﴿أَن لَا﴾[6]، ويأتي مثله في خمس كلمات من البيتين بعده.

***الإعراب:*** «***الوصل ذكر***» جملة كبرى، و«***كذاك***»، و«***في المزمل***» حالان من مرفوعي[7]

---

(1) في هـ، د: "مثله".

(2) المقنع، ص 70-71. وجرى العمل بالقطع في موضع المزمل.( دليل الحيران، ص 236، وسمير الطالبين، ص 91، والمنح الفكرية، ص 70، والرحيق المختوم، ص 30).

(3) في د: "موضع".

(4) مختصر التبيين، 810/3.

(5) [illegible]

(6) انظر: ص 1092-1093.

(7) في هـ، د: "مرفوع".

«**ذكر**»، ويبعد تعلق في المزمل [بذكر][1]، لأن ذلك الظرف إنما هو للوصل، لا لذكر الوصل، و«**في مقنع**»، و«**عن بعضهم**» متعلقان بـ «**ذكر**»، وباقيه واضح.

قال:

432- فَصْلُ وَرُبَّمَا وَمِمَّنْ فِيمَ ثُمّ أَمَّا نِعِمَّا عَمَّ صِلْ وَيَبْنَؤُمّ

433- كَالُوهُمُ أَوْ وَزَنُوهُمْ مِمَّا خُلِقَ مَعْ كَأَنَّمَا وَمَهْمَا

***هذا هو الفصل [الخامس]***[2]: تعرّض فيه لاثني عشر نوعا، فأمر بوصل كلمة: ﴿رُبَ﴾ بكلمة ﴿مَا﴾ الزائدة، وقيل هي نكرة موصوفة[3]، وهي في الحجر: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الحجر: 2].

وبوصل كلمة: ﴿مِن﴾ الجارّة، بكلمة: ﴿مَنْ﴾ بفتح الميم، نحو: ﴿مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ اللَّهِ﴾ [البقرة: 113]، ﴿مِمَّنِ افْتَرَىٰ﴾ [الأنعام: 22]، ولا يبعد أن يكون سبب وصلهما الفرار من اجتماع مثلين.

وبوصل كلمة: ﴿فِي﴾ بكلمة: ﴿مَا﴾ الاستفهامية، وذلك في النساء: ﴿فِيمَ كُنتُمْ﴾ [النساء: 96]، وفي النازعات: ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾ [النازعات: 42]، وذلك لتوحد ﴿مَا﴾ بحذف ألفها عند اتصال ﴿فِي﴾ بها.

[وبوصل كلمة ﴿أَم﴾ بكلمة ﴿مَا﴾، وذلك][4] في الأنعام: ﴿أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [الأنعام: 144،145] موضعان، وفي النمل: ﴿أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من: ح، والمثبت من: هـ، د، ز.

[3] في هـ: "موصولة".

[4] ما بين المعقوفين في موضعه محو في هـ

[النمل: 61]، ﴿أَمَّاذَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [النمل: 86].

ولا يخفى أنه لا مدخل هنا لنحو: ﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ﴾ [الضحى: 9]، ﴿وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ﴾ [الضحى: 10].

وبوصل كلمة: ﴿نِعۡمَ﴾ بكلمة ﴿مَا﴾، وذلك في البقرة: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: 270]، وفي النساء: ﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ [النساء: 57].

وبوصل كلمة ﴿عَن﴾ بكلمة ﴿مَا﴾ الاستفهامية في التساؤل[1] : ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ: 1]، وذلك لما تقدم في: ﴿فِيمَا﴾.

وبوصل كلمة: ﴿يَبۡنَ﴾ بكلمة: ﴿أُمَّ﴾ في طه: ﴿يَبۡنَؤُمَّ لَا تَأۡخُذۡ بِلِحۡيَتِي﴾ [طه: 92]، واحترز بقيد (يا) عن الخالي عنها، وهو في الأعراف، وقد تقدم قطعه.

وبوصل كلمتي: ﴿كَالُواْ﴾ و﴿وَزَنُواْ﴾ بكلمتي: ﴿هُمۡ﴾ في المطففين: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمۡ أَو وَّزَنُوهُمۡ يُخۡسِرُونَ﴾ [المطففين: 3]، ومعنى الوصل في هذين[2]: ترك رسم الألف الدالة على الانفصال بعد الواو.

وبوصل كلمة: ﴿مِن﴾ بكلمة: ﴿مَا﴾ الاستفهامية في الطارق: ﴿فَلۡيَنظُرِ ٱلۡإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ﴾ [الطارق: 5]، وذلك لما تقدم في: ﴿فِيمَ﴾ أيضا، وليس غيره[3].

---

(1) تسمى سورة عم وسورة النبأ وسورة التساؤل وسورة المعصرات، والمشهور الأولان. انظر: (الإتقان في علوم القرآن 73/1، وروح المعاني30/2).

(2) في د: "هذين الكلمتين".

(3) في هـ، د ، ز: "ولم يقع غيره".

فَذِكْرُ: ﴿خُلِقَ﴾ ليس قيدا، بل احتراس، لرفع توهّم إرداة وصل: ﴿مِمَّا﴾ مطلقا في جميع مالم يتقدم قطعه، حيث اقتضت القافية وجود ألف الإطلاق، ولما لم يكن: ﴿فِيمَ﴾، و﴿عَمَّ﴾ محلا لزيادة الألف، لوقوع الميم فيهما أوّل وتد: **(مستفعلن)**، لم يحتج فيهما إلى إيضاح.

وبوصل كلمة: ﴿كَأَنَّ﴾ بكلمة: ﴿مَا﴾ حيث وقع نحو: ﴿كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام: 126]، ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ﴾ [الأنفال: 6].

وبوصل كلمة: ﴿مَهْمَا﴾[1] في الأعراف: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [الأعراف: 131].

وإذ فرغتُ من حل كلام الناظم فلنرجع إلى ما يحتاج إليه من النقل.

أما ﴿رُبَمَا﴾ فقد ذكره أبو عمرو بالوصل عن[2] جميع المصاحف في فصل ﴿أَيْنَمَا﴾[3]، [ولم أعثر عليه في مختصرات من التنزيل][4].

وأما ﴿مِمَّن﴾[5] ففي ***المقنع***: «لا خلاف في شيء من المصاحف في وصله وحذف النون منه»[6] انتهى.

فقوله: «وحذف النون منه»، هو عطف تفسير على ما قبله.

---

(1) في د: "كلمة مه بكلمة ما".

(2) في د: "فيه".

(3) المقنع، ص 73.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من هـ، د، وملحق في هامش د.

(5) في د: "مم".

(6) المقنع، ص 69.

وأما ﴿فِيمَ﴾ و﴿عَمَّ﴾ و﴿مِمَّ﴾، فقال في التنزيل عند قوله تعالى: ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ﴾ «هو بالميم إجماع من المصاحف والقراء، وكذا ﴿عَمَّ﴾، و﴿فِيمَ أَنتَ﴾، و﴿مِمَّ خُلِقَ﴾، وأصلها: ﴿عما﴾ و﴿فيما﴾ و﴿مما﴾ و﴿ما﴾ في موضع خفض باللام - يعني في ﴿فَلِمَ﴾[1]-، وحذفت الألف، فرقا بين الاستفهام والخبر، وخص الاستفهام بالحذف دون الخبر لكثرة دوره، والوقف في ذلك كله - لمن انقطع نفسه - على الخط بإسكان الميم، لجميع القرّاء، إلا ما روينا عن أبي بكر[2] من طريق أبي بزة عن أصحابه عنه، أنه كان يقف بزيادة هاء بعد إرادة بيان حركة الميم»[3] انتهى المقصود منه.

فقوله: «والوقف في ذلك... إلى آخره»، هو كالصريح في وصل الأنواع الثلاثة، ولم يذكر في المقنع إلا نوعي ﴿مِمَّ﴾ و﴿عَمَّ﴾ فقال: «وكذلك كتبوا: ﴿مِمَّ خُلِقَ﴾ أي بالوصل»[4] انتهى.

ثم قال: « فأما قوله: ﴿عَمَّا قَلِيل﴾ و﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ فموصولان بلا خلاف»[5] انتهى.

---

[1] في هـ: "فيم".

[2] في ح ، هـ، ز: "أبي بكرة"، وفي: د: "أبي داود "، والكل تصحيف، والصواب: "ابن كثير". مختصر التبيين، 182/2.

[3] مختصر التبيين، 182/2-183.

[4] المقنع، ص 69.

[5] المقنع، ص 71.

ولم يذكر نوع: ﴿فِيمَ﴾ اكتفاء بمفهوم تعيين المواضع التي قطعت فيها ﴿فِي مَا﴾، كما اكتفى **الشاطبي** بذلك المفهوم فيه وفي: ﴿عَمَّ﴾، ولم يصرح إلا بنوع: ﴿مِمَّ﴾ فقال:

مِمَّنْ جَمِيعًا فَصِلْ وَمِمَّ مُؤْتَمِرَا[1]

وقد جوّز **الجعبري** كون (جميعا) حال من ﴿مِمَّن﴾ و﴿مِمَّ﴾ معا، حتى يشمل ﴿مِمَّ﴾[2] كل حرف [جر][3] دخل على [ما][4] الاستفهامية نحو: ﴿عَمَّ﴾ و﴿فِيمَ﴾[5].

وأما ﴿أَمَّا﴾ ففي **التنزيل**: «وكتبوا: ﴿أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ﴾ بميم واحدة بعدها ألف على الإدغام، واجتمعت على ذلك المصاحف فلم تختلف، ومعناه: (الذي اشتملت)[6].

**وقال في النمل**: «كتبوا: ﴿أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ على الإدغام»[7] انتهى.

**وذكر في المقنع** بسنده إلى ابن الأنباري أنه قال: «قوله عز وجل: ﴿أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ﴾ [في المصاحف][8] حرف واحد، ..................................

---

(1) العقيلة، ص 152.

(2) في هـ: "ممن".

(3) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(5) الجميلة، ق/164-ب.

(6) مختصر التبيين، 520/3.

(7) مختصر التبيين، 954/4.

(8) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

.............................................. معناه: (أما الذي اشتملت)»[1] انتهى.

وقال الشاطبي:

وأمَّا فَصِلْ بالفَتْحِ قَدْ نُبِرَا[2].

***قال الجعبري*** بعد أن سرد نص المقنع المتقدم: «قوله:« حرف واحد»، أي موصول، ثم قال: «ومقتضى نصه[3] حصره فيه، وليس كذلك، وأكّد لبسه حرف واحد، إذ يحتمل موضع][4] واحد، وإن حمل تفسيره بالموصولة على قياسا خرج عنه الاستفهامية، فلهذا قال:- يعني الشاطبي-: «قد نبرا»، أي: أسند عمومه، فلا يحمل قول الأصل على الخصوص»[5] انتهى.

***وقال الشارح***[6]: «حمل بعض الناس كلام الحافظ على قطع: ﴿أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، وليس بشيء، ولهذا أطلق الشاطبي في العقلية»[7] انتهى.

والحاصل أن أبا عمرو ذكر موضعي الأنعام فقط، وأبو داود ذكرهما، والأول في النمل فقط، وسكتا معا عن ثاني النمل: ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: 86]، فعهدته على الناظم، [كما][8] أن عهدة أوّل النمل أيضا عليه بالنسبة

---

(1) المقنع، ص 71، وانظر: إيضاح الوقف والابتداء، ص 195.

(2) العقيلة، ص 152.

(3) في هـ: "نصره".

(4) ما بين المعقوفين في موضعه محو في هـ.

(5) الجميلة، ق/167-ب.

(6) في د: "والحاصل".

(7) التبيان، ق/324-أ.

(8) ما بين المعقوفين ساقط من د.




إلى أبي عمرو، ولعله عثر على ذلك، ولم نعثر عليه.

وأما ﴿نِعِمَّا﴾ ففي **المقنع** بسنده إلى خلف قال: «قال الكسائي: ﴿نِعِمَّا﴾ حرفان، لأن معناهما: ( نعم الشيء )، قال: وكتبا[1] بالوصل»[2] انتهى.

وفي **التنزيل**: «﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ كتبوه هنا وفي النساء: ﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾، موصولا»[3] [انتهى.

وأما ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ ففي **المقنع في باب المقطوع والموصول**: «وكتبوا [﴿يَبْنَؤُمَّ﴾][4] بالوصل كلمة واحدة][5]»[6]، وفي باب ما اتفقت على رسمه مصاحف أهل الأمصار في طه: « وكتبوا ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ [موصولة][7] ليس بينهما[8] ألف»[9] انتهى.

**قال الجعبري:** « بيّن أبو عمرو بالواو أنها رسمت بها، ورفع بقوله: «ليس بينهما ألف»، تلك الشبهة، وقوله: «موصولة» ذكره ظنا[10] ، لأنه قال في باب المقطوع والموصول، فساق كلام أبي عمرو المتقدم، ثم قال:« فذكره أولا باعتبار

---

(1) في د: "وكتبا معا".

(2) المقنع، ص 73.

(3) مختصر التبيين، 2/310-311.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من د، ملحق في هامشها.

(5) ما بين المعقوفين من قوله: "انتهى. وأما يبنؤم..." ساقط من ز، وملحق في هامشها.

(6) المقنع، ص 76.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من د، ملحق في هامشها.

(8) في د ، ز: "ليس بين النون والواو ألف".وهو الذي في المقنع المطبوع.

(9) المقنع، ص 86.

(10) في هـ: "هنا"، وفي د ، ز: "ضمنا"..

الوصل، وثانيا باعتبار الواو، وهذه أربع كلمات[1] حذفت الرابعة، ورسمت الثلاثة واحدة تقدم حذف [ألف][2] ﴿يَا﴾، وبقيت همزة ألف: ﴿إِبْنَ﴾ كما نص عليها[3] سابقا، ورآها الشارح في الشامي، فاتصلت بالياء[4]، واتصلت النون بواو همزة ﴿أُمَّ﴾»[5] انتهى.

وهو صريح في ثبوت همزة الوصل خلاف ***قول التنزيل***: « وكتبوا: ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ كلمة واحدة متصلة على خمسة أحرف، على وجه الاختصار»[6] انتهى.

***وقد نص اللبيب***: على ذهاب ألف: ﴿إِبْنَ﴾ رأسا، قال: «وبذهابها وجب الاتصال»[7] انتهى.

وهو صحيح نظرا إلى أن وصل الكلمتين أو الكلم هو عبارة عن تنزيل المجموع منزلة الكلمة المتحدة، وإعطائه[8] حكمها كـ﴿أَلَّا﴾، و﴿أَلَّن﴾ بفتح الهمزة فيهما.

***تنبيه:*** قدّم الناظم أن همز ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ كتب واوا على مراد الاتصال، وأن همز: ﴿حِينَئِذٍ﴾ و﴿يَوْمَئِذٍ﴾ كتب ياء لذلك[1]، ثم إنه ذكر هنا وصل ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾،

---

(1) وهي ياء النداء وثلاث مضافات، وهي: (ابن) و(أم) وياء المتكلم المحذوفة.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من هـ، وفي د: "الألف"..

(3) في هـ: "عليه".

(4) في ح: "بالواو"، والمثبت من: هـ، د، ز.

(5) الجميلة، ق/140-ب-141-أ، وانظر: الوسيلة، ص 367.

(6) مختصر التبيين، 852/4.

(7) الدرة الصقيلة، ق/75-أ.

(8) في ز: "وإعطائها".




وسكت عن الأخيرين تبعا ***لأبي عمرو***، حيث [نص][2] في ***باب الهمز*** على الثلاثة[3]، وذكر في ***باب المقطوع والموصول***: ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ فقط، وقد قيل أن ذكر الناظم: ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ هنا لإفادة اتصال الياء بالباء، وحذف همزة الوصل لا لإفادة اتصال النون بصورة الهمزة، لتقدّمه[4] في فصل الهمز، دليله عدم ذكره هنا لـ: ﴿حِينَئِذٍ﴾ و﴿يوْمَئِذٍ﴾، حيث تقدّما هناك» انتهى.

وهو غير بعيد في النظر، ويمكن [حمل قول المقتع][5]: ﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ﴾ موصولة على وصل الجميع، وقوله:« ليس بين النون والواو ألف »، تفسير لبعض ما أريد من الاتصال، [ويؤيد هذا المعنى مطابقة نقل أبي داود][6].

وأما ﴿كَالُوهُمْ﴾ و﴿وَزَنُوهُمْ﴾ [ففي المقنع: «وكتبوا: ﴿كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ﴾][7] موصولين من غير ألف بعد الواو، قاله لنا الخاقاني عن أحمد بن على عن[8] أبي عبيد»[9] انتهى.

=

(1) في د: "كذلك".

(2) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(3) انظر: ص 1151.

(4) في هـ: "المتقدمة".

(5) ما بين المعقوفين ساقط من د، ملحق في هامشها.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من هـ، د، وملحق في هامش د.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(8) في هـ: "بن".

(9) المقنع، ص 77.

وحكى في التنزيل إجماع المصاحف على ذلك، قال: «ومعناه: ***(كالوا لهم أو وزنوا لهم)***، فحذفت اللام، وأُوقِع الفعل على ***(هم)***، فصار حرفا واحدا، والعرب [تقول][1]: (كلتك طعاما كثيرا، وزِنتك مالا عظيما)، بمعنى: (كلت لك وزنت لك)»[2]، انتهى.

***قال السفاقسي***: «فضمير [***(هم)***][3] في هذا في موضع نصب تعدّى إليه الفعل، وهو: (كالوا) بنفسه بعد حذف اللام، والمفعول الذي يتعدى إليه بنفسه، وهو المكيل والموزون محذوف، وقال عيسى وحمزة: (هم) ضمير رفع مؤكد لضمير فاعل (كالوا) وهو الواو، فعلى هذا المكيل والموزون له محذوفان»[4] انتهى.

وباعتبار تطرق الإعرابيين فيه للزوم أحدهما للاتصال، والآخر للانفصال، نص الناظم كغيره على وصله، وقد تقدم الكلام عليه عند قوله: «***وزيد بعد فعل جمع كاعدلوا***[5]»[6]، وبهذا يجاب عن وجه اختصاصهما بالذكر دون ما شابههما مما اتصل فيه [الفعل][7] المسند إلى ضمير الجماعة بضمير مفعول نحو: (فهزموهم)، و(اقتلوهم)، و(لا تقتلوهم).

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من هـ

(2) مختصر التبيين، 1278/5.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(4) المجيد في إعراب القرآن المجيد للسفاقسي، ق/5/722-723.

(5) " كاعدلوا"، الزيادة من د.

(6) عند البيت:345، انظر ص 1001 وما بعدها.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من هـ

وأما ﴿كَأَنَّمَا﴾ ففي المقنع: «كتبوا في جميع المصاحف: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ﴾، و﴿كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ﴾، و﴿فَكَأَنَّمَا خَرَّ﴾، وشبهه من لفظه موصولا حرفا واحدا»[1] انتهى.

ولم يذكره الشاطبي اكتفاء بما عين من مقطوع، إنما قال الجعبري:« لأن (كأَنَّ) هي (أنَّ) زيدت عليها الكاف، وقد حصر[2] قطعها مطلقا في ثلاثة مواضع، فبقي غيرها موصولا وهذا منه»[3] انتهى.

وأما ﴿مَهْمَا﴾ ففي المقنع: «هو موصول في جميع المصاحف»[4] انتهى.

وعبارة التنزيل: « كتبوه موصولا كلمة واحدة»[5] انتهى.

واعلم أن للنحويين في ﴿مَهْمَا﴾ ثلاثة أقوال:

***أحدها***: أنه اسم شرط بسيط غير مركب، واختاره ابن هشام في مغنيه.

***ثانيها***: أنه مركب من: (***مه***) و(***ما***)[6] الشرطية.

***ثالثها***: أنه مركب من (***ما***) الشرطية و(***ما***)[*] الزائدة[7] مع بعض أدوات الشرط، ولكن أبدلت الألف الأولى هاء دفعا للتكرار[8].

---

[1] المقنع، ص 74.
[2] في هـ، د ، ز: "خص".
[3] الجميلة، ق/170-ب.
[4] المقنع، ص 73.
[5] مختصر التبيين، 566/3.
[6] في د: "من ما وأما".
(*) في د: "وأما".
[7] في هـ: "الشرطية المزيدة"، وفي د: "المزيدة".
[8] انظر: (مغني اللبيب، 362/1-365، وإعراب القرآن للنحاس، ص 352، وإيضاح الوقف والابتداء ص 193-194، ومعاني القرآن للزجاج، 369/2).

***فعلى القول الأول:*** يكون التنبيه [على وصله، كالتنبيه][1] على [وصل][2] ﴿كَالُوهُمْ أَو﴾ أعني أنه لتعيين[3] أحد احتماليه، ورفع الآخر لا أنه من الألفاظ التي الأصل[4] فيها الفصل، ولكنها وصلت على خلافه.

***وعلى القول الثاني والثالث:*** يكون الأصل فيه الفصل، ولكنه وصل كغالب ألفاظ هذا الباب[5].

***تنبيه:*** لم يذكر الناظم في هذا الباب وصل: [﴿إِنْ﴾][6] المكسورة الهمزة، الساكنة النون بكلمة: [﴿لَا﴾][7]، نحو: ﴿إِلَّا تَنفِرُواْ﴾ [التوبة: 39]، ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ﴾ [التوبة: 40].

وقد نص أبو داود في: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ﴾ أنهم كتبوه على الإدغام[8].

***الإعراب:*** «***ربما***» مفعول «***صل***»، وشدّد باء «***ربّ***» على قراءة غير نافع، وعاصم، لإقامة الوزن، والألفاظ بعده[9] إلى: «***ممر خلق***» عطف عليه بحذف العاطف من جلّها، ومع[10] ظرف في محل الحال من معمول «***صل***».

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.
[2] ما بين المعقوفين ساقط من د، ملحق في هامشها.
[3] في هـ: "شرط لتعيين".
[4] في ح: "الوصل"، والمثبت من: هـ، د، ز.
[5] في هـ: "البيت".
[6] ما بين المعقوفين ساقط من د.
[7] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.
[8] مختصر التبيين، 623/3.
[9] في هـ بعدها.
[10] في ح: "وهو"، والمثبت من: هـ، د، ز.



# الباب الحادي عشر

## هاءات التأنيث المرسومة بالتاء

قال:

434- وَهَاكَ مَا لِظَاهِرٍ أَضَفْتَا مِنْ هَاءِ تَأْنِيثٍ وَخُطَّ بِٱلتَّا

لما فرغ من الكلام [على][1] المقطوع والموصول، أعقبه كأبي عمرو، وتابعه بالكلام على ما أضيف إلى ظاهر من اسم ذي هاء تأنيث، ورسم بالتاء، وذلك للمناسبة بينهما في ظهور أثر كل منهما وقفا، وإن كان هذا الباب نوعا من البدل، اعتبارا بالوقوف بالهاء في الجملة، وتسمى هذه الهاء تاء تأنيث أيضا، واختلف أيهما الأصل؟

***فقال سيبويه والفرّاء***: أصلها في الاسم الموحّد التاء، لجريان الإعراب عليها، وثبوتها في الوصل[2] [الذي هو الأصل][3]، ولثبوتها في الفعل[4].

***وقال ابن الأنباري***: (طيء) تقول في الوقف: "هذه جاريتْ وامرأتْ"، فإثباتها في الحالين دليل الأصالة، وجعلت في الوقف هاء، فرقا بينها وبين [﴿عِفۡرِيتٞ﴾ و﴿مَلَكُوتَ﴾.

***وقال ابن كيسان***: فرقا بينها وبين][5] الفعل.

***وقال ثعلب، وجماعة من الكوفيين***: أصلها الهاء.

***قال بعضهم***[6]: وربما قال الفرّاء بهذا، وذلك للفرق بين النوعين، وجعلت تاء

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من هـ

[2] في ح، هـ:"الأصل"، والمثبت من د، ز.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ

[4] انظر: الكتاب، 4/166-167.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

[6] هو أبو محمد سلمة بن عاصم كما في إيضاح الوقف والابتداء، ص 165.

في الوصل، لتقوى على تحمّل الإعراب، من حيث كانت الهاء ضعيفة تشبه حروف العلة، لخفائها، فقلبت حرفا يناسبها في الهمس، ويفارقها في أنه أقوى منها بالشدّة[1].

وقد أخرج الناظم [منها][2] بتسميتها[3] [هاء][4] تأنيث: التي في جمع المؤنث كـ: ﴿جَنَّـٰتِ عَدۡنٍ﴾، وفي الفعل كـ: (قامت)، إذ الموجود فيهما تاء لا هاء، كما خرج الفعل أيضا بقيد الإضافة.

واحترز [بقيد][5] المضاف عن غير المضاف، لتعيّن رسمه [بالهاء، إلا ما[6] يذكره في: ﴿فَبِمَا رَحۡمَةٍ﴾، وبكونه مضافا إلى ظاهر من المضاف[7] إلى ضمير، لتعيّن رسمه][8] بالتاء، وإنما اختص المضاف إلى الظاهر برسم بعضه هاء، دون المضاف [إلى ضمير، لظهور الانفصال في الأول دون الثاني، إذ ليست تاؤه محل وقف.

---

(1) انظر التبيان لابن آجطّا، ق/325، والوسيلة، ص 441-442، والقصد النافع، ص 307-308، واللآلي الفريدة، 1/515-516، والوقف والابتداء، ص 165، والجواهر المضية على المقدمة الجزرية، ص 424-425.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من: ح ، هـ. ز، والمثبت من: د.

(3) في د:" لتسميتها".

(4) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من د ، ز.

(6) في د:" فيما".

(7) في ز:" من المؤنث المضاف إلى...".

(8) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

وقد اختص أيضا برسم بعضه تاء، دون غير المضاف][1] ، لتأيد مراعاة الاتصال فيه بسبب الإضافة.

وقد استفيد من الترجمة أن ما لم يذكر أثناءها من هاءات التأنيث مرسوم بالهاء، وهو كذلك، نظرا إلى أن الخط مبني على الوقوف، وإن لم تكن الهاء الأصل في قول البصريين.

واتفق القراء السبعة على الوقف بالهاء فيما رسم منها هاء، لمطابقة الرسم اللغة الفصحى، [واختلفوا في ما رسم منها هاء[2]، ترجيحا للغة الفصحى][3]، مع التأيد بموافقة النظائر المكتوبة هاء، أو لصريح الرسم، مع التأيد بلغة (طيء).

وقد اشتملت هذه الترجمة على أربعة فصول.

***الإعراب***: تقدم أن "***هاك***" اسم: خذ، و"***ما***" موصول اسمي مفعوله، وجملة "***أضفتا***" صلة "***ما***"، وعائدها مفعول "***أضفتا***"[4] محذوف تقديره: أضفته، و"***لظاهر***" متعلق بـ"***أضفتا***"، و"***من***" في "[***من***][5] ***هاء تأنيث***" لبيان الإبهام الذي في "***ما***"[6]، وهو على حذف مضاف، أي من ذي هاء تأنيث، وجملة "***وخط بالتَّا***" حال من "***هاء تأنيث***"، فمرفوع "***خط***" ضميرها، ويحتمل أن يكون صاحب [الحال][7] "***ما***"،

---

[1] ما بين المعقوفين من قوله:" إلى ضمير لظهور..." ساقط من د، وملحق في هامشها.

[2] في د ، ز:" تاء".

[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[4] في ز:" أضيفت".

[5] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[6] في د:" فيها".

[7] ما بين المعقوفين ساقط من د.

والتقدير حينئذ: وخط هاؤه بالتاء، وباقيه واضح.

قال:

435- وَرَحْمَتُ بِٱلتَّاءِ فِى ٱلْبِكْرِ وَفِى سُورَةِ ٱلْأَعْرَافِ وَنَصِّ ٱلزُّخْرُفِ

436- مَعاً وَفِى هُودَ أَتَتْ وَمَرْيَمَا وَٱلرَّومِ كُلٌّ بِٱتِّفَاقٍ رُسِمَا

437- كَذَا بِمَا رَحْمَةٍ أَيْضاً ذُكِرَتْ لِٱبْنِ نَجَاحٍ وَبِهَاءٍ شُهِرَتْ

***هذا هو الفصل الأول***: ذكر فيه ***الرحمة***، وثنّى بـ ***فصل النعمة***، وثلّث بـ ***السنة***، تبعا للمقنع تفاؤلا، فأخبر فيه على جهة الإطلاق: أن ﴿رَحْمَت﴾ كتبت بالتاء، اتفاقا من المصاحف، في سبعة مواضع:

ـ في البقرة: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: 216].

ـ وفي الأعراف: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: 55].

ـ وفي كلمتي الزخرف معا: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾، [﴿وَرَحْمَتُ رَبِّكَ][1] خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [الزخرف: 31].

ـ وفي هود: ﴿رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَـٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ [هود: 72].

ـ وفي مريم: ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ﴾ [مريم: 1].

ـ وفي الروم: ﴿فَٱنظُرْ إِلَىٰٓ أَثَرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ﴾ [الروم: 49].

ثم أخبر عن أبي داود أن: ﴿فَبِمَا رَحْمَتٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آية: 159] في آل عمران كتبت بالتاء، وأن المشهور فيها الهاء.

وقد ذكر الشيخان المواضع السبعة مرتّبة[2].

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[2] المقنع، ص 77-82.

***ثم قال أبو داود*** بعد عدّها[1] ***في البقرة***: "ورسم الغازي، وحكم، وعطاء بن يزيد[2] الخراساني حرفا ثامنا، وهو: ﴿فَبِمَا رَحۡمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ﴾، إلا أنه وقع في كتبهم رسما بغير تقييد، واعتمادي على ما قدمته من ذكر السبعة الأحرف، لا غير، ولا أكتب هذا الذي في آل عمران إلا بالهاء"[3] انتهى.

***وقال في محله من آل عمران***: "ولا يجوز أن [يكتب][4] بالتاء"[5] انتهى.

***تنبيه***: إنما عقد الناظم الترجمة للمضاف من مصحوب هاء التأنيث، وليس ﴿فَبِمَا رَحۡمَةٍ﴾ مضافا، ولكنه ذكره ليفيد ما للشيوخ فيه، إذ ليس [له][6] أنسب من هذه الترجمة.

***الإعراب***: "***رحمت***" مبتدأ وخبره كون[7] خاص يدل عليه السياق، وتقديره: مرسوم، يتعلق "***بالتاء***"، و"***في البكر***" و"***معا***" حال من "***نص الزخرف***" لأن المراد به الكلمتان، و"***في هود***" متعلق بـ"***أتت***"، و"***مريما والروم***" عطف على "***هود***"، فالثلاثة مخفوضة، إلا أن "***هود***" يصح [فيه][8] الصرف اعتبارا بالأصل] فيه وعدمه

---

(1) في د:" بعدها".

(2) في هـ:" وحكم بن يزيد".

(3) مختصر التبيين، 2/268-269.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(5) مختصر التبيين، 2/382.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من د.

(7) في د:" كونه".

(8) ما بين المعقوفين ساقط من د.

اعتبارا بالحال][1]، وهي كونه علما للسورة، و"***مريما***" غير منصرف[2]، وألفه للإطلاق كألف ["***رسما***"][3]، و"***كل رسما***" جملة كبرى مستأنفة، ومسوغ[4] الابتداء بالنكرة[5] العموم، وأفرد ضمير "***رسما***" رعيا للفظ "***كل***" [و"***رُسِما***" مبني للمجهول][6]، و"***باتفاق***" حال[7] مرفوع رسم، والتقدير: رسمت كل الكلم المذكورة تاء، وباقيه واضح.

قال :

438- فَصْلٌ وَنِعْمَتُ بِتَاءٍ عَشَرَهْ     وَوَاحِدٌ مِنْهَا أَخِيرُ ٱلْبَقَرَهْ

439- وَءَالُ عِمْرَانَ تَعُدُّ وَاحِدَهْ     وَمَعَ إِذْ هَمَّ بِنَصِّ ٱلْمَايِدَهْ

440- ثُمَّ بِإِبْرَاهِيمَ أَيْضاً حَرْفَانْ     لَا أَوَّلاً وَفَاطِرٌ وَلُقْمَانْ

441- ثُمَّ ثَلَاثُ ٱلنَّحْلِ أَعْنِي ٱلْأُخَرَا     وَوَاحِدٌ فِي ٱلطُّورِ لَيْسَ أَكْثَرَا

442- نِعْمَتُ رَبِّي عَن سُلَيْمَانَ رُسِمْ     عَنِ ٱبْنِ قَيْسٍ وَعَطَاءٍ وَحَكَمْ

***هذا هو الفصل الثاني***: أخبر فيه على جهة الإطلاق: أن ﴿نِعْمَت﴾ كتب منه بالتاء أحد عشر لفظا:

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من ح ، د، وملحق في هامش د، والمثبت من: هـ، ز.

[2] في هـ:" منصوب".

[3] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[4] في د ، ز:" وسوغ".

[5] في د:" بالبكرة".

[6] ما بين المعقوفين ساقط من هـ

[7] في هـ، د:" وباتفاق حال فاعل رسم ومفعولا رسم محذوفان تقديرهما رسمها أي الكلم المذكورة تاء، وباقيه واضح".

ـ فمنها الأخير في البقرة: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنزَلَ عَلَيْكُم﴾ [البقرة: 229].

واحترز بقيد الرتبة عن غير الأخير، وهو: ﴿وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ﴾ [البقرة: 209].

ـ ومنها[1] ﴿نِعْمَتَ﴾ في آل عمران: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ﴾ [آل عمران: 103].

ولا يخفى أنه لا يشمل: ﴿فَانقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: 174]، لعدم الإضافة، ولكن لما خشي توهّم دخوله، لعدم التنبيه[2] لهذا المعنى، أو لتجويز التبرّع بغير المضاف، كما في ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ احترس بقوله: "***تعدُّ واحده***".

ـ ومنها ﴿نِعْمَتَ﴾ المصحوب بـ:﴿إِذْ هَمَّ قَوْمٌ﴾ في سورة المائدة، وهو: ﴿اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هَمَّ قَوْمٌ﴾ [المائدة: 12]، [واحترز بقيد المجاور في السورة عن غيره فيها، وهو: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمِيثَاقَهُ﴾][3] [المائدة: 8]، وليس ذكر سورة المائدة قيدا، بل إيضاح، لصحة الاكتفاء عنه بقيد المجاور.

ـ ومنها كلمتان في إبراهيم غير الأول فيها، وهما: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ [إبراهيم: 30]، ﴿وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ [إبراهيم: 36].

---

(1) في ح:" وأما"، والمثبت من: هـ، د ، ز.

(2) في د:" الشبيه".

(3) ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

واحترز بغير[1] الأول عنه وهو: ﴿اذْكُرُواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ أَنجَىٰكُم﴾ [إبراهيم: 8].

ـ ومنها ﴿نِعْمَتَ﴾ في فاطر: ﴿اذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَـٰلِقٍ﴾ [فاطر: 3].

ـ ومنها ﴿نِعْمَتَ﴾ في لقمان: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱلْفُلْكَ تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِنِعْمَتِ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: 30].

ـ ومنها ثلاث كلمات في النحل، أعني الأُخر، وهي: ﴿وَبِنِعْمَتِ ٱللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾ [النحل: 72]، ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾ [النحل: 83]، ﴿وَٱشْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: 114].

واحترز بقيد الرتبة عن الأول والثاني، وهما: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [النحل: 18]، ﴿أَفَبِنِعْمَةِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [النحل: 71].

ولا مدخل لغير المضاف هنا، وهو: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ﴾ [النحل: 53] حتى يحتاج إلى الاحتراز عنه.

ـ ومنها لفظ واحد في الطور: ﴿فَمَآ أَنتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ﴾ [الطور: 27].

ثم أخبر عن أبي داود: أن ﴿نِعْمَتُ﴾ المقترن بكلمة: ﴿رَبِّى﴾ في والصافات، وهو: ﴿وَلَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّى لَكُنتُ مِنَ ٱلْمُحْضَرِينَ﴾ [الصافات: 57]، رسم عن الغازي بن قيس، وعطاء الخرساني، وحكم الناقط، أي بالتاء.

---

[1] في د، ز: "بقيد".

وقد ذكر الشيخان الإحدى عشرة كلمة مرتبة[1]، وزاد أبو داود في البقرة هذه الثانية عشرة، عن الرواة الثلاثة[2]، كما نقل الناظم عنه.

وقال في سورة والصافات: "و﴿نِعْمَةُ رَبِّى﴾ [بالهاء][3]، هذه روايتنا عن ابن الأنباري، ورأيت الغازي بن قيس، وحكما، وعطاء الخراساني، قد رسموها ﴿نِعْمَتُ﴾ بالتاء، وكلاهما حسن[4]، فليكتب الكاتب ما أحبّ من ذلك، فهو في سعة، لمجيء الروايتين عنهم بذلك"[5] انتهى.

وليس في كلام الناظم تنصيص على نقل أبي داود رسمها بالهاء أيضا، إلا ما يشعر به التخصيص بالأئمة الثلاثة، مع تمريض "***رُسِمَ***" بالبناء للمجهول، وهو إشعار بعيد.

***الإعراب***: "***نعمة***" مبتدأ، و"***بالتاء***" صفته، و"***عشرة وواحد***" خبره، وأتى بهذا النوع من العدد معطوفا على الأصل، وإن كان الجاري في مثله التركيب، و"***منها أخير البقرة***" جملة اسمية مقدمة الخبر، أي منها اللفظ الأخير في البقرة[6]، و"***آل***

---

(1) المقنع، ص 77-78.

(2) مختصر التبيين، 2/270-271. وانظر: (إيضاح الوقف والابتداء، ص 166، والمصاحف لابن أبي داود، 1/447، والبديع، ص 285، والوسيلة، ص 445).

(3) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(4) وجرى العمل على كتبها هاء. انظر: (دليل الحيران، ص 242، وسمير الطالبين، ص 88).

(5) مختصر التبيين، 4/1036.

(6) في هـ، د بعدها:" وآل عمران عطف على أخير البقرة بتقدير مضاف أي نعمة آل عمران وتعد واحدة جملة فعلية مستأنفة للاحتراس كما تقدم أي تعد أنت فيها أو تعد لك السورة أي تعطيك كلمة واحدة، ويحتمل أن يكون آل عمران تعد....".

***عمران تعدّ واحده***" جملة كبرى، وعائد المبتدأ الضمير [الفاعل][1] [بـ"***تُعَدّ***"][2]، [ومعنى تُعدّ تُحْصَى][3]، و"***مع إذ همَّ***" و"***بنص المائدة***" وصفان لمحذوف، أي وكلمة كائنة مع كذا كائنة في سورة كذا[4]، ويحتمل أن يكون أحدهما حالا، و"***حرفان***" عطف على "***أخير البقرة***"، و"***بإبراهيم***" حاله، و"***الأحرف***" عطف، و"***أولا***" ظرف معطوف محذوف، والمعطوف عليه محذوف أيضا، والتقدير: ثم حرفان واقعان غير أول حال كونهما في إبراهيم، لا واقع أولا، و"***فاطر ولقمان***" معطوفان على أخير البقرة[5] أيضا، بتقدير مضاف، أي: ونعمة فاطر ولقمان، و"***ثلاث النحل***" عطف أيضا، وقد حذف ضمير ثلاث، والتقدير: ثلاث كلمات نعمت النحل، وجملة "***أعني الأخرا***" فعلية معترضة بين المتعاطفين، و"***الأخرا***" جمع الأخرى بمعنى الأخيرة ضد الأولى، و"***واحد***" عطف أيضا، و"***في الطور***" صفته، وجملة "***ليس أكثرا***" [استئنافية مؤكدة، واسم "***ليس***" ضمير "***نعمت***" المكتوب بالتاء، وألف "***الأخرا***" و"***أكثرا***"][6] للإطلاق، وباقية واضح.

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من هـ

(2) ما بين المعقوفين ساقط من ز.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من هـ، د، وملحق في هامش د.

(4) في د:" كائنة في سورة المائدة كذا".

(5) "على أخير البقرة" الزيادة من: ح ، هـ، د.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

قال :

443- فَصْلُ وَسُنَّتُ ثَلَاثُ فَاطِر [وَقَبْلُ فِى ٱلْأَنفَالِ ثُمَّ غَافِر][1]

***هذا هو الفصل الثالث***: أخبر فيه مع[2] الإطلاق: أن كلمة ﴿سُنَّت﴾ كتبت منها بالتاء: ثلاث في فاطر، وفي الأنفال، وغافر.

فأما ثلاث ﴿سُنَّت﴾ فاطر، فهي: ﴿فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ ٱلْأَوَّلِينَ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبْدِيلاً وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحْوِيلاً﴾ [فاطر:43-44].

وأما التي في الأنفال فهي: ﴿فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الأنفال: 38].

وأما التي في غافر فهي: ﴿سُنَّتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى قَدْ خَلَتْ فِى عِبَادِهِۦ﴾[3] [غافر: 84].

واحترز بتعيين المواضع الخمسة عن غيرها، نحو: ﴿سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا﴾ [آية: 77] في الإسراء، ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلُ﴾ [آية: 38] في الأحزاب، ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلُ﴾ [آية: 23] في الفتح، فإنه مرسوم بالهاء.

***الإعراب***: "***سنت***" مبتدأ حذف وصفه، وهو "***بالتاء***" لدلالة صدر الفصلين السابقين عليه، و"***ثلاث فاطر***" خبره، و"***في الأنفال***" وصف لـ"***سنت***" محذوف

---

(1) ما بين المعقوفين في موضعه محو في هـ.

(2) في ح ، هـ: "على"، والمثبت من: د ، ز.

(3) انظر: (المقنع، ص 78، ومختصر التبيين، 272/2، وإيضاح الوقف والابتداء، ص 166، والبديع، ص 285).

معطوف على "***ثلاث فاطر***"، و"***قبل***" حال من "***الأنفال***"، [و"***غافر***" معطوف على "***الأنفال***"][1].

قال :

444- فَصْلٌ وَأَحْرُفٌ كَذَاكَ رُسِمَتْ      مِنْهَا: ٱبْنَتُ وَفِى ٱلدُّخَانِ شَجَرَتْ

445- وَٱمْرَأَتٌ سَبْعَتُهَا وَقُرَّتُ      عَيْنٍ كَذَا بَقِيَّتٌ وَفِطْرَتُ

446- ثُمَّ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ وَلَعْنَتُ      فِى ٱلنُّورِ قُلْ وَٱلْمُزْنُ فِيهَا جَنَّتُ

447- وَمَعْصِيَتْ مَعاً وَفِى ٱلْأَعْرَافِ      كَلِمَتٌ جَاءَتْ عَلَىٰ خِلَافِ

448- فَرَجَّحَ ٱلتَّنزِيلُ فِيهَا ٱلْهَاءَ      وَمُقْنِعٌ حَكَاهُمَا سَوَاءَ

***هذا هو الفصل الرابع***: تعرض فيه لبقية الكلم التي كتبت بالتاء، وهي عشرة، لكن تعدّد واحد منها، وهو: ﴿إمْرَأَت﴾ في سبعة مواضع، واثنان، وهما[2] : ﴿لَعْنَت﴾، ﴿وَمَعْصِيَتِ﴾ في موضعين، فصارت أعدادها ثماني عشرة.

فأخبر مع الإطلاق فيما عدى الأخيرة منها، أنها كتبت بالتاء:

ـ ***منها*** ﴿إبْنَتَ﴾، وهي في التحلّة: ﴿وَمَرْيَمَ ٱبْنَتَ عِمْرَانَ﴾[3] [التحريم: 12].

ـ ***ومنها*** ﴿شَجَرَتَ﴾ في الدخان: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ﴾[4] [الدخان: 41].

واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها، وهو: ﴿أَذَٰلِكَ خَيْرٌ نُّزُلاً أَمْ شَجَرَةُ ٱلزَّقُّومِ﴾ [آية: 62] في والصافات.

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

[2] في د:" وهو".

[3] المقنع، ص 82، ومختصر التبيين، 2/279.

[4] المقنع، ص 81-82، ومختصر التبيين، 4/1111.

ولا[1] يخفي أنه لا يحتاج إلى الاحتراز عن الواقع بعده في والصافات أيضا، وهو[2]: ﴿شَجَرَةً مِّن يَقْطِينٍ﴾ [الصافات: 146] ، لفقد الإضافة.

ـ *ومنها* ألفاظ ﴿إمْرَأت﴾ سبعتها، وهي:

في آل عمران: ﴿إِذْ قَالَتِ اِمْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾ [آل عمران: 35].

وفي يوسف: ﴿اِمْرَأَتُ اُلْعَزِيزِ تُرَاوِدُ﴾ [يوسف: 30]، ﴿قَالَتِ اِمْرَأَتُ اُلْعَزِيزِ﴾ [يوسف: 51].

وفي القصص: ﴿وَقَالَتِ اِمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ﴾ [القصص: 8] .

وفي التحلّة[3]: ﴿اِمْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ لُوطٍ﴾ [التحريم: 10]، و﴿اِمْرَأَتَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ﴾[4] [التحريم: 11].

ولا يخفى أنه لا يتوهّم اندراج غير المضاف، نحو: ﴿كَلَٰلَةً اَوِ اِمْرَأَةٌ﴾ [النساء: 12]، [﴿وَإِنِ اِمْرَأَةٌ][5] خَافَتْ﴾ [النساء: 127]، ﴿وَامْرَأَةً مُومِنَةً﴾[6] [الأحزاب: 50]، إذ لم تنعقد الترجمة لغير المضاف.

والعجب ممن اعترض على الناظم بتوهّم دخولها[7]، ..............................

---

(1) في د:" وذلك لا".

(2) في د بعدها:" وشجرة تخرج".

(3) في ز:" التحريم".

(4) انظر: (المقنع، ص 78، ومختصر التبيين، 2/273-274، والبديع، ص 286، وإيضاح الوقف والابتداء، ص 167، وكتاب المصاحف، 1/ 427، 435، 443، 456، والوسيلة، ص 447-448).

(5) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(6) في د بعدها:" وامرأة تملكهم".

(7) يقصد به ابن آجطا، ذكر ذلك في التبيان، ق/328-أ.

........................................ وأعجب منه التمالؤ على تقليده[1].

ـ ***ومنها*** ﴿قُرَّتُ عَيْنٍ لِّى وَلَكَ﴾ [آية: 8] في القصص[2].

واحترز بقيد المجاور [لـ:﴿عَيْنٍ﴾ عن غير المجاور][3] له، وهو في الفرقان: ﴿هَبْ لَنَا مِنَ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ﴾ [الفرقان: 74]، وفي السجدة: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: 17].

ـ ***ومنها*** ﴿بَقِيَّتُ﴾، وهي في هود: ﴿بَقِيَّتُ اللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[4] [هود: 85].

ولا يتوهّم دخول ﴿أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ﴾ [هود: 116] لما تقدم قريبا.

ـ ***ومنها*** ﴿فِطْرَتَ﴾، وهو في الروم: ﴿فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِى فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾[5] [الروم: 29].

ـ ***ومنها*** ﴿فَنَجْعَل لَّعْنَتَ اللَّهِ﴾، وهو في آل عمران [آية: 60].

و﴿لَعْنَتُ﴾ الواقع في النور[6] وهو: ﴿وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾[7] [النور: 7].

---

(1) انظر تنبيه العطشان، ق/137.

(2) انظر: المقنع، ص 81، ومختصر التبيين، 278/2، وإيضاح الوقف والابتداء، ص 167، وكتاب المصاحف 443/1.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من ز.

(4) انظر المقنع، ص 81-82، ومختصر التبيين، 278/2، وهجاء المهدوي، ص 78، وإيضاح الوقف والابتداء، ص 167.

(5) انظر: المقنع،ص 81-82، ومختصر التبيين، 278/2-279.

(6) في ح:" الروم"، والمثبت من هـ، د ، ز.

(7) انظر المقنع، ص 80، ومختصر التبيين، 277/2.

واحترز بقيد الموضعين عن غيرهما نحو: ﴿فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾ [البقرة: 88]، ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: 86]، وهو متعدّد.

ـ ***ومنها*** ﴿جَنَّتُ﴾ في المزن، يعني الواقعة، وهو: ﴿وَجَنَّتُ نَعِيمٍ﴾[1] [الواقعة: 92].

واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها نحو: ﴿أَمْ جَنَّةُ ٱلْخُلْدِ﴾ [آية: 15] في الفرقان، ﴿مِن وَرَثَةِ جَنَّةِ ٱلنَّعِيمِ﴾ [آية: 85] في الشعراء، وهو متعدّد.

ـ ***ومنها*** كلمتا ﴿مَعْصِيَتِ﴾ جميعا، وهما في المجادلة: ﴿وَيَتَنَـٰجَوْنَ بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَمَعْصِيَتِ ٱلرَّسُولِ فَلَا تَتَنَـٰجَوْاْ بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَمَعْصِيَتِ ٱلرَّسُولِ﴾[2] [المجادلة: 8 و 9].

ثم أخبر أن ﴿كَلِمَةُ﴾ في الأعراف، وهي: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: 136]، جاءت على خلاف بين المصاحف فيها، رجّح صاحب التنزيل رسمها بالهاء على رسمها بالتاء، وصاحب المقنع حكى الوجهين فيها مستويين.

واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها نحو: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ﴾ [آية: 118] في هود.

***قال في التنزيل في سورة الأعراف***:"﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ﴾ بالهاء[3]، وكذا روينا عن معلى الوراق قال: سألت عاصما، يعني الجحدري عن: ﴿كَلِمَةُ رَبِّكَ﴾ فقال في الأنعام تاء، وفي الأعراف هاء.

---

(1) انظر: المقنع، ص 81، ومختصر التبيين، 278/2.

(2) انظر: المقنع، ص 80، ومختصر التبيين، 277/2.

(3) في كل النسخ التي عندي:" بالتاء"، والصواب:" بالهاء"، وهو مثبت من مختصر التبيين.

***قال أبو داود***: ورسمه الغازي بن قيس في كتابه كذلك، وروينا عن الحافظ أبي عمرو عثمان بن سعيد قال: "وكل ما في كتاب الله عز وجل من ذكر (الكلمة) على لفظ الواحد، فهو بالهاء، إلا حرفا واحدا في الأعراف: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ﴾، فإن مصاحف أهل العراق اتفقت على رسمه بالتاء"[1].

***قال أبو داود***: يدل هذا، وما قدمنا من قول عاصم، ورسم الغازي بن قيس [لذلك بالهاء، أن مصاحف أهل المدينة [على الهاء][2]، لرواية الغازي بن قيس عن نافع بن أبي نعيم المدني][3]، وأخذه الهجاء عنه، ومن مصنفه، وأنه عرض مصحفه بمصحف نافع ثلاث عشرة مرة، [وقيل: أربع عشرة مرة][4]، وهو الصحيح في القياس، إذ لم يقرأ أحد هذا المواضع بالجمع، فتكون المصاحف ربما تختلف في ذلك، لاختلاف لفظ القرّاء، وقد ذكرنا ذلك كله في البقرة"[5] انتهى.

وما نقله أبو داود عن شيخه أبي عمرو، هو نص المقنع، وزاد[6] فيه ما نقله أبو داود عن الغازي، وقد صرّح أبو داود بترجيح رسمه بالهاء، كما عزى له الناظم، وقد يظهر من كلام أبي داود حمل نقل أبي عمرو على ترجيح الهاء عنده،

---

(1) ذكره أبو عمرو بالنص في المقنع، ص 79.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

(3) ما بين المعقوفين من قوله:" من ذلك بالهاء..." ساقط من د، وملحق في هامشها.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

(5) مختصر التبيين، 3/567-569. وانظر: 2/274-277.

(6) في ز:" وزاد الناظم".

ولكن لما تعارض عند الناظم في نقل أبي عمرو إجماع مصاحف أهل العراق، وكون مقابله عن مصاحف أهل المدينة، لكن من جهة شيخ واحد وهو الغازي، قال: إن[1] صاحب المقنع حكى الوجهين فيها مستويين، وفهمه صحيح[2]، والله أعلم.

***تنبيهات***:

***الأول***: اقتصر الشاطبي في العقلية على رسم ﴿كَلِمَتُ﴾ الأعراف بالتاء[3]، فقال ***الجعبري***: "كلام المقنع يقتضي إثبات الخلاف، ولم يعتمد الناظم إلا على الأول، فلذا قطع بالتاء، وهو نقص"[4] انتهى المقصود منه[5].

---

(1) في هـ:" أي"، وغير موجودة في د.

(2) قال العبيدي الشريف محمد في نظمه:

وكلمت الأعراف قال الداني    فبالتساوي عنه بالوجهان

وذكر الشيخ أبو داودا    في رسم هائها فلا مزيدا

(نظم في رسم التاء في القرآن الكريم للعبيدي، ق/1-أ).

(3) قال الشاطبي رحمه الله تعالى:

.............................................. كلمت    في وسط أعرافها ..............................

(العقيلة، ص 157.)

(4) الجميلة، ق/180-ب.

(5) الحاصل في هذه المسألة أن المتأخرين اختلفوا كذلك نظرا لاختلاف المصاحف فيها: فابن الجزري والشهاب ابن البنا والمتولى وخلف الحسيني ورجحه الصفاقسي ـ تابعوا الشاطبي في اقتصاره على رسمها بالتاء قال الصفاقسي:" والمعول عليه رسمها بالتاء إجراء على الأصل، وعمل أكثر الناس عليه. وأبو داود كما ذكر ابن عاشر قرر أن ترسم بالهاء، وتابعة على ذلك ابن القاضي والمارغني. ولعل التفصيل الآتي هو الصواب: ففي المصاحف التي تطبع برواية حفص أو غيره من أئمة الكوفة ترسم

ولاقتصار الشاطبي فيها على التاء، لم أجعل قول الناظم: "***وفي الأعراف كلمة جاءت على خلاف***"، من الحكم المطلق، بل خرّجت هذه الكلمة منه بقولي في حلّ كلامه: "***فأخبر مع الإطلاق فيما عدا الأخيرة منها***".

***الثاني***: تقدم الخلاف في: ﴿كَلِمَـٰتُ﴾ الواقع في يونس ثانيا، [في الجزء الثاني من الإعلان[1]][2]، والواقع في الطول في الجزء الرابع[3] منه[4].

***الثالث***: لم يذكر الناظم من جملة الألفاظ المرسومة بالتاء كلمتي: ﴿ذَات﴾ و﴿مَرْضَاتَ﴾، نحو ﴿ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ﴾ [الأنفال: 7][5]، و﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾[6] [النمل:

=

بالهاء في المصاحف التي تطبع برواية ورش وقالون نظرا لأن ذلك كذلك في مصاحف أهل المدينة، قال ابن القاضي: المشهور بالهاء وبه جرى العمل.

وجرى العمل على التاء في مصاحف المشارقة ومصحف الجماهيرية – وكان الأولى رسمه بالهاء -، وعلى الهاء في مصاحف المصريين – وكان الأولى رسمه بالتاء - والمغاربة. انظر: (المقنع، ص 79، والبديع، ص 286، واللآلي الفريدة 513/1، وشرح الرائية للقفال، ق/35-أ، ونثر المرجان 389/2، وغيث النفع، ص 209، وسمير الطالبين، ص 89، ومختصر في شواذ القرآن لابن خالويه، ص 51، وشرح الجزرية لابن يالوشة، ص 140، 144، والرحيق المختوم بنثر اللؤلؤ المنظوم، ص 19-20، والهبات السنية العلية، ق/70-ب،وتغريد الجميلة،ق /181-أ، والمنح الفكرية، ص 76-77، وشرح العقيلة لموسى جار الله روستو فدوني، ص 102، والفرائد الحسان في بيان رسم القرآن، ص 21، ودليل الحيران، ص 244، والنجوم الطوالع، ص 131، وإرشاد القراء والكاتبين، 433/1).

(1) انظر: ص 934.

(2) ما بين المعقوفين من قوله:" من ذلك بالهاء..." ساقط من د، وملحق في هامشها.

(3) في هـ:" الرابع بالتاء".

(4) انظر: ص 1034.

(5) انظر المقنع، ص 81.

(6) انظر المقنع، ص 81.

62] ، و﴿بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [آل عمران: 119][1]، و﴿ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِ﴾[2] [البقرة: 205]، وكان حقّه أن يذكرهما لشمول الترجمة لهما، وقد ذكرهما الشيخان، كما ذكرا ﴿هَيۡهَاتَ﴾ [المؤمنون: 36] في الموضعين[3]، و﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [آية: 2] في صاد[4]، و﴿ٱللَّٰتَ﴾ [آية: 19] في النجم[5].

وكان من حقه أن يذكر هذه الكلم، لكتبها بالتاء، مع اختلاف القرّاء فيها، وإن لم تشملها ترجمته؛ إما بأن يدرجها فيها، كـ﴿بِمَا رَحۡمَةٍ﴾[6]، وإما أن يفردها بترجمة تخصّها.

و﴿ذَات﴾ معناه: (صاحبة)، مؤنث (ذي)، بمعنى: (صاحب)، وأصله: (ذويت)، فلم يؤنث على لفظ مذكّره، فأشبة (بنتا) الجمع على لزوم تائه[7].

و﴿هَيۡهَاتَ﴾ اسم[8] (بعد)، وأصله: (هَيْهَيَه) أبدلت الياء الثانية ألفا على القياس[9].

---

(1) انظر المقنع، ص 81.

(2) انظر المقنع، ص 81، ومختصر التبيين، 2/263-264.

(3) انظر المقنع، ص 81، ومختصر التبيين، 4/890.

(4) انظر المقنع، ص 81، ومختصر التبيين، 4/1047.

(5) انظر المقنع، ص 82، ومختصر التبيين، 4/1154.

(6) في د:" كما أن رحمة الله".

(7) اللآلي الفريدة 1/517.

(8) في د:" اسم مفعول".

(9) انظر: (لسان العرب، 6/4741-4742، والصحاح، 6/2226، والجامع لأحكام القرآن، 15/40، 42-44، واللآلي الفريدة 1/517).

وقد تقدم الكلام على (لَاتَ) في باب الفصل[1].

و﴿ٱللَّـٰتَ﴾ اسم صنم، صخرة بالطائف، وأصله (لَوْهَة) حذفت لامه، ففتحت عينه لمكان الهاء، فقلبت ألفا[2].

***الإعراب***: "***أحرف***" مبتدأ سوغ الابتداء به التفصيل، و"***رسمت***" جملة فعلية خبره، والعائد منها على المبتدأ الضمير المستتر المرفوع بالفعل، و"***كذاك***" أي كالكلم المتقدمة المكتوبة بالتاء حال من الضمير المذكور، و"***منها ابنت***" خبر ومبتدأ، و"***شجرت***" عطف عليه، و"***في الدخان***" حال "***شجرت***"، و"***امرأت***" عطف أيضا، و"***سبعتها***" صفة "***امرأت***"، بتقدير: ألفاظ "***امرأت***"، و"***قرت عين***" عطف أيضا، و"***كذا بقيت***" خبر ومبتدأ، و"***فطرت***" عطف على "***بقيت***"، و"***فنجعل لعنت***" عطف بـ"***ثم***" على "***بقيت***" أيضا، وهو بتنوين "***لعنت***" لإقامة الوزن، وقد فقد مانعه الذي هو الإضافة، و"***لعنت***" عطف أيضا، [و"***في النور***" حاله، أو صفته، وجملة "***قل***" معترضة بين المعطوفات، و"***المزن***" عطف أيضا][3]، و"***جنت***" بدل من "***المزن***" بدل بعض، و"***فيها***" حال "***جنت***"، وهذا أربط للمعنى من إعراب "***المزن***[4] ***فيها جنت***" جملة كبرى، و"***معصيتْ***" بالسكون لإقامة الوزن عطف كالألفاظ[5] قبله،

---

[1] انظر: ص 1422.

[2] وقيل: أصله: (لاهه) ثم حذفت منه الهاء، وقيل: (لَوَيَـةٌ). انظر: (لسان العرب، 4106/5-4107، 4110، واللباب في علوم الكتاب، 178/18، والبحر المحيط، 15/10، واللآلي الفريدة 516/1).

[3] ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

[4] في ز:" النون".

[5] في هـ:" على الألفاظ".

و"***معا***"[1] حال "***معصيت***"، بتقدير: وكلمتا معصيت، و"***كلمت جاءت في الأعراف على خلاف***" جملة كبرى، و"***على***" بمعنى: (مع)، وباقيه ظاهر.

---

[1] في د:" ومعنى".

# الخاتمة

قال:

449- قَدِ ٱنْتَهَىٰ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَىٰ ... مَا مَنَّ مِنْ إِنْعَامِهِ وَأَكْمَلَا

450- فِي صَفَرٍ سَنَةَ إِحْدَىٰ عَشْرَهْ ... مِنْ بَعْدِ سَبْعِ مِئَةٍ لِلْهِجْرَةْ

451- خَمْسِينَ بَيْتاً مَعَ أَرْبَعِ مِئَةْ ... وَأَرْبَعاً تَبْصِرَةً لِلنَّشَأَةْ[1]

452- عَسَىٰ بِرُشْدِهِمْ بِهِ أَنْ أُرْشَدَا ... مِن ظُلَمِ ٱلذَّنْبِ إِلَىٰ نُورِ ٱلْهُدَىٰ

453- بِجَاهِ سَيِّدِ ٱلْوَرَى ٱلشَّفِيعِ ... مُحَمَّدٍ ذِي ٱلْمَحْتِدِ ٱلرَّفِيعِ

454- صَلَّىٰ عَلَيْهِ رَبُّنَا عَزَّ وَجَلّْ ... وَءَالِهِ مَا لَاحَ نَجْمٌ أَوْ أَفَلْ

لما تم للناظم مطلوبه، وكمل له من ربّه مرغوبه، حسبما رامه من النظم وقصده، واستعان عليه بمولاه واعتمده، [قطع][2] تشوّف الناظر بالإيذان[3] بالانتهاء والختم، وتحدث بهذه[4] النعمة العظمى، التي هي الإعانة على إكمال النظم، ثم حمد الله عز وجل على ما أعطى من النعم وأكملها، ومن جملة ذلك تمام هذا الكتاب، مع التأييد بالحق والتوفيق للصواب.

ثم أخبر بأن انتهاء هذا النظم كان في شهر صفر، سنة إحدى عشرة بعد سبعمائة للهجرة المعهودة في التاريخ، وهي هجرة النبي ﷺ من مكة إلى المدينة، وبأن عِدَّة[5] هذا النظم: أربعمائة بيت، وأربعة وخمسين بيتا، وهذا على أن كل

---

[1] في ح:" للناشئة"، والمثبت من: هـ، د، ز، ك.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

[3] في د:" بالأبدان".

[4] في د:" به" ومصححة في هامشها.

[5] في د:" عدة أبيات".

مزدوج بيت[1].

[وأما على التحقيق المتقدم عند قوله: "***فجئت في ذاك بهذا الرجز***"[2]، أن كل مزوج بيتان][3]، فعدد أبيات النظم ضعف ما ذكره.

وقد نقل الشارح من كلام الناظم ما صورته: "يقول ناظم هذا الرجز: لما انتهى نظم هذا الرجز في التاريخ المذكور، بلغ أربعمائة بيت، وسبعة وثلاثين[4] بيتا، ثم انْتُسِخ وانتشر، ورواه بذلك أناس شتّى، ثم عثرت فيه على مواضع كنت وَهِمْتُ فيها فأصلحتها، فبلغ أربعة وخمسين بيتا مع أربعمائة، فصار الآن يُنَيِّف على ما سبق منه: سبعة عشر بيتا، فمن قيّد من هذه النسخة فَلْيُثْبِت هذا بآخرها، ليوقف على صحته، والله تعالى وليّ التوفيق بمنّه لا ربَّ غيره، ولا معبود سواه[5]"[6] انتهى.

ثم أخبر الناظم بأن هذا النظم مُبَصِّر أي معرّف للنشأة، أي للصبيان، يعني ومن في معناهم، كيفية كتابة القرءان، ثم ترجّى من الله بسبب هدايتهم بهذا النظم إلى معرفة كيفية الكتابة، أن يرشده، أي يخرجه من الظُلم التي هي

---

(1) في هـ: بيتان.

(2) انظر ص 391.

(3) ما بين معقوفين ساقط من هـ.

(4) في هـ: وثلاثون.

(5) لو أضاف كلمة:"بحق" لكان أولى. ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [الحج: 60].
نعم ينبغي أن يقول: لا معبود بحق سواه لتخرج كل المعبودات من دونه سبحانه.

(6) التبيان، ق/330-أ.

الذنوب، إلى النور الذي هو الهدى، وتوسّل بجاه [سيد الورى[1]، الشفيع [الذي يحتاج][2] إلى شفاعته جميع الكبراء،][3] سيدنا ومولانا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم، عند الله تعالى، ويا له من جاه[4] ما أعظمه، وفخار ما أفخمه، ما أجدر من قصده بالإضافة[5]، وأولى من توسّل به بالإجابة.

ثم وصف النبي ﷺ على جهة المدح، بأنه صاحب المَحْتِد الرفيع، [والمَحْتِد: بفتح الميم، وكسر التاء، وبالدال المهملة: (الأصل)[6]، والرفيع][7]: (الشريف القدر، المُنِيف الخطر)[8].

ثم ختم بالصلاة على النبي ﷺ وآله الكرام، ثم علّق استمرارها باستمرار طلوع النجوم[9] وغروبها، وهو أمر ببقاء الدنيا مُسْتَدَام، فنعم ما ابتدأ به، وحبذا ما تلخص[10] به في الختام، خَتَمَ الله لنا بالحسنى، ورزقنا جواره في المنزل الأسنى.

---

(1) التوسل بالجاه لم يثبت فعله ممن شهد لهم الشفيع ﷺ بالخيرية.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

(3) ما بين المعقوفين من قوله:" سيد الورى"..." سقط من د.

(4) في ح: بجاه، والمثبت من هـ

(5) في هـ: "بالإصابة"، وفي ز:" بالأصالة".

(6) انظر لسان العرب، 768/2.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

(8) الخَطَر: ارتفاع القَدْرِ والمال والشرف والمنزلة، ورجل خَطِيرٌ: أي له قَدْرٌ وخَطَرٌ، وخَطَرُ الرَّجُل: قَدْرُهُ ومنزلته.( لسان العرب، 1196/2).

(9) في ح ، هـ:" النجم"، والمثبت من: د ، ز.

(10) في ز:" تخلص".

***الإعراب***: "***مَنَّ***" يتعدى بحرف الجر ومجروره عائد "***ما***"، حذف على[1] غير قياس، والتقدير: على ما مَنَّ به، ويحتمل أن يكون عدّاه بنفسه، لتضمّنه معنى (أعطى)، فيكون حذف العائد حينئذ قياسا، و"***في صفر***" متعلق بـ"***انتهى***"، و"***سنةَ***" بالنصب بدل من "***في صفر***"، إذ مجموع الجار والمجرور في محل نصب، و"***إحدى عشرة***" مضاف إليه ما قبله، لكن بني "***عشرة***"[2] على الفتح للتركيب، وأما سكونه هنا فعارض[3] للوقف، و"***خمسين***" نصب على الحال من ضمير "***انتهى***"، و"***مع***" ظرف في محل صفة "***خمسين***"، و"***أربعا***" عطف على "***خمسين***"، وأسقط منه التاء لتأويل البيت بالقطعة، أو لحذف مميزه، و"***تبصرة***" [حال من الضمير الفاعل بـ"***انتهى***" أيضا، و"***للنشأة***" متعلق بـ"***تبصرة***"][4]، وهو جمع: (ناشئ)، [وهو الصبي][5]، و"***عسى***" فعل ترجّ، وهو هنا تام، وفاعله المصدر المنسبك من (أن) والفعل بعده، وقال ابن مالك: "هو ناقص، ولكن سدّت (أن) وصلتها في هذه الحالة مسد الجزءين"[6]، و"***برشدهم***" متعلق بـ"***عسى***"، لا بـ"***أُرشَدا***"، وباؤه سببية، و"***به***" متعلق بـ"***رُشْد***"، و"***من ظلم الذنب***" متعلق بـ"***أرشدا***"، وكذا "***إلى نور الهدى***"، و"***بجاه***" متعلق بـ"***عسى***" أيضا، وباؤه

---

(1) في د:" من".

(2) في ز:" عشرة هنا".

(3) في د:" معارض".

(4) ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

(6) قاله ابن مالك في شرح التسهيل.( شرح التسهيل 394/1). وانظر: مغني اللبيب 172/1-174، والجنى الداني، ص 461-470.




للاستعانة، والجاه معناه: (المنزلة)، وأصله (وَجْه)، ثم قدّمت العين إلى محل الفاء ففتحت، فقلبت الواو ألفا لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها[1] ، و"***سيد***" مضاف إلى "***الورى***"، وهو مشتق من (السُّؤْدَد)، فأصله (سَيْوِد)، ثم قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء فيها[2] ، و"***الورى***": (الخلق)، وهو من: (وَرِيَ الزَّنْدُ)،[ قال في القاموس:" كَوَعَى وَوَلِيَ][3] [إذا أخرج ناره"[4]][5] [6] ، فأطلق على الخلق، لخروجهم من العدم إلى الوجود، و"***الشفيع***" صفة (سيد الورى)، وهو بمعنى (شافع)، لكن عُدِلَ إلى وزن (فَعِيل) للمبالغة، ومعناه: (الراغب إلى الله في إنقاذ الخلائق من موقف الحشر، وفي غير ذلك من منافعهم)، وأحاديث الشفاعة مشهورة، ومراتبها في محالِّها مسطورة، و"***محمد***" بدل من "***سيد الورى***"، و"***ذي المحتد***" صفته، و"***الرفيع***" صفة "***محتد***"، وجملة "***صلى عليه ربنا***" صيغة خبر، ومعناها: الطلب، و"***الربّ***" له معان: منها: المالك، ومنها: الخالق، وكل منهما مناسب هنا، ومعنى "***عزّ***": (امتنع عن سمات المحدثات)، ومعنى "***جلّ***": (تعاظم)، وفاعل كل [منهما][7] ضمير يعود على (الله)، والجملتان اعتراض بين العامل، وهو: "***صلى***"، ومعموله، وهو "***ما***"، وهي ظرفية مصدرية،

---

[1] انظر: لسان العرب 4776/6، والمصباح المنير، ص 335.

[2] انظر الصحاح 490/2.

[3] ما بين المعقوفين سقط من: ح ، هـ، د، وملحق في هامشها، والمثبت من:ز.

[4] القاموس المحيط، 402/4.

[5] ما بين المعقوفين سقط من د.

[6] تفسير غريب القرآن لابن قتيبة، ص 36، والمفردات في غريب القرآن للراغب، ص 520-521.

[7] ما بين المعقوفين سقط من د.

وصلتها[1]: "***لاح نجم***"، ومعناه: (طلع)، و"***أفل***" عطف على "***لاح***"، ومعناه: (غرب)، وباقية واضح.

***قال مؤلفه***: سمح الله له، وصفح عن سيئاته، وغفر ذنوبه، وتجاوز عن تباعاته[2]: هذا آخر ما تيسّر من: "***فتح المنان المروي بمورد الضمآن***"، لم آلُ في تلخيصه وتهذيبه جهدا، ولم أنقض في ما شرطت من تحريره عهدا، ولقد أودعته من صحيح النقول، والاستدلال المقبول، ما يسموا بمُطالعه عن رِبقة التقليد إلى ذروة التحقيق، وعن حضيض التقريب إلى أوج[3] التدقيق[4]، وإن وقع في نوع الإعراب منه بعض إجمال، أو إهمال، أو عدم استيفاء لوجوه الاحتمال، شفع له قصد الاختصار، وحذر المَلال[5]، إذ كان هذا النوع مذكورا فيه بالتبع لا بالاستقلال، فألتمس من المارِّ به أن يسامح بالكرم في ما عثر عليه من هفوات الوهم، وطغيان القلم، وأن يدعوا لنا، ولوالدينا بالمغفرة والرضوان، وتبوّأ فراديس الجنان، اللّهُمَّ يا من يستر القبيح، ويظهر الجميل، ويا من يكافئ على القليل بالجزيل.

---

(1) في هـ: "صفتها".

(2) "التَّبِعَةُ والتَّبَاعَةُ: ما فيه إثم يُتَّبَعُ به". لسان العرب، 418/1.

(3) في هـ: "أوجه"، وفي د:" أرجح"، وفي ز:" أرج".

(4) في د:" الرقيق" وهو مصحح في هامشها.

(5) في ز:" وحزر المال".

***نسألك اللهم*** بالقرآن العظيم، وبجاه سيدنا محمد المصطفى الكريم[1]: أن تعاملنا [بما أنت أهله من الفضل والجود، ولا تعاملنا][2] بما نحن أهله، يا أكرم معبود.

***اللهم*** اغفر لنا ولوالدينا، ولأشياخنا، ولإخواننا، ولأزواجنا، ولذرِّياتنا، ولأحبّتنا، ولمن له حق علينا، أو على أحد ممن ذكرنا، ولجميع المسلمين، الأحياء والميّتين.

***وصلّ اللهم*** وسلم وبارك على سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين، وإمام المرسلين، وعلى آله الطيّبين الطاهرين، وأزواجه أمّهات المؤمنين، وآخر دعوانا أن الحمد الله رب العالمين.

[نجز بحمد الله وحسن عونه، وقد كمل تخريجه من المبيضة أواخر شوال الذي من عام ثمان وعشرين على يد مؤلفه: ***عبد الواحد بن أحمد بن علي بن عاشر الأنصاري***، غفر الله له ولوالديه آمين.

***وصلى الله*** على سيدنا ومولانا محمد العربي، وعلى آله وصحبه وسلم تسليما][3].

---

(1) التوسل بالجاه لم يثبت فعله ممن شهد لهم الشفيع ﷺ بالخيرية.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

(3) ما بين المعقوفين سقط من: ح ، هـ، ز ، ك، والمثبت من: د.

# خاتمة المحقق



بعد هذه الجولة الكبيرة في أبواب هذا الكتاب الماتع، كان لزاما أن نثبت أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراسة هذا الكتاب وتحقيقه، وما توفيقي إلا بالله وهو المستعان.

**أولا**: العناية الفائقة التي حظي بها المصحف الشريف، والتي لم تعهد في تاريخ البشرية لكتاب غيره على مدى الأعصار والأمصار، إذ قام بذلك علماء الأمة الإسلامية نسخا ورسما ونقطا وإعرابا، وبينوا المكي منه والمدني وعدوا آياته، وأوضحوا لغاته ومخارج حروفه...

والناظر في المصاحف المخطوطة القديمة، وطريقة كتْبِها وضبطها، والعناية بها، يقف مندهشا مبهورا، دقة متناهية، وإتقان محكم، فما عمله السلف بأيديهم تعجز عنه المطابع العصرية المتطورة فسبحان من حفظ القرآن بحفظه ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: 9].

**ثانيا**: أن الصحابة تلقوا القرآن من فيّ رسول الله صلى الله عليه وسلم، وحفظوه في صدورهم، وحفظوه رسما في الوسائل التي أتيحت لهم، وجمعه الصديق من المكتوب بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن صدور الرجال بعناية الحفاظ من كبار الصحابة، فكان إجماعا منهم على صحة المرسوم في الصحف، ثم نسخه عثمان بن عفان رضي الله عنه بعناية الحفاظ الثقات من المهاجرين والأنصار، الذين تلقوه من النبي الكريم صلى الله عليه وسلم، وشهدوا جمعه في عهد الصديق أبي بكر رضي الله عنه، وأرسل الخليفة عثمان بِنُسَخِه إلى الأمصار، وأرسل مع كل مصحف قارئا، ومن هذه المصاحف نقل

الناس مصاحفهم جيلا بعد جيل، وتوارثوه حفظا بالمشافهة، ورسما بالكتابة إلى يومنا هذا، وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

**ثالثا**: لم يحظ الإمام الخراز بدراسة وافية لحياته الشخصية والعلمية، وإنني في هذا البحث أبرزت جوانب من حياة هذا الإمام، وعرّفت به وبينت مصنفاته وآثاره العلمية، وما خدم به المكتبة القرآنية والمصحف الشريف.

**رابعا**: كشف البحث عن النشاط العلمي الكبير الذي قام حول منظومة مورد الظمآن في رسم أحرف القرآن، إذ أبرز أسماء الشروح على المنظومة ومؤلفيها، ومعلومات وافية عنها.

**خامسا**: علم الرسم القرآني من أهم العلوم التي خدمت كتاب الله تبارك وتعالى، سار جنبا إلى جنب مع علم القراءات القرآنية، فضبط الكتاب برسمه، وضبط الحفظ بمشافهة القراءة.

**سادسا**: المدرسة القرآنية المغربية مدرسة كبيرة، عريقة الجذور، ذات عطاء واسع، لا يعلم لها نظير، خدمت كتاب الله تبارك وتعالى عن طريق الجهابذة الأعلام الذين تلقوا العلم في المغرب ونشروا وألفوا المؤلفات التي صانت الكتاب العزيز، وأثرت المكتبة الإسلامية بنفائس العلم وجواهر المعرفة.

**سابعا**: إمامة الخراز في علم الرسم القرآني، وبراعته فيه، ودقته في صياغة مذاهب أئمته.

**ثامنا**: مورد الظمآن من أحسن المصنفات المنظومة في علم الرسم القرآني، جمع فيه ناظمه مسائل العلم ممن سبقه من تأليفات لعلماء الرسم، مع التأصيل

البارع، والتقعيد الرصين.

**تاسعا**: عبد الواحد بن عاشر، إمام عالم متفنن، محقق في علم الرسم القرآني، مع كثرة شيوخه وتلاميذه ومصنفاته، مع مواقفه النبيلة الحاسمة، مما بوأه مكانة كبيرة ودرجة عالية.

**عاشرا**: فتح المنان المروي بمورد الظمآن لسيدي ابن عاشر، أحسن شروح المنظومة، وأعلاها قدرا، وأوفاها ببيان مقصود الناظم، وذلك لاعتبارات عديدة منها:

1 – مؤلفه إمام ناقد محقق.

2 – إطلاعه على كثير من شروح المورد التي سبقته مع التمحيص الدقيق لكثير من الآراء.

3 - استيعابه لمسائل الرسم القرآني على قراءة نافع.

4 – إضافته خلافيات علم الرسم على قراءات الأئمة المتبقين من السبعة، فصار كتابا في رسم القراءات السبع.

**حادي عشر**: اختلاف كُتّاب المصاحف عند ابن عاشر قسمان: قسم مصرَّح به، وهو ظاهر، وقسم يحصل بالتضمّن، وبيان ذلك أن شيخا مثلا، إذا ذكر حكما للفظ من حذف أو إثبات مثلا، فإن سكت الآخر، لم يُعدَّ سكوته شيئا، لاحتمال سكوته عنه عدم روايته فيه شيئا، ونسيانه إياه، وكونه عنده على الأصل في قاعدة الرسم، حيث يكون الحكم المذكور على خلاف الأصل، وما احتمل واحتمل سقط به الاستدلال، وكانت النسبة المُعتَمَد فيها على ذلك السكوت تقوَّلا على الساكت المنقول عنه، وأما إن ذَكره الآخِر، فإما أن يذكره

كما ذكر الأول أو لا، فالأول اتفاق ولا إشكال، وفي معناه: أن يذكر أحدهما الحكم مطلقا، والآخر مع حكاية الاتفاق، وكذا مع الترجيح لأنه محض رأي، وإما أن يذكره بخلاف ما ذكره الأول، كأن يقتصر واحد على حكم، ويذكر الآخر الخلاف فيه، فهذا من قسم الخلاف اعتبارا بذاكره.

وأما المقتصر فهو ساكت عن أحد وجهي الخلاف الذي ذكره الآخر، ولا عبرة بالسكوت كما تقدم، وكأن يثبت أحدهما ويحذف الآخر، وهذا كثير، فيُحمل على اختلاف المصاحف إعمالا لنقليهما، وحذرا من إهمال أحدهما، فيكون هذا اختلافا حاصلا بالتضمن دون التصريح، لا لاختلافهما، حتى يلزم ما تقدم، بل لتضمّنه اختلاف المصاحف كما قلناه.

وأما عند اختلافهما بالتفصيل والإطلاق، فينظر في كلّ لفظ على الاستقلال، ما لكلٍّ فيه، وما خرج عن التقسيم المذكور رُدَّ إلى أحد القسمين كما تقدم.

**ثاني عشر**: الحذف عند ابن عاشر ثلاثة أقسام: إشارة، واختصار، واقتصار.

فحذف الإشارة: ما يكون موافقا لبعض القراءات، نحو: ﴿وَمَا يُخَـٰدِعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ﴾ [البقرة: 8] لقراءة الشامي والكوفيين، بفتح الياء، وسكون الخاء، وفتح الدال، و﴿وَإِذۡ وَٰعَدۡنَا مُوسَىٰٓ﴾ [البقرة: 50] لقراءة أبي عمرو، بقصر الواو.

ولا يشترط عنده في كونه حذف إشارة أن تكون القراءة المشار إليها إحدى القراءات المتواترة، بل قد تكون القراءة المشار إليها شاذة، باعتبار أنها كانت مقبولة زمان كتْب المصاحف.

وحذف الاختصار، أي التقليل: ما لا يختص بكلمة دون مماثلتها، فيصدق بما تكرّر وما لم يتكرّر.

وحذف الاقتصار، أي الاختصاص: ما اختص بكلمة أو كلم دون نظائرها.

**ثالث عشر**: أصل الإمام ابن عاشر لمرجحات الحذف والإثبات، وبها يعرف كثير مما جرى به العمل، ويطلع على كثير من الترجيحات المرجوحة، ويميز الخطأ من الصواب.

وبيان ذلك عنده، أنه: ينفرد الإثبات بالترجيح بأصالته، ولكن حيث لا مرجِّح للحذف، وينفرد الحذف بترجيحه بالإشارة إلى القراءة بحذفه، لكن حيث لم ينصّ على الإثبات أو راجحيته، ويشتركان معا في الترجيح بالنص على رجحان أحدهما، وبنص أحد الشيخين على أحد الطرفين، مع سكوت الآخر الذي قد يقتضي خلافه، وبالحمل على النظائر، وعلى المجاور، وباقتصار أحد الشيوخ على أحدهما، وحكاية الآخر الخلاف، وبنص شيخٍ على حكم عين الكلمة عند اقتضاء ضابط غيره خلافه، وبكون النقل عن نافع عند نقل غيره خلافه، وبكونه في المصاحف المدنية عند مخالفة غيرها، وبكونه في أكثر المصاحف، ثم قد يحصل لكلّ طرف مرجِّح فأكثر مع التساوي في عدد

المرجِّحات أو التفاوت، وقد يكون بعض المرجِّحات عند التعارض أقوى من بعض فيتّسع في ذلك مجال النظر.

**رابع عشر:** القراءات المتواترة عند المغاربة في زمان ابن عاشر هي القراءات السبع فقط، ولذلك كانوا يحكمون بالشذوذ على ما عداها من القراءات الثلاث المتمّمة للعشر، وربما كان ذلك لعدم اشتهار الثلاث عندهم، وابن عاشر ممن حكم على كثير من المتواتر مما هو خارج السبعة بالشذوذ.

**خامس عشر:** يرى ابن عاشر أن سبب اختصاص الألف المتوسطة بالحذف، وهي الألف الواقعة بعد نون الضمير إذا كانت حشوا، أن حذف الاختصار لا يعهد في الأطراف، بل في الحشو فقط، فجرى الحذف في نون الضمير على ذلك السنن، ويعتبر ذلك في ألف المثنى، وفي الألف الواقعة بعد اللام، مع أن الأطراف معتبرة في الوقف حذفا وإثباتا، فحوفظ فيها على مطابقة الملفوظ به ما لم يحافظ في الحشو.

**سادس عشر:** الأسماء الأعجمية عند الإمام ابن عاشر قسمان: مستعمل، وكله محذوف، إلا ﴿دَاوُودُ﴾ باتفاق، و﴿إِسْرَآءِيلَ﴾ بخلاف.

وغير مستعمل، وكله ثابت، إلا ﴿وَمِيكَـٰلِ﴾ و﴿هَامَـٰنَ﴾، بالنسبة إلى ثانيه اتفاقا، و﴿هَـٰرُوتَ﴾ و﴿مَـٰرُوتَ﴾ و﴿قَـٰرُونَ﴾ و﴿هَـٰمَـٰنَ﴾، بالنسبة إلى الأول على اختلاف.

وأنها بالنسبة إلى الاتفاق على الحذف والإثبات والاختلاف فيهما: ثلاثة أقسام:

محذوف باتفاق: وهو القسم الأول، ما عدى ما استثني منه باتفاق على الإثبات أو خلاف فيه، ويضاف إلى هذا القسم المحذوف بالاتفاق ﴿وَمِيكَـٰلَ﴾ و﴿هَـٰمَـٰنَ﴾ بالنسبة إلى ثانيه.

وثابت باتفاق: وهو القسم الثاني، عدى ما استثني منه، باتفاق على الحذف أو خلاف، ويضاف إلى هذا القسم المثبت باتفاق ﴿دَاوُۥدُ﴾، ومختلف في إثباته وحذفه، وهو المستثنى بالخلاف من القسمين جميعا.

**سابع عشر**: أبرز البحث خطأ بعض لجان المصاحف القائمة على طباعة المصحف الشريف في بعض مسائل الرسم، منها رسم كلمة: ﴿وَٱلَّـٰتِى﴾ [النساء: 15]، حيث رسمت في بعض المصاحف دون ألف الإلحاق، فيلتبس عند الناس في قراءتهم المفرد بالجمع، وكثير من الأخطاء الأخرى التي أبرزها البحث وبين وجه الصواب فيها بالدليل الواضح البين.

**ثامن عشر**: التقسيم الذي عليه المتأخرون في رسم مصاحف أهل المشرق ومصاحف أهل المغرب، تقسيم فاسد، ليس له أصل إلا إذا ثبت الخلاف في مصاحف الأمصار، ولم يتبين وجه الترجيح وفائدته.

**تاسع عشر**: السكوت من شيخ من شيوخ الرسم المعتمدين ليس حكما، لذلك ورد الخطأ عند أكثر شراح المورد في مسائل من الحذف سكت عنها أبو داود، مع أنه نص على حذف مثيلاتها، وكان من منهج أبي داود أنه لا يحب التفريق بين النظائر المحذوفة، وكان السكوت منه نسيانا وغفلة.

فنجد أن ابن آجطا والرجراجي والنزوالي وغيرهم من شراح المورد يحكمون بإثبات ألف كثير من الكلمات التي سكت عنها أبو داود مثل الموضع الأول من

كلمة: ﴿شَعَآئِرِ﴾ [البقرة: 157] وغيرها، بل إن بعض الكلمات التي سكت عنها أبو داود وحكم شراح المورد بإثبات ألفها، حكى بعض علماء الرسم فيها الإجماع على الحذف، لذلك ناقش البحث هذه القضية، وبين وجه الصواب فيها بالأدلة.

**العشرون**: إن ما يشاع عند بعض الباحثين أن شراح المورد أخطأوا في الحكم على المسائل التي سكت عنها أبو داود، هكذا بالعموم، ليس بصواب، بل نجد المحقق ابن عاشر قد سلم - غالبا - من هذا الخطأ، ونص في كثير من المواضع في شرحه أن السكوت ليس حكما، وتعقب من أثبت ألف كلمات سكت عنها أبو داود مع نصه على حذف مثيلاتها.

**واحد وعشرون**: أثر المدرسة القرآنية الأندلسية على غيرها، خاصة في علمي الرسم والضبط القرآنيين، فما من عالم ولا مؤلف كتاب إلا واستفاد من عطاء شيخين أندلسيين، لهما السيادة المطلقة على فني الرسم والضبط، هما: أبو عمرو الداني، وأبو داود سليمان بن نجاح.

**التوصيات والمقترحات:**

وهذه جملة من التوصيات والمقترحات أردت تقديمها تعميما للفائدة ورجاءً لحصول المزيد من نشر العلم، وخدمةً لكتاب الله عز وجل:

**أولا:** إعادة النظر في كثير من مسائل الرسم والضبط، وأن لا يكتفى بالتقليد للقديم دون دليل، وأن يحقق في جملة من المسائل، ثم رسمُ المصحف وضبطُه من خلالها، ولعل ذلك يتم بتدعيم اللجان القائمة على تصحيح المصاحف والإشراف على طباعته في شتى البلاد الإسلامية بخبرات متخصصة في هذا الفن، يكون من شأنها النظر في مثل هذه الأمور.

**ثانيا:** كتابة بحث خاص يحصر الخلاف الوارد بين مصاحف المغاربة والمشارقة، وبيان ما يجوز فيه الخلاف، وما لا يجوز، مع تقديم الوجه الراجح في كل مسألة.

**ثالثا:** تخصيص دراسات أكاديمية تعنى بفني الرسم والضبط، وطرح مسائله، وتحقيق قضاياه، لأن هذين العلمين من العلوم المهجورة.

**رابعا:** العمل على تأليف موسوعة في علمي الرسم والضبط، جامعة لمسائل الفنين، حسبما تقتضيه قواعد العلمين، يقوم عليها المتخصصون، بأسلوب ميسر، وتكون مقسمة على طريقة كتب القراءات، باب الأصول أولا، وباب الفرشيات ثانيا.

**خامسا:** الاهتمام بتحقيق كتب الرسم والضبط، إذ لا يزال أغلبها مخطوطا، حبيس الخزائن لا يرى النور، تأكله الأرضة، ومن أهم ما يجب

تحقيقه وإخراجه مما فيه النفع الكبير، خدمة للكتاب العزيز، مجموعة من مصادر علمي الرسم والضبط، نذكر طرفا منها:

- حلة الأعيان على عمدة البيان، لحسين بن طلحة الرجراجي، وهو من أوسع كتب الضبط، ومؤلفه عالم جليل.
- الميمونة الفريدة، للإمام أبي عبد الله محمد بن سليمان القيسي، وهو في علم الضبط.
- الدُّرَّة الجلية في نقط المصاحف العلية، لميمون الفخار.
- شرح المجاصي على الخراز في الرسم.
- كشف الغمام عن ضبط مرسوم الإمام، للحسن بن علي المنبهي.
- الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة، للإمام اللبيب التونسي.

وغير ذلك من الكتب الهامة المفيدة.

**سادسا**: إعادة تحقيق وطباعة بعض المراجع في علم الرسم القرآني الهامة، خاصة المطبوعة طباعة رديئة أو قديمة، حتى يعم نفعها، ومن ذلك مثلا: كتاب نثر المرجان، للإمام النائطي الأركاني.

هذا ما وفقنا الله عز وجل لدراسته واقتراحه، ولا أزعم أنني قد وفيت هذه الدراسة حقها، إذ لا يعتبر ذلك إلا إسهاما متواضعا، خدمة لكتاب الله عز وجل، وبيانا لعظيم أثر المدرسة المغربية القرآنية، وعرفانا بإمامة سيدي عبد الواحد بن عاشر رضي الله عنه.

وأخيرا أسأل الله العلي القدير أن أكون ممن خدم الكتاب العزيز بهذه الدراسة وهذا التحقيق، وأن ينفع بهذا البحث المتواضع، فما كان من صواب

فمن الله وحده، وما كان من خطأ أو نسيان فمني، ومن قصر باعي، ومن الشيطان.

وأسأله سبحانه أن يغفر لنا ولوالدينا وأزواجنا وذرياتنا ولأشياخنا وأساتذتنا ولمن له حق علينا ولمن نعرفه، ولجميع المسلمين، كما أسأله سبحانه أن نكون ممن يرد حوض محمد ﷺ، ويَرِدُ منه، ولا يُرَدُّ عنه، وأن يحشرنا في زمرته، إنه ولي ذلك ومولاه، والحمد لله رب العالمين.

# الفهارس





# فهرس المصادر والمراجع

**أولا: المصاحف الشريفة:**

1. المصحف الشريف، برواية ورش عن نافع، المطبعة الثعالبية بالجزائر.
2. المصحف الشريف، برواية ورش عن نافع، مكتبة المنار تونس، خط التجاني محمدي.
3. المصحف الشريف، برواية ورش عن نافع، خط سعيد شريفي، الجزائر، طبع سنة: 2005م.
4. المصحف الشريف، برواية ورش عن نافع، خط عثمان طه، طبع م الرسالة سنة: 1421هـ.
5. المصحف الشريف، برواية ورش عن نافع، مخطوط بمكتبتي الخاصة.
6. المصحف الشريف، برواية ورش عن نافع، طبع الشرطة التونسية للتوزيع، ط سنة: 1969م.
7. المصحف الشريف، مصحف الجماهيرية العربية الليبية، برواية قالون عن نافع.
8. المصحف الشريف، برواية حفص عن عاصم، طبع مجمع الملك فهد، المدينة النبوية.
9. المصحف الشريف، برواية ورش عن نافع، طبع مجمع الملك فهد، المدينة النبوية.

**ثانيا: المصادر المخطوطة:**

1. إرشاد القراء والكاتبين إلى معرفة رسم الكتاب المبين، رضوان المخللاتي، مخطوط بالمكتبة الأزهرية، القاهرة مصر، برقم: [241] 22248، ولي منه صورة.
2. إرشاد المريدين لفهم معاني نظم المرشد المعين، علي بن عبد الصادق الطرابلسي، مخطوط محفوظ بمكتبة الحرم المدني برقم:217.2/1، ولي منه صورة
3. بيان الخلاف والاستحسان وما أغفله مورد الظمآن وما سكت عنه التنزيل ذو البرهان، عبد الرحمن ابن القاضي، مخطوط بالمكتبة الوطنية الحامة الجزائر، برقم: 392 ضمن مجموع، ولي منه صورة.
4. التبيان في شرح مورد الظمآن، عبد الله بن عمر الصنهاجي المعروف بابن آجطا، مخطوط بالمكتبة الوطنية بالحامة الجزائر، ضمن مجموع برقم: 389، ولي منه صورة.
5. تغريد الجميلة لمنادمة العقيلة، لمجهول، مخطوط بالمكتبة الأزهرية، القاهرة مصر، ولي منه صورة.
6. تنبيه العطشان على مورد الظمآن، حسين بن طلحة الرجراجي الشوشاوي، مخطوط بالمكتبة الوطنية الحامة الجزائر، ضمن مجموع برقم: 392، ولي منه صورة.
7. جميلة أرباب المراصد بشرح عقيلة أتراب القصائد، إبراهيم بن عمر الجعبري، مخطوط بمكتبة الحرم المكي العزيزية مكة المكرمة، رقم: 51 تجويد، ونسخة أخرى بالمكتبة الأزهرية بالقاهرة، رقمها: 317388، و لي من كل نسخة صورة.

8. الجوهر الفريد في رسم القرآن المجيد، سيد بركات بن يوسف عريشة الهوريني، مخطوط بالمكتبة الأزهرية، القاهرة مصر، برقم: 22288 مجاميع.
9. الدرة الصقيلة في شرح العقيلة، أبو بكر بن أبي محمد عبد الغني المشتهر باللبيب، مخطوط بالمكتبة الأزهرية بالقاهرة، برقم: 300838 ، ولي منه صورة.
10. الدرر الحسان في اختصار كتاب التبيان، محمد بن خليفة السلجماسي، مخطوط محفوظ بالمكتبة الوطنية بالحامة الجزائر برقم: 389 ضمن مجموع، ولي منه صورة.
11. شرح الرائية، محمد بن القفال الشاطبي، مخطوط بمكتبة الحرم المكي، مكة المكرمة، برقم: 421، ولي منه صورة.
12. شرح المجاصي على مورد الظمآن في الرسم، أبو عبد الله محمد اليصلتي المعروف بالمجاصي، مخطوط محفوظ بمكتبة الحرم المدني، ولي منه صورة.
13. طوالع النجوم في موافق المرسوم في القراءات الشاذة عن المشهور، علي بن أبي محمد بن أبي سعد بن الحسن الواسطي، مخطوط، ولي منه صورة.
14. فتح الرحمن شرح مورد الظمآن، محمد الطويسي، مخطوط بدار الكتب المصرية، برقم: 19139-ب، ولي منه صورة.
15. الفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع، عبد الرحمن بن القاضي، مخطوط بالمكتبة القاسمية، الهامل بوسعادة الجزائر، ولي منه صورة.
16. كتاب في شواذ القراءة واختلاف المصاحف لرضي الدين أبي عبد الله محمد بن أبي نصر بن عبد الله الكرماني، مخطوط بالمكتبة الأزهرية القاهرة مصر برقم: 306421، ولي منه صورة.



17. كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني، إبراهيم بن عمر الجعبري، مخطوط بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة الجزائر، برقم: 8 علوم القرآن قراءات ورسم 216 عام، ولي منه صورة.

18. مجموع البيان في شرح ألفاظ مورد الظمآن، لأبي الحسن النزوالي، مخطوط بمكتبة الحرم المدني برقم 3، ولي منه صورة.

19. المجيد في إعراب القرآن المجيد، إبراهيم بن محمد السفاقسي، مخطوط بالمكتبة الأزهرية، القاهرة مصر، رقم: 62007.

20. نظم في رسم التاء في القرآن الكريم، محمد العبيدي، مخطوط محفوظ بمكتبة الحرم المدني، رقم التصنيف:0، رقم الفلم: 244، ولي منه صورة.

21. الهبات السنية العلية على أبيات الشاطبية الرائية في الرسم، نور الدين على بن سلطان محمد الهروى المعروف بمُلاّ علي القاري، مخطوط بالمكتبة الأزهرية القاهرة، برقم: 301815، ولي منه صورة.

**ثالثا: المصادر والمراجع المطبوعة:**

22. الإبانة عن معاني، مكي بن أبي طالب القيسي، حققه وقدم له: محيي الدين رمضان، دار المأمون للتراث، دمشق، سورية، ط 1 سنة: 1399هـ/1979م.

23. إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، عبد الرحمن بن زيدان، مطبعة إديال، الدار البيضاء المغرب، ط 2 سنة: 1990م.

24. إتحاف البررة بالمتون الخمسة في القراءات والرسم والآي، إشراف: علي محمد الضباع، مراجعة: جمال الدين شرف، وعبد الله علوان، دار الصحابة للتراث بطنطا مصر، ط سنة: 1422هـ/2002م.

25. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد البنا، حققه وقدم له: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط 1 سنة: 1407هـ/1987م.

26. الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، دار المعرفة، بيروت لبنان.

27. الإحاطة في أخبار غرناطة، لسان الدين بن الخطيب، تحقيق: محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي مصر.

28. الأحرف القرآنية السبعة، عبد الرحمن المطرودي، دار عالم الكتب، الرياض السعودية، ط 1 سنة: 1411هـ/1991م.

29. الإحكام في أصول الأحكام، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، قوبلت على النسخة التي حققها أحمد شاكر، قدم له إحسان عباس، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت لبنان.

30. أدب الكاتب، عبد الله بن مسلم بن قتيبة، حققه وعلق حواشيه ووضع فهارسه: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان.

31. الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات وعقود الديانات بالتحديد والدلالات، عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: محمد مجقان الجزائري، دار المغني، الرياض السعودية، ط سنة: 1999م.

32. إرشاد القراء والكاتبين إلى معرفة رسم الكتاب المبين، رضوان المخللاتي، دراسة وتحقيق: عمر المراطي، مكتبة الإمام البخاري، مصر، ط 1 سنة: 1428هـ/2007م.

33. إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر، محمد بن الحسين الواسطي القلانسي، رسالة ماجستير في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، تحقيق ودراسة: عمر حمدان الكبيسي، للعام الجامعي: 1403-1404هـ.

34. الإرشاد في علماء الحديث، عبد الله بن الخليل الخليلي القزويني، ضبطه: عامر أحمد حيدر، دار الفكر، بيروت لبنان، ط سنة: 1414هـ/1993م.

35. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1399هـ/1979م.

36. الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، أحمد بن خالد الناصري، اعتنى به: محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1428هـ/2007م.

37. الاستيعاب، ابن عبد البر، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، بهامش الإصابة.

أسد الغابة في معرفة الصحابة، لعز الدين علي بن محمد الجزري ابن الأثير، تحقيق وتعليق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية،

بيروت لبنان.

38. الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان.

39. إصلاح المنطق، ابن السكيت، شرح وتعلق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر.

40. أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار، أبو داود سليمان بن نجاح، حققه وعلق عليه: أحمد بن أحمد بن معمر شرشال، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، ط سنة: 1427هـ.

41. الأصول في النحو، محمد بن سهل بن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط 3 سنة: 1417هـ/1996م.

42. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، إشراف: بكر أبو زيد، دار عالم الفوائد.

43. أطلس دول العالم الإسلامي، شوقي أبو خليل، دار الفكر، دمشق سورية، ط 2 سنة: 1424هـ/2003م.

44. إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين درويش، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق وبيروت، ودار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق وبيروت، ودار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص سورية، ط 7 سنة: 1420هـ/1999م.

45. إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1426هـ/2005م.

46. إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، قرأه وقدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه وآثاره: مشهور حسن سلمان، دار ابن الجوزي، السعودية، ط 1 سنة: 1423هـ

47. الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ط 15، سنة: 2002م.

48. اقتفاء الأثر بعد ذهاب أهل الأثر، فهرس أبي سالم العياشي، تحقيق ودراسة: نفيسة الذهبي، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط المغرب، ط سنة: 1996م.

49. الإقناع في القراءات السبع، أحمد بن علي الأنصاري، حققه وعلق عليه: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1419هـ/1999م.

50. الأم، محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق وتخريج: رفعي فوزي عبد المطلب، دار الوفاء، مصر، ط 1 سنة: 1422هـ/2001م.

51. أمالي السيد المرتضى، علي بن الطاهر، صححه وضبط ألفاظه وعلق حواشيه: السيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي، مطبعة السعادة، ط 1 سنة: 1325هـ/1907م.

52. إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، عبد الله ابن الحسين العكبري، تصحيح وتحقيق: إبراهيم عطوة عوض، دار الحديث، القاهرة مصر.

53. إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية



بيروت، ط 1 سنة: 1406هـ/1986م.

54. الانتصار للقرآن، لأبي بكر الباقلاني، تحقيق: محمد عصام القضاة، دار الفتح للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ودار ابن حزم، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1422هـ/2001م.

55. الأنساب، لأبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، حقق نصوصه وعلق عليه: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة مصر، ط 2 سنة: 1400هـ/1980م.

56. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، لمحمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر.

57. إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز الجامع للقراءات الأربعة عشرة محمد بن خليل ابن أبي بكر شمس الدين بن عبد الله الشهير بالقباقبي، دراسة وتحقيق: فرحات عياش، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 1995م.

58. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، إسماعيل باشا البغدادي، عني بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف: محمد شرف الدين بالتقايا، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان.

59. إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث، القاهرة مصر، ط سنة: 1428هـ/2007م.

60. البحر المحيط في التفسير، محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي الغرناطي، عناية: زهير جعيد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط سنة: 1412هـ/1992م.

61. البداية والنهاية، لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط 1 سنة: 1417هـ/1997م.

62. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة، عبد الفتاح القاضي، مكتبة أنس بن مالك، مكة المكرمة، ط 1 سنة: 1423هـ/2002م.

63. البديع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان، ابن معاذ الجهني، تقديم وتحقيق: غانم قدوري حمد، نشرته مجلة المورد المجلد الخامس العدد الرابع، سنة: 1407هـ/1986م.

64. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت لبنان.

65. البرهان في متشابه القرآن، محمود بن حمزة بن نصر الكرماني، قدم له وراجعه على أصوله وقوم نصوصه وبينه وعقب عليه: أحمد عز الدين عبد الله خلف الله، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط 3 سنة: 1428هـ/2007م.

66. البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد الإشبيلي السبتي، تحقيق ودراسة: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1407هـ/1986م.

67. بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، أحمد بن يحي الضبي، دار الكاتب العربي، ط سنة: 1967م.

68. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت لبنان، ط 2 سنة: 1399هـ/1979م.

69. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: محمد المصري، دار سعد الدين، دمشق سورية، ط 1 سنة: 1421هـ/2000م.

70. البناية في شرح الهداية، محمود العيني، دار الفكر، بيروت لبنان، ط 2 سنة: 1411هـ/1990م.

71. البيان في عد آي القرآن، عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: غانم قدوري الحمد، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، ط 1 سنة: 1414هـ/1994م.

72. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي، تحقيق: علي هلالي، مطبعة حكومة الكويت، ط سنة: 2004م.

73. تاريخ الجزائر العام، عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، المطبعة العربية الجزائر، ط سنة: 1375هـ/1955م.

74. تاريخ الخلفاء، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1.

75. تاريخ الطبري، محمد بن جرير الطبري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط 2.



76. تاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني، محمد عيسى الحريري، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، ط 1 سنة 1405هـ/1985م.

77. تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها ووارديها، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، حققه وضبط نصه وعلق عليه: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1422هـ/2001م.

78. تاريخ مدينة دمشق وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها، علي بن حسن المعروف بابن عساكر، دراسة وتحقيق: محب الدين عمر بن غرامة العمري، دار الفكر، بيروت لبنان، ط سنة: 1415هـ/1995م.

79. تأويل مشكل القرآن، عبد الله بن مسلم بن قتيبة، شرحه ونشره: أحمد صقر، دار التراث القاهرة مصر، ط 2 سنة: 1393هـ/1973م.

80. التبيان في إعراب القرآن، عبد الله بن الحسين العكبري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط سنة: 1421هـ/2001م.

81. التجريد لبغية المريد في القراءات السبع، ابن الفحام الصقلي، رسالة ماجستير للباحث: مسعود أحمد سيد محمد إلياس، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، للعام الجامعي: 1408هـ.

82. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1424هـ/2003م.

83. التذكرة في القراءات، طاهر بن غلبون، تحقيق: عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة مصر، ط 1 سنة: 1410هـ/1990م.

84. تراجم المؤلفين التونسيين، محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1405هـ/1985م.

85. ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، عياض اليحصبي، تحقيق: أحمد بكير محمود، منشورات مكتبة الحياة، بيروت لبنان.

86. تعريف الخلف برجال السلف، أبو القاسم محمد الحفناوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، والمكتبة العتيقة، تونس، ط 2 سنة: 1405هـ/1985م.

87. تفسير ابن كثير، إسماعيل بن كثير الدمشقي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1 سنة: 1410هـ/1990م.

88. تفسير التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، ط سنة: 1984م.

89. تفسير الفخر الرازي، فخر الدين الرازي، دار الفكر، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1401هـ/1981م.

90. تفسير القرآن العزيز، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي زمنين، تحقيق: حسين بن عكاشة، ومحمد بن مصطفى الكنز، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة مصر، ط 1 سنة: 1423هـ/2002م.

91. تفسير غريب القرآن، عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط سنة: 1398هـ/1978م.

92. التقاط الدرر ومستفاد المواعظ والعبر من أخبار وأعيان المائة الحادية والثانية عشر، محمد بن الطيب القادري، تحقيق: هاشم العلوي القاسمي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1403هـ/1983م.

93. تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، حققه وعلق عليه وصححه وأضاف إليه: أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، دار العاصمة، الرياض السعودية.

94. تقييد العلم، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، اعتنى به وراجعه: الداني بن منير آل زهوي، المكتبة العصرية، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1422هـ/2001م.

95. التكملة لكتاب الصلة، محمد بن عبد الله بن الأبار، تحقيق: عبد السلام الهراس، دار الفكر، بيروت لبنان، ط سنة: 1415هـ/1995م.

96. التلخيص في علوم البلاغة، محمد بن عبد الرحمن القزويني، ضبطه وشرحه: عبد الرحمن البرقوقي، دار الفكر العربي.

97. تنبيه العطشان على مورد الظمآن، حسين بن طلحة الرجراجي الشوشاوي، رسالة ماجستير من أول المخطوط إلى باب حذف الياء في القرآن الكريم، دراسة وتحقيق: محمد سالم حرشة، إشراف: رجب محمد غيث، جامعة المرقب كلية الآداب والعلوم ترهونة، الجماهيرية العربية الليبية، العام الجامعي: 2005-2006م.

98. تهذيب الأسماء واللغات، محيي الدين بن شرف النووي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

99. تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1404هـ/1984م.

100. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، جمال الدين يوسف المزي، حققه وضبط نصوصه وعلق عليه: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1413هـ/1992م.

101. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ابن أم قاسم المرادي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة مصر، ط 1 سنة: 1422هـ/2001م.

102. التيسير في القراءات السبع، عثمان بن سعيد الداني، قرأه وعلق عليه: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة التراث بطنطا، مصر.

103. الثقات، محمد بن حبان، مطبعة مجلس دائرة المعارف الإسلامية بحيدر آباد دكن الهند، ط سنة: 1393هـ/1973م.

104. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري، تحقيق: عبد الله ابن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة مصر، ط 1 سنة: 1422هـ/2001م.

105. جامع البيان في معرفة رسم القرآن، علي إسماعيل السيد هنداوي، دار الفرقان، الرياض السعودية، ط سنة: 1410هـ

106. الجامع الصحيح، محمد بن إسماعيل البخاري، قام بشرحه وتصحيح تجاربه وتحقيقه: محب الدين الخطيب، ورقم أبوابه وأحاديثه واستقصى أطرافه: محمد فؤاد عبد الباقي، المطبعة السلفية القاهرة مصر.

107. الجامع الصحيح، مسلم بن الحجاج، د ط، د ت.

108. الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، عبد الرحمن السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 4.

109. جامع القرويين المسجد والجامعة بمدينة فاس، دار الكتاب اللبناني، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1973م.

110. جامع بيان العلم وفضله، أبو عمر يوسف بن عبد البر، تحقيق: أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، السعودية، ط 1 سنة: 1414هـ/1994م.

111. الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1427هـ/2006م.

112. الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1372هـ/1952م.

113. جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على خير الأنام ﷺ، ابن قيم الجوزية، تحقيق: زائد بن أحمد النشيري، دار عالم الفوائد، السعودية.

114. الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1413هـ/1992م.

115. الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لمحيي الدين أبي محمد عبد القادر بن محمد بن أبي الوفاء القرشي الحنفي، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط 2 سنة: 1413هـ/1993م.

116. الحبل المتين على نظم المرشد المعين، محمد بن المبارك الفتحي المراكشي، مكتبة رحاب الجزائر، ط، سنة: 1997م.

117. الحجة لابن خالويه في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1421هـ/2000م.

118. الحجة للقراء السبعة، الحسن بن عبد الغفار الفارسي، حققه: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجالي، دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت، ط 1 سنة: 1404هـ/1984م.

119. حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، القاسم بن فيرة الشاطبي، ضبطه وصححه وراجعه: محمد تميم الزغبي، مكتبة دار الهدى، المدينة النبوية، ط 3 سنة: 1417هـ/1996م.

120. الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين، محمد حجي، منشورات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، ط سنة: 1396هـ/1976م.

121. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1409هـ/1988م.

122. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة مصر، ط 4 سنة: 1418هـ/1997م.

123. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد الأمين بن فضل الله المحبي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة مصر.

124. خلال جزولة، محمد المختار السوسي، المطبعة المهدية، تطوان المغرب.

125. الدر الثمين والمورد المعين، محمد بن أحمد ميارة، دار الفكر، بيروت لبنان.

126. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق سورية.

127. الدر النثير والعذب النمير شرح كتاب التيسير للداني، عبد الواحد ابن محمد بن أبي السداد المالقي، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، شارك في تحقيقه: أحمد عيسى المعصراوي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1424هـ/2003م.

128. درة الحجال في أسماء الرجال، أحمد بن محمد المكناسي الشهير بابن القاضي، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث القاهرة، والمكتبة العتيقة، تونس.

129. درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي الحريري، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1418هـ/1998م.

130. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أحمد بن حجر العسقلاني، حققه وقدم له ووضع فهارسه: محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، مصر.

131. دلائل النبوة وعرفة أحوال صاحب الشريعة، أحمد بن الحسين البيهقي، وثق أصوله وخرج حديثه وعلق عليه: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ودار الريان للتراث، القاهرة مصر، ط 1 سنة: 1408هـ/1988م.

132. دليل الحيران على مورد الظمآن، إبراهيم بن أحمد المارغني، دار الكتب الجزائر.

133. دليل مخطوطات دار الكتب الناصرية بتمكروت، إعداد: محمد المنوني، مطبعة فضالة، المحمدية المغرب، ط سنة: 1405هـ/1985م.

134. دواوين الشعراء العشرة، صنعه: محمد فوزي حمزة، مكتبة الآداب، القاهرة مصر، ط 1 سنة: 1428هـ/2007م.

135. الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، ابن فرحون المالكي، تحقيق وتعليق: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة مصر.

136. ديوان الإمام الشافعي، طبع دار هومة الجزائر.

137. ديوان العجاج، قدم له وحققه: سعدي ضناوي، دار صادر، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1997م.

138. ديوان المتنبي، دار صادر، بيروت لبنان، ط 15 سنة: 1994م.

139. ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، تحقيق: عبد الله سنده، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1427هـ/2006م.

140. ديوان دريد بن الصمة، تحقيق: عمر عبد الرسول، دار المعارف، القاهرة مصر.

141. ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر، بيروت لبنان.

142. الذيل على طبقات الحنابلة، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، تحقيق وتعليق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض السعودية، ط 1 سنة: 1425هـ/2005م.

143. الرحيق المختوم بنثر اللؤلؤ المنظوم للمتولي في ذكر جملة من المرسوم، حسن بن خلف الحسيني، صححه: السادات السيد منصور أحمد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة مصر.



144. رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية، غانم قدوري الحمد، مؤسسة المطبوعات العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1402هـ/1982م.

145. رسم المصحف ونقطه، عبد الحي الفرماوي، دار نور المكتبات، جدة، ومؤسسة الريان، بيروت، ط 1 سنة: 1425هـ/2004م.

146. الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: أحمد حسن فرحات، دار عمار، عمان، الأردن، ط 2 سنة: 1404هـ/1984م.

147. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمود الألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان.

148. الزاوية الدلائية ودورها الديني والعلمي والسياسي، محمد حجي، المطبعة الوطنية، الرباط المغرب، ط سنة: 1384هـ/1964م.

149. زعيم المدرسة الأثرية في القراءات وشيخ القراء بالمغرب والمشرق الإمام أبو القاسم الشاطبي، عبد الهادي حميتو، أضواء السلف، الرياض السعودية، ط 1 سنة: 1425هـ/2005م.

150. الزيادة والإحسان في علوم القرآن، ابن عقيلة المكي، مركز الدراسات والبحوث بجامعة الشارقة، الإمارات، ط 1 سنة: 1427هـ/2006م.

151. سر صناعة الإعراب، عثمان بن جني، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ط 2 سنة: 1413هـ/1993م.

152. سراج القارئ المبتدئ وتذكار القارئ المنتهي في شرح حرز الأماني، تحقيق: أحمد القادري، دار سعد الدين، دمشق سورية، ط 1 سنة: 1414هـ/1994م.





153. سفير العالمين في إيضاح وتحرير وتحبير سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، جمع وتأليف وتعليق: أشرف محمد فؤاد طلعت، مكتبة الإمام البخاري، مصر، ط 2 سنة: 1426هـ/2006م.

154. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض السعودية، ط 1 سنة: 1412هـ/1992م.

155. سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، محمد بن جعفر الكتاني، تحقيق: عبد الله الكامل الكتاني، وحمزة بن محمد الطيب الكتاني، ومحمد حمزة بن علي الكتاني، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب.

156. سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، علي محمد الضباع، قرأه ونقحه وأذن بتدريسه: محمد علي خلف الحسيني، مطبعة المشهد الحسيني، ط 1.

157. السنة، ابن أبي عاصم، ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة بقلم: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط 1 سنة: 1400هـ/1980م.

158. سنن ابن ماجة، محمد بن يزيد بن ماجة، حقق نصوصه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر.

159. سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، مراجعة وضبط وتعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت لبنان.

160. سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار الفكر، بيروت لبنان.

161. سنن الدارقطني، علي بن عمر الدارقطني، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط وحسن عبد المنعم شلبي وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1424هـ/2004م.

162. سنن الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، الرياض السعودية، ط 1 سنة: 1421هـ/2000م.

163. السنن الكبرى، أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 2 سنة: 1424هـ/2003م.

164. السنن الكبرى، أحمد بن شعيب النسائي، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1421هـ/2001م.

165. سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، تحقيق: محب الدين عمر غرامة العمري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1 سنة: 1417هـ/1997م.

166. السيرة لابن هشام، تحقيق ودراسة: مجدي فتحي السيد، دار الصحابة للتراث بطنطا، مصر، ط 1 سنة: 1416هـ/1995م.

167. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد مخلوف، دار الفكر بيروت لبنان.

168. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن العماد الحنبلي، دار الفكر، بيروت لبنان، ط سنة: 1414هـ/1994م.

169. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين بن عقيل، دار الفكر، بيروت لبنان، ط سنة: 1421هـ/2000م.

170. شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط 1 سنة: 1410هـ/1990م.
171. شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، محمد بن عبد الملك المنتوري القيسي، تقديم وتحقيق: الصديقي سيدي فوزي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء المغرب، ط 1 سنة: 1421هـ/2001م.
172. شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش، المطبعة المنيرية، مصر.
173. شرح تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد، علي بن عثمان بن القاصح، راجعه وعلق عليه: عبد الفتاح القاضي، مطابع مؤسسة دار الشعب، القاهرة مصر، ط سنة: 1417هـ/1997م.
174. شرح عقيلة أتراب القصائد في أسنى المطالب في رسم المصحف، موسى جار الله روستو فدوني، تحقيق: عمر المراطي، دار الصحابة للتراث بطنطا، مصر.
175. شرح قطر الندى وبل الصدى، جمال الدين بن هشام، المكتبة العصرية، بيروت لبنان، ط 3 سنة: 1419هـ/1998م.
176. شرح مشكل الآثار، أحمد بن محمد الطحاوي، حققه وضبط نصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1415هـ/1994م.
177. الشعر والشعراء، لابن قتيبة، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة مصر.



178. الشفا بتعريف حقوق المصطفى، القاضي عياض، دار الفكر، بيروت لبنان، ط سنة: 1423هـ/2002م.

179. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد بن فارس، حققه وقدم له: مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت لبنان، ط سنة: 1382هـ/1963م.

180. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ط 3 سنة: 1404هـ/1984م.

181. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، علي بن بلبان الفارسي، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط 2 سنة: 1414هـ/1993م.

182. الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي، تحقيق: محمد بن سالم العميري، طبع جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط سنة: 1419 - 1420هـ.

183. صفوة من انتشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر، محمد بن الحاج بن محمد بن عبد الله الصغير الإفراني، تقديم وتحقيق: عبد المجيد خيالي، مركز التراث الثقافي المغربي، الدر البيضاء المغرب، ط 1 سنة: 1425هـ/2004م.

184. الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم، ابن بشكوال خلف بن عبد الملك، عنى بنشره وصححه وراجع أصله: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، القاهرة مصر، ط 2 سنة: 1414هـ/1994م.



185. ضعيف الجامع الصغير وزيادته، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط 3 سنة: 1410هـ/1990م.

186. ضعيف سنن ابن ماجة، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض السعودية، ط 1 سنة: 1417هـ/1997م.

187. ضعيف سنن أبي داود، ضعف أحاديثه: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1412هـ/1991م.

188. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، منشورات مكتبة الحياة، بيروت لبنان.

189. طبقات الحضيكي، محمد بن أحمد الحضيكي، تقديم وتحقيق: أحمد بومزكو، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء المغرب، ط 1 سنة: 1427هـ/2006م.

190. طبقات الحفاظ، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1403هـ/1983م.

191. طبقات الحنابلة، لأبي الحسين محمد بن أبي يعلى الفراء البغدادي الحنبلي، حققه وقدم له وعلق عليه: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، السعودية، ط سنة: 1419هـ/1999م.

192. طبقات الشافعية، لأبي بكر بن أحمد بن محمد تقي الدين ابن قاضي شهبة، اعتنى بتصحيحه وعلق عليه ورتب فهارسه: عبد العليم خان، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط 1 سنة: 1399هـ/1979م.

193. طبقات الفقهاء، لأبي إسحاق الشيرازي الشافعي، حققه وقدم له: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت لبنان، ط سنة: 1970م.

194. طبقات المالكية، محمد البشير ظافر الأزهري، دار الآفاق العربية، القاهرة مصر، ط 1 سنة: 1423هـ/2003م.

195. طبقات المفسرين، أحمد بن محمد الأدنه وي، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط 1 سنة: 1417هـ/1997م.

196. طبقات المفسرين، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1403هـ/1983م.

197. طبقات المفسرين، شمس الدين الداودي، تحقيق: محمد علي عمر، مكتبة وهبة، عابدين مصر، ط 1 سنة: 1392هـ/1972م.

198. طبقات علماء الحديث، محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي الصالحي، تحقيق: أكرم البوشي، وإبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط 2 سنة: 1417هـ/1996م.

199. الطراز في شرح ضبط الخراز، محمد بن عبد الله التنسي، دراسة وتحقيق: أحمد ابن أحمد شرشال، طبع مجمع الملك فهد بالمدينة النبوية، ط 1 سنة: 1420هـ/2000م.

200. العبر في خبر من غبر، لشمس الدين الذهبي، حققه وضبطه: أبو هاجر محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1405هـ/1985م.

201. العقد الفريد، أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، تحقيق: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1404هـ/1983م.

202. العنوان في القراءات السبع، إسماعيل بن خلف، حققه وقدم له: زهير زاهد وخليل العطية، عالم الكتب، بيروت لبنان، ط 2 سنة: 1406هـ/1986م.

203. العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي.

204. غاية النهاية في طبقات القراء، محمد بن الجزري، عنى بنشره: ج برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 3 سنة: 1402هـ/1982م.

205. غيث النفع في القراءات السبع، علي النوري الصفاقسي، دار الصحابة للتراث بطنطا، مصر، ط سنة: 1425هـ/2004م.

206. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1420هـ/2000م.

207. فتح الرحمن وراحة الكسلان في رسم القرآن، محمد أبو زيد، القاهرة مصر.

208. الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير، مزج: يوسف النبهاني، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان.

209. الفتح والإمالة، عثمان بن سعيد الداني، تحقيق وتخريج وتعليق: عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1422هـ/2002م.

210. الفرائد الحسان في بيان رسم القرآن، محمد بن يوسف التونسي الشهير بالكافي، د ط، د ت ط.

211. فضائل الصحابة، أحمد بن حنبل، حققه وخرج أحاديثه: وصي الله بن محمد عباس، دار ابن الجوزي، الرياض السعودية، ط 2 سنة: 1420هـ/1999م.

212. فضائل القرآن، أبو عبيد القاسم بن سلام، حققه وشرحه وعلق عليه: مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين، دار ابن كثير، دمشق وبيروت.

213. الفقيه عبد الواحد بن عاشر حياته وآثاره الفقهية، عبد المغيث مصطفى بصير، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط 1 سنة: 2007م.

214. فهارس الخزانة الحسنية بالقصر الملكي بالرباط، الفهرس الوصفي لعلوم القرآن الكريم، تصنيف: محمد العربي الخطابي، الرباط، ط 1 سنة: 1407هـ/1987م.

215. فهرس ابن غازي، تحقيق: محمد الزاهي، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس، ط 1 سنة: 1984م.

216. فهرس أحمد المنجور، تحقيق: محمد حجي، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط المغرب، ط سنة: 1396هـ/1976م.

217. الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، علوم القرآن، رسم المصاحف، المجمع الملكي لبحوث الحضارات الإسلامية مآب، ط سنة: 1407هـ.

218. فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، عبد الحي الكتاني، باعتناء: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط سنة: 1406هـ/1986م.

219. فهرس المطبعة الثعالبية، الجزائر، ط سنة: 1928م.

220. الفهرست: لابن النديم، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط سنة: 1994م.

221. الفوائد المفهمة في شرح الجزرية المقدمة، محمد بن يالوشة الشريف، قدم له: عبد الحكيم عبد اللطيف عبد الله، دققه قراءة عليه: جمال فاروق الدقاق، مكتبة الآداب، القاهرة مصر، ط سنة: 1427هـ/2006م.

222. القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، دار الجيل بيروت لبنان.

223. قبائل المغرب، عبد الوهاب منصور، المطبعة الملكية، الرباط المغرب.

224. القراء والقراءات بالمغرب، سعيد أعراب، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1410هـ/1990م.

225. القراءات الواردة في السنة ومعه جزء فيه قراءات النبي، لأبي عمر حفص بن عمر الدوري، إعداد وتحقيق: أحمد عيسى المعصراوي، دار السلام، القاهرة مصر، ط 1 سنة: 1427هـ/2006م.

226. قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش مقوماتها البنائية ومدارسها الأدائية إلى نهاية القرن العاشر الهجري، عبد الهادي حميتو، منشورات وزارة الأوقاف المغربية، ط سنة: 1424هـ/2003م.

227. القصد النافع لبغية الناشئ والبارع على الدرر اللوامع في مقرأ الإمام نافع، محمد بن إبراهيم الخراز، تحقيق: التلميدي محمد محمود، الفنون للطباعة والنشر والتغليف، جدة السعودية، ط 1 سنة: 1413هـ/1993م.

228. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لشمس الدين الذهبي، تحقيق: محمد عوامة، وأحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ومؤسسة علوم القرآن، جدة السعودية، ط 1 سنة: 1413هـ/1992م.

229. الكافي في العروض والقوافي، يحي بن علي الشيباني، علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1424هـ/2003م.

230. الكافي في القراءات السبع، محمد بن شريح، تحقيق وتعليق: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، طنطا مصر.

231. الكامل في ضعفاء الرجال، عبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

232. كتاب الأمالي، إسماعيل بن القاسم القالي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط سنة: 1975م.

233. كتاب التبصرة في القراءات السبع، مكي بن أبي طالب القيسي، اعتنى بتصحيحه ومراجعته: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث بطنطا مصر.

234. كتاب التيجان في ملوك حمير، عبد الملك بن هشام، نشر مركز الدراسات والأبحاث اليمنية، صنعاء اليمن.

235. كتاب الطبقات الكبير، لمحمد بن سعد بن منيع الزهري، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة مصر، ط 1 سنة: 1421هـ/2001م.

236. كتاب العلم، زهير بن حرب أبو خيثمة، حققه وقدم له وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض السعودية، ط 1 سنة: 1421هـ/2001م.

237. كتاب الكتاب، ابن درستويه، تحقيق: إبراهيم السامرائي، وعبد الحسين الفتلي، مؤسسة دار الكتب، الكويت، ط 1 سنة: 1977م.

238. كتاب المصاحف، عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني الحنبلي، دراسة وتحقيق ونقد: محب الدين عبد السبحان واعظ، دار البشائر الإسلامية، جدة السعودية، ط 2 سنة: 1423هـ/2002م.

239. كتاب النقط، عثمان بن سعيد الداني، مطبوع آخر كتاب المقنع، تحقيق: محمد أحمد دهمان، مطبعة الترقي، دمشق سورية، ط سنة: 1359هـ/1940م.

240. كتاب الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق واعتناء: أحمد الأرناؤوط، وتزكي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1420هـ/2000م.

241. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة مصر، ط 3 سنة: 1408هـ/1988م.

242. كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، إسماعيل بن محمد العجلوني، مكتبة القدسي، القاهرة مصر.

243. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان.

244. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط 5 سنة: 1418هـ/1997م.

245. اللآلي الفريدة في شرح القصيدة، محمد بن الحسن الفاسي، حققه وعلق عليه: عبد الرزاق موسى، مكتبة الرشد، الرياض السعودية، ط 1 سنة: 1426هـ/2005م.

246. لسان العرب، ابن منظور، دار المعارف، القاهرة مصر.

247. لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية.

248. لطائف البيان في رسم القرآن شرح مورد الظمآن، أحمد محمد أبو زيتحار، مكتبة القاهرة مصر، ط 3 سنة: 1429هـ/2008م.

249. المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيصن واختيارات خلف واليزيدي، عبد الله بن علي المعروف بسبط ابن الخياط، رسالة ماجستير، للباحثة: وفاء عبد الله قزمار، جامعة أم القرى مكة المكرمة، السنة الجامعية: 1404-1405هـ.

250. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة مصر، ط سنة: 1415هـ/1994م.

251. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1422هـ/2001م.

252. المحكم في نقط المصاحف، عثمان بن سعيد الداني، عنى بتحقيقه: عزة حسن، دار الفكر، دمشق سورية، ط 2 سنة: 1407هـ/1986م.

253. مخالفات النساخ ولجان المراجعة والتصحيح لمرسوم المصحف الإمام، أحمد بن أحمد شرشال، دار الحرمين، القاهرة مصر، ط 1 سنة: 1423هـ/2002م.

254. مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي، دار الفكر، بيروت لبنان.
255. المختار المصون من أعلام القرون، اختيارات وفهرسة: محمد بن حسن بن عقيل موسى، دار الأندلس الخضراء جدة السعودية، ط 1 سنة: 1415هـ/1995م.
256. مختصر التبيين لهجاء التنزيل، أبو داود سليمان بن نجاح، دراسة وتحقيق: أحمد ابن معمر شرشال، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة النبوية بالتعاون مع مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية الرياض، ط 1 سنة: 1423هـ/2002م.
257. مختصر العين، محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق: نور حامد الشاذلي، عالم الكتب، بيروت لبنان، ط سنة: 1417هـ/1996م.
258. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة مصر.
259. مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، تقديم وتعليق: محمد زينهم محمد عزب، دار الآفاق العربية، مصر، ط سنة: 1423هـ/2003م.
260. مرشد الخلان إلى معرفة عد آي القرآن، عبد الرزاق موسى، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ط 1 سنة: 1409هـ/1989م.
261. مروج الذهب، للمسعودي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط 4 سنة: 1384هـ/1964م.
262. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، شرح وتعليق: محمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، المكتبة

العصرية، بيروت لبنان، ط سنة: 1408هـ/1987م.

263. المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي، تقديم وتحقيق: حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ودار المنارة بيروت، ط 1 سنة: 1407هـ/1987م.

264. المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة مصر، ط 1 سنة: 1417هـ/1997م.

265. المستنير في القراءات العشر، أبو طاهر بن سوار، اعتنى به وعلق عليه: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث بطنطا، مصر.

266. مسند الحميدي، أبو بكر عبد الله الحميدي، حقق نصوصه وخرج أحاديثه: حسين سليم أسد، دار السقا، دمشق سورية، ط 1 سنة: 1996م.

267. المسند، أحمد بن حنبل، شرحه وصنع فهارسه: أحمد محمد شاكر، وحمزة أحمد الزين، دار الحديث، القاهرة مصر، ط 1 سنة: 1416هـ/1995م.

268. المصباح المنير، أحمد بن محمد الفيومي، اعتنى به: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1417هـ/1996م.

269. المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية، نصر الوفاء الهوريني، المطبعة الأميرية بولاق سنة: 1302هـ

270. مع المصاحف، يوسف إبراهيم النور، د ط، د ت ن.

271. المعارف، عبد الله بن مسلم بن قتيبة، حققه وقدم له: ثروت عكاشة، دار المعارف، القاهرة مصر، ط 4 .

272. معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري الزجاج، شرح وتعليق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1408هـ/1988م.

273. معاني القرآن، سعيد بن مسعدة البلخي الأخفش، دراسة وتحقيق: عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1405هـ/1985م.

274. معاني القرآن، لأبي زكريا يحي بن زياد الفراء، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت لبنان.

275. معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت لبنان، ط 2 سنة: 1403هـ/1983م.

276. معجم الأدباء، ياقوت الحموي، دار الفكر، بيروت لبنان، ط سنة: 1400هـ/1980م.

277. المعجم الأوسط، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، ت طارق بن عوض الله محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة مصر، ط سنة: 1415هـ/1995م.

278. معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي، دار صادر، بيروت لبنان، ط سنة: 1397هـ/1977م.

279. معجم الصحابة، لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع، ضبط نصه وعلق عليه: أبو عبد الرحمن صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية.

280. معجم الطبراني الكبير، أبو القاسم الطبراني، حققه وخرج أحاديثه: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة مصر.

281. معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1414هـ/1993م.

282. المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إيميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1996م.

283. معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني، عبد الهادي حميتو، مطبعة الوفاء، آسفي المغرب، ط 1 سنة: 1421هـ/2000م.

284. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين الذهبي، حققه وفهرس له وضبط أعلامه وعلق عليه: محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، مصر، ط 1.

285. المعسول، محمد المختار السوسي، مطبعة النجاح، الدار البيضاء المغرب، ط سنة: 1961م.

286. المغرب عبر التاريخ، إبراهيم حركات، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء المغرب، ط 1 سنة: 1398هـ/1978م.

287. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت لبنان، ط سنة: 1424هـ/2003م.

288. المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب، تحقيق وضبط: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت لبنان.

289. المقتضب، محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة مصر، ط سنة: 1415هـ/1994م.

290. مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون، دار الفكر، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1423هـ/2003م.

291. المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار مع كتاب النقط، عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: محمد أحمد دهمان، مطبعة الترقي، دمشق سورية، ط سنة: 1359هـ/1940م.

292. من أعلام الفكر المعاصر، عبد الله الجراري.

293. مناقب الأئمة الأربعة رضي الله عنهم، محمد بن أحمد بن عبد الهادي، حققه: سليمان مسلم الحرش، دار المؤيد.

294. مناقب الإمام أحمد بن حنبل، عبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

295. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1412هـ/1992م.

296. المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية، ملا علي بن سلطان محمد القاري، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط سنة: 1962م.

297. منظومة مورد الظمآن في رسم أحرف القرآن ومتن الذيل، ويليه منظومة الإعلان بتكميل مورد الظمآن، تحقيق: أشرف محمد فؤاد طلعت، مكتبة الإمام البخاري، ط 2 سنة: 1427هـ/2006م.

298. موسوعة أعلام المغرب، تنسيق وتحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1417هـ/1996م.

299. موسوعة الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة، إعداد: علي حسن علي عبد الحميد، وإبراهيم القيسي، وحمدي محمد مراد، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع،

الرياض السعودية، ط 1 سنة: 1419هـ/1999م.

300. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين الذهبي، دراسة وتحقيق وتعليق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1416هـ/1995م.

301. النبوغ المغربي في الأدب العربي، عبد الله كنون، دار الثقافة المغرب.

302. نثر المرجان في رسم نظم القرآن، محمد غوث بن ناصر الدين محمد بن نظام الدين أحمد النائطي الأركاني، مطبعة عثمان بريس حيدر آباد دكن الهند.

303. النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، إبراهيم المارغيني، دار الفكر، بيروت لبنان، ط سنة: 1419هـ/1998م.

304. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري، قام بتحقيقه: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء الأردن، ط 2 سنة: 1405هـ/1985م.

305. نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي، محمد الصغير الوفراني المراكشي، صحح عبارته التاريخية: السيد هوداس، طبع على يد بردين صاحب المطبعة بمدينة انجي سنة: 1888م.

306. نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني، محمد بن الطيب القادري، تحقيق: محمد حجي، وأحمد التوفيق، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط المغرب، ط سنة: 1397هـ/1977م.

307. النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، أشرف على تصحيحه: علي محمد الضباع، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان.

308. نظم العقيان في أعيان الأعيان، جلال الدين السيوطي، حرره: فيليب حتي، المكتبة العلمية، بيروت لبنان.

309. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، المقري، دار الفكر، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1419هـ/1998م.

310. النكت على نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر العسقلاني، بقلم: علي حسن علي عبد الحميد، مكتبة الثقافة، عدن اليمن.

311. نيل الابتهاج بتطريز الديباج، أحمد بابا التنبكتي، طبع بهامش الديباج المذهب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

312. هجاء مصاحف الأمصار، أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي، تحقيق: محي الدين عبد الرحمن رمضان، نشر في مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد التاسع عشر، الجزء الأول.

313. هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي، دار مجد الإسلام، القاهرة مصر، ط 1 سنة: 1428هـ/2007م.

314. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان.

315. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1418هـ/1998م.

316. الوسيلة إلى كشف العقيلة، أبو الحسن علم الدين علي بن محمد السخاوي، تحقيق وتقديم: مولاي محمد الإدريسي الطاهري، مكتبة الرشد الرياض السعودية، ط 3 سنة: 1426هـ/2005م.

317. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، شمس الدين أحمد بن خلكان، حققه: إحسان عباس، دار الفكر، بيروت لبنان.





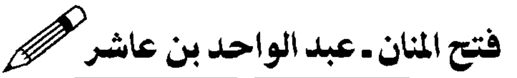




# فهرس مواد الكتاب







| | |
|---|---|
| إضافة موضع آخر وهو ﴿يَقُصُّ ٱلْحَقَّ﴾ في سورة الأنعام في قراءة العربيين والأخوين | 1058 |
| حذف الياء المفردة الزائدة للإضافة المتصلة بالأسماء والأفعال وحكمها والأمثلة عليها | 1059 |
| حذف الياء في: ﴿خَافُونِ﴾ في آل عمران، و﴿ارْهَبُونِ﴾ في البقرة والنحل، و﴿اتَّقُونِ﴾ في البقرة والنحل والمؤمنون والزمر، و﴿فَاسْمَعُونِ﴾ في ياسين | 1059 |
| حذف الياء في: ﴿أَطِيعُونِ﴾ في أحد عشر موضعا: موضع آل عمران، وثمانية بالشعراء والزخرف ونوح، و﴿تُكَلِّمُونِ﴾ في المؤمنون، و﴿مَتَابِ﴾ في الرعد، و﴿يَسْقِينِ﴾ في الشعراء، و﴿تَكْفُرُونِ﴾ في البقرة | 1060 |
| حذف الياء في: ﴿يَهْدِينِ﴾ في موضعي الشعراء، والصافات والزخرف، و﴿يَشْفِينِ﴾ في الشعراء، و﴿يُكَذِّبُونِ﴾ في الشعراء والقصص، و﴿تُوتُونِ﴾ في يوسف، و﴿يُحْيِينِ﴾ في الشعراء، و﴿كَذَّبُونِ﴾ في المؤمنون في موضعين، والشعراء | 1062 |
| حذف الياء في: ﴿اخْشَوْنِ﴾ في موضعي العقود، و﴿تَسْتَعْجِلُونِ﴾ سواء كان حاضرا - أي مفتتحا بالتاء لحاضر -، أو بالياء لغائب في موضعين: الأنبياء والذاريات، و﴿عِقَابِ﴾ في الرعد والمؤمن وصاد، و﴿يَقْتُلُونِ﴾ في الشعراء والقصص | 1063 |
| حذف الياء في: ﴿دُعَآءِ﴾ في إبراهيم، و﴿تُبَشِّرُونِ﴾ في الحجر، و﴿تُشَآقُّونِ﴾ في النحل، و﴿دَعَانِ﴾ في البقرة، و﴿تُنظِرُونِ﴾ في الأعراف وهود ويونس | 1065 |

| | |
|---|---|
| حذف الياء في: ﴿أَشْرَكْتُمُونِ﴾ في إبراهيم، و﴿فَاعْتَزِلُونِ﴾في الدخان، و﴿تَقْرَبُونِ﴾ في يوسف، و﴿لِيَعْبُدُونِ﴾ في والذاريات، و﴿تَفْضَحُونِ﴾ في الحجر، و﴿تَرْجُمُونِ﴾ في الدخان | 1066 |
| حذف الياء في: ﴿اعْبُدُونِ﴾ في موضعي الأنبياء، والعنكبوت، و﴿يَحْضُرُونِ﴾ في المؤمنون، و﴿ءَاتَيْنِيَ﴾ في النمل، و﴿إرْجِعُونِ﴾ في المؤمنون، و﴿يُطْعِمُونِ﴾ في الذاريات | 1067 |
| حذف الياء في: ﴿تُرْدِينِ﴾ في والصافات، و﴿يُرِدْنِ﴾ في يس، و﴿إِن تَرَنِ﴾ في الكهف، و﴿إتَّبِعُونِ﴾ في الزخرف، والمؤمن | 1069 |
| حذف الياء في: ﴿مَنِ إتَّبَعَنِ﴾ في آل عمران، و﴿فَأَرْسِلُونِ﴾ في يوسف، و﴿تَسْئَلَنِّ﴾ في هود، و﴿يُنقِذُونِ﴾ في يس | 1071 |
| حذف الياء في: ﴿تُمِدُّونَنِ﴾ في النمل، و﴿تَتَّبِعَنِ﴾ في طه، و﴿يَّهْدِيَنِ﴾ في الكهف، و﴿تُعَلِّمَنِ﴾ في الكهف | 1072 |
| حذف الياء في: ﴿لَئِنَ اَخَّرْتَنِ﴾ في الإسراء، و﴿وَعِيدِ﴾ في إبراهيم، وموضعي قاف، و﴿مَئَابِ﴾ في الرعد، و﴿كِيدُونِ﴾ في الأعراف والمرسلات | 1073 |
| حذف الياء في: ﴿بَشِّرْ عِبَادِ﴾ في الزمر، و﴿لِيَ دِينِ﴾ في الكافرون، و﴿يُوتِيَنِ﴾ في الكهف، و﴿نُذُرِ﴾، في ستة القمر، و﴿أَهَانَنِ﴾، و﴿أَكْرَمَنِ﴾ في والفجر | 1074 |
| تعقب المؤلف للشاطبي في مسئلة في التقييد | 1075 |
| حذف الياء في: ﴿نَذِيرِ﴾ في الملك، و ﴿نَكِيرِ﴾ في الحج وسبأ وفاطر | |





| | |
|---|---|
| اتفاق كتّاب المصاحف على حذف الألف بعد الياء في: ﴿خَطَـٰيَـٰا﴾، وحذف جلهم الألف الواقع قبل الياء، وذلك في البقرة، وفي طه، وفي الشعراء، وفي العنكبوت | 1356 |
| أصل ﴿خَطَـٰيَـٰا﴾ | 1357 |
| أصل "حوايا" | 1358 |
| حكاية أبي داود خلاف المصاحف في حذف ألف: ﴿أَحۡيَاهُمۡ﴾ في البقرة، و ﴿أَحۡيَاكُمۡ﴾ فيها، و﴿مَحۡيَاهُمۡ﴾ في الشريعة، و﴿أَحۡيَاهَا﴾ في فصلت | 1359 |
| اختص أبو داود بحذف الألف دون رسم الياء في أربع كلمات هي: ﴿عُقۡبَـٰهَا﴾ في والشمس، و﴿سِيمَـٰهُمۡ﴾ في: البقرة والرحمن والقتال، و﴿ٱجۡتَبَـٰهُ﴾ في طه ونون،و ﴿أَوۡصَـٰنِی﴾ في مريم | 1361 |
| سبب حذف الياء من ﴿عُقۡبَـٰهَا﴾ و﴿ٱجۡتَبَـٰهُ﴾ | 1361 |
| استدراك المؤلف على الناظم في إغفاله كلمة: ﴿رُءۡیَـٰیَ﴾ لأبي داود | 1363 |
| تحقيق ابن عاشر في موضعي ﴿رُءۡیَـٰیَ﴾ ونقله عن شيخه أحمد بن عثمان اللمطى | 1363 |
| رسم ﴿ءَاتَىٰنِيَ ٱلۡكِتَـٰبَ﴾ في مريم، و﴿ٱجۡتَبَىٰكُمۡ﴾ في الحج، و﴿ٱجۡتَبَىٰهُ﴾ في النحل، واختيار أبي داود في ذلك، وبيان ابن عاشر لما جرى به العمل في ذلك | 1364 |
| حكاية أبي داود خلاف المصاحف في: ﴿لَن تَرَىٰنِی﴾ و﴿فَسَوۡفَ تَرَىٰنِی﴾ في الأعراف | 1367 |




رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com